

كِتَابُ الْفَقْرِ  
عَلَى الْمِلَّةِ الْكَلْبِيَّةِ

تأليف  
عبد الرحمن الجزيري

الجزء الأول

دار  
الحياة التراث العربي



لجزء الأول

من

كتاب الفقه

على ما ذهب إليه الأئمة

قسم العبادات

تأليف

عبد الرحمن الجزيري

والرؤ

أحمد الترابي

بيروت - لبنان

الطبعة الثالثة  
حقوق الطبع محفوظة  
للؤلف

## مقدمة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد : فقد جاءتني رسائل كثيرة من نواح متعددة ، تشير بإعادة النظر في الجزء الأول من كتاب الفقه لأنه يشتمل على أغلاظ فقهية ، وإيجاز في مواطن كثيرة ، مع ماله من المزايا الأخرى التي لا توجد في كتب الفقه الأخرى .

فتصفحته بإمعان فوجدت هذه الملاحظات لها محل من الاعتبار . ويرجع سبب ذلك إلى أن أصل وضع الكتاب كان الغرض منه تسهيل مواضع الفقه الإسلامي على أئمة المساجد العلماء ، وهؤلاء عابهم أن يوضحوا ما يقف في سبيلهم من مجمل أو مبهم ، فترقب على ذلك تسمع في صياغة نصوص أعلى الصحيفة ، فنشأ عنه هذا الخطأ ؛ ولما كنت شاعراً به أمكني إزالته ، وتوضيح كل مبهم منه .

وعلى هذا رأيت إعادة النظر في الكتاب من أوله إلى آخره ، ومراجعة كتب الفقه الأخرى فرأيت من الضروري إدخال الإصلاح الآتي :

أولاً : أن أجعل لكل مسأله عناوين خاصة بها ، كي يسهل على كل واحد أن يرجع إلى المسألة التي يريد بها بالنظر في محتويات الكتاب ( الفهرست ) ، بخلاف الكتاب الأول ، فإن مسأله كانت مخلوطة ، فلا يسهل على الناس الوقوف على أغراضهم منها .

ثانياً : رأيت من الضروري أن أنص في أعلى الصحيفة على المذهبين المتفقين حتى يتحرر هذين المذهبين على وجه لا يمتثل الخطأ ؛ وهذه الطريقة يتبين منها خطأ الطريقة الأولى في كثير من أبواب الكتاب : كاهو الحال في كتاب الصلاة ، ومباحث القبلة ، ومباحث الحيض ، ومباحث الجبيرة ، وغيرها مما لا أستطيع النص عليه لضيق المقام ؛ وما على القارى إلا أن يرجع إلى الكتاب ليعلم ما فيه من صواب واضح .



ثالثاً : قد رجعت إلى كتب الفقه في كثير من مواضع الكتاب المذكورة في أسفل الصحيفة ، وهي في الغالب ذكر السنن والفرائض بطريق الإجمال ، فلم أجد فيها أخطاء كثيرة ، ولكنني أوضحت منها كل بطل .

رابعاً : رأيت من الضروري أن أبالغ في الإيضاح ، حتى يتيسر لكل من نظر في هذا الكتاب أن يظفر بفرضه بسهولة ؛ وقد اعتذرت عناية خاصة بمسائل كتابي : الحج ، والصيام ، ، ليسهل على الناس فهمها بدون عناء كبير .

خامساً . ذكرت كثيراً من حكمة التشريع في كل موضع أمكنتني فيه ذلك ، وكنت أود أن أكتب حكمة التشريع لكل مباحث الكتاب ، ولكنني خشيت تضخمه ، وذهاب الغرض المقصود منه .

سادساً : رأيت أن آتي بأدلة الأئمة الأربعة من كتب السنة الصحيحة ، وأذكر وجهة نظر كل منهم .

وبالجملة فقد بذلت في هذا الكتاب مجهوداً كبيراً ، وحررته تحريراً تاماً ، وفصلت مسأله بعنوانين خاصة ، ورتبتها ترتيباً دقيقاً ؛ وما على القارئ إلا أن يرجع إليه ، ويأخذ ما يريد منه بسهولة تامة ، وهو آمن من الزلل إن شاء الله تعالى .

والله المستول أن ينفع به المسلمين آمين ؟



## محتويات الجزء الأول ( الفهرست )

### كتاب الطهارة

الصفحة	الصفحة
٦٢	١
مبحث سنة الوضوء ، تعريف السنة	٥
وما في معناها من مندوب ومستحب	٦
٦٤	مبحث الأعيان الطاهرة
مبحث بيان عدد السنن وغيرها من	٩
المندوبات ونحوها	١٥
٦٥	مبحث ما يعنى عنه من النجاسة
مبحث المندوب والمستحب ونحوهما	٢١
٧٤	مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها
مكروهات الوضوء ، تعريف الكراهة	٢٨
٧٦	أقسام المياه
مبحث نواقض الوضوء	٢٨
٧٨	مباحث الماء الطهور - تعريفه
مباحث الاستنجاء وآداب	٢٨
قضاء الحاجة	٢٩
٨٩	الفرق بينه وبين الماء الطاهر
تعريف الاستنجاء	٣٣
حكم الاستنجاء	حکم الماء الطهور
٩٠	مالا يخرج الماء عن الطهورية
مبحث آداب قضاء الحاجة	القسم الثاني من أقسام المياه : الطاهر
٩٢	غير الطهور - تعريفه
شروط صحة الاستنجاء ، والاستنجاء	٣٤
بالماء والأحجار ، ونحوها	٣٥
٩٧	أنواع الطاهر غير الطهور
مبحث في كيفية طهارة المريض بسلس	القسم الثالث من أقسام المياه : الماء
بول ونحوه	المتنجس - تعريفه - أنواعه
١٠١	٤١
١٠٥	٤٢
تعريف الغسل	مبحث ماء البئر
موجبات الغسل	٤٤
١١٠	حکم الماء الطاهر : والماء النجس
فرائض الغسل ، وفيها حكم الشعر وزينة	٤٦
١١١	مباحث الوضوء
ملخص المنفق عليه والمختلف فيه من	١ - المبحث الأول في تعريف الوضوء
فرائض الغسل	٢ - المبحث الثاني : حكم الوضوء
١١٥	وما يتعلق به من مس مصحف ونحوه
	٤٧
	شروط الوضوء
	٤٩
	فرائض الوضوء
	٥٣



الصفحة	الصفحة
مبحث ما يجب على الجنب أن يفعله قبل أن يغتسل ، من دخول مسجد ، وقراءة قرآن ، ونحو ذلك	مبحث سنن الغسل ومندوباته ومكروهاته
١٢٠	١١٦
	١١٧
	أو يندب

### مباحث الحيض

١٣١	مبحث النفاس - تعريفه	١٢٣	تعريف الحيض
	مبحث ما يحرم على الحائض أو النفساء	١٢٧	مدة الحيض
١٣٣	فعله قبل انقطاع الدم	١٢٩	مدة الطهر
			مبحث الاستحاضة

### مباحث المسح على الخفين

١٤٣	مبحث إذا لبس خفاً فوق خف ، ونحوه	١٣٥	تعريف المسح على الخف وحكمه
١٤٤	كيفية المسح المسنونة	١٣٦	تعريف الخف الذي يصح المسح عليه
	مدة المسح عليهما		دليل المسح على الخفين
١٤٥	مكروهاته	١٣٧	شروط المسح على الخف
١٤٦	مبطلات المسح على الخفين	١٤٢	مبحث بيان القدر المفروض مسحه من الخف

### مباحث التيمم

١٦٤	مندوبات التيمم	١٤٨	تعريف التيمم ودليله وحكمة مشروعيته
	مكروهات التيمم	١٥٠	أقسام التيمم
١٦٥	مبطلات التيمم	١٥١	شروط التيمم
	مباحث من عجز عن الوضوء والتيمم ، ويقال له : فاقد الطهورين	١٥٣	الأسباب التي تجعل التيمم مشروعاً
١٦٦		١٥٧	أركان التيمم
		١٦٢	سنن التيمم

### مباحث الجبيرة

١٦٩	شروط المسح على الجبيرة	١٦٧	تعريفها
١٧٠	مبطلات المسح على الجبيرة		ما يفترض على من به جبيرة تمنعه من استعمال الماء
١٧١	صلاة الماسح على الجبيرة		



كتاب الصلاة

الصفحة	الصفحة	الصفحة
٢٠٧	١٧٢	حكمة مشروعيتها
	١٧٥	تعريف الصلاة
٢٠٩	١٧٦	أنواع الصلاة
٢١٠		شروط الصلاة
٢١١		دليل فرضية الصلاة وعدد الصلوات
	١٧٩	المفروضة
٢١٣	١٨٠	مواقيت الصلاة المفروضة
	١٨٢	ما تعرف به أوقات الصلاة
٢١٤	١٨٣	وقت الظهر
		وقت العصر
٢١٥	١٨٤	وقت المغرب
٢١٦	١٨٥	وقت الصبح
٢١٧		مبحث المبادرة بالصلاة في أول وقتها ،
	١٨٥	وبيان الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة
٢١٨	١٨٨	مبحث ستر العورة في الصلاة
٢١٩	١٩١	ستر العورة خارج الصلاة
٢٢٠		مباحث استقبال القبلة
٢٢١	١٩٤	تعريف القبلة
٢٢٧	١٩٥	دليل اشتراط استقبال القبلة
	١٩٦	مبحث ما تعرف به القبلة
٢٢٨		كيف يستدل بالشمس أو بالنجم القطبي
	٢٠٢	على القبلة
٢٣١	٢٠٣	شروط وجوب استقبال القبلة
		مبحث الصلاة في جوف الكعبة
٢٣٢		مبحث صلاة الفرض في السفينة ، وعلى
	٢٠٥	الدابة ونحوها
٢٣٤	٢٠٦	مباحث فرائض الصلاة
		معنى الفرض والركن
٢٣٥		القعود الأخير





الصفحة	مبطلات الصلاة	الصفحة	سدل الرداء على الكتف ونحوه
٢٩٢	إذا صلت المرأة جنب الرجل أو أمامه	٢٧٦	إتمام قراءة السورة حال الركوع
٢٩٦	وهي مقنذية ، ويعبر عن ذلك بالمحاذاة	٢٧٧	الإتيان بالتكبيرات ونحوها في غير محلها
٢٩٧	شرح مبطلات الصلاة ، التكلف بكلام		تغميض العينين ورفع البصر إلى السماء
٢٩٧	أجنبي عنها عمداً أو جهلاً		في الصلاة
٢٩٨	التكلم عمداً لإصلاح الصلاة	٢٧٨	التكيس في قراءة السورة ونحوها
٢٩٨	الكلام في الصلاة لإتقاد الأعمى ،		للصلاة إلى الكانون ، ونحوه
٢٩٩	والكلام خطأ		الصلاة في مكان به صورة
	التحنج في الصلاة	٢٧٩	الصلاة خلف صف فيه فرجة
٣٠٠	الآئين والتأوه في الصلاة		الصلاة في قارعة الطريق ، والمزابل
	الدعاء في الصلاة بما يشبه الكلام		ونحوها
	الخارج عنها		الصلاة في المقبرة
	إرشاد المأموم لغير إمامه في الصلاة .	٢٨٠	عدمكروها في الصلاة مجتمعة
٣٠١	ويقال له : الفتح على الإمام		ما يكره فعله في المساجد وما لا يكره
	التسبيح في الصلاة لإرشاد الإمام أو	٢٨٤	المرور في المسجد
٣٠٢	للتنبية على أنه في الصلاة أو نحو ذلك	٢٨٥	النوم في المسجد والأكل فيه
٣٠٤	تشميت العاطس في الصلاة	٢٨٦	رفع الصوت في المسجد
٣٠٥	إذا ورد السلام ، وهو يصلي	٢٨٧	البيع والشراء في المسجد
	التثاؤب والعطاس والسعال في الصلاة		نقش المسجد ، وادخال شيء نجس فيه
	العمل الكثير في الصلاة ، وهو ليس	٢٨٨	ادخال الصبيان والمجانين المسجد
	من جنسها		البصق أو المخاط بالمسجد
	التحول عن القبلة والأكل والشرب	٢٨٩	نشد الشيء الضائع بالمسجد
٣٠٦	في الصلاة		انشاد الشعر بالمسجد
	إذا طرأ على المصل ناقض الوضوء	٢٩٠	السؤال في المسجد ، وتعليم العلم به
٣٠٧	وهو في الصلاة		الكتابة على جدران المسجد والوضوء
	إذا سبق المأموم لإمامه بركن من أركان		فيه واغلاقه في غير أوقات الصلاة
٣٠٨	الصلاة		تفضيل بعض المساجد على بعض بالنسبة
	إذا تذكر أنه لم يصل الظهر وهو في		للصلاة فيها
٣٠٩	صلاة العصر ونحو ذلك	٢٩١	

الصفحة	مباحث الأذان	الصفحة	مباحث الأذان
٣١٠	إذا سلم عمداً قبل تمام الصلاة	٣١٠	إذا تعلّم شخص آية في الصلاة
٣٢٠	الآذان لصلاة النساء	٣١٠	تعريفه
٣٢١	التغني بالآذان	٣١١	معنى الأذان ودليله
٣٢٢	الإقامة	٣١١	متى شرع الأذان ، وسبب مشروعته
٣٢٢	تعريفها وصفها	٣١٢	وفضله
٣٢٣	حكم الإقامة	٣١٢	ألفاظ الأذان
٣٢٣	شروط الإقامة	٣١٢	إعادة الشهادتين مرة في الأذان ؛
٣٢٣	وقت قيام المقتدى للصلاة عند	٣١٢	ويقال لذلك : ترجيع
٣٢٤	الإقامة	٣١٢	حكم الأذان
٣٢٤	سنن الإقامة ومندوباتها	٣١٤	شروط الأذان -
٣٢٤	الآذان لقضاء الفوائت	٣١٥	أذان الجوق ؛ ويقال له: الأذان السلطاني
٣٢٥	الفصل بين الأذان والإقامة	٣١٦	شروط المؤذن
٣٢٥	أخذ الأجر على الأذان ونحوه	٣١٦	مندوبات الأذان ، وسننه
٣٢٥	الأذان في أذن المرلود ، والمصروع ووقت	٣١٧	إجابة المؤذن
٣٢٥	الحريق ، والحرب ، ونحو ذلك	٣١٧	الأذان للصلاة الفائتة
٣٢٦	الصلاة على النبي قبل الأذان والتساييح	٣١٩	الترسل في الأذان
٣٢٦	قبله بالليل	٣٢٠	مكروهات الأذان : أذان الفاسق
			ترك استقبال القبلة في الأذان ، وأذان
			المحدث

### مباحث صلاة التطوع

٣٣٥	صلاة قضاء الحوائج	٣٢٦	تعريفها ، وأقسامها
٣٣٥	صلاة الوتر ، وصيغة القنوت الواردة فيه ،	٣٢٩	الذكر الوارد عقب الصلاة وختم الصلاة
٣٣٥	وفي غيره من الصلوات	٣٣١	صتنفل في المكان الذي صلى فيه مع جماعة
٣٤٠	صلاة التراويح - حكمها ، ووقتها	٣٣٢	بمحلاة الضحى ، وتحية المسجد
٣٤٢	مندوبات صلاة التراويح	٣٣٢	آية المسجد
٣٤٢	حكم قراءة القرآن كله في صلاة التراويح ،	٣٣٤	صلاة ركعتين عقب الوضوء ، وعند
٣٤٣	وحكم النية فيها ، وما يتعلق بذلك	٣٣٤	الخروج للسفر ، أو القدوم منه
		٣٣٥	اتجهد بالليل ، وركعتا الاستخارة



مباحث صلاة العيدين

الصفحة	مباحث صلاة العيدين	الصفحة	مباحث صلاة العيدين
۳۷۱	بعد الشروع	۳۴۴	حكم صلاة العيدين ، ووقتهما
۳۷۲	هل تصلى النافلة في المنزل أو في المسجد	۳۴۵	دليل مشروعة صلاة العيدين
	صلاة النفل على الدابة	۳۴۶	كيفية صلاة العيدين
۳۷۴	مباحث الجمعة	۳۴۹	حكم الجماعة فيها . وقضائها اذا فات وقتها
۳۷۵	حكم الجمعة ، ودليله		سنن العيدين ، ومندوباتهما
	وقت الجمعة ودليله	۳۵۱	المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد
۳۷۶	متى يجب السعي لصلاة الجمعة ويحرم السبع ؟	۳۵۲	مكروهات صلاة العيد
	الأذان الثاني	۳۵۳	الأذان والاقامة غير مشروعين لصلاة العيد
۳۷۸	شروط الجمعة - تعريف للصر والقرية		حكم خطبة للعيدين
۳۸۴	حضور النساء الجمعة		أركان خطبتي العيدين
۳۸۵	تعدد المساجد التي تقام فيها الجمعة	۳۵۴	شروط خطبتي العيدين
۳۸۷	هل تصح صلاة الجمعة في القضاء ؟	۳۵۵	التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد
	الجماعة التي لا تصح الجمعة إلا بها		مباحث صلاة الاستسقاء
۳۸۹	أركان خطبتي الجمعة - افتتاحها بالحمد	۳۵۸	تعريف الاستسقاء وسببه
	شروط خطبتي الجمعة - هل يشترط أن		كيفية صلاة الاستسقاء
۳۹۱	تكونا بالعربية ، وهل يشترط لها النية	۳۶۱	حكم صلاة الاستسقاء وقتها
	هل يصح الفصل بين الخطبتين والصلاة		ما يستحب للامام فعله قبل الخروج
۳۹۲	بفاصل	۳۶۲	لصلاة الاستسقاء
	سنن الخطبة - الدعاء لأئمة المسلمين		صلاة كسوف الشمس
۳۹۴	وولاية الامور في الخطبة	۳۶۳	حكمها ودليله ، وحكمة مشروعيتها
۳۹۶	مكروهات الخطبة	۳۶۴	كيفية صلاة كسوف الشمس
۳۹۷	الترقية بين يدي الخطيب		سنن صلاة الكسوف
۳۹۸	مبحث الكلام حال الخطبة	۳۶۶	وقت صلاة الكسوف
	تخطي الجالسين لحضور الجمعة أو		الخطبة في صلاة الكسوف
۳۹۹	اختراق الصفوف		صلاة خسوف القمر ، والصلاة
۴۰۰	السفر يوم الجمعة		عند الفزع
	لا يصح لمن فاتته الجمعة بغير عذر أن	۳۶۶	الأوقات التي نهي الشارع عن الصلاة فيها
۴۰۱	يصلي الظهر قبل فراغ الامام	۳۶۷	قضاء النافلة اذا فات وقتها ، أو فدت
	هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي		

الصفحة	الصفحة
٤٠٢	الظهر جماعة
٤٠٣	من أدرك الايام في ركعة أو أقل
٤٣٤	مباحث الإمام في الصلاة
٤٣٦	تعريف الامامة في الصلاة ، وبيان العدد الذي تتحقق به
٤٣٧	حكم الامامة في الصلوات الخمس ودليله
٤٣٨	حكم الامامة في صلاة الجمعة والجنائز والنوافل
٤٤٤	شروط الامامة: الاسلام . البلوغ - وهل تصح امامة الصبي المميز ؟ امامة النساء العقل . اقتداء القارىء بالأمر
٤٤٧	سلامة الامام من الأعذار - كسلس البول طهارة الامام من الحدث والخبث
٤٥٠	امامة من بلسانه لثغ ونحوه
٤٥٣	امامة المقتدى بامام آخر
٤٦١	الصلاة وراء المخالف في المذاهب تقدم للمأموم على امامه ، وتمكن المأموم من ضبط أفعال الامام
٤٦٣	نية المأموم : الاقتداء ، ونية الامام : الامامة
٤٦٤	اقتداء المفترض بالمتفل
٤٦٧	مناجعة المأموم لامامه في أفعال الصلاة
٤٦٨	اقتداء مستقيم الظهر بالمنحنى
٤٦٩	اتحاد فرض الامام والمأموم
٤٧٠	الأعذار التي تسقط بها الجماعة من له حق التقدم في الامامة
٤٧١	مباحث مكرهات الامامة ، امامة الفاسق والاعمى
٤٧٢	اقتداء المتوضئ بالمتميم ، وغير ذلك
٤٧٤	كيف يقف المأموم مع امامه
٤٧٤	حكم قصر الصلاة في السفر المحرم والمكروه
٤٧٤	حكم قصر الصلاة في السفر المحرم والمكروه



الصفحة	الصفحة
الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن وقتها ٤٩١	المكان الذي يبدأ فيه المسافر صلاة القصر ٤٧٥
مباحث قضاء الصلاة الفائتة	اقتداء المسافر بالمقيم ٤٧٧
حكمه ٤٩١	نية القصر ٤٧٨
كيف تقضى الفائتة ٤٩٢	ما يمنع القصر : نية الإقامة
مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت ٤٩٣	ما يبطل به القصر ، وبيان الوطن
إذا كان على المكلف فوائت لا يدري	الأصل وغيره ٤٨٠
عددها ٤٩٦	مباحث الجمع بين الصلاتين
هل تقضى الفائتة في وقت النهي عن النافلة	تقدماً تأخيراً ٤٨٣
مباحث صلاة المريض	تعريفه . حكمه وأسبابه
كيف يصلي ٤٩٧	مباحث قضاء الفوائت
كيف يجلس المصلي قاعداً ٤٩٨	الأعذار التي تسقط بها الصلاة رأساً ٤٨٨
إذا عجز عن الركوع والسجود ٤٩٩	
<b>مباحث الجنائز</b>	
إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله ٥٠٩	ما يفعل بالمحتضر ٥٠٠
كيفية غسل الميت ٥١٠	مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله ٥٠٢
التكفين ٥١٣	مبحث غسل الميت - حكمه
مباحث صلاة الجنائز	شروط غسل الميت ٥٠٣
حكمها ٥١٦	حكم النظر إلى عورة الميت ولمسها ،
صفة صلاة الجنائز ٥١٧	وتغسيل الرجال والنساء وبالعكس ٥٠٤
أركان صلاة الجنائز ٥١٨	مندوبات غسل الميت ، وتكرار الغسلات
شروط صلاة الجنائز ٥٢٢	إلى ثلاث ٥٠٦
سنن صلاة الجنائز - كيف يقف الإمام	حكم خلط ماء الغسل بالطيب ونحوه ٥٠٧
للصلاة على الميت	تسخين ماء الغسل
مبحث الأحق بالصلاة على الميت ٥٢٤	تطيب رأس الميت ولحيته
إذا زاد إمام في التكبير على أربع أو نقص ٥٢٥	إطلاق البخور عند الميت ، وتجريده من
إذا فأت المصلي تكبيرة أو أكثر مع الإمام ٥٢٦	ثيابه عند الغسل ٥٠٨
هل يجوز تكرار الصلاة على الميت ؟ ٥٢٧	هل يوضأ الميت قبل غسله ؟
هل يجوز الصلاة على الميت في المساجد	ما يندب أن يكون عليه الغاسل من الصعات ٥٠٩
	ما يكره فعله بالميت

الصفحة	الصفحة
٥٣٦	٧٢٥
٥٣٧	٥٣٠
٥٣٨	٥٣٢
٥٣٩	٥٣٣
	٥٣٤
	٥٣٦
٥٤٠	

### كتاب الصيام

٥٥٧	٥٤١
٥٥٨	٥٤٢
٥٦٠	٥٤٣
	٥٤٨
٥٦٥	٥٥٠
٥٦٩	٥٥١
٥٧٢	٥٥٢
	٥٥٣
	٥٥٥
	٥٥٦
	٥٥٧



الاعتكاف

الصفحة		الصفحة	
٥٨٣	بدون إذن زوجها	٥٨٢	تعريفه وأركانه
٥٨٥	مفسدات الاعتكاف		أقسامه ومدته
٥٨٨	مكروهات الاعتكاف وآدابه		شروط الاعتكاف - الاعتكاف المرأة

كتاب الزكاة

الصفحة		الصفحة	
٥٩٩	زكاة البقر	٥٩٠	تعريفها
٦٠٠	زكاة الغنم		حكمها ودليله
٦٠١	زكاة الذهب والفضة		شروط وجوب الزكاة
٦٠٢	زكاة الدين	٥٩١	هل تجب الزكاة على الكافر
٦٠٥	زكاة الأوراق المالية ، البنكنوت ،		هل تجب الزكاة في صداق المرأة
٦٠٦	زكاة عروض التجارة	٥٩٣	نصاب الزكاة ، وحولان الحول
	هل تجب الزكاة في عين عروض التجارة	٥٩٤	الحرية ، وفراغ المال من الدين
٦١٠	أو قيمتها		هل تجب الزكاة في دور السكنى ، وثياب
٦١١	زكاة الذهب والفضة المخلوطين	٥٩٥	البدن ، وأثاث المنزل ، والجواهر الثمينة
٦١٢	المعادن والركازة	٥٩٦	الانواع التي تجب فيها الزكاة
٦١٥	زكاة الزرع والثمار		شروط زكاة الابل والبقر والغنم ، وبيان
٦٢١	مصرف الزكاة	٥٩٦	معنى السائمة وغيرها
٦٢٧	صدقة الفطر	٥٩٧	بيان مقادير زكاة الابل

كتاب الحج

الصفحة		الصفحة	
٦٣٩	الإحرام - تعريفه . مواعيت الاحرام	٦٣١	تعريفه . حكمه ودليله ، متى يجب الحج
٦٤١	ما يبطل من مرئد الاحرام أن يشرع فيه	٦٣٢	شروط وجوبه
	مالا يجوز للمحرم فعله بعد الدخول		شروط وجوب الحج : البلوغ - العقل -
٦٤٤	في الاحرام : الجماع - الصيد - الطيب	٦٣٢	الحرية
٦٤٥	ستر وجه المحرمة ورأسها	٦٣٢	الاستطاعة ، وحكم حج المرأة ، والاعمى
	لبس الثوب المصبوغ بما له رائحة طيبة ،		شروط صحة الحج ، حج الصبي المميز
٦٤٥	ولإزالة الشعر	٦٣٨	وغيره - وقت الحج
٦٤٦	شم الطيب وحمله حال الاحرام	٦٣٨	أركان الحج
	إزالة شعر الرأس وغيره حال الاحرام		الركن الأول من أركان الحج .

الصفحة	الصفحة
٦٧٢	٦٤٦
ما يمنع الحاج من فعله	الحضاب بالخناء حال الإحرام
مفسدات الحج	هل يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب
٦٧٥	٦٤٧
ما يوجب الفدية، وبيان معنى التحلل	ما فيه طيب
جزاء من اصطاد حيواناً قبل أن يتحلل	الاكتحال بما فيه طيب دهن الشعر والبدن
٦٧٩	٦٤٨
من إحرامه	حكم قطع حبشيش المحرم وشجره
٦٨٤	٦٥٠
مبحث العمرة	ما يباح للمحرم: الفصد - الحجامة - حك الجلد والشعر
حكمها ودليله شروطها. أركان العمرة	غسل الرأس والبدن والاستظللال
٦٨٥	٦٥١
مبقاتها	ما يطلب من المحرم لدخول مكة
٦٨٧	٦٥١
واجباتها، وسننها، ومفسداتها	الركن الثاني من أركان الحج: طواف الإفاضة
مبحث القرآن، والتمتع، والإفراد، وما يتعلق بها	٦٥١
٦٨٨	٦٥١
مبحث الهدى	تعريف طواف الإفاضة
٦٩٦	٦٥٢
تعريفه	وقت طواف الإفاضة
٦٩٧	٦٥٥
أقسام الهدى	شروط الطواف
وقت ذبح الهدى ومكانه	سنن الطواف وواجباته
٦٩٨	٦٥٩
مبحث الأكل من الهدى ونحوه	الركن الثالث من أركان الحج: السعى بين الصفا والمروة
٦٩٩	٦٥٩
ما يشترط في الهدى	شروط السعى بين الصفا والمروة، وكيفيته، وسننه
إذا امتنع من الحج أو فاته؛ ويقال له:	الركن الرابع: الحضور بأرض عرفة؛ وكيفية الوقوف
٧٠١	٦٦١
الإحصار، والفوات	واجبات الحج: رمي الجمار - المبيت بمنى - الوجود بمزدلفة
٧٠٦	٦٦٤
مبحث الحج عن الغير	سنن الحج
٧١١	٦٦٩
زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم	

### مباحث الأضحية

٧٢٢	٧١٥	تعريفها
مبحث إذا ترك التسمية عند ذبح الأضحية		دليلها
مبحث مندوبات الأضحية ومكروهاتها		حكمها
٧٢٥	٧١٦	شروطها
مبحث كيف يذبح الحيوان، ويقال لذلك: ذكاة		

## كتاب الطهارة

### تعريفها

معنى الطهارة في اللغة : النظافة والزاهة عن الأقدار والأوساخ ، سواء كانت حسية . أو معنوية ، ومن ذلك ماورد في الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل على مريض قال : « لا بأس ، طهور إن شاء الله ، ، والطهور كقطور ، المظهر من الذنوب فهو صلى الله عليه وسلم يقول : إن المرض مطهر من الذنوب ، وهي أقدار معنوية ، ويقابل الطهارة النجاسة ، ومعناها في اللغة : كل شيء مستقذر ، حسياً كان . أو معنوياً فيقال للآثام : نجاسة وإن كانت معنوية ، وفعلها : نجس ، بفتح الجيم وضمها وكسرها ، ينجس ، بفتح الجيم وضمها ، نجاسة ، فهو نجس . ونجسٌ « بكسر الجيم وفتحها ، ، ومن المفتوح قوله تعالى : « إنما المشركون نجسٌ » .

أما تعريف الطهارة والنجاسة في اصطلاح الفقهاء ، ففيه تفصيل المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا : الطهارة شرعاً النظافة عن حدث . أو نجس ، فقولهم : النظافة يشمل ما إذا نظفها الشخص أو نظفت وحدها ، بأن سقط عليها ماء فأزالها ، وقولهم : عن حدث يشمل الحدث الأصغر ، وهو ما ينافي الوضوء من ريح ونحوه ، والحدث الأكبر ، وهو الجنابة الموجبة للغسل ، وقد عرفوا الحدث بأنه وصف شرعى يحلُّ ببعض الأعضاء . أو بالبدن كله فيزيل الطهارة ، ويقال له : نجاسة حُكْمِيَّة ، بمعنى أن الشارع حكم بكون الحدث نجاسة تمنع من الصلاة ، كما تمنع منها النجاسة المحسّنة ، أمّا الخبث فعناه في الشرع العين المستفردة التي أمر الشارع بنظافتها .

وبهذا تعلم أن النجاسة تقابل الطهارة ، وأنها عبارة عن مجموع أمرين : الحدث . والخبث ، ولكن اللغة تطلقها على كل مستقذر ، سواء كان حسياً ، كالدّم . والبول . والعفنة . ونحوها ، أو كان معنوياً ، كالذنوب ، أمّا الفقهاء فقد خصوا الحدث بالأمور المعنوية ، وهو الوصف الشرعى الذى حكم الشارع بأنه حلٌّ في البدن كله عند الجنابة أو في أعضاء الوضوء عند وجود ناقض الوضوء من ريح ونحوه ، وخصوا الخبث بالأمور العينية المستفردة شرعاً ، كالدّم ... الخ . =



= ولعل قائلًا يقول : إن هذا التعريف يخرج الوضوء على الوضوء بنية القربة إلى الله ، فإن الوضوء الثاني لم يزل حدثاً ولم يرفع خبثاً ، مع كونه طهارة ، والجواب : أن الوضوء على الوضوء بنية القربى وإن لم يُزل حدثاً ، ولكنه يزيل الذنوب الصغار ، وهي أقدار معنوية ، وقد عرفت أن اللغة تطلق الخبث على الأمور المعنوية ، والفقهاء وإن كانوا يخصصون الخبث بالأمور الحسية ، ولكنهم يقولون : إن إزالة الأمور المعنوية يقال لها : طهارة ، فالروضء على الوضوء طهارة بهذا المعنى ، وههنا إيراد معروف ، وهو أنه لا معنى لعقد الريح ، أو المباشرة الفاحشة بدون إنزال مثلاً من نواقض الوضوء ، ولا معنى لكون المني يوجب الغسل ، أما الأول : فلأن الريح ونحوه ليس بنجاسة مُحسنة ، وأما الثاني : فلأن المني طاهر ، وعلى فرض أنه نجس فلم تكن نجاسته أكثر من نجاسة البول . أو الغائط ، فالمعقول أن تكون الطهارة منه مقصورة على غسل محله فقط ، والجواب : أن قائل هذا الكلام غافل عن معنى العبادة ، وغافل عن معنى أمارات العبادة ، لأن الغرض من العبادة إنما هو الخضوع بالقلب والجوارح لله عز وجل على الوجه الذي يرسمه هو ، فلا يصح لأحد أن يخرج عن الحد الذي يحده الله لعبادته ، ولا مصلحة للخلق في مناقشة أمارات العبادة ورسومها إلا بمقدار ما يمسه من نصب وإعياء ، فإن له الحق في طلب تكليفه بما يطبق ، أما ما عدا ذلك من كيفيات ورسوم فاتها يجب أن تناط بالمعبود وحده ، وهذه مسألة واضحة لا خفاء فيها ، حتى فيما جرت به العادة من تعظيم الناس بعضهم بعضاً ، فإن الملوك لا يسألون عن سبب الرسوم التي يقابلون بها الناس ، ما دامت غير شاقة ، فمتى قال الشارع : لاتصلوا أو أتمم حدثون حدثاً أصغر . أو أكبر ، فإنه يجب علينا أن نمثل بدون أن نقول له : لماذا ؟ وإلا فيصح أن نقول له : لماذا نصلي ؟ إذ لا فرق ، فإن كلا منهما عبادة له ، جعلها أمارة من أمارات الخضوع إنما الذي يصح أن نقوله : وإذا لم نقدر على الوضوء أو الغسل أو الصلاة ، فماذا نفعل ؟ ولذا شرع لنا التيمم . والصلاة من قعود واضطجاع ونحو ذلك مما تقدر عليه ، فالذي من حقنا هو الذي نسأل عنه ونناقش فيه ، والذي يختص بالإله وحده تؤدبه بدون مناقشة ، وهذا بخلاف المعاملات . أو الأحوال الشخصية ، فإنها متعلقة بحياتنا ، فلنا الحق أن نعرف حكمة كل قضية ونناقش في كل جزئية .

هذا هو الرأي المعقول ، على أن بعض المفكرين من علماء المسلمين قال : إن كل قضية من قضايا الشريعة لها حكمة معقولة وسرٌ واضح ، عرفه من عرفه وخفى على من خفى عليه ، لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات .

= وقد أجاب عن الأول بأن الريح مستقدر حساً بدون نزاع ، وهو وإن لم يكن مرئياً بحاسة البصر فهو مدرك بحاسة الشم ، وهو قبل أن يخرج مرئياً على النجاسة الحسية ، على أن الذي يقول : إن الريح لا ينقض وأن البول أو الغائط يوجبان غسل محلها فقط ، يلزمه أن يقول : إن الإنسان لا يلزمه أن يتوضأ في حياته إلا مرة واحدة ، فإن النوم ليس بنجاسة ، والريح ليس بنجاسة ، والبول والغائط نجاسة محلبة فقط ، ولا يخفى أن هذا الكلام فاسد لا قيمة له ، لأن الواقع أن الله قد شرع الوضوء لمنافع كثيرة : منها ما هو محسوس مشاهد من تنظيف الأعضاء الظاهرة المعرضة للأقذار خصوصاً الفم والأنف . ومنها ما هو معنوي : وهو الامتثال والخضوع لله عز وجل فيشعر المرء بعظمة خالقه دائماً ، فينتهي عن الفحشاء والمنكر ، وذلك خير له في الدنيا والآخرة ، فإذا كان الوضوء لا ينقض فقد ضاعت مشروعيته وضاعت فائدته

وأجاب عن الثاني بأن قياس البول والغائط على المنى قياس فاسد واضح الفساد ، لأن المنى يخرج من جميع أجزاء البدن باتفاق ، ولا يخرج غالباً إلا بعد مجهود خاص ، ثم بعد انفصاله يحصل للجسم فتور ظاهر ، وبديهي أن الغسل يعيد للبدن نشاطه ويُعوض عليه بعض ما فقدّه ، وينظف ما عساه أن يكون قد علق بجسمه من فضلات ، ومع هذا كله فإن مشروعية الغسل قهراً عقب الجنابة من محاسن الشريعة الإسلامية ، فإن الإنسان لا يستغنى عن النساء فيضطر إلى تنظيف بدنه ، بخلاف ما إذا لم يكن الغسل ضرورياً ، فإنه قد يكسل ، فتغمره الأقذار ، ويؤذي الناس برائحته ، فكيف يقاس هذا بالبول المتكرر المعتاد الذي يخرج من مكان خاص بدون مجهود ؟ ، فالقياس فاسد من جميع الوجوه ، وعلى كل حال فإن العبادات يجب أن يؤديها الإنسان خالصة لله عز وجل بدون أن ينظر إلى ما يترتب عليها من منافع دنيوية ، وإن كانت كلها منافع .

المالكية — قالوا : الطهارة صفة حكيمية توجب لموصوفها استباحة الصلاة بثوبه الذي يحمله ، وفي المكان الذي يصل فيه ، ومعنى كونها صفة حكيمية أنها صفة اعتبارية . أو معنوية قدرها الشارع شرطاً لصحة الصلاة ونحوها ، وهذه الصفة إن قامت بالمصلي نفسه ، بأن كان منطهراً من الحدث الأصغر والأكبر أباحت له الصلاة ، وإن قامت بالمكان الذي يريد الصلاة فيه أباحت له الصلاة فيه ، وإن قامت بالثوب الذي يحمله أباحت له الصلاة به ، وعلى كل حال ، فهي أمر معنوي تقديري لا أمر محسوس مشاهد ، ويقابلها بهذا المعنى أمران : أحدهما النجاسة ، وهي صفة حكيمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة بما يحمله من ثوب . أو في المكان الذي قامت به . ثانيهما : الحدث ، وهو صفة حكيمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له ، =

== بمعنى أن النجاسة صفة تقديرية ، تارة تقوم بالثوب فتمنع الصلاة به ، وتارة تقوم بالمكان فتمنع الصلاة فيه ، وتارة تقوم بالشخص ، ويقال لها : حدث ، فمنعه من الصلاة ، وعلى كل حال ، فالحدث هو الوصف الذي قدره الشارع ، وقد يطلق على نواقض الوضوء الآن بيانها ، وقد تطلق النجاسة على الجرم المخصوص ، كالدّم ، والبول ونحوهما .

الشافعية - قالوا : تطلق الطهارة شرعا على معنيين : أحدهما فعل شيء استباح به الصلاة من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة ، أو فعل مافى معناهما ، وعلى صورتها ، كالتييمم والأغسال المسنونة والوضوء على الوضوء ، ومعنى هذا أن وضع الماء على الوجه وسائر الأعضاء بنية الوضوء يقال له : طهارة ، فالطهارة اسم لفعل الفاعل ، وقوله : أو مافى معناهما ، كالوضوء على الوضوء ، والأغسال المسنونة معناه أنها طهارة شرعية ، ومع ذلك فلم يترتب عليها استباحة الصلاة ، لأن الصلاة مستباحة بالوضوء الأول وبدون غسل مسنون ، لأن الذي يمنع من الصلاة الجنابة ، والغسل منها واجب لامسنون ، فلا بد من إدخالها في التعريف ، حتى لا يخرج عنه ما هو منه .  
ثانيهما . أنها ارتفاع الحدث ، أو إزالة النجاسة أو في مافى معناهما ، وعلى صورتها ، كالتييمم والأغسال المسنونة الخ ، فالطهارة هي الوصف المعنوي المترتب على الفعل ، فالحدث يرتفع بالوضوء أو الغسل إن كان أكبر ، والارتفاع مبنى على فعل الفاعل ، وهو المتوضئ . أو المعتسل ، والنجاسة تزول بغسلها ، وهذا هو المقصود من الطهارة ، فإذا أطلقت تنصرف إليه ، أما إطلاقها على الفعل ، فهو مجاز من إطلاق المسبب ، وهو الارتفاع ، على السبب ، وهو الفعل .

الحنابلة - قالوا : الطهارة في الشرع هي ارتفاع الحدث ومافى معناه ، وزوال النجس ، أو ارتفاع حكم ذلك ، فقولهم : ارتفاع الحدث معناه زوال الوصف المانع من الصلاة ونحوها ، لأن الحدث هو عبارة عن صفة حكمية قائمة بجميع البدن أو ببعض أعضائه ، فالطهارة منه معناه ارتفاع هذا الوصف ، وقولهم : أو مافى معناه ، يريدون به مافى معنى ارتفاع الحدث ، كالارتفاع الحاصل بغسل الميت ، لأنه ليس عن حدث ، وإنما هو أمر تعبدى ، فهو لم يرفع حدثاً . مثله الوضوء على الوضوء ، والغسل المسنون ، فأنهما في معنى الوضوء . والغسل الرافعين للحدث ، ولكنهما لم يرفعا حدثاً وقولهم : وزوال النجس ، أى سواء زال بفعل الفاعل ، كغسل الشيء الذي أصابته نجاسة ، أو زال بنفسه ، كإقلاب الخمر خلا ، وقولهم : أو ارتفاع حكم ذلك ، معناه ارتفاع حكم الحدث ومافى معناه ، أو ارتفاع حكم النجس ، وذلك يكون بالتراب ، كالتييمم عن حدث أو خبث ، فإنه يرتفع بالتييمم حكم الحدث ، وحكم الخبث ، وهو المانع من الصلاة .



## أقسام الطهارة

ذكرنا في تعريف الطهارة تفصيل عبارات المذاهب ، وهي وإن اختلفت في بعض النواحي ، ولكن يمكن أن نأخذ منها معنى للطهارة متفقاً عليه ، وهو أن الطهارة شرعاً صفة اعتبارية قدرها الشارع شرطاً لصحة الصلاة ، وجواز استعمال الآنية والأطعمة وغير ذلك ، فالشارع اشترط لصحة صلاة الشخص أن يكون بدنه موصوفاً بالطهارة ، ولصحة الصلاة في المكان أن يكون المكان موصوفاً بالطهارة ، ولصحة الصلاة بالثوب أن يكون موصوفاً بالطهارة ، واشترط لِحَلِّ أكل هذا الطعام أن يكون الطعام موصوفاً بالطهارة ، وهكذا .

لحقيقة الطهارة في ذاتها شيء واحد ، وإنما تنقسم باعتبار ما تضاف إليه من حدث أو خبث ، أو باعتبار ما تكون صفة له ، فتقسم بالاعتبار الأول إلى قسمين : طهارة من الخبث . وطهارة من الحدث ، وذلك لأن الشارع أوجب على المصلي أن يكون بدنه وثوبه طاهرين من الخبث ، وأوجب عليه أن يكون بدنه طاهراً من الحدث ، لجعل الطهارة لازمة من هذين الأمرين ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى هذين القسمين ، فأما الخبث فهو العين المستقدرة شرعاً ، كالدم والبول ونحوهما ، مما يأتي بيانه ، وقد ذكرنا لك أن الخبث يصيب البدن والثوب والمكان ، ثم إن الطهارة من الخبث تنقسم بالاعتبار الثاني ، وهو ما جعدت وصفاً له ، إلى قسمين : أصلية . وعارضة . فأما الأصلية فهي القائمة بالأشياء الطاهرة بأصل خلقها ، كالماء والتراب والحديد والمعادن وغيرها مما يأتي في مبحث الأعيان الطاهرة ، فإن هذه الأشياء موصوفة بالطهارة بأصل خلقها ، وأما الطهارة العارضة فهي النظافة من النجاسة التي أصابت هذه الأعيان ، وسميت عارضة ، لأنها تعرض بسبب المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وتراب وغيرهما ، مما يأتي بيانه في مبحث إزالة النجاسة ، وأما الحدث فهو صفة اعتبارية أيضاً ، وصف بها الشارع بدن الإنسان كله عند الجنابة ، أو بعض أعضاء البدن بسبب ناقض الوضوء من ريح وبول ونحوهما ، ويقال للأول : حدث أكبر ، والطهارة منه تكون بالغسل ، ويتبعه الحيض والنفاس ، فإن الشارع اعتبرهما صفة قائمة بجميع البدن تمنع من الصلاة وغيرهما مما يمنع الحدث الأكبر قبل الغسل ، ويقال للثاني : حدث أصغر . والطهارة منه تكون بالوضوء . وينوب عن الغسل والوضوء التيمم . عند فقد الماء أو عدم القدرة على استعماله .

فلتسكلم في كل ما يتعلق بهذا على الترتيب الآتي :

## مبحث الأعيان الطاهرة

قد عرفت من تقسيم الطهارة أنها تنقسم إلى طهارة من الخبث . وطهارة من الحدث . وعرفت أن الخبث عند الفقهاء هو العين النجسة . فلنذكر لك أمثلة من الأعيان النجسة . والأعيان الطاهرة التي تقابلها . ثم نذكر لك ما يعنى عنه من النجاسة وكيفية تطهيرها . ولنبدأ بذكر الأعيان الطاهرة . لأن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم تثبت نجاستها بدليل . والأشياء الطاهرة كثيرة : منها الإنسان سواء كان حياً أو ميتاً . كما قال تعالى : « ولقد كرّمنا بني آدم » . أما قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » ، فالمراد به النجاسة المعنوية التي حكم بها الشارع . وليس المراد أن ذات المشرك نجسة كنجاسة الخنزير . ومنها الجراد . وهو كل جسم لم تحل له الحياة . ولم يفصل عن حى . وينقسم إلى قسمين : جامد ومائع . فمن الجامد جميع أجزاء الأرض ومعادنها . كالذهب والفضة . والنحاس . والحديد . والرصاص ونحوها ، ومنه جميع أنواع النباتات . ولو كان مخدراً . ويقال له : المفسد . وهو ما غيب العقل دون الحواس من غير نشوة وطرب . كالخشيشة والأفيون . أو كان مرقداً . وهو ما غيب العقل والحواس معاً كالذاتورة والبنج . أو كان يضر بالبدن . كالنباتات السامة . فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الحواس أو غيرها . ومن المائع : المياه . والزيوت . وعسل القصب . وماء الأزهار والطيب والحل . فهذه كلها من الجماد الطاهر . ما لم يطرأ عليها ما ينجسها . ومنها دمع كل شيء حى وعرقه ولعابه ومخاطه . على تفصيل المذاهب (١) .

- (١) الشافعية - قالوا بطهارة هذه الأشياء إذا كانت من حيوان طاهر ، سواء كان ما كول اللحم أولاً . وقالوا بطهارة سم الحية والعقرب  
 المالكية قالوا : اللعاب هو ما يسيل من الفم حال اليقظة أو النوم . وهذا طاهر بلا نزاع . أما ما يخرج من المعدة إلى الفم فإنه نجس . ويعرف بتغير لونه أو ريحه . كأن يكون أصفر . وتتنأ فإذا لازم عني عنه وإلا فلا .  
 الحنابلة - قالوا بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط . سواء كانت من حيوان يؤكل أو من غيره . بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الهرّة أو أقل منها . وأن لا يكون متولداً من النجاسة .  
 الحنفية - قالوا : حكم عرق الحى ولعابه حكم السور طهارة ونجاسة . وستعرفه بعد .

ومنها بيضه الذي لم يفسد ولبنه إذا كان آدمياً أو ما كول اللحم ، أما نفس الحيوان الحي ، سواء كان إنساناً أو غيره فإنه طاهر بحسب خلقته ، إلا بعض أشياء مفصلة في المذاهب (١) .

ومنها الباغم والصفراء . والنخامة ، ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تذكيته الشرعية والمراد بها الماء الأصفر الذي يكون داخل الجلدة المعروفة ، وهذا الماء طاهر ، وكذلك جلدة المرارة (٢) . لأنها جزء من الحيوان المذكور تابع له في طهارته . ومنها ميتة الحيوان البحري . ولو طالت حياته في البر . كالتمساح (٣) . والضفدع . والسلحفاة البحرية ، ولو كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الأدمى . سواء مات في البر أو في البحر . وسواء مات حتف أنفه أو بفعل فاعل . لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا ميتتان . ودمان : السمك والجراد . والسكبد والطحال . ومنها ميتة الحيوان البري الذي ليس له دم بسيل . كالذباب والسوس والجراد والنمل والبرغوث (٤) ومنها الخنزير إذا صارت خلا . على تفصيل في المذاهب (٥) .

(١) الشافعية . والحنابلة - قالوا : هذه الأشياء هي : الكلب . والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره . وزاد الحنابلة على ذلك ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهز في خلقته . الحنفية - قالوا : ليس في الحيوان نجس إلا الخنزير فقط .

المالكية - قالوا : لأشياء في الحيوان نجس العين مطلقاً ، فالكلب . والخنزير . وما تولد منهما طاهرة جميعها .

(٢) الشافعية - قالوا : بنجاسة ماء المرارة المذكورة ، وجلدتها متنجسة به ، وتطهر بغسلها : كالكرش . فإن ما فيه نجس وهو نفسه متنجس به . ويطهر بغسله .

الحنفية - قالوا : إن حكم مرارة كل حيوان حكم بوله . فهي نجسة بنجاسة مغلظة في نحو ما لا يؤكل لحمه ، ومخففة في ما كول اللحم . والجلدة تابعة للماء الذي فيها .

(٣) الشافعية . والحنابلة - استثنوا من ميتة الحيوان البحري أشياء : منها التمساح . والضفدع . والحية . فإنها نجسة . وما عداها من البحر فهو طاهر .

(٤) الشافعية - قالوا : بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد .

الحنابلة - قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة . كدود الجرح .

(٥) المالكية - قالوا : إن الخنزير تطهر إذا صارت خلا أو تحجرت . ولو كان كل منها بفعل

فاعل ، مالم يقع فيها نجاسة قبل تخللها . ويطهر إناءها تبعاً لها .



ومنها ما كول اللحم المذكي ذكاة شرعية . ومنها الشعر . والصوف . والوبر . والريش . من حي ما كول أو غير ما كول أو ميتتهما . سواء كانت متصلة أم منفصلة بغير تنف على تفصيل المذاهب<sup>(١)</sup>

= الحنفية - قالوا : إن الخمر تطهر ويطهر إناؤها تبعاً لها إذا استحالت عينها . بأن صارت خلا . حيث يزول عنها وصف الخربة وهي المرارة والإسكار . ويجوز تخليلها . ولو بطرح شيء فيها . كالملاح . والماء . والسمك . وكذا يبيقاد النار عندها . وإذا اختلط الخمر بالخل وصار حامضاً طهر وإن غلب الخمر ، ولو وقعت في العصير فأرة وأخرجت قبل التفسخ ، وترك حتى صار خمرأ : ثم تخلت . أو خللها أحد طهرت .

الشافعية - قالوا : لا تطهر الخمر إلا إذا صارت خلا بنفسها ، بشرط أن لا تخل فيها نجاسة قبل تخليلها ، وإلا فلا تطهر ، ولو نزع النجاسة في الحال ، وبشرط أن لا يصاحبها طاهر إلى التخليل ، إذا كان مما لا يشق الاحتراز عنه ، لأنه يتنجس بها ، ثم ينجسها ، وأما الطاهر الذي يشق الاحتراز منه ، كقليل بذر العنب ، فإنه يطهر تبعاً لها ، كما يطهر إناؤها تبعاً لها .

الحنابلة - قالوا : تطهر الخمر إذا صارت خلا بنفسها ، ولو بنقلها من شمس إلى ظل : أو عكسه أو من غير إناء لآخر بغير قصد التخليل ، ويطهر إناؤها تبعاً لها ، ما لم يتنجس بغير المتخللة ، من خمر أو غيره ، فإنه لا يطهر .

وحاصل هذا أن المالكية . والحنفية اتفقوا على طهارة الخمر إذا صارت خلا ، سواء تخلت بنفسها أو بفعل فاعل ، واختلفوا فيما إذا وقعت فيها نجاسة قبل تخليلها فالمالكية يقولون : إنها لا تطهر بالتخليل في هذه الحالة ، والحنفية يقولون : إذا أخرجت النجاسة قبل تفسخها : ثم تخلت فإنها تطهر .

والشامعية . والحنابلة : اتفقوا على أنها لا تطهر إلا إذا تخلت بنفسها . أما إذا خللها أحد فإنها لا تطهر ، واتفقوا على أنها إذا وقعت بها نجاسة قبل التخليل فإنها لا تطهر بالتخليل .

(١) المالكية - قالوا : بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أي حيوان . سواء أكان حياً أم ميتاً . ما كولا أم غير ما كول . ولو كلباً أو خنزيراً . وسواء أكانت متصلة أم منفصلة . بغير تنف بجزءها أو حلقة أو قصها أو إزالتها بنحو النورة : لأنها لا تحيا الحياة . أما الأزيلت بالتنف فأصولها نجسة والباقي طاهر . وقالوا : بنجاسة قصبة الريش من غير المذكي . أما الزغب النبات عليها الشبيه بالشعر . فهو طاهر مطلقاً .

## مبحث الأعيان النجسة

### وتعريف النجاسة

قد ذكرنا في تعريف الطهارة تعريف النجاسة بجملا عند بعض المذاهب ، لتناسبة المقابلة بينهما ، وغرضنا الآن بيان الأعيان النجسة المقابلة للأعيان الطاهرة ، وهذا يناسبه بيان معنى النجاسة لغة واصطلاحاً في المذاهب .

فالنجاسة في اللغة : اسم لكل مستقفر ، وكذلك النجس « بكسر الجيم وفتحها وتكونها ، والفقهاء يقسمون النجاسة إلى قسمين : حكيمية . وحقيقية ، وفي تعريفهما اختلاف في المذاهب<sup>(١)</sup> ، على أنهم يخصصون النجس « بالفتح ، بما كان نجساً لذاته ، فلا يصح إطلاقه على ما كانت نجاسته عارضة ، وأما النجس « بالكسر ، فانه يطلق عندهم على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية ، فالدم يقال له : نجس ونجس « بالفتح والكسر ، والثوب المتنجس يقال له : نجس « بالكسر » فقط ،

= الحنفية - وافقوا المالكية في كل ما تقدم إلا في الخنزير ، فإن شعره نجس ، سواء كان حياً أو ميتاً ، متصلاً أو منفصلاً ، وذلك لأنه نجس العين .

الشافعية - قالوا بنجاسة الأشياء المذكورة إن كانت من حي غير ما كول ، إلا شعر الأدمى فإنه طاهر ، أو كانت من ميتة غير الأدمى ، فإن كانت الأشياء المذكورة من حي ما كول اللحم فهي طاهرة إلا إذا انفصلت بفتف وكانت في أصولها رطوبة أو دم ، أو قطعة لحم لا تقصد ، أي لا قيمة لها في العرف ، فإن أصولها متنجسة وباقيها طاهر ، فإن انفصل معها عند النتف قطعة لحم لها قيمة في العرف ، فهي نجسة تبعاً .

الحنابلة - قالوا بطهارة الأشياء المذكورة إذا كانت من حيوان ما كول اللحم ، حياً كان أو ميتاً ، أو من حيوان غير ما كول اللحم مما يحكم بطهارته في حال حياته ، وهو ما كان قدر الهرة فأقل ، ولم يتولد من نجاسة ، وأصول تلك الأشياء المغروسة في جلد الميت نجسة ، ولو لم تنفصل عنها ، وأما أصولها من الحي الطاهر فهي طاهرة ، إلا إذا انفصلت بالنتف ، فتكون تلك الأصول نجسة ، ويكون الباقي طاهراً .

(١) الحنابلة - عرفوا النجاسة الحكيمية بأنها الطارئة على محل طاهر قبل طروها ، فيشمل النجاسة التي لها جرم وغيرها ، متى تعاقبت بشيء طاهر ، وأما النجاسة الحقيقية ، فهي عين النجس « بالفتح ،

أما الأعيان النجسة فكثيرة (١) : منها ميتة الحيوان البري غير الأدمى ، إذا كان له دم ذاتي يسيل عند جرحه ، بخلاف ميتة الحيوان البحري ، فإنها طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « هو الطهور ، ماؤه الحل ميتته » ، وبخلاف ميتة الأدمى ، فإنها طاهرة كما تقدم ، وبخلاف ميتة الحيوان البري الذي ليس له دم ذاتي يسيل عند جرحه ، كالجراد ، فإنها طاهرة .  
ومنها أجزاء الميتة التي تحملها الحياة « وفي بيانها تفصيل المذاهب (٢) » ، وكذا الخارج منها من

= الشافعية - عزفوا النجاسة الحقيقية بأنها التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح ، وهي المراد بالعينية عندهم ، والنجاسة الحكمية بأنها التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح ، كبول جف ولم تدرك له صفة ، فإنه نجس بنجاسة حكمية .

المالكية - قالوا : النجاسة العينية هي ذات النجاسة ، والحكمية أثرها المحكوم على المحل به .  
الحنفية - قالوا : إن النجاسة الحكمية هي الحدث الأصفر والأكبر ، وهو وصف شرعي يحل بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة . والحقيقية هي الخبث ، وهو كل عين مستفجرة شرعا .

(١) الشافعية - قالوا بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة ، إلا ميتة الجراد ، ولكن يعني عنها إذا وقع شيء منها بنفسه في الماء أو السائغ فإنه لا ينجسه إلا إذا تغير ، أما إذا طرحه إنسان أو حيوان أو تغير ما وقع فيه فإنه ينجس ، ولا يعني عنه .

(٢) المالكية - قالوا : إن أجزاء الميتة التي تحملها الحياة هي اللحم والجلد والعظم والعصب ونحوها ، بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الریش ، فإنها لا تحملها الحياة فليست بنجسة .  
الشافعية - قالوا : إن جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش ووبر وغير ذلك نجس ، لأنها تحملها الحياة عندهم .

الحنفية - قالوا : إن لحم الميتة وجلدها ما تحملها الحياة ، فهما نجسان ، بخلاف نحو العظم والظفر والمنقار والمخالب والحافر والقرن والظلف والشعر ، إلا شعر الخنزير فإنها طاهرة لأنها لا تحملها الحياة ، لقوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة : « إنما حرم أكلها » ، وفي رواية « لحمها » ، فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم ، فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة ، فإنها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة ، والمصعب فيه روايتان : المشهور أنه طاهر ، وقال بعضهم : الأصح نجاسته .

الحنابلة - قالوا : إن جميع أجزاء الميتة تحملها الحياة فهي نجسة إلا الصوف والشعر والوبر =



نحو دم . ومخاط . وبيض . ولبن وأنفحة ، على تفصيل <sup>(۱)</sup> ، ومنها الكلب . والخنزير <sup>(۲)</sup> ، وما تولد منهما أو من أحدهما ، ولو مع غيره .

أما دليل نجاسة الكلب فما رواد مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ، إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليقره ثم ليغسله سبع مرات ، وأما نجاسة الخنزير فالقياس على الكلب ، لأنه أسوأ حالا منه ، لنص الشارع على تحريمه وحرمة اقتنائه .

ومنها ما يرشح من الكلب . والخنزير من لعاب . ومخاط . وعرق . ودمع <sup>(۳)</sup> ، ومنها الدم بجميع أنواعه ، إلا الكبد . والطحال فانهما طاهران للحديث المتقدم ، وكذا دم الشهيد مادام عليه ، والمراد بالشهيد شهيد القتال الآتي بيانه في مباحث الجنازة ، وما بقى في لحم المذكاة أو عروقها . ودم السمك . والقمل . والبرغوث . ودم الكنان ، وهي دويبة حمراء شديدة اللسع ، فهذه الدماء طاهرة ، وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب <sup>(۴)</sup> .

= والریش ، فانها طاهرة ، واستدلوا على طهارتها بعموم قوله تعالى : ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاناً ومتاعاً إلى حين ، لأن ظاهرها يعنى حالتى الحياة والموت ، وقيس الریش على هذه الثلاثة .

(۱) الحنفية - قالوا بطهارة ما خرج من الميتة من لبن وأنفحة وبيض رقيق القشرة أو غايتها ونحو ذلك مما كان طاهراً حال الحياة .

الحنابلة - قالوا بنجاسة جميع الخارج منها ، إلا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل إن تصلب قشره .

الشافعية - قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض إذا تصلب قشره ، سواء كان من ميتة ما يؤكل لحمه أو غيره ، فإنه طاهر .

المالكية - قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

(۲) المالكية - قالوا : كل حيّ طاهر العين ، ولو كلباً . أو خنزيراً ، ووافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب مادام حياً ، على الراجح ، إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لعابه حال الحياة تبعاً لنجاسة لحمه بعد موته ، فلو وقع في بئر وخرج حياً ولم يصب فيه الماء يفسد الماء ، وكذلك انتفض من بلله فأصاب شيئاً لم ينجسه .

(۳) المالكية - قالوا : كل ذلك طاهر ، لقاعدة : أن كل حيّ وما رشح منه طاهر .

(۴) المالكية - قالوا : الدم المسفوح نجس بلا استثناء ، ولو كان من السمك ، =

ومنها القيح ، وهو المِذَّة التي لا يخالطها دم ، ومنها الصديد ، وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم ، وما يسيل من القروح ونحوها <sup>(١)</sup> ، ومنها فضلة الأدمى من بول وعذرة ، وإن لم تتغير عن حالة الطعام ، ولو كان الأدمى صغيراً لم يتناول الطعام ، ومنها فضلة مالا يؤكل لحمه مما لهدم يسيل ، كالخمار . والبغل <sup>(٢)</sup> ، أما فضلة ما يؤكل لحمه ففيها خلاف المذاهب <sup>(٣)</sup> .

= والمسفوح هو السائل من الحيوان ، ، أما غير المسفوح ، كالباقى في خلال لحم المذكاة أو عروقتها فطاهر .

الشافعية - قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول إذا خرج بلون الدم . والمي إذا خرج بلون الدم أيضاً ، وكان خروجه من طريقه المعتاد ، والبيض إذا استحال لونه إلى لون الدم ، بشرط أن يبقى صالحاً للتخاق . ودم الحيوان إذا انقلب علقه أو مضغه ، بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية - قالوا بطهارة الدم الذي لم يسلم من الإنسان أو الحيوان . وبطهارة الدم إذا استحال إلى مضغه ، أما إذا استحال إلى علقه فهو نجس .

(١) الحنفية - قالوا : إن ما يسيل من البدن غير القيح والصديد ، إن كان لعله ولو بلا ألم فنجس وإلا فطاهر ، وهذا يشمل النفط ، وهي القرحة التي امتلأت وحن قشرها ، . وماء السرة وماء الأذن . وماء العين ، فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس ، ولو خرج من غير ألم ، كالماء الذي يسيل بسبب الغرب ، وهو عرق في العين يوجب سيلان الدمع بلا ألم ، . الشافعية - قيدوا نجاسة السائل من القروح ، غير الصديد والدم ، بما إذا تغير لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر ، كالعرق .

(٢) الحنفية - قالوا : فضلات غير مأكول اللحم فيها تفصيل ، فإن كانت مما يطير في الهواء كالغراب ، فنجاستها مخففة ، وإلا فغلظة ، غير أنه يعني عما يكثر منها في الطرق من روث البغال والحمير دفماً للخرج .

(٣) الشافعية - قالوا بنجاسة فضلة ما كول اللحم أيضاً بلا تفصيل . الحنفية - قالوا : إن فضلات ما كول اللحم نجاسة مخففة ، إلا أنهم فصلوا في الطير ، فقالوا : إن كان مما يذرق ذرق الطائر خروءه في الهواء ، كالحمام والعصفور ، فضلته طاهرة ، وإلا فنجاسة نجاسة مخففة كالدجاج والبط الأهل والأوز عند الصاحبين ، ومغلظة عند الإمام ، المسالكية - قالوا بطهارة فضلة ما يحمل أكل لحمه ، كالبقرة والغنم إذا لم يعتد التغذية بالنجاسة ، =

ومنها منى الأدمى وغيره<sup>۱۱</sup>؛ وهو ماء يخرج عند اللذة بجماع ونحوه، وهو من الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ، ومن المرأة أصفر رقيق، قالوا: ولا ينفصل ماء المرأة، بل يوجد داخل الفرج، وربما ظهر أثره في الذكر، أما الذين ينكرون منى المرأة، ويدعون أن الذي يحس من المرأة رطوبة الفرج، فأنهم ينكرون المحس البديهي، ومنها المذى<sup>۱۲</sup>. والودى، والمذى: ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها، والودى: ماء أبيض تخين يخرج عقب البول غالباً. ومنها القيء والقلس، على تفصيل في المذاهب<sup>۱۳</sup>.

= أما إذا اعتاد ذلك يقيناً أو ظناً ففضلته نجسة، وإذا شك في اعتياده ذلك، فإن كان شأنه التغذى بها كالدجاج، ففضلته نجسة، وإن لم يكن شأنه ذلك، كالحمام، ففضلته طاهرة. الحنابلة - قالوا بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه، ولو أكل النجاسة ما لم تكن أكثر طعامه وإلا ففضلته نجسة، وكذا لحمه، فإن منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها إلا غذاءً طاهراً ففضلته بعد الثلاثة طاهرة، وكذا لحمه.

(۱) الشافعية - قالوا بطهارة منى الأدمى حياً وميتاً، إن خرج بعد استكمال السن تسع سنين، ولو خرج على صورة الدم إذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه المعتاد، وإلا فنجس، ودليل طهارته ما رواه البيهقي من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المنى يصيب الثوب فقال ما معناه: إنما هو كالصاق أو كالمخاط، وقيس عليه منى خرج من حى غير آدمى، لأنه أصل للحيوان الطاهر، إلا أنهم استثنوا من ذلك منى الكلب والخنزير وما تولد منهما، فقالوا بنجاسته تبعاً لأصله. الحنابلة - قالوا: إن منى الأدمى طاهر إن خرج من طريقه المعتاد، دفقاً بلذة بعد استكمال السن تسع سنين للأثني عشر سنين للذكر؛ ولو خرج على صورة الدم، واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضي الله عنها: «كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصل فيه» أما منى غير الأدمى فإن كان من حيوان ما كول اللحم فطاهر، وإلا فنجس.

(۲) الحنابلة - قالوا بطهارة المذى والودى إذا كانا من ما كول اللحم.

(۳) الحنفية - قالوا: إن القيء نجس بنجاسة مغلظة إذا ملأ الفم، بحيث لا يمكن إمساكه، ولو كان مرة. أو طعاماً. أو ماء. أو علقاً، وإن لم يكن قد استقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة إرضاعه، بخلاف ماء فم النائم، فإنه طاهر، وبخلاف ما لوقاه دوداً قليلاً أو كثيراً صغيراً أو كبيراً، فإنه طاهر أيضاً، والقلس كالقيء، لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا قام أحدكم في صلاته أو قلس فليصرف وليتوضأ، وقد فصلوا في البلغم والدم المخلوط بالبراق فقالوا: إن البلغم =

ومنها البيض الفاسد من حیّ ، علی تفصیل فی المذاهب (١) .

== إذا خرج خالصاً ولم يختلط بشئ ، فإنه طاهر ، وإذا خرج مخلوطاً بالطعام ، فإن غلب عليه الطعام كان نجساً ، وإن استوى معه ، فيعتبر كل منهما على انفراده ، بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملأ الفم ، فيكون حكمه حكم القيء ، أما الدم المخلوط بالبراق ، فقالوا : إذا غلب البراق عليه بأن كان الخارج أصفر فهو طاهر ، وإن غلب الدم بأن كان أحمر ، سواء كان الدم مساوياً أو غالباً فإنه نجس ولو لم يملأ الفم ، وما اجترحه الإبيل والغنم نجس قل أو كثر .

واعلم أنه لو قام مرات متفرقة في آن واحد ، وكان القيء في كل واحدة منها لا يملأ الفم ، ولكن لو جمع يملأ الفم فإنه نجس .

المالكية - عرفوا القيء بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها ، فحكوا بنجاسته ، بشرط أن يتغير عن حالة الطعام ، ولو بجموضة فقط ، بخلاف القلس ، وهو الماء الذي تقذفه المعدة عند امتلائها ، فإنه لا يكون نجساً إلا إذا شابه العذرة ، ولو في أحد أوصافها ، ولا تضر الجموضة وحدها ، فإذا خرج الماء الذي تقذفه المعدة حامضاً غير متغير لا يكون نجساً لخفة الجموضة وتكرر حصوله . والحقوا بالقيء في النجاسة الماء الخارج إذا كان متغيراً بصفرة وتين من المعدة ، إلا أنه يعني عنه إذا كان ملازماً ، وذلك للشقة .

الشافعية - قالوا بنجاسة القيء وإن لم يتغير ، كأن خرج في الحال ، سواء كان طعاماً أو ماء ، بشرط أن يتحقق خروجه من المعدة ، فإن شك في خروجه منها فالأصل الطهارة ، وجعلوا منه الماء الخارج من فم النائم إن كان أصفر منتناً ، ولكن يعني عنه في حق من ابتلى به ، وما تجتره الإبيل والغنم نجس قل أو كثر .

الحنابلة - قالوا : إن القلس والقيء نجسان بلا تفصيل .

(١) المالكية - ضبطوا الفاسد بأنه ما يتغير بعفونة أو زرقة أو صار دماً أو مضغاً أو فرخاً ميتاً ، بخلاف البيض الذي اختلط بياضه بصفاره ، ويسمى بالمروق ، وبخلاف ما فيه نقطة دم غير مسفوح ، فانهما طاهران ، أما بيض الميتة فهو نجس ، كما تقدم .

الشافعية - ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره ، وليس منه ما اختلط بياضه بصفاره ، وإن أنتن ، وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .

الحنابلة - قالوا : إن البيض الفاسد ما اختلط بياضه بصفاره ، مع التعفن ، وصححو اطهارته ، وقالوا : إن النجس من البيض ما صار دماً ، وكذا ما خرج من حیّ إذا لم يتصلب قشره ==



ومنها الجزء المنفصل<sup>١١</sup> من حي ميتته نجسة إلا الأجزاء التي سبق استثنائها في الميتة ، وإلا المسك المنفصل من غزال حي ، وكذا جلده فانهما طاهران ، ومنها لبن حي لا يؤكل لحمه غير آدمي<sup>١٢</sup> ، ومنها رماد النجس المتحرق بالنار ودخانه<sup>١٣</sup> ، ومنها المسكر المائع ، سواء كان مأخوذاً من عصير العنب أو كان تقيع زبيب أو تقيع تمر أو غير ذلك ، لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجساً ، والرجس في العرف النجس ، أما كون كل مسكر مائع خمرأ فليسارواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » ، وإنما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شربه تنفيراً وتغليظاً وزجراً عن الاقتراب منه .

### مبحث ما يعنى عنه من النجاسة

إزالة النجاسة<sup>١٤</sup> عن بدن المصلي وثوبه ومكانه واجبة إلا ما عفى عنه ، دفعاً للهرج والمشقة ،

= الحنفية قالوا : ينجس البيض إذا ما صار دماً ، أما إذا تغير بالتعفن فقط ، فهو طاهر ، كاللحم المتن .

(١) الحنابلة - استثنوا من المنفصل من حي ميتته نجسة شيتين حكوا بطهارتهما ، وهما : البيض إذا تصلب قشره . والجزء المنفصل من الحي الذي لا يقدر على ذكاته عند تذكينه الاضطرارية .

الشافعية - قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان حي ما كول اللحم ما لم ينفصل مع شيء منها قطعة لحم مقصودة ، أي لها قيمة في العرف ، فان انفصلت قطعة لحم كذلك تنجست تبعاً لها . فان شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس ؟ فالأصل الطهارة ، وسبق أنهم حكوا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً .

(٢) الحنفية - قالوا بطهارة الألبان كلها من حي وميت ما كول وغير ما كول ، إلا لبن الخنزير ، فانه نجس في حياته وبعده بماته .

الحنفية - قالوا بطهارتهما ، وكذا ما إذا صار النجس تراباً من غير حرق ، فانه يطهر .

(٣) المالكية - قالوا بطهارة الرماد ونجاسة الدخان على الراجع

(٤) المالكية - ذكروا قولين مشهورين في إزالة النجاسة : أحدهما أنها تجب شرطاً في صحة الصلاة . ثانيهما : أنها سنة ، وشرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذا كراً للنجاسة قادراً على =

قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وفي المعفو عنه تفصيل في المذاهب (١) .

== إزالتها ، فإن صلى أحد بالنجاسة وكان ناسياً أو عاجزاً عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين ، ويندب له إعادة الظهر أو العصر إلى اصفرار الشمس ، والمغرب أو العشاء إلى طلوع الفجر ، والصبح إلى طلوع الشمس ، أما إن صلى بها عامداً أو جاهلاً فصلاته باطلة على القول الأول ، وصحيحة على القول الثاني ، فتجب عليه إعادة الصلاة أبدأ في الوقت أو بعده على القول الأول لبطلانها ، ويندب له إعادتها أبدأ على القول الثاني .

(١) المالكية - عدوا من المعفو عنه ما يأتي :

١ - ما يصيب ثوب أو بدن للرضعة من بول أو غائط رضيها ، ولو لم يكن وليدها إذا اجتمعت في التحرز عنهما حال نزولهما ، ويندب لها إعداد ثوب للصلاة .

٢ - بلل الباسور إذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة ، وأما يده فلا يعنى عن غسلها إلا إذا كثر استعمالها في إرجاعه ، بأن يزيد على مرتين كل يوم ، وإنما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ولم يكتف في اليد إلا بما زاد على اثنتين ، لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة ، بخلاف الثوب والبدن .

٣ - سلس الأحداث ، كبول أو غائط أو منى أو ودى أو منى إذا سال شيء منها بنفسه ، فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول عنه إلى مكان آخر إذا حصل شيء منها ، ولو كل يوم مرة .

٤ - ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ونازح المراحيض والطبيب الذي يعالج الجروح ، ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة .

٥ - ما يصيب ثوب المصلي أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدمياً كان أو غيره ، ولو خنزيراً إذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البغلي ، وهو « الدائرة السوداء التي تكون في ذراع البغل ، ولا عبرة بالوزن ، ومثل الدم في ذلك القبيح والصدئ .

٦ - ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بغال أو حير إذا كان عن مباشر رعيها أو علفها أو ربطها أو نحو ذلك ، فيعنى عنه لمشقة الاحتراز .

٧ - أثر ذباب أو ناموس أو نمل صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئاً منها ، فيتعلق برجله أو فمه ثم يقع على ثوبه أو بدنه لمشقة الاحتراز ، أما أثر النمل الكبير ، فلا يعنى عنه لندرته . ==

٨ - أتردم موضع الحجامة بعد مسحه بمخزقة ونحوها ، فيعني عنه إلى أن يبرأ فيغسله .  
 ٩ - ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة مادام موجوداً في الطرق ، ولو بعد انقطاع المطر ، فيعني عنه بشروط ثلاثة :  
 أولاً : أن لا تكون النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء تحقياً أو ظناً .  
 ثانياً : أن لا تصيبه النجاسة بدون ماء أو طين .

ثالثاً : أن لا يكون له مدخل في الإصابة بشيء من ذلك الطين أو الماء ، كأن يعدل عن طريق خالية من ذلك إلى طريق فيها ذلك ، ومثل طين المطر ومائه الماء المرشوش بالطرق ، وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

١٠ - المدة السائلة من دماغ أكثر من الواحد ، سواء سالت بنفسها أو بعصرها ، ولو غير محتاج إليه ، لأن كثرتها مظنة الاحتياج إلى العصر ، فيعني عما سال عنها ، ولو زاد على قدر الدرهم ، وأما الدم الواحد فيعني عما سال منه بنفسه أو بعصر احتيج إليه ، فإن عصر بغير حاجة ، فلا يعنى إلا عن قدر الدرهم .

١١ - خره البراغيث ولو أكثر ، وإن تغذت بالدم المسفوح ، فخرؤها نجس ، ولكن يعنى عنه ، وأما دمها ، فإنه كدم غيرها لا يعنى منه عما زاد على قدر الدرهم البغلي ، كما تقدم .

١٢ - الماء الخارج من فم النائم إذا كان من المعدة ، بحيث يكرن أصفر منتناً ، فإنه نجس ولكن يعنى عنه إذا لازم .

١٣ - القليل من ميتة القمل ، فيعني منه عن ثلاث فأقل .

١٤ - أثر النجاسة على السبيلين بعد إزالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه ، فيعنى عنه ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيراً ، فإن انتشر تعين غسله بالماء ، كما يتعين الماء في إزالة النجاسة عن قبل المرأة ، وسيأتى تفصيل ذلك في مبحث الاستنجاء .

الحنفية - قالوا : تنقسم النجاسة إلى قسمين : مغلظة . ومخففة . فالمغلظة عند الإمام هي ما ورد فيها نص لم يعارض بنص آخر ، والمخففة عند من هو ما ورد فيها نص عارض بنص آخر كبول ما يؤكل لحمه ، وذلك لأن حديث واستنزها من البول ، يدل على نجاسة كل بول ، وحديث العرينين يدل على طهارة بول ما كور اللحم ، فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .  
 أما حديث العرينين فهو ما روى من أن قوماً من غريزة أتوا المدينة المنورة فلم توافقهم ، فأصرفت ألوانهم وانتفخت بطونهم ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا إلى =

= إبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها فخرجوا وشربوا ، فكان ذلك سبباً في شفائهم .  
 ويعنى في النجاسة المغلظة عن أمور : منها قدر الدرهم ، ويقدر في النجاسة الكثيفة بما يزن  
 عشرين قيراطاً ، وفي النجاسة الرقيقة بعرض مقعر الكف ، ومع كونه يعنى عنه في صحة الصلاة ،  
 فإن الصلاة تكون بمكروهة كراهة تنزيه ، ولا وجه للقول بكراهة التحريم ، لأن العفو يقتضى  
 رفع الإثم ، نعم إزالة قدر الدرهم أكد من إزالة ما هو أقل منه ، والمشهور عند الحنفية كراهة  
 التحريم ، ومنها بول الهرة والفأرة وخرؤهما فيما تظهر فيه حالة الضرورة ، فيعنى عن خروء الفأرة  
 إذا وقع في الحنطة ولم يكثر حتى يظهر أثره ويعنى عن بولها إذا سقط في البئر لتحقق الضرورة ،  
 بخلاف ما إذا أصاب أحدهما ثوباً أو إناءً مثلاً ، فإنه لا يعنى عنه لإمكان التحرز ، ويعنى عن بول  
 الهرة إذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة ، بخلاف ما إذا أصاب خرؤها أو بولها شيئاً غير  
 ذلك ، فإنه لا يعنى عنه ، ومنها بخار النجس وغبار ، ولو مرت الريح بالعدرات وأصاب الثوب  
 لا يضر ، وإن وجدت رائحتها به ، وكذلك ارتفع غبار الزبل ، فأصاب شيئاً لا يضر ،  
 ومنها رشاش البول إذا كان دقيقاً ، كرموس الإبر ، بحيث لا يرى ، ولو ملأ الثوب أو البدن ،  
 فإنه يعتبر كالعدم للضرورة ، ومثله الدم الذى يصيب القصاب « أى الجزار » فيعنى عنه في حقه  
 للضرورة ، فلو أصاب الرشاش ثوباً ثم وقع ذلك الثوب في ماء قليل تنجس الماء لعدم الضرورة  
 حينئذ ، ومثل هذا أثر الذباب الذى وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلى ، فإنه يعنى عنه ،  
 ومنها ما يصيب الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه ما دام في تغيبه ، ومنها طين  
 الشوارع ولو كان مخلوطاً بنجاسة غالبية ما لم ير عينها ، ويعنى في النجاسة المخففة عما دون ربع  
 الثوب كله أو ربع البدن كله ، وإنما تظهر الخفة في غير المائع ، لأن المائع متى أصابته نجاسة  
 تنجس لا فرق بين مغلظة ومخففة ، ولا عبرة فيه لوزن أو مساحة .

ويعنى عن بعر الإبل والغنم إذا وقع في البئر أو في الإناء ، ما لم يكثر كثير فحشة أو يتفتت فيتلون  
 به الشيء الذى خالطه ، والقليل المدفون عنه هو ما يستقله الناظر إليه ، والكثير عكسه ، وأما روث  
 الحمار وخبث البقر والفيل فإنه يعنى عنه في حالة الضرورة والبلوى ، سواء كان يابساً أو رطباً .  
 الشافعية - قالوا : يعنى عن أمور : منها ما لا يدركه البصر المعتدل من النجاسة ، ولو مغلظة ،  
 ومنها قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بواسطة النار ، بخلاف نحو البخار المنفصل بلا واسطة  
 نار ، فإنه طاهر ، ومنها الأثر الباقي بالمحل بعد الاستنجاء بالحجر ، فيعنى عنه بالنسبة لصاحبه =



= دون غيره ، فلو نزل في ماء قليل وأصابه ذلك الأثر تنجس به ، ومنها طين الشارع المختلط بالنجاسة المحققة ، فإذا شك في نجاسة ذلك الطين أو ظن كان طاهراً لانجساً معفواً عنه ، وإنما يعني عنه بشروط أربعة :

أولاً : أن لا تظهر عين النجاسة . ثانياً : أن يكون المار محترزاً عن إصابتها بحيث لا يرعى ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشاش نحو سقاء . ثالثاً : أن تصيبه النجاسة وهو ماش أو راكب ، أما إذا سقط على الأرض فتلوث ثيابه فلا يعني عنه لندرة الوقوع . رابعاً : أن تكون النجاسة في ثوب أو بدن ، ومنها الخبز المسخن أو المدفون في الرماد النجس وإن تعلق به شيء من ذلك الرماد فإنه يعني عنه وأو سهل فصله منه ، وإذا وضع في لبن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب ، فإنه يعني عنه أيضاً ومنها دود الفاكهة والجبن إذا مات فيها ، فإن مئنته نجسة معفو عنها ، وكذا الأنفحة التي تصلح الجبن ، ومنها المائعات النجسة التي تضاف إلى الأدوية والروائح العطرية لإصلاحها ، فإنه يعني عن القدر الذي به الإصلاح ، قياساً على الأنفحة المصلحة للجبن ، ومنها الثياب التي تنثر على الحيطان المبنية بالرماد النجس ، فإنه يعني عما يصيبها من ذلك الرماد لمشقة الاحتراز ، ومنها الصنبان الميت ، وهو قس القمل ، ومنها روث الذباب وإن كثر ، ومنها خرم الطيور في الفرش والأرض بشروط ثلاثة :

أولاً : أن لا يعتمد المشي عليه . ثانياً : أن لا يكون أحد الجانبين رطباً إلا أن تكون ضرورة ، كما إذا وجد في طريق رطوبة يتعين المرور منها فإنه يعني عنه مع الرطوبة والعمد . ثالثاً : أن لا يشق الاحتراز عنه ، ومنها قليل تراب مقبرة منبوشة ، ومنها قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ماتولد منهما أو من أحدهما مع غيرها ، أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه كما لا يعني عن الكثير من شعر نجس من الكلب والخنزير إلا بالنسبة للقصاص والراكب لمشقة الاحتراز . ومنها روث سمك في ماء إذا لم يغيره ولم يوضع فيه عبثاً ، ومنها الدم الباقي على اللحم أو العظم فإنه يعني عنه إذا وضع اللحم أو العظم في القدر قبل غسل الدم ، ولو تغير به المرق ، فإن غسل الدم عن اللحم أو العظم قبل الوضع في القدر حتى انفصل الماء عنه صافياً فهو طاهر ، وإن لم ينفصل الماء صافياً فهو نجس غير معفو عنه ، ولا يضر بقاء بعض اللون لأنه لا يمكن قطعه ، فيغسل الغسل المعتاد ، ويعنى عما زاد ، ومنها لعاب النائم المحقق كونه من المعدة بأن يكون أصفر أو منتناً يعني عنه في حق صاحبه المبتلى به ولو كثر وسال ، والمشكوك في كونه من المعدة محمول على الطهارة ، ومنها جرة البعير ونحوه مما يجتر من الحيوانات ، فإنه يعني =

== عنها إذا أصابت من يزاوله ، كمن يقوده أو نحو ذلك ، ومنها روث البهائم وبولها الذي يصيب  
 الحب حين درسه ، ومنها روث الفأر الساقط في حيضان المراحيض التي يستنجى منها ، فإنه يعفى  
 عنه إذا كان قليلاً ولم يغير أحد أوصاف الماء ، ومنها الحمصة التي يتداوى بوضعها في العضو  
 الملوثة بالنجاسة ، فإنه يعفى عنها إذا تعينت طريقاً للتداوى ، ومنها ما يصيب اللبن حال حلبه من  
 روث المحلوبة أو من نجاسة على ثديها ، ومنها ما يصيب العسل من بيوت النحل المصنوعة من طين  
 مخلوط بروث البهائم ، ومنها نجاسة فم الصبي إذا أصاب ثدي مرضعته عند رضاعه ، أو أصاب فم  
 من يقبله في فمه مع الرطوبة ، ومنها مائع تنجس بموت ماسقط فيه مما لادم له سائل ؛ كنهل  
 وزنبور ونحل ونحوها فيتوكل ذلك المائع المتنجس بما وقع ومات فيه منها إذا لم يتغير بمات  
 فيه ولم يطرحه غير الهواء ولو بهيمة ، ومنها أثر الوشم من دم خرج من العضو ووضع عليه نيلة  
 ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق ، ومعنى الوشم غرز الجلد بالإبرة ونحوها حتى يبرز الدم ،  
 فيعفى عن الأثر الأخضر أو الأزرق الباقي في محله إذا كان الحاجة لا ينفع فيها غيره ، أو كان وقت  
 فعل الوشم غير مكلف ، أو كان مكافئاً ولم يقدر على إزالته إلا بضرر يباح بسببه التيمم ،  
 ومنها الدم ، على التفصيل الآتي ، وهو : أولاً : الدم اليسير الذي لا يدركه البصر المعتدل ، وهذا  
 معفو عنه ، ولو كان دم نجس نجاسة مغلظة كالكلب والخنزير . ثانياً : ما يدركه البصر المعتدل ،  
 وهذا إن كان من كلب أو خنزير أو نحوهما ، فإنه لا يعفى عنه مطلقاً ، وإن لم يكن كذلك ، فإما أن  
 يكون دم أجنبي . أو دم نفسه ، فإن كان دم أجنبي فيعفى عن القليل منه ما لم يلطخ به نفسه ولم  
 يختلط بأجنبي غير ضروري ، وهذا في غير دم البراغيث ونحوها من كل ما لادم له سائل ، أما  
 دم البراغيث ونحوها فيعفى عن كثيرها بشروط ثلاثة : - أولاً : أن لا يكون بفعله أو فعل غيره  
 ولو غير مكلف مع رضاه ، وإلا عفى عن القليل فقط - ثانياً : أن لا يختلط بأجنبي لا يشق  
 الاحتراز عنه ، وإلا فلا عفو إلا عن القليل - ثالثاً : أن يصيب الدم ملبوساً يحتاجه ولو  
 للتجمل ، أما إذا كان دم نفسه فإن كان خارجاً من المنافذ الأصلية ، كالأنف والأذن والعين ،  
 فالاعتماد العفو عن القليل ، وإن لم يكن من المنافذ ، كدم البثرات والدمامل والفصد . فيعفى  
 عن الكثير بشروط : - الأول : أن لا يكون بفعل الشخص نفسه ، كأن يعصر دمه ، وإلا  
 عفى عن القليل فقط في غير الفصد والحجامة ، أما هما فيعفى عن الكثير ولو بفعله . -  
 الثاني : أن لا يجاوز الدم محله - الثالث : أن لا يختلط بأجنبي غير ضروري ، كالماء ، ومحل  
 العفو في حق النفس نفسه ، أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به ، فلا يعفى عنه ، ==

## مبحث فيما تزال به النجاسة

### وكيفية إزالتها

يزنل النجاسة أمور : منها الماء الطهور ، ولا يكتفي في إزالتها الطاهر<sup>(١)</sup> ، وسيأتي بيان الطهور والطاهر في أقسام المياه ، بعد هذا المبحث .

وأطهير محل النجاسة به له كيفية مختلفة في المذاهب<sup>(٢)</sup>

= والمراد بالمحل - في قولنا : لم يجاوز محله - الذراع ونحوه ، لا محل الدم وحده ، والمعتبر في الفلة والكثرة العرف ، فإن شكك في الفلة والكثرة ، فالأصل العفو .

الحنابلة - قالوا : يعني عن أمور : منها يسير دم وقبح وصيد ، واليسير هو ما يعتده الإنسان في نفسه يسيراً ، وإنما يعني عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعوم ، أما إذا أصابها فلا يعني عنه ، بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ومن غير قبيل ودبر ، وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوباً في مواضع منه فإنه يضم بعضه إلى بعض ، فإن كان المجموع يسيراً عنى عنه ، وإلا فلا ، ولا يضم ما في ثوبين أو أكثر ، بل يعتبر كل ثوب على حدة ، ومنها أثر استجبار بمحله بعد الإنقاء واستيفاء العدد المطلوب في الاستجبار ، وسيأتي ، ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التحرز ، ومنها دخان نجاسة وغبارها ما لم تظهر له حفة ، ومنها ماء قليل تنجس بمعفو عنه ، ومنها النجاسة التي تصيب عين الإنسان ويتضرر بغسلها ، ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بماخالطه من النجاسة .

(١) الحنفية - قالوا : إن الماء الطاهر - غير الطهور - ومثل الطهور في إزالة النجاسة ، كما تقدم ، وكذا المائع الطاهر الذي إذا عصر انعصر ، كالخل وماء الورد ، فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ، ولو غليظة ، سواء كان ثوباً أو بدنناً أو مكاناً ،

(٢) الحنفية - قالوا : يطهر الثوب المتنجس بغسله ولو مرة ، متى زالت عين النجاسة المرئية ، ولكن هذا إذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء ، أما إذا غسل في وعاء ، فإنه لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً ، بشرط أن يعصر في كل واحدة منها ، وإذا صبغ الثوب بنجس يطهر بانفصال الماء عنه صافياً ولو بقي اللون ، إذ لا يضر بقاء الأثر ، كلون أوريح في محل النجاسة إذا شق زواله والمشقة في ذلك هي أن يحتاج في إزالته لغير الماء ، كالصابون ونحوه ، ومن ذلك الاختصاب بالحناء =

= المتنجسة ، ، فإذا اختضب أحد بالحناء المتنجسة طهرت بانفصال الماء صافياً، ومثل ذلك الوشم ، فإنه إذا غرزت الإبرة في اليد أو الشفة مثلا حتى برز الدم ، ثم وضع مكان الغرز صبغ والتأم الجرح عليه تنجس ذلك الصبغ ، ولا يمكن إزالة أثره بالماء فتطهيره يكون بغسله حتى يتفصل الماء صافياً ولا يضر أثره من تنجس ، بخلاف شحم الميتة ، لأنه عين النجاسة ، أما النجاسة غير المرئية فإنها تطهر إذا غلب على ظن الغاسل طهارة محلها بلا عدد، ويقدر لموسم بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها، ويطهر الميكان وهو الأرض ، بصب الماء الطاهر عليها ثلاثاً ، وتجنف كل مرة بخرقه طاهرة ، وإذا صب عليها ماء كثير ، بحيث لا يترك للنجاسة أثراً طهرت ، وتطهر الأرض أيضاً باليبس ، فلا يجب في تطهيرها الماء ، ويطهر البدن بزوال عين النجاسة في المرئية ، وبغلبة الظن في غيرها ، أما الأواني المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : فخار وخشب . وحديد ، ونحوه ، وتطهيرها على أربعة أوجه : حرق . ونحت . ومسح . وغسل ، فإذا كان الإناء من فخار ، أو حجر ، وكان جديداً ، ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يطهر بالحرق ، وإن كان عتيقاً يطهر بالغسل على الوجه السابق ، وإن كان من خشب ، فإن كان جديداً يطهر بالنحت . وإن كان قديماً يطهر بالغسل ، وإن كان من حديد أو نحاس أو صاص أو زجاج ، فإن كان صقيلاً يطهر بالمسح ، وإن كان خشناً غير صقيل يطهر بالغسل .

وأما المائعات المتنجسة : كالزيت . والسمن ، فإنها تطهر بصب الماء عليها ورفعها ثلاثاً ، أو توضع في إناء مثقوب ، ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ، ويحركه ثم يفتح الثقب إلى أن يذهب الماء هذا إذا كان مائعاً ، فإن كان جامداً يقطع منه المتنجس ويطرح ، ويطهر العسل بصب الماء عليه وغايه - حتى يعود كما كان - ثلاثاً .

ويطهر الماء المتنجس بجريانه ، بأن يدخل من جانب ويخرج من جانب آخر ، فإذا كان في قناة ماء نجس ثم صب عليه ماء طاهر في ناحية منها حتى امتلأت وسال من الناحية الأخرى كان ماء جارياً طاهراً ، ولا يشترط أن يسيل منه مقدار يوازي الماء الذي كان فيها، ومثل ذلك ما إذا كان الماء المتنجس في طشت أو قسعة ، ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه فإنه يطهر على الراجح ، وإن لم يخرج مثل المتنجس ، وكذلك البئر وحوض الحمام فإنهما يطهران بمثل ذلك ، وبذلك يصير الماء طهوراً وزادوا مطهرات أخرى : منها الدلك ، وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحاً قوياً ، ومثل الدلك الحت ، وهو القشر باليد أو العود الخك ، ويطهر بذلك الخنف والنعل ، بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ، ولو كانت رطبة، وهي ما ترى بعد الجفاف =



= كالغذرة والدم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه ؛ فإن كان بهما أذى فيمسحهما بالأرض ، فإن الأرض لهما طهور ، أما إذا كانت النجاسة ليست ذات جرم ، فإنه يجب غسلها بالماء ، ولو بعد الجفاف ، ومنها المسح الذي يزول به أثر النجاسة ، ويظهر به الصقيل الذي لا مسام له ، كالسيف . والمرأة . والظفر . والعظم . والزجاج . والأنية المدهونة . ونحو ذلك ومنها مسح محل الحجامة بثلاث خرق نظاف مبلولة . ومنها الجفاف بالشمس أو الهواء ؛ وتطهر به الأرض ، وكل ما كان ثابتاً فيها ، كالشجر والكلأ ، بخلاف نحو البساط والحصير ، وكل ما يمكن نقله فإنه لا يطهر إلا بالغسل ، وإنما طهرت الأرض باليبس لقوله صلى الله عليه وسلم : « ذكاة الأرض يبسها » ، فتصح الصلاة عليها ، ولكن لا يجوز منها التيمم ، وذلك لأن طهارتها لا تستدعي طهوريتها ، ويشترط في التيمم طهورة التراب . كما يشترط في الوضوء طهورة الماء ، ومنها الفرك ، ويظهر به مني آدمي يابس ، أما لوطب فإنه يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « فاغسله إن كان رطباً ، وافركه إن كان يابساً ، ولا يضر بقاء أثره بعد الفرك ، وإنما يطهر بالفرك إذا نزل من مستنج بماء لا بحجر ، لأن الحجر لا يزيل البول المنتشر على رأس الحشفة ، فإذا لم ينتشر البول ولم يمر عليه المنى في الخارج فإنه يطهر بالفرك أيضاً ، إذ لا يضر مرور على البول في الداخل ولا فرق بين مني الرجل ومني المرأة الخارج من الداخل ، لاختلاطه بمنى الرجل ، وقد ذكر في الحديث أنه يطهر بالفرك ، أما مني غير آدمي ، فإنه لا يطهر بالفرك ، لأن الرخصة وردت في مني آدمي فلا يقاس عليه غيره ، ومنها الندف ، ويظهر به القطن إذا ندف .

وقد عدوا في المطهرات أموراً أخرى تساهلاً ، كقطع الدهن الجامد المتنجس وطرحه ، كما تقدم ، وهو المعبر عنه بالتقرير ، لأنه في الحقيقة عزل للجزء المتنجس عن غيره لا تطهير له ، ومثله قسمة المتنجس بفصل الأجزاء النجسة عن الطاهرة ، وكذلك هبة المتنجس لمن لا يزي نجاسته ، فإن الهبة لا تعد مطهرة له في الحقيقة .

المالكية - قالوا : يطهر محل النجاسة بغسله بالماء الطهور ، ولو مرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهراً ، ولا يضر تغيره بالأونساخ الطاهرة ، ويشترط زوال طعم النجاسة عن محالها ، ولو عسر ، لأن بقاءه دليل على تمكن النجاسة منه ، وكذا يشترط زوال لونها وريحها إذا لم يتعسر زوالها ، فإن تعسر زوالها عن المحل ، كالمصبوغ بنجس ، حكم بطهارته ، ولا يلزم تسخين الماء إلا حالة العجز عن استعمال البارد ، كما لا يلزم الغسل بأشنان أو صابون أو نحوهما والغسالة المتغيرة بأحد أو صاف النجاسة نجسة ، أما إن تغيرت بصنع أو وسخ فلا ، ويكفي في تطهير الثوب والحصير والخنف =

== والنعل المشكوك في إصابته النجاسة إياها نضحها مرة : أي رشها بالماء الطهور ، ولو لم يتحقق تعميم المحل بالماء ، وأما اليدين والأرض المشكوك في إصابتها إياها فلا يطهران إلا بالغسل ، لأن النضح خلاف القياس . فيقتصر فيه على ما ورد ، وهو الثوب والحصير والخف والنعل ، ولو غسلها بالماء كان أحوط ، لأنه الأصل . والنضح تخفيف ، والأرض المتنجسة يقيناً أو ظناً تطهر بكثرة إفاضة الطهور عليها حتى تزول عين النجاسة وأوصافها ، لحديث الأعرابي الذي بال في المسجد ، فصاح به بعض الصحابة : فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركه ، وأن يصبوا على موضع بوله ذنوباً من ماء ، كما رواه الشيخان ؛ والذنوب « بفتح الذال ، هو الدلو ، ويطهر الماء المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة ، وأما المائعات غير الماء ، كالزيت والسمن والعسل فتنجس بقليل النجاسة ، ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال .

الحنابلة — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في غير الأرض ونحوها ، مما يأتي ، أن يغسل المتنجس سبع مرات منقية ، بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السبع لون ولا طعم ولا ريح وإن لم تزل النجاسة إلا بالغسلة السابعة ، فإن كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو متولد منها أو من أحدهما فانه يجب أن يضاف إلى الماء في إحدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه ، والأولى أن يكون مزج التراب ونحوه بالماء في الغسلة الأولى ، فان بقي للنجاسة أثر بعد الغسل سبعة زبد في عدد الغسلات بقدر ما تزول به النجاسة ، فان تعذر زوال طعمها لم يطهر وعنى عنه ، وإن تعذر زوال أونها أو ريحها أوهما مراً ؛ فالمحل المتنجس يصير طاهراً .

ويشترط في تطهير المتنجس الذي تشرب النجاسة أن يهصر كل مرة خارج الماء إن أمكن عصره ، ويقتصر في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب ، أما مالا يتشرب النجاسة ، كالأنية فانه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات ، وأما مالا يمكن عصره مما يتشرب النجاسة فانه يكفي دقه أو وضع شيء ثقيل عليه ، أو قلبه بحيث يفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع ، أما الأرض المتنجسة ونحوها من الصخر الأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة في البناء فانه يكفي في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة ، ويكفي في تطهير المتنجس بيول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة أن يفمر بالماء ، ولو لم يفصل ، ومثل بوله في ذلك قيؤه .

الشافعية — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المغلظة ، وهي ما كانت من كلب أو خنزير أو متولد منهما أو من أحدهما ؛ هي أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب ==

== ماء إحدى الفضلات تراب ظهور، أى غير نجس ولا مستعمل فى تيمم، والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب فى التيمم، فىشمل الأغر والأصفر والأحمر والأبيض والطين وما خلط بطاهر آخر نحو دقيق.

وللترتيب ثلاث كيفيات: إحداهما: مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة. ثانيها: أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب، ثم يوضع عليه التراب، ثالثها: أن يوضع التراب أولاً ثم يصب عليه الماء، ولا يجرى غسلة التريب بجميع كيفياتها الثلاث إلا بعد زوال جرم النجاسة، فإن لم يكن للنجاسة جرم، فإن كان محلها جافاً أجزأ أى واحدة من الكيفيات الثلاث، وإن كان محل النجاسة رطباً لم يجرى وضع التراب أولاً لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء، ويجزى الكيفيتان الأخرتان، ولو كانت النجاسة المغلظة فى أرض بها تراب غير نجس العين كفى ترابها فى تطهيرها بالسبع بدون تراب آخر، وأولى الفضلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد، فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست، ولو زالت بست حسبت واحدة وزيد عليها ست، ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها ست، وأما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد الفضلات، فلو لم يزل إلا بسبع مثلاً حسبت سبباً، أما النجاسة المخففة فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن لم يسبل، والنجاسة المخففة هى حصول بول الصبي إذا كان غلاماً لم يبلغ الحولين ولم يتغذى إلا باللبن بسائر أنواعه، ومنه اللبن والقشدة والزبد، سواء كان لبن آدمى أو غيره، بخلاف الأثني والخثي المشكل. فإن بولهما يجب غسله، لقوله صلى الله عليه وسلم: « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام،، وألحق الخثي بالأثني، فإذا زاد الصبي على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاماً غير اللبن، كما يجب غسل بوله إذا غذى بغير اللبن ولومرة واحدة، ولكن إذا أعطى له شئ لا يقصد التغذية فتغذى منه، كدواء، فإنه لا يمنع الرش، ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء، كأن يعصر الثوب أو يجفف، وكذا لا بد من زوال أوصاف النجاسة مع الرش، وإنما قيدوا بخصوص البول ليخرج غيره من الفضلات النجسة فإنها يجب فيها الغسل، أما النجاسة المتوسطة، وهى غير ما تقدم فإنها تنقسم إلى حكيمية، وهى التى ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح، كبول غير الصبي إذا جف. وعينية، وهى التى لها جرم أو طعم أو لون أو ريح. أما الحكيمية فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على محلها ولومرة واحدة ولو من غير قصد. وأما العينية فكذلك، ولكن بشرط زوال عين النجاسة، أما أوصافها فإن بقى منها =

ومنها استحالة عين النجاسة إلى صلاح ، كصيرورة الخمر خلاً ودم الغزال مسكاً ، ومنها حرق النجاسة بالنار ، على اختلاف المذاهب <sup>(١)</sup> ؛ وأما دباغ جلود الميتة ففي كونه مطهراً لها أو غير مطهر تفصيل في المذاهب <sup>(٢)</sup> ؛ ولا تشترط النية في تطهير المتنجس .

= الطامه وحده ، فان بقاءه بضر ما لم تتعذر إزالته . وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع ، حينئذ يكون المحل نجساً معفوا عنه ، فان قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ؛ ولا تجب إعادة ما صلاه قبل ، فان تعسر زواله وجبت الاستعانة بصابون ونحوه إلا أن يتعذر . وإن بقي اللون والريح معاً فالحكم كذلك ، وإن بقي اللون فقط أو الريح فقط فإن المحل يطهر إذا تعسر زواله ، وضابط التعسر أن لا يزول بالتحب بالماء ثلاث مرات ، فإذا قدر على إزالته بعد ذلك فلا تجب طهارة المحل ؛ وبشترط في إزالة النجاسة بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء وارداً على المحل إذا كان الماء قليلاً ، فإن كان قليلاً موروداً تنجس بمجرد الملاقاة ، وإذا كان الماء القليل نجساً غير متغير فأضيف إليه ماء طهور حتى يبلغ قلتين طهر ، فإن تنجس الماء بالغير ، سواء كان قليلاً أو كثيراً فإنه لا يطهر إلا بإضافة الماء الطهور إليه حتى يزول تغيره بشرط أن يبلغ قلتين .

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المائعة ، كبول . أو خر ، أن تغمر بالماء إذا تشرّبت النجاسة ، أما إذا لم تتشرب النجاسة فلا بد من تحفيئها أولاً ، ثم يصب عليه الماء ولو مرة واحدة ، وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة ، هي أن ترفع عنها النجاسة فقط إذا لم يصب شيء منها الأرض ، وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها إذا كانت رطبة وأصاب الأرض شيء منها .

(١) الحنفية - قالوا : حرق النجاسة بالنار مطهر .

الشافعية . والحنابلة - لم يعدوه من المطهرات ، فيقولون : إن رماد النجس ودخان نجسان .  
المالكية - قالوا : إن النار لا تزال النجاسة ، واستثنوا رماد النجس على المشهور .

(٢) الحنفية - لم يفرقوا في الدبغ بين أن يكون حقيقياً ، كالديغ بالقرظ والشب ونحوهما . أو حكماً ، كالديغ بالتريب أو التجفيف بالشمس أو الهواء ، والدباغ يطهر جلود الميتة إذا كانت تحتل الدبغ ، أما ما لا يحتمله ، كجلد الحية فإنه لا يطهر بالدبغ ، ولا يطهر بالدبغ جلد الخنزير ، أما جلد الكلب فإنه يطهر بالدبغ ، لأنه ليس نجس العين على الأصح ، رمى طهر الجلد صح استعماله في الصلاة وغيرها ، إلا أكله فإنه يمتنع ، وما على الجلد من الشعر وغيره طاهر ، كما تقدم . =



ولا يقبل التطهير ما تنجس من المائعات (١) غير الماء، كزيت، وسمن، وعسل، وأما الجامدات فإنها تقبل التطهير إلا ما شربت أجزاءه من النجاسة (٢)، على تفصيل في المذاهب.

= الشافعية — خصوا الدبغ المطهر بماله حرارة ولذع في اللسان، بحيث يذهب وطوبه الجلد وفضلاته، حتى لا يبتن بعد ذلك، ولو كان الدبغ نجساً، كزبل طير، إلا أن الجلد المدبوغ بنجس يكون كالثوب المتنجس، فيجب غسله بعد الدبغ، ولا يظهر بالدبغ جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر، وكذا لا يظهر بالدبغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وريش، لكن قال النووي: يعني عن القليل من ذلك لمشقة إزالته.

المالكية — لم يجعلوا الدبغ من المطهرات، وحملوا الطهارة الواردة في الحديث على النظافة ورخصوا في استعمال المدبوغ في ظهور وفي يابس، بشرط أن لا يطحن عليه ما لم يكن جلد خنزير، فإنه لا يرخص فيه، أما اليباس فلأنه لا تتعلق به نجاسة الجلد، وأما الطهور فلأنه لقوته يدفع النجاسة عن نفسه وأما ما على الجلد من الصوف ونحوه فطاهر، لأنه لا تحله الحياة، فلم يتنجس بالموت، كما تقدم، والقول بأن الدبغ ليس من المطهرات هو المشهور عند المالكية، والمحققون منهم يقولون: إنه مطهر.

الحنابلة — لم يجعلوا دبغ جلود الميتة من المطهرات، إلا أنهم قالوا بإباحة استعمالها بعد الدبغ في اليابسات فقط أما صوف الميتة وشعرها ووبرها وريشها فطاهر.

(١) الحنفية — قالوا: إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء، وقد تقدم كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات.

(٢) المالكية — قالوا: إن مما لا يقبل التطهير من الجامدات التي تشربت أجزاءها النجاسة اللحم إذا طبخ بنجس، بخلاف ما لو حلت به النجاسة بعد نضجه، فإنه يقبل التطهير، وكذا لا يقبل التطهير البيض المسلوق بنجس والزيتون المملح به والفخار الذي غاصت النجاسة في أعماقه الحنابلة — وافقوا المالكية فيما ذكر إلا في البيض المسلوق فإنه يقبل التطهير لصلابة قشره المانعة من تشرب النجاسة، ولم يفرقوا في اللحم بين المطبوخ والمسلوق، فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقاً.

الشافعية — قالوا: إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير ولو طبخ لحم في نجس أو تشربت حنطة النجاسة أو سقيت السكين بنجاسة فإنها تظهر ظاهراً وباطناً بصب الماء عليها إلا في اللبن، أي الطوب النبيء، الذي عجن بنجاسة جامدة فإنه لا يقبل التطهير، ولو أحرق =

## أقسام المياه

تنقسم المياه التي يصح التطهير بها أو لا يصح إلى ثلاثة أقسام : طهور و طاهر غير طهور .  
 و متنجس ، و يتعلق بكل قسم من الأقسام الثلاثة مباحث ، فأما القسم الأول ، وهو الطهور فإنه يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه . ثانيها : الفرق بينه بين الطاهر . ثالثها : حكمه .  
 رابعها : بيان ما يخرج عن الطهورية وما لا يخرج منه : خامسها : بيان ما ينجسه ، وأما القسم الثاني وهو الطاهر غير الطهور ، فإنه يتعلق به أمور أيضاً : الأمر الأول : تعريفه . الثاني : بيان أنواعه الثالث : ما يخرج عن كونه طاهراً ، وأما القسم الثالث ، وهو المتنجس ، فإنه يتعلق به أمران : أحدهما : تعريفه . ثانيهما : بيان أنواعه .  
 فلذا ذكر لك كل قسم من هذه الأقسام وما يتعلق به بعنوان خاص .

## مباحث الماء الطهور

### تعريفه

فأما تعريف الماء الطهور ، فهو كل ماء نزل من السماء أو نبع من الأرض ، ولم يتغير أحد أوصافه الثلاثة ، وهي اللون . والطعم . والريح ، بشيء من الأشياء التي تسلب طهورية الماء ولم يكن مستعملاً<sup>(١)</sup> وسيأتي بيان الأشياء التي تسلب طهورية الماء والأشياء التي توجب استعماله

= وغسل بالماء بخلاف المتنجس بمائع ، فإنه يطهر بغمره بالماء الطهور .  
 الحنفية - فصلوا في الجامدات ، فقالوا : إن كانت آنية ونحرها تقبل التطهير على الوجه المتقدم في كيفية التطهير ، وإن كانت مما يطبخ ، كاللحم والحنطة ، فإن أصابها نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبداً ، على المفتي به لأن أجزاءها تكون قد تشربت النجاسة حينئذ ، ومن ذلك الدجاجة إذا غليت قبل شق بطنها ، فإنها لا تطهر أبداً لتشرب أجزائها النجاسة ، فيجب شق بطنها وإخراج ما فيها وتطهيرها بالغسل قبل غليها ، ومن ذلك رهوس الحيوانات ولحم الكرش فإنها لا تطهر أبداً إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها  
 (١) المالكية - قالوا : إن استعمال الماء لا يخرج عن كونه طهوراً ، فيصح الوضوء والغسل بالماء المستعمل ، ولكن يكره فقط .

## الفرق بينه وبين الماء الطاهر

أما الفرق بين الماء الطهور والماء الطاهر ، فهو أن الماء الطهور يستعمل في العبادات وفي العادات ، فيجوز الوضوء به والاعتسال من الجنابة والحيض ، كما يجزئ تطهير النجاسة به واستعماله لنظافة البدن والثوب من الأوساخ الظاهرة وغير ذلك ، بخلاف الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله في العبادات من وضوء وغسل جنابة ونحوهما ، كما لا يصح تطهير النجاسة به (١) ، وإنما يصح استعماله في الأمور العادية من شرب وتنظيف بدن وثياب وعجن ونحو ذلك .

## حكم الماء الطهور

أما حكم الماء الطهور ، فهو ينقسم إلى قسمين : أحدهما : الأثر الذي رتبته الشارع عليه ، وهو أنه يرفع الحدث الأصغر والكبير ، فيصح الوضوء به والاعتسال من الجنابة والحيض ، وتزال به النجاسة المحسوسة وغيرها ، وتؤدي به الفرائض والمندوبات وسائر القرب ، كغسل الجمعة والعبدن وغير ذلك من العبادات ، وكذا يجوز استعماله في العبادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثياب وبدن وسقي زرع ونحو ذلك . ثانيهما : : حكم استعماله ، والمراد به ما يوصف به استعماله من وجوب وحرمة ، وهو من هذه الجهة تعريه الأحكام الخمسة ، وهي : الوجوب ، والحرمة ، والندب ، والإباحة ، والكراهة ، والمراد بالندب ما يشمل السنة ، وذلك لأن المندوب والمستنون شيء واحد عند بعض الأئمة ، ومختلفان عند البعض الآخر ، كما سيأتي في مندوبات الوضوء ، فأما ما يجب فيه استعمال الماء ، فهو أداء فرض يتوقف على الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر ، كالصلاة ، ويكون الوجوب وسعاً إذا اتسع الوقت ، ومضيقاتاً إن ضاق ، وأما ما يحرم فيه استعمال الماء فأمور : منها أن يكون الماء مملوكاً للغير ولم يأذن في استعماله ، ومنها أن يكون مسبلاً للشرب ، فالماء الموجود في الأسبلة لخصوص الشرب يحرم الوضوء منه ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء ضرر ، كما إذا كان الوضوء أو الغسل بالماء يحدث عند الشخص مرضاً

(١) الجنابة - قالوا : الماء الذي يحرم استعماله لا يصح التطهير به من الحدث ، بشرط أن يكون المتطهر به ذا كراً لأناسياً ، فإذا توضع منه وهو ناسٍ وصلى به فإنه يصح ، أما تطهير النجاسة به فإنه يصح .

أوزيادته ، كما يأتي في مباحث التيمم ، وكذا إذا كان الماء شديداً الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر باستعماله ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء عطش حيوان لا يجوز إتلافه شرعاً ، فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الماء فيها وضوءاً أو غسلًا ، فإذا توضع شخص من سبيل أحد ماؤه للشرب . أو توضع من ماء يحتاج إليه لشرب حيوان لا يصح إتلافه . أو توضع وهو مريض مرضاً يزيد بالوضوء فإنه يحرم عليه ذلك ، ولكن هذا الوضوء يكون صحيحاً تصح الصلاة به ، وأما ما يندب فيه استعمال الماء فهو الوضوء على الوضوء ، وغسل " يوم الجمعة ، وأما ما يباح فيه استعمال الماء فهو الأهور المباحة من شرب وعجن وغير ذلك ، وأما ما يكره فيه استعمال الماء ، فأمر : منها أن يكون الماء شديداً الحرارة أو البرودة شدة لا تضر البدن ، وعلّة الكراهة أنه في هذه الحالة يصرف المتوضئ عن الخشوع لله ويجعله مشغولاً بألم الحر والبرد ، وربما أسرع في الوضوء أو الغسل فلم يؤدّهما على الوجه المطلوب ، ومنها الماء المسخن بالشمس ، فإنه يكره استعماله في الوضوء والغسل ، بشرطين : الشرط الأول : أن يكون موضوعاً في إناء مصنوع من نحاس أو رصاص أو غيرهما من المعادن غير الذهب والفضة ، أما الماء الموضوع في إناء من ذهب أو فضة فإنه إذا سخن بالشمس لا يكره الوضوء منه . الشرط الثاني : أن يكون ذلك في بلد حار ، فإذا وضع الماء المطلق في إناء من نحاس ، حلة أو دست ، ووضع في الشمس حتى سخن فإنه يكره الوضوء منه والاعتسال به ، كما يكره غسل ثوب به ووضع على البدن مباشرة ، وهو رطب ، وقد علل بعضهم الكراهة بأن استعماله على هذا الوجه ضار بالبدن ، وهي علّة غير ظاهرة لأن الضرر إذا تحقق كان استعماله حراماً لا مكروهاً ، والواقع أن الضرر لا يظهر إلا إذا كان بالإناء صدأ واستعمل من الداخل ، وعلل بعضهم الكراهة بأن هذا الماء توجد فيه زهومة تستلزم التنفير منه ، فتن وجد غيره كره استعماله ، وإلا فلا كراهة ، وكذا سائر المياه المكروهة فإن كراهتها ترتفع إذا لم يوجد غيرها .

(١) الشافعية — زادوا شرطاً ثالثاً في كراهة استعمال الماء المسخن في الشمس ، وهو أن تغلو الماء زهومة دسم ، فإذا لم توجد هذه الزهومة فلا كراهة ، ومذهب الشافعية ظاهر في العلة التي ذكرناها .

الحنابلة — قالوا : لا كراهة في استعمال الماء المسخن بالشمس على أي حال .

هذا ، وقد ذكر الفقهاء مكروهات أخرى في المياه ، فيها تفصيل المذاهب (١) .

(١) المالكية — زادوا في مكروهات المياه أموراً ثلاثة : الأمر الأول : الماء الذي خالطته نجاسة ، وإنما يكره بشروط خمسة : —

الشرط الأول : أن لا تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة : الطعم . أو اللون . أو الرائحة ، فإن غيرت وصفاً من أوصافه المذكورة فإنه لا يصح استعماله مطلقاً .

الشرط الثاني : أن لا يكون جارياً ، فإن كان جارياً وحلت به نجاسة فإنها لا تنجسه ، ولكن يكره استعماله .

الشرط الثالث : أن لا تكون له مادة تزيد فيه ، كما البئر ، فإنه وإن لم يكن جارياً ، ولكن نظراً لكونه يزيد وينقص من غير أن يضاف إليه ماء من خارجه فإنه لا ينجس بوقوع نجاسة فيه .

الشرط الرابع : أن تكون النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة فأكثر أما إن كانت أقل من ذلك فإنها لا تضر ، فلا يكره استعمال الماء الذي حلت به .

الشرط الخامس : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، وإلا فلا كراهة .

الأمر الثاني من مكروهات المياه : الماء المستعمل في شيء متوقف على ماء طهور ، وذلك كالماء المستعمل في الوضوء ، فإذا توضأ شخص بماء ثم نزل من على أعضائه بعد استعماله ، فإنه يكره له أن يتوضأ به ثانياً ، وإنما يكره بشروط : —

الأول : أن يكون الماء قليلاً ، فإذا توضأ من ماء كثير واختلط به الماء المنفصل من أعضاء وضوئه فإنه لا يضر .

الثاني : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، وإلا فلا كراهة .

الثالث : أن يستعمله في وضوء واجب ، فإذا استعمله في وضوء مندوب ، كالوضوء للنوم أو نحوه ، مما يأتي فإنه لا يكره .

وقد عمل المالكية كراهة الوضوء من الماء المستعمل : بأن بعض الأئمة قال بعدم صحة الوضوء من الماء المستعمل ، فراعاه لهذا الخلاف قالوا بالكراهة ، وأيضاً فإنه ثبت لديهم أن السلف لم يستعملوه ، فدل ذلك عندم على كراهته .

الأمر الثالث من مكروهات المياه : الماء الذي وانغ فيه كلب ، ولو مراراً . فاذا شرب الكلب من ماء قليل ، فإنه يكره استعماله ، ومثله الماء الذي شرب منه شخص اعتاد شرب المسكر أو غيل : —



== فيه عضواً من أعضائه ، وإنما يكره الوضوء من الماء الذي شرب منه شارب المسكر بشرط : —  
أحدهما : أن يكون الماء قليلاً ، فإن كان كثيراً فلا كراهة ، وسيأتي بيان القليل والكثير .  
ثانيها : أن يجد ماء غيره . ثالثها : أن يشك في طهارة فيه أو عضوه الذي غسله فيه ، أما إذا  
كان على فيه نجاسة محققة ، فإن غيرت أحد أوصاف الماء فإنه لا يصح الوضوء منه ، لأنه يصير  
نجساً وإن لم تغير أحد أوصافه كان استعماله مكروهاً فقط ، ومن ذلك أيضاً الماء الذي شرب منه  
حيوان لا يتوقى النجاسة ، كالطير . والسبع . والدجاج ، إلا أن يصعب الاحتراز منه ، كالحرة .  
والفأرة ، فإنه لا يكره استعماله في هذه الحالة للشقة والخرج .

الحنفية - قالوا : يزداد على ما ذكر في مكروهات المياه ثلاثة أمور : الأمر الأول : الماء  
الذي شرب منه شارب الخمر ، كأن وضع الكوز الذي فيه الماء أو القلة على فيه ، وشرب منه بعد  
أن شرب الخمر ، وإنما يكره الوضوء من ذلك الماء بشرط واحد ، وهو : أن يشرب منه بعد زمن  
يتردد فيه لعابه الذي خالطه الخمر ، كأن يشرب الخمر ، ثم يبتلعه أو يبصقه ، ثم يشرب من الإناء  
الذي فيه الماء ، أما إذا شرب باقي الخمر وبقي في فيه ولم يبتلعه أو يبصقه ، ثم شرب من كوز أو قلة  
فيها ماء فإن الماء الذي بها ينجس ولا يصح استعماله .

الأمر الثاني : الماء الذي شربت منه سباع الطير ، كالحدأة . والغراب ، ما في حكمهما ،  
كالدجاجة غير المحبوسة ، وقد علل الحنفية كراهة ذلك بجواز أن تكون قد مست نجاسة بمنقارها  
وهذا بخلاف سائر سباع البهائم ونحوها من كل ما لا يؤكل لحمه ، فإنه نجس لاختلاطه بلعابه النجس  
ومثل سؤره لا يؤكل لحمه عرقه ، فإذا خالط عرق الضبع أو السبع ثوباً أو نزل في ماء قابل فإنه ينجسه .

الأمر الثالث : سؤر الهرة الأهلية ، فإذا شربت الهرة الأهلية من ماء قابل ، فإنه يكره استعماله  
لأنها لا تنحاش النجاسة : وإنما كان سؤرها مكروهاً ولم يكن نجساً مع أنها لا يجوز أكله ، لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم نص على عدم نجاستها ، فقد قال : « إنما ليست نجسة إنما من الطوائف  
عليكم والطوائف » ، وظاهر أن هذه رخصة .

هذا ، وأما سؤر البغل والحمار فهو مشكوك في طهوريته ، بمعنى أنه طاهر بلا كلام ، فلو  
شرب الحمار أو البغل من ماء قابل فإنه يصح استعماله في الأمور العادية من غسل وشرب ونحو  
ذلك بلا كراهة ، وأما طهوريته ، أي صلاحيته للتوضي أو الاغتسال منه فإنه مشكوك فيه ،  
فيصح استعماله في الغسل والوضوء إن لم يوجد غيره بلا كراهة أيضاً ، أما إن وجد غيره فإنه  
يصح استعماله فيهما أيضاً ، وليكن الأحوط أن يتوضأ أو يغتسل من غيره .

## مالايخرج الماء عن الطهورية

قد يتغير لون الماء وطعمه ورائحته ، ومع ذلك يبقى طهوراً يصح استعماله في العبادات، من وضوء ، وغسل ، ونحو ذلك ، ولكن ذلك مشروط بعدم الضرر ، بحيث لو ترتب على استعمال ذلك الماء المتغير ضرر للشخص في عضو من أعضائه ، فإنه لايجز له أن يتوضأ من ذلك الماء ، وقد يضطر سكان البوادي والصحارى إلى استعمال المياه المنقيرة . حيث لايجدون سواها ، فأباح الشريعة الإسلامية لمثل هؤلاء أن يستعملوا ذلك الماء إذا أمنوا شره ، يدل لذلك ما روى البخارى معناه أن المسلمين لما هاجروا من مكة إلى المدينة ، أصيب كثير منهم بالجمل ، فأشار بعض مفكرى المسلمين يومئذ بدم مستنقع ، يقال له : بطحان ، فلباردم ذهب الجمل ، وقد قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : كان بطحان يجرى ماء آسناً ، أى متغيراً ، فما تقوم به - مصلحة الصحة - من فرض الأنايب التى يجرى فيها الماء ، وهدم - المياضى ، والمفاسد - حذراً من تغير الماء وتلوته بما يضر ، هو من أغراض الدين الإسلامى الصحيحة ، فإن قضاياها مبنية على جلب المصالح ، ودرء المفاسد .

= الشافعية - زادوا على ما ذكر فى مكرهات المياه المتغير بمجاوره المتصل به ، سواء كان ذلك المجاور جامداً ، أو مائماً ، فمثال المجاور الجامد : الدهن ، فإذا وضع بجوار الماء دهن جامد فتغير الماء بسبب ذلك ، فإنه يكره استعماله ، ومثال المجاور المائع : ماء الورد ، ونحوه ، فإذا وضع بجوار الماء شيء مائع وتغير به ، فإنه يكره استعماله ، ويشترط للكراهة أن لايسلب عنه اسم الماء ، أما إذا غلبت رائحة الورد عليه ، أو تجمد بواسطة الدهن الذى جاوره ، بحيث خرج عن رفته وسيلانه ، ولم يكن ماء ، فإنه لا يصح استعماله فى الوضوء ، أو الغسل .

الحنابلة - قالوا : يزداد على ما ذكر فى المياه المكروهة سبعة أمور : أحدها : الماء الذى يغلب على الظن تنجسه ، فإنه يكره استعماله فى هذه الحالة ، ثانيها : الماء المسخن بشيء نجس ، سواء استعمل فى حال سخونته أولاً ، ثالثها : الماء المستعمل فى طهارة غير واجبة كالوضوء المندوب ، فإنه يكره أن يتوضأ به ثانياً ، رابعها : الماء الذى تغيرت أوصافه بمائع منعقد من الماء خامساً : ماء بئر فى أرض منصوبة ، أو حفرت غصباً ، ولو فى أرض مملوكة ، كأن أرغم الناس على حفرها مجاناً ، ومثلها ما إذا حفرت بأجرة منصوبة ، فإنه يكره الوضوء منها فى كل هذه الأحوال سادسها : ماء بئر بمقبرة ؛ سابعها : الماء المسخن بوقود منصوب ، فإنه يكره استعماله

ولقد ذكر الفقهاء للتغير الذي لا يخرج الماء عن كونه طهوراً أمثلة: منها أن تتغير أوصافه كلها، أو بعضها، بسبب المكان الذي استقر فيه، أو مر به؛ والأول، كالمياض القديمة، والبرك الموجودة في الصحراء ونحوها، والثاني: كالمياه التي تمر على المعادن، مثل الملح، والكبريت، فإن هذا التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً، ومنها أن يتغير بطول مكثه؛ كما إذا وضع ماء في قربة أو - زير - ومكث فيه طويلاً، فتغير، فإن ذلك التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً، ومنها تغيره بسبب ما تولد فيه من سمك، أو طحلب - الطحلب مغروف، وهو خضرة تعلو على وجه الماء - وإنما لا يضر الطحلب (١) إذا لم يطبخ في الماء، أو ياق فيه بعد الطبخ، ومنها أن يتغير بسبب المادة التي ربيعها الإناء، من قطران، أو قرظ، أو نحو ذلك؛ فالسائل الذي يوضع في القربة المدبوغة إذا تغير أحد أوصافه لا يضر، ومنها أن يتغير بما يتهدد الاحتراز منه، كالسافيات التي تلقىها الرياح في الآبار ونحوها، من تبن، وورق شجر، ومنها أن يتغير الماء بما جاور، كما إذا وضعت جيفة بشاطئ الماء، فيتغير الماء برائحته، فإن ذلك التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً، ولكن ذلك من شئ ما يفعله جهة القرى، فانهم يلقون جيف الحيوانات على شاطئ الماء، بل في نفس الماء الذي يستعملونه فتنبعث منه رائحة تنه من مسافة بعيدة فأن أباح الشارع الوضوء منه، أو الغسل، ولكنه من جهة أخرى نهي عن استعماله نهياً شديداً، إذا ترتب عليه ضرر، أو إيداء للبار، أو نحو ذلك.

## القسم الثاني من أقسام المياه

### الطاهر غير الطهور

#### تعريفه

قد عرفت أن الماء يوصف تارة بكونه طهوراً، وقد تقدم تعريف الطهور، وتارة يوصف بكونه طاهراً فقط، ويعرف بأنه ماء مستعمل غير متنجس، يصح استعماله في العادات، من شرب، وطبخ ونحو ذلك، ولا يصح استعماله في العبادات من وضوء وغسل.

(١) الحنابلة - لم يشترطوا طبخ الطحلب. بل قالوا: إنه يضر الماء، ويخرجه عن كونه طهوراً إذا ألقاه في الماء آدمى عاقل قصداً، لافرق بين أن يكون مطبوخاً، أو غير مطبوخ، أما إذا تولد من الماء وحده، أو قذف به الريح، ونحوه، فإنه لا يضر.

## أنواع الطاهر غير الطهور

الماء الطاهر غير الطهور ثلاثة أنواع (١) :

النوع الأول : هو أن يخالط الماء الطهور شيء طاهر ، فإذا أضيف إلى الماء الطهور مثلاً ماء ورد ، أو عجين ، أو نحو ذلك ، فإنه يسلب طهوريته ، بحيث لا يصح استعماله بعد ذلك في الوضوء أو الغسل ، وإن صح استعماله في العادات ، من شرب ، وتنظيف ثياب ، ولكن لا يسلب الطهورية إلا بشرطين : أحدهما : أن تتغير أحد أوصاف الماء الثلاثة : - الطعم ، أو اللون ، أو الريح - بذلك المخالط ؛ ثانيهما : أن يكون المخالط من الأشياء التي تسلب طهورية الماء وفي هذه الأشياء تفصيل المذاهب (٢) .

(١) المالكية - قالوا : الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط ، وهو النوع الأول : أعنى ماخالطه شيء طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة ، وكان ذلك المخالط من الأشياء التي تسلب الطهورية فهذا هو الذي يسمى عندهم طاهراً غير طهور أما النوع الثاني ، وهو الماء القليل المستعمل ، فإنه طهور ، لم تتغير أحد أوصافه بذلك الاستعمال ، وأما النوع الثالث ، وهو ماخرج من النبات ، كما الورد ، وماء البطيخ ، فإنه ليس داخل في أقسام المياه التي يصح التطهير بها عندهم ، لأنه ليس ماء مطلقاً

(٢) الحنفية - قالوا : الأشياء التي تسلب طهورية الماء ، وتجعله طاهراً فقط . تنقسم إلى قسمين جامد ، ومائع ؛ فأما الجامد فإنه يسلب طهورية الماء في حالتين : الحالة الأولى - أن يخالط الماء شيء يخرج عن رفته وسيلانه ، مثلاً إذا وضع في الماء طين ، فأخرجه عن رفته وسيلانه ، فإنه لا يصح التطهير به ومن ذلك مايبقى في قاع الأحواض عند جفافها ، من الماء المخروط بالطين ، فإنه لا يصح التطهير به إذا خرج عن رفته وسيلانه ، الحالة الثانية : أن يخالطه شيء بطبخ فيه ، وفي هذه الحالة لا يصح التطهير به ، ولو لم يخرج عن رفته وسيلانه ، مثلاً إذا وضع في الماء الطهور عدس ، ليطبخ فيه ، ثم غلا مرتين بحيث تغير الماء به ، ولكنه لم يطبخ ، فإنه لا يصح التطهير به ، ولو لم يخرج عن رفته وسيلانه ، وقد يقع مثل ذلك في الصحراء ، عند قلة الماء ، إلا أنه يستثنى من هذه الحالة ما تغير بالصابون ، ونحوه ، من الأشياء التي تستعمل للتنظيف ؛ فإذا غليت في الماء ، وغيرت لونه ، أو طعمه ، أو ريحه ، فإنه لا يخرج بذلك عن كونه طهوراً ، إلا إذا طبخت فيه ، فخرج بذلك عن رفته وسيلانه ؛ وأما المائع ، فإنه إذا خالط الماء ، كان على ثلاث صور : الصورة الأولى أن يكون ذلك المائع موافقاً للماء في أوصافه الثلاثة : الطعم ، واللون ، والريح ، كما الورد =

== الذي ذهب إليه ، والماء المستعمل ، وحكم هذه الصورة أن ينظر للغالب ، فإن كانت الغلبة للماء ، فهو طهور ، وإن كانت للمخالط ، فالماء طاهر غير طهور ، ويأحق بالغالب المساوي مثلاً إذا تواضاً جماعة من حوض صغير - كالمبضأة - فإن كان الماء المستعمل الذي انفصل عن أعضاء الوضوء ، ورجع إلى الماء الموجود في ذلك الحوض أقل من الماء الذي لم يستعمل ، فإنه لا يضر ، أما إذا كان مساوياً له ، أو أكثر منه ، فإن الماء الموجود في ذلك الحوض جميعه يصير مستعملاً : الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع الذي خالط الماء الطهور مخالفاً للماء في جميع أوصافه ، وهي اللون ، والطعم ، والرائحة ، وذلك كالخل ، فإن له طعمه ، ولوناً ورائحة ، وكلها مخالفة للماء في الوصف ، فإذا سقطت كمية من الخل في الماء فإن ظهرت فيه أكثر أوصاف الخل ، كالطعم ، واللون معاً ، كان الماء طاهراً غير طهور ، فلا يصح استعماله في العبادات ، ولكن يصح استعماله في الطبخ ونحوه أما إذا ظهر في الماء وصف واحد من أوصاف الخل ، فإنه لا يخرج عن طهوريته ، الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع المخالط ، مخالفاً للماء في بعض أوصافه دون البعض ، وذلك كاللبن فإن له طعماً ولوناً ، ولا رائحة له فإذا خالط شيء منه الماء ، فإن الماء يصير طاهراً غير طهور ، بظهور وصف واحد منه فقط ، مثال ذلك ما قد يقع مع - الفلاحين - الذين يضعون اللبن في الأنية ، وهم في المزارع البعيدة عن الماء ، ثم يضعون الماء في تلك الأنية قبل تنظيفها جيداً ، فيظهر أثر اللبن في الماء فتى ظهر لون اللبن في الماء فإنه يخرج عن طهوريته ، ويكون طاهراً فقط .

المالكية - قالوا : تسلب طهورية الماء ، ويصير طاهراً فقط بثلاثة أمور :

أحدها : أن يختلط بالماء شيء طاهر فيتغير به أحد أوصافه الثلاثة : طعمه ، أو لونه ، أو ريحه ، ولو كان ذلك الريح غير ظاهر بالماء ، وإنما يسلب الطهورية بشروط : الأول : أن يكون ذلك الشيء ليس لازماً للقاء ، بل يفارقه في غالب الأوقات ، الثانية : أن لا يكون من أجزاء الأرض : الثالث : أن لا يكون من الأشياء التي يدبغ بها الإناث ، الرابع : أن لا يكون من الأشياء التي يعسر الاحتراز منها ، ولذلك كله أمثلة : منها الصابون ، فإنه في الغالب لا يختلط الماء ، ومثله ماء الورد ونحوه من مياه الروائح العطرية ، فإن المستعمل للماء لا يحتاج إليها في الغالب ، ومنها روث الماشية ، فإنها ، ولو اختلطت ببعض المياه التي يشرب منها ولكن ذلك لا يعسر الاحتراز عنه ، ومنها دخان شيء محترق . ولو من أجزاء الأرض ، ومنها ورق الشجر إذا كان قريباً من بر ، أو مسقاة يمكن تغطيتها ، ومثله السافيات ونحوها ، كاللبن ، وطلع النخل ، ومنها السمك إذا ماع في ماء أو طرح فيه ، فهذه الأمور الطاهرة إذا خالطت الماء بالشرائط المذكورة ، فإنها تسلب طهوريته ، ويصير طاهراً فقط بالشرط المتقدم ، وهو أن يتغير به أحد أوصاف الماء .



= ثانياً : أن يتغير الماء بنفس الإناء الذي وضع فيه وإنما يسلب ذلك التغيير طهورية الماء بشرطين : الأول : أن يكون الإناء من غير أجزاء الأرض ، كما إذا وضع الماء في إناء من جلد ، أو من خشب ، فتغير بمجاورته للإناء ؛ الشرط الثاني : أن يكون التغيير فاحشاً عرفاً ، فإن وضع الماء في إناء من فخار ، أو كان التغيير غير فاحش ، فإنه لا يضر ، ومثل ذلك ما إذا تغير الماء بسبب جبل من كتان ، أو ليف ، فإن ذلك التغيير لا يضر ، إلا إذا كان فاحشاً عرفاً .

ثالثاً : أن يتغير الماء بسبب قطران ، أو قرظ ، أو نحو ذلك ، وإنما يسلب ذلك الطهورية ، بشرط أن يتغير به طعمه ، أو لونه ، أما إذا تغيرت به ريحة فقط ، فإنه يبقى طهوراً ، ولا يضره ذلك التغيير .

الشافعية - قالوا : تسلب طهورية الماء ، ويصير طاهراً فقط إذا خالطه شيء طاهر ، بأربعة شروط : أحدها : أن يكون ذلك الطاهر المخالط مما يستغنى الماء عنه ، فلو تغير بسبب إضافة ماء إليه ، لابقاء له إلا به ، أو تغير بسبب محله الذي نبع منه ، فإن ذلك التغيير لا يضر ، ثانياً : أن يكون التغيير مستيقناً ، فإذا شك في تغيره فإنه لا يضر ، ثالثاً : أن يكون التغيير بسبب تراب ، ولو طرح فيه قصداً ، ومثل التراب المالح المنعقد من الماء ؛ فإذا تغير الماء بشيء طرح فيه غير ما ذكر ، فإنه يسلب طهوريته ، ويكون طاهراً فقط ، كما إذا سقط فيه زعفران ، أو تمر ، أو نحو ذلك ، فتغير تغيراً فاحشاً ، ومثل ذلك ما إذا سقط في الماء ورق شجر ، فتغيره ، وكذا إذا تغير بشيء يتحلل ، كما إذا وضع فيه كتان ، أو - عرقسوس - أو نحوهما ، فتغير بسبب ذلك ، فإنه لا يكون طهوراً ، بشرط أن يتغير تغيراً كثيراً يقيناً ، كما ذكر أولاً ، وكذا إذا تغير تغيراً كثيراً يقيناً ، بقطران ، فإنه يصير طاهراً فقط ، بشرطين : أحدهما : أن يكون القطران خال من الدهنية ؛ ثانيهما : أن لا يكون الغرض من استعمال القطران إصلاح قربة الماء ، وإلا فلا يضر ، ومثل ذلك ما إذا تغير بملح مأخوذ من غير الماء كالملاح الجبلي . فإنه يكون طاهراً فقط ، بشرط أن لا يكون الملاح مقراً للساء ؛ أو ممراً للساء ، وإلا فلا يضر .  
الحنابلة - قالوا : يسلب طهورية الماء أشياء :

أحدها : أن يخالطه شيء طاهر لا يعسر الاحتراز منه ، بشرطين : أحدهما أن يتغير أحد أوصاف الماء تغيراً كثيراً ، أما التغيير القليل . فإنه لا يضر ، ثانيهما : أن يكون ذلك الشيء الطاهر المخالط في غير محل التطهير ، مثلاً إذا كان على يد المتوضئ زعفران ، وأخذ الماء ، فتغير به الماء فإن ذلك التغيير لا يضر في الموضع الذي به الزعفران ، ولا فرق في ذلك المخالط بين أن يطبخ =

النوع الثاني من أنواع الماء الطاهر غير الطهور : الماء القليل<sup>(١)</sup> المستعمل : وتعريف القليل هو ما نقص عن قاتنين بأكثر من رطلين ، أما تعريف المستعمل ، ففيه تفصيل المذاهب<sup>(٢)</sup> .

= في الماء كالترمس ، والحصى ، أولاً ، أما إذا كان المخالط يعسر الاحتراز عنه كالطحلب ، وورق الشجر ، فإنه لا يخرج الماء عن كونه طهوراً . إلا إذا طرحه آدمى عاقل في الماء قصداً .  
ثانيها : أن يخالطه ماء مستعمل ، بشرط أن يكون مستعملاً في رفع حدث ، أو إزالة خبث وأن يكون مستعملاً في محل طهر به ، فلو جرى على يد شخص لم تطهر به فإنه لا يكون مستعملاً ، وأن يفصل غير متغير ، وأن يكون الماء الذي خالطه دون القلتين .  
ثالثها : أن يخالطه ماء مائع ، لم يخالف الماء الطهور في أوصافه ، بشرط أن تغلب أجزائه على الطهور ، مثل - المستخرجات العطرية التي ذهبت رائحتها ، كماء الورد ، والريحان ، والنعناع ، فهذه الأمور الثلاثة تسلب طهورية الماء إذا خالطته بالشرائط المذكورة .

(١) المالكية - قالوا : الماء القليل لا يضره الاستعمال ، ولا يخرج منه عن طهوريته ، فإذا توضأ الإنسان بماء قليل ، وانفصل عن أعضائه في الإناث الذي يتوضأ منه ، فله أن يتوضأ به ثانياً وسيأتي بيان المستعمل عند المالكية بعد هذا .

الحنفية - قالوا الماء القليل الذي يسلب الاستعمال طهوريته ، هو ما كان موضوعاً في مكان تقل مساحته عن عشرة أذرع في عشرة ، بذراع العامة ، أو كان موضوعاً في حوض مستدير ، تقل مساحته محيطه عن ستة وثلاثين ذراعاً ، بذراع العامة أيضاً ، أما الماء الكثير الذي لا يسلب الاستعمال طهوريته ، فهو ما عدا ذلك كماء البحر ، والأنهار ، والترع ، والمجاري الزراعية ، والماء الراكد في المياضئ الكبيرة المربعة ، البالغة مساحتها عشرة أذرع في عشرة ، وماء السواقي البالغة مساحته محيطها ستة وثلاثين ذراعاً فأكثر ، ولا يلزم أن تكون شديدة العمق ، بل المدار في عمقها على أن تنكشف أرضها باستعمال الماء الموجود فيها ، فإذا استعمل الإنسان ماء أقل من ذلك ، كان الماء مستعملاً ، وسيأتي بيان حكم المستعمل بعد هذا .

(٢) المالكية - قالوا : الاستعمال لا يرفع طهورية الماء ، فيجوز استعماله في الوضوء ، والغسل ، ونحوهما ، ولكن يكره استعماله في ذلك إن وجد غيره ، فالاستعمال لا يسلب طهورية الماء ، ولو كان ذلك الماء قليلاً ، ثم إن المستعمل عندهم نوعان : أحدهما : أن يستعمل الماء الطهور القليل في رفع حدث ، سواء كان حدثاً أصغر ، أو أكبر ، كما إذا استعمل الماء في الوضوء أو الغسل ، أو يستعمل في رفع حكم خبث ، كالماء الذي تزال به النجاسة ، سواء كانت حسية ، أو معنوية ، =

ثم إن مقدار القلتين وزناً بالرطل المصرى ٤٤٦٣/٧ أربعمائة وستة وأربعون رطلاً ، وثلاثة أسباع الرطل ، ومقدار مكان القلتين ، إذا كان مربعاً ، ذراع وربع ذراع ، طولاً وعرضاً وعمقاً ، بذراع الأدمى المتوسط ، وإذا كان المكان مدوراً ، كالبر ، فإن مساحته ينبغي أن تكون ذراعاً عرضاً ؛ وذراعين ونصف ذراع عمقاً ، وثلاثة أذرع ، وسبع ذراع محيطاً ، أما إذا كان المكان مثلثاً ، فينبغى أن تكون مساحته ذراعاً ، ونصف ذراع عرضاً ، ومثل ذلك طولاً ، وذراعين عمقاً النوع الثالث من أنواع الطاهر فقط : الماء الذى يخرج من النبات ، سواء سال بواسطة عمل صناعى ، كماء الورد ، أو سال بدون صناعة ، كماء البطيخ

= كما تقدم بيانه ، ثانيهما : أن يستعمل فيما يتوقف على الماء الطهور ، سواء أكان واجباً ، كغسل الميت ، وغسل الذبية ، بعد انقطاع دم حيضها ونفاسها ، كي يحل له وطؤها بعد تزوجها ؛ أم كان غير واجب ؛ كالوضوء على الوضوء ، وغسل الجمعة والعيدين ، والغسلة الثانية والثالثة فى الوضوء فإذا استعمل الماء فى شيء من ذلك ، فإنه يكره استعماله مرة أخرى ، بشرطين : الأول : أن يسيل الماء على العضو ، ثم يتقاطر بعد ذلك إذا استعمل فى الوضوء أو الغسل ، أما إذا استعمل فى إزالة الخبث فإنه لا يشترط فيه ذلك ، الثانى : أن ينقل من محله إلى العضو الذى يسيل عليه ، أما إذا غمس فيه العضو ، فإنه لا يكون مستعملاً ، إلا إذا ذلك فيه ، فلو غطس الجنب فى مغطس ، ولم يدلك جسمه فيه ، فإن الماء لا يكون مستعملاً .

الخفية - قالوا : إذا استعمل الماء الطهور كان طاهرًا غير طهور . فيصح استعماله فى العادات من شرب ، وطبخ ، ونحوهما ، ولا يصح استعماله فى العبادات ، من وضوء وغسل ، ثم المستعمل عندهم أربعة أنواع : النوع الأول : ما يتوقف عليه أداء قربة ، من صلاة ، وإحرام ، ومس مسح ونحو ذلك ، النوع الثانى : ما يتوقف عليه رفع حدث ، كالوضوء الكامل للحدث حدثاً أصغر ، النوع الثالث : ما يقطع به فرض ، ولو لم يرفع حدثاً ، كما إذا غسل بعض أعضاء الوضوء دون البعض ، فلو غسل رجه فقط ، كان الماء الذى غسل به وجهه مستعملاً ، وإن لم يكمل الوضوء ، فمثل ذلك يقال له : إنه أسقط فرضاً ، وهو غسل الوجه ، ولكنه لم يرفع حدثاً ، لتوقف رفع الحدث على تمام الوضوء النوع الرابع : ما استعمل لأجل تذكير العبادة ، كوضوء الحائض ، فإنه يستحب لها أن تتوضأ عند رقت كل صلاة ، لتذكر ما اعتادته من الصلاة .

هذا ، ولا يكون الماء مستعملاً فى كل هذه الأحوال ، إلا إذا انفصل عن العضو ، فلو جرى الماء على ذراعه ، ولم ينزل منه شيء لا يكون مستعملاً طبعاً ، وإلا لما أمكن تطهير باقى العضو =

== الشافعية - قالوا : تعريف الماء المستعمل ، هو الماء القليل الذي يؤدي به ما لا بد منه ، حقيقة ، أو صورة ، من رفع حدث في نظر مستعمله ، أو إزالة نجس .

وشرح هذا التعريف هو المراد بالماء القليل ، ما نقص عن القلتين المذكورتين في أعلى صحيفة ٣٩ ، فإذا توضأ أو اغتسل من ماء قليل ، واغترب منه لغسل يديه بعد غسل وجهه بيده ، فإنه يكون مستعملاً ، وإنما يصير الماء مستعملاً بشروط : الأول : أن يستعمل في فرض الطهارة ، فإذا توضأ لصلاة نافلة ، أو مس مصحف ، أو نحو ذلك ، فإن الماء لا يستعمل بالاغتراف منه ، الشرط الثاني : أن يكون ماء المرة الأولى ، فلو غسل وجهه خارج الإناء مرة ، ثم وضع يده للغسل مرة ثانية وثالثة ، فإن الماء لا يستعمل بذلك ، الثالث : أن يكون قليلاً من أول الأمر ، فإذا كان الماء قلتين فأكثر ، ثم فرقه في آنية ، فإنه لا يستعمل بالاغتراف منه ، ومثل ذلك ما إذا جمع الماء القليل المستعمل حتى صار قلتين ، فإنه يصبح كثيراً لا يضره الاغتراف منه ، الرابع : أن يفصل عن العطر فلو جرى الماء على يده ، ولم يفصل عنها ، لا يكون مستعملاً .

هذا ، وإذا توضأ ، أو اغتسل من ماء قليل ، ثم نوى الاغتراف من ذلك الماء ، فإنه لا يستعمل ، ومحل نية الاغتراف في الوضوء بعد غسل وجهه ، بأن ينوى عند إرادة غسل اليدين ، أما إذا نوى عند المضمضة ، أو الاستنشاق ، أو عند غسل وجهه ، فإنها لا تجزئ ، ومحلها في الغسل بعد أن ينوى الاغتسال وعند مماساة الماء لشيء من بدنه ، فإذا لم ينو الاغتراف من الماء ، بأن يقصد نقل الماء من محل لغسل بدنه في الذيل ، وغسل أعضاء الوضوء في الوضوء ، صار الماء القليل مستعملاً .

وقوله في التعريف : حقيقة ، أو صورة ، معناه : أنه لا فرق بين أن يكون المتوضئ مكلفاً ، يجب عليه الوضوء حقيقة ، أو يكون غير مكلف ، فيكون وضوءه صورياً فقط .

وقوله : في نظر مستعمله ، معناه : أن المتوضئ مثلاً إذا كان وضوءه صحيحاً في مذهبه ، فإن ماء وضوئه يكون مستعملاً ، ولو لم يكن الوضوء صحيحاً في مذهب الشافعي ، فلو توضأ الخنفي بدون نية ، كما وضوءه صحيحاً في نظر الخنفي ، غير صحيح في نظر الشافعي ، ومع ذلك يكون ماء ذلك الوضوء مستعملاً عند الشافعي .

وقوله : أو إزالة نجس ، معناه : أن الماء الذي تزال به النجاسة يكون مستعملاً غير نجس ، ولكن يشترط لطهارته شروط : أحدها : أن يفصل الماء طاهرأ بعد غسل الثوب المتنجس مثلاً ، بحيث لم يتغير أحد أوصافه بالخبث ، بعد أن يطهر محل النجاسة من الثوب : ثانيها : أن لا تزيد من الماء المنفصل عن المحل المتنجس ، بعد إسقاط ما يتشربه المغسول من الماء ، وإسقاط ما يتحلل من ==

## القسم الثالث من أقسام المياه

### الماء المتنجس - تعريفه - أنواعه

الماء المتنجس هو الذي خالطته نجاسة ، وهو نوعان : النوع الأول : الماء الطهور الكثير ، وهو لا يتنجس بمخالطة النجاسة ، إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة : من لون ، أو طعم ، أو رائحة ؛

= الأوساخ في الماء عادة ، مثال ذلك أن يغسل الثوب المتنجس بماء - صفيحة ، أو حلة - من ماء قيمته عشرة أرطال ، فيشرب الثوب منها عشرها - رطلا - ويتحلل من أوساخ الثوب ربع رطل مثلا ، فإذا كانت زنة الماء المنفصل تسعة أرطال ، وربع ، أو أقل ، كان الماء طهوراً ، وإلا كان نجساً .  
ثالثاً : أن يمر الماء على النجاسة وقت تطهيرها ، فلو لم يمر على النجاسة ، ولم يخالطها ، كان غير مستعمل .  
هذا ، وقد يقال : إنه لا حاجة إلى مثل هذا الكلام في هذا العصر الذي تكاد تكون أنابيب المياه طامة في كل الجهات ، والجواب : أن الشريعة الإسلامية لم تختص بزمان ، أو مكان ، وعمّا لا ريب فيه أن هذه الأحكام لازمة للمسافرين في الصحارى ، والجهات التي يقل فيها الماء ، فن كان في هذه الجهات من الشافعية ، فإنه يحتاج لهذه الأحكام ، بلا نزاع .

الحنابلة - قالوا : تعريف المستعمل ، هو الماء القليل الذي رفع به حدث ، أو أزيل به خبث ، وانفصل غير متغير عن محل يطهر بغسله سبعاً ، فالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس ، والمنفصل بعدها مستعمل .

فقوله : « الماء القليل ، خرج به الكثير ، وهو ما كان قدر قلتين ، فأكثر ؛ وقوله : « رفع به حدث ، أو أزيل به خبث ، خرج به الماء المستعمل في طاهر ، غير ما ذكر ؛ وقوله : « وانفصل غير متغير عن محل يطهر بغسله سبعاً ، معناه أنه إذا غسل بالماء ثوباً نجساً ، أو آنية ، فإنها لا تطهر إلا بالغسل سبع مرات ، فالمتنجس عند الحنابلة لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات .

والحقوا بالمستعمل ما غسل به ميت ، أو وضع يده فيه كلها شخص قائم من نوم ينقض الوضوء ، بشرط أن يكون النوم بالليل ، وأن يكون الشخص مسلماً عاقلاً بالغاً ، وأن يضع يده في الإناء قبل غسلها ثلاثة ، بذيّة وتسمية ، ومثل ذلك ما إذا صب الماء على يده كلها بدران أن يضعها فيه ، كما إذا كان معه إبريق ، فصب منه الماء على يده ، فإن المتقاطر منها يكون مستعملاً .  
هذا ، ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .



النوع الثاني : الماء الطهور القليل ، وهو يتنجس بمجرد حلول النجاسة به ، سواء تغيرت أحد أوصافه أولاً<sup>(١)</sup> .

## مبحث ماء البئر

لماء الآبار أحكام خاصة ، ولذا جعلنا لها مبحثاً خاصاً بها ، وفي أحكامها تفصيل المذاهب<sup>(٢)</sup> .

(١) للالكبة - قالوا : الماء الطهور لا يتنجس بمخالطة النجاسة ، بشرط أن لا تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ، إلا أنه يكره استعماله ، مراعاة للخلاف .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا سقط في ماء البئر حيوان له دم سائل ، كالإنسان ، والمعز ، والأرنب ، فإن لذلك ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن ينتفخ ذلك الحيوان ، أو يتفسخ ، بأن تفرق أعضاؤه ، أو يتمعط ، بأن يسقط شعره ، وحكم هذه الحالة نجاسة هذه البئر ، ودلوها الذي وضع فيها بعد سقوط ذلك الحيوان ، وحبل ذلك الدلو ، ثم إذا أمكن نزع جميع الماء الذي فيها ، فإنها لا تطهر إلا بنزحه جميعه ، فإن لم يمكن ، فإنها تطهر بنزع مائتي دلو ، بالدلاء التي تستعمل فيها إعادة ، ولا ينفع النزع إلا بعد إخراج الميت منها ، وبذلك تطهر البئر ، وحيطانها ودلوها ، وحبها ، وبدالنزح الذي باشر إخراج الماء المتنجس منها .

الحالة الثانية : أن يموت فيها الحيوان الذي له دم سائل ، واسكنه لم ينتفخ ، ولم يتفسخ ، ولم يتمعط ، ولذلك ثلاث صور : الأولى : أن يكون آدمياً ، أو شاة ، أو جدياً ، صغيراً كان أو كبيراً ، وحكم ذلك كحكم الحالة الأولى ، وهو أن ماء البئر ، وما يتعلق به من حيطان ، ودلو ، وحبل ، صار نجساً ، ولا يطهر إلا بنزح ما فيها جميعه ، إن أمكن ، أو بنزع مائتي دلو إن لم يمكن ؛ الصورة الثانية : أن يكون ذلك الحيوان صغيراً ، كالحمامة ، والدجاجة ، والهرّة ، فإذا سقطت في ماء البئر هرة وماتت ، ولم تنتفخ أو تتفسخ ، أو يسقط شعرها ، فإن ماء البئر يتنجس ، ولا يطهر إلا بنزح أربعين دلواً منها ؛ الصورة الثالثة : أن يكون ذلك الحيوان أصغر من ذلك ، كالهصفور ، والفأرة ، فإن ماء البئر يتنجس على الوجه المتقدم ، ولا يطهر إلا بنزح عشرين دلواً منها .

هذا ، ولا فرق بين الصغير والكبير في جميع الأنواع ، إلا أن الأدمى ، والدجاجة ، والفأرة قد ورد فيها النص بخصوصها . أما باقي الأنواع ، فإن صغيره ملحق بكبيره في ذلك .

= الحالة الثالثة: أن يقع في البئر حيوان ، ثم يخرج منها حياً ، ولذلك صورتان : الصورة الأولى : أن يكون ذلك الحيوان نجس العين وهو الخنزير ، وحكم هذه الصورة أن ينزح ماء البئر جميعه . إن أمكن ، ومائتا دلو ، إن لم يمكن ، حكم ما إذا سقط فيها حيوان وتفسخ ، أو انتفخ ، أو سقط شعره : الصورة الثانية : أن لا يكون ذلك الحيوان نجس العين ، كالمز ونحوه ، وحكم هذه الصورة أنه إذا كان على بدن ذلك الحيوان نجاسة مغلظة ، كالمز ونحوها ، فإن البئر نجس ، كما إذا سقط فيها حيوان نجس العين ، أما إذا لم يكن على بدنه نجاسة ، فإنه لا ينزح منه شيء وجوباً ، ولكن يندب نزح عشرين دلواً منها ، لبطمن القلب ، فإذا لم يكن على بدنه نجاسة ، ولكن على فنه نجاسة ، فإن حكمه قد تقدم في صحيفة ٣٢ ، وهو حكم سؤر النجس ، فارجع إليه

هذا ، ولا يضر موت مالا دم له سائل في البئر ، كالعقرب ، والضفدع والسمك ، ونحوها ، كما لا يضر سقوط مالا يمكن الاحتراز منه ، كسقوط روث ، مالم يكن كثيراً ، بحسب تقدير الناظر إليه .

المالكية - قالوا : يتنجس ماء البئر إذا مات فيه حيوان ، بشروط ثلاثة : الشرط الأول : أن يكون الحيوان برياً ، سواء كان إنساناً ، أو بهيمة ، فإذا كان بحرياً كالسمك ، وغيره ، ومات في البئر ، فإنه لا يتنجس الماء : الشرط الثاني : أن يكون الحيوان البري له دم سائل ، فإذا مات فيها حيوان بري ، ليس له دم سائل : كالصرصار ، والعقرب . فإنه لا يتنجسها . الشرط الثالث : أن لا يتغير ماء البئر . فإذا مات في البئر حيوان بري : ولم يتغير الماء بموته . فإنه لا يتنجس ، سواء كان ذلك الحيوان كبيراً . أو صغيراً . ولكن يندب في هذه الحالة أن ينزح من البئر مقدار من الماء تطيب به النفس ، وليس له حد معين ومثل ماء البئر في هذا الحكم . كل ماء راكد . ليس له مادة تزيد فيه . كما البرك الصغيرة . التي ليست مستبحرة

الشافعية - قالوا : لا يخلو إما أن يكون ماء البئر قليلاً - وهو ما كان أقل من القلتين المتقدمين - بيانها - وإما أن يكون كثيراً - وهو ما كان قاتنين فأكثر - فإن كان قليلاً ، ومات فيه ماله دم سائل من حيوان أو إنسان ، فإن الماء يتنجس بشرطين : الشرط الأول : أن لا تكون النجاسة مفعواً عنها ، وقد تقدم بيان ما يعنى عنه : في صحيفة ١٨ : الشرط الثاني : أن يطرحها في الماء أحد . فإذا سقطت النجاسة بنفسها . أو ألقها الرياح . وكانت من المعفو عنه . فإنها لا تضر . أما إذا طرحها في الماء أحد . فإنها تضر . وإن كان ماء البئر الذي مات فيه ماله دم سائل كثيراً - وهو ما زاد على قلتين - فإنه لا يتنجس . إلا إذا تغيرت أحد أو صافه الثلاثة . ومثل ذلك ما إذا سقطت في البئر نجاسة . فإنه =

## حكم الماء الطاهر، والماء النجس

ذكرنا في صحيفة ٢٩ ، وما بعدها ، حكم الماء الطهور ، وما يتعلق به من معنى الحكم ونحوه ، وبقي حكم القسمين الآخرين ، وهما الماء الطاهر ، والماء النجس ، أما حكم الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله في العبادات ، فلا يصح الوضوء منه ، ولا الاغتسال به من الجنابة ، ونحوها من العبادات ، كما لا تصح إزالة النجاسة به من على البدن ، أو الثوب ، أو المكان ، فهو لا يرفع حدثاً ، ولا يزيل نجساً<sup>(١)</sup> ، وأما حكم الماء المتنجس ، فإنه لا يجوز استعماله في العبادات ، ولا في العادات ، فكما لا يصح التوضؤ أو الاغتسال به ، فكذلك لا يصح استعماله في الطبخ ، والعجين ، ونحوهما وإذا استعمل في شيء من ذلك ، فإنه ينجسه ، ولذا كان استعماله محرماً ، فمثله كمثل الخمر النجس - الذي لا يجوز استعماله في شيء ، إلا في حالة الضرورة الملحة . كما إذا كان الشخص تائماً في الصحراء ، وتوقفت حياته على شرب الماء النجس ، فإنه يجوز له في هذه الحالة أن يشربه ، ومثل ذلك ما إذا كان يأكل ، فوقف الطعام في حلقه ، وأصابته غصة ، فإن له أن يزيلها بالماء النجس ، أو الخمر إذا لم يجد ماء طاهراً ، نعم يجوز الانتفاع بالماء المتنجس في بعض الأمور التي لا تتعلق بالآدمي ؛ على تفصيل في المذاهب<sup>(٢)</sup> .

= إن كان كثيراً لا ينجس ، إلا إذا تغيرت أحد أوصافه ، وإن كان قليلاً ، فإنه ينجس ، بلاقائه النجاسة ، ولو لم يتغير بالشرطين المذكورين .

الحنابلة - قالوا ، كما قال الشافعية ، إلا أنهم لم يشترطوا في نجاسة القليل بموت الحيوان فيه الشرطين المذكورين عند الشافعية ، وهما : أن لا تكون النجاسة مدفوءاً عنها ؛ وأن يطرحها في الماء أحد .

(١) الحنفية - قالوا : يجوز استعمال الماء الطاهر في إزالة الخبث ، فللشخص أن يزيل النجاسة من ثوبه ، أو بدنه ، أو مكانه بالماء الطاهر ، وغيره من سائر المائعات الطاهرة ، كماء الورد ، والريحان ، ونحوهما من المياه التي لها رائحة العطر ، ولكن يكره ذلك لما يترتب عليه من إضاعة المال بدون ضرورة ، فإذا أزال النجاسة من ثوبه بماء الورد ، فإنه يصح مع الكراهة ، إلا إذا أراد تطيب رائحة الثوب ، فإنه لا يكره ، أما غسل النجاسة بالماء الطاهر فقط ، فإنه لا يكره مطلقاً .

(٢) الحنفية - قالوا : الأشياء المتنجسة إما أن تكون مائعة ، كالماء ونحوه من سائر المائعات ، ومنها الدم ، وإما أن تكون جامدة ، كالخنزير والميتة ، والزبل النجس ، فأما الماء المتنجس ونحوه ، =

= فإنه يحرم استعماله ، والانتفاع به ، إلا في حالتين : الحالة الأولى : تخمير الطين به ، وكذا الجبس والجير ، والأسمنت ونحو ذلك ، فإنه يجوز ، الحالة الثانية : سقي الدواب به ، ولكن يشترط لجواز الانتفاع به في الحالتين ، أن لا تتغير رائحة الماء أو لونه ، أو طعمه ، وأما المتنجس الجامد فإنه يحرم الانتفاع به ، كالحنزير ، والميتة ، والمنخقة ، والموقوذة ، ونحوها من المحرمات بالنص ، وكما لا يحل الانتفاع بها ، فإنه لا يحل الانتفاع بجلودها قبل الدبغ ، ما عدا جلد الحنزير ، فإنه لا يظهر بالدبغ ، أما الجامدات النجسة الأخرى ، كالدهن المتنجس ، فإنه يجوز الانتفاع به في غير الأكل ، فلإنسان أن يستعمله في الدبغ ، ودهن عدد الآلات - الماكينات - كما يجوز الاستنضاه به في غير المسجد ، ويستثنى من ذلك دهن الميتة ، فإنه لا يحل استعماله مطلقاً ، وأما دهن الحيوانات الطاهرة المتنجس بنجاسة عارضة ، فإنه لا يحل استعماله إلا بعد تطهيره بالكيفية التي ذكرت ، في صحيفة ٢٢ وكذا لا يحل الانتفاع بالعدرة بعد ببسها ، إلا إذا خاطت بالتراب ، وصارت - سباحاً - فإنه يصح في هذه الحالة الانتفاع بها ، وكذا يصح الانتفاع بالزبل ، ويقال له - سرقين ، أو سرجين - ومثله البعر ، فإنه يصح الانتفاع به ، وجعله وقوداً ، وكذا الكلب ، فإنه يصح بيعه للانتفاع به في الصيد والحراسة ونحوهما ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات . ما عدا الحنزير ، لأن المختار أن الكلب ليس بنجس العين ( وإنما المتنجس لعابه وفمه ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما دام ينتفع بها ، أو بجلودها ، إلا الحنزير .

المالكية - قالوا : يحرم الانتفاع بالماء المتنجس في الشرب ومحوه ، أما ما عدا ذلك ، فإنه يجوز ، وقالوا : يحرم الانتفاع به في بناء المساجد أيضاً ، ثم إن المشهور عندهم ، هو أنه لا يجوز الانتفاع بالمائعات المتنجسة ، كالزيت والعسل ، والسمن ، والخل لأنه لا يمكن تطهيرها عندهم ، فيجب إتلافها إذا تنجست ، ويكره تاطخ ظاهر البدن بالماء المتنجس ، تلى المعتمد ، وقيل بل يحرم ، وتجب إزالته عند إرادة الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة على الخلاف عندهم في وجوب إزالة النجاسة ، فإن بعضهم يقول : إنها سنة ، والقولان مشهوران ، أما غير الماء من المائعات . كالخمر ، فإنه لا يصح الانتفاع به ، كما لا يصح الانتفاع ببعض الجامدات النجسة ، ومنها الحنزير ، وزبل ما يؤكل لحمه ، سواء كان أكله محرماً ، كالخيل ، والبغال ، والحير ، أو مكروهاً ، كالسبع ، والضبع ، والثعلب . والذئب ، والهر . فإن زبل هذه الحيوانات لا يصح الانتفاع به .

هذا ، ولا يصح بيع الكلب عند المالكية ، مع كونه طاهراً عندهم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعه ، وبعضهم يقول : إن بيعه يجوز للحراسة والصيد ، ويقول : إن النهي عن بيعه خاص بالكلب الذي لا ينتفع به في ذلك ، كما قال غيره ممن أجاز بيعه .

## مباحث الوضوء

يتعلق بالوضوء مباحث : (١) تعريفه (٢) حكمه (٣) شروطه التي توجبها ، أو تنوقف عليها صحته (٤) فرائضه ، ويقال لها : أركانها (٥) سننه (٦) مندوباته (٧) مكروهاته (٨) نواقضه (٩) الاستنجاة ؛ أو كيفية الطهارة من الخارج الذي ينقض الوضوء ، وإليك بيانها على هذا الترتيب :

### ١ - المبحث الأول : في تعريف الوضوء

الوضوء لغة معناه الحسن والنظافة ، وهو اسم مصدر ، لأن فعله إما أن يكون توضأ ، فيكون مصدره التوضؤ ؛ وإما أن يكون فعله وضئ ؛ فيكون مصدره الوضأة - بكسر الواو - فيقال : وضئ ، ككرم ، وضأة بمعنى حسن ونظف ، فالوضوء على كل حال اسم للنظافة ، أو للوضأة ( وهذا المعنى عام يشمل المعنى الشرعي ، لأن المعنى الشرعي نظافة مخصوصة ، فترتب

= الشافعية - قالوا : المائعات المتنجسة من ماء وغيره . لا يجوز الانتفاع بها إلا في أمرين : أحدهما : إطفاء النار ، كالنار الموجودة في - الفرن - ونحوها ، ثانيهما : سقي البهائم والزرع ، ومن المائعات الخمر ، والدم الذي لم يتجمد ، فلا يصح الانتفاع بهما على أي حال ، أما النجس الجامد كالعذرة والزبل ، فإنه لا يصح بيعه ، ولا الانتفاع به . وإذا خلط بها شيء طاهر ، فإن تعذر نزع الطاهر ، فإنه يصح الانتفاع به ، فإذا عجن الجبس الطاهر بالماء النجس مثلاً ، وبنى به داراً ، فإنه يصح له الانتفاع بهذه الدار ، بالبيع ونحوه ، ومثل ذلك ما إذا وضع زبلاً في أرض ليسمدها به ، أو صنع آنية مخلوطة ، برماد نجس - كالآزبار ، والمواجير ، والقلال - فإن بيعها واستعمالها يصح . ويعني عن المائعات التي توضع فيها ، أما إذا لم يتعذر فصل النجس عن الطاهر ، كما إذا اختلط الحصى بزبل نجس ، وأمكن تنقيته ، فإنه لا يصح الانتفاع به قبل فصله عن النجس .

الحنابلة - قالوا : لا يجوز استعمال الماء النجس إلا في بل والتراب ، أو الجبس ونحوه وجعله عجينة ، بشرط أن لا يبنى به مسجد ، أو - مصطبة - يصل عليها ، وكذا لا يحل الانتفاع بكل مانع نجس ، كالخمر والدم . كما لا يحل الانتفاع بالجامدات النجسة : كالخزير . والزبل النجس . أما الطاهر كروث الحمام ؛ وبهيمة الأنعام ، فإنه يحل بيعه ؛ والانتفاع به ، وكذا لا يحل الانتفاع بالميتة ؛ ولا بدهنها ؛ أما دهن الحيوان الحي الطاهر ؛ كالسمن إذا سقطت فيه نجاسة ، فإنه يحل الانتفاع به في غير الأكل كأن يستضاء به في غير المسجد .



عليه الوضوء الحسية ، والمعنوية ، أما معناه في الشرع ، فهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة ، وهي الوجه واليدين ، الخ ، بكيفية مخصوصة .

٢ - المبحث الثاني : حكم الوضوء ، وما يتعلق به من مس المصحف ونحوه

لعلك قد عرفت من صحيفة ٢٩ معنى الحكم ، وأنه قد يراد به الأثر الذي رتبته الشارع على الفعل ، وهو المقصود هنا ، فالشارع قد رتب على الوضوء رفع الحدث ، فتؤدي به الفرائض ، والمندوبات ، من صلاة ، وسجود تلاوة ، وسجود شكر عند من يقول به من الأئمة ، وطواف بالبيت ، فرضاً كان ، أو تفلأ<sup>(١)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم : « الطواف حول البيت مثل الصلاة ، إلا أنكم تتكلمون فيه ، فن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير ، رواه الترمذي بسند حسن ، ورواه الحاكم ، فالوضوء فرض لازم لأداء هذه الأعمال ، فلا يحل لغير المتوضئ أن يفعلها ، ومثلها من المصحف ، فإنه يجب له الوضوء ، سواء أراد أن يمسه كله ، أو بعضه ، ولو آية واحدة ، إلا بشروط مفصلة في المذاهب<sup>(٢)</sup> .

(١) الحنفية - قالوا : من طاف بالبيت بغير وضوء فإن طوافه يكون صحيحاً ، ولكنه يحرم عليه أن يفعل ذلك ، لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف ، ومن ترك الواجب يأثم ، وليست شرطاً لصحته .

(٢) المالكية - قالوا يشترط لحل مس المصحف ، أو بعضه بدون وضوء ، شروط : أحدها : أن يكون مكتوباً بلغة غير عربية ، أما المكتوب بالعربية ، فلا يحل مسه على أى حال ، ولو كان مكتوباً بالكوفي ، أو المغربي ، أو نحوهما ، ثانيها : أن يكون منقوشاً على درهم ، أو دينار ، أو نحوهما ، ما يتعامل به الناس ، دفعاً للشقة والخرج ، ثالثها : أن يتخذ المصحف كله ، أو بعضه حرزاً ، فإنه يجوز له أن يحمله بدون وضوء ، وبمضمهم يقول : يجوز له حمل بعضه ، حرزاً ، أما حمله كله حرزاً بدون وضوء فهو ممنوع ، وبشترط لحمله حرزاً شرطان : الأول : أن يكون حامله مسلماً ، الثاني : أن يكون المصحف مستوراً بساتر يمنع من وصول الأقدار إليه ، رابعها : أن يكون حامله معاداً ، أو متعلماً ، فيجوز لهما مس المصحف بدون وضوء ولا فرق في ذلك بين المكلف وغيره ، حتى ولو كانت امرأة جائزاً ، وفيما عدا ذلك ، فإنه لا يجوز حمله على أى حال ، فلا يحل لغير المتوضئ أن يحمله بغلاف ، أو بملافة ، كما يحل له أن يحمل ما وضع عليه المصحف من صندوق ، أو سادة ، أو كرمى ، وإذا كان موضوعاً في أمتعة جاز حمله ، تبعاً للأمتعة ؛ فلو قصد حمله وحده ، =

= دون الأمتعة، فإنه لا يحل، أما قراءة القرآن بدون مصحف، فإنها جائزة لغير المتوضى،  
ولكن الأفضل له أن يتوضأ.

الحنابلة - قالوا: يشترط لحمل المصحف، أو مسه بدون وضوء، أن يكون في غلاف منفصل  
منه؛ فإن كان في غلاف ملصق به، كأن يكون في كيس، أو ملفوفاً في منديل، أو ورق، أو  
يكون موضوعاً في صندوق، أو يكون في أمتعة المنزل، التي يراد نقلها، سواء كان المصحف  
مقصوداً بالمس أو لا، فإنه في كل هذه الأحوال يجوز مسه، أو حمله، وكذا يحل اتخاذ المصحف  
حزراً، بشرط أن يجعله في شيء يستره من خرقه طاهرة ونحوها، ثم إن الوضوء شرط لجواز  
حمل المصحف، سواء كان حمله مكافئاً، أو غير مكافئ، إلا أن الصبي الذي لم يكاف لا يجب  
الوضوء عليه؛ بل يجب على وليه أن يأمره بالوضوء عند ما يريد الصبي حمل المصحف.

الحنفية - قالوا: يشترط لجواز مس المصحف كله، أو بعضه، أو كتابته، شروط: أحدها:  
حالة الضرورة؛ كما إذا خاف على المصحف من الفرق، أو الحرق فيجوز له في هذه الحالة أن  
يمسه لإفقاذه، ثانيها: أن يكون المصحف في غلاف منفصل عنه، كأن يكون موضوعاً في كيس  
أو في جلد، أو ورقة؛ أو ملفوفاً في منديل، أو نحو ذلك، فإنه في هذه الحالة يجوز مسه وحمله  
أما جلده المتصل به، وكل ما يدخل في بيعه، بدون نص عليه عند البيع؛ فإنه لا يحل مسه. ولو كان  
منفصلاً عنه، على المفتي به، ثالثها: أن يمسه غير بالغ، ليتعلم منه، دفعاً للحرج والمشقة، أما  
البالغ والحائض سواء كان معلماً، أو متعلماً، فإنه لا يجوز لها مسه، رابعها: أن يكون مسلماً،  
فلا يحل للمسلم أن يمسه من غيره من مسه؛ إذا قدر؛ وقال محمد: يجوز لغير المسلم أن يمسه إذا  
اغتسل، أما تحفيظ غير المسلم القرآن فإنه جائز، فإذا تخلفت هذه الشروط، فإنه لا يحل لغير  
الطاهر المتوضى أن يمس المصحف بيده، أي بأي عضو من أعضائه، أما تلاوة القرآن بدون  
مصحف، فإنها تجوز لغير المتوضى، وتحرم على الجنب والحائض، ولكن يستحب لغير  
المتوضى أن يتوضأ، إذا أراد قراءة القرآن.

هذا؛ ويكره مس التفسير بدون وضوء، أما غيره من كتب الفقه، والحديث، ونحوها،  
فإنه يجوز مسها بدون وضوء من باب الرخصة،

الشافعية - قالوا: يجوز مس المصحف، وحمله، كلا، أو بعضاً؛ بشروط: أحدها: أن يحمله  
حزراً؛ ثانيها: أن يكون مكتوباً على درهم، أو جنيه؛ ثالثها: أن يكون بعض القرآن مكتوباً في  
كتب العلم، الاستشهاد به ولا فرق في ذلك بين أن تكون الآيات المكتوبة قليلة؛ أو كثيرة =

## شروط الوضوء

تنقسم شروط الوضوء إلى ثلاثة أقسام : الأول : شروط الوجوب : الثاني : شروط الصحة : الثالث : شروط الوجوب والصحة معاً . والمراد بشروط الوجوب الشروط التي توجب على المكلفين أن يتوضئوا ، بحيث إذا فقدت هذه الشروط . أو بعضها لم يجب الوضوء . والمراد بشروط الصحة الشروط التي لا يصح الوضوء بدونها . والمراد بشرط الوضوء والصحة معاً الشروط التي إذا فقدتها شرط ، فإن الوضوء لا يجب ولا يصح إذا وقع . وإليك بيانها : فأما شروط وجوب الوضوء فقط فمنها البلوغ فلا يجب الوضوء على من لم يبلغ الحلم ، سواء كان ذكراً ، أو أنثى ، ولكن يصح وضوء غير البالغ . فإذا توضأ قبل البلوغ بساعة مثلاً . ثم بلغ . فغير ناقض للوضوء ، فإن وضوءه يستمر . وله أن يعلى به ؛ وهذه الصورة . وإن كانت نادرة الوقوع . ولكنها تنفع

== أما كتب التفسير . فإنه يجوز مسحها بغير وضوء . بشرط أن يكون التفسير أكثر من القرآن ، فإن كان القرآن أكثر فإنه لا يحمل مسحها . رابعها : أن تكون الآيات القرآنية مكتوبة على الشياح ، كالتياح التي تطرز بها كسوة الكعبة ونحوها ، خامسها : أن يسه ليتعلم فيه . فيجوز لوليه أن يمكنه من مسه . وحمله للتعلم . ولو كان حافظاً له عن ظهر غيب . فإن تخاف شرط من هذه الشروط فإنه يحرم مس القرآن . ولو آية واحدة . ولو بحائل منفصل عن المصحف . من جلد وغيره . فلو وضع للمصحف في صندوق صغير . كالصندوق الذي يصنع لتوضع فيه أجزاء القرآن - الرابعة - أو وضع على كرسي صغير . كالكرسي الذي يصنع لتوضع عليه المصاحف . عند القراءة . فإنه لا يحمل مس ذلك الصندوق أو الكرسي . مادام المصحف موضوعاً فوقهما . أما إذا وضع في صندوق كبير . أو في كيس كبير فإنه لا يحرم مس ذلك الصندوق أو ذلك الكيس . إلا الجزء الهادي للمصحف منهما . وإذا انفصل جلد المصحف منه . ولم يبق فيه شيء من المصحف فإنه يحرم مسه إلا إذا جعل جلداً لكتاب آخر . غير القرآن . أما مادام مذروباً إلى المصحف المنزوع منه . فإنه لا يحمل مسه ؛ وكما يحرم مس المصحف ، فإنه يحرم مس ما كتب فيه القرآن . كاللوح . فلا يجوز للمحدث أن يمس أي جزء منه . حتى لو محيت الكتابة . على أنه يجوز للمسكف أن يكتب القرآن . وهو محدث . في لوح أو نحوه بشرط أن لا يمسه .

هذا . وإذا كان المصحف موضوعاً في أمتعة المنزل . من صندوق . أو ملابس ؛ أو نحو ذلك ؛ فإنه لا يحمل حمل هذه الأمتعة بدون وضوء ؛ إلا إذا كانت هي مقصودة بالحمل وحدها فإذا قصد حمل المصحف معها ؛ أو قصد حمله وحده ؛ حرم ذلك بدون وضوء .

المسافرين أو القاطنين في الصحراء التي يقل فيها الماء ؛ ومنها دخول وقت الصلاة ، وسيأتي بيان مواقيت الصلاة ، من صبح ، وظهر ، وعصر ، ومغرب ، وعشاء ، في مباحث الصلاة ، فإذا دخل وقت من هذه الأوقات وجب على المكلف أن يصلي ما فرض عليه في ذلك الوقت ، ولما كانت الصلاة لا تحل إلا بالوضوء ، أو ما يقوم مقامه ، فإنه يفترض أن يتوضأ للصلاة ، على أن الصلاة تجب بدخول وقتها وجوباً موسعاً ، فكذلك الوضوء التي لا تصح بدونه ، ومعنى كون الوجوب موسعاً أن للمكلفين أن يصلوا أول الوقت ووسطه وآخره ، فإذا لم يبق على الوقت إلا زمن يسير لا يسع إلا الوضوء والصلاة ، فإنه في هذه الحالة يكون الوجوب مضيقاً ، بحيث يجب عليه أن يتوضأ ويصلي فوراً . وإذا أصر الوضوء والصلاة يأثم .

وكما أن الوضوء فرض على من يريد أن يصلي الفرض ، فهو فرض على من يريد أن يصلي النفل ، فتمت عزم على الدخول في صلاة النفل ، فإنه يجب عليه أن يتوضأ فوراً ، وإلا حرم عليه أن يصلي بدون وضوء .

وإذا عرفت أن دخول الوقت شرط لوجوب الوضوء فقط ، تعرف أنه يصح الوضوء قبل دخول الوقت ، فليس دخول الوقت شرطاً لصحة الوضوء ، إلا إذا كان المتوضئ معذوراً<sup>(١)</sup> . كان كان عنده سلس بول ، فإنه لا يصح وضوءه إلا بعد دخول الوقت ، كما سيأتي تفصيله في « مبحث المعذور » ، ومنها أن لا يكون متوضئاً ، فإذا توضأ لصلاة الظهر مثلاً ، ولم ينتقض وضوءه طول النهار ، فلا يجب عليه الوضوء بدخول وقت الصلاة ، لما عرفت من أن الوضوء يصح قبل دخول الوقت ، ومنها أن يكون قادراً على الوضوء ، فلا يجب الوضوء على العاجز عن استعمال الماء لمرض ونحوه ، مما يأتي بيانه في « مبحث التيمم » ، ومثل المريض فاقد الماء .

(١) المالكية — قالوا : يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت وبعده .

الحنفية — قالوا : يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت ، فإذا توضأ قبل الظهر مثلاً ، ثم دخل وقت الظهر لم ينتقض وضوءه ، فله أن يصلي به وقت الظهر ، ويظل متوضئاً إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه عند خروج الوقت ، فلا يصح له أن يصلي العصر إلا بوضوء جديد ، وستعرف سبب نقض وضوءه بخروج الوقت في مبحثه . وبفلك تعلم أن المذكور في أعلى الصحيفة ، مذهب الشافعية ، والحنابلة .

فأما شروط صحة الوضوء فقط ، فمنها أن يكون الماء طهوراً ، وقد تقدم بيان الطهور في مباحث المياه ، ويكفي أن يكون طهوراً في ظاهر المتوضي منه ، ومنها أن يكون المتوضي ميمزاً ، فلا يصح وضوء صبي غير ميمز ، وهذه صورة فرضية قد يحتاج إليها من يقول : إن الصبي يمنع من مس المصحف إذا لم يكن متوضئاً ، ومنها أن لا يوجد حائل يمنع وصول الماء إلى العضو الذي يراد غسله ، فإذا كان على اليد . أو الوجه . أو الرجل . أو الرأس شيء يمنع وصول الماء إلى ظاهر الجلد ، فإن الوضوء لا يصح . مثلاً إذا كان على العين غماص لا ينفذ منه الماء إلى الجلد . فإن الوضوء لا يصح وكذا إذا كان على الوجه أو اليد قطعة دهن جامدة . أو قطعة شمع . أو عجين . أو نحو ذلك . فإن الوضوء لا يصح . ومنها أن لا يوجد من المتوضي ما ينافي الوضوء . مثل أن يصدر منه ناقض للوضوء في أثناء الوضوء . فلو غسل وجهه ويديه مثلاً ثم أحدث . فإنه يجب عليه أن يبدأ الوضوء من أوله . إلا إذا كان من أصحاب الأعذار الآتي بيانها . فإذا كان مصاباً بسلس البول . ونزلت منه قطرة . أو قطرات أثناء الوضوء . فإنه لا يجب عليه استئناف الوضوء . كما ستعرفه في مباحثه .

وأما شروط وجوبه وصحته معاً ، فمنها العقل . فلا يجب الوضوء على مجنون<sup>(١)</sup> ، ولا مصروع ، ولا معتوه<sup>(٢)</sup> ، ولا مغنى عليه . وإن توضأ واحد من هؤلاء . فإن وضوءه لا يصح . بحيث لو توضأ المعتوه . ثم بعد لحظة برئ من مرضه هذا . فإنه لا تصح صلاته بهذا الوضوء . ومثله المجنون ، أما المعتوه . أو المصروع . والمغنى عليه ، فإنه لا يتصور وقوع الوضوء منهم . ولكن ذكر هذه الصور لبيان أن الله سبحانه قد رفع عنهم التكليف في هذه الحالة من جميع الوجوه . بحيث لو فرض وقوع منهم شيء من ذلك . فإنه لا يصح والإشارة إلى أن التصرفات الشرعية بإزاء العبادات كغيرها من التصرفات بإزاء المعاملات . لا بد فيها من العقل . ومنها نقاء المرأة من دم الحيض والنفاس . فلا يجب الوضوء على حائض . ولا نفساء . ولا يصح منهما ؛ بحيث إذا توضأت . وهي حائض . ثم ارتفع حيضها . فإن وضوءها لا يعتبر لعدم صحته ؛ نعم يندب للحائض أن تتوضأ

(١) الحنفية - قالوا : الجنون ، والصرع . ونحوهما بما ذكر من نواقض الوضوء . فهي تنافي صحة الوضوء . وعلى هذا تكون من شروط صحة الوضوء . وقد عرفت أنها من شروط الوجوب هتدم . فتكون بهذا الاعتبار من شروط الوجوب والصحة معاً .

(٢) الحنفية - قالوا : المعتوه هو المختلط كلامه . وفسد تدبيره ، مع كونه هادئاً لا يشتم أحدًا ولا يتخبط ولا يضرب . ومثل هذا تصح عبادته . كالصبي . ولكن لا يجب عليه . لعدم اعته من شروط الوجوب فقط . لا من شروط الصحة .



في وقت كل صلاة ، وتجلس في مصلاها ، كما سيأتي في « مباحث الحيض » ، ولكن هذا الوضوء صوري ، طلب منها كي لا تنسى الصلاة حال تركها إياها ، ومنها عدم النوم والغفلة ، لأن النائم غير مكلف حال نومه ، رحمة به ، وكذلك الغافل ، فإذا فرض وقوع الوضوء منهما وقع باطلا ، وقد يظن بعضهم أن المراد بالنائم المتمدد بجسده على سريره ، أو على غيره ؛ فإن هذا لا يتصور منه وقوع الوضوء ، ولكن هذا ليس المراد وإنما المراد بالنائم من يقوم ويتحرك ، بل ويخرج من داره وهو نائم ، فإن مثل هذا يصح أن يتوضأ ، وهو نائم ، ولا يشعر ، وقد رأيت جيراناً لي بهذه الحالة ، ومنها الإسلام <sup>(١)</sup> ، فهو شرط في وجوب الوضوء . بمعنى أن غير المسلم لا يطالب بالوضوء ، وهو كافر ، ولكنه حال كفره مخاطب بالصلاة وبوسائلها ، بحيث يعاقب على ترك الوضوء ، ولا يصح منه إذا توضأ ، ومنها بلوغ <sup>(٢)</sup> دعوة النبي سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، بأن يعلم أن الله سبحانه قد أرسله رسولا إلى كافة الناس ، كي يدعوهم إلى توحده ، ووصفه بصفات الكمال ، ويأمرهم بعبادته سبحانه على وجه خاص ، فمن لم تبلغه هذه الدعوة فإنه لا يجب عليه شيء من ذلك ، فالوضوء لا يجب على من لم تبلغه هذه الدعوة ، ولا يصح منه بحيث لو فرض وتوضأ قبل بلوغه الدعوة بساعة ، ثم بلغته الدعوة ، فإن وضوءه لا يصح ، وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى مذكورة في هامش الصحيفة <sup>(٣)</sup> .

(١) المالكية — قالوا : الإسلام شرط صحة فقط ، فالكفار عندهم مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات ، ويعاقبون على تركها ، ولا تصح منهم إلا بعد الإسلام ، وإنما لا تصح منهم حال الكفر ، لأن العبادات جميعها متوقفة على النية عندهم ، وستعرف قريباً أن من شروط صحة النية الإسلام .

الحنفية — قالوا : إن الإسلام من شروط الوجوب فقط ، لا من شروط الوجوب والصحة معاً ، عكس المالكية ، فالكافر غير مخاطب بفروع الشريعة عندهم ، وإنما لم يعدوه من شرائط الصحة . لأن الوضوء عندهم لا يتوقف على نية ، لأن النية ليست من فرائضه ، كما ستعرفه بخلاف التيمم ، فإنه لا يصح من الكافر ، لتوقفه على النية ، لأنها فرض في التيمم ، كما يأتي .

(٢) الحنفية — قالوا : بلوغ الدعوة ليس شرطاً في صحة الوضوء ، بحيث لو توضأ قبل بلوغ الدعوة ، ثم بلغته ، وهو متوضئ ، فإن وضوءه يكون صحيحاً ، وإنما لم يعدوا بلوغ الدعوة شرطاً في الوجوب ، اكتفاء بالإسلام ، لأن الإسلام لا يتحقق إلا بعد بلوغ الدعوة ، وبذلك تعلم أن الذين اعتبروا الإسلام شرط وجوب وصحة معاً في الوضوء ، إنما هم الشافعية ، والحنابلة .

(٣) الشافعية — زادوا على ما ذكر في شروط الصحة ثلاثة أمور : الأول : أن يكون طاهراً .

## فرائض الوضوء

الفرض : معناه في اللغة القطع ، والحز ، تقول فرضت الحبل ، إذا قطعته ، وفرضت الخشبة إذا حززتها ، ولم تكمل قطعها ، وأما معناه في الشرع فهو ما أثبت فاعله ، وعوقب تاركه ، ثم إن الفقهاء قد اصطلمحوا على أن الفرض مساو للركن ، فركن الشيء وفرضه شيء واحد ، وفرقوا بينهما وبين الشرط ، بأن الفرض أو الركن ما كان من حقيقة الشيء ، والشرط ما توقف عايه وجود الشيء ، ولم يكن من حقيقته ، مثلاً الصلاة من فرائض التكبير ، والركوع ، والسجود ، الخ ، ومن شروط صحتها دخول الوقت ، فإذا صلى قبل الوقت فإنه يكون قد أتى بحقيقة الصلاة ، ولكنها تكون باطلة في نظر الشريعة ، لأنه شرط لها دخول الوقت ، كما ستعرفه في « مباحث الصلاة » .

= بكيفية الوضوء ، بمعنى أن يعرف أن الوضوء هو غسل الوجه ، وغسل الذراعين إلى المرفقين ، إلى آخر ما يأتي بيانه ، فإذا غسل وجهه ويديه ، الخ ، وهو لم يعرف أن هذا هو الوضوء المكلف به شرعاً ، فإن وضوءه لا يصح ، الثاني : أن يميز الفرض من غيره ، إلا إذا كان من العوام ، فإذا كان المتوضى عامياً ، فالشرط في حقه أن لا يعتقد الفرض نفلاً ، بحيث لو اعتقد أن الكل فرض ؛ فإنه يصح ، ومثل ذلك ما إذا اعتقد أن الوضوء مشتمل على فرائض وسنن ، ولكن لم يميز الفرض من السنة ، فإن وضوءه في هذه الحالة يصح ، الثالث : أن ينوي في أول الوضوء ويستمر ناوياً حتى يفرغ من الوضوء ، بحيث لو نوى الوضوء حال غسل وجهه فقط ، ثم نوى بغسل يديه تنظيفهما فقط ، أو التبريد بالماء ؛ فإن وضوءه لا يصح ، ويعبرون عن هذا بمصاحبة النية حكماً ، حتى يفرغ من الوضوء ، فإذا نوى الوضوء ، ونوى معه النظافة ؛ فإن وضوءه لا يبطل بذلك .

الحنابلة — زادوا في شروط الصحة فقط ثلاثة أمور : أحدها . أن يكون الماء مباحاً ، فإذا توضع بماء مغصوب ؛ فإن وضوءه لا يصح ، ثانيها : أن ينوي الوضوء ، فإذا لم ينو لم يصح وضوءه ، فالتنية عندهم شرط لصحة الوضوء ؛ أما الحنفية فقد عرفت أنها عندهم سنة ، فليست ركناً ، ولا شرطاً ؛ وأما المالكية والشافعية فقد قالوا : إنها ركن من أركان الوضوء ؛ فالحنابلة وحدهم ؛ هم الذين جعلوها شرطاً ، وستعرف الفرق بين الشرط ؛ والركن في « مباحث النية » ، ثالثاً أن يتقدم الاستنجاء ؛ أو الاستنجاء على الوضوء . فلا يصح الوضوء عندهم بغير ذلك ، وسيأتي بيان ذلك في « مباحث الاستنجاء » .

وبعد : فإن فرائض الوضوء قد اختلفت في عددها أئمة المذاهب الأربعة ، ولكن الثابت بكتاب الله تعالى أربعة : أحدها : غسل الوجه ؛ ثانيها : غسل اليدين إلى المرفقين ، ثالثها : مسح الرأس كلاً ، أو بعضاً ، رابعها : غسل الرجلين إلى الكعبين ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، واستمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ، وهذا القدر متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، ولم يختلفوا إلا في كيفية مسح الرأس ، فمنهم من قال تمسح كلها ، ومنهم من قال . يمسح بعضها ؛ كما ستعرفه ؛ وقد زاد بعض الأئمة فرائض على هذه الأربعة دون بعض ؛ فلنذكر لك فرائض الوضوء مجتمعة في كل مذهب على حدة ، كي لا تفرق المسائل ؛ فيتعذر تحصيلها ؛ ثم نبه على القدر المتفق عليه ؛ كما هو موضح ، تحت الجدول الذي أمامك » .

(١) الخنفيه — قالوا : إن فرائض الوضوء مقصورة على هذه الأربعة ، بحيث لو فعلها المكاف بدون زيادة عليها ، فإنه يكون متوضئاً ، تصح منه الصلاة وغيرها مما يتوقف على الوضوء ؛ كس مصحف ؛ وستعلم حكم تارك السنة في « مبحث سنن الوضوء » .

واليك بيان فرائض الوضوء الأربعة عند الخنفية ، الأول : غسل الوجه ويتعلق به أمور : أحدها : بيان حده طولاً وعرضاً ، ثانيها : بيان ما يجب غسله مما ينبت عليه من شعر الذقن والشارب والحاجبين ؛ ثالثها : بيان ما يجب غسله من العينين ظاهر أو باطناً ؛ وما لا يجب ؛ رابعها : بيان ما يجب غسله من طاقة الأذن ؛ فأما حد الوجه طولاً ، فمن لا لحية له ؛ فهو يبتدئ من منابت شعر الرأس المعتاد ؛ إلى منتهى الذقن ؛ ومنابت الشعر المعتاد من فوق الجبهة ويسمى العامة — القورة — فالرجل العادي يبتدئ وجهه من أول الشعر النابت في نهاية جبهته ؛ وأما غير العادي فلا يخلو حاله ، إما أن يكون أصلع ؛ أو يكون أفرع — بالفاء ، لا بالقاف — فالأصلع هو الذي ذهب شعر رأسه من أمام ، حتى كأنه خالق بدون شعر ، وحكم هذا أنه لا يجب عليه أن يغسل كل ما ليس عليه شعر من الأصلع ؛ وإنما يغسل القدر الذي ينبت عنده شعر الرأس غالباً ، وهو ما فوق الجبهة بيسير ، وأما الأفرع ؛ وهو الذي طال شعره ؛ حتى نزل على جبهته ؛ وربما وصل عند بعض الناس إلى قرب حاجبيه ؛ ويعبر عنه بعضهم — بالأغم — فإن حكمه في ذلك كالأصلع ، بمعنى أنه يجب عليه غسل ما فوق الجبهة بيسير ؛ لأن غالب الناس ينبت شعر رأسهم في هذا المكان ، والمعول عليه في مثل هذا اتباع الغالب ، فمن شذ عن غالب الناس في الخلق ، فإنه لا يكلف بغير تكليفهم أما حد الوجه عرضاً ، فإنه يبتدئ من أصل الأذن إلى أصل الأذن الأخرى ، ويعبر عنه بعضهم ب«تد الأذن» ، =

= فالبياض الموجود بين الذقن وبين الاذن داخل في الوجه طبعاً ، فيجب غسله عندم ، فهذا حد الوجه عند الحنفية طولا وعرضاً .

أما الشعر النابت في الوجه ، فأهمه شعر اللحية ، وشعر الشارب ، فأما حكم شعر اللحية ، فإنه يجب أن يغسل منها ما كان على جلد الوجه من أعلاه إلى نهاية جلد الذقن ، وتسمى - البشرة - وما طال عن ذلك ، فإنه لا يجب غسله ، فالتاس الذين يطيلون لحام لا يجب عليهم إلا غسل الشعر الذي على جلد الوجه ، والشعر الذي على ظاهر جلد الذقن ، أما ما عدا ذلك فإنه لا يجب غسله ، ثم إن كان الشعر خفيفاً يمكن أن ينفذ الماء منه إلى ظاهر جلد الوجه ، فإنه يجب تخليله وإلا فيكتفي فيه بغسل ظاهر الشعر ، وأما حكم شعر الشارب فقد اختلف فيه ، فبعضهم قال : إن كان كثيفاً غزيراً - لا يصل الماء إلى ماتحته من الجلد ، فإن الوضوء يبطل ، وبعضهم قال : لا يبطل الوضوء بذلك ، بل يكتفي بغسل ظاهره كاللحية ، وهذا هو الذي عليه الفتوى في الوضوء ، أما في الغسل ، فإنه لا يغتفر ذلك ، بل يبطل الغسل إذا كان الشارب كثيفاً ، ولعل علة ذلك ، أن الشارع قد نهي عن إطالته ، لما يحمل من أقدار الطعام ونحوها ، فشدد في غسله ، كي لا يطيله الناس بدون أية فائدة . هذا ، وبقي من شعر الوجه الشعر الذي ينبت على الحاجبين ، وحكمه أنه إن كان خفيفاً يمكن أن ينفذ منه الماء إلى ظاهر الجلد ، فإنه يجب تحريكه ، كي ينفذ الماء إلى ماتحته ، وإن كان غزيراً ، فإنه لا يجب تخليله .

وأما الأنف ، فإنه يجب عليه غسل ظاهرها كلها ، لأنها من الوجه . فإذا ترك جزءاً منها ، ولو صغيراً ، فسد وضوءه ، ومن الأنف القطعة الحاجزة بين طاقتها من أسفها ، أما غسل باطن الأنف ، فإنه ليس بفرض عند الحنفية ، نعم إذا كان بالوجه جرح أحدث أثراً غائراً ، فإنه يجب إيصال الماء إليه كما يجب إيصال الماء إلى ما بين تكاميش الوجه ، ويعبر عنها العمامة - بالكرايمش - فيقولون : إن وجه فلان كرمش .

هذا ، وإذا توضع ثم حلق شعر لحيته ، أو شعر رأسه ، فإن وضوءه لا يبطل بذلك . الثاني : من فرائض الوضوء غسل اليدين مع المرفقين ، والمرفق عظم المفصل البارز في نهاية الذراع ، ويتعلق بهذا الفرض مباحث : أحدها : إذا كان للإنسان إصبع زائدة . فإنه يجب عليه غسله أما إذا كان له يد زائدة ، فإن كانت محاذية ليد الأصلية ، فإنه يجب عليه غسلها ، وإن كانت طويلة عنها ، فإنه يجب عليه أن يغسل منها المحاذي لليد الأصلية ، وأما الزائد عنها فلا يجب عليه غسله ، ولكنه يندب أن يغسله ، ثانيها : إذا لصق بيده ، أو بأصل ظفره طين أو عجين ، فإنه يجب عليه إزالته ، وإيصال الماء إلى أصل الظفر ، وإلا يبطل وضوءه ، وأصل الظفر هو القدر الملتصق بلحم الإصبع ، فإن طال الظفر نفسه . حتى خرج عن رأس الإصبع فإنه يجب غسله ، وإلا يبطل =

= الوضوء ، أما ما تحس الظفر من درن ووسخ فإن المقتى به أنه لا يضر ، سواء كان المتوضى قاطناً بمدينة أو قرية ؛ دفعا للشقة والخرج ، ولكن بعض محقق الحنفية يرى ضرورة غسل الأوساخ اللاصقة بباطن الظفر الطويل ، فإن لم يفعل بطل وضوءه . وهو حسن ؛ لما يترتب على تراكم الأقدار تحت الظفر من الأذى ، على أنهم اغتفروا للخباز الذي تطول أظفاره ، فيبقى تحتها شيء من العجين لضرورة المهنة ، ولا يضر أثر الحناء ، وأثر الصباغة ؛ وأما نفس جرم الحناء المتجسد على اليد ، فإنه يضر ، لأنه يمنع من وصول الماء إلى البشرة ؛ ومن قطع بعض يده ، وجب عليه أن يغسل ما بقي ، وإذا قطع محل الفرض كله ، سقط الغسل ، الثالث : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما العظامان البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ، ويجب عليه أن يتعهد عقبه بالغسل بالماء ، كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التي تكون في باطن القدم ، فإذا قطع قدمه كله أو بعضه ، كان حكمه حكم قطع الذراع المتقدم ، وإذا دهن رجله ، أو ذراعيه ، ثم توضع فتقطع الماء ، ولم يقبله العضو بسبب الدسومة ، فإنه لا يضر ، وإذا كان برجله شق ، فوضع فيه مرهما ، أو نحوه ، فإن كان يضره إيصال الماء إلى ماتحت المرهم ، فإنه لا يجب عليه غسله ، وإلا وجب عليه أن ينزعه ، ويغسل ماتحته ، وإذا كان برجله شقوق - تقشف - ونحوه ، بحيث يضرها الغسل ، أو وضعها في الماء وإخراجها سريعا بدون ذلك ، فإنه يسقط عنه فرض غسلها ، وعليه أن يمسحها بالماء ، فإن عجز عن مسحها سقط عنه المسح أيضا . فلا يجب عليه إلا غسل ما لا يتضرر من غسله ، الرابع : من فرائض الوضوء ، مسح ربيع الرأس ، ويقدر ربيع الرأس بكف ، فالواجب أن يمسح من رأسه بقدر الكف كلها ، فلو أصاب الماء كف يده ، ثم وضعها على رأسه ، من خلف ، أو أمام ، أو أي ناحية فإنه يجزئه ، على أنه لا يلزم أن يكون المسح بنفس الكف ، فلو أصاب الماء ربيع رأسه ؛ بأي سبب ، فإنه يكفي ويشترط للمسح باليد أن يكون بثلاث أصابع ، على الأقل ، لأجل أن يصيب الماء ربيع الرأس قبل أن يجف ، إذا مسح بأصبعين فقط ؛ ربما يجف الماء قبل تحريكهما ؛ لمسح باقي الربع ؛ فلا يصل الماء إلى القدر المطلوب مسحه ، فإذا مسح برؤس الأصابع ، وكان الماء متقاطرا ، يمكن أن يصل إلى القدر المطلوب مسحه ، فإنه يصح ، وإلا فلا ، على أنه لا يشترط أن يمسح رأسه بماء جديد ، فلو كانت يده مبلولة ، فإنه يجزئه ، ولا يجزئه أن يأخذ البلل من على عضو من أعضائه ، فلو غسل ذراعه ، وكانت يده جافة ، فأخذ البلل من على ذراعه ، ومسح به ، فإنه لا يكفي ؛ ومن كان شعر رأسه طويلا ؛ نازلا على جبهته ، أو عنقه ، فمسح عليه . فإنه لا يجزئه ، لأن الغرض هو أن يمسح نفس ربيع الرأس ، فإن كانت مخلوقة . فالأمر ظاهر ، وإن كان عليها شعر ، فإنه يجب عليه أن يمسح على الشعر النابت في نفس الرأس ، فلا بد أن يكون الشعر الممسوح نابتا على جزء من رأسه ، =



= فان كان بعض رأسه مخلوقاً ، وبعضها غير مخلوق ، فانه يصح أن يمسح على الربيع الذي يختاره ، وإذا مسح على الشعر ، ثم حلقه فإن وضوءه لا يبطل ، وإذا أخذ قطعة من الثلج ، فمسح بها رأسه ، أجزاءه ، وإذا غسل رأسه مع وجهه ، أجزاءه عن المسح ، ولكنه يكره ، ولا يجوز المسح على العمامة ونحوهما إلا للمعذور ، كما لا يصح أن تمسح المرأة على ما يغطي رأسها من - مندبل ، أو طرحة - أو نحو ذلك ، إلا إذا كان خفيفاً ، ينفذ منه الماء إلى الشعر ، وإذا كان على رأسها خضاب - حناء ، أو صبغ - فمسحت عليه ، فإذا تلون الماء بلون الصبغ ، وخرج عن حكم الماء المتقدم ، فإنه لا يصح ، وإلا جاز فهذه هي فرائض الوضوء عند الحنفية ، وما عداها ، فإنه سنة ، وسيأتيك بيانه قريباً .  
المالكية - قالوا : فرائض الوضوء سبعة :

الغرض الأول : النية ، ويتعلق بها مباحث : ١ - تعريفها وكيفيتها ٢ - زمنها ، ومحلها ٣ - شروطها ٤ - مبطلاتها ، فأما تعريفها ، وكيفيتها ، فهي قصد الفعل ، وإرادته ، فمن قصد فعل أمر من الأمور ، فإنه يقال له : نوى ذلك الفعل ، وكيفيتها في الوضوء هي أن يريد المحدث استباحة ما منعه الحدث الأصغر ، أو يقصد أداء فرض الوضوء ، أو يتصدر رفع الحدث ، وظاهر أن محل القصد إنما هو القلب ، فتنى قصد الوضوء بكيفية من الكيفيات المذكورة ، فقد نوى ، ولا يشترط أن يتلفظ بلسانه ، كما لا يشترط استحضار النية ، إلى آخر الوضوء ، فلو ذهل عنها في أثناءه ، فإنها لا تبطل ، وأما زمن النية فهو في أول الوضوء ، فلو غسل بعض الأعضاء بدون نية ، فإن وضوءه يبطل ، ويفتقر تقدمها على الفعل بزمن يسير عرفاً ، فلو جلس للوضوء ونواه ، ثم جاء الخادم بالإبريق ، وصب على يديه ، ولم ينو بعد ذلك ، فإن وضوءه يصح ، لأنه لم يفصل بين وضوئه ، وبين النية فاصل كبير ، وقد عرفت أن محلها القلب ، وأما شروطها فهي ثلاثة : الإسلام ؛ التمييز ؛ الجزم ، فإذا نوى غير المسلم فعل عبادة من العبادات ، فإن نيته لا تصح ، وكذا إذا نوى الصغير الذي لا يمين التكليف الدينية ، ولا يعرف معنى الإسلام ، ومثله المجنون ، أما الصبي المميز ، فإن نيته تصح وكذا إذا تردد في النية ، فإنها لا تصح فإذا قال في نفسه : نويت الوضوء إن كنت قد أحدثت ، فإن نيته لا تصح ، بل لا بد من الجزم بالنية ؛ وأما ما يبطل النية ، فهو أن يرفضها أثناء وضوئه بمعنى أنه ينوى إبطال الوضوء ، وعدم الاعتداد به ، أما إذا رفضها بعد تمام الوضوء ، فإنه لا يضر . لأن الوضوء بعد تمامه يقع صحيحاً ، فلا يبطله إلا ما ينقضه من النوافض الآتي بيانها :

الغرض الثاني : من فرائض الوضوء غسل الوجه ، وحد الوجه طولاً وعرضاً ، هو الحد الذي ذكره الحنفية ، إلا أن المالكية قالوا : إن البياض الذي فوق وتدى الأذنين المتصل بالرأس من أعلا ، لا يجب غسله ، بل مسحه ، لأنه من الرأس لا من الوجه ، ومثله شعر الصدغين ، فإنه من الرأس لا من الوجه ، أما الحنفية فإنهم يقولون : إنه من الوجه ، فغسله فرض لا بد منه .

## الفقه على المذاهب الأربعة

= الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين ، ويجب عندهم ما يجب عند الحنفية من غسل تكاميش الأنامل ، وغسل ماتحت الأظفار الطويلة ، التي تسترروس الأنامل ، ويقولون : إن وسخ الأظفار يعني عنه ، إلا إذا تفاحش وكثر .

الفرض الرابع : مسح جميع الرأس ، ويبتدئ حد الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد من الأمام ، وينتهي إلى نقرة القفا من الخلف ، ويدخل فيه شعر الصدغين ، والبياض الذي خلفه فوق وتدى الأذنين ، وكذلك يدخل البياض الذي فوق الأذنين المتصل بالرأس ، وإذا طال شعر الرأس كثيراً ، أو قليلاً ، فإنه يجب مسحه عندهم ، وإذا ضفر أحد شعروه ، فإنه يجب عليه أن ينقضه عندهم ، بشرط أن يضره بثلاث خيوط . أما إذا ضفره بخيطين فأقل ، فإن كان تضره شديداً ، فإنه يجب نقضه ، وإن كان خفيفاً ، فإنه لا يضر ، وكذا لا يضر إذا ضفر الشعر بلا خيط ، سواء ضفره بشدة ، أو لا . فالشرط في نقض الشعر عند المسح أن يضره بخيوط . كما يفعل بعض أهل القرى . أما ما هو متعارف عند جمهور المصريين من جمع الشعر بغير تضرير . فإنه لا يضر . كما لا يضر تضريره بغير خيط . وقد عرفت أن مذهب الحنفية أنه يكفي بمسح ربع الرأس مطلقاً . وسيأتي مذهب الشافعية . وفيه سعة أكثر من ذلك . فإنه يكفي عندهم بمسح أى جزء . قليلاً كان أو كثيراً ، وإذا غسل رأسه . فإنه يكفي عن مسحها . إلا أنه مكروه . لأن الله أمر بالمسح لا بالغسل ، وإن مسح شعر رأسه ثم أزاله . فإنه لا يجب عليه تجديد المسح . حتى ولو كشط الجلد بعد المسح ، وهذا متفق عليه أما ظاهر الأذنين فإنه لا يجب مسحهما . لأنهما ليستا من الرأس . وهذا متفق عليه إلا أنه الحنابلة فإنهم قالوا : إنهما من الرأس كما ستعرف في مذهبهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين مع الكعبين . وقد عرفت مما ذكر في مذهب الحنفية أن الكعبين هما العظمان البارزان في أسفل ساق الرجل . فوق القدم . ويجب عليه أن يغسل الشقوق التي في باطن قدمه وظاهره . كما في مذهب الحنفية . وإذا قطع محل الفرض كله . سقط التكليف . كما تقدم عند الحنفية .

الفرض السادس : الموالاة . ويمر عنها بالفور . وتعريف الموالاة هو أن المتوضئ يفرض عليه أن يغسل العضو . قبل أن يجف العضو الذي قبله بحيث لا يصبر مدة يجف فيها الأول عند اعتدال المكان والزمان والمزاج . واعتدال المكان هو أن يكون في مكان ليست فيه حرارة ، أو برودة شديدتان تجففان الماء . واعتدال الزمان هو أن يكون في فصل لا يترتب عليه جفاف الماء بحالة غير معتادة . واعتدال المزاج هو أن لا يكون في طبيعة الشخص ما يوجب تجفيف الماء بسرعة =

= هذا ، والمالكية يقولون : إن الفور لازم بين جميع الأعضاء ، سواء كانت مفسولة ، أو مسحوة ، كالرأس ، فإنه يجب أن ينتقل من مسحها إلى غسل الرجلين مثلاً على الفور ، وتعتبر المسافة في جفافها ، كالمسافة التي يحف فيها العضو المفسول ، ثم إنه يشترط لفرضية الفور عند المالكية شرطان : الشرط الأول : أن يكون المتوضي ذاكراً ، فلو نسي فغسل يديه قبل وجهه ، فإنه يصح ؛ ولكنه إذا تذكر يلزمه أن يجدد نية عند تكميله الوضوء ، لأن نيته الأولى بطلت بالنسيان ؛ الشرط الثاني : أن يكون عاجزاً عن الموالاة ، غير مفرط ، مثال ذلك : أن يحضر الماء السكافي للوضوء ، وهو معتقد أنه يكفي . ثم ظهر عدم كفايته ، فغسل به بعض أعضاء الوضوء ، كالوجه واليدين مثلاً ، وفرغ الماء واحتاج إلى ماء آخر يكمل به وضوءه فانتظر مسافة جفت فيها الأعضاء التي غسلها ، فإنه في هذه الحالة يسقط عنه الفور ، وعند حضور الماء يبني على ما فعل ، فيمسح رأسه ، ويغسل رجليه ، ولو طال الزمان ، أما إذا فرط من أول الأمر ، بأن أحضر ماءً ، وهو يشك في أنه يكفي للوضوء . فإنه إذا مضت مدة طويلة ، بطل وضوءه : أما إذا كانت المدة قصيرة ، فإنه لا يبطل ، ويبني على ما فعل أولاً .

الفرض السابع : ذلك الأعضاء ، وهو إمرار اليد على العضو ، وهو فرض ، كتخليل الشعر ، وأصابع اليدين .

وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند المالكية سبعة : النية ؛ غسل الوجه ؛ غسل اليدين مع المرفقين ؛ مسح جميع الرأس ؛ غسل الرجلين مع الكعبين ؛ الفور ، التدليك ، وإنما عد التدليك فرضاً ، مع كونه داخلاً في حقيقة الغسل عندهم ، مبالغة في الحث عليه ، ومعنى كونه داخلاً في حقيقة الغسل أن الغسل عند المالكية ، ليس هو عبارة عن مجرد صب الماء على الجسد ، بل لا بد فيه من ذلك .

الشافعية — قالوا : فرائض الوضوء ستة :

الفرض الأول : النية ، وتعريفها وشرائطها ، وباقى مباحثها لا يختلف عما ذكره المالكية قبل هذا ، إلا في أمرين : أحدهما أن المالكية قالوا : إنه لا يشترط مقارنة النية لأفعال الوضوء ، بل يغتفر أن تتقدم النية على الشروع في الوضوء تقدماً يسيراً في العرف ، أما الشافعية فإنهم قالوا : لا بد من مقارنة النية لأول جزء من أجزاء الوضوء ، وحيث أن أول فرض من فرائض الوضوء هو غسل الوجه ، فلا بد من أن ينوي عند غسل أول جزء من وجهه ، فإن فعل بدون نية بطل وضوءه ، وإن نوى عند غسل أول جزء من وجهه ، ثم غفل عن النية بعد ذلك أجزاءه النية الأولى

= إذ لا يشترط درامها حتى يفرغ من غسل جميع الوجه ، فإذا نوى عند غسل الكفين ، أو المضمضة أو الاستنشاق ، فإن النية لا تصح ، لأن ذلك الجزء من الوجه ، وإذا نوى عند غسل الجزء الظاهر من شفتيه حال المضمضة ، فإن النية تصح ، لأن ذلك الجزء من الوجه ، ثم إن قصد غسله لكونه من الوجه ، فلا تلزمه إعادة غسله حال غسل وجهه ، أما إذا قصد السنة ، فقط أو لم يقصد شيئاً ، فإن المعتمد إعادة غسله ، فإذا كانت في وجهه جراحة تمنع غسله انتقلت النية إلى غسل الذراعين ؛ ثانيهما : أن الشافعية قالوا : إن نية رفع الحدث في الوضوء لا تصح على إطلاقها ، كما ذكر المالكية ، بل إنما تصح من الصحيح ، أما المعذور ، كصاحب السلس ، فإنه لا بد أن ينوي استباحة الصلاة ، أو مس المصحف ، أو غير ذلك ، مما يتوقف على الوضوء ، أو ينوي أداء فرض الوضوء ، وذلك لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء ، فلو نوى بوضوئه رفع الحدث ، لم يرتفع ، وإنما أمره الشارع بالوضوء ، ليباح له أن يصل به ، أو يفعل به ما يتوقف على الطهارة .

الفرض الثاني : غسل الوجه ، وحد الوجه طولاً وعرضاً ، هو ما تقدم عند الحنفية : إلا أن الشافعية قالوا : إن ماتحت الذقن يجب غسله ؛ وهذا مما انفرد به الشافعية وخدم ، على أن الشافعية وافقوا المالكية ، والحنابلة على أن اللحية الطويلة تتبع الوجه ، فيفترض غسلها إلى آخرها ، خلافاً للحنفية ، كما عرفت ، ووافق الشافعية الحنفية ، على أن شعر الصدغين والبياض الذي فوق وتدى الأذنين ، من الوجه ، فيجب غسلها عندهم بخلاف المالكية ، والحنابلة : أما تخليل شعر اللحية ، فإن الشافعية اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه إن كان الشعر خفيفاً بحيث يرى الناظر إليه ماتحته من جلد الوجه - البشرة - فإنه يجب تخليله ؛ كي يصل الماء إلى البشرة ، وإن كان غزيراً ؛ فإنه يجب غسل ظاهره فقط ، ويسن تخليله ؛ إلا أن المالكية قالوا : إن الشعر الغزير ، وإن كان لا يجب تخليله فإنه يجب تحريكه باليد كي يدخل الماء خلال الشعر ، وإن لم يصل إلى الجلد ، وأما التخليل ، فهو غير واجب ، فالأئمة متفقون على أن تخليل الشعر الخفيف الذي ينفذ منه الماء إلى الجلد لازم . أما الشعر الغزير ، فثلاثة منهم يكتبون بغسل ظاهره . والمالكية يريدون تحريكه باليد . لا يقصد إيصال الماء إلى الجلد ، بل ليغسل من الشعر ما يمكن غسله بسهولة . وغير ذلك خطأ .

الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين ، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية في كل ما تقدم من التفصيل ، إلا أنهم قالوا : إن الأوساخ التي تحت الأظافر إن منعت من وصول الماء إلى الجلد المحاذي لها من الإصبع ، فإن إزالتها واجبة ، ولكن يعنى عن العمال الذين يعملون في الطين ونحوه ، بشرط أن لا يكون كثيراً ، يلوث رأس الأصبع .

الفرض الرابع : مسح بعض الرأس ولو قليلاً ، ولا يشترط أن يكون المسح باليد ، فإذا رش =

== الماء على جزء من رأسه أجزاء ، وإذا كان على رأسه شعر ، فمسح بعضه ، فإنه يصح . أما إذا طال شعره ، ونزل عن رأسه فمسح جزء من الزائد عن نفس الرأس ، فإنه لا يكفي ، حتى ولو جمعه وطواه فوق رأسه ، فلا بد عندهم من مسح جزء من الشعر الملتصق بنفس الرأس ، ثم إنهم قالوا : إذا غسل رأسه بدل مسحها ، فإنه يجزئه ذلك ، ولكنه خلاف الأولى ، فليس بمكروه كما قال غيرهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين من الكعبين ، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية وغيرهم في الأحكام المتقدمة في غسل الرجلين .

الفرض السادس : الترتيب بين الأعضاء الأربعة المذكورة في القرآن الكريم ، فيغسل أولاً وجهه ، ثم يديه إلى مرفقيه ، ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه إلى الكعبين ، فإذا قدم ، أو آخر واحداً عن الآخر في هذا الترتيب بطل وضوءه ، وقد وافقهم على ذلك الحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فقالوا : إن الترتيب بين هذه الأعضاء ستة لا فرض .

وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند الشافعية ستة ، وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح بعض الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والترتيب . الحنابلة — قالوا : فرائض الوضوء ستة .

الأول : غسل الوجه ، وهم متفقون في حده طولاً وعرضاً ، مع المالكية ، فقد قالوا : إن شعر الصدغين ، والبياض الذي فوق وتدى الأذنين من الرأس لا من الوجه ، فالواجب مسحهما لا غسلهما ، على أنهم خالفوا جميع الأئمة في داخل الفم والأنف ، فقالوا : إنهما من الوجه ، فيفترض غسلهما بالمضمضة والاستنشاق ، وكذلك اختلفوا مع سائر الأئمة في النية ، فقد قالوا : إنها شرط لصحة الوضوء ، فلو لم ينو ، لم يصح وضوءه ، وإن كانت ليست فرضاً داخل في حقيقة الوضوء ، وقد عرفت أن المالكية ، والشافعية قالوا : إنها فرض ، والحنفية قالوا : إنها ستة .

الثاني : غسل اليدين مع المرفقين ، فيجب غسل اليد من أولها إلى نهاية عظمة الذراع البارزة كما ذكر الحنفية ، وغيرهم ، ويجب غسل تكاميش الأصابع وغسل ماتحت الأظافر الطويلة ، التي تستر رموس الأنامل ، ويعني عن وسخ الأظافر إذا كان يسيراً .

الثالث : مسح جميع الرأس ، ومنها الأذنان ، فيفترض مسحهما مع الرأس ، فالحنابلة منفقون مع المالكية على ضرورة مسح جميع الرأس ، من منابت شعرها المعتاد ، إلى نقرة القفا ، وإذا طال شعر الرأس فنزل إلى العنق ، أو الكتف ، فإنه لا يجب إلا مسح ما حاذى الرأس ، أما ما نزل عنها فإنه لا يجب مسحه ، خلافاً للمالكية القائلين بضرورة مسح الجميع ، وقد خالفوا المالكية أيضاً .



## خلاصة لما تقدم من فرائض الوضوء

اتفق الأئمة على الفرائض الأربعة المذكورة في القرآن الكريم ، وهي : غسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس كلاً أو بعضاً ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، ولم يزد الحنفية عليها شيئاً ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، ثم إنهم اختلفوا في حد الوجه ، فقال الشافعية ، والمالكية . والحنابلة إنه يبتدئ من منابت شعر الرأس المعتاد ، وينتهي إلى آخر الذقن ، لمن

= كما خالفوا غيرهم من المذاهب في اعتبار الأذنين جزءاً من الرأس ، وغسل الرأس مجزئاً عن مسحها ، كما قال غيرهم ، بشرط إمرار اليد على الرأس ، وهو مكروه ، كما عرفت .

الفرض الرابع : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما العظمان البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ؛ ويجب فيهما ما تقدم تفصيله في المذاهب الأخرى .

الفرض الخامس : الترتيب ، فيجب أن يغسل الوجه قبل الذراعين ، ويغسل الذراعين قبل أن يمسح الرأس ، ويمسح الرأس قبل أن يغسل الرجلين ، فإذا خالف هذا الترتيب بطل وضوءه وهم متفقون في هذا مع الشافعية ، فانك قد عرفت أنهم عدوا الترتيب فرضاً ، أما المالكية ، والحنفية فانهم جعلوا الترتيب بين هذه الفرائض سنة ، فلو غسل ذراعيه قبل غسل وجهه ، أو غسل رجله قبل غسل يديه ، أو نحو ذلك ، فإن وضوءه يصح عند المالكية ، والحنفية مع الكراهة ، ويقع باطلاً بالمرّة عند الشافعية ، والحنابلة .

الفرض السادس : الموالاة ، وقد عرفت بيان الموالاة في مذهب المالكية ، ويمبرون عن الموالاة بالفور ، وهي أن يغسل العضو قبل أن يجف العضو الذي قبله ، وقد عرفت أن للمالكية تفصيلاً في الموالاة ، أما الشافعية ، والحنفية فقالوا : إن الموالاة بين هذه الأعضاء سنة لا فرض فيكره أن يغسل العضو بعد جفاف الماء الذي على العضو الذي قبله ، بل السنة أن ينتقل من غسل وجهه مثلاً إلى غسل يديه فوراً ، وينتقل إلى مسح رأسه ، قبل أن يجف ذراعه ، وهكذا ، فإذا غسل وجهه ؛ ثم انتظر حتى جف الماء الذي غسل به ثم غسل ذراعيه ، فإن الوضوء صحيح مع الكراهة ، على أن الشافعية قالوا : إن صاحب الساس ، والمعذور يجب عليه العذر وسيأتي تفصيل مذهبهم في « سنن الوضوء » .

وبجمل فرائض الوضوء عند الحنابلة ، هي غسل الوجه ، ومنه داخل الفم ، والأنف ؛ غسل اليدين مع المرفقين ؛ مسح جميع الرأس ومنها الأذنان . غسل الرجلين ، الترتيب ، الموالاة .

ليست له لحية ؛ وإلى آخر شعر اللحية لمن له لحية ، ولو طال ، إلا أن الشافعية قالوا : إن تحت الذقن من الوجه ، فيجب غسله ، أما الحنفية فقالوا : إن حد الوجه من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن ، ومن كانت له لحية نازلة عن جلد الذقن فأنها لا يجب غسلها ، ووافقوا المالكية ، والحنابلة على أن ما تحت الذقن لا يجب غسله ، واتفق الشافعية والحنفية على أن البياض الذي فوق وتدى الأذنين من الوجه ، فيجب غسله ، خلافاً للمالكية ، والحنابلة ، فانهم قالوا : إن البياض المذكور من الرأس ، فيمسح ، ولا يغسل .

واتفق الأئمة على أنه إن كان شعر اللحية خفيفاً ، بحيث يرى الناظر إليه ما تحته من جلد الوجه فأنه يجب تخليله ، كي يصل الماء إلى الجلد - البشرة - وإن كان غزيراً ، فأنه يجب غسل ظاهره فقط ، ولا يجب تخليل الشعر ، بل يسن فقط ، إلا أن المالكية قالوا : إن الشعر الغزير وإن كان لا يجب تخليله ، ولكن يجب تحريكه باليد ، كي يدخل الماء خلال الشعر ، وإن لم يصل إلى الجلد ، واتفق ثلاثة من الأئمة على أن الأذنين ليستا من الوجه ، وخالف الحنابلة ، وقالوا : إنهما من الوجه ، يجب غسلهما بالماء .

اتفق الحنابلة ، والمالكية على أن مسح جميع الرأس فرض ، واتفق الحنفية ، والشافعية ، على أن المفروض مسح بعض الرأس ، أما مسح جميعها ، فهو سنة . واكثر الشافعية قالوا : المفروض مسح بعض الرأس . ولو يسيراً . أما الحنفية فقالوا : المفروض مسح ربع الرأس . وهو مقدار كف اليد .

واتفق المالكية . والحنفية على أن الترتيب بين أعضاء الوضوء ليس بفرض . بل هو سنة ، فيصح غسل اليدين مثلاً قبل غسل الوجه . وهكذا . وخالف الشافعية ، والحنابلة فقالوا : إن الترتيب فرض .

واتفق المالكية والشافعية على أن النية فرض ، ولكنهما اختلفوا في وقتها ، فقال المالكية : إنها تصح قبل الشروع في الوضوء بزمن يسير عرفاً ، أما الشافعية فقالوا : لا بد أن تكون عند البدء في غسل الوجه ، أو أول فرض إن تعذر غسل الوجه .

واختلف الحنابلة ، والحنفية أيضاً ، فقال الحنابلة : إن النية شرط لا فرض ، وقال الحنفية : إنها سنة .

واتفق الشافعية ، والحنفية على أن الفور - وهو غسل العضو ، قبل أن يجف العضو الذي قبله - سنة لا فرض ، واتفق المالكية والحنابلة على أنه فرض ، وقد عرفت التفضيل الذي ذكره المالكية في ذلك .

## مبحث سنة الوضوء

تعريف السنة ، وما في معناها من مندوب ، ومستحب

قد اختلفت آراء المذاهب في معاني السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والفضيلة ، فمنهم من قال : إنها ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه ، ومنهم من قال : إن السنة غير المندوب ، والمستحب ، لأن طلبها أكد ، وعلى كل حال ، فإن فاعلها يثاب ، وتاركها لا يعاقب ، ومنهم من قال : إن السنة غير المندوب والمستحب ، ثم قسم السنة إلى مؤكدة وغير مؤكدة ، وقال : إن ترك السنة المؤكدة يوجب العقاب بالحرمان من شفاعة النبي يوم القيامة ، وإن كان تاركها لا يعذب بالنار ، فلذا رأينا أن نذكر لك تعريف السنة ، وما في معناها مفصلة في المذاهب أربا ، ثم نذكر لك سنن الصلاة مجتمعة بعد ذلك في كل مذهب ، ثم نبين المتفق عليه والمختلف فيه ، ليسهل ضبطه ، وحفظه في المذاهب (١) .

(١) الشافعية - قالوا : السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يطلب من المكلف أن يفعله ، طلباً غير جازم ، فإذا فعله يثاب على فعله ، وإذا تركه لا يعاقب على تركه ، ثم إنهم يقسمون السنة إلى قسمين : الأول : سنة عين ، وهي ما يطلب فعله بخصوصه من المكلف . طلباً غير جازم . ولا يختص به واحد من المكلفين دون الآخر ، وذلك كسنن فرائض الصلاة ، الثاني : سنة كفاية . وهي ما يخاطب بها مجموع المكلفين . بحيث إذا أتى بها بعضهم سقطت عن الباقين ، وذلك كما إذا كان جماعة يأكلون . فأتى واحد منهم بالتسمية . فانها تسقط عن الباقين . ولكن يختص هو بالثواب دونهم .

المالكية - قالوا : السنة هي ما طلبه الشارع . وأكد أمره ، وعظم قدره . وأظهره في الجماعة . ولم يقم دليل على وجوبه . ويثاب فاعلها . ولا يعاقب تاركها . وهي بخلاف المندوب عندهم . فانه ما طلبه الشارع . ولم يؤكد طلبه . وإذا فعله المكلف يثاب ، وإذا تركه لا يعاقب ، ويعبرون عن المندوب بالفضيلة . ويمثلون لذلك بصلاة أربع ركعات قبل الظهر . وغير ذلك . مما ستعرفه في مندوبات الصلاة .

الحنفية - قالوا : تنقسم السنة إلى قسمين : الأول : سنة مؤكدة . وهي بمعنى الواجب عندهم . لأنهم يقولون : إن الواجب أقل من الفرض . وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة . ويسمى فرضاً عملياً . بمعنى أنه يعامل معاملة الفرائض في العمل . فيأثم بتركه . ويجب فيه الترتيب والقضاء . ولكن لا يجب =

## مبحث بيان عدد السنن وغيرها

من المندوبات ، ونحوها

عرفت أن المذاهب مختلفة في بيان السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والفضيلة ، وعرفت أن بعض الأئمة يعتبر السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع كلها ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وبعضهم يفرق بين هذه الألفاظ ، فلذا سنذكر لك تحت الخط الذي أمامك تفصيل كل مذهب على حدة (١) .

= اعتقاد أنه فرض ، وذلك كالوتر ، فانه عندهم فرض عملاً لا اعتقاداً ، فيأثم تاركه ، ولا يكفر منكر فرضيته ، بخلاف الصلوات الخمس ، فإنها فرض عملاً واعتقاداً ، فيأثم تاركها ، ويكفر منكرها ، على أن تارك الواجب عند الحنفية لا يأثم إثم تارك الفرض ، فلا يعاقب بالنار ، على التحقيق ، بل يحرم من شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وبذلك تعلم أن الحنفية إذا قالوا : هذه سنة مؤكدة ، فأنما يريدون بها الواجب الذي ذكرنا ، ومن أحكامها أنها إذا تركت في الصلاة سهواً ، تجبر بالسجود الثاني سنة غير مؤكدة ، ويسمونها مندوباً ومستحباً ، وهي ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه .  
الحنابلة — قالوا : السنة ، والمندوب ، والمستحب ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه ، كما قال الشافعية ، إلا أنهم يقسمون السنة إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، فالمؤكد كالوتر ، وركعتي الفجر ، والتراويح ، وتركها عندهم مكروه ، أما ترك غير المؤكدة ، فليس بمكروه .

(١) الحنفية — قالوا : سنن الوضوء منها ما هو مؤكد يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ، كالواجب ، وعرفت أنهم يفرقون بين الفرض والواجب ، فسنن الوضوء المؤكدة أمور : منها التسمية ، وهي سنة لازمة ، سواء كان المنوضئ مستيقظاً من نوم ، أو لا ، ومحالها عند الشروع في الوضوء ، حتى لو نسيها ثم ذكرها بعد غسل بعض الأعضاء فسمى ، لا يكون آتياً بالسنة ، على أنه إذا نسيها ، فإن يأتي بها متى ذكرها قبل الفراغ من الوضوء ، كي لا يخلو الوضوء عنها ، وله أن يسمى قبل الاستنجاء وبعده ، بشرط أن لا يسمى في حال الانكشاف ، ولا في محل النجاسة ، كما سيأتي في مباحث الاستنجاء .

والتسمية المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أن يقول : « بسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الإسلام ، ولو قال في ابتداء الوضوء : لا إله إلا الله ، أو قال : الحمد لله ، أو قال : =

== أشهد أن لا إله إلا الله ، فقد أتى بالسنة ؛ ومنها غسل اليدين إلى الرسغين ، والرسغ معروف ، وهو النقرة المتوسطة في ظاهر الكف ، بين الإصبع الوسطى ، والإصبع التي قبلها ، وبعض الحنفية يرى أن غسل اليدين إلى الرسغين ثلاث مرات قبل وضعها في الإناء فرض ، تقديمه على باقي أعمال الوضوء سنة ، وفي كيفية غسل اليد من الأنية تفصيل ، وذلك لأنه لا يخلو إمام أن يكون الإناء مفتوحاً — كالحلّة ، والصحن — أو يكون مضموماً — كالإبريق — فإن كان إبريقاً فيستحب أن تمسكه بيده اليسرى ، ويصب الماء على يده اليمنى ثلاث مرات ، ثم يمسكه بيده اليمنى ويصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، وإن كان مفتوحاً ، فإن كان معه كوز ونحوه ، اعترف به وصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، ثم على يده اليمنى بالصفة التي ذكرت ، وإن لم يكن معه إناء صغير يعترف به ، فيستحب أن يدخل في الماء أصابع يده اليسرى مضمومة ، دون الكف ، كي يعترف بها الماء ، وكيفية ذلك أن يضم أصابع اليد إلى بعضها ، واليد مفتوحة ، إلا أنه يقوسها قليلاً ، كي لا ينزل الماء منها ، ولا يدخل كفه في الماء ، فإن أدخل كفه كلها في الماء ، كان الماء الملاقى للكف مستعملاً ، لما عرفت أنه ماء قليل ، إلا إذا غلب على ظن المتوضي أن الملاقى للكف لا يساوي نصف الماء الذي اعترف منه ، فإذا أراد المتوضي أن يضع يده في الماء القليل ويبقى على حاله طهوراً غير مستعمل ، فعليه أن ينوي الاعتراف من هذا الماء ، دون الغسل ، بمعنى أن يقول في نفسه : نويت أن أعترف من هذا الماء ، ثم يغسل به العضو الذي يريد غسله ، وبذلك لا يستعمل الماء ، لأنه إنما يستعمل إذا نوى أن يتوضأ به من أول الأمر ، لأنك قد عرفت فيما مضى أن الماء لا يستعمل إلا إذا أريد باستعماله العبادة .

هذا كله إذا لم يكن على يده نجاسة محققة ، فإن كانت على يده نجاسة ، ووضعها في الماء ، فإنه يتنجس ، سواء نوى الاعتراف ، أو لم ينو ، فإن عجز عن أخذ الماء من الإناء بكوز ، أو بمندبل طاهر أو نحوهما ، فإنه يمكنه أن يأخذه بفيه ، ويغسل النجاسة ، فإن عجز ، ولم يجد غيره ، تركه وتيمم ، ولا إعادة عليه ، ومنها المضمضة ، والاستنشاق ، وهما سنتان مؤكدتان عند الحنفية ، بمعنى الواجب ، فتركهما إثم ، ولا يلزم أن يأخذ لكل مرة ماء ، بل إذا أخذ الماء بكفه ، فتمضمض ببعضه ، واستنشق بالباقي ، فإنه لا يجوز ، أما إذا وضع الماء في كفه ، ثم استنشق به ، وأعادته ثانياً إلى كفه ، وتمضمض به بعد ذلك ، فإنه لا يجوز ، ثم إن المضمضة هي عبارة عن أن يغسل جميع فم الماء ، ويمكنه وضع الماء في فمه بدون تحريك ، ولو وضع الماء في فمه ولم يطرحه ، بل شربه ، فإنه يجوز في السنة ، بشرط أن يملأ الفم ثلاث مرات ، أما إذا امتص الماء مصاً ، فإنه لا يجوز ، وأما الاستنشاق فهو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه ، بحيث يصل الماء إلى مارن الأنف ، وهو =



== نهاية العظمة اللينة ، أما ما فوق ذلك فإنه لا يسن إيصال الماء إليه ، كإيصال الماء إلى الداخل بالتنفس ، وتسرب المبالغة في المضمضة ، والاستنشاق لغير الصائم . وتكره له ، كي لا يفسد صومه ، وقد عرفت أن السنة أن تكون المضمضة ثلاثاً ، والاستنشاق ثلاثاً ، وكيفية الاستنشاق أن يضع الماء في أنفه بيده اليمنى ، ويتمخط بيده اليسرى ، ويعبر الماء من عنقه عن هذه الحالة بالاستنشاق ، ويعدون من السنن المؤكدة ، كما ستعرف ، عندهم . ومنها تخليل أصابع اليدين والرجلين والتخليل عبارة عن إدخال بعض الأصابع في بعض مياه متقاطر ، وهو سنة مؤكدة ، بلا خلاف ومحل كونه سنة إذا وصل الماء إلى داخلها ، وهي مضمومة ، وإلا كان تخليلها واجباً وكيفية التخليل في اليدين أن يشبك أصابعه ببعضها ، وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ، وهكذا حتى يختم بخنصر رجله اليسرى ، وهذه الكيفية هي الأولى ، وله أن يخللها بأي كيفية ، ومنها تكرار الغسل ثلاث مرات ، فغسل العضو وتعميمه كله بالماء مرة واحدة فرض والغسلة الثانية ، والغسلة الثالثة سنتان مؤكدتان على الصحيح ، ويشترط في الغسلة الأولى المفروضة أن يسيل الماء على العضو ، ويتقاطر منه قطرات ، فلو غسل العضو مرة ، ولم يعمه الماء كله ، ثم غسله بالماء ثانية ، وثالثة حتى عمه الماء بالغسلة الثالثة ، فإنه يسقط عنه الفرض ، ولا يكون آتياً بالسنة ، ومن السنن المؤكدة مسح جميع الرأس ، فلو اقتصر على مسح الجزء المفروض مسحه ، وتكرر ذلك منه ، فإنه يأنم وكيفية مسح الرأس أن يضع أصابعه على مقدم رأسه ، ثم يمر بهما على جميع رأسه إلى قفاه - بحيث يستوعب كل الرأس ، ثم إن بقي بيده بلال ، فإنه يسن له أن يسرد مسح الرأس ، وإلا فلا ، كما يقول المالكية . ومنها مسح الأذنين ، وكيفية أن يمسح باطن الأذنين ، ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه ، وإذا أخذ لهما ماء جديداً كان حسناً ، ورجح بعض الحنفية مسحهما بماء جديد ، ومحل هذا ما إذا بقي على كفه ماء بعد مسح الرأس ، أما إذا جف الماء ، فإنه ينبغي أن يأخذ لهما ماء جديداً ، ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الإبهامين ، ويمسح باطن الأذنين بالسبابتين ، وهما الإصبعان اللذان يقعان بعد الإبهامين ، ومنها النية ، وكيفية أن ينوي في نفسه رفع الحدث ، أو ينوي الوضوء ، أو ينوي الطهارة ، أو ينوي استباحة الصلاة ، والأفضل أن يقول : نويت أن أتوضأ للصلاة تقرباً إلى الله تعالى ، أو يقول : نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة والتلفظ بذلك مستحب . لما عرفت من أن محل النية إنما هو القلب ، وأما وقت النية فهو عند غسل الوجه .

وهذا ، وقد عد بعض الحنفية النية من المستحبات لا من السنن المؤكدة ، ولم تكن الصحيح أنها سنة ، ومنها الترتيب ، وهو أن يبدأ الفرائض بغسل الوجه ، ثم يغسل اليدين إلى المرفقين ثم ،

== مسح ربيع الرأس ، ثم بغسل الرجلين إلى الكعبين . كما ذكر الله تعالى في قوله : « فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ، والترتيب من السنن المؤكدة على الصحيح ، وعده بعض الحنفية من المستحبات ، ومنها الفور . ويمبر عنه بالماء الآلة ، وهي التابع ، وخذ الفرر هو أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل العضو الذي بعده ، بشرط أن يكون الزمن معتدلاً ، فإن كان شديد الحرارة ، أو شديد البرودة . فإنه لا يعتبر جفافه بسرعة على أن محل كون الفور سنة إذا لم يكن هناك عذر ، فإن فرغ ماء الوضوء بعد غسل الوجه مثلاً ، ثم انتظر الماء ، فجف الماء من عليه قبل أن يجيء الماء ، فلا بأس بذلك ، وقد عرفت حكم الفور في فرائض الوضوء ، عند المالكية . وغيرهم ومن السنن المؤكدة السواك ، ولا يشترط أن يكون من شجر الأراك المعروف ، بل الأفضل أن يكون من أشجار مرة ، لأنه يساعد على تطيب الفم ، وله فوائد معروفة ، فهو يقوى اللثة ، وينظف الأسنان ، ويقوى المعدة ، كي لا يصل إليها شيء من أدران الفم ، والأفضل أن يكون رطباً ، وأن يكون في غلظ الخنصر ، وطول الشبر ، فإذا لم يجد سواكاً فإن - الفرشة - تقوم مقامه ، وإذا لم يجدها استاك بإصبعه ، ويقوم مقام السواك العلك - اللبان - فإذا وجد السواك ؛ فيندب أن يمسكه بيمينه ، ويجعل الخنصر أسفله ، والإبهام أسفل رأس السواك ، وباقي الأصابع فوقه ، ووقت الاستياك هو وقت المضمضة ، وإذا كان لا يطيقه ؛ فإنه يتركه للضرورة ؛ ويكره أن يستاك وهو مضطجع .

هذا . وقد اختلف في أشياء : منها أن يأخذ الإناء بيمينه عند غسل الرجلين ، فيصب على قدم رجله اليمنى ، ويدلكه بيساره ، فيغسلها ثلاثاً ، ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ؛ وبدلكه كذلك ، ومنها أن يبدأ من رموس الأصابع في اليدين والرجلين ، ومنها أن يبدأ بمقدم الرأس في المسح ، ومنها الترتيب في المضمضة ، والاستنشاق ، فيقدم ، المضمضة على الاستنشاق ، ومنها المبالغة في المضمضة والاستنشاق ؛ إلا أن يكون صائماً ، فتكره المبالغة ، كما تقدم ، ومنها أن يضع الماء في أنفه ويجذبه بنفسه حتى يصل إلى أعلا الأنف ، ومنها عدم الإسراف في الماء إذا كان يعتقد أن ما زاد عن الثلاث مطلوب منه في الوضوء ؛ وإلا كان عدم الإسراف مندوباً لا سنة ، ومنها إعادة غسل اليدين مع غسل الذراعين إلى المرفقين ، فغسل اليدين أولاً سنة ، ثم إعادة غسلهما مع الذراعين سنة أخرى ، فلو غسل يديه أولاً ، ثم غسل وجهه ، وغسل ذراعيه من كوع يده إلى المرفقين ، فقد جاء بالفرض ، وترك السنة ، فهذه سنن الوضوء عند الحنفية .

المالكية - قالوا : سنن الوضوء المؤكدة التي يثاب المكلف على فعلها ، ولا يعاقب على تركها هي : أولاً : غسل اليدين إلى الرسغين ، والرسغ - مفصل الكف - وكيفية غسل اليدين تتبع الماء ==

= قلة وكثرة ، فإن كان الماء قليلاً ، وهو ما لا يزيد عن صاع ، كما تقدم في مباحث المياه ، ولم يكن جارياً ، فإن أمكن الإفراغ منه كاصفحة ، فلا تحصل السنة إلا بغسلهما قبل إدخالهما فيه ، ولو كانتا طاهرتين ونظيفتين ، فإن أدخلهما في الإناء قبل غسلهما في هذه الحالة ، أو أدخل إحداها فعل مكروهاً ، وفاته سنة الغسل ، وإن كان الماء كثيراً ؛ أو جارياً ، فإن السنة تحصل بغسلهما مطلقاً ، سواء كان الغسل داخل الماء ، أو خارجه . أما إذا كان الماء قليلاً ، ولا يمكن الإفراغ منه ، كالخوض الصغير ، فإن كانت يداه نظيفتين . أو عليهما وساخة ، لا يتغير الماء بهما إذا أدخلهما فيه ، فإنه يغترف بيديه ، أو إحداها ، ويغسل خارجه ، وتحصل السنة بذلك ، فإن كانت يداه غير نظيفتين ، وخاف تغير الماء بإدخالهما فيه ، احتمال على الأخذ منه بغمه ، أو بخرقة نظيفة ، فإن لم يكن ذلك ، تركه وتيمم ، إذ لم يجد غير ذلك ؛ ثانياً : المضمضة ، وهي إدخال الماء في الفم وطرحه ، فلو دخل الماء فيه بدون قصد ، أو أدخله ، ولم يحركه ، أو أدخله ، وحركه ، ولم يطرحه . بأن ابتلعه ، فإنه لا يكون آتياً بالسنة ، وفي ذلك مخالفة للحنفية الذين قالوا : إن السنة تحصل بدخول الماء ولو لم يطرحه ، أو يحركه ؛ ثالثاً : الاستنشاق ، وهو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه ، ولا تحصل السنة عندهم إلا بجذبه بالنفس ، خلافاً للحنفية ، رابعاً : الاستنثار وهو طرح الماء من الأنف بالنفس ، بأن يضع إصبعيه السبابة ، والإبهام من يده اليسرى ، على أعلا ما رن أنفه ، عند إنزال الماء منها ، وإذا كان بأنفه قذارة متجمدة من مخاط وغيره ، أخرجها بخصر يده اليسرى ، خامساً : مسح الأذنين ظاهراً وباطناً . ويدخل في ذلك صماخ الأذنين ؛ سادساً : تجديد الماء لمسح الأذنين فلا يكفي في السنة أن يمسح بالبلل الباقى من مسح الرأس ، خلافاً للحنفية ، والأفضل في كيفية المسح عندهم أن يدخل أطراف سبابة في صماخى الأذنين - داخل الأذن - ويضع إبهاميه خلفهما ، ويثنى إصبعيه السبابة ، والإبهام ، ويدبرهما حتى يتم مسحهما ، ظاهراً وباطناً ، وإذا مسحهما بأي كيفية أخرى أجزاءه ، إنما المطلوب تهيمهما بالمسح ، سابعاً : الترتيب بين أعضاء الوضوء ، بأن يقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين ، كما قال الحنفية ؛ ثامناً : مسح الرأس إن بق بيده بلل من المسحة الأولى ، وإلا فلا يسن ؛ تاسعاً : تحريك خاتمه الذى يصل الماء إلى ماتحته ، والمساكية في هذا تفصيل حسن ، وذلك لأنهم قالوا : إن الخاتم إما أن يكون لبدنه مباحاً ، أو حراماً ، أو مكروهاً ، فإن كان مباحاً - وهو الرجل ما كان فضة ، وكان وزنه لا يزيد عن درهمين ، وكان واحداً غير متعدد ، فإنه لا يجب تحريكه سواء كان ضيقاً أو واسعاً ، وسواء وصل الماء إلى ماتحته ، أو لم يصل ، وهذا الحكم عام في الوضوء والغسل ، على أنه إن نزع بعد تمام وضوئه ، أو غسله ، فإنه يجب عليه غسل ماتحته إن كان ضيقاً ، وظن أن الماء لم =

== يصل إلى ماتحته : أما إذا كان حراماً - وهو ما اتخذ من ذهب ، أو من فضة تزيد على درهمين ، أو كان متعدداً ، كأن لبس خاتمين ، أو أكثر - فإن كان واسعاً أجزاء تحريكه ، ولا يفرض عليه ذلك ماتحته بيده ، بل يكتفى بذلك ماتحته بالخاتم نفسه ، أما إن كان ضيقاً ، فإنه يجب عليه نقله من محله حتى يتمكن من ذلك ماتحته ؛ ومثل المحرم في ذلك الحكم الخاتم المكروه ، وهو ما كان من نحاس ، أو رصاص ، أو حديد .

هذا في الرجل ، أما المرأة فإنه يباح لها أن تلبس ماشاءت من حل . سواء كان متخذاً من ذهب أو غيره . فإذا لبست أساور . أو خلاخل . فلا يجب عليها تحريكها . وإن لم يصل الماء إلى ماتحتها . سواء كانت ضيقة . أو واسعة . إلا أنها إذا نزعتها بعد تمام الوضوء . أو الغسل . فإنها يجب عليها غسل ماتحتها . إن كانت ضيقة . وظنت عدم وصول الماء إليه

أما الحنفية فقد قالوا : إن تحريك الخاتم الواسع مندوب لاسنة . كما سيأتي في المندوبات ، فإن كان الخاتم ضيقاً . يمنع من وصول الماء إلى ماتحته . فإن تحريكه فرض . لافرق بين أن يكون مباحاً أو غير مباح . فلا يغتفر عندهم للمرأة أن تلبس الخاتم الضيق . أو الأسورة الضيقة التي لا يصل الماء إلى ماتحتها . على أنهم لا يشترطون ذلك . كما تقدم ، فهذه هي سنن الوضوء المؤكدة عند المالكية .

الشافعية - قالوا : سنن الوضوء كثيرة وقد عرفت أن الشافعية لا يفرقون بين السنة . والمندوب . والمستحب . ونحو ذلك . وسنن الوضوء أو مندوباته ، أو مستحباته ، أو فضائله ، كثيرة عندهم : فمنها الاستعاذة . كأن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . ونحو ذلك . ومنها التسمية في أول الوضوء . ويبدأ بها عند غسل الكفين . وأقل التسمية أن يقول : بسم الله . والأفضل أن يكمل التسمية . فيقول : بسم الله الرحمن الرحيم . ولا تحصل سنة التسمية إلا بلفظ : بسم الله . أو بسم الله الرحمن الرحيم . فلو أتى بذكر غيرها ، فإنه لا يكون آتياً بالسنة . لأن الشارع قد طلب منه التسمية بخصوصها . خلافاً للحنفية . كما تقدم في مذهبهم . ويأتي بالتسمية ولو كان جنباً ، فإن تركها عمداً . أو سهواً في أول الوضوء . فإنه يأتي بها في أثناءه . أما إذا فرغ من الوضوء وتشهد . ودعا . فقد فات وقتها . فلا يأتي بها كما قال الحنفية : ومنها أن ينوي بقلبه سنن الوضوء عند التسمية . وهذه النية غير نية رفع الحدث . فقد عرفت أن نية رفع الحدث فرض . ولا تكفي إلا عند غسل الوجه ؛ ومنها أن يتلفظ بهذه النية المسنونة . كما يتلفظ بالنية المفروضة عند الشروع في غسل الوجه ؛ ومنها غسل الكفين إلى الكوعين . ويبدأ في غسلهما وقت التسمية . ونية السنن . فيجمع بين الثلاثة . وتحصل سنة غسل اليدين بغسلهما ثلاث مرات خارج الإثناء إذا كان الماء =

= في إياه يمكن أن يصب منه الماء على يديه ، كالإبريق ونحوه ، فإن كان الإناء مفتوحاً حواه ماء قليل ، فإنه يصح أن يغسلهما في ذلك الماء ، إذا تبين طهارتهما ؛ أما إذا شك في الطهارة ، فإنه يكره وضعهما في الإناء وغسلهما فيه ، فإذا تبين نجاستها ، فإنه يحرم عليه وضعهما في الإناء ، بل يجب عليه أن يغسلهما ثلاث مرات ، قبل إدخالهما في الإناء ، وهذا الغسل للتطهير من النجاسة ، فلا تحصل به سنة غسل اليدين ، وعليه بعد ذلك أن يغسلها ثلاثاً لتحصل له سنة الوضوء ؛ ومنها تقديم غسل اليدين على المضمضة ، فلو أتى بالمضمضة أولاً ، ثم غسل يديه ، لا يحصل سنة غسل اليدين ؛ ومنها المضمضة ، وهي أن يضع الماء في فمه قبل أن يغسل منخريه ، ولا يشترط إدارة الماء في فمه ، ولا طرح الماء من فمه ، بل السعة تحصل بمجرد وضع الماء في فمه ، بحيث لو ابتلعه فقد أتى بالسنة ، إنما الأكل أن يحرك فمه بعد وضع الماء فيه ، ثم يطرح الماء ؛ ومنها الاستنشاق بعد المضمضة ، وتحصل السنة بمجرد إدخال الماء في الأنف ، سواء جذب به بنفسه إلى أعلى الأنف ، ثم طرحه بعد ذلك ، أو لا ، إنما الأكل أن يجذبه بانفاس ، ثم يطرحه بعد ذلك ، والأفضل في كيفية المضمضة والاستنشاق أن يضع الماء في كفه ، ثم يتمضمض بجزء منه ، ويستنشق بالجزء الآخر ، يفعل ذلك ثلاث مرات ، فيتمضمض ويستنشق بثلاث غرف ، كل غرفة يقسمها بين المضمضة والاستنشاق ؛ ومنها استقبال القبلة إذا كان يتوضأ من مكان يمكنه فيه استقبالها ؛ ومنها أن يضع الإناء المفتوح عن يمينه ، ويضع غيره عن يساره ؛ ومنها أن يدعو بالدعاء الوارد في الوضوء عند غسل يديه ، وهو أن يقول بعد التسمية الحمد لله على الإسلام ونعمته ، الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ، والإسلام نوراً ، رب أعوذ بك من همزات الشياطين ، وأعوذ بك رب أن يحضرون اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها ، ويقول عند المضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك ، وحسن عبادتك ، ويقول عند الاستنشاق : اللهم أرخني رائحة الجنة ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل يديه اليمنى : اللهم أعطني كتابي يميني ، وحاسبني حساباً يسيراً ، وعند غسل اليسرى : اللهم لا تعطني كتابي بشمالي ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح رأسه : اللهم حرّم شعري وبشري على النار ، وأظني تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، وأن يقول عند الفراغ من الوضوء : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، سبحانك اللهم =



وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، استغفرك وأتوب إليك ، يقول ذلك وهو مستقبل القبلة ، رافع يديه ووجهه إلى السماء ، ثم يقرأ سورة القدر .

وهذا الدعاء وافق على بعضه الحنفية ، إلا أنهم لم يعدوه سنة ، بل قالوا : إنه مستحب أو مندوب ، أما المالكية فإنهم لم يذكرُوا هذا الدعاء لا في سنن ولا في الفضائل ، كما ستعرفه .

ومن السنن عند الشافعية الاستياك ؛ وهو تنظيف الأسنان بأي شيء لا يضر ، سواء كان من عود الأراك المعروف ، أو كان - فرشاة - أو غير ذلك ، على أنهم قالوا : إن الاستياك بالإصبع لا يكفي ، وله أن يقدم الاستياك على غسل كفيه ؛ فإذا فعل ذلك فيس له أن ينوي الاستياك . ومن السنن أن يقول عند الاستياك : اللهم بيض به أسناني ، رشده به لسانى ، وثبت به لسانى ، وبارك لى فيه يا أرحم الراحمين ، وكيفية الاستياك أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه ثم باليسر ، وأن يمر به على رموس أضراسه ، وسقف حلقه ، وسطح لسانه ، ويسن أن يمسح به أسنانه عرضاً ، ويسن أن يمسك باليد اليمنى ، بأن يجعل إصبعه الخنصر من أسفله ، والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ، ويسن غسل السواك ثلاثاً إذا تلوث ، أو تغيرت رائحته ، ويكره أن يزيد طوله على شبر .

ومن السنن عند الشافعية أن يبدأ بمقدم الأعضاء ، بشرط أن يتوضأ من مكان يغترف منه الماء بنفسه ، كحلة ، أو مبيضة ، أو نحو ذلك ، أما إذا توضأ من مكان ينزل منه الماء على يده بدون أن يغترف هو منه ، كما إذا توضأ من حنيفة ، أو إريق ، أو كان يسحب له الماء شخص ، فإنه يبدأ في اليدين من المرافق ، ويبدأ في الرجلين من الكعبين ، عكس الحالة الأولى ، وأن يغترف الماء لوجهه بكفيه معاً ، وأن لا ياطم وجهه بالماء ، وتخليل اللحية الغزيرة ، وتعميم الرأس بالمسح ، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، وذلك الأعضاء واليدين في الوضوء ، كما تقدم ، وإطالة الفرة ، والتحجيل ، على ما تقدم ، وتثبيت الأقرال والأفعال في الوضوء ، ما عدا الفاظ التنية ، والمواالات لغير صاحب السلس ، فإنه يجب عليه المواالات ؛ كما تقدم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله إلا للحاجة ، وعدم الاستماتة على الوضوء بالغير إلا للحاجة ؛ وترك تنشيف الأعضاء إلا للحاجة ؛ وترك نفض الماء إلا للحاجة ؛ والشرب من بقية ماء الوضوء ، وتحريك خاتمة الواسع ؛ أما الضيق الذى يمنع وصول الماء إلى ماتحته فإنه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ماتحته ولا فرق في الخاتم بين أن يكون مباحاً أولاً ؛ وناقلاً للحنفية . وخلافاً للمالكية .

== الحنابلة - قالوا : سنن الوضوء ، أو مندوباته ؛ أو مستحباته هي كالآتي : أولاً : استقبال القبلة ؛ ثانياً : السواك عند المضمضة ، ويندب أن يستاك عرضاً بالنسبة لأسنانه ؛ وطولاً بالنسبة إلى لثاته وفمه ، وأن يستاك بيده اليسرى ، ويستاك على أسنانه ولثته وفمه . وأن يكون العود ليناً غير ضار ويكره أن يستاك بعود يابس ، والسواك سنة في جميع الأوقات ، إلا بعد الزوال ، بالنسبة للصائم فإنه مكروه ، سواء أكان العود رطباً ، أم يابساً ؛ أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس ، ويباح له الاستياك قبل الزوال أيضاً بالرطب ، ويتأكد الاستياك عند كل صلاة . وعند الابتاه من النوم ، وعند تغيير رائحة فم ، وعند الوضوء وعند قراءة القرآن ، وعند دخول المسجد ، وعند دخول منزله ، وعند خلو المعدة من الطعام ، وعند اصفرار الأسنان ، ويسن أن يبدأ بجانب فمه الأيمن ، من ثنياه إلى أضراسه ، ويكره أن يستاك بريحان ، وبرمان ، وقصب ، ونحوه مما يضر بالثة ، ثالثاً : غسل الكفين ثلاثاً ، على ما تقدم ، رابعاً : تقديم المضمضة والاستنشاق على الوجه ، خامساً : المبالغة فيهما لغير الصائم ، سادساً : ذلك جميع الأعضاء التي ينبو عنها الماء ، سابغاً : إكثار الماء في غسل الوجه ، لما فيه من الشعر . والأشياء الغائرة والبارزة ، ثامناً : تخليل اللحية الغزيرة عند غسله ، تاسعاً : تخليل أصابع اليدين والرجلين إذا وصل الماء في الغسل إليها بدون ذلك . وإلا كان التخليل واجباً ، عاشراً : تجديد الماء لمسح الأذنين ؛ حادى عشر : تقديم الأيمن على الأيسر ، ثاني عشرة : إطالة الغرة ، والتججيل ، ثالث عشر : الغسلة الثانية ، والثالثة إن عميت الأولى ، رابع عشر : استصحاب نيته إلى آخر الوضوء بقلبه ، خامس عشر . نية سنن الوضوء عند غسل كفيه إلى الكوعين ، سادس عشر : النطق بألفاظ النية سراً ، بحيث يحرك بها لسانه وشفتيه ، ويسمع نفسه دون غيره ، وأن لا يستعين بغيره فيه ؛ سابع عشر : أن يقول عند فراغه من الوضوء ، رافعاً بصره إلى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، واجعلني من عبادك الصالحين . سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت . أستغفرك وأتوب إليك .

هذا . ومعنى الغرة هو أن يزيد في غسل وجهه عن القدر الواجب . بحيث يغسل شيئاً من مقدم الرأس . ومعنى التججيل هو أن يزيد في غسل اليدين . بأن يغسل شيئاً من العضو الذي فوق مرفق الذراع ، ويزيد في غسل الرجلين ، فيغسل شيئاً من ساقه الذي فوق كعبيه ، وقد ورد في الحديث الصحيح ما يدل على ذلك .

## مبحث المندوب والمستحب ونحوهما

قد بينا لك فيما سبق أن بعض الأئمة لا يفرق بين المندوب ، والسنة ، والمستحب ، والتطوع والنفل ، والغضيلة ، وبعضهم يفرق بين السنة ، وغيرها من هذه الألفاظ ، وقد ذكرنا لك سنن الوضوء ، فلنذكر لك ههنا مندوباته ، وغيرها عند من يفرق بينها وبين السنة ، تحت الخط الذي أمامك (١) .

(١) الحنابلة ، والشافعية — قالوا : إن السنة . والمندوب ، والمستحب ، والتطوع كلها ألفاظ مترادفة معناها واحد . وهو ما يثاب المكلف على فعله ، ولا يؤخذ على تركه ، كما تقدم ، وقد ذكرنا لك سنن الوضوء عندهم . فلم يبق لديهم ما يسمى مندوباً . أو مستحباً . المالكية — قالوا : ليس للوضوء إلا سنن وفضائل وكلاهما لا يعاقب المكلف على تركه . إلا أن ثواب السنة أكثر . وقد تقدمت سنن الوضوء عندهم . فلنذكر لك فضائله فيما يلي :  
أولاً : أن يتوضأ في موضع طاهر . فإذا توضأ في مجراة المرحاض . فإن وضوءه يصح مع الكراهة التنزيهية . حتى ولو كان المرحاض طاهراً لم يستعمل . لأنهم يكرهون الوضوء في المحل المعد للنجاسة وإن لم يستعمل .

ثانياً : تقليل الماء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب الإمكان بحيث يسيل على جميع العضو ويحمله . وإن لم يتقاطر عنه .

ثالثاً : تقديم الميامن على الميامر . فيقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى .

رابعاً : وضع الإناء المقترح الذي يمكن الاعتراف منه على يمينه . والضيق الذي يصب منه الماء على يساره

خامساً : أن يبدأ بأول الأعضاء عرفاً . كأعلى الوجه . وأطراف الأصابع ومقدم الرأس . سادساً : الغسلة الثانية . والثالثة في كل مغسول . ولو الرجلين . ولا تحسب الثانية إلا إذا عمت الأولى . ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية . فإذا توقف التعميم على الثلاثة . فكلها واحدة : ويطلب ندباً بالثانية والثالثة .

سابعاً : الاستيائك قبل الوضوء . بنحو عود . ويكفي الإصبع إن لم يوجد غيره . ويكون قبل الوضوء . ويندب الاستيائك باليمنى . وأن يبدأ بالجانب الأيمن عرضاً في الأسنان . وطولاً =

= في اللثة ، ولا ينبغي أن يزيد على شبر ، ولا يقبض عليه ، ويندب السواك للصلاة ، إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما يندب لقراءة قرآن ، وانتباه من نوم ، وتغير فم ، بأكل ، أو شرب ، وغير ذلك .

ثامناً : التسمية في أوله ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا للحاجة .

تاسعاً : الترتيب بين السنن والفرائض ، بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين ، والمضمضة ، والاستنشاق على غسل الوجه ، وتجديد الماء لمسح الرأس

الحنفية — قالوا مندوبات الوضوء ، وإن شئت قلت : فضائله ، أو مستحباته ، أو نوافله ؛ أو آدابه ، منها الجلوس في مكان مرتفع ، لتلاصقه رشاش الماء المستعمل ، وإدخال الخنصر المبتل في صماخ الأذن ، وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو ، وطهارة موضع الوضوء ، وأن لا يكون الوضوء بماء مشمس ، وقد تقدم في مكروهات المياه ، وتقديم أعلى الأجزاء على أسفلها . وأن لا يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في إناء وضوئه ، واستقبال القبلة حال الوضوء ، وتحريك خاتم الإصبع الذي يصل الماء تحته ، وإلا فرض ، وعدم الاستعانة بغيره في تطهير أعضائه ، أما الاستعانة بالغير في صب الماء وتحضيره ، فلا شيء فيه ، والشرب قائماً ، مستقبلاً القبلة من بقية ماء وضوئه ، وإطالة الغرة ، والتحجيل ، بأن يزيد في تطهير أعضائه عن الحد المفروض ، وغسل أسفل القدمين باليسرى تكريماً لليمنى ، ومسح بال الأجزاء ، بنحو منديل ، من غير مبالغة في المسح . وعدم نقض يده من ماء الوضوء ، وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثاً ، وأن يقول بعد فراغه من الوضوء ، وهو قائم مستقبل القبلة : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، وعدم التكلم بغير ذكر الله إلا للحاجة . وأن يجمع بين نية قلبه والنطق بلسانه ، والتسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه ، وأن يغترف الماء للمضمضة والاستنشاق بيده اليمنى ، وأن يستنثر بيده اليسرى وأن لا يخلص نفسه بإناء للوضوء ، بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ منه ، وأن تكون آنية الوضوء من فخار ونحوه ؛ وإن كان له عروة غسلها ثلاثاً ، ووضع إناء الوضوء الذي يمكن الاعتراف منه عن يمينه . وغيره عن يساره . وأن يتعهد موقى عينيه بالفضل ، وأن يصلي ركعتين في غير وقت الكراهة ، وأوقات الكراهة هي : وقت طلوع الشمس ، وما قبله ، والاستواء والغروب ، وما قبل الغروب بعد صلاة العصر ، وإعداد الماء الطهور قبل الوضوء . وأن لا يتطهر من ماء أو تراب من أرض مفضوب عليها . والدعاء حال الوضوء بما ورد فيقول في ابتداء الوضوء :

## مكروهات الوضوء

### تعريف الكراهة

أما مكروهات الوضوء : فمنها الإسراف في صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية ، وهذا إذا كان الماء مباحاً ، أو مملوكاً للتوضي ، فإن كان موقوفاً على الوضوء منه ، كالماء المعد للوضوء في المساجد ، فإن الإسراف فيه حرام .  
وفي تعريف الكراهة ، وبيان مكروهات الوضوء تفصيل المذاهب (١) .

بسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الإسلام ، ويتشهد ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقول عند المضمضة : اللهم أعني على تلاوة القرآن ، وذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق : اللهم أرحني رائحة الجنة ؛ ولا ترحني رائحة النار ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل ذراعيه الأيمن : اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً ، وعند غسل الأيسر : اللهم لا تعطني كتابي بيساري ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح الرأس . اللهم أظمني تحت ظل عرشك ، يوم لا ظل إلا ظلك . وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند مسح العنق اللهم أعتق رقبتى من النار ، وعند غسل رجله اليمنى : اللهم ثبت قدمي على الصراط ، يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى : اللهم اجعل ذنبي مغفوراً ، وسعي مشكوراً ، وتجارتى از تبور : ومسح الرقبة بظهيره لعدم استعمال الماء المونجود بها ، أما مسح الحلقوم فإنه بدعة ، والتيامن ، أى البداءة باليمين .  
(١) الحنفية — قالوا : الكراهة تنقسم إلى قسمين : كراهة تنزيهية وكراهة تحريرية ، فالكراهة تحريرية ما كان إلى الحرام أقرب ، ويمكن توضيحه بأنه ترك واجب من الواجبات التي هي أقل من الفرض ، ويقال لها : سنة مؤكدة عندهم ، أما المكروه تنزيهية ، فهو ما لا يعاقب على فعله ، ويثاب على تركه ثواباً يسيراً ، ويقابل المندوب ، أو المستحب ، أو نحو ذلك من السنن غير المؤكدة .  
فمكروهات الوضوء ، كراهة تحريرية هي ترك سنة مؤكدة من السنن التي تقدم ذكرها ، ومكروهاته كراهة تنزيهية هي ترك مندوب ، أو مستحب ، أو فضيلة من الأمور التي ذكرناها تحت ذلك العنوان ، على أن بعض الحنفية عد بعض المكروهات ليقاس عليها غيرها ، فمنها ضرب الوجه بالماء بشدة ، كما يفعل بعض العامة ، فإنه يتناول الماء بيديه ، ثم يضرب به وجهه بعنف ، كأنه يريد أن يقتص من نفسه ، وفعل هذا مكروه ، ومنها المضمضة والاستنشاق باليد اليسرى ، =



= والامتخاط باليد اليمنى ؛ ومنها تثليث مسح رأسه ، أو أذنيه بماء جديد ، بل المطلوب أن يمسح رأسه بماء جديد ، ثم يعيد مسحها بيديه من غير أن يأخذ ماء جديداً ، ثم يمسح أذنيه كذلك ، من غير أن يأخذ لها ماء جديداً ، فإذا كرر المسح بماء جديد ، فقد فعل مكروهاً ، ومنها أن يتخذ لنفسه إناء خاصاً يتوضأ منه ، دون غيره ، كما يكره أن يعين لنفسه مكاناً خاصاً ، هكذا قال الحنفية في كتبهم ، ولكن قرأ عدم تخصص هذا الحكم بماء إذا لم يخف على نفسه من عدوى المرض ، أو ظن أن في حيز إناء خاص به صيانة له من النجاسة ، أو نحو ذلك من الأغراض المشروعة ، فإنه لا يكره مطلقاً ، بل قد يلزمه ذلك إن ظن إيصال الضرر إليه ، ومن المكروهات أن يزيد عن ثلاث مرات في غسل وجهه ويديه ؛ فإن زاد على ذلك ؛ كأن غسل وجهه أربع مرات ، أو خمس مرات ، فلا يخلو إما أن يعتقد أن هذه الزيادة مطلوبة منه في الوضوء ؛ أو غير مطلوبة ، فإن اعتقد أنها مطلوبة منه في أعمال الوضوء كانت الكراهية تحريرية ؛ وإن اعتقد أنها غير مطلوبة ، وإنما يفعل ذلك للتبريد في زمن الحر ، أو النظافة ، أو نحو ذلك ، فإن الكراهية تكون تنزيهية ، وذلك لأن التنظيف ، أو التبريد له وقت غير وقت العبادة ، وكما يكره الإسراف في الوضوء كراهية تنزيهية ، كذلك يكره التقدير كراهية تنزيهية ، والتقدير عند الحنفية هو أن يكون تقاطر الماء عن العضو المغسول غير ظاهر ، وهذا مخالف للمالكية ، كما ستعرفه بعد .

وهذا كله فيما إذا كان الماء الذي يتوضأ منه مملوكاً له ، أما إذا كان موقوفاً ، كما دورات مياه المساجد ونحوها ؛ فإن الإسراف فيه حرام على كل حال ؛ ومنها أن يتوضأ بموضع متنجس ، خوفاً من أن يصيبه شيء من النجاسة ، بسبب سقوط الماء عليها ، وتلوئه بها .

المالكية — قالوا : مكروهات الوضوء أولاً ترك سنة من السنن المتقدمة . وقد عرفت أن السنة عندهم مالا يعاقب على تركها ؛ ومع هذا فمنها ما هو مؤكد ، ومنها ما هو غير مؤكد ، ويقال له : فضيلة ، على أنهم أطلقوا في مكروهات الوضوء ؛ فلم يقولوا : إنها كراهية تنزيهية ، أو غيره . والقاعدة في مذهبهم أنهم متى أطلقوا انصرفت الكراهية إلى التنزيهية ؛ وهي خلاف الأولى ؛ وقد عدوا من المكروهات الإسراف في صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية ، كأن يزيد على ذلك إذا اعتقد أنها من الوضوء . أما إن كانت الزيادة للنظافة ، أو التبريد ، فلا كراهية . ألم يكن الماء موقوفاً على الوضوء ، وإلا حرم الإسراف فيه ، كما إذا كان مملوكاً للغير ؛ ولم يأذن باستعماله كما تقدم في مكروهات المياه ؛ ومنها مسح الرقبة بالماء ؛ لما في ذلك من الزيادة التي يأمر بها الدين ، لافرق في ذلك بين العنق وبين الرقبة من أمام ؛ خلافاً للحنفية في ذلك ، فانهم يقولون : إن مسح العنق =

## مبحث نواقض الوضوء

النواقض جمع ناقضة ، أو ناقض ، يقال : نقضت الشيء ، إذا أفسدته ، وقد يقال : إن التعبير بالنواقض التي تدل على إفساد الوضوء من أصله ، يقتضي أن الوضوء قد اتصف بالفساد قبل طرو الحدت ، وعلى هذا فالصلاة به قبل عروض المفسد تكون باطلة ، لأن الماروض أنه قد اتصف

= بعد مسح الأذنين بدون ماء جديد سنة ، أما مسح الحلقوم عند الخنفة فإنه بدعة ، ولم ينصوا على كراهتها ، ومنها أن يتوضأ في موضع متنجس بالفعل ، أو موضع أعد للنجاسة ، وإن لم يستعمل ، كالمرحاض الجديد قبل استعماله ؛ ومنها الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى ، وهذا متفق عليه في المذاهب ، إلا أن الشافعية قالوا : إنه ليس بمكروه ، ولكن عدم الكلام أولى .

الشافعية - قالوا : المكروه هو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم ، فإن تركه المكاف يثاب على تركه ، وإن فعله لا يماقب على فعله ، ومكروهات الوضوء عندهم تنحصر في ترك السنة المختلف في وجوبها ، بأن يقول بعضهم : إنها فرض ، وبعضهم يقول : إنها سنة ، ومثلها السنة المؤكدة ، أما ترك غير ذلك فهو خلاف الأولى ، فمن المكروه تنزيهاً الإسراف في الماء ، إلا إذا كان موقوفاً ، فإنه يحرم الإسراف منه ، بشرط أن لا يكون في حوض أو مبخضة ، فإنه لا يحرم ، لعود الماء إليها ، بل يكون مكروه فقط ، ومن المكروه تنزيهاً - وهو خلاف الأولى - أن يتكلم وهو يتوضأ ، ومن المكروه مبالغة الصائم في المضمضة ، أو الاستنشاق ، ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، أما مسح الرقبة والعنق ، فليس بمكروه عندهم ، بل قال بعضهم : إنه سنة ، ومن المكروه الزيادة على الثلاث ، سواء كان العضو مغسولاً ، أو مسحاً ، فإن الشافعية يجعلون العضو المسح كالمغسول في طلب الثلاث ، إلا إذا كان لا يس خف ، فإنه يكره أن يمسحه زيادة على مرة واحدة .

الحنابلة - قالوا : المكروه هو ترك سنة من السنن المؤكدة كالوتر وركعتي الفجر ، والترابيح ، أو غيرها ، فتركه خلاف الأولى ، وهو ترك سنة من السنن المتقدمة ، إلا إذا ورد نص بنهي غير جازم ، فإن الترك حينئذ يكون مكروهاً ؛ فمن خلاف الأولى الإسراف في صب الماء إذا كان مباحاً ، أما إذا كان موقوفاً فإنه يحرم ، ومنه الزيادة على الثلاث في المغسول ، وعلى المرة الواحدة في المسح إذا قصد بالزيادة النظافة ، أو التبريد ، فإنه لا يكره ؛ ومنه مسح الرقبة بالماء ، ومنه مبالغة الصائم في المضمضة . ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، ومنه الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله .

بالفساد من أصله ، ولذا عبر بعضهم بالأحداث جمع حدث ، فراراً من هذا الاعتراض ، والجواب عن هذا أن المراد بظلاله بعد وقوع الحدث المبطل ، لا وصفه بالبطلان من أساسه .

وتنقسم نواقض الوضوء إلى أقسام : الأول ما خرج من أحد السبيلين - القبل ، والدبر - وهذا ينقسم إلى قسمين ، لأنه إما أن يكون معتاداً ، وإما أن يكون غير معتاد ؛ الثاني : ما قد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين ، وهذا ينقسم إلى أربعة أقسام : أحدها : غيبة العقل ؛ ثانياً : لمس<sup>(١)</sup> امرأة تشتهى ، ومثلها لمس الأمرد ؛ وهذا ينقض بشروط ستعرفها ؛ ثالثاً : من الذكر ونحوه بدون حائل ؛ وهذا أيضاً ينقض في بعض المذاهب دون بعض ؛ رابعها : ما يخرج من غير القبل ، أو الدبر ، كالدم ، وفي ذلك تفصيل ستعرفه ؛ لجملة أقسام النواقض ستة ، وإليك بيانها :

فالأول ، وهو ما خرج من أحد السبيلين بطريق العادة ، منه ما ينقض الوضوء فقط ، ومنه ما يوجب الغسل ؛ فأما الذي ينقض الوضوء ، ولا يوجب الغسل ، فهو البول ، والمذي ، واللودي ؛ فأما البول فهو معروف ، وأما المذي فهو ماء أصفر رقيق ، يخرج من القبل عند اللذة غالباً ، وأما اللودي فهو ماء ثخين أبيض ، يشبه المنى ، ويخرج عقب البول غالباً . ومثل اللودي الهادي ، وهو ماء أبيض ، يخرج من قبل المرأة الحامل قبل ولادتها ، والمنى الخارج بغير لذة ، وهو معروف ، ولا يخفى أن كل هذه الأشياء تخرج من القبل ؛ وأما الذي يخرج من الدبر ، فهو الغائط ، والريح ، وقد بينا في أول مباحث الطهارة حكمة نقض الوضوء بالريح ؛ فارجع إليها إن شئت ، وكل هذه الأشياء يجمع على نقض الوضوء بها .

والثاني ، وهو ما خرج من أحد السبيلين بطريق غير معتاد ، مثل الحصى<sup>(٢)</sup> ، والدود ، والدم ، والقبيح ، والصدید ، فإنه ينقض الوضوء ، سواء أخرج من القبل ، أو خرج من الدبر .

(١) المالكية - قالوا : إن المنى الخارج بغير لذة معتادة لا يوجب الغسل ، بل ينقض الوضوء فقط ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، وقد مثلوا لذلك بما إذا نزل في ماء ساخن ، فالذو وأمنى .  
الشافعية - قالوا : خروج المنى يوجب الغسل ، سواء خرج بلذة أو بغير لذة ، فمضى تحقق كونه منياً ووجب عليه أن يغسل ، وسيأتي بيان مذهبهم في مباحث الغسل ، ومع كونه يوجب الغسل ، فإنه لا ينقض الوضوء عندهم .

(٢) المالكية - قالوا : لا ينقض الوضوء إلا بالخارج المعتاد من المخرج المعتاد ، بشرط أن يكون خروجه من المخرج المعتاد في حال الصحة ، فالحصى ، والدود ، والدم ، والقبيح ، والصدید =

فهذه هي الأمور الخارجة من أحد السبيلين ، وبقي الكلام في نقض الوضوء بغير الخارج ، وقد عرفت أنها أربعة أقسام :

الأول : أن يفيب عقل المتوضى . إما بجنون ، أو صرع ، أو إغماء . وإما بتعاطى ما يستلزم غيبته من خمر . أو حشيش أو بنج . أو نحو ذلك من المغيبات . ومن ذلك النوم . وهو ناقض للوضوء لابن نفسه <sup>(١)</sup> بل بما يترتب عليه من حصول الحدث . وفي ذلك الناقض تفصيل المذاهب <sup>(٢)</sup> .

= الخارجة من أحد السبيلين لا تنقض الوضوء . بشرط أن يكون الحصى . أو الدود متولداً في المعدة . أما إذا لم يكن متولداً في المعدة . كأن ابتلع حصة . أو دودة . فخرجت من المخرج المعتاد . كانت نافضة : لأنها تكون غير معتادة حينئذ .

(١) الحنابلة — قالوا : النوم ينقض الوضوء بنفسه . حتى ولو وضع متمدته على أي شيء . بأمن معه خروج ريح إلا إذا كان النوم يسيراً .

الشافعية — قالوا : النوم ينقض بنفسه إن نام بدون أن يمكن متمدته من الأرض ونحوها . ولو تحقق عدم خروج الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا : النوم لا ينقض بنفسه على الصحيح . خلافاً للشافعية . والحنابلة . وإنما ينقض النوم في ثلاثة أحوال : الأول : أن ينام مضطجعاً . على جنبه . الثاني : أن ينام مستلقياً على قفاه ؛ الثالث : أن ينام على أحد وركبيه . لأنه في هذه الأحوال لا يكون ضابطاً لنفسه لاسترخاء مفاصله . أما إذا نام وهو جالس ومتمدته متمكنة من الأرض . أو غيرها . فإنه لا وضوء عليه على الأصح . فإذا كان في هذه الحالة مستنداً إلى وسادة . مخدة . ونحوها . ثم رفعت الوسادة . وهو نائم . فإن سقطت وزالت متمدته عن الأرض انتقض وضوءه . أما إذا بقي جالساً . ولم تنحول متمدته . فإن وضوءه لا ينتقض . وكذا لا ينتقض وضوءه إذا نام واقفاً . أو راكعاً . ركوعاً تاماً . ركوعه الكامل في الصلاة ، أو ساجداً ، لأنه في هذه الحالة يكون متماسكاً . وإذا نام نوماً خفيفاً ، وهو مضطجع ، بحيث يسمع من يتحدث عنده ، فإنه لا ينتقض ، أما إذا لم يسمع ، فإنه ينتقض ، والدليل على أن النوم لا ينتقض إلا في حالة النوم مضطجعاً قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله ، رواه أبو داود ، والترمذي ؛ ورواه أحمد في مسنده ، والطبراني في معجمه ، وقد قاس الحنفية على النوم مضطجعاً حالين . أن ينام مستلقياً على قفاه ؛ أو ينام على أحد وركبيه لأن العلة =

القسم الثاني من النواقض بغير الخارج : لمس من يشتهي ، سواء أ كان امرأة ، أم غلاماً ، وقد اصطلح الفقهاء <sup>١١</sup> على أن اللمس تارة يكون باليد ، وتارة يكون بغيرها من أجزاء البدن ، أما اللمس ، فإنه ما كان باليد خاصة ، ولكل منهما أحكام : فأما لمس من يشتهي فإنه ينقض الوضوء ، بشروط مفصلة في المذاهب <sup>١٢</sup> .

== في النقص ، وهي استرخاء المفاصل موجودة فيهما ، ولا ينقض النوم وضوء المعذور ، وهو من قام به سلس بول : أو انفلات ريع . ينقض وضوءه ، لأن الخارج منه بسبب العذر لا ينقض الوضوء حال اليقظة ، فلا ينقض حال النوم من باب أولى .

الشافعية - قالوا : إن النوم ينقض إذا لم يكن النائم ممكناً مقعده بمقره ، بأن نام جالساً ، أو راكباً بديرن بجافة بين مقعده وبين مقره ، فلو نام على ظهره أو جنبه . أو كان بين مقعده ومقره تجاف ، بأن كان نحيفاً انتقض وضوءه ، ولا ينقضه النعاس ، وهو ثقل في الدماغ يسمع معه كلام الحاضرين . وإن لم يفهمه بخلاف النوم .

الحنابلة - قالوا : إن النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله ، إلا إذا كان يسيراً في العرف وصاحبه جالس . أو قائم .

المالكية - قالوا : إن النوم ينقض الوضوء إذا كان ثقيلاً : قصيراً ، أو طويلاً ، سواء كان النائم مضطجداً ، أو جالساً ، أو ساجداً ، ولا ينقض بالنوم الخفيف ، طويلاً كان ، أو قصيراً ، إلا أنه يندب الوضوء من الخفيف إن طال ، وشرط نقض الوضوء بالنوم الثقيل القصير أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كأن يلف ثوباً ويضعه بين ألبته ، ويجلس عليه ، ويستيقظ وهو بهذه الحال وأما الثقيل الطويل فينقض مطلقاً ولو كان مسدوداً . والثقل مالا يشعر صاحبه بالأصوات . أو بانحلال حيوته . إن كان جالساً محتدياً . أو بسقوط شيء من يده . أو بسيلان ريقه ، أو نحو ذلك .

(١) الشافعية ، والحنابلة - اصطلاحوا على خلط أحكام اللمس بأحكام اللبس . بخلاف المالكية والحنفية . فقد ذكروا حكم اللبس وحده ، وحكم اللمس وحده . وخصوا اللمس بما كان باليد . والأمر في ذلك سهل .

(٢) الشافعية - قالوا : إن لمس الأجنبية - ويسمى مساً - ينقض مطلقاً . ولو بدون لذة . ولو كان الرجل هرمياً والمرأة عجوز شوهاء . وهذا هو المقرر في مذهب الشافعية ، كان اللمس شيخاً أو شاباً . وقد يقال : إن الشأن في المرأة العجوز الشوهاء عدم التلذذ بلبسها : فأجابوا بأن



المرأة ما دامت على قيد الحياة لا تعد من يتلذذ بها ، وإنما ينقض اللبس بشرط عدم الحائل بين بشرة - جلد - اللامس والملبوس ، ويكفي الحائل الرقيق عندهم ، ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من الغبار ، لا من العرق ، فلا ينقض لمس رجل لرجل آخر ، ولو كان الملبوس أمرديجيلا ، ولكن يسن منه الوضوء ، ولا ينقض لمس أنثى لمثلها ، ولا خنثى لخنثى ، أو لرجل : أو لامرأة ، ولا ينقض إلا إذا بلغ اللامس والملبوس حد الشهوة عند أرباب الطباع السليمة . واستثنوا من بدن المرأة شعرها : وسننها : وظفرها ، فإن لمسها لا ينقض الوضوء ؛ ولو تلذذ به ، لأن من شأن لمسها عدم التلذذ ، وقد يقال : إن السن في الفم ، والناس يتغزلون في الأسنان ، ويتلذذون بها أكثر من سائر أجزاء البدن ، فكيف يعقل أن يكون الشأن في لمسها عدم اللذة ؟ ولكن الشافعية يقولون : إنه لو صرف النظر عن لمس الفم ، ولمس ما يحيط بالأسنان ؛ كان السن مجرد عظم لا يتلذذ به وهذا هو معنى أن الشأن فيها عدم التلذذ ، وينتقض الوضوء بلبس الميت ، ولا ينقض بلبس المحرم - وهي من جرم نكاحها على التأييد ، بسبب نسب . أو رضاع ، أو مصاهرة - أما التي لا يحرم زواجها على التأييد : كأخت الزوجة ، وعمتها ، وخالتها . فإن لمس إحداهن ينقض الوضوء ، وكذا ينقض بلبس أو الموطوءة بنسبة ، وبناتها ، فإن زواجهما ، وإن كان محرما على التأييد ، ولكن التحريم لم يكن بنسب ولا رضاع ، ولا مصاهرة ، وقد عرفت أن كل ذلك يسمى مساً ، كما يسمى لمساً .  
الحنابلة - قالوا ينتقض الوضوء بلبس المرأة بشهوة بلا حائل ، لا فرق بين كونها أجنبية أو محرماً ، ولا بين كونها حية أو ميتة ، شابة كانت أو عجوزاً . كبيرة أو صغيرة ، تشبه عادة ، ومثل الرجل في ذلك المرأة . بحيث لو لمست رجلاً أنتقض وضوءها بالشروط المذكورة ، ولا ينقض اللبس إلا إذا كان لجزء من أجزاء البدن ، غير الشعر ، والسن ، والظفر ، فإن لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينقض الوضوء ، أما الملبوس ، فإنه لا ينقض وضوءه ، ولو وجد لذة ، ولا ينقض لمس رجل لرجل ، ولو كان أمرديجيلا ؛ ولا لمس امرأة لامرأة ؛ ولا خنثى لخنثى ، ولو وجد اللامس لذة .

وبذلك تعلم أن الحنابلة متفقون مع الشافعية في أن لمس المرأة بدون حائل ينقض الوضوء ، ولو كانت عجوزاً شوهاً ما دامت تشبه عادة . ويختلفون معهم في لمس المحارم ، فالحنابلة يقولون : إنه ينقض مطلقاً ، حتى لو لمس المتوضى أمه ، أو أخته ؛ فإن وضوءه ينتقض بذلك اللبس ؛ خلافاً للشافعية ؛ ومتفقون معهم على أن لمس الرجل للرجل لا ينقض ، ولو كان الملبوس أمرديجيلا ، إلا أن الشافعية قالوا : يسن منه الوضوء ؛ واتفقوا على أن لمس شعر المرأة وظفرها =

= وأسنانها لا ينقض ، فلم يختلفوا إلا في تفاصيل خفيفة ذكرها الشافعية ، فلذلك أوردنا لك كل مذهب على حدة .

المالكية - قالوا : إذا لمس المتوضي غيره بيده أو بجزء من بدنه ، فإن وضوءه ينتقض . بشرط بعضها في اللامس ، وبعضها في الملموس . فيشترط في اللامس أن يكون بالغاً ، وأن يقصد اللذة أو يجدها بدون قصد فتى قصد اللذة انتقض وضوءه ولو لم يلتذ باللمس فعلاً . ومثل ذلك ما إذا لم يقصد لذة ولكن إلتذ باللمس . وأن يكون الملموس عارياً . أو مستوراً بسائر خفيف فإن كان السائر كثيفاً . فلا ينتقض الوضوء . إلا إذا كان اللبس بالقبض على عضو ، وقصد اللذة . أو وجدها . وأن يكون الملموس ممن يشتهى عادة ، فلا ينتقض الوضوء بلبس صغيرة لا تشتهى . كبنات خمس سنين ، ولا بلبس عجوز انقطع أرب الرجال منها . لأن النفوس تنفر عنها ، ومن أجزاء البدن الشعر ، فينتقض الوضوء بلبس شعر المرأة إذا قصد لذة . أو وجدها ، أما إذا لمست المرأة بشعرها يداً ، فإن وضوءها لا ينتقض ، وكذا لا ينتقض بلبس شعر رجل يشعر امرأة ، أو بلبس ظفر بظفر ، لفقد الإحساس فيهما عادة . وقد عرفت أن المدار في اللبس على قصد اللذة أو وجدانها ، لافرق بين أن يكون الملموس امرأة أجنبية ، أو زوجة ، أو شاباً أمرد ، أو شاباً له لحية جديدة ، يلتذ به عادة . أما إذا كان الملموس محرمًا ، كأخت . أو بنتها . أو عمه . أو خاله . وكان اللامس شهويًا . فقصد اللذة . ولكنه لم يجدها فإن وضوءه لا ينتقض بمجرد قصد اللذة . بخلاف ما إذا كانت أجنبية . ومن اللبس القبلة على الفم . وتنتقض الوضوء مطلقاً . ولو لم يقصد اللذة . أو يجدها . أو كانت القبلة يكرهه ، ولا تنتقض القبلة إذا كانت لوداع . أو رحمة . بحيث يكون الغرض منها ذلك في نفسه . بدون أن يجد لذة . فإن وجد لذة فإنها تنتقض .

هذا كله بالنسبة للامس . أما الملموس فإن كان بالغاً . ووجد اللذة انتقض وضوءه ، فإن قصد اللذة . فإنه يصير لامسًا . يجرى عليه حكمه السابق .

هذا ولا ينتقض الوضوء بفكر . أو نظر من غير لمس . ولو قصد اللذة . أو وجدها . أو حصل له إنعماظ فإن أمذى بسبب الفكر . أو النظر انتقض وضوءه بالمدى . وإن أمذى وجب عليه الغسل . بخروج المنى .

الحنفية - قالوا . إن اللبس لا ينقض بأي جزء من أجزاء البدن ولو كان اللامس والملموس عاريين . فلو كان الرجل متوضئاً وتام مع زوجته في سرير واحد وهما عاريان مناصقان . فإن وضوءهما لا ينتقض . إلا في حالتين : الحالة الأولى . أن يخرج منهما شيء من مدى . ونحوه ، الحالة الثانية : أن يضع فرجه على فرجها . وذلك ينتقض وضوء الرجل بشرطين : الشرط الأول : أن =

القسم الثالث : من النواقض التي يترتب عليها الخروج من أحد السبيلين : المس باليد . وحكم هذا فيه تفصيل . وهو أنه لا يخلو إما أن يمس بها نفسه أو غيره . فإن مس غيره كان لامساً . تجرى عليه أحكام اللبس المتقدمة . أما إن مس نفسه ، فإن المعتاد في مثل ذلك أن الإنسان لا يلتذ بمس جزء من أجزاء بدنه . ولكن قد ورد في الأحاديث ما يدل على أن من مس ذكر نفسه انتقض وضوءه . وورد في البعض الآخر أن ذلك المس لا ينقض الوضوء . ولذا اختلفت المذاهب في ذلك فن قال : إن مس ذكر الإنسان نفسه لا ينقض . استدلالاً بأحاديث : منها ما رواه أصحاب السنن . إلا ابن ماجه وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل يمس ذكره في الصلاة ، فقال : وهل هو إلا بضعة منك ، وهذا الحديث رواه ابن حبان أيضاً في صحيحه ، وقال الترمذي : إن هذا الحديث أحسن شيء يروى في هذا الباب . أما الذين قالوا : إن مس الذكر ينقض الوضوء ، فقد استدلوا بأحاديث كثيرة : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « من مس ذكره فليتوضأ » وقد أجمع

== ينتصب الرجل ، الشرط الثاني : أن لا يوجد حائل يمنع حرارة البدن ، أما وضوء المرأة فإنه ينتقض بمجرد ذلك التلاصق ، متى كان الرجل منتصباً ، فإذا فرض ونامت امرأة . مع أخرى ، وتلاصقتا بهذه الكيفية : فإن وضوءهما ينتقض بمجرد تلاصق الفرجين ببعضهما . وهما عاريتان وبقيت صورة أخرى ، وهي أن يتلاصق رجل مع آخر وهما عاريتان ، كما قد يقع في الحمام حال الزحام ، وحكم هذه الحالة هو أنه لا ينتقض وضوءهما ، إلا إذا كان اللامس منتصباً .

وبذلك تعلم أن الحنفية اختلفوا مع سائر الأئمة في هذا الحكم ، أما المالكية فقد رتبوا الانتقض على قصد اللذة ، أو وجدانها ؛ فخالفوا الشافعية ، والحنابلة في مس العجوز التي لا تشتهي . فقالوا إنه لا ينتقض ، والشافعية ، والحنابلة ، قالوا إنه ينتقض ، وكذا خالفوهم في مس الأمر الجليل ، فقال المالكية : إنه ينتقض . وقال الشافعية ، والحنابلة : إنه لا ينتقض ، ووافقوهم على أن اللبس لا ينتقض ، إلا إذا كان المدوس عارياً ، أو مستوراً بسائر خفيف ، على أن المالكية قالوا : إذا كان لابساً أثواباً ؛ ثم قبض المتوضئ على جسمه بيده ، فإن وضوءه ينتقض ؛ واختلفوا في لمس الشعر ، فقال المالكية : إذا لمس الرجل شعر المرأة انتقض وضوءه إذا قصد لذة أو وجدانها ؛ لأن الشعر مما يتلذذ به بلا نزاع ، بخلاف المرأة إذا لمست رجلاً بشعرها ، فإن وضوءها لا ينتقض لأن شعرها لا تحس به ، أما الحنابلة ، والشافعية فقالوا : إن لمس الشعر لا ينتقض

الأئمة الثلاثة على أن مس الذكر ينقض ، وخالف الحنفية في ذلك فقط ، فقالوا : إنه لا ينقض ، وإليك تفصيل مذهبهم <sup>١١١</sup> .

(١) الحنفية — قالوا : إن مس الذكر لا ينقض الوضوء ، ولو كان بشهوة ، سواء كان بباطن الكف ، أو بباطن الأصابع ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل ، كأنه بدوى ، فقال : يا رسول الله ، ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ فقال : هل هو إلا بضعة منك ، أو بضعة منك ؟ ، ولكنه يستحب منه الوضوء ، خروجا من خلاف العلماء ، لأن العبادة المنفق عليها خير من العبادة المختلف فيها ، بشرط أن لا يرتكب مكروه مذهب .

هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله صلى الله عليه وسلم : من مس ذكره فليتوضأ ، على الوضوء اللغوي ، وهو غسل اليدين ، فيندب له أن يغسل يديه من المس عند إرادة الصلاة ، وكذلك لا ينتقض الوضوء لمس أى جزء من أجزاء بدنه ، فلو مس حلقة دبره ، فإن وضوءه لا ينتقض ، وكذا إذا مس المرأة قباها ، ولكن لو أدخل إصبعه أو شيئاً - كطرف حقة - ونجسها انتقض وضوءه ، لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في الباطن ، ثم خروجه ، فإن أدخل بعضها ، ولم يغيبه ، فإن أخرجها مبتلة ، أو بها رائحة انتقض وضوءه ، وإلا فلا ، وكذلك المرأة إذا وضعت إصبعها ، أو قطنة ونحوها في قباها ، فإن خرج مبتلا انتقض الوضوء ، وإلا فلا .

المالكية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر بشروط : أن يمس ذكر نفسه المتصل به ، فلو مس ذكر غيره ، كان لامساً ، يجرى عليه حكمه : وأن يكون بالغاً ، ولو خشي ، فلا ينتقض وضوء الصبي بذلك المس ؛ وأن يكون المس بدون حائل ؛ وأن يكون المس بباطن الكف ، أو جنبه ؛ أو بباطن الأصابع ، أو جنبها ، أو برأمر الإصبع ، ولو كانت زائدة إن ساوت إحدى الأصابع الأصلية في الإحساس ، والتصرف ، فلا ينتقض إذا مسه بعضو آخر من أعضاء بدنه ، كفخذه أو ذراعه ، كما لا ينتقض إذا مسه بعود ، أو من فوق حائل ، وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط المذكورة ، سواء التذ أولاً ، وسواء كان عمداً أو نسياناً ، ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ، ولو أدخلت فيه إصبعها ، ولو التذت ؛ ولا ينتقض بمس حلقة الدبر . ولا بإدخال إصبعه فيه على الراجع ، وإن كان حراماً ، إذا كان لغير حاجة ، ولا ينتقض بمس موضع الجب — أى قطع الذكر — ولا بمس الخصيتين ، ولا العانة ، ولو تلذذ ؛ أما مس دبر غيره ، أو فرج امرأة ، فإنه لمس يجرى عليه حكم الملامسة .

القسم الرابع من النواقض بسبب الخارج من السبيلين ، هو ما يخرج من بدن الإنسان من غير القبل ، أو الدبر ، كالقيح الذي يخرج من الدم ، أو الدم الذي يخرج بسبب ذلك ، أو بسبب جرح ، أو نحو ذلك ؛ وكل ذلك نجس ينتقض الوضوء ؛ على تفصيل في المذاهب .

وينتقض<sup>(١)</sup> الوضوء بالردة . فإذا ارتد المتوضئ عن دين الإسلام . انتقض وضوءه . وقد يقع ذلك كثيراً من الجهلة الذين يستولى عليهم الغضب الشديد فيسبون الدين . وينطقون بكلمات

= الشافعية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل والمنفصل . إذا لم يتجزأ بعد الانفصال . فلا يطلق عليه الاسم وينتقض بمس محل القطع . وإنما ينتقض ذلك المس بشروط منها عدم الحائل ؛ ومنها أن يكون المس بباطن الكف . أو الأصابع . وباطن الكف . أو الأصابع — هو ما يستمر عند انطباقهما بعضهما على بعض ، مع ضغط خفيف — فلا ينتقض بالمس بحرف الكف ، وأطراف الأصابع ، وما بينهما .

هذا ، والشافعية كالحنابلة لا يحدون المس بمس الشخص ذكر نفسه ، وإنما يقولون : إن المس يتناول مس ذكر الغير ، فلذا قالوا : إن مس الذكر ينتقض الوضوء ، سواء كان ذكر نفسه ، أو ذكر غيره ، ولو كان ذكر صغير ، أو ميت ، وإنما ينتقض وضوء المس دون المسوس ، وكذا ينتقض وضوء المرأة إذا مست قبلها ، كما ينتقض وضوء من مسه بلبعاً ، وحاقة الدبر لها حكم الفرج عندهم . بخلاف الحنيفة ، والعامة ، فلا نقض بمسهما .

الحنابلة — قالوا : ينتقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن ، غير القبل والدبر . المتقدم حكمه ، بشرط أن يكون كثيراً ، والكثرة والقلة تعتبر في حق كل إنسان بحسبه ، بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضعفاً ، ونحافة وضحامة ، فلو خرج دم مثلاً من نجف ، وكان كثيراً بالنسبة إلى جسده نقض ، وإلا فلا ، ومن ذلك القيء عندهم .

(١) الحنيفة — قالوا : إن الوضوء لا ينتقض بالردة ، وإن كانت الردة محبطة لكثير من الأعمال الدينية ، والتصرفات المالية ، ونحو ذلك ، مما يبنأ في الجزء الرابع ، من هذا الكتاب — صحيفة ٢٢٣ — وما بعدها ، فليرجع إليها من يشاء .

الشافعية — قالوا : الردة لا تنتقض الوضوء إذا ارتد وهو صحيح من مرض السلس ونحوه ؛ أما المريض بالسلس ، فإن وضوءه ينتقض بالردة ، وذلك لأن طهارته ضعيفة ؛



مكفرة ، بدون مبالاة ، ثم يندمون بعد ذلك ، فهؤلاء ينتقض وضوءهم إذا كانوا متوضئين ، ولا يخفى أن هذا بعض عقوبات الردة الهينة ، إذ لو علم الناس أن الردة تحبط الأعمال وتبطلها ، لضبطوا أنفسهم ، وحفظوا ألسنتهم من النطق بكلمات تضر كثيراً ، ولا تنفع في شيء ما  
ولا ينتقض الوضوء بالقهقهة<sup>(۱)</sup> في الصلاة ، ولا بأكل لحم جزور - جمل أو قعود -  
ولا بتغسيل الميت<sup>(۲)</sup>

وكذا لا ينتقض الوضوء بالشك<sup>(۳)</sup> في الحدث ، ولذلك صررتان : الصرورة الأولى : أن يتوضأ بيقين ، ثم يشك ، هل أحدث بعد ذلك الوضوء أولاً ، وهذا الشك لا ينتقض وضوءه ،

(۱) الخنفية - قالوا : القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء وقد وردت في ذلك أحاديث : منها ما رواه الطبراني عن أبي موسى ، قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ، إذ دخل رجل قردي في حفرة كانت في المسجد - وكان في بصره ضرر - فضحك كثير من القوم ، وهم في الصلاة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء ، ويعيد الصلاة ، والقهقهة هي : أن يضحك بصوت يسمعه من بجواره ، فإذا وقع منه ذلك انتقض الوضوء ولو لم يطل زمن القهقهة ، بخلاف ما إذا ضحك بصوت يسمعه هو وحده ، ولا يسمعه من بجواره فإن وضوءه لا ينتقض بذلك بل تبطل به الصلاة ، وإنما ينتقض الوضوء بالقهقهة إذا كان المصلي بالغاً ، ذكراً كلاً ، أو امرأة ، عامداً كان أو ناسياً ؛ أما إذا كان صبياً ، فإن وضوءه لا ينتقض بالقهقهة ، ويشترط أيضاً أن تقع القهقهة في صلاة ذات ركوع وسجود ، فإن كان في سجود تلاوة ونحوه ، وقهقهة بطل سجوده ، ولم ينتقض

وإذا تعمد الخروج من الصلاة بالقهقهة بدل السلام انتقض وضوءه ، وصحت صلاته ، لأن الخروج من الصلاة يحصل عندهم بغير السلام ، كما سيأتي ، ومع هذا فإنه يكون قد أساء الأدب حال مناجاة ربه ، وترك واجب السلام ، كما ستعرفه في كتاب الصلاة ،

(۲) الخنابلة - قالوا : ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور ، وبتغسيل الميت

(۳) المالكية - قالوا : ينتقض الوضوء بالشك في الحدث ، أو سببه ، كأن يشك بعد

تحقق الوضوء ، هل خرج منه ريح ، أو مس ذكره مثلاً أولاً ، أو شك بعد تحقق الناقض هل توضأ أولاً ، أو شك بعد تحقق الناقض ، والوضوء هل السابق الناقض ، أو الوضوء ، فكل ذلك ينتقض الوضوء ، لأن الذمة لا تبرأ إلا باليقين ، والشك لا يقين عنده

لأنه شك في حصول الحدث بعد الوضوء ، والشك لا يزال يقين الطهارة : الصورة الثانية : أن يتوضأ بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك ، هل توضأ قبل الحدث ، فيكون وضوءه قد انتقض بالحدث ، أو توضأ بعد الحدث ، فيكون وضوءه باقياً ، وتحت هذه الصورة أمران : الأول : أن يتذكر قبل ذلك الوضوء والحدث الذي شك فيهما ، ولم يدر أيهما حصل أولاً ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل ذلك ، اعتبر متوضئاً ، لأنه ثبت أنه توضأ بعد الحدث الأول بيقين ، وشك في أنه أحدث ثانياً أولاً : قد عرفت أن الشك عند الحنفية لا يضر ، مثال ذلك أن يتوضأ بعد الظهر بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك في هل الحدث الناقض وقع أولاً ، فيكون الوضوء باقياً ، أو الوضوء حصل أولاً ، فيكون الوضوء منتقضاً بالحدث ، وفي هذه الحالة ينظر إلى ما كان عليه قبل الظهر ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل الظهر ، فإنه يعتبر متطهر أبعد ، وذلك لأنه يتيقن الحدث الأول الواقع منه قبل الظهر ، وتيقن الوضوء الواقع منه بعد الظهر ، وشك في الحدث الثاني الواقع منه بعد الظهر ، هل وقع قبل الوضوء ، أو بعده ؟ والشك لا يرفع الحدث فيكون متوضئاً : الأمر الثاني : أن يتذكر أنه كان متوضئاً قبل الظهر ، ثم توضأ بعده وأحدث ، وفي هذه الحالة تفصيل ، وهو إن كان من عادته تجديد الوضوء <sup>(١)</sup> ، فإنه يعتبر بعد الفجر محدثاً بيقين ، لأنه كان متوضئاً قبله بيقين ، ثم جدد الوضوء بعده ، وأحدث ، ولا يدرى أيهما السابق ، فلا يعتبر شاكاً في نقض الوضوء ، لأنه كان متوضئاً أولاً بيقين ، ثم أحدث بيقين ، ووضوءه الثاني يعتبر تجديد الوضوء الأول الذي وقع بعد الحدث بيقين ، فلا يكون تجديد الوضوء رفعاً للحدث المتيقن ، أما إذا لم يكن من عادته الوضوء ، فإنه يعتبر متطهراً ، لأن طهارته الثانية ترفع الحدث المشكوك فيه ،

هذا كله إذا شك في الوضوء بعد تمامه ، أما إذا شك أثناء الوضوء في عضو ، فإن عليه أن يعيد تطهير العضو الذي شك فيه .

ولا يخفى أن هذه الدقائق العلمية ، ذكرناه لما عساه أن ينفع به طلبه العلم ، أما العامة فليس من الضروري أن يعرفوا مثل هذه الدقائق إلا في الأحوال الضرورية ، كما إذا كان شخص في جهة يقل فيها الماء أو كان يصعب عليه إعادة الوضوء لكبر ، أو ضعف ، أو برد ، وكان في حالة لا يباح له فيها التيمم : أو نحو ذلك ، فلم يقصر العلماء في بيان حكم من الأحكام ، سواء كان ينتفع به الجمهور ، أو بعضهم .

(١) الحنابلة — قالوا : يعمل بوضوء حالته الأولى ، ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

## مباحث

### الاستنجاء ، وآداب قضاء الحاجة

قد عرفت مما قدمناه لك في نواقض الوضوء ، أن الوضوء ينقض بالبول ، والغائط ، والمذي والودي بانفاس ، ولا يكفي في خروج شيء من هذه مجرد الوضوء مع تلوث أحد المخرجين به ، بل لابد من تجميف المحل الذي خرج منه ذلك الأذى وتنظيفه ، فلهذا كان من الحسن أن نضع هذا المبحث عقب نواقض الوضوء ، لأنه جزء منها ، وأركان الاستنجاء أربعة : مستنج ، وهو الشخص ومستنجى منه ، وهو الخارج النجس الذي يلوث القبل أو الدبر ؛ ومستنجى به ، وهو الماء أو الحجر ومستنجى فيه ، وهو القبل أو الدبر ، فهذه هي الأركان التي لا يتحقق الاستنجاء إلا بتحققها .

وظاهر أن ههنا أمرين : أحدهما : الاستنجاء ، ثانيهما : قضاء الحاجة ، فأما الاستنجاء ، فإنه يتعلق به أمران : الأول : تعريفه ، الثاني : حكمه ، وأما قضاء الحاجة من بول أو غائط ، فإنه يتعلق به ثلاثة أمور : أحدها : حكمه ، ثانيها : بيان الأماكن التي لا يجوز للإنسان أن يقضى فيها حاجته ، ثالثها : بيان الأحوال التي ينهى عن قضاء الحاجة عندها ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

### تعريف الاستنجاء

الاستنجاء هو عبارة عن إزالة الخارج من أحد السبيلين — القبل ، أو الدبر — عن المحل الذي خرج منه ، إما بالماء وإما بالأحجار ؛ ونحوها . ويقال له : الاستنطابة ، كما يقال : الاستجمار على أن الاستجمار مختص بالأحجار التي يزيل بها الإنسان النجاسة من المخرج ، مأخوذ من الجمار ، والجمار هي الحصى الصغار ، وسمى الاستنجاء استنطابة ، لأنه يترتب عليه أن النفس تطيب وتستريح بإزالة الخبث ، وسمى استنجاء . لأن الاستنجاء مأخوذ من نجوت الشجرة إذا قطعها ، فهو يقطع الخبث من على المحل ، والأصل في الاستنجاء أن يكون بالماء ، فقد كان الاستنجاء بالماء فقط مشروعاً في الأمم التي من قبلنا ، روى أن أول من استنجى بالماء هو سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، ولكن سماحة الدين الإسلامي ، وسهواته قد قضت بإباحة الاستنجاء بالأحجار ونحوها . من كل ما لا يضر . مما سيأتي بيانه في كيفية الاستنجاء .

## حكم الاستنجاء

الاستنجاء بالمعنى الذى ذكرناه فرض<sup>١١</sup> . فيجب الاستنجاء من كل خارج نجس ، ولو نادراً كدم ، وودى ومذى . ولا بد من انقطاع الخارج قبل الاستنجاء . وإلا بطل الاستنجاء . « شافعى . حنبلى » .

(١) الحنفية — قالوا : حكم الاستنجاء أو ما يقوم مقامه من الاستجمار . هو أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء . بحيث لو تركها المكلف فقد أتى بالمكروه على الراجح . كما هو الشأن فى السنة المؤكدة : وإنما يكون الاستنجاء بالماء أو الاستجمار بالأحجار الصغيرة ونحوها سنة مؤكدة . إذا لم يتجاوز الخارج نفس المخرج ، والمخرج عندهم هو المحل الذى خرج منه الأذى ، وما حوله من مجمع حلقة الدبر الذى يتطبق عند القيام ولا يظهر منه شيء . وطرف الإحليل الكائن حول الثقب الذى يخرج منه البول ، لا فرق فى ذلك بين أن يكون الخارج معتاداً ، أو غير معتاد ، كدم وقيح ، ونحوهما ، فإذا تجاوزت النجاسة المخرج المذكور . فإنه ينظر فيها فإن زادت على قدر الدرهم ، فإن إزالتها تكون فرضاً ، ويتعين فى إزالتها الماء . لأنها تكون من باب إزالة النجاسة لا من باب الاستنجاء ، وإزالة النجاسة يفترض فيها الماء . ومثل ذلك ما أصاب طرف الإحليل رأسه . من البول . فإن زاد على قدر الدرهم افترض غسله بالماء فلا يكفي فى إزالته الأحجار ونحوها ، على الصحيح ، وكذا ما أصاب جلدة إحليل الألف — الذى لم يختن ( يطاهر ) — من البول : فإنه إذا زاد على قدر الدرهم يفترض غسله . ولا يكفي مسحه بالأحجار ونحوها على أن هذا عند الصحابين . أما عند محمد رضى الله عنه فإن النجاسة إذا تجاوزت المخرج ، يجب غسلها سواء كانت تزيد على قدر الدرهم . أولاً . وظاهر أنه فى هذه الحالة يلزم غسل كل ما على المخرج . لأن النجاسة تنتشر بغسل ما زاد عليه . وهذا هو الأحوط . وإن كان الراجح ما ذهب إليه الصحابان على أن مثل هذا إنما يكون له أثر ظاهر فى بعض الأحوال دون بعض الجهات التى يكثر فيها الماء كما فى المصر . فإن الأحوط طبعاً هو الغسل والتنظيف . لما فى ذلك من إزالة الأقدار . وقطع الرائحة الكريهة ، أما فى الجهات التى يقل فيها الماء كالصحراء . فإن رأى الصحابين يكون له أثر ظاهر . وكذا إذا كان الإنسان يتعسر عليه استعمال الماء .

والحاصل أن الحنفية يقولون إن إزالة ما على نفس المخرج سواء كان معتاداً . كبول وغانط أو غير معتاد . كمدى . وودى . ودم . ونحو ذلك . سنة مؤكدة . سواء أزيل بالماء . =

= أو بغيره ؛ ويقال لهذا : استنجاء ، أو استجمار ؛ أو اسطابة ؛ أما ما زاد على نفس المخرج ، فإن إزالته فرض ؛ ولا يسمى استنجاء ، بل هو من باب إزالة النجاسة ، وهل يشترط في كون إزالته فرضاً بالماء ، أن يزيد على قدر الدرهم ، كما هو الشأن في حكم إزالة النجاسة ، أو همنا لا يشترط ذلك ؟ خلاف بين محمد ، والصاحبين ، فمحمد يقول : يجب غسله في هذه الحالة بالماء . وإن لم يبلغ الدرهم ، والصاحبان يقولان : لا يجب الماء إلا إذا زاد المتجاوز عن الدرهم ، ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل ، والمرأه إلا في الاستبراء ؛ وهو - إخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط ، حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء - فإن الاستبراء بهذا المعنى لا يجب على المرأة . وإنما الذي يجب عليها ، هو أنها تصبر زمناً يسيراً بعد فراغها من البول أو الغائط ، ثم تستنجي ، أو تستجمر ، أو تجمع بين الأمرين .

هذا وإذا استجمر ، وبقي أثر النجاسة ، ثم عرقت مقعدته ، وأصاب عرقها ثوبه ، فإن الثوب لا يتنجس ، وإن زاد على قدر الدرهم ، بخلاف ما إذا نزل المستجمر في ماء قليل - كالمغطس الصغير - فإنه ينجسه ، وبهذا تعلم أن حقيقة الاستنجاء - وهي إزالة ما على نفس المخرج فقط - لا تكون فرضاً ، لأن إزالة ما زاد على ذلك يكون من باب إزالة النجاسة ، على أن الاستنجاء قد يكون مستحباً فقط ، وهو ما إذا بال ولم يتغوط ، فإنه يستحب له أن يغسل المحل الذي نزل منه البول ، إلا إذا انتشر البول ، وجاوز محله ، فإنه يجب غسله من باب إزالة النجاسة ، وقد يكون الاستنجاء بدعة ، كما إذا استنجى من خروج ريح .

هذا ، ويقدر الدرهم في النجاسة الجامدة بعشرين قيراطاً ، وفي المائعة بمثل مقر الكف . أما القيراط فهو ما كان زنة خمس شعيرات غير مقشورة ، والمعروف في زماننا أن زنة القيراط يساوي - خروبة - وهي بندرة من بذور الخروب المتوسطة التي زنتها أربع قمحات من القمح البلدي ، والدرهم يساوي ستة عشر خروبة ؛ ولا يخفى أن الإنسان يستطيع أن يقدر ذلك تقديراً تقريبياً ، بحيث يفعل الأحوط .

المالكية - قالوا : الأصل في الاستنجاء ونحوه أن يكون مندوباً ، فيندب لقاضي الحاجة أن يزيل ما على المخرج بماء ، أو حجر ، إلا أنهم قالوا : يجب إزالته بالماء في أمور : منها في بول المرأة سواء كانت بكرأ أو ثيباً ، فيجب عليها أن تغسل كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها ، سواء تعدى المحل الخارج منه إلى جهة المقعدة أولاً ، إلا أنه إن تعدى المحل ، وأصبح ذلك لازماً ، بحيث يأتي كل يوم مرة فأكثر ، فإنه يكون سلساً يعني عنه ، ومنها أن ينتشر الخارج على المحل انتشاراً كبيراً ، =



## مبحث

### آداب قضاء الحاجة

قد عرفت أن قضاء الحاجة من بول ونحوه قد جعل الشارع له أحكاماً : منها ما هو خاص بإزالته ، ويقال له : استنجاء ، إذا كان بالماء ، واستجمار ، إذا كان بغير الماء ، من حجر ونحوه ؛ وقد قدمنا لك حكم الاستنجاء في المذاهب ، وبقي آداب قضاء الحاجة ؛ وههنا سؤال يردده بعض الناس ، وهو أن قضاء الحاجة من الأمور الطبيعية التي تتبع حالة الإنسان وظروفه الخاصة به ، فالتقيد فيها بالتكاليف الشرعية قد يخرج الإنسان ، ويضطره إلى ارتكاب ما يشق عليه من غير

بحيث يزيد على ما جرت العادة بتلويثه ، كأن يصل الغائط إلى الألية ، ويعم البول معظم الحشفة وفي هذه الحالة يجب غسل الكل بالماء ، بحيث لا يصح الاقتصار على غسل ما جاوز المعتاد ؛ ومنها المني إذا خرج بلذة معتادة ، ويجب عندهم غسل الذكر كله بنية على المعتاد ، فإذا غسله كله من غير نية ، وصلى ، فصلاته صحيحة على المعتاد ، وإذا غسل بعضه بنية ، وصلى ، فبعضهم يقول : تصح ، وبعضهم يقول : لا ، ومنها المني في الحالة التي لا يجب فيها الغسل من الجنابة ، ولذلك صورتان : الأولى : أن يكون في مكان ليس فيه ماء يكفي للغسل ، وفي هذه الحالة يكون فرضه التيمم ، ولكن يجب عليه أن يزيل المني من عضو التناسل بالماء ، ولا يجب عليه غسل الذكر كله ، ومثل ذلك ما إذا كان مريضاً مرضاً يمنع من الاغتسال ، وكان فرضه التيمم ؛ الصورة الثانية : أن ينزل منه المني على وجه الساس ، بأن ينزل منه كل يوم ولو مرة ، وفي هذه الحالة يعني عنه ، فلا يلزم الاستنجاء لا بماء ، ولا حجر ، وكذلك الحكم في الصورة الأولى ؛ وهذا كله إذا كان معه ماء يكفي ، وإلا فلا يجب عليه شيء من ذلك ، ومنها الحيض ، والنفاس في حالة ما إذا قام بالمرأة عند يرفع عنها الاغتسال ، وإلا كان الواجب غسل جميع البدن ، كما في خروج المني ، فإذا انقطع حيض المرأة ، أو نفاسها ، وكانت مريضة لا تستطيع أن تغسل بالماء ، أو كانت في جهة لا نجد فيها ماء يكفي لغسلها ، أو نحو ذلك ، فإنها يفترض عايتها في هذه الحالة أن تيمم ، وإذا كان معها ماء يكفي للاستنجاء ، فإنه يجب عليها أن تستنجي بالماء ، ولا يكفي المسح بالحصى ونحوه .

هذا ، ويكره الاستنجاء من الريح .

ضرورة تدعو إلى ذلك ؛ ولكن هذا الكلام كغيره من اعتراضات الذين يريدون أن يتصلوا من التكاليف الشرعية في جميع أحوالهم ، وإلا فأى فرق بين القيود التي أمر الشارع بها في حال الحيض والجماع ، ونحوهما ، وبين هذه القيود التي ستعرفها ١٤ ومن حسن الحظ أن الشريعة الإسلامية قد أتت في كل ذلك بما يقره العقل ، وتقضيه صحة الأبدان ، ويستلزمه نظام الاجتماع من نظافة لا بد منها ؛ فالواقع أن الشريعة الإسلامية ، وإن كانت مهتمة لا تسأل عن علة ، ولا عن سبب ، لأن هذه تكاليف خاصة بالإنسان وحده ، لأنها عبادات ليس من حق الإنسان أن يتبرم بها ، إلا إذا عجز عن أدائها ، كما قدمنا لك في أول مباحث الطهارة ، ولما كنا مع هذا فقد جاءت بكل شيء معقول ، وشرعت للناس العبادة التي تناسب أحوالهم الاجتماعية والصحية ، وإلا فمن ذا الذي يقول : إن النظافة من الأخبين غير لازمة ١٤ ومن ذا الذي يقول : إن الآداب التي ستعرفها غير نافعة للإنسان ١٤ فالشريعة الإسلامية كلها خير للمجتمع ، وكأها إحسان إلى الناس ، وكلها قيود صالحة لا يستطيع أحد أن ينال منها ؛ وإليك بيان الأحكام المتعلقة بقضاء الحاجة من واجب ، أو حرام ، أو مندوب ، أو مكروه بالترتيب :

أولاً : ما يجب عند الاستنجاء : يجب الاستبراء ، وهو إخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط حتى يغاب على الظن أنه لم يبق في المحل شيء ، وقد اعتاد بعض الناس أن ينزل منه البول بعد أن يمشي ، أو يقوم ، أو يأتي بحركة من الحركات المعتادة له ، فالذي يريد الاستنجاء يلزمه الاستبراء بحيث لا يجوز له أن يتوضأ ، وهو يشك في انقطاع بوله ، فإنه إذا توضأ في هذه الحالة ، ونزلت منه قطرة بول لم ينفع وضوءه ، فواجبه أن يخرج ما عساه أن يكون موجوداً حتى يغاب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء ، وهذا واجب باتفاق ، فلم يختلف فيه أحد ، إلا أن بعضهم قال : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غاب على الظن (١) أن بالمحل شيء ، وبعضهم قال : إن الاستبراء واجب حتى يغاب على الظن أنه لم يبق بالمحل شيء ، والأمر في ذلك هين .

ثانياً : المكان الذي يحرم قضاء الحاجة فيه : يحرم قضاء الحاجة فوق المقبرة (٢) ، وعلة ذلك

(١) الشافعية - هم القائلون وحدهم : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غاب على الظن أن بالمحل شيئاً من النجاسة .

(٢) الحنفية - قالوا : يكره قضاء الحاجة فوق المقبرة كراهة تحريم ، وعلى كل حال فهم منفقون مع غيرهم في تأثيم من يفعل ذلك ، إلا أن غيرهم قال إن إثمه شديد ، ومذهب غيرهم هو الظاهر ، لما ذكرناه لك من العلة .

ظاهرة ، فإن المقابر محل عظات وعبرة ، فمن سوء الأدب والخلق أن يكشف الإنسان فوقها سوءته ، ويلوثها بالأقذار الخارجة منه ، على أنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حث على زيارة القبور ، لتذكر الآخرة ، فمن الجهل والحماقة أن يتخذ الناس إلا ما كن التي تزار للتذكر والاعتبار محلاً للبول والتبرز ، فالنهي عن قضاء الحاجة فوق المقابر لذلك ، أما ما ورد من الأحاديث فإنه لا يفيد هذا المعنى صريحاً ؛ ومنها ما رواه مسلم ، وأبو داود ، وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لأن يحلس أحدكم على جمرة ، فتحرق ثيابه ، فتخلص إلى جلده ، خير له ، من أن يجلس على قبر ، فهذا الحديث حمله بعض العلماء على الجلوس عليها لقضاء الحاجة ، ولكن ليس في الحديث ما يشير إلى هذا ، بل الذي يفيد الحديث أن المراد بالجلوس عليها اتخاذها مكاناً للهو الحديث والتسلية ، كما يفعله بعض جهلة القرى ، فإنهم كانوا يتخذون من بعض المقابر مجلساً لينتفعوا بالشمس ، أو الظل ، والتحدث ، كما يفعل أهل المدن بالاجتماع في النوادي ، ولا ريب أن هذه الحالة تنافي الموعظة والحشية المطلوبة من زيارة القبور ، فضلاً عما فيها من امتهان المقابر ، يدل لذلك ما رواه ابن ماجه بسند حده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « لأن أمشي على جمرة ، أو صيف ، أو أخصف نعلي برحلي ، أحب إلى من أن أمشي على قبر ، . والمراد بالصيف شدة حر الأرض ، وخصف النعل عبارة عن ترقيعها ، ولا يخفى ما في هـ ـ ذامن الشدة ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل أن يرقع نعله بجلد رجليه ، ولا يمشي على المقبرة ، وسيأتي بيان هذا المبحث في « مباحث الحنازة » ، إن شاء الله .

ثالثاً : لا يجوز أن يقضى حاجته في الماء الراكد ، وهذا أيضاً من الامكنة التي لا يجوز قضاء الحاجة فيها ، والماء الراكد هو الذي لا يجري ، فقد روى جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يبال بالماء الراكد ، رواه مسلم ، وابن ماجه ، وغيرهما ، ويلحق بالبول التغوط ، لأنه أقبح ، والنهي عنه أشد ، وفي النهي عن البول في الماء الراكد تفصيل المذاهب (١) .

(١) المالكية - قالوا : يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد إذا كان قليلاً ، أما إذا كان مستبحراً كالماء الموجود في البحيرات التي في الحدائق الكبيرة ، والأحواض الواسعة ، فإن البول فيه لا يحرم ، إلا إذا كان مملوكاً للغير ، ولم يأذن باستعماله ، أو أذن باستعماله ، ولم يأذن بالبول فيه ، وإلا كان البول فيه حراماً ، فإن كان جارياً ، فإن البول فيه يجوز ، إلا إذا كان مملوكاً للغير ، ولم يأذن فيه ، أو كان موقوفاً .

الحنفية - قالوا : يحرم قضاء الحاجة في الماء القليل الراكد حرمة شديدة ، فإن كان كثيراً =

وهذا الحكم الفقهي من أجل الأحكام التي يقرها العلم ، ويرضاها العقل السليم ، فان تلويث الماء المعد للانتفاع به غالباً من أقبح الخصال الذميمة ، فضلاً عما قد يترتب عليه من عدوى - البلهارسيا - ونحوها من الأمراض ، فن مكارم الإسلام أن جعل عبادة الله مرتبة دائماً على ما تقتضيه مصلحة الإنسان نفسه .

رابعاً : يحرم<sup>(١)</sup> قضاء الحاجة في وارد الماء ، ومحل مرور الناس ، واستظلهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الالعنين ، قالوا . وما الالعنان يا رسول الله قال : الذي يتخلى في طرق

= كره البول فيه تحريماً ، بمعنى أن الحرمة تكون أخف لكثرتة ، فاذا كان الماء جارياً فان البول فيه يكره تنزيهاً ، إلا إذا كان مملوكاً للغير ، ولم يأذن بالبول فيه ، فانه يحرم البول فيه وإن كان كثيراً ، ومثله الموقف .

الحنابلة قالوا : يحرم التغوط في الماء الراكد والجاري ، سواء كان قليلاً ، أو كثيراً ، إلا ماء البحر ، فانه لا يحرم فيه ذلك ، لما قد تقتضيه ضرورة الأسفار ، فضلاً عن اتساعه ، وعدم ظهور شيء من ذلك فيه ، أما البول فانه يكره في الماء الراكد ، ولا يحرم ، كما يكره البول في الماء الجاري الكثير ، ولا يكره في الماء الجاري القليل ، ومحل هذا كله إذا لم يكن الماء موقوفاً ، أو مملوكاً للغير ولم يأذن في استعماله إذناً عاماً ، وإلا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقاً .

الشافعية - قالوا : لا يحرم قضاء الحاجة في الماء قليلاً كان ، أو كثيراً ، ولكن يكره فقط إلا إذا كان الماء مملوكاً للغير ، ولم يأذن في استعماله ، أو كان مسيلاً ولم يستبحر ، فانه يحرم في هاتين الحالتين إلا أنهم فرقوا في الكراهة بين الليل والنهار ، فقالوا : يكره قضاء الحاجة نهاراً في الماء القليل ، لافرق بين أن يكون راكداً أو جارياً ، أما في الليل فقالوا : يكره البول في الماء ، سواء كان قليلاً ، أو كثيراً .

(١) الشافعية ، والحنفية - قالوا : يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ، ما لم تكن موقوفة للبرور ، أو ملكاً للغير ، فان كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها .

فالائمة الأربعة يجمعون على النهي عن قضاء الحاجة في المحلات العامة التي يمر فيها الناس ، وفي موارد الماء ، وفي المحلات التي يستظلون بها ، إلا أن الشافعية ، والحنفية جعلوا النهي للكراهة والمسالكية والحنابلة جعلوا النهي للتحريم ، وكلا الرأيين قد يتبع الأثر الذي يترتب على هذا الفعل ، فان كان فيه إيذاء شديداً للناس ، أو كان فيه تأثير على الصحة العامة ؛ فهو حرام بالإجماع ، لأن الإضرار بالناس وإيذائهم وجاب الأمراض منى عنه نهياً غايظاً ، ولعل القائلين بالكراهة قد نظروا إلى الجهات الخلوية الواسعة التي ليس فيها أماكن معدة لهذا ، وضررها ليس له تأثير شديد .

الناس ، أو في ظلهم ، رواه مسلم ، وأبو داود ، وقوله ، اللاعنين ، المراد به الأمران اللذان يتسبب عليهما لعن من فعلهما . وذلك لأن الذي يبول أو يتغوط في طرق الناس . فانه يعرض نفسه للاشم واللعن بسبب ذلك الفعل المؤذي ، وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الملاعن الثلاثة : البراز في الموارد . وقارعة الطريق . والظل ، رواه أبو داود وابن ماجه وقوله : « الملاعن ، المراد بها مواضع اللعن لأن من قضى حاجته فيها . فقد عرض نفسه للعن الناس والمراد بالظل هو الظل الذي اتخذته الناس محلاً يستظلون به . وينزلون فيه مالكي ، حنبلي . »

خامساً يحرم<sup>(١)</sup> حال قضاء الحاجة ، استقبال القبلة أو استدبارها . بمعنى أنه يأثم إذا اتجه إلى القبلة وهو يبول أو يتغوط . أو يعطيها ظهره . ويتجه إلى الجهة المقابلة لها . بشرط أن يكون ذلك في القضاء ، أما إذا كان في بناء - كالسكنيف ونحوه - فإنه لا يحرم مالكي ، شافعي . حنبلي ، فإذا قضى حاجته ، وأراد أن يستنجي ؛ أو يستنجم . فإن ذلك يكون مكروهاً لا حراماً<sup>(٢)</sup> . حنبلي . مالكي .

سادساً : يكره لقاضى الحاجة أن يقابل مهب الريح . فلا يجلس للبول إلى الجهة التي يثور منها الهواء . كي لا يعود إليه رشاش من بوله فيتنجس . ولا يخفى أن هذا الحكم قد روعى فيه مصلحة قاضى الحاجة . فان مقتضى الطبيعة أن يفر الإنسان من الأقدار التي تلوث بدنه وثوبه . فالشارع جعل هذا الفعل مكروهاً عنده . مراعاة لمصلحة الناس . وحثاً لهم على النظافة .

سابعاً : يكره لقاضى الحاجة أن يتكلم ، وهو يقضى حاجته لما في ذلك من أمتهان الكلام .

(١) الحنفية - قالوا : يكره استقبال القبلة ، أو استدبارها حال قضاء الحاجة ، كراهة تحريم مطلقاً داخل البناء أو القضاء ، فان جالس ساهياً ، وتذكر تحول عن القبلة عند تذكره إن قدر على التحول ، وإلا فينبغي أن لا يجلس على كنيف متجة إلى الجهة المنهى عنها متى أمسكته ذلك ؛ ومثل البول والتغوط الاستنجاء والاستنجار ؛ فانهما مكروهان كراهة تحريم ، وقد استدلوا لذلك بعموم الحديث ، وهو : « إذا أتيتم الغائط ، فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ؛ ببول ولا غائط ، الخ والغائط : هو المكان المنخفض ، والحديث يدل على أنه لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها حال قضاء الحاجة .

(٢) الشافعية - قالوا : لا ينهى عن استقبال القبلة حال الاستنجاء أو الاستنجار مطلقاً . وإنما النهى عن ذلك مقصور على قضاء الحاجة .



وعدم المبالاة بما عساه أن يأتي فيه من ذكر اسم الله ، أو اسم رسول الله ، أو غير ذلك ، حل أن الكلام إنما يكره إذا كان لغير حاجة ، فإذا وجدت حاجة للكلام ، فإنه لا يكره ، كما إذا طلب إربيقاً ، أو خرقة يجفف بها النجاسة ، ويكون الكلام لازماً ؛ وذلك في حالة إنقاذ طفل ، أو أعمى من ضرر ، أو كان لحفظ مال من التلف ، ونحو ذلك .

ثامناً : يكره استقبال عين الشمس والقمر <sup>(١١)</sup> ، لأنهما من آيات الله ، ونعمه التي ينتفع بها الكون عامة ، ومن قواعد الشريعة الإسلامية احترام نعم الله تعالى وتقديرها .

ثاسماً : يندب الاستنجاء بيده اليسرى ، لأن اليمنى في الغالب هي المستعملة في تناول الطعام ونحوه ، كما يندب بل أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى . لئلا يشتد تعلق النجاسة بها ، وكذا يندب غسل يده اليسرى بعد الفراغ من قضاء الحاجة بشيء منظف ، ويندب الاسترخاء قليلاً عند الاستنجاء . كي يتمكن من إزالة النجاسة <sup>(١٢)</sup> .

## شروط صحة الاستنجاء والاستجمار

بالماء ، والأحجار ، ونحوها

فأما الماء الذي يصح به الاستنجاء ، فإنه يشترط فيه شرطان : أحدهما : أن يكون طهوراً ، فلا يصح الاستنجاء بالماء الطاهر فقط ، كما لا تصح إزالة النجاسة به <sup>(١٣)</sup> ثانيهما : أن يكون الماء .

(١) المالكية — قالوا لا يكره استقبال الشمس والقمر ، وإنما الأولى بالمرء أن لا يفعل ذلك ، فهو خلاف الأولى .

(٢) الشافعية — قالوا : يجب الاسترخاء ، كي يتمكن المستنجي من تنظيف الخارج الخفية — قالوا : إنما يندب الاسترخاء إذا لم يكن صائماً ، محافظة على الصوم ، لأنه يبطل بالمبالغة في إدخال الماء ، كما سيأتي في بابه .

(٣) الحنفية — قالوا : إن الاستنجاء بالماء الطهور لا يجب ، بل يكفي الاستنجاء بالماء الطاهر وقد عرفت الفرق بين الماء الطاهر ، والماء الطهور بما ذكرناه لك مفصلاً في مباحث المياه ، نعم الاستنجاء بالماء الطهور الأفضل ، للاتفاق على صحة إزالة النجاسة به والنمسك بالمتفق عليه أفضل عند الحنفية

مزيلة للنجاسة ، فإذا كان معه ماء قليل لا يزال النجاسة عن المحل ، بحيث يعود كما كان قبل النجاسة فإنه لا يستعمل الماء في هذه الحالة ، وهل يقدم الإنسان غسل قبله أو دبره ؟ في ذلك تفصيل في المذاهب (١) .

وأما الأحجار ونحوها ، فإنها تقوم مقام الماء ، ولو كان موجوداً ، إنما الأفضل استعمال الماء : وأفضل من ذلك أن يجمع بين الماء والحجر ؛ على أن فيما يصح الاستنجار به من غير الماء تفصيل المذاهب (٢) .

(١) المالكية — قالوا : نندب تقديم قبّله في إزالة النجاسة ، إلا إذا كان من عاداته أن يتقاطر بوله إذا مس دبره بالماء ، فحينئذ لا يندب له تقديم القبل .  
الحنفية — لهم قولان في ذلك ، والمفتى به قول الإمام ، وهو تقديم غسل الدبر ، لأن نجاسته أقدر من البول ، ولأنه بواسطة ذلك في الدبر وما حوله يقطر البول ، فلا يكون لتقديم غسل القبل فائدة .

الشافعية — قالوا : يندب لمن يستنجى بالماء أن يقدم غسل القبل على الدبر ، وأما إذا استجمر بالأحجار ، فإنه يندب له تقديم الدبر على القبل :  
الحنابلة — قالوا : يسن لمن أراد الاستنجاء أو الاستجمار أن يبدأ بالقبل ، إذا كان ذكراً ، أو أنثى ، بكراً ، وتخير الأنثى الثيب في تقديم أيهما .

(٢) الحنفية — قالوا : إن السنة أن يكون الاستنجار بالأشياء الطاهرة من تراب ، وخرق بالية ، وحجر ، ومدر — وهو قطع العين اليابسة — ويكره تحريم الاستنجار بالمنهى عنه ، كالعظام والروث ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمالها في ذلك ، ومثاهما طعام الأدمى ، والدواب ، وكره تحريم الاستنجار بما هو محترم شرعاً لما ثبت في الصحيحين ، من النهي عن إضاعة المال ، ويدخل فيما له احترام شرعاً ، جزء الأدمى ، ولو كافراً ، أو ميتاً ، والورق المكتوب ، ولو كانت الكتابة حروفاً مقطعة ، لأن للحروف احتراماً ، والورق غير المكتوب ، إذا كان صالحاً للكتابة ، أما الورق الذي لا يصلح للكتابة فإنه يجوز الاستنجار به بدون كراهة ، وإنما يكره الاستنجار به له قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى إتلافه ، أو انقاص قيمته ، فإذا كان غسله بعد الاستنجار ، أو تجفيفه بيده إلى حالته الأولى ؛ فإنه لا كراهة فيه ، وكره الاستنجار بالطوب المحرق ، والفضار ، والزجاج ، والفحم ، والحجر الأماص ، وتكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضاراً ، إذ لا يجوز استعمال ما يضر ، وتنزيهية إذا لم يكن استعمالها ضاراً ، وذلك لأنها =

= لا تنق المحل ، والسنة إنقاؤه ، وكره تحريمياً الاستجمار بجدار غيره ، لأنه لا يجوز التعدي على مال الغير ، أما جدار نفسه فلا كراهة فيه ، ومثل جداره الجدار المستأجر ، فإن استجمر بشيء مما ذكر أجزاء مع الكراهة التحريمية ، أو التزيبية ، على التفصيل المتقدم .

هذا ، وقد تقدم ما يتعين فيه الماء ، وما يكفي فيه الحجر ونحوه في - أول المبحث - .  
الشافعية - قالوا : يشترط فيها يستجمر به أن يكون جامداً طاهراً ، فلا يصح بتنجس ، وأن يكون قالماً للنجاسة ، فلا يصح بغير قالع ، كالاملس ، والرخو ، وأن يكون غير مبتل ، فإن كان مبتلاً بغير العرق ، فلا يجزئ ، وأن يكون غير محترم شرعاً ، فلا يصح بمحترم ، كالخبز والعظم ، ومن المحترم شرعاً ما كتب فيه علم شرعي ، كفقهِ ، وحديث ، أو وسائله ، كنهج ، وصرف ، وحساب ، وطب ، وعروض ، وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم ، إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم ، ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم كأبي بكر ، وعمر ، ونحوهما . ومن المحترم أيضاً المسجد ، فلا يجوز الاستجمار بجزء منه ، كحجر وخشب ، ولو انفصل عنه ، ما دام منسوباً إليه ، ومن المحترم جزء الأدمى ، ولو مودر الدم ، نظراً لصورته ، وإن أهدر دمه .

ويشترط في الخارج شروط . منها أن لا يكون جافاً ، لأنه لا يفيد الحجر ونحوه في إزالته ، وأن لا يطراً عليه نجس آخر أجنبي ، أو طاهر غير العرق ، وأن لا يجاوز الصفحة في الغائط ؛ والحشفة في البول ، والصفحة : ما ينضم من الألبتين عند القيام ، والحشفة : ما فوق محل الختان . هذا إذا كان رجلاً ، فإن كان المستجمر امرأة ، فإنه يشترط في محبة مسها بالحجر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها إن كانت بكرأ ، وأن لا يصل إلى ما بعد ذلك من الداخل إن كانت ثيباً ، وإلا تعين الماء بالنسبة لها ، كما يتعين بالنسبة للأقلف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالحجر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاثة مسحات ، يعم المحل بكل مسحة ، ولو بثلاثة أطراف حجر واحد . فلا يكفي أقل من ثلاث ، ولو أنق المحل ، وإذا لم يحصل الإنقاء بالثلاث زيد عليها ما يحصل به الإنقاء ، بحيث لا يبقى من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء ، أو صفار الخنزف .

المالكية - قالوا : يجوز الاستجمار بما اجتمعت فيه خمسة أشياء أن يكون يابساً . كحجر وقطن وصوف ، إذا لم يتصل بالحيوان . وإلا كره الاستجمار به ، فإن لم يكن يابساً ، كالطين ، فلا يجوز الاستجمار به لأنه ينشر النجاسة ، فإن وقع استجمار به ؛ فلا بد من غسل المحل بالماء . بعد ذلك . =

== وإن صلى بلا غسله كان مصابياً بالنجاسة ، وقد تقدم حكمه في إزالة النجاسة ، وأن يكون طاهراً ، فلا يجوز بنجس ، كعظم ميتة ، وروث حيوان محرم الأكل ، فإن استجمر به ، فإن كان جامداً ، ولم يتحال منه شيء ، وأنقى المحل ، أجزاء مع الإثم ، وأن يكون منقياً للنجاسة ، فلا يجوز بالأمس ، كزجاج ، وقصب فارسي ، لعدم الإنقاء به ، وأن يكون غير مؤذ ، فلا يجوز بما له حد ، كسكين ، وحجر له حرف ، ومكسور زجاج ؛ وأن يكون غير محترم شرعاً ؛ ومن المحترم شرعاً ؛ مطعوم الأدمى ويشمل للملح والدواء ؛ ويلحق به الورق ، لما فيه من النشا المطعوم ومن المحترم شرعاً ما له شرف ، كالمكتوب ، لأن للحروف حرمة ، ومنه ما كان حقاً للغير ؛ سواء أكان موقوفاً أو ملكاً لغيره ؛ فيحرم الاستجمار بجدار موقوف ، أو مملوكاً للغير ، فإن كان الجدار مملوكاً له ، كره الاستجمار به فقط ، ويكره الاستجمار بالعظم والروث الطاهرين ، وإذا حصل بهما الإنقاء أجزاء ، وكذلك كل ما حرم أو كره ، أما الأمور التي يتعين فيها الاستنجاء بالماء ، فقد تقدمت في حكم الاستنجاء ، قريباً .

الحنابلة — قالوا : يشترط فيما يستجمر به أمور : منها أن يكون طاهراً ، وأن يكون مباحاً فلا يصح الاستجمار بمغصوب ونحوه ، وأن يكون منقياً ، وضابط الإنقاء هنا أن لا يبقى أثر من النجاسة لا يزيله إلا الماء ، فلا يصح بالأمس ، كزجاج ، ونحوه ؛ وأن يكون جامداً ، فلا يكفي بالطين ، وأن لا يكون روثاً ، أو عظماً ، أو طعاماً ، ولو لبهيمية ؛ وأن لا يكون محترماً شرعاً ، كقرطاس ذكر فيه اسم الله تعالى ؛ أو كتب فيه حديث ، أو علم شرعي ، أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعاً ، أما ما كتب فيه محرم الاستعمال ، فليس من المحترم شرعاً ، وأن لا يكون جزء حيوان ، كبد مثلاً ، وأن لا يكون متصلاً به ، كصوفه وأن لا يكون محرم الاستعمال ، كالذهب والفضة ، ويشترط أن يكون المسح ثلاثاً مع الإنقاء ، وأن تعم كل مسحة منها المحل ، فإن حصل الإنقاء بدون الثلاثة لا يجزئ ؛ وأن لا يكون المخرج متنجساً بغير الخارج منه ، وأن لا تتجاوز النجاسة موضع العادة ، فإن تجاوزت تعين الماء ؛ وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقنة فيتعين فيه الماء ، وأن لا يصف الخارج قبل الاستجمار ، فإن جف تعين الماء .

هذا ، وقد عد الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الظاهر ، ولكنهم قالوا : إنه لا يجب غسله في الاستنجاء ، بل أوجبوا غسل ما يظهر عند جلوسها لقضاء حاجتها .

## مبحث في كيفية طهارة المريض

بسلس بول ، ونحوه

قد عرفت أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بنص صريح يرفع الحرج والمشقة عن الناس ، فقد قال تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج ، فكل شيء فيه حرج وعرس لا يجب على المكلف فعله ، ومن ذلك المرضى بأمراض لا تقدم عن العمل ، كضعف المثانة المترتب عليها تقاطر البول بلا انقطاع في معظم الأوقات ، أو كإكلها ونحو ذلك من مذى وغيره ، ويقال له : سلس ، ومثل هؤلاء المصابون بإسهال مستديم ، أو بمرض في الأمعاء — دوسنطاريا — يترتب عليه نزول دم أو قيح ، لحكم هؤلاء وأمثالهم أن يعاملوا في الوضوء وغيره من أنواع الطهارة معاملة خاصة تناسب أمراضهم ، كما هو مفصل في المذاهب <sup>١</sup> .

(١) الحنفية — قالوا : يتعلق بهذا أمور : أحدها : تعريف السلس : ثانيها : حكمه ؛ ثالثها : ما يجب على المعذور فعله ، فأما تعريفه فهو مرض خاص يترتب عليه نزول البول ، أو انقلاط الريج ، أو الاستحاضة ، أو الإسهال الدائم ، أو نحو ذلك من الأمراض المعروفة ، فمن أصيب بمرض من هذه الأمراض ، فإنه يكون معذوراً ، ولكن لا يثبت عذره في ابتداء المرض ، إلا إذا استمر نزول حديثه متتابعاً وقت صلاة مفروضة ، فإن لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذوراً ، وكذلك لا يثبت زوال العذر إلا إذا انقطع وقتاً كاملاً لصلاة مفروضة ، أما بقاؤه بعد ثبوته فإنه يكفي فيه وجوده ، ولو في بعض الوقت ، فلو تقاطر بوله مثلاً من ابتداء وقت الظهر إلى خروجه ، صار معذوراً ، ويظل معذوراً حتى ينقطع تقاطر بوله وقتاً كاملاً ، كأن ينقطع من دخول وقت العصر إلى خروجه . أما إذا استمر من ابتداء وقت الظهر إلى نهايته ، وصار معذوراً ، ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه ، ولو مرة فإنه يظل معذوراً ؛ فهذا تعريف المعذور . عند الحنفية ، وأما حكمه ، فهو أنه يتوضأ لوقت كل صلاة ، ويصلي بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل ، فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوءه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت ، بمعنى أنه لو كان مترضاً قبل حصول عذره ، لا ينتقض وضوءه بخروج الوقت . وإنما ينتقض بحصول حدث آخر غير العذر . كخروج ريج . أو سيلان دم من موضع آخر ، وغير ذلك .

= ويتضح من هذا أن شرط نقض الوضوء هو خروج وقت الصلاة المقروضة ، فإن توطأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيدين ، ودخل وقت الظهر فإن وضوءه لا ينتقض ، لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً ، وكذا خروج وقت العيدين ليس ناقضاً ، لأنه ليس وقت صلاة مفروضة ، بل هو وقت مهمل ، فله أن يصلي بوضوء العيدين ماشاء ، إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه ، لخروج وقت المفروضة ، أما إن توطأ قبل طلوع الشمس ، فإن وضوءه ينتقض بطلوعها ، لخروج وقت المفروضة ، وإن توطأ بعد صلاة الظهر ، ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر ؛ أما ما يجب على المذنب أن يفعله ، فهو أن يدفع عذره ، أو يقلله بما يستطيع من غير ضرر ، بل عليه أن يعالجه بما يستطيع ، فإذا كان يمكنه أن يعالج نفسه من هذا المرض بمعرفة الأطباء ، وقعد عن ذلك فإنه يأثم لأنهم صرحوا بأن المريض بهذا المرض يجب عليه أن يعالجه ، ويدفعه عن نفسه بكل ما يستطيع .

ومن هذا يؤخذ أن المرضى الذين يقعدون عن معالجة هذه الأمراض حتى يستفحل أمرها ، وهم قادرون ، فإنهم يأثمون .

هذا ، وإن كان العصب ونحوه - كالحفاظ للمستحاضة - يدفع السيلان أو يقلله وجب فعله ، وإن كانت الصلاة من قيام بترتب عليها تقاطر البول ، أو نزول الدم أو نحو ذلك ، فإن المريض يصلي وهو قاعد ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجبه فإنه لا يركع ، ولا يسجد بل يصلي بالإيماء وسيأتي بيانها .

وما يصيب الثوب من حدث الذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله تنجس بالسيلان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها ، أما إذا اعتقد أنه لا يتنجس قبل الفراغ منها ، فإنه يجب عليه غسله . الحنابلة - قالوا : من دام حدثه ، كأن كان به ساس بول ، أو مذى ، أو انفلات ريج ، أو نحو ذلك فإنه لا ينتقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشرط : أحدها : أن يغسل المحل ويعصبه بخرقه ونحوها ، أو يحشوه قطناً أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع ، بحيث لا يفرط في شيء من ذلك ، فإن فرط ينتقض وضوءه بما ينزل من حدثه ، وإلا فلا ، ومتى غسل المحل ، وعصبه بدون تفريط ، لا يلزمه فعله لكل صلاة . ثانيها : أن يدوم الحدث ، ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة بحيث يسع ذلك الزمن الطهارة والصلاة فإن كانت عادته أن ينقطع حدثه زمناً يسع ذلك . وجب عليه أن يؤدي صلاته فيه ، ولا يعد معذوراً ، وإن لم يكن عادته الانقطاع زمناً يسع الطهر والصلاة ، وإمكن عرض له ذلك الانقطاع بطل وضوءه : =



= ثالثها : دخول الوقت ، فلو توضأ قبل دخول الوقت لم يصح وضوءه ، إلا إذا توضأ قبله لفاتنة أو لصلاة جنازة ، فإن وضوءه يكون صحيحاً ؛ ويجب أن يتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل ، فإن لم يخرج فلا ينتقض وضوءه إلا بانقض آخر غير ذلك الحدث ، وللمعذور أن يصلي بوضوءه ماشاء من الفرائض والنوافل ، وإذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حدثه صلى قاعداً ، أما إذا كان الركوع والسجود يوجبان نزول ذلك الحدث ، فإنه يصلي بركوع وسجود مع نزوله ، ولا يجزئه أن يصلي مومياً .

المالكية - قالوا : ماخرج من الإنسان حال المرض من سلس بول أو نحوره ، فإنه لا ينتقض بشروط : أحدها : أن لا يلزمه أغلب أوقات الصلاة ، أو نصفها على الأقل ؛ فإذا جاءه سلس بول في الصباح مثلاً ، ثم انقطع بعد ساعتين ، فإنه لا يكون معذوراً ، وعليه أن يصبر حتى ينقطع بوله ، ويتوضأ لصلاة الظهر ، ومثل ذلك ما إذا كان مصاباً بانفلات ریح أو إسهال ، فإن لازمه ذلك نصف وقت صلاة فأكثر ، كان معذوراً ، وإلا فلا ؛ ثانيها : أن يأتيه ذلك المرض في أوقات لا يستطيع ضبطها ، أما إذا أمكنه أن يضبط الأوقات التي يأتيه فيها ، فإن عليه أن لا يتوضأ فيها ، مثلاً إذا عرف أنه ينقطع في آخر وقت صلاة الظهر ، فإن عليه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ، ويتوضأ ويصلي ، وكذا إذا عرف أنه ينقطع في أول الوقت ، فإنه يجب عليه أن يبادر بالصلاة في هذه الحالة ، ولا يباح له أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ، كما يباح للأصحاء فإذا كان السلس يستغرق وقت الظهر كله ، ووقت العصر إلا قليلاً منه ، بأن ينقطع في آخر وقت العصر ، فإنه يجب عليه أن يؤخر وقت الظهر إلى هذا الوقت ، ويجمعها مع صلاة العصر جمع تأخير ، وإذا كان يأتيه السلس في كل وقت العصر ، وينقطع في آخر وقت الظهر ، فإن عليه أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم ؛ ثالثها : أن لا يقدر المريض على رفع مرضه بدواء ، أو تزوج ، أو نحو ذلك ، فإن قدر ، ولم يفعل ، فإنه لا يكون معذوراً ، ويأثم بترك التداوي ، فإذا شرع في التداوي اغتفرت له أيام التداوي .

ولا يعتبر المريض بسلس المذی معذوراً إلا إذا حصل له ذلك السلس مرض بشرط أن ينزل منه بلا لذة معتادة ، أما إذا لم يكن به مرض ؛ ولكن نزل منه بسبب عدم تزوجه بلذة معتادة ، بأن كان يتلذذ بالنظر ، أو التفكير ، فيحصل منه المذی كلما فعل ذلك ، فإن وضوءه ينتقض مطلقاً ، حتى لو لازمه كل الزمن .

هذا ، ونقض الوضوء بالسلس ونحوه بالشروط المذكورة هو المشهور من مذهب المالكية ، =

= وعندهم قول آخر غير مشهور ، ولكن فيه تخفيف للرضى ، وهو أن السلس لا ينقض الوضوء ، وإن لم تتحقق هذه الشروط ، إنما يستحب منه الوضوء إذا لازم بعض الزمن ، أما إذا لازم كل الزمن فإنه لا يستحب منه الوضوء ، وهذا القول يسمح للمعذرين أن يقلدوه في حال المشقة والخرج ، فهو وإن لم يكن مشهوراً ، ولكنه قد يناسب أحوال كثير من الناس ، ولا مانع من أن يأخذوا به .

الشافعية - قالوا : ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج ، ويعصبه : فإن فعل ذلك ثم توضع . ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء . إنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط . وهي : أولاً : أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه ؛ ثانياً ؛ أن يوالى بين الاستنجاء والتحفظ السابق . وبين التحفظ والوضوء بمعنى أنه يستنجى أولاً . ثم بعد الاستنجاء مباشرة بدون فاصل ما يقوم بعصب المحل الذى ينزل منه البول أو الغائط أو نحوهما بخرقة نظيفة . أو نحو ذلك . مما لا يضره - كالرباط الذى يفعله الطبيب - ثم بعد ربطه يتوضأ على الفور . بحيث لا يفصل بين العصب والوضوء بفاصل من عمل . أو إبطاء . كما لا يصح له أن يفصل بين الاستنجاء والعصب ؛ ثالثاً : أن يوالى بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض ، بمعنى أن يغسل الوجه أولاً ، ثم يبادر بغسل اليدين بدون فاصل ما ؛ رابعاً : أن يوالى بين الوضوء والصلاة بحيث إذا فرغ من وضوئه ، فإنه يلزمه أن يشرع في الصلاة مباشرة ، بحيث لو باشر أى عمل آخر بطل وضوءه ، على أنه يغتفر له الفصل بالأعمال التى تتعلق بالصلاة ، كالذهاب إلى المسجد ، فإذا فعل هذه الأفعال ، وتوضأ في داره ، ثم ذهب إلى المسجد وصلى فيه ، فإنه جائز ، ولا يضره الفصل بالمشى إلى المسجد ، ومثل ذلك ما إذا توضأ على الوجه المذكور ، ثم انتظر صلاة جماعة أو جمعة ، فإن له ذلك ؛ خامساً : أن يأتى بهذه الأعمال جميعها بعد دخول وقت الصلاة ، فإن فعلها قبل دخول الوقت ، فإنها تبطل .

هذا ، وينبغى للمعذور أن لا يصلى بوضوئه الذى بينا كيفية إلا فرضاً واحداً ، فعليه أن يكرر هذه الأعمال لكل فريضة ؛ أما النوافل ، فإن له أن يصلى ما شاء منها بهذا الوضوء مع الفريضة التى يصح له أن يصليها به ، سواء صلى النوافل قبل الفرض أو بعده .

وقد تقدم في مباحث النية ، أن المعذور يجب عليه أن ينوى بوضوئه استباحة الصلاة ، بمعنى أن يقول في نفسه : نويت بوضوئى أن يبديح الشارع لى به الصلاة . وذلك لأنه في الواقع ليس وضوءاً حقيقياً ، بل هو منقوض بما ينزل من بول ونحوه ، ولكن سماحة الدين الإسلامى قد =

## مباحث الغسل

يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه لغة واصطلاحاً ؛ ثانيها : موجباته التي يجب عند حصولها ،  
ثالثها : شروطه ، رابعها : فرائضه ويقال لها : أركانها ، خامسها : سننه ونحوها ، سادسها : ما يمنع  
منه الحدث الأكبر ، وإليك البيان .

## تعريف الغسل

الغسل - بضم الغين - معناه في اللغة الفعل الذي يقع من الإنسان من إراقة الماء على  
بدنه ، وذلك بدنه ، الخ ، فهذا الفعل يقال : غسل في اللغة . وقد يطلق الغسل على الماء الذي  
يغسل به الشيء ؛ أما الغسل - بالكسر - فهو اسم لما يغسل به من صابون ونحوه ، والغسل  
- بالفتح ، اسم للماء ، فإذا قلت : غسل - بضم الغين - كان معناه الفعل المعروف ؛ وهو  
وضع الماء على البدن وذلكه ، الخ وإذا قلت : غسل - بكسر الغين - كان معناه الصابون ونحوه  
مما يغسل به ، وإذا قلت : غسل - بفتح الغين - كان معناه الماء الذي يغتسل منه .

هذا في اللغة ، وأما معناه في الشرع فهو استعمال الماء الطهور في جميع البدن على وجه مخصوص  
وقوله : في جميع البدن ، خرج به الوضوء فإنه استعمال الماء في بعض أعضاء البدن ، كما بينا لك .  
ولعل القارئ لا يجد في بيان معنى الغسل لغة وشرعاً صعوبة في الفهم ، لأن هذا الكتاب  
موضوع للعامة والخاصة ، كي يأخذ كل منهم ما يراه لازماً ، وليس من الضروري أن يفهم العامة  
مثل هذه الاصطلاحات الفنية ، إنما عليهم أن ينظروا فيما يأتي من فرائض ، وسنن ومندوبات  
ويحفظوه جيداً .

## موجبات الغسل

الموجبات هي الأسباب التي توجب الغسل ، بحيث لا يجب على المكلفين فعله . إلا إذا  
تحقق واحد منها ، وهي ست أمور : الأمر الأول من موجبات الغسل : إيلاج رأس عضو التناسل  
في قبل أو دبر ، فبمجرد هذا الإيلاج وجب الغسل ، سواء نزل مني ونحوه ، أو لم ينزل .

= أباحت له أن يباشر الصلاة بهذا الوضوء ، فلا يحرم من ثوابها ، لأنها شريعة مبنية على  
الحرص التام على مصالح الناس ، ومنافعهم في الدنيا والآخرة .

ويشترط في وجوب الغسل بالإبلاج شروط مفصلة في المذاهب (١) .

(١) الخنفة — قالوا : إذا توارت رأس الإحليل ، أو قدرها في قبل أو دبر من يجمع مثله بدون حائل سميك يمنع حرارة المحل ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم ينزل ، ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يكونا بالغين ، فلو كان أحدهما بالغاً ، والآخر غير بالغ ، وجب الغسل على البالغ منهما ، فإذا أوج غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغة ، وجب الغسل عليها دونه ، أما هو فيؤمر بالغسل ليعتاده ، كما يؤمر بالصلاة ، ومثل الغلام في ذلك الصبية ، ولا يجب الغسل بتواري رأس إحليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة ، كما لا يجب بالإبلاج في فرج الخنثى المشكل ، لأعلى الفاعل ، ولأعلى المفعول ، وكذلك لو أوج الخنثى في قبل أو دبر غيره ، فإنه لا يجب عليهما الغسل ، أما إذا أوج غير الخنثى في دبر الخنثى ، وجب الغسل على البالغ منهما .

الشافعية — قالوا : إذا غابت رأس الإحليل ، أو قدرها من مقطوعها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، سواء كانا بالغين أو لا ، فيجب على ولي الصبي أن يأمره به ، ولو فعله يجزئه ، وإلا وجب على الصبي بعد البلوغ ، سواء كان المفعول مطبقاً للوطء أولاً ، وسواء كان على رأس الإحليل حائل يمنع حرارة المحل أولاً ، سواء كان المفعول آدمياً أو بهيمة ، حياً أو ميتاً ، أو خنثى مشكلاً ، إذا كان الوطء في دبره ، أما إذا كان الوطء في قبل الخنثى ، فلا يجب الغسل عليهما ، كما لا يجب عليهما بالإبلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره ، ويشترط أن يكون الإبلاج الذي في القُبُل في محل الوطء ، فلو غيب بين شفريرها لم يجب الغسل عليهما إلا بالإنزال .

المالكية — قالوا : تحصل الجنابة ، ويجب الغسل منها بالإبلاج رأس الإحليل في قبل ، أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى ، أو بهيمة سواء كان الموطوء حياً ، أو ميتاً . فإذا كان مطبقاً للوطء يجب الغسل على الواطئ إن كان مكافئاً وكان الموطوء مطبقاً ، وعلى الموطوء المكلف إن كان الواطئ مكافئاً ، فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل ، إلا إذا أنزلت ، ويشترط في حصول الجنابة للبالغ أن لا يكون على رأس الإحليل حائل يمنع اللذة وإن تجاوز ختان المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » .

الحنابلة — قالوا : إن توارت رأس الإحليل في قبل أو دبر من يطبق الوطء بدون حائل ، ولو رقيقاً ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، إذا كان الذكر لا ينقص عن عشر سنين ، وعن الأنثى لا تنقص عن تسع سنين ، ويجب الغسل لتواري الحشفة ، ولو كان المفعول به بهيمة أو ميتة ، وإذا أوج الخنثى ذكره في قبل أو دبر غيره لم يجب الغسل عليهما ، وكذلك لو أوج غيره =

الأمر الثاني من موجبات الغسل : نزول المنى من الرجل أو المرأة ، فإن للمرأة منياً . إلا أنه لا ينفصل خارج القبل ، ومن ينكر هذا فقد أنكر المحس ، ولنزول المنى حالتان : الحالة الأولى : أن ينزل في البقعة ، الثانية : أن ينزل في النوم ، فأما الذي ينزل في البقعة بغير الجماع فإنه تارة يخرج بلذة ، وتارة يخرج لمرض ، أو ألم ، فالذي يخرج بلذة من ملاءبة ، أو مباشرة ، أو تقبيل ، أو عناق ، أو نظر ، أو تذكر ، أو نحو ذلك ، فإنه يجب الغسل ؛ سواء نزل مصاحباً للذة : أو التذكر أو أنزل بعد سكون اللذة ، ومثل ذلك في الحكم ما إذا داعب زوجته ، أو قبلها أو نحو ذلك ، فلم يشعر بلذة ، ولكنه أمني عقب ذلك ، فإن عليه الغسل ، وأما الذي يخرج بسبب المرض أو بسبب ضربة شديدة على صلبه ، أو نحو ذلك ، فإنه لا يوجب الغسل ، على أن في كل هذه الأحكام تفصيل المذاهب <sup>(١)</sup> .

= في قبله لم يجب عليهما ، أما لو أوج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل عليهما لكونه محقق الأصالة .

هذا ، وليس في مثل هذا الموضوع كبير فائدة ، لأن معظمه صور نادرة الوقوع ، كنت أريد حذفها ، ولكن قد يحتاج إليها في بعض الأحكام أو في بعض البلدان .

(١) الشافعية - قالوا : خروج المنى من طريقه المعتاد يوجب الغسل بشرط واحد ، وهو التحقق من كونه منياً بعد خروجه ، سواء كان بلذة أو بغير لذة ، وسواء كانت اللذة بسبب معتاد أو غير معتاد ، بأن ضربه أحد على صلبه فأمى ، أو مرض مرضاً يسبب خروج المنى ، ولذا قالوا : إذا جامع الرجل زوجته ، فلم ينزل ، ثم اغتسل ، ونزل منه المنى بعد الغسل بدون لذة فإنه يجب عليه إعادة الغسل ، لأن المعول على خروج المنى ، على أن لهم في المرأة تفصيلاً ، وهو أنها إذا اغتسلت ، ثم نزل منها منى بعد الاغتسال ، فإن كانت قد أنزلت قبل الغسل فإنها يجب عليها إعادة الاغتسال لاختلاط مائها بماء الرجل ، أما إذا لم تكن قد أنزلت قبل الغسل فإنها لا تجب عليها إعادة الغسل لأن هذا الماء الذي رآته يكون ماء الرجل وحده ، نزل منها بعد الغسل فلا شيء عليها .  
الحنابلة - قالوا : لا يشترط في وجوب الغسل خروج المنى بالفعل ، بل الشرط أن يحس الرجل بانفصال المنى من صلبه ، وتحس المرأة بانفصال المنى عن ترايبها والترايب هي - عظام الصدر التي تلبس عليها المرأة الفلادة ؛ من حلي ونحوه -

فإن الغسل عند الحنابلة يجب بهذا الانفصال ؛ وإن لم يصل المنى إلى ظاهر القبل ، فإذا جامع الرجل زوجته ، ولم ينزل منه ماء ، ثم اغتسل ، ونزل منه المنى بعد الغسل ، فإن نزل بلذة ، فإنه =

الأمر الثالث من موجبات الغسل : نزول المنى حالة النوم ويعبر عنه بالاحتلام ، فمن احتلم ثم استيقظ من نومه ، فرجد بللاً في ثيابه ، أو على بدنه ، أو على ظاهر قبله ، فإنه يجب عليه أن يغتسل إلا إذا تحقق أن ذلك البلل ليس منياً ، أما إذا شك في كونه منياً ، أو منياً ، أو غيرهما ، فإنه يجب

== يجب عليه غسل جديد ، وإن نزل بدون لذة ، فإنه ينقض الوضوء فقط ، ولا يوجب الغسل ، ومثل ذلك ما إذا خرج المنى بسبب ضربة أو مرض .

وبذلك تعلم أن الحنابلة يشترطون اللذة في خروج المنى بدون جماع ، ولا يشترطون خروج المنى إلى ظاهر القبل ، بل الشرط انفصاله من مقره ، وهي حالة معروفة ، أما الشافعية فهم على العكس من ذلك ، إذ لا يشترطون اللذة أصلاً ، ويشترطون انفصال المنى على ظاهر القبل في الرجل ، وإلى داخل قبل المرأة ، والتحقق من كونه منياً .

الحنفية — قالوا : خروج المنى بسبب من الأسباب الموجبة للذة غير الجماع له حالتان : الحالة الأولى : أن يخرج إلى ظاهر الفرج على وجه الدفن والشهوة فإذا عاتق زوجته فأمن بهذه الكيفية من غير إبلاج ، فإن عليه الغسل ، وستعلم أن الإبلاج يوجب الغسل ، ولو لم ينزل ، ويعتبر المنى خارجاً بشهوة متى التذ عند انفصال المنى من مقره . فإذا انفصل المنى بلذة ، ثم أمسكه ، ولكنه نزل بعد ذلك بدون لذة ، فإنه يوجب الغسل ، ويشترط في وجوب الغسل أن يفصل المنى من مقره ، ويخرج خارج الذكر : فإذا انفصل ولم يخرج ، فإنه لا يوجب الغسل ، الحالة الثانية : أن يخرج بعض المنى بسبب الجماع أو غيره ، ثم يغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو يمضي عليه زمن يتحقق فيه من انقطاع المنى ، ثم بعد الاغتسال في هذه الحالة ينزل منه ما بقي من المنى بلذة أو غيرها . وفي هذه الحالة يجب عليه أن يعيد الغسل عند أبي حنيفة ، ومحمد . ولا يعيده عند أبي يوسف . وإنما يجب عليه الغسل في هذه الحالة عند أبي حنيفة . ومحمد . بشرط أن لا يبول قبل الاغتسال أو يمشي . أو ينتظر زمناً بعد خروج المنى . فإن فعل شيئاً من هذه الأشياء . ثم اغتسل ونزل منه المنى بعد ذلك . فإنه لا يغسل عليه بالإجماع ، وإذا اغتسلت المرأة بعد أن أتاها زوجها ، ثم نزل منها المنى بعد ذلك فإنها لا يغسل عليها . أما المنى الخارج لا بسبب لذة . كما إذا ضربه أحد على صلبه فأمنى : أو كان مريضاً مرضاً يترتب عليه نزول المنى بدون لذة فإنه لا يغسل عليه .

وهذا تعلم أن الحنفية مختلفون في ذلك الحكم مع الشافعية ، والحنابلة ، لأنهم يشترطون في وجوب الغسل خروج المنى إلى ظاهر الفرج ، والحنابلة يكتبون بانفصاله عن صلب الرجل ، وترائب المرأة ويشترطون انفصاله عن مقره بلذة . وإن لم تستمر اللذة حتى يخرج . والشافعية ==



عليه الغسل ، سواء تذكر أنه تلذذ في نومه بشيء من أسباب اللذة أو لم يتذكر <sup>(١)</sup> .  
 الأمر الرابع من موجبات الغسل : دم الحيض ، أو النفاس ، وهذا القدر متفق عليه في  
 المذاهب ، فن رأيت دم الحيض ، أو دم النفاس ، فإنه يجب عليها أن تغتسل عند انقطاعه ، ومن  
 النفاس الموجب للغسل الولادة بلا دم <sup>(٢)</sup> . فلو فرض وكانت المرأة زهراء ، لا ترى دماً ، ثم  
 ولدت ، فإن الغسل يجب عليها بمجرد الولادة .  
 الأمر الخامس : موت المسلم <sup>(٣)</sup> ، إلا إذا كان شهيداً ، فإنه لا يجب تغسيله ، وستعرف معنى  
 الشهيد وأحكامه في مباحث كتاب الجنائز .  
 الأمر السادس : من موجبات الغسل : إسلام الكافر ، وهو جنب <sup>(٤)</sup> ، أما إذا أسلم غير  
 جنب ، فيندب له الغسل فقط .

== يشترطون خروجه ، وإن لم يكن بلذة ، فالحنفية يوافقون الشافعية في ضرورة خروج المني إلى  
 ظاهر القبل ، ويخالفون الحنابلة في الاكتفاء بانفصاله عن مقره ، وإن لم يخرج بالفعل ، وبوافقون  
 الحنابلة في أنه لا يوجب الغسل ، إلا إذا كان بلذة ، ويخالفون الشافعية في ذلك .

المالكية — قالوا : إذا خرج المني بعد ذهاب لذة معتادة بجماع ووجب الغسل ، سواء اغتسل  
 قبل خروجه أو لا : أما إذا كانت اللذة ناشئة من جماع ، كان أوجب ولم ينزل ، ثم أنزل بعد  
 ذهاب اللذة ، فإن كان قد اغتسل قبل الإنزال ، فلا يجب عليه الغسل .

(١) الشافعية — إذا شك بعد الانتباه من النوم في كون الببل منياً ، أو منياً لم يتحتم  
 عليه الغسل ، بل له أن يحمله على المني فيغتسل ، وأن يحمله على المذي فيغسله ويتوضأ ، وإذا تغير  
 اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثاني ، ولا يعيد ما عمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها .

الحنابلة — قالوا : إذا شك بعد النوم في كون الببل منياً أو منياً ، فإن كان قد سبق نومه  
 سبب يوجب لذة ، كفسك ، أو نظر ، فلا يجب عليه الغسل ، ويحمل ما رآه على المذي ، وإن لم  
 يسبق نومه سبب يوجب لذة ، فيجب عليه الغسل .

(٢) الحنابلة قالوا : الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

(٣) الحنفية — قالوا : يشترط في تغسيل الميت المسلم أن لا يكون باغياً ، والبغاة عند الحنفية  
 هم الخارجون عن طاعة الإمام العادل ، وجماعة المسلمين ليقلبوا النظم الاجتماعية . طبقاً لشهواتهم ،  
 فبكل جماعة لهم قرة يتغلبون بها ، ويقاؤون أهل العدل هم البغاة عند الحنفية ، فإذا تغلب قوم من  
 اللصوص على قرية ، فإنهم لا يكونون بغاة بهذا المعنى ، ومن مات منهم يفضل .

(٤) الحنابلة — قالوا : إذا أسلم الكافر ، فإنه يجب عليه أن يغتسل ، سواء كان جنباً أو لا .

## شروط الغسل

تنقسم شروط الغسل إلى ثلاثة أقسام . شروط وجوب فقط ، فيجب الغسل من الجنابة على من يجب عليه الوضوء ، وشروط صحة فقط ، فيصح الغسل من يصح منه الوضوء ، وشروط وجوب وصحة معاً ، وقد تقدم بيان كل ذلك في «مبحث شروط الوضوء» ، فمن أراد من طلبة العلم معرفتها بسهولة ، فليرجع إليها ، وقد تختلف بعض شروط الغسل عما تقدم من شروط الوضوء ، فن ذلك الإسلام ، فإنه ليس بشرط في صحة غسل الكتانية ، مثلاً إذا تزوج مسلم كتابية ، وانقطع دم حيضها ، أو نفاسها ، فإنه لا يحل له <sup>(١)</sup> أن يأتيها قبل أن تغتسل ، فالغسل في حقها مشروع ، ولو لم تكن مسلمة ؛ وقد ذكر بعض المذاهب <sup>(٢)</sup> شروطاً أخرى مغايرة لشروط الوضوء ، بينها لك تحت الجدول .

(١) الخنفة — قالوا : أكثر مدة الحيض عشرة أيام ، وأكثر مدة النفاس أربعون يوماً . فإذا انقطع دم الحيض بعد انقضاء عشرة أيام ، وانقطع دم النفاس بعد انقضاء أربعين يوماً من وقت الولادة ، فإنه يحل للزوج أن يأتي زوجته ، وإن لم تغتسل ، مسلمة كانت ، أو كتابية ؛ أما إذا انقطع الدم لأقل من ذلك ، كأن ارتفع حيضها بعد سبعة أيام مثلاً ، وارتفع دم نفاسها بعد ثلاثين يوماً ، أو أقل ، فإنه لا يحل لزوجها أن يأتيها إلا إذا اغتسلت ، أو مضى على انقطاع دمها وقت صلاة كامل ، مثلاً إذا انقطع الدم بعد دخول وقت الظهر فلا يحل له إتيانها ، إلا إذا انقضى ذلك الوقت بتمامه ، وضارت صلاة الظهر ديناً في ذمتها ، أما إذا انقطع الدم في آخر وقت الظهر ، فإن كان باقياً منه زمن يسع الغسل وتكبيرة الإحرام ، فإنه يحل له إتيانها بانقضائه ، أما إذا لم يبق من وقت الظهر إلا زمن يسير لا يسع ذلك ، ثم انقطع حيضها ، فإنه لا يحل إتيانها إلا إذا اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة العصر كله بدون أن تجد دماً ، لا فرق في ذلك كله بين أن تكون الزوجة مسلمة ، أو كتابية .

(٢) الخنابلة — قالوا : لا يشترط تقدم الاستنجاء أو الاستجمار على الغسل ، بخلاف الوضوء ، فإنه يشترط فيه ذلك

الشافعية — قالوا : إن من شرائط صحة الوضوء أن يكون المتوضئ مميزاً ، فإذا توضأت المجنونة التي لا تميز بينها ، فإن وضوءها لا يصح ، وهذا ليس شرطاً في الغسل ، فلو حاضت واغتسلت ، وهي غير مميزة ، فإنه يحل لزوجها أن يأتيها .

## فرائض الغسل

وفيهما حكم الشعر ، وزينة العروس ، ولبس الحلى ونحو ذلك

رابنا أن نذكر الفرائض مجتمعة أولاً عند كل مذهب ، ثم ننبه على المنفق عليه والمختلف فيه ، لأن ذلك أسهل في الحفظ وأقرب للفهم .<sup>۱۱</sup>

(۱) الحنفية - قالوا : فرائض الغسل ثلاثة : أحدها : المضمضة : ثانيها : الاستنشاق : ثالثها : غسل جميع البدن بالماء ، فهذه هي الفرائض مجتمعة عند الحنفية ، ويتعلق بكل واحد منها أحكام فاما المضمضة فإنها عبارة عن وضع الماء الطهور في الفم ، ولو لم يحرك فيه ، أو يطرح الماء الذي وضعه في فيه ، فمن وضع ماء في فيه ، ثم ابتلعه ، فقد أتى بفرض المضمضة في الغسل ، بشرط أن يصيب الماء جميع فيه ، وإذا كانت أسنان الذي يريد الغسل مجوفة - ذات فال - فبقي فيها طعام ، فإنه لا يبطل الغسل ، ولكن الأحوط أن يخرج الطعام والأوساخ من بين أسنانه . ومن فوق لثته حتى يصيبها الماء ، وأما الاستنشاق فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف بالكيفية التي تقدمت في الوضوء ، فإذا كان في أنفه مخاط يابس ، أو وسخ جاف فإن غسله لا يصح إلا إذا أخرجه ، ولعل في ذلك ما يحمل المسلمين على النظافة دائماً ، فإن وجوب إخراج هذه الأقدار من الداخل ، وغسل ماتحتها دليل تام على عناية الشارع بالنظافة المفيدة للأبدان داخلاً وخارجاً ، وأما غسل جميع البدن بالماء ، فإنه فرض لازم في الغسل من الجنابة باتفاق ، بحيث لو بقي منه جزء يسير يبطل الغسل ، ويجب على من يريد الغسل أن يزيل من على بدنه كل شيء يحول بينه وبين وصول الماء إليه ، فإذا كان بين أظافره أقدار تمنع من وصول الماء إلى ماتحتها من جلد الأظافر يبطل غسله ، سواء كان من أهل المدن ، أو من أهل القرى ، ويفتقر الدرر من تراب وطين ونحو ذلك . فإنه إذا وجد بين الأظافر لا يبطل الغسل ، وقد اختلف في الآثار التي تقتضيها ضرورة أصحاب المهن كالخباز الذي يعجن دائماً ، والصباغ الذي ياصق بين أظافره صباغ ذو جرم يتعسر زواله ونحوهما ، فقال بعضهم : إنه يبطل الغسل ، وقار بعضهم : لا يبطل ، لأن هذه الحالة ضرورة والشريعة قد استثنت أحوال الضرورة ، فلا حرج على مثل هؤلاء ، وهذا القول هو الموافق لقواعد الشرع الحنيف ، ولا يجب على المرأة أن تنقض ضفائر شعرها في الغسل ، بل الذي يجب عليها أن توصل الماء إلى أصول شعرها - جذوره - ، وإذا كان لها ذؤابة - قطعة من شعرها نازلة على صدغها - فإنه لا يجب عليها غسلها ، فإذا كان شعرها منقوضاً غير مضمفور ، فإنه يجب إيصال الماء إلى داخله ، وإن لم يصل الماء إلى جلدها ، وإذا وضعت المرأة على رأسها طيباً تخينأله جسم =

= يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر ، فإنه يجب عليها إزالته حتى يصل الماء إلى أصول الشعر ، وإذا كانت لابسة أسورة ضيقة أو قرطاً - حلقاً - أو خاتماً ، فإنه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ماتحته ، فإذا لم يصل الماء إلى ماتحته ، فإنه يجب بزعه ، وإذا كان بالأذن ثقب ليس فيه قرط - حلق - فإنه يجب أن يدخل الماء إلى داخل الثقب ، فإن دخل وحده فذاك ، وإلا فإنه يجب إدخاله بأي شيء ممكن ، ولا يجب أن تدخل المرأة أصبعها في فرجها عند الغسل ، ويجب على الرجل أن يوصل الماء إلى داخل شعر لحيته ، وأن يوصله إلى أصول اللحية ، سواء كان شعره مضافاً أو غير مضاف ؛ ويجب إدخال الماء إلى الأجزاء الغائرة في البدن ، كالسرة ونحوها ، وينبغي إدخال إصبعه فيها ، ولا يجب على الأقف - وهو الذي لم يختن - أن يدخل الماء إلى داخل الجلد ، ولكنه يستحب له أن يفعل ذلك .

المالكية - قالوا : فرائض الغسل خمس ، وهي : النية : تعميم الجسد بالماء ؛ ذلك جميع الجسد مع صب الماء ، أو بعده قبل جفاف العضو ؛ الموالاة غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة ، تخليل شعر جسده جميعه بالماء ، فهذه فرائض الغسل عند المالكية ؛ فأما النية فقد عرفت أحكامها في الوضوء ، وهي هنا كذلك فرض عند المالكية يصح أن يتأخر عن الشروع في الغسل بزمن يسير عرفاً ، ومحامها في الغسل غسل أول جزء من أجزاء البدن ؛ وقد عرفت مما تقدم في فرائض الوضوء ، أن النية سنة مؤكدة عند الحنفية ، أما الحنابلة فقالوا : إنها شرط لصحة الغسل ، وسيأتي مذهبهم ، فلا يصح إلا بها ، ولكنها ليست داخلة في حقيقته . والشافعية اتفقوا مع المالكية على أن النية فرض ، إلا أنهم قالوا : لا يجوز تأخيرها عن غسل أول جزء من أجزاء البدن بحال ؛ الثاني : من فرائض الغسل تعميم الجسد بالماء ، وليس من الجسد الفم ، والأنف ، وصماخ الأذنين ، والعين ، فالواجب عندهم غسل ظاهر البدن كله ، أما غسل باطن الأشياء التي لها باطن ، كالمضمضة والاستنشاق فليس بفرض ، بل هو سنة ، كما ستعرفه ، نعم إذا كان في البدن تكاميش ، فإن عاينه أن يحركها ليصل الماء إلى داخلها ؛ الفرض الثالث ، الموالاة ، ويبر عنه بالفور ، وهو أن ينتقل من غسل العضو إلى غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول ، بشرط أن يكون ذا كراً قادراً ، وقد تقدم بيان ذلك في الوضوء ، فارجع إليه إن شئت ؛ الفرض الرابع : ذلك جميع الجسد بالماء ، ولا يشترط أن يكون ذلك حال صب الماء على البدن ، بل يكفي ذلك بعد صب الماء ونزوله من على البدن ، بشرط أن لا يجف الماء من على العضو قبل ذلك ، ولا يشترط في ذلك عندهم أن يكون بخصوص اليد ، فلو ذلك جزء من جسمه بذراعه ، أو وضع إحدى رجليه على الأخرى ، =

= ودلكها بها ؛ فإنه يجزئه ذلك ؛ وكذا يكفي الدلك - بمندبل أو فوطه - أو نحو ذلك على المعتمد فن أخذ طرف الفوطه بيده اليمنى ، والطرف الآخر بيده اليسرى ، وذلك به أظهره وبدنه ؛ فإنه يجزئه ذلك ، قبل أن يحف الجسم ، ولو كان قادراً على الدلك بيده على المعتمد ، ومثل ذلك ما إذا وضع في كفه كيساً ، وذلك به ، فإنه يصح بلا خلاف ؛ لأنه ذلك باليد ، ومن عجز عن ذلك بدنه كله أو بعضه بيده ، أو بخرقه ، فإنه يسقط عنه فرض الدلك على المعتمد ، ولا يلزمه أن ينيب غيره بالدلك ؛ الفرض الخامس من فرائض الغسل : تخليل الشعر ، فأما شعر اللحية ؛ فإن كان غزيراً ففي تخليله خلاف فبعضهم يقول : إنه واجب ، وبعضهم يقول : إنه مندوب ، وأما شعر البدن ، فإنه يجب تخليله في الغسل باتفاق ، سواء كان خفيفاً أو غزيراً ، ويدخل في ذلك هذب العينين والحواجب ، وشعر الإبط ، والعاانة ، وغير ذلك ، لافرق في كل هذا بين الرجل والمرأة ، وإذا كان الشعر مضموراً فلا يخلو إما أن يكون بخيوط من خارجه ، أو مضموراً بغير خيوط ، فإن كان مضموراً بخيوط ، فإنه يجب نقضه - حله - إن كانت هذه الخيوط ثلاثة فأكثر ، أما إن كانت هذه الخيوط أقل من ثلاثة ، فإنه لا يجب نقضه ، إلا إذا اشتد ضميره ، وتعذر بسبب ذلك إيصال الماء إلى البشرة ، وكذا إذا كان ضميره شديداً يتعذر معه إيصال الماء إلى البشرة ، وجب نقض الشعر ، وإلا فلا .

والحاصل أن الشعر المضمور بثلاثة خيوط فأكثر يجب نقضه بدون كلام ؛ لأن الشأن فيه أن يكون شديداً يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، أما إن كان مضموراً ، فإن اشتد ضميره وجب نقضه ، سواء كان مضموراً بخيط ، أو مضموراً بغير خيط ، وإن لم يشتد ضميره ، فلا يجب نقضه ويستثنى من ذلك كله شعر العروس إذا زينته ، أو وضعت عليه طيباً ونحوه من أنواع الزينة ، فإنها لا يجب عليها غسل رأسها في هذه الحالة ، لما في ذلك من إتلاف الماء ، بل يكفي منها بغسل بدنها ، ومسح رأسها بيدها ، حيث لا يضرها المسح ، فإن كان على بدنها كله طيب ونحوه وتخشى من ضياعه بالماء ، سقط عنها فرض الغسل ، وتيممت .

هذا ، وقد تقدم في مباحث الوضوء ، حكم الخاتم الضيق والواسع ، فكذلك الحال هنا ، فإن كان ضيقاً ، ولكن يساح له لبسه ، فإنه لا يجب نزعه ، وإن لم يصل الماء إلى ما تحته ، بل يكفي بغسله هو إلى آخر ما تقدم .

الشافعية - قالوا : فرائض الغسل اثنان فقط ، وهما النية ، وتعميم ظاهر الجسد بالماء ، فأما النية فيجب أن تكون عند أول مفسول ، بحيث لو قدمها قبل غسله أول عضو من بدنه بطل الغسل ، =

== كما تقدم في الوضوء، فالرجع إليه إن شئت؛ وأما تعميم ظاهر الجسد فإنه يشمل الشعر الموجود على البدن، ويجب غسله ظاهراً وباطناً؛ لافرق في ذلك بين أن يكون الشعر خفيفاً أو غزيراً، على أن الواجب هو أن يدخل الماء في خلال الشعر، ولا يجب أن يصل إلى البشرة إذا كان غزيراً لا ينفذ منه الماء إلى البشرة؛ ويجب نقض الشعر المضفور إذا منع ضفره من وصول الماء إلى باطنه؛ لافرق في ذلك بين الرجل والمرأة؛ فإن كان الشعر متلبداً بطبيعته بدون ضفر. فإنه يعنى عن إيصال الماء إلى باطنه، ويجب أن يصل الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه بلا حرج، حتى لو بقي جزء يسير من البدن لم يصبه الماء بطل الغسل؛ ويجب أن يعم الماء تجاويرف البدن، كعمق السرة وهو وضع جرح خائر، ونحو ذلك، ولا يكلف بإدخال الماء إلى ما غار من بدنه بأنبوبة، بل المطلوب منه أن يعالج إدخال الماء بما يستطيعه بدون تكلف ولا حرج، ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء إلى ماتحته، من عجين وشمع وقذى في عينه - عماس - كما يجب أن ينزع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء إلى ماتحته إلا بنزعه، ويجب على المرأة أن تحرك قرطها الضيق - حلقها - وإذا كان بأذنها ثقب ليس فيه قرط، فإنه لا يجب إيصال الماء إلى داخله، لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن، والثقب من الباطن لا من الظاهر، ويجب غسل ما ظهر من صماخي الأذنين - الصماخ هو خرق الأذن - أما داخلها، فإنه لا يجب غسله، وكذا يجب إيصال الماء إلى ماتحت القلفة - القلفة هي الجلدة الموجودة في قبيل الرجل قبل أن يتختن - فإذا لم يمكن غسل ما تحتها إلا بإزالتها، فإن إزالتها تجب، وإن تعذرت إزالتها يكون حكمه حكم من فقد الماء والتراب الذي يتيمم به، ويقال له: فاقد الطهورين، وإذا مات الأقف يدفن بلا صلاة عليه على المعتمد؛ وبعضهم يقول: يقوم شخص بتيممه، ويصلى عليه، وبذلك تعلم أن الاختتان واجب عند الشافعية وهو من مقتضيات الصحة في زماننا فن لم يتختن فهو جاهل قدر.

الحنابلة - قالوا: فرض الغسل شيء واحد، وهو تعميم الجسد بالماء، ويدخل في الجسد النعم والأنف، فإنه يجب غسلهما من الداخل، كما يجب غسلهما في الوضوء، والشعر الموجود على البدن يجب غسله ظاهراً وباطناً، بحيث يدخل الماء إلى داخله وإن لم يصل إلى الجلد إذا كان غزيراً ويجب على الرجل إذا ضفر شعره أن ينقضه حال الغسل، أما المرأة فإنها لا يجب عليها نقض ضفائر شعرها في الغسل من الجنابة لما في ذلك من مشقة وحرج، بل الواجب عليها تحريك شعرها حتى يصل الماء إلى جذوره - أصوله - نعم يندب لها أن تنقض ضفائرها فقط . =



= هذا في الغسل من الجنابة ، أما في الغسل من الحيض فإنها يجب عليها أن تنفض ضفائر شعرها وذلك لأنه لا يكرر كثيراً ، فليس فيه حرج ومشقة ، وبشمل ظاهر البدن داخل القلفة ، وقد تقدم بيانها إذا لم يتعذر رفعها ، وإلا فلا يجب ، ويجب إيصال الماء إلى ماتحت الخاتم ونحوه ، على أن الجنابة قالوا : إن التسمية فرض في الغسل بشرطين : أن يكون القائم بالغسل عالماً ، فلا تفترض على الجاهل ، وأن يكون ذا كراً ، فلا تفترض على الناسي ، وهذا الحكم خاص بهم لم يشاركهم فيه أحد من الأئمة .

### ملخص المتفق عليه والمختلف فيه

#### من فرائض الغسل

اتفق الأئمة الأربعة على أن تعميم الجسد كله بالماء فرض ، واختلفوا في داخل الفم والأنف فقال الحنابلة ، والحنفية : إنه من البدن ، فالمضمضة والاستنشاق فرض عندهما في الغسل ، وقد عرفت أن الحنابلة يقولون : إن غسل الفم والأنف من الداخل فرض في الوضوء أيضاً ، ولكن الحنفية لم يوافقهم على ذلك في الوضوء ، أما الشافعية والمالكية فقد قالوا : إن الفرض هو غسل الظاهر فقط ، فلا تجب المضمضة والاستنشاق لا في الوضوء ولا في الغسل ، واتفقوا على ضرورة إيصال الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه من أجزاء البدن ، ولو كانت غائرة ، كعمق السرة ، ومحل العمليات الجراحية التي لها أثر غائر ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يجب أن يتكلف إدخال الماء إلى الثقب الموجود في بدنه بأنبوبة - طلبية - ونحوها ، فلو ضرب شخص برصاصة فحُفرت في بدنه ثقباً غائراً ، فإن الواجب عليه أن يغسل ما يصل إليه بدون كلفة وحرج باتفاق الأربعة ، إلا أن الشافعية قد اعتبروا ثقب الأذن الذي يدخل فيه القرط - الحلق - من الباطن لا من الظاهر ، فلا يلزم إدخال الماء إليه ، ولو أمكن ، واتفقوا على إزالة كل حائل يمنع وصول الماء إلى ماتحته ، كعجين وشمع وحصاص في عينه ، إلا أن الحنفية قد اغتفروا للصانع ما يلصق برءوس أناملهم تحت الأظافر إذا كان يتمذر عليهم إزالته دفماً للحرج ، أما غيرهم فإنهم يسكفون إزالته ، كما قال الأئمة الثلاثة ، واتفقوا على وجوب تخليل الشعر إذا كان خفيفاً يصل الماء إلى ماتحته من الجلد ، أما إذا كان غزيراً فإن المالكية قالوا : يجب أيضاً تخليله وتحريكه حتى يصل الماء إلى ظاهر الجلد ، أما الأئمة الثلاثة فقد قالوا : إن الواجب هو أن يدخل الماء إلى باطن الشعر ، فعملية أن يغسله ظاهراً ، ويحركه كي يصل الماء إلى باطنه ؛ أما الوصول إلى البشرة - الجلد - فإنه لا يجب ، واختلفوا جميعاً في الشعر المضمور =

## مبحث سنن الغسل ، ومندوباته ومكروهاته

قد ذكرنا في مباحث الوضوء ، تعريف السنة والمندوب والمكروه ونحوها عند كل مذهب فمن شاء معرفتها فليرجع إليها ، وسنذكر هنا سنن الغسل ومندوباته مفصلة ، أما مكروهاته فإنها عبارة عن ترك سنة من سننه ، وإليك بيانها مفصلة في كل مذهب ، تحت الخط الذي أمامك (۱) .

== فالحنفية قالوا : إنه لا يجب نقضه ، وإنما الواجب هو أن يصل الماء إلى جذور الشعر ، فإن كان الشعر غير مضمفور ؛ فإنه يجب تحريكه حتى يدخل الماء في باطنه ، ولن يرخص للمرأة التي على رأسها الطيب المانع من وصول الماء إلى جذور الشعر ، بل قالوا : يجب عليها إزالة الطيب ولو كانت عروساً ، وهذا الحكم اتفق عليه الحنفية ، والحنابلة ، والشافعية ، وخالف فيه المالكية فقط ، فهم الذين رخصوا للعروس بترك الطيب والزينة ؛ وعدم غسل الرأس ، وهذه رخصة جميلة ، وقال الشافعية : يجب نقض الشعر المضمفور إن توقف على نقضه وصول الماء إلى باطنه ، وإلا فلا ؛ وقال الحنابلة : يجب نقض ضفائر الرجل في الغسل بلا كلام ، وأما المرأة فإنه يجب عليها أن تنقذه في الغسل من الحيض والنفاس دون الجنابة ، دفعاً للشقة والحرج ، وقد انفرد المالكية وحدهم بعد فرائض الغسل خمساً ، على أنك قد عرفت أن النية فرض عند الشافعية أيضاً فهم متفقون مع المالكية على فرضيتها ، أما الحنابلة فإنهم يقولون : إن النية شرط لا فرض ، كما تقدم في الوضوء ، والحنفية يقولون : إنها سنة ، وما عدا ذلك من الفرائض التي ذكرها المالكية فهي سنن عند الأئمة الآخرين .

(۱) الحنابلة - عدوا سنن الغسل - كما يأتي - : الوضوء قبله ، وقد عرفت أن المضمضة والاستنشاق فرض عندهم ، إزالة ما على بدن الذي يريد الغسل من القدر ؛ تثليث غسل الأعضاء ، تقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ؛ الموالاة ويعبر عنها بالفور ، وهي عبارة عن أن يبدأ في غسل العضو قبل أن يجف الذي قبله ، ذلك ، إعادة غسل رجله في مكان غير الذي اغتسل فيه ، فلو كان واقفاً في طست ، وعمم الماء رجله ، فإنه يندب له أن يعيد غسلها خارج الطست ، وأما التسمية في أول الغسل فهي فرض ، بشرط أن يكون عالماً بأحكام الغسل ونحوها ، ذا كراً ، وتسقط عن الجاهل والناسي ، ولذا لم يذكرها من فرائض الوضوء ، ولا فرق عند الحنابلة بين المندوب والسنة ؛ وهم متفقون مع الشافعية في ذلك ، كما تقدم في الوضوء .

## مبحث الأمور التي يسن عندها الغسل أو يندب

قد عرفت مما قد ناهك في موجبات الغسل ، الأمور التي توجب الغسل وتجعله فرضاً لازماً ، وهناك أمور يسن من أجاها الغسل أو يندب ، وفي هذه الأمور تفصيل في المذاهب (۱) .

(۱) الختفية — عدوا سنن الغسل كالآتي : البداءة بالنية بقلبه ، وأن يقول بلسانه : نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك ، والتسمية في أوله ، وغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً ، وأن يغسل فرجه بعد ذلك ، وإن لم يكن عليه نجاسة ، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل ، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة ، إلا أنه يؤخر غسل رجليه إن كان في مستنقع يجتمع فيه الماء ؛ كطست ونحوه ، أما إذا كان واقفاً على حجر ، أو لابساً في رجليه نعلاً من الخشب - قبقاب - فإنه لا يؤخر غسل رجليه ، وذلك لأنه في الحالة الأولى يكون واقفاً في الماء الذي ينزل من بدنه ، وربما كان عليه شيء من الأقدار ، فلذا كان من السنة تأخير غسل الرجلين في هذه الحالة ، والبدء بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثاً : أولاً فرض ، والآخر يان سنتان ، والدلك ، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر ، وتثايت كل منهما ، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة ، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل ، وقد تقدمت .

وأما مندوباته فهي كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء ، إلا الدعاء المأثور ، فإنه مندوب في الوضوء لاني الغسل ، لوجود المغتسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالباً بالأقدار .

الشافعية . عدوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة بنية الغسل ، وغسل اليدين إلى الكوعين ، كما في الوضوء ، والوضوء كاملاً قبله ، ومنه المضمضة والاستنشاق ، وإذا توضأ قبل أن يغتسل ، ثم أحدث فإنه لم يحتاج إلى إعادة الوضوء ، لأنه قد أتى بسنة الغسل ، وبعض الشافعية يقول . إذا انتقض وضوءه قبل أن يغتسل تطلب منه إعادته ، وذلك ما أصل إليه يده من بدنه في كل مرة ، والموا الالة ، وغسل الرأس أولاً ؛ والقيام ، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء إلى البشرة ، وإلا وجبت إزالته أولاً ؛ وستر العورة ؛ ولو كان بخلوة ، وتثايت الغسل وتخليل الشعر والأصابع ، وترك حلق الشعر ، وقلم الظفر قبل غسله ، والذكر الوارد في الوضوء ، وترك الاستعانة بغيره إلا لعذر ، واستقبال القبلة ، وأن يغتسل بمكان لا يصيبه فيه رشاش الماء ، وترك نفث البال عن أعضائه ، وترك الكلام إلا الحاجة ، وأن تضع المرأة داخل فرجها قطنة =

= عاها مسك أو عطر أو غير ذلك من الطيب إن وجد ، بشرط أن لا تكون منلبة بالإحرام وأن لا تكون صائمة ، وأن لا تكون في حداد على زوجها الميت ، وإلا فلا تفعل ذلك ، وغسل الأعلى قبل الأسافل إلا مذاكيره ، فإنه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا ينتقض وضوءه بالمس ، ويخصها بنية رفع الحدث عنها ؛ والسنة والمندوب عند الشافعية واحد ، كما تقدم .

المالكية - عدوا سنن الغسل أربعة ، وهي : غسل يديه إلى الكوعين ، كما في الوضوء ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار ، وهو إخراج الماء من الأنف ، ومسح صباخ الأذنين . وعدوا مندوبات الغسل عشرة : وهي : التسمية في أوله ، والبداة بإزالة ما على فرجه أو باقي جسده من نجاسة ؛ أو قدر لا يمنع وصول الماء إلى البشرة ، وإلا وجبت إزالته ، وفعله في موضع طاهر ، والبداة بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثاً ، وغسل أعلى البدن قبل أسافله ؛ ما عدا الفرج ؛ فيستحب تقديم غسله ؛ خشية نقض الوضوء بمسه لو أخره ، وألحقت المرأة بالرجل ، وإن لم ينتقض وضوءها بمس فرجها ، وتثليث غسل الرأس ، بحيث يعمها بالماء في كل مرة ، وتقديم غسل الشق الأيمن ظهراً وبطناً ، وذراعاً إلى المرفق على الشق الأيسر ، وتقايل صب الماء بلا حد ، بحيث يقتصر على القدر الذي يكفيه لغسل الأعضاء ؛ واستحضر النية إلى تمام الغسل والسكوت إلا عن ذكر الله أو الحاجة .

المالكية - قالوا : الاغتسالات السنوية ثلاثة : أحدها : غسل الجمعة لمصلحتها ، ولو لم تلزمه ويصح بطلوع الفجر والاتصال بالذهاب إلى الجامع ؛ فإن تقدم على الفجر أو لم يتصل بالذهاب إلى الجامع لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها ؛ ثانياً : الغسل للعبيد ؛ فإنه سنة على الراجح وإن كان المشهور ندبه ، ويدخل وقته بالسدس الأخير من الليل ؛ وندب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ، ولا يشترط اتصاله بالتوجه إلى مصلى العيد ، لأنه لليوم لا للصلاة ، فيطلب ولو من غير المصلى ، ثالثاً : الغسل للإحرام حتى من الحائض والنفساء .

والاغتسالات المندوبة ثمانية : وهي : الغسل لمن غسل ميتاً ، والغسل عند دخوله مكة ، وهو للطواف ، فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة ؛ وهو مستحب كذلك من الحائض والنفساء ، والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ، ولم يتقدم له موجب الغسل ؛ والغسل لصغيرة مأهورة بالصلاة وطئها بالغ ، والغسل لصغير مأهورة بالصلاة وطئها مطيقة ، والغسل لمستحاضة عند انقطاع دمها ؛

الحنفية - قالوا : إن الاغتسالات السنوية أربعة ، وهي الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاحها =

= فهو الصلاة لا لليوم ، ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ، ثم أحدث فتوضأ وصلى الجمعة لم تحصل السنة ، والغسل للدين ، وهو كغسل الجمعة للصلاة لليوم ؛ والغسل عند الإحرام بحج أو عمرة ؛ والغسل للوقوف بعرفة ؛ ويندب الغسل في أمور : منها الغسل لمن أفاق من جنونه ، أو إغمائه ، أو سكره إن لم يجد أحدم بللا ، فإن وجده فتيقن أنه منى أو شك في أنه منى أو منى ، وجب الغسل ، فإن شك في أنه منى أو ردى لم يجب عليه الغسل ، كالنائم عند اتبائه ؛ ومنها الغسل بعد الحجامة ، و ليلة النصف من شعبان ، و ليلة عرفة و ليلة القدر ، وعند الوقوف بمزدلفة و ليلة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، و صلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء ، و لفرع أو ظلمة شديدة أو ريح شديد و لدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و لحضور مجامع الناس ، و لمن لبس ثوباً جديداً ، و لمن غسل ميتاً ، و لمن تاب من ذنب ، و لمن قدم من سفر ، و لمستحاضة انقطع دمها ، و لمن أسلم من غير أن يكون جنباً ، و إلا وجب غسله وقد عد بعض الحنفية قسماً آخر ، وهو الغسل الواجب وجعلوا منه غسل الميت . و الصحيح أنه فرض كفاية على المسلمين ، وكذا عد بعضهم غسل من أسلم جنباً ، أو بلغ بالاحتلام واجباً ؛ و الصحيح أنه فرض . و أما من أسلمت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل ، كمن أسلم غير جنب للفرق بينهما وبين من أسلم جنباً ، فإن الجنابة صفة لا تنقطع بالإسلام ، أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية - قالوا : إن الاغتسالات غير المفروضة كلها سنة إذا لا فرق بين المندوب والسنة عندهم ، وهي كثيرة : منها غسل الجمعة لمن يريد حضورها ، ووقته من الفجر الصادق إلى فراغ سلام إمام الجمعة ، ولا تسن إعادته ، وإن طرأ بعده حدث ؛ ومنها الغسل من غسل الميت ، سواء كان الفاسل طاهراً أولاً ؛ ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ، ويخرج بالإعراض عنه ، و كغسل الميت تيممه ؛ ومنها غسل العيدين ، ولو لم يرد صلاتهما ، لأنه للزينة ، ويدخل وقته من نصف ليلة العيد ، ويخرج بغروب شمس يومه ؛ ومنها غسل من أسلم خالياً من الحدث الأكبر ، أما إذا لم يخل منه فيجب عليه الغسل ، وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتداد به ، ويدخل وقته بعد الإسلام ، ويفوت بالإعراض عنه ، أو طول الزمن ومنها الغسل لصلاة استسقاء ، أو كسوفين ، لمن يريد فعلها ولو في منزله ، ويدخل وقته بالنسبة لصلاة الاستسقاء بإرادة الصلاة إن أرادها منفرداً أو باجتماع الناس إن أرادها معهم ، وبالنسبة لصلاة الكسوفين بإبتداء تغير الشمس أو القمر ويخرج بتمام الانجلاء ، ومنها الغسل من الجنون =

## مبحث ما يجب على الجنب أن يفعله قبل أن يغتسل

من دخول مسجد ، وقراءة قرآن ، ونحو ذلك

يحرم على الجنب أن يباشر عملاً من الأعمال الشرعية الموقوفة على الوضوء ، قبل أن يغتسل ، فلا يحل له أن يصلّي نفلًا أو فرضاً وهو جنب ، إلا إذا فقد الماء أو عجز عن استعماله لمرض ونحوه

= والإغماء ، ولو لحظة ، بعد الإفاقة إن لم يتحقق الإنزال ، وإلا وجب الغسل ؛ ومنها الغسل للوقوف بعرفة ، ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ويخرج بغروب الشمس ؛ ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة إن لم يكن قد اغتسل للوقوف بعرفة ، وإلا كفى الأول ، ويدخل وقته بالغروب ؛ ومنها الغسل للوقوف بالمشعر الحرام ، وسيأتي تعليل ذلك في «مباحث الحج» ؛ ومنها الغسل لرمى الجمار الثلاث في غير يوم النحر ؛ ومنها الغسل عند تغير رائحة البدن ؛ بما يعاق به من عرق ، وأوساخ ، ونحو ذلك ؛ ومنها الغسل لحضور مجامع الخير ، وهذا من محاسن الشريعة ، فإنه لا يابىء بالإنسان أن يكون مصدراً لإيذاء الناس بما ينبعث منه من رائحة قذرة ؛ ومنها الغسل بعد الحجامة والفصد لأن الغسل يعيد للبدن نشاطه ، ويعرضه ما فقد من دم ؛ ومنها الغسل للاعتكاف ، لأنه يحسن بمن يريد أن ينقطع لمناجاة مولاه أن يكون نظيفاً ، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي كل ليلة من رمضان ؛ ومنها غسل الصبي إذا بلغ بالسن . أما إذا بلغ بالاحتلام ، فإنه يجب عليه الغسل ، كما سبق ؛ ومنها الغسل عند سيلان الوادي بالمطر أو النيل في أيام زيادته ، لما في ذلك من إعلان شكر الله عز وجل ، ومنها غسل المرأة عند انتهاء عدتها ، لأنها بذلك تصبح عرضة للخطبة ، فيحسن أن تكون نظيفة .

الحنابلة — حصروا الاغتسالات السنوية في ستة عشر غسلاً ، وهي الغسل لصلاة الجمعة يريد حضورها في يومها إذا صلاها ، والغسل لصلاة عيد في يومها إذا حضرها وصلّاها ، وهو للصلاة لاليوم ، فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة ، والغسل لصلاة الكسوفين ، والغسل لصلاة الاستسقاء ، والغسل لمن غسل ميتاً ، والغسل لمن أفاق من جنونه ، والغسل لمن أفاق من إغمائه بلا حصول موجب للغسل في أثنائها ، والغسل للمستحاضة لكل صلاة ، والغسل للإحرام بحج أو عمرة ، والغسل لدخول حرم ، والغسل لدخول مكة ، والغسل للوقوف بعرفة ، والغسل للوقوف بمزدلفة ، والغسل لرمى الجمار ، والغسل لطواف الزيادة ، وهو طواف الركن ، والغسل لطواف الوداع .



مما يأتي ، في مباحث التيمم ، أما الصيام فرضاً أو نفلاً ، فإنه يصح من الجنب ، فإذا أتى الرجل زوجه قبل طلوع الفجر في يوم من رمضان ، ولم يغتسل بعد ذلك ، فإن صيامه يصح ، كما يأتي في مباحث الصوم ، ومن الأعمال الدينية التي لا يحل للجنب فعلها ، قراءة القرآن ، فيحرم عليه قراءة القرآن وهو جنب ، كما يحرم عليه مس المصحف من باب أولى ، لأن مس المصحف لا يحل بغير وضوء ، ولو لم يكن الشخص جنباً ، فلا يحل مسه للجنب من باب أولى ، ومنها دخول المسجد ، فحرم على الجنب أن يدخل المسجد ، على أن الشارع قد رخص للجنب في تلاوة اليسير من القرآن وفي دخول المسجد ، بشروط مفصلة في المذاهب . فانظرها تحت الجدول الذي أمامك (١) .

(١) المالكية - قالوا : لا يجب للجنب أن يقرأ القرآن إلا بشرطين أحدهما أن يقرأ ما تيسر من القرآن ، كآية ونحوها في حالتين . الحالة الأولى : أن يقصد بذلك التحصن من عدو ونحوه ، الحالة الثانية : أن يستدل على حكم من الأحكام الشرعية ، وفيما عدا ذلك ، فإنه لا يحل له أن يقرأ شيئاً من القرآن : كثيراً كان ، أو قليلاً ، أما دخول المسجد ، فإنه يحرم على الجنب أن يدخله ليمسك فيه ، أو ليتخذ طريقاً يمر منها ، ولكن يباح له دخول المسجد في صورتين : الصورة الأولى : أن لا يجد ماء يغتسل منه إلا في المسجد ، وليس له طريق إلا المسجد ، فحينئذ يجوز له أن يمر بالمسجد ليغتسل ، ومثل ذلك ما إذا كان الدلو ، أو الحبل الذي ينزع به الماء في المسجد ، ولم يجد غيره ، فإن له أن يدخل المسجد ليأخذه ، وهذه الصرفة كانت كثيرة الوقوع في القرى التي ابست بها أنابيب المياه - مواسير - أما الآن ، وقد عمت الأنابيب ، وبطلت المياضي والمغاطس ، وأصبحت دورة المياه مختصة بباب ، فإنه ينبغي للجنب أن يدخل من باب الدورة ، ولا يمر في المسجد ، فإذا وجد مسجد ليس فيه مواسير ، وليس له باب دورة ، وانعصر ماء الغسل فيه ، فإن له أن يدخل المسجد ليغتسل ، ويجب عليه أن يتيمم قبل الدخول : الصورة الثانية : أن يخاف من أذى بلحقه ، ولم يجد له مأوى سوى المسجد ، فإن له في هذه الحالة أن يتيمم ، ويدخل ، ويبت فيه حتى يزول ما يخاف منه .

هذا إذا كان الشخص مقيماً في بلده سليماً من المرض : أما إذا كان مسافراً ، أو كان مريضاً وكان جنباً ، ولم يتيسر له استعمال الماء ، فإن له أن يتيمم ، ويدخل المسجد ، ويصلي فيه بالتيمم ، ولكن لا يمكث فيه إلا للضرورة : وإذا احتلم في المسجد ، فإنه يجب عليه أن يخرج منه سرياً ، وإذا أمكنه أن يتيمم ، وهو خارج بسرعة كان حسناً .

وبالجملة فلا يجوز للجنب أن يدخل المسجد إلا في حالة الضرورة .

الحنفية - قالوا : يحرم على الجنب تلاوة القرآن ، قليلاً كان ، أو كثيراً ، إلا في حالتين : إحداهما : أن يفتح أمراً من الأمور الهامة - ذات بال - بالتسمية ، فإنه يجوز للجنب في هذه الحالة أن يأتي بالتسمية مع كونها قرآناً ، ثانيهما : أن يقرأ آية قصيرة ليدعو بها لأحد ، أو اثني بها على أحد ، كأن يقول : « رب اغفر لي ولوالدي » ، أو يقول : « أشداه على الكفار رحماً بينهم » ، ونحو ذلك ؛ وكذلك يحرم على الجنب دخول المسجد ، إلا للضرورة ، والضرورة في مثل هذا تقدر بما يناسب ، فمنها أن لا يجد ماء يغتسل به إلا في المسجد ، كما هو الشأن في بعض الجهات ففي هذه الحالة يجوز له أن يمر بالمسجد إلى المحل الموجود فيه الماء ليغتسل ، ولكن يجب عليه أن يتيمم قبل أن يمر ، ومن ذلك ما إذا اضطر إلى دخول المسجد خوفاً من ضرر يلحقه ، كما يقول المالكية ، وعليه في هذه الحالة أن يتيمم .

والحاصل أن تيمم الجنب بالنسبة لدخول المسجد تارة يكون واجباً ، وتارة يكون مندوباً فيجب عليه أن يتيمم في صورتين ، الصورة الأولى : أن تعرض له الجنابة ، وهو خارج المسجد ثم يضطر لدخول المسجد ، وفي هذه الحالة يجب عليه التيمم ، الصورة الثانية : أن ينام في المسجد وهو طاهر ، فيحتمل ، ثم يضطر للسكث به لخوف من ضرر ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يتيمم فالتيمم لا يجب عليه إلا في هاتين الصورتين ، وما عداهما فإنه يندب له التيمم . فيندب لمن عرضت له جنابة في المسجد ، وأراد الخروج منه أن يتيمم ، أو اضطرته الضرورة إلى الدخول وهو جنب ؛ ولم يتمكن من التيمم ثم زالت الضرورة ، وخرج ، فإنه يندب له أن يتيمم ، كي يمر به وهو متيمم ، وعلى كل حال ، فإن هذا التيمم لا يجوز له أن يقرأ به ، أو يصلي به .

هذا ، وسطح المسجد له حكم المسجد في ذلك كله ، أما فناء المسجد - حوشه - فإنه يجوز للجنب أن يدخله بدون تيمم ، ومثله مصلى العيد والجنائز ، والخانقاه - متعبد الصوفية - فإنها جميعها لها حكم المسجد ، أما المساجد التي بالمدارس ، فإن كانت عامة لا يمنع أحد من الصلاة فيها ، أو كانت إذا أغلقت تتكون فيها جماعة من أهلها ، فهي كسائر المساجد ، لها أحكامها ، والأفلا . الشافعية - قالوا : يحرم على الجنب قراءة القرآن ، ولو حرفاً واحداً ، إن كان قاصداً تلاوته ، أما إذا قصد الذكر ، أو جرى على لسانه من غير قصد ، فلا يحرم ، ومثال ما يقصده الذكر أن يقرئ عند الأكل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو عند الركوب : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، كما يجوز لفاقد الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أبيحت له للضرورة ، وهي صلاة الفرض ، وكذلك الحائض أو النفساء ، أما المرور بالمسجد ، فإنه يجوز للجنب =

## مباحث الحيض

يتعلق بالحيض مباحث : أحدها : تعريفه ، ويشتمل التعريف على بيان معنى دم الحيض وألوانه ، ومقداره الذي تعتبر به المرأة حائضاً ، وبيان السن الذي يصح أن تحيض فيه الآدمية والذي لا يصح ، وبيان كون الحامل تحيض أو لا تحيض ، وغير ذلك من الأمور التي يستلزمها التعريف ، ثانياً : بيان مدة الحيض ، ومدة الطهر ، ثالثاً : بيان معنى الاستحاضة ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

## تعريف الحيض

معنى الحيض في اللغة السيلان ، يقال : حاض الوادي ، إذا سال به الماء وحاضت الشجرة إذا سال منها الصمغ الأحمر ، وحاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ، فهي حائض وحائضة ، إذا جرى دم حيضها ، ويسمى الحيض الطمث ، والضحك ، والإعصار ، وغير ذلك .

= والحائض والنفساء من غير مكث فيه ، ولا تردد بشرط أمن عدم تلوث المسجد ، فلو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد ، فإنه يحرم ؛ لأنه يكون قد تردد في المسجد ، وهو ممنوع ، إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ، ولكن بدا له أن يخرج منه ، فإنه لا يحرم ، ويجوز للحدث حدثاً أكبر أن يمكث في المسجد لضرورة ، كما إذا احتلم في المسجد ؛ وأعذر خروجه منه لغلط أبوابه ؛ أو خوفه على نفسه أو ماله ، لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلاً ؛ فإن وجد ماء يكفي للوضوء وجب عليه الوضوء .

الحنابلة - قالوا : يباح للحدث حدثاً أكبر بلا عذر أن يقرأ ما دون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ، ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك . وله أن يأتي بذكر يوافق لفظ القرآن ؛ كالبسمة عند الأكل ؛ وقوله عند الركوب : سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، ؛ أما المزور بالمسجد والتردد به بدون مكث ، فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء حال نزول الدم إن أمن تلويث المسجد . ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء . ولو بدون ضرورة . أما الحائض والنفساء فإنه لا يجوز لهما المكث بالوضوء ، إلا إذا انقطع الدم .

أما معناه في اصطلاح الفقهاء ، فقد ذكرناه مفصلاً في المذاهب تحت الخط الذي أمامك ، ليسهل حفظه ، ومعرفة ما اشتمل عليه <sup>(١)</sup> من بيان معنى دم الحيض ، وبيان هل الحامل تحيض أولاً ؛ وبيان السن الذي يمكن فيها الحيض ، وبيان القدر الذي يعتبر حيضاً ، ونحو ذلك .

(١) المالكية — قالوا : الحيض دم خرج بنفسه من قبل امرأة في السن التي تحمل فيه عادة ؛ ولو كان دفقة واحدة ، وإليك بيان كل كلمة من كلمات التعريف : فأما قوله : دم ؛ فإن المراد به عندهم ما كان ذا لون أحمر خالص الحرة ، أو كان ذا لون أصفر ، أو كان ذا لون أكر ، وهو ما كان وسطاً بين السواد والبياض ؛ فالحيض يشمل أنواع الدم الثلاثة المذكورة ، وإن كان الدم في الحقيقة مختصاً بما كان لونه أحمر خالص الحرة ، وهذا هو المشهور في مذهب المالكية ، فلو فرض وخرج من قبل المرأة التي في سن الحيض ماء أصفر ؛ أو أكر ، فإنها تكون حائضاً ، كما إذا رأت دماً أحمر ، وبعضهم يقول : إن الحيض هو الدم الأحمر ، أما الأصفر والأكر ، فليس بحيض مطلقاً ، وبعضهم يقول : إن الأصفر ، والأكر إذا نزل في زمن الحيض كان حيضاً وإلا فلا ، ويرى بعض المحققين أن هذا القول هو أصح الأقوال ، وأما قوله : خرج بنفسه من قبل امرأة ؛ فعناه أن دم الحيض المعتبر هو ما خرج بدون سبب من الأسباب ، فإذا خرج الدم بسبب الولادة لا يكون حيضاً ، بل يكون نفاساً ، وسيأتي حكم النفاس ، وإذا خرج بسبب افتضاض البكارة ، فأمره ظاهر ، لأنه يكون كالدم الخارج من يد الإنسان ، أو أنفه ، أو أى جزء من أجزاء بدنه ، فليس على المرأة إلا تطهير المحل الملوث به ، أما إذا خرج دم الحيض بسبب دواء في غير مواعده ، فإن الظاهر عندهم أنه لا يسمى حيضاً ، فعلى المرأة أن تصوم وتصلى ، ولكن عليهما أن تقضى الصيام احتياطاً لاحتمال أن يكون حيضاً ، ولا تنقضى به عدتها وهذا بخلاف ما إذا استعملت دواء ينقطع به الحيض في غير وقته المعتاد ، فإنه يعتبر طهراً ، وتنقضى به العدة ، على أنه لا يجوز للمرأة أن تمنع حيضها ، أو تستعجل إنزاله إذا كان ذلك يضر صحتها ، لأن المحافظة على الصحة واجبة ، وحاصل هذا القيد أن الحيض يشترط فيه أن يكون خارجاً من قبل المرأة ، ولو خرج من دبرها ، أو أى جزء من أجزاء بدنها ، فإنه لا يكون حيضاً ، وأن يخرج بنفسه لا بسبب من الأسباب ، وإلا فلا يكون حيضاً ، وقوله : في السن الذي تحمل فيه عادة . خرج به الدم الذي تراه الصغيرة التي لا تحيض ، والدم الذي تراه الكبيرة الأيسة من الحيض ، فإنه لا يكون حيضاً ، فأما الصغيرة عندهم فهي ما كانت دون تسع سنين ، فإذا رأت هذه دماً ، فإنه لا يكون حيضاً جزماً ؛ أما إذا رأت بنت تسع سنين ، فإنه يسأل عنه أهل الخبرة من الذماء العارفات ، أو الطبيب الأمين ، فإن قالوا : إنه دم حيض فذاك ، =

= وإلا فلا ، ومثل بنت تسع بنت عشر سنين إلى ثلاثة عشرة ، فإنه يسأل عن دمها أهل الخبرة ، ويقال لمن بلغت ثلاث عشرة : مرهقة ، فإن زاد سنها على ثلاث عشرة ، فإنه يكون حيضاً جزماً ، وأما الكبيرة فإن بلغ سنها خمسين سنة ، فإنه يسأل عن دمها أهل الخبرة ، ويعمل برأيهم ، إلى أن تبلغ سن السبعين ، وفي هذه الحالة إذا رأت دمها ، فإنه لا يكون حيضاً قطعاً ، على أن المالكية يسمون الدم الخارج بعد السبعين استحاضة ، ويسمون الدم الخارج من الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين دم علة وفساد ، خلافاً للحنفية ، فإنهم يطبقون عليه دم استحاضة ، لافرق بين صغيرة وكبيرة ، ومن هذه القيود تعلم أن الحامل تحيض عند المالكية ، فإن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها ، وهي المدة التي يظهر فيها الحمل عادة - فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوماً إن استمر بها الدم ، ويستمر هذا التقدير إلى ستة أشهر ، وإن رأت الدم بعد مضي ستة أشهر ، فإن مدة حيضها تقدر بثلاثين يوماً إذا استمر نزول الدم ، ويستمر هذا التقدير إلى أن تضع الحمل : أما إذا رأت الدم في الشهر الأول ، أو الثاني ، فإن مدة حملها تكون كالمدة المعتادة ، وسنبيها في مبحث مدة الحيض والطهر ، : وقرله : ولو كان الحيض دفقة : الدفقة - بضم الـدال ، وفتحها - الشيء الذي ينزل في زمن يسير ، ومعنى ذلك أن المرأة تعتبر حائضاً ، ولو نزل منها دم يسير ، فلا تصح منها الصلاة ، إلا إذا طهرت ، وإذا كانت صائمة فسد صومها ، ووجب عليها القضاء ، على أن الدم اليسير لا تنقض به العدة : بل لا بد من أن يستمر نزول الدم يوماً أو بعض يوم ، راجع صحيفة ٥٤١ من الجزء الرابع ، من هذا الكتاب .

الحنفية - قالوا : إن الحيض يصح أن يعتبر حدثاً ، كخروج الريح ، ويصح أن يعتبر من باب النجاسة ، كالبول ، فعلى الاعتبار الأول يعرفونه بأنه ضفة شرعية توصف بها المرأة بسبب نزول الدم ، فتحرم وطأها ، وتمنعها من الصلاة والصيام ، وغير ذلك ، مما سيأتى في مبحث ما لا يحل للجائز فعله ، ، وعلى الاعتبار الثاني يعرفونه بأنه دم خرج من رحم امرأة غير حامل ، وغير صغيرة أو كبيرة - آيسة من المحيض - لا بسبب ولادة ، ولا بسبب مرض ، فقولهم : دم ، يشمل ما كان على لون من ألوان الدماء الستة ، وهي : الحرة : والكدرية : والخضرة : والترابية - نسبة للتراب ، بمعنى التراب - ؛ والصفرة ، والسواد ، فإذا نزل من رحم المرأة سائل متصف بلون من هذه الألوان ، فإنه يكون دم حيض ، بشرط أن يخرج إلى ظاهر القبل ، والمراد به ما يظهر من فرج المرأة حال جلوسها ، فلوأ حسنت بالدم من الداخل ، فوضعت قطنة أو نحوها منعت من وصوله إلى ظاهر قبلها ، فإنها لا تكون حائضاً ، فلو كانت صائمة ، وأحسنت بدم الحيض من الداخل =

== ثم وضعت قطنة ونحوها ، منعت من وصوله إلى ظاهر القبل ، فإن صيامها لا يفسد ، ثم إذا وصل الدم إلى الظاهر كانت المرأة حائضاً ، ولو لم يكن الدم سائلاً ، لأن السيلان ليس شرطاً في الحيض عندهم ، فلورات الدم وانقطع قبل عادتها ، ثم عاد ثانياً ، فإنها تعتبر حائضاً في الزمن الذي انقطع فيه ، ولا يقال : إن الحيض هو الدم ، فكيف تعتبر حائضاً مع انقطاعه ، لأنهم يقولون : إنها في هذه الحالة تكون حائضاً حكماً ، بمعنى أن الشارع حكم بحيضها ، وإن لم ينزل الدم بالفعل ، وقولهم : غير حامل ، خرج به الدم الذي تراه المرأة وهي حامل ، فإنه لا يقال له : دم حيض عند الحنفية : وقولهم : غير صغيرة ، وغير كبيرة ، خرج به الدم الذي تراه الصغيرة ، وهي من لم تبغ سبع سنين فإنه لا يسمى حائضاً ، ومثله الدم الذي تراه الكبيرة ، وهي التي زاد سنها على خمس وخمسين سنة ، ويقال لها : آيسة من المحيض : فإنه لا يسمى حائضاً ، وذلك هو المعتمد عندهم ، ومن زادت على خمس وخمسين سنة إذا رأت دماً قوياً كالحيض ، فإنه يعتبر حائضاً ، والحاصل أن الدم الذي تراه الحامل أو الصغيرة ، أو الآيسة من الحيض لا يقال له : حيض ، وإنما يقال له : استحاضة ، أما دم افتضاض البكارة ، فأمر ظاهر ، لأنه ليس من الرحم ، فلا يقال له : حيض باتفاق ، وبعضهم يقتصر في التعريف على قوله : دم خرج من رحم امرأة ، ويعمل ذلك بأن دم الاستحاضة لا يخرج من الرحم الذي هو وعاء الولد ، وإنما يقال له : خرج من الفرج ، ولعل هذا التدقيق من اختصاص الأطباء أما الفقهاء فإنهم لا يحتاجون إليه وما داموا قد حددوا سن المرأة التي تعتبر حائضاً من صغرها إلى شيخوختها ، وحددوا مدة معينة لاكثر الحيض وأقله ، فإن كل ما وراء ذلك تدقيق لا ينبغي الخوض فيه إلا للعالم بالطب الذي يمكنه أن يعرف عملياً الفرق بين دم الاستحاضة ودم الحيض ، وهل هما يخرجان من محل واحد أو لا .

الشافعية — قالوا : الحيض هو الدم الخارج من قبل المرأة السليمة من المرض الموجب لنزول الدم ، إذا بلغ سنها تسع سنين ، فأكثر ، من غير سبب ولادة ، فقولهم : الدم ، المراد بالدم ما كان له لون من ألوان الدماء ، وألوان الدماء خمسة : أحدها . السواد ، وهو أقواها عندهم : ثانياً : الحرة ، وهي تلي السواد في القوة . ثالثاً : الشقرة ، وهي تلي السواد في القوة ؛ رابعها : الكدرة ، وقد عرفت معناها فيما تقدم للمالكية ، وهي تلي السواد ؛ خامسها : الصفرة هي تلي الكدرة ، وقيل : بل الصفرة أفوى من الكدرة ، وعلى كل فالامر سهل ، لأنها جميعها يقال لها : حيض ، وقوله : الخارج من قبل المرأة ، المراد به أقصى الرحم ، فالدم عندهم يخرج من عرق في أقصى الرحم ، سواء كانت المرأة حاملاً أو غير حامل ، لأن الحامل تحيض عند الشافعية ، كالمالكية ، خلافاً للحنفية ، والحنابلة ، وتعتبر مدة الحيض بالنسبة للحامل كما دلتها ، وهي غير حامل ، فالدم الذي يخرج من غير الرحم =



## مدة الحيض

المراد بمدة الحيض مقدار الزمن الذي تعتبر فيه المرأة حائضاً ، بحيث لو نقص أو زاد لا تعتبر المرأة حائضاً ، وإن رأت الدم ، وله مبدأ ونهاية ، فأقل الحيض يوم وليلة ، بشرط أن يكون الدم نازلاً كالمعتاد في زمن المحيض ، بحيث لو وضعت قطنة لتلوثت بالدم ، والمراد باليوم والليلة أربع وعشرون ساعة فلكية ، بحيث لو رأت الدم وانقطع قبل مضي هذه المدة لا تعتبر المرأة حائضاً ، ولا يشترط أن ترى الدم في أول النهار ، ثم يستمر طول النهار وطول الليل ، بل المدار في ذلك على مضي أربع وعشرين ساعة من وقت نزوله ، وأما أكثر مدة الحيض ، فهو خمسة عشر يوماً مع لياليها ، فإذا رأت الدم بعد ذلك ، فانه لا يكون دم حيض ، ولا عبرة في هذا التقدير بعبادة

= لا يسمى حيضاً طبيعياً ، سوء خرج من القبل ، كالتخرج بسبب إزالة البكارة ، أو خرج من الدبر ، أو من أى جزء من أجزاء البدن ، وقوله : السليمة من المرض الموجب لنزول الدم ، خرج به الدم الذي ينزل من الرحم بسبب المرض ، ويقال له : دم استحاضة . وقوله : إذا بلغ سنها تسع سنين ، خرج به الدم الذي ينزل من الصغيرة ، وهي مادون تسع سنين ، فانه لا يسمى حيضاً ، بل يسمى استحاضة ، كما يسميه الحنفية . خلافاً للمالكية الذين يقولون : إن الدم الخارج من قبل الصغيرة لا يسمى استحاضة ، وإنما يقال له : دم علة وفساد ، ولا حد لنهاية مدة الحيض عند الشافعية فانهم يقولون : إن المرأة يمكن أن تحيض مادامت على قيد الحياة ، نعم الغالب انقطاع الحيض بعد اثنتين وستين سنة ، فإذا رأت المرأة الدم بعد هذا السن كانت حائضاً ، وقد خالفوا في ذلك الأئمة الثلاثة : وقوله : من غير سبب ولادة ، خرج به دم النفاس ، وسيأتى بيانه بعد .

الحنابلة — قالوا : الحيض دم طبيعي يخرج من قعر رحم الأثني حال صحتها ، وهي غير حامل في أوقات معلومة من غير سبب ولادة ، فقولهم : دم ، الغالب فيه أن يكون ذا لون أسود ، أو أحمر أراكدر ؛ وقولهم : طبيعي ، معناه أنه لازم للمرأة بأصل خلقها ، وهذا القيد متفق عليه في المذاهب وقولهم : يخرج من قعر رحم الأثني ، خرج به الدم الذي يخرج من محل آخر من أجزاء البدن ، فانه ليس بحيض ، وقولهم : وهي غير حامل ، خرج به الدم الذي تراه الحامل ، فانه ليس بحيض ، وهذا موافق لما يراه الحنفية ، ومخالف لما يراه المالكية والشافعية ، كما تقدم ، وقوله : في أوقات معلومة ، خرج به ما تراه الصغيرة ، وهي مادون تسع سنين ، أو تراه الكبيرة الأيسة من المحيض ، وهي عندهم المرأة التي تبلغ خمسين سنة ، فلو رأت الدم بعدها لا تكون حائضاً ، ولو كان قوياً ، وقولهم : من غير سبب ولادة ، خرج به النفاس .

المرأة ، فلو اعتادت أن تحيض ثلاثة أيام ، أو أربعة ، أو خمسة ، أو نحو ذلك ، ثم تغيرت عاداتها فرأت الدم بعد هذه المدة ، فإنها تعتبر حائضاً . إلى خمسة عشر يوماً ؛ وهذا هو رأى الشافعية ؛ والحنابلة ، وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على هذا التقدير ، ولما كتبت جميعها غير صحيحة ، ومنها الحديث المعروف في كتب الفقه ، من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « النساء ناقصات عقل ودين ، قيل : وما نقصان دينهن ؟ قال : تمكث إحداهن شطر عمرها لا تصلي ، ومعنى ذلك أنها تمكث نصف شهر حائضاً ، ولكن هذا الحديث غير صحيح . فقد قال ابن الجوزي : إن هذا حديث لا يعرف ، وقال البيهقي : لم أجده في شيء من كتب الحديث ، وقال غيرهما : إن هذا الحديث لا يثبت بوجه من الوجوه ، والواقع أنه لا معنى له مطلقاً ، لأن الشارع هو الذي منع النساء من الصلاة وهن حائضات ، فأى ذنب لهن في ذلك حتى يوصفن بهذا الوصف الظالم ، وكل ما عول عليه الشافعية ، والحنابلة في ذلك ما ثبت عن علي رضي الله عنه من أنه قال : ما زاد على الخمسة عشر استحاضة ، أما المالكية ، والحنفية فقد ذكرنا رأيهما تحت الخط الذي أمامك <sup>(١)</sup> .

(١) الحنفية — قالوا : إن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام ، وثلاث ليال ، وأكثرها عشرة أيام ولياليها ، فإن كانت معنادة ، وزادت على عاداتها فيما دون العشرة ، كان الزائد حيضاً ، فلو كانت عاداتها ثلاثة أيام مثلاً ، ثم رأت الدم أربعة أيام ، انتقلت عاداتها إلى الأربعة ، واعتبر الرابع حيضاً فإن العادة تثبت ولو بمرة وإن كانت عاداتها أربعة ، ثم رأت خمسة ، انتقلت العادة إلى الخمسة ، وكان الخامس حيضاً ، وهكذا إلى العشرة ، فإذا جاوزت العشرة كانت مستحاضة ، فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضاً ، بل ترد إلى عاداتها ، فيعتبر زمن حيضها هو الزمن الذي جرت عاداتها بأن تحيض فيه ، وما زاد عليه يكون استحاضة ، وسيأتي بيانها .

المالكية — قالوا : لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة لا باعتبار الخارج ، ولا باعتبار الزمن فلو نزل منها دقيقة واحدة في لحظة تعتبر حائضاً ؟ أما بالنسبة للعبادة والاستبراء فقالوا : إن أقله يوم أو بعض يوم ، ولا حد لاكثره ، باعتبار الخارج أيضاً ، فلا يجدر برطل مثلاً أو أكثر ، أو أقل ، وأما أكثر باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوماً لمبتدأة غير حامل ، ويقدر بثلاثة أيام زيادة على أكثره عاداتها استظهاراً ، فإن اعتادت خمسة أيام ، ثم تمسدى حيضها مكثت ثمانية أيام ، فإن استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عاداتها ثمانية لأن العادة تثبت بمرة ، فتمكث أحد عشر يوماً فإن تمسدى في الحيضة الرابعة تمكث أربعة عشر يوماً ، فإن تمسدى بعد ذلك ، فلا تزيد على الخمسة عشر يوماً ، ويكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر ، أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوماً دم استحاضة .

## مدة الطهر

أقل مدة الطهر خمسة عشر يوماً ، فلو حاضت المرأة <sup>(١)</sup> ، ثم انقطع حيضها ، بعد ثلاثة أيام مثلاً ، واستمر منقطعاً إلى أربعة عشر يوماً ، أو أقل ، ثم رأت الدم ، لا يكون حيضاً ، سواء كان الطهر واقماً بين دمي حيض ؛ بأن حاضت المرأة ، ثم انقطع حيضها ، ثم حاضت بعد مضي المدة المذكورة ، أو كان واقماً بين دمي حيض ونفاس ، بأن كانت المرأة نفاساً ، ثم انقطع دم نفاسها ، ثم حاضت بعد مضي هذه المدة <sup>(٢)</sup> ، أما أكثر مدة الطهر فلا حد لها ، فلو انقطع دم الحيض . وبقيت المرأة خالية من الحيض طول عمرها ، فإنها تعد طاهرة ، وإذا رأت المرأة يوماً دماً ، ثم انقطع ورأت يوماً دماً أيضاً ، فإنها تعتبر حائضاً في المدة التي انقطع فيها الدم عند الشافعية ، والحنفية <sup>(٣)</sup> .

## مبحث الاستحاضة

الاستحاضة هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من الرحم ، فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض ، أو نقص عن أقله ، أو سال قبل سن الحيض المتقدم ذكره في التعريف ، فهو استحاضة <sup>(٤)</sup> ، ولا يشترط في دم الاستحاضة أن يخرج عن بلغت سن الحيض ، بل إذا نزل الدم

(١) الحنابلة - قالوا : إن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هي ثلاثة عشر يوماً .

(٢) الشافعية - قالوا : إن مدة الطهر خمسة عشر يوماً ، كما يقول الحنفية ، والمالكية ، إلا أنهم اشترطوا أن يكون الطهر واقماً بين دمي حيض . أما إذا كان واقماً بين دمي حيض ونفاس ، فإنه لا حد لأقله ، بحيث لو انقطع نفاسها ولو يوماً ، ثم رأت الدم فإنه يكون دم حيض .

(٣) المالكية - قالوا : إذا رأت المرأة الدم ، ولو لحظة ، ثم انقطع فإنها تعتبر طاهرة ، إلى أن ترى الدم ثانياً ، وعلمها في انقطاع دمها أن تفعل ما يفعله الطاهرات .

الحنابلة - وافقوا المالكية على أن الطهر الواقع بين دمين يعتبر طهراً ، إلا أنك قد عرفت أن أقل مدة الحيض عندهم يوم وليلة ، فلورأت الدم يوماً فقط ، أو أقل ، فإنها لا تعتبر حائضاً .

(٤) الشافعية - قالوا : إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم ، بحيث عرفت القوى من الضعيف ، فإن حيضها هو الدم القوي ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الحيض ، ولا يزيد على أكثره والضعيف طاهر ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر ، وأن يكون نزوله متتابعاً ، فلورأت الدم يوماً واحداً ، وبوماً أسود ، فقد فقدت شرطاً من شروط التمين ، فإن اختلف الشرط في الأمرين -

من صغيرة ينقض سنها عن تسع سنين أو سبع . على الخلاف المتقدم في تعريف الحيض ، فإنه يقال له : دم استحاضة ، والمستحاضة من أصحاب الأعدار ، فحكمها حكم من به سلس بول ، أو إسهال مستمر ، أو نحو ذلك من الأعدار المتقدمة في مباحث المعذور ، وحكم الاستحاضة أنها لا تمنع شيئاً من الأشياء التي يمتنعها الحيض والنفاس ، كقراءة القرآن . ودخول المسجد ، ومس المصحف والاعتكاف . والطواف بالبيت الحرام وغير ذلك مما يأتي في صحيفة ١٢٣ ، نعم قد تنوقف مباشرة الصلاة وبحوها على الوضوء لا على الغسل ، كما مر في مباحث المعذور ، .  
أما تقدير زمن حيض المستحاضة ، ففيه اختلاف المذاهب .

= يكون حيضها يوماً وليلة ، وباقي الشهر طهر . كما لو كانت مبتدأة لا تميز بين قوتى الدم وضعيفه ، أما المعتادة فإن كانت مميزة ، فحيضها الدم لقوى عملاً بالميز لا بالعادة المخالفة ، وإن لم تكن مميزة ، وتعلم عادتها قدرأ ووقتاً ، فترد إلى عاداتها في ذلك .

الحنابلة — قالوا : أن المستحاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة ؛ فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة . والمبتدأة إما أن تكون مميزة أولاً ، فإن كانت مميزة عمات بتميزها إن صالح الأقوى أن يكون حيضاً ، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ، ولم يزد على خمسة عشر يوماً ، وإلا كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة ، وتغزل بعد ذلك . وتفعل ما يفعله الطهرات ، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث ، أما في الشهر الرابع ، فننتقل إلى غالب الحيض ، وهو ستة أيام أو سبعة ، باجتهادها وتحجيرها

المالكية — قالوا : إن المستحاضة إن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بريح أولون أو تخن أو تالم ، فهو حيض . بشرط أن يتقدمه أقل الطهر . وهو خمسة عشر يوماً ، فإن لم تميز . أو ميزت قبل تمام أقل الطهر فهي مستحاضة ، أي باقية على أنها طاهرة ، ولو مكثت على ذلك طول حياتها ، وتعد عدة المرتابة بسنة ببيضاء ، ولا تزيد المميزه ثلاثة أيام على عاداتها استظهاراً ، بل تقتصر على عاداتها ، ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض ، فإن استمر استظهرت .  
الحنفية — قالوا : المستحاضة ، إما أن تكون مبتدأة - وهي التي كانت في أول حيضها ، أو نفاسها ثم استمر بها الدم - وإما أن تكون معتادة - وهي التي سبق منها دم وطهر صحیحان - ، وإما أن تكون متحيرة - وهي المعتادة التي استمر بها الدم ، ونسبت عاداتها - ؛  
فأما المبتدأة ، فإنه إذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين يوماً =

## مبحث النفاس

### تعريفه

هو دم يخرج عند ولادة المرأة ، أو قبلها بزمن يسير ، أو معها ، أو بعدها ، كما هو مفصل في المذاهب ، تحت الخط الذي أماك<sup>(١)</sup> ، ولو شق بطن المرأة ، ولو خرج منها الولد ، فإنها لا تكون نفاساً ، وإن انقضت به العدة .

= في كل شهر ، ويقدر نفاسها ؛ بأربعين يوماً ، وطهرها منه بعشرين يوماً ، ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام ، وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عادتها فإنها ترد إلى عادتها في الطهر والحيض ، إلا إذا كانت عادة طهرها ستة أشهر ؛ فإنها ترد إليها ، مع إنقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ؛ وأما بالنسبة لغير العدة ؛ فترد إلى عادتها كما هي .

وأما المتحيرة ، وهي التي نسيت عادتها ؛ فإن مذهب الحنفية في أمرها شاق ؛ ومن أراد أن يعرف أحكامها ، فليرجع إلى غير هذا الكتاب .

(١) المالكية - قالوا : إن الدم الذي يخرج مع الولادة أو بعدها هو دم نفاس ، ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توأمين ، أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم .

الحنابلة - قالوا : إن الدم النازل قبل الولادة بيومين أو ثلاثة مع أمارة كالطلق ؛ والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاساً ، كالدم الخارج عند الولادة .

الشافعية - قالوا : يشترط في تحقق أنه دم نفاس أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد ، بأن يخرج كله ، فلو خرج بعض الولد أو أكثره لا يكون دم نفاس ، ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينها خمسة عشر يوماً فأكثر ، وإلا كان دم حيض ، أما الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الطلاق فليس هو دم نفاس ، بل هو دم حيض إن كانت حائضاً ؛ لأن الحامل قد تحيض عندهم ، كما تقدم ، وإن لم تكن حائضاً فهو دم فاسد .

الحنفية - قالوا : إن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس كالدم الذي يخرج عقب خروجه ؛ أما الدم الذي يخرج بخروج أقل الولد أو قبله فهو فساد ، ولا تعتبر نفاساً وتفعل ما يفعله الطاهرات

أما السقط فان ظهر بعض خلقه <sup>١</sup> من إصبع ، أو ظفر ، أو شعر ، أو نحوه فهو ولد تصير المرأة بالدم الخارج عقبه نفساء ، وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك ، بأن وضعته علقه أو مضغة : فان أمكن جعل الدم المرثي حيضاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض وإلا فهو دم علة وفساد ؛ وإذا ولدت المرأة توأمين - ولدين - فمدة نفاسها تعتبر من الأول <sup>٢</sup> لا من الثاني ، فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني ، حسبت مدة النفاس من ولادة الأول ؛ ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة النفاس . فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوماً من ولادة الأول يكون الدم النازل بعد ولادته دم علة وفساد ، لا دم نفاس ؛ ولا حد لأقل النفاس ، فيتحقق بالحظة ، فإذا ولدت وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، انقضت نفاسها ، ووجب عليها ما يجب على الطاهرات ؛ أما أكثر <sup>٣</sup> مدة النفاس فهي أربعون يوماً ، والنقاء المتخلل بين دماء النفاس ، كأن ترى يوماً دماً ، ويوماً طهراً ، فيه تفصيل المذاهب <sup>٤</sup> .

- (١) الشافعية - قالوا : لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق الولد ، بل لو وضعت علقه أو مضغة ، وأخبر القوابل بأنها أصل آدمي ، فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .
- (٢) الشافعية - قالوا : إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني ، أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس ، وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها فان لم يصادف عادة حيضها ، فهو دم علة وفساد .
- المالكية - قالوا : إذا ولدت توأمين ، فان كان بين ولادتها ستون يوماً - وهي أكثر مدة النفاس عندهم - كان لكل من الولدين نفاس مستقل ؛ وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ، ويعتبر مبدؤه من الأول .
- (٣) الشافعية - قالوا : إن أكثر مدة النفاس ستون يوماً ، وغالبه أربعون يوماً .
- المالكية - قالوا : إن أكثر مدة النفاس ستون يوماً .
- (٤) الحنفية - قالوا : إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نفاساً ، وإن بلغت مدته خمسة عشر يوماً ، فأكثر .
- الشافعية - قالوا : النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فهو طهر ، وما قبله نفاس ، وما بعده حيض ، وإن نقص عن خمسة عشر يوماً فالكل نفاس على الراجح ، فإن لم ينزل دم عقب الولادة أصلاً ، ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوماً أصلاً فالكل طهر ، وما يجيء بعد ذلك من الدم حيض ، ولا نفاس لها في هذه الحالة .



## مبحث ما يحرم على الحائض ، أو النفساء فعله

### قبل انقطاع الدم

يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تباشر الأعمال الدينية التي تحرم على الجنب ، من صلاة ، ومس مصحف ، وقراءة قرآن ، وتزيد الحائض ، والنفساء عن الجنب أمور : منها الصيام : فإنه يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تنوي صيام فرض أو نفل ، وإن صامت لا ينعقد صيامها ، ومن يفعل منهن ذلك في رمضان . كان معذباً لنفسه آثماً ، وذلك جهل شائن .

ويجب على الحائض ، أو النفساء أن تقضى ما فاتها في أيام الحيض والنفاس من صوم رمضان أما ما فاتها من صلاة ، فإنه لا يجب عليها قضاؤه ، وذلك لأن الصلاة تتكرر كل يوم ، فيشق قضاؤها ؛ وقد رفع الله المشقة والخرج عن الناس ، كما قال تعالى : **وما جعل عليكم في الدين من حرج** ، ومنها صحة الاعتكاف ، فإنه لا يصح الاعتكاف من الحائض والنفساء ، وهذا الحكم ليس موجوداً في الرجال طبعاً ، ومنها جواز طلاقها فيحرم إيقاع الطلاق على من تعتد بالأقراء - القرء هو الحيض ، أو الطهر - ومع كونه حراماً ؛ فإنه يقع ، ويؤمر بمراجعتها إن كانت لها رجعة ، ومن أراد أن يعرف حكم طلاق الحائض ، وما ورد فيه من نهي ، ويعرف أقسام الطلاق من سني ، وبدعي . ومحرم ، وجائز الخ ، فليرجع إلى الجزء الرابع ، من كتابنا هذا - الفقه على المذاهب الأربعة - صحيفة ٢٩٦ وما بعدها ، ومنها تحريم قربانها ، فيحرم عليها أن تمكن زوجها من

= المالكية - قالوا : إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان نصف شهر فهو طهر ؛ والدم النازل بعده حيض ، وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس ، وتلفق أكثر مدة النفاس ، بأن تضم أيام الدم إلى بعضها ، وتلغى أيام الانقطاع ، حتى تبلغ أيام الدم ستين يوماً ، فيفتنى بذلك نفاسها ، ويجب عليها أن تفعل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك .

الحنابلة - قالوا : النقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر ، فيجب عليها في أيامه كل ما يجب على الطاهرات .

المالكية - قالوا : يشترط في الاستحاضة أن يكون الدم بمن بلغت سن الحيض ، وليس دم حيض أو نفاس ، وأما الخارج من الصغيرة فهو دم علة وفساد .

وطئها ، وهي حائض ، كما يحرم عليه أن يأتيها قبل أن ينقطع دم الحيض وتغتسل<sup>١١</sup> ، فإن عجزت عن الغسل ، وجب عليها أن تقيم قبل ذلك ، ومنها تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ، فإنها لا يحل<sup>١٢</sup> لها أن تمكن الرجل من الاستمتاع بهذا الجزء ، وهي حائض ، كما لا يحل له أن يجبرها على ذلك ، إلا إذا وضع منزراً على فرجه ، وما فوقه إلى سرتة ، وما تحته إلى ركبتة ، أو وضعت المرأة ذلك المنزر فوق هذا المكان من بدنها ، ويشترط في المنزر أن يمنع وصول حرارة البدن ، أما إذا كان رقيقاً لا يمنع وصول حرارة البدن عن التلاصق فإنه لا يكفي ، أما ما عدا<sup>١٣</sup> ذلك من أجزاء البدن ، فإنه يجوز الاستمتاع به ، بلا خلاف ، أما وطء الحائض قبل انقطاع دم الحيض ، فإنه يحرم ولو بحائل - كالكيس - المعروف ، فمن وطئ امرأته أثناء نزول الدم ، فإنه يأثم وتجب عليه التوبة فوراً ، كما تأثم هي بتمكينه ، ومن السنة أن يتصدق بدينار أو بنصفه ، وقد بينا مقدار الدينار في كتاب الزكاة ، فارجع إليه - حنفى - شافعى .

(١) الحنفية - قالوا : يحل للرجل أن يأتي امرأته متى انقطع دم الحيض والنفاس لا أكثر مدة الحيض وهي عشرة أيام كاملة ، ولا أكثر مدة النفاس ، وهي أربعون يوماً ، وإن لم تغتسل ، وقد تقدم بيان ذلك قريباً ، فارجع إليه إن شئت .

(٢) الحنابلة - قالوا : يحل للرجل أن يستمتع من امرأته بجميع أجزاء بدنها ، وهي حائض أو نساء بدون حائل ، ولا يحرم عليه إلا الوطء فقط ، وهو صغيرة عندهم ، فمن ابتلى به ، فإن عليه أن يكفر عن ذنبه ، ويتصدق بدينار أو نصفه ، إن قدر ، وإلا سقطت عنه الكفارة ، ووجبت عليه التوبة ، ومحل هذا ما إذا لم يترتب عليه مرض أو أذى شديد ، وإلا كان حراماً حرمة مغلظة بالإجماع .

(٣) المالكية - قالوا : يحرم وطء الحائض حال نزول الدم باتفاق ، وهل يجوز للزوج أن يستمتع بما بين السرة والركبة بدون إبلاج من غير حائل أولاً ؟ رجع بعضهم الجواز كالحنابلة والمشهور عندهم المنع ، ولو بحائل ، لما في الجواز من الخطر ، إذ قد يهيج فلا يستطيع منع نفسه ، والمالكية يبنون قواعد مذهبهم على البعد عن الأسباب الموصلة إلى المحرم ، ويعبرون عن ذلك - بسد باب الذرائع - .

هذا ، ولا يخفى ما في تحريم إتيان الحائض من المحاسن ، فقد أجمع الأطباء على أن إتيان الحائض ضار بعضوى التناسل ضرراً شديداً ، ومع هذا فإن في المذاهب ما قد يرفع المحذور ، فإن الحنفية قد أباحوا إتيان المرأة إذا انقطع دمها ، ومضى على انقطاعه وقت صلاة كاملة ، من الظهر إلى العصر مثلاً ، ولو لم تغتسل ، ولا يخفى أن كثيراً من النساء لا يستمر عليها نزول الدم كل مدة الحيض =

## مباحث المسح على الخفين

يتعلق بالمسح على الخفين مباحث : أحدها : تعريف المسح : ثانياً : تعريف الخف الذي يصح المسح عليه لغة واصطلاحاً ثالثاً : حكمه : رابعها : دليله : خامسها : شروطه : سادسها : القدر المفروض منه ، سابعها : كيفية المسح المسنونة : ثامنها : مكروهاته : تاسعها : بيان المدة التي يستمر المسح فيها ، عاشرها : مبطلات المسح على الخف ، وإليك بيانها على هذا الترتيب :

### تعريف المسح على الخف ، وحكمه

أما المسح فعناه لغة إمرار اليد على الشيء فمن مر بيده على شيء ، فإنه يقال له : مسح عليه ، وأما معناه في الشرع . فهو عبارة عن أن تصيب البلة - البال - خفاً مخصوصاً ، وهو ما تحقق فيه الشروط الآتية : في زمن مخصوص .

أما حكمه ، فإن الأصل فيه الجواز . فالشارع قد أجاز الرجال والنساء أن يمسحوا على الخف في السفر والإقامة ، فهو رخصة رخص الشارع للمسكين فيها ، ومعنى الرخصة في اللغة السهولة ، وفي الشرع ما ثبت على خلاف دليل شرعي بدليل آخر معارض ، أما ما ثبت بدليل ليس له معارض ، فإنه يقال له : عزيمة على أن المسح على الخفين قد يكون واجباً ، وذلك فيما إذا خاف الشخص فوات الوقت إذا خاف الخف وغسل رجله ، فإنه في هذه الحالة يفترض عليه أن يمسح على الخف ، ومثل ذلك ما إذا خاف فوات فرض آخر غير الصلاة ، كالوقوف بعرفة ، فإنه يفترض عليه في هذه الحالة أن لا ينزع خفه ؛ وكذا إذا لم يكن معه ماء يكفي لغسل رجله ، فإنه يجب عليه أن يمسح على الخف ، أما في غير هذه الأحوال فإنه يكون رخصة جائزة ، ويكون الغسل أفضل من المسح<sup>(١)</sup>

= وأباح المالكية إتيانها متى انقطع الدم ، ولو بعد لحظة ، بشرط أن تغتسل ، وكثير من النساء ينقطع عنها الدم في أوقات شتى ، ثم إن المالكية قالوا : إذا قطعت المرأة دمها : ولو بدواء ، فإنه يصح إتيانها ، فلا يلزم أن ينقطع بنفسه ، فعلى الشهور بين الذين لا يستطيعون الصبر أن يجتهدوا في قطع الدم قبل الإتيان طبعاً لهذا .

(١) الخنابلة - قالوا : إن المسح على الخف أفضل من نزعه ، وغسل الرجلين ، لأن الله تعالى يجب للناس أن يأخذوا برخصه ، كي يشعروا بنعمته عليهم ، فيشكروه عليها ، ويحمدوا الله تعالى على الخفية على هذا .

## تعريف الخف الذي يصح

### المسح عليه

الخف الذي يصح المسح عليه هو ما يلبسه الإنسان في قدمي رجله إلى الكعبين ، والكعبان هما العظمان البارزان في نهاية القدم : سواء كان متخذاً من جلد ، أو صوف ، أو شعره ، أو وبر ، أو كتان ، أو نحو ذلك (١) ، ويقال لغير المتخذ من الجلد : جرب وهو ، الشراب - المعروف عند العامة ، ولا يقال للشراب : خف ، إلا إذا تحققت فيه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون ثخيناً ، يمنع من وصول الماء إلى ماتحته ؛ ثانيها : أن يثبت على القدمين بنفسه من غير رباط ، ثالثها : أن لا يكون شفافاً يرى ماتحته من القدمين ، أو من ساتر آخر فوقهما ، فلو ليس شراباً ثخيناً يثبت على القدم بنفسه ، ولكنه مصنوع من مادة شفافة يرى ماتحتها فإنه لا يسمى خفاً ، ولا يعطى حكم الخف ، فمضى تحققت في الجورب هذه الشروط كان خفاً ، كما يصنع من الجلد بلا فرق ، ولا يشترط أن يكون له نعل ، وبذلك تعلم أن - الشراب - الثخين المصنوع من الصوف يعطى حكم الخف الشرعي إذا تحققت فيه الشروط الآتي بيانها .

### دليل المسح على الخفين

قد ثبت المسح على الخفين بأحاديث كثيرة صحيحة تقرب من حد التواتر ، فقد قال في كتاب الاستذكار : إن المسح على الخفين رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو أربعين من الصحابة ، وقال الحسن . قد حدثني سيعون عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد مسح على الخفين ، فمن الأحاديث الصحيحة التي وردت فيه حديث جرير بن عبد الله البجلي ، رواه الأئمة الستة من حديث الأعمش عن إبراهيم عن همام عن جرير أن جريراً بال ، ثم ترويضاً ، ومسح على خفيه ، فقيل له : أتفعل هذا ؟ فقال : نعم : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ، ثم

(١) المالكية - قالوا : لا يصح المسح على الخف إلا إذا كان متخذاً من الجلد ، نعم يصح أن تكون جوانبه مصنوعة من اللبد ، أو الكتان ، أو نحو ذلك بمعنى أن يكون أعلاه وأسفله من الجلد ، كما هو الحال في بعض الأحذية التي لها نعل ، ولها ظاهر من الجلد ، ولها جوانب من القماش الثخين ، وستعرف أنهم يشترطون في الجلد أن يكون مخروزاً ، فلو ألصقت أجزاءه بمادة بدون خرز ، فإنه لا يكون خفاً

توضاً ، ومسح على خفيه ، ذكره الزيلعي في كتابه « نصب الراية » ، ثم قال : إن هذا الحديث كان يعجبهم ، لأن إسلام جرير كان بعد نزول — سورة المائدة — — بمعنى أن — سورة المائدة — قد ورد فيها حكم الوضوء بالماء ، وهو قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ، فهذه الآية صريحة في ضرورة غسل الرجلين بالماء ، ولكن هذا الدليل قد عارضته أحاديث كثيرة صحيحة بلغت مبلغ التواتر ، وقد ثبت ورودها بعد نزول هذه الآية ، وهي تفيد أن الله تعالى قد فرض غسل الرجلين إذا لم يكن عليهما خف ، أما إذا كان عليهما خف فإنه لا يفترض غسلهما ، بل يفترض المسح على الخفين بدل الغسل ، ومن ذلك ما رواه البخاري عن المغيرة بن شعبة من أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته ، فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء ، فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فتوضاً ، ومسح على الخفين ، وروى البخاري عن المغيرة أيضاً ، قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فأهويت لأززع خفيه ، فقال عليه السلام : ودعهما ، فإن أدخلتهما طاهرتين ، فمسح عليهما ، إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري ، ومسلم ، وغيرهما من رواة الصحيح .

### شروط المسح على الخف

قد عرفت أن الخف يطلق على ما كان منخذاً من الجلد ، أو من الصوف ، أو غيره متى تحققت فيه الأمور الثلاثة التي ذكرناها ، فكل ما يصح إطلاق اسم الخف عليه يصح المسح عليه بدل غسل الكعب ، بشروط : أحدها : أن يكون الخف ساتراً للقدم مع الكعبين ، أما ما فوق الكعبين من الرجل فإنه لا يلزم ستره وتغطيته بالخف ، ولا يلزم أن يكون الخف مصنوعاً على حالة يلزم منها تغطية القدم ، بل يصح أن يكون مفتوحاً من أعلاه مثلاً : ولكنه ينطبق بالأزرار ، أو المشابك ، أو نحو ذلك فالشرط المطلوب فيه هو أن يغطي القدم ، سواء كان مضموماً من أول الأمر ، أو كان بعضه مفتوحاً ، ولكنه به أزرار ، أو مشابك ينضم به بعد لبسه ، فإنه يصح : ثانيها أن لا ينقص ستر الخف للكعبين ، ولو قليلاً ، فلو كان به خروق يظهر منها بعض القدم ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وذلك لأنه يجب غسل جميع القدم مع الكعبين ، بحيث لو نقص منها في الغسل جزء يسير بطل الوضوء ، فكذلك الخف الذي يسترهما ، فإنه إذا نقص منه شيء ، فلا يقوم مقام القدم ، وهذا

رأى الحنابلة، والشافعية<sup>(١)</sup>؛ ثالثاً: أن يمكن تتابع المشي فيه؛ وقطع المساقبة، أما كونه واسع بين فيه ظاهر القدم كله أو معظمه، فإنه لا يضر، متى أمكن تتابع المشي فيه، وحنق شافعي<sup>(٢)</sup>؛ رابعاً: أن يكون الخف مملوكاً بصفة شرعية، أما إذا كان مسروقاً، أو مفصوباً، أو مملوكاً بشبهة محرمة، فإنه لا يصح المسح عليه، وهذا رأى الحنابلة، والمالكية<sup>(٣)</sup>؛ خامساً: أن يكون طاهراً فلو لبس خفاً نجساً، فإنه لا يصح المسح عليه حتى ولو أصابت النجاسة جزءاً منه، على أن في ذلك

(١) الحنفية — قالوا: إذا لم يستر الخف جميع القدم مع الكعبين، كان كانت بالخف الواحد خروق يظهر منها بعض القدم، فإن كانت تلك الخروق مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل، فإن ذلك لا يضر، فيصح المسح عليه مع هذه الخروق، وإن كانت أكثر من ذلك فإنها تضر، وتمنع صحة المسح، فإن كانت الخروق متفرقة في الخفين فإنه لا يجمع منها إلا ما كان في الخف الواحد، فإذا كان ما في الخف الواحد يساوي القدر المذكور، بطل المسح؛ أما إذا كان أقل، فإنه لا يضر، حتى ولو كان في الخف الآخر خروق قليلة، لو جمعت مع الخروق الأخرى تبلغ هذا المقدار

المالكية — قالوا إن كان بالخف الواحد خروق قدر ثلث القدم، فأكثر، فإنه لا يصح المسح عليه، وإلا صح، فالحنفية، والمالكية متفقون على أن الخف إذا كان به خروق يظهر منها لا تضر، ولكنهم يختلفون في تقدير هذه الخروق، فالمالكية يغتفرون منها ما يساوي ثلث القدم؛ والحنفية يغتفرون ما يساوي منها ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل، وهو الخنصر.

(٢) المالكية — قالوا: إذا كان الخف واسعاً بين منه بعض القدم، أو كله، فإنه لا يضر، وإنما الذي يضر أن لا يستقر فيه القدم كله، أو معظمه، بحيث يكون واسعاً كثيراً لا يملؤه القدم، فإذا كان كذلك، فإنه لا يصح المسح عليه، ولو أمكن تتابع المشي فيه.

الحنابلة — قالوا: إذا كان الخف واسعاً يرى من أعلاه بعض القدم الذي يفترض غسله في الوضوء؛ فإن المسح عليه لا يصح.

(٣) الحنفية، والشافعية — قالوا: يصح المسح على الخف المفصوب والمسروق ونحوهما، وإن كان يحرم لبسه، لأن تحريم لبسه وملكيته لا ينافي صحة المسح عليه، ونظير ذلك الماء المفصوب، أو المسروق؛ فإنه يصح الوضوء به متى كان طهوراً، مع كون فاعل ذلك آثماً، ولا يخفى أن الذين يقولون بعدم صحة استعمال المسروق والمفصوب ونحوهما في العبادات التي يراد بها التقرب إلى الله تعالى لهم وجه ظاهر.



تفصيل في المذاهب<sup>(١)</sup>، سادسها: أن يلبسهما بعد تمام الطهارة بمعنى أن يتوضأ أولاً وضوءاً كاملاً، ثم يلبسهما، فلو غسل رجليه أولاً، ثم لبسهما، وأنتم وضوءه بعد لبسهما، فإنه لا يصح، وهذا القدر متفق عليه عند المالكية، والشافعية؛ والخنابلة<sup>(٢)</sup> سابعها: أن تكون الطهارة بالماء، فلا يصح أن يلبسهما بعد التيمم، سواء كان آجسه لفقد الماء أو المرض أو نحو ذلك، وهذا متفق عليه، ولم يخالف فيه.

(١) المالكية — قالوا: لا يصح المسح على الخفين، إلا إذا كانا طاهرين، فلو أصابت الخف نجاسة بطل المسح عليه حتى على القول بأن إزالة النجاسة عن الثوب، أو البدن سنة، فإن الخف له حكم خاص به، فلا يعني عما أصابه من النجاسة على كل حال.

الشافعية — قالوا: إذا أصابت الخف نجاسة معفو عنها؛ فإنها لا تضر؛ وقد تقدم بيان النجاسة المعفو عنها فيما يعني عنه من النجاسة؛ أما إذا أصابته نجاسة غير معفو عنها، فإن المسح عليه لا يصح قبل تطهيره.

الحنفية — قالوا: طهارة الخف ليست شرطاً في صحة المسح عليه، فإذا أصابته نجاسة فإن المسح عليه يصح، ولكن لا تصح به الصلاة، إلا إذا كانت النجاسة معفوياً عنها، وقد تقدم بيان القدر المعفو عنه في مبحث الاستنجاء. وفي مبحث ما يعني عنه من النجاسة، على أنه يجب أن يمسخ على الجزء الطاهر منه.

الخنابلة — قالوا: يصح المسح على الخف المتنجس بشرطين: الشرط الأول: أن تكون النجاسة في أسفله الملاصق للأرض، أو في داخله، إما إذا كانت في ظاهره من فوق، أو في جوانبه؛ فإنها تضر؛ الشرط الثاني: أن يتعذر على لابسها إزالة النجاسة، إلا بنزعها، أما إذا كان يمكنه أن يغسلها، وهو لابسها، وهو لابسها؛ بدون ضرر، فإنه يجب عليه أن يزيلها؛ فإذا أمكنه أن يزيل النجاسة؛ وهو لابسها، ولكنه لم يجد ما يزيلها به، فإنه يصح له أن يصلي به، ويمس المصحف وغير ذلك من الأمور المتوقفة على الطهارة.

(٢) الحنفية — قالوا: لا يشترط لصحة المسح على الخفين؛ أن يتوضأ وضوءاً كاملاً، بل إذا غسل قدمه المفروض غسله، ولم يحدث، ولبس الخف، ثم أنتم وضوءه؛ فإنه يصح، بشرط أن يتمم وضوءه بالماء، بحيث لم يبق جزء من أعضائه المفروض عليه غسلها، أو مسحها. لم يصل إليه الماء.

سوى الشافعية<sup>(١)</sup> ، ثامنها : أن لا يكون على محل المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء إلى الخف ، كعجين ، ونحوه من الأشياء التي لو وضعت على القدم تمنع من وصول الماء إليه ، تاسعها : أن يستطيع لابس الخف أن يمشى به مسافة معينة ، بحيث لو نزل عن القدم حال المشى ، أو عجز لابسها عن متابعة المشى قبل أن يقطع هذه المسافة ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وفي تقدير هذه المسافة تفصيل في المذاهب<sup>(٢)</sup> .

(١) الشافعية — قالوا : يجوز المسح على الخف الملبوس بعد التيمم ، بشرط أن يكون التيمم لمرض أو نحوه غير فقد الماء ، أما التيمم لفقد الماء ، فإنه لا يصح معه المسح على الخف ، فن فقد الماء وتيمم ولبس الخف بعد هذا التيمم ، فإنه لا يجوز له أن يمسخ عليه ، ومعنى هذا أن الإنسان إذا فقد الماء ، وتيمم ، ولبس خفه ، ثم وجد الماء بعد ذلك ، فإنه لا يصح له أن يمسخ على الخف ، بل عليه أن ينزعه ويتوضأ وضوءاً كاملاً ، أما إذا تيمم لمرض ونحوه ، ولبس الخف ثم زال العذر ، فإن له أن يتوضأ ، ويمسح على الخف ؛ فلا يقال : إن الرجل لا علاقة لها بالتيمم إذ لا يجب مسحها حال التيمم ، كما ستعرف في مبحث التيمم .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يصح المسح على الخف إلا إذا تمكن لابسها من متابعة المشى بمسافة فرسخ فأكثر . بحيث يصلحان المشى بهما من غير أن يلبس عليهما - مداً أو جزمة - والفرسخ ثلاثة أميال ، اثني عشر ألف خطوة ، فإن لم يصلحا لذلك ، فإن المسح عليهما لا يصح .

الشافعية — قالوا : لابس الخف إما أن يكون مسافراً أو مقبلاً ، فإذا كان مسافراً فإنه لا يصح له أن يمسخ على الخف إلا إذا كان الخف متيناً ، يمكنه أن يمشى فيه من غير مداً ثلاثة أيام بلياليها ، بمعنى أنه يتردد وهو لابسها قضاء حوائجها أثناء رحلته ، وأثناء سفره في هذه المدة . وليس المراد أن يمشى به كل هذه المسافة ، وإذا كان مقبلاً فإنه لا يصح أن يمسخ عليه ، إلا إذا كان يصاح لأن يقضى المسافر وهو لابسها حوائجها يوماً وليلة فالمعتبر في إمكان تنابع المشى في الخف حال المسافر وإن كان المساح مقبلاً ، بمعنى أنه إن كان مسافراً بالفعل ؛ تعتبر متانته بإمكان ترداد لابسها لقضاء حوائجها في حله وترحاله ؛ ثلاثة أيام بلياليها ؛ وإن كان مقبلاً فإن متانته الخف تعتبر بحال المسافر ، ولكنه لا يمسخ عليه إلا يوماً وليلة .

المالكية — قالوا : لا يشترط في المسح على الخف إمكان تنابع المشى فيه مدة معينة ، وذلك لأنهم قد اشترطوا أن يكون الخف متخذاً من الجلد ، وهو صالح لإمكان المشى به بطبيعته ، =

هذا ، واصحة المسح على الخفين شروط أخرى مفصلة في المذاهب (١) .

= إنما الشرط عندهم أن لا يكون واسعاً لا تشغله القدم كلها ، أو معظمها ، وكذلك يشترط أن لا يكون ضيقاً لا يستطيع لابسها أن يمشى به مشياً معتدلاً .

الحنابلة — قالوا : يشترط أن يتمكن لابسها من تتابع المشي فيه ، ولم يقدر والذلك مسافة معينة ، بل قالوا : المعول في ذلك على العرف ، فمتى أمكن عرفاً أن يمشى به ، فإنه يصح المسح عليه .

(١) الحنفية — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخف خالياً من الخرق المانع للمسح ، وقد عرفت أنه يقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم : ومنها أن يكون الممسوح من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد : فلا يجزئ المسح على باطن الخف — أي على نعله الملاصق للأرض — كما لا يصح في داخله ، فلو كان واسعاً ، وادخل يده فيه ومسحه لم يجزئه ، وكذلك لا يصح المسح على جوانبه ، أو عقبه ، أو ساقه : ومنها أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسح بإصبع واحدة خوفاً من جفاف بلها قبل مدها إلى القدر المفروض مسحه ، فلو مسح بإصبع واحدة ثلاث مواضع من الخف في كل مرة بماء جديد صح مسحه ؛ وكذلك إذا مسح القدر المفروض بأطراف أنامله ، والماء متقاطر ، صح ، وإلا فلا .

هذا ، ولا يشترط المسح باليد ، فلو أصاب الماء القدر المفروض مسحه من الخف بسبب مطر ، أو صب ماء عليه ، أو غير ذلك ، فإنه يكفي ، ومنها أن يكون محل المسح المفروض مشغولاً بالرجل ، فلو لبس خفاً طويلاً ، قد بقى منه جزء غير مشغول بالرجل ، فمسح على ذلك الجزء ، فلا يصح ؛ ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ، ولم يبق منه هذا القدر لا يصح المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب ، وبقيت الرجل الأخرى ، فإنه يصح المسح على خفيها .

الشافعية — زادوا شروطاً : منها أن لا يكون قد لابسها على جبيرة ، فلو كان في قدمه جبيرة ومسح عليها في وضوئه ، ثم لبس الخف عليها لم يصح المسح عليه ؛ ومنها أن يكون ما في داخل الخف من رجل وشراب ونحوه طاهراً ؛ ومنها أن يمنع وصول الماء إلى القدم إذا صب عليه ، ولكنهم اغتفروا وصوله من محل الخرز

للساكنية — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخف كله من جلد ، كما تقدم ؛ ومنها أن يكون مخروصاً ؛ ومنها أن لا يقصد بلبسه مجرد الزينة والتنعيم ، بل يقصده اتباع السنة ، أو اتقاء حر ، =

## مبحث بيان القدر

### المفروض مسحه من الخنف

لم يشترط الشارع مسح جميع الخنف السائر للقدم ، مع أن المسح هنا قائم مقام الغسل ، وقد فرض غسل جميع القدم ، وذلك لأن المسح على الخنف رخصة خاصة ، فوسع الشارع في أمرها مبالغة في الرأفة بالناس ، أما القدر المفروض مسحه من الخنف ، ففيه تفصيل المذاهب الآتية :

= أو برد ، أو شوك ، أو نحو عقرب ، أما إن لبسه لا تقاء نحو برغوث ، أو لمنع مشقة الغسل ، أو لحفظ نحو الجناء برجله ، فإنه لا يصح المسح عليه ، لأن ذلك من الرفاهية ، وهذه الشروط لم يوافقهم عليها أحد .

(١) المالكية - قالوا : يجب تعميم ظاهر أعلاه بالمسح . وأما مسح أسفل الخنف فمستحب ، وقيل : واجب ، فلو ترك مسحه فإنه يعيد الصلاة في الوقت المختار ، الآتي بيانه في مواقيت الصلاة ، مراعاة للقول بالوجوب ، والمراد بأسفل الخنف نعله الذي يباشر الأرض ، ويعبر عنه بعضهم بباطن الخنف ، وغرضه بالباطن نعل الخنف الذي يطأ به الأرض ، لا داخل الخنف ، فإنه إذا كان الخنف واسعاً ، وأمكن أن تدخل فيه اليد ، فإنه يكره مسحه .

الحنفية - قالوا : يفترض أن يمسح من ظاهر الخنف جزءاً يساوي طول ثلاثة أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد ، بشرط أن يكون ذلك الجزء مشغولاً بالرجل .

الشافعية - قالوا : يفترض أن يمسح أي جزء من ظاهر أعلى الخنف ، يتحقق به المسح ، ولو بوضع إصبعه المبتل من غير إمرار ، قياساً على مسح الرأس ، فلا يجزئ المسح في غير ما ذكر مما يحاذي الساق ، أو العقب ، أو الحروف ، أو الأسفل ، أو الجوانب ، أو نحو ذلك ، بخلاف المسح على ما يحاذي الكعبين فإنه يجزئ ، ولو كان بظاهر جلد الخنف شعر فوقه عليه ، ولم يصل الجلد بل لم يصبح المسح ، وكذلك إذا وصل البلبل إلى الجلد ، وكان يقصد بالمسح الشعر فقط ، فإنه لا يصبح المسح .

الحنابلة - قالوا : يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخنف ، وأما مسح أسفله فمستحب ، فإن تركه نسبياً أتى به وحده ، ولو طال ، بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء في الوضوء ، أما لو تركه عمداً ، فبأقرب به وحده إن قرب ، وأما في البعد ، فيندب إعادة الوضوء كله ، وكذا إعادة الصلاة التي صلاها قبل مسح الأسفل إن بقى وقتها المختار .

## مبحث إذا لبس خفاً فوق خف ، ونحوه

وإذا لبس خفاً فوق - شراب - ثخين يصلح أن يكون خفاً أو لبس خفاً فوق خف آخر ، كأن كان الخفان من جلد ناعم ، أو لبس جرموقاً فوق خف : والجرموق : هو غطاء للقدم ، مأخوذ من الجلد ، كالذي يلبس فوق الخذاء ليحفظه من الماء أو الطين ، وإنه يكفي أن يمسح على الأعلى منهما . بشروط مفصلة في المذاهب ١١ .

(١) الخفية - اشترطوا في صحة المسح على الأعلى ثلاث شروط : أحدها : أن يكون جلدًا فان لم يكن جلدًا ، ووصل الماء إلى الخف الذي تحته كفي ، وإن لم يصل الماء إلى الخف لا يكفي ، ثانيها : أن يكون الأعلى صالحاً للشئ عليه منفرداً ، فان لم يكن صالحاً ولم يصح المسح عليه ، إلا إذا وصل الببال إلى الخف الأسفل . ثالثها : أن يلبس الأعلى على الطهارة التي لبس عليها الخف الأسفل ، بحيث يتقدم لبس الأعلى على الحدث ، والمسح على الأسفل .

الشافعية - فصلوا في ذلك فقالوا : إن كان الأعلى والأسفل ضعيفين لا يصلحان للمسح عليهما وجب غسل الرجلين ، ولا يصح المسح ، وإن كان الأسفل ضعيفاً غير صالح للمسح ، فالحكم للأعلى ، ولا يعد ما تحته خفاً ، وإن كان الأسفل قوياً والأعلى ضعيفاً ، أو كانا قويين ، فيصح المسح على الأعلى إن وصل الببال للأسفل يقيناً ، وقصد بمسح الأعلى مسح الأسفل ، أو قصدهما معاً ، وكذلك لو أطلق . أما لو قصد الأعلى وحده ، أو قصد الأسفل ، ولم يصل الماء إليه فلا يصح المسح .

الحنابلة - قالوا : من لبس خفاً على خف قبل أن يحدث ، يصح المسح له على الخف الأعلى ولو كان أحدهما مخروقاً ، لا إن كانا مخروقين ، ولو كان مجموعهما يستر القدم . ولو أدخل يده من تحت الخف الأعلى ، فمسح الأسفل صح إن كانت الأسفل سليماً ، وقالوا أيضاً : إن مسح على الأعلى ، ثم نزع وجب عليه نزع ما تحته ، وغسل رجليه .

المالكية - قالوا : الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى ، فلو نزع وجب عليه مسح الأسفل فوراً . بحيث تحصل الموااة الواجبة في الوضوء مع الذكر والقدرة .

### كيفية المسح المسنونة (١)

وكيفية المسح المسنونة ، أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ، ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ، ويفرج بين أصابع يده قليلاً ، بحيث يكون المسح عليهما خطوطاً .

### مدة المسح عليهما

يُسمح المقيم يوماً وليلة<sup>(١)</sup> ، ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها ، سواء كان السفر سفر قصر مباحاً أولاً<sup>(٢)</sup> ، وسواء كان الماسح صاحب عذر أولاً<sup>(٣)</sup> ، وذلك لما رواه شريح بن هانيء ، قال :

(١) المالكية - قالوا : الكيفية في المسح مندوبة لا مسنونة ، والمندوب فيها عندهم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ، ويضع يده اليسرى تحت أصابعها ، ويمر بيديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين ، ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى ، واليمنى تحتها ، ويمر بهما ، كما سبق .

الشافعية - قالوا : المسنون في الكيفية ، أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله . ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمد اليمنى إلى آخر ساقه ، واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت ، فيكون المسح خطوطاً .

(٢) الحنابلة ، والشافعية - قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحاً ، فلو سافر أقل من مسافة القصر ، أو كان السفر سفر معصية ، فمدته كمدة المقيم ، يسمح يوماً وليلة فقط ، ويزاد الشافعية أن يكون السفر مقصوداً . ليخرج الطائم على وجهه . فإنه لا يقصد مكاناً مخصوصاً ، فليس له أن يسمح إلا يوماً وليلة ، كالمقيم .

(٣) المالكية - قالوا : إن المسح على الخفين لا يقيد بمدة ، فلا ينزعهما إلا لو وجب الغسل ، وإنما يندب نزعهما كل يوم جمعة لمن يطلب منه حضور الجمعة ، ولو لم يرد الغسل لها ، فإن لم ينزعهما يوم الجمعة ندب له أن ينزعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل أسبوع .

(٤) الحنفية - قالوا : تعتبر هذه المادة لغير صاحب العذر ، أما هو فإن توضأ ولبس الخف حال انقطاع حدث العذر ، فحكمه كالأصحاء ، لا يبطل مسحه إلا بانقضاء المدة المذكورة : أما إن =



سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين ، فقالت : سل علياً ، فإنه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألته فقال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للسافر ، ويوماً وليلة للمقيم ، رواه مسلم ؛ ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس (١) ؛ فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلاً ، واستمر متوضئاً إلى وقت العشاء ثم أحدث ، اعتبرت المدة من وقت الحدث ، لا من وقت اللبس .

### مكروهاته

يكروه تنزيهاً في المسح على الخفين أمور : منها الزيادة على المرة الواحدة ؛ ومنها غسل الخفين ، بدل مسحهما ، إذا نوى بالغسل رفع الحدث ، أما أن نوى به النظافة فقط ، أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجزئ عن المسح . وعليه أن يمسخ الخفين بعد ذلك الغسل (٢) .

== حال استرسال الحدث ، أو لبس الخف حال استرساله ، فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ، ويجب عليه أن ينزع خفيه ، ويفعل رجليه وحدهما إن لم يكن وضوءه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية — قالوا : تعتبر هذه المدة لعذر صاحب العذر . أما هو فإنه ينزع خفه ، ويتوضأ لكل فرض ، وإن جاز له المسح على الخفين للنوافل .

(١) الشافعية — فصلوا في الحدث ، فجعلوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره ، كالمس والنوم ، أما إذا كان حدثه اضطرارياً ، كخروج ناقض من أحد السبيلين ، فأول المدة آخر الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا غسل الخف ، ولو بغير نية المسح ، كأن نوى النظافة أو غيرها ، أو لم تنو شيئاً أجزاءه عن المسح وإن كان الغسل مكروهاً .

## مبطلات المسح على الخفين

يبطل المسح على الخفين بأمور : منها طرو ورجب الغسل ، كجناية ، أو حيض ، أو نفاس : ومنها نزع من الرجل ، ولو بخرج بعض القدم إلى ساق الخف (١) : ومنها حدوث خرق في الخف على تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الخفية — قالوا : لا يبطل المسح إلا بخرج أكثر القدم إلى ساق الخف على الصحيح ، أما إذا خرج بعضه ، وكان قليلاً ، فإنه لا يبطل المسح .

المالكية — قالوا : المعتمد أن المسح لا يبطل إلا بخرج كل القدم إلى ساق الخف ، فإن بادر عند ذلك إلى غسل رجليه بقي وضوءه سليماً ، وإن لم يبادر ، فإن كان ناسياً بنى على ما قبل الرجلين بنية مطاقاً ، طال ، أو لم يطال ، وإن كان عامداً بنى ما لم يطال .

(٢) الشافعية — قالوا : إذا طرأ في الخف خرق يظهر منه شيء من محل الغسل المفروض ، ولو كان مستوراً بساتر - كشراب ، أو افاقة - فإنه يبطل المسح ، فإن طرأ ذلك الخرق ، وهو متوضئ ، وجب عليه غسل رجليه فقط بنية ، ولا يعيد الوضوء ، وإن طرأ وهو في صلاته بطلت صلاته لبطلان المسح ، وعليه غسل الرجلين فقط ، ثم يبتدئ الصلاة .

الحنابلة — قالوا : إن كان في الخف خرق يظهر منه بعض القدم ، ولو كان يسيراً ، ولو من موضع خرزه ، لا يصح المسح عليه ، إلا إذا انضم بالمشي لحصول ستر محل الغسل المفروض ، فإذا طرأ ذلك الخرق ، أو غيره ، مما يوجب بطلان المسح ، كانتثناء المدة ، أو طرو جناية ، أو زوال عذر المعذور ، وجب نزع خفيه . وإعادة الوضوء كله ، لا غسل الرجلين فقط ، لأن المسح يرفع الحدث ، ومتى بطل المسح عاد الحدث كله ، لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

المالكية — قالوا : يبطل المسح بالخرق إذا كان قدر ثلث القدم فأكثر ، فإن طرأ هذا الخرق وهو متوضئ بعد أن مسح على الخف ، بطل المسح لا الوضوء ، ويلزمه أن يبادر بنزعه ، ويغسل رجليه : مراعاة للهو الآلة الواجبة في الوضوء ، فإن تراخى نسياناً ، أو عجزاً لا يبطل الوضوء ، وعليه غسل الرجلين فقط أيضاً : وإن تراخى عمداً ، فإن طال الزمن بطل الوضوء وإن لم يطال لم يبطل إلا المسح ، وعليه أن يغسل رجليه ، وإن طرأ ذلك الخرق وهو في الصلاة ، قطع الصلاة وبادر إلى نزعه ، وغسل رجليه على الوجه المتقدم

ومنها انقضاء مدة المسح ، ولو شكاً<sup>(١)</sup> .

= الخنفة - قالوا : لا يصح المسح على الخنفة ، إلا إذا كان غالباً من الخرق المانع للمسح ، وقد رث ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وإنما يمنع الخرق صحة المسح إذا كان متفرجاً ، بحيث إذا مشى لا يس الخنفة بفتح الخرق ، فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجله . أما إذا كان الخرق طويلاً لا يفتح عند المشي ، فلا يظهر ذلك المقدار منه ، فإنه لا يضر وكذلك إذا كان الخنفة مبطناً بجاد أو بخزفة مخروزة فيه ، ولو رقيقة وظهر مقدار ثلاث أصابع من بطانته ، فإنه لا يضر أيضاً . أما إذا كان مبطناً بغير جلد : أو كان ماتحته غير مخروزة فيه - كالشراب واللفافة - وانكشف منه هذا المقدار بالخرق ، فإنه يبطل المسح ، ولا فرق بين أن يكون الخرق في باطن الخنفة - أي في ناحية نعله - أو ظاهره ، أو في ناحية العقب ، أما إذا كان الخرق في ساق الخنفة فوق الكعبين ، فإنه لا يمنع صحة المسح ، وإذا تعددت الخروق في أحد الخنفتين ؛ وكانت لوجهت تبلغ قدر ثلاث أصابع تمنع من صحة المسح ، وإلا فلا ؛ أما إذا تعددت في الخنفتين معاً ، بأن كانت في أحدهما قدر إصبع ، وفي الآخر قدر إصبعين ، فإنها لا تمنع صحة المسح ، والخروق التي تجمع هي ما أمكن إدخال نحو المسلة فيها . أما ما دون ذلك فإنه لا يلتفت إليه ، وإنما يصح المسح على الخنفة الذي به خروق يعنى عنها ، بشرط أن يقع على الخنفة نفسه ، لا على ما ظهر تحت الخروق ، فإذا طرأ على الخنفة بعد مسح خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم يبطل المسح ، ووجب غسل الرجلين فقط ، إن كان متوضئاً ، وكذلك يفترض على المتوضئ أن يغسل رجله فقط عند طرو أي يبطل للمسح دون الوضوء ، ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل صلاته بطلان المسح ، فيعيد ما بعد غسل رجله ؛ ولا تشترط في المسح النية .

(١) المالكية - قالوا لا يبطل المسح بانقضاء مدة ، لأن المادة غير معتبرة عندم ، كما تقدم .

## مباحث التيمم

يتعلق بالتيمم مباحث : أحدها : تعريفه ، ودليله ، وحكمة مشروعيته ، ثانيها : قسامه :  
ثالثها : شرطه : رابعها : الأسباب التي تجعل التيمم مشروعاً : خامسها : أركان التيمم ، أو فرائضه :  
سادسها : سننه : سابعها : مندوباته ومكروهاته : ثامنها : مبطلاته ، وإليك بيانها .

## تعريف التيمم ودليله

### وحكمة مشروعيته

معناه في اللغة : القصد ، ومنه قوله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ، فمعى -  
تيمموا تقصدوا ، ومعناه في الشرع مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه مخصوص <sup>(١)</sup> ،  
وليس معناه أن يعفر وجهه ويديه بالتراب ، وإنما الغرض أن يضع يده على تراب طهور ، أو  
حجر ، أو نحو ذلك من الأشياء التي سيأتي بيانها ، وهو مشروع عند فقد الماء ، أو العجز عن  
استعماله اسبب من الأسباب الآتي بيانها . وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع .  
فأما الكتاب فقد قال تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ،  
أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء ، فتيمموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ،  
ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ، فهذه الآية الكريمة قد دلت على أن التيمم شرع للناس  
عند عدم الماء : أو العجز عن استعماله .

وحكمة مشروعيته هي أن الله سبحانه قد رفع عن المسلمين الحرج والمشقة فيما كلفهم به من  
العبادات ، وقد يقال : إن رفع الحرج يقتضى عدم التكليف بالتيمم عند فقد الماء ، أو العجز عن  
استعماله ، فتكليفهم بالتيمم فيه حرج أيضاً وهذا قول فاسد ، لأن معنى رفع الحرج هو أن يكلفهم  
الله سبحانه بما في طاقتهم ، فمن عجز عن الوضوء أو الغسل ، وقدر على التيمم . فإنه يجب عليه  
أن يمثل أمر الله تعالى ، ولا يناجيه إلا بالكيفية التي بينها له ، لأن الغرض من العبادات جميعها

(١) المالكية والشافعية - زادوا في تعريف التيمم كلمة - بنية - وذلك لأنها ركن من  
أركان التيمم عندهم .

إنما هو امثال أمر الله تعالى ، وإشعار القلوب بعظمته ، وأنه هو وحده الذي يقصد بالعبادة ، ثم إن بعض الأمور التي أمرنا أن نعبده بها لنا فيها مصلحة ظاهرة ، كالغسل - والوضوء ، والحركة في الصلاة ، والبعد عن الملاذ في الصيام ، ونحو ذلك من الأمور التي تنفع الأبدان ، وبعضها لنا فيه مصلحة باطنة ، وهو طهارة القلوب بامثال أمره ، وهذه تقضى إلى المنافع الظاهرة ، لأن من خشى ربه وامثل أمره حسنت علاقته مع الناس ؛ فسلبوا من شره ، والتفوا بخيره ، وذلك ما يطالب به المرء في حياته الدنيا ، فامثال الأوامر الإلهية خير وه مصلحة للمجتمع الإنساني في جميع الأحوال ، ومما لا ريب فيه أن التيمم إنما يفعل امثالاً له عز وجل ، فهو من وسائل طاعته المرجوة للسعادة .

وقد يظن بعض من لا يفقه أغراض الشريعة الإسلامية التي تترتب عليها سمادة المجتمع ، وتهذيب أخلاق الناس أن التراب قد يكون ملوثاً - بالميكروبات - الضارة ، فسمح الوجه به ضرر لا تقع فيه ، والذي يقول هذا لم تفهم معنى التيمم ، ولم يدرك الغرض منه ، لأن الشارع قد اشترط أن يكون التراب طاهراً نظيفاً ، ولم يشترط أن يأخذ التراب ، ويضعه على وجهه ، بل المفروض هو أن يأتي بكيفية خاصة تبيح له العبادة الموقوفة على الوضوء والغسل ، والذي يقول: إن وضع اليد على الرمل النظيف أو الحجر الأملس النظيف ، أو الحصى ، ونحو ذلك ينقل الميكروبات الضارة جدير به أن لا يضع يده على الخبز ، أو الفواكه ، أو الخضراوات ، وجدير به أن يحجر على الناس العمل في المعادن ، ودينج الجلود ، وصنع الأحذية ، والخشب ، بل جدير به أن لا يضع يده على شيء من الأشياء ؛ لما عساه أن يكون قد علق بها شيء من الميكروبات ، إن هذا قول من يريد أن ينسلخ عن التكليف ليكون طليقاً في باب الشهوات التي تطمح إليها النفوس الفاسدة فتفضي بها إلى الهلاك والدمار ؛ وإلا فأننا قد شاهدنا العمال الذين يباشرون تسميد الأرض - بالسباخ - ويباشرون تنقية المزروعات من الآفات أقوى من هؤلاء المستهترين بالدين صحة ، وأهناً منهم عيشاً ، فما بال الميكروبات لم تفتك بهم ؟ على أن الدين الإسلامي يحث الناس دائماً على الطهارة والنظافة ، ويأمرهم باجتنب الأقدار ، والبعد عن وسائل الأمراض ، ولذا اشترط أن يكون التراب الذي يضع عليه التيمم يده طاهراً نظيفاً ، كالثوب النظيف ، والمنديل النظيف فإن كان قذراً ملوثاً ، فإنه لا يصح التيمم به .

بقي شيء آخر ، وهو أن يقال : لماذا شرع التيمم في عضوين من أعضاء الوضوء ، وهما الوجه واليدين دون باقي الأعضاء ؟ والجواب : أن الغرض من التيمم إنما هو التخفيف فيمكن فيه أن يأتي ببعض صورة الوضوء ، على أن العضوين اللذين يجب غسلهما دائماً في الوضوء هما الوجه واليدين : أما الرأس فإنه يجب مسحها في جميع الأحوال ، وأما الرجلان فتارة يغسلان ، وتارة يمسحان ، وذلك فيما إذا كان لابساً الخفيف ، فإنه سبحانه أوجب التيمم في العضوين اللذين يجب غسلهما دائماً ، ولا يخفى ما في ذلك من التخفيف .

وأما دليل مشروعية التيمم من السنة : فأحاديث كثيرة : منها ما رواه البخاري ، ومسلم من حديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً معتزلاً ، لم يصل مع القوم ، فقال : « ما يمنعك يا فلان أن تصلي في القوم ؟ » فقال : يا رسول الله أصابتني جنابة ولا ماء ، فقال : عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك ، ، وقد أجمع المسلمون على أن التيمم بقوم مقام الوضوء والغسل ، وإن اختلفت آراؤهم في أسباب التيمم ، وفيما يصح عليه التيمم من أجزاء الأرض ، وسنينه لك مفصلاً في موضعه قريباً .

## أقسام التيمم

ينقسم التيمم إلى قسمين (١) ، الأول : التيمم المفروض ، الثاني : التيمم المندوب ، فيفترض التيمم لكل ما يفترض له الوضوء أو الغسل من صلاة ، ومس مصحف ، وغير ذلك ، ويندب لكل ما يندب له الوضوء ، كما إذا أراد أن يصلي نفلًا . ولم يجد ما يتوضأ به ، فإنه يصح له أن يتيمم ويصلي ، فالنفل مندوب ، والتيمم له مندوب ؛ يعني أنه يثاب عليه ثواب المندوب ، وإن كانت الصلاة لا تصح بدون التيمم ، فهو شرط لصحة الصلاة مع كونه في ذاته مندوباً ، بحيث لو تركه وترك الصلاة النافلة التي يريد أن يصلها به ، فإنه لا يؤاخذ .

(١) الخفيفة — زادوا قسماً ثالثاً ، وهو التيمم الواجب ، وقد عرفت مما تقدم في سنن الوضوء ، أن الخفيفة قالوا : إن الواجب أقل من الفرض ، فيجب التيمم للطواف ، بحيث لو طاف بدون وضوء ، أو تيمم ، فإنه يصح طوافه ، ولكنه يأتى دائماً أقل من ثم ترك الفرض ، وقد بينا لك ذلك في الوضوء ، بياناً وافياً ، فارجم إليه إن شئت .



## شروط التيمم

يشترط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت <sup>(١)</sup> ، فلا يصح التيمم قبله ، ومنها النية <sup>(٢)</sup> ، ومنها الإسلام ، ومنها طاب الماء عند فقده على التفصيل الآتي ، ومنها عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم ، كدهن وشمع يحول بين الماسح وبين البشرة ، ومنها الخلو من الحيض والنفاس ، ومنها وجود العنبر بسبب من الأسباب التي ستذكر بعد .

هذا ، وللتيمم شروط وجوب <sup>(٣)</sup> أيضاً ، كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل من في أسفل الصحيفة .

(١) الحنفية - قالوا : يصح التيمم قبل دخول الوقت .

(٢) المالكية ، والشافعية - قالوا : النية ركن لا شرط ، كما ذكر آنفاً .

(٣) المالكية - قالوا : للتيمم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط . وشروط وجوب وصحة معاً ، فأما شروط وجوبه فهي أربعة : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركه ، والقدرة على الاستعمال ، فلو عجز عن التيمم سقط عنه ، ووجوب ناقض فإن لم ينتقض لا يجب ضرورة .

أما شروط صحته ، فهي ثلاثة : الإسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي - أي عدم ما ينتقضه حال فعله - وأما شروط وجوبه وصحته معاً فهي ستة : دخول الوقت ، والعقل ، وبلوغ الدعوة - بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا - ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، وعدم النوم والسهو . ووجود الصعيد الطاهر ، فلم يعدوا طلب الماء عند فقده من شروطه ، وإن قالوا بلزومه في بعض الأحوال ، كما يأتي ، ولم يذكرها منها وجود العذر اكتفاء بذكره في الأسباب ، وهذه الشروط هي التي ذكرت في الوضوء ، إلا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معاً ، بخلافه في الوضوء ، فإنه شرط وجوب فقط .

الحنفية - اقتصرنا في التيمم على ذكر شروط الصحة ، وكذلك في الطهارة المائية اقتصرنا على ذكر شروط الصحة ، وقد تقدم في الوضوء أنه لا مانع من تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المالكية ، وهي شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، باعتبارين مختلفين ، كالحيض والنفاس ، فإن عدمها شرط للوجوب من حيث الخطاب ، فإن الحائض أو النفساء لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فإن =

= وضوء الحائض لا يترتب عليه المقصود منه ، وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها ، فإن الصحة ترتب المقصود من الفعل على الفعل ، نعم يستحب الوضوء من الحائض . أو النساء لتذكر عادتتهما ، ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .  
 وحينئذ يمكن تقسيم الشروط عننا كالآتي : شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة : البلوغ ، والقدرة على استعمال الصعيد ، ووجود الحدث الناقض ، أو الوقت فهو شرط لوجوب الأداء لا لأصل الوجوب ، فلا يجب أداء التيمم ، إلا إذا دخل الوقت ، ويكون الوجوب موسعاً في أول الوقت ، ومضيقاً إذا ضاق الوقت ، وكذلك في الوضوء والغسل ، وقد تقدم عده في الوضوء شرطاً للوجوب تسامحاً ، وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ؛ وفقد الماء ، أو العجز عن استعماله وعدم وجود حائل على أعضاء التيمم ، كدهن وشمع ، وعدم المنافي له حال فدلّه ؛ بأن يتيمم ، ويحدث أثناء تيممه ، والمسح بثلاث أصابع ، فأكثر إذا مسح بيده ؛ ولا يشترط المسح بنفس اليد ، فلو مسح بغيرها أجزاءه ، كما يأتي ؛ وطلب الماء عند فقدته إن ظن وجوه ؛ وتعميم الوجه واليدين بالمسح ، وشروط وجوب وصحة معاً ، وهي الإسلام ، فإن التيمم لا يجب على الكافر ، لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه ، لأنه ليس أهلاً للنية ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ؛ والعقل ، ووجوب الصعيد الطهور ، فإن فاقد الصعيد الطهور لا يجب عليه التيمم . ولا يصح منه بغيره ، حتى ولو كان طاهراً فقط ، كالارض التي أصابتها نجاسة . ثم جفت ، فإنها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ، ولا تكون مطهرة ، فلا يصح التيمم بها ، كما تقدم في كيفية التطهير .

الشافعية — عدوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم إلى شروط وجوب ، وشروط صحة ، وهي ثمانية : وجود السبب من فقد ماء ، أو عجز عن استعماله ، والعلم بدخول الوقت ، فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن إذا كانت غير معفو عنها ، فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه ، والإسلام ، إلا إذا كانت كتابية انقطع حيضها أو نفاسها ، فإنه يصح تيممها ليحل لزوجها قربانها للضرورة ، وعدم الحيض أو النفاس ، إلا إذا كانت الحائض أو النفساء محرمة ، فإنه يصح منهما التيمم بدلا عن الاغتسال المستنون للإحرام عند المعز والتمييز ، إلا المجنونة التي تيمم ليحل قربانها ، وعدم الحائل بين التراب وبين المسوح ، وطلب الماء عند فقدته على ما يأتي .

الحنابلة — عدوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي : دخول وقت الصلاة ، سواء كانت فرضاً أو غيرهما : مؤقتة ، ولو حكا ، كصلاة الحنازة ، فإن وقتها يدخل =

## الأسباب التي تجعل التيمم مشروعاً

ترجع هذه الأسباب إلى أمرين أحدهما : فقد الماء ، بأن لم يجد ماء أصلاً . أو وجد ماء لا يكفي للطهارة<sup>(١)</sup> ، ثانيهما : العجز عن استعمال الماء ، أو الاحتياج إليه ، بأن يجد الماء الكافي للطهارة ، ولكن لا يقدر على استعماله ، أو كان يقدر على استعماله ، ولكن يحتاجه اشرب ونحوه ، على التفصيل الآتي ، أما باقي الأسباب التي سنذكرها بعد فإنها أسباب للعجز عن استعمال الماء ، وأما من فقد الماء ، فإنه يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة<sup>(٢)</sup> ، وجمعة ، وعيد ، وطواف ، وناقلة ، ولو كان يريد صلاتها وحدها<sup>(٣)</sup> دون الفرض ، وغير ذلك ، ولا فرق في فاقده الماء بين أن يكون صحيحاً أو مريضاً ، حاضراً أو مسافراً ، سفر قصر أو غيره ، ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية<sup>(٤)</sup> ، وأما من وجد الماء ، وعجز عن استعماله لسبب

= تمام غـله أو تيممه ، فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه ، وتعدر استعمال الماء لسبب من الأسباب الآن بيانها : والتراب الطهور المباح الذي لم يحترق ، بشرط أن يكون له غبار يعلق بالمضر ، كما يأتي ، والنية : والعقل ، والتمييز ، والإسلام ، وعدم الخائل ، وعدم المنافي ، والاستنجاء ، أو الاستنجار قبل التيمم

(١) الشافعية ، والحنابلة - قالوا : إن وجد ماء لا يكفي الطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ، ثم يتيمم عن الباقي

(٢) المالكية - قالوا : لا يتيمم فاقده الماء إذا كان حاضراً صحيحاً للجنازة . إلا إذا تعينت عليه ، بأن لم يوجد متوضئ يصلح عليها بدله ، وإذا تيمم للفرض فإنه يصح له أن يصلح تيممه للفرض على الجنازة تبعاً ، أما المسافر أو المريض . فإنه يصح له أن يتيمم لها استقلالاً ، سواء تعينت عليه . أولاً .

(٣) المالكية - قالوا : لا يجوز لفاقد الماء الحاضر الصحيح أن يتيمم للنوافل إلا تبعاً للفرض ، بخلاف المسافر والمريض ، كما ذكر قبل هذا .

(٤) الشافعية - قالوا : إذا كان عاصياً بالسفر : فإن فاقده الماء . ولم يجد ماء أصلاً تيمم وصلى ، ثم أعاد الصلاة : أما إن عجز عن استعماله لمرض ونحوه . فلا يصح له التيمم ، إلا إذا تاب على عصيانه ، فإذا تيمم بعد ذلك وصلى لم يعد صلاته .

من الأسباب الشرعية ، فإنه كفاقد الماء ، يقيم لكل ما يتوقف على الطهارة ، ومن أسباب المعجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء ، إذا استند في ذلك إلى تجربة ، أو إخبار طبيب حاذق مسلم <sup>(١)</sup> ، ومنها خوفه من عدول يحول بينه وبين الماء إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه ، سواء أكان العدو آدمياً ، أم حياً مفرساً ، ومنها احتياجه للساء في الحال أو المال ، فلو خاف - ظناً لا شكاً - عطش نفسه ، أو عطش آدمي غيره ، أو حيوان لا يحل قتله ، ولو كلباً <sup>(٢)</sup> غير عقور . عطشاً يؤدي إلى هلاك ، أو شدة أذى ، فإنه يقيم ، ويحفظ ماله من الماء ، وكذلك إن احتاج للساء لعجن أو طبخ ، وكذلك إن احتاج إليه لإزالة نجاسة غير مرفوعة عنها <sup>(٣)</sup> ، ومنها فقد آلة الماء ، كجبل ودلو ، لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود <sup>(٤)</sup> ، ومنها خوفه من شدة برودة الماء ، بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن تسخينه ، فإنه في كل هذه الأحوال يقيم <sup>(٥)</sup> ،

(١) المالكية - قالوا : يجوز الاعتماد في ذلك على إخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به ومثل ذلك ما إذا استند إلى القرائن العادية ، كتجربة في نفسه ، أو في غيره إن كان موافقاً له في المزاج .

الشافعية - قالوا : يكفي أن يكون الطبيب حاذقاً ، ولو كافراً بشرط أن يقع صدقه في نفس المتيمم ، أما التجربة فلا تكفي على الراجح ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالماً بالطب ، فإن لم يكن طبيباً ، ولا عالماً بالطب ، جاز له التيمم : وأعاد الصلاة بعد برئه .

(٢) الحنابلة - قالوا : إن الكلب الأسود ، كالعقور ؛ لا يحفظ له الماء ، ولو هلك من العطش .

(٣) الشافعية - قالوا : يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه ؛ فإن كانت على ثوبه فإنه يتوضأ بالماء مع وجود النجاسة ؛ ولا يقيم ؛ ويصلي عرياناً إن لم يجد ساتراً ؛ ولا إعادة عليه .

(٤) المالكية - قالوا : إن فاقد آلة الماء أو من يذره الماء ، لا يقيم إلا إذا تبين أو ظن أنه لا يجدها في الوقت .

(٥) الحنفية - قالوا : لا يقيم لخوف من شدة برودة الماء إلا إذا كان محدثاً حدثاً أكبر ؛ لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك ، أما المحدث حدثاً أصغر ، فإنه لا يقيم إلا إذا تحقق الضرر .

الشافعية - قالوا : يقيم لخوفه من شدة البرودة إذا عجز عن تسخين الماء ؛ أو تدفئة أعضائه ؛ سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر ، إلا أنه يجب عليه الإعادة .

وفي لزوم طلب الماء عند فقدته تفصيل في المذاهب (١).

(١) المالكية - قالوا: إذا تيقن، أو ظن أنه بعيد عنه بقدر ميلين، فأكثر، فإنه لا يلزمه طلبه، أما إذا تيقن، أو ظن، أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين، فإنه يلزمه طلبه إذا لم يشق عليه؛ فإن شق عليه، ولودون ميلين، فلا يلزمه طلبه ولوراكباً، ويلزمه أيضاً أن يطلب الماء من رفقته إن اعتقد: أو ظن، أو شك، أو توهم أنهم لا ييخلون عليه به، فإن لم يطلب منهم، وتيمم أعاد الصلاة أبداً في حالة ما إذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء، أو يظن، وأعاد في الوقت فقط في حالة ما إذا كان يشك في ذلك، أما في حالة التوهم فإنه لا يعيد أبداً، وشرط الإعادة في الحالين أن يتبين وجود الماء معهم، أو لم يتبين شيئاً، فإن تبين عدم الماء فلا إعادة عليه مطلقاً، ولزمه شراء الماء بثمن معتاد لم يحتاج له، وأن يستدين إن كان ملياً ببلدة.

الحنابلة - قالوا: إن فاقد الماء يجب عليه طلبه في رحله، وما قرب منه عادة، ومن رفقته ما لم يتيقن عدمه، فإن تيمم قبل طلبه لم يصح تيممه، ومتى كان الماء بعيداً لم يجب عليه طلبه، والبعيد ما حكم العرف به.

الحنفية - قالوا: إن كان فاقد الماء في المص، وجب عليه قبل طلبه التيمم، سواء ظن قربه، أو لم يظن: أما إن كان مسافراً، فإن ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل، وجب عليه طلبه أيضاً إن أمن الضرر على نفسه وماله، وإن ظن وجوده في مكان يبعد عن ذلك، كأن كان ميلاً فأكثر، فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقاً، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه، أو بمن يطلب له، ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سأهم أعطوه، فإن تيمم قبل الطلب لم يصح التيمم، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ثم سأهم فأعطوه يعيد الصلاة، فإن منعه قبل شروعه في الصلاة، ثم أعطوه بعد فراغه لم يعد، وإن كانوا لا يعطونه إلا بثمن قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها، أو بغير بسير وجب عليه شراؤه إن كان قادراً، بحيث يكون الثمن زائداً عن حاجته، أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بغير فاحش، فإنه لا يجب عليه شراء الماء، ويتيمم.

الشافعية - قالوا: يجب على فاقد الماء أن يطلبه قبل التيمم بعد دخول الوقت مطلقاً، سواء في رحله، أو من رفقته، فينادى فيهم بنفسه، أو بمن يأذنه، إن كان ثقة، ويستوعبهم، إلا إذا ضاق وقت الصلاة، فإنه يتيمم ويصلي من غير طاب واستيعاب لحرمة الوقت، وفي هذه الحالة تجب عليه الإعادة إن كان المحل يغاب فيه وجود الماء، وإلا فلا إعادة، فإن لم يجده بعد ذلك، =

ومن وجد الماء، وكان قادراً على استعماله، واسكنه خشى باستعماله خروج الوقت "، بحيث لو تيمم أدركه ولو ترضاً لا يدركه، ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب .

= فإن له أحوالاً ثلاثة : أن يكون في حد الغوث - وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته ، بحيث لو استغاث بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم - وضبطوا في هذه المسافة بنهاية ما يقع عليه البصر المعتدل ، مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها ، أو أن يكون في حد القرب - وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ ، أي ستة آلاف خطوة ؛ فأقل - ، أو أن يكون في حد البعد - وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة .

فأما حد الغوث ، فإنه لا يخلو إما أن يتيقن فيه وجود الماء ؛ أو يتردد فيه ، فإن يتيقن وجود الماء وجب عليه طلبه ، بشرط الأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ؛ ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ؛ وإما إن تردد في وجود الماء ، فإنه يجب عليه طلبه إن أمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ، وأمن على ماله به اختصاص ، وإن لم يصح ملكه لاجاسته ، كالغوث ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ، ومن خروج الوقت .

وأما حد القرب ، فإنه لا يجب عليه طلب الماء فيه ، إلا إذا تيقن وجوده ، بشرط أن يأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ؛ وأما أمنه على الوقت في هذه الحالة ، فإنه لا يشترط إن كانت الجهة التي هو بها يطلب فيها وجود الماء ، وإلا اشترط الأمن على الوقت أيضاً .  
وأما حد البعد فلا يجب عليه طلب الماء ، ولو تيقن وجوده لبعده .

(١) الشافعية - قالوا : لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقاً ، لأنه يكون قد تيمم حينئذ ، مع فقد شرط التيمم ، وهو عدم وجود الماء .  
الحنابلة - قالوا : لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت ، إلا إذا كان التيمم مسافراً . وعلم وجود الماء في مكان قريب ، وأنه إذا قصدته وتوضأ منه ، يخاف خروج الوقت ، فإنه يتيمم في هذه الحالة ، ويصلي ، ولا إعادة عليه ؛ وكذلك إذا وصل المسافر إلى الماء ، وقد ضاق الوقت عن طهارته ، أو لم يضق ، لكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة ، وأن النوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت ، فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلي ، ولا إعادة عليه .

الحنفية - قالوا إن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع : نوع لا يخشى فواته أصلاً ، لعدم ترقبته ، وذلك كالنوافل غير المزقة ، ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه ، وذلك كصلاة =



## أركان التيمم

وأما أركانه : فمنها النية <sup>(١)</sup> ، ولها في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في المذاهب <sup>(٢)</sup> .

= الجنازة والعيد ، ونوع يخشى فواته لبدل ، وذلك كالجمعة والمكتوبات ، فإن للجمعة بدلا عنها ، وهو الظهر : وللمكتوبات بدل عنها ، وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت .

فأما النوافل ، فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، إلا إذا كانت مؤقتة ، كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء ، فإنه أخرها ، بحيث لو توفضات وقتها : فإن له أن يتيمم ويدركها .

وأما الجنازة والعيد ، فإنه يتيمم لهما إن خاف فواتهما مع وجود الماء .

وأما الجمعة : فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، بل يفوتها ، ويصلى الظهر بدلها بالوضوء ، وكذلك سائر الصلوات المكتوبة . فإن تيمم وصلاتها وجبت عليه إعادتها

المالكية - قالوا : إذا خشى باستعمال الماء في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر ، وتعميم الجسد بالماء في الحدث الأكبر خروج الوقت فإنه يتيمم ويصلى ، ولا يعيد على المعتمد ، أما الجمعة فإنه إذا خشى خروجها باستعمال الماء للوضوء ، ففي صحة تيممه لها قولان ، والمشهور لا يتيمم لها وأما الجنازة ، فإنه لا يتيمم لها إلا فاقد الماء إن تعينت عليه ، كما تقدم .

(١) الحنفية - قالوا : إن النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء ، كما تقدم . وليست ركناً .

الحنابلة - قالوا : إن النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء . وليست ركناً .

(٢) المالكية - قالوا ينوي استباحة الصلاة ، أو مس المصحف ، أو غيره مما يشترط

فيه الطهارة ، أو ينوي استباحة ما منعه الحدث ، أو ينوي فرض التيمم فلو نوى رفع الحدث فقط

كان تيممه باطلا ، لأن التيمم لا يرفع الحدث عندهم ، ويشترط تمييز الحدث الأكبر من الأصغر

إذا نوى استباحة ما منعه الحدث أو نوى استباحة الصلاة ، فلو كان جنبا ونوى ذلك بدون

ملاحظة الجنابة لم يجزه ، وأعاد الصلاة وجوباً ، أما إذا نوى فرض التيمم ، فإنه يجزئ ،

ولو لم يتعرض لنية الحدث الأكبر ، لأن نية الفرض تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر ،

ثم إذا نوى التيمم لفرض ، فله أن يصلى بتيممه فرضاً واحداً ، وما شاء من السنن والمندوبات وأن

يطوف به طوافاً غير واجب ، ويصلى به ركعتي الطواف الذي ليس بواجب ، وأن يمس المصحف

ويقرأ الجنب القرآن ، وأركان التيمم حاضراً صحيحاً ، فلو صلى به فرضاً آخر بطل الشان ،

ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت ، كالظهر مع العصر ، ويشترط لمن يريد أن يصلى نفلاً بالتيمم =

== للفرض أن يقدم صلاة الفرض عن صلاة النفل ، فلو صلى به نفلاً أولاً صح نفعه ، واكن لا يصح له أن يصلي به الفرض بعد ذلك . بل لا بد له من تيمم آخر للفرض . وإذا تيمم لنفل أو سنة استقلالاً لا تبعاً لفرض . صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس مصحف ، وقراءة للقرآن ولو كان جنباً . ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة . واكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضاً . وهذا في غير الصحيح الحاضر . أما الصحيح الحاضر . فإنه لا يصح له أن يتيمم للنفل استقلالاً كما تقدم ، وإذا تيمم لقراءة قرآن أو للدخول على سلطان . أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة . فإنه لا يجوز له أن يفعل بتيممه هذا ما يتوقف على الطهارة .

الحنفية - قالوا : يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوي واحداً من ثلاثة أمور : الأول : أن ينوي الطهارة من الحدث القائم به ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة . أو الحدث الأصغر . فلو كان جنباً ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجزاء ، الثاني : أن ينوي استباحة الصلاة ، أو رفع الحدث . لأن التيمم يرفع الحدث عندهم ، الثالث : أن ينوي عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كالصلاة . أو سجدة التلاوة . فإن نوى التيمم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة . أو رفع الحدث القائم به . فإن صلاته لا تصح بهذا التيمم : كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلاً ، أو نوى عبادة غير مقصودة . أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة والأول : كما إذا تيمم بنية مس مصحف . فإن المس في ذاته ليس بعبادة . ولا يتقرب به . وإنما العبادة هي التلاوة . فلو صلى بهذا التيمم لم تصح صلاته ، والثاني : كما إذا تيمم للأذان والإقامة فإنهما عبادة غير مقصودة لذاتها ، لأن الغرض منهما الإتيان فضلاً عن أنهما يصحان بدون طهارة . فلو تيمم لهما لا تصح صلاته بهذا التيمم . والثالث : كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو يحدث حدثاً أصغر . فإن القراءة عبادة مقصودة لذاتها . ولكنها تجوز للمحدث حدثاً أصغر بدون طهارة ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام . أو لردده فإنه لا تصح صلاته بهذا التيمم .

الشافعية - قالوا : لا بد أن ينوي استباحة الصلاة ونحوها . فلا يصح أن ينوي رفع الحدث ، لأن التيمم لا يرفعه عندهم كما لا يصح أن ينوي التيمم فقط . أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة . فلا يكون مقصوداً ، فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها . فله أحوال ثلاثة : أحدها : أن ينوي استباحة فرض . كالصلاة المكتوبة . أو الطواف المفروض أو خطبة الجمعة ؛ ثانيها : أن ينوي نفلاً . كصلاة نافلة . أو طواف غير مفروض أو صلاة جنازة ، ثالثها : أن ينوي سجدة تلاوة . أو شكر . أو مس مصحف . أو قراءة قرآن وهو جنب فإن نوى الأول فإنه يستبيح بهذا =

ووقت النية (١) عند وضع يده على ما تيمم به .

= التيمم فرضاً واحداً من المرتبة الأولى ، ولو غير ما نواه ، وما شاء من النوافل ، ويفعل كل ما يترقب على طهارة ، ما ذكر في القسم الثاني والثالث ؛ وإن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما توقع على طهارة بما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط ، فيصلي به ما شاء من النوافل ، ويمس به المصحف ولكن لا يصل به فرضاً ، أو يخطب جمعة ، أو يطوف طوقاً مفروضاً ؛ وإن نوى الثالث ، فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ، ولو كان غير ما نواه ؛ ولا يجوز له أن يفعل شيئاً مما ذكر في القسم الأول والثاني ، ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتعرض لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر . فلو تعرض ، كأن قال الجنب : نويت استباحة الصلاة المانع منها الحدث الأصغر ، ظاناً أنه الذي عليه ، فإن خلافه ، فإنه يجزئه ؛ أما إن كان معتمداً ، فإنه لا يجزئه لتلاعبه .

الحنابلة — قالوا : إن النية شرط لصحة التيمم ؛ وصفتها أن ينوي استباحة ما تيمم له من صلاة أو طواف ، فرضاً أو نفلاً ، من حدث أصغر ، أو أكبر ، أو نجاسة بيده ، فإن التيمم يصح للنجاسة على البدن ، ولكن بعد تخفيفها على قدر ما يمكن ، أما النجاسة على الثوب ، وفي المكان فلا ، فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه ، لأن التيمم مبيح لارافع ، فلا يكفي التيمم بنية واحد من الثلاثة - الحدث الأصغر ، أو الأكبر ، أو النجاسة - عن الباقي ، ولو كان جنباً ، ونوى استباحة صلاة الظهر مثلاً من الجنابة ، ولم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصل به ، لأنه رفع الجنابة فيصح له أن يفعل ما ترفعه ، كقراءة القرآن ، ولم يرفع الحدث الأصغر ، وكذا إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الجنابة ، فإن تيممه لا يرفع الجنابة في هذه الحالة ؛ أما إن نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع ، بالحدث الأكبر ، والأصغر ، والنجاسة التي على البدن ، أجزأته النية عن الجميع ، ولا يكلف نية خاصة لكل واحد ، ومن نوى استباحة شيء ، جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشيء ، وما هو مثله ، وما هو دونه فأعلى ما تيمم له فرض عليه ، فنذر ، ففرض كفاية ، فنافلة ، فطواف نفل ، فس مصحف ، فقراءة قرآن فلبث بمسجد جنب ، فوطء حائض بعد انقطاع دمها ؛ وإن أطلق نية التيمم لصلاة ، أو طواف لم يفعل إلا نفلهما .

(١) الشافعية — قالوا : لا يكفي أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد ، بل يجب أن تكون مقارنة لنقل الصعيد ، ومسح شيء من الوجه ، لأن أوله مسح .

الحنابلة — قالوا : إن النية لا يشترط فيها المقارنة ، بل يسمح تقديمها عن المسح بزمن يسير ، كما هو الشأن في نية كل عبادة .

ومنها الصعيد الطهور (١) ، وهو الذي لم تمسه نجاسة ، فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ، ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفي بيان الصعيد تفصيل المذاهب .

(١) الشافعية - قالوا : إن المراد بالصعيد الطهور : التراب الذي له غبار ، ومنه الرمل إذا كان له غبار ، فإن لم يكن لهما غبار ، فلا يصح التيمم بهما ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون التراب محترقا أولا ، إلا إذا صار المحترق رماداً ، كما لا فرق بين أن يكون صالحاً ، لأن يثبت ، أو سبخاً لا يثبت شيئاً ، وعدوا من تراب الطفل إذا دق ، وصار له غبار ، ولو اختلط التراب ، أو الرمل بشيء آخر كحمرة . أو دقيق ، وإن قل المخالط لا يصح التيمم بهما . واشتروا أن لا يكون التراب مستعملاً ، والمستعمل ما بقي بالمضو المسحوق ، أو تناثر منه عند المسح .  
الحنابلة - قالوا : إن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط ، ويشترط أن يكون التراب مباحاً ، فلا يصح بمغضوب ونحوه ، وأن يكون التراب غير محترق ، فلا يصح بما دق من خرف ونحوه ، لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب ، واشتروا أن يعلق غباره ، لأن ما لا غبار له لا يمسح بشيء منه ، فإن خالطه ذو غبار غيره ، كالجص . والنورة ، كان حكمه حكم الماء الطهور الذي خالطه طاهر ، فإن كانت الغلبة للتراب ، جاز التيمم به ، وإن كانت للمخالط ، فإن كان المخالط لا غبار له يمنع التيمم بالتراب ، وذلك كبر وشعير ، وإن كثر ، ولا يصح التيمم بطين لم يمكن نجافته ، والتيمم به جائز إن كان قبل خروجه الوقت لا بعده .

الحنفية - قالوا : إن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض ، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصى والحجر ، ولو أماس ، والسبخ المنعقد من الأرض ، أما الماء المنعقد وهو الثاج فلا يجوز التيمم عليه ، لأنه ليس من أجزاء الأرض ، كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن المنقولة ؛ وأما المعادن التي في مقرها ، فإنه يجوز التيمم بالتراب الذي عليها لا بها نفسها ، ولا يجوز التيمم باللؤلؤ ، وإن كان مسحوقاً . ولا بالدقيق ، والرماد . ولا الحصى ، ولا بالنورة والزرنج والمغرة . والكحل ، والكبريت والفيروزج ويجوز التيمم بالطوب المحترق ؛ ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه إذا خالطه شيء ليس من جنس الأرض . وغاب عليه ، فإن لم يغاب عليه بأن تساوى . أو غاب التراب صح التيمم .

المالكية - قالوا : المراد بالصعيد ما صعد . أي ظهر من أجزاء الأرض . فيشمل التراب . وهو أفضل من غيره عند وجوده . والرمل . والحجر . وكذا الثاج لأنه وإن كان ماء متجدداً . إلا أنه أشبه بالحجر الذي هو من أجزاء الأرض ، والطين الرقيق غير أنه ينبغي له أن يخفف =

ومنها "١" مسح جميع الوجه ، ولو بيد واحدة ، أو إصبع ، ويدخل في الوجه اللحية ولو طالت "٢" ، وكذا الوتر ، وهي الحاجز بين طاقى الأنف ، وماغار من الاجفان ، وما بين العذار ، وكذا ماتحت الوتد من البياض الذى بين الأذن والعذار ، ولا يتبع ماغار من بدنه ومنها مسح اليدين مع المرفقين "٣" ، ويجب أن ينزع ماستر شيئاً منها ، كالحاتم والاساور ،

= وضع يده عليه ، أو يجففها قبل المسح ، حتى لا يلوث أعضائه ؛ وكذا الجص ، وفسروه بالحجر الذى إذا احترق صار جيراً ؛ أما بعد الاحتراق ، فلا يجوز التيمم عليه ، وكذا المعادن ؛ فإنه يباح التيمم عليها ، إلا الذهب والفضة والجواهر فإنه لا يجوز التيمم عليها ، كما لا يجوز التيمم على المعادن المنقولة من مقرها ، كالشيب والملح ، ولا يجوز التيمم على طوب محترق ؛ أما إن كان غير محترق ، فيصح التيمم عليه إذا لم يخلط بنجس أو طاهر كثير ، كتبن ، وحدث الطاهر الكثير أن يكون هو الغالب ، فلو كان التبن مثلاً ، مقدار الطين ، لا يضر ، أما التيمم على ما ليس من أجزاء الأرض ، كالخشب والحشيش ونحوه ، فلا يجوز ، ولو ضاق الوقت ، ولم يجد غيره ، ورجح بعضهم الجواز إذا ضاق الوقت ، ولم يجد غيره .

هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى ، بأن يضع كفيه على الصعيد .

(١) الحنفية — قالوا إذا كان المسح بيده ، فإنه يشترط أن يمسح بجميع يده ، أو أكثرها ، والمفروض إنما هو المسح سواء كان باليد ، أو بما يقوم مقامها ، أما تعميم الوجه واليدين بالمسح ، فهو شرط لاركن ، ويكون المسح بضربتين أو بما يقوم مقامهما . فلو أصاب وجهه غبار ، فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى ، فالضربتان ، أو ما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم ، وإن لم يذكر الضرب في الآية الكريمة ، إلا أنه ذكر في الحديث حيث قال : التيمم ضربتان .

(٢) الحنفية — قالوا يجب مسح الشعر الذى يجب غسله في الوضوء ، وهو المخاضى للبشرة فلا يجب مسح ما طال من اللحية .

(٣) المالكية ، والحنابلة — قالوا : إن الفرض مسح اليدين إلى الكوعين ، وأما إلى المرفقين ، فهو سنة ، كما باتى .

ويجب أن يمسح ماتحته ، فلا يكفى تحريكه في التيمم <sup>(١)</sup> ، بخلاف الوضوء ؛ وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضاً أخرى <sup>(٢)</sup> .

### سنن التيمم

وأما سننه : فمنها التسمية على تفصيل المذاهب <sup>(٣)</sup> .

(١) الحنفية — قالوا : إن تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفى في التيمم أيضاً ، لأن التحريك مسح لما تحته والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

(٢) المالكية — زادوا في فروض التيمم الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما فعل له من الصلاة ونحوها ، فلو فرق بينهما بزم طويل ، طولاً يخل بالموالاة ، ولو ناسياً لا يصح ، ففرائض التيمم عندهم أربعة : النية ، والضربة الأولى وهي استعمال الصعيد ، كما تقدم — ؛ وتعميم الوجه ، واليدين إلى الكوعين بالمسح ؛ والموالاة .

الحنابلة — زادوا في فرائض التيمم : الترتيب ؛ والموالاة إذا كان التيمم من حدث أصغر ؛ أما إذا كان من حدث أكبر ، أو نجاسة على بدنه فإنه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالاة ، ففرائض التيمم عندهم أربعة ، وهي : مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأذنه ، وسوى ماتحت شعر خفيف ، ومسح اليدين إلى الكوعين ؛ والترتيب ؛ والموالاة في الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا في فرائض التيمم الترتيب بأن يبدأ بالوجه ، ثم اليدين ، سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر . ونقل التراب إلى الوجه واليدين ، فلو طار غبار إلى وجهه أو يديه ، فحرك فيه وجهه ، ونوى التيمم لم يكف لعدم النقل ، والتراب الطهور الذي له غبار ، وقصد التراب للنقل منه بأن يقصده لنقله إلى أعضاء التيمم ويشترط في نقل التراب أن يكون بضربتين ، ففرائض التيمم عندهم سبعة وهي : النية ، ومسح الوجه ؛ ومسح اليدين مع المرغفين ؛ والترتيب ؛ ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ؛ والتراب الطهور الذي له غبار ؛ وقصد نقل التراب إلى الأعضاء . الحنفية — لم يزيدوا شيئاً ، لأن أركان التيمم شيئان : المسح ؛ والضربتان ، أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية ؛ وأما الضربتان فهما الحديث المتقدم ؛ وما عدا ذلك يعد من الشروط ؛ فهي لا بد منها ، وإن لم تكن داخلة في ماهيته .

(٣) الحنابلة — قالوا : التسمية واجبة ، فيبطل التيمم بتركها عمداً وتسقط سهواً أو جهلاً . المالكية — قالوا : التسمية مندوبة لا سنة .



ومنها الترتيب (١) ؛ ومنها غير ذلك ، كما هو مفصل في المذاهب في أسفل الصحيفة (٢) .

= الشافعية — قالوا : تسن التسمية ، ولكن إذا كان التيمم جنباً لا يجوز له أن يقصد بها التلاوة بل يقصد الذكر أو لا يقصد شيئاً .

الحنفية — قالوا : تسن التسمية ، سواء قصد الذكر أو التلاوة ؛ أو لم يقصد شيئاً .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا إن الترتيب فرض ، كما تقدم .

(٢) الحنفية — عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بيأطن كفيه ، إقبالها وإدبارها ،

ونفضهما ، وتفريج أصابعه ؛ والتسمية ، والترتيب ، والولاء ، وتخليل اللحية والأصابع ، وتحريك الخاتم ، والتيامن ، وخصوص الضرب على الصعيد ليدخل التراب خلال الأصابع ، وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة ، وهي أن يضرب يديه على الصعيد ، ثم ينفضهما ، ثم يقبل بهما ويدبر ثم يمسح بهما وجهة ويعمه ، بحيث لا يبقى منه شيء ، ثم يضرب يديه ثانية على الصعيد ، ثم ينفضهما على الوجه السابق ، فيمسح بهما كفيه وذراعيه . إلى المرفقين ؛ والسواك .

الشافعية — عدوا سنن التيمم ، كما يأتي ، التسمية ابتداء ؛ على ما سبق ، والسواك ، ومحلله بعد

التسمية ، وقبل نقل التراب ، ونفض اليدين ، أو نفخهما من الغبار إن كثر ؛ والتيامن بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم ، وأن يبدأ في مسح الوجه من أعلاه ؛ وفي مسح يديه من أصابعه ، فيضع أصابع يده اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى ، سوى الإبهام بحيث لا يخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ؛ ويمررها على اليمنى ؛ فإذا بلغ الكوع ، ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ، ويمررها إلى المرفق ، ثم يدبر باطن كفه إلى باطن الذراع ، ويمررها عليها رافعاً إبهامه ، فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ؛ ثم بفعل باليسرى كذلك ، ثم يمسح إحدى كفيه بالأخرى ندباً ، والموا الالة بين مسح الوجه واليدين إن كان التيمم سليماً ، فإن كان صاحب عذر وجبت عايه الموا الالة في التيمم ، كالوضوء ، وتفريج أصابعه أول كل ضربة ، ونزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في الضربة الثانية ، فيجب نزع ، وتخليل أصابعه بعد مسح اليدين إذا فرق أصابعه في الضربة الثانية ؛ وإلا كان التخليل واجباً ، والغرة ، والتحجيل ، وأن لا يرفع يده على العضو حتى يتم مسحه ، والذكر المطلوب عند الوجه واليدين ، والذكر السابق في الوضوء يذكره في آخر التيمم .

المالكية — عدوا سنن التيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين ، فإن عكس ،

بأن مسح يديه قبل وجهه . أعاد مسحهما إن لم يصل به ، فإن صلى به أجزاء ، ومسح ذراعيه من

## مندوبات التيمم

وللتيمم مندوبات مفصلة في المذاهب<sup>(١)</sup>.

## مكروهات التيمم

للتيمم مكروهات مفصلة في المذاهب أيضاً<sup>(٢)</sup>.

== الكوعين إلى المرفقين : وتجديد ضربة ثانية لليدين ، ونقل ما تعلق بيديه من الغبار إلى العضو الذي يريد مسحه ، بأن لا يمسح على شيء قبل المسح على وجهه أو يديه .

الحنابلة — لم يعدوا في سنن التيمم سوى أنه يسن أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار إن علم أو ظن وجود الماء في الوقت ، أو استوى الأمران عنده ، فإن تيمم أول الوقت وصلى ، صحته صلاته بدون إعادة ، ولو وجد الماء في الوقت .

(١) الحنابلة ، والشافعية — قالوا : إن المسنون هو المندوب ، فكل ما ذكر من السنن السابقة يسمى مندوباً ، وسنة ومستحباً .

المالكية — قالوا : مندوبات التيمم : منها يندب التسمية والسواك . والصدت إلا عن ذكر الله ، واستقبال القبلة ، وأن يبدأ بيمينه يميناً بيمينه ، بأن يجعل ظاهر أطراف يديه اليمنى في باطن يده اليسرى ، ثم يمرها إلى المرفق قابضاً عليها بكف اليسرى ، ثم يمسح باطن اليمنى من طي المرفق إلى آخر الأصابع ؛ ثم يفعل بيسراه كذلك ، ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري إذا ينس من وجود الماء ، أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري ، ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار لمن شك في الحصول على الماء ، أو زوال المانع من استعماله لتعارض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية ، فينظر إلى كل منهما ، ويعتبر وسط الوقت ، ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري لمن يرجو حصول الماء ، أو زوال المانع من استعماله - كالمريض - قبل نهاية الوقت الاختياري تقدماً لفضيلة الطهارة المائية المرجوة ؛ ويحرم على كل حال التأخير إلى الوقت الضروري ، ولو كانت الطهارة المائية مرجوة .

الحنفية — قالوا : يندب تأخير التيمم لمن غلب على ظنه وجود الماء إلى ما قبل خروج الوقت المستحب ، أما إن وعده أحد بالماء ، فيجب عليه أن يؤخر التيمم ، ولو خاف خروج الوقت .

(٢) الحنابلة — قالوا : يكره في التيمم تكرار المسح ، وادخال التراب في الفم والأنف ، =

## مبطلات التيمم

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة ، والتيمم عن حدث أكبر لا يعود محدثاً حدثاً أكبر إلا بما يوجب الغسل ، وإن اعتبر محدثاً حدثاً أصغر بنواقض الوضوء ، فإن تيمم لجنازة ، ثم انتقض تيممه لم يعد جنباً ، بل يصير محدثاً حدثاً أصغر ، فيجوز له أن يقرأ القرآن ، ويدخل المسجد <sup>(١)</sup> ، ويمكث فيه ، وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمراً آخر ، وهو زوال العذر المبيح للتيمم ، كان يجد الماء بعد فقده <sup>(٢)</sup> . أو يقدر على استعماله بعد عجزه <sup>(٣)</sup>

= والضرب أكثر من مرتين ، ونفخ التراب إن لم يكن قليلاً يذهب النفخ به ، فإن ذهب به للنفخ ، بحيث لم يبق غبار ، ومسح به ، وجبت إعادة الضربة .

الشافعية — قالوا : يكره في التيمم تكثير التراب ، لأنك قد عرفت أن الغرض من التيمم إنما هو امتثال أمر الشارع بوضع يده على التراب ، فيكره أن يكثر التراب في يديه ، وتكرار المسح لكل عضو ، وتجديد التيمم ، ولو بعد فعل أى صلاة ، ونفض اليدين بعد تمام التيمم .

المالكية — قالوا : يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة ، وكثرة الكلام في غير ذكر الله ، وإطالة المسح إلى ما فوق المرفقين ، وهو المسمى بالغرة والتعجيل في الوضوء الخفيفة — قالوا : يكره تكرار المسح ، وترك سنة من السنن المتقدمة

(١) المالكية — قالوا : إذا أحدث التيمم عن جنازة حدثاً أصغر انتقض تيممه عن الأصغر والأكبر ، فنواقض الوضوء ، وإن كانت لا تبطل الغسل ، لكن تبطل التيمم الواقع عن الغسل ، فيحرم عليه ما يحرم الجنب يعيد التيمم .

(٢) المالكية — قالوا : إن وجود الماء أو القدرة على استعماله لا ينقضان التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة : بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لإدراك ركعة بعد استعماله في أعضاء الطهارة ، فإن وجدته بعد الدخول فيها لا ينتقض تيممه ، بل يجب استمراره في الصلاة ، ولو اتسع الوقت ، ومحل ذلك ما لم يكن ناسياً للماء برحله ، فإنه إذا تيمم ودخل في الصلاة ، ثم تذكر الماء ، وهو فيها . فإنها تبطل إن اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعمال الماء ، وإلا فلا ، أما إن تذكره بعدها ، فإنه يعيد في الوقت فقط لما عنده من شائبة التفريط .

(٣) الحنابلة — زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت ، فإنه يبطل التيمم مطلقاً ، سواء =

## مبحث من عجز عن الوضوء والتيمم

ويقال له : فاقد الطهورين

من عجز عن الوضوء والتيمم لمرض شديد ، أو حبس في مكان ليس به ما يصح التيمم عليه ، فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت بدون وضوء وبدون تيمم ، على أن المريض الذي لا يقدر على القيام للصلاة فإنه يصلي قاعداً ، فإن عجز يصلي بالإشارة ، كما سيأتي في مبحث الصلاة بالإيماء ، والغرض من هذا إنما هو إظهار الخشوع والخضوع لله عز وجل في جميع الأحوال ، فما دام الإنسان قادراً على إظهار هذا الخشوع بأي كيفية من الكيفيات فعليه أن يفعلها ، وله على ذلك أجر العاملين الأقوياء بلا فرق ، بل ربما كان أوفر أجراً ، لأن الذي يخضع قلبه لمولاه وتظهر آثار هذا الخضوع على جـ واره وهو مريض ، تمب أقرب إلى رضوان الله تعالى ورحمته إن شاء الله .

أما كيفية طهارة فاقد الماء وفاقد ما يصح التيمم عليه وصلاتها ، فإن فيها تفصيل المذاهب " .

== كان عن حدث أكبر ، أو كان عن نجاسة نالت بدنه ، ما لم يكن في صلاة الجمعة ، فلا يبطل إذا خرج وقتها ، وخاع الخف ونحوه مما يمسح عليه إن تيمم بعد حدثه ، وهو لا يسه ، سواء مسحه قبل ذلك أو لا .

الشافعية — زادوا في مبطلات التيمم حصول الردة ، ولو صورة ، كردة الصبي : وإنما ينتقض تيممه بزوال العذر المبيح للتيمم إذا لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فإذا زال عذره بعد ذلك وكان في صلاة لا تجب إعادتها صحت صلاته ، وبطل تيممه عقب السلام ، وإن كان في صلاة تجب إعادتها بطل التيمم والصلاة

(١) الحنفية — قالوا : من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر من تراب ونحوه ، فإنه يصلي عند دخول رقت الصلاة صلاة صورية بأن يسجد ويرجع مستقبلاً القبلة بدون قراءة ، أو تسبيح ، أو تشهد ، أو نحو ذلك ، ولا ينوي بذلك صلاة ، سواء كان جنباً أو كان محدثاً حديثاً أصغر : وهذه الصلاة الصورية لا تسقط الفرض عنه بل تبقى ذمته مشغولة به إلى أن يجد ماء يتوضأ به ، أو يجد صعيداً طاهراً يتيمم عليه ، ويجوز لمن فقد الطهورين أن يصلي هذه الصلاة الصورية ، ولو كان جنباً . المالكية — قالوا : من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر ، فإن الصلاة تسقط عنه تماماً =

## مباحث الجبيرة

### تعريفها

الجبيرة في اصطلاح الفقهاء هي الخثرة التي يربط بها العضو المريض ، أو الدواء الذي يوضع على ذلك العضو ، ولا يشترط في الرباط أن يكون مشدوداً بأعواد من خشب أو جريد ، أو نحو ذلك ، كما لا يشترط أن يكون العضو المربوط مكسوراً ، بل المعول في حكم الجبيرة - على أن يكون العضو مريضاً ، سواء كان مكسوراً ، أو مرضوحاً أو به آلام - ورومازمية - أو نحو ذلك ، فالجبيرة عند الفقهاء اسم للرباط الذي يربط به العضو المريض : أو الدواء الذي يوضع فوق ذلك العضو .

### ما يفترض على من به جبيرة تمنعه من استعمال الماء

إذا كان على عضو من أعضاء المكاف - التي يجب غسلها في الوضوء أو الغسل - جبيرة من رباط أو دواء ، وكان غسل ذلك العضو يضره أو يؤلمه ، فإنه يفترض عليه المسح عن الرباط إن

= على المعتمد ، فلا يصلى ، ولا يقضى ، وأعلمهم تسكوا في ذلك بحديث : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ، ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على الإعادة والحنفية لا يقولون : إن الصلاة بغير طهور تكون مقبولة ، بل يقولون : لا بد من إعادتها .

الشافعية - قالوا من فقد الماء والصعيد الطاهر ، أو عجز عن استعمالهما ، فإنه لا يخلو إما أن يكون جنباً أو محدثاً أصغر ، فإن كان محدثاً حدثاً أصغر فإنه يصلى صلاة حقيقية بنية وقراءة تامة ، وإن كان جنباً ، فإنه يصلى صلاة حقيقية ، ولكنه يقتصر على قراءة الفاتحة فقط ، ويجب عليهما إعادة الصلاة عند وجود الماء ، فإذا وجد الجنب الماء وجب عليه أن يغتسل ، ويتوضأ ، ثم يعيد الصلاة التي صلاها بغير وضوء وتيمم ، وإذا وجد المحدث حدثاً أصغر الماء ، فإنه يجب عليه أن يتوضأ . ويعيد تلك الصلاة ، أما إذا وجد أحدهما صعيداً طاهراً من تراب ونحوه مما يصح به التيمم : فإنه لا يتيمم لإعادة الصلاة التي صلاها بغير وضوء وتيمم ، إلا إذا غلب على ظنه أنه في مكان لا يجد فيه ماء ، أو تردد في الأمر بحيث استوى عند وجود الماء وعدمه بدون مرجح .

الحنابلة - قالوا : إن فاق الطهورين يصلى صلاة حقيقية : ولا يعيد تلك الصلاة ، إلا أنه يجب عليه أن يقتصر في صلاته على المراتب ، والشروط التي لاتصح الصلاة إلا بها .

كان العضو مربوطاً أو المسح على الدواء إذا كان العضو عليه دواء بدون رباط ، فإن كان المسح على الدواء يضره فإيربطه بخزقة نظيفة ، ثم يمسح على هذه الخزقة ، ولا يعدم المريض رباطاً يربط به العضو المريض ، وهذا هو حكم صاحب الجبيرة الذي به ألم في عضو من أعضاء الوضوء أو الغسل ؛ وهو أن يفترض عليه أن يمسح على العضو المريض إذا ضره الغسل ، فإن ضره المسح عليه ربطه بخزقة ومسح على الرباط ، ولم يخالف في هذا سوى الشافعية ، وبعض الحنفية ، وقد ذكرنا مذهبيهما تحت الخط الذي أمامك (١) .

(١) الشافعية - قالوا : إما أن يكون العضو المريض مربوطاً أو عليه دواء ونحوه أولاً . فإن كان مربوطاً . فإن المريض يجب عليه في هذه الحالة ثلاثة أمور : الأول : أن يغسل الجزء السليم ؛ الثاني ، أن يمسح على نفس الجبيرة ، وهي الرباط الموضوع على محل المرض . وهذا المسح يقوم مقام غسل الأجزاء السليمة التي تستر بالرباط غالباً ، فإذا وضع الرباط على الجزء المريض فقط ، ولم يأخذ شيئاً من السليم ، فإنه لا يجب المسح على الخزقة في هذه الحالة ومثل ذلك ما إذا أمكنه غسل الجزء السليم الذي تحت الرباط ؛ الأمر الثالث : أن يتيمم بدل غسل الجزء المريض ، ثم إن كان الشخص جنباً ، فإنه لا يجب عليه الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة ، وهي : غسل الجزء السليم ؛ والمسح على الخزقة ونحوها ؛ والتيمم ، بحيث يجوز له أن يبدأ بما شاء منها ، أما إن كان غير جنب ، فإنه يجب عليه الترتيب بين الغسل والتيمم فقط ، بمعنى أنه يغسل أولاً الجزء السليم قبل التيمم . أما المسح على الجبيرة من خزقة ونحوها فإنه يصح أن يقدمه على الغسل وعلى التيمم .

هذا ، وإذا كانت الأعضاء المريضة متعددة ، فإنه يجب عليه أن يعد التيمم بعد هذه الأعضاء المريضة ، فإن عم المرض جميع الأعضاء ، فإنه يكفي أن يتيمم مرة واحدة عن الجميع . ومثل ذلك ما إذا كان المرض في عضوين متواليين في الترتيب كالوجه والذراعين ، فإنها إذا عمها المرض ، فيكفي أن يتيمم لهما تيمماً واحداً ، بعد أن يغسل الجزء السليم ، ويمسح على الجبيرة بدلا من غسل الجزء الصحيح المستتر بالجبيرة .

هذا إذا كان العضو المريض مربوطاً ، فإن لم يكن مربوطاً فإنه يفترض عليه غسل العضو السليم ، والتيمم بدل غسل العضو المريض ، ولا يمسح على محل المرض بالماء ، لما عرفت أن المسح ليس مشروعاً عندهم ، إلا إذا كان بدلا عن غسل الجزء السليم الذي يستره رباط الجزء المريض =



## شروط المسح على الجبيرة

يشترط لصحة المسح على الجبيرة ، سواء كانت خرقه ، أو دواء ، أو نحوهما شرطان :  
الشرط الأول : أن يكون غسل العضو المريض ضاراً به ، بحيث يخاف من غسله زيادة الألم ،  
أو تأخر الشفاء ، أو نحو ذلك ، فإن كان العضو المريض عليه دواء بدون رباط ، ويضره المسح  
عليه ، فإنه في هذه الحالة يجب عليه أن يضع عليه رباطاً لا يضر ، ثم يمسح على الرباط ، كما ذكرنا ؛  
الشرط الثاني : تعميم الجبيرة بالمسح بمعنى أن يغسل الجزء السليم من المرض ، ثم يمسح على  
الجزء المريض جميعه .

هذا إذا كانت الجبيرة على قدر محل المرض ، فإن تجاوزت محل المرض لضرورة ربطها ،  
فإنه يجب مسحها جميعها ، ما كان منها على الجزء المريض ، وما كان منها على الجزء السليم (١)

= فهو بمنزلة المسح على الخف ، أما إذا كان العضو مكشوفاً ، ولا يمكن غسله ، فإنه لا يكون لمسحه  
معنى ، والتيمم يقوم مقام غسله ، فلا معنى لمسحه في هذه الحالة ، فإذا كان المرض في عضو من  
أعضاء التيمم ، ولا يمكنه مسحه بتراب التيمم ، أو كان ذلك المسح يضره ، فإنه يسقط عنه مسحه ،  
وتجب عليه إعادة الصلاة بعد برئه في هذه الحالة .

الحنفية - قالوا : حكم المسح على الجبيرة فيه قولان : أحدهما : أنه واجب لا فرض ، وقد  
عرفت في مباحث الوضوء ، الفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية ، وعلى هذا إذا ترك المريض  
المسح على العضو الذي به المرض وصلى ، فإن صلاته تكون صحيحة ، ولكنه يجب عليه إعادتها ،  
وإلا كان تاركاً للواجب الذي يترتب عليه حرمانه من شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن لم  
يماقب عليه على المعتد ، ثانيهما : أن المسح على الجبيرة فرض : بحيث لو تركه لا تصح الصلاة ،  
كما يقول المالكية ، والحنابلة ، والقولان صحيحان عند الحنفية ، فيصح المكف أن يقلد ما يشاء منهما .

(١) الحنفية - قالوا : لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح ، بل يكفي مسح أكثرها ، فإذا كانت  
الجراحة مثلاً في جميع اليد ، ووضع عليها رباطاً ، فإنه يكفي أن يمسح على ما يزيد على نصفها  
الموضوع عليه الرباط .

هذا . وإذا كان الرباط زائداً على المحل المريض ، فلا يخلو إما أن يكون حله ضاراً ، أو غير  
ضار ، فإن كان غير ضار وجب حله ، وغسل ما تحته إن لم يضر الغسل ، فإن كان الغسل ضاراً  
بالمريض ، فإنه يجب مسح محل المرض ، وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة ، فإن كان مسح محل =

فإن كان المحل المريض مما يمسح ، كالرأس ففيه تفصيل المذاهب (١) .

### مبطلات المسح على الجبيرة

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها . أو نزوعها عن مكانها . على تفصيل في المذاهب (٢)

== الرباط يضر أيضاً ، فإنه يغسل ما حوله . ثم يضع الرباط . ويمسح عليه . أما إن كان حل الرباط ضاراً . فإنه يجب عليه أن يمسح على الرباط ، ولا يكلف حله . ولو كان يستطيع غسل ما تحته أو مسحه . على أنه يجب في هذه الحالة أن يمسح على ما يستر الصحيح والسليم . بحيث يمسح على أكثر الرباط .

الحنابلة — قالوا : إن وضع الجبيرة على طهارة ، فإن جاوزت محل المرض مسح عليها بالماء وتيمم عن الزائد ، وإن لم توضع على طهارة ، كأن وضعها قبل أن يتوضأ وجب عليه التيمم فقط ، ولا يصح منه المسح . فإن تعددت الأعضاء المريضة وجب عليه أن يعدد التيمم . إلا إذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الغسل . فإنه لا يجب عليه إلا تيمم واحد . ولا بد من مراعاة الترتيب والولاء في الطهارة من الحدث الأصغر ، كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا : إن عمت الجراحة الرأس ؛ فحكمه حكم الأعضاء المغسولة . وإن لم تتم ، فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه وكمل على العمامة . وإن لم يتيسر فحكمه حكم ما عتمت الجراحة . الشافعية — قالوا : إن بقي من الرأس جزء سليم وجب المسح عليه . وإلا تيمم بدل مسجها .

الحنفية — قالوا : إن كان بعض الرأس صحيحاً . وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح وهو المربع فرض المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجبيرة . وإن عمت الجراحة جميع الرأس كان حكمه حكم الأعضاء المغسولة . فيجب المسح عليه إن لم يضره . فإن ضره مسح على الجبيرة ونحوها .

الحنابلة — قالوا : إن عمت الجراحة الرأس . ولم يمكنه المسح عليها مسح على العصاة التي عليها وعمها بالمسح . وتيمم إن شددما على غير طهارة ، كما تقدم . وإن لم تتم مسح على الصحيح منها . وكل على العصاة . لأن العصاة تنوب عن الرأس في المريض . ويبقى السليم على أصله .

(٢) المالكية — قالوا : إن سقطت عن بره بطل المسح عليها ، ووجب الرجوع إلى الأصل في تطهير ما تحته بالغسل أو بالمسح إن كان متطهراً . ويريد البقاء على طهارته . ويشترط في صحة

## صلاة المسح على الجبيرة

الصلاة بالمسح على الجبيرة المستوفية للشروط المتقدمة صحيحة ، ولا إعادة على من صلى بذلك المسح بعد بره العضو<sup>(١)</sup> .

الطهارة بغسل أو مسح ما تحته أن يبادر بحيث لا تفوته المراتب عمداً ، فإن طال الزمن نسبياً صح ، وإن سقطت عن غيره بره ردها إلى موضعها ، وبادر بالمسح عليها ، بحيث لا تفوته المراتب . وإن كان سقوطها أو نزاعها أثناء الصلاة بطلت الصلاة ووجب إعادة بره بعد تطهير ما تحته إن كان ذلك عن بره ، فإن كان عن غير بره أعادها ومسح عليها نفسها .

الشافعية - قالوا : إن كان سقوطها عن بره في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة ، وإن كان عن غير بره بطلت الصلاة دون الطهارة ؛ فيرد الجبيرة إلى موضعها ، ويمسح عليها فقط بعد تطهير ما بعدها من الأعضاء إن وجد .

الحنفية - قالوا إن سقطت الجبيرة عن غير بره لم يبطل المسح عليها سواء كان في الصلاة أو خارجها . وإن كان سقوطها في الصلاة عن بره ، فإن كان قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وعليه في هذه الحالة أن يطهر موضع الجبيرة فقط ، ويعيد الصلاة ، وإن كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد ، فالإمام يقول بالبطلان ، والصاحبان يقولان بالصحة ، لأن في هذه الحالة تكون صلاته قد تمت ، ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام أو الحدث بعد تمام الصلاة .

الحنابلة - قالوا : إذا سقطت الجبيرة انتقض وضوءه كله ، سواء كان سقوطها عن بره أو غير بره ، إلا أنه إن كان سقوطها عن بره توضع فقط ، وإن كان سقوطها عن غير بره أعاد الوضوء والتيمم .

(١) الشافعية - قالوا : يجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور : أحدها : إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم . ثانياً : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح زيادة عن الذي تستمسك به في ربطها . ثالثاً : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح بقدر الاستمسك فقط . لكنها وضعت وهو محدث .

## كتاب الصلاة

### حكمة مشروعيتها

ما تقدم من مباحث الطهارة إنما هو وسيلة للصلاة ، وقد علمت أن هذه الوسائل كلها منافع للمجتمع الإنساني ؛ لأن مدارها على نظافة الأبدان ؛ وطهارة أركان العبادة من الأقدار التي تنشأ عنها الأمراض والروائح القذرة ، نعم إن في بعض الوسائل ما قد يخلو عن هذا المعنى ، ولكن ذلك لحكمة ظاهرة ؛ وهي أن الغرض من العبادات إنما هو الخشوع لله سبحانه باتباع أوامره واجتناب نواهيه ، أما الصلاة فهي أهم أركان الدين الإسلامي ؛ فقد فرضها الله سبحانه على عباده ليعبدوه وحده ، ولا يشركوا معه أحداً من خلقه في عبادته ، قال تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، أي فرضاً محدوداً بأوقات لا يجوز الخروج عنها ، وقال عليه الصلاة والسلام : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ؛ فمن جاء بهن ، ولم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، وقد وردت أحاديث كثيرة في تعظيم شأن الصلاة ، والحث على أدائها في أوقاتها ؛ والنهي عن الاستهانة بأمرها والتسكسل عن إقامتها ؛ فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « مثل الصلوات الخمس ، كمثل نهر عذب غمر ، بباب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مرات ، فساترون ذلك يبقى من درنه ؟ قالوا : لا شيء ، قال صلى الله عليه وسلم : فإن الصلوات الخمس تذهب الذنوب كما يذهب الماء الدرن ، ومعنى ذلك أن الصلوات الخمس تطهر النفوس ؛ وتنظفها من الذنوب والآثام ، كما أن الاغتسال بالماء النقي خمس مرات في اليوم يطهر الأجسام وينظفها من جميع الأقدار .

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لمواقبتها ، فالصلاة هي أفضل أعمال الإسلام ، وأجلها قدراً ، وأعظمها شأناً ؛ وكفى بذلك جثاً على أدائها في أوقاتها . أما ترهيب تاركها وتخويفه ؛ فيكفي فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا سهم في الإسلام لمن لا صلاة له ، وقوله : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة ، وفي هذا الحديث زجر شديد للمسلم الذي يتسلط عليه التسكسل فيحمله على ترك الصلاة التي يمتاز بها عن الكافر ، حتى قال بعض أئمة المالكية : إن تارك الصلاة عمداً كافر وعلى كل حال فقد أجمعوا على أنها ركن من أركان الإسلام ، فمن تركها فقد هدم ركناً من أقوى أركانه . وينبغي أن يعرف الناس أن الغرض الحقيقي من

الصلاة إنما هو إشعار القلب بعظمة الإله الخالق حتى يكون منه على وجل فيأتمر بأمره ، وينتهي عما نهاه عنه ، وفي ذلك الخير كله للنوع الإنساني ، لأن من يفعل الصالحات ويجتنب السيئات لا يصدر عنه للناس إلا المنفعة والخير ، أما الذي يأتي بالصلاة وقلبه غافل عن ربه ، مشغول بشهواته النفسانية ، وملاذه الجسمانية ، فإن صلاته ، وإن أسقطت عنه الفرض عند بعض الآئمة ، ولكنها في الحقيقة لم تثمر الثمرة المطلوبة منها ، إنما الصلاة الكاملة هي التي قال الله في شأنها :  
« قد أفصح المؤمنون ، الذين هم في صلاتهم خاشعون ،

فالفرض الحقيقي من الصلاة ، إنما هو تعظيم الإله فاطر السموات والأرض بالخشوع له والخضوع لعظمته الخالدة ، وعزته الأبدية ، فلا يكون المرء مصدياً لربه حقاً إلا إذا كان قلبه حاضراً مملوءاً بخشية الله وحده ، فلا يغيب عن مناجاته بالوساوس الكاذبة أو الخواطر الضارة ، ومن يقف بين يدي خالقه وقلبه على هذه الحالة ذليلاً خاشعاً ، خائفاً وجلاً من جلال ذلك الخالق القادر القاهر ، ذي السطوة التي لا تحد ، والمشينة التي لا ترد ، فإنه بذلك يكون تائباً من ذنوبه ، منيباً إلى ربه ، وتصلح أعماله الظاهرة والباطنة ، وتقوى علاقته بربه ، ويستقيم مع عباده تعالى ، ويقف عند حدود الدين ، وينتهي عما نهاه عنه رب العالمين . كما قال : « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، وبذلك يكون من المسلمين حقاً .

فالصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر ، هي تلك الصلاة التي يكون العبد فيها معظماً لربه ، خائفاً منه ، راجياً رحمته ، لحظ كل واحد من صلاته إنما هو بقدر خوفه من الله ، وتأثر قلبه بخشيته . لأن الله سبحانه إنما ينظر إلى قلوب عباده لا إلى صورهم الظاهرة ، ولذا قال تعالى : « وأقم الصلاة لذكري » ، ومن غفل قلبه عن ربه لا يكون ذاكره ، فلا يكون مسلماً صلاة حقيقية ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الله إلى صلاة لا يحضر الرجل فيها قلبه مع بدنه » .

فهذه هي الصلاة في نظر الدين ، وهي بهذا المعنى لها أحسن الأثر في تهذيب النفوس ، وتقويم الأخلاق ، فإن في كل جزء من أجزائها تمرينا على فضيلة من الفضائل الخلقية ، وتعويداً على صفة من الصفات الحميدة ، وإليك جملة من أعمال الصلاة وآثارها في تهذيب النفوس :

أولاً : النية ، وهي عزم القلب على امتثال أمر الله تعالى بأداء الصلاة كاملة ، كما أمر بها الله مع الإخلاص له وحده ، ومن يفعل ذلك في اليوم واللييلة خمس مرات ، فلا ريب في أن الإخلاص ينطبع في نفسه ، ويصبح صفة من صفاته الفاضلة التي لها أجل الأثر في حياة الأفراد والجماعات ،

فلا شيء أففع في حياة المجتمع الإنساني من الإخلاص في القول والعمل ، فلو أن الناس أخلصوا لبعضهم بعضاً في أقوالهم وأعمالهم ، لعاشوا عيشة راضية مرضية ، وصلحت حالهم في الدنيا والآخرة ، وكانوا من الفائزين .

ثانياً : القيام بين يدي الله تعالى ، فالمصلي يقف بيده وروحه بين يدي خالقه مطرقاً يناجيه ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد ، يسمع منه ما يقول ، ويعلم من قلبه ما ينوي ، ولا ريب في أن من يفعل ذلك مرات كثيرة في اليوم والليلة ، فإن قلبه يتأثر بخالقه ، فيأتمر بما أمره به ، ويتحلى عما نهاه عنه ، فلا يفتك للناس حرمة ، ولا يعتدي لهم على نفس ، ولا يظلمهم في مال ، ولا يؤذيهم في دين أو عرض .

ثالثاً : القراءة ، وسيأتى لك حكمها عند الأئمة ، ولكن ينبغي لمن يقرأ أن لا يحرك لسانه بالقراءة ، وقلبه غافل ، بل ينبغي له أن يتدبر معنى قراءته ايتعظ بما يقول ، فإذا مر على لسانه ذكر الإله الخالق وجل قلبه خوفاً من عظمته وسطوته ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ، وَإِذَا ذُكِرَتِ صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رَحْمَةِ وَإِحْسَانٍ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ نَفْسَهُ كَيْفَ تَتَخَلَّقُ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ الْكَرِيمَةِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللَّهِ ، فَهُوَ سَبْحَانَهُ كَرِيمٌ عَفُوفٌ غَفُورٌ ، عَادِلٌ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ، فَالْإِنْسَانُ مَكْلُوفٌ بِأَنْ يَتَخَلَّقَ بِهَذِهِ الْأَخْلَاقِ ، فَإِذَا مَاقَرَأَ فِي صَلَاتِهِ الْآيَاتِ الَّتِي تُشْتَمَلُ عَلَى صِفَاتِ الْإِلَهِ الْكَرِيمِ وَتَقَلَّ مِنْهَا ، وَكَزَّرَهَا فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً . فَإِنَّ نَفْسَهُ تَتَأَثَّرُ بِهَا لِإِحْوَاطِهَا وَمَتَى تَأَثَّرَتْ نَفْسُهُ بِجَمِيلِ الصِّفَاتِ حَبِبَ إِلَيْهِ الْإِتِّصَافُ بِهَا ، وَلِذَلِكَ أَحْسَنُ الْأَثَرِ فِي تَهْذِيبِ النَّفُوسِ وَالْأَخْلَاقِ .

رابعاً : الركوع والسجود ، وهما من أمارات التعظيم لممالك الملوك ، خالق السموات والأرض وما بينهما ، فالمصلي الذي يركع بين يدي ربه لا يكفيه أن يحني ظهره بالكيفية المخصوصة ، بل لابد أن يشعر قلبه بأنه عبد ذليل ، ينحني أمام عظمة إله عزيز كبير ، لا حد لقدرته ، ولا نهاية لعظمته فإذا انطبع ذلك المعنى في قلب المصلي مرات كثيرة في اليوم والليلة : كان قلبه دائماً خائفاً من ربه فلا يعمل إلا ما يرضيه ، وكذلك المصلي الذي يسجد لخالقه ، فيضع جبهته على الأرض معلناً عبوديته لخالقه . فإنه إذا استشعر قلبه ذل العبودية ، وعظمة الرب الخالق فلا بد أن يخافه ويخشاه ، وبذلك تهذب نفسه وينتهي عن الفحشاء والمنكر .

هذا . ويتعلق بالصلاة أمور أخرى لها فوائد اجتماعية جليلة الشأن : منها الجماعة ، فقد شرع



الإسلام الجماعة في الصلاة ، وحث عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » .

ففي الاجتماع لأداء الصلاة بصفوف متراصة متساوية ، تعارف بين الناس يقرب بين القلوب المتنافرة ، ويزيل منها الضغائن والأحقاد ؛ وذلك من أجل عوامل الوحدة التي أمر الله تعالى بها في كتابه العزيز ، فقال « واعتصموا بحبل الله ، جميعاً ولا تفرقوا » ، وفي الاجتماع لأداء الصلاة تذكير بالإخوة التي قال الله عنها : « إنما المؤمنون إخوة » ، فالمؤمنون الذين يجتمعون لعبادة رب واحد لا ينبغي لهم أن ينسوا أنهم إخوة ، يجب أن يرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ، ويواسي غنيهم فقيرهم ، ويعين قلوبهم ضعيفهم ، ويعود صحيحهم مريضهم ، عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم . المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يذلّه ، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة ، . ولو شئنا أن نذكر ما اشتملت عليه الصلاة من فوائد لاستغرقتنا صحائف كثيرة فننقف عند هذا الحد ، والله يوفقنا إلى العمل بدينه الخفيف ، إنه سميع الدعاء .

### تعريف الصلاة

معنى الصلاة في اللغة : الدعاء بخير ، قال تعالى : « وصلّ عليهم » أي ادع لهم ، وأنزل رحمتك عليهم ، ومعناها في اصطلاح الفقهاء : أقوال وأفعال مفتوحة بالكبير ، مختتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة ، وهذا التعريف يشمل كل صلاة مفتوحة بتسكيرة الإحرام ، ومختتمة بالسلام ، ويخرج عنه سجود التلاوة وهو سجدة واحدة عند سماع آية من القرآن المشتملة على ما يترتب عليه ذلك السجود من غير تكبير ، أو سلام ، كما سيأتي في مبحثه ، فهذا السجود لا يقال له : صلاة عند الحنفية والشافعية (١) .

(١) إنزال كية ، والحنابلة — عرفوا الصلاة بأنها قرينة فعلية ، ذات إحرام ، وسلام ، أو سجود فقط . والمراد بالقرينة ما يقرب به إلى الله تعالى ، والمراد بقولهم ، : فعلية ما يشمل أفعال الجوارح من ركوع وسجود ، وفعل اللسان من قراءة وتسيبوح وعمل القلب من خشوع وخضوع ، ولم يختلف معهم الحنفية والشافعية في هذا المعنى ، إنما الخلاف في تسمية السجود فقط صلاة شرعية ، والامر في ذلك سهل .

## أنواع الصلاة

للصلاة أنواع مبينة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط الذي أمامك '١' .

## شروط الصلاة

للصلاة شروط تتوقف عليها صحتها ، فلا تصح إلا بها ، وشروط يتوقف عليها وجوبها .

(١) الحنفية - قالوا الصلاة أربعة أنواع : الأول : الصلاة المفروضة فرض عين ، كالصلوات الخمس : الثاني : الصلاة المفروضة فرض كفاية ، كصلاة الجنازة : الثالث : الصلاة الواجبة ، وهي صلاة الوتر ، وقضاء النوافل التي فسدت بعد الشروع فيها ، وصلاة العيدين ، الرابع : الصلاة النافلة ، سواء كانت مسنونة ، أو مندوبة ، أما سجود التلاوة فليس بصلاة عندهم ، كما عرفت .

المالكية - قالوا تنقسم الصلاة إلى خمسة أقسام : وذلك لأنها إما أن تكون مشتملة على ركوع وسجود ، وقراءة وإحرام ، وسلام ، أو لا . والقسم الأول تحته ثلاثة أقسام : الأول الصلوات الخمس المفروضة ، والثاني : النوافل والسنن ، والثالث : الرغبة ، وهي صلاة ركعتي الفجر ، والقسم الثاني تحته قسمان : أحدهما : ما اشتمل على سجود فقط وهو سجود التلاوة ، ثانيهما ما اشتمل على تكبير وسلام ، ليس فيه ركوع وسجود ، وهو صلاة الجنازة فالأقسام خمسة .

الشافعية - قالوا تنقسم الصلاة إلى نوعين : أحدهما : الصلاة المشتملة على ركوع وسجود وقراءة ، وتحته هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلاة النافلة : ثانيهما : الصلاة الخالية من الركوع والسجود : ولكنها مشتملة على التكبير والقراءة والسلام وهي صلاة الجنازة ، وليس عند الشافعية صلاة واجبة كما يقول الحنفية ، ولا صلاة رقية ، كما يقول المالكية ولا يسمون سجود التلاوة صلاة ، كما يسميه الحنابلة والمالكية ، فالأقسام عندهم ثلاثة .

الحنابلة - قالوا : تنقسم الصلاة إلى أربعة أقسام : الصلاة المشتملة على ركوع وسجود وإحرام وسلام ، وتحته هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلوات المسنونة : والقسم الثالث . الصلاة المشتملة على تكبير وسلام وقراءة ، وليس فيها ركوع وسجود وهي صلاة الجنازة : القسم الرابع : الصلاة المشتملة على سجود فقط ، وهي سجود التلاوة : فإنه صلاة تنسد الحنابلة كما يقول المالكية .

فلا تجب إلا بها ، وقد اختلفت اصطلاحات المذاهب في بيان هذه الشروط وعددها ، فلذا ذكرناها لك مفصلة تحت الخط الذي أمامك (١) .

(١) المالكية - قالوا : تنقسم شروط الصلاة إلى ثلاثة أقسام : شروط رجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، فأما القسم الأول ، وهو شروط اوجوب فقط فهو أركان ، أحدهما : البلوغ ، فلا تجب على الصبي ، ولكن يؤمر بها لسبع سنين ؛ ويضرب عليها لعشر ضرباً خفيفاً . ليتعود عليها ؛ فإن التكليف الشرعية ، وإن كانت كلها مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد ، وأن العقلاء لا يجدون حرجاً في القيام بها بعد التكليف ، ولكن العادة لها حكمها ؛ فقد يعلم الإنسان من فوائد الصلاة المادية والأدبية ما فيه الكفاية في حمله على أدائها ، ولكن عدم تعوده على فعلها يقعد به عن القيام بأدائها ، ثانيهما : عدم الإكراه على تركها ، كأن يأمره ظالم بترك الصلاة ، وإن لم يتركها بسجنه ، أو ضربه ، أو قتله ، أو وضع القيد في يده ، أو صفعه على وجهه . بل من الناس إذا كان هذا ينقص قدره ، فمن ترك الصلاة مكروهاً فلا إثم عليه ، بل لا تجب عليه مادام مكروهاً ، لأن المكروه غير مكلف ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، والذي لا يجب على المكروه عندهم إنما هو فعلها بهيئتها الظاهرة ، وإلا فتي تمكن من الطهارة وجب عليه فعل ما يقدر عليه ، من نية ، وإحرام وقراءة ، وإيماء فهو كالمرض العاجز . يجب عليه فعل ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عن فعله »

وأما القسم الثاني ؛ وهو شروط الصحة فقط . فهو خمسة : الطهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث ، والإسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما القسم الثالث وهو شروط الوجوب والصحة معاً ، فهو ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن لم تبلغه الدعوة لا تجب عليه الصلاة ولا تصح منه إذا فرض وصلى ، والعقل ؛ ودخول وقت الصلاة ، وأن لا يفقد الطهورين ؛ بحيث لا يجد ماء ، ولا شيئاً يتيمم به ، وعدم النوم والغفلة ، والحلو من دم الحيض والنفاس . ويعلم من هذا أن المالكية زادوا في شروط الصحة : الإسلام ، ولم يجعلوه من شروط الوجوب ، فالكفار تجب عليهم الصلاة عندهم ؛ ولكن لا تصح إلا بالإسلام ، خلافاً لغيرهم ، فإنهم عدوه في شروط الوجوب ، وعدوا الطهارة شرطين وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ؛ وزادوا في شروط الوجوب عدم الإكراه على تركها .

الثانية - قسموا شروط الصلاة إلى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة ، أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، =

قال الكافر لا تجب عليه الصلاة عند الشافعية ، ومع ذلك فهو يعذب عليها عذاباً زائداً على عذاب الكفر ، ومن ارتد عن الإسلام فإن الصلاة تجب عليه : لأنه مسلم باعتبار حالته الأولى ، والعقل والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس : وسلامة الخواص ، ولو السمع ، أو البصر فقط ، وأما شروط الصحة فهي سبعة : أحدها : طهارة البدن من الحدثين : ثانيها : طهارة البدن ، والثوب ، والمكان من الحدث ، ثالثها ستر العورة ، رابعها . استقبال القبلة ، خامسها : العلم بدخول الوقت ، ولو ظناً ، وشرائط العلم ثلاث . أولاً . أن يعلم بنفسه أو بإخبار ثقة عرف دخول الوقت بساعة مضبوطة ، أو بسمع مؤذن عارف بدخول الوقت ، كمؤذني المساجد التي بها ساعات . ونحو ذلك ، ثانياً : الاجتهاد ، بأن يتجرى دخول الوقت بالوقت بالوسائل الموصلة ، ثالثاً : تقليد المتجرى : ويلزم ، أن يراعى هذا الترتيب في حق البصير . أما الأعمى فيجوز له التقليد سادسها : العلم بالكيفية . سابعها : ترك المبطّل ، فزاد الشافعية عن المالكية في شروط صحة الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة ، بحيث لا يمدد فرضاً من فرائضها سنة إن كان عامياً ، وأن يميز بين الفرض والسنة ، وإن كان ممن اشتغل بالعلم زمنياً يتمكن فيه من معرفة ذلك ، وترك المبطّل بحيث لا يأتي بمناف لها حتى تتم ، والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة المؤقتة : وزادوا في شروط الوجوب : الإسلام ، لكنهم قالوا : إن كان الكافر لم يسبق له إسلام : فإنها لا تجب عليه ، بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا ، وإن كان يعذب عليها عذاباً زائداً على عذاب الكفر ، كما تقدم ، أما المرتد فإنه يطالب بها في الدنيا : كما يعذب عليها في الآخرة : على أنهم قالوا : إذا صلى الكافر فإن صلاته تنع باطلّة ، فالإسلام شرط صحة أيضاً .

الحنفية — قسموا شروط الصلاة إلى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة ، كالشافعية . أما شروط الوجوب عندهم ، فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، والعقل والبلوغ ، والنقاء من الحيض والنفاس : وكثير من الحنفية لم يذكر بلوغ الدعوة اكتفاءً باشتراط الإسلام ، وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والخبث ، وطهارة الثوب من الخبث ، وطهارة المكان من الخبث ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة ، فزادوا في شروط الوجوب : الإسلام كالشافعية إلا أنهم قالوا : إن الكافر لا يعذب على تركها عذاباً زائداً على عذاب الكفر مطلقاً ، ويظهر أن مسألة تعذيب الكافر عذاباً زائداً على عذاب الكفر مسألة نظرية غير عملية . لأن عذاب الكفر أشد أنواع العذاب ، فكل عذاب يتصور فهو دونه ، فهو إما داخل فيه ، وإما أقل منه ، وزادوا النية ، فلا تصح الصلاة بغير نية . لقوله صلى الله عليه وسلم : =

## دليل فرضية الصلاة

### وعدد الصلوات المفروضة

فرضت الصلوات الخمس - بمكة ليلة الإسراء قبل الهجرة إلى المدينة بسنة - في الأوقات المعروفة وهي وقت الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح؛ وأول الفرائض التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم هو الظهر، أما كون الصلاة المذكورة فرضاً من الفرائض التي لا يتحقق الإسلام إلا بها، فقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع أئمة الدين، فمن أنكر كونها فرضاً فهو مردود عن دين الإسلام بلا خلاف، قال تعالى: (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً). ومعنى الكتاب المكتوب المفروض، ومعنى الموقوت المحدد بأوقات معلومة، فكأنه قال: الصلاة مفروضة على المسلمين في أوقات معلومة للرسول الذي أمره الله أن يبين للناس ما نزل إليه من ربه، وقد كلف الله تعالى المؤمنين بإقامة الصلاة في كثير من آيات القرآن الكريم.

ولعل بعضهم يقول: إن الذي ثبت بكتاب الله تعالى إنما هو فرضية الصلاة، أما كونها خمس صلوات بالكيفية المخصوصة فلا دليل عليه في القرآن. والجواب: إن القرآن قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر الناس أن يتبعوا ما جاءهم به الرسول، قال تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا) فكل شيء جاء به الرسول من عند الله فهو ثابت بالكتاب من هذه الجهة، أما السنة الصحيحة الدالة على أن عدد الصلوات خمس

== وإنما الأعمال بالنيات، ولأنه بالنية تتميز العبادات عن العادات، وتتميز العبادات بعضها عن بعض؛ ووافق الحنابلة على عدها شرطاً، وجعلها الشافعية ركناً، وكذا المالكية على المشهور، كما يأتي في «أركان الصلاة»، وقد عرفت مما قدمناه لك في «مبحث النية»، الفرق بين الشرط والركن وأن كلا منهما لا يصح الشيء إلا به فلا تصح الصلاة إلا بالنية باتفاق الأئمة الأربعة، أما كون النية شرطاً تتوقف عليه الصلاة، مع كونه خارجاً عن حقيقتها، أو ركناً تتوقف عليه الصلاة، وهو جزء من حقيقتها، فتلك مسألة تختص بطالب العلم الذي يريد أن يعرف دقائق الأمور النظرية. هذا، ولم يذكر الحنفية دخول الوقت في شروط الوجوب ولا في شروط الصحة، وذلك لأنهم يقولون: إنه شرط لصحة الأداء لأنفس الصلاة، كما في التيمم، وسيأتي في مبحث دخول الوقت. الحنابلة - لم يقسم الحنابلة شروط الصلاة إلى شروط وجوب، وشروط صحة، كغيرهم، بل عدوا الشروط تسعة، وهي: الإسلام، والعقل، والتمييز، والطهارة من الحدث مع القدرة، وستر العورة، واجتناب النجاسة بيده. وثوبه وبقعته. والنية، واستقبال القبلة، ودخول الوقت، وقالوا: إنها جميعها شروط لصحة الصلاة.

فهي كثيرة بلغت مبلغ التواتر : منها قوله صلى الله عليه وسلم : رأيتكم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ، هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيء ، قال : فكذا ذلك ، مثل الصلوات الخمس بحو الله بين الخطايا ، رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، فهذا الحديث صريح في أن الصلوات خمس ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كعمارة لمسايبهن ما لم تغش الكبائر ، رواه مسلم والترمذي ، وغيرهما ، وعن جابر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل الصلوات الخمس ، كمثل نهر جار غمر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات ، رواه مسلم ؛ والغمر - بفتح الغين ، وإسكان الميم - الكثير ، ومنها غير ذلك .

ولهذا فقد أجمع أئمة المسلمين على أن الصلوات المفروضة خمس صلوات ، وهي الظهر ، والعصر إلى آخر ما تقدم قريباً ، ولكمهم اختلافوا في تحديد هذه المواقيت ، فمنهم من يقول مثلاً : إن الوقت ينقسم إلى ضروري واختياري ، وهم المالكية ، ومنهم من يقول : إن وقت الظهر ينتهي إذا بلغ ظل كل شيء مثله ، ومنهم من يقول : لا ينتهي إلا إذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، وهكذا مما ستعرفه قريباً .

## مواقيت الصلاة

### المفروضة

قد عرفت مما قدمناه لك في شروط الصلاة ، أن دخول الوقت شرط من شروط الصلاة ، فلا يجب على المكلف إلا إذا دخل وقتها على أنك قد عرفت أن الحنفية لم يعدوا دخول الوقت شرطاً من شروط الوجوب ، ولا من شروط الصحة ، وذلك لأنهم قالوا : إن دخول الوقت شرط لأداء الصلاة ، بمعنى أن الصلاة لا يصح أداؤها إلا إذا دخل الوقت ؛ والأمر في ذلك سهل ، لأنهم متفقون مع غيرهم على أن الصلاة لا يجب إلا إذا دخل وقتها الآتي بيانه ، فإذا دخل وقتها خاطبه الشارع بأدائها خطاباً موسعاً . بمعنى أنه إذا فعلها في أول الوقت صححت ، وبرئت ذمته منها ، وإذا لم يفعلها في أول الوقت لا يأثم إلى أن يبقى من الوقت جزء يسير لا يسع إلا الطهارة من وضوء أو غسل إن كان جنباً ، ويسع الصلاة بعد الطهارة ، فإذا أدرك الصلاة كلها في الوقت فقد أتى بها على الوجه الذي طلبه الشارع منه وبرئت ذمته ، كالأدائها في أول الوقت أو وسطه ، أما إذا صلاها كلها بعد خروج الوقت فإن صلاته تكون صحيحة ، ولكنه يأثم إثمًا عظيماً بتأخير الصلاة عن وقتها ، وإذا أدرك بعضها في الوقت ، وصلى البعض الآخر بعد خروج الوقت ، فإن



بعض الأئمة يقول : إنه يَأْتُمُّ " وبعضهم يقول إنه لا يَأْتُمُّ ، على أنهم قد اتفقوا على أن الذي يدرك بعض الصلاة يكون قد صلى أداء لاقضاء ، فالأداء لا ينافي الإثم عند بعض الأئمة ، وقد بينا آراء الأئمة في ذلك تحت الخط الذي أمامك ، وإليك بيان أوقات الصلوات الخمس محدودة في المذاهب ، فأولها الظاهر ، كما عرفت ، ويبتدئ وقته سقب زوال الشمس مباشرة .

(١) المالكية — قالوا : إذا أدرك ركعة من الصلاة في الوقت الاختياري ، ثم خرج الوقت وكملها في الوقت الضروري ، فإنه لا يَأْتُمُّ ، أما إذا لم يؤد ركعة كاملة في الوقت الاختياري ، فإنه يَأْتُمُّ سواء صلاها كلها في الوقت الضروري ، أو صلى بعضها في الوقت الضروري ، وناقها خارجاً ؛ وستعرف قريباً أن المالكية يقسمون الوقت إلى ضروري واختياري .

الحنفية — قالوا : إذا أدرك جزء من الصلاة ، ولو تكبيرة الإحرام قبل خروج الوقت ، فإن صلانه تكون أداء ، ولكنهم يقولون : إذا لم يدرك كل الصلاة قبل خروج الوقت فإنه يكون آثماً ، على أنه في هذه الحالة يكون إثمه صغيرة لا كبيرة ؛ وستعلم أن الحنفية لا يقسمون الوقت إلى ضروري واختياري ، كما يقول المالكية .

الشافعية — قالوا : إذا لم يدرك ركعة كاملة من الوقت كانت صلاة قضاء لا أداء ، فإذا أدرك ركعة واحدة ، ثم خرج الوقت . فإنه يكون آثماً إنما أقل من إثم من صلاها قضاء ، فالشافعية متفقون مع الحنفية في ضرورة أداء الصلاة كلها في الوقت المحدد ، وفي أنهم ليس عندهم اختياري وضروري . ومنفقون مع المالكية على أن الصلاة لا تكون أداء إلا إذا أدرك ركعة كاملة في الوقت الاختياري .

الحنابلة — قالوا : تدرك الصلاة المكتوبة أداء بتكبيرة الإحرام فإذا قام للصلاة في آخر الوقت ، ثم كبر تكبيرة الإحرام ، وبعد الفراغ منها خرج الوقت ، كانت صلاته أداء كما يقول الحنفية ، ولا إثم عليه متى أدرك تكبيرة الإحرام قبل خروج الوقت فهم متفقون مع الحنفية على أن من أدرك تكبيرة الإحرام في الوقت فقد أدرك الوقت وكانت صلاته أداء ولكنهم لم يقولوا إنه يَأْتُمُّ بعد ذلك لأنه قد صلى أداء لاقضاء ، وبذلك تعرف المختلف فيه والمتفق عليه في هذه المسألة على الوجه الواضح الصحيح .

## ما تعرف به أوقات الصلاة

تعرف أوقات الصلاة بخمسة أمور : أحدها : بالساعات الفلكية المنضبطة المبنية على الحساب الصحيح ، وهي الآن كثيرة في المدن والقرى ، وعليها المعول في معرفة الأوقات الشرعية .  
 ثانيها : زوال الشمس ، والظل الذي يحدث بعد الزوال ، ويعرف به وقت الظهر ودخول وقت العصر : ثالثها : مغيب الشمس ، ويعرف به وقت المغرب : رابعها : مغيب الشفق الأحمر أو الأبيض على رأى ، ويعرف به دخول وقت العشاء : خامسها : البياض الذي يظهر في الأفق ، ويعرف به وقت الصبح : وقد أشار إلى هذه الأوقات الحديث الصحيح الذي رواه الترمذى ، والنسائى عن جابر بن عبد الله ، قال : « جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين زالت الشمس ، فقال قم يا محمد فصل الظهر ، حين مالت الشمس ، ثم مكث حتى إذا كان في الرجل مثله جاءه العصر ، فقال : قم يا محمد فصل العصر ، ثم مكث حتى إذا غابت الشمس جاءه فقال : قم فصل المغرب ، فقام فصلاها حين غابت الشمس سواء ، ثم مكث حتى إذا غاب الشفق جاءه ، فقال : قم فصل العشاء ، فقام فصلاها ، ثم جاءه حين سطع الفجر في الصبح : فقال قم يا محمد فصل الصبح ، وإلى هنا قد بين هذا الحديث أول كل وقت ، وله بقية اشتملت على بيان نهاية الوقت ، ومعناها أنه جاءه في اليوم التالى وأمره بصلاة الظهر حين بلغ ظل كل شيء مثله ، وأمره بصلاة العصر حين بلغ ظل كل شيء مثليه ، وأمره بصلاة المغرب في وقتها الأول ، وأمره بصلاة العشاء حين ذهب ثلث الليل الأول ، وأمره بصلاة الصبح حين أسفر جداً ، ثم قال له ما بين هذين وقت كله ، اه .

فهذا الحديث وأمثاله يبين لنا مواقيت الصلاة بالعلامات الطبيعية التي هي أساس التقويم الفلكي : والساعات المنضبطة - المازاول - ونحو ذلك ، فلنذكر آراء الأئمة في تحديد مواقيت الصلاة تفصيلاً ، مع العلم بأن بعضهم<sup>(١)</sup> يقسم الوقت إلى ضرورى واختيارى ، وبعضهم لا يقسمه إلى ذلك

(١) المالكية - قسموا الوقت إلى اختيارى ، وهو ما يوكل الأداء فيه إلى اختيار المكلف ، وضرورى : وهو ما يكون عقب الرقت الاختيارى ، وسمى ضرورياً ، لأنه مختص بأرباب الضرورات من غفلة وحيض وإغماء وجنون ونحوها : فلا يأثم واحد من هؤلاء بأداء الصلاة في الوقت الضرورى : أما غيرهم فيأثم ، بإيقاع الصلاة فيه إلا إذا أدرك ركعة من الوقت الاختيارى ، وستعرف الأوقات الضرورية .

## وقت الظهر

يدخل وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة ؛ فتى انحرفت الشمس عن وسط السماء ، فإن وقت الظهر يبدأ<sup>(١)</sup> ويستمر إلى أن يبلغ ظل كل شيء مثله ، ولمعرفة ذلك أغرز خشبة مستوية أو نحوها في أرض مستوية قبل الظهر في الشمس ، فيكون لها ظل طبعاً ، فيأخذ الظل في النقص شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير ، وعند ذلك يقف الظل قليلاً ، فتوضع عند نهايته علامة إن بقي شيء من ظل الخشبة ، وإلا فيكون البدء من نفس الخشبة ، كما في الأقطار الاستوائية ؛ ومتى وقف الظل كان ذلك وقت الاستواء ؛ فإذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت ، أي مالت عن وسط السماء ، وهذا هو أول وقت الظهر ، فإذا طال ظل الخشبة حتى صار مثلها بعد الظل الذي كان موجوداً عند الزوال خرج وقت الظهر .

## وقت العصر

يبدأ وقت العصر من زيادة ظل الشيء عن مثله بدون أن يحسب الظل الذي كان موجوداً عند الزوال ، كما تقدم ، وينتهي إلى غروب الشمس<sup>(٢)</sup> .

= الحنابلة — قسموا وقت العصر إلى قسمين : ضروري ، واختياري ، فالاختياري يتقضى إذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، والضروري هو ما بعد ذلك إلى غروب الشمس ، ويحرم عندهم إيقاع صلاة العصر في هذا الوقت الضروري . وإن كانت الصلاة أداء ومثل العصر عندهم العشاء كما يأتي .  
(١) المالكية — قالوا : هذا وقت الظهر الاختياري ، أما وقته الضروري فهو من دخول وقت العصر الاختياري ، ويستمر إلى وقت الغروب .

(٢) المالكية — قالوا : للعصر وقتان ضروري ، واختياري ، أما وقته الضروري ، فيبتدىء باصفرار الشمس في الأرض والجدران لباصفرار عينها ، لأنها لا تصفر حتى تغرب ، ويستمر إلى الغروب ، وأما وقته الاختياري فهو من زيادة الظل عن مثله ، ويستمر لاصفرار الشمس ، والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكاً في الوقت بقدر أربع ركعات في الحضر ، واثنين في السفر ، وهل اشتراكهما في آخر وقت الظهر فتكون العصر داخلة على الظهر آخر وقته ، أو في أول وقت العصر فتكون الظهر داخلة على العصر في أول وقته ؟ وفي ذلك قولان مشهوران ، فمن صلى العصر في آخر وقت الظهر ، وفرغ من صلاته حين بلغ ظل كل شيء مثله ، كانت =

## وقت المغرب

يبتدىء المغرب من مغيب جميع قرص الشمس ، وبتأخرى بمغيب الشفق الأحمر (١) .  
ووقت العشاء يبتدىء من مغيب الشفق إلى طلوع الفجر الصادق (٢) .

= صلاته صحيحة على الأول ، باطلة على الثاني ؛ ومن صلى الظهر في أول وقت العصر كان آثمًا على الأول ، لتأخيرها عن الوقت الاختياري ، ولا يأثم على القول الثاني ، لأنه أوقعها في الوقت الاختياري المشترك بينهما

الحنابلة — قد عرفت قريباً أنهم قالوا : للعصر وقتان : اختياري ، وضروري .  
(١) الحنفية — قالوا : إن الأفق الغربي يعتره بعد الغروب أحرال ثلاثة متعاقبة : إحرار ، فبياض ، فسواد ؛ فالشفق عند أبي حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده ، فمتى ظهر السواد خرج وقت المغرب ؛ أما الصحابيان فالشفق عندهما ما ذكر أعلى الصحيفة كالأئمة الثلاثة .  
المالكية — قالوا : لا امتداد لوقت المغرب الاختياري ، بل هو مضيق ، ويقدر زمن يسع فعلها ، وتحصيل شروطها من طهارتي حدث وخبث وستر عورة ، ويزاد الأذان والإقامة ، فيجوز لمن يكون محصلاً للأمر المذكورة تأخير المغرب بقدر تحصيلها ويعتبر في التقدير حالة الاعتدال الغالبة في الناس ، فلا يعتبر تطويل موسوس ، ولا تخفيف مسرع ، أما وقتها الضروري فهو من عقب الاختياري ، ويستمر إلى طلوع الفجر ؛ والفلكية يقولون : إن الساعات مبنية على الوقت الذي حدده الجمهور ، فإذا صلى شخص قبل الوقت الفلكي الذي تبينه الساعة تكون صلاته باطلة ، وعلى كل حال فالأحوط تأخير الصلاة إلى هذا الوقت ، أو إلى ما بعده .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن للعشاء وقتين ، كالعصر : وقت اختياري ، وهو من مغيب الشفق إلى مضي ثلث الليل الأول ، ووقت ضرورة ؛ وهو من أول الثلث الثاني من الليل إلى طلوع الفجر الصادق ، فمن أوقع الصلاة فيه كان آثمًا ، وإن كانت صلاته أداء . أما الصبح ، والظهر ، والمغرب فليس لها وقت ضرورة ، كما تقدم قريباً .

المالكية — قالوا : إن وقت العشاء الاختياري يبتدىء من مغيب الشفق الأحمر ، وبتأخرى بانتهاء الثلث الأول من الليل ، ووقتها الضروري ما كان عقب ذلك إلى طلوع الفجر . فمن صلى العشاء في الرقت النسيئة ، إلا إذا كان من أصحاب الأعداء .

## وقت الصبح

ووقت الصبح من طلوع الفجر الصادق ، وهو ضوء الشمس السابق عليها الذي يظهر من جهة المشرق ، وينتشر حتى يعم الأفق ، ويصعد إلى السماء منتشراً ، وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به ، وهو الضوء الذي لا ينتشر ، ويخرج مستطيلاً دقيقاً يطاب السماء ، بجانبه ظلمة ، ويشبه ذنب الذئب الأسود ، فإن باطن ذنبه أبيض ، بجانبه سواد ، ويمتد وقت الفجر إلى طلوع الشمس<sup>(١)</sup>

### مبحث المبادرة بالصلاة في أول وقتها

#### وبيان الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة

لأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استجاب ، أو كراهة أو نحو ذلك مفصلة في المذاهب<sup>(٢)</sup> .

(١) المالكية - قالوا : إن للصبح وقتين : اختياري ، وهو من طلوع الفجر الصادق ، ويمتد إلى الإسفار البين - أي الذي تظهر فيه الوجوه بالبصر المتوسط في محل لا سقف فيه ظهوراً بيناً ، وتختفي فيه النجوم - وضروري ، وهو ما كان عقب ذلك إلى طلوع الشمس ، وهذا القول مشهور قوي ، وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة والأول أقوى .

(٢) المالكية - قالوا : أفضل الوقت أوله لقوله صلى الله عليه وسلم : « أول الوقت رضوان الله » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها » ، فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقاً ، صيفاً ، أو شتاءً ، سواء كانت الصلاة صبحاً ، أو ظهراً ، أو غيرهما . وسواء كان المصلي منفرداً أو جماعةً ، وليس المراد بتقديم الصلاة في أول الوقت المبادرة بها ، بحيث لا تؤخر أصلاً : وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت ، فلا ينافيه ندب تقديم النوافل القباية عليها ، ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها حتى يباغ ظل الشيء ربيعاً صيفاً وشتاءً : ويزاد على ذلك في شدة الحر إلى نصف الظل .

الحنفية - قالوا : يستحب الإبراد بصلاة الظهر ، بحيث يؤخر حتى تنكسر حدة الشمس ، ويظهر الظل للجدران ليسهل السير فيه إلى المساجد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أبردوا بالظهر ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » . أما الشتاء فالتعجيل في أول لوقت أفضل ، إلا أن يكون بالسماء نعيم ، فيكون الأفضل التأخير خشية وقوعها قبل وقتها ، والعمل في المساجد الآن على التعجيل =

== أول الوقت شتاءً وصيفاً ، وينبغي متابعة إمام المسجد في ذلك لثلاث نفوته صلاة الجماعة حتى ولو كان ذلك الإمام يترك المستحب .

أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها ، بحيث لا يؤخرها إلى تغيير فرص الشمس ، وإلا كان ذلك مكروهاً تحريماً ، وهذا إذا لم يكن في السماء غيم ، فإن كان ، فإنه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة ، وهو لا يشعر : وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها مطلقاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي إن يزالوا بخير عالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود ، إلا أنه يستحب تأخيرها قليلاً في الغيم للتحقق من دخول وقتها : أما صلاة العشاء فإنه يستحب تأخيرها إلى ، قبل ثلث الليل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير بفوتها : وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته إلى الإسفار ، وهو ظهور الضوء ، بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع إعادتها بظهارة جديدة على الوجه المستنون لو ظهر فسادها : لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ، فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ؛ وما قبل وقت الطلوع بزمن لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته بطلت الصلاة : ووقت الاستواء ؛ ووقت غروب الشمس ؛ وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر . فإذا صلى العصر كره تحريماً أن يصلي بعده ؛ أما قبل صلاة العصر بعد دخول وقته فإنه لا يكره أن يصلي غيره إلى أن تتغير الشمس ، بحيث لا تحار فيها العيون .

الشافعية — قالوا : إن أوقات الصلاة تنقسم إلى ثمانية أقسام : الأول : وقت الفضيلة ، وهو من أول الوقت إلى أن يمضي منه قدر ما يسع الاشتغال بأسبابها ، وما يطلب فيها ولأجلها ولو كالا ، وقد بثلاثة أرباع الساعة الفلكية ، وسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة فيما بعده ، وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس : الثاني : وقت الاختيار ، وهو من أول الوقت إلى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة ، فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأدنى مما قبله ، وسمى اختيارياً لرجحانه على ما بعده ، وينتهي هذا الوقت في الظهر ، حتى يبقى منه ما لا يسع إلا الصلاة ، وفي العصر بصيرورة ظلال كل شيء مثاليه ، وفي المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانتهاء الثالث الأول من الليل . وفي الصبح بالإسفار : الثالث ، وقت الجواز بلا كراهة ، وهو مساو لوقت الاختيار ، فحكه كحكه ، إلا أنه في العصر يستمر إلى الاصفار ، وفي العشاء يستمر إلى الفجر =



= الكاذب ، وفي الفجر إلى الاحرار ، الرابع : وقت الحرمة ، وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسع كل الصلاة ، كما تقدم : الخامس : وقت الضرورة ، وهو آخر الوقت لمن زال عنه مانع كحيض ، ونفاس ، وجنون ، ونحوها ، وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام ، فإن الصلاة تجب في ذمته ، ويطلب بقضائها بعد الوقت ، فإذا زال المانع في آخر الوقت بقدر ما يسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة ، والتي قبلها إن كانت تجمع معها . كالظهر ، والعصر ، أو المغرب ، والعشاء ، بشرط أن يستمر زوال المانع في الوقت الثاني زمناً يسع الطهارة ، والصلاة لصاحبه الوقت ، والطهارة ، والصلاة لما قبلها من الوقتين ، فإذا زال الحيض مثلاً في آخر وقت العصر وجب عليها أن تصلي الظهر والعصر في وقت المغرب إذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما ، والمغرب وطهارتهما : السادس : وقت الإدراك ، وهو الوقت المحصور بين أول الوقت ، وطروء المانع ، كأن تحيض بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطهرها . فإن الصلاة وجبت عليها وهي خالية من المانع ، فيجب عليها قضاؤها : السابع : وقت العذر ، وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديماً أو تأخيراً في العصر مثلاً : الثامن : وقت الجواز بكرامة ، وهو لا يكون في الظهر : أما في العصر فببؤه اصفرار الشمس ، ويستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها ، وأما في المغرب فببؤه بعد مضي ثلاثة أرباع ساعة فلكية . إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها ، وأما في العشاء فببؤه من الفجر الكاذب إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها : وأما في الفجر فببؤه من الاحرار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة أمور : منها صلاة الظهر في جهة حارة فإنه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير للحيطان ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة أو في مسجد ولو منفرداً ، إذا كان المسجد بعيداً لا يصل إليه في وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب الخشوع . أو كاله ، ومنها انتظار الجماعة أو الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت ، فإنه يندب له التأخير ، وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها بالمرّة لخوف فوت حج ، أو انفجار ميت ، أو إنقاذ غريق .

الحنابلة — قالوا : إن الأفضل تعجيل صلاة الظهر في أول الوقت ، إلا في ثلاثة أحوال : أحدها : أن يكون وقت حر ، فإنه يسر في هذه الحالة تأخير صلاته حتى ينكسر الحر ، سواء صلى في جماعة ، أو منفرداً في المسجد ، أو في البيت ، ثانيها : أن يكون وقت غيم فيسن لمن يريد صلاته حال وجود الغيم في جماعة أن يؤخر صلاته إلى قرب وقت العصر ليخرج للوقتين معاً خروجا واحداً ، ثالثها : أن يكون في الحج ، ويريد أن يرمى الجمرات ، فيسن له تأخير صلاة الظهر حتى يرمى الجمرات .

## مبحث ستر العورة في الصلاة

الشرط الثاني من شروط الصلاة : ستر العورة . فلا تصح الصلاة من مكشوف العورة التي أمر الشارع بسترها في الصلاة ، إلا إذا كان عاجزاً عن ستر بستر له عورته <sup>(١)</sup> ، ويختلف حد العورة بالنسبة للرجل ، والمرأة الحرة ، والأمة : وحد العورة <sup>(٢)</sup> للرجل والأمة ، والحرة مفصل في المذاهب .

= هذا إذا لم يكن وقت الجمعة ، أما الجمعة فيسن تقديمها في جميع الأحوال ، وأما العصر فالأفضل تعجيل صلاته في أول الوقت الاختياري في جميع الأحوال : وأما المغرب فإن الأفضل تعجيلها إلا في أمور : منها أن تكون في وقت غيم فإنه يسن في هذه الحالة لمن يريد صلاتها في جماعة أن يؤخرها إلى قرب العشاء ليخرج لهما خروجاً واحداً : ومنها أن يكون ممن يباح له جمع التأخير ، فإنه يؤخرها ليجمع بينها وبين العشاء إن كان الجمع أرفق به : ومنها أن يكون في الحج وقصد المزدلفة وهو حريم ، وكان ممن يباح له الجمع ، فإنه يسن له أن يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل إلى المزدلفة قبل الغروب . فإن وصل إليها قبل الغروب صلاها في وقتها : وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثلث الأول من الليل ما لم تؤخر المغرب إليها عند جواز تأخيرها ، فإن الأفضل حينئذ تقديمها لتصل مع المغرب في أول وقت العشاء ، ويكره تأخيرها إن شق على بعض المصلين ، فإن شق كان الأفضل تقديمها أيضاً : وأما الصبح فالأفضل تعجيلها في أول الوقت في جميع الأحوال .

هذا ، وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة إلى أن يبقى من الوقت الجائز فعلها فيه قدر ما يسعها ، وذلك كما إذا أمره والده بالتأخير ليصلي به جماعة فإنه يجب عليه أن يؤخرها : أما إذا أمره بالتأخير غير ذلك ، فإنه لا يؤخر . والأفضل أيضاً تأخير الصلوات لتناول طعام يشتاقه . أو صلاة كسوف أو نحو ذلك إذا أمن فوت الوقت .

(١) المسالكية - زادوا الذكر على الراجح . فلو كشف عورته ناسياً صحت صلاته .

(٢) الحنفية - قالوا : حد عورة الرجل بالنسبة للصلاة هو من السرة إلى الركبة : والركبة عندهم من العورة : بخلاف السرة : والأمة كالرجل : وتزيد عنه أن بطنها كلها وظهرها عورة : أما جنبها فتنبع للظهر والبطن : وحد عورة المرأة الحرة هو جمع بدننها حتى شعرها النازل عن أذنيها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : والمرأة عورة ، ويستثنى من ذلك باطن الكفين ، فإنه =

= ليس بعورة ، بخلاف ظاهرهما ، وكذلك يستثنى ظاهر القدمين ، فإنه ليس بعورة ، بخلاف باطنهما ، فإنه عورة ، عكس الكفين .

الشافعية — قالوا ، حد العورة من الرجل والأمة وما بين السرة والركبة ، والسرة والركبة ليستا من العورة ، وإنما العورة ما بينهما ، ولكن لا بد من ستر جزء منهما ليتحقق من ستر الجزء المجاور لهما من العورة ، وحد العورة من المرأة الحرة جميع بدنها حتى شعرها البازل عن أذنيها : ويستثنى من ذلك الوجه والكفان فقط ظاهرهما وباطنهما .

الحنابلة — قالوا في حد العورة ، كما قال الشافعية ، إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط ، وما عداها منها فهو عورة .

المالكية — قالوا : إن العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم إلى قسمين : مغلظة : ومخففة ، وأصل منهما حكم ، فالمغلظة للرجل السومتان ، وهما القبل والخصيتان ، وحلقة الدبر لا غير والمخففة له ما زاد على السومتين مما بين السرة والركبة ، وما حاذى ذلك من الخلف ، والمغلظة للحرة جميع بدنها ما عدا الأطراف والصدر . وما حاذى من الظهر ، والمخففة لها هي الصدر ، وما حاذاه من الظهر والذراعين والعنق والرأس ، ومن الركبة إلى آخر القدم ، أما الوجه والكفان ظهراً وبطناً فهما ليستا من العورة مطلقاً ، والدورة المخففة من الأمة مثل المخففة من الرجل . إلا الآيتين وما بينهما من المؤخر ، فانهما من المغلظة الأمة ، وكذلك الفرج والمائة من المقدم ، فهما عورة مغلظة الأمة .

فمن صلى مكشوف العورة المغلظة كلها أو بعضها ، ولو قليلاً ، مع التمرد على الستر . ولو بشراء سائر أو استعارته ، أو قبول إعارته ، لاهيته ، بطلت صلاته إن كان قادراً ذا كرا ، وأعادها وجوباً أبدأ ، أي سواء أبقى وقتها أم خرج ، أما العورة المخففة ، فإن كشفها كلاً أو بعضاً لا يبطل الصلاة ، وإن كان كشفها حراماً ، أو مكروهاً في الصلاة ، يحرم النظر إليها ، ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخففة ، أن يعيد الصلاة في الوقت مستوراً على التفصيل ، وهو أن يعيد الحرة في الوقت إن صلت مكشوفة الرأس ، أو العنق ، أو الكتف ، أو الذراع ، أو اليد ، أو الصدر ، أو ما حاذاه من الظهر ، أو الركبة ، أو الساق إلى آخر القدم ، ظهراً لا بطناً . وإن كان بطن القدم من العورة المخففة : وأما الرجل فإنه يعيد في الوقت إن صلى مكشوف المائة أو الآيتين ، أو ما بينهما حول حلقة الدبر ، ولا يعيد بكشف فخذه ، ولا بكشف ما فوق عاتقه إلى السرة ، وما حاذى ذلك من خلفه فوق الآيتين .

ولا بد من دوام ستر العورة (١) الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها إلى الفراغ منها على تفصيل في المذاهب .

ويشترط فيما يستر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفاً ، فلا يجزئ الساتر الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحته ، سواء كان الساتر رقيقاً جداً تظهر منه العورة بمجرد النظر ، أو كان خفيفاً تظهر منه العورة بتعمد النظر (٢) ، ولا يضر التصاقه بالعورة ، بحيث يحدد جرمها ، ومن فقد ما يستر (٣) به عورته ، بأن لم يجد شيئاً أصلاً صلى عرياناً ، وصحت صلاته (٤) ، وإن وجد

(١) الحنابلة - قالوا : إذا انكشف شيء من العورة من غير قصد ، فإن كان يسيراً لا تبطل به الصلاة ، وإن طال زمن الانكشاف ، وإن كان كثيراً ، كما لو كشفها ريح ونحوه ، ولو كلفها ، فإن سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل ؛ وإن طال كشفها عرفاً بطلت ؛ أما إن كشفها بقصد ، فإنها تبطل مطلقاً .

الحنفية - قالوا : إذا انكشف ربع العضو من العورة المغلظة ، وهي القبل والوبر وما حولهما أو المخففة ، وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في أثناء الصلاة بمقدار أداء ركن ، بلا عمل منه ، كان هبت ريح رفعت ثوبه فسدت الصلاة ، أما إن انكشف ذلك ؛ أو أقل منه بعمله فإنها تفسد في الحال مطلقاً . ولو كان زمن انكشافها أقل من أداء ركن ، أما إذا انكشف ربع العضو قبل الدخول في الصلاة فإنه يمنع من انعقادها

المالكية - قالوا : إن انكشف العورة المغلظة في الصلاة مبطل لها مطلقاً ، ولو دخها مستوراً فسقط الساتر في أثناءها بطلت ويعيد الصلاة أبداً على المشهور .

الشافعية - قالوا : متى انكشفت عورته في أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته ، إلا إن كشفها الريح فسترها حالاً من غير عمل كثير ، فإنها لا تبطل ، كما لو كشفت سهواً وسترها حالاً . أما لو كشفت بسبب غير الريح ، ولو بسبب بهجة ، أو غير مميز ، فإنها تبطل .

(٢) المالكية - قالوا : يشترط أن لا تظهر البشرة التي تحته في أول النظر ، أما إن ظهرت بسبب إمعان النظر أو نحو ذلك فلا يضر ، وإنما تكره الصلاة به ، وتندب الإعادة في الوقت

(٣) المالكية - قالوا الساتر المحدد للعورة تحديداً محرماً أو مكروهاً بغير بلل أو ريح بوجوب إعادة الصلاة في الوقت . أما إذا خرج وقت الصلاة فلا إعادة ، وأما الساتر الذي يحدد العورة بسبب هبوب ريح ، أو بلل مطر مثلاً ؛ فلا كراهة فيه ولا إعادة .

(٤) الحنفية ، والحنابلة - قالوا : إن الأفضل أن يصل في هذه الحالة قاعداً ومبياً بالركوع =

سائراً ، إلا أنه نجس العين ، بجلد خنزير ، أو متنجس ، كثوب أصابته نجاسة غير معفو عنها ، فإنه يصلي عريانياً أيضاً ، ولا يجوز له لبسه في الصلاة <sup>(١)</sup> وإن وجد ساتراً يحرم عليه استعماله ، كثوب من حرير ، فإنه يلبسه ويصلي فيه للضرورة ، ولا يعيد الصلاة ؛ أما إن وجد ما يستر به بعض العورة فقط ، فإنه يجب استعماله فيما يستره ، ويقدم القبل والدبر ، ولا يجب عليه أن يستر بالظلمة إن لم يجد <sup>(٢)</sup> ساتراً غيرها .

وإذا كان فاقداً لساتر يرجو الحصول عليه قبل خروج الوقت فإنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت <sup>(٣)</sup> ندباً ؛ ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب ، لا من الأسفل ، عن نفسه <sup>(٤)</sup> ، وعن غيره ، فلو كان ثوبه مشقوقاً من أعلاه أو جانبه ، بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه بطلت صلاته ، وإن لم تُرَ بالفعل ؛ أما إن رؤيت من أسفل الثوب ، فإنه لا يضر .

### ستر العورة خارج الصلاة

يجب على المكلف <sup>(٥)</sup> ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره ممن لا يحل له النظر إلى

= والسجود ، وبضم إحدى نخذه إلى الأخرى ، وزاد الحنفية في ذلك أن يمد رجله إلى القبلة مبالغة في الستر .

(١) المالكية — قالوا : يصلي في الثوب النجس أو المتنجس ، ولا يعيد الصلاة وجوباً ، وإنما يعيدها ندباً في الوقت عند وجود ثوب طاهر ، ومثل ذلك ما إذا صلى في الثوب الحريري .

الحنابلة — قالوا : يصلي في المتنجس ، وتجب عليه الإعادة بخلاف نجس العين ، فإنه يصلي معه عريانياً ولا يعيد .

(٢) المالكية — قالوا : يجب عليه أن يستر بها ، لأنهم يعتبرون الظلمة كالساتر عند فقد ، فإن ترك ذلك بان صلى في الضوء مع وجودها أثم وصحت صلاته ، ويعيدها في الوقت ندباً .

(٣) الشافعية — قالوا : يؤخرها وجوباً .

(٤) الحنفية ، والمالكية — قالوا : لا يشترط سترها عن نفسه ، فلو رآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته ، وإن كره له ذلك .

(٥) المالكية — قالوا : إذا كان المكلف بخلوة كره له كشف العورة غير حاجة ، وإنما بالضرورة في الخلوة بخصوص السوءتين والألبيتين والعمامة فلا يكره كشف الفخذ من رجل أو امرأة ، ولا كشف البطن من المرأة .

الشافعية — قالوا يكره نظره لعورة نفسه إلا الحاجة .

عورته إلا لضرورة، كالتداوى، فإنه يجوز له كشفها بقدر الضرورة، كما يجوز له كشف العورة للاستنجاء والاعتسال، وقضاء الحاجة، ونحو ذلك إذا كان في خلوة، بحيث لا يراه غيره، وحدث العورة من المرأة الحرة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة، أو في حضرة محارمها (١)، أو في حضرة نساء مسلمات (٢)، فيجوز لها كشف ما عدا ذلك من بدنها بحضرة هؤلاء، أو في الخلوة، أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبي، أو امرأة غير مسلمة؛ فعورتها جميع بدنها، ما عدا الوجه والكفين، فإنهما ليسا بعورة، فيجوز النظر لهما عند أمن الفتنة (٣).

أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سرتة وركبته فيجوز النظر إلى ما عدا ذلك من بدنه مطلقاً عند أمن الفتنة؛ (٤) ويحرم النظر إلى عورة الرجل والمرأة، متصلة كانت، أو منفصلة، فلو قص شعر امرأة، أو شعر عانة رجل، أو قطع ذراعها، أو فخذها: حرم النظر إلى شيء من ذلك بعد انفصاله (٥)، وصوت المرأة ليس بعورة؛ لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يكلمن

(١) المالكية — قالوا: إن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدنها ما عدا الوجه والأطراف،

وهي: الرأس، والعنق، واليدين، والرجلان.

الحنابلة — قالوا: إن عورتها مع محارمها الرجال هي جميع بدنها ما عدا الوجه، والرقبة،

والرأس، واليدين، والقدم، والساق.

(٢) الحنابلة — لم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة. فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة

أمامها بدنها إلا ما بين السرة والركبة، فإنه لا يحل كشفه أمامها.

(٣) الشافعية — قالوا: إن وجه المرأة وكفيها عورة بالنسبة للرجل الأجنبي، أما بالنسبة

للكافرة، فإنهما ليستا بعورة، وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها، كالعنق، والذراعين. ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق.

(٤) المالكية، والشافعية — قالوا: إن عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الناظر

إليه، فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سرتة وركبته، وبالنسبة للأجنبي منه هي جميع بدنه، إلا

أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف، وهي الرأس، واليدين، والرجلان، فيجوز للأجنبي

النظر إليها عند أمن التلذذ، والإامنع، خلافاً للشافعية، فإنهم قالوا: يحرم النظر إلى ذلك مطلقاً.

(٥) الحنابلة — قالوا: إن العورة المنفصلة لا يحرم النظر إليها لزال حرمتها بالانفصال.

المالكية — قالوا: إن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر إليها، أما المنفصلة بعد

الموت فهي كالمتصلة في حرمة النظر إليها.



الصحابة ، وكانوا يستمعون منهن أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها إن خيفت الفتنة ، ولو بتلاوة القرآن ، ويحرم النظر إلى الغلام الأمرد إن كان صديحاً - بحسب طبع النظر - بقصد التلذذ ، وتمتع البصر بهما منه ، أما النظر إليه بغير قصد اللذة لجائز إن أمنت الفتنة ، وأما حدد العورة من الصغير ففصلة في المذاهب (١) ، وكل ما حرم النظر إليه حرم لمسه بلا حائل ، ولو بدون شهوة .

الشافعية - قالوا : إن عورة الصغير في الصلاة ، ذكر أكان ، أو أنثى ، مراهماً ، أو غير مراهماً ، كمورة المكاف في الصلاة ، أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراهماً ذكر أكان أو أنثى كمورة البالغ خارجها في الأصح ، وعورة الصغير غير المراهماً إن كان ذكر أكمورة المحارم إن كان ذلك الصغير بحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة ، فإن أحسنه بشهوة ، فالعورة بالنسبة له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالعدم ، إلا أنه يحرم النظر إلى قبله ودبره ، لغير من يتولى تربيته ؛ أما إن كان غير المراهماً أنثى فإن كانت مشتهة عند ذوى الطباع السليمة . فعورتها عورة البالغة . وإلا فلا ، لكن يحرم النظر إلى فرجها لغير القائم بتربيتها .

المالكية - قالوا : إن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة والسن ، فإن ثمان سنين فأقل لا عورة له فيجوز للمرأة أن تنظر إلى جميع بدنه حياً وأن تغسله ميتاً . وابن سبع إلى اثني عشرة سنة يجوز لها النظر إلى جميع بدنه . ولكن لا يجوز لها تغيبه . وأما ابن ثلاث عشر سنة فما فوق . فعورته كمورة الرجل . وبنت سنتين وثمانية أشهر لا عورة لها . وبنت ثلاث سنين إلى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر . فيجوز أن ينظر إلى جميع بدنها ، وعورتها بالنسبة للمس كمورة المرأة ، وليس الرجل أن يغسلها ، أما المشتهة . كبتت ست فهي كالمرأة فلا يجوز للرجل النظر إلى عورتها ولا تغيبها ؛ وعورة الصغير في الصلاة - إن كان ذكر أ- السومتان والمانه والأيتان فيندب له سترها . وإن كانت أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة . ولكن يجب على وليها أن يأمرها بسترها في الصلاة كما يأمرها بالصلاة وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فمندوب لها فقط .

الحنفية - قالوا : لا عورة للصغير ذكر أكان . أو أنثى . وحددوا ذلك بأربع سنين . فما دونها فيباح النظر إلى بدنه ومسه . ثم مادام لم يشتهه فعورته القبل والدبر . فإن بلغ حد الشهوة فعورته كمورة البالغ ذكر أكان أو أنثى . في الصلاة وخارجها .

الحنابلة - قالوا : إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم لعورته . فيباح مس جميع بدنه =

## مباحث استقبال القبلة

لعلك على ذكر من شرائط الصلاة التي ذكرناها في أول كتاب الصلاة ، ومن بينها دخول الوقت ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ؛ وقد بينا الأحكام المتعلقة بدخول الوقت . وستر العورة ، ونريد أن نبين هنا الأحكام المتعلقة باستقبال القبلة ؛ ويتعلق بها مباحث ؛ أحدها : تعريف القبلة ؛ ثانيها ؛ دليل اشتراطها ؛ ثالثها ؛ بيان ما تعرف به القبلة ؛ رابعها ؛ بيان الأحوال التي تصح فيها الصلاة مع عدم استقبال القبلة ؛ خامسها ؛ حكم الصلاة في جوف الكعبة ، وإليك بيانها على هذا الترتيب :

### تعريف القبلة

القبلة هي جهة الكعبة ، أو عين الكعبة . فمن كان مقبلاً بمكة أو قريباً منها فإن صلاته لا تصح إلا إذا استقبل عين الكعبة يقيناً مادام ذلك ممكناً . فإذا لم يمكنه ذلك ، فإن عليه أن يجتهد في الاتجاه إلى عين الكعبة ، إذ لا يكفيه الاتجاه إلى جهتها مادام بمكة ، على أنه يصح أن يستقبل هواءها المحاذي لها من أعلاها ، أو من أسفلها ، إذا كان شخص بمكة على جبل مرتفع عن الكعبة . أو كان في دار عالية البناء ولم يتيسر له استقبال عين الكعبة ، فإنه يكفي أن يكون مستقبلاً لهوائها المنصل بها ، ومثل ذلك ما إذا كان في منحدر أسفل منها ، فاستقبال هواء الكعبة المنصل بها من أعلا أو أسفل . كما استقبال بنائها عند الأئمة الثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الجدول "

ومن كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه يجب عليه أن يتجه إلى نفس محراب المسجد النبوي ، وذلك لأن استقبال عين محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم هو استقبال لعين

= والنظر إليه ؛ ومن زاد عن ذلك إلى ما قبل تسع سنين فإن كان ذكراً فعورته القبيل والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة وبالنسبة للصلاة ؛ وأما خارجها فعورتها بالنسبة للمحارم هي ما بين السرة والركبة ، وبالنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنهم إلا الوجه والرفية والرأس واليدين إلى المرفقين والساق والقدم .

(١) المالكية — قالوا : يجب على من كان بمكة أو قريباً منها أن يستقبل القبلة بناء الكعبة ، بحيث يكون مسامياً لها بجميع بدنه ، ولا يكفيه استقبال هوائها ، على أنهم قالوا : إن من صلى على جبل أن قبس فصلاته صحيحة ، بناءً على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف .

الكعبة ، لأنه وضع بالوحى ، فكان مسامناً لعين الكعبة بدون انحراف ، أما من كان بعيداً عن مكة ، فالشرط في حقه أن يستقبل الجهة التي فيها الكعبة ، ولا يلزمه أن يستقبل عين الكعبة ، بل يصح أن ينتقل عن عين الكعبة إلى يمينها أو شمالها ، ولا يضر الانحراف اليسير عن نفس الجهة أيضاً ، لأن الشرط هو أن يبقى جزء من سطح الوجه مقابلاً لجهة الكعبة ، مثلاً إذا استقبل المصلى في مصر الجهة الشرقية بدون انحراف إلى جهة اليمين ، فإنه يكون مستقبلاً للقبلة ، لأن القبلة في مصر وإن كانت منحرفة إلى جهة اليمين ، ولكن ترك هذا الانحراف لا يضر ، لأنه لا نزول به المقابلة بالكعبة ؛ فالمدار على استقبال جهة الكعبة أن يكون جزء من سطح الوجه مقابلاً لها ، وهذا رأى ثلاثة من الأئمة وخالفهم الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

وليس من الكعبة الحجر ، ولا الشاذروان ، وهما معروفان لمن كان بمكة . وسيأتي بيانهما في كتاب الحج إن شاء الله ، فمن كان بمكة واستقبل الحجر ، أو الشاذروان ، فإن صلته لا تصح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### دليل اشتراط استقبال القبلة

استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة بالكتاب والسنة والإجماع ، فأما الكتاب فيقول تعالى : « قد نرى ألقاب وجوهك في السماء : فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام ، » وأما السنة فكثيرة . منها ما أخرجه البخارى ، ومسلم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، قال : بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت : فقال :

(١) الشافعية - قالوا : يجب على من كان قريباً من الكعبة أو بعيداً عنها أن يستقبل عين الكعبة ، أو هوامها المتصل بها ، كما بيناه أعلا الصحيفة ، ولكن يجب على القريب أن يستقبل عينها أو هوامها يقيناً بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين ، أما من كان بعيداً عنها فإنه يستقبل عينها ظناً لاجهتها على المعتمد ، ثم إن الانحراف اليسير يبطل الصلاة إذا كان بالصدر بالنسبة للقائم والجالس ، فلو انحرف القائم أو الجالس في الصلاة بصدرة بطلت ، أما إذا انحرف بوجهه فلا ، والانحراف بالنسبة للمضطجع يبطل الصلاة إذا كان بالصدر أو بالوجه وبالنسبة للمستلق يبطل إذا انحرف بالوجه أو بباطن القدمين .

(٢) الحنابلة - قالوا : إن الشاذروان وستة أذرع من الحجر وبعض ذراع فوق ذلك من الكعبة ، فمن استقبل شيئاً من ذلك صحّت صلته .

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة ؛ وقد أمر أن يستقبل القبلة ، فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة .

وأخرج مسلم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس ؛ فزلت : « قد نرى تقاب وجهك في السماء ، فلنواينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام ، فمر رجل من بني سلمة ، وهم ركوع في صلاة الفجر ؛ وقد صلوا ركعة فنادى : ألا إن القبلة قد حولت ، فقالوا كما هم نحو القبلة إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة . وقد أجمع المسلمون على أن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة .

### مبحث ما تعرف به القبلة

تعرف القبلة بأمور مفصلة في المذاهب ؛ وقد ذكرناها مجتمعة في كل مذهب تحت الخط الذي أمامك<sup>(١)</sup> ليسهل حفظها ومعرفة بقا بدون تشتت لا ضرورة إليه . على أننا سنذكر المنفق عليه والمختلف فيه أثناء التفصيل .

(١) الحنفية — قالوا : من يجهل القبلة ويريد أن يستدل عليها لا يخلو حاله إما أن يكون في بلدة أو قرية . وإما أن يكون في الصحراء ونحوها من الجهات التي ليس بها سكان من المسلمين ولكل من الحالتين أحكام فإن كان الشخص في بلد من بلدان المسلمين . وهو يجهل جهة القبلة . فإن له ثلاث حالات : الحالة الأولى : أن يكون في هذه البلدة مساجد بها محاريب قديمة . وضعها الصحابة أو التابعون . كالمسجد الأموي بدمشق الشام . ومسجد عمرو بن العاص بمصر ؛ وفي هذه الحالة يجب عليه أن يصلي إلى جهة هذه المحاريب القديمة . ولا يصح له أن يبحث عن القبلة ، مع وجود هذه المحاريب . فلو بحث وصلى إلى جهة غيرها فإن صلاته لا تصح خلافاً للشافعية الذين يقولون : إن له أن يستدل على القبلة بالقطب ونحوه مع وجود هذه المحاريب . ووفقاً للمالكية كما ستعرفه . ومثل المحاريب القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون . والمحاريب التي وضعت في اتجاهها وقدمت عليها ، الحالة الثانية : أن يكون في جهة ليست بها محاريب قديمة . وفي هذه الحالة يجب أن يعرف القبلة بالسؤال عنها ؛ والسؤال عنها ثلاثة شروط : أحدها : أن يجد شخصاً قريباً منه ، بحيث لو صاح عليه سمعه ، فلا يلزمه أن يبحث عن شخص يسأله ، ثانيها : أن يكون المسئول عالماً بالقبلة ؛ إذ لا فائدة من سؤال غير العالم ، ثالثها : أن يكون المسئول ممن تقبل شهادته . فلا يصح سؤال الكافر والفاسق والصبي ، لأن شهادتهم لا تقبل . وكذلك إخبارهم عن جهة القبلة إلا إذا

غاب على ظنه صدقهم ، ويكتفى بسؤال عدل واحد ، فإن وجد من يسأله ، فلا يجوز له التحرى ، الحالة الثالثة : أن لا يجد محراباً ولا شخصاً يسأله ، وفي هذه الحالة عليه أن يعرف القبلة بالتحرى ، بأن يصل إلى الجهة التي يغاب على ظنه أنها جهة القبلة ، فتصح له صلته في جميع الحالات . هذا إذا كان موجوداً في مدينة أو قرية ، أما إن كان مسافراً في الصحراء ونحوها من الجهات التي ليس بها سكان من المسلمين ، فإنه إذا كان عالماً بالنجوم ، ويعرف اتجاه القبلة بها أو بالشمس أو القمر ، فذاك ، وإن لم يكن عالماً ووجد شخصاً عارفاً بالقبلة ، فإنه يجب عليه أن يسأله . وإذا سأله ، ولم يجبه ، فعليه أن يجتهد في معرفة جهة القبلة بقدر ما يستطيع ، ثم يصل ، ولا إعادة عليه ، حتى ولو أخبره الذي سأله أولاً فلم يجبه .

انصالحية - قالوا : إذا كان المصلى في جهة لا يعرف القبلة ، فإن كان في هذه الجهة مسجد به محراب قديم ، فإنه يجب عليه أن يصل إلى الجهة التي فيها ذلك المحراب ، وتنحصر المحاريب القديمة في أربع ، وهي : محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحراب مسجد بني أمية بالشام : ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر ، ومحراب مسجد القيروان ، فلو اجتهد ووصل إلى غير هذه المحاريب بطلت صلته ، أما غير هذه المحاريب ، فإن كانت موجودة في الأمصار ، وهو ضواعة على قواعد صحيحة أقرها العارفون ، فإنه يجوز لمن كان أهلاً للتحرى أن يصل إلى هذه المحاريب ، ولا يجب عليه أن يصل إليها ، أما من ليس أهلاً للتحرى فإنه يجب عليه أن يقلدها ، أما المحاريب الموجودة بمساجد القرى ، فإنه لا يجوز لمن يكون أهلاً للتحرى أن يصل إليها ، بل يجب عليه أن يتحرى عن وضعها قبل الصلاة ، فإنه لم يكن أهلاً للتحرى ، فإنه يجب عليه أن يصل إليها إذ لم يجد مجتهداً يقلده . والخاصل أن الجهات التي فيها محاريب تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول : محاريب المساجد الأربعة التي ذكرناها ، وهذه لا يجوز استقبال غيرها ، الثاني : المحاريب الموجودة في مساجد الأمصار الموضوعه على قواعد صحيحة ، وهذه لا يجب على من كان أهلاً للاجتهاد أن يصل إليها ، بل له أن يتركها ويجتهد ، وله أن يصل إليها ، القسم الثالث : المحاريب الموجودة في مساجد القرى ، وهذه لا يجوز لمن كان أهلاً للتحرى أن يصل إليها ، أما غيره فيجب أن يصل إليها .

هذا حكم الجهات التي بها محاريب ، فإن وجد في جهة ليس بها محاريب وكان يمكنه أن يتحرى جهة القبلة ، فإنه يجب عليه أن يتحرى ، ولا يسأل أحداً ، إلا إذا خفيت عليه علامات القبلة ، وفي هذه الحالة يلزمه أن يسأل عن القبلة شخصاً مكلفاً عدلاً ، عارفاً بأدلة القبلة ، ولو كان أتياً أو عبداً .

== هذا إذا كان أهلاً للتحري وللإجتهاد ، فإن لم يكن أهلاً لذلك ، فإنه يجب عليه أن يسأل شخصاً مكافئاً عدلاً عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله فإنه يصلي إلى أي جهة يختارها وتصح صلاته . وبهذا تعلم أن المالكية متفقون مع الحنفية في ضرورة اتباع المحارب القديمة ، إلا أن المالكية اقتصروا على أربعة منها ، والحنفية قالوا : إن جميع المحارب التي بناها الصحابة والتابعون مقدمة على ما عداها من أمارات القبلة ، ومختلفون في السؤال والتحري ، فالحنفية يقولون : إذا لم يجد محارب ، فإن عليه أن يسأل أولاً . فإن لم يجد من يسأله يتحري ، أما المالكية فإنهم يقولون : من كان أهلاً للتحري ، فإنه يجب عليه أن يتحري ولا يسأل أحداً ، وإلا إذا خفيت عليه علامات التحري .

الشافعية - قالوا : مراتب القبلة أربعة : المرتبة الأولى : أن يعلم بنفسه ، فمن أمكنه أن يعرف القبلة بنفسه فإنه يجب عليه أن يعرفها بنفسه ولا يسأل عنها أحداً . فالأعمى الموجود في المسجد إذا كان يمكنه مس حائط المسجد ليعرف القبلة ، فإنه يجب عليه أن يفعل ذلك ، ولا يسأل أحداً ، المرتبة الثانية : أن يسأل ثقة عالماً بالقبلة ، بحيث يعرف أن الكعبة موجودة في هذه الجهة ، وقد عرفت أن سؤال الثقة إما يكون عند العجز عن معرفتها بنفسه طبعاً وإلا فلا يصح له السؤال ، ويقوم مقام الثقة بيت الإبرة - البوصلة - ونحوها من الآلات التي يمكن أن يعرف بها القبلة ، كنجم القطب ، والشمس ، والقمر ، والمحارب الموجودة في بلد كبير من بلاد المسلمين ، أو موجودة في بلد صغير ، لكن يصلي إليه كثير من الناس .

والحاصل أن المرتبة الثانية من مراتب معرفة القبلة تشتمل على سؤال الثقة ، أو بيت الإبرة أو القطب ، أو المحارب ، سواء كانت محارب المساجد القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون أو غيرها من المحارب التي تكثر الصلاة إليها ، أما المحارب التي توجد في المصلى الصغيرة التي يستعملها بعض الناس في الطرق والمزارع ونحوهما ، فإنها لا تعتبر ، المرتبة الثالثة : الاجتهاد ، والاجتهاد لا يصح إلا إذا لم يجد ثقة يسأله ، أو لم يجد وسيلة من الوسائل التي يعرف بها القبلة ، أو لم يجد محراباً في مسجد كبير أو في مسجد صغير مطروق من الناس ، فإذا فقد كل ذلك ، فإنه يجتهد ، وما يؤديه إليه اجتهاده يكون قبائه . ولو اجتهد للظهر مثلاً ، ثم نسي الجهة التي اجتهد إليها في العصر ، فإنه يجدد الاجتهاد ثانياً ، المرتبة الرابعة : تقليد المجتهد ، بمعنى أنه إذا لم يستطع أن يعرف القبلة بسؤال الثقة ولا بمحراب ولا بغيره ، فإن له أن يقلد شخصاً اجتهد في معرفة القبلة وصلى إلى جهتها . فهو يصلي مثله .



= وبهذا تعلم أن الشافعية خالفوا المالكية ، والخنفية في المحاريب الموجودة في المساجد التي بناها الصحابة والتابعون ، فإن المالكية جعلوا بعضها عمدة لا يجوز أن تستعمل وسيلة أخرى مع وجوده ، والخنفية جعلوها كلها عمدة ، أما الشافعية فقد قالوا : إن المحاريب كلها في مرتبة الوسائل الأخرى التي يمكن أن تعرف بها القبلة ، كبيت الإبرة والقطب : ونحو ذلك وانفقوا مع الخنفية في الترتيب ، فقالوا : إنه إذا جهل القبلة ، فإنه يجب عليه أن يسأل ، فإذا لم يجد من يسأله فإنه يجب عليه أن يجتهد ، إلا أن الشافعية زادوا عن الخنفية مرتبة أخرى ، وهي تقليد المجتهد .

الحنابلة — قالوا : إذا جهل الشخص جهة القبلة ، فإن كان في بلدة بها محاريب بناها المسلمون — علامة تدل على القبلة — فإنه يجب عليه أن يتجه إليها متى علم أنها في مشجد عمله المسلمون ، ولا يجوز له مخالفتها على أي حال ، بل لا يجوز له الانحراف عنها . وإن وجد محراباً في بلدة خراب . كالجهات التي بها آثار قديمة : فإنه لا يجوز له أن يتبعه ، إلا إذا تحقق أنه من آثار مسجدتهم بناها المسلمون ، فإن لم يجد محاريب لزمه السؤال عن القبلة ، ولو بقرع الأبواب ، والبحث عن يدله ، ولا يعتمد إلا على العدل ، سواء كان رجلاً أو امرأة أو عبداً ، ثم إن المخبر إن كان عالماً بالقبلة يقيناً فإنه يجب العمل بإخباره . ولا يجوز له أن يجتهد ، وإن كان يعرفها بطريق الظن ، فإن كان عالماً ، بأدلتها ، فإنه يفرض تقليده ، بشرط أن يسكون الوقت ضيقاً لا يسع البحث : وإلا لزمه التعلم والعمل باجتهاده . فإذا كان في سفر ، ولم يجد أحداً ، فإن كان عالماً بأدلة القبلة ، فإنه يفرض عليه أن يبحث عنها بالأدلة ، ويجتهد بذلك في معرفتها ، فإذا اجتهد وغاب على ظنه جهة صلى إليها : وصحت صلاته ، وإذا ترك الجهة التي غاب على ظنه أنها القبلة ، وصلى إلى غيرها . فإن صلاته لا تصح ، حتى ولو تبين له أنه أصاب القبلة ، ولا يخفى أن هذا من المعاني السامية ، فإن الاجتهاد له قيمته في نظر المسلمين في كل شأن من الشئون ، فإذا لم يستطع الاجتهاد ، كان كان به رمد ، أو لم يستطع أن يعرف جهة القبلة . فإنه يصلى إلى أي جهة يختارها ، ولا إعادة عليه .

فحصل من هذا أن من جهل القبلة فيجب عليه أولاً أن يتبع المحاريب إن كانت موجودة ، فإن لم يجدها ، فإنه يجب عليه أن يسأل أحداً عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله ، فإنه يجب عليه أن يجتهد إن قدر على الاجتهاد ، أو يقلد مجتهداً إن لم يقدر : فإن لم يجد فإنه يتحرى بقدر إمكانه ويصلى ، فإذا خالف مرتبة من هذه المراتب ، فإن صلاته تبطل ، وعليه إعادتها ، حتى ولو أصاب القبلة ، لأن ترك ما هو مفروض عليه في هذه الحالة .

وبعد ، فمالك قد عرفت أن أدلة القبلة عند الأئمة لا تخرج عن أمور : منها المحاريب الموجودة في المساجد على التفصيل الذي بيناه ؛ ومنها خبر العدل عند عدم وجود المحاريب ؛ ومنها التحري والاجتهاد عند عدم وجود العدل ، وقد عرفت أن بعضهم يقول : أن التحري والاجتهاد مقدم على خبر العدل ، إلى آخر ما بيناه مفصلاً في كل مذهب

وبقي ههنا أمور : أحدها : ما حكم من تحرى ، فلم يرجح جهة على أخرى ؟؛ ثانيها : ما حكم من تحرى ، وأراد تحريه إلى جهة ، ثم تبين له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، وهو في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها ؟ ثالثها : ما حكم من ترك الاجتهاد ، وهو قادر عليه ، ثم صلى بدونه ؟؛ رابعها : ما حكم من يقدر على الاجتهاد ، وقد اجتهد آخر ؟ ، أما الجواب عن الأول فهو أن الذي يجتهد ، ولم يستطع أن يرجح جهة على أخرى ، فقد قام بما في طاقته ، وعلى هذا فإن صلاته تصح بالترجيح إلى أي جهة ، ولا إعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وأما الجواب عن الثاني ، فهو أنه إذا صلى شخص إلى جهة أداه إليها اجتهاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ أثناء الصلاة ، بأن تبين أو ظن أن القبلة في جهة أخرى ، فإنه يتحول إلى الجهة التي تبين أو ظن أنها القبلة ، وهو في صلاته يبني على ما صلاه قبل ، فإذا صلى ركعة من الظهر مثلاً إلى جهة اعتقد أنها القبلة بعد التحري ، ثم ظهر له بعد أداء هذه الركعة أن القبلة في جهة أخرى ، فإنه يتحول إليها ، ويبني على الركعة التي صلاها ، وهذا هو رأي الحنفية والحنابلة ، وخالف فيه الشافعية ، والمالكية (٢) ، أما إذا أتم صلاته بعد اجتهاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، فإن

(١) الشافعية - قالوا : إذا اجتهد في معرفة القبلة ، فلم يرجح جهة على أخرى ، فإنه في هذه الحالة يصل إلى أي جهة شاء كما يقول الأئمة الثلاثة ، إلا أنه يجب عليه إعادة تلك الصلاة خلافاً لهم  
(٢) المالكية - قالوا إذا اجتهد شخص في معرفة القبلة ، فأداه اجتهاده إلى جهة فصل إليها ثم ظهر له بعد الشروع في الصلاة أنه مخطئ في اجتهاده ، فإنه يجب عليه أن يقطع الصلاة بشرطين : الشرط الأول : أن يكون مبصراً ، فإذا كان أعمى ، فإنه لا يجب عليه قطع الصلاة ، ولا يمكن يجب عليه أن يتحول إلى القبلة ، ويبني على ما صلاه أولاً ، وإلا بطلت صلاته ، كما هو في المذاهب الأخرى ، فهم متفقون معهم في الأعمى ، ومختلفون في المبصر : الشرط الثاني أن يكون الانحراف عن القبلة كثيراً ، فإذا كان يسيراً ، فإن الصلاة لا تبطل ، سواء كان المصلي أعمى ، أو بصيراً ، ولا يمكن يجب عليهما التحول إلى القبلة ، وهما في الصلاة فإن لم يتحولا صحت الصلاة مع الإثم .  
الشافعية - قالوا : إن تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقيناً بطلت صلاته راستانفها =

صلاته تقع صحيحة ، ولا إعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، على أن المالكية لهم في ذلك تفصيل يسير ، وقد ذكرنا كل ذلك تحت الخط "١" وأما الجواب عن الثالث ، فهو أن من ترك الاجتهاد ، وهو قادر عليه ، بأن قلده مجتهداً آخر ، أو صلى وحده بدون اجتهاد ، فإن صلته لا تصح ، وإن تبين له أنه أصاب القبلة ، وهذا متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط "٢" ، وأما الجواب عن الرابع ، فإنه يمكن معرفته من الأحكام التي ذكرناها في دلائل القبلة ، وهو أنه ليس له أن يقلد غيره متى كان قادراً على الاجتهاد ، أما إذا عجز عن الاجتهاد بالمرّة ، فإنه يصح له أن يقلد المجتهد إن وجد مجتهداً يعرف القبلة باجتهاده .

= بلا تفصيل بين أعمى ومبصر أما إذا ظن أنه أخطأ ، فلا تبطل صلته ، ولا يقطعها ما إذا دخل في الصلاة بعد اجتهاده ، ثم أخبره ثقة يعرف القبلة عن مماينه بأنه غير مستقبل القبلة ، فإن صلته تبطل ، ولا ينفعه اجتهاده الأول ، سواء كان أعمى أو بصيراً ، وبذلك خالفوا المالكية الذين يفرقون بين الأعمى والبصير ، وخالفوا الحنفية ، والحنابلة في جواز التحول إلى الجهة التي ظهر له أنها القبلة .

(١) الشافعية — قالوا : إذا اجتهد وصلى إلى جهة اجتهاده حتى أتم صلته ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ القبلة يقيناً ، فإن صلته تبطل ، وتلزمه إعادتها ، إلا إذا ظن أنه أخطأ ؛ فإنه لا يضر .

المالكية — قالوا : إذا صلى إلى القبلة بعد اجتهاد ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ ، وصلى إلى غير القبلة ، فإن صلته تكون صحيحة ، سواء تبين له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، إلا أنه إن اتضح له أنه صلى إلى غير القبلة ، فإنه يندب له أن يعيد الصلاة بشرط أن يكون بصيراً ، وأن يكون وقت الصلاة باق ، وهذا هو الحكم الذي خالفوا فيه الحنفية والحنابلة .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا كان قادراً على الاجتهاد ، وصلى إلى جهة يعتقد أنها القبلة بدون أن يجتهد ، ثم تبين له أنها هي القبلة حقاً فصلاته صحيحة ، أما إذا تبين له أنه أخطأ ؛ سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها ، فإن صلته تبطل ، وعليه إعادتها ، فإذا شك في القبلة ، ولم يتجر ، وصلى ، ثم تبين له أنه صلى إلى جهة القبلة ، فإن كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة ، فإنها تقع صحيحة ولا تلزم إعادتها ، وإن كان في أثناء الصلاة بطلت ، ووجب عليه استئنافها .

وإلا صلى إلى أي جهة شاء ، ولا إعادة عليه ، وهذا هو رأي الحنفية ، والحنابلة ، فانظر رأي المالكية ، والشافعية تحت الخط (١) .

## كيف يستدل بالشمس ، أو بالنجم القطبي

### على القبلة

قد يتوهم أن هذا المبحث ليس داخلاً في المسائل الفقهية ، ولكن الواقع أنه داخل فيها من حيث إن معرفة القبلة تتوقف عليه فقال بعضهم : إن معرفته سنة ، لأن وسائل معرفة القبلة كثيرة ، وقد لا تخفى على أحد ، فليس بلازم أن يعرف الاستدلال بالشمس ، أو بالنجم على القبلة وبعضهم يقول : إنه يجب على من يسافرون في البحار ، وليس لديهم أمارات تدلهم على القبلة وعلى كل حال فإن الشريعة الإسلامية مرتبطة في الواقع بكل علم من العلوم التي تنفع المجتمع ، سواء في العبادات أو المعاملات ، أو غيرهما .

ولعلك قد عرفت أن الشمس والنجوم من العلامات الدالة على القبلة ، فيستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بحسبها ، لأن مطلعها يعين جهة المشرق ، ومغربها يعين جهة المغرب ، ومتى عرف المشرق ، أو المغرب ، عرف الشمال والجنوب وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم ، فمن كان في مصر فقبلة جهة المشرق مع انحراف قليل إلى جهة اليمن ، لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب : وهو المشرق أقرب .

وأما القطب فهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى ، ويستدل به على القبلة في كل جهة بحسبها أيضاً ، ففي مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى قليلاً ، وكذا في أسبوط ، وفوة ، ورشيد ، ودمياط والإسكندرية . ومثلها تونس والأندلس ، ونحوها ، وفي العراق وما وراء النهر يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى ، وفي المدينة المنورة والقدس ، وغزة ، وبعلبك ، وطرسوس ونحوها

(١) المالكية — قالوا : إذا كان المعجز لتعارض الأدلة عند المجتهد ، تخير جهة يصلى إليها ، ولا يقلد مجتهداً آخر ، إلا إن ظهر له إصابته ، فعليه اتباعه مطلقاً ، كما يتبعه إن جهل أمره وضاق الوقت ، وإن كان لخباء الأدلة عليه بغير أو حبس أو نحوهما ، فهو كالمقلد : عليه أن يقلد مجتهداً آخر أو محراباً ، فإن لم يجد من يقلده تخير جهة يصلى إليها وصحت صلاته .

الشافعية — قالوا : إنه في هذه الحالة يصلى في آخر الوقت إن كان يظن زوال عجزه ، وإلا صلى في أول الوقت ، وعليه إعادة في الحالتين .

يجعله مائلاً إلى نحو الكتف الأيسر : وفي الجزيرة وأرمينية . والموصل ونحوها يجعله المصلي على فقرات ظهره : وفي بغداد ، والكوفة ، وخوارزم ، والري ، وحلوان ببلاد العجم ، ونحوها يجعله المصلي على خده الأيمن : وفي البصرة ، وأصبهان ، وفارس ، وكرمان ، ونحوها يجعله فرق أذنه اليمنى : وفي الطائف ، وعرفات ، والمزدلفة ، ومنى يجعله المصلي على كتفه الأيمن : وفي اليمن يجعله المصلي أمامه ، مما يلي جانبه الأيسر : وفي الشام يجعله المصلي وراه ، مما يلي جانبه الأيسر : وفي نجران يجعله المصلي وراه ظهره : ومن الأدلة بيت الإبرة المسمى - بالبوصلة - متى كان مضطرباً . وبالجملة فالقبلة تختلف باختلاف البقاع ، وتتحقق معرفتها في كل جهة بقواعد الهندسة والحساب ، بأن يُعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ، ثم بعد البلد المفروض كذلك ، ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة

إنما ذكرنا هذا تكملة للبحث : فإن تعذر على العامة فهمه فليتركوه ، ويرجعوا إلى المحارب المعروفة لهم ، أو إلى غيرها من الأمارات الهامة .

### • شرط وجوب استقبال القبلة •

يجب على كل مصل أن يستقبل القبلة بشرطين<sup>(١)</sup> : أحدهما : القدرة ، ثانيهما : الأمن : فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ، ولم يجد من يوجهه<sup>(٢)</sup> إليها سقط عنه ، ويصلى إلى الجهة التي يقدر عليها ، وكذا من خاف من عدو آدمي أو غيره على نفسه أو ماله فإن قبلته هي التي يقدر على استقبالها . ولا تجب عليه الإعادة في طحالتين .

### مبحث الصلاة في جوف الكعبة

قد عرفت مما تقدم أن الكعبة هي قبلة المسلمين التي لاتصح الصلاة إلا إليها ، وليس المراد تقديس جهة خاصة ، بل المراد إنما هو عبادة الله وحده بالكيفية التي يأمر بها ، ولذا قال تعالى : وسيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلاتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب ، يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، فالمراد من الاتجاه إلى مكان خاص إنما هو الخضوع لله تعالى بامتثال أمره ، ومن شاء أن يعرف الحكمة في ذلك فإن من السهل عليه أن يدرك أن هذه الجهة

(١) المالكية - زادوا شرطاً ثالثاً ، وهو الذكر لمن وجب عليه استقبال جهة الكعبة . فلو صلى ناسياً إلى غير جهة القبلة صح صلواته وأعاد الفرض في الوقت ندباً .

(٢) الحنفية - قالوا : يسقط استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها ، وإن وجد من يوجهه إليها .

هي التي بها الكعبة وهذا المكان قد أمر الله تعالى الناس بأن يقصدوه ، لما يترتب عليه من المنافع العامة ، وتهذيب النفوس بطاعة الله تعالى ، وخشيته ، وإحياء سكانه الذين لا زرع لهم ولا موارد لديهم ، كما قال الله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم : « ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات ، الآيات ، فضلاً عن كون هذه البقعة هي بقعة مقدسة بظهور سيد الأنبياء والمرسلين الذي جاء للناس بما فيه منافعهم الأدبية والمادية . وقضى على عبادة الأوثان في تلك الجهات فأراد الله سبحانه وتعالى أن يعلن رضاه عنه بتحويل الناس إلى الكعبة ، بعد أن كانوا يصلون إلى بيت المقدس ، وعلى كل حال ، فالغرض الوحيد من العبادة في الإسلام إنما هو تعجيد الله وحده ، وتقديسه من غير مشاركة مخلوق . مهما جل قدره ، وعظمت منزلته ، كما قال الله تعالى : « والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله ، إن الله واسع عليم » .

من هذا يتضح لك أن الله تعالى قد أمر بالتوجه إلى القبلة ، فالصلاة في جوفها فرضاً ، أو نفلاً ، وإن كان فيه اتجاه إلى القبلة يصحح الصلاة . إلا أنه ليس اتجاهها كاملاً ، ولذا اختلفت المذاهب في الصلاة فيه ، فانظرها تحت الخط الذي أمامك (١) .

(١) الحنابلة — قالوا : إن صلاة الفرض لا تصح في جوف الكعبة ، ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف في منتهائها ، ولم يبق وراءه شيء منها ، أو وقف خارجها ، وسجد فيها ، أما صلاة النافلة ، والصلاة المنذورة فتصح فيها ، وعلى سطحها إن لم يسجد على منتهائها ، فإن سجد على منتهائها لم تصح صلاته مطلقاً ، لأنه يصير في هذه الحالة غير مستقبلاً لها .

المالكية — قالوا : تصح صلاة الفرض في جوفها ، إلا أنها مكروهة كراهة شديدة ، ويندب له أن يعيدها في الوقت ، أما النفل فإن كان غير مؤكد ندب أن يصلح فيها ، وإن كان مؤكداً كره ولا يعاد ، وأما الصلاة على ظهرها فباطلة إن كانت فرضاً ، وصحيحة إن كانت نفلاً غير مؤكد ، وفي النفل المؤكد قولان متساويان .

الشافعية — قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة صحيحة . فرضاً كانت ، أو نفلاً : إلا أنها لا تصح إذا صلى إلى بابها مفتوحاً . أما الصلاة على ظهرها : فإنه يشترط لصحتها أن يكون أمامه شاخص منها يبلغ ثلثي ذراع بذراع الأدمى .

الحنفية — قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقاً ، إلا أنها تكره

على ظهرها . لما فيه من ترك التعظيم .



## مبحث صلاة الفرض في السفينة ، وعلى الدابة ، ونحوها

ومن كان راكباً على دابة ، ولا يمكنه أن ينزل عنها لخوف على نفسه أو ماله ، أو لخوف من ضرر يلحقه <sup>(١)</sup> بالانقطاع عن القافلة ، أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إلى ركوبها ونحو ذلك : فإنه يصلي الفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أي جهة يمكنه الاتجاه إليها ، وتسقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع فعلها ، ولا إعادة عليه .

أما صلاة الفرض على الدابة <sup>(٢)</sup> عند الأمان والقدرة ، فإنها لا تصح إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها ، كالصلاة على الأرض : فإذا أمكنه أن يصلي عليها صلاة كاملة صححت ، ولو كانت الدابة سائرة .

ومن أراد أن يصلي في سفينة فرضاً أو نفلاً <sup>(٣)</sup> ، فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك ، وليس له أن يصلي إلى غير جهتها ، حتى لو دارت السفينة وهو يصلي ، وجب عليه أن يدور إلى

(١) المالكية - قالوا : إن خوف مجرد الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة ، بل قالوا : لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماءً ، إلا في الاتجام في حرب كافر ، أو عدو كاص ، أو خوف من حيوان مفترس ، أو مرض لا يقدر معه على النزول ، أو سير في خضخاض لا يطيق النزول به ، وخاف خروج الوقت المختار ، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماءً ، ولو لغير القبلة ، وإن أمن الخائف أعاد في الوقت ندباً .

(٢) الشافعية - قالوا : لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا إذا كانت واقفة أو سائرة ، وزمامها بيد يمينه ، وكانت صلاته مستوفية ، سواء في حالة الأمان والقدرة وغيرهما . إلا أن الخائف في الأحوال المتقدمة يصلي حسب قدرته . وعليه الإعادة .

الحنفية - قالوا : لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير نذر . ولو أتى بها كاملة . سواء كانت الدابة سائرة . أو واقفة . إلا إذا صلى على حمل فوق دابة وهي واقفة ، وللحمل عيدان مرتكزة على الأرض . أما المذكور فإنه يصلي حسب قدرته . واسكن بالإيماء . لأنها فرضه . وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة . فلا تصح صلاته حال سيرها . ومثل الفرض الواجب بأنواعه .

(٣) الشافعية - قالوا : إن الصلاة النافلة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة . فإن لم يمكن التحول إليها ترك النافلة بالمرّة . وهذا في غير الملاح . أما هو فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر : وإلا صلى إلى جهة قدرته على الرجوع ؛ وأما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقاً

جهة القبلة حيث دارت ، فإن عجز عن استقبالها صلى إلى جهة قدرته ، ويسقط عنه السجود أيضاً إذا عجز عنه ، ومحل كل ذلك إذا خاف خروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو القاطرة إلى المكان الذي يصل فيه صلاة كاملة ، ولا يجب عليه الإعادة ، ومثل السفينة القطر البخارية البرية . والطائرات الجوية . ونحوها .

### مباحث فرائض الصلاة

يتعلق بفرائض الصلاة أمور : أحدها : بيان معنى الفرض والركن : ثانيها : عدد فرائض الصلاة في كل مذهب ثالثها : شرح فرائض الصلاة ، وبيان المنفق عليه والمختلف فيه : رابعها : بيان معنى الواجب ، والفرق بينه وبين الفرض والركن ، وعدد واجبات الصلاة . هذه الأمور ينبغي معرفتها بدون خلط ، ليتيسر للقارئ أن يعرف المذهب الذي يريده : ومن شاء أن يعرف المنفق عليه والمختلف فيه : فإنه يمكنه أن يرجع إلى التفصيل الآتي :

### معنى الفرض والركن

قد ذكرنا معناهما في مبحث فرائض الوضوء ، صحيفة ٥٣ ، وبمحل القول في ذلك : أن الفرض والركن بمعنى واحد باتفاق ، وهو هنا جزء العبادة التي طلبها الشارع ، بحيث لا يتحقق إلا به . فمعنى فرائض الصلاة أجزاءها التي لا يتحقق الصلاة إلا بها ولا توجد إلا بها ، بحيث إذا فقد منها جزء لا يقال لها : صلاة ، مثلاً إذا قلت : إن تكبيرة الإحرام فرض من فرائض الصلاة ، أو ركن ، كان معنى هذا أنك إذا لم تأت بتكبيرة الإحرام لا تكون مصلياً ، وهذا المعنى يشمل أجزاء الصلاة المفروضة التي يثاب المكلف على فعلها ويعاقب على تركها ، كما يشمل أجزاء صلاة التطوع التي لا يؤاخذ المكلف على تركها ، فإنها لا يقال لها : صلاة ، إلا إذا اشتملت على هذه الأجزاء ، فهو فرض فيها كغيرها من الصلوات المفروضة بلا فرق .

فقولهم في تعريف الفرض : هو ما يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ، خاص بما طلبه الشارع طلباً جازماً ، سواء كان جزءاً من شيء ، أو كلاً ، مثلاً الصلوات الخمس : فإن الإتيان بها في أوقاتها فرض يثاب فاعله ، ويعاقب تاركه ، وقد جعل الشارع لها أجزاء خاصة لا يتحقق إلا بها : فكل جزء من هذه الأجزاء التي تتوقف عليه الصلاة يقال له : فرض من فرائض الصلاة ، كما يقال له : ركن من أركانها ؛ أما الصلاة كلها فإنها يقال لها : فرض ، كما يقال لها ركن من أركان الإسلام .

وهذه الأركان هي : الصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والحج : وأولها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله : فهذا معنى الركن والفرض بإيضاح .

### مبحث عد فرائض الصلاة بمعنى أركانها

قد عرفت أن المراد بالفرائض هنا الأجزاء التي إذا فقد منها جزء لم توجد الصلاة رأساً ، وإليك بيانها في كل مذهب من المذاهب الأربعة تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قسموا الركن إلى قسمين : ركن أصلي ، وركن زائد ؛ فالركن الأصلي هو الذي يسقط عند العجز عن فعله سقوطاً تاماً ، بحيث لا يطالب المكلف بالإتيان بشيء بدله ، وذلك معنى قولهم : الركن الأصلي ما يسقط عن المكلف عند العجز عن فعله بلا خلف ، أما الركن الزائد فهو ما يسقط في بعض الحالات ، ولمع القدرة على فعله ، وذلك كالقراءة ، فإنها عند ركن من أركان الصلاة ، ومع ذلك فإنها تسقط عن المأموم ، لأن الشارع نهاه عنها .

فنتحصل من ذلك أن ما يتوقف عليه صحة الصلاة ، منه ما هو جزء من أجزائها ، وهو الأربعة المذكورة ، ويزاد عليه القعود الأخير قدر التشهد ، فإنه ركن زائد على الراجح ، ومنه ما هو داخل فيها ، وليس جزءاً منها ، كإيقاع القراءة في القيام ، ويقال له : شرط لدوام الصلاة ، ومنه ما هو خارج عن الصلاة ، ويقال له شرط لصحة الصلاة .

فإن كان الصلاة المتفق عليها عند الأربعة ، سواء كانت أصلية ، أو زائدة ؛ فالأصلية هي القيام والركوع والسجود ، والركن الزائد عندهم هو القراءة فقط ، وهذه الأركان الأربعة هي حقيقة الصلاة ، بحيث لو ترك الشخص واحداً منها عند القدرة فإنه لا يكون قد أتى بالصلاة . فلا يقال له : يصل ، وهناك أمور تتوقف عليها صحة الصلاة ، ولكنها خارجة عن حقيقة الصلاة ، وهذه الأمور تنقسم إلى قسمين : الأول : ما كان خارج ماهية الصلاة ، وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وسر العورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحرية ؛ وهي شرائط لصحة الشروع في الصلاة كغيرها مما سبق ؛ والثاني : ما كان داخل الصلاة ولكنه ليس من حقيقتها ، كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام ، والسجود بعد الركوع . وهذه شرائط لدوام صحة الصلاة ، وقد يعبرون عنها بفرائض الصلاة ، ويريدون بالفرض الشرط أما القعود الأخير قدر التشهد فهو فرض إجماعهم ، ولما اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه

= ركن زائد ، لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونها ، إذ لو حلف لا يصلي بحيث بالرفع من السجود ، وإن لم يجلس ، فتتحقق ماهية الصلاة بدون القعود ؛ وأما الخروج من الصلاة بعمل ما ينافيها من سلام أو كلام أو نحو ذلك من مبطلات الصلاة فقد عده بعضهم من الفرائض ، والصحيح أنه ليس بفرض ، بل هو واجب .

المالكية — قالوا : فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً ، وهي : النية ، وتكبيرة الإحرام والقيام لها في الفرض دون النفل ، لأنه يصح الإتيان به من قعود ولو كان المصلي قادراً على القيام ؛ فتكبيرة الإحرام يصح الإتيان بها من قعود في هذه الحالة ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها في صلاة الفرائض أيضاً ، والركوع والرفع منه ، والسجود والرفع منه ، والسلام ، والجلوس بقدره . والطمأنينة ، والاعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، وترتيب الأداء ، ونية اقتداء المأموم .

ومن هذا تعلم أن المالكية والحنفية ، اتفقوا في أربعة من هذه الفرائض ، وهي : القيام للقادر عليه ، والركوع ، والسجود ، أما القراءة فإن الحنفية يقولون : إن المفروض هو مجرد القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، والمالكية يقولون : إن الفرض هو قراءة الفاتحة ، فلو ترك الفاتحة عمداً فإنه لا يكون ممسلياً ، ووافقهم على ذلك الشافعية . والحنابلة ، كما هو موضح في مذهبيهما ، وسأتي تفصيل ذلك في ومبحث القراءة .

الشافعية — عدوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضاً ، خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية ؛ فالخمس القولية هي : تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والتشهد الأخير ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعمده ، والتسليم الأولى ؛ أما الثمانية الفعلية فهي : النية ، والقيام في الفرض لتمادر عليه ، والركوع ، والاعتدال منه ، والسجود الأول والثاني ، والجلوس بينهما . والجلوس الأخير . والترتيب : وأما الطمأنينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لا بد منها ؛ وإن كانت ليست ركناً زائداً على الراجح

الحنابلة — عدوا فرائض الصلاة أربعة عشر ، وهي : القيام في الفرض ، وتكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع والرفع منه ، والاعتدال ، والسجود والرفع منه ، والجلوس بين السجودين ، والتشهد الأخير ، والجلوس له وللتسليمتين ، والطمأنينة في كل ركن فعلي ، وترتيب الفرائض ، والتسليمتان .

## شرح فرائض الصلاة مرتبة

### الفرض الأول : النية

يتعلق بالنية أمور : أحدها : معناها : ثانيها : حكمها في الصلاة المفروضة : ثالثها : كيفيةها في الصلاة المفروضة : رابعها : حكمها وكيفيةها في الصلاة غير المفروضة : خامسها : بيان وقت النية ، سادسها : حكم استحضار الصلاة المنوية ، وشروط النية : سابعها : نية المأموم الاقتداء بإمامه ، ونية الإمام الإمامة .

فأما معنى النية فهي عزم القلب على فعل العبادة تقرباً إلى الله وحده ، وإن شئت قلت : النية هي الإرادة الجازمة ، بحيث يريد المصلي أن يؤدي الصلاة لله وحده ، فلو نطق بلسانه بدون أن يقصد الصلاة بقلبه ، فإنه لا يكون مصابياً : ومعنى ذلك أن من صلى لغرض دنيوي ، كأن يمدح عند الناس ، بحيث لو لم يمدح بترك الصلاة ، فإن صلاته لا تسبح ، وكذا إذا صلى ليظفر بمال أو جاه ، أو يحصل على شهوة من الشهوات ، فإن صلاته تكون باطلة : فعلى الناس أن يفهموا هذا المعنى جيداً ، ويدركوا أن من قصد بصلاته غرضاً من الأغراض الدنيوية ، فإن صلاته تنفع باطلة ، ويعاقب عليها عقاب المبرئين المجرمين ، قال تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) (١)

(١) الحنفية — قالوا : إن النية شرط ، ثبتت شرطيتها بالإجماع ، لا بقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) لأن المراد بالعبادة في هذه الآية التوحيد ، ولا بقوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات ، لأن المراد ثواب الأعمال أما صحة الأعمال فكوت عنها والواقع أن هذه الأدلة تحمل المعنى الذي قاله الحنفية ، كما تحمل المعنى الذي قاله غيرهم ، أما الآية فلأن عبادة الله ليست مقصورة على التوحيد ، بل المتبادر منها إخلاص النية في عبادة الله مطلقاً : لأن بعض المشركين كانوا يشركون مع الله غيره في العبادة ، خصوصاً أهل الكتاب الذين ذكروا مع المشركين في الآية ، فإنهم كانوا يشركون في العبادة مع الله بعض أنبيائه ، وأما الحديث فلأن ثواب الأعمال إذا حبط فإنه لا يكون لها أية فائدة . ولا معنى لقولهم : إن العمل صحيح مع بطلان ثوابه نعم لهم أن يقولوا : إن فائدته رفع العقاب ، ولكن هذا لا دليل عليه في الحديث . بل بالعكس ، ظاهر الحديث يدل على أن النية شرط في الثواب وفي الصحة ، والتخصيص بالثواب تحكم لا دليل عليه .

فمن لم يخلص في إرادة الصلاة ، ويقصد أن يصلي لله وحده ، فإنه يكون مخالفاً لأمره تعالى : فلا تصح صلاته ، والنية بهذا المعنى متفق عليها ، أما الخواطر النفسية أثناء الصلاة ، كأن يصلي وقلبه مشغول بأمر من أمور الدنيا ، فإنها لا تفسد الصلاة ، ولكن يجب على المصلي الخاشع لربه أن يجارب هذه الوسوس بكل ما يستطيع ، ولا يتفكر وهو في الصلاة إلا في الخضوع لله عز وجل ، فإن عجز عن ذلك ، ولم يستطع أن ينزع من نفسه أمور الدنيا ، وهو واقف بين يدي ربه ، فإنه لا يؤاخذ . ولكن عليه أن يستمر في محاربة هذه الوسوس الفاسدة ليظفر بأجر العاملين المخلصين .

والحاصل أن هاهنا أمرين : أحدهما : إرادة الصلاة والعزم على فعلها لله وحده بدون سبب آخر لا يقره الدين ؛ ثانيهما : حضور القلب ، بوعدم اشتغاله بتفكير أمر من أمور الدنيا ، فأما الأمر الأول فإنه لا بد منه في الصلاة ، وأما الأمر الثاني فإنه ليس شرطاً في صحة الصلاة ولكن ينبغي للواقف بين يدي خالقه أن ينزع من نفسه كل شيء لا علاقة له بالصلاة ، فإن عجز فإن أجر صلاته لا ينقص ، لأنه قد أتى بما في وسعه ، ولا يكافئه الله بغير ذلك .

### حكم النية في الصلاة المفروضة

وأما حكم النية في الصلاة فقد اتفق الأئمة الأربعة على أن الصلاة لا تصح بدون نية ، إلا أن بعضهم قال : إنها ركن من أركان الصلاة ، بحيث لو لم ينو الشخص الصلاة ، فلا يقال له : إنه قد صلى مطلقاً ، وبعضهم قال : إنها شرط لصحة الصلاة ، فمن لم ينو فإنه يقال له : إنه قد صلى صلاة باطلة ، ومثل هذا الخلاف لا يترتب عليه كبير فائدة لمن يريد أن يعرف ما تصح الصلاة به ؛ وما لا تصح ، بدون تدقيق فقهي ، فإن مثل هذا يقال له : إن النية لازمة في الصلاة ، فلو تركت بطلت الصلاة ، باتفاق المذاهب ، لا فرق في ذلك بين كونها شرطاً في صحتها أو جزءاً من أجزائها ، أما طلبة العلم الذين يريدون أن يعرفوا اصطلاح كل مذهب ، فعليهم أن يعرفوا أن المالكية والشافعية اتفقوا على أن النية ركن من أركان الصلاة ، فلو لم ينو الصلاة فإنه لا يقال له : قد صلى أصلاً ، والحنفية والحنابلة اتفقوا على أنها شرط ؛ بمعنى أنه إن لم يأت بها فإنه يكون قد صلى صلاة باطلة ، وبذلك تعلم أن النية بالمعنى المتقدم فرض ، أو شرط لا بد منه على كل حال ، وإليك بيانها مفصلة :



## كيفية النية في الصلاة المفروضة

الصلاة إما أن تكون فرض عين ، كالصلوات الخمس ؛ وإما أن تكون فرض كفاية ، كصلاة الجنازة ، والصلاة المنذورة ، وإما أن تكون سنة مؤكدة ، أو غير مؤكدة ، على التفصيل المتقدم في صحيفة ٦٤ .

فأما نية الصلاة المفروضة ففي كفيتهما تفصيل المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : يتعلق بهذا المبحث أمور : أحدها : أنه يفترض على كل مكلف أن يعلم أن الله فرض عليه خمس صلوات ، فإذا كان جاهلاً بالصلوات المفروضة ، فإن صلاته لا تصح ، ولو كان يصلها في أوقاتها ، إلا إذا صلى مع الإمام . ونوى صلاة إمامه . فإن علم أن عليه صلاة مفروضة ، ولكن لم يميز الفرض من الواجب والسنة وصلاتها كلها بذية الفرض ، فإن صلاته تصح ؛ ومثل هذا كثير بين العامة ، على أن صلاتهم بهذه الكيفية ، وإن كانت صحيحة ، ولكن يلزمهم أن يتعدوا الفرق بين الفرض وغيره ، ولا يستمروا على جهالهم بأمور دينهم الضرورية في هذا الزمن الذي يسهل فيه عليهم أن يحضروا دروس الفقه في المساجد وغيرها ؛ ثانياً : كيفية النية ، وكيفية النية في الفرض : هي أن يعلم المصلئ بقلبه الصلاة التي يصلها من ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح . فتنى علم ذلك فإنه يكون قد أتى بالنية التي هي شرط لازم لصحة الصلاة . ثم إن كانت الصلاة في وقتها ، فإنه يكفي تعيين الوقت ، كما ذكرنا ، بدون زيادة بحيث لو نوى صلاة الظهر أو العصر أو غيرهما من الفرائض ، فإن صلاته تصح ، فلا يلزمه أن ينوى ظهر اليوم أو ظهر الوقت . وبعضهم يقول : بل يلزمه أن ينوى ظهر اليوم أو ظهر الوقت ، وذلك لأن وقت الصلاة يقبل صلاة فرض آخر قضاء ، ولو نوى صلاة الظهر يحتمل أنه يريد ظهر اليوم ، ويحتمل أنه يريد صلاة ظهر آخر كان عليه ، والرأيان مصححان ، على أن الأحوط أن ينوى ظهر اليوم ، أو عصر اليوم

هذا إذا كانت الصلاة في وقتها ؛ أما إذا كانت خارج الوقت فإن كان جاهلاً بخروج الوقت فإنه يكفي أن ينوى صلاة الظهر أو العصر بدون قيد على الأرجح ، وإن كان عالماً بخروج الوقت ، فقول : يكفي ، وقيل : لا وعلى كل حال فالأحوط أن يقبده باليوم ، فيقول : ظهر اليوم ، أو عصر اليوم ، ولو نوى صلاة الفرض بدون أن يعينه ، فإنه لا يكفيه ، ألم يقبده بالوقت ،

= وذلك بأن ينوى صلاة فرض الوقت ، فإذا نوى صلاة فرض الوقت ، فإنه يصح بشرط أن تكون الصلاة في الوقت ؛ فإذا صلى بعد خروج الوقت ، وهو لا يعلم بخروجه ، ونوى فرض الوقت فإنه لا يصح .

والحاصل أنه لا بد في النية من تعيين الوقت الذي ينوى صلاته ، فإن كان يصلي في الوقت ، فإن التعيين يكون بنية نفس الفرض من ظهر أو عصر ، الخ ؛ وبعضهم يرى أن التعيين لا يكفي فيه ذلك ، بل لا بد من أن ينوى عصر اليوم أو مغرب اليوم ، وهكذا ؛ وإن كان يصلي بعد خروج الوقت وهو لا يدري أن الوقت قد خرج ، فمثله كمثل الذي يصلي في الوقت ، فإنه يكفي أن ينوى الظهر أو العصر بدون زيادة على الأرجح ؛ أما إن كان عالماً بخروج الوقت ، فكذلك الحال فيه ، فبعضهم يقول : إنه يكفي منه بنية صلاة الظهر أو العصر ، الخ ، بدون زيادة ، وبعضهم يرى أنه لا بد من أن ينوى ظهر اليوم .

هذا . وإذا لم يعين الظهر أو العصر ، ولم يقيد باليوم . بل نوى صلاة الفرض فقط . فإنه لا يكفي باتفاق ، وإذا نوى فرض الوقت فإن نيته تصح إذا كانت صلاته في الوقت .

ثالثها : النية في صلاة الجنازة ، والصلاة الواجبة ، وهي شرط في صحتها . كما هي شرط في صحة الصلاة المفروضة ، فأما صلاة الجنازة فإنه يكفي أن ينوى فيها صلاة الجنازة ، ولكن النية الكاملة فيها هي أن ينوى صلاة الجنازة والدعاء للبيت ، كما يأتي في مباحث الجنازة ، وينوى في الجمعة صلاة الجمعة ، وكما أن النية شرط في صحة الصلاة المفروضة عند الحنفية ، فكذلك هي شرط في صحة صلاة الواجب ، كالوتر وركعتي الطواف ، فإن النية شرط في صحتها ، بأن ينوى الوتر وركعتي الطواف ؛ ومثل ذلك صلاة النفل الذي شرع فيه ثم أفسده ، فإذا شرع في صلاة ركعتين تطوعاً ثم فسدت صلاته قبل تمامها ، فإنه يجب عايه إعادتهما ، وفي هذه الحالة تشترط النية ، لأن صلاتهما ثانياً أصبحت واجبة .

وبالجملة فالنية لازمة للصلوات المفروضة عيناً وكفاية وللصلاة الواجبة وللصلاة المنذورة ؛ أما صلاة النفل فإنه لا يشترط لها النية ، كما يأتي :

المالكية — قالوا : لا بد في نية الفرض من تعيينه ، بأن يقصد صلاة الظهر أو العصر ، وهكذا ، فإن لم ينو فرضاً معيناً ، فإن صلاته لا تصح ، وسيأتي بيان حكم النية في النافلة .

الشافعية — قالوا : يشترط للنية في صلاة الفرض ثلاثة شروط : أحدها : نية الفرضية ، بمعنى أن يقصد المصلي كون الصلاة التي يصلها فرضاً ؛ ثانيها : قصد فعل الصلاة ، بمعنى أنه يستحضر =

## حكم استحضار الصلاة المنوية

### وشروط النية

قد عرفت مما تقدم في مبحث كيفية النية، أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أن استحضار الصلاة من قيام، وقراءة، وركوع، وسجود عند النية ليس بشرط لصحة الصلاة. وخالف في ذلك الشافعية. فقالوا: لا بد من استحضار بعض أجزاء الصلاة عند النية إن لم يستطع استحضار جميع الأركان، وقد تقدم بيان مذهبهم موضحاً: أما استمرار النية إلى آخر الصلاة بحيث انوى الخروج من الصلاة، وأبطل نية الدخول فيها، فإن الصلاة تبطل، ولو استمر في صلاته. لأن في هذه الحالة يكون قد صلى بدون نية، مثلاً إذا دخل شخص في الصلاة بنية صحيحة، ثم ناداه شخص آخر فنوى الخروج من الصلاة تلبية لندائه. فإن صلاته تبطل بذلك ولو لم يقطع الصلاة بالفعل. لأن من شرائط صحة النية أن لا يأتي المصلي بما ينافيها، وظاهر أن نية الخروج من الصلاة يناقض نية

= الصلاة، ولو إجمالاً، ويقصد فعلها، وإنما اشترطوا قصد فعل الصلاة لتمييز عن الأفعال الأخرى، ثالثاً: تعيين الصلاة التي يصلحها من ظهر أو عصر، رابعاً: أن تكون نية الفرضية وقصد فعل الصلاة وتعيين الصلاة التي يصلحها مقارناً لأي جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام، فإذا فقد شرط من هذه الشروط بطأت النية، وبطلت الصلاة، لأن النية فرض من فرائضها، ولعل بعض الناس يجد صعوبة في هذا، ولكن الواقع هو أن المصلي الذي يقف بين يدي خالقه لا يصح له أن يقدم على مناجاته وهو ساه عن الفعل الذي يريد أن يعبد به؛ فعليه أولاً أن ينوي الفرض لتمييز عنده الصلاة من أول الأمر، ثانياً: أن يستحضر الصلاة التي يريد فعلها. ولا يلزمه أن يستحضرها بجميع أجزائها. كما يقول بعض الشافعية فإن في ذلك حرجاً ومشقة. بل يكفي أن يستحضر صلاة ذات ركوع وسجود وقيام وجلوس وقراءة فإذا كان ذلك فرضاً عليه من أول الأمر فإنه يساعده على الخشوع لربه، أما كون هذا مقارناً لأي جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام فعلة ظاهرة، وهي أن يكون استحضار الصلاة مقارناً لأول جزء من أجزائها، فيساعد على الخشوع

هذا وإذا صلى شخص فرضاً من فرائض الصلاة منفرداً. ثم أراد أن يعبد في جماعة. فإنه يلزمه أن يعينه على الوجه المتقدم.

الحنابلة - قالوا: لا بد في نية الفرض من التعيين. بأن ينوي صلاة الظهر أو العصر، أو المغرب أو الجمعة، وهكذا. فلا يكفي بأن ينوي مطلق الفرض. ولا يلزم أن يزيد على ذلك شيئاً.

الدخول فيها ، وقد تقدمت شروط النية في صحيفة ٥٧ - وهي : الإسلام : والتميز ، والجزم ، بأن لا يتردد في النية أو يرفضها ، وهذا القدر متفق عليه في المذاهب ، إلا أنك قد عرفت أن الشافعية زادوا على ذلك في نية الصلاة قصد أفعال الصلاة ، ونية كون الصلاة فرضاً ؛ وزادوا في نية الوضوء أن تكون مقارنة لغسل أول عضو مفروض ، أما الإسلام فهو شرط من شروط صحة النية في الصلاة باتفاق ، وذلك لأن الصلاة لا تصح من غير المسلم ، كما تقدم في شروط الصلاة .

## حكم التلفظ بالنية ، ونية الأداء أو القضاء

أو نحو ذلك

يسن أن يتلفظ بلسانه بالنية ، كأن يقول بلسانه أصلي فرض الظهر مثلاً ، لأن في ذلك تنبيهاً للقلب ، فلو نوى بقلبه صلاة الظهر ، ولكن سبق لسانه فقال : نويت أصلي العصر فإنه لا يضر ، لأنك قد عرفت أن المعتبر في النية إنما هو القلب ، والنطق باللسان ليس بنية ، وإنما هو مساعد على تنبيه القلب ، فخطأ اللسان لا يضر مادامت نية القلب صحيحة ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، أما نية الأداء أو القضاء أو عدد الركعات فسببته مفصلاً بعد هذا :

## نية الأداء والقضاء

لا يلزم المصلي أن ينوي الأداء والقضاء ، فإذا صلى الظهر مثلاً في وقتها ، فإنه لا يلزم أن ينوي الصلاة أداء ، وكذلك إذا صلاها بعد خروج وقتها فإنه لا يلزمه أن ينويها قضاءً ، فإذا نواه الشخص بقلبه فقط أو نطق به بلسانه مع نية القلب ، فإن كانت نيته مطابقة للواقع فإن صلاته تصح ، وإن لم تطابق الواقع . كما إذا نوى صلاة الظهر أداء بعد خروج الوقت ، فإن كان عالماً بخروج الوقت وتعمد المخالفة بطأت صلاته ؛ لأن في هذا تلاعباً ظاهراً ، أما إذا لم يكن عالماً بخروج الوقت ، فإن صلاته تكون صحيحة .

(١) المالكية ، والحنفية - قالوا : إن التلفظ بالنية ليس مشروعاً في الصلاة ، إلا إذا كان المصلي موسوساً ، على أن المالكية قالوا : إن التلفظ بالنية خلاف الأولى لغير الموسوس ، ويندب للموسوس .

الحنفية - قالوا : إن التلفظ بالنية بدعة ، ويستحسن لدفع الوسوسة .

هذا ، وإذا نوى أن يصلي المغرب أربع ركعات أو العشاء خمس ركعات ، فإن صلاته تكون باطلة ، ولو كان غالطا ؛ وهذا هو رأى الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، فانظر مذهبا تحت الخط (١) .

## حكم النية في الصلاة غير المفروضة وكيفية

في حكم النية في الصلاة النافلة تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثا مثلا ، فإن قعد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزاء ، وتكون نية الخمس ملغاة .  
المالكية — قالوا : لا تبطل صلاته إلا إذا كان متعمداً ، فلو نوى الظهر خمس ركعات غاطا صححت صلاته .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يشترط تعيين صلاة النافلة ، سواء كانت سننا أو لا ، بل يكفي أن ينوى مطلق الصلاة ، إلا أن الأحوط في السنن أن ينوى الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوى التراويح ، أو سنة الوقت ، أو قيام الليل وإذا وجد جماعة يصلون ولا يدري أم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض ، وأراد أن يصلي معهم ، فلينو صلاة الفرض ، فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزاء ، وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته .

الحنابلة — قالوا : لا يشترط تعيين السنة الراتبة بأن ينوى سنة عصر ، أو ظهر ، كما يشترط تعيين سنة التراويح ، وأما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوى تعيينه ، بل يكفي فيه نية مطلق الصلاة .  
الشافعية — قالوا صلاة النافلة إما أن يكون لها وقت معين ؛ كالسنن الراتبة ، وصلاة الضحى ، وإما أن لا يكون لها وقت معين ، ولكن لها سبب ، كصلاة الاستسقاء ؛ وإما أن تكون نفلا مطلقا ، فإن كان لها وقت معين ، أو سبب ، فإنه يلزم أن يقصدها ويعينها ، بأن ينوى سنة الظهر مثلا ، وأنها قبلية أو بعدية ؛ كما يلزم أن يكون القصد والتعيين مقارنين لأي جزء من أجزاء التكبير ، وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين ، وقد تقدم مثله في صلاة الفرض ، ولا يلزم فيها نية النفلية ، بل يستحب ، أما إن كانت نفلا مطلقا ، فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأي جزء من أجزاء التكبير ، ولا يلزم فيها التعيين ، ولا نية النفلية ، ويأحق بالنفل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب . ولكن يعني عنها غيرها ؛ كنية المسجد ، فانما سنة لها سبب =

## وقت النية في الصلاة

اتفق ثلاثة من الأئمة ، وهم المالكية ، والحنفية ؛ والحنابلة : على أنه يصح أن تتقدم النية على تكبيرة الإحرام بزمن يسير ، وخالف الشافعية ، فقالوا : لا بد من أن تكون النية مقارنته لتكبيرة الإحرام ، بحيث لو فرغ من تكبيرة الإحرام بدون نية بطلت ، وقد ذكرنا تفصيل كل مذهب في وقت النية تحت الخط " .

= وهو دخول المسجد ، ولكن تحصل في ضمن أى صلاة يشرع فيها عقب دخوله المسجد .  
المالكية - قالوا : الصلاة غير المفروضة إما أن تكون سنة مؤكدة ؛ وهي صلاة الوتر والعيدين والكسوف والاستسقاء ، وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوى صلاة الوتر أو العيد ، وهكذا ؛ وإما أن تكون رغبة ؛ وهي صلاة الفجر لا غير ، ويشترط فيها التعيين أيضاً ، بأن ينوى صلاة الفجر ، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحي والتراويح والتهجد ، وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ، ولا يشترط تعيينها ، لأن الوقت كاف في تعيينها .

(١) الحنفية - قالوا : يصح أن تتقدم النية على تكبيرة الإحرام بشرط أن لا يفصل بينهما فاصل أجنبي عن الصلاة ، كالأكل والشرب والكلام الذي تبطل به الصلاة : أما الفاصل المتعلق بالصلاة ، كالمشي لها ؛ والوضوء ، فإنه لا يضر ، فلو نوى صلاة الظهر مثلاً ، ثم شرع في الوضوء ، وبعد الفراغ منه مشى إلى المسجد ، وشرع في الصلاة ولم تحضره النية ؛ فإن صلاته تصح ، وقد عرفت مما تقدم أن النية هي إرادة الصلاة لله تعالى وحده ؛ بدون أن يشرك معه في ذلك أمر آمن الأمور الدنيوية مطلقاً ، فتنوى هذا ، وشرع في الصلاة بدون أن يفصل بين نيته وبينه بعمل أجنبي ، فإنه يكون قد أتى بالمطلوب منه ، فإذا شرع في الصلاة بهذه النية الصحيحة ، ثم دخل عليه شخص ، فأطال الصلاة ليمدح عنده ، فإن ذلك لا يبطل الصلاة ولا يمكن ليس له ثواب هذه الإطالة وإنما له ثواب أصل الصلاة ، وذلك لأن نيته كانت خالصة لله تعالى ، وهذا معنى قول بعض الحنفية : إن الصلاة لا يدخلها رياء ؛ فإنهم يريدون به أن النية الخالصة تسكن في صحة الصلاة ؛ ولا يضر الرياء العارض ، على أنه شر لا فائدة منه باتفاق .

وهل تصح نية الصلاة قبل دخول وقتها ، كأن ينوى الصلاة ، ويتوضأ قبل دخول الوقت بزمن يسير ، ثم يمشى إلى المسجد بدون أن يتكلم بكلام أجنبي ، ويجلس فيه إلى أن يدخل الوقت فيصلي ؟ والجواب : أن المنقول عن أبي حنيفة أن النية لا تصح قبل دخول الوقت ، وبعضهم يقول : بل تصح لأن النية شرط والشرط ينقدم على المشروط ، فتقدم النية طبيعي . =



## نية الإمام ونية المأموم

يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوي الاقتداء بالإمام ، بأن ينوي متابعتها في أول الصلاة فلو أحرم شخص بالصلاة مفرداً ، ثم وجد إماماً فنوى الاقتداء به . فإن صلاته لا تصح عند الحنفية ، والمالكية : أما الشافعية ، والحنابلة ، فأطر مذهبهم تحت الخط (١) : أما الإمام فإنه لا يشترط أن ينوي

= هذا ، وقد اتفق علماء الحنفية على أن الأفضل أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام بدون فاصل ، فعلى مقلدي الحنفية أن يراعوا ذلك ، ولا يفصلوا بين التكبيرة وبين النية ، لأنه أفضل ، ويرفع الخلف .

الحنابلة — قالوا : إن النية يصح تقديمها على تكبيرة الإحرام بزمن يسير ، بشرط أن ينوي بعد دخول الوقت ، كما نقل عن أبي حنيفة ، فإذا نوى الصلاة قبل دخول وقتها فإن نيته لا تصح ، وذلك لأن النية شرط . فلا يضر أن تتقدم على الصلاة ، كما يقول الحنفية ، ولكن الحنابلة يقولون : إن الكلام الأجنبي لا يقطع النية ، فلو نوى الصلاة ، ثم تكلم بكلام خارج عن الصلاة ، ثم كبر ، فإن صلاته تكون صحيحة ، وإنما اشترطوا للنية دخول الوقت ، مراعاة للخلاف من يقول : إنها ركن . هذا ، والأفضل عندنا أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام ، كما يقول الحنفية .

المالكية — قالوا : إن النية يصح أن تتقدم على تكبيرة الإحرام بزمن يسير عرفاً ، كما إذا نوى في محل قريب من المسجد ، ثم كبر في المسجد ناسياً للنية . وبعض المالكية يقول : إن النية لا يصح تقديمها على تكبيرة الإحرام مطلقاً ، فإن تقدمت بطلت الصلاة ، ولكن الظاهر عندنا هو القول الأول : على أنهم اتفقوا على أن النية إذا تقدمت بزمن طويل في العرف فإنها تبطل ، وإنما ذكرنا هذا الخلاف ليعلم الناظر في هذا أن مقارنة النية لتكبيرة الإحرام عند المالكية له منزلة ، فلا يصح إهماله بدون ضرورة : من نسيان ، ونحوه .

الشافعية — قالوا : إن النية لا بد أن تكون مقارنة لتكبيرة الإحرام ، بحيث أو تقدمت عليها أو تأخرت بزمن ما ، فإن الصلاة لا تصح ، كما بيناه في مذهبهم في « مبحث كيفية النية » .

(١) الشافعية — قالوا : إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صححت إلا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جمع تقديم للطهر ، والصلاة المعادة ، فإنه لا بد أن ينوي الاقتداء فيهما أول صلاته ، وإلا لم تصح .

=

الإمامة إلا في أمور مبينة في المذاهب (١) .

## الفرض الثاني من فرائض الصلاة : تكبيرة الإحرام

حكما - تعريفها

يتعلق بتكبيرة الإحرام مباحث : أحدها : حكما ، وتعريفها : ثانيها : دليل فرضيتها ؛  
ثالثها : صفتها : رابعها : شروطها فأما حكم تكبيرة الإحرام فهي فرض من فرائض الصلاة باتفاق  
ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : إنها شرط لا فرض ، وعلى كل حال فإن الصلاة بدونها لا تصح

== الحنابلة - قالوا : يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوي الاقتداء بالامام أو الصلاة ، إلا  
إذا كان المأموم مسبوقا ، فله أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسبوق مثله في غير الجمعة ؛ ومثل ذلك  
إذا ما اقتدى مقيم بمسافر بقصر الصلاة فإن للقيم أن يقتدى بمثله في بقية الصلاة بعد فراغ الإمام .  
(١) الحنابلة - قالوا : يشترط أن ينوي الإمام الامامة في كل صلاة ، وتكون نية الامامة  
في أول الصلاة إلا في صورتين المتقدمتين في الحكم الذي ذكر قبل هذا مباشرة .

المالكية - قالوا : يشترط نية الامامة في كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة ، وهي الجمعة  
والمغرب ، والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقدماً ، وصلاة الخوف ، وصلاة الاستخلاف ، فلو ترك  
الامامة نية الامامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ، ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلت  
الثانية ؛ وأما إذا تركها في صلاة الخوف فإنها تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط ، لأنها  
فارقت في غير محل المفارقة ، وتصح للإمام وللطائفة الثانية ؛ أما صلاة الاستخلاف فإن نوى  
الخليفة فيها الامامة صححت له وللمأمومين الذين سبقوه ، وإن تركها صححت له ، وبطلت على المأمومين .

الحنفية - قالوا : تلزم نية الامامة في صورة واحدة ، وهي ما إذا كان الرجل يصلي إماما  
لنساء ، فإنه يشترط لصحة ابتدائهن به أن ينوي الامامة ، لما يلزم من الفساد في مسألة المحاذاة ،  
وسياتى تفصيلها .

الشافعية - قالوا : يجب على الامام أن ينوي الامامة في أربع مسائل : إحداها : الجمعة ؛  
ثانيها : الصلاة التي جمعت للمطر جمع تقديم ، كالعصر مع الظهر ، والعشاء مع المغرب ، فإنه يجب  
عليه أن ينوي الامامة في الصلاة الثانية منهما فقط ، بخلاف الأولى ، لأنها وقعت في وقتها ؛  
ثالثها : الصلاة المعادة في الوقت جماعة ؛ فلا بد للإمام فيها أن ينوي الامامة ؛ رابعها : الصلاة  
التي نذر أن يصليها جماعة ، فإنه يجب عليه أن ينوي فيها الامامة للخروج من الإثم ، فإن لم ينو  
الامامة فيها صححت ، ولكنه لا يزال آثماً حتى يعيدها جماعة وينوي الإمامة .

باتفاق الجميع ، لأنك قد عرفت أن الشرط لازم كالفرض ، وقد بينا مذهب الحنفية تحت الخط (١) ،  
وأما تعريف تكبيرة الاحرام فهو الدخول في حرمة الصلاة ، بحيث يحرم عليه أن يأتي بعمل يناق  
الصلاة ، يقال : أحرم الرجل إحراماً إذا دخل في حرمة لانتك ، فلما دخل الرجل هذه التكبير ،  
في الصلاة التي يحرم عليه أن يأتي بغير أعمالها سميت تكبيرة إحرام ، وينال لها أيضاً تكبيرة تحزم ،  
وقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن تكبيرة الاحرام هي أن يقول المصلي في افتتاح صلاته :  
الله أكبر ، بشرائط خاصة سنعرفها قريباً ، وخالف الحنفية ، فقالوا : إن تكبيرة الاحرام  
لا يشترط أن تكون بهذا اللفظ ، وسيأتي مذهبهم في صفة التكبيرة .

### دليل فرضية تكبيرة الإحرام

أجمع المسلمون على أن افتتاح الصلاة بذكر اسم الله تعالى أمر لازم لا بد منه ، فلا تصح  
صلاة إلا به ، وقد وردت أحاديث صحيحة تزيد ذلك الإجماع : منها ما رواه أبو داود ، والترمذي ،  
وابن ماجه من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ،  
وتحليلها التسليم » ، وهذا الحديث أصح شيء في هذا الباب ، وأحسن .  
وقد استدل بعضهم على فرضية تكبيرة الإحرام بقوله تعالى : « وربك فكبر ، ووجه  
الاستدلال أن لفظ : « فكبر » أمر وكل أمر للوجوب ، ولم يجب التكبير إلا في الصلاة بإجماع  
المسلمين ، فدل ذلك على أن تكبيرة الإحرام فرض .  
وعلى كل حال فلم يخالف أحد من العلماء المسلمين في أن تكبيرة الاحرام أمر لازم لا تصح  
الصلاة بدونها ، سواء كانت فرضاً أو شرطاً .

(١) الحنفية — قالوا : إن تكبيرة الاحرام ليست ركناً على الصحيح ، وإنما هي شرط من  
شروط صحة الصلاة ، وقد يقال : إن التكبيرة يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة ، وستر  
عورة ، الخ . فلو كانت شرطاً لم يلزم لها ذلك ، ألا ترى أن نية الصلاة تصح من غير المتوضى ،  
ومن مكشوف العورة ، عند من يقول : إنها شرط ؛ والجواب عن ذلك أن تكبيرة الإحرام متصلة  
بالقيام الذي هو ركن من أركان الصلاة ، فلذا اشترط لها ما اشترط للصلاة من طهارة ونحوها ؛  
وقد عرفت أن هذا فلسفة فقهية لا يترتب عاها فائدة عملية إلا لطلبة العلم الذين قد يبنون على هذا  
أحكاماً دقيقة في الطلاق ونحوه ، وإلا فتكبيرة الاحرام أمر لازم لا بد منه باتفاق الجميع ، كما  
كررنا غير مرة

## صفة تكبيرة الإحرام

قد عرفت أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أن تكبيرة الإحرام مركبة من لفظين ، وهما : الله أكبر ، بخصوصهما ، بحيث لو افتتح الصلاة بغير هذه الجملة ، فإن صلاته لا تصح وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط افتتاح الصلاة بلفظة : الله أكبر ، وإنما الافتتاح بهذا اللفظ واجب لا يترتب على تركه بطلان الصلاة في ذاتها ، بل يترتب عليه إثم تارك الواجب ، وقد عرفت أن الواجب عندهم أقل من الفرض ، وأن تاركة يأتى إثمها لا يوجب العذاب بالنار ، وإنما يوجب الحرمان من شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، وكفى بذلك زجراً للمؤمنين : ومن هذا تلم أن افتتاح الصلاة بهذه الصفة مطلوب عند الحنفية ، كما هو مطلوب عند غيرهم : إلا أن الحنفية قالوا : لا تبطل الصلاة بتركة ، وإنما يوجب إعادة الصلاة فإن لم يعدها سقط عنه الفرض ، وأثم ذلك الإثم الذى لا يوجب العذاب ،

أما الصيغة التى تتوقف عليها صحة الصلاة عندهم فهى الصيغة التى تدل على تعظيم الله عز وجل وحده بدون أن تشتمل على دعاء ونحوه : فكل صيغة تدل على ذلك يصح افتتاح الصلاة بها ، كأن يقول : سبحان الله ، أو يقول : الحمد لله ، أو لا إله إلا الله ، أو يقول : الله رحيم ، أو الله كريم . ونحو ذلك من الصيغ التى تدل على تعظيم الإله جل وعز خاصة ، فلو قال : أستغفر الله ، أو أعوذ بالله ، أو لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإن صلاته لا تصح بذلك ، لأن هذه الكلمات قد اشتملت على شىء آخر سوى التعظيم الخالص ، وهو طلب المغفرة والاستعاذة ، ونحو ذلك .

هذا ، ولا بد أن يقرن هذه الأوصاف بلفظ الجلالة : فلو قال : كريم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك فإنه لا يصح ، ولو ذكر الاسم الدال على الذات دون الصفة ، كأن يقول : الله ، أو الرحمن ، أو الرب ، ولم يزد عليه شيئاً ، فقال أبو حنيفة : إنه يصح ، وقال أصحابه : لا . أما الأدلة التى تقدم ذكرها ، فإنها لا تدل إلا على ذلك ، فقوله تعالى : وربك فكبر ، ليس معناه الإتيان بخصوص التكبير ، بل معناه : عظم ربك بكل ما يفيد تعظيمه ، وكذلك التكبير الوارد فى الحديث : وإنما قلنا : إن الإتيان بخصوص التكبير واجب : لأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على الإتيان به ولم يتركه .

هذا هو رأى الحنفية ، وقد عرفت أن الأئمة الثلاثة اتفقوا على أن تكون بلفظ : الله أكبر ، كما هو الظاهر من هذه الأدلة ، وقد أيدته النبي صلى الله عليه وسلم بعمله .

## شروط تكبيرة الإحرام

ينبغي أن تحفظ شروط تكبيرة الإحرام في كل مذهب على حدة ، لما في ذلك من التسهيل على طلاب كل مذهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الشافعية - قالوا : شروط صحة تكبيرة الإحرام خمسة عشر شرطاً ، إن اختل واحد منها لم تنعقد الصلاة : أحدها : أن تكون باللغة العربية إن كان قادراً عليها ، فإن عجز عنها ، ولم يستطع أن يتعلمها فإنه يصح له أن يكبر باللغة التي يقدر عليها : ثانيها : أن يأتي بها وهو قائم إن كان في صلاة مفروضة ، وكان قادراً على القيام ، أما في صلاة النفل فإن الإحرام يصح من قعود ، كما تصح الصلاة من قعود ، فإن أتى بالإحرام في صلاة للفرض حال الانحناء ، فإن كان إلى القيام أقرب ، فإنها تصح ، وإن كان إلى الركوع أقرب ، فإنها لا تصح ، وفاقاً للحنفية : وللحنابلة ، وخلافاً للمالكية الذين قالوا : إن الإتيان بها حال الانحناء لا يصح إلا في صورة واحدة : وهي ما إذا كان مقتدياً بإمام سبقه ، ولكن الشافعية لا يلزم عندهم أن يدرك الإمام حال ركوعه ، بل لو سبقه الإمام بالركوع ثم كبر المسأوم وركع وحده فإنه يصح ، وسيأتي إيضاح ذلك ، ثالثها : أن يأتي بلفظ الجلالة ، ولفظ أكبر ، رابعها : أن لا يمد همزة لفظ الجلالة ، فلا يقول : الله أكبر ، لأن معنى هذا الاستفهام ، فكأنه يستفهم عن الله ، خامسها : أن لا يمد الباء ، من لفظ أكبر ، فلا يصح أن يقول : الله أكبر ، فلو قال ذلك لم تصح صلاته ، سواء فتح همزة أكبر ، أو كسرهما . لأن أكبر - بفتح الهمزة - جمع كبير : وهو اسم للطبل الكبير ، وإكبار - بكسر الهمزة - اسم للحوض ، ومن قال ذلك متعمداً ، فإنه يكون سباً لإلهه ، فيرتد عن دينه ، سادسها : أن لا يشدد الباء من أكبر ، فلو قال : الله أكبر لم تنعقد صلاته ، سابعها : أن لا يزيد واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين . فلو قال : الله وأكبر ، أو قال : الله وأكبر . لم تنعقد صلاته ، ثامنها : أن لا يأتي بواو قبل لفظ الجلالة ، فلو قال : والله أكبر لم تنعقد صلاته ، تاسعها . أن لا يفصل بين الكلمتين بوقف طويل أو قصر على المعتمد ، فلو قال : الله ، ثم سكت قليلاً ، وقال : أكبر ، لم تنعقد صلاته ، ومن باب أولى إذا سكت طويلاً ، ولا يضر إدخال لام التعريف على لفظ : أكبر ، فلو قال : الله الأكبر صححت ، وكذا إذا وصف الله بوصف يليق به ، كأن يقول : الله العظيم أكبر ، أو يقول الله الرحمن الرحيم أكبر ، أما إذا زاد الوصف عن كلمتين فإنه يبطل التكبيرة ، فإذا قال : الله العظيم الكريم الرحيم أكبر لم تنعقد صلاته ، ولو فصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بضمير ، أو نداء فإنه لا يصح ، كما إذا قال : الله هو أكبر ، أو قال : الله يا رحمن أكبر .



عاشرها : أن يسمع بها نفسه ، بحيث لو نطق بها في سره بدون أن يسمعه هو فإنها لا تصح ، إلا إذا كان أخرس ، أو أصم ، أو كانت بالمكان جلبة أو وضوء ، فإنه لا يلزم في هذه الحالة أن يسمع نفسه ، على أن الأخرس ونحوه يجب عليه أن يأتي بما يمكنه . بحيث لو كان الخرس عارضاً وأمكته أن يحرك لسانه أو شفثيه بالتكبير ، فإنه يجب عليه أن يفعل ، الحادي عشر : دخول الوقت إن كان يصلي فرضاً أو نفلاً مؤقتاً ، أو نفلاً له سبب ، كما تقدم ، الثاني عشر : أن يوقع التكبيرة وهو مستقبل القبلة إن لم يسقط عنه استقبال القبلة ، كما تقدم في مبحث استقبال القبلة الثالث عشر : أن تتأخر التكبيرة عن تكبيرة الإمام إن كان يصلي مقتدياً بإمام ، الرابع عشر : أن يأتي بالتكبير في المكان الذي يصح فيه القراءة ، وسيأتي في بيان شروط القراءة . الخفية - قالوا : شروط تكبيرة الإحرام عشرون ، وإليك بيانها :

١ - دخول وقت الصلاة المكتوبة إن كانت التحريم لها ، فلو كبر قبل دخول الوقت بطلت تكبيرته

٢ - أن يعتقد المصلي أن الوقت قد دخل ، أو يرجح عنده دخوله ، فلو شك في دخوله وكبر الإحرام فإن تكبيرته لا تصح حتى ولو تبين أن الوقت قد دخل .

٣ - أن تكون عورته مستورة ، وقد تقدم بيان العورة في الصلاة ، فلو كبر وعورته مكشوفة ثم سترها ، فإن صلاته لا تصح .

٤ - أن يكون المصلي متطهراً من الحدث الأكبر والأصغر ، ومتطهراً من النجاسة فلا تصح منه التكبيرة إذا كان على بدنه أو ثوبه أو مكانه نجاسة غير معفو عنها ، وقد تقدم بيان النجاسة المعفو عنها في مبحث الطهارة ، فلو كبر ، وهو يظن أن به نجاسة بطلت تكبيرته ، ولو تبين له أنه طاهر

٥ - أن يأتي بالتكبيرة وهو قائم إذا كان يصلي فرضاً أو واجباً أو سنة فجر ، أما باقي

الزواجر فإنه لا يشترط لها القيام ، بل يصح الإتيان بها وهو قاعد ، فإن أتى بها منحنيًا ، فإن كان

انحنأوه إلى القيام أقرب ، فإنه لا يضر ، وإن كان إلى الركوع أقرب فإنه يضر ، ومحل ذلك ما إذا

كان قادراً على القيام ، كما هو ظاهر ، وإذا أدرك الإمام ، وهو راعع ، فكبر للإحرام خافه ، فإن أتى بالتكبيرة كلها وهو قائم ، فإنه يصح ، أما إذا قال : الله ، وهو قائم ، وقال : أكبر ، وهو راعع ، فإن صلاته لا تصح ، ولو أدرك الإمام من أول الصلاة ، فنطق بقول : الله ، قبل أن يفرغ

منها الإمام فإنها لا تصح .

٦ - نية أصل الصلاة . كأن ينوي صلاة الفرض .



- ٧ - تعيين الفرض من أنه ظهر أو عصر مثلاً ، فإذا كبر من غير تعيين : فإن تكبيرته لا تصح
- ٨ - تعيين الصلاة الواجبة ، كركعتي الطواف ، وصلاة العيدين ولوتر ، والمندور ، وقضاء نفل أفده ، فإن كل هذا واجب يجب تعيينه عند التكبير ، أما باقي النوافل فإنه لا يجب تعيينها ، كما تقدم .
- ٩ - أن ينطق بالتكبير بحيث يسمع بها نفسه ، فن همس بها ، أو أجراها على قلبه ، فإنها لا تصح ، ومثل ذلك جميع أقوال الصلاة من ثناء ، وتعوذ ، وبسملة ، وقراءة ، وتسبيح ، وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا الطلاق واليمين وغير ذلك فإنها لا تعتبر عند الحنفية ، إلا إذا نطق بها وسمعها ، فلا تصح ، ولا يترتب عايبها أثر إذا همس بها أو أجراها على قلبه .
- ١٠ - أن يأتي بجملة ذكر ، كأن يقول : الله أكبر ، أو سبحان الله ، أو الحمد لله ، فلو أتى بلفظ واحد ، فإنه لا يصح ، وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً في صفة التحريمة قريباً .
- ١١ - أن يكون الذكر خالصاً لله ، فلا تصح تكبيره الإحرام إذا كان الذكر مشتملاً على حاجة للدلي : كاستغفار ، ونحوه كما تقدم قريباً .
- ١٢ - أن لا يكون الذكر بسملة ، فلا يصح افتتاح الصلاة بها على الصحيح .
- ١٣ - أن لا يحذف الهاء من لفظ الجلالة ، فإن حذفها بطلت صلاته .
- ١٤ - أن يمد اللام الثانية من لفظ الجلالة فإذا لم يمدّها اختلف في صحة تكبيرته ، وفي حل ذبيحته ؛ فينبغي الإتيان بذلك المد احتياطاً .
- ١٥ - أن لا يمد همزة الله ، وهمزة أكبر فلو قال : آله أكبر ، بالمد ، لم تصح صلاته ، لأن المد معناه الاستفهام ، ومن يستفهم عن وجود إله فلا تصح صلاته . وإن تعمد هذا المعنى يكفر ، فالذين يذكرون الله - بمد الهمزة - مخطئون خطأ فاحشاً ، لما فيه من الإيهام ، وإن كان غرضهم النداء ؛ أما إذا كان غرضهم الاستفهام ؛ فإنهم يرتدون عن الإسلام ، وعلى كل حال فإن المد في الصلاة مبطلها ، وقد عرفت أن الشافعية موافقون على هذا .
- ١٦ - أن لا يمد باء أكبر ، فإذا قال : الله أكبر بطلت صلاته ، لأنه - بفتح الهمزة - جمع كبر ، وهو الطبل - وبكسر ها - اسم للحيض ، ومن قصد هذا فإنه يكفر ، وعلى كل حال فهو مبطل للصلاة .
- ١٧ - أن لا يفصل بين النية وبين التحريمة بفواصل أجنبي عن الصلاة فلو نوى ، ثم أتى بعمل خارج عن الصلاة من كلام أو أكل ، ولو كان بين أسنانه من قبل ( بشرط أن يكون قدر الحصة ) =

= أو شرب أو تكلم ، أو تمنع بلا عذر ، ثم كبر للإحرام بعد ذلك بدون نية جديدة ، فإن صلاته لا تصح ، أما إذا فصل بين النية وبين التكبيرة بالمشي إل المسجد بدون كلام ، أو فعل ، فإنه يصح ، كما تقدم في مبحث النية ، قريباً .

١٨ - أن لا تقدم التكبيرة على النية ، فلو كبر ، ثم نوى الصلاة ، فإن تكبيرته لا تصح ، ومتى فسدت تكبيرة الإحرام فقد فسدت الصلاة كلها ، لما علمت من أنها شرط .

١٩ - أن يميز الفرض .

٢٠ - أن يعتقد الطهارة من الحدث والخبث . ولم يشترط الحنفية أن تكون تكبيرة الإحرام باللغة العربية ، فلو نطق بها بلغة أخرى ، فإن صلاته تصح ، سواء كان قادراً على النطق بالعربية أو عاجزاً ، إلا أنه إن كان قادراً يكره له تحريماً أن ينطق بها بغير العربية .

المالكية - قالوا : يشترط لتكبيرة الإحرام شروط : أحدها : أن تكون باللغة العربية إذا كان قادراً عليها ، أما إن عجز عنها بأن كان أعجمياً ، وتعدر عليه النطق بها ، فإنها لا تجب عليه ، ويدخل الصلاة بالنية ، فإن ترجمها باللغة التي يعرفها ، فلا تبطل صلاته ، على الأظهر . أما إن كان قادراً على العربية فيتعين عليه أن يأتي بلفظ : الله أكبر بخصوصه ، ولا يجوز لفظ آخر بمعناه ، ولو كان عربياً ، وبذلك خالفوا الشافعية ، والحنفية ، لأن الشافعية أجازوا الفصل بين لفظ : الله ، ولفظ : أكبر ، بفواصل ؛ كما إذا قال : الله الرحمن أكبر ، وأجازوا الإتيان بها بغير العربية لغير القادر على النطق بالعربية ، بخلاف المالكية ؛ أما الحنفية فقد أجازوا الإتيان بها بغير العربية لغير القادر على العربية بلا كراهة ، أما القادر على النطق بالعربية فقالوا إن : صلاته تصح إذا نطق بها بغير العربية مع كراهة التحريم .

ثانيها : أن يأتي بتكبيرة الإحرام وهو قائم متى كان قادراً على القيام في الفرض ، فإذا أتى بها حال انحنائه فإنها تبطل ، لافرق بين أن يكون الانحناء إلى الركوع أقرب أو إلى القيام أقرب ، إلا في حالة واحدة ؛ وهي ما إذا أراد شخص أن يقتدى بإمام سبقه بالقراءة وركع ، فأراد ذلك الشخص أن يدرك الإمام فكبر منحنياً ، وركع قبل أن يرفع الإمام ، فإن تكبيرة ذلك الشخص المأموم تكون صحيحة ، ولكن لا تحسب له تلك الركعة ، وعليه إعادتها بعد سلام الإمام أما إذا ابتداء التكبير وهو قائم قبل أن يرفع الإمام ، ثم أتم التكبير وهو راكع ، أو حال الانحناء للركوع فإن الركعة تحسب له على أحد قولين راجحين ، ويشترط في هذه الحالة أن ينوي بالتكبيرة الإحرام وحده ، أو ينوي الإحرام مع الركوع أما إذا نوى الركوع وحده فإن صلاته لا تنعقد . =

= ولكن لا يصح له أن يقطع صلاته ، بل ينبغي أن يستمر فيها مع الإمام احتراماً للإمام ، ثم يعيدها بعد ذلك .

ثالثاً : أن يقدم لفظ الجلالة على لفظ أكبر ، فيقول : الله أكبر ، أما إذا قال : أكبر الله فإنه لا يصح ، وهذا متفق عليه .

رابعها : أن لا يند همزة الله قاصداً بذلك الاستفهام ، أما إذا لم يقصد الاستفهام بأن يقصد النداء أو لم يقصد شيئاً ، فإنه لا يضر عندهم .

خامسها : أن لا يمد باء أكبر قاصداً به جمع كبير ، وهو الطبل الكبير ، ومن يقصد ذلك كان سائياً لإله ، أما إذا لم يقصد ذلك فإن مد الباء لا يضر ؛ وهذان الأمران قد خالف فيهما المالكية الأئمة الثلاثة ؛ لأنهم اتفقوا على أن التكبير تبطل بهما ، سواء قصد معناه اللغوي أو لا ، كما أوضحناه في مذاهبهم .

سادسها : أن يمد لفظ الجلالة مداً طبيعياً ، وهذا متفق عليه في المذاهب .

سابعها : أن لا يحذف هاء لفظ الجلالة ، بأن يقول : الله أكبر ، بدون هاء ، وهذا متفق عليه أيضاً . أما إذا مد الهاء من لفظ الجلالة حتى ينشأ عنها وار ، فإنه لا يضر عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فقال الشافعية : إذا كان المصلي عامياً فإنه يغتفر له ذلك . أما غير العامي فإنه لا يغتفر له ، ولو فعله تبطل التكبير ، أما الحنابلة فقالوا : إن ذلك يضر ، وتبطل به التكبير على أي حال .

ثامنها : أن لا يفصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بسكوت ، بأن يقول : الله ، ثم يسكت ، ويقول : أكبر ، بشرط أن يكون هذا السكوت طويلاً في العرف ، أما إذا كان قصيراً عرفاً ، فإنه لا يضر ، وقد اتفقت المذاهب على أن الفصل بين لفظ الجلالة ولفظ أكبر ضار ، إلا إذا كان يسيراً ، فأما المالكية فقد وكلوا تقدير اليسير للعرف ، وأما الشافعية فقد قالوا : اليسير الذي يغتفر هو ما كان بقدر سكتة التنفس أو سكتة العي ، وأما الحنفية والحنابلة فقالوا : إن السكوت الذي يضر هو السكوت الذي يمكنه أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير .

تاسعها : أن لا يفصل بين الله ؛ وبين أكبر بكلام ؛ قليلاً كان ؛ أو كثيراً ؛ حتى ولو كان الفصل بحرف ؛ فلو قال ، الله أكبر ، فإنه لا يصح ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنابلة ، والمالكية ، أما الحنفية فقد أجازوا الفصل بأل ، فلو قال : الله الأكبر ؛ أو قال : الله الكبير ، فإنه يصح ، =

= كما يصح إذا قال : الله كبير ، وأما الشافعية فقد عرفت أنهم أجازوا الفصل بوصف من أوصاف الله تعالى ، بشرط أن لا يزيد على كلمتين ، فلو قال : الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه يصح ، كما تقدم موضحاً في مذهبهم .

عاشرها : أن يحرك لسانه بالتكبير ، فلو أتى بها في نفسه بدون أن يحرك لسانه ، فإنها لا تصح ، أما النطق بها بصوت يسمعه ، فإنه ليس بشرط عندهم ، فإن كان أخرج ، فإن التكبير تسقط عنه ، ويكتفى منه بالنية ؛ وقد خالف في ذلك المذاهب الثلاثة ، فقد اشترطوا النطق بها بصوت يسمعه فلو حرك بها لسانه فقط ، فإن صلاته تكون باطلة ، إلا إذا كان أخرج ، فإنه يعني عنه ، عند الحنابلة ، والحنفية ؛ أما الشافعية فقالوا : يأتي بما يمكنه من تحريك لسانه وشفته . هذا ، وكل ما كان شرطاً لصحة الصلاة من استقبال القبلة ، وستر العورة ، والطهارة ، ونحو ذلك مما تقدم ، فهو شرط للتكبير .

الحنابلة - قالوا : يشترط لتكبير الإحرام شروط : أحدها : أن تكون مركبة من لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر : الله أكبر ، فلو قال غير ذلك فإن صلاته تبطل ؛ فالحنابلة ، والمالكية متفقون على أن الإحرام لا يحصل إلا بهذا اللفظ المترتب ، فلو قال : أكبر الله ، أو قال : الله الأكبر ، أو الله الكبير ، أو الجليل ، أو غير ذلك من الألفاظ التعظيم ، بطأت تحريمته ، وكذا لو قال : الله فقط ، أما إذا قال : الله أكبر ، ثم زاد عليه صفة من صفات الله ، كأن قال : الله أكبر ، وأعظم ، أو الله أكبر وأجل ، فإن صلاته تصح مع الكراهة ، ومثل ذلك ما إذا قال : الله أكبر كبيراً ، وقد عرفت أن الشافعية قالوا : إن الفصل بين الله وأكبر بكلمة أو كلمتين من أوصاف الله ، نحو الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه لا يضر ، وأن الحنفية قالوا : إن الفصل بأل لا يضر ، كما إذا قال الله الأكبر ، وكذا إذا قال : الله كبير ، فإنه لا يضر عند الحنفية .

ثانيها : أن يأتي بتكبير الإحرام وهو قائم ، متى كان قادراً على القيام ، ولا يشترط أن تكون قامته منتصبه حال التكبير ، فلو كبر منحنيًا ، فإن تكبيرته تصح ، إلا إذا كان إلى الركوع أقرب ، فإن أتى بالتكبير كله راكعاً أو قاعداً ، أو أتى ببعضه من قيام . وبالبعض الآخر من قعود أو ركوع ، فإن صلاته تنعقد نفلاً ، فيصلبها على أنها نفل إن اتسع الوقع ، وإلا وجب أن يقطع الصلاة ويسأنف التكبير من قيام ، وقد عرفت رأى المذاهب في ذلك قبل هذا .

ثالثها : أن لا يمد همزة الله .

## الفرض الثالث من فرائض الصلاة

### القيام

اتفقت المذاهب على أن القيام فرض على المصلي في جميع ركعات الفرض، بشرط أن يكون قادراً على القيام، فإن عجز عن القيام لمرض ونحوه، فإنه يسقط عنه، ويصل على الحالة التي يقدر عليها، كما سيأتي في صبحث صلاة المريض.

أما صلاة السن والندوبات ونحوها، فإن القيام لا يفترض فيها بل تصح من قعود، ولو كان المصلي قادراً على القيام، وهذا الحكم متفق عليه، إلا أن الحنفية لهم تفصيل في بعض الصلاة غير المفروضة فانظره تحت الخط (١).

والقيام فرض مادام المصلي واقفاً لقراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة، فكل ما يطلب منه

---

= رابعها : أن لا يمد باء أكبر، فيقول : أكبر، وقد عرفت معنى هذا، والخلاف فيه في مذهب المالكية.

خامسها : أن تكون بالعربية، فإن عجز عن تعلمها، كبر باللغة التي يعرفها، كما قال الشافعية ولو ترك التكبير باللغة التي يعرفها لم تصح صلاته، لأنه ترك ما هو مطلوب منه، خلافاً للمالكية فإن عجز عن التكبير بالعربية وغيرها من اللغات فإن تكبيرة الاحرام تسقط عنه؛ كما تسقط عن الآخرس، وإذا أمكنه أن ينطق بلفظ الله، دون أكبر، أو بلفظ أكبر دون الله، فإنه يأتي بما يستطيع؛ ولا يجب على الآخرس أن يحرك لسانه، لأن الشارع لم يكلفه بذلك، فتكون محاورته عبثاً، خلافاً للشافعية.

سادسها : أن لا يشبع هاء الله، حتى يتولد منها واو، فإن فعل ذلك بطلت تكبيرته.

سابعها : أن لا يحذف هاء الله. فلا يقول : الله أكبر.

ثامنها : أن لا يأتي بواو بين الكلمتين، بأن يقول : الله وأ أكبر، فإن فعل ذلك لا تصح تكبيرته.

تاسعها : أن لا يفصل بين الكلمتين بسكوت يسع كلاماً. ولو سيراً. وكذا يشترط للتكبير

كل ما يشترط لفلاة : من استقبال، وسوء عورة، وعلهاة وغير ذلك.

(١) الحنفية يـ قالوا : كما يفترض القيام في الصلوات الخمس، كذلك يفترض في صلاة الوتر.

فلا تصح صلاته إلا من قيام. ومثله الصلاة المنذورة، وخلافاً لكمي الفجر على الصحيح، فلا تصح صلاتهما من قعود.

فعله حال القيام ، فإنما يقع في قيام مفروض ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة .  
أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

## الفرض الرابع من فرائض الصلاة قراءة الفاتحة

يتعلق بقراءة الفاتحة مباحث : أحدها : هل هي فرض في الصلاة باتفاق جميع المذاهب ؟ ،  
ثانيها : هل هي فرض في جميع ركعات الصلاة ، سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً ؟ ؛ ثالثها : هل هي  
فرض على كل مصل ، سواء كان يصلي منفرداً ، أو كان يصلي إماماً أو مأموماً ؟ ، رابعها : ما حكم  
الماجز عن قراءة الفاتحة ؟ ، خامسها : هل يشترط في قراءة الفاتحة أن يسمع القارئ بها

(١) الحنفية — قالوا : القدر المفروض من القيام هو ما يسع القراءة المفروضة ، وهي آية  
طويلة أو ثلاث آيات قصار ، وسيأتي بيانها قريباً في مبحث «قراءة الفاتحة» ، أما ما زاد على ذلك  
فهو إما قيام واجب إن كان يؤدي فيه واجب : كقراءة الفاتحة ، وإما قيام مندوب إن كان يؤدي  
فيه مندوب ، على أنهم قالوا : إن هذا الحكم قبل إيقاع القراءة ، أما إذا أطال القراءة كان القيام  
فرضاً ، بقدر ذلك التطويل ، حتى ولو قرأ القرآن كله ، فلا يصح أن يقرأ آية وهو قائم ، ثم يجلس  
ويكمل الباقي . فالخلاف بين الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في هذه المسألة لا قائدة له ، إلا من حيث  
ترتب الثواب ؛ فالشافعية ، والحنابلة يقولون : إذا أطال القيام ، كان له ثواب الفرض ؛ وإذا قصر  
القيام بترك سنة من سنن الصلاة ، فإنه يعاقب على تقصير القيام ، وإن كان لا يعاقب على ترك السنة ،  
أما الحنفية فانهم يقولون : إذا أطال القيام بالقدر المطلوب منه ، فإنه يثاب عليه ثواب الفرض ،  
وإذا قصر القيام بترك سنة ، فإنه لا يعاقب ، فإذا وافق الشافعية والحنابلة : الحنفية على هذا الرأي  
فإنه لا يكون بينهم خلاف .

المالكية — قالوا : يفترض القيام استقلالاً في الصلاة المفروضة حال تكبيرة الإحرام ،  
وقراءة الفاتحة ، والهوى للركوع ، وأما حال قراءة السورة فهو سنة ، فهو استند حال قراءة  
السورة إلى شيء ، بحيث لو أزيل ذلك الشيء سقط ، فإن صلاته لا تبطل . بخلاف ما لو استند إلى  
ذلك الشيء حال قراءة الفاتحة ، أو حال الهوى للركوع ، فإن صلاته تبطل ، على أنهم اتفقوا مع  
غيرهم من الأئمة على أنه إذا جاس وقت قراءة السورة تبطل صلاته ؛ وإن لم يكن القيام فرضاً ؛  
لإخلاله بهيئة الصلاة .



نفسه بحيث لو حرك اسنانه ولم يسمع ما ينطق به تصحح أولاً ؟ ، وإليك الجواب عن هذه الأسئلة ،  
أما الأول والثاني : فقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة فرض ،  
بحيث لو تركها المصلي عامداً في ركعة من الركعات بطلت الصلاة ، لافرق في ذلك بين أن تكون  
الصلاة مفروضة أو غير مفروضة . أما لو تركها سهواً ، فعليه أن يأتي بالركعة التي تركها فيها  
بالكيفية الآتية بيانها في مباحث سجود السهو ، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن قراءة الفاتحة  
في الصلاة ليست فرضاً وإنما هي واجب . وإن شئت قلت : سنة مؤكدة بحيث لو تركها  
عمداً فإن صلاته لا تبطل . فانظر تفصيل مذهبهم ، ودليلهم عليه تحت الخط (۱) ، أما دليل من قال :  
إنها فرض فهو ما روى في « الصحيحين » من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم  
يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وأما الجواب عن الثالث . وهو هل تفرض قراءة الفاتحة على المأموم ؟  
فإن فيه تفصيلاً في المذاهب بيناه تحت الخط (۲) ، وأما الجواب عن الرابع . وهو ما حكم العاجز

(۱) الحنفية — قالوا : المفروض مطلق القراءة ، لا قراءة الفاتحة بخصوصها . لقوله تعالى :  
(فأقرءوا ما تيسر من القرآن) فإن المراد القراءة في الصلاة . لأنها هي المكلف بها ، وما روى في  
« الصحيحين » من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا قمت إلى الصلاة ، فأسبغ الوضوء . ثم استقبل  
القبلة ثم اقرأ ما تيسر من القرآن » . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بقراءة » ، والقراءة  
فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة . ويجب أن تكون في الركعتين الأولىين ، كما تجب قراءة  
الفاتحة فيهما بخصوصها . فإن لم يقرأ في الركعتين الأولىين في الصلاة الرباعية قرأ فيما بعدها .  
وصحت صلاته . إلا أنه يكون قد ترك الواجب . فإن تركه سهواً يجب عليه أن يسجد للسهو :  
فإن لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة . كما تجب إعادة إن ترك الواجب عامداً . فإن لم يفعل  
كانت صلاته صحيحة ، مع الإثم . أما باقي ركعات الفرض . فإن قراءة الفاتحة فيه سنة . وأما النفل  
فإن قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعاته . لأن كل اثنين منه صلاة مستقلة . ولو وصاهما بغيرهما .  
كان صلى أربعاً بتسليمة واحدة ؛ وألحقوا الوتر بالنفل ، فتجب القراءة في جميع ركعاته . وقد روي  
القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار . أو آية طويلة تعدلها . وهذا هو الأحوط .

(۲) الشافعية — قالوا : يفرض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام . إلا إن كان مسبوقاً  
بجميع الفاتحة أو بعضها . فإن الإمام يتحمل عنه ما سبق به إن كان الإمام أهلاً للتحمل . بأن لم  
يظهر أنه محدث أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض

الحنفية — قالوا : إن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريماً في السرية والجهرية ، لما روى =

عن قراءة الفاتحة؟ فقد اتفق الشافعية، والحنابلة على أن من عجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة، فإن كان يقدر على أن يأتي بآيات من القرآن بقدر الفاتحة في عدد الحروف والآيات، فإنه يجب عليه أن يأتي بذلك. فإن كان يحفظ آية واحدة أو أكثر فإنه يفترض عليه أن يكرر ما يحفظه بقدر آيات الفاتحة. بحيث يتعلم القدر المطلوب منه تكراره. فإن عجز عن الإتيان بشيء من القرآن بالمرّة فإنه يجب عليه أن يأتي بذكر الله كأن يقول: الله... إلخ. بقدر الفاتحة. فإن عجز عن الذكر أيضاً فإنه يجب عليه أن يقف ساكناً بقدر الزمن الذي تقرأ فيه الفاتحة، فإن لم يفعل ذلك بطلت صلاته في هذين المذهبين: على أنه لا يجوز عندهم قراءة الفاتحة بغير اللغة العربية على كل حال. ومن لم يفعل ذلك فإن صلاته تبطل. أما المالكية والحنفية: فانظر مذهبيهما تحت الخط "١"، وأما الجواب عن الخامس وهو هل يشترط أن يسمع نفسه بقراءة الفاتحة؟ فالجواب عنه أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أنه إذا لم يسمع نفسه بالقراءة. فإنه لا يعتبر قارئاً. وخالف المالكية فقالوا: يكفي أن يحرك لسانه، وإن لم يسمع نفسه فانظر مذهبهم تحت الخط "١". على أنك قد

= من قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة»، وهذا الحديث روى من عدة طرق.

هذا، وقد نقل منع المأموم من القراءة عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة، منهم المرتضى والعبادلة. وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة المأموم خلف إمامه مفسدة للصلاة، وهذا ليس بصحيح، فأقوى الأقوال وأحوطها القول بکراهة التحريم.

المالكية — قالوا: القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية، مكروهة في الجهرية، إلا إذا قصد مراعاة الخلاف، فيندب.

الحنابلة — قالوا: القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السرية، وفي سكتات الإمام في الصلاة الجهرية، وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية.

(١) الحنفية — قالوا من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى، وصلاته صحيحة.

المالكية — قالوا: من لا يحسن قراءة الفاتحة وجب عليه تعلمها إن أمكنه ذلك، فإن لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يحسنها، فإن لم يجد ندم له أن يفصل بين تكبيره وركوعه ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى، وإنما يجب على غير الأخرس. أما هو فلا يجب عليه.

(٢) المالكية — قالوا: لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه. ويكفي أن يحرك بها لسانه،

والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف.

عرفت أن الحنفية قالوا: إن قراءة الفاتحة ليست فرضاً ، فلو لم يسمع بها نفسه لا تبطل صلاته ، ولكن يكون تاركاً للواجب .

## الفرض الخامس من فرائض الصلاة الركوع

الركوع فرض في كل صلاة للقادر عليه باتفاق ، وقد ثبتت فرضية الركوع في الصلاة ثبوتاً قاطعاً ، وإنما اختلف الأئمة في القدر الذي تصح به الصلاة من الركوع ، وفي ذلك القدر تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : يحصل الركوع بطأطأة الرأس ، بأن ينحني انحناء يكون إلى حال الركوع أقرب ، فلو فعل ذلك صححت صلاته ؛ أما كمال الركوع فهو انحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز ، وهذا في ركوع القائم ، أما القاعد فركوعه يحصل بطأطأة الرأس مع انحناء الظهر ، ولا يكون كاملاً إلا إذا حاذت جبهته قدام ركبتيه .

الحنابلة - قالوا : إن الجزئ في الركوع بالنسبة للقائم انحناءه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه إذا كان وسطاً في الخالقة ، لا طويل اليدين ولا قصيرهما ، وقدره من غير الوسيط الانحناء ، بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطاً ، وكال الركوع أن يمد ظهره مستوياً ، ويجعل رأسه بإزاء ظهره ، بحيث لا يرفعه عنه ولا يخفضه ، وبالنسبة للقاعد مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة ، وكاله أن تم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية - قالوا : أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناء ، بحيث تنال راحتا معتدل الخالقة ركبتيه بدون انحناس ، وهو - أن يخفض عجزه ، ويرفع رأسه ، ويقدم صدره - بشرط أن يقصد الركوع وأكمله بالنسبة له أن يسوى بين ظهره وعنقه ، وأما بالنسبة للقاعد فأقله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه ، وأكمله أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير مماسة .

المالكية - قالوا : حد الركوع الفرض أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبتيه إن كان متوسط اليدين ، بحيث لو وضعهما لكانتا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين ، ويندب وضع اليدين على الركبتين ، وتمسكتهما منهما ، وتسوية ظهره .

## الفرض السادس من فرائض الصلاة

### السجود - شروطه

السجود من الفرائض المأثقة عليها ، فيفترض على كل مصل أن يسجد مرتين ، في كل ركعة ، ولكن القدر الذي يحصل به الفرض من السجود فيه اختلاف المذاهب . فانظره تحت الخط " .  
ويشترط في صحة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه ، كالخشب والبساط ، بخلاف القطن المندوف الذي لا تستقر الجبهة عليه ، فإنه لا يصح عليه السجود ، ومثله التبن ، الأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها ، أما إذا استقرت الجبهة ، فإنه يصح السجود على كل ذلك .

(١) المالكية - قالوا : يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وجبهة الإنسان مرفوعة ، وهي ما بين الحاجبين إلى مقدم الرأس : فلو سجد على أحد الجبين لم يكفه ، ويندب السجود على أنفه ، ويعيد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوده ، والوقت هنا في الظاهر والعصر يستمر إلى اصفرار الشمس ، فلا يزيد بعد الاصفرار ، وفي المغرب والعشاء والصبح إلى طلوع الشمس والفجر ، فمتى طلعت الشمس فإنه لا يعيد فلو سجد على أنفه دون جبهته لم يكفه ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يومئ للسجود ، وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فسنة . ويندب إلصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية - قالوا : حد السجود المفروض هو أن يضع جزءاً ، ولو قليلاً من جبهته على ما يصح السجود عليه ، أما وضع جزء من الأنف فقط فإنه لا يكفي إلا لعذر على الراجح ، أما وضع الحد أو الذق فقط فإنه لا يكفي مطلقاً للعذر ولا لغير عذر . ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف إحدى القدمين ، ولو كان إصبعاً واحداً على ما يصح السجود عليه ، أما وضع أكثر الجبهة فإنه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف .

الشافعية والحنابلة - قالوا : إن الحد المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظام : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين ، إلا أن الحنابلة ، قالوا : لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر والشافعية قالوا : يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين وبتلون أصابع القامين .

ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه ، فإن وضعها على كفه بطلت صلاته عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ولا يضر أن يضع جبهته على شيء ملبوس ، أو محمول له يتحرك بحركته ، وإن كان مكروهاً باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يضر السجود على كور عمامته ؛ فلو وضع على رأسه عمامة عليها شال كبير ، ستر بعض جبهته ، ثم سجد عليه ؛ فإن صلاته تصح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

وبشترط أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود ، وفي تقدير الارتفاع المبطل للصلاة اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط (٤)

(١) الحنفية — قالوا : إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضر ؛ وإنما يكره فقط .  
(٢) الشافعية — قالوا : يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكر . وإلا بطلت صلاته إلا إذا طال . بحيث لا يتحرك بحركته ، كما لا يضر السجود على منديل في يده لأنه في حكم المنفصل .

(٣) الشافعية — قالوا : يضر السجود على كور العمامة ونحوها . كالعصابة إذا ستر كل الجبهة ، فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته . إن كان عامداً عالماً . إلا لعذر . كأن كان به جراحة وخاف من نزع العصابة حصول مشقة شديدة ؛ فإن سجوده عليها في هذه الحالة صحيح .  
(٤) الحنفية — قالوا : إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع . ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضى بها الضرورة عند شدة الزحام . وهي سجود المصلي على ظهر المصلي الذي أمامه . فإنه يصح بشروط ثلاثة : الأول : أن لا يجد مكاناً خالياً للوضع جبهته عليه في الأرض : الثاني : أن يكون في صلاة واحدة ، الثالث : أن تكون ركبتاه في الأرض فإن فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : إن الارتفاع المبطل للصلاة هو ما يخرج المصلي عن هيئة الصلاة .  
الشافعية — قالوا : إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطل للصلاة ، إلا إذا رفع عجزته وما حولها عن رأسه وكتفيه . فتصح صلاته . فالمدار عندهم على تنكيس البدن . وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود . حيث لا عذر . كسجود المرأة الحبل . فإن التنكيس لا يجب عليها إذا خافت الضرر .

المالكية — قالوا : إن كان الارتفاع كثيراً متصل بالأرض . فإن السجود عليه لا يصح على المتمد . وإن كان يسيراً كفتاح ومحفظة . فإن السجود عليه يصح . ولكنه خلاف الأولى .



## الفرض السابع : الرفع من الركوع - الثامن : الرفع من السجود التاسع : الاعتدال - العاشر : الطمأنينة

هذه الفرائض الأربعة متصلة ببعضها ، وقد اتفق على فرضيتها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية في فرضيتها ، بل قالوا : إن الرفع من الركوع والطمأنينة والاعتدال من واجبات الصلاة ؛ لأن فرائضها . بحيث لو تركها المصلي لا تبطل صلاته ، ولكنه يأثم إنمأ صغيراً ، كما تقدم بيانه غير مرة ، ولكنهم قالوا : إن الرفع من السجود فرض ؛ وقد بينا كل مذهب في هذا تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : الرفع من الركوع والاعتدال والطمأنينة من واجبات الصلاة لأن فرائضها . إلا أنهم فصلوا فيها ، فقالوا : الطمأنينة . وهي تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ، ويستوى كل عضو في مقدره بقدر تسوية على الأقل ، واجبة في الركوع والسجود ، وكذا في كل ركن قائم بنفسه ؛ ويعبرون عن ذلك بتعديل الأركان ، والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى قائماً وهو المعبر عنه بالاعتدال ، فهو سنة على المشهور ، أما الرفع من السجود فإنه فرض ، ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون إلى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى جالساً ، فهو سنة على المشهور . الشافعية - قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع ، من قيام . أو قعود ، مع طمأنينة فاصلة بين رفته من الركوع وهو به للسجود ؛ وهذا هو الاعتدال عندهم ، وأما الرفع من السجود الأول ، وهو للمسمى بالجلوس بين السجدين ، فهو أن يجلس مستوياً مع طمأنينة ؛ بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستو لم تصح صلاته ، وإن كان إلى الجلوس أقرب ، ويشترط أن لا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ؛ فلو أطال زماناً يسع الذكر الوارد في الاعتدال ، وقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ، ويسع الذكر الوارد في الجلوس ، وقدر أقل التشهد بطلت صلاته ، ويشترط أيضاً أن لا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أسدهما لفرغ . فإنه لا يجزئه . بل يجب عليه أن يعود إلى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود . بشرط أن لا يطمئن فيهما إن كان قد اطمأن . ثم يعيد الاعتدال .

المالكية - قالوا : حد الرفع من الركوع هو ما يخرج به عن انحنا الظهر إلى اعتدال . أما الرفع من السجود فإنه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض . ولو بقيت يدها على المعتمد ، وأما الاعتدال =



## الحادى عشر من فرائض الصلاة

### القيود الأخير

وهو من فرائض الصلاة المتفق عليها عند أئمة المذاهب ، ولكنهم اختلفوا في حد القيود الأخير ، كما هو مفصل تحت الخط ١١ .

= وهو أن يرجع كما كان ، فهو ركن مستقل في الفصل بين الأركان ، فيجب بعد الركوع ، وبعد السجود ، وحال السلام ، وتكبيرة الإحرام : وأما الطمانينة فهي ركن مستقل أيضاً في جميع أركان الصلاة ، وحدها استقرار الأعضاء زمنياً ما زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء ، وكل ذلك لازم لا بد منه في الصلاة عندهم .

الحنابلة - قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يفارق القدر المجزئ منه ، بحيث لا تصل يده إلى ركبتيه ، وأما الاعتدال منه فهو أن يستوى قائماً ، بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه ، والرفع من السجود هو أن يفارق جهته الأرض ، والاعتدال فيه هو أن يجلس مستوياً بعده ، بحيث يرجع كل عضو إلى أصله . وقد عرفت أنهم متفقون مع المالكية والشافعية : على أن الرفع من الركوع والسجود والطمانينة والاعتدال من فرائض الصلاة .

(١) الحنفية - قالوا : حد القيود المفروض هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصح ، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : ، إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك .

المالكية - قالوا : الجلوس بقدر السلام المفروض مع الاعتدال فرض ، وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوب على الأصح ، وبقدر الدعاء المندوب مندوب ، وبقدر الدعاء المكروه - كدعاء المأموم بعد سلام الإمام - مكروه .

الشافعية - قالوا : الجلوس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليم الأولى فرض ؛ وإنما كان الجلوس المذكور فرضاً ، لأنه ظرف للفرائض الثلاثة : أعنى التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليم الأولى ، فهو كالقيام للفاتحة ، أما ما زاد على ذلك ؛ كالجلوس للدعاء والتسليم الثانية فمندوب .

الحنابلة - حددوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين .

## الثاني عشر من فرائض الصلاة

### التشهد الأخير

التشهد الأخير فرض عند الشافعية ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، أما صفة التشهد فقد اختلفت فيها المذاهب ، فانظرها عند كل مذهب تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : التشهد الأخير واجب لا فرض .

المالكية — قالوا : إنه سنة .

(٢) الحنفية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هي : «التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وهذا هو التشهد الذي رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، والأخذ به أولى من الأخذ بالمروي عن ابن عباس رضي الله عنهما .

المالكية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هي : «التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، والأخذ بهذا التشهد مندوب ، فلو أخذ بغيره من الوارد فقد أتى بالسنة وخالف المندوب .

الشافعية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هي : «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله ، وقالوا : إن الفرض يتحقق بقوله : «التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله .» أما الإتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكمل ويشترط في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر . وأن يوالى بين كلماته . وأن يسمع نفسه حيث لا مانع وأن يرتب كلماته . فلو لم يرتبها فإن غير المعنى بعدم الترتيب بطلت صلاته إن كان عامداً ، وإلا فلا ، وقالوا : إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة . وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد . أو النبي . ومن هذا تعلم أن الإتيان ببعض هذه الصيغة فرض عند الشافعية ، كما ذكرنا : أما المالكية =

## الثالث عشر من فرائض الصلاة : السلام

### الرابع عشر : ترتيب الأركان

اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الخروج من الصلاة بعد نسيها لا بد أن يكون بإفظ : السلام ، وإلا بطلت صلاته ، وغالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن الخروج من الصلاة يكون بأي عمل مناف لها حتى ولو بنقض الوضوء ، ولكن لفظ السلام واجب لا فرض ، وقد عرفت الفرق بينهما ، أما صيغة السلام المطلوبة عند الأئمة الثلاثة . ففيها تفصيل ذكرناه تحت الخط (١) ، كما ذكرنا

= فإنهم قالوا : إنه سنة ؛ بحيث لو قدم بقدره ولم يتكلم به : فإن صلاته تصح مع الكراهة ؛ والحنفية قالوا : إنه إذا ترك التشهد تكون صلاته صحيحة مع كراهة التحريم .

الحنابلة - قالوا : إن التشهد الأخير هو : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد ، والأخذ بهذه الصيغة أولى ؛ ويجوز الأخذ بغيرها مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأخذ بتشهد ابن عباس مثلاً ، والقدر المفروض منه ، التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله اللهم صل على محمد ، إلا أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتعين بهذه الصيغة .

(١) الحنفية - قالوا : إن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضاً ، بل هو واجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم ابن مسعود التشهد قال له : إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد ، فلم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام ، ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة : عليكم ، ولو خرج من الصلاة بغير السلام ، ولو بالحدث صح صلاته ، ولكنه يكون آثمًا ، وتجب عليه الإعادة ، فإن ترك الإعادة كان آثمًا أيضاً ،

الحنابلة - قالوا : يفترض أن يسلم مرتين بإفظ : السلام عليكم ورحمة الله ، بهذا الترتيب ، وهذا النص وإلا بطلت صلاته .

الشافعية - قالوا : لا يشترط الترتيب في ألفاظ السلام ، ولو قال : عليكم السلام ، صح مع الكراهة .

تفصيل مذهب الحنفية أما ترتيب الأركان بحيث يؤدي المصلي القيام قبل الركوع، والركوع قبل السجود، فهو أمر لازم، بحيث لو قدم المصلي الركوع على السجود، أو السجود على القيام، أو نحو ذلك، فإن صلاته تكون باطلة باتفاق، على أن الحنفية يقولون: إن هذا الترتيب شرط لا فرض، والأمر في ذلك سهل: وقد خالف الحنفية الأئمة في قراءة الفاتحة، كما عرفت، فقد قالوا: إنها ليست ركناً: فلها حكم خاص بالنسبة للترتيب، فانظر مذهبهم تحت الخط (١).

## الخامس عشر من فرائض الصلاة

### الجلوس بين السجدين

اتفق ثلاثة من الأئمة على أنه يفرض على المصلي أن يجلس بين كل سجدين من صلاته، فلو سجد مرة، ثم رفع رأسه، ولم يجلس، وسجد ثانياً، فإن صلاته لا تصح، وخالف الحنفية في ذلك، فقالوا: إن الجلوس بين السجدين ليس فرضاً في الصلاة فانظر مذهبهم تحت الخط (١). وقد استدل القائلون بفرضية الجلوس بين السجدين وغيره من الفرائض المتقدمة بما رواه البخاري، ومسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي صلاة ناقصة، فعلمه كيف يصلي فقال له: «إذا قم إلى الصلاة فكبر. ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، وفي بعض الروايات: فأقرأ بأبام القرآن» وقال: «ثم لو ركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً».

= المالكية - قالوا: لا بد في الخروج من الصلاة أن يقول: السلام عليكم. بهذا الترتيب. وبهذا النص. ويمكن في سقوط الفرض عنهم أن يقولوا مرة واحدة. ويسقط عن العاجز عن النطق بالاتفاق.

(١) الحنفية - قالوا: إن الترتيب المذكور شرط لصحة الصلاة لا فرض. وعلى كل حال فلا بد منه. إلا أنهم قالوا: إذا ركع قبل القيام. ثم سجد وقام: فإن ركوعه هذا لا يعتبر. فإذا ألقى الركوع الأول. ثم ركع وسجد. فإن الركعة تعتبر له وعليه أن يسجد للسهو إن وقع منه ذلك سهواً. فإن فعله عمداً بطلت صلاته. وهذا إذا ركع بدون أن يقوم. أما إذا قام ولم يقرأ. ثم ركع. فإن صلاته تكون صحيحة. لأن الركعة ليست فرضاً في جميع الركعات، بل هي فرض في ركعتين، فإذا أدى ركعتين بدون قراءة فإنه يفرض عليه الترتيب في الركعتين اللتين.

(٢) الحنفية - قالوا: إن الجلوس بين السجدين ليس بفرض. وهل هو واجب أقل من الفرض أو

سنة غير مؤكدة؟ فبعضهم يقول: إنه واجب. وهو ما يقتضيه الدليل. وبعضهم يقول: إنه سنة.

ثم ارفع حتى تستوى قائماً ؛ ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ، وقد عرفت أن الحنفية لم يوافقوا على أن الجلوس فرض ، وكذا لم يوافقوا على أن قراءة الفاتحة فرض ، وقالوا : إن الحديث المذكور لا يدل على الفرضية ، وإنما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يريد تعليم الرجل الصلاة الكاملة المشتملة على الفرائض والواجبات والسنن ، وليس المقام محتملاً للشرح والبيان . ولهذا لم يذكر في الحديث النية والعود الأخير ، مع أنه فرض باتفاق ، وكذلك لم يذكر التشهد الأخير مع أنه فرض عند بعض الأئمة ، وكذلك لم يشتمل الحديث على أشياء كثيرة كالتموذ ونحوه . فدل ذلك كله على أن الغرض إنما هو تعليم الرجل كيفية الصلاة بطريق عملي ، حتى إذا تعلمها أمكنه أن يفهم ما هو فرض وما هو واجب أو مسنون ، أما الأئمة الآخرون فقد قالوا : إن طلب هذه الأعمال من الرجل دليل على فرضيتها ، وإنما لم يذكر له باقي الفرائض ، لأن الرجل قد أتى بها ، وهذا حسن إذا دل عليه دليل في الحديث ، ولكن أين الدليل ؟ على أن الاحتياط إنما هو في اتباع رأى الأئمة الثلاثة ، خصوصاً أن الحنفية قالوا : إنها واجبة بمعنى أن الصلاة تصح بدونها مع الإثم ، كما تقدم .

### واجبات الصلاة

ذكرنا غير مرة أن المالكية ، والشافعية اتفقوا على أن الواجب والفرض بمعنى واحد ، فلا يختلف معناه إلا في باب الحج ، فإن الفرض مناه في الحج ما يبطل بتركه الحج ، أما الواجب فإن تركه لا يبطل الحج ، ولكن يلزم تاركه ذبح فداء ، كما سيأتي بيانه في الحج ، وعلى هذا فليس عندهم واجبات للصلاة ، بل أعمالها منها ما هو فرض ؛ ومنها ما هو سنة . وقد تقدمت فرائض الصلاة ، وسيأتي بيان سننها ، أما الحنفية ؛ والحنابلة فقد قالوا : إن للصلاة واجبات . فانظر مذهبهما تحت الخط (۱) .

(۱) الحنفية — قالوا : واجبات الصلاة لا تبطل الصلاة بتركها ، ولكن المصلي إن تركها سهواً فإنه يجب عليه أن يسجد للسهو بعد السلام ، وإن تركها عمداً : فإنه يجب عليه إعادة الصلاة فإن لم يمد كانت صلاته صحيحة مع الإثم . ودليل كونها واجبة عندهم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على فعلها ، وإليك بيان واجبات الصلاة عند الحنفية .

۱ — قراءة سورة الفاتحة في كل ركعات النفل ، وفي الأوليين من الفرض ، ويجب تقديمها على قراءة السورة ؛ فإن عكسها هو أسجد للسهو .

- ٢ - ضم سورة إلى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر ، والأوليين من الفرض ، ويكفي في أداء الواجب أقصر سورة أو ما يماثلها كثلث آيات قصار ؛ أو آية طويلة ، والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى : « ثم نظر ، ثم عبس وبسر ، ثم أدبر واستكبر ، وهي عشر كلمات . وثلاثون حرفاً من حروف الهجاء ، مع حسابان الحرف المشدد بحرفين ، فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة أجزاءه عن الواجب ، فعلى هذا يكفي أن يقرأ من آية الكرسي قوله تعالى : « الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم » .
- ٣ - أن لا يزيد فيها عملاً من جنس أعمالها . كأن يزيد عدد السجود عن الوارد ، فلو فعل ذلك ألغى الزائد . وسجد للسهو إن كان ساهياً .
- ٤ - الاطمئنان في الأركان الأصلية ، كالركوع والسجود ونحوهما ، والاطمئنان الواجب عندهم هو تسكين الأعضاء حتى يستوى كل عضو في مقره بقدر تسبيحة على الأقل ، كما ستعرفه في مبحث « الاطمئنان » .
- ٥ - القعود الأول في كل صلاة ولو نافلة .
- ٦ - قراءة التشهد الذي رواه ابن مسعود ، ويجب القيام إلى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً فلو زاد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سهواً سجد للسهو ، وإن تعمد وجبت إعادة الصلاة ، وإن كانت صحيحة .
- ٧ - لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة .
- ٨ - قراءة القنوت بعد الفاتحة والسورة في الركعة الثالثة من الوتر .
- ٩ - تكبيرات العيدين ، وهي ثلاث في كل ركعة . وسيأتي بيانها .
- ١٠ - جهر الإمام بالقراءة في صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء ، أما المنفرد فيخير بين الجهر والإسرار في جميع صلواته ، إلا أن الأفضل له أن يجهر فيما يجب على الإمام أن يجهر فيه ، ويسر فيما يجب على الإمام الإسرار فيه .
- ١١ - إسرار الإمام والمنفرد في القراءة في نفل النهار وفرض الظهر والعصر ، وثالثة المغرب والأخيرتين من العشاء ، وصلاة الكسوف والخسوف ، والاستسقاء .
- ١٢ - عدم قراءة المقتدى شيئاً مطلقاً في قيام الإمام .
- ١٣ - ضم ما صلب من الأنف إلى الجبهة في السجود .



## سنن الصلاة

يتعلق بها مباحث : أولاً : تعريف السنة : ثانياً : عدد سنن الصلاة الداخلة فيها مجتمعة في كل مذهب على حدة ليسهل حفظها : ثالثاً : شرح ما يحتاج إلى الشرح من هذه السنن .  
رابعاً : بيان سنن الصلاة الخارجة عن الصلاة ، فلنذكر مباحث السنن على هذا الترتيب .

## تعريف السنة

تقدم في صحيفة ٦٤ - أن الحنابلة والشافعية قد اتفقوا على أن السنة والندوب والمستحب والنظير معناه واحد ، وهو ما يثاب المكلف على فعله ، ولا يؤخذ على تركه ، فمن ترك سنن

= ١٤ - افتتاح الصلاة بخصوص جملة : الله أكبر ، إلا إذا عجز عنها أو كان لا يحسنها ، فصح أن يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى .

١٥ - تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العبد ، لأنها لما اتصلت بتكبيرات العبد الواجبة صارت واجبة .

١٦ - متابعة الإمام فيما يصح الاجتهاد فيه ، وسيأتي بيان المتابعة في « مبحث الإمامة » .

١٧ - الرفع من الركوع ، وتعديل الأركان ، كما تقدم .

الحنابلة - قالوا : الواجب في الصلاة أقل من الفرض ، وهو ما تبطل الصلاة بتركه عمداً ، مع العلم ، ولا تبطل بتركه سهواً ، أو جهلاً ، فإن تركه سهواً وجب عليه أن يسجد للسهو ، وواجبات الصلاة ، ثمانية . وهي تكبيرات الصلاة كلها ما عدا تكبيرة الإحرام ، فإنها فرض ، كما تقدم ، وما عدا تكبيرة المسبوق للركوع إذا أدرك إمامه راحماً ، فإنها سنة ؛ قول : سمع الله لمن حمده الإمام والمنفرد ؛ قول : ربنا ولك الحمد ، لكل فصل ، ومحل التكبير لغير الإحرام والتسبيح والتحميد ما بين ابتداء الانتقال وانتهائه فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل ؛ قول : سبحان ربى العظيم في الركوع مرة واحدة ؛ قول : سبحان ربى الأعلى في السجود مرة ؛ قول : رب اغفر لى إذا جالس بين السجدين مرة . التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم في التشهد الأخير ما عدا الصلاة على النبي عليه السلام ؛ الجلوس لهذا التشهد ؛ وإنما يجب على غير من قام إمامه للركعة الثالثة سهواً ؛ أما هو فيجب عليه متابعة الإمام ، ويسقط عنه التشهد ، والجلوس له .

الصلاة أو بعضها فإن الله تعالى لا يؤاخذ على هذا الترك ، ولكنه يحرم من ثوابها ، ووافق على ذلك المالكية ، إلا أنهم فرقوا بين السنة وغيرها ، وقد ذكرنا هناك تفصيل المذاهب في هذا المعنى ، فارجع إليه . على أنه لا ينبغي للمسلم أن يستهين بأسر السنن . لأن الغرض من الصلاة إنما هو التقرب إلى الله الخالق ، ولهذا فائدة مقررة ، وهي الفرار من العذاب ، والتمتع بالنعيم ، فلا يصح في هذه الحالة لعاقل أن يستهين بسنة من سنن الصلاة فيتركها ، لأن تركها يحرمه من ثواب الفعل ، وذلك الحرمان فيه عقوبة لا تخفى على العاقل ، لأزفيه نقصان للتمتع بالنعيم ، فمن الأمور الهامة التي ينبغي للمكلف أن يعنى بها أداء ما أمره الشارع بأدائه . سواء كان فرضاً أو سنة ، ولعل قائلاً يقول : لماذا جعل الشارع بعض أفعال الصلاة فرضاً لازماً ، وبعضها غير لازم ؟ والجواب : أن الله تعالى أراد أن يخفف عن عباده ، ويجعل لهم الخيار في بعض الأعمال أيجز لهم الثواب عليها ، فإذا تركوها باختيارهم فقد حرموها من الثواب ، ولا عقوبة عليهم ، وذلك من محاسن الشريعة الإسلامية التي رفعت عن الناس الحرج في التكاليف ، ورغبتهم في الجزاء الحسن ترغيباً حسناً .

### عد سنن الصلاة مجتمعة

لنذكر هنا سنن الصلاة مجتمعة في كل مذهب ليسهل حفظها على القراء ، فاقراها تحت الخط<sup>(١)</sup> .

- (١) الخفية - عدوا سنن الصلاة كالآتي : ١ - رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين الرجل والأمة ، وحذاء المنكبين للحرة ٢ - ترك الأصابع على حالها ، بحيث لا يفترقها ولا يضمها ، وهذا في غير حالة الركوع الآتية ٣ - وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سرتة ، ووضع المرأة يديها على صدرها ٤ - الشاء ٥ - التعرذ للقراءة ٦ - التسمية سرّاً أول كل ركعة قبل الفاتحة ٧ - التأمين ٨ - التحميد ٩ - الإسرار بالشاء والتأمين والتحميد ١٠ - الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها ١١ - جهر الإمام بالتكبير والتسميع والسلام ١٢ - تفرج القدمين في القيام قدر أربع أصابع ١٣ - أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم ١٤ - تكبيرات الركوع والسجود ١٥ - أن يقول في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ١٦ - أن يقول في سجوده : سبحان ربّي الأعلى ، ثلاثاً ١٧ - وضع يديه على ركبتيه حال الركوع ١٨ - تفرج أصابع يديه حال وضعهما على ركبتيه في الركوع إذا كان رجلاً =

- ١٩ - نصب ساقيه ٢٠ - بسط ظهره في الركوع ٢١ - تسوية رأسه بعجزه  
 ٢٢ - كمال الرفع من الركوع ٢٣ - كمال الرفع من السجود ٢٤ - وضع يديه ، ثم  
 ركبتيه ، ثم وجهه عند النزول للسجود ، وعكسه عند الرفع منه ٢٥ - جعل وجهه بين كفيه  
 حال السجود ، أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك ٢٦ - أن يباعد الرجل بطنه عن فخذه ،  
 ومرفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأرض في السجود ٢٧ - أن تلتصق المرأة بطنها بفخذها  
 في السجود ٢٨ - الجلوس بين السجدين ، وقد علت مافيه بما تقدم ٢٩ - وضع اليدين  
 على الفخذين حال الجلوس بين السجدين ، وحال التشهد ٣٠ - أن يفرش الرجل رجله  
 اليسرى ، وينصب اليمنى موجهاً أصابعها إلى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره ٣١ - أن تجلس  
 المرأة على ألتبها ، وأن تضع إحدى فخذيها على الأخرى ، وتخرج رجلها اليسرى من تحت  
 وركها الأيمن ٣٢ - الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم ٣٣ - قراءة الفاتحة  
 فيما بعد الركعتين الأوليين ٣٤ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الأخير  
 بالصيغة المتقدمة ٣٥ - الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشبه ألقاظ  
 الكتاب والسنة ٣٦ - الالتفات يمينا ثم يساراً بالتسليمتين ٣٧ - أن ينوي الإمام  
 بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجن ٣٨ - أن ينوى المأموم إمامه بالسلام  
 في الجهة التى هو فيها إن كان عن يمينه أو يساره ، فإن حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والحفظة  
 وصالحى الجن ٣٩ - أن ينوى المنفرد الملائكة فقط ٤٠ - أن يخفض صوته في سلامه  
 ٤١ - أن ينتظر المسبوق فراغ إمامه من سلامه الثانى حتى يعلم أنه ليس عليه سجود سهو .

- المالكية - قالوا : سنن الصلاة أربع عشرة سنة ، وهى : ١ - قراءة ما زاد على أم القرآن  
 بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتى المتسع وقته ٢ - القيام لها في الفرض  
 ٣ - الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه حسب ما تقدم ٤ - المر فيما يسر فيه على ما تقدم  
 ٥ - كل تكبيرات الصلاة ، ما عدا تكبيرة الإحرام ، فإنها فرض ٦ - كل تسمية .  
 ٧ - كل تشهد ٨ - كل جلوس للتشهد ٩ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
 التشهد الأخير ١٠ - السجود على صدور القدمين ، وعلى الركبتين والكعبين ١١ - رد المقتدى  
 على إمامه السلام ، وعلى من على يساره إن كان به أحد شاركه في إدراك ركعة مع الإمام =

= على الأقل ١٢ - الجهر بتسليمة التحليل . ١٣ - إنصات المقتدى للإمام في الجهر .  
١٤ - الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية - قالوا : سن الصلاة الداخلة فيها تنقسم إلى تسمين ، قسم يسمونه بالهيئات ، وقسم يسمونه بالأبواض ، فأما الهيئات فلم يحصروها في عدد خاص ، بل قالوا ، كل ما ليس بركن من أركان الصلاة ، وليس بعضاً من أبعاضها فهو هيئة ، والسنة التي من أبعاض الصلاة إذا تركت عمداً فإنها تجبر بسجود السهو ، وعدد الأبعاض عشرون .

١ - القنوت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ، ومن وتر النصف الثاني من رمضان ، أما القنوت عند النازلة في أى صلاة غير ما ذكر فلا يعد من الأبعاض . وإن كان سنة .  
٢ - القيام له ٣ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت ٤ - القيام لها ٥ - السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعدها ٦ - القيام له ٧ - الصلاة على الآل ٨ - القيام لها ٩ - الصلاة على الصبح ١٠ - القيام لها ١١ - السلام على النبي ١٢ - القيام له ١٣ - السلام على الصبح ١٤ - القيام له ١٥ - التشهد الأول في الثلاثية والرابعة ١٦ - الجلوس له ١٧ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ١٨ - الجلوس لها ١٩ - الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير ٢٠ - الجلوس له ، فهذه هي السنن التي يسمونها أبعاضاً تشبهاً لها بأركان الصلاة التي إذا تركت سهواً ، فإنها تعاد ، وتجبر بسجود السهو ، أما السنن الأخرى التي يسمونها بالهيئات ، فمنها أن يقول الرجل سبحان الله عند حدوث شيء يريد التنبيه عليه ، بشرط أن لا يقصد التنبيه وحده ؛ وإلا بطلت الصلاة وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه ، بشرط أن لا تقصد اللعب ، وإلا بطلت صلاتها ، ولا يضرها قصد الإعلام ، كما لا يضر زيادته على الثلاث ، وأن توالى التصفيق ، ولكنها لا تبعد إحدى يديها عن الأخرى ؛ ثم تعيدها ، وإلا بطلت صلاتها ، ومنها الخشوع في جميع الصلاة ، وهو حضور القلب ، وسكون الجوارح ، بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى ؛ وأن الله مطاع عليه ومنها جلوس الاستراحة لمن يصلي من قيام ، بأن يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية ، وقبل القيام إلى الركعة الثانية والرابعة ، ويسن أن تكون قدر الطمأنينة ؛ ولا يضر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدين على المعتمد ، ويأتي بها المأهوم ، وإن تركها الإمام ، ومنها نية الخروج من الصلاة من أول التسليمة الأولى ، فلو نوى الخروج قبل ذلك بطلت صلاته ، وإن نواه في أثناءها أو بعدها ، لم تحصل السنة ، ومنها وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى ، =

= ويقبض بيده اليمنى كوع اليسرى . وبعض ساعد اليسرى ورسغها ، وذلك هو المعتمد عندهم ، على أن هذه الهيئة لو تركها وأرسل يديه ، كما يقول المالكية ، فلا بأس . ولكنهم عدوا ذلك من المستحبات للإشارة إلى أن الإنسان محتفظاً بقلبه ، لأن العادة أنه إذا خاف على شيء حفظه بيديه . ومنها أن يقول المصلي بعد تكبيرة الإحرام : «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين . » وهذا الدعاء يقال له : دعاء الافتتاح . وهو مستحب في الفرض والنفل للنفرد ، والإمام والمأموم ، حتى ولو شرع الإمام في الفاتحة ، ولكن لا يستحب الإتيان بهذا الدعاء إلا بشروط خمسة : أحدها : أن يكون في غير صلاة الجنازة . فإن كان في صلاة الجنازة ، فإنه لا يأتي به ، ولكن يأتي بالتعوذ ، ثانياً : أن لا يخاف فوات وقت الأداء . فلو بقي في الوقت ما يسع ركعة بدون أن يأتي بدعاء الافتتاح . فإنه لا يأتي به ، ثالثاً : أن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة فإن خاف ذلك فلا يأتي به ، رابعاً : أن يدرك الإمام في حال الاعتدال من الضم ، فإذا أدركه في الاعتدال فإنه لا يأتي به ، خامساً : أن لا يشرع في التعوذ أو قراءة الفاتحة ، فإن شرع في ذلك عمداً أو سهواً فإنه لا يعود إلى الإتيان بدعاء الافتتاح ، ومنها الاستعاذة في كل ركعة . فيبتدئ في كل قراءة بالاستعاذة بعد دعاء الافتتاح الذي تقدم ، وتحصل الاستعاذة بكل لفظ يشتمل على التعوذ . ولكن الأفضل أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وبعضهم يقول : إن زيادة السميع العليم سنة أيضاً . فيقول : أعوذ بالله السميع العليم ، من الشيطان الرجيم ، ومنها الجهر بالقراءة إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً ، أما المأموم فيسكن في حقه الإسرار . وإنما يسكن الجهر في حق المرأة والحثي إذا لم يسمع شخص أجنبي ، أما إذا وجد أجنبي ، فإن المرأة والحثي لا يجهران بالقراءة ، بل يسكن لهما الإسرار ، كي لا يسمع صوتهما الأجنبي وحد الإسرار عند الشافعية هو أن يسمع المصلي نفسه ، كما تقدم ، وظاهر أن الجهر لا يكون إلا في الركعتين الأوليين إذا كان منفرداً . وسيأتي حكم المسبوق ، ومنها التأمين ، وهو أن يقول المصلي عقب قراءة الفاتحة : «آمين» ، فإذا ركع ولم يقل : آمين ، فقد فات التأمين ، ولا يعود إليه ، وكذا إن شرع في قراءة شيء آخر بعد الفاتحة . ولو سهواً ، إلا أنه يستثنى من ذلك ما إذا قال : رب اغفر لي ؛ ونحوه ، لأنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا قرأ الفاتحة ، ثم سكت فإن التأمين لا يسقط ، وإذا كان يصلي مأموماً فإنه يسكن له أن يقول : آمين مع إمامه ، إذا كانت الصلاة جهرية ، أما الصلاة السرية فلا يؤمن المأموم فيها مع إمامه ، فإذا لم يؤمن في الصلاة الجهرية ، أو آخر التأمين عن وقته المذروب ، وهو =



== أن يكون تأمينه مع تأمين الإمام ، فإنه يأتي بالتأمين وحده . لأن معنى قوله صلى الله عليه وسلم  
 « إذا أمن الإمام فأمنوا ، إذا دخل وقت تأمين الإمام فأمنوا ، وإن لم يؤمن بالفعل ، أو آخره  
 عن وقته ، ومنها قراءة شيء من القرآن ، وإن لم يكن سورة كاملة ، لكن قراءة السورة الكاملة  
 أفضل عند الشافعية من بعض السورة ، بشرط أن لا يكون بعض السورة أكثر من السورة ،  
 فلو قرأه آمن الرسول بما أنزل إليه ، إلى آخر سورة البقرة ، كان ذلك أفضل من قراءة سورة  
 صغيرة ، كسورة « قريش » ، أو « الفيل » ، أو « قل هو الله أحد » ، لأن أواخر البقرة أكثر  
 من السورة الصغيرة ، وهذا هو المعتمد عند الشافعية ، وبعضهم يقول : إن السورة الصغيرة أفضل  
 وأقل السورة ثلاث آيات ؛ ولكن لا يلزم المصلي أن يأتي بثلاث آيات ، بل يتحقق أصل السنة  
 عند الشافعية بالإتيان بشيء من القرآن ، ولو آية واحدة ، ولكن الأفضل هو ما ذكرنا من الإتيان  
 بسورة كاملة ، وهي ثلاث آيات ؛ وأفضل من ذلك أن يأتي بأطول منها ، ويندب عند الشافعية  
 تطويل قراءة ما زاد على الفاتحة من سورة قصيرة ونحوها في الركعة الأولى عن الركعة الثانية ،  
 إلا إذا اقتضى الحال ذلك ، كما إذا كان المصلي إماماً ؛ وكان المؤمنون كثيرين في حالة زحام ، كصلاة  
 الجمعة والعيدين ، فإنه في هذه الحالة يسن للإمام تطويل الثانية عن الأولى ، ليلحقه من تخلف  
 ويشترط في تحقق سنة قراءة السورة ونحوها أن يأتي بها بعد قراءة الفاتحة ، سواء كان المصلي إماماً  
 أو منفرداً ، فلو قرأ السورة أولاً ، ثم قرأ الفاتحة ، فإن السورة لا تحسب له ؛ وعليه أن يعيدها  
 بعد قراءة الفاتحة ، إن أراد تحصيل السنة ، ومنها أن يسكت المصلي بعد قراءة الفاتحة إذا كان إماماً ،  
 فلا يشرع في قراءة السورة إلا بعد زمن يسع قراءة فاتحة المأمومين إذا كانت الصلاة جهرية ،  
 والأولى للإمام في هذه الحالة أن يشتغل بدعاء ، أو قراءة في سره .

وعند الشافعية سكتات أخرى مطلوبة ، ولكنها يسيرة ، ويعبرون عنها بسكتات لطيفة ، وهي في  
 مواضع : أحدها : أن يسكت سكتة لطيفة بعد تكبيرة الإحرام ، ثم يشرع في قراءة التوجه  
 « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ، الخ » ، ثانيها : أن يسكت كذلك بعد الفراغ  
 من التوجه ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أو نحو ذلك ، مما تقدم ، ثالثها : أن يسكت  
 كذلك بعد التعوذ ، ثم يسمى على الوجه المتقدم ، رابعها : أن يسكت بعد التسمية كذلك ، ثم  
 يشرع في قراءة الفاتحة ، خامسها : أن يسكت بعد الفراغ من قراءة الفاتحة قبل التأمين ، ثم يقول :  
 آمين ؛ سادسها : أن يسكت كذلك بعد قول : آمين . ثم يشرع في قراءة السورة . سابعها : أن ==



— يسكت في قراءة السورة كذلك ، ثم يكبر الركوع ، فإذا أضيفت هذه السكتات إلى السكّة المشروعة للإمام بعد قراءة الفاتحة . يكون عدد السكتات ثمانية ، ولكن المعروف عند الشافعية أن السكتات ستة ، لأنهم يعدون السكّة بين التكبيرة والتوجه ، وبين التوجه والتعوذ واحدة ، ويعدون السكّة بعد الفراغ من الفاتحة وقبل الشروع في قراءة السور للإمام والمأموم واحدة ؛ والأمر في ذلك سهل ، ومنها التكبيرات عند الخفض للركوع ، ويسن مداها حتى يتم ركوعه ، وكذلك تكبيرات السجود ، فإنها ستة عندهم ، وعليه أن يجهر بالتكبيرات المذكورة إذا كان إماماً ، كي يسمعه المأمومون ، ومثل ذلك ما إذا كان مبلغاً كما يأتي ؛ ومنها أن يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه من الركوع ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، ويجهر الإمام بقوله : سمع الله لمن حمده أما المأموم فإنه يسر بها ؛ ومنها أن يقول : ربنا لك الحمد ، إذا انتصب قائماً ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، أما إذا صلى قاعداً فإنه يأتي بذلك بعد الاعتدال من القعود ، ولكن يسن أن يأتي الإمام والمأموم والمنفرد بقول : ربنا لك الحمد ، سرّاً ، حتى ولو كان المأموم مبلغاً ، فإذا جهر بقول : ربنا لك الحمد ، كان جاهلاً ؛ ومنها أن يسبح في ركوعه ، بأن يقول : سبحان ربّي العظيم ، وهو سنة مؤكدة عندهم ، حتى يقال بعضهم : إن من داوم على تركه سقطت شهادته ، وأقله مرة واحدة ، فتحصل أصل السنة إذا قال : سبحان ربّي العظيم ، ولكن أدنى كمال السنة لا يحصل إلا إذا أتى به ثلاث مرات ، سواء كان إماماً أو مأموماً ، أو منفرداً . ويسن الزيادة على الثلاث إذا كان المصلي منفرداً ، أو كان إماماً لجماعة راضين بالتطويل ، وفي هذه الحالة يسن له أن يأتي بإحدى عشرة تسبيحة ، ولا يزيد على ذلك ، ويسن للمنفرد أن يزيد : اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسألت ، خشع لك سمعي وبصري ونخّي وعظمي وعصبي وشعري وبشري ، وما استقلت به قدمي لله رب العالمين ؛ وكذا يسن الإمام أن يأتي بهذا الدعاء في ركوعه إذا كان إمام قوم محصورين ، راضين بالتطويل ؛ ومنها أن يسبح في سجوده ، بأن يقول : سبحان ربّي الأعلى ، وتحصل أصل السنة بمرة واحدة ولكن أقل الكمال يحصل بثلاث مرات ، وأعلى الكمال أن يأتي بإحدى عشرة مرة ، كما تقدم في تسبيح الركوع ؛ وإذا كان يصلي إماماً بجماعة محصورين ، فإنه يسن له أن يزيد على ذلك : اللهم لك سجدت وبك آمنت ، ولك أسألت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، رشح سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين ، والدعاء في السجود بطلب الخير سنة ، لحديث مسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه ، وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء ، ومنها وضع اليدين على الفخذين في الجلوس للشهد =

== الأول والأخير ؛ ومنها أن يبسط اليد اليسرى بحيث تكون رؤوس أصابع اليد مسامتة للركبة .  
ومنها أن يقبض أصابع اليد اليمنى . إلا الإصبع التي بين الإبهام الوسطى . ويقال لها : المسبحة  
- بكسر الباء - لأنها يشار بها عند التسبيح ، وتسمى السبابة لأنها يشار بها عند السب وإتمامه  
ذلك عند قوله في التشهد : إلا الله وبكره أن يحرك إصبعه المسبحة ، فإن حركها فقد فعل مكروهاً  
على الأصح . وبمضهم يقول : إن صلاته تبطل . لأنه عمل خارج عن أعمال الصلاة . ولكن هذا  
ضعيف لأنه عمل يسير لا تبطل به الصلاة . ومنها أن يجلس الشخص في جميع جلسات الصلاة  
مفترشاً ؛ ومعنى الاقتراش أن يجلس على كعب رج - له اليسرى . ويجعل ظهر رجله للأرض .  
وينصب قدمه اليمنى ، ويضع أطراف أصابعها لجهة القبلة . وسمى اقتراشاً لأن المصلي يفترش  
قدمه . ويجلس عليها .

هذا إذا لم يكن به علة تمنعه من الجلوس بهذه الكيفية . أما إذا كان عاجزاً عن ذلك . كأن كان جسمه  
ضخماً (سميناً) فإنه يأتي بالكيفية التي يقدر عليها ومنها التسليم الثانية فإنها سنة عند الشافعية .  
الحنابلة - قالوا : سنن الصلاة ثمان وستون وهي قيمان : قولية : وفعلية فالقولية :  
اثنا عشرة . وهي : دعاء الاستفتاح : والتعوذ قبل القراءة ؛ والبسملة ؛ وقول : آمين ؛ وقراءة سورة  
بعد الفاتحة . كما تقدم ؛ وجهر الإمام بالقراءة ، كما تقدم ؛ أما المأموم فيكروه جهره بالقراءة ؛ وقول :  
ملء السموات وملء الأرض . الخ . بعد التحميد كما تقدم ؛ وما زاد على المرة الأولى في تسبيح  
الركوع والسجود ؛ وما زاد على المرة في قول : رب اغفر لي ، في الجلوس بين السجدين ؛ والصلاة  
على آله عليه الصلاة والسلام في الشاهد الأخير ؛ والبركة عليه عليه السلام . وعلى الآل فيه ؛  
والقنوت في الوتر جميع السنة . أما الفعلية وتسمى الهيئات : فهي ست وخمسون تقريباً : رفع  
اليدين مع تكبيرة الإحرام ؛ كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور . كونهما مضمومتين  
الأصابع عند الرفع المذكور أيضاً ، رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع ؛ حط اليدين عقب  
ذلك ؛ وضع اليمين على الشمال حال القيام والقراءة ؛ جعل اليدين الموضوعتين على هذه الهيئة تحت  
سرتيه . نظر المصلي إلى موضع سجوده حال قيامه ؛ الجهر بتكبيرة الإحرام ؛ ترتيب القراءة ؛ تخفيف  
الصلاة إذا كان إماماً ، إطالة الركعة الأولى عن الثانية ، تقصير الركعة الثانية ، تفريج المصلي بين  
قدميه حال قيامه يسيراً ، قبض ركبتيه بيديه حال الركوع ، تفريج أصابع اليدين حال وضعهما على  
الركبتين في الركوع ، مد ظهره في الركوع مع استوائه ، جعل رأسه حياض ظهره في الركوع ، =

## مبحث شرح بعض سنن الصلاة

وبيان المتفق عليه ؛ والمختلف فيه

### رفع اليدين

رفع اليدين عند الشروع في الصلاة سنة ، فيسن للبصلي أن يرفع يديه عند شروعه في الصلاة باتفاق ، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذا الرفع ، فانظره مفصلاً تحت الخط (١) .

== مجافاة عضديه عن جنبه فيه . أن يبدأ في السجود بوضع ركبته قبل يديه ، أن يضع يديه بعد ركبته ، أن يضع جبهته وأنفه بعد يديه ، تمكين أعضاء السجود من الأرض ، مباشرتها لمحل السجود ، كما تقدم ، مجافاة عضديه عن جنبه في السجود ، مجافاة بطنه عن نخذه فيه أيضاً ، مجافاة الفخذين عن الساقين فيه ، تفريج ما بين الركبتين فيه أيضاً : أن ينصب قدميه فيه أيضاً ، جعل بطون أصابع القدمين على الأرض في السجود ، تفريق أصابع القدمين في السجود ، وضع اليدين حذو المنكبين فيه ، بسط كل من اليدين ؛ ضم الأصابع من اليدين فيه أيضاً ، توجيه أصابعهما إلى القبلة فيه أيضاً ؛ رفع اليدين أولاً في القيام من السجود إلى الركعة ، بأن يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه ، أن يقوم كذلك للركعة الثالثة ، أن يقوم كذلك للركعة الرابعة ، أن يعتمد يديه على ركبته في النهوض لبقية صلاته ، الاقتراش في الجلوس بين السجدين ؛ الاقتراش في التشهد الأول التورك في التشهد الثاني ؛ وضع اليدين على الفخذين في التشهد الأول ؛ بسط اليدين على الفخذين في التشهد الأول ، ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهد الأول والثاني قبض الخنصر والبصر من يده اليمنى وتحويل إبهامه مع الوسطى في التشهد مطلقاً ، أن يشير بسبابته عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد ، ضم أصابع اليسرى في التشهد ، جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة ، الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام ، الالتفات يمينا وشمالا في تسليمه أن ينوي بسلامة الخروج من الصلاة ، زيادة اليمين على الشمال في الالتفات الخشوع في الصلاة . والمرأة فيما تقدم كالرجل ؛ إلا أنها لا يسز لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود ، بل السنة لها أن تجمع نفسها وتجلس مسدلة رجليها عن يمينها وهو الأفضل ، وتدر القراءة وجوباً إن كان يسمها أجنبي ، والختنى المشكل كالآتى .

✓ (١) الخنفية قالوا — يسن للرجل أن يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام إلى حذاء أذنيه ، مع نشر أصابعه - فتحها . ومثله الأمة ، وأما المرأة الحرة فالسنة في حقها أن ترفع يديها إلى ==

## حكم الإتيان بقول : آمين

من سن الصلاة أن يقول المصلي عقب الفراغ من قراءة الفاتحة : آمين ، وإنما يسن بشرط أن لا يسكت طويلاً بعد الفراغ من قراءة الفاتحة ، أو يتكلم بغير دعاء ، وهو سنة للإمام والمأموم والمنفرد ، وهذا القدر متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إنه مندوب لاسنة ، فاتفق الشافعية والحنابلة على أنه يؤتى به سرّاً في الصلاة السرية ، وجهرّاً في الصلاة الجهرية ، فإذا فرغ من قراءة الفاتحة جهرّاً في الركعة الأولى . والثانية من صلاة الصبح والمغرب والعشاء ، قال : آمين جهرّاً ، أما في باقي الركعات التي يقرأ فيها سرّاً فإنه يقول : آمين في سره أيضاً ، ومثل ذلك باقي الصلوات ، التي يقرأ فيها سرّاً ، وهي الظهر ، والعصر ، ونحوهما ، مما يأتي بيانه ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

= الكتفين — المنكبين — ومثل تكبيرة الإحرام تكبيرات العبدن والقنوت ، فيسن له أن يرفع يديه فيها ، كما سيأتي مفصلاً في مباحثه .

الشافعية — قالوا : الأكل في السنة هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، والركوع والرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول حتى تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وتحاذى إبهاماه شحمتي أذنيه ؛ وتحاذى راحته منكبيه ؛ للرجل والمرأة ، أما أصل السنة فتحصل ببعض ذلك .

المالكية — قالوا : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام مندوب ؛ وفيما عدا ذلك مكروه ، وكيفية الرفع أن تكون يداه مبسوطتين . وظهورهما للسماء وبطنهما للأرض ، على القول الأشهر عندهم .

الحنابلة — قالوا : يسن للرجل والمرأة رفع اليدين إلى حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام . والركوع ، والرفع منه :

(١) الحنفية — قالوا : التأمين يكون سرّاً في الجهرية والسرية ، سواء كان ذلك عقب فراغه من قراءة الفاتحة ، أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الإمام أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

المالكية — قالوا : التأمين يندب للمنفرد والمأموم مطلقاً ، أي فيما يسر فيه ، وفيما يجهر فيه ، والإمام فيما يسر فيه فقط وإنما يؤتى من المأموم في الجهرية إذا سمع قول إمامه : (ولا الضالين) : وفي السرية بعد قوله هو : (ولا الضالين) .

## وضع اليد اليمنى على اليسرى

تحت السرة أو فوقها

يُسن وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت سرتة أو فوقها ، وهو سنة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إنه مندوب ، أما كيفيته فانظرها تحت الخط (١) .

## التحميد والتسميع

يُسن التحميد ، وهو أن يقول : اللهم ربنا ولك الحمد عند الرفع من الركوع ، أما التسميع فهو أن يقول المصلي : سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع أيضاً ، وهذا القدر متفق عليه في التسميع والتحميد ، وإنما الخلاف في الصيغة التي ذكرنا . فانظره تحت الخط (١) .

(١) المالكية - قالوا : وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة ، وتحت الصدر مندوب لاسنة ، بشرط أن يقصد المصلي به التسنن - يعني اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله - فإن قصد ذلك كان مندوباً . أما إن قصد الاعتماد والاتكاء ، فإنه يكره بأى كيفية . وإذا لم يقصد شيئاً . بل وضع يديه هكذا بدون أن ينوي التسنن فإنه لا يكره على الظاهر بل يكون مندوباً أيضاً . هذا في الفرض أما في صلاة النفل فإنه يندب هذا الوضع بدون تفصيل .

الحنفية - قالوا : كيفيته مختلف باختلاف المصلي . فإن كان رجلاً فيسن في حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كف اليسرى محققاً بالخنصر والإبهام على الرسغ تحت سرتة . وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تحليق .

الحنابلة - قالوا : السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يده اليمنى على ظهر يده اليسرى . ويجعلهما تحت سرتة .

الشافعية - قالوا : السنة للرجل والمرأة وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره . وفوق سرتة بما يلي جانبه الأيسر . وأما أصابع يده اليمنى فهو مخير بين أن يبسطها في عرض مفصل اليسرى . وبين أن ينشرها في جهة ساعدها . كما تقدم إيضاحه في مذهبهم قريباً .

(٢) الحنفية - قالوا : الإمام يقول عند رفعه من الركوع « سمع الله لمن حمده » . ولا يزيد على ذلك على المعتمد . والمأموم يقول : اللهم ربنا . ولك الحمد . وهذه أفضل الصيغ ، فلو قال : ربنا ولك الحمد . فقد أتى بالسنة ، وكذا لو قال : ربنا لك الحمد ، ولكن الأفضل هي الصيغة الأولى . =

## جهر الإمام بالتكبير والتسميع

ويسن : جهر الإمام بالتكبير ، والتسميع ، والسلام كي يسمعه المأمومون الذين يصلون خلفه ، وهذا الجهر سنة باتفاق ثلاثة . وقال المالكية : إنه مندوب لا سنة .

### التبليغ خلف الإمام

ويتعاق بذلك بيان حكم التبليغ ، وهو أن يرفع أحد المأمومين أو الإمام صوته لسمع الباقيين صوت الإمام وهو جائز بشرط أن يقصد المبلغ برفع صوته الإحرام للصلاة بتكبيرة الإحرام . أما لو قصد التبليغ فقط ، فإن صلاته لم تنعقد ، وهذا القدر متفق عليه في المذهب أما إذا قصد التبليغ مع الإحرام ، أي نوى الدخول في الصلاة . ونوى التبليغ . فإنه لا يضر . أما غير تكبيرة

== ويليهما ربنا ولك الحمد ، ويليهما ربنا لك الحمد . أما المنفرد فإنه يجمع بين الصيغتين فيقول : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد . أو ربنا لك الحمد . إلى آخر ما ذكر . وهذا سنة عند الحنفية ، كما ذكرنا .

المالكية - قالوا : التسميع . وهو قول : سمع الله لمن حمده سنة للإمام والمنفرد والمأموم . أما التعميد وهو قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، فهو مندوب لا سنة في حق المنفرد والمأموم . أما الإمام . فإن السنة في حقه أن يقول : سمع الله لمن حمده كما ذكرنا ، ولا يزيد على ذلك . كما لا يزيد المأموم على قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، أو ربنا لك الحمد ولكن الصيغة الأولى أولى . الشافعية - قالوا : السنة أن يجمع كل من الإمام والمأموم والمنفرد بين التسميع والتعميد . فيقول كل واحد منهم : سمع الله لمن حمده . ربنا لك الحمد ، ولكن على الإمام أن يجهر بقوله : سمع الله لمن حمده . أما المأموم فلا يسن له أن يجهر بها . إلا إذا كان مبالغاً . أما قول ربنا لك الحمد فيسن لكن منهم أن يأتي بها سرا ، حتى ولو كان المأموم مبلغاً ، كما تقدم بيانه في مذهبهم . الحنابلة - قالوا : يجمع الإمام والمنفرد بين التسميع والتعميد . فيقول : سمع الله لمن حمده . ربنا ولك الحمد ، وهذا الترتيب في الصيغة واجب عند الحنابلة ، فلو قال : من حمد الله سمع له . لم يجزئه . ويقول : ربنا ولك الحمد عند تمام قيامه . أما المأموم ، فإنه يقول : ربنا ولك الحمد بدون زيادة في حال رفته من الركوع ولو قال ربنا لك الحمد ، فإنه يسكتي ، ولكن الصيغة الأولى أفضل : وأفضل من ذلك أن يقول : اللهم ربنا لك الحمد بدون واو . ويسن أن يقول بعد الفراغ من قول : ربنا ولك الحمد : ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد



الإحرام من باقي التكبيرات ، فإنه إذا نوى بها التبليغ فقط فإن صلاته لا تبطل ، ولكن يفوته الثواب (١) .

## تكبيرات الصلاة المسنونة

ومن سن الصلاة التكبيرات سوى تكبيرة الإحرام ، وهي تكبيرة الركوع ، وتكبيرة السجود ، وتكبيرة الرفع من السجود ، وتكبيرة القيام ، فإنها كلها سنة ، وهذا الحكم متفق عليه بين المالكية ، والشافعية ؛ أما الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية — قالوا : تبطل صلاة المبلغ إذا قصد التبليغ فقط بتكبيرة الإحرام ، وكذا إذا لم يقصد شيئاً ، أما إذا قصد بتكبيرة الإحرام التبليغ والإحرام للصلاة ، أو قصد الإحرام فقط ، فإن صلاته تنعقد ، وكذلك الحال في غير تكبيرة الإحرام ، فإنه إذا قصد بها مجرد التبليغ ، أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته ، أما إذا قصد التبليغ مع الذكر ، فإن صلاته تصح ، إلا إذا كان عاماً ، فإن صلاته لا تبطل ، ولو قصد الإعلام فقط .

الحنفية — قالوا : يسن جهر الإمام بالتكبير بقدر الحاجة لتبليغ من خلفه ، فلو زاد على ذلك زيادة فاحشة ، فإنه يكره ، لافرق في ذلك بين تكبيرة الإحرام وغيرها ، ثم إذا قصد الإمام أو المبلغ الذي يصلي خلفه بتكبيرة الإحرام مجرد التبليغ خالياً عن قصد الإحرام للصلاة فإن صلاته تبطل ، وكذا صلاة من يصلي بتبليغه إذا علم منه ذلك ، وإذا قصد التبليغ مع الإحرام فإنه لا يضر ، بل هو المطلوب .

هذا في تكبيرة الإحرام ، أما باقي التكبيرات ، فإنه إذا قصد بها مجرد الإعلام فإن صلاته لا تبطل ، ومثاها التسميع والتحميد ، ما لم يقصد برفع صوته بالتبليغ التغني ليعجب الناس بنغم صوته فإن صلاته تفسد على الراجح .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن كل هذه التكبيرات واجبة لا بد منها ، ما عدا تكبيرة المسبوق الذي أدرك إمامه راعياً ، فإن تكبيرة ركوعه سنة ، بحيث لو كبر للإحرام ، وركع ، ولم يكبر صحّت صلاته .

الحنفية — قالوا : إن جميع هذه التكبيرات سنة ، كما يقول الشافعية والمالكية ، إلا في صورة واحدة ، وهي تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيدين ، فإنها واجبة ، وقد عرفت أن الواجب عند أقل من الفرض ، وقد عبر عنه بعضهم بأنه سنة مؤكدة .

## قراءة السورة

أو ما يقوم مقامها بعد الفاتحة

قراءة شيء من القرآن بعد قراءة الفاتحة في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر والمغرب والعشاء، وفي ركعتي فرض الصبح، مطلوب باتفاق، ولكنهم اختلفوا في حكمه، فقال ثلاثة من الأئمة: إنه سنة، وخالف الحنفية. فانظر مذهبهم تحت الخط (١)، وكذا مقدار المطلوب قراءته، فقد اتفق الشافعية والمالكية على أنه يكفي بقراءة سورة صغيرة. أو آية، أو بعض آية، فتي أتى بهذا بعد الفاتحة فقد حصل أصل السنة؛ أما الحنفية، والحنابلة، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) وقراءة السورة بعد الفاتحة في الفرض سنة للإمام والمنفرد والمأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية، والحنابلة؛ أما الحنفية، والمالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣).

هذا في صلاة الفرض، أما صلاة النفل، فإن قراءة السورة ونحوها مطلوبة في جميع ركعاته، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً، بتسليمه واحدة، أو أكثر من ذلك، وهذا الحكم فيه تفصيل المذاهب، فانظره تحت الخط (٤)

- (١) - الحنفية - قالوا: حكم قراءة السورة أو ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة هو الوجوب. فتجب قراءة ذلك في الركعتين الأوليين من صلاة الفرض، وقد ذكرنا معنى الواجب عندهم.
- (٢) الحنفية - قالوا: لا يحصل الواجب إلا بما ذكر من قراءة سورة صغيرة، أو آية طويلة، أو ثلاث آيات قصار.
- الحنابلة - قالوا: لا بد من قراءة آية لها معنى مستقل غير مرتبط بما قبله ولا بعده، فلا يكفي أن يقول: «مدهامتان»، أو «ثم فطر»، أو نحو ذلك.
- (٣) الحنفية - قالوا: لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام مطلقاً، كما تقدم، وقد عرفت حكم الإمام، والمنفرد في ذلك في الصحيفة التي قبل هذه.
- المالكية - قالوا: تكره القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية، وإن لم يسمع أو سكت الإمام.
- (٤) المالكية - قالوا: إن قراءة ما تبسر من القرآن بعد الفاتحة مندوب في النفل لاسنة. سواء صلى ركعتين أو أكثر.

## دعاء الافتتاح

ويقال له : الثناء .

دعاء الافتتاح سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية . فقالوا : المشهور أنه مكروه . وبعضهم يقول : بل هو مندوب . أما صيغة هذا الدعاء وما قيل فيه ، فنظره تحت الخط (١) .

= الحنفية — قالوا : قراءة السورة أو ما يقوم مقامها من الآيات التي ذكرنا واجب في جميع ركعات النفل لا سنة ولا مندوب ، كما يقول غيرهم .

الشافعية — قالوا : إذا صلى النفل أكثر من ركعتين . فإنه يكون كصلاة الفرض الرباعي . فلا يسن أن يأتي بالسورة إلا في الركعتين الأوليين . أما ما زاد على ذلك . فإنه يكتب في بقراءة الفاتحة .

الحنابلة — قالوا : قراءة سورة صغيرة أو آية مستقلة لها معنى مستقل بعد الفاتحة في صلاة النفل سنة في كل ركعة من ركعاته ، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً .

(١) الحنفية قالوا : نص دعاء الافتتاح هو أن يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، ومعنى : سبحانك اللهم وبحمدك ، أنزهك تنزيهك اللائق بجلالك يا الله ، ومعنى : وبحمدك ، سبحتك بكل ما يليق بك ، وسبحتك بحمدك ، ومعنى : وتبارك اسمك ، دامت بركته ، ودام خيره ، ومعنى : تعالى جدك ، علا جلالك ؟ وارتفعت عظمتك ، وهو سنة عندهم للإمام والمأموم والمنفرد في صلاة الفرض والنفل ، إلا إذا كان المصلي مأموماً وشرع الإمام في القراءة ؛ فإنه في هذه الحالة لا يأتي المأموم بالثناء ، وإذا فاتته ركعة وأدرك الإمام في الركعة الثانية ، فإنه يأتي به قبل أن يشرع الإمام في القراءة ؛ وهكذا ، فلا يسن في حق المأموم بعد شروع إمامه في القراءة في كل ركعة . سواء كان يقرأ جهرًا أو سرًا ، وإذا أدرك الإمام وهو راعٍ أو ساجد ؛ فإن كان يظن أنه يدركه قبل الرفع من ركوعه ، أو من سجوده ؛ فإنه يأتي بالثناء ؛ وإلا فلا .

الشافعية — قالوا . دعاء الافتتاح هو أن يقول المصلي بعد تكبيرة الاحرام : ( وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً ، وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ؛ لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين ) والحنفية يقولون إن هذه الصيغة تقال قبل نية صلاة الفرض ، كما تقال بعد النية ، والتكبيرة في صلاة النافلة ، وقد =

## التعوذ

التعوذ سنة عند ثلاثة من الأئمة ، خلافاً للمالكية ؛ فانظر ما قيل في التعوذ عند كل مذهب تحت الخط (١) .

= اشترط الشافعية للإتيان بهذا الدعاء شروطاً خمسة ، ذكرناها مع بيان كل ما يتعلق به في سنن الصلاة ، في مذهبهم ؛ فارجع إليه .

الحنابلة - قالوا : نص دعاء الافتتاح هو النص الذي ذكر في مذهب الحنفية ، ويجوز أن يأتي بالنص الذي ذكره الشافعية بدون كراهة ، بل الأفضل أن يأتي بكل من النوعين أحياناً ، وأحياناً .

المالكية - قالوا : يكره الإتيان بدعاء الافتتاح على المشهور ، لعمل الصحابة على تركه ، وإن كان الحديث الوارد به صحيحاً على أنهم نقلوا عن مالك رضى الله عنه أنه قال بنديه ، ونصه : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً ، ، إلى آخر الآية ؛ وقد عرفت أن الإتيان به مكروه على المشهور .

(١) الحنفية - قالوا : التعوذ سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام والثناء المتقدم ، ولا يأتي بالتعوذ إلا في الركعة الأولى ، سواء كان إماماً ، أو منفرداً ، أو مأموماً ، إلا إذا كان المأموم مسبوقة ، كأن أدرك الإمام بعد شروعه في القراءة ، فإنه في هذه الحالة لا يأتي بالتعوذ ، لأن التعوذ تابع للقراءة على الراجح عندم ، وهي منى عنها في هذه الحالة .

الشافعية - قالوا : التعوذ سنة في كل ركعة من الركعات ، وأفضل صبغة أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقد تقدم تفصيل ذلك في بيان مذهبهم قريباً ،

المالكية - قالوا التعوذ مكروه في صلاة الفريضة ، سرا كان ، أو جهراً ، أما في صلاة النافلة فإنه يجوز سرا ، ويكره جهراً على القول المرجح .

الحنابلة - قالوا : التعوذ سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وهو سنة في الركعة الأولى .

## التسمية في الصلاة

ومنها التسمية في كل ركعة قبل الفاتحة ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وهي سنة عند الحنفية ، والحنابلة ، أما الشافعية فيقولون : إنها فرض ، والمالكية يقولون : إنها مكروهة وفي كل ذلك تفصيل ذكرناه تحت الخط (١) .

## تطويل القراءة وعدمه

ومنها أن تكون القراءة من طوال المفصل ، أو قصاره ، أو أوساطه في أوقات مختلفة مبينة

(١) الحنفية — قالوا : يسمى الإمام والمنفرد سراً في أول كل ركعة ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية . أما المأموم فإنه لا يسمى طبعاً ، لأنه لا تجوز له القراءة مادام مأموماً ، ويأتي بالتسمية بعد دعاء الافتتاح ، وبعد التعوذ ، فإذا نسي التعوذ ، وسعى قبله ، فإنه يعيده ثانياً ، ثم يسمى ، أما إذا نسي التسمية ، وشرع في قراءة الفاتحة ، فإنه يستمر ، ولا يعيد التسمية على الصحيح أما التسمية بين الفاتحة والسورة ، فإن الإتيان بها غير مكروه ، ولكن الأولى أن لا يسمى ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ، وليست التسمية من الفاتحة ، ولا من كل سورة في الأصح ، وإن كانت من القرآن .

المالكية — قالوا : يكره الإتيان بالتسمية في الصلاة المفروضة ، سواء كانت سرية أو جهرية ، إلا إذا نوى المصلى الخروج من الخلاف ، فيكون الإتيان بها أول الفاتحة سراً مندوباً ، والجهر بها مكروه في هذه الحالة أما في صلاة النافلة ، فإنه يجوز المصلى أن يأتي بالتسمية عند قراءة الفاتحة

الشافعية — قالوا : البسمة آية من الفاتحة ، فالإتيان بها فرض لاسنة ، فحكمها حكم الفاتحة في الصلاة السرية أو الجهرية ، فعلى المصلى أن يأتي بالتسمية جهراً في الصلاة الجهرية ، كما يأتي بالفاتحة جهراً ، وإن لم يأت بها بطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : التسمية سنة ، والمصلى يأتي بها في كل ركعة سراً ، وليست آية من الفاتحة ، وإذا سعى قبل التعوذ سقط التعوذ ، فلا يعود إليه ، وكذلك إذا ترك التسمية ، وشرع في قراءة الفاتحة ، فإنها تسقط ، ولا يعود إليها ، كما يقول الحنفية .

هي وحد المفصل في المذاهب ، تحت الخط <sup>(١)</sup> وإنما تسن الإطالة إذا كان المصلي مقبلاً منفرداً ، فإن كان مسافراً ، فلا تسن عند ثلاثة من الأئمة بخلاف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٢)</sup> ، وإن كان المصلي إماماً ، فيسن له التطويل بشروط ، فصلة في المذاهب <sup>(٣)</sup> .

(١) الحنفية — قالوا : إن طوال المفصل من الحجرات ، إلى سورة البروج ، وأوساطه من سورة البروج ، إلى سورة لم يكن ، وقصاره من سورة لم يكن ، إلى سورة الناس ، فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر ، إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ؛ ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ويقرأ من قصاره في المغرب .

الشافعية — قالوا : إن طوال المفصل من الحجرات ، إلى سورة عم يتسالمون ، وأوساطه من سورة عم ، إلى سورة والضحي ، وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال المفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ؛ ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة ألم - السجدة ، وإن لم تكن من المفصل . وفي ركعته الثانية بسورة هل أتى ، بخصوصها ، ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ومن قصاره في المغرب .

المالكية — قالوا : إن طوال المفصل من سورة الحجرات ، إلى آخره والنازعات ، وأوساطه من بعد ذلك إلى والضحي ، وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طول المفصل في الصبح والظهر ، ومن قصاره في العصر والمغرب ، ومن أوساطه في العشاء ، وهذا كله مندوب عندهم لاسنة .  
الحنابلة — قالوا : إن طوال المفصل من سورة ق ، إلى سورة عم ، وأوساطه إلى سورة والضحي ، وقصاره إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال المفصل في الصبح فقط ، ومن قصاره في المغرب فقط ، ومن أوساطه في الظهر والعصر والعشاء ، ويكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأكثر من ذلك لعذر ، كسفر ، ومرض ، وإن لم يوجد عذر كره في الفجر فقط .

(٢) المالكية — قالوا : يندب التطويل للنفرد ، سواء كان مسافراً أو مقبلاً .

(٣) الشافعية — قالوا : يسن التطويل للإمام بشرط أن يكون إمام خصورين راضين بالتطويل بأن يصرحوا بذلك ، إلا في صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن للإمام فيه الإطالة بقراءة سورة السجدة ، كلها ، وسورة هل أتى ، وإن لم يرضوا .



## إطالة القراءة في الركعة الأولى

عن القراءة في الثانية، وتفريج القدمين حال القيام

ومنها إطالة القراءة في الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية فإن سوى بينهما في القراءة فقد فاتته السنة، وإن أطال الثانية على الأولى كره له ذلك، إلا في صلاة الجمعة، فيسن له أن يطيل الثانية فيها على الأولى، ومعنى الإطالة في الركعة الأولى أن يأتي بآيات أكثر منها في الركعة الثانية إلا في صلاة الجمعة والعيدين، وفي حال الزحام، فإنه يسن تطويل القراءة في الثانية عن الأولى، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية، والشافعية، أما المالكية، والحنابلة، فانظر مذهبهم تحت الخط (١).

ومنها تفريج القدمين حال القيام، بحيث لا يقرب بينهما، ولا يوسع إلا بعذر، كسمن ونحوه وقد اختلف في تقديره في المذاهب (٢).

== المالكية - قالوا: يندب التطويل للإمام بشروط أربعة: الأول: أن يكون إماماً لجماعة محصورين، الثاني: أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال، الثالث: أن يعلم أو يظن أنهم يطيقون ذلك، الرابع: أن يعلم، أو يظن أن لأعذر لو احدث منهم، فإن تخلف شرط من ذلك، فتقصير القراءة أفضل.

الحنفية - قالوا: تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم يشغل بها على المقتدين، أما إذا علم أنه يشغل فتركه الإطالة: لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالمعوذتين، فلما فرغ قيل: أوجزت؟ قال: «سمعت بكاء صبي: فخشيت أن تفتن أمه»، ويلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة.

الحنابلة - قالوا: يسن للإمام التخفيف بحسب حال المأمومين

(١) المالكية والحنابلة - قالوا: يندب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن، ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها، فإن سوى بينهما أو أطال الثانية على الأولى، فقد خالف الأولى، على أن المالكية يفرقون بين المندوب والسنة، كما تقدم، بخلاف الحنابلة، وكذلك الشافعية لا يفرقون بين المندوب والسنة ومن هذا يتضح لك معنى اللفاق والخلاف.

(٢) الحنفية - قدروا التفريج بينهما بقدر أربع أصابع، فإن زاد أو نقص كره.

الشافعية - قدروا التفريج بينهما بقدر شبر. فيكره أن يقرب بينهما أو يوسع أكثر من ذلك كما يكره تقديم إحداهما على الأخرى.

## التسبيح في الركوع والسجود

ومنها أن يقول ، وهو راكع : سبحان ربى العظيم <sup>(١)</sup> ، وفى السجود : سبحان ربى الاعلى ؛ وفى عدد التسبيح الذى تؤدى به السنة اختلاف فى المذاهب ذكرناه تحت الخط <sup>(٢)</sup> .

### وضع المصلى يديه على ركبتيه ، ونحو ذلك

ومنها أن يضع المصلى يديه على ركبتيه حال الركوع ، وأن تكون أصابع يديه مفرجة ، وأن يبعد الرجل عضديه عن جنبه ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأنس رضى الله عنه : « إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك ، وارفع يديك عن جنبيك ، أما المرأة فلا تجافى بينهما ، بل تضمهما إلى جنبها ، لأنه أستر لها ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٣)</sup> .

= المالكية — قالوا : تفرج القدمين مندوب لاسنة ، وقالوا : المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة ، بحيث لا يضمهما ولا يوسعهما كثيراً ، حتى يتفاحش عرفاً وواقفهم الحنابلة على هذا التقدير إلا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسميته مندوباً أو سنة .

(١) المالكية — قالوا : إن التسبيح فى الركوع والسجود مندوب ، وليس له لفظ معين ، والافضل أن يكون باللفظ المذكور .

(٢) الحنفية — قالوا : لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات ، فإن أتى بأقل لم تحصل السنة .

الحنابلة — قالوا إن الاتيان بصيغة التسبيح المذكورة واجب ، وما زاد على ذلك سنة . الشافعية — قالوا : يحصل أصل السنة بأى صيغة من صيغ التسبيح وإن كان الافضل أن يكون بالصيغة المذكورة ، أما ما زاد على ذلك إلى إحدى عشرة تسبيحة : فهو الاكمل ، إلا أن الامام يأتى بالزيادة إلى ثلاث من غير شرط ، وما زاد على ذلك لا يأتى به ، إلا إذا صرح المأمومون بأنهم راضون بذلك .

المالكية — قالوا ليس للتسبيح فيها عدد معين .

(٣) المالكية — قالوا : إن وضع يديه على ركبتيه ، وإبعاد عضديه عن جنبه مندوب لاسنة . أما تفريق الاصابع أو ضمها فإنه بترك لطبيعة المصلى ، إلا إذا توقف عليه تمكين اليدين من الركبتين .

## تسوية المصلي ظهره وعنقه حال الركوع

ومنها أن يسوى بين ظهره وعنقه في حالة الركوع ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر ، وأن يسوى رأسه بعجزه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يرفع رأسه ، ولم يخفضها ، وهذه السنة متفق عاينها .

## كيفية النزول للسجود والقيام منه

ومنها أن ينزل إلى السجود على ركبتيه ، ثم يديه ، ثم وجهه ، وبمعكس ذلك عند القيام من السجود بأن يرفع وجهه ، ثم يديه ، ثم ركبتيه ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ؛ أما الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، على أن هذا إذا لم يكن به عذر ، أما إذا كان ضعيفاً ، أو لابس خف ، أو نحو ذلك ، فيفعل ما استطاع بالإجماع .

## كيفية وضع اليدين حال السجود

وما يتعلق به

ومنها أن يجعل المصلي في حال السجود كفيه حذو منكبيه ، مضمومة الأصابع ، موجهة رأسها للقبلة ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

ومنها أن يبعد الرجل في حال سجوده بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأرض ؛ وهذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جاره في الصلاة ، وإلا حرم ، لأنه صلى الله عليه وسلم

(١) الشافعية — قالوا : يسن حال القيام من السجود أن يرفع ركبتيه قبل يديه ، ثم يقوم معتمداً على يديه ، ولو كان المصلي قوياً أو امرأة .

المالكية — قالوا : يندب تقديم اليدين على الركبتين عند النزول إلى السجود ، وأن يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية .

(٢) المالكية — قالوا يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قريبا في السجود ، مع ضم الأصابع وتوجيه رءوسها للقبلة .

الحنفية — قالوا : إن الأفضل أن يضع وجهه بين كفيه ، وإن كان وضع كفيه حذاء منكبيه تحصل به السنة أيضاً .

كان إذا سجد جافى - باعد بين بطنه ونخذه - أما المرأة فيسن لها أن تلصق بطاها بفخذها بحافظة على سترها ، وهذا متفق عليه إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط ١١١ . ومنها أن تزيد الطمأنينة عن قدر الواجب ، وهذا متفق عليه .

## الجهر بالقراءة

ومن السنن الجهر بالقراءة للإمام والمنفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب والعشاء ، وفي ركعتي الصبح والجمعة ، وهذا متفق عليه عند المالكية ، والشافعية : أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط ١٢١ .

## حد الجهر والإسرار

### في الصلاة

ومن السنن الإسرار لكل مصل ، فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس ، وهو سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إنه مندوب لاسنة : أما الجهر والإسرار في غير الفرائض كالوتر ونحوه

(١) المالكية - قالوا : يندب الرجل أن يبعد بطنه عن نخذه ، ومرفقيه عن ركبته ، وضعيه عن جنبه إبعاداً وسطاً في الجميع .

(٢) الحنفية - قالوا : الجهر واجب على الإمام ، وسنة المنفرد ، كما تقدم ، ثم إن المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية ، فله أن يجهر فيها ، وله أن يسر ، إلا أن الجهر أفضل ، وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية بأن فاتته ركعة من الجمعة خلف الإمام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ، ثم قام يقضيها ، فإنه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ، ولا فرق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداء أو قضاء على الصحيح ، فإذا فاتته صلاة العشاء مثلاً ، وأراد قضاءها في غير وقتها ، فإنه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر : أما الصلاة السرية فإن المنفرد ليس مخيراً فيها . بل يجب عليه أن يسر على الصحيح ، فإن جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلاً ، فإنه يكون قد ترك الواجب ، ويكون عليه سجود السهو بناء على تصحيح القول بالوجوب ، أما المأموم فإنه يجب عليه الإنصات في كل حال ، كما تقدم

الحنابلة - قالوا : المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية .

والنوافل ، ففيه تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط <sup>(١)</sup> ، وفي حد الجهر والإسرار للرجل والمرأة تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط <sup>(٢)</sup> .

(١) المالكية — قالوا : يندب الجهر في جميع النوافل الليلية ، ويندب السر في جميع النوافل النهارية ، إلا النافلة التي لها خطبة ، كالعيد والاستسقاء ، فيندب الجهر فيها .

الحنابلة — قالوا : يسن الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح ، ويسر فيها عدا ذلك .

الشافعية — قالوا : يسن الجهر في العيدين ، وكسوف القمر ، والاستسقاء والتراويح ، ووتر رمضان ؛ وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح ، والإسرار في غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة ، فيتوسط فيها بين الجهر مرة والإسرار أخرى .

الحنفية — قالوا : يجب الجهر على الإمام في كل ركعات الوتر في رمضان ، وصلاة العيدين ، والتراويح ، ويجب الإسرار على الإمام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية أما النوافل الليلية ، فهو مخير فيها .

(٢) المالكية — قالوا : أقل جهر الرجل أن يسمع من يليه ، ولا حد لآكثره ، وأقل سره حركة اللسان ، وأعلىه إسماع نفسه فقط . أما المرأة لجهرها مرتبة واحدة ، وهو إسماع نفسها فقط ، وسرها هو حركة لسانها على المعتمد .

الشافعية — قالوا : أقل الجهر أن يسمع من يليه ، ولو واحداً ، لافرق بين أن يكون رجلاً أو امرأة ، إلا أن المرأة لا تجهر إذا كانت بحضرة أجنبي ، وأقل الإسرار أن يسمع نفسه فقط ، حيث لا مانع .

الحنابلة — قالوا : أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحداً ، وأقل السر أن يسمع نفسه ، أما المرأة ، فإنه لا يسن لها الجهر ، ولكن لا بأس بجهرها إذا لم يسمعها أجنبي ؛ فإن سمعها أجنبي منعت من الجهر .

الحنفية — قالوا : أقل الجهر إسماع غيره ممن ليس بقربه ، كأهل الصف الأول ، فلو سمع رجل ، أو رجلاً ، فقط لا يجزئ ، وأعلىه لا حد له ، وأقل المخافة إسماع نفسه ، أو من يقربه من رجل أو رجلين ؛ أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف ؛ فإنه لا يجزئ على الأصح ، أما المرأة فقد تقدم في مبحث ستر العورة ، أن صوتها ليس بعورة على المعتمد ، وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة في الصلاة ، ولكن هذا مشروط بأن لا يكون =

## هيئة الجلوس في الصلاة

ومن السنن أن يضع المصلي يديه على فخذه ، بحيث تكون رأس أصابعها على الركبتين حالة الجلوس متجهة إلى القبلة ، وهذا الحكم متفق عليه . بين الشافعية ، والحنفية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . أما هيئة الجلوس فإن فيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

= في صوتها نغمة ؛ أولين ، أو تمطيط يترتب عليه ثوران الشهوة عند من يسمها من الرجال فإن كان صوتها بهذه الحالة كان عورة ؛ ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسداً للصلاة ، ومن هنا منعت من الأذان .

(١) للمالكية - قالوا : وضع يديه على فخذه مندوب لا سنة .

الحنابلة - قالوا : يكفي في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رءوس الأصابع على الركبتين .

المالكية - قالوا : يندب الإنضاء للرجل والمرأة ، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الآلية اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن إبهام اليمنى على الأرض .

الحنفية - قالوا : يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ؛ ويوجه أصابعها نحو القبلة ؛ بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة ، ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على ألبتها ، وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجليها من تحت وركها اليمنى . الشافعية - قالوا : يسن الاقتراش ، وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ، وينصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة إلا الجلوس الأخير ، فإنه يسن فيه التورك بأن ياصق ورك الأيسر على الأرض ؛ وينصب قدمه اليمنى ، إلا إذا أراد أن يسجد للسهو ، فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير ، بل يسن له في هذه الحالة الاقتراش .

الحنابلة - قالوا يسن الاقتراش في الجلوس بين السجدين ، وفي التشهد الأول ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، ويخرجها من تحته ، ويثنى أصابعها جهة القبلة ، أما التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية ، فإنه يسن له التورك ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ويخرجها عن يمينه ؛ ويجعل ألبته على الأرض .



## الإشارة بالإصبع السبابة في التشهد

### وكيفية السلام

ومنها أن يشير بسببته في التشهد على تفصيل في المذاهب <sup>(١)</sup> .  
ومنها الالتفات بالتسليمة الأولى جهة اليمين حتى يرى خذه الأيمن ، والالتفات بالتسليمة الثانية جهة اليسار حتى يرى خذه الأيسر ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٢)</sup> .

(١) المالكية — قالوا : يندب في حالة الجلوس للتشهد أن يعقد ماعدا السبابة والإبهام تحت الإبهام من يده اليمنى ؛ وأن يمد السبابة والإبهام ، وأن يحرك السبابة دائماً يميناً وشمالاً تحريكاً وسطاً .

الحنفية — قالوا : يشير بالسبابة من يده اليمنى فقط ، بحيث لو كانت مقطوعة أو عليلية لم يشير بغيرها من أصابع اليمنى ، ولا اليسرى عند انتهائه من التشهد ، بحيث يرفع سببته عند نفي الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله : لا إله إلا الله ، ويضهها عند إثبات الألوهية لله وحده بقوله : إلا الله ، فيكون الرفع إشارة إلى النفي ، والوضع إلى الإثبات .

الحنابلة — قالوا : يعقد الخنصر والبنصر من يده ، ويحلق بإبهامه مع الوسطى ، ويشير بسببته في تشهده ودعائه عند ذكر لفظ الجلالة ، ولا يحركها .

الشافعية — قالوا : يقبض جميع أصابع يده اليمنى في تشهده إلا السبابة ، وهي التي تلي الإبهام ، ويشير بها عند قوله إلا الله ، ويديم رفعها بلا تحريك إلى القيام في التشهد الأول ، والسلام في التشهد الأخير ، ناظراً إلى السبابة في جميع ذلك ، والأفضل قبض الإبهام بجنبها ، وأن يضهها على طرف راحته .

(٢) المالكية — قالوا : يندب للمأموم أن يديمن بتسليمة التحليل ، وهي التي يخرج بها من الصلاة ، وأما سلامه على الإمام فهو سنة ، ويكون جهة القبلة ، كما يسن أيضاً أن يسلم على من على يساره من المأمومين إن شاركه في ركعة فأكثر ، وأما الفذ والإمام ، فلا يسلم كل منهما إلا تسليمة واحدة هي تسليمة التحليل ، ويندب لهما أن يبدأها لجهة القبلة ويختتمها عند النطق بالكاف والميم من هـ عليكم ، لجهة اليمين بحيث يرى من خلفهما صفحة وجههما ، ويجزئ =

## نية المصلي من على يمينه ويساره بالسلام

يسن أن ينوي المصلي بسلامه الأول من على يمينه ، وبسلامه الثاني من على يساره ، على تفصيل في المذاهب (١) .

## الصلاة على النبي في التشهد الأخير

ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير ، وأفضاها أن يقول : « اللهم صلى على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد » وهذه الصيغة سنة عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

= في غير تسليمة التحليل : سلام عليكم ، وعليك السلام : والأولى عدم زيادة : ورحمة الله وبركاته في السلام مطلقاً ، إلا إذا قصد مراعاة خلاف الحنابلة ، فيزيد : ورحمة الله ، مسلماً على اليمين واليسار . (١) الحنفية — قالوا : يسن في كيفية السلام أن يسلم عن يمينه أولاً ، ثم على يساره حتى يرى بياض خده الأيمن والأيسر ، فإذا نسي وسلم على يساره ابتداءً ، سلم على يمينه فقط ، ولا يعيد السلام على يساره ثانياً ، أما إذا سلم تلقاء وجهه ، فإنه يسلم عن يمينه ويساره ، والسنة أن يقول : « السلام عليكم ورحمة الله » ، وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ، ثم إن كان إماماً ينوي بضمير الخطاب المصلين من الإنس والجن والملائكة ، وإن كان مقتدياً ينوي إمامه والمصلين ، وإن كان منفرداً ينوي الملائكة الحفظة .

الشافعية — قالوا : ينوي السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن ، وينوي الرد على من سلم عليه من إمام ومأموم من ابتداء جهة السلام إلى نهايتها . الحنابلة — قالوا : يسن له أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة ، ولا يسن له أن ينوي به الملائكة ومن معه في الصلاة ، ولكن إن نوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفظة ومن معه فلا بأس .

المالكية — قالوا : يندب أن يقصد المصلي بالتسليمة الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير إمام ، وإن كان إماماً قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين ، وليس على الإمام والقد غيرها : بخلاف المأموم ، كما تقدم .

(٢) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني فرض ، كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما في « فرائض الصلاة » .

## الدعاء في التشهد الأخير

ومنها الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه تفصيل في المذاهب ١١ .

= والأفضل عند الحنابلة أن يقول : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » وقد زاد متأخرو الشافعية لفظ السيادة ، فيقول : « سيدنا محمد ، وسيدنا إبراهيم - : (١) الحنفية - قالوا : يسن أن يدعو بما يشبه ألفاظ القرآن ، كأن يقول : « ربنا لاتزغ قلوبنا ، أو بما يشبه ألفاظ السنة ، كأن يقول : « اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم ، ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس ، كأن يقول : اللهم زوجني فلانة ، أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب ، لأنه يبطلها قبل العقود بقدر التشهد ، ويفوت الواجب بعده قبل السلام . المالكية - قالوا : يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وله أن يدعو بما شاء من خيري الدنيا والآخرة ، والأفضل الوارد ، ومنه : اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا ولمن سبقنا بالايمان مغفرة عزماً ، اللهم اغفر لنا ما قدمنا ، وما أخرنا ، وما أسررنا ، وما أعلنا ، وما أنت أعلم به منا ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار .

الشافعية - قالوا : يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام بخيري الدين والدنيا ، ولا يجوز أن يدعو بشيء محرم أو مستحيل أو معلق ، فإن دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته ، والأفضل أن يدعو بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كأن يقول : « اللهم اغفر لي ما قدمت ، وما أخرت وما أسررت ، وما أعلنت وما أسرفت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم ، وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ، رواه مسلم ويسن أن لا يزيد الإمام في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة - قالوا : يسن للمصلي بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير أن يقول : « أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » ، وله أن يدعو بما ورد أو بأمر الآخرة ، ولو لم يشبه ما ورد ، وله أن يدعو =

## مندوبات الصلاة

قد عرفت بما ذكرناه قبل أن الشافعية ، والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والسنة والمستحب ، فكلها عندهم بمعنى واحد ، وقد تقدمت سنن الصلاة مفصلة وبجملته ، فهي تسمى عندهم مندوبا ومنتجبا ، كما تسمى سنناً ، أما الذين يفرقون بين المندوب والسنة ، وهم المالكية ، والحنفية فقد ذكرنا مندوبات الصلاة عندهم تحت الخط ١١ .

= اشخص بعين بغير كاف الخطاب ، وتبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم أدخلك الجنة يا والدي ، أما لو قال : اللهم أدخله الجنة ، فلا بأس به ، وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسناء ، أو طعاماً لذيقاً ونحوه ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ، ولا بأس بإطالة الدعاء ما لم يشق على مأموم

(١) المالكية — قالوا : مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون : نية الأداء والقضاء في محاهما : نية عدد الركعات ، الخشوع ، وهو استحضار عظمة الله وهيبته ، وأنه لا يعبد سواه ، وهذا هو المندوب ، وأما أصل الخشوع فواجب : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام فقط وإرسالها بوقار ، إكمال سورة الفاتحة ، تطويل قراءة الصبح والظهر ، مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح ، تقصير القراءة في العصر والمغرب ؛ توسط القراءة في العشاء ؛ تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، مساوانها لها وتطويل الثانية عن الأولى خلاف الأولى ، كما تقدم ، إسماع المصلي نفسه القراءة في الصلاة السرية ؛ قراءة المأموم في الصلاة السرية ؛ تأمين المأموم والفظ مطلقاً ، أى في السرية والجهرية ؛ تأمين الإمام في الصلاة السرية فقط ؛ الإسرار بالتأمين ؛ تسوية المصلي ظهره في الركوع ، وضع يديه على ركبتيه فيه تمكين اليدين من الركبتين فيه أيضاً ، نصب الركبتين ؛ التسبيح في الركوع ، بأن يقول : سبحان ربّي العظيم ، كما تقدم ، مباحة الرجل مرفقيه عن جنبه ؛ النحمد للفض والمقتدى ؛ التكبير حال الخفض والرفع إلا في القيام من اثنتين ، فينتظر بالتكبير حتى يستقل قائماً ، ولا يقوم المأموم من اثنتين حتى يستقل إمامه ، تمكين الجبهة من الأرض في السجود ؛ تقديم اليدين على الركبتين عند الهوى له ؛ تأخيرهما عن الركبتين عند القيام ، وضع اليدين حذر الأذنين ، أو قريبا في السجود ، مع ضم أصابعهما ، وجعل رءوسهما للقبلة ، أن يباعد الرجل في السجود مرفقيه عن ركبتيه ، وبطنه عن فخذه ، وضبعه عن جنبه مع مراعاة التوسط في ذلك ، وأما المرأة فتكون منضمة لبناء أمرها على السر ، كما تقدم ؛ =

## سترة المصلي

يتعلق بها مباحث : أولاً : تعريفها ، ثانياً : حكمها ثالثاً : شروطها وما ينفق بها ، أما تعريفها فهي ما يجعله المصلي أمامه من كرسي ، أو عصا ، أو حائط ، أو سرير : أو غير ذلك لئلا يمنع مرور أحد بين يديه ، وهو يصلي ، ولا فرق بين أن تكون السترة مأخوذة من شيء ثابت كالجدار والعمود أولاً عند الأئمة الثلاثة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

= رفع العجز في السجود ، الدعاء فيه ، التسبيح فيه ، الإفضاء في الجلوس كله ، وقد تقدم تفصيله ، وضع الكفين على رأس الفخذين في الجلوس ، تفرج ما بين الفخذين في الجلوس ، عقد ما عند السبابة والابهام من أصابع اليد اليمنى تحت إبهامها في جلوس التشهد مطلقاً ، مع مد السبابة والابهام ، وتحريك السبابة دائماً ، يميناً وشمالاً ، القنوت في صلاة الصبح خاصة : كونه قبل الركوع في الركعة الثانية ، لفظه الخاص : اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ون托كل عليك ، ونخضع لك ؛ ونخلع ، ونترك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد . ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك الجذ ، إن عذابك بالكافرين ملحق ؛ وهو رواية الإمام مالك ، دعاء قبل السلام ، كونه سرا ، كون التشهد سرا ، تعميم الدعاء ، التيامن بتسليمة التحليل فقط .

الحنفية - قالوا : المندوب والآداب والمستحب بمعنى واحد ، وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يواظب عليه ، كما تقدم ، فن آداب الصلاة أن لا ينظر المصلي إلى شيء يشغله عنها ، كان يقرأ مكتوباً بالحائط ، أو يتأهي بنقوشه ، أو نحو ذلك ؛ أو ينظر في قيامه إلى موضع سجوده وفي ركوعه إلى ظاهر قدميه ، وفي سجوده إلى مالان من أنفه : وفي قعوده إلى حجره ، وفي سلامه إلى كفيه ، الاجتهاد في دفع السعال الطارئ قهراً بقدر الاستطاعة ، أما السعال المتصنع ، وهو الحاصل بغير عنبر ، فإنه يبطل للصلاة إذا اشتمل على حروف ، كالجشاء ، كالبأني ، الاجتهاد في دفع التثاؤب لقوله صلى الله عليه وسلم : « التثاؤب في الصلاة من الشيطان ، فإذا تثاؤب أحدكم فليكظم ما استطاع ، أي فليدفعه ، بنحو أخذ شفته السفلى ، بين أسنانه ، فإن لم يستطع ذلك غطى فبهكته . أو بظاهر يده اليسرى ، التسمية بين الفاتحة والسورة ، أن يخرج لرجل يديه من كفيه عند التحريمة أما المرأة فلا تفعل ذلك محافظة على سترها ، أن يقوم المصلي عند سماع ، حتى على الصلاة ، من يقيم الصلاة ، شروع الإمام في الصلاة بالفعل عند قول المبلغ : قد قامت الصلاة ، ايتحقق القول بالفعل أن يدفع المصلي من يمر بين يديه بإشارة خفيفة ولا يزيد على ذلك .

(١) الشافعية - قالوا : إن مراتب السترة أربع لا يصح الانتقال عن مرتبة منها إلى التي =



وأما حكمها فهو الندب ، فيندب للمصلي اتخاذ هذه السترة باتفاق ، وقد عرفت أن الشافعية والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والسنة ؛ فيقولون : إن اتخاذ السترة سنة ، كما يقولون : إنه مندوب ؛ على أن الحنفية ؛ والمالكية الذين يقولون : إن اتخاذ السترة مندوب أقل من السنة ، فإنهم يقولون : إذا صلى شخص في طريق الناس بدون سترة ، ومر أحد بين يديه بالفعل يأثم لعدم احتياطه بصلاته في طريق الناس ، أما الشافعية ، والحنابلة فانهم يقولون لا إثم فيه ؛ وإنما يسكرة فقط ، كما سيأتي ، في المبحث الذي بعده ، وترك السترة لا إثم فيه باتفاق وإنما يندب اتخاذ السترة للإمام والمنفرد ، أما المأموم فلا يندب له ، لأن سترة الإمام سترة المأموم ، وأما شروطها فهي مختلفة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١)

= تليها إلا إذا لم تسهل الأولى ، فالمرتبة الأولى : هي الأشياء الثابتة الطاهرة ؛ كالجدران والعمد ، والمرتبة الثانية : العصا المغروزة ونحوها ، كالأثاث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة ، المرتبة الثالثة : المصلي التي يتخذها للمحلاة عليها من سجادة وعباءة ونحوهما ، بشرط أن لا تكون من فرش المسجد ، فإنها لا تكفي في السترة ، المرتبة الرابعة : الخط في الأرض بالطول أو بالعرض وكونه بالطول أولى ويشترط في المرتبة الأولى والثانية أن تكون ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بينهما وبين المصلي عن ثلاثة أذرع فأقل من رموس الأصابع بالنسبة للقائم ، ومن الركبتين بالنسبة للجالس ، ويشترط في المرتبة الثالثة ، والرابعة أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بين رموس الأصابع ونهاية ما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع.

(١) الحنفية — قالوا : يشترط في السترة أمور : أحدها : أن تكون طول ذراع فأكثر ، أما غلظها فلا حد لاقله ، فتصبح بأي ساتر ، ولو كان في غاظ القلم ونحوه ، ثانيها : أن تكون مستقيمة ، فلا تصح السترة إذا كانت مأخوذة من شيء به اعوجاج ، ثالثها : أن تكون المسافة بينها وبين قدم المصلي قدر ثلاثة أذرع ، فإذا وجد المصلي ما يصلح أن يكون سترة ، ولكنه لم يمكنه أن يغرزها في الأرض لصلابتها ، فإنه يصح أن يضعه بين يديه عرضاً أو طولاً ، ولكن وضعه عرضاً أفضل ، فإن لم يجد المصلي شيئاً يجعله سترة ، فإنه يخط بالأرض خطأ في شكل الهلال ، وإذا خط خطأ مستقيماً أو معوجاً ، فإنه يصح ، ولكن الشكل الأول أفضل ؛ ويصح أن يستر بظهر الأدي ، فلو كان أمام المصلي شخص جالس ، فله أن يصلي إلى ظهره ، ويجعله سترة ، أما إذا كان جالساً ووجهه إلى المصلي ، فإنه لا يصح الاستتار به ؛ بشرط أن لا يكون الأدي كافراً أو امرأة =



= اجنبية، وإذا كان يملك المصلي سترة مفضوبة أو نجسة، فإنه يصح أن يستتر بها وإن كان الغصب حراماً.

الشافعية - قالوا: يشترط في السترة أن تكون ثلثي ذراع على الأقل طولا، وأما غلظها فلا حد لأقله، كما يقول الحنفية، والحنابلة، وخالف المالكية، كما استعرفه في مذهبه، وأن تكون مأخوذة من شيء مستويا مستقيما؛ كما يقول الحنفية؛ والحنابلة أيضاً، وأن يكون بينها وبين المصلي قدر ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه، وفاقا للحنفية، والحنابلة، وخلافاً للمالكية الذين قالوا: يكفي أن يكون بين المصلي وسترته قدر مرور الشاة زائداً على محل ركوعه أو سجوده، بل يكفي أن يكون قدر مرور الهرة، وتسن السترة للمصلي سواء خاف أن يمر أحد بين يديه أو لا، وفاقا للحنابلة، وخلافاً للمالكية، والحنفية، فإن وجد ما يصلح أن يكون سترة، وتعذر غرضه بالأرض لصلابتها فإنه يضعه بين يديه عرضاً أو طولا؛ ووضعها بالعرض أولى، كما يقول الحنفية، والحنابلة، وخالف المالكية، فقالوا: لا يكفي وضعه على الأرض طولا أو عرضاً، بل لابد من وضعه منصوباً، فإن لم يجد شيئاً أصلاً، فإنه يخط خطأ بالأرض مستقيماً عرضاً أو طولا، وكونه بالطول أولى، وهذا الحكم قد خالف فيه الشافعية باقى الأئمة الذين قالوا: إن الأولى أن يكون الخط مقوساً كالهلال، ولا يصح الاستتار بظهر الأدمى أو بوجهه مطلقاً، عند الشافعية، خلافاً للمالكية، والحنفية الذين قالوا: يصح الاستتار بظهر الأدمى دون وجهه، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا: يصح الاستتار بظهر الأدمى وبوجهه؛ ويصح الاستتار بالسترة المفضوبة، وفاقا للحنفية، والمالكية، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا: لا يصح الاستتار بالسترة المفضوبة، والصلاة إليها مكروهة، وكذا يصح الاستتار بالسترة النجسة، وفاقاً للأئمة؛ ما عدا المالكية الذين قالوا: لا يصح الاستتار بشيء نجس، أو متنجس؛ كقبضة المرحاض ونحوها.

المالكية - قالوا: يشترط في السترة أن تكون طول ذراع. فأكثر، وأن لا تقل عن غلظ الريح، وأن يكون بين المصلي وبين سترته قدر مرور الهرة، أو الشاة، زائداً على محل ركوعه وسجوده، وأن تكون منصوبة. فلو تعذر غرضها بالأرض لصلابتها، فإنه لا يكفي وضعها بين يديه عرضاً أو طولا؛ ويصح الاستتار بظهر الأدمى لوجهه، بشرط أن لا يكون كافراً، ولا امرأة أجنبية، ويصح الاستتار بالسترة المفضوبة، وإن كان الغصب حراماً، أما السترة النجسة، فإنه لا يصح الاستتار بها؛ وإن لم يجد شيئاً يجعله سترته. فإنه يخط بالأرض خطأ، والأولى أن يكون الخط مقوساً، كالهلال، ولا فرق بين أن تكون السترة جداراً، أو عصاً أو كرسيّاً، =

## حكم المرور بين يدي المصلي

يحرم المرور بين يدي المصلي ، ولو لم يتخذ سترة بلا عذر ، كما يحرم على المصلي أن يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه ، بأن يصلي بدون سترة بمكان يكثُر فيه المرور إن مر بين يديه أحد فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة فلو لم يمر أحد لا يَأثم ، لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجباً ، ويَأثم إن تعرض المصلي ، وكان للبار مندوحة ؛ ولا يَأثم إن لم يتعرض المصلي ، ولم يكن للبار مندوحة ، وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده ، وهذه الأحكام متفق عليها بين الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويجوز المرور بين يدي المصلي لسد فرجة في الصف ، سواء كان موجوداً مع المصلين قبل الشروع في الصلاة ، أو دخل وقت الشروع فيها ، وهذا الحكم متفق عليه ، ما عدا المالكية ،

= أو نحو ذلك باتفاق ، وقد ذكرنا لك المتفق عليه ، والمختلف فيه في مذهب الشافعية قبل هذا ، فارجع إليه إن شئت :

الحنابلة - قالوا يشترط في السترة أن تكون طول ذراع أو أكثر ، ولا حد لغلظها ، كما يقول الحنفية ، والشافعية ، وأن تكون مستوية مستقيمة ، فلا تصح بشيء معوج ، وأن يكون بينها وبين قدمي المصلي قدر ثلاثة أذرع ، وإذا لم يمكن أن يفرز السترة في الأرض لصلايتها ، فإنه يضعها بين يديه عرضاً ، وهو أولى من وضعها طولاً ، وإن لم يجد شيئاً أصلاً خط بالأرض خطأ كالهلال ، وهو أولى من غيره من الخطوط ، ويصح الاستتار بظهر الأدمي ووجهه ، بشرط أن يكون مسلماً ، وأن لا تكون امرأة أجنبية ، ولا يصح الاستتار بالسترة المغصوبة أما النجسة فيصح السترة بها .

(١) الشافعية - قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي ، إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة وإلا فلا حرمة ولا كراهة ، وإن كان خلاف الأولى ، فإذا تعرض المصلي للمرور بين يديه ، ولم يتخذ سترة ، ومر أحد بين يديه فلا إثم على واحد منهما ؛ نعم بكره المصلي أن يصلي في مكان يكون فيه عرضة لمرور أحد بين يديه ، سواء مر أحد بين يديه أو لم يمر ،

الحنابلة - قالوا : إن تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج للمرور فيه بكره له مطلقاً سواء مر أحد أو لم يمر بين يديه ، كما يقول الشافعية ، والكراهة خاصة بالمصلي ، أما المارة فإنه يَأثم مادامت له مندوحة للمرور من طريق أخرى .

فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(١)</sup>، كما يجوز مرور من يطوف بالبيت بين يدي المصلي على تفصيل في المذاهب<sup>(٢)</sup>، وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب<sup>(٣)</sup>.

ويسن للمصلي أن يدفع المآثر بين يديه بالإشارة بالعين أو الرأس أو اليد، فإن لم يرجع في دفعه بما يستطيعه، ويقدم الأسهل فالأسهل، بشرط أن لا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية، والحنابلة؛ أما الحنفية والمالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٤)</sup>،

(١) المالكية - قالوا الداخل الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك، إلا إذا تعين ما بين يدي المصلي طريقاً له.

(٢) المالكية - أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصلي لم يتخذ سترة، أما المستتر فالمرور بين يديه كغيره، وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستتر، وأما أمام غيره فلا.

الحنفية - قالوا: يجوز لمن يطوف بالبيت أن يمر بين يدي المصلي، وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة، وخلاف مقام إبراهيم عليه السلام، وإن لم يكن بين المصلي والمآثر سترة.

الحنابلة - قالوا: لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمسكة كلها وحرمتها.

الشافعية - قالوا: يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقاً.

(٣) الحنفية - قالوا: إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرور بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده وإن كان يصلي في مسجد صغير، فإنه يحرم المرور من موضع قدميه إلى حائط القبلة، وقدر بأربعين ذراعاً على المختار.

المالكية - قالوا إن صلى لسترة حرم المرور بينه وبين سترته، ولا يحرم المرور من ورائها، وإن صلى لغير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط.

الشافعية - قالوا: إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وسترته هو ثلاثة أذرع فأقل.

الحنابلة - قالوا: إن اتخذ المصلي سترة حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت، وإن لم يتخذ سترة حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه.

(٤) الحنفية - قالوا: يرخص له في فعل ذلك، وإن لم يعدوه سنة، وليس له أن يزيد على نحو

الإشارة بالرأس أو العين أو التسبيح، وللرأة أن تصفق بيديها مرة أو مرتين.

المالكية - قالوا: يندب له أن يدفع المآثر بين يديه.

هذه هي أحكام السترة ، وهي من السنن أو المندوبات الخارجة عن هيئة الصلاة ، وبقي من هذه السنن الأذان ، والإقامة ، وسيأتي بيانها .

### مكروهات الصلاة

العبث القليل بيده ، في ثوبه ، أو لحيته ، أو غيرها

وأما مكروهاتها : فمنها العبث القليل بيده في ثوبه ، أو لحيته ، أو نحو ذلك بدون حاجة ، أما إذا كان لحاجة ، كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذى ، فلا يكره .

### فرقة الأصابع وتشبيكها في الصلاة

تكره فرقة الأصابع لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقمق أصابعك وأنت في الصلاة » . رواه ابن ماجه : ويكره تشبيك الأصابع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً شبك أصابعه في الصلاة ففرج صلى الله عليه وسلم بينها ، رواه الترمذى ، وابن ماجه .

### وضع المصلى يده على خاصرته والتفاتة

يكره أن يضع المصلى يده على خاصرته ، وكذا يكره أن يلتفت يمينا أو يسارا لغير حاجة ، كحفظ متاعه ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : المكروه هو الالتفات بالعنق فقط ، أما الالتفات بالعين يمينا أو يسرا فباح ، وبالصدر إلى غير جهة القبلة قدر ركن كامل مبطل للصلاة .  
الشافعية — قالوا : يكره الالتفات بالوجه ، أما بالصدر فبطل مطلقاً ، لأن فيه انحرافاً عن القبلة .

المالكية — قالوا : يكره الالتفات مطلقاً ، ولو بجميع جسده ما دامت رجلاه للقبلة ، وإلا بطلت الصلاة .

الحنابلة — قالوا : إن الالتفات مكروه ، وتبطل الصلاة به إن استدار بجملته ، أو استدبر القبلة ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف ، فلا تبطل الصلاة إن التفت بجملته ، ولا تبطل لو التفت بصدره ووجهه ، لأنه لم يستدبر بجملته .

## وضع الآلية على الأرض ونصب الركبة في الصلاة

ومنها الإقماء، وهو أن يضع اليديه على الأرض، وينصب ركبتيه، لقول أبي هريرة رضي الله عنه: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقر كنفرك الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفغات كالتفغات الثعلب»، وهذا الحكم متفق عليه، إلا عند المالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط (١).

## مد الذراع وتشمير الكم عنه

ومنها إفراش ذراعيه، أي مدها، كما يفعل السبع، ومنها تشمير كفيه عن ذراعيه، وهو مكروه باتفاق، إلا أن للمالكية تفصيلاً، فانظره تحت الخط (٢).

## الإشارة في الصلاة

ومنها الإشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوها، إلا إذا كانت الإشارة لحاجة، كرد السلام ونحوه، فلا تكره؛ وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية، والحنابلة، أما الحنفية، والمالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣).

## شد الشعر على مؤخر الرأس عند الدخول في الصلاة أو بعده

ومنها عقص شعره، وهو شده على مؤخر الرأس، بأن يفعل ذلك قبل الصلاة، ويصلي وهو

(١) المالكية - قالوا: الإقعاء بهذا المعنى محرم، ولا يبطل الصلاة على الأظهر، وأما المكروه عندهم فله أربع صور: منها أن يجعل بطون أصابعه للأرض ناصباً قدميه، جاعلاً اليديه على عقبه، أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض.

(٢) المالكية - قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة، وأما إذا كان مشعراً قبل الدخول فيها لحاجة ودخلها كذلك، أو شمر في الصلاة لأجلها فلا كراهة.

(٣) الحنفية - قالوا: تكره الإشارة مطلقاً، ولو كانت لرد السلام، إلا إذا كان المصلي يدفع المار بين يديه؛ فإن له أن يدفعه بالإشارة ونحوها، كما تقدم.

المالكية - قالوا: الإشارة باليد أو الرأس لرد السلام واجبة في الصلاة، أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز على الراجح، وتجاوز الإشارة لأي حاجة إن كانت خفيفة، وإلا منعت، وتكره للرد على مشمت.

على هذه الحالة ، أما فعله في الصلاة فبطل ، إذا اشتمل على عمل كبير ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١١)</sup> .

### رفع المصلي ثوبه من خلفه أو قدامه وهو يصلي

منها رفع ثوبه بين يديه ، أو من خلفه في الصلاة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أجد على سبعة أعظم ، وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً » ورواه الشيخان ،

### اشتغال الصماء ، أو لف الجسم في الحرام ونحوه

ومنها الاندراج في الثوب ، كالحرام ونحوه ، بحيث لا يدع منفذاً يخرج منه يديه ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتغال الصماء . فإن لم يكن له إلا ثوب فليتزربه ، ولا يشتمل اشتغال اليهود ، وهذا مكروه عند المالكية ، والحنفية ، أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١٢)</sup> .

### سدل الرداء على الكتف ونحوه

ومنها أن يسدل رداؤه على كتفيه — كالحرام والملاءة — بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر ، وأن يغطي الرجل فاه ، ، وهذا إن كان بغير عذر ، وإلا فلا يكره .  
ومنها الاضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت إبطه الأيمن ، ثم ياتي طرفه على كتفه الأيسر ، ويترك الآخر مكشوقاً ، وهذا مكروه عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١٣)</sup> .

- (١) المالكية — قالوا : ضم الشعر إن كان لأجل الصلاة كره ، وإلا فلا .
- (٢) الحنابلة — قالوا : إن اشتغال الصماء المكروه ، هو أن يجعل وسط رداؤه تحت عاتقه الأيمن ، ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحته ثوب آخر ، وإلا لم يكره الشافعية — لم يذكروا اشتغال الصماء في مكروهات الصلاة
- (٣) المالكية — قالوا : إلقاء الرداء على الكتفين مندوب ، بل يتأكد لإمام المسجد ، ويندب أن يكون طوله ستة أذرع ، وعرضه ثلاثة إن أمكن ذلك ، ويقوم مقامه (البرنس) .  
الشافعية — لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات الصلاة .



## إتمام قراءة السورة حال الركوع

ومنها إتمام قراءة السورة حال الركوع ، أما إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فبطل للصلاة حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## الإتيان بالتكبير ونحوها في غير محلها

ومنها الإتيان بالأذكار المشروعة للانتقال من ركن إلى ركن في غير محلها ، لأن السنة أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهائه عند انتهائه ، فيكره أن يكبر للركوع مثلاً بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول : « سمع الله لمن حمده » بعد تمام القيام ، بل المطلوب أن يمثلاً الانتقال بالتكبير وغيره من أوله إلى آخره ، وهذا الحكم عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

## تغميض العينين ، ورفع البصر إلى السماء في الصلاة

ومنها تغميض عينيه إلا لمصلحة ، كتغميضها عما يوجب الاشتغال والتلهي ، وهذا متفق عليه . ومنها رفع بصره إلى السماء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء — أى في الصلاة — ليتهنّ أو لتخطفن أبصارهم ، رواه البخاري ، وهذا مكروه مطلقاً عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : إن إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه كإتمام قراءة السورة حاله ، لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم ، كما تقدم ، إلا أن الكراهة في إتمام الفاتحة حال الركوع تحريمية ، بخلاف إتمام السورة .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن ذلك مبطل للصلاة إن تعمدته ؛ فلو كبر للركوع بعد تمامه مثلاً بطلت صلاته إن كان عامداً ، ويجب عليه سجود السهو إن كان ساهياً ، لأن الإتيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه واجب .

المالكية — قالوا : إن ذلك خلاف المندوب ؛ لأن الإتيان بالأذكار المشروعة للانتقالات في ابتدائها مندوب ، كما تقدم .

(٣) المالكية — قالوا : إن كان ذلك للوعظة والاعتبار بآيات السماء ؛ فلا يكره .  
الحنابلة — استثنوا من ذلك الرفع حال التجشئ ، فإنه لا يكره .

## التنكيس في قراءة السورة ونحوها

ومنها أن يقرأ في الركعة الثانية سورة أو آية فوق التي قرأها في الأولى كان يقرأ في الركعة الأولى سورة « الانشراح » ، وفي الثانية « الضحى » ، أو يقرأ في الأولى ( قد أفلح من زكاتها ) وفي الثانية ( والشمس وضحاها ) ونحو ذلك . أما تكرار السورة في ركعة واحدة أو في ركعتين ، فمكروه في الفرض والنفل ، إذا كان يحفظ غيرها ، وهذا مكروه عند المالكية ؛ والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## الصلاة إلى الكانون ونحوه

ومنها أن يكون بين يدي المصلي تنور أو كانون فيه حجر ، لأن هذا تشبه بالمجوس ، خلافاً للشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

## الصلاة في مكان به صورة

ومنها أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة حيوان أو غيرها ؛ فإذا لم يشغله لا تكره الصلاة إليها ، وهذا عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : إن هذا مقيد بالصلاة المفروضة ، أما النفل فلا يكره فيه التكرار .  
الحنابلة — قالوا : إنه غير مكروه ، وإنما المكروه تكرار الفاتحة في ركعة واحدة ، وقراءة القرآن كله في صلاة فرض واحدة لا في صلاة نافلة .

(٢) الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة إلى تنور أو كانون مكروهة .

(٤) الحنفية — قالوا : تكره الصلاة إلى صورة الحيوان مطلقاً ؛ وإن لم تشغله ؛ سواء كانت فوق رأس المصلي ؛ أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه ، أو يساره أو بجذائه ؛ وأشدّها كراهة ما كانت أمامه ، ثم فوقه ، ثم يمينه ، ثم يساره ثم خلفه ؛ إلا أن تكون صغيرة بحيث لا تظهر إلا بتأمل كالصورة التي على الدينار ؛ فلو صلى ، ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره ، وكذا لا تكره الصلاة إلى الصورة الكبيرة إذا كانت مقطوعة الرأس ، أما صورة الشجر ، فإن الصلاة لا تكره إليها إلا إذا شغلته .

الحنابلة — قالوا يكره أن يصلى إلى صورة منصوبة أمامه ، ولو صغيرة لا تبدو للناظرين إلا بتأمل ، بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة ، أو خلفه ؛ أو فوقه ؛ أو عن أحد جانبيه .

## الصلاة خلف صف فيه فرجة

ومنها صلاته خلف صف فيه فرجة ؛ وهذا مكروه باتفاق الأئمة ؛ ما عدا الحنابلة ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## الصلاة في قارعة الطريق والمزابيل ونحوها

ومنها الصلاة في المزبلة ؛ والمجزرة ؛ وقارعة الطريق . والحمام ؛ ومعادن الإبل - أي مباركتها - فإنها مكروهة في كل هذه الأماكن ، ولو كان المصلي آمناً من النجاسة ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنفية ؛ أما المالكية ، والحنابلة فانظر ما قالوه تحت الخط (١) .

## الصلاة في المقبرة

وكذا تكره الصلاة في المقابر على تفصيل في المذاهب (٣) .

(١) الحنابلة - قالوا : إن كان يصلي خلف الصف الذي فيه فرجة ، فإن كان وحده بطلت صلاته ؛ وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

(٢) المالكية - قالوا : تجوز الصلاة بلا كراهة في المزبلة ، والمجزرة ، ومحجة الطريق - أي وسطها - إن أمنت النجاسة ، أما إذا لم تؤمن ، فإن كانت محققة أو مظنونة ؛ كانت الصلاة باطلة ؛ وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت فقط ، إلا في محجة الطريق إذا صلى فيها ، لضيق المسجد ، وشك في الطهارة ، فلا إعادة عليه ، وأما في معادن الإبل - أي محال بروكها للشرب الثاني ، المسمى : عللا - فهي مكروهة ، ولو أمنت النجاسة ؛ وتعاد الصلاة في الوقت ، ولو كان عامداً على أحد قولين ، وأما الصلاة في مبيتها ، ومقيلها ، فليست بمكروهة ، على المعتمد إذا أمنت النجاسة

الحنابلة - قالوا : الصلاة في المزبلة ، والمجزرة ، وقارعة الطريق . والحمام ، ومعادن الإبل حرام ؛ وباطلة . إلا لعذر : كأن حبس بها . ومنها إسقوفها إلا صلاة الجنائز فتصح بالمقبرة . وعلى سطحها .

(٣) الحنفية - قالوا : تكره الصلاة في المقبرة إذا كان القبر بين يدي المصلي ؛ بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عاينه . أما إذا كان خلفه . أو فوقه . أو تحت ما هو واقف عليه ، فلا كراهة على التحقيق . وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون في المقبرة موضع أعد للصلاة لانجاسة =

## عد مكروهات الصلاة مجتمعة

ذكرنا مكروهات الصلاة مجتمعة في كل مذهب على حدة ليسهل حفظها ، فانظرها تحت الخط (١) .

= فيه . ولا قدر ، وإلا فلا كراهة ، وهذا في غير قبور الأنبياء عليهم السلام ، فلا تكراه الصلاة عليها مطلقاً .

الحنابلة — قالوا : إن الصلاة في المقبرة ، وهي ما احتوت على ثلاثة قبور ، فأكثر في أرض موقوفة للدفن ، باطلة مطلقاً ، أما إذا لم تحتو على ثلاثة ، بأن كان بها واحد ، أو اثنان ، فالصلاة فيها صحيحة بلا كراهة إن لم يستقبل القبر ، وإلا كره .

الشافعية — قالوا : تكراه الصلاة في المقبرة غير المنبوشة ، سواء كانت القبور خلفه ، أو أمامه ، أو على يمينه ، أو شماله ، أو تحته ، إلا قبور الشهداء والأنبياء ، فإن الصلاة لا تكراه فيها ، الم يقصد تعظيمهم ، وإلا حرم ، أما الصلاة في المقبرة المنبوشة بلا حائل ، فإنها باطلة لوجود النجاسة بها .

المالكية — قالوا الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة إن أمنت النجاسة ، فإن لم تؤمن النجاسة ففيه التفصيل المتقدم في الصلاة في المزبلة ونحوها .

(١) الحنفية — عدوا المكروهات ، كما يأتي : ترك واجب أو سنة مؤكدة عمداً ، وهو مكروه تحريماً ، إلا أن إثم ترك الواجب أشد من إثم ترك السنة المؤكدة ، عبثه بثوبه وبدنه ، رفع الحصى من أمامه مرة إلا للسجود ، فرقعة الأصابع ، تشبيكها ، التخصر : الالتفات بعنقه لبعينه فإنه مباح ، ولا بصدرة ، فإنه مبطل ، الإقماء ، اقتراش ذراعيه ، تشمير كفيه عن ذراعيه ، صلته في السراويل ونحوها ، مع قدرته على لبس القميص ، رد السلام بالإشارة ، التربع بلا عذر ، عقص شعره ، الاعتجار ، وهو شد الرأس بالمنديل مع ترك وسطها مشوفاً ، رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود ، سدل إزاره ، اندراجه في الثوب ، بحيث لا يدع منفذاً يخرج يديه منه ، جعل الثوب تحت إبطه الأيمن ، وطرح جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه ، إتمام القراءة في غير حالة القيام ، إطالة الركعة الأولى في كل شفع من التطوع ؛ إلا أن يكون مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم . أو مأثوراً عن صحابي . كقراءة سبح ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ، في الوتر ؛ لأنه ملحق بالنوافل في القراءة ، تطويل الركعة الثمانية عن الركعة الأولى : ثلاث آيات . فأكثر في جميع الصلوات المفروضة بالاتفاق . والنفل على الأصح . تكرار السورة في ركعة واحدة أو ركعتين في الفرض . أما النفل فلا يكره فيه التكرار ، قراءة =

= سورة أو آية فوق التي قرأها : فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين . كان يقرأ في الأولى ( قل هو الله أحد ) ، وفي الثانية ( قل أعوذ برب الناس ) ويترك وسطهما ( قل أعوذ برب الفلق ) لما فيه من شبه التفضيل والمجهر ؛ شم الطيب قصداً ، ترويحاً بالمروحة ، أو بالثوب مرة أو مرتين ، فإن زاد على ذلك بطلت صلاته ؛ تحويل أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره ، ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حالة التشهد ، ترك وضع يمينه على يساره بالكيفية المتقدمة حال القيام ، الثأوب ؛ فإن غلبه فليكظم ما استطاع ، كأن يضع ظهر يده اليمنى ، أو كفه على فيه في حالة القيام ؛ ويضع ظهر يساره في غيره ، تغميض عينيه إلا لمصلحة ، رفع بصره للسماء ، التغطى ، العمل القليل المناسي للصلاة ، أما المطلوب فيها فهو منها ، كتحريرك الأصابع ، ومنه قتل قلة بعد أخذها من غير عذر فإن شغلته بالعض فلا يكره قتلها مع التحرز عن دمها . تغطية أنفه ووجهه ، وضع شوه لا يذوب في فمه إذا كان يشغله عن القراءة المسنونة ، أو يشغل باله ، السجود على كور عمامته ، الاقتصار على الجهة في السجود بلا عذر ، كمرض قائم بالأنف ، وهو يكره تحريماً ، الصلاة في الطريق ، وفي الحمام ، وفي الكنيف ، وفي المقبرة ، الصلاة في أرض الغير بلا رضاه ، الصلاة قريباً من نجاسة ، الصلاة مع شدة الحصر بالبول ؛ أو الغائط ، أو الريح ، فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة ندب له قطعها ، إلا إذا خاف فوات الوقت أو الجماعة ، الصلاة في ثياب متهنة لا تصان عن الدنس الصلاة وهو مكشوف الرأس تكاسلاً ، أما إن كان للتذلل والتضرع فهو جائز بلا كراهة ، الصلاة بحضرة طعام يميل طبعه إليه ، إلا إذا خاف خروج الوقت أو الجماعة ، الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال ، كالزينة ونحوها ، أو يخجل بالخشوع ، كاللهو واللعب ؛ ولهذا نهى عن الإتيان للصلاة بالمهرولة ، بل السنة أن يأتي إليها بالسكينة والوقار ، عند الأذى والتسبيح باليد ، قيام الإمام بجملته في المحراب ، لاقيامه خارجه وسجوده فيه إلا إذا ضاق المكان فلا كراهة ، قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد . أو قيامه على الأرض وحده ، وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه ، أن يخص الإنسان نفسه بمكان في المسجد يصل فيه ، بحيث يصير ذلك عادة له ، القيام خلف صف فيه فرجة ، الصلاة في ثوب فيه تصاوير ، أن يصل إلى صورة ، سواء كانت فوق رأسه ، أو خلفه ، أو بين يديه ، أو بخذائه ، إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس أو لغير ذى روح ، الصلاة إلى تنور أو كانون فيه جرة ، أما الصلاة إلى القنديل والسراج ، فلا كراهة فيها ، =

الصلاة بحضرة قوم نيام : مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة . تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا لبسر عليه .

الشافعية — عدوا مكروهات الصلاة . كما يأتي : الالتفات بوجهه لا بصدره في غير المستلق بلا حاجة . وأما المستلق . وهو الذي يصلي مستلقياً على ظهره لعذر فإن الالتفات بوجهه مبطل اصلاته . جعل يديه في كفيه عند تكبيرة التحريم . وعند الركوع والسجود . وعند القيام من التشهد الأول وعند الجلوس له أو للأخير بالنسبة للذكر دون الأنثى . الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوهما . ولو من آخرس بلا حاجة . أما إذا كانت الإشارة لحاجة . كرد السلام ونحوه ، فلا كراهة ما لم تكن على وجه اللعب . وإلا بطلت . الجهر في موضع الإسرار وعكسه بلا حاجة . جهر المأموم خف الإمام إلا بالتأمين . وضع اليد في الخاصرة بلا حاجة . الإسراع في الصلاة مع عدم القصد عن الواجب وإلا بطلت . إصاق الرجل غير العاري عضديه بجنبه . وبطنه بفخذه في ركوعه وسجوده . أما الأثني والعمري . فينبغي لكل منهما أن يضم بعضه إلى بعض . الإقماء المتقدم تفسيره . ضرب الأرض بجهته حال السجود مع الطمأنينة . وإلا بطلت وضع ذراعيه على الأرض حال السجود . كما يفعل السبع بلا حاجة : ملازمة مكان واحد للصلاة فيه لغير الإمام في المحراب أما هو فلا يكره له على الراجح والمبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول ، ولو بما يندب بعد التشهد الأخير إذا كان غير مأموم ، وإلا فلا كراهة ، والاضطباع المتقدم تفسيره ، تشبيك الأصابع ، فرقتها ، إسبال الإزار ، أي إرخاؤه على الأرض تغميض بصره لغير عذر ، وإلا فقد يجب إذا كانت الصفوف عراة . وقد يسن إذا كان يصلي إلى حائط منقوش : رفع بصره إلى السماء ، ولا يسن النظر إلى السماء إلا عقب الوضوء فقط ، كف الشعر والثوب ، تغطية الفم بيده أو غيرها لغير حاجة ، أمم للحاجة ، كدفع الثأوب فلا يكره البصق أماماً ويميناً لا يساراً ، الصلاة مع مدافعة الحدث ، الصلاة بحضرة ما تشتاقه نفسه من طعام أو شراب ، الصلاة في الطريق التي يكثر بها مرور الناس ، كقارعة الطريق والمطاف ، الصلاة في محال المصيبة كالحمام ونحوه ، الصلاة في الكنيسة . الصلاة في موضع شأنه الفجاسة ، كزبلة ، ومجزرة ، ومعطن إبل ، استقبال القبر في الصلاة . الصلاة وهو قائم على رجل واحدة ، الصلاة وهو قارن بين قدميه ، الصلاة عند غلبة النوم . الصلاة منفرداً عن الصف والجماعة قائمة إذا كانت الجماعة مطلوبة وإلا فلا ، وهذا كله إن اتسع الوقت . وإلا فلا كراهة أصلاً .

المالكية — قالوا : مكروهات الصلاة هي : التعموذ قبل القراءة في الفرض الأصلي البسمة قبل الفاتحة أو السورة كذلك . وأما في النفل ولو منذوراً فالأولى ترك التعموذ والبسمة =



= إلا مراعاة الخلاف، فالأولى حينئذ الإتيان بالبسملة في الفرض وغيره، الدعاء قبل القراءة أو أثناءها؛ الدعاء في الركوع، الدعاء قبل التشهد الدعاء، بعده غير التشهد الأخير، دعاء المأموم بعد سلام الإمام، الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة؛ الجهر بالتشهد؛ السجود على ملبوس المصلي السجود على كور العمامة، ولإعادة عليه إن كان خفيفاً كإطاقة والطاقتين، فإن كان غير خفيف أعاد في الوقت؛ السجود على ثوب غير ملبوس المصلي، السجود على بساط أو حصير ناعم إن لم يكن فرش مسجد؛ وإلا فلا كراهة، القراءة في الركوع أو السجود إلا إذا قصد بها في السجود الدعاء؛ تخصيص صيغة يدعو بها دائماً، الالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة، تشبيك الأصابع، فرقتها، الإقعاء، وتقدم تفسيره، التخصر، كما تقدم، تغميض العينين إلا لخوف شاغل، رفع البصر إلى السماء لغير موعظة، رفع رجل واعتماد على أخرى إلا لضرورة، وضع قدم على أخرى؛ إقران القدمين دائماً، التفكير في أمور الدنيا، حمل شيء بكم أو فم إن لم يمنع ما في الفم خروج الحروف من مخارجها، وإلا أبطل، العبث باللحية أو غيرها، حمد العاطس، الإشارة باليد أو الرأس الرد على مشمت، حك الجسد لغير ضرورة إن كان قليلاً عرفاً، أما لضرورة فخائز، وإن كثرت أبطل، التبسم اختياراً إن كان قليلاً عرفاً وإلا أبطل الصلاة، ولو اضطرراً. ترك سنة خفيفة عمداً؛ كتكبير أو تسمية؛ وأما ترك السنة المؤكدة فحرام. قراءة سورة، أو آية في غير الأولين من الفريضة؛ التصفيق لحاجة تتعلق بالصلاة رجلاً كان المصفق أو امرأة، والتسبيح لغير حاجة، اشتغال الصائم الاضطباع، وتقدم تفسيرهما، أن يرفع المصلي بالإيماء شيئاً يسجد عليه سواء اتصل ذلك الشيء بالأرض أولاً، وأن ينهل الحصى من ظل أو شمس ليسجد عليه والدعاء بالعجمية لقادر على العربية.

الحنابلة — عدواً مكروهات الصلاة كما يأتي: الصلاة بأرض الخسف، الصلاة ببقعة نزل بها عذاب، كأرض بابل، الصلاة في الطاحون، الصلاة على سطح الطاحون، الصلاة في الأرض السبخة، ولأنكره بيعة وكنيسة ولو مع صور مالم تكن منصوبة أمامه، بدل الرداء، اشتغال الصائم، وقد تقدم تفسيرهما، تغطية الوجه، تغطية الفم والأنف، وتشمير الكف بلا سبب، شد الوسط بما يشبه شد الزنار؛ شد وسط الرجل والمرأة على القميص، ولو بهما لا يشبهه، الزنار كمنديل، أما الحزام على نحو القفطان فلا بأس به القنوت في غير الوتر، إلا لنازلة، فإنه يسن للإمام الأعظم أن يقنت في جميع الصلوات ما عدا الجمعة، الالتفات باليد بلا حاجة، سواء كان بوجهه فقط، أو به مع صدره، فإن التفت كثيراً بحيث يستدير القبلة بحملته بطات صلاته، =

## ما يكره فعله في المساجد

وما لا يكره — المرور في المسجد

يكره اتخاذ المسجد طريقاً إلا لحاجة على تفصيل في المذاهب<sup>(١)</sup>

= ما لم يكن في الكعبة، أو في شدة خرف فإنها لا تبطل، رفع بصره إلى السماء إلا في حال التجشئ، إذا كان يصلي مع الجماعة فيرفع وجهه حتى لا يؤذيهم برائحته، ولا كراهة في ذلك، الصلاة إلى صورة منصوبة أمامه، السجود على صورة، حمل المصلي شيئاً فيه صورة ولو صغيرة، كالصورة التي على الدرهم أو الدينار، الصلاة إلى وجه الأدمى أو الحيوان، الصلاة إلى ما يشغله، كحائط منقوش، حمل المصلي ما يشغله، استقباله شيئاً من نار، ولو سراجاً، وقنديلاً، وشعلة موقدة، إخراج لسانه، فتح فيه، أن يضع في فيه شيئاً. الصلاة إلى مجلس يتحدث الناس فيه، الصلاة إلى نائم، الصلاة إلى كافر، الاستناد إلى شيء بلا حاجة، بحيث لو أزيل ما استند إليه لم يسقط، وإلا بطلت الصلاة، الصلاة مع ما يمنع كالماء، كحرد وبرد، اقتراش ذراع به حال السجود، كالسبع، الإقعاء، وتقدم تفسيره، أن يصلي مع شدة حصر البول أو الغائط أو الريح، الصلاة حال اشتياقه إلى طعام أو شراب أو جماع، تقاييب الحصى، العبث، وضع يده على خاصرته، ترويقه بمروحة إلا الحاجة ما لم يكثر، وإلا بطلت صلاته، كما سيأتي في المبطلات، كثرة اعتماده على أحد قدميه تارة، والقدم الثانية أخرى، فرقة أصابعه، تشبيكها، اعتماده على يده حال جلوسه، الصلاة وهو مكتوف باختياره؛ عقص شعره، وتقدم تفسيره، كف الشعر والثوب، جمع ثوبه بيده إذا سجد؛ تخصيص شيء للسجود عليه بحجته، مسح أثر السجود، الصلاة إلى مكتوب في القبلة. تعليق شيء في القبلة كالسيف والمصحف، تسوية موضع سجوده بلا عذر تكراره الفاتحة في ركعة. أما جمع سورتين فأكثر في ركعة ولو صلاة في الفرض فلا يكره، قراءة القرآن كله في فرض واحد.

(١) الحنفية — قالوا: يكره تحريم اتخاذ المسجد طريقاً بغير عذر، فلو كان العذر جازاً، ويكفي أن يصلي تحية المسجد كل يوم مرة واحدة، وإن تكرر دخوله، ويكون فاسقاً إذا اعتاد المرور فيه بغير عذر بحيث يتكرر مروره كثيراً، أمام مروره مرة أو مرتين فلا يفسق به ويخرج عن الفسق بنية الاعتكاف، وإن لم يمسك.

المالكية — قالوا: يجوز المرور في المسجد إن لم يكثر، فإن كثر كره إن كان بناء المسجد =

## النوم في المسجد والأكل فيه

يكره النوم في المسجد على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .  
وكذا يكره الأكل فيه لغير معتكف على تفصيل في المذاهب ؛ فانظره تحت الخط (٢) .

= سابقاً على الطريق ، وإلا فلا كراهة ، ولا يطالب المارّ بتحية المسجد مطلقاً .  
الشافعية - قالوا يجوز المرور في المسجد للطاهر وللجنب مطلقاً ، وأما الحائض فانه يكره لها المرور به ، ولو لحاجة ، بشرط أن تأمن تلويث المسجد ؛ وإلا حرم ، ويسن أن يصلي المارّ بالمسجد تحيته كلما دخل إن كان متطهراً ، أو يمكنه التطهير عن قرب .

الحنابلة - قالوا : يكره اتخاذ المسجد طريقاً للطاهر والجنب ، وإن حرم عليه اللبس به بلا وضوء ، وكذلك يكره للحائض والنفساء إن أمن تلويث المسجد بلا حاجة ، فإن كان لحاجة فلا يكره للجميع ، ومن الحاجة كونه طريقاً قريباً ، ففتنى الكراهة بذلك .

(١) الحنفية - قالوا : يكره النوم في المسجد إلا للغريب والمعتكف ، فانه لا كراهة في نومهما به ، ومن أراد أن ينام به بنوى الاعتكاف ، ويفعل مانواد من الطاعات ، فان نام بعد ذلك نام بلا كراهة .

الشافعية - قالوا : لا يكره النوم في المسجد إلا إذا ترتب عليه تمويش ، كأن يكون للنائم صوت مرتفع بالغطيظ .

الحنابلة - قالوا : إن النوم في المسجد مباح للمعتكف وغيره ، إلا أنه لا ينام أمام المصلين لأن الصلاة إلى النائم مكروهة ، ولهم أن يقيموه إذا فعل ذلك .

المالكية - قالوا : يجوز النوم في المسجد وقت القيلولة ، سواء كان المسجد بالبادية أو الحاضرة . وأما النوم ليلاً فانه يجوز لمسجد البادية دون الحاضرة فإنه يكره لمن لا منزل له ، أو لمن صعب عليه الوصول إلى منزله ليلاً ؛ وأما السكنى دائماً ، فلا تجوز إلا لرجل تجرد للعبادة ، أما المرأة فلا يحل لها السكنى فيه .

(٢) الحنفية - قالوا : يكره تنزيماً أكل ما ليست له رائحة كريهة ، أما ما كان له رائحة كريهة كالثوم والبصل ؛ فإنه يكره تحريماً ، ويمنع آكله من دخول المسجد ، ومثله من كان فيه بخر تؤذي رائحته المصلين ، وكذا يمنع من دخول المسجد كل مؤذ ، ولو بلسانه .

## رفع الصوت في المسجد

يكره رفع الصوت بالكلام أو الذكر ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط "١" .

= المالكية - قالوا : يجوز للغرباء الذين لا يجدون ماوى سوى المساجد أن يأووا إليها ويأكلوا فيها ما لا يقدر ، كالتمر ، ولحم أن يأكلوا ما شأنه التقدير ، إذا أمن تقدير المسجد بفرش سفره أو سماط من الجلد ونحوه ، وكل هذا في غير ماله رائحة كريهة ، أما هو فيحرم أكله في المسجد .  
الشافعية - قالوا : الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقدير المسجد ، كأكل العسل والسمن ، وكل ماله دسومة وإلا حرم ، لأن تقدير المسجد بشيء من ذلك ونحوه حرام ، وإن كان طاهراً ، أما إذا ترتب عليه تعفيس المسجد بالطاهر لا تقديره ، كأكل نحو الفول في المسجد فمكروه .

الحنابلة - قالوا : يباح للمعتكف وغيره أن يأكل في المسجد أى نوع من أنواع المأكولات بشرط أن لا يلوثة ، ولا يلقى العظام ونحوها فيه : فإن فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك . هذا فيما ليس له رائحة كريهة ، كالثوم والبصل ، وإلا كره ، ويكره لا كل ذلك ومن في حكمه . كالإبخر دخول المسجد ، فإن دخله استحب إخراجه دفعاً للإذى ، كما يكره إخراج الريح في المسجد لذلك .  
(١) الحنفية - قالوا : يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن ترتب عليه تهويش على المصلين أو إيقاظ للنائمين ، وإلا فلا يكره ، بل قد يكون أفضل إذا ترتب عليه إيقاظ قلب الذاكر ، وطرده النوم عنه ، وتنشيطه للطاعة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يحل فإنه يكره تحريماً ؛ وإن كان بما يحل ، فإن ترتب عليه تهويش على المصلي أو نحو ذلك كره : وإلا فلا كراهة ، وبحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للعبادة ، أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فإنه يكره مطاقاً .

الشافعية - قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن هوش على مصلية ، أو مدرس أو قارئ ، أو مطالع ، أو نائم لا يسن إيقاظه ، وإلا فلا كراهة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يحل ، كطالعة الأحاديث الموضوعية ونحوها ، فإنه يحرم مطاقاً . وإن كان بما يحل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهويش ونحوه .

المالكية - قالوا : يكره رفع الصوت في المسجد ، ولو بالذكر والعلم . واستثنوا من ذلك أموراً أربعة : الأول : ما إذا احتاج المدرس إليه لإسعاد المتعلمين فلا يكره ، الثاني : ما إذا =

## البيع والشراء في المسجد

يكره إيقاع العقود كالبيع والشراء ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

### نقش المسجد وإدخال شيء نجس فيه

ومنها نقش المسجد وتزويقه بغير الذهب والفضة ، أما نقشه بهما فهو حرام ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ؛

= أدى الرفع إلى التهويش على مصل : فيحرم : الثالث : رفع الصوت بالتلبية في مسجد مكة أو منى ، فلا يكره ؛ الرابع : رفع صوت المرابط بالتكبير ونحوه ، فلا يكره .

الحنابلة - قالوا : رفع الصوت بالذكر في المسجد مباح ، إلا إذا ترتب عليه تهويش على المصلين ، وإلا كره ، أما رفع الصوت في المسجد بغير الذكر ، فإن كان بما يباح فلا كراهة إلا إذا ترتب عليه تهويش فيكره ، وإن كان بما لا يباح فهو مكروه مطلقاً .

(١) الحنفية - قالوا : يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة ؛ أما عقد الهبة ونحوها ، فإنه لا يكره ، بل يستحب فيه عقد النكاح ، ولا يكره للمتكف إيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متعلقة به أو بأولاده بدون إحضار الساعة ، أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية - قالوا : يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد بشرط أن يكون في ذلك تقليب ونظر للبيع وإلا فلا كراهة ، وأما البيع في المسجد بالسمسرة فيحرم ؛ أما الهبة ونحوها ، وعقد النكاح ، فذلك جائز ، بل عقد النكاح مندوب فيه ، والمراد بعقد النكاح مجرد الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط ليست من شروط صحته ولا كلام كثير .

الحنابلة - قالوا : يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد ، وإن وقع فهو باطل ، ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية - قالوا : يحرم اتخاذ المسجد محلاً للبيع والشراء إذا أزرى بالمسجد - أضع حرمة - فإن لم يزر كره إلا الحاجة ما لم يضيق على مصل فيحرم ، أما عقد النكاح به فإنه يجوز للمتكف .

(٢) المالكية - قالوا : يكره نقش المسجد وتزويقه ، ولو بالذهب والفضة ، سواء كان ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانه ، أما تخصيص المسجد وتشييده فهو مندوب .

الحنفية - قالوا : يكره نقش المحراب وجدران القبلة بحص ما ذهب إذا كان النقش بمال حلال =

ويحرم إدخال النجس والمنتجس فيه ولو كان جافاً ، فلا يجوز الاستصباح فيه بالزيت أو الدهن المنتجس ، كما لا يجوز بناؤه ولا تخصيصه بالنجس ، ولا البول فيه ونحوه ، ولو في إناء ، إلا لضرورة ، ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالنعل المنتجس ، فإنه يجوز للحاجة ، وينبغي الاحتراز عن تنجيس المسجد بما يتساقط منه ؛ وهذا الحكم عند المالكية ، والشافعية ؛ أما الحنفية ؛ والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط ١١ .

### إدخال الصبيان والمجانين في المسجد

ومنها إدخال الصبيان والمجانين في المسجد ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط ١٢

### البصق أو المخاط بالمسجد

ومنها البصق والمخاط بالمسجد ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط ١٣ .

= لا من مال الوقف ، فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم ، ولا يكره نقش سقفه وباقى جدرانه بالمال الحلال المملوك ، وإلا حرم ، ، ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خيف ضاع المال في أيدي الطلبة ، أو كان فيه صيانة للبناء ، أو فعل الواقف مثله .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تحريماً كل ما ذكر من إدخال النجس والمنتجس فيه أو الاستصباح فيه بالمنتجس . أو بنائه بالنجس ، أو البول فيه .

الحنابلة — قالوا : إن أدى إدخال النجس أو المنتجس فيه إلى سقوط شيء منه في المسجد حرم الإدخال وإلا فلا ، وأما الاستصباح فيه بالمنتجس فحرام ، كذلك البول فيه ولو في إناء ، أما بناؤه وتخصيصه بالنجس فهو مكروه .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا غلب على الظن أنهم ينجسون المسجد يكره تحريماً إدخالهم ، وإلا يكره تنزيهاً .

المالكية — قالوا : يجوز إدخال الصبي المسجد إذا كان لا يعبت ، أو يكف عن العبث إذا نهي عنه ، وإلا حرم إدخاله ، كما يحرم إدخاله وإدخال المجانين إذا كان يؤدي إلى تنجيس المسجد .

الشافعية — قالوا : يجوز إدخال الصبي الذي لا يميز والمجانين المسجد إن أمن تلويثه وإلحاق ضرر بمن فيه ، وكشف عورته ، وأما الصبي المميز فيجوز إدخاله فيه إن لم يتخذ ملعباً وإلا حرم .

الحنابلة — قالوا : يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة ، فإن كان لحاجة كتعليم الكتابة فلا يكره إدخال المجانين فيه أيضاً .

(٣) الشافعية — قالوا : إن حفر لبصاقه ونحوه حفرة يبصق فيها ، ثم دفنها بالتراب . =



## نشيد الشيء الضائع بالمسجد

ومنها نشيد الضالة فيه ، وهي الشيء الضائع ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيت من ينشد الضالة في المسجد فقولوا له : لا ردّها الله عليك ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا أن للشافعية فيه تفصيلاً ، فانظره تحت الخط ١١ » .

## إنشاد الشعر بالمسجد

ومنها إنشاد الشعر على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط ١٢ » .

= فإنه لا بأثم أصلاً ، وإن بصق قبل أن يحفر فيه بأثم ابتداء ، فإن دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام الإثم ، ومثل ذلك ما لو بصق على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الإثم بحسب بصاقه حتى يزول أثره ، فإن بصق يدون أن يفعل شيئاً من ذلك فقد فعل محرماً .

الحنابلة — قالوا : إن البصاق في المسجد حرام ، فإن كانت أرضه ترايبة أو مفروشة بالحصباء ، فإن دفن بصاقه فقد رفع عنه دوام الإثم ، وإن كانت أرضه بلاطاً وجب عليه مسحه ، ولا يكفي أن يغطيها بالحصير ، وإن لم ير بصاقه يلزم من يراه إزالته بدفن أو غيره .

المالكية — قالوا : يكره البصاق القليل في المسجد إذا كانت أرضه بلاطاً ، ويحرم الكثير ، أما إذا كانت أرضه مفروشة بالحصباء ، فإنه لا يكره .

الحنفية — قالوا : إن ذلك مكروه تحريماً ، فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط والبلغم ، سواء كان على جدرانه أو أرضه ، وسواء كان فوق الحصير أو تحتها ، فإن فعل وجب عليه رفعه ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترايبة ، أو مبلطة ، أو مفروشة ، أو غير ذلك .

(١) الشافعية — قالوا : يكره فيه إنشاد الضالة إن لم يهرش على المصلين أو النائمين ، وإلا حرم ، وهذا في غير المسجد الحرام . فإنه لا يكره فيه إنشاد الضالة لأنه يجمع الناس .

(٢) الحنفية — قالوا : الشعر في المسجد إن كان مشتملاً على مواظ وحكم وذكر نعمة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن ، وإن كان مشتملاً على ذكر الأطلال والأزمان ، وتاريخ الأمم فبإباح ، وإن كان مشتملاً على هجو وسخف ، فحرام ، وإن كان مشتملاً على وصف الحدود والقنود والشعور والخصور ، فمكروه إن لم يترتب عليه ثوران الشهوة ، وإلا حرم .

الحنابلة — قالوا : الشعر المتعلق بمدح النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه مما لا يحرم ، ولا يكره بإباح إنشاده في المسجد .

## السؤال في المسجد ، وتعليم العلم به

لا يجوز السؤال في المسجد ، ولا إعطاء السائل صدقة فيه ، على تفصيل في المذاهب<sup>(١)</sup> ، ويجوز تعليم العلم في المسجد ، وقراءة القرآن والمواظظ ، والحكم مع ملاحظة عدم التهويش على المصلين ، باتفاق ، ووسطح المسجد له حكم المسجد ، فيكره ويحرم فيه ما يكره ويحرم في المسجد ، أما المنازل التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد .

## الكتابة على جدران المسجد والوضوء فيه

### وإغلاقه في غير أوقات الصلاة

ومنها الكتابة على جدرانه ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط<sup>(٢)</sup> ، ويباح الوضوء

= المالكية - قالوا : إنشاد الشعر في المسجد حسن إن تضمن ثناء على الله تعالى ، أو على رسوله صلى الله عليه وسلم أو حثاً على خير ، وإلا فلا يجوز .

الشافعية - : إنشاد الشعر في المسجد إن اشتمل على حكم ومواظظ وغير ذلك مما لا يخالف الشرع ؛ ولم يشوش جائز ، وإلا حرم .

(١) الحنابلة - قالوا : يكره سؤال الصدقة في المسجد ، والتصدق على السائل فيه ، ويباح التصديق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الخطيب .

الشافعية - قالوا : يكره السؤال فيه ، إلا إذا كان فيه تهويش فيحرم .

المالكية - قالوا : ينهى عن السؤال في المسجد ، ولا يعطى السائل ، وأما التصديق فيه فجائز ، الحنفية - قالوا : يحرم السؤال في المسجد ، ويكره إعطاء السائل فيه .

(٢) المالكية - قالوا : إن كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشغل المصلي ، سواء كان المكتوب قرآناً أو غيره ، ولا تكره فيما عدا ذلك .

الشافعية - قالوا : يكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه ، ويحرم الاستناد لما كتب فيه من القرآن . بأن يجعله خلف ظهره .

الحنابلة - قالوا : تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه ، وإن كان فعل ذلك من مال الوقف حرم فعله ، ووجب الضمان على الفاعل ، وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوقف .

الحنفية - قالوا : لا ينبغي الكتابة على جدران المسجد خوفاً من أن تسقط وتهان بوطء الأقدام .

في المسجد ما لم يؤد إلى تقديره ببصاق أو مخاط ، وإلا كان حراماً عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، وكذلك يباح إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة عند الأئمة الثلاثة ، ما عدا الحنفية ، فإن لهم تفصيلاً فانظره تحت الخط (٢) .

## تفضيل بعض المساجد على بعض

بالنسبة للصلاة فيها .

الشريعة الإسلامية لا تفضل مكاناً على آخر لذاته ، ولكن التفاضل بين الأماكن كالتفاضل بين الأشخاص ، إنما يكون بسبب ميزة من المزايا المعنوية . فالتفاضل بين مسجد وآخر إنما يأتي بسبب كون المسجد قد وقع فيه من الحوادث الدينية والأدبية أكثر من صاحبه ، مثلاً المسجد الحرام بمكة ، مركز للكعبة التي أمرنا الله تعالى بعبادته على كيفية خاصة عندها ، وكذلك المسجد النبوي بالمدينة ، له من الفضل بقدر ما وقع فيه من الحوادث الدينية العظيمة ، كنزول الوحي فيه وكونه مركزاً لأئمة الدين الذين تلقوا قواعده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهكذا ، فلهذا فضل الفقهاء بعض هذه المساجد على بعض ، بحسب ما ترجع عندهم من المزايا الدينية الواقعة فيها ولهذا كان في هذا التفاضل تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) ، على أن المراد بالتفاضل بينها هنا إنما هو بالنسبة للصلاة فيها ، لا بالنسبة لذاتها .

(١) الحنفية ، والمالكية : قالوا : الوضوء في المسجد مكروه مطلقاً .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره إغلاق المساجد في غير أوقات الصلاة إلا لخوف على متاع ، فإنه لا يكره .

(٣) الحنفية — قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد النبوي بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم أعظمها مساحة ، ثم أقربها للصلى ، والصلاة في المسجد المعتد لسماع الدروس الدينية أفضل من الأقدم ، وما بعده . ومسجد الحى أفضل من المسجد الذي به جماعة كثيرة ، لأن له حقاً ، فينبغي أن يؤديه وبعمره ، فالأفضل لمن يصلي في مسجد أن يصلي في المساجد المذكورة بهذا الترتيب .

الشافعية — قالوا : أفضل المساجد المكي ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جماعاً ، ما لم يكن إمامه ممن يكره الاقتداء به ، وإلا كان قليل الجمع أفضل منه ، وكذا =

## مبطلات الصلاة

لنذكر لك مبطلات الصلاة مجتمعة في المذاهب تحت الخط "أ"، ثم نذكر لك بعد ذلك المنفق عليه والمختلف فيه من هذه المبطلات مشروحا .

= لو ترتب على صلاته في الأكثر جمعا تعطيل المسجد القليل الجمع ، لكونه إمامه ، أو تحضر الناس بحضوره ، وإلا كانت صلاته في القليل الجمع أفضل .

المالكية -- قالوا : أفضل المساجد المسجد النبوي ، ثم المسجد الحرام ، ثم المسجد الأقصى وبعد ذلك المساجد كلها سواء . نعم الصلاة في المسجد القريب أفضل لحق الجوار .

الحنابلة -- قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء ، ولكن الأفضل أن يصلى في المسجد الذي تتوقف الجماعة فيه على حضوره ، أو تقام بغير حضوره ، ولكن ينكسر قاب إمامه ، أو جماعته بعدم حضوره . ثم المسجد العتيق . ثم ما كان أكثر جمعا ، ثم الأبعد .

(١) الشافعية -- قالوا : مبطلات الصلاة : الحدث بأقسامه السابقة ، سواء كان موجبا للارضوء ، أو الغسل ، الكلام في الصلاة ، وسيأتي تفصيل القدر المبطل : البكاء والآنين ، الفعل الكثير الذي ليس من جنسها ، أو من جنسها ، وقد تقدم تفصيله ، ومنه تحريك يده برفعها وخفضها أو تحريكها إلى جهة اليمين وعودها إلى جهة الشمال ، أو العكس ثلاث مرات ، بحيث يحسب الذهاب والعود مرة واحدة مع الاتصال ، وأما مع الانفصال ، فكل منهما يعد مرة ، بخلاف ذهاب الرجل وعودها ، فإن كلا منهما يعد مرة ، ولو مع الاتصال ، الشك في النية ، أو في شيء من شروط صحة الصلاة ، أو كيفية النية ، بأن يشك هل نوى ظهراً أو عسراً مثلاً ، وإنما يبطل الشك في ذلك كله إن دام زمناً يسع ركناً من أركان الصلاة ، وإلا فلا : نية الخروج من الصلاة قبل تمامها ، التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها ، تعاقب قطع الصلاة بشيء ، ولو محالاً عادياً . كأن يقول بقلبه : إن جاء زيد قطعت الصلاة : أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال عقلي ، كالجمع بين الضدين ، فلا يضر ، صرف نية الصلاة إلى صلاة أخرى : إلا الفرض ، فله أن يصرفه إلى النفل إذا كان منفرداً ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم ، طرو الردة أو الجنون في الصلاة ، انكشاف العورة في الصلاة مع القدرة على سترها ، على ما تقدم ، أن يجد من يهلي عريانياً سائراً ، على ما تقدم ، اتصال نجاسه غير مغطى عنها بيده أو بملبوسه ، ولو داخل عينيه أثناء الصلاة ، وإنما تبطل بذلك لأنها لم يفارقها سريعاً بدون حملها أو حمل ما اتصلت به ، =

تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدين ؛ ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة ، وتطويل الثاني بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد الأخير ، ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في الركعة الأخيرة ، وتطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التساييح ، فلا يضر مطلقاً ؛ سبق المأموم لإمامه بركنين فعابدين ، أو تأخره عنه بهما ، ويشترط أن يكون كل منهما من غير عذر ؛ التسليم عمداً قبل محله ؛ تكرير تكبيرة الإحرام بنية الافتتاح مرة ثانية ؛ ترك ركن من أركان الصلاة عمداً ، ولو قوياً ؛ انقضاء مدة المسح على الخف أثناء الصلاة ، أو ظهور بعض ماستر به من رجل أو لفافة ، اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره ؛ تكرير ركن فعلي عمداً ؛ وصول مفطر إلى جوف المصلي ، ولو لم يؤكل ؛ تحول عن القبلة بالصدر ؛ تقديم الركن الفعلي عمداً على غيره .

المالكية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي : ترك ركن من أركانها عمداً ، ترك ركن من أركانها سهواً ، ولم يتذكر حتى سلم معتقداً الكمال إذا طال الأمر عرفاً ، إما إذا سلم معتقداً الكمال ، ثم تذكر عن قرب ، فإنه يلغى ركعة النقص ويبنى على غيرها وتصح صلاته ، وأما إذا لم يسلم معتقداً الكمال ، بأن لم يسلم أصلاً أو سلم غلطاً ، فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة ، فإنه يأتي به ، ويتم صلاته ، وإن كان من غير الأخيرة أتى به إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص ، فإن عقد ركوع الركعة التالية ألغى ركعة النقص ، ولا يأتي بالركن المتروك ( عقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئناً معتدلاً إلا في ترك الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها ) ؛ رفض النية وإلغاؤها ؛ زيادة ركن فعلي عمداً كر كوع أو سجود ؛ زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمداً إذا كان من جلوس ؛ القهقهة عمداً أو سهواً ؛ الأكل أو الشرب عمداً ؛ الكلام لغير إصلاح الصلاة عمداً ، فإن كان لإصلاحها ؛ فإن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره ، على ما تقدم ؛ التصويت عمداً ، النفخ بالفم عمداً ، القيء عمداً ، ولو كان قليلاً ، السلام حال الشك في تمام الصلاة ، طرو ناقض الوضوء ، أو تذكره ، كشف العورة المغلظة ، أو شيء منها ، سقوط النجاسة على المصلي ، أو عليه بها أثناء الصلاة ، على ما تقدم ، فتح المصلي على غير إمامه ، الفعل الكثير ليس من جنس الصلاة ، طرو شاغل عن تمام فرض ، كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلاً ، تذكر أولى الحاضرتين المشتركى الوقت ، كالظهر والعصر ، وهو في الثانية ، فإذا كان يصلي العصر ، ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطالت صلاته ، وقبل ؛ لا تبطل ، بل يجرى فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوائت ، زيادة أربع ركعات يقيناً سهواً على الرباعية ، ولو كان مسافراً ، أو على الثلاثية ، واثنين على الثنائية والوتر ، وزيادة مثل النفل المحدود ، كالعيد ، سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الإمام ، السجود المرتب على إمامه قبل قيامه لقضاء =



ما عليه ، سواء كان السجود قبلياً أو بعدياً ، وأما إذا أدرك معه ركعة ، فإنه يسجد تبعاً للسجود إمامه ، لكن إن كان السجود قبل السلام بسجده معه قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعد السلام وجب عليه تأخيره حتى يقضى ما عليه ، فإن قدمه قبل القضاء بطلت صلاته ، السجود قبل السلام ترك سنة خفيفة ، كتكبيرة واحدة ، أو تسمية ، أو ترك مستحب ، كالقنوت ، ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهواً ، مع ترك السجود لها حتى سلم وطال الأمر عرفاً .

الحنابلة — عدوا مبطلات الصلاة كالاتي : العمل الكثير من غير جنسها بلا ضرورة ، طرو نجاسة لم يعف عنها ، ولم تزل في الحال ، استدبار القبلة ، طرو ناقض للوضوء ، تعمد كشف عورة ، بخلاف ما لو كشفت بريح وستر في الحال ، استناده استناداً قوياً لغير عذر ، بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط ، رجوعه للشهد الأول بعد الشروع في القراءة إن كان عالماً ذا كرا الرجوع ، تعمده زيادة ركن فعلي ، كركوع ، تقدم بعض الأركان على بعض عمداً ، سلامه عمداً قبل تمام الصلاة ، أن يلحن في القراءة لحناً يغير المعنى مع قدرته على إصلاحه ، كضم ناه وأعمت ، فسح النية ، بأن ينوي قطع الصلاة ، التردد في الفسخ ، العزم على الفسخ ، وإن لم يفسخ بالفعل ، الشك في النية بأن عمل عملاً مع الشك ، كأن ركع أو سجد مع الشك ، الشك في تكبيرة الإحرام ، الدعاء بملاذ الدنيا ، كأن يسأل جارية حسناء مثلاً إتيانه بكاف الخطاب لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، القهقهة مطلقاً ، الكلام مطلقاً ، تقدم المأموم على إمامه ، بطلان صلاة الإمام ، إلا إذا صلى محدثاً ناسياً حدثه ونحوه ، كما يأتي في باب الإمامة ، سلام المأموم عمداً قبل الإمام ، سلامه سهواً ، إذا لم يعده بعد سلام إمامه ، الأكل والشرب ، إلا البسير لناس وجاهل ، ولا يبطل النفل بالشرب اليسير عمداً ، بلع ما يتحال من السكر ونحوه ، إلا إن كان يسيراً من ساء وجاهل التنجيز بلا حاجة ، النفخ إن بان منه حرفان . البسكاه لغير خشية الله تعالى ، إذا بان منه حرفان ، بخلاف ما إذا غلبه ، ولا تبطل إذا غلبه سعال أو عطاس أو ثناؤب وإن بان منه حرفان ، كلام النائم غير الجالس والقائم ، أما كلام النائم القليل إذا كان نوماً يسيراً وكان جالساً أو قائماً ، فإنه لا يبطل .

الحنفية — عدوا مبطلات الصلاة ، كما يأتي : الكلام المبين فيما مر ، إذا كان صحيح الحروف مسموعاً ، سواء نطق به سهواً ، أو عمداً ، أو خطئاً ، أو جهلاً . الدعاء بما يشبه كلام الناس ، نحو : اللهم ألبسني ثوباً ، أو اقض ديني ، أو ارزقني فلانة . السلام ، وإن لم يقل : عليكم السلام . بنية التحية ، ولو ساهياً . رد السلام بلسانه ، ولو سهواً ، لأنه من كلام الناس ، أو رد السلام بالمصافحة ، العمل الكثير ، تحويل الصدر عن القبلة ، أكل شئ . أو شربه من خارج فمه ، ولو قليلاً ، أكل ما بين أسنانه ، وإدراك =



= قليلاً ، وهو قدر الحصة : التذنيح بلا عذر ، لمأفاه من الحروف ، التأفف : كنفخ التراب والتضجر ؛  
 الأين : وهو أن يقول : آه : التأوه ، وهو أن يقول : أوه : ارتفاع بكائه من ألم بجسده أو مصيبة ،  
 كفقد حبيب أو مال ، تسميت عاطس ببرحمتك الله ، جواب مستفهم عن ند لله بقول : لا إله إلا الله ؟  
 قوله : « إنا لله وإنا إليه راجعون » ، عند سماع خبر سوء ، تذكرفائفة إذا كان من أهل الترتيب ، وكان  
 الوقت متسعاً ، وإنما تبطل إذا لم يصل بعدها خمس صلوات ، وهو متذكر للفائفة ، فإذا صلى كذلك  
 انقلبت جائزة ، كما يأتي في مبحث « قضاء الفوائت » ، قول : الحمد لله ، عند سماع خبر سار ، قول :  
 سبحان الله ، أو لا إله إلا الله للتعجب من أمر ، كل شيء من القرآن قصد به الجواب ، نحو  
 « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » ، لمن طلب كتاباً ونحوه ، وقوله : « آتنا غداً ما لم نستفهم عن شيء »  
 يأتي به ، وقوله : « تلك حدود الله فلا تقربوها » ، لمن استأذن في أخذ شيء ، وإذا لم يرد بهذا ونحوه  
 الجواب ، بل أراد الإعلام ، بأنه في الصلاة لا تفسد ، رؤية المتيمم ماء قدر على استعماله قبل قعوده  
 قدر التشهد ، وكذا إذا كان متوضئاً ، واسكنه يصلي خلف إمام متيمم فإن فرضه يبطل وتنقلب  
 صلاته في هذه الحالة نقلاً ، تمام مدة مسح الخفين قبل قعود قدر التشهد ، ومثله نزع الخف ولو بعمل  
 يسير ، تعلم الأمي آية إن لم يكن مقتدياً بقارئ ، سواء تعلمها بالتلق أو بالتدكر إن كان ذلك  
 قبل القعود قدر التشهد ، وإلا فالتعلم بالتلق لا يفسدها ، إذا قدر من يصلي بالإيماء على الركوع  
 والسجود ، فإن الباقي من الصلاة يكون قوياً فلا يصح بناؤه على ضعيف ، استخلاف من لا يصلح  
 إماماً كأمي ومعدور ، طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ، ويكفي أن يرى الشعاع إن لم يمكنه  
 رؤية القرص ، إذا زالت الشمس ، وهو في صلاة أحد العيدين ، دخول وقت العصر وهو يصلي  
 الجمعة لفوات شرط صحتها وهو الوقت ، سقوط الجيرة عن بره ، زوال عذر المعدور بناقض غير  
 سبب العذر أو زواله بخلو وقت كامل عنه ، الحدث عمداً ، أما سبق الحدث فلا يبطل ، بشروط  
 ستأتي ، الإغماء ، والجنون ، والجنابة بنظر أو احتلام نائم متمكن ، المحاذاة ، وسيأتي بيانها في مبحث  
 خاص ، ويفسدها ظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه للطهارة ، كما إذا كشفت المرأة  
 ذراعها للوضوء ، قراءة من سبقه الحدث ، وهو ذاهب للوضوء ، أو عائد منه ، مكه قدر أداء  
 وكن بعد سبق الحدث مستيقظاً بلا عذر ، فلو مكث لزحام ، أو ليقطع وعافه لا تبطل ، إذا جاوز  
 ماء قريباً لماء غير قريب بأكثر من صفين ، خروج المصلي من المسجد لظن الحدث لوجود المنائي  
 بغير عذر : أما إذا لم يخرج من المسجد فلا تفسد ، انصرافه عن مقامه للصلاة ، ظاناً أنه غير  
 متوضئ ، أو أزمدة مسحه انقضت ، أو أن عليه فائفة ، أو نجاسة ، وإن لم يخرج من المسجد =

## إذا صلت المرأة جنب الرجل

أو أمامه ، وهي مقتدية ، ويعبر عن ذلك بالمحاذاة

اتفق الأئمة الثلاثة على أن المرأة إذا صلت خلف الإمام وهي بجنب رجل ، أو أمامه لا تبطل صلاتها بذلك ، كما لا تبطل صلاة أحد من المصليين المحاذين لها . وخالف الحنفية في ذلك ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

= فتح المأموم على غير إمامه لتعاليقه بلا ضرورة ، أما فتحه على إمامه ، فإنه جائز ، ولو قرأ المفروض ، أخذ المصلي بفتح غيره ، لمثال أمر الغير في الصلاة ، التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلته ، كما إذا نوى المنفرد الافتداء بغيره ، أو العكس ، أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض ، أو من فرض إلى نفل وبالعكس ، وإنما تفسد الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر الشاهد . وإلا فلا تفسد على المختار ، مد الحمزة في التكبير ، كما تقدم . أن يقرأ ما لا يحفظه في المصحف ، أو يلقنه غيره القراءة ، أداء ركن ، أو مضى زمن بيع أداء ركن ، مع كشف العورة ، أو مع نجاسة مانعة عن الصلاة ، أن يسبق المقتدى إمامه بركن لم يشاركه فيه ، متابعة المسبوق إمامه في سجود السهو إذا تأكد انهراذه ، بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر الشاهد ، وقيد ركعته بسجدة ، فتذكر الإمام بسجود سهو ، فتابعه المأموم فيه ، عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صليبة . أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس ، عدم إعادة ركن أداء نائماً ، فتهة إمام المسبوق ، وإن لم يتعمدها ، السلام على رأس الركعتين في الرباعية ، إذا ظن أنه يصلّي غيرها ، كما إذا كان في الظهر ، فظن أنه يصلّي الجمعة . تقدم المأموم على الإمام بقدمه أمام ساوانته ، فإنها لا تبطل ، وسيأتي تفصيله في « مبحث الإمامة » .

(١) الحنفية - قالوا : إذا صلت المرأة المشتهة بجنب الرجل ، أو أمامه ، وهي مأمومة بطلت صلاتها ، بشروط تسعة : الأول : أن تكون المرأة مشتهة . فإذا كانت صغيرة لا تشتهى ، فإنه لا يضر . الثاني : أن تحاذى المرأة رجلاً من المصلين يساقها وكعبها أما إذا كانت متأخرة عنه يساقها وكعبها ، فإنه يصح . الثالث : أن تحاذيه في أداء ركن ، أو قدر ركن ، فإذا كبرت تكبير الإحرام . وهي محاذية له ، ثم تأخرت . فإن صلاها لا تبطل ، لأن تكبير الإحرام ليست ركناً ولا قدر ركن ، الرابع : أن لا تكون في صلاة الجنائز ونحوها ، فإذا حاذته في صلاة الجنائز فإنها لا تبطل ، ومثلها كل صلاة ليست مشتقة على ركوع وسجود . الخامس : أن تكون مقتدية به ، =

## شرح مبطلات الصلاة

### التكلم بكلام أجنبي عنها عمداً

التكلم بكلام أجنبي عن الصلاة عمداً يبطل لها باتفاق ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » ،  
 رواه مسلم .

وحد الكلام المبطل هو ما كان مشتمل على بعض حروف الهجاء ، وأقله ما كان منتظماً من  
 حرفين ، وإن لم يفهما ، أو حرف واحد مفهوم لمعنى ، كما إذا قال « ع » - بكسر العين - فإنه حرف  
 واحد ، ولكن له معنى في اللغة لأن معناه احفظ . أما إذا نطق بحرف واحد لا معنى له ، كما إذا  
 قال : « هج » فإن صلاته لا تبطل بذلك ، ومثل النطق بالحرف المهمل الذي لا معنى له الصوت الذي  
 لا يشتمل على حرف مفهوم ، أو أكثر ، وهذا متفق عليه عند الأئمة الثلاثة ، وللمالكية تفصيل ،  
 فانظره تحت الحظ ١١ ، أما الحرف الواحد المهمل الذي لا يفهم منه معنى ، فإنه لا يبطل الصلاة ،  
 وكذلك الصوت الذي لم يشتمل حروف ، فإنه لا يبطلها .

### التكلم في الصلاة بكلام أجنبي سهواً أو جهلاً

الكلام الأجنبي في الصلاة يبطل لها ، ولو كان المتكلم ناسياً ، عند الحنفية ، والحنابلة :

= أو تكون محاذية لرجل مقدمها بإمام واحد . أما إذا كانت تصلى خلف إمام ، وهو يصلى خلف  
 لإمام آخر ، وكانت محاذية له ، فإنه لا يضر : السادس : أن لا يكون بينهما حائل قدر ذراع أو  
 فرجة تسع رجلاً : السابع : أن لا يشير إليها بالآخر ، فإذا أشار إليها بالآخر ، ولم تتأخر ، فإن  
 صلاته لا تبطل ، الثامن : أن ينوي إمامتها ، أما إذا لم ينوي إمامتها . فإن صلاتها لا تصح ، ولا تضر  
 محاذاتها في هذه الحالة ، التاسع : أن يتحد المكان ، فإذا صلت في مكان عال ، فإن الصلاة تصح  
 لعدم وجود المحاذة في هذه الحالة .

(١) المالكية - قالوا : حد الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهومة فأكثر ،  
 وقال بعضهم : هو مطلق الصوت ، وإن لم يفهم .

وخالفهم الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط "١" ، وإذا تكلم في الصلاة جاهلاً بأن الكلام يفسد الصلاة ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة . لا فرق في ذلك بين أن يكون قد تربي بعيداً عن البلاد الإسلامية التي ليس بها علماء أو كان لا يستطيع الوصول إليهم أولاً ، وخالف الشافعية في ذلك التفصيل ، فانظر مذهبهم تحت الخط "٢" ، وإذا أكرهه أحد على الكلام وهو في الصلاة ، فإنها تبطل باتفاق ، وإذا نام نوماً يسيراً لا ينقض الوضوء وهو في الصلاة ، وتكلم في هذه الحالة ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط "٣" ، والظاهر يؤيد من قال يبطلان الصلاة ، لأن الذي ينام في صلاته ، ويتكلم بكلام أجنبي يكون غافلاً عن ربه تمام الغفلة ، فما قيمة صلاة من يفعل هذا ؟

### التكلم عمداً لإصلاح الصلاة

إذا نسي الإمام شيئاً من الصلاة ، فقال له أحد المأمومين : أنت نسيت كذا ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط "٤" ، وإنما الذي لا يبطل هو لفظ السلام ، فلو سلم في صلاة الظهر مثلاً من ركعتين ناسياً ، فإن صلاته لا تبطل بالسلام .

(١) الشافعية — قالوا : إن تكلم في الصلاة ناسياً : فإنها لا تبطل بذلك الكلام ، سواء تكلم قبل السلام أو بعده ، بشرط أن يكون الكلام يسيراً وحده اليسير ما كان ست كلمات عرفية فأقل .

المالكية — قالوا . لا تبطل الصلاة بالكلام سهواً إذا كان يسيراً ، ويعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ، ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٢) الشافعية — قالوا : إن تكلم الجاهل في صلاته كلاماً يسيراً لا تبطل ، بشرط أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو يكون قد تربي بعيداً عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول إليهم خوفاً ، أو عدم مال ، أو ضياع من تلزمه نفقتهم ، أو نحو ذلك . وإلا فسدت صلاته ، ولا يعذر بالجهل .

(٣) الحنابلة — قالوا : إذا تكلم في صلاته وهو نائم على هذه الحالة ، فإنها لا تبطل .

(٤) المالكية — قالوا : الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها ، سواء وقع قبل السلام أو بعده من الإمام أو من المأموم ، أو منهما ، فإن وقع من المأموم ، فإنه لا يبطل الصلاة بشرطين : الأول : أن لا يكون كثيراً عرفاً ، بحيث يكون به مرضاً عن الصلاة : وإن كانت تدعو الحاجة =

## الكلام في الصلاة لإنقاذ الأعمى

### والكلام خطأ

الكلام لإنقاذ أعمى من الوقوع في هلاك أو نحوه يبطل للصلاة باتفاق ، ويجب على المصلي في مثل هذه الحالة أن يتكلم ويقطع الصلاة ، أما المخطئ ، وهو الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن فإن صلاته لا تبطل بذلك عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنفية . فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### التنحنج في الصلاة

ومن الكلام المبطل التنحنج إذا بان منه حرفان فأكثر ، وإنما يبطل الصلاة إذا كان غير حاجة فإن كان لحاجة ، كتحصين صوته حتى تخرج القراءة من مخارجها تامة ، أو يهتدى إمامه إلى الصواب ، ونحو ذلك ، فإنه لا يبطل ، وكذا إذا كان ناشئاً بدافع طبيعي ، فإنه لا يبطل عند الحنفية والحنبلة مادام لحاجة ، وتوسع المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

= إياه : الثاني : أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له ، فإن كثر كلامه أو كان إمامه يفهم إذا سبح له بطلت صلاته ، مثلاً إذا سلم إمامه في الرباعية من ركعتين أو صلاها أربعاً ، وقام للخامسة ، ولم يفهم بالتسبيح ، فإن للمأموم أن يقول له : أنت سلمت من اثنتين ، أو قمت الركعة الخامسة ، أو نحوه ذلك .

هذا إذا وقع الكلام من المأموم . أما إذا وقع من الإمام ، فإنه لا يبطل بثلاثة شروط : الشرطين المذكورين في المأموم ويزيد شرط ثالث : وهو أن لا يحصل له شك في صلاته من نفسه ، بأن لم يشك أصلاً ، أو حصل له شك من كلام المأمومين . فإن شك من نفسه وجب عليه أن يطرح ما شك فيه ، ويبني صلاته على يقينه ، ولا يسأل أحداً ، وإلا بطلت صلاته .

(١) الحنفية — قالوا : المخطئ الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضاً .

(٢) المالكية — قالوا : التنحنج لا يبطل الصلاة ، وإن اشتمل على حروف مبطله ، سواء

كان لحاجة أو لغير حاجة على المختار ، ما لم يكن كثيراً ، أو تلعاباً ، وإلا أبطأ .

الشافعية — قالوا : يعني عن القليل من التنحنج إذا لم يستطع رده إلا إذا كان مرضاً

ملازماً ، بحيث لا يخلو الشخص منه زمناً يسع الصلاة ، وإلا فلا يضر كثيره أيضاً . وكذلك إن =

## الآنين والتأوه في الصلاة

الآنين والتأوه والتأقف والبكاء إذا اشتمت على حروف مسبوقة ، فإنها تبطل الصلاة ، إلا إذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى ، أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها ؛ وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## الدعاء في الصلاة بما يشبه الكلام الخارج عنها

تبطل الصلاة بالدعاء الذي يشبه الكلام الخارج عنها ، وللأئمة في ذلك تفصيل ، فانظره تحت الخط (٢) .

= تعذر عليه النطق بركن قولي من أركان الصلاة ، كقراءة الفاتحة ، فإن التذبح الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر ، أو إن تعذر عليه النطق بسنة ، فإن التذبح الكثير لا يغتفر له فيها .  
(١) المالكية — قالوا إن كان الآنين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع . أو كانت ناشئة من خشية الله فإنها لا تبطل الصلاة . لكن الآنين للوجع إن كثر أبطل ، وإلا كان حكمها كحكم الكلام ، فإن وقعت من المصلي سهواً ، فإنها لا تبطل ، إلا إذا كانت كثيرة ، وإن وقعت عمداً فإنها تبطل إلا إذا تعلق بها غرض لإصلاح الصلاة ، على التفصيل المتقدم .

الشافعية — قالوا : الآنين والتأوه والتأقف ونحوها إن بان منها حرفان فأكثر ، ففيها صور ثلاث : الأولى : أن تغلب عليه ، ولا يستطيع دفعها ، وفي هذه الحالة يعني عن قليلها عرفاً ، ولا يعني عن كثيرها ، ولو كان ناشئاً من خوف الآخرة : الثانية : أن لا تغلب عليه ، وحينئذ لا يعني عن كثيرها ولا قليلها ؛ ولو كانت ناشئة من خوف الآخرة : الثالثة : أن تكثر عرفاً ، وفي هذه الحالة لا يعني عن قليلها أيضاً ، إلا إذا صارت مرضاً ملازماً . فإنها لا تبطل الصلاة للضرورة ، وهما الشاوب ، والعطاس ، والجشأ ، كما يأتي :

(٢) الحنفية — قالوا : تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس ؛ وضابطه أن لا يكون وارداً في الكتاب الكريم ، ولا في السنة ، ولا يستحيل طلبه من العباد ، فله أن يدعو بما شاء مما ورد في الكتاب والسنة ؛ أما ما ليس وارداً فيهما ، فإن كان يستحيل طلبه من العباد ، كطلب الرزق والبركة في المال والبنين ونحو ذلك ، مما يطلب من الله وحده ، فإن الصلاة لا تبطل به ؛ وإن كان لا يستحيل طلبه من العباد ، نحو : اللهم أطعمني تفاحاً ؛ أو زوجني بفلانة ، فإنه يبطل الصلاة .



## إرشاد المأموم لغير إمامه في الصلاة ، ويقال له : الفتح على الإمام

تبطل الصلاة بإرشاد المأموم لغير الإمام الذي يصلي خلفه مثلاً ، إذا كان يصلي شخص خائف إمام ، ووجد بجانبه شخصاً يصلي إماماً ، فقرأ الثاني خطأ ، أو عجز عن القراءة فلا يصح للأول إرشاده ، لأنه مرتبط بالإمام ، فلا علاقة له بحصل آخر ، على أن فهذا الحكم تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط ١١ .

= المالكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقاً ، فله أن يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد ، كأن يقول : اللهم أطعمني تفاحاً ، ونحوه .

الشافعية — قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الذي يكون بشيء محرم ، أو مستحيل ، أو معلق ، وله أن يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة ، بشرط أن لا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فإن خاطب غيرهما بطلت صلاته ، سواء كان المخاطب عاقلاً ، كأن يقول للماطر : يرحمك الله ، أو غير عاقل ، كأن يخاطب الأرض ، فيقول لها : ربى وربك الله . أعرض بالله من شرك وشر ما فيك ، ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ماورد ، وائس من أمر الآخرة كالدعاء بجوائز الدنيا وملاذمها ، كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسناء ، رقصراً نفيساً ، وحلة جميلة ونحو ذلك ، ويجوز أن يدعو لشخص معين ، بشرط أن لا ياتي بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم ارحم فلاناً ، أما إذا قال : اللهم ارحمك يا فلان ، فإن صلاته تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : إذا نسي الإمام الآية ، كأن توقف في القراءة ، أو تردد فيها ، فإنه يجوز للمأموم الذي يصلي خلفه أن يفتح عليه ، ولكنه ينوي إرشاد إمامه لا التلاوة ، لأن القراءة خلف الإمام مكروهة تحريماً . كما تقدم .

ويكره للأمرم المبادرة بالفتح على الإمام . كما يكره للإمام أن يلجئ المأموم على إرشاده . بل ينبغي له أن ينتقل إلى المطلوب من سورة أخرى . أو سورة أخرى كاملة . أو يركع إذا قرأ القدر المفروض والواجب . أو افتح المأموم على غير إمامه بأن فتح على مقتدمه . أو على إمام غير إمامه أو على منفرد أو على غير متصل فإنه يبطل الصلاة . إلا إذا قصد التلاوة لا الإرشاد . ولكن ذلك يكون مكروهاً تحريماً حينئذ . وكذلك أخذ المصلي بإرشاد غيره ، فإنه يبطل الصلاة ، إلا أخذ =

## التسبيح في الصلاة لإرشاد الإمام

أو للتنبيه على أنه في الصلاة أو نحو ذلك

ليس من الكلام المبطل التسبيح للإعلام بأنه في الصلاة ، أو لإرشاد الإمام إلى إصلاح خطأ وقع فيها . أما التسبيح والتهليل والذكر بغير الوارد في الصلاة ، أو التكلم بآية من القرآن لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ، ففي كونه مبطلاً للصلاة تفصيل المذاهب (١)

= الإمام بإرشاد مأمومه ، فإنه لا يبطل ، فإذا نسي المأموم أو المنفرد الآية . فأرشده غيره ، فعمل بإرشاده بطلت صلاته ، إلا إذا تذكر من تلقاء نفسه ، وكما أن امتثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة ، كذلك امتثاله في الفعل ، فإنه يبطلها فإذا وجدت فرجة في الصف ، فأمره غيره بسدها فامتل بطلت صلاته ، بل ينبغي أن يصبر زمناً ما ، ثم يفعل من تلقاء نفسه المالكية - قالوا : إن الفتح على الإمام لا يبطل به الصلاة ، وإنما يفتح المأموم على إمامه إذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردد في القراءة ، أما إذا وقف ، ولم يتردد ، فإنه يكره الفتح عليه ، ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب عليه تحصيل الواجب ، كقراءة الفاتحة ، ويسن إن أدى إلى صلاح الآية الزائدة عن الفاتحة ، ويندب إن أدى إلى إكمال السورة ، الذي هو مندوب وأما الفتح على غير الإمام ، سواء كان خارجاً عن الصلاة أو فيها ، فإنه مبطل للصلاة .

الشافعية - قالوا : يجوز للمأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة . أما إذا تردد في القراءة فإنه لا يفتح عليه مادام متردداً ، فإن فتح عليه في هذه الحالة انقطعت الموالاة بين قراءته ، ويلزمه استئناف القراءة ، ولا بد لمن يفتح عن إمامه أن يقصد القراءة وحدها ، أو يقصد القراءة مع الفتح ، أما إن قصد الفتح وحده . أو لم يقصد شيئاً أصلاً فإن صلاته تبطل على المعتمد أما الفتح على غير إمامه ، سواء كان مأموماً آخر ، أو غيره ، فإنه يقطع الموالاة في القراءة ، فيستأنفها إذا قصد الذكر : ولو مع الإعلام : وإلا بطلت .

الحنابلة - قالوا : يجوز للمصلي أن يفتح على إمامه إذا أرتج عليه - أي منع من القراءة - أو غلط فيها ويكره الفتح واجباً إذا منع الإمام من القراءة أو غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك . أما الفتح على غير إمامه . سواء أكان في الصلاة أم خارجها . فإنه مكروه لعدم الحاجة إليه . ولا تبطل به الصلاة . لأنه قول مشروع فيها .

(١) الحنفية - قالوا : إذا تكلم المصلي بتسبيح أو تهليل ، أو أثنى على الله تعالى عند ذكره =

== كأن قال : جل جلاله ؛ أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، أو قال : صدق الله العظيم ، عند فراغ القارئ من القراءة ، أو قال مثل قول المؤذن ، ونحو ذلك ، فإن قصد به الجواب عن أمر من الأمور بطلت صلاته ؛ أما إذا قصد مجرد الثناء والذكر أو التلاوة ، فإن صلاته لا تبطل وكذلك تبطل إذا لم يقصد شيئاً ؛ ومثل ذلك ما إذا تكلم بآية من القرآن ، لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ، كأن خاطب شخصاً اسمه يحيى بقوله : «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» ، يريد بذلك أن يأخذ كتاباً عنده ؛ أو قال لمن يستأذنه في الدخول وهو في صلاته : «ادخلوها بسلام آمين» ؛ أو سأله رجل ، وهو يصلي ، ما هو مالك ؟ فقال : «والخيل والبغال والحمير لتركبوها» ، ونحو ذلك فإنه يبطل الصلاة ؛ إلا إذا قصد مجرد التلاوة ، ومثل ذلك ما إذا أخبر بخبر سوء ، وهو في الصلاة ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو حدث ما يفزعه فقال : بسم الله ، أو دعا لأحد أو عليه ، فإن صلاته تبطل بذلك ، إلا إذا قصد مجرد الذكر أو الثناء ، فإنها لا تبطل حينئذ . وكذلك تبطل إذا رفع صوته بالتسبيح أو التهليل ؛ يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور ؛ أما إذا رفع صوته بالقراءة قاصداً الزجر برفع الصوت لا بالقراءة فإن صلاته لا تفسد ، وإنما استثنى من ذلك كله التسبيح للأعلام بأنه في الصلاة ، أو تنبيه إمامه إلى خطأ في الصلاة ، لما ورد في الحديث : «إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح» .

المالكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالقرآن الذي قصد به إلهام الغير غرضاً من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله وذلك كأن يستأذنه شخص في الدخول عليه . وهو يصلي ، فيصادف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة ، فيشرع في قراءة «ادخلوها بسلام آمين» ، جواباً عن ذلك الاستئذان ، أما إن وقع في غير محله ، كأن يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة ، فأجابه بذلك بطلت صلاته ، أما إذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ؛ أو بقول : لا حول ولا قوة إلا بالله فإن صلاته لا تبطل بذلك في أي محل من الصلاة لأن الصلاة كلها محل لها .

الحنابلة — قالوا : لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكر لغرض من الأغراض ؛ فإذا رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو أصابته مصيبة ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو أصابه ألم : فقال : بسم الله ، ونحو ذلك فإن صلاته لا تبطل به ، وإنما يكره لا غير ، أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، فإنها مستحبة في النفل فقط ، أما الغرض فإنها لا تطلب فيه ؛ ولا تبطله ؛ وكذلك لا يبطلها التكلم بآية من القرآن ؛ لغرض من الأغراض ، كأن يقول لمن يستأذنه وهو في صلاته : ادخلوها بسلام آمين ، أو يقول : يا يحيى خذ الكتاب بقوة ، =

### تشميت العاطس في الصلاة

ومن الكلام المبطل تشميت العاطس ، فإذا شمّت المصلي عاطساً بحضرته بطلت صلاته ، بشرط أن يقول له : یرحمک الله ، بكاف الخطاب . أما إذا قال له : یرحمہ الله . أو یرحمنا الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١)

= مخاطباً بذلك شخصاً اسمه يحيى . أما إذا تكلم بكلمة من القرآن لانتعيز عن كلام الناس ، كأن يخاطب شخصاً اسمه إبراهيم بقوله : يا إبراهيم ، فإن صلاته تبطل بذلك .

الشافعية — قالوا : إذا تكلم بآية من القرآن ، وهو في الصلاة قاصداً بذلك إلهام الغير أمراً من الأمور فقط بطلت صلاته . وكذلك تبطل الصلاة إذا أطلق ولم يقصد شيئاً . أما إذا قصد التلاوة مع هذا الإلهام ، فإن صلاته لا تبطل ، وكذا إذا استأذنه شخص في أمر فسبح له أو سبح لإمامه لتنبهه إلى خطأ في الصلاة ، أو قال : الله ، عند حدوث ما يفزعه ، فإنه في هذه الأحوال إن قصد الذكر ، ولو مع ذلك الغرض لا تبطل ، وإلا بطلت . أما إذا قال : صدق الله العظيم عند سماع آية أو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله عند سماع خبر سوء ، فإن صلاته لا تبطل به مطلقاً ، إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى وإنما يقطع هو الآلة القراءة فيستأنفها . ومثل ذلك إجابة المؤذن ، وإذا سمع المأموم إمامه يقول : إياك نعبد وإياك نستعين ( فقال المأموم مثله . محاكاة له . أو قال : استعنا بالله . أو نستعين بالله . بطلت صلاته إن لم يقصد تلاوة ولادعاء وإلا فلا تبطل ، والإتيان بهذا بدعة منهي عنها ، أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره فإن كانت بالاسم الظاهر فإنها تقطع الموالاة ، ولا تبطل الصلاة ، وإن كانت بالضمير ، فإنها لا تقطع ولا تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : إذا شمّت المصلي عاطساً بحضرته بطلت صلاته مطلقاً ، سواء قال له : یرحمک الله ، بكاف الخطاب . أو قال له ، یرحمہ الله : نعم إذا عطس هو فقال لنفسه : یرحمی الله ، أو خاطب نفسه ، فقال : یرحمک الله : فإن صلاته لا تبطل بذلك .

المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بتشميت العاطس باللسان مطلقاً .

## إذا رد السلام وهو يصلي

إذا سلم عليه رجل وهو يصلي ، فرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته ، أما إذا رد عليه بالإشارة فإنها لا تبطل باتفاق ، ولكن لا يطلب الرد من المصلي بالإشارة إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١١)</sup> .

## التثاؤب والعطاس والسعال في الصلاة

لا تبطل الصلاة بالتثاؤب والعطاس والسعال والجشأ ، ولو كانت مشتملة على بعض الحروف للضرورة ، عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١٢)</sup> .

## العمل الكثير في الصلاة ، وهو ليس من جنسها

تبطل الصلاة بالعمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة ، وهو ما يخيل للناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة ، وهذا حد العمل الكثير المبطل عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١٣)</sup> ، وهو مبطل للصلاة ؛ سواء وقع عمداً أو سهواً ، أما العمل القليل ،

(١) المالكية — قالوا : يرد السلام بالإشارة على الراجح .

(٢) الحنفية — قالوا : إنها لا تبطل بهذه الأشياء ، بشرط أن لا يتكلف إخراج حروف زائدة على ما تقتضيه الطبيعة ، كأن يقول : في تثاؤبه : هاه هاه ، أو يزيد العطاس حروفاً لا تضطره إليها طبيعة العطاس ، فإن ذلك يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا : حكم هذه الأشياء حكم الأئنين والتأوه في التفصيل المتقدم ، فإن غلبت عليه ، ولم يستطع ردها عن قلبها عرفاً ، أما إذا أمكنه ردها ولم يفعل ، فإنها تبطل الصلاة إلى آخر ما تقدم .

(٣) الشافعية — حدوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقيناً ، وما في معنى هذا ؛ كوثبة واحدة كبيرة ؛ ومعنى تواليها أن لا تعد إحداها منقطعة عن الأخرى ، على الراجح ؛ وإنما يبطل العمل الكثير إذا كان لغير عذر ؛ كمرض يستدعي حركة لا يستطيع الصبر عنها زمنياً يسع الصلاة قبل ضيق الوقت ، وإلا فلا تبطل .

الحنفية — قالوا : العمل الكثير ما لا يشك الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة ، فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .

وهو مادون ذلك ، فلا يبطلها باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وللمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) ؛  
أما إذا عمل المصلي عملاً زائداً عن الصلاة من جنسها ، كزيادة ركوع أو سجود ؛ فإن كان عمداً  
أبطل قليله وكثيره ؛ وإن كان سهواً لم يبطل الصلاة مطلقاً ، قليلاً كان العمل ، أو كثيراً ؛ كأن  
الزيادة القولية ، كتكبير الفاتحة لا تبطلها مطلقاً ، ولو كان عمداً ، ويسجد للسهو ؛ وهذا متفق  
عليه ، إلا عند المالكية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### التحول عن القبلة والأكل والشرب في الصلاة

تبطل الصلاة بالتحول عن القبلة في الصلاة ، وفي حد التحول تفصيل المذاهب ، فانظره  
تحت الخط (٣) ؛ وكذا تبطل الصلاة بالأكل والشرب فيها ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره  
تحت الخط (٤) .

(١) المالكية — قالوا مادون العمل الكثير قسماً : متوسط ، كالانصراف من الصلاة ،  
وهذا يبطل عمده دون سهوه ؛ ويسير جداً كالإشارة ، وحك البشرة ، وهذا لا يبطل عمده  
ولا سهوه .

(٢) المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالزيادة من جنسها سهواً إذا كثرت ؛ والكثير ما كان  
مثل الرباعية والثنائية ، كأن يصلي الظهر ثمان ركعات ؛ والصبح أربعاً ؛ وأربع ركعات في الثلاثية  
ومثل النفل المحدود ؛ كالعيد ، والفجر بخلاف الوتر ، فإنه وإن كان محدوداً ، ولكن لا يبطل بزيادة  
ركعة واحدة ؛ بل بزيادة ركعتين فأكثر ، أما غير المحدود ، كالشفع ، فلا يبطل بالزيادة عليه أصلاً  
كأن الزيادة إذا قلت — وهي غير ما ذكر — فلا تبطل الصلاة ، كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرباعية .

(٣) المالكية — قالوا : التحول عن القبلة لا يبطل الصلاة ما لم يتحول قدماه عن مواجهة القبلة .  
الحنابلة — قالوا : إن هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلي بجماعته عن القبلة .

الحنفية — قالوا : إذا تحول بصدرة عن القبلة ، فإما أن يكون مضطراً أو مختاراً ؛ فإن كان  
مضطراً لا تبطل ، إلا إذا مكث قد ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة ، وإن كان مختاراً ، فإن  
كان بغير عذر بطلت ، وإلا فلا تبطل ، سواء قل التحول أو كثر .

الشافعية — قالوا : إذا تحول بصدرة عن القبلة يميناً أو يسرة ، ولو حذفه غيره . قهراً ، بطلت  
صلاته ، ولو عاد عن قرب ، بخلاف ما لو انحرف جاهلاً أو ناسياً . وعاد عن قرب فإنها لا تبطل .  
(١) الحنفية — قالوا : كثير الأكل والشرب وقليلهما مفسد للصلاة عمداً أو سهواً ، =



## إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء

وهو في الصلاة

تبطل الصلاة إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء، أو الغسل، أو التيمم، أو المسح على الخفين، أو الجبيرة، مادام المصلي لم يفرغ من صلاته بالسلام، وهذا الحكم متفق عليه، إلا عند الحنفية، فانظر مذهبهم تحت الخط (١).

= ولو كان المأكل سميعة أدخلها في فيه، أو كان المشروب قطرة مطر، سقطت في فيه فابتلعها، إلا إذا أكل قبل الشروع في الصلاة، فبقي بين أسنانه ما كولدون الحصاة، فابتلعه وهو في الصلاة فإنها لا تفسد بابتلاعه، أما إن مضغه ثلاث مرات متوالية على الأقل، فإنها تفسد، ويالحق بالأكل المبطل ابتلاع ما يتحلل من السكر والحلوى من فمه، بشرط أن يصل إلى جوفه.

المالكية — قالوا: تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمداً، والكثير هو ما كان مثل اللقمة، أما اليسير وهو ما كان مثل الحبة، فإن كانت بين أسنانه، فإنها لا تبطل، ولو ابتلعها بمضغ، لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملاً كثيراً على التحقيق، وكذا إذا رفقها من الأرض وابتلعها بدون مضغ، فإنها لا تبطل، وأما الأكل أو الشرب سهواً فلا يبطل الصلاة على الراجح، ويسجد له بعد السلام إلا إذا اجتمعا، أو وجد أحدهما مع السلام سهواً، فإنه يبطل الصلاة.

الشافعية — قالوا: كل ما وصل إلى جوف المصلي من طعام أو شراب، ولو بلا مضغ، فإنه يبطل الصلاة، سواء كان قليلاً أو كثيراً، إذا كان المصلي عمداً، عالماً بتحريم الأكل والشرب، وبأنه في الصلاة ولو مكرهاً. أما إذا كان ناسياً للأكل أو الشرب أو جاهلاً بعذر جهله، كما تقدم، أو ناسياً أنه في الصلاة، فإنه لا يضر القليل منها، بخلاف الكثير: أما المضغ بلا باع، فإنه من قبيل العمل؛ تبطل بكثيره؛ ولا يضر ما وصل مع الريق إلى الجوف من طعام بين أسنانه؛ إذا عجز عن تمييزه ومجته. نعم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم إلى الجوف.

الحنابلة — قالوا: يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب؛ أما اليسير منهما فبيطائها إذا كان عمداً لانسياً؛ كما لا تبطل ببلع ما بين أسنانه بلا مضغ؛ ولو لم يجر به الريق؛ ويعرف الكثير واليسير بالعرف؛ ومثل الأكل فيما تقدم بلع ذوب السكر والحلوى ونحوهما؛ فإنه يبطل للصلاة؛ ما لم يكن يسيراً نسياناً.

(١) الحنفية — قالوا: إنما يبطل طرأ ناقض لهذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر التشهد. أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح.

بجواره ؛ وهي مبطله مطلقاً ، قلت ، أو كثرت ، سواء أكانت عن عمد ، أم عن سهو ، أم عن غلبة  
اشتملت على حروف أم لا ؛ عند المالكية ، والحنابلة ؛ أما الحنفية والشافعية ، فانظر مذهبهم  
تحت الخط (١) .

### إذا سبق المأموم لإمامه بركن من أركان الصلاة

إذا سبق المأموم لإمامه بركن عمداً بطلت صلاته ، كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام .  
أما إذا كان سهواً رجع لإمامه ، ولا تبطل صلاته عند المالكية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والشافعية ،  
فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .  
ومنها ما إذا وجد المتيمم ماء قدر على استعماله ، وهو في الصلاة ، وفيه تفصيل في المذاهب (٣) :

(١) الحنفية — قالوا : إنما تبطل بها الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد ،  
أما إن كانت بعده ، فإنها لا تبطل الصلاة التي تمت بها ، وإن نقضت الوضوء ، كما تقدم تفصيله  
في «نواقض الوضوء» .

الشافعية — قالوا : لا تبطل القهقهة الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فأكثر ، أو حرف مفهم ،  
فالبطلان ليس بها . وإنما بما اشتملت عليه من الحروف ، كما تقدم ، وهذا إذا كان باختياره ، أما  
إن غلب الضحك فإن كان كثيراً أبطل ، وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا سبق المأموم لإمامه بركن بطلت صلاته ، سواء كان عمداً أو سهواً ،  
إن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده ، ويسلم معه ، أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل  
كما سيأتي تفصيل ذلك في «مبحث صلاة الجماعة» .

الشافعية — قالوا : لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنين فعليين بغير عذر ،  
كسهو مثلاً ، وكذا لو تخلف عنه بهما عمداً من غير عذر ، كبطء قراءة ، كما سيأتي في  
«باب الجماعة» .

(٣) الحنفية — قالوا : إذا وجد المتيمم وهو في الصلاة ماء قدر على استعماله ، فإن كان ذلك  
قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وإلا فلا تبطل ، لأن الصلاة تكون قد تمت .  
الشافعية — قالوا : إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته ولا تبطل . إلا إذا كان في صلاة لا تغنيه  
عن القضاء ، كما تقدم تفصيله في التيمم .

المالكية — قالوا : إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل ، إلا إذا كان ناسياً له ، =

ومنها أن يجد العريان ثوباً سياتراً لعورته أثناء الصلاة<sup>١١</sup> ، ولم يمكنه الاستتار به سريعاً ، بدون أن يعمل هملاً كثيراً فيها ، أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير ، فإنه يستتر به ، ويبني على ما تقدم من صلاته .

إذا تذكر أنه لم يصل الظهر ، وهو في صلاة العصر ، ونحو ذلك

إذا تذكر المصلي وقتاً فاتته وهو في صلاة غيرها ، كما إذا نسي صلاة الظهر ، وشرع في صلاة العصر ، فإن صلاة العصر تبطل ، بشرط أن يكون من أصحاب الترتيب ، وهو الذي لم تفته صلوات خمس ، أو أكثر ، كما سيأتي بيانه في «مبحث قضاء الفوائت» ، وهذا الحكم عند الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>١٢</sup> .

= بأن كان معه ماء من قبل نفسه وتيمم ، ثم دخل الصلاة ، وفي أثناءها تذكره فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لإدراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .  
الحنابلة — قالوا : إذا وجد المتيمم الماء أثناء الصلاة ، وكان قادراً على استعماله ، بطلت صلاته بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا : إذا وجد العاري ما يستتر به أثناء الصلاة . فإن كان قريباً منه بأن كان بينه وبينه نحو صفيين من صفوف الصلاة سوى الذي يخرج منه والذي يدخل فيه أخذه واستتر به . فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت وإن كان بعيداً ، وحد البعد الزيادة على ما ذكر كمل الصلاة ، ولا يذهب للساتر ليأخذه وأعادها بعد في الوقت فقط .

الحنفية — قالوا : إذا وجد العاري ما يلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطافاً . فإذا وجد ثوباً نجساً كله لا تبطل صلاته إذا صلى عارياً . بل هو مخير بين أن يصل فيه أو يصل عارياً . أما إذا كان ربع الثوب طاهراً ، فإنه يلزمه الاستتار به . وتبطل صلاته بوجوده

(٢) المالكية — قالوا : إذا ذكر المصلي فاتته أثناء الصلاة ، فإن كانت يسيرة ، وهي ما لم تزد على أربع صلوات ، فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجودتها قطع الصلاة وجوباً ، سواء كان قد أتمها ، أو لم أتمها ، فإنه يقطع إن قطع إمامه تبعاً له ، وإلا فلا يقطع ، ويعيدها ندباً في الوقت فقط ، وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجودتها ضم إليها ركعة أخرى وسلم ، وصارت صلاته نفلاً ، فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة رابعة فإنه =

## إذا تعلم شخص آية في الصلاة

تبطل الصلاة إذا تعلم الآية أثناء الصلاة ما لم يكن مقتدياً بقارئ ، وهذا عند الحنفية .  
والحنابلة فانظر مذهب غيرهما تحت الخط (١) .

## إذا سلم عمداً قبل تمام الصلاة

ومن مبطلات الصلاة أن يسلم عمداً قبل تمام الصلاة ، فإن سلم سهواً معتقداً ، كمال الصلاة التي  
شرع فيها فإن صلاته لا تبطل إذ لم يعمل عملاً كثيراً ولم يتكلم ، على التفصيل السابق في المذاهب

## مباحث الأذان

### تعريفه

قد عرفت أن الأذان سنة للصلاة خارجة عنها ، ويتعلق بالأذان مباحث : أحدها : تعريفه .  
ثانيها : سبب مشروعيته ، ودليله : ثالثها : ألفاظه ؛ رابعها حكمه ؛ خامسها : شروطه سادسها :  
سننه ومزدوباته . سابعها : مكروهاته ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

### معنى الأذان ، ودليله

الأذان في اللغة معناه الإعلام ، قال تعالى : « وأذان من الله ورسوله ، أي إعلام ، وقال :  
« وأذن في الناس بالحج ، أي أعلمهم ، ومعناه في الشرع ، الإعلام بدخول وقت الصلاة .  
بذكر مخصوص ، أما دليل مشروعية الأذان ، فالكتاب والسنة ، والإجماع ، قال تعالى :

= لا يقطع الصلاة ، بل يتمها ، وتقع صحيحة حينئذ ، أما إن كانت الفوائت كثيرة فلا يقطع  
الصلاة على كل حال .

الشافعية — قالوا : ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة ، سواء كان الترتيب سنة ، كما لو فاتت  
بعذر ، أو واجباً ، كما لو فاتت بغير عذر .

(١) المالكية — قالوا : إن كان مقتدياً بقارئ ، كفاه الاقتداء ، وإن كان غير مقتد ،  
وتعلم الفاتحة أثناء الصلاة بنى على ما تقدم من صلاته ، ولا يبطل لدخوله فيها بوجه جائز .  
الشافعية — قالوا : الآية إذا تعلم شيئاً من القراءة ، وهو في صلاته بنى على ما تقدم من  
الصلاة بقراءة ما تعلمه .

« يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله ، وقال تعالى : « وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعباً ، ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم ، رواه البخاري ، ومسلم : أما كيفيته ، والفاظه فقد بينت في الأحاديث الأخرى .

## متى شرع الأذان

### وسبب مشروعيته وأفضله

شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة المنورة ، وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فمن أنكر مشروعيته يكفر ، أما سبب مشروعيته فهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة صعب على الناس معرفة أوقات صلاته ، فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم كيلا تفوتهم الجماعة ، فأشار بعضهم بالناقوس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هو للنصارى ، ، وأشار بعضهم بالبوق ، فقال : « هو لليهود ، ، وأشار بعضهم بالدف ، فقال : « هو للروم ، وأشار بعضهم بإيقاد النار ، فقال : « ذلك للجوس ، ، وأشار بعضهم بنصب راية ، فإذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضاً ، فلم يعجبه صلى الله عليه وسلم ذلك ، فلم تنفق آراؤهم على شيء ، فقام صلى الله عليه وسلم مهتماً ، فبات عبد الله بن زيد مهتماً باهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأى في نومه ملكاً عليه الأذان والإقامة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وقد وافقت الرؤيا الوحي ، فأمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا معنى حديث رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وأخرج الترمذي بعضه ، وقال : حديث حسن صحيح ، وفي « الصحيحين » عن أنس ، قال : لما كثرت الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يوقدوا ناراً ، أو يضربوا ناقوساً ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة . أما فضل الأذان فقد دلت عليه أحاديث كثيرة صحيحة : منها ما روى عن أبي هريرة من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو يعلم الناس ما في النداء ، والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه ، متفق عليه ، ومنها ما روى عن معاوية من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة ، رواه مسلم ، ومعنى استهموا — اقترعوا —

## ألفاظ الأذان

ألفاظ الأذان ، هي : « الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، وهذه الصيغة متفق عليها بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويزاد في أذان الصبح بعد حي على الفلاح « الصلاة خير من النوم » مرتين ندباً ، ويكره ترك هذه الزيادة باتفاق .

## إعادة الشهادتين مرة أخرى

في الأذان ويقال لذلك : ( ترجيع )

يكتفى بالصيغة المتقدمة في الأذان ، فلا يزداد عليها شيء عند الحنفية ، والحنابلة . أما المالكية والشافعية فقد قالوا : بل يسن أن يزيد النطق بالشهادتين بصوت منخفض مسموع للناس ، قبل الإتيان بهما بصوت مرتفع ، إلا أن المالكية يسمون النطق بهما بصوت مرتفع : ترجيعاً ، والشافعية يسمون النطق بهما بصوت منخفض ترجيعاً ، ولعل المالكية قد نظروا إلى اللغة ، لأن الترجيع معناه الإعادة ، والمؤذن ينطق أولاً بالشهادتين سراً ، ثم يعيدها جهرًا ، فتسمية الإعادة جهرًا ترجيعاً موافق للغة ، والشافعية قد نظروا إلى أن الأصل في الأذان إنما هو الإتيان فيه بالشهادتين جهرًا فالنطق بهما قبل ذلك سراً أجدر بأن يسمى ترجيعاً ، أي حكاية لما يأتي بعدهما ، والأمر في ذلك سهل ، وعلى هذا يكون نص الأذان عند الشافعية ، والمالكية بعد التكبير هكذا : « أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، بصوت منخفض — ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله — بصوت مرتفع — كالتكبير ، ثم يقول : أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله — بصوت منخفض — ثم يعيدها بصوت مرتفع ، كالتكبير ، ثم يقول : حي على الصلاة مرتين — بصوت مرتفع — بدون ترجيع ، ثم يقول : حي على الفلاح كذلك ، ثم يقول : الله أكبر . الله أكبر ، ثم يختم بقول : لا إله إلا الله ، إلا في صلاة الصبح ، فإنه يندب أن يقول بعد حي على الفلاح : الصلاة خير من النوم مرتين ، وإذا تركهما صح الأذان مع الكراهة ، وكذا إذا ترك الترجيع فإنه يكره ، ولا يبطل الأذان بتركه ،

(١) المالكية — قالوا : يكبر مرتين لا أربعاً .



فالشافعية . والمالكية متفقون على صيغة الأذان . إلا في التكبير . فإن الشافعية يقولون : إنه أربع تكبيرات ، والمالكية يقولون : إنه تكبيرتان :

## حكم الأذان

اتفق الأئمة على أن الأذان سنة مؤكدة : ماعدا الحنابلة : فإنهم قالوا : إنه فرض كفاية بمعنى إذا أتى به أحد فقد سقط عن الباقي . على أن للأئمة تفصيلاً في حكم الأذان : فانظره تحت الخط ١١ .

(١) الشافعية — قالوا : الأذان سنة كفاية للجماعة ، وسنة عين للمنفرد ، إذا لم يسمع أذان غيره . فإن سمعه وذهب إليه وصلى مع الجماعة أجزاءً ، وإن لم يذهب ، أو ذهب ولم يصل . فإنه لم يجزئه . ويسن للصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر . ولو كانت فائتة : فلو كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها على التوالي يكفيه أن يؤذن أذاناً واحداً للأولى منها : فلا يسن الأذان لصلاة الجنائز ، ولا للصلاة المنذورة ، ولا للنوافل ، ومثل ذلك ما إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر : أو المغرب والعشاء في السفر ، فإنه يصلهما بأذان واحد :

الحنفية — قالوا : الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لأهل الحى الواحد ، وهي كالواجب في لحوق الإثم لتاركها ، وإنما يسن في الصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر للمنفرد والجماعة أداء وقضاء إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن يصلى في بيته في المصر ، لأن أذان الحى يكفيه كما ذكر ، فلا يسن لصلاة الجنائز والعيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن الرواتب ؛ أما الوتر فلا يسن الأذان له ، وإن كان واجباً ، اكفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية — قالوا : الأذان سنة كفاية لجماعة تنتظر أن يصلى معها غيرها بموضع جرت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة ، واسكل مسجد ، ولو تلاصقت المساجد أو كان بعضها فوق بعض ، وإنما يؤذن للفريضة العينية في وقت الاختيار ولو حكماً : كالمجموعة : تقديماً أو تأخيراً ، فلا يؤذن للنافلة ، ولا للفائتة ، ولا لفرض الكفاية ، كالجنائز . ولا في الوقت الضروري ، بل يكره في كل ذلك ، كما لا يكره الأذان لجماعة لا تنتظر غيرها ، والمنفرد إلا كان بفلاة من الأرض ؛ فيندب لهما أن يؤذنا لها ، ويجب الأذان كفاية في المصر ، وهو البلد الذي تقام فيه الجمعة : فإذا تركه أهل مصر قوتلوا على ذلك .

الحنابلة — قالوا : إن الأذان فرض كفاية في القرى والأمصار للصلوات الخمس الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر ، فلا يؤذن لصلاة جنازة : ولا عيد ، ولا نافلة ؛ ولا صلاة منذورة ، ويسن لقضاء الصلاة الفائتة : والمنفرد : سواء كان مقياً أو سافراً ، والمسافر ولو جماعة :

## شروط الأذان

يشترط للأذان شروط : أحدها : النية ، فإذا أتى بصيغة الأذان المتقدمة بدون نية وقصد ، فإن أذانه لا يصح عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والحنفية ، فلا يشترطون النية في الأذان ؛ بل يصح عندهم بدونها ، ثانيها : أن تكون كلمات الأذان متواليه ، بحيث لا يفصل بينهما بسكوت طويل ، أو كلام كثير ، أما الكلام القليل ، فإن الفصل به يبطل الأذان ، سواء كان جائزاً أو محرماً ، وهذا متفق عليه بين الأئمة ؛ إلا أن الحنابلة قالوا : الفصل بالكلام القليل المحرم يبطل الأذان ، ولو كلمة واحدة ، بحيث لو سب شخصاً بكلمة فإن أذانه يبطل عند الحنابلة ، ثالثها : أن يكون باللغة العربية . إلا إذا كان المؤذن أعجمياً ، ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعة أعاجم مثله . أما إذا كان يؤذن لجماعة لا يعرفون لغته . فإن أذانه لا يصح طبعاً ، لأنهم لا يفهمون ما يقول ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنابلة فقالوا لا يصح الأذان بغير العربية على كل حال ، رابعاً : أن يقع الأذان كله بعد دخول الوقت ؛ فلو وقع قبل دخول الوقت لم يصح في الظهر والعصر والمغرب والعشاء باتفاق ، أما إذا وقع أذان الصبح قبل دخول الوقت . فإنه يصح عند ثلاثة من الأئمة ، بشرائط خاصة ؛ وخالف الحنفية ، فانظره تحت الخط (١) ، خامساً : أن تكون

(١) الحنفية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضاً ، ويكره تحريماً على الصحيح ، وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت ، فمحمول على التسبح لإيقاظ النائمين .

الحنابلة — قالوا : يباح الأذان في الصبح من نصف الليل ، لأن وقت العشاء المختار يخرج بذلك ، ولا يستحب لمن يؤذن للفجر قبل دخول وقته أن يقدمه كثيراً ، ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ، ويعتد بذلك الأذان فلا يعاد ، إلا في رمضان ، فإنه يكره الاقتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ؛ ويحرم إن أدى إلى تلبيس على الناس أو قصد به التعبد إلا في أذان الصبح ، فإنه يصح من نصف الليل ؛ لأنه يسن للصباح أذانان : أحدهما من نصف الليل ، وثانيهما بعد طلوع الفجر .

المالكية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ؛ ويحرم لما فيه من التلبيس على الناس إلا الصبح ، فإنه يندب أن يؤذن له في السادس الأخير من الليل لإيقاظ النائمين ، ثم يعاد عند دخول وقته استئناً .

كلمات الأذان مرتبة ، فلو لم يرتب كلماته ، كأن ينطق بكلمة : حي على الفلاح ، قبل حي على الصلاة ، فإنه يلزمه إعادة الكلمات التي لم يرتبها ، بأن يقول مرة أخرى : حي على الصلاة : حي على الفلاح ، وهكذا ، فإن لم يعدها مرتبة بطل أذانه ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم الخط (١) .

### أذان الجوق ، ويقال له : الأذان السلطاني

بق من شرائط الأذان المتفق عليها أن يأتي به شخص واحد ، فلو أذن مؤذن ببعضه ، ثم أتته غيره لم يصح ، كما لا يصح إذا تناوبه اثنان أو أكثر ، بحيث يأتي كل واحد بحملة غير التي يأتي بها الآخر ، وقد يسمى ذلك بعضهم بأذان الجوق ، أو الأذان السلطاني ، وهو جهل ، ومن فعله فقد أبطل سنة الأذان ، نعم إذا أتى به اثنان أو أكثر بحيث يعيد كل واحد ما نطق به الآخر بدون تحريف ، وبذلك يؤذن كل واحد منهم أذانا كاملا فإنه يصح ، وتحصل به سنة الأذان ، ولكنه بدعة لا ضرورة إليها ، وقد تكون غير جائزة إذا قصرت على مقام واحد ، وإنما كان جائزا ، لأنه لم يرد في السنة ما يمنعه ، والقواعد العامة لا تأباه ، لأن أذان اثنين أو أكثر في مكان واحد كأذانهم في عدة أمكنة ، ولكن روح التشريع الإسلامي تقضى بالوقوف عند الحد الذي أمر به الدين في العبادات ، فما دام ذلك لم يرد في الشريعة الإسلامية بخصوصه ، فالأحوط تركه على كل حال .

### شروط المؤذن

يشترط في المؤذن أن يكون مسلماً ، فلا يصح من غيره ، وأن يكون عاقلاً ، فلا يصح من مجنون ، أو سكران ؛ أو منغى عليه ، وأن يكون ذكراً ، فلا يصح من أنثى أو خنثى ، وهذه الشروط متفق عليها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم مع باقي شروط الأذان عندهم تحت الخط (١٣) ، ولا يشترط في المؤذن أن يكون بالغاً ، بل يصح أذان الصبي المميز ، سواء أذن

(١) الحنفية — قالوا : يصح الأذان الذي لا ترتيب فيه مع الكراهة ، وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

(٢) الحنفية — قالوا : الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطاً لصحة الأذان ، فيصح أذان المرأة والخنثى والكافر والمجنون والسكران ، ويرتفع الإثم عن أهل الحمى بوقوعه من أحد هؤلاء ، غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر والفاسق والمجنون في دخول وقت الصلاة ، =

بنفسه أو اعتمد في أذانه على مؤذن بالغ باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ولا يشترط أن يكون الأذان ساكن الجمل ، فلو قال : حي على الصلاة حتى على الصلاة فإنه يصح عند الشافعية ، والحنفية ؛ أما الحنابلة والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولكن يسن أن يقف على رأس كل جملة عندهما .

### مندوبات الأذان وسنته

ويندب في الأذان أمور : منها أن يكون المؤذن متطهراً من الحدثين ، وأن يكون حسن

= إذ يشترط في التصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلماً عدلاً ، ولو امرأة ، وأن يكون عاقلاً عيماً عالماً بالأوقات ، فإذا أذن شخص فاقد لشرط من هذه الشروط صح أذانه في ذاته ، ولكن لا يصح الاعتماد عليه في دخول الوقت ، ويكره أذانه ، كما يكره أذان الجنب والفاسق ، ويعاد الأذان ندباً إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الراجح ، أما إذا أذن جماعة علمين بدخول الوقت ولم يكن بدل المؤذن الراجح ، فلا يعاد الأذان ، ولا يصح أذان الصبي غير المميز ، ولا يرتفع الإثم به ، أما أذان المرأة ، فإنه يمتنع إن ترتب عليه إثارة شهوة من يسمع صوتها ، كما تقدم في مبحث الجهر بالقراءة .

(١) المالكية — قالوا : يشترط في المؤذن أيضاً أن يكون بالغاً . فإذا أذن الصبي المميز فلا يصح أذانه إلا إذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ . فيصح أن يكون عدل رواية : فلا يصح أذان الفاسق . إلا إذا اعتمد على أذان غيره .

(٢) الحنابلة — قالوا : يشترط في الأذان أيضاً أن يكون ساكن الجمل . فلو أعربه لا يصح إلا التكبير في أوله . فإسكانه مندوب . كما يقول المالكية . ويحرم أن يؤذن غير المؤذن الراجح إلا بإذنه وأن صحح إلا أن يخاف فوات وقت التأذين . فإذا حضر الراجح بعد ذلك سن له إعادة الأذان ؛ ويشترط أيضاً لصحته أن لا يكون ملحوناً لحنياً بغير المعنى . كأن يد همزة الله . أو باء . أكبر . فإن فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن إلا إذا أذن للحاضر ، ورفع صوته بقدر ما يسمعه ، ورفع الصوت على هذا الوجه متفق عليه بين الحنابلة ؛ والشافعية . المالكية — قالوا : يشترط أن يقف المؤذن على رأس كل جملة من جمل الأذان . إلا التكبير الأول ، فإنه لا يشترط الوقوف عليه ، بل يندب فقط ، فلو قال : الله أكبر الله أكبر ؛ فإنه يصح مع مخالفة المندوب .

الصوت مرتفعه ، وأن يؤذن بمكان عال ، كالمئارة وسقف المسجد ، وأن يكون قائماً ، إلا لعذر من مرض ونحوه ، وأن يكون مستقبل القبلة ، إلا لإسراع الناس ، فيجوز استدبارها ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

ومنها أن يلتفت جهة اليمين في «حى على الصلاة» ووجهة اليسار عند قوله : «حى على الفلاح» بوجهه وعنقه دون صدره وقدميه ، محافظة على استقبال القبلة باتفاق ثلاثة من الأئمة . وخالف المالكية فقالوا : لا يندب الالتفات المذكور ، كما خالف الحنابلة في كيفية الالتفات ، فقالوا : يندب أن يلتفت بصدره أيضاً ، ولا يضر ذلك في استقبال القبلة مادام باقى جسمه متجهاً إليها ، ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه إلا التكبير ، فإنه يقف على رأس كل تكبيرتين ، وقد عرفت اختلاف المذاهب في هذا الحكم قريباً ، فارجع إليها إن شئت .

### إجابة المؤذن

إجابة المؤذن مندوبة لمن يسمع الأذان ، ولو كان جنباً ، أو كانت حائضاً أو نفساء ، فيندب أن يقول مثل ما يقول المؤذن ، إلا عند قول «حى على الصلاة» ، «حى على الفلاح» ، فإنه يجيبه فيها بقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا أن الحنفية اشترطوا أن لا تكون حائضاً أو نفساء ، فإن كانت فلا تندب لها الإجابة ، بخلاف باقي الأئمة ، والحنابلة اشترطوا أن لا يكون قد صلى الفرض الذى يؤذن له ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وكذلك يجيبه في أذان الفجر عند

(١) المالكية — قالوا : يندب للمؤذن أن يدور حال أذانه ، ولو أدى إلى استدبار القبلة

بجميع بدنه إذا احتاج إلى ذلك لإسراع الناس ، ولكنه يبتدىء أذانه مستقبلاً .

الشافعية — قالوا : يسن التوجه للقبلة إذا كانت القرية صغيرة عرفاً ، بحيث يسمعون صوته

بدون دوران ، بخلاف الكبيرة عرفاً ، فيسن الدوران ، كما يسن استقبال القرية دون القبلة إذا كانت المنارة واقعة في الجهة القبليّة من القرية .

الحنفية — قالوا : يسن استقبال القبلة حال الأذان ، إلا في المنارة فإنه يسن له أن يدور فيها

ليسمع الناس في كل جهة ، وكذا إذا أذن وهو راكب ، فإنه لا يسر له الاستقبال ، بخلاف الماشي .

الحنابلة — قالوا : يسن للمؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ، ولو أذن على منارة ونحوها .

(٢) الحنابلة — قالوا : إنما تندب الإجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في جماعة ، فإن

كان كذلك فلا يجيب ، لأنه غير مدعو بهذا الأذان .



قوله : « الصلاة خير من النوم » ، يقول : صدقت ، وبررت ، وإنما تندب الإجابة في الأذان المشروع .  
أما غير المشروع فلا تطلب فيه الإجابة ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم  
تحت الخط (١) .

ولا تطلب الإجابة أيضاً من المشغول بالصلاة ، ولو كانت نفلاً ، أو صلاة جنازة ، بل تكره  
ولا تبطل بالإجابة إلا إذا أجابه بقول : صدقت ، وبررت ، أو بقول : « حتى على الصلاة ، أو الصلاة  
خير من النوم » ، فإنها تبطل كذلك ، أما لو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو صدق الله ، أو صدق  
رسول الله ، فإنها لا تبطل ، ولا تطلب الإجابة من المشغول بقربان أهله ، أو قضاء حاجة ، لأنهما  
في حالة تنافي الذكر ، وكذلك لا تطلب من سامع خطبة ، وهذه الأحكام متفق عليها عند الشافعية  
والحنابلة : أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، بخلاف المعلم والمتعلم : فإن  
الإجابة تطلب منهما ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : لا تطلب من المعلم أو المتعلم للعلم  
الشرعي ، أما القارئ والذاكر فتطلب منهما الإجابة باتفاق . وأما الأكل فتطلب الإجابة منه  
عند المالكية : والحنابلة : وقال الشافعية : والحنفية : لا تطلب : وتطلب الإجابة في الترجيع عند  
المالكية : والشافعية : القائمين به إلا أن الشافعية يقولون : يندب أن يجيبه مرتين : والمالكية  
يقولون : يكتبني بالإجابة في أحدها وإذا تعدد المؤذنون وترتبوا ، أجاب كل واحد بالقول ندباً .  
هذا ، ويندب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الإجابة ، ثم يقول : « اللهم رب هذه  
الدعوة التامة ، والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته » .

= الحنفية — قالوا : ليس على الحائض : أو النفساء إجابة : لأنهما ليستا من أهل الإجابة  
بالفعل : فكذا بالقول .

(١) المالكية — قالوا : لا يحكي السامع قول المؤذن : « الصلاة خير من النوم » ، ولا يبدلها  
بهذا القول على الراجح ، والمندوب في حكاية الأذان عندهم إلى نهاية الشهادتين فقط .

(٢) المالكية — قالوا : تندب الإجابة للمتفل ، ولكن يجب أن يقول عند : « حتى على  
الصلاة ، حتى على الفلاح » : لا حول ولا قوة إلا بالله : إن أراد أن يتم ، فإن قالمها كما يقول المؤذن  
بطات صلاته إن وقع ذلك عمداً أو جهلاً . وأما المشغول بصلاة الفرض ، ولو كان فرضه مندوراً  
فتكره له حكاية الأذان في الصلاة ، ويندب له أن يحكيه بعد الفراغ منه .

الحنفية — قالوا : إذا أجاب المصلي مؤذناً فسدت صلاته ، سواء قصد الإجابة أو لم يقصد  
شيئاً . أما إذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل صلاته ولا فرق بين النفل والفرض .



## الأذان للصلاة الفاتمة

يسن أن يؤذن للفاتمة برفع الصوت إذا كان يصلي في جماعة، سواء أكان في بيته أم في الصحراء، بخلاف ما إذا كان يصلي في بيته منفرداً، فإنه لا يرفع صوته، أما قضاء الفاتمة في المسجد، فإنه لا يؤذن لها مطلقاً، ولو كانت في جماعة، وهذا الحكم متفق عليه إلا عند المالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط (١)، وإن كانت عليه فوائت كثيرة، وأراد قضاءها في مجلس واحد لأذن للأولى منها، ويخير في باقية، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية، والحنابلة؛ أما المالكية فقد عرفت أن الأذان عند مكره للفاتمة على أي حال، والشافعية قالوا: يحرم الأذان لباقي الفوائت إذا قضاها في مجلس واحد، أما لو أراد قضاء كل واحدة في مجلس فإنه يؤذن لها بخصوصها.

## الترسل في الأذان

الترسل معناه التهل والتأني، بحيث يفرد المؤذن كل جملة بصوته، على أن الفقهاء لهم تفصيل في معنى الترسل، فانظره تحت الخط (٢)، أما حكم الترسل فقد اتفق الحنفية، والمالكية على أنه سنة، وتركه مكروه، بخلاف الشافعية والحنابلة، فانهم قالوا: إن الترسل مندوب، وتركه خلاف الأولى، أما معنى الترسل السابق فقد زاد فيه بعض المذاهب قيوداً أخرى، فانظره تحت الخط (٣).

(١) المالكية - قالوا: يكره الأذان للفاتمة مطلقاً، سواء كان المصلي في بيته، أو في الصحراء، وسواء كان في جماعة أو منفرداً، بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد أو لا، كثيرة كانت أو يسيرة.

(٢) الحنفية - قالوا: الترسل هو التهل - بحيث يأتي المؤذن بين كل جملة بسكتة تسع إجابته فيما نطق به، غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل تكبيرة وأخرى. المالكية - قالوا: الترسل هو عدم تمطيط في الأذان؛ وإنما يكون التمطيط مكروهاً ما لم يتفاحش عرفاً، وإلا حرم، وبهذا تعلم أن الخروج بالأذان إلى الأغانى المأخوذة في زماننا حرام عند المالكية، وفي هذا من الزجر الشديد لمثل هؤلاء الناس ما لا يخفى.

(٣) الشافعية - قالوا: الترسل هو التأني، بحيث يفرد كل جملة بصوت، إلا التكبير في أوله وفي آخره، فيجمع كل جملة في صوت واحد.

الحنابلة - قالوا: إن الترسل هو التهل والتأني في الأذان.

## مكروهات الأذان

### أذان الفاسق

يكره في الأذان أمور : منها أذان الفاسق ، فلو أذن الفاسق صبح مع الكراهة عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### ترك استقبال القبلة في الأذان ، وأذان المحدث

يكره ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا للإسراع ، كما تقدم ، كما يكره أن يكون المؤذن محدثاً أصغر أو أكبر ، والكراهة في الأكبر أشد ، وهذه الكراهة متفق عليها عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة . فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### الأذان لصلاة النساء

الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء ، مكروه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

### الكلام حال الأذان

يكره الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعاً . أما بما يطلب شرعاً كرد السلام ، وتشميت العاطس ، ففيه خلاف المذاهب (٤) ، وإنما يكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لإيقاد أعمى ونحوه ، وإلا وجب ،

(١) المالكية — قالوا : لا يصح أذان الفاسق ، إلا إذا اعتمد على غيره ، كما تقدم .

الحنابلة قالوا : لا يصح أذان الفاسق بحال .

(٢) الحنابلة ، والحنفية — قالوا : يكره أذان الجنب فقط ، أما المحدث محدثاً أصغر فلا يكره

أذانه ، وزاد الحنفية أن أذان الجنب يماد ندباً .

(٣) الشافعية — قالوا : الأذان لصلاة النساء إن وقع من رجل فلا كراهة فيه ، وإن وقع

من واحدة ممن هو باطل ، ويحرم إن قصدن التشبه بالرجال ، أما إذالم يقصدن ذلك كان أذان

بمجرد ذكر ، ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت

(٤) الحنفية — قالوا : يكره الكلام اليسير ، ولو برد السلام ، وتشميت العاطس ، ولا يطلب =

فإن كان يسيراً بنى على ماضى من أذانه ، وإن كان كثيراً استأنف الأذان من أوله ، ومنها أن يؤذن قاعداً أو راكباً من غير عذر إلا للمسافر ، فلا يكره أذانه وهو راكب ، ولو بلا عذر ، وهذا الحکم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فإن أذان الراكب عتدم غير مكروه على المعتد .

### التغنى بالأذان

التغنى والترنم في الأذان بالطريقة المعروفة عند الناس في زماننا هذا لا يقرها الشرع ، لأنه عبادة يقصد منها الخضوع لله تعالى ، على أن في حكم ذلك تفصيل في المذاهب ذكرناه تحت الخط (١) . هذا . ولا يكره أذان الصبي المميز ، والأعمى إذا كان معه من يدلّه على الوقت ، عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

= من المؤذن أن يرد أو يشمت لافي أثناء الأذان ولا بعده ؛ ولو في نفسه ، فإن وقع من المؤذن كلام في أثناءه أعاده .

الشافعية — قالوا : إن الكلام اليسير برد السلام ، وتشميت العاطس ليس مكروهاً ، وإنما هو خلاف الأولى ، على الراجع ، ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويسن له أن يشمت العاطس بعد الفراغ ، وإن طال الفصل .

الحنابلة — قالوا : رد السلام وتشميت العاطس مباح ، وإن كان لا يجب عايه الرد مطلقاً ؛ ويجوز الكلام اليسير عتدم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية ، كان يناديه إنسان فيجيبه . المالكية — قالوا : الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه أثناء الأذان ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .

(١) الشافعية — قالوا : التغنى هو الانتقال من نغم إلى نغم آخر ، والسنة أن يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة — قالوا : التغنى هو الإطراب بالأذان ، وهو مكروه عتدم .

الحنفية — قالوا : التغنى بالأذان حسن ، إلا إذا أدى إلى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف ، فإنه يحرم فعله ، ولا يحل سماعه .

المالكية — قالوا : يكره التطريب في الأذان لمنافاته الخشوع ؛ إلا إذا تفاحش عرفاً فإنه يحرم

(٢) الشافعية — قالوا : يكره أذان الصبي المميز ، كما تقدم .

المالكية — قالوا : متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ صح أذانه وإلا فلا .

## الإقامة

### تعريفها وصفتها

الإقامة هي الإعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص : وألفاظها هي ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ؛ قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، وهذه الصفة متفق عليها بين الحنابلة . والشافعية ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (۱) .

### حكم الإقامة

الإقامة كالآذان ، فحكمها حكمه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (۲) .

### شروط الإقامة

شروط الإقامة كشروط الآذان المتقدمة قريباً . إلا في أمرين : أحدهما : الذكورة ، فإنها ليست شرطاً في الإقامة ، فتصح إقامة المرأة ، بشرط أن تقيم لنفسها ، أما إذا كانت تصلي مع رجال

(۱) الحنفية - قالوا : إن تكبيرات الإقامة أربع في أولها ، واثنان في آخرها ، وباقى ما ذكر في ألفاظها بذكر مرتين ، ونصها هكذا : « الله أكبر الله أكبر ؛ الله أكبر الله أكبر ؛ أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ؛ أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة حتى على الصلاة حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، .

المالكية - قالوا : الإقامة كلها وتر ، إلا التكبير أولاً وآخره فثنى ، ولفظها ، الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة حتى على الفلاح . قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله ، .

(۲) المالكية - قالوا : إن حكم الإقامة ليس بحكم الآذان المتقدم ، بل هي سنة عين لذكر بالغ ، وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين ، ومنذوبة عيناً أصبى وامرأة ، إلا إذا كانا مع ذكر بالغ فأكثر ، فلا تندب لهما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .

فإن إقامتها لهم لا تصح عند الشافعية ، والمالكية ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ثانيهما : إن الإقامة بشرط اتصالها بالصلاة عرفاً دون الأذان ، فلو أقام الصلاة ، ثم تكلم بكلام كثير ، أو شرب ، أو أكل ، أو نحو ذلك ، وصلى بدون إقامة ، فإنه يصح ، لأنه أتى بسنة الإقامة ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

## وقت قيام المقتدى للصلاة

### عند الإقامة

اختلفت المذاهب في وقت قيام المقتدى الذي يسمع إقامة الصلاة ، فانظره تحت الخط (٣) :

(١) الحنفية — قالوا : إن الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة ، كما تقدم ، فيكره أن يتخلف منها شرط ، والإقامة مثل الأذان في ذلك ، إلا أنه يعاد الأذان ندباً عند فقد شيء منها ، ولا تعاد الإقامة ، ومن هذا تعلم أن المرأة إذا أقامت الصلاة لرجال ، فإن إقامتها تصح مع الكراهة .

الحنابلة — قالوا : إن الذكورة شرط في الإقامة أيضاً ، فلا تطلب من المرأة ، كما لا يطلب منها الأذان .

(٢) الحنفية — قالوا : لا تعاد الإقامة إلا إذا قطعها عن الصلاة كلام كثير ، أو عمل كثير ، كالأكل ، أو أكل ، أو شرب ، أو نحو ذلك ، ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي الفجر ، فلا تعاد .

(٣) المالكية — قالوا : يجوز لمن يريد الصلاة غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو بعدها بقدر ما يستطيع ، ولا يحد ذلك بزمن معين ، أما المقيم فيقوم من ابتدائها .

الشافعية — قالوا : يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة .

الحنابلة — قالوا : يسن أن يقوم عند قول المقيم : قد قامت الصلاة ، إذا رأى الإمام قد قام ، وإلا تأخر حتى يقوم .

الحنفية — قالوا : يقوم عند قول المقيم : « حى على الفلاح » .

### سنن الإقامة ومندوباتها

سنن الإقامة كسنن الأذان المتقدمة ، إلا في أمور : منها أنه يسن أن يكون الأذان بموضع مرتفع دون الإقامة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ؛ ومنها أنه يندب الترجيع في الأذان دون الإقامة عند من يقول بالترجيع ، وهم المالكية ، والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية ، فقالوا : لا ترجيع لافي الأذان ولا في الإقامة ؛ ومنها أنه يسن في الأذان التاني ، ويسن في الإقامة الإسراع باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ؛ ومنها أنه يسن أن يضع المؤذن طرفي إصبعيه المسبحة في صمخ أذنيه باتفاق الحنابلة ، والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

### الأذان لقضاء الفوائت

يسن في قضاء الفوائت الأذان الأولى فقط ، بخلاف الإقامة ، فإنها تسن لكل فائتة ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، ثم إن الإقامة مطلوبة للرجل والمرأة ، بخلاف الأذان ، فإنه لا يطلب من المرأة عند ثلاثة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) .

هذا ويزاد في الإقامة بعد فلاحها « قد قامت الصلاة » كما تقدم في نصها .

(١) الحنابلة — قالوا : يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان ، إلا أن يشق ذلك .

(٢) المالكية — قالوا : إن التاني المتقدم تفسيره في الأذان مطلوب في الإقامة أيضاً .

(٣) الحنفية — قالوا : إن هذا مندوب في الأذان دون الإقامة ، فالأحسن الاتيان به ،

ولو تركه لم يكره .

المالكية — قالوا : وضع الأصبعين في الأذنين للإسراع في الأذان دون الإقامة جائز لاسنة .

(٤) المالكية — قالوا : يكره الأذان للفوائت مطلقاً ، بخلاف الإقامة ، فإنها تطالب لكل

فائتة ، على التفصيل السابق .

(٥) الحنابلة — قالوا : لا تطالب الإقامة من المرأة أيضاً ، بل تكره كما يكره أذانها .



## الفصل بين الأذان والإقامة

أولاً : يسن للمؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملازمون للصلاة في المسجد مع المحافظة على وقت الفضيلة ، إلا في صلاة المغرب ، فإنه لا يؤخرها ، وإنما يفصل بين الأذان والإقامة فيها بفاصل يسير كقراءة ثلاث آيات ، وهذا الحكم عند الشافعية ، والحنفية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>١١</sup> .

### أخذ الأجرة على الأذان ونحوه

ثانياً : يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه ، كالإمامة والتدريس باتفاق الحنفية ، والشافعية ؛ وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>١٢</sup> .

### الأذان في أذن المولود ، والمصروع

ووقت الحريق ، والحرب ، ونحو ذلك

يندب الأذان في أذن المولود النبي عند ولادته ، كما تندب الإقامة في اليسرى ، وكذا يندب الأذان وقت الحريق ، ووقت الحرب ، وخلف المسافر . وفي أذن المهموم والمصروع .

(١) المالكية — قالوا : الأفضل للجماعة التي تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبليّة إلا الظهر ، فالأفضل تأخيرها لربع القامة ، ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر ، فيندب التأخير إلى وسط الوقت ، وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها والقد فالأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقاً بعد النوافل القبليّة ، إن كان للصلاة نوافل قبليّة .

الحنابلة — قالوا : يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قاضي الحاجة من حاجته والمتوضئ من وضوئه ، وصلاة ركعتين ، إلا في صلاة المغرب ، فإنه يندب أن يفصل بين الأذان والإقامة بجملة خفيفة عرفاً .

(٢) المالكية — قالوا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة ، وعلى الإمامة إن كانت تبعاً للأذان أو للإقامة ، وأما أخذ الأجرة عليها استقلالاً فمكروه إن كانت الأجرة من المصلين ، وأما إن كانت من الوقف ، أو بيت المال فلا تكره .

الحنابلة — قالوا : يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة إن وجد متطوع بهما ، وإلا رزق ولي الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين إليهما .

## الصلاة على النبي قبل الاذان

### والتساييح قبله بالليل

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقبه مشروعة بلا خلاف ، سواء كانت من المؤذن أو من غيره ، لما رواه مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعت المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على فقوله : « ثم صلوا على » ، عام يشمل المؤذن وغيره من السامعين ، ولم ينص الحديث على أن تكون الصلاة سرراً ، فإذا رفع المؤذن صوته بالصلاة بتذكير الناس بهذا الحديث ، ليصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسناً ، وإنما الذي يجب الالتفات إليه هو الخروج بالصلاة والسلام عن معنى التعبد إلى التغنى ، والإتيان بأناشيد تقتضى الانسلاخ من التعبد إلى التطريب ، كما يفعله بعض المؤذنين في زماننا ، فإن ذلك من أسوأ البدع التي ينبغي تركها ، وقد صرح الشافعية ، والحنابلة بأنها سنة ، ولعلمهم أرادوا المعنى الذي ذكرناه

أما التساييح والاستغاثات بالليل قبل الأذان فمنهم من قال : إنها لا تجوز ، لأن فيها إيذاء للنامين الذين لم يكفهم الله ، ومنهم من قال : إنها تجوز لما فيه من التنبيه ، فهي وإن لم تكن من الأحكام الشرعية ، فليست سنة ولا مندوبة ، ولكن التنبيه للعبادة مشروع ، بشرط أن لا يترتب عليها ضرر شرعي ، والأولى تركها ، إلا إذا كان الغرض منها إيقاظ الناس في رمضان ، لأن في ذلك منفعة لهم .

## مباحث صلاة التطوع

### تعريفها ، وأقسامها

صلاة التطوع هي ما يطالب فعله من المكلف زيادة على المكتوبة طاباً غير جازم ، وهي إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة ، كصلاة الاستسقاء والكسوف والخسوف والتراويح ؛ وسيأتي لكل منها فصل خاص ، وإما أن تكون تابعة للصلاة المكتوبة ، كالنوافل القبلية والبعدية فأما التابعة للصلاة المكتوبة فمنها ما هو مسنون وما هو مندوب ، وما هو رغبة ، وغير ذلك مما هو مفصل في المذاهب تحت الخط (١)

(١) الحنابلة — قالوا : تنقسم صلاة التطوع التابعة للصلاة المكتوبة إلى قسمين : راتبة ، وغير راتبة ؛ فالراتبة عشر ركعات ، وهي : ركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعده ، وركعتان بعد =

== صلاة المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل صلاة الصبح ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : « حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ، وسردها ، وهي سنة مؤكدة بحيث إذا فاتته قضاها لإمامات منهما مع الفرائض وكثر ، فتركه أولى ، دفعا للحرج ، ويستثنى من ذلك سنة الفجر ، فإنها تقضى ولو كثرت ، وإذا صلى السنة القبلية للفرض بعده كانت قضاء ، ولو لم يخرج لوقت ، وغير الرواتب عشرون ، وهي : أربع ركعات قبل صلاة الظهر ، وأربع بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر : وأربع بعد صلاة المغرب ، وأربع بعد صلاة العشاء ، ويباح أن يصلي ركعتين بعد أذان المغرب ، وقبل صلاتها ، لحديث أنس : كنا نصلي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس ، فمثل أنس أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها ؟ قال : كان يرانا نصليها ، فلم يأمرنا ولم ينهنا ، ويباح أن يصلي ركعتين من جلوس بعد الوتر ، والأفضل أن يصلي الرواتب والوتر ، وما لا تشرع له الجماعة من الصلوات في بيته ، ويسن أن يفصل بين كل فرض وسنته بقيام أو كلام ، وللجمعة سنة راتبة بعدها وأقلها ركعتان ، وأكثرها ست ، ويسن أن يصلي قبلها أربع ركعات : وهي غير راتبة : لأن الجمعة ليس لها راتبة قبلية . الخفية - قالوا : تنقسم النافلة التابعة للفرض إلى مسنونة ومندوبة ، فأما المسنونة فهي صلوات : إحداهما : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وهما أقوى السنن ، فلهذا لا يجوز أن يؤديهما قاعداً أو راكباً بدون عذر ، ووقتهما وقت صلاة الصبح ، فإن خرج وقتها لا يقضيان إلا تبعاً للفرض ، فلو نام حتى طلعت عليه الشمس قضاها أولاً ، ثم قضى الصبح بعدها . ويمتد وقت قضاها إلى الزوال ، فلا يجوز قضاؤها بعده ، أما إذا خرج وقتها وحدهما بأن صلى الفرض وحده فلا يقضيان بعد ذلك ، لا قبل طلوع الشمس ، ولا بعده : ومن السنة فيهما أن يصليهما في بيته في أول الوقت ، وأن يقرأ في أولهما سورة الكافرون ، وفي الثانية الاخلاص ، وإذا قامت الجماعة لصلاة الصبح قبل أن يصليهما فإن أمكنه إدراكها بعد صلاتهما فدل ، وإلا تركهما وأدرك الجماعة ، ولا يقضيهما بعد ذلك كما سبق ، ولا يجوز له أن يصلي أية نافلة إذا أقيمت الصلاة سوى ركعتي الفجر ، ثانيتهما : أربع ركعات قبل صلاة الظهر بتسليمة واحدة : وهذه السنة أكد السنن بعد سنة الفجر : ثالثهما . ركعتان بعد صلاة الظهر ، وهذا في غير يوم الجمعة ، أما فيه فيسن أن يصلي بعدها أربعاً ، كما يسن أن يصلي قبلها أربعاً ، رابعتهما : ركعتان بعد المغرب ، خامستهما : ركعتان بعد العشاء ، وأما المندوبة فهي أربع صلوات : إحداهما : أربع ركعات قبل صلاة العصر ، وإن شاء ركعتين ، ثانيتهما : ست ركعات بعد صلاة المغرب ، ثالثهما أربع ركعات ==

== قبل صلاة العشاء ، رابعها : أربع ركعات بعد صلاة العشاء ؛ لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العشاء أربعاً ، ثم يصلي بعدها أربعاً ، ثم يضطجع وللصلي أن يتنفل عدا ذلك بما شاء ، والسنة في ذلك أن يسلم على رأس كل أربع في نفل النهار في غير أوقات الكراهة ، فلو سلم على رأس ركعتين لم يكن محصلاً للسنة ، أما في المغرب فله أن يصليها كلها بتسليمة واحدة ، وله أن يسلم على رأس كل ركعتين ، وأما نافلة العشاء قبلية أو بعدية فأربع ، ويسن أن يفصل بين الفرض والسنة البعدية بقوله : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، ، أو بأى ذكر وارد في ذلك .

الشافعية - قالوا : النوافل التابعة للفرائض قسمان : مؤكد ، وغير مؤكد ، أما المؤكد فهو ركعتا الفجر ، ووقتهما وقت صلاة الصبح ، وهو من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس ، ويسن تقديمها على صلاة الصبح إن لم يخف فوات وقت الصبح أو فوات صلاته في جماعة ، فإن خاف ذلك قدم الصبح ، وصلى ركعتي الفجر بعده بلا كراهة ، وإذا طلعت الشمس ، ولم يصل الفجر صلاحها قضاء ، ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة آية : **وقرلوا آمنابالله ، إلى قوله تعالى :** ونحن له مسلمون ، في الركعة الأولى ، في سورة البقرة ، وفي الركعة الثانية : **قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، إلى مسلمون ،** في سورة آل عمران ، ويسن أن يفصل بينهما وبين صلاة الصبح بوضعة أو تحول أو كلام غير دنيوي ، ومن المؤكد ركعتان قبل الظهر أو الجمعة ، ؛ وركعتان بعد الظهر أو الجمعة ، وإما تسن ركعتان بعد الجمعة إذا لم يصل الظهر بعدها ، وإلا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها ، وركعتان بعد صلاة المغرب ، وتسن في الركعة الأولى قراءة الكافرون ، وفي الثانية الإخلاص ، وركعتان بعد صلاة العشاء ، والصلوات المذكورة تسمى رواتب ، وما كان منها قبل الفرض يسمى راتبة قبلية ، وما كان منها بعد الفرض يسمى راتبة بعدية ، ومن المؤكد الوتر وأقله ركعة واحدة ، وأدنى السكال ثلاث ركعات وأعلى إحدى عشرة ركعة ، والأفضل أن يسلم من كل ركعتين ، ووقته بعد صلاة العشاء ولو كانت مجموعة مع المغرب جمع تقديم ، ويمتد وقته لطلوع الفجر ، ثم يكون بعد ذلك قضاء ، وغير المؤكد اثنتا عشرة ركعة . ركعتان قبل الظهر ، سوى ما تقدم ، وركعتان بعدها كذلك ، والجمعة كالظهر وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب ، ويسن تخفيفهما وفعالهما بعد إجابة المؤذن ، لحديث : **بين كل أذانين صلاة ، والمراد الأذان والاقامة ، وركعتان قبل العشاء .**

المالكية - قالوا : النوافل التابعة للفرائض قسمان : رواتب وغيرها ، أما الرواتب فهي =

## الذكر الوارد عقب الصلاة وختم الصلاة

وردت الشريعة بأذكار خاصة تقال بعد الفراغ من كل صلاة مكتوبة ، ومنها أن يقول : سبحان الله ، ثلاثاً وثلاثين ، ويقول : الحمد لله ثلاثاً وثلاثين ، ويقول : الله أكبر ، ثلاثاً وثلاثين

= النافلة قبل صلاة الظهر ، وبعد دخول وقتها ، وبعد صلاة الظهر ، وقبل صلاة العصر ، وبعد دخول وقتها ، وبعد صلاة المغرب ، وليس في هذه النوافل كلها تحديد بعدد معين ، ولكن الأفضل فيها ما وردت الأحاديث بفضلها ، وهو أربع قبل صلاة الظهر ، وأربع بعدها وأربع قبل صلاة العصر ، وست بعد صلاة المغرب : وحكم هذه النوافل أنها مندوبة ندبا أكيداً : وأما المغرب فيكره التنفل قبلها لضيق وقتها ، وأما العشاء فلم يرد في التنفل قبلها نص صريح من الشارع ، نعم يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم : « بين كل أذانين صلاة ، أنه يستحب التنفل قبلها ، والمراد - بالأذانين - في الحديث الأذان والإقامة ، وأما غير الرواتب فهي صلاة الفجر وهي ركعتان ، وحكمها أنها رغبة ، والرغبة ما كان فوق المستحب ، ودوز السنة في التأكد ، ووقتها من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس ، ثم تكون قضاءً بعد ذلك إلى زوال الشمس ، ومتى جاء الزوال فلا تقضى ، ومحلها قبل صلاة الصبح ، فإن صلى الصبح قبلها كره فعلها إلى أن يجيء وقت حل النافلة ، وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر ربح من رباح العرب ، وهو طول اثني عشر شهراً بالشبر المتوسط ، فإذا جاء وقت حل النافلة فعلها ، نعم إذا طلعت الشمس ، لم يكن صلى الصبح ، فإنه يصلى الصبح أولاً على المعتد : ويندب أن يقرأ في ركعتي الفجر بفاتحة الكتاب فقط ، فلا يزيد سورة بعدها ، وإن كانت الفاتحة فرضاً كما تقدم ، ومن غير الرواتب الشفع ، وأقله ركعتان وأكثره لا حد له ، ويكون بعد صلاة العشاء ، وقبل صلاة الوتر ، وحكم الشفع الندب ، ومنها الوتر وهو سنة مؤكدة أكد السنن بعد ركعتي الطواف ، ووقته بعد صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق للفجر ، وهذا هو وقت الاختيار ، ووقته الضروري من طلوع الفجر إلى تمام صلاة الصبح ، ويكره تأخيرها لوقت الضرورة بلا عذر ، وإذا تذكر الوتر في صلاة الصبح ندب له قطع الصلاة ليصلى الوتر إلا إذا كان مأمرماً ، فيجوز له القطع ما لم يخف خروج وقت الصبح . ويندب أن يقرأ في الشفع سورة الأعلى في الركعة الأولى ، وسورة الكافرون ، في الثانية ، وفي الوتر سورة الإخلاص ، والمعوذتين ، : والسنة في النفل كله أن يسلم من ركعتين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الليل مثنى مثنى ، وحملت نافلة النهار على نافلة الليل ، لأنه لا فارق .



عقب كل صلاة مفروضة من صبح وظهر ... الخ . ومنها غير ذلك ، مما ستعرفه ، وهل يسن أن يقول هذه الأذكار قبل صلاة النافلة بدون فاصل ، أو يقولها بعد صلاة النافلة ؟ فإذا صلى الظهر مثلاً ، ثم فرغ منه يشرع في قراءة الذكر ، أو يصلي سنة الظهر ، ثم يشرع في ختم الصلاة بالذكر ، في ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الحظ (١) .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تنزيهاً أن يفصل بين الصلاة والسنة إلا بمقدار ما يقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، وأما ما ورد من الأحاديث في الأذكار فإنه لا ينافي ذلك ، لأن السنن من لواحق الفرائض ، فليست بأجنبية عنها : ويستحب أن يستغفر بعد السنن ثلاثاً ويقرأ آية الكرسي والمعوذتين ، ويسبح ، ويحمد ويكبر في كل ثلاثاً وثلاثين ، ويهمل تمام المائة ، بأن يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، ثم يقول : اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم ؛ ويدعو ويختم بقول : سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، .

المالكية — قالوا : الأفضل في الراتبة التي تصلى بعد الصلاة المكتوبة أن تكون بعد الذكر الوارد بعد صلاة الفريضة ، كقراءة آية الكرسي ، وسورة الإخلاص ، والتسبيح ، والتحميد ، والتكبير كل منها ثلاثاً وثلاثون مرة . ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .

الشافعية — قالوا : يسن أن يفصل بين المكتوبة والسنة بالأذكار الواردة ، فيستغفر الله ثلاثاً ، ويقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، ويسبح الله ثلاثاً وثلاثين ، ويحمد الله ثلاثاً وثلاثين ، ويكبر ثلاثاً وثلاثين . ويقول بعد ذلك : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ؛ له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم .

الحنابلة — قالوا : يأتي بالذكر الوارد عقب الصلاة المكتوبة قبل أداء السنن فيقول : أستغفر الله ؛ ثلاث مرات ، ثم يقول : اللهم أنت السلام ، ومنك ، وإليك السلام ، تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام ؛ لا إله إلا الله وحده لا شريك له ؛ له الملك ، وله الحمد ، =



## التنقل في المكان الذي صلى فيه مع جماعة

إذا صلى الفرض في جماعة ، وأراد أن يصل النافلة ، فهل يصلها في المكان الذي صلى فيه الفرض مع الجماعة ، أو ينتقل منه إلى مكان آخر؟ في ذلك تفصيل المداهب ، فانظره تحت الخط 'أ'.

= وهو على كل شيء قدير . لاحول ولا قوة إلا بالله ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة ، وله الفضل ، وله الثناء الحسن ، لا إله إلا الله ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، ويسبح ، ويحمد ، ويكبر ثلاثاً وثلاثين . والفضل أن يفرغ منهن معاً ، بأن يقول : سبحان الله . والحمد لله ، والله أكبر ، ثلاثاً وثلاثين مرة ، وتتم المائة لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . (١) الحنفية — قالوا : إذا كان يصلي الفرض إماماً فانه يكره له أن ينتقل من مكانه لصلاة النفل ، أما المأموم فان له أن يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض ، وله أن ينتقل منه بدون كراهة ، ولكن الأحسن للمأموم أن ينتقل من مكانه .

الشافعية — قالوا : يسن لمصلي الفرض أن ينتقل من مكانه بعد الفراغ منه لصلاة النفل . فإذا لم يتيسر له الانتقال لزحام ونحوه فإنه يسن له أن يتكلم بكلمة خارجة عن أعمال الصلاة ، كأن يقول : أنهيت صلاة الفريضة ، ونحو ذلك ، ثم يشرع في صلاة النافلة التي يريدتها . المالكية — قالوا : إذا كان يصلي النوافل الراتبة ، وهي السنن المطلوبة بعد الفرائض ، فالأفضل صلاتها في المسجد ، سواء صلاها في المكان الذي صلى فيه الفريضة أو انتقل إلى مكان آخر ، وإذا كان يصلي نافلة غير راتبة ، كصلاة الضحى ، فالأفضل أن يصلها في منزله ، ويستثنى من ذلك الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم . فانه يندب لمن كان بالمدينة أن يصلي النافلة في المكان الذي كان يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أمام المحراب الذي بجانب المنبر وسط المسجد ، فانه هو المكان الذي كان يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة — قالوا : صلاة السنن الراتبة وغيرها سوى ما أشرع فيه الجماعة فعلاها في البيت أفضل على كل حال . فإذا صلاها في المسجد فله أن يصلها في المكان الذي صلى فيه الفرض أو ينتقل منه إلى مكان آخر ، على أن الشافعية يوافقون أيضاً على أن صلاة النافلة في البيت أفضل .

## صلاة الضحى وتحية المسجد

صلاة الضحى سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(١)</sup> ، ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح ، إلى زوالها ، والأفضل أن يبدأها بعد ربع النهار ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٢)</sup> . وأقلها ركعتان ، وأكثرها ثمان ، فان زاد على ذلك عامداً عالماً بنية الضحى ، لم ينعقد ما زاد على الثمان ، فان كان ناسياً أو جاهلاً انعقد نفلاً مطلقاً عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٣)</sup> ويسن قضاؤها إذا خرج وقتها عند الشافعية . والحنابلة . وانظر مذهب المالكية . والحنفية تحت الخط<sup>(٤)</sup> .

## تحية المسجد

إذا دخل المصلي مسجداً ، فانه يسن له أن يصلي ركعتين بنية تحية المسجد ، وله أن يزيد ما شاء بهذه النية باتفاق الشافعية ، والحنابلة . أما الحنفية . والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٥)</sup> ويشترط

- (١) المالكية - قالوا : لمن صلاة الضحى مندوبة ندباً أكيداً وليست سنة .
- (٢) المالكية - قالوا : الأفضل تأخير صلاة الضحى حتى يمضي بعد طلوع الشمس مقدار ما بين دخول وقت العصر ، وغروب الشمس .
- (٣) الحنفية - قالوا : أكثرها ست عشرة ، وإذا زاد على الأكثر في صلاة الضحى ، فإما أن يكون قد نواها كلها بتسليمة واحدة ، وفي هذه الحالة يجزئه ما صلاه بنية الضحى ؛ وينعقد الزائد نفلاً مطلقاً ، إلا أنه يكره له أن يصلي في نفل النهار زيادة على أربع ركعات بتسليمة واحدة ، وإما أن يصلها مفصلة اثنتين اثنتين ، أو أربعاً ، وفي هذه الحالة لا كراهة في الزائد مطاقاً .
- المالكية - قالوا : إن زاد على الثمان صح الزائد ، ولا يكره على الصواب .
- (٤) المالكية ، والحنفية - قالوا : إن جمع النوافل إذا خرج وقتها لا تفضى ، إلا ركعتي الفجر فإنهما يقضيان إلى الزوال ؛ كما تقدم .
- (٥) الحنفية - قالوا : تحية المسجد ركعتان ، أو أربع وهي أفضل من الاثنتين ؛ ولا يزيد على ذلك بنية تحية المسجد .
- المالكية - قالوا : تحية المسجد ركعتان بدون زيادة . وقال المالكية : إن تحية المسجد مندوبة ندباً أكيداً على الراجح . وبعضهم يقول : إنها سنة . والأمر في ذلك مهمل .

لتحية المسجد شروط : أحدها : أن يدخل المسجد في غير الأوقات التي نهي عن صلاة النفل فيها ، كوقت طلوع الشمس ، وبعد صلاة العصر ، وسيأتي بيان هذه الأوقات في مبحث خاص . ولا يشترط أن يقصد المكث في المسجد ، فلو دخل المسجد بنية المرور منه إلى جهة أخرى ، فإن تحية المسجد تطلب . منه عند ثلاثة من الأئمة : وخالف المالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ؛ ثانياً : أن يدخل المسجد ، وهو متوضئ ، فلو دخل المسجد : وهو محدث ، فإن تحية المسجد لم تطلب منه باتفاق ثلاثة من الأئمة وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ؛ ثالثاً : أن لا يصادف دخوله إقامة صلاة الجماعة ، فإذا دخل روجد الإمام يصلي بجماعة فإنه لا يصلي تحية المسجد باتفاق ثلاثة من الأئمة . وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ؛ رابعاً : أن لا يدخل المسجد عقب خروج الخطيب للخطبة يوم الجمعة ، والعيدين ، ونحوهما ، فإن دخل في ذلك الوقت فلا يصليها عند المالكية ، والحنفية ؛ أما الشافعية ، والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، ويستثنى من المساجد المسجد الحرام بمكة ، فإن لتحيته أحكاماً خاصة مفصلة في المذاهب (٥) ،

(١) المالكية — قالوا : لا تطلب تحية المسجد إلا من دخل المسجد قاصداً الجلوس فيه : أما من قصد مجرد المرور به . فإن تحية المسجد لا تطلب منه .

(٢) الشافعية — قالوا : إذا دخل محدثاً ، وأمكنه التطهر في زمن قريب . فإنها تطلب منه . وإلا فلا تطلب .

(٣) المالكية — قالوا : إن صادف دخوله إقامة الصلاة للإمام الراتب ، فإن تحية المسجد : لا تطلب منه : أما إن صادف دخوله صلاة جماعة بإمام غير راتب : فإنه يجوز له أن يصلي تحية المسجد

(٤) الشافعية : والحنابلة — قالوا : إذا دخل المسجد والإمام فوق المنبر سن له تحية المسجد قبل أن يجلس بركتين خفيفتين : ولا يزيد عليهما : فإن جلس لا يقوم لأدائهما .

(٥) المالكية — قالوا : من دخل المسجد الحرام بمكة ، وكان مطالباً بالطواف ولو ندباً ، أو قاصداً له فتحيته في الطواف ، ومن دخل مكة لمشاهدة البيت مثلاً ، ولم يكن مطالباً بالطواف ، فلا يخلو إما أن يكون من أهل مكة أولاً ، فإن كان من أهل مكة فتحيته الركعتان ، وإلا فتحيته الطواف .

الحنفية — قالوا : التحقيق أن تحية المسجد الحرام هي الركعتان : ولكن من دخل =

وإذا لم يتمكن من تحية المسجد لحديث أو غيره ، فإنه يندب له أن يقول . سبحان الله ، والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر أربع مرات ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنابلة : لا يندب له أن يقول ذلك .

هذا . وينوب عن تحية المسجد مطلق صلاة يصلها ذات ركوع وسجود عند دخوله . فمن صلى فاتته كانت عليه بدخوله المسجد فإن تحية المسجد تؤدي بها ضمناً ، بشرط أن ينويها . وقال الحنفية . والشافعية : يحصل له ثوابها إن لم ينوها . أما إذا نوى عدم صلاة تحية المسجد فإنها تسقط عنه ، ولا يحصل له ثوابها .

هذا ولا تسقط تحية المسجد بالجلوس قبل فعلها وإن كان مكروها باتفاق الحنفية ، والمالكية ، وقال الشافعية : إن جلس عمداً سقطت مطلقاً ، وإن جلس سهواً أو جهلاً ، فإن طال جلوسه عن ركعتين سقطت ، وإلا فلا ، وقال الحنابلة : تسقط إن طال جلوسه عرفاً .

### صلاة ركعتين عقب الوضوء

وعند الخروج للسفر ، أو القدوم منه

تندب صلاة ركعتين عقب الطهارة وتندب صلاة ركعتين عند الخروج للسفر ، وركعتين عند القدوم منه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما خاف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندم حين يريد سفراً » ، رواه الطبراني ، ولما روى كعب بن مالك ، قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر إلا نهاراً في الضحى ، فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين . ثم جلس فيه ، رواه مسلم .

= المسجد الحرام ، وكان مطالباً بالطواف . أو قاصداً له ، فإنه يقدم الطواف ، ويصلى بعد ذلك ركعتي الطواف ، وتحصل بهما تحية المسجد .

الشافعية — قالوا : من دخل المسجد الحرام وأراد الطواف طلب منه تحيتان ، تحية للبيت وهي الطواف ، وتحية للمسجد . وهي الصلاة والأفضل أن يبدأ بالطواف ، ثم يصلى بعد ذلك ركعتي الطواف ، وتحصل في ضمنها تحية للمسجد . وله أن يصلى بعد الطواف أربعاً . ينوي بالأولى تحية المسجد ، وبالأخرى سنة الطواف ، ولا يصح العكس : أما إذا دخل المسجد غير مرید الطواف فلا يطالب منه إلا تحية المسجد بالصلاة :

الحنابلة — قالوا : إن تحية المسجد الحرام الطواف ، وإن لم يكن قاصداً له .

## التهجيد بالليل وركعتا الاستخارة

ويندب أيضاً التهجد بالليل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا بد من صلاة بليل ولو حلب شاة ، رواه الطبراني مرفوعاً ، وهو أفضل من صلاة النهار : لقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل صلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، رواه مسلم ، ومن المندوب أيضاً ركعتا الاستخارة ، لما رواه جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها ، كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : « إذا هم أحدكم بالأمر فايركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت غلام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى ، أو قال : عاجل أمرى وآجله ، فاقدره لى ، ويسره لى ، ثم بارك لى فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا شر لى فى دينى ، ومعاشى ، وعاقبة أمرى ، أو قال : عاجل أمرى ، وآجله ، فاصرفه عنى ، واصرفنى عنه ، واقدر لى الخير حيث كان ، ثم رضى به ، قال : ويسمى حاجته ، رواه أصحاب السنن ، إلا مسلماً .

## صلاة قضاء الحوائج

يندب لمن كانت له حاجة مشروعة أن يصلى ركعتين ، كما ورد فى قوله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له عند الله حاجة ، أو إلى أحد من بنى آدم ، فليتوضأ ، ويحسن الوضوء ، ثم ليصل ركعتين ، ثم ليثن على الله تعالى ، وليصل على النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم ليقل : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل إثم ، لا تدع لى ذنباً إلا غفرتة ، ولا همأ إلا فرجتة ، ولا حاجة هى لى رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين ، أخرجه الترمذى عن عبد الله ابن أبى أوفى .

## صلاة الوتر

وصيغة القنوت الواردة فيه ، وفى غيره من الصلوات

اتفق ثلاثة من الأئمة على أن صلاة الوتر سنة ، وقال الحنفية : إن الوتر واجب ، وقد عرفت أن الواجب عندهم أقل من الفرض ، وكما عرفت أن التحقيق عندهم هو أن ترك الواجب لا يوجب

العقوبة الاخرية ، كما يوجبها ترك الفرض القطعي . وإنما يوجب الحرمان من شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم ، وكفى بذلك عقوبة عند المؤمنين الذين يرجون شفاعته المصطفى ، وقد ذكرنا أحكام الوتر عند كل مذهب تحت الخط (١)

(١) الحنفية — قالوا : الوتر واجب ، وهو ثلاث ركعات بتسايمه واحدة في آخرها ، ويجب أن يقرأ في كل ركعة منها الفاتحة ، وسورة أو ما يماثلها من الآيات . وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة سورة الاعلى ، وفي الثانية سورة الكافرون ، وفي الثالثة الإخلاص ، . فإذا فرغ المصلي من القراءة في الركعة الثالثة وجب عليه أن يرفع يديه . ويكبر كما يكبر للافتتاح إلا أنه لا يدعو بدعاء الافتتاح . وهو « سبحانك اللهم وبحمدك . وتبارك اسمك . وتعالى جدك . ولا إله غيرك » بل يقرأ القنوت وهو كل كلام تضمن ثناء على الله تعالى ودعاء ، ولكن يسن أن يقنت بما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ونصه : اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونتوكل عليك ، ونثنى عليك الخير كله ، فشكرك ولا نكفرك ، ونخضع ، ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق ، ثم يصلي على النبي وآله ويسلم ، : ووقته من غروب الشفق إلى طلوع الفجر . فلو تركه ناسياً أو عامداً وجب عليه قضاؤه ، وإن طالت المدة ، ويجب أن يؤخره عن صلاة العشاء لوجوب الترتيب ، فلو قدمه عليها ناسياً صح ، وكذا لو صلاحها على الترتيب ، ثم ظهر له فساد العشاء دونه ، فإنه يصح ، ويعيد العشاء وحدها ، لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر ، ولا يجوز أن يصلية قاعداً مع القدرة على القيام ، كما لا يجوز أن يصلية راكباً من غير عذر ، والقنوت واجب فيه . ويسن أن يقرأه سراً سواء كان إماماً ، أو منفرداً . أو مأموماً ، ومن لم يحسن القنوت يقول : ربنا آتنا في الدنيا حسنة ؛ وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار ، أو يقول : اللهم اغفر لنا ثلاث مرات ، وإذا نسي القنوت ، ثم تذكره حال الركوع ، فلا يقنت في الركوع ، ولا يعود إلى القيام ، بل يسجد للسهر بعد السلام ، فإن عاد إلى القيام وقت ، ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته ، وإن ركع قبل قراءة السورة والقنوت سهواً فعليه أن يرفع رأسه لقراءة السورة والقنوت ، ويعيد الركوع ؛ ثم يسجد للسهر ؛ وإذا نسي الفاتحة وقراءة السورة والقنوت وركع ؛ فإنه يرفع رأسه ؛ ويقرأ الفاتحة والسورة والقنوت ؛ ويعيد الركوع ؛ فإن لم يعده صحت صلاته ؛ ويسجد للسهر على كل حال ؛ =



= ولا يقنت في غير الوتر إلا في النوازل ، أي شذائد الدهر ، فيسن له أن يقنت في الصبح ، لافي كل الأوقات ، على المعتمد ، وأن يكون قنوته بعد الرفع من الركوع ، بخلاف الوتر ، وإنما يسن قنوت النوازل للإمام لا للمنفرد ، وأما المأموم فإنه يتابع إمامه في قراءة القنوت ، إلا إذا جهر بالقنوت ، فإنه يؤمن ، ولم تشرع الجماعة في صلاة الوتر إلا في وتر رمضان ، فإنها تستحب ، لأنه في حكم النوافل من بعض الوجوه ، وإن كان واجباً ، أما في غير رمضان فإن الجماعة تذكره فيه إن قصد بها دعاء الناس للاجتماع فيه ، أما ما أفندى واحد بآخر ، أو اثنان بواحد ، أو ثلاثة بواحد ، فإنه لا يكره ، إذ ليس فيه دعاء للاجتماع .

الحنابلة — قالوا : إن الوتر سنة مؤكدة ، وأقله ركعة ، ولا يكره الإتيان بها ، وأكثره إحدى عشرة ركعة ، وله أن يوتر بثلاث ، وهو أقل الكمال ، وبخمس ، وبسبع ، وبتسع ، فإن أوتر بإحدى عشرة ، فله أن يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ، وهذا أفضل ، وله أن يصلها بسلام واحد ، إما بتشهدين ، أو بتشهد واحد ، وذلك بأن يصلي عشرآ ، ويتشهد ، ثم يقوم للحادية عشرة من غير سلام ، فيأتي بها ، ويتشهد ، ويسلم ، أو يصلي الإحدى عشرة ، ولا يتشهد إلا في آخرها ، ويسلم ؛ وإن صلاه تسعاً فله أن يصلها بسلام واحد ، وتشهدين ؛ بأن يصلي ثمانية ، ويجلس ، ويتشهد ، ثم يأتي بالتاسعة قبل أن يسلم ، ويتشهد ، ويسلم ، وهذا أفضل ، وله أن يصلها بتشهد واحد ، بأن يصلي التسعة ، ويتشهد ويسلم ، وله أن يسلم من كل ركعتين ، ويأتي بالتاسعة ، ويسلم ، وإن أوتر بسبع ، أو بخمس ، فالأفضل أن يصلها بتشهد واحد ، و سلام واحد ، وله أن يصلها بتشهدين بأن يجلس بعد السادسة أو الرابعة ، ويتشهد ، ولا يسلم ، ثم يقوم فيأتي بالباقي ، ويتشهد ، ويسلم ، وله أن يسلم من كل ركعتين ، وإن أوتر بثلاث أتى بركعتين يقرأ في أولهما سورة سبح ، وفي الثانية سورة الكافرون ، ثم يسلم ، ويأتي بالثالثة ، ويقرأ فيها سورة الإخلاص ، ويتشهد ، ويسلم ، وهذا أفضل . وله أن يصلها بتشهد واحد ، بأن يسرد ثلاث ركعات ، ويتشهد ، ويسلم ، وله أن يصلها بتشهدين ، و سلام واحد ؛ كما فرغ ، وهذه الصورة هي أقل الصور فضلاً ، ويسن له أن يقنت بعد الرفع من الركوع في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة ، بلا فرق بين رمضان وغيره . والأفضل أن يقنت بالوارد ، وهو : اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ، ونستغفرك ، ونتوب إليك ، ونؤمن بك ، وننوك عليك ؛ ونثني عليك الخير كله ، نشكرك ، ولا نكفرك ، اللهم إياك نعبد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ؛ إن عذابك الجد بالكافرين ملحق ؛ اللهم اهدنا فيمن هديت ، وعافنا فيمن عافيت ، وتولنا فيمن توليت ، وبارك لنا فيما أعطيت =

= وقناشر ما قضيت ، إنك سبحانك تقضى ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، ؛ اللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك ، وبمعفوك من عقوبتك ، وبك منك ، لا نحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ، ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وله أن يصلي على الآل أيضاً ، ولا بأس أن يدعو في قنوته بما يشاء غير ما تقدم من الوارد ، وإن كان الوارد أفضل ، ويسن أن يجهر بالقنوت إن كان إماماً أو منفرداً ، أما المأموم فيؤمن جهرأ على قنوت إمامه ، كما يسن للمنفرد أن يفرد الضمائر المتقدمة في نحو «اهدنا» ، ويجمع الإمام الضمير ، كاللفظ الوارد ، ويسن للمصلي أن يقول بعد سلامه من الوتر : سبحان الملك القدوس ثلاثاً ، وأن يرفع صوته بالثالثة منها ، ويكره القنوت في غير الوتر ، إلا إذا نزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون ، فيسن للسلطان ونائبه أن يقنت في جميع الصلوات المكتوبة للناس ، -إلا الجمعة - ، بما يناسب تلك النازلة ، أما الطاعون فلا يقنت له ، فإذا قنت للنازلة غير السلطان ونائبه لا تبطل صلاته ، سواء كان إماماً أو منفرداً ، وإذا ائتم بمن يقنت في الفجر تابعه في قنوته ، وأمن على دعائه إن كان يسمعه ، وإن لم يسمع في هذه الحالة سن له أن يدعو بما شاء ، ويجوز للمصلي أن يقنت قبل ركوع الركعة الأخيرة من الوتر ، بأن يكبر ، ويرفع يديه ، ثم يقنت ، ثم يركع ، ولكن الأفضل أن يكون بعد الرفع من الركوع ، كما تقدم ، ويسن في حال قنوته أن يرفع يديه إلى صدره مبسوطين ، ويجعل بطونهما جهة السماء ، ويمسح وجهه بيديه بعد الفراغ من القنوت ، ووقته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الثاني ، والأفضل فعله آخر الليل إن وثق من قيامه فيه ، فإن لم يثق من ذلك أوتر قبل أن ينام ، ويسن له قضاؤه مع شفعه إذا فات ، ويسن فعله جماعة في رمضان ، ويباح فعله جماعة في غير رمضان .

الشافعية - قالوا : الوتر سنة مؤكدة ، وهو آكد السنن وأقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة ، فلو زاد على العدد المذكور عامداً عالماً ، لم تنعقد صلاته الزائدة ، أما لو زاد جاهلاً أو ناسياً ، فلا تبطل صلاته ، بل تنعقد نفلاً مطلقاً ، والاقتصار على ركعة خلاف الأولى ، ويجوز لمن يصلي الوتر أكثر من ركعة واحدة أن يفعله موصولاً ، بأن تكون الركعة الأخيرة متصلة بما قبلها ، أو مفصولاً . بأن لا تكون كذلك ، فلو صلى الوتر خمس ركعات مثلاً ، جاز له أن يصلي ركعتين بتسليمه ، ثم يصلي الثلاثة بعدها بتسليمه ، وجاهله أن يفصل ، بحيث يصلي الركعة الأخيرة منفصلة عما قبلها . سواء صلى ما قبلها ركعتين ركعتين ، أو أربعاً ، ولا يجوز له في حالة الوصل أن يأتي بالتشهد أكثر من مرتين ، والأفضل أن يصله مفصولاً ، ووقته بعد صلاة العشاء ، ولو جمعت =

= جمع تقديم مع المغرب ، وينتهي إلى طلوع الفجر الصادق ، ويسن تأخيره عن أول الليل لمن يثق بالانتباه آخره ، كما يسن تأخيره عن صلاة الليل بحيث يختم به ، وتسبب فيه الجماعة في شهر رمضان ، والقنوت في الركعة الأخيرة منه في النصف الثاني من ذلك الشهر ، كما يسن القنوت بعد الرفع من ركوع الثانية في الصبح كل يوم ، والقنوت كل كلام يشتمل عن ثناء ودعاء ، ولكن بسن أن يكون مما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت وتولاني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وفقني لما قضيت ، فإنيك تقضي ولا يقضي عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، فلك الحمد على ما قضيت ، أستغفرك وأتوب إليك ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ، ويقول هذه الصيغة إذا كان منفرداً ، فيخص نفسه بالدعاء ، بأن يقول : اهدني ، وعافني .. الخ ، إلا كلمة ربنا في قوله : تباركت ربنا ، فإنه لا يقول فيها ، ربى ، أما الإمام فيقوله بصيغة الجمع : اهدنا ، وعافنا .. الخ ، ويسن للإمام أن يجهر بالقنوت ، ولو كانت صلاته قضاء ، ويسن للمنفرد أن يسر به ، ولو كانت صلاته أداءً أما المأموم ، فإنه يؤمن على دعاء الإمام ، وإذا ترك المصلي شيئاً من القنوت بسجده ، ويسن قضاء الوتر إذا فات وقته ، وكذا كل نفل مؤقت .

هذا ، ويسن أن يقنت للشدائد في جميع أوقات الصلاة ، ويجهر فيه الإمام والمنفرد ، ولو كانت الصلاة سرية ، والمأموم يؤمن على دعاء الإمام ، وإذا فات منه شيء لا يسجد له .

المالكية - قالوا : الوتر سنة مؤكدة ، بل هو آكد السنن بعد ركعتي الطواف ، والعمرة فأكد السنن على الإطلاق ركعتا الطواف الواجب ، ثم ركعتا الطواف غير الواجب ، ثم العمرة ثم الوتر ، وهو ركعة واحدة ، ووصاها بالشفع مكروه ، ويندب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورة الإخلاص - والمعوذتين ، ويتأكد الجهر بهما ، فإن زاد ركعة أخرى فلا يبطل على الصحيح وإن زاد ركعتين بطل ، وله وقتان : وقت اختياري ، ووقت ضروري ، أما الاختياري فيبتدئ من بعد صلاة العشاء الصحيحة المؤداة بعد مغيب الشفق الأحمر ، فإن صلى الوتر بعد العشاء ، ثم ظهر له فسادها ، أعاد الوتر بعد أن يصلي العشاء مرة أخرى ، وإذا جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم وذلك للمطر ، كما يأتي ، آخر الوتر حتى يغيب الشفق ، فلا تصح صلاته قبله ، ويمتد وقته الاختياري إلى طلوع الفجر الصادق ، والضروري من طلوع الفجر إلى تمام صلاة الصبح ، فلو تذكر الوتر ، وهو في صلاة الصبح ندب له تطمئنه ؛ ليصلي الوتر ، سواء كان إماماً ، أو منفرداً . ويستخلف الإمام ما لم يخف خروج الوقت . أما إذا كان مأموماً فيجوز له القطع ، ويجوز له التماضي ، ومتى قطع =

## صلاة التراويح

حكماً ، ووقتاً

هي سنة عين مؤكدة للرجال والنساء عند ثلاثة من الأئمة ؛ وخالف المالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وتسن فيها الجماعة عيناً ، بحيث لو صلتها جماعة ، لانسقط الجماعة عن الباقيين ،

= صلاة الصبح للوتر صلى الشفع ، ثم الوتر ، وأعاد ركعتي الفجر اتصالاً بالصبح ، ويكره تأخير الوتر إلى وقت الضرورة بلا عذر ، ومتى صلى الصبح ، فلا يقضى الوتر ، لأن النافلة لا تقضى ، إلا ركعتا الفجر ، كما تقدم ، ولا قنوت في الوتر ، وإنما هو مندوب في صلاة الصبح فقط ، كما تقدم ، ويندب أن يكون قبل الركوع ، إن نسيه حتى ركع ، فلا يرجع إليه ، بل يؤديه بعد الركوع ، وبذلك يحصل ندب الإتيان به ويفوت ندب تقديمه ، فهما مندوبان ، كل واحد منهما مستقل ، فإن رجع بطلت صلاته ويجوز مع الكراهة صلاة الوتر جالساً مع القدرة على القيام ، على المعتمد ، وأما الاضطجاع فيه ، فلا يجوز مع القدرة على القعود ، وتجوز صلاته على الدابة بالركوع والسجود مطلقاً ، وبالأيام للسافر قصر ، ويكون المصلي مستقبلاً جهة السفر إلى آخر ما سيذكر في صلاة النافلة على الدابة ، وتقديم الشفع على الوتر شرط كمال ، فيكره فعله من غير أن يتقدمه شفع ، ويندب تأخيره إلى آخر الليل لمن عانته الاستيقاظ آخره ، ليختم به صلاة الليل . عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترأ ، وإذا قدمه عقب صلاة العشاء ، ثم استيقظ آخر الليل ، وتنفل ، كره له أن يعيد الوتر تقديماً ، لحديث النهي وهو قوله صلى الله عليه وسلم ، « لا وتران في ليلة ، على حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترأ ، لأن الحاضر مقدم على المبيح ، عند تعارضهما ، وإذا استيقظ من النوم ، وقد بقي على طلوع الشمس ما يسع ركعتين بعد الطهارة ترك الوتر ، وصلى الصبح ، وأخر ركعتي الفجر يقضيها بعد حل النافلة للزوال ، وإن بقي على طلوعها ما يسع ثلاث ركعات صلى الوتر والصبح ، وترك الشفع ، وأخر الفجر ، كما تقدم ، وأما إذا بقي ما يسع خمس ركعات فإنه يصلى الشفع ، والوتر والصبح ، ويؤخر الفجر ، وإن اتسع الوقت لسبع ركعات صلى الجميع ، ولا تطاب الجماعة في الشفع والوتر إلا في رمضان ، فتندب الجماعة فيهما ، كما تندب التراويح .

(١) المالكية - قالوا : هي مندوبة ندباً أكيداً لكل مصل من رجال ونساء .

فلو صلى الرجل في منزله صلاة التراويح فإنه يسن له أن يصلي بمن في داره جماعة ، فلو صلاها وحده فقد فاتته ثواب سنة الجماعة ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنابلة : أما المالكية والحنفية ، فأنظر مذهبهم تحت الخط <sup>١١</sup> وقد ثبت كونها سنة في جماعة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد روى الشيخان ، أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليالي من رمضان ، وهي ثلاث متفرقة : ليلة الثالث ، والخامس ، والسابع والعشرين ، وصلى في المسجد ، وصلى الناس بصلاته فيها ، وكان يصلي بهم ثمان ركعات ، ويكملون باقيها في بيوتهم ، فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل ، ومن هذا يتبين أن النبي صلى الله عليه وسلم سن لهم التراويح ، والجماعة فيها ، ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة ، كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ، ومن بعدهم إلى الآن ، ولم يخرج إليهم بعد ذلك ، خشية أن تفرض عليهم ، كما صرح به في بعض الروايات ، ويتبين أيضاً أن عددها ليس مقصوراً على الثمان ركعات التي صلاها بهم ، بدليل أنهم كانوا يكملونها في بيوتهم ، وقد بين فعل عمر رضي الله عنه أن عددها عشرون ، حيث أنه جمع الناس أخيراً على هذا العدد في المسجد ، ووافقه الصحابة على ذلك ؛ ولم يوجد لهم مخالف من بعدهم من الخلفاء الراشدين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ ، رواه أبو داود وقد سئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضي الله عنهما ، فقال : التراويح سنة مؤكدة ، ولم يتخرجه عمر من تلقاء نفسه ، ولم يكن فيه مبتدعاً ، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه ، وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، فجعلت ستاً وثلاثين ركعة ، ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة في الفضل ، لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة ، فرأى رضي الله عنه أن يصلي بدل كل طواف أربع ركعات ، وهذا دليل على صحة اجتهاد العلماء في الزيادة على ما ورد من عبادة مشروعة ، إذ مما لا ريب فيه أن للإنسان أن يصلي من النافلة ما استطاع بالليل والنهار ، إلا في الأوقات التي ورد النهي عن الصلاة فيها : أما كونه يسمى ما يصليه زيادة على الوارد تراويح أولاً ، فلذلك يرجع إلى الإطلاق اللفظي ، والأولى أن يقتصر في التسمية على ما أقره النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه المجتهدون .

(١) المالكية — قالوا : الجماعة فيها مندوبة .

الحنفية — قالوا : الجماعة فيها سنة كفاية لأهل الحى ، فلو قام بها بعضهم سقط الطلب عن الباقي .

وقد ثبت أن صلاة التراويح عشرون ركعة سوى الوتر<sup>(١)</sup>، أما وقتها فهو من بعد صلاة العشاء، ولو بمجموعة جمع تقديم مع المغرب عند من يقول بجواز الجمع للسافر سفر قصر ونحوه بالشرائط الآتية في مبحث «الجمع بين الصلاتين تقدماً وتأخيراً»، إلا عند المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٢)</sup>، وينتهي بطلوع الفجر، وتصح قبل الوتر وبعده وبدون كراهية، ولكن الأفضل أن تكون قبله، باتفاق ثلاثة. وخالف المالكية. فقالوا: إن تأخيرها عن الوتر مكروه، فانظره مذهبهم تحت الخط<sup>(٣)</sup>، فإذا خرج وقتها بطلوع الفجر، فإنها لا تقضى. سواء كانت وحدها أو مع العشاء. باتفاق ثلاثة من الأئمة. وخالف الشافعية. فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٤)</sup>.

### مندوبات صلاة التراويح

يندب أن يسلم في آخر كل ركعتين. فلو فعلها بسلام واحد وقعد على رأس كل ركعتين صحت مع الكراهة. إلا عند الشافعية. فانظر مذهبهم في تفصيل المذاهب تحت الخط<sup>(٥)</sup> أما إذا لم يقعد

- (١) المالكية - قالوا: عدد التراويح عشرون ركعة سوى الشفع والوتر.
- (٢) المالكية - قالوا: إذا جمعت العشاء مع المغرب جمع تقديم أخرت صلاة التراويح حتى يغيب الشفق، فلو صابت قبل ذلك كانت نفلاً مطلقاً ولم يسقط طلبها.
- (٣) المالكية - قالوا: تصلى التراويح قبل الوتر وبعد العشاء، ويكره تأخيرها عن الوتر، لقوله عليه السلام: «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً».
- (٤) الشافعية - قالوا: إن خرج وقتها قضيت مطلقاً.
- (٥) الحنفية - قالوا: إذا صلى أربع ركعات بسلام واحد نابت عن ركعتين اتفاقاً، وإذا صلى أكثر من أربع بسلام واحد اختلف التصحيح فيه، فقبل: ينوب عن شفع من التراويح، وقبل: يفسد.
- الحنابلة - قالوا: تصح مع الكراهة، وتحسب عشرين ركعة.
- المالكية - قالوا: تصح، وتحسب عشرين ركعة، ويكون تاركاً لسنة الشهود والسلام في كل ركعتين. وذلك مكروه.
- الشافعية - قالوا: لا تصح إلا إذا سلم بعد كل ركعتين، فإذا صلاها بسلام واحد لم تصح، =



على رأس كل ركعتين فيه اختلاف المذاهب ؛ فانظره تحت الخط <sup>(١١)</sup> ، ويندب لمن يصلي التراويح أن يجلس بدون صلاة للاستراحة ، وفي ذلك الجلوس تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط <sup>(١٢)</sup> ويجلس بعد كل أربع ركعات للاستراحة . هكذا كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم ، ولهذا سميت تراويح .

## حكم قراءة القرآن كله في صلاة التراويح

وحكم النية فيها ، وما يتعلق بذلك

تسن قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يختمه آخر ليلة من الشهر ، إلا إذا تضرر المقتدون به ، فالأفضل أن يراعى حالهم ، بشرط أن لا يسرع إسراعاً مغللاً بالصلاة ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١٣)</sup> ، وكل ركعتين منها صلاة مستقلة ؛ فينوي في أولها ويدعو بدعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام ، وقبل القراءة عند من يقول به ، أما من لا يقول به ، وهم المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١٤)</sup> ، ويزيد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

= سواء قعد على رأس كل ركعتين ، أو لم يقعد ، فلا بد عندهم من أن يصاياها ركعتين ركعتين ، ويسلم على رأس كل ركعتين .

(١) الحنفية — قالوا : هذا الجلوس مندوب ، ويكون بقدر الأربع ركعات ، وللجسلي في هذا الجلوس أن يشتغل بذكر أو تهليل أو يسكت .  
المالكية — قالوا : إذا أطال القيام فيها ندب له أن يجلس للاستراحة اتباعاً لفعل الصحابة ، وإلا فلا .

(٢) الحنابلة — قالوا : هذا الجلوس مندوب ، ولا يكره تركه ، والدعاء فيه خلاف الأولى .  
الشافعية — قالوا : يندب هذا الجلوس اتباعاً للسلف ، ولم يرد فيه ذكر .  
(٣) المالكية — قالوا : يندب للإمام قراءة القرآن بتمامه في التراويح جميع الشهر ، وترك ذلك خلاف الأولى ، إلا إذا كان لا يحفظ القرآن ، ولم يوجد غيره يحفظه ، أو يوجد غيره يحفظه ، ولكن لا يكون على حالة مرضية بالنسبة للإمامة .

(٤) المالكية — قالوا : يكره الدعاء بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ، وهو المسمى بدعاء الاستفتاح عند غيرهم ، وقد تقدم بيانه غير مرة ، وهو سبحانك اللهم وبحمدك... إلخ . أو وجهت وجهي . . . إلخ .

وهكذا ، والأفضل أن يصلى من قيام عند القدرة ، فإن صلاها من جلوس صححت ، وخالف الأولى ، ويكره أن يؤخر المقتدى القيام إلى ركوع الإمام ، لمافيه من إظهار الكسل في الصلاة ؛ والأفضل صلاتها في المسجد ، لأن كل ما شرعت فيه الجماعة فعله بالمسجد أفضل ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١)

### مباحث صلاة العيدين

يتعلق بصلاة العيدين مباحث: أحدها: حكمها ووقتها: ثانيها: دليل مشروعيتها ، ثالثها: كيفيةها ؛ رابعها: حكم الجماعة فيها وقضاؤها إذا فاتت: خامسها: أحكام خطبة العيدين ، أركانها ، شروطها ؛ سادسها: حكم الأذان ، وإقامة الصلاة في العيدين ؛ سابعها: سنن العيدين ومنذوباتهما ؛ ثامنها: إحياء ليلة العيدين ؛ تاسعها: المكان الذى تؤدى فيه صلاة العيد ؛ عاشرها: تكبير التشريق .

### حكم صلاة العيدين ، ووقتهما

في حكم صلاة العيدين ووقتهما تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢)

(١) المالكية - قالوا: يندب صلاتها في البيت ولو جماعة لأنه أبعد عن الرياء بشروط ثلاثة: أن ينشط بفعلها في بيته ، وأن لا يكون بأحد الحرمين المكي والمدني: وهو من أهل الآفاق لا من أهل مكة ، ولا من أهل المدينة ، وأن لا يلزم من فعلها في البيت تعطيل المساجد ، وعدم صلاتها فيها رأساً ، فإن تخلف شرط من هذه الشروط فعلت في المسجد

(٢) الشافعية - قالوا: هي سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة ، وتسن جماعة لغير الحاج ، أما الحجاج فتسن لهم فرادى .

المالكية - قالوا: هي سنة عين مؤكدة تلى الوتر في التأكد ، يخاطب بها كل من تلزمه الجمعة بشرط وقوعها جماعة مع الإمام ، وتندب لمن فاتته معه ، وحينئذ يقرأ فيها مرة ، كما تندب لمن لم تلزمه ، كالعبيد والصبيان ؛ ويستثنى من ذلك الحاج ، فلا يخاطب بها اقيام وقوفه بالمسعر الحرام مقامها ، نعم تندب لأهل دمنى ، غير الحجاج وحداناً لا جماعة ، لئلا يؤدي ذلك إلى صلاة الحجاج معهم .

## دليل مشروعية صلاة العيدين

شرعت في السنة الأولى من الهجرة ، كما رواه أبو داود عن أنس ، قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال : « ما هذان اليومان ؟ » قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قد أبدلكما خيراً منهما : يوم الأضحى ، ويوم الفطر .

= الحنفية — قالوا : صلاة العيدين واجبة في الأصحح على من تجب عليه الجمعة بشرائطها ، سواء كانت شرائط وجوب أو شرائط صحة ، إلا أنه يستثنى من شرائط الصحة الخطبة ، فإنها تكون قبل الصلاة في الجمعة وبعدها في العيد ، ويستثنى أيضاً عدد الجماعة ، فإن الجماعة في صلاة العيد تتحقق بواحد مع امام ، بخلاف الجمعة ، وكذا الجماعة فإنها واجبة في العيد بأثم بتركها ، وإن صحت الصلاة بخلافها في الجمعة ، فإنها لا تصح إلا بالجماعة ، وقد ذكرنا معنى الواجب عند الحنفية في واجبات الصلاة ، وغيرها ، فارجع إليه .

الحنابلة — قالوا : صلاة العيد فرض كفاية على كل من تلزمه صلاة الجمعة ، فلا تقام إلا حيث تقام الجمعة ما عدا الخطبة ، فإنها سنة في العيد ، بخلافها في الجمعة ، فإنها شرط ، وقد تكون صلاة العيد سنة ، وذلك فيمن فاتته الصلاة مع الإمام ، فإنه يسن له أن يصلها في أي وقت شاء بالصفة الآتية :

الشافعية — قالوا : وقتها من ابتداء طلوع الشمس ، وإن لم ترتفع إلى الزوال ، ويسن قضاؤها بعد ذلك على صفتها الآتية :

المالكية — قالوا : وقتها من حل النافلة إلى الزوال ، ولا تقضى بعد ذلك

الحنابلة — قالوا : وقتها من حل النافلة ، وهو ارتفاع الشمس قدر ربح بعد طلوعها إلى قبيل الزوال ، وإن فاتت في يومها تقضى في اليوم التالي ، ولو أمكن قضاؤها في اليوم الأول ، وكذلك تقضى ، وإن فاتت أيام لعذر ، أو لغير عذر .

الحنفية — قالوا : وقتها من حل النافلة إلى الزوال ، فإذا زالت الشمس وهو فيها فسدت إن حصل الزوال قبل القعود قدر التشهد ، ومعنى فسادها أنها تنقلب نفلاً ، أما قضاؤها إذا فاتت فسيأتي حكمه بعد .

الشافعية — قالوا : يسن تأخير صلاة العيدين إلى أن ترتفع الشمس قدر ربح .

المالكية — قالوا : لا يسن تأخير صلاة العيدين عن أول وقتها .

## كيفية صلاة العيدين

في كيفية صلاة العيدين تفصيل المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : ينوي عندى أداء كل من صلاة العيدين بقلبه ، ويقول بلسانه : أصلي صلاة العيد لله تعالى ، فإن كان مقتدياً ينوي متابعة الإمام أيضاً ، ثم يكبر للتحريم ، ويضع يديه تحت سرتيه بالكيفية المتقدمة ، ثم يقرأ الإمام والمؤتم الثناء ، ثم يكبر الإمام تكبيرات الزوائد ، ويتبعه المقتدون ، وهي ثلاث سوى تكبيرة الإحرام والركوع ، ويسكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات ، ولا يسن في أثناء السكوت ذكر ، ولا بأس بأن يقول : سبحان الله ، والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ويسن أن يرفع المصلي - سواء كان إماماً أو مقتدياً - يديه عند كل تكبيرة منها ، ثم إن كان إماماً يتعوذ ، ويسمى سراً ، ثم يقرأ جهراً الفاتحة ؛ ثم سورة ؛ ويندب أن تكون سورة « سبح اسم ربك الأعلى » ثم يركع الإمام ويتبعه المقتدون ويسجد ، فإذا قام للثانية ابتداء بالتسمية ثم بالفاتحة ثم بالسورة ، ويندب أن تكون سورة « هل أتاك » ، وبعد الفراغ من قراءة السورة يكبر الإمام والقوم تكبيرات الزوائد ، وهي ثلاث سوى تكبيرة الركوع ، ويرفعون أيديهم عند كل تكبيرة ، ثم يتم صلاته .

وصلاة العيدين بهذه الكيفية أولى من زيادة التكبير على ثلاث ، ومن تقديم تكبيرات الزوائد على القراءة في الركعة الثانية ، فإن قدم التكبيرات في الثانية على القراءة جاز ، وكذا لو كبر الإمام زيادة على الثلاث فيجب على المقتدى أن يتابعه في ذلك إلى ست عشرة تكبيرة ، فإن زاد لا تلزمه المتابعة ، وإذا سبق المقتدى بتكبيرات بحيث أدرك الإمام قائماً بعدها كبر الزوائد وحده قائماً ، وإذا سبقه الإمام بركعة كاملة وقام بعد فراغ الإمام لإتمام صلاته قرأ أولاً ثم كبر الزوائد ثم ركع ، ومن أدرك الإمام راعياً كبر تكبيرة الإحرام ، ثم تكبيرات الزوائد قائماً إن أمن مشاركته في ركوعه ، وإلا كبر الإحرام قائماً ، ثم ركع ، ويكبر للزوائد في ركوعه من غير رفع اليدين ، ولا ينتظر الفراغ من صلاة الإمام في قضاء التكبيرات ، لأن الفاتحة من الذكر يقضى قبل فراغ الإمام ؛ بخلاف الفاتحة من الفعل ، فإنه يقضى بعد فراغه ، فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقتدى تكبيراته سقط عنه ما بقى منها ، لأنه إن أمه فاته متابعة الإمام الواجبة في الرفع من الركوع ، وإن أدرك الإمام بعد الرفع من =

= الركوع فلا يأتي بالتكبير الزائد ، بل يقضى الركعة التي فاتته مع تكبيرات الزوائد بعد فراغ الامام الشافعية - قالوا : صلاة العيد ركعتان كغيرها من النوافل ، سوى أنه يزيد ندباً في الركعة الأولى - بعد تكبيرة الاحرام ودعاء الافتتاح ، وقبل التعوذ والقراءة - سبع تكبيرات ، يرفع يديه إلى حدو المنكبين في كل تكبيرة ؛ ويسن أن يفصل بين كل تكبيرتين منها بقدر آية معتدلة ، ويستحب أن يقول في هذا الفصل سرّاً : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ويسن أن يضع يمينه على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين ، ويزيد في الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام خمس تكبيرات يفصل بين كل اثنتين منها ، ويضع يمينه على يسراه حال الفصل ، كما تقدم في الركعة الأولى ، وهذه التكبيرات الزائدة سنة ، وتسمى : هيئة ، فلو ترك شيئاً منها فلا يسجد للهو ؛ وإن كره تركها ؛ ولو شك في العدد بنى على الأقل ، وتقديم هذه التكبيرات على التعوذ مستحب ؛ وعلى القراءة شرط في الاعتداد بها ، فلو شرع في القراءة ولو ناسياً فلا يأتي بالتكبيرات لفوات محله . والمأموم والامام في كل ما ذكر سواء ، غير أن المأموم إذا دخل مع الامام في الركعة الثانية فإنه يكبر معه خمساً غير تكبيرة الاحرام ؛ فإن زاد لا يتابعه ، ثم يكبر في الركعة الثانية التي يقضيها بعد سلام الامام خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، وإذا ترك الامام تكبيرات الزوائد تابعه المأموم في تركها ، فإن فعها بطلت صلاته إذا رفع يديه معها ثلاث مرات متوالية ، لأنه فعل كثير تبطل به الصلاة ، وإلا فلا تبطل ، أما إذا اقتدى بإمام يكبر أقل من ذلك العدد فإنه يتابعه ، والقراءة في صلاة العيدين تكون جهراً لغير المأموم ، أما التكبير فيسن الجهر فيه للجميع ، ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة هـ ق ، أو الأعلى ، أو الكافرون ، وفي الثانية القمر ، أو الغاشية ، أو الاخلاص .

الحنابلة - قالوا : إذا أراد أن يصلي صلاة العيدين نوى صلاة ركعتين فرضاً كما نياً . ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ندباً ، ثم يكبر ست تكبيرات ندباً يرفع يديه مع كل تكبيرة ، سواء كان إماماً أو مأموماً ، ويندب أن يقول بين كل تكبيرتين سرّاً : الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، وصلى الله على النبي وآله وسلم تسليماً ، ولا يتعين ذلك ، بل له أن يأتي بأي ذكر شاء ؛ لأن المندوب مطلق الذكر ؛ ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة من تكبيرات الزوائد المذكورة ؛ ثم يتعوذ ؛ ثم ييسمّل ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة هـ سبح اسم ربك الأعلى ، ثم يركع ويتم الركعة ؛ ثم يقوم إلى الثانية فيكبر خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، ويقول بين =

== كل تكبيرتين منها ما تقدم ذكره في الركعة الأولى ، ولا يشرع بعد التكبيرة الأخيرة من هذه التكبيرات الزوائد ذكر ، ثم يبسم ندباً ؛ ويقرأ الفاتحة ثم سورة « الغاشية » ثم يركع ويتم صلاته ، وإن أدرك المأموم إمامه بعد تكبيرات الزوائد أو بعد بعضها لم يأت به ، لأنه سنة فات محلها ، وإن نسي المصلي التكبير الزائد أو بعضه حتى قرأ ، ثم تذكره لم يأت به لفوات محله ، كما لو ترك الاستفتاح أو التعوذ حتى قرأ الفاتحة ، فإنه لا يعود له

المالكية - قالوا : صلاة العيد ركعتان كالنوافل . سوى أنه يسن أن يراد في الركعة الأولى بعد تكبيرة الإحرام ؛ وقبل القراءة ست تكبيرات ، وفي الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام . وقبل القراءة خمس تكبيرات ، وتقديم هذا التكبير على القراءة مندوب ؛ فلو أخره على القراءة صح وخالف المندوب ، وإذا اقتدى شخص بإمام يزيد أو ينقص في عدد التكبير الذي ذكر ، أو يؤخره عن القراءة فلا يتبعه في شيء من ذلك ، ويندب هو الألة التكبير إلا الإمام . فيندب له الانتظار بعد كل تكبيرة حتى يكبر المقتدون به ؛ ويكون في هذا الفصل ساكتاً ، ويكره أن يقول شيئاً من تسبيح أو تهليل أو غيرهما ، وكل تكبيرة من هذه التكبيرات الزائدة سنة مؤكدة ؛ فلو نسي شيئاً منها ؛ فإن تذكره قبل أن يركع أتى به ؛ وأعاد غير المأموم القراءة ندباً وسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى ، وإن تذكره بعد أن ركع فلا يرجع له ولا يأتي به في ركوعه ، فإن رجع بطلت الصلاة ، وإذا لم يرجع سجد قيل السلام لنقص التكبير ؛ ولو كان المتروك تكبيرة واحدة ؛ إلا إذا كان التارك له مقتدياً فلا يسجد ؛ لأن الإمام يحمله عنه ، وإذا لم يسمع المقتدى تكبيرة الإمام تحرى تكبيره وكبر وإذا دخل مع الإمام أثناء التكبير كبر معه ما بقي منه ، ثم كمل بعد فراغ الإمام منه ، ولا يكبر ما فاتته أثناء تكبير الإمام ، أما إذا دخل مع الإمام في قراءة فإنه يأتي بعد إحرامه بالتكبير الذي فاتته ، سواء دخل في الركعة الأولى أو الثانية ، فإن كان في الأولى أتت بست تكبيرات ؛ وإن كان في الثانية كبر خمساً ، ثم بعد سلام الإمام يكبر في الركعة التي يقضيها سناً غير تكبيرة القيام ، أما إذا أدرك مع الإمام أقل من ركعة فإنه يقوم للقضاء بعد سلامه ، ثم يكبر سناً في الأولى بعد تكبير القيام ويكره رفع اليدين في هذه التكبيرات الزائدة . إنما يرفعهما عند تكبيرة الإحرام ندباً . كما في غيرها من الصلوات . ويندب الجهر بالقراءة في صلاة العيدين . كما يندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة « الأعلى » أو نحوها . وفي الركعة الثانية سورة « الشمس » أو نحوها .



## حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فات وقتها

وفي حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فاتته مع الإمام تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) .

### سنن العيدين ومندوباتهما

لصلاة العيدين سنن : منها الخطبتان ، وقد تقدم بيانهما : وتقدم أن المالكية قالوا : لإمام مندوبتان : ومنها أنه يندب لمستمع خطبتي العيدين أن يكبر عند تكبير الخطيب ، بخلاف خطبة الجمعة ، فإنه يحرم الكلام عندها ، ولو بالذکر ، عند المالكية ، والحنابلة : أما الشافعية ، فقالوا : إن الكلام مكروه أثناء خطبتي العيدين والجمعة ولو بالذکر ، وأما الحنفية فقالوا : لا يكره الكلام بالذکر أثناء خطبتي الجمعة والعيدين ، في الأصح ويحرم بما عداه

ويندب إحياء ليلتي العيدين بطاعة الله تعالى من ذكر ، وصلاة ، وتلاوة قرآن ، ونحو ذلك ، لقوله على الله عليه وسلم : « من أحيا ليلة الفطر ، وليلة الأضحى محتسباً ، لم يميت قلبه يوم تموت القلوب » ، رواه الطبراني ، ويحصل الإحياء بصلاة العشاء ، والصبح في جماعة : وقد يقال : إن الوارد في الحديث من الأجر لا يتناسب مع كون ذلك الإحياء مندوباً ، لأن حياة القلوب يوم

(١) الحنفية - قالوا : الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، فإن فاتته مع الإمام فلا يطالب بقضائها لافي الوقت ولا بعده ، فإن أحب قضائها منفرداً صلى أربع ركعات بدون تكبيرات الزوائد ، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة ، الأعلى ، وفي الثانية الضحى ، وفي الثالثة الانشراح ، وفي الرابعة « التين » .

الحنابلة - قالوا : الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، إلا أنه يسر لمن فاتته مع الإمام أن يقضيها في أي وقت شاء على صفتها المتقدمة .

الشافعية - قالوا : الجماعة فيها سنة لغير الحاج ، ويسر لمن فاتته مع الإمام أن يصلحها على صفتها في أي وقت شاء ، فإن كان فعله لها بعد الزوال فتضاء ، وإن كان قبله فأداء .

المالكية - قالوا : الجماعة شرط لكونها سنة ، فلا تكون صلاة العيدين سنة إلا لمن أراد ليقاعها في الجماعة ، ومن فاتته مع ندب الإمام له فعلها إلى الزوال ، ولا تقضى بمد الزوال .

القيامه معناه الظفر برضوان الله تعالى الذي لا يحط بعده ، والجواب : أن الشريعة الإسلامية قد كلفت الناس بواجبات ، فمن قام بها على الوجه المطلوب للشرع فقد استحق رضوان الله تعالى بدون نزاع ، ومن تركها استحق سخطه ، أما ما عداها من فضائل الأعمال ، فإن الشريعة رغبت في إفعالها بالجزاء الحسن ، ومن يتركها فلا شيء عليه ، وبديهي أن هذا الجزاء لا يحصل لمن لم يقم بالواجبات ، فإذا ترك المكافون صيام رمضان ، وترك القادرون الحج إلى بيت الله الحرام ، والصدقات المطلوبة منهم ، ثم أحيوا ليلة العيد من أولها إلى آخرها لم يفدوا ذلك شيئاً . نعم إذا كان الغرض من ذلك الإقلاع عن الذنب بالتوبة الصحيحة ، كان له أثر كبير ، وهو محو الذنوب والآثام ، لأن التوبة تمحو الكبائر باتفاق :

ويندب أيضاً الغسل للعيدين بالكيفية المذكورة في صحيفة ١١٨ ، وما بعدها ، فارجع إليها إن شئت ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : إنه سنة .  
ويندب التطيب والتزين يوم العيد ، أما النساء فلا يندب لهن ذلك إذا خرجن لصلاة العيد خشية الافتتان بهن ، أما إذا لم يخرجن فيندب لهن ما ذكر ، كما يندب للرجال الذين لم يصلوا العيد ، لأن الزينة مطلوبة لليوم للصلاة ، وذلك متفق عليه ، إلا أن الحنفية قالوا : إنه سنة لا مندوب . ويندب أن يلبس الرجال والنساء أحسن ما لديهم من ثياب ، سواء كانت جديدة أو مستعملة ، بيضاء ، أو غير بيضاء باتفاق ، إلا أن المالكية قالوا : يندب لبس الجديد ، ولو كان غيره أحسن منه ، والحنفية قالوا : لبس الجديد سنة لا مندوب .  
ويندب أن يأكل قبل خروجه إلى المصلى في عيد الفطر ، وأن يكون المأكل تمرأ ووتراً — ثلاثاً ، أو خمساً — وأما يوم الأضحية فيندب تأخير الأكل حتى يرجع من الصلاة .  
ويندب أن يأكل شيئاً من الأضحية إن ضحى ، فإن لم يضح خير بين الأكل قبل الخروج وبعده عند الحنابلة ، والحنفية ، أما الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .  
ويندب لغير الإمام أن يبادر بالخروج إلى المصلى بعد صلاة الصبح ، ولو قبل الشمس باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، أما الإمام فيندب له تأخير الخروج إلى المصلى ، بحيث إذا وصلها صلى ولا ينتظر .

المالكية ، والشافعية — قالوا : يندب تأخير الأكل في عيد الأضحية مطلقاً ، ضحى أم لا .  
(٢) المالكية — قالوا : يندب لغير الإمام أن يخرج بعد طلوع الشمس إن كان منزله قريباً من المصلى ، وإلا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الإمام .

ويندب يوم العيد تحسين هيئته بتقليم الأظافر وإزالة الشعر والأدران (١) .  
ويندب أن يخرج إلى المصلى ماشياً ، وأن يكبر في حال خروجه جهرًا ، وأن يستمر على تكبيره إلى أن تفتح الصلاة ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنفية قالوا : الأفضل أن يكبر سرا (٢) .  
والمالكية قالوا : يستمر على التكبير إلى مجيء الإمام . أو إلى أن يقوم إلى الصلاة ، ولو لم يشرع فيها ، والقولان متساويان . أما الإمام فيستمر على تكبيره إلى أن يدخل المحراب .

ويندب لمن جاء إلى المصلى من طريق أن يرجع من أخرى .  
ويندب أيضاً أن يظهر البشاشة والفرح في وجهه من يلقاه من المؤمنين ، وأن يكثر من الصدقة النافلة بحسب طاقته ، وأن يخرج زكاة الفطر إذا كان مطالباً بها قبل صلاة العيد وبعد صلاة الصبح

### المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد

تؤدي صلاة العيد بالصحراء ، ويكره فعلها في المسجد من غير عذر ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

- (١) الحنابلة — قالوا يندب ذلك لكل مطالب بالصلاة ، وإن لم تكن صلاة العيد  
(٢) الحنفية — قالوا : إن السنة تحصل بالتكبير مطلقاً ، سواء كان سرا أو جهرًا ، إلا أن الأفضل يكبر سرا على المعتمد  
(٣) المالكية — قالوا : يندب فعلها بالصحراء ولا يسن ، ويكره فعلها في المسجد من غير عذر إلا بمكة ، فالأفضل فعلها بالمسجد الحرام لشرف البقعة ، ومشاهدة البيت .  
الحنابلة — قالوا : تسن صلاة العيد بالصحراء بشرط أن تكون قريبة من البنيان عرفاً ، فإن بعدت عن البنيان عرفاً ، فلا تصح صلاة العيد فيها رأساً ، ويكره صلاتها في المسجد بدون عذر إلا لمن بمكة ، فإنهم يصلونها في المسجد الحرام ، كما يقول المالكية .  
الشافعية — قالوا : فعلها بالمسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كضيقة ؛ فيكره فيه للزحام ، وحينئذ يسن الخروج للصحراء  
الحنفية — لم يستثنوا مسجد مكة من المساجد التي يكره فعلها فيها ؛ ووافقوا الحنابلة والمالكية فيما عدا ذلك

ومتى خرج الإمام للصلاة في الصحراء ندب له أن يستخلف غيره ليصلي بالضعفاء الذين يتضررون بالخروج إلى الصحراء صلاة العيد بأحكامها المتقدمة : لأن صلاة العيد يجوز أداؤها في موضعين (١).

## مكروهات صلاة العيد

يكره التنفل للإمام والمأموم قبل صلاة العيد وبعدها على تفصيل (٢).

وهناك مندوبات ومكروهات أخرى زادها المالكية : والشافعية ، والحنفية : فانظرها

تحت الخط (٣).

(١) المالكية — قالوا : لا يندب أن يستخلف الإمام من يصلي بالضعفاء : ولهم أن يصلوا ، ولكن لا يجهرون بالقراءة ، ولا يخطبون بعدها ، بل يصلونها سرا من غير خطبة ، وصلاة العيدين كالجمعة تؤدي في موضع واحد ، وهو المصلي مع الإمام متى كان الشخص قادراً على الخروج لها . فمن فعلها قبل الإمام لم يأت بالسنة على الظاهر ، ويسن له فعلها معه . نعم إن فاتته مع الإمام ندب له فعلها ، كما تقدم .

(٢) المالكية — قالوا : يكره التنفل قبلها وبعدها إن أدت بالصحراء كما هو السنة ، وأما إذا أدت بالمسجد على خلاف السنة فلا يكره التنفل لاقبلها ولا بعدها .

الحنابلة — قالوا : يكره التنفل قبلها وبعدها بالموضع الذي تؤدي فيه ، سواء المسجد أو الصحراء . الشافعية — قالوا : يكره الإمام أن يتنفل قبلها وبعدها ، سواء كان في الصحراء أو غيرها ، وأما المأموم فلا يكره له التنفل قبلها مطلقاً ولا بعدها إن كان ممن لم يسمع الخطبة لصمم أو بعد وإلا كره . الحنفية — قالوا : يكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلي وغيرها : ويكره التنفل بعدها في المصلي فقط ، وأما في البيت فلا يكره .

(٣) المالكية — قالوا : يندب الجلوس في أول الخطبتين وبينهما في العيد وأما في خطبة الجمعة فيسن ، ولو أحدث في أثناء خطبتي العيدين فإنه يستمر فيهما ولا يستخلف ، بخلاف خطبتي الجمعة ، فإنه إن أحدث فيهما يستخلف .

الشافعية — قالوا : إن خطبتي الجمعة يشترط لها القيام والطهارة وستر العورة ، وأن يجلس بينهما قليلاً ؛ بخلاف خطبتي العيدين ، فلا يشترط فيهما ذلك ، بل يستحب .

الحنفية — قالوا : يكره أن يجلس قبل الشروع في خطبة العيد الأولى ، بل يشرع في الخطبة بعد

الصعود ، ولا يجلس ، بخلاف خطبة الجمعة ، فإنه يسن أن يجلس قبل الأولى قليلاً .

## الأذان والإقامة

غير مشروعين لصلاة العيد

لا يؤذن لصلاة العيدين، ولا يقام لها، ولكن يندب أن ينادى لها بقول: «الصلاة جامعة»، باتفاق ثلاثة من الأئمة، وخالف المالكية، فقالوا: النداء لها بقول: «الصلاة جامعة»، ونحوه مكروه أو خلاف الأولى، وبعض المالكية يقول: إن النداء بذلك لا يكره إلا إذا اعتقد أنه مطلوب. وإلا فلا كراهة.

## حكم خطبة العيدين

خطبتا العيدين سنة باتفاق، إلا عند المالكية، فإنهم يقولون: إنهما مندوبتان لاسنة، وقد عرفت أن الحنابلة، والشافعية لا يفرقون بين المندوب والسنة، فهم مع المالكية الذين يقولون: إن الخطبتين المذكورتين مندوبتان، ومع الحنفية الذين يقولون: إنهما سنة، ومع ذلك فإن لهما أركاناً وشروطاً لخطبتي الجمعة وإليك بيان أركانها وشروطها.

## أركان خطبتي العيدين

لا توجد حقيقة خطبتي العيدين إلا إذا تحققت أركانها، هي كأركان خطبتي الجمعة إلا في الافتتاح، فإنهما يسن افتتاحهما بالتكبير، وقد ذكرنا عدد التكبير المطلوب في كيفية صلاة العيدين، فارجع إليه. أما خطبة الجمعة فإنها تفتح بالحمد، وقد ذكرنا أركان الخطبتين عند كل مذهب تحت الخط (١).

(١) الحنفية — قالوا: خطبة العيدين كخطبة الجمعة، لها ركن واحد، وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير، فيمكن لتحقيق الخطبة المذكورة تحميدة أو تسيحية أو تهليلية، نعم يكره تنزيهاً الاقتصار على ذلك، ولا تشترط عند الخطبة الثانية، بل هي سنة كما يأتي في الجمعة.

المالكية — قالوا: خطبتا العيدين كخطبتي الجمعة، لهما ركن واحد، وهو أن يكونا مشتملتين على تحذير أو تبشير، كما يأتي في «الجمعة»

## شروط خطبتي العيدين

قد ذكرنا شروط خطبتي العيدين بجملة عند كل مذهب تحت الخط (١).

= الحنابلة — قالوا: أركان خطبة العيدين ثلاثة: أحدها. الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتعين لفظ الصلاة ، ثانيها : قراءة آية من كتاب الله تعالى ، يلزم أن يكون لهذه الآية معنى مستقل ، أو تكون مشتملة على حكم من الأحكام ، فلا يكفي قوله تعالى : 'مدهامتان' ، ثالثها : الوصية بتقوى الله تعالى ، وأقلها أن يقول : اتقوا الله ، واحذروا مخالفة أمره ، أو نحو ذلك . أما التكبير في افتتاح خطبة العيد فهو سنة . بخلاف الجمعة ، فإن افتتاحها بالحمد لله ركن من أركان الخطبة ، كما يأتي .

الشافعية — قالوا : أركان خطبة العيدين أربعة : أحدها : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، في كل من الخطبتين ، ولا بد من لفظ الصلاة ، فلا يكفي رحم الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا يتعين لفظ محمد ، بل يكفي أن يذكر اسماً من أسمائه الطاهرة ، ولا يكفي الضمير في ذلك ، ولو مع تقدم المرجع على المعتمد : ثانيها : الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ولو بغير لفظها ، فيكفي نحو وأطيعوا الله ، ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك . بل لا بد من أن يحثهم الخطيب على الطاعة . ثالثها : قراءة آية من القرآن في إحدى الخطبتين ، والأولى أن تكون في الخطبة الأولى ، ويشترط أن تكون آية كاملة إذا كانت الآية قصيرة ، أما الآية الطويلة فتكفي قراءة بعضها . وأن تكون الآية مشتملة على وعد أو وعيد أو حكم ، أو تكون مشتملة على قصة أو مثل أو خبر ، فلا يكفي في أداء ركن الخطبة أن يقول : (ثم نظر) ، رابعها : أن يدعو الخطيب للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ، ويشترط أن يكون الدعاء بأمر أخروي كالغفران ، فإن لم يحفظ فيكفي أن يدعو لهم بالأمر الدنيوي ، كأن يقول : اللهم ارزق المؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك ، وأر يكون الدعاء مشتملاً على الحاضرين في نية الخطيب بأن يقصدهم مع غيرهم ، فلو قصد غيرهم بالدعاء بطلت الخطبة ، أما افتتاح خطبة العيدين فيسن أن تكون بالتكبير المذكور في كيفية صلاة العيدين ، بخلاف افتتاح خطبة الجمعة ، فلا بد أن تكون من مادة الحمد ، نحو الحمد لله أو أحد الله أو نحو ذلك ، وذلك ركن من أركان خطبة الجمعة ، كما ستعرفه .

(١) المالكية — قالوا : يشترط في خطبتي العيدين أن تكونا باللغة العربية ، ولو كان القوم عجمياً لا يعرفونها ، فإن لم يوجد فيهم أحد يحسن الخطبة سقطت عنهم الجمعة ، وأن تكون =



## التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد

اتفق اثنان من الأئمة على أن التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد سنة ، وقال الحنفية : إنه واجب لا سنة ؛ وقال المالكية : إنه مندوب لا سنة ؛ وقد جرت عادتهم أن يسموا هذا التكبير تكبير التشريق ؛ ومعنى التشريق تقديم اللحم في منى في هذه الأيام ، وقد ذكرنا حكمته ؛ وكيفيته مفصلة عند كل مذهب تحت الخط " .

= الخطبان بعد الصلاة ؛ فإذا خطب قبل الصلاة فإنه يسن إعادتهما بعد الصلاة إن لم يطل الزمن عرفاً .

الحنفية — قالوا : يشترط لصحة الخطبة أن يحضر شخص واحد على الأقل لسماعها ؛ بشرط أن يكون من تنعقد بهم الجمعة ؛ كما يأتي بيانه في مباحث صلاة الجمعة ، ولا يشترط أن يسمع الخطبة ، فلو كان بعيداً عن الخطيب أو أصم . فإن الخطبة تصح ؛ ويكفي حضور المريض والمسافر ؛ بخلاف الصبي والمرأة ، ولا يشترط أن تكون باللغة العربية عند الحنفية ؛ وكذا لا يشترط أن يخطب بعد الصلاة ، وإنما يسن تأخيرهما عن الصلاة ، فإن قدموها على الصلاة ، فقد خالف السنة ؛ ولا يعيدهما بعد الصلاة أصلاً .

الشافعية — قالوا : يشترط لصحة الخطبة في العيدين والجمعة أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة ووجد الجهر المطلوب أن يسمع صوته أربعون شخصاً ؛ وهم الذين لا تنعقد الجمعة بأقل منهم ؛ ولا يشترط أن يسمعوا بالفعل ؛ بل الشرط أن يكونوا جميعاً قريباً منه مستعدين لسماعه ؛ بحيث لو صغوا إليه لسمعوا ، فلا يضر إنصرافهم عن سماعه ؛ أما إن كانوا غير مستعدين لسماعه لصمم أو نوم أو بعيدين عنه فإن الخطبتين لا تصحار لعدم السماع بالقوة ؛ وكذا يشترط أن تكون الخطبتان بعد الصلاة ، فإن قدمها على الصلاة فإنه لا يمتد بهما ؛ ويندب بهما بعد الصلاة ؛ وإن طال الزمن ؛ وهذا هو رأي الحنابلة أيضاً .

الحنابلة — قالوا : يشترط لصحة خطبتي العيدين والجمعة أن يجهر بهما الخطيب ؛ بحيث يسمعه العدد الذي تصح به الجمعة ؛ وهو أربعون ؛ كما يقول الشافعية ، فإن لم يسمعوا أركان الخطبتين بلا مانع من نوم أو غفلة أو صمم بطلتا . أما إذا لم يسمع الأربعون بسبب خفض الصوت ، أو بعدم سماعه ، فإن الخطبة لا تصح ، وكذا يشترط أن تكونا قبل الصلاة ، كما ذكرنا آنفاً .  
(١) الحنفية — قالوا : تكبير التشريق واجب على المقيم بالمصر بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن =

== يؤدي الصلاة المفروضة في جماعة ، فإن صلاها منفرداً فلا يجب عليه التكبير . ثانيها : أن تكون الجماعة من الرجال ، فإذا صلت النساء جماعة خلف واحدة منهن فلا يجب عليهن التكبير . أما إذا صلت النساء خلف الرجل فإنه يجب عليهن التكبير سرا لاجهراً . أما الإمام ومن معه من الرجال فأنهم يكبرون جهراً ، ولا يجب التكبير على من صلى منفرداً أو صلى صلاة غير مفروضة ، ثالثاً : أن يكون مقبياً ، فلا يجب التكبير على المسافر ، رابعاً : أن يكون بالمصر ، فلا يجب على المقيم بالقري ، ويبتدئ وقته عقب صلاة الصبح من يوم عرفة ، وينتهي عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، وهو اليوم الرابع من أيام العيد ، وأيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي تلي العيد ، ولفظه هو أن يقول مرة واحدة : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، وقته الحمد ، وله أن يزيد الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، إلى آخر الصيغة المشهورة ، وينبغي أن يكون متصلاً بالسلام حتى لو تسكلم أو أحدث بعد السلام متعمداً سقط عنه التكبير وبأتم ، فلو سبقه حدث بعد السلام فهو مخير إن شاء كبر في الحال لعدم اشتراط الطهارة فيه ، وإن شاء توضأ وأتى به ، ولا يكبر عقب صلاة الوتر ولا صلاة العيد ، وإذافاته صلاة من الصلوات التي يجب عليه أن يكبر عقبها فإنه يجب عليه أن يقضى التكبير تبعاً لها ، ولو قضاها في غير أيام التشريق وأما إذا قضى فاتته لا يجب عليه التكبير عقبها في أيام التشريق ، فإنه لا يكبر عقبها ، وإذا ترك الإمام التكبير بكبر المقتدى ، ولكن بعد أن يفصل الإمام بين الصلاة والتكبير بفواصل يقطع البناء على صلاته ، كالخروج من المسجد ، والحديث العمد والكلام ، فإن جلس الإمام بعد الصلاة في مكانه بدون كلام وحدث فلا يكبر المأموم .

الحنبلة - قالوا : يسن التكبير عقب كل صلاة مفروضة أدت في جماعة ، ويبتدئ وقته من صلاة صبح يوم عرفة إذا كان المصلئ غير محرم ، ومن ظهر يوم النحر إذا كان محرماً ، وينتهي فيها بعصر آخر أيام التشريق ، وهي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد ، ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر ، والذكر والأثني ، ولا بين الصلاة الحاضرة والصلاة المقضية في أيام التشريق ، بشرط أن تكون من عام هذا العيد ، فلا يسن التكبير عقب صلاة النوافل ، ولا الفرائض إذا أدت فرادى ، وصفته أن يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ويجزئ في تحصيل السنة أن يقول ما ذكر مرة واحدة ، وإن كرره ثلاث مرات فلا بأس ، وإذا فاتته صلاة من هذه الصلوات التي يطلب التكبير بعدها وقضاها بعد أيام التشريق فلا يكبر عقب قضاها ، ويكبر المأموم إذا نسيه إمامه ، ومن عليه سجود بعد السلام ، فإنه يؤخره عن السجود ، والمسبوق يكبر بعد الفراغ من قضاء ما فاتته وبعد السلام ، وهذا التكبير يسمى المقيد وعندما أيضاً =

= تكبير مطاق ، وهو بالنسبة لعيد الفطر من أول ليلته إلى الفراغ من الخطبة ، وبالنسبة لعيد الأضحى من أول عشر ذي الحجة إلى الفراغ من خطبتي العيد ، ويسن الجهر بالتكبير مطلقاً أو مقيداً لغير أنثى .

المالكية - قالوا : يندب لكل مصل ولو كان مسافراً أو صديقاً أو امرأة أن يكبر عقب خمس عشرة فريضة ، سواء صلاها وحده أو جماعة ، وسواء كان من أهل الأمصار أو غيرها ، ويتدنى عقب صلاة الظهر يوم العيد ، وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع ، وهو آخر أيام التشريق ، وهي الأيام الثلاثة التالية ليوم العيد ، ويكره أن يكبر عقب النافلة ، وعقب الصلاة الفاتية ، سواء كانت من أيام التشريق أو من غيرها ، ويكون التكبير عقب الصلاة ، كما تقدم ، فيقدمه على الذكر الوارد بعد الصلاة ، كقراءة آية الكرسي والتسبيح ونحوه ، إلا أنه إذا ترتب عليه سجود بعدى آخره عنه لأن السجود البعدى ملحق بالصلاة ، وإذا ترك التكبير عمداً أو سهواً فإنه يأنى به إن قرب الفصل عرفاً ، وإذا ترك الإمام التكبير كبر المقتدى ، ولفظ التكبير : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا غير على المعتمد ، والمرأة تسمع نفسها في التكبير فقط ، وأما الرجل فيسمع نفسه ومن يليه .

الشافعية - قالوا : التكبير المذكور سنة بعد الصلاة المفروضة ، سواء صليت جماعة أو لا ، وسواء كبر الإمام أو لا ؛ وبعد النافلة وصلاة الجنازة ، وكذا يسن بعد الفاتية التي تقضى في أيام التكبير ، ووقته لغير الحاج من فجر يوم عرفة إلى غروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم العيد ، أما الحاج فإنه يكبر من ظهر يوم النحر إلى غروب آخر أيام التشريق ، ولا يشترط أن يكبر متصلاً بالسلام . فلو فصل بين الفراغ من الصلاة والتكبير فاصل عمداً أو سهواً كبر ، وإن طال الفصل ولا يسقط بالفصل : وأحسن ألفاظه أن يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ، الله أكبر كبيراً : والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ؛ ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . اللهم صلي على سيدنا محمد ، وعلى آل سيدنا محمد ، وعلى أصحاب سيدنا محمد . وعلى أنصار سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد ، وسلم تسليماً كثيراً ، ويسمى التكبير عقب الصلوات بهذه الصيغة : التكبير المقيد ، ويسن أيضاً أن يكبر جهراً في المنازل والأسواق والطرق ، وغير ذلك بهذه الصيغة : من وقت غروب شمس ليلتي العيدين : إلى أن يدخل الإمام في صلاة العيد ، وإذا صلى مفرداً فإنه يكبر إلى أن يحرم بصلاة العيدين ، أما إذا لم يصل العيدين ، فإنه يكبر إلى الزوال ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، إلا أن المرأة لا ترفع صوتها بالتكبير مع غير محارمها من الرجال ، ويسمى ذلك التكبير بالتكبير المطلق ، ويقدم التكبير المقيد على الذكر الوارد عقب الصلاة ، بخلاف المطلق ، فإنه يؤخر عنها .

## مباحث صلاة الاستسقاء

يتعلق بها مباحث : أحدها : تعريف الاستسقاء لغة وشرعاً ، ثانياً : كيفية صلاة الاستسقاء ، ثالثاً : حكمها ووقتها ، رابعاً : ما يستحب للإمام قبل فعلها ، وإليك بيانها على هذا الترتيب :

### تعريف الاستسقاء وسببه

معنى الاستسقاء في اللغة طلب السقيا من الله أو من الناس ، فإذا احتاج أحد إلى الماء وطلبه من الآخر ، فإنه يقال لذلك الطالب : استسقاء ، وأما معناه في الشرع فهو طلب سقي العباد من الله تعالى عند حاجتهم إلى الماء كما إذا كانوا في موضع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون زرعهم ومواشيهم ، أو يكون لهم ذلك ولكن الماء لا يكفيهم ، فهذا معنى الاستسقاء وسببه .

### كيفية صلاة الاستسقاء

إذا احتاج الناس إلى الماء على الوجه الذي ذكرناه فإنه يطلب من المسلمين أن يصلوا صلاة الاستسقاء بكيفية مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الحظ (١) .

(١) لشافعية - قالوا : صلاة الاستسقاء ركعتان تؤدبان في جماعة ، ويشترط أن يكون الإمام حاكم المسلمين الأعلى أو نائبه ، فإن لم يوجد فإنه يصلي بهم رئيسهم الذي له نفوذ وشوكة ، وكيفية صلاة العيدين ، فيكبر الإمام ومن خلفه من المأمومين في الركعة الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام ، ويكبران في الركعة الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام ، ويرفع يديه حذو منكبيه عند كل تكبيرة ، ثم يتعوذ ، ثم يأتي بدعاء الافتتاح ، ويستحب أن يفصل بين كل تكبيرتين بقدر آية معتدلة ، وأن يأتي بذكر بينهما سرّاً ثم يقرأ جهراً ، ويستحب بعد الفاتحة أن يقرأ في الركعة الأولى سورة دق ، أو سج اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية ، اقربت الساعة ، أو هل أتاك حديث الغاشية ، قياساً على الواو في صلاة العيدين ، وبعد الفراغ من صلاة الركعتين يندب أن يخطب خطبتين كخطبتي العيدين ، إلا أنه لا يكبر في الخطبتين ، بل يستغفر الله قبل الشروع في الخطبة الأولى تسع مرات ، وفي الخطبة الثانية تسع مرات ، وصيغة الاستغفار الكاملة هي أن يقول : « استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا الله الحي القيوم وأتوب إليه » ، ولو قال استغفر الله ، فإنه يكفي ، ويندب أن يحول الخطيب رءاه - ولو كان شالاً أو عباءة - وكيفية التحويل أن يجعل يمينه يساره ، ويجعل أعلاه أسفله ، فيمسك بيده اليمنى طرف رءاه الأسفل من جهة يساره ، ويجعله =

== على عاتقه الأيمن ، ويمسك بيده اليسرى طرف ردايه الأيمن ، ويجعله على عاتقه الأيسر ، ويفعل ذلك بعد مضي ثلث الخطبة الثانية ، فإذا فرغ من ثلث الخطبة الثانية فإنه يسن له أن يستقبل القبلة ثم يحول ردايه بالكيفية التي ذكرناها ، ويكره له أن يترك ذلك التحويل . ومتى حول الإمام ردايه فإنه يسن للداومين الجالسين أن يحولوا أردبتهم وهم جلوس ، كما فعل الإمام ، ويسن أن يكثر من الدعاء سرّاً وجرهاً ، كما يسن أن يكثر في افتتاح دعائه من دعاء الكرب ، وهو : **لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم ؛** وكذا يسن للخطيب أن يكثر من الاستغفار ، ويقرأ قوله تعالى : **استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ، يرسل السماء عليكم مدراراً ، ويمددكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكم أنهاراً ، ويدعو في خطبته بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم ؛** وهو : **اللهم اجعلها رحمة لا سقياً عذاب ، ولا محق ، ولا بلاء ، ولا هدم ، ولا غرق ؛ اللهم على الزراب – التلال الصغيرة – ومنابت الشجر ، وبطون الأودية ، اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم اسقنا غيثاً مغياً – منقذاً من الشدة – هنيئاً مريئاً مريعاً – ذريعاً وخصباً – سخياً – شديد الوقع على الأرض عاماً ؛ غدقاً ، طبقاً ، مجللاً ، دائماً ، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم إن بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضعف ما لا نشكو إلا إليك ، اللهم انبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ، وأنزل علينا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستغفرك ؛ إنك كنت غفاراً ، فأرسل السماء علينا مدراراً .**

الحنفية – قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء مختلف فيها ، فمنهم من قال : إنها دعاء واستغفار بدون صلاة ، وذلك بأن يدعو الإمام قائماً مستقبل القبلة ، رافعاً يديه والناس قعود ، مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه ، وهو : **اللهم اسقنا غيثاً مغياً ، هنيئاً . مريعاً مريعاً ، غدقاً ، مجللاً ، سخياً طبقاً ؛ دائماً ، وما أشبه ذلك من الدعاء سرّاً وجرهاً ، وهذا القول غير راجح ، بل القول الراجح هو أن يصلى للاستسقاء ركعتين ، كما يقول غيرهم من الآئمة ، غاية أنهم يقولون ، إنها مندوبة ، وغيرهم يقولون : إنها سنة ، كما ستعرفه في بيان حكمها ، وكيفيةها ، كصلاة العيدين ، إلا أنه لا يكبر لها تكبيرات الزوائد ، بل يقتصر على التكبيرات المطلوبة للصلاة ؛ وبعد الفراغ من الصلاة يخطب الإمام ، أو نائبه خطبتين ، كالعيد ، إلا أنه يقف على الأرض ويديه قوس ، أو سيف أو عصا ، ويقاب الإمام بعد أن يمضي جزء من خطبته الأولى ، فإن كان مريعاً جعل أعلاه أسفله ، وأسفله أعلاه ، وإن كان مدوراً جعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن ، =**

= وإن كان مبطناً - كالباطو - جعل باطنه خارجاً ؛ وظاهره داخلاً . أما الجماعة الذين يصلون معه فانهم لا يقلبون أرديتهم باتفاق ، بلى يكتبني في ذلك بالإمام .

الحنابلة - قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء مثل صلاة العيد تماماً ؛ فيكبر فيها سبعاً في الركعة الأولى ، وخمساً في الثانية ، ويقرأ في الأولى « سبح » ، وفي الثانية « هل أتاك حديث الغاشية » ، وإن شاء قرأ « إنا أرسلنا نوحاً » في الركعة الأولى ، وقرأ في الثانية ما يشاء ، ثم يخطب خطبة واحدة لا خطبتين ، يجلس قبلها إذا صعد المنبر جلسة الاستراحة ، ثم يفتتحها بالتكبير تسعاً ، كخطبة العيد ، ويكثر فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكثر فيها الاستغفار ، ويقرأ فيها « استغفروا ربكم ، الآية » ، ويسن أن يرفع يديه وقت الدعاء حتى يرى بياض إبطيه ، وهو قائل ، وتكون ظهور اليدين نحو السماء ، وبطونهما جهة الأرض ، ويؤمن المأمومون على دعائه ؛ ويرفعون أيديهم كالإمام وهم جالسون ، ويصح الدعاء بكل ما يراه ، ولكن الأفضل الدعاء بالوارد وهو « اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً - منفذاً من الشدة - هنيئاً - حاصل بلا مشقة ، مريئاً - محمود العاقبة - مريعاً - كثير النبات - غدقاً - بفتح الدال وكسرهما ، ومعناه كثيراً - مجللاً - المجلل السحاب الذي يعم البلاد : نفعه - سحاً - مائلاً من فوق إلى أسفل عاماً ، طبقاً - بفتح الطاء والباء ؛ وهو الذي طبق البلاد مطره - دائماً ، نافعاً غير ضار ؛ عاجلاً غير آجل ، اللهم اسق عبادك وبهائمك ، وانشر رحمتك ، وأحى بلدك الميت . اللهم اسقنا الغيث ، ولا تجعلنا من القانطين اللهم سقنا رحمة لا تقيها عذاب ، ولا بلاء ، ولا هدم ؛ ولا غرق ، اللهم إن بالعباد والبلاد من اللأواء - الشدة - والجهد والضنك ما لا نشكوه إلا إليك : اللهم أنبت لنا الزرع ؛ وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء ، وأنزل علينا من بركاتك ، اللهم ارفع عنا الجوع والجهد والعري ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غماراً ، فأرسل السماء علينا مدراراً .

وإذا دعا الإمام أمن المستمعون ، ويستحب أن يستقبل الإمام القبلة أثناء الخطبة ثم يحول رداءه ، فيجعل ماء على الأيمن على الأيسر ، وما على الأيسر على الأيمن ، ويفعل المأمومون مثل فعله ، فيحولون أرديتهم ، ويتركون الرداء محولاً ، حتى يزعوه مع ثيابهم ، ويدعوسوا حال استقبال القبلة لزعم الرداء فيقول : اللهم إنك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك ، وقد دعوناك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا إنك لا تخلف الميعاد ، فاذا فرغ من ذلك الدعاء استقبلهم ثانياً ، وحثهم على الصدقة والخير ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للؤمنين والمؤمنات ، ويقرأ ما تبسر من القرآن ، ثم يقول : أستغفر الله لي ولكم ولجميع المسلمين ، وبذلك ينتهي من خطبته ، =



## حكم صلاة الاستسقاء ووقتها

هي سنة مؤكدة عند الحاجة إلى الماء ، فتي احتاج الناس إلى الماء فإنه يسألهم أن يصلوا صلاة الاستسقاء بالكيفية التي ذكرناها ، ومتى صلوا على أي كيفية من الكيفيات التي ذكرناها في المذاهب المتقدمة فإنها تجزئ ، ولا يلزم أن تصلى على مذهب خاص ، لأن الروايات الواردة فيها قد اختلفت في شأن المذاهب ، فالحنفية الذين قالوا : لا يكبر فيها تكبيرات الزوائد نقلوا عن بعض أئمتهم أنه يكبر فيها كصلاة العيدين ، وهكذا ؛ ولذا ذكرنا كيفيتها عند كل مذهب على حدة ، ليسهل على الناس معرفتها كاملة بدون خلط ، أما كونها سنة مؤكدة فقد اتفقت عليه المذاهب ما عدا الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، أما وقتها فهو الوقت الذي تباح فيه صلاة النافلة عند الحنفية ، والحنابلة ، وسيأتي

= ولا يشترط لصلاة الاستسقاء أذان ، كما لا يشترط الأذان لخطبتها ، وينادي لها بقول : الصلاة جامعة ، ويفعلها المسافر وسكان القرى ؛ ويخطب بهم أحدهم .

المالكية — قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء كصلاة العيدين ، إلا أنه لا يكبر فيها إلا التكبير المعتاد في الصلوات الأخرى ، فلا يزيد التكبيرات المطلوبة في العيدين ، وفاقا للحنفية ، وخلافا للشافعية ، والحنابلة ، ويخطب فيها خطبتين ، فإذا فرغ الإمام من الخطبة الثانية ندب له أن يستقبل القبلة ، فيجعل ظهره للناس ، ثم يقلب رداءه من خلفه ، فيجعل ما على عاتقه الأيسر على عاتقه الأيمن ، وبالعكس ، ولا يجعل أسفل الرداء أعلاه ، ولا أعلى الرداء أسفله ، ويندب للرجال الذين يصلون خلفه أن يقلبوا أردبتهم وهم جلوس ، بخلاف النساء ، ثم يدعو الإمام برفع ما نزل بالناس ويطلب في الدعاء ، ويندب الدعاء بالوارد ، ومنه ما جاء في خبر الموطأ وهو : كان صلى الله عليه وسلم إذا استسقى قال : اللهم اسق عبادك وبهيمك ، وانشر رحمتك ، وأحى بلدك الميت .

المالكية مهقون مع الشافعية ، والحنابلة على أنها سنة مؤكدة تلي صلاة العيد في التأكد للرجال إذا أدت جماعة ولكنها تندب لمن فاتته مع الإمام ، كما تندب للصبي المميز ؛ وللرأة المسنة . أما الشابة فإنه يكره لها الخروج لصلاة الاستسقاء ، وإن خيفت الفتنة بخروجها ، فإنه يحرم عليها الخروج .

(١) الحنفية — قالوا : الصحيح أنها مندوبة ؛ نعم قد ثبت طلبها بالكتاب والسنة ، ولكن الثابت بهما هو الاستسقاء ، والحمد لله ، والثناء عليه ، والدعاء ، أما الصلاة فإنها لم ترد فيها أحاديث صحيحة ، =

بيان الأوقات التي تباح فيها النافلة في مبحث خاص ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

هذا ، وإذا تأخر نزول المطر فإنه يسن تكرار صلاة الاستسقاء على الصفة السابقة ، حتى يأتي الغيث ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### ما يستحب للإمام فعله قبل الخروج لصلاة الاستسقاء

يستحب له أمور : أحدها : أن يأمر الناس قبل الخروج إلى الصلاة بالتوبة والصدقة ، والخروج من المظالم باتفاق الجميع ، ثانيها : أن يأمرهم بمصالحة الأعداء ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فقالوا : لا يندب له ذلك ، ثالثها : أن يأمرهم بصيام ثلاثة أيام ، ثم يخرج بهم في اليوم الرابع مشاة في أية ساعة منه ، باتفاق الحنفية ، والشافعية ، وخالف الحنابلة والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، رابعها : أن يخرج بهم في ثياب خلقة متدللين ، باتفاق ثلاثة

= على أنه لا خلاف عندهم في أنها مشروعة للنفرد بدون جماعة ، لأنها نفل مطلق ، أما ما ورد في الكتاب الكريم فهو قوله تعالى ( فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ، يرسل السماء عليكم مدراراً ) وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير إنكار ، وقد رويت أحاديث صحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فدعا الله تعالى ، وبما يناسب المقام أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استسقى به وهو صغير ، فقد ورد أن أهل مكة أصابهم قحط ، فقالت قريش : يا أبا طالب أقحط الوادي وأجدب العيال . فوهم فاستسقى ، فخرج أبو طالب ومعه غلام ، كأنه شمس تجلت عنها سحابة قنماء ، وحوله أغيلة فأخذه أبو طالب ، وألصق ظهره بالكعبة ولاذ الغلام بإصبعه ، وما في السماء قرعة ، فأقبل السحاب من ههنا : وههنا وأغدودق ؛ وانفجر له الوادي وأخصب النادي والبادي ؛ وفي ذلك يقول أبو طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل أخرج ابن عساکر

(١) المالكية - قالوا : وقتها كالعيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس إلى زوالها .

الشافعية - قالوا : تصح ولو في أوقات النهي عن النافلة ؛ لأنها صلاة ذات سبب .

(٢) الحنفية - قالوا : إن تكرار صلاة الاستسقاء مندوب لاسنة ، كما تقدم ، ولا تكرار

إلا في ثلاثة أيام متتالية بدون زيادة

(٣) الحنابلة - قالوا : لا يندب أن يخرج بهم في اليوم الرابع ، بل يندب الخروج مع الإمام

في اليوم الذي يعينه .

من الأئمة ؛ وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . خامسها : أن يأمرهم بأن يخرجوا معهم الصبيان والشيوخ والمعجز والدواب ، ويعدوا الرضع عن أمهاتهم ليكثر الصياح . فيكون ذلك أقرب إلى رحمة الله عز وجل ، وهذا متفق عليه بين الحنفية ، والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### صلاة كسوف الشمس

ويتعلق بها مباحث ، أولها : حكمها ودليله ، وحكمة مشروعيتها : ثانيها : كيفية صلاتها ، ثالثها : فرضها ومستها : رابعها : حكم الخطبة فيها .

### حكمها ودليله ، وحكمة مشروعيتها

صلاة كسوف الشمس سنة مؤكدة ، وقد ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا ، حتى ينكشف ما بكم ، رواه الشيخان .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف الشمس ، بحديث رواه الشيخان ، كما ثبت أنه صلى لكسوف القمر ، كما سيأتي ، أما حكمة مشروعيتها ، فإن الشمس نعمة من أكبر نعم الله تعالى التي تتوقف عليها حياة البكائنات ، وظاهر أن كسوفها فيه إشعار بأنها قابلة للزوال ، بل فيه إشعار بأن العالم كله في قبضة إله قدير ، يمكنه أن يذهب في لحظة ، فالصلاة في هذه الحالة معناها إظهار التذلل ، والخضوع لذلك الإله القوي المتين ، وذلك من محاسن الإسلام ، الذي جاء بالجد الخالص ، وترك عبادة الأوثان ، ومنها الشمس والقمر وغيرهما من العوالم .

٦ = المالكية - قالوا : يندب الخروج في ضحى اليوم الرابع ، إلا من بعدت داره ، فإنه يخرج في الوقت الذي يمكنه من إدراك صلاتها مع الإمام

(١) الحنابلة - قالوا : يخرجون لصلاة الاستسقاء بثياب الزينة ، كصلاة العبد .

(٢) المالكية - قالوا : المندوب هو إخراج الصبيان المميزين الذين تصح صلاتهم ، أما غيرهم من الأطفال فإنه يكره إخراجهم ، كما يكره إخراج البهائم .

الحنابلة - قالوا : يسن خروج الصبيان المميزين ، كما يقول المالكية أما غيرهم فإنه يباح إخراجهم كالبهائم والمعجز .

## كيفية صلاة كسوف الشمس

اتفق ثلاثة من الأئمة على أنها ركعتان بدون زيادة ، فإن فرغ منها قبل انجلائها دعا الله تعالى حتى تنجلي ، ويزيد في كل ركعة منها قياماً وركوعاً ، فتكون كل ركعة مشتملة على ركوعين وقيامين ، وخالف الحنفية في ذلك . فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(١)</sup> ، على أن الذين خالفوا الحنفية قالوا : إنه يصح أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية ، فلو صلاها ركعتين ، كهيئة النفل أجزاء ذلك بدون كراهة ، فالفرق بينهم وبين الحنفية هو أن الحنفية يقولون : لا بد من صلاتها بركوع واحد وقيام واحد ، وغيرهم يقول : يجوز أن يصلها بالكيفية المذكورة ، وبغيرها ، ومن قال : إنها تصلى بركوعين وقيامين ، فانه يقول : إن الفرض هو القيام الأول ، والركوع الأول . أما القيام الثاني والركوع الثاني فهو مندوب على هذا .

## سنن صلاة الكسوف

يسن أن يطيل القراءة في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة البقرة ، أو نحوها ؛ وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة سورة آل عمران ، أو نحوها ، ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو سورة النساء ، وفي القيام الثاني نحو سورة المائدة ، بعد الفاتحة فيهما ، وهذه الكيفية متفق عليها ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٢)</sup> . ويسن أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذاهب<sup>(٣)</sup> فلا تدرك الركعة بالدخول

(١) الحنفية - قالوا : صلاة الكسوف لا تصح بركوعين وقيامين ، بل لا بد من قيام واحد ، وركوع واحد كهيئة النفل بلا فرق ، على أنهم قالوا : أقنأ ركعتان ، وله أن يصل أربعاً أو أكثر ، والأفضل أن يصل أربعاً بتسليمة واحدة أو بتسليمتين .

(٢) الحنفية - قالوا : يسن تطويل القراءة في الركعة الأولى بنحو سورة البقرة ، وفي الثانية بنحو آل عمران ، ولو خففهما ، وطول الدعاء ، فقد أتى بالسنة . لأن السنة عندهم استيعاب وقت الكسوف بالصلاة والدعاء ، فإذا خفف أحدهما طول الآخر ، لبقى على الخشوع ، والخوف إلى الانجلاء .

(٣) الحنفية - قالوا يسن تطويل الركوع والسجود فيهما ، بلا حد معين .

مع الإمام في القيام الثاني ، أو الركوع الثاني من كل ركعة ، وخالف المالكية في ذلك ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١)</sup> ، ولا يراعى حال المأمومين في هذه الصلاة . فيشرع التطويل فيها على ما تقدم ، ولو لم يرض المأمون ، باتفاق ثلاثة ؛ وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٢)</sup> ، ولا أذان لها ؛ ولا إقامة ، وإنما يندب أن ينادى لها بقول : « الصلاة جامعة » ، يندب إسرار القراءة ، إلا عند الحنابلة ، فإنهم قالوا ، : يسن الجهر بالقراءة فيها ، ويندب أن تصلى جماعة ، ولا يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة ، أو مأذوناً من قبل السلطان ؛ وخالف الحنفية في ذلك ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٣)</sup> ، ويندب فعلها في الجامع باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا يندب فعلها في الجامع إلا إذا صلاها جماعة ، أما المنفرد فله أن يصلها في أي مكان شاء .

= الحنابلة — قالوا : يطيل الركوعين في كل ركعة بلا حد ، ولكن يسبح في الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار مائة آية . وفي الركوع الثاني منها بمقدار سبعين آية ، ومثلها الركعة الثانية ، إلا أن أفعالها تكون أقصر من أفعال الأولى ، أما السجود فيسن تطويله في كل من الركعتين بحسب العرف .

الشافعية — قالوا : يطيل الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار قراءة مائة آية من سورة « البقرة » ، والثاني بمقدار ثمانين آية منها ، ويطيل الأول من الركعة الثانية بمقدار سبعين آية منها ، والثاني بمقدار خمسين آية منها ، أما السجود ، فإنه يطيل منه السجدة الأولى من كل ركعة بمقدار الركوع الأول منها ، ويطيل السجدة الثانية من كل ركعة بمقدار الركوع الثاني منها .

المالكية — قالوا : يندب تطويل كل ركوع بما يقرب من قراءة السورة التي قبله ، فيطول الركوع الأول بما يقرب من قراءة سورة « البقرة » ، والثاني بما يقرب من قراءة سورة « آل عمران » ، وهكذا ؛ أما السجود في كل ركعة . فيندب تطويله ، كالركوع الذي قبله ، والسجدة الثانية تكون أقصر من الأولى ، قريباً منها ، ويندب أن يسبح في ركوعه وسجوده .

(١) المالكية — قالوا : الفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأخيران ، والسنة هو الأولان ، فلو دخل مع الإمام في القيام الثاني في إحدى الركعتين فقد أدرك الركعة .

(٢) المالكية — قالوا : إنما يشرع التطويل فيها على الصفة المتقدمة ما لم يتضرر المأمومون أو يخش خروج وقتها الذي هو من حل النافلة إلى زوال الشمس .

(٣) الحنفية — قالوا : يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة على الصحيح . فإن لم يوجد فلا بد من إذن السلطان ، فإن لم يمكن ذلك صابت فرادى في المنازل .

## وقت صلاة الكسوف

. وقتها من ابتداء الكسوف إلى أن تنجلي الشمس مالم يكن الوقت وقت نهي عن النافلة ، فإذا وقع الكسوف في الأوقات التي ينهى عن النافلة فيها اقتصر على الدعاء ، ولا يصلح عند الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## الخطبة في صلاة الكسوف

الخطبة غير مشروعة فيها ، فإذا انجلت الشمس أثناء الصلاة أتت على صفتها ، فإذا غربت الشمس منكسفة فلا يصلح لها ؛ أما كون الخطبة غير مشروعة ، فهو متفق عليه ، إلا عند الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

## صلاة خسوف القمر ، والصلاة عند الفزع

وأما صلاة خسوف القمر ، لحكمها وصفتها ، كصلاة كسوف الشمس المتقدمة ، إلا في أمور

(١) الشافعية - قالوا : متى تيقن كسوف الشمس سن له أن يصلح هذه الصلاة . ولو في وقت النهي ، لأنها صلاة ذات سبب .

المالكية - قالوا : وقتها من حل النافلة ، وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر ربح إلى الزوال . فلا تصلح قبل هذا الوقت ، ولا بعده .

(٢) - قالوا : يسن لها خطبتان لجماعة الرجال - كالعيد - بعد صلاتها ، ولو انجلت الشمس ، ويبدل التكبير بالاستغفار ، لأنه هو المناسب للحال ، ولا يشترط فيهما من شروط خطبتي الجمعة إلا أن يسمع الناس ، وكونها باللغة العربية ، وكون الخطيب ذكراً .

المالكية - قالوا : إذا انجلت الشمس بتمامها أثناء الصلاة ، فإن كان ذلك قبل إتمام ركعة بسجودتها أتت كما نوافل من غير زيادة القيام ، والركوع في كل ركعة ، ومن غير تطويل ؛ أما إذا كان ذلك بعد تمام ركعة بسجودتها ، فقبل : يتمها على هيئتها بزيادة القيام والركوع ، ولكن من غير تطويل ، وقيل : يتمها كالنوافل ، والقولان متساويان .



مفصلة في المذاهب<sup>(١)</sup> ، وأما الصلاة عند الفزع فهي مندوبة ، فيندب أن يصلي ركعتين عند الفزع من الزلازل أو الصواعق أو الظلمة والريح الشديدين ، أو الوباء ، أو نحو ذلك من الأهوال ، لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليتركوا المعاصي ، ويرجعوا إلى طاعته ، فعند وقوعها ينبغى الرجوع إليه تعالى بالعبادة التي يدور عليها أمر سعادتهم في الدنيا والآخرة ، وهي كالنوافل المطلقة فلا جماعة لها ولا خطبة . ولا يسن فعلها في المسجد بل الأفضل فيها أن تؤدى بالنازل ، وهذا متفق عليه عند المالكية ، والحنفية . أما الحنابلة فقالوا : لا تندب الصلاة لشيء من الأشياء المذكورة إلا للزلازل إذا دامت فيصلي لها ركعتان كصلاة الكسوف ، وأما الشافعية فلم يذكروا أن الصلاة مندوبة لشيء من هذه الأمور .

### الأوقات التي نهى الشارع عن الصلاة فيها

تقدم في مباحث أوقات الصلاة الخمس المفروضة أن للصلوات أوقاتاً تؤدي فيها . بحيث لو تأخرت عنها كان المصلي آثماً إذا فعلها في وقت الحرمة ، وفاعلاً للمكروه إذا صلاها في وقت

الحنفية — قالوا : صلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس ، إلا أنها مندوبة ولا تشرع فيها الجماعة ، ولا يسن إيقاعها في الجامع بل تؤدي في المنازل وحدها .  
الشافعية — قالوا : صلاة الخسوف كصلاة الكسوف ، إلا في أمرين : أحدهما : الجهر بالقراءة في الخسوف دون الكسوف ، ثانيهما : إن صلاة الكسوف تفوت بغروب الشمس كاسفة . بخلاف القمر ، فإنه إذا غرب خاسفاً فعات صلاته إلى أن تطلع الشمس ، وإذا فاته كل من صلاة الكسوف والخسوف لم يقض .

(١) المالكية — قالوا : صلاة خسوف القمر مندوبة لاسنة على المعتمد ، بخلاف الكسوف فإنها سنة ، كما تقدم ، وصفتها كالنوافل بلا تطويل في القراءة ، وبدون زيادة القيام والركوع ؛ ويندب الجهر فيها بالقراءة ، ووقتها من ابتداء الخسوف إلى انجلاء القمر ، وينهى عنها في أوقات النهي عن النافلة ، ويحصل المندوب بصلاة ركعتين ، ويندب تكرارها حتى ينجلي القمر أو يغيب أو يطلع الفجر ، بخلاف صلاة الكسوف ، فإنها لا تكرر إلا إذا انجلت الشمس ثم انكسفت ، ويكره إيقاعها في المسجد ، كما تكره الجماعة فيها .

الحنابلة — قالوا : صلاة الخسوف كالكسوف ، إلا أنه إذا غاب القمر خاسفاً ليلاً أدبت صلاة الخسوف بخلاف الشمس ، كما تقدم .

الكراهة ، ولكن اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الصلاة تكون صحيحة متى وقعت بعد دخول وقتها ، وخالف الحنفية في ثلاثة أوقات ، فقالوا : إن الصلاة المفروضة لا تنعقد فيها أصلاً ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وأما صلاة النافلة فقد اختلف آراء المذاهب في أوقاتها المنهي عن صلاتها فيها ، فانظرها تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : إن الصلاة المفروضة لا تنعقد أصلاً في ثلاثة أوقات : أحدها : وقت طلوع الشمس إلى أن ترتفع ، فلو شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت الشمس قبل أن يفرغ من صلاته ، بطلت صلاته ؛ إلا إذا كان في الركعة الأخيرة وجلس بمقدار التشهد ، فانهم اختلفوا في هذه الحالة ، فمنهم من قال تبطل ، ومنهم من قال لا ، ثانيها : وقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ، وقد تقدم معنى الزوال في مباحث أوقات الصلاة ، ثالثها : وقت احمرار الشمس حال غروبها إلى أن تغرب ، إلا عصر اليوم نفسه ، فإنه ينعقد ، ويصح بعد احمرار الشمس المذكور عند غروبها مع الكراهة التحريمية ، ومثل الصلوات المفروضة في هذا الحكم سجدة التلاوة ولكن عدم صحة سجدة التلاوة في هذه الأوقات مشروطة بوجودها قبل دخول هذه الأوقات ، بأن يسمعها مثلاً قبل طلوع الشمس ، ثم يسجد وقت طلوع الشمس ، أما إذا سمع آية سجدة في وقت من هذه الأوقات ، وسجد فإنه يصح ، فلو سمع قارئاً يقرأ آية سجدة عند طلوع الشمس أو وقت توسط الشمس في كبد السماء ، أو حال احمرار الشمس عند غروبها ، وسجد فإن سجده تصح ، ولكن الأفضل تأخير السجدة إلى الوقت الذي تجوز فيه الصلاة ، ومثل سجدة التلاوة صلاة الجنازة فإنها إذا حضرت قبل دخول وقت من هذه الأوقات ولم يصل عليها فلا يصح له أن يصلي عليها عند دخول هذه الأوقات ، أما إذا حضرت وقت دخولها فإن الصلاة عليها تصح ، بل يكره تأخير الصلاة إلى الوقت الذي تجوز فيه الصلاة ، وهذا كله في الصلوات المفروضة .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره التنفل تحريماً في أوقات ، وهي : بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح ، إلا سنتها فلا تكره ، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس فلا يصلي في هذا الوقت نافلة ، ولو سنة الفجر إذا فاتته ، لأنها متى فاتت وحدها سقطت ، ولا تعاد ، كما تقدم ، وبعد صلاة فرض العصر إلى غروب الشمس ، وعند خروج الخطيب من خلوته للخطبة ، سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو حج أو نكاح أو كسوف أو استسقاء ، وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة ، إلا سنة الفجر إذا أمن فوت الجماعة في الصبح ، كما تقدم ، وقبل صلاة العيد وبعدها على ما تقدم ، وبين الظهر والعصر المجموعتين في عرفة جمع تقديم ولو سنة الظهر ، وبين المغرب والعشاء =

= المجموعتين في المزدلفة جمع تأخير ، ولو سنة المغرب ، وعند ضيق وقت المكتوبة ، وإذا وقع الفل في وقت من هذه الأوقات انعقد مع الكراهة التحريمية ، ويجب قطعه وأداؤه في وقت الجواز .  
 الحنابلة - قالوا : يحرم التنفل ولا ينعقد ، ولو كان له سبب في أوقات ثلاثة ، وهي :  
 أولاً : من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قدر ربح إلا ركعتي الفجر ، فإنها تصح في هذا الوقت قبل صلاة الصبح ، وتحرم ولا تنعقد بعده ؛ ثانياً : من صلاة العصر ، ولو بمجموعة مع الظهر جمع تقديم ، إلى تمام الغروب ، إلا سنة الظهر ، فإنها يجوز بعد العصر المجموعة مع الظهر ؛ ثالثاً : عند توسط الشمس في كبد السماء حتى نزول ، ويستثنى من ذلك كله ركعتا الطواف ، فإنها تصح في هذه الأوقات مع كونها نافلة ، ومثلها الصلاة المعادة . بشرط أن تمام الجماعة رهو بالمسجد ، فإنه يصح أن يميد الصلاة التي صلاحها مع الجماعة ، وإن وقعت نافلة ، وكذا تحية المسجد إذا دخل حال خطبة الإمام وقت توسط الشمس في كبد السماء فإنها تصح ، وإذا شرع في صلاة النافلة قبل دخول وقت من هذه الأوقات ثم دخل الوقت وهو فيها فإنه يحرم عليه إنتمامها ، وإن كانت صحيحة : أما صلاة الجنائز فإنها تحرم في وقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول . وفي وقت شروعيها في الغروب إلى أن يتكامل الغروب ؛ وفي وقت طلوعها إلى أن تتكامل ، فيحرم فعلها في هذه الأوقات ، ولا تنعقد إلا لعذر فيجوز .

الشافعية - قالوا : تكره صلاة النافلة التي ليس لها سبب تحريمياً ، ولا تنعقد في خمسة أوقات ، وهي : أولاً : بعد صلاة الصبح أداء إلى أن ترتفع الشمس ؛ ثانياً : عند طلوع الشمس إلى ارتفاعها قدر ربح ؛ ثالثاً : بعد صلاة العصر أداء ، ولو بمجموعة مع الظهر في وقته ، رابعاً : عند اصفرار الشمس حتى تغرب ؛ خامساً : وقت استواء الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ؛ أما الصلاة التي لها سبب متقدم عليها كتحية المسجد وسنة الوضوء ، وركعتي الطواف ، فإنها تصح بدون كراهة في هذه الأوقات لوجود سببها المتقدم ، وهو الطواف ، والوضوء ، ودخول المسجد ، وكذا الصلاة التي لها سبب مقارن ، كصلاة الاستسقاء ، والكسوف ، فإنها تصح بدون كراهة أيضاً لوجود سببها الممارن ، وهو القحط ، وتغيب الشمس ؛ أما الصلاة التي لها سبب متأخر كصلاة الاستخارة والتوبة ، فإنها لا تنعقد لتأخير سببها ؛ ويستثنى من ذلك الصلاة بمسكة ، فإنها تنعقد بلا كراهة في أي وقت من أوقات الكراهة ، وإن كانت خلاف الأولى ؛ ويستثنى أيضاً من وقت الاستواء يوم الجمعة ، فإنه لا تحرم فيه الصلاة ، نعم تحرم الصلاة مطلقاً بعد جلوس الخطيب على المنبر يوم الجمعة إلا تحية المسجد ، فإنها تسن بشرط أن لا يزيد عن ركعتين ، فلو قام لثالثة =

= بطلت صلواته كلها ؛ وأما خطبة غير الجمعة فتكره الصلاة فيها تنزيهاً ؛ ويكره تنزيهاً التنفل عند إقامة الصلاة المفروضة غير الجمعة ؛ أما هي فيحرم التنفل عند إقامتها إن ترتب عليه فوات ركوعها الثاني مع الإمام ، ويجب قطع النافلة عند ذلك ، وإذا شرع في النفل قبل إقامة الصلاة ثم أقيمت وهو يصليها أتمه إن لم يخش فوات الجماعة بسلام الإمام ، وإلا نذب له قطعه إن لم يغلب على ظنه الحصول على جماعة أخرى .

المالكية - قالوا : يحرم التنفل ، وهو كل ما عدا الصلوات الخمس المفروضة ، كالجنازة التي لم يخف عليها التغيير ، وسجود التلاوة وسجود السهو ، في سبع أوقات ، وهي من ابتداء طلوع الشمس إلى تمامه ، ومن ابتداء غروب الشمس إلى تمامه ، وحال خطبة الجمعة انفاقاً ، والعيذ على الراجح ، وحال خروج الإمام للخطبة . وحال ضيق الوقت الاختياري ، أو الضروري للصلاة المكتوبة ، وحال تذكار الفائتة - إلا الوتر لخفته - لأنه يجب قضاؤها بمجرد تذكرها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » ، وحال إقامة الصلاة للإمام الراجح ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، ويكره ما ذكر من النفل وما ماله مما تقدم في أوقات : الأول : بعد طلوع الفجر إلى قبيل طلوع الشمس ، ويستثنى من ذلك أمور : رغبة الفجر ، فلا تذكره قبل صلاة الصبح ، أما بعد حماة - كرهه ، والورد ، وهو مراتبه الشخص على نفسه من الصلاة ليلاً ، فلا يكره فعله بعد طلوع الفجر - بل يندب ، ولكن بشروط : ١ - أن يفعله قبل صلاة الفجر والصبح ، فإن صلى الصبح فات الورد ، وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر قطعهما صلى الورد ، وإن تذكره بعد الفراغ منهما صلى الورد وأعاد الفجر ، لأن الورد لا يفوت إلا بصلاة الصبح ، كما تقدم ٢ - أن يكون فعله قبل الإسفار ؛ فإن دخل الإسفار كره فعله ٣ - أن يكون معتاداً له ، فإن لم يعتد التنفل في الليل كره له التنفل بعد طلوع الفجر ٤ - أن يكون تأخيره بسبب غلبة النوم آخر الليل ، فإن أخره كسلاً كره فعله بعد طلوع الفجر ٥ - أن لا يخاف بفعله فوات صلاة الصبح في جماعة ، وإلا كره الورد إن كان الشخص خارج المسجد ، وحرم إن كان فيه . وكانت الجماعة للإمام الراجح ، ويستثنى أيضاً من الكراهة في الوقت المذكور صلاة الشفع والوتر إذا لم يصلهما حتى طلع الفجر ، فإنه يطالب بهما مادام لم يصل الصبح إلا إذا أخر الصبح حتى بقي على طلوع الشمس مقدار صلواته فقط ، فإنه يترك الشفع والوتر حينئذ ويصليهما ، ويستثنى أيضاً صلاة الجنازة ، وسجود التلاوة إذا فعل قبل الإسفار ولو بعد صلاة الصبح . فلا تكرهان ، أما بعد الإسفار فتكره صلواتهما ، إلا إذا خيف على الجنازة التغيير بالتأخير فلا تؤخر ؛ الثاني : من أوقات الكراهة بعد تمام طلوع الشمس إلى أن =

## قضاء النافلة إذا فات وقتها أو فسدت بعد الشروع

إذا فاتت النافلة فلا تقضى إلا ركعتي الفجر ، فإنهما يقضيان من وقت حل النافلة بعد طلوع الشمس إلى الزوال ، على التفصيل المتقدم ، باتفاق الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١)</sup> .

وإذا شرع في النفل ثم أفسده فلا يجب عليه قضاؤه ، لأنه لا يتعين بالشروع فيه ، باتفاق الشافعية والحنابلة ، وخالف المالكية ؛ والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٢)</sup> .

== ترتفع قدر رخ ، وهو اثنا عشر شبراً بالشبر المتوسط ، الثالث بعد أداء فرض العصر إلى قبيل الغروب ، ويستثنى من ذلك صلاة الجنائز ، وسجود التلاوة إذا فعلاً قبل اصفرار الشمس ، أما بعد الاصفرار فنكرهان ، إلا إذا خيف على الجنائز التغير ، الرابع : بعد تمام غروب الشمس إلى أن تصلي للغرب ، الخامس : قبل صلاة العيد أو بعدها بالمصلي ، على التفصيل السابق ، وإنما ينهى عن التنفل في جميع الأوقات السابقة — أوقات الحرمة والكراهة — إذا كان مقصوداً ، فني قصد التنفل كان منهيّاً عنه نهى تحريم أو كراهة ، على ما تقدم ، ولو كان مندوراً ، أو قضاء نفل أفسده ، أما إذا كان النفل غير مقصود ، كأن شرع في فريضة وقت النهي ، فتذكر أن عليه فائتة بعد صلاة ركعة من الفرض الحاضر فإنه يندب أن يضم إليها ركعة أخرى ، ويجعله نفلاً ولا يكره ، وإذا أحرم بنفل في وقت النهي وجب عليه قطعه إن كان في أوقات الحرمة إلا من دخل المسجد والإمام يخطب ، فشرع في النفل جهلاً أو نسياناً فلا يقطعه ، أما إذا خرج الخطيب إلى المنبر بعد الشروع في النفل فلا يقطعه ، ولو لم يقدر ركعة ، بل يجب الإمام ، وندب له قطعه في أوقات الكراهة ، ولا قضاء عليه فيما .

(١) الشافعية — قلوا : يندب قضاء النفل الذي له وقت كالتوافل التابعة للمكتوبة والضحية والعيدين ، أما ما ليس له وقت فإنه لا يقضى ، سواء كان له سبب ، كصلاة الكسوف ، أو ليس له سبب كالنفل المطلق .

الحنابلة — قالوا : لا يندب قضاء شيء من التوافل إلا السنن التابعة للفريضة والوتر .

(٢) الحنفية — قلوا : إذا شرع في النفل المطلوب منه ثم أفسده ، لزمه قضاؤه : فإن نوى ركعتين أو لم ينو عدداً ، ثم أفسده ، لزمه قضاء ركعتين ، وكذا إن نوى أربعاً على الصحيح ، ولو شرع في نفل يظنه مطلوباً منه ، ثم تبين له أنشاء الصلاة أنه غير مطلوب لم يلزمه قضاؤه ، =

## هل تصلي النافلة في المنزل أو في المسجد

صلاة النافلة في المنزل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا أيها الناس في بيوتكم ، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، وراه البخارى : ومسلم : ويستثنى النافلة التي شرعت لها الجماعة كالنواويح ؛ فإن فعلها في المسجد أفضل على التفصيل المتقدم في مبحثها .

## صلاة النفل على الدابة

وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= المالكية — قالوا : يجب قضاء النفل إذا أفسده فإن نوى ركعتين أو لم ينو عدداً ثم أفسده وجب عليه قضاء ركعتين . أما إذا نوى أربع ركعات ، ثم أفسدها ؛ فإن كان الإفساد قبل عقد الركعة الشائئة برفع رأسه من ركوعها مطمئناً معتدلاً وجب قضاء ركعتين ، وإن كان بعد عقد الركعة الثالثة بما ذكر وجب عليه قضاء أربع ركعات .

(١) الشافعية — قالوا : صلاة النافلة على الدابة جائزة إلى الجهة التي يقصدها المسافر ، ولا يجوز له الانحراف عنها إلا للقبلة ، فإن انحرف لغير القبلة عالماً عادماً بطلت صلاته ، وإنما تجوز بشرط السفر ، ولو لم يكن سفر قصر ؛ ويصلها صلاة تامة بركوع وسجود ، إلا إذا شق عليه ذلك فإنه يومئ بركوعه وسجوده ، بحيث يكون انحناء السجود أخفض من انحناء الركوع إن سهل ، وإلا فعل ما أمكنه ويجب عليه فيها استقبال القبلة إن لم يشق عليه . فإن شق عليه استقبالها في كل الصلاة وجب عليه أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيرة الإحرام ، فإن شق عليه ذلك أيضاً سقط استقبال القبلة بشروط ستة : الأول : أن يكون السفر مباحاً ، الثاني : أن يقصد السفر إلى مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة الثالث : أن يكون السفر لغرض شرعى ، كالنجارة ، الرابع : دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها ، ولو قطع السفر وهو يصلي لزمه استقبالها ، الخامس : دوام السير ، ولو نزل أو وقف للاستراحة في أثناء الصلاة لزمه الاستقبال ما دام غير سائر السادس : ترك فعل الكبير بلا عذر ، كالركض والعدو بلا حاجة في أثناء الصلاة للذكورة ، أما إن كان لحاجة فلا يضر ، ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهراً ؛ بخلاف ما إذا بالت الدابة أودى فيها أو وطئت نجاسة رطبة ؛ فإن كان زمامها بيده بطلت صلاته ، وإلا فلا ، أما إن كانت النجاسة جافة فإن فارقها الدابة حالاً صحت الصلاة ، وإلا فلا تصح ، ومن جعل دابته تطأ نجاسة بطلت صلاته =



= مطلقاً ، ويجوز للمسافر أن يتنفل ماشياً ، فإن كان في غير وحل لزمه إتمام الركوع والسجود والتوجه فيها إلى القبلة ، كما يجب عليه التوجه إليها عند إحرامه والجلوس بين السجدين ، ولا يمشى إلا في قيامه واعتداله من الركوع قائماً ، وتشهده وسلامه كذلك ، ومن كان ماشياً في نحو تلج أو وحل أو ماء جازله الإيماء بالركوع والسجود ، إلا أنه يلزمه استقبال القبلة فيهما ، والمائى إذا وطئ نجاسة عمداً في أثناءها بطلت صلاته مطلقاً ، فإن وطئها سهواً صحّت صلاته إن كانت جافة وفارقتها حالاً ، وإلا بطلت صلاته .

المالكية - قالوا : يجوز للمسافر سفراً تنصر فيه الصلاة - وسيأتي بيانه - أن يصلى النفل ، ولو كان وترأ ، على ظهر الدابة ، بشرط أن يكون راكباً لها ركوباً معتاداً ، وله ذلك متى وصل إلى مبدأ قصر للصلاة على الأحوط ، ثم إن كان راكباً في شقذف وتخروان ، ونحوهما ما يتيسر فيه الركوع والسجود عادة صلى بالركوع والسجود قائماً أو جالساً إن شاء بالإيماء ، ويقوم استقبال جهة السفر مقام استقبال القبلة ، وإن كان راكباً لأتان ونحوها صلى بالركوع والإيماء للسجود ، بشرط أن يكون الإيماء للأرض لا للرج ونحوه ، وأن يحسر عمامته عن جهته ، ولا تشتط طهارة الأرض التي يرمى لها ، ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضاً . ويكفيه استقبال جهة السفر ، فلو انحرف عنها عمداً لغير ضرورة بطلت صلاته . إلا إن كان الانحراف للقبلة فصح ، لأن القبلة هي الأصل . ويندب للمسافر المذكور أن يبدأ أصلاً لجهة القبلة ، ولا يجب ولو تيسر ، أما المائى والمسافر سفراً لا تنصر فيه الصلاة لكونه قصيراً أو غير مباح مثلاً ، وكذا راكب الدابة ركوباً غير معتاد - كالراكب مقلوباً - فلا تصح صلاته إلا بالاستقبال والركوع والسجود . ويجوز المتنقل على الدابة أن يفعل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه ، وتحريك رجله ، وإمسالك زمامها بيده ، ولكنه لا تسكلم ولا يلتفت ، وإذا شرع في الصلاة على ظهرها ثم وقف ، فإن نوى إقامة تقطع حكم السفر نزل وتمم بالأرض بالركوع والسجود ، ولا يخفف القراءة وأتم على ظهرها ، وأما الفرض على ظهر الدابة ولو كان نفلاً منذوراً ، فلا يصح إلا في المودج ومحوه ، بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام ، أما على الأتان ونحوها فلا يصح إلا لضرورة ، كما تقدم في مباحث واستقبال القبلة في صلاة الفرض .

الحنفية - قالوا : تندب الصلاة على الدابة إلى أى جهة توجهت إليها دابته : فلو صلى إلى جهة غير التي توجهت إليها دابته لا تصح لعدم الضرورة ، ولا يشترط في ذلك السفر ، بل يتنفل المنيم بلا عذر متى جازز المصر إلى المحل الذي يجوز للمسافر فيه الصلاة فيه ، وينبغي أن يرمى =

## مباحث الجمعة

يتعلق بها، مباحث : أحدها : حكمها ودليله : ثانيها : وقتها : ثالثها : متى يجب السعي لصلاة الجمعة ، رابعها : شروطها ، خامسها : شرح بعض هذه الشروط ، وهي حكم حضور النساء الجمعة ، حكم تعدد

= لأن الصلاة على الدابة شرعت بالإيماء ، فلو سجد على شيء وضعه أو سجد على السرج اعتبر سجوده إيماءً إن كان أخفض من الركوع ، ولا يشترط استقبال القبلة في ابتداء الصلاة ، لأن المباحات إلى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح إلى غير جهتها ، نعم يستحب ذلك مع عدم المشقة ، ويجوز أن يحث دابته على السير بالعمل القليل ، كما يجوز له أن يفتح صلاته على الدابة ، ثم ينزل عنها بالعمل القليل ويتمها بانياً على ما صلاه : أما إذا افتتح الصلاة وهو على الأرض ، فلا يجوز له أن يتمها بانياً على ظهر الدابة ، ولو افتتح صلاته خارج المصر ، ثم دخل المصر أتم على الدابة ، وأما صلاة الفرض والواجب وسنة الفجر ، فإنها لا تجوز على الدابة إلا للضرورة ، كخوف من لص أو سبع على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل ، وقد تقدم بيانه في استقبال القبلة ، ولا يجمع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة عليها . ولو كانت في السرج والركابين في الأصح ، ولا يجوز للماشي أن يتنفل ماشياً بل يقف إذا أراد التنفل ، ويؤدي الصلاة تامة

الحنابلة - قالوا : يجوز للمسافر سفراً مباحاً إلى جهة معينة ، سواء كان سفر قصر أو لا أن يتنفل على ظهر الدابة أو على الأرض إذا كان ماشياً ، ويجب على المتنفل على الدابة أن يركع ويسجد ويستقبل القبلة في جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة . فإن شق عليه شيء من ذلك فلا يجب ، فيستقبل جهة سفره إن شق عليه استقبال القبلة ، ويومئ للركوع ، أو السجود إن تعسر واحد منهما ، ويلزم أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع إن تيسر ، وأما الماشي فيلزمه افتتاح الصلاة إلى جهة القبلة . وأن يركع ويسجد بالأرض إلى جهة القبلة أيضاً ، ويفعل باقي الصلاة وهو ماش مستقبلاً جهة مقصده ، ومن كان يتنفل على الدابة وهو ماش ، وكان مستقبلاً جهة مقصده : ثم عدلت به دابته أو عدل هو عنها فإن كان العدل لجهة القبلة صححت وإن كان لغيرها ، فإن كان لغير عذر بطلت صلاته مطلقاً ، وإن كان لعذر وطال العذر عرفاً بطأت ، وإلا فلا ، ويشترط طهارة ماتحت الراكب المتنفل من بردعة ونحوها بخلاف الحيوان ، فلا تشترط طهارته ، أما من سافر ولم يقصد جهة معينة ، وكذا من سافر سفراً مكروهاً أو محرماً فإنه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها .

المساجد التي تقام فيها الجمعة في البلد الواحد ، الجماعة التي تصح بها الجمعة ، الخطبة - أركانها - شروطها - سننها - مكرهاياتها - الكلام حال الخطبة وعند خروج الخطيب من خلوته وجلوسه على المنبر - الترقية بين يدي الخطيب ، سادسها : بيان مالا يجوز فعله يوم الجمعة في المسجد أو غيره ، كتخطي رقاب الناس في المسجد ، وعدم جواز السفر يومها ، سابعها : هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة ؛ ثامنها : هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة ؛ تاسعها : بيان حكم من أدرك إمام الجمعة في بعض الصلاة ؛ عاشرها : مندوبات صلاة الجمعة ، وإليك بيان هذه المباحث بالتفصيل .

### حكم الجمعة ، ودليله

صلاة الجمعة فرض على كل من استكملت فيه الشروط الآتي بيانها ، وهي ركعتان ، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم » ، رواه أحمد والنسائي ، وابن ماجه بإسناد حسن ، وهي فرض عين على كل مكلف قادر مستكمل لشروطها ، وليست بدلا عن الظهر ، فإذا لم يدركها فرض عليه صلاة الظهر أربع ركعات ، وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب فقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع » ، وأما السنة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر رجلا يصلي بالناس ، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » رواه مسلم ، وقد انعقد الإجماع على أن الجمعة فرض عين .

### وقت الجمعة ، ودليله

وقت الجمعة هو وقت الظهر ، من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء ، كما تقدم بيانه في مبحث « أوقات الصلاة » ، فلا تصح الجمعة قبل هذا الوقت ، ولا بعده بانفاق الحنفية ، والشافعية ، وخالف الحنابلة . والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) وإذا خرج

(١) الحنابلة - قالوا : يبتدئ وقت الجمعة من ارتفاع الشمس قدر ربح ، وينتهي بصيرورة ظل كل شيء مثله ، سوى ظل الزوال ، ولكن ما قبل الزوال وقت جواز فعلها فيه ، وما بعد الزوال وقت وجوب إيقاعها فيه ، وإيقاعها فيه أفضل .  
المالكية - قالوا : وقتها من زوال الشمس إلى غروبها ، بحيث يتركها بتامها مع الخطبة =

الوقت وهم في صلاة الجمعة ، ففي حكم صلاتهم خلاف في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، أما دليل وقتها فهو ما رواه البخاري في صحيحه ، عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس ، وأخرج مسلم عن سلمة بن الأكوع ، قال : كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع نتتبع النبي (الظل) .

## متى يجب السعي لصلاة الجمعة ، ويحرم البيع ؟

### الأذان الثاني

يجب السعي لصلاة الجمعة على من يجب عليه الجمعة إذا نودي لها بالأذان الذي بين يدي الخطيب ، ويحرم البيع في هذه الحالة لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع ، فقد أمر الله تعالى بالسعي إلى الصلاة عند النداء ، ولم يكن معروفًا في عهد صلى الله عليه وسلم سوى هذا الأذان ، فكان إذا صعد صلى الله عليه وسلم المنبر أذن المؤذن بين يديه ، وقد روى ذلك البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وقد زاد عثمان رضي الله عنه نداء قبل هذا عند ما كثر الناس ، روى عن السائب بن يزيد ، قال : كان للنداء يوم الجمعة أرله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر :

= قبل الغروب ، فان علم أن الوقت الباقي إلى الغروب لا يسع إلا ركعة منها بعد الخطبة . فلا يشرع فيها ، بل يصلى الظهر فان شرع يصح .

(١) الحنفية — قالوا : تبطل صلاتهم بخروج الوقت قبل تمامها لفوات الشرط ، ولو بعد

القعود قدر التشهد .

الشافعية — قالوا : إذا شرعوا في صلاتها ، وقد بقي من الوقت ما يسمعها ، ولكنهم أطلوا فيها حتى خرج الوقت لم يبطل ما صلوه ، بل يتمونها ظهراً يائنين على صلاتهم الأولى من غير نية الظهر ، ويسر الإمام فيما بقي . ويحرم أن يقطعوا الصلاة ويستأنفوا الظهر من أوله ، أما إذا شرعوا فيها بعد أن ضاق الوقت ظانين أنه يسعها فلم يسعها ، وخرج وهم في الصلاة بطلت صلاتهم ، ولا تنقلب ظهراً .

الحنابلة — قالوا : إذا شرعوا في صلاة الجمعة آخر وقتها فخرج الوقت وهم فيها أتموها الجمعة .

المالكية — قالوا : إن شرع في الجمعة معتقداً إدراكها بتمامها ثم غربت الشمس قبل تمامها ،

فإن كان الغروب بعد تمام ركعة يسجدتها أتمها الجمعة ، وإلا أتمها ظهراً .

فلسا كان زمن عثمان ، وكثر الناس ، زاد النداء الثاني على الزوراء ، وفي رواية زاد الأذان الثالث ولكن المراد به هنا الأذان ، وإنما سماه ثالثاً لأن الإقامة تسمى أذاناً ؛ وبما لا ريب فيه أن زيادة هذا الأذان مشروعة ، لأن الغرض منه الإعلام ، فلما كثر الناس كان إعلامهم بوقت الصلاة مطلوباً ، وسيدنا عثمان من كبار الصحابة المجتهدين الذين عرفوا قواعد الدين ونقلوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أنه يجب على المسكف بالجمعة أن يسعى إليها متى سمع النداء الذي بين يدي الخطيب ، لأنه هو المقصود بالآية الكريمة ، وخالف الحنفية فقالوا : متى سمع أذان الجمعة بعد زوال الشمس فانه يجب عليه أن يسعى ، فالأذان المعروف الآن على المذنبه ونحوها يوجب السعى إلى الصلاة ، لأنه نداء مشروع ، والآية عامة ، فلم تخصه بالأذان الذي بين يدي الخطيب ، كما يقول الثلاثة .

أما البيع فقد اتفق الحنفية ، والشافعية على أنه حرام عند أذان الجمعة . وإن كان صحيحاً ، إلا أن الشافعية أرادوا الأذان الذي بين يدي الخطيب ، والحنفية ، أرادوا الأذان الذي قبله إلى انتهاء الصلاة ، أما المالكية ، والحنابلة : فانظر مذهبهم تحت الخط ١١ .

هذا حكم من يجب عليهم الجمعة ، أما من لا يجب عليهم فانه لا يجب عليهم السعى ، ولا يحرم عليهم البيع ، فان كان أحد المتعاقدين يلزمه ، والآخر لا يلزمه ، فانه يحرم عليهما معاً ، وذلك لأن من لا يجب عليه أعان من يجب عليه على المعصية . ومن هذا تعلم أنه لا يجب السعى ، ولا يحرم البيع قبل الأذان المذكور على الخلاف المتقدم : نعم يجب السعى على من كانت داره بعيدة عن المسجد بقدر ما يدرك به أداء الفريضة .

(١) المالكية — قالوا : إذا وقع البيع وقت الأذان المذكور كان فاسداً ويفسخ ، إلا إذا تغيرت ذات المبيع ، كأن ذبح أو أكل منه أو نحو ذلك ، وكذا إذا تغير سوقه ، كأن نزل ثمنه أو صعد ونحو ذلك مما يفوت به البيع العاسد ، كما يأتي في الجزء الثاني ، فإذا وقع شيء من ذلك فإن البيع يمضي ، وتجب قيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن الذي وقع العقد عليه .  
الحنابلة — قالوا : إذا وقع البيع في هذا الوقت لا ينعقد رأساً .

## شروط الجمعة

### تعريف المصر والقرية

يشترط لصلاة الجمعة ما يشترط لصلاة الظهر وغيره من الصلوات المذكورة في صحيفة ١٧٦ وما بعدها في مبحث شروط الصلاة، المتقدم بيانها، ولكن للجمعة شروط زائدة على شروط الصلاة المتقدمة، فلنذكرها لك مجتمعة عند كل مذهب تحت الخط<sup>(١)</sup>، ثم نبين المتفق عليه، والمختلف فيه.

(١) الحنفية — قالوا: تنقسم شروط الجمعة الزائدة على شروط الصلاة إلى قسمين: شروط وجوب؛ وشروط صحة، فشروط وجوبها عندم ستة: أحدها: الذكورة، فلا تجب على الأنثى، ولكن إذا حضرتها وأدتها، فإما تصح منها، وتجزئها عن صلاة الظهر، ثانيها: الحرية، فلا تجب على من به رق، ولكن إذا حضرها وأداها فإما تصح منه، ثالثها: أن يكون صحيحاً، فلا تجب على المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ماشياً، فإن عجز عن الذهاب إلى المسجد ماشياً سقطت عنه الجمعة، وإن وجد من يحمله باتفاق الحنفية، أما الأعمى الذي لا يمكنه الذهاب إليها بنفسه فالإمام يقول: إنها تسقط عنه؛ ولو وجد قائداً متبرعاً، أو بأجر يقدر عليه، والصاحبان يقولان إن قدر على الذهاب، ولو بقائد متبرع، أو بأجر يقدر عليه لزمه الذهاب، فيجوز للأعمى أن يقلد أحد الرأيين، ولكن الأحوط أن يقلد مذهب الصاحبين، خصوصاً أن الجمعة تصح منه باتفاق، رابعها: الإقامة في المحل الذي تقام فيه الجمعة، أو في محل متصل به، فمن كان في محل يبعد عن مكان الجمعة فإنها لا تجب عليه، وقدروا مسافة البعد بفرسخ، وهو ثلاثة أميال، والميل ستة آلاف ذراع، وهي - خمسة كيلو مترات، وأربعون متراً - وهذا هو المختار للفتوى: وبعضهم قدر هذه المسافة بأربع مائة ذراع: وتسمى غلوة، وبذلك تعلم أنها لا تجب على المسافر إلا إذا نوى أن يقيم خمسة عشر يوماً، خامسها: أن يكون عاقلاً، فلا تجب على المجنون ومن في حكمه؛ سادسها: البلوغ، فلا تجب على الصبي الذي لم يبلغ.

هذا، ولا يشتبه عليك عد العقل والبلوغ من شروط وجوب الجمعة الزائدة على شروط وجوب الصلاة، وذلك لأن الحنفية عدوا في كتبهم المشهورة شروط الصلاة مقصورة على شروط الجواز والصحة، وإلا فما لاشك فيه أن البلوغ من شروط وجوب الصلاة، وكذلك القدرة والصحة، فلا تجب الصلاة على العاجز لمرض ونحوه، فمن لم يعدد العقل والبلوغ والقدرة في شرائط الجمعة =



= اكتفاء بعنهما في شروط الصلاة كان له وجه حسن : وأما شروط صحتها فهي سبعة أحدها : المصر ، فلا تجب على من كان مقبلاً بقربة لقول علي رضي الله عنه : ولا الجمعة ، ولا تشرية ولا صلاة فطر ، ولا أضحية إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، موقوفاً على علي رضي الله عنه ، وكذلك رواه عبد الرازق والفرق بين القرية والمصر أن المصر ما لا تسع أكبر مساجده أهلها المكلفين بصلاة الجمعة ، ولو لم يحضروا بالفعل ، وبهذا أفتى أكثر فقهاء الحنفية ، وعليه فتصح الجمعة في كل بلاد القطر المصري التي بها مساجد تقام فيها الجمعة ، إذ لا توجد قرية يسع أكبر مساجدها جميع أهلها المكلفين ، فإذا فرض ووجدت قرية صغيرة ، ويقال لها : نزلة ، لا ينطبق عليها هذا الشرط ، فإنه لا يصح من أهلها الجمعة إذا لم يكن بينها وبين بلدة أخرى أقل من مسافة فرسخ ، وإلا فإنه يلزمهم الذهاب إلى هذه البلدة لأداء الجمعة ؛ ولكن المشهور من مذهب أبي حنيفة أن المصر هو كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحدود ، وإن لم ينفذها بالفعل ، فلا تصح الجمعة على هذا الرأي في مساجد البلدان التي لا ينطبق عليها هذا الشرط وحيث أن معظم علماء المذهب أفتوا بالرأي الأول فمن الحيلة العمل به خصوصاً أن جميع الأئمة لم يشترطوا هذا الشرط ، فالذين يتركون صلاة الجمعة بناء على ما اشتهر عند بعض الحنفية في تعريف المصر لم يأخذوا بالأحوط لدينهم ، خصوصاً إذا ترتب على ترك الجمعة تشكيك العامة واستهانتهم بأداء واجباتهم الدينية ، على أن عندهم الذي يعولون عليه في هذا رواه ابن أبي شيبة عن علي موقوفاً ، وقد نقل الزيلعي في كتابه "نصب الراية" أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه هذا في هذا الموضوع شيء ، وعلى فرض أنه حديث صحيح فمن أين جاء تعريف المصر بأنه ما كان له أمير وقاض ينفذ الحدود ، فالحق واضح ، والارتكاز على هذا لا يفيده مطلقاً ، ولهذا جرى جمهور محققي الحنفية على أن المصر هو ما كان أكبر مسجد فيه لا يسع أهلها الذين تجب عليهم الصلاة ، وإن لم يحضروا فعلاً ؛ أما الأئمة الآخرون فإنهم لم يعولوا على هذا الأثر الذي نقل عن علي كرم الله وجهه ، وستعرف شرائطهم بعد هذا ؛ ثانياً : إذن السلطان أو نائبه الذي ولاه إمارة ، فإذا ولي الإمام خطيباً فإن له أن يولي غيره ، ولو لم يأنك بالإمارة على الظاهر ، وبعضهم يقول : لا يجوز إلا إذنه بإمارة غيره ؛ ثالثاً : دخول الوقت ، فلا تصح الجمعة إلا إذا دخل وقت الظهر ، وقد عرفت أن دخول الوقت شرط لصحة الصلاة مطلقاً ، ولو غير جمعة ، كما هو شرط لوجوبها ، ولكنهم ذكروه أيضاً في شرائط صحة الجمعة تساهلاً ، وإذا خرج الوقت قبل تمام صلاتها فإن صلاتهم تبطل ، ولو بعد القعود قدر التشهد ؛ وقد عرفت أن وقت الجمعة هو وقت الظهر ، وهو من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء ؛ =

= رابعها: الخطبة، وسيأتي بيانها؛ خامسها: أن تكون الخطبة قبل الصلاة؛ سادسها: الجماعة، فلا تصح للجمعة إذا صلاها منفرداً، ويشترط في الجماعة عند الحنفية أن يكونوا ثلاثة غير الإمام، وإن لم يحضروا الخطبة، كما سيأتي في مبحث الجماعة التي لا تصح الجمعة إلا بها،؛ سابعها: الإذن العام من الإمام - الحاكم - فلا تصح الجمعة في مكان يمنع منه بعض المصلين، فلو أقام الإمام الجمعة في داره بحاشيته وخدمه، فإنها تصح مع الكراهة، ولكن بشرط أن يفتح أبوابها، ويأذن للناس بالدخول فيها، ومثلها الحصن والقلعة، على أنه لا يضر إغلاق الحصن أو القلعة لخوف من العدو، فتصح الصلاة فيها مع إغلاقها متى كان مأذوناً للناس بالدخول فيها، وتصح صلاة الجمعة في القضاء، بشرطين: أحدهما: إذن الإمام؛ ثانيهما: أن لا يبعد عن المصر أكثر من فرسخ، أو يسكون له علاقة بالمصر، كالمحل الذي أعد لسباق الخيل، أو لدفن الموتى، وسيأتي في مبحثه.

المالكية - قالوا: تنقسم شروط الجمعة إلى قسمين: شروط وجوب، وشروط صحة، فأما شروط وجوبها فهي كشروط وجوب الصلاة المتقدمة، وتزيد عليها أمور: أحدها الذكورة، فلا تجب الجمعة على المرأة، ولكن إن صلتهما مع الجماعة فإنها تصح منها، وتجزئها عن صلاة الظهر؛ ثانيها: الحرية، فلا تجب على العبد، ولكن إذا حضرها وأرادها فإنها تصح منه، وهذان الشرطان متفق عليهما في المذاهب بنصهما، ثالثها: عدم العذر المبيح لتركها، فتسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب إليها راكباً أو محملاً، فإذا قدر على السعي لها، ولو بأجرة لا يتجحف به، فإنها تجب عليه، وإذا كان مقعداً فإنه لا يلزمه الذهاب إلى الجمعة، إلا إذا وجد من يحمله، ولم يتضرر من ذلك؛ رابعها: أن يكون مبصراً، فلا تجب على الأعمى إذا تعذر عليه الحضور بنفسه، أو لم يجد قائداً، فإن أمكنه المشي بنفسه، أو وجد قائداً، فإنها تجب عليه؛ خامسها: أن لا يكون شيخاً هرمياً يصعب عليه الحضور، سادسها: أن لا يكون وقت حر أو برد شديدين، ومثل الحر والبرد الشديدين المطر والوحل الشديدين؛ سابعها: أن يخاف من ظلم يجسه أو يضربه ظلماً، أما إن كان يستحق ذلك فإن الجمعة لا تسقط عنه، ثامنها: أن يخاف على مال أو عرض أو نفس، ويشترط في المال أن يكون ضياعه مجحماً به، تاسعها: أن يكون مقيماً بالبلد الذي تقام به الجمعة، أو مقيماً بقريّة أو خيمة تبعد عنه ثلاثة أميال وثلاث ميل. وتعتبر هذه المسافة من المنارة التي في طرف البلد إن جاز تعدد مساجد الجمعة. بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد، أما إذا منع تعدد المساجد فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً. فالقيم والمسافر الذي نوى إقامة أربع أيام تامة تجب عليه الجمعة، وإن كانت لا تنعقد =

== بالمسافر الذي نوى الإقامة : أما الاستيطان ، وهو الإقامة بنية التأييد ، فهو شرط لوجوبها ابتداءً ولصحتها ، فلا تجب الجمعة ابتداءً إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأيد بحيث يمكن حمايتها والذود عنها من الطوارئ الغالبة ؛ عاشرها : أن يكون في بلدة مستوطنة ، فلو نزل جماعة كثيرة بمكان ونووا فيه الإقامة شهراً مثلاً ، وأرادوا أن يقيموا الجمعة في ذلك المكان ، فلا تجب عليهم ولا تصح ، ولا يشترط في بلد الجمعة أن يكون مصراً ، فتصح في القرية وفي الأخصاص ، وهي البوت المبنية من الجريد أو القصب الفارسي - البوص - ؛ وأما بيوت الشعر فلا تجب الجمعة على أهلها ، ولا تصح ، لأن الغالب عليهم الارتحال ، إلا إذا كانوا قريبين من بلدها ، فتجب عليهم تبعاً ، كما تقدم .

وأما شروط صحة الجمعة فهي خمسة : الأول : استيطان قوم ببلدة أو جهة ، بحيث يعيشون في هذا البلد دائماً آمنين على أنفسهم من الطوارئ الغالبة ، وكما أن الاستيطان شرط في الصحة ، فهو شرط في الوجوب ، كما تقدم بيانه في شرائط الوضوء ، : الثاني : حضور اثني عشر غير الإمام ، ولا يلزم حضور جميع أهل البلد ، ولو في أول الجمعة على الصحيح ؛ نعم يشترط وجودهم في البلد أو قريباً منه بحيث يمكن الاستنجاد بهم في كل جمعة ؛ الثالث : الإمام ، ويشترط فيه أمران : أحدهما : أن يكون مقياً أو مسافراً نوى إقامة أربعة أيام ، وقد تقدم ؛ ثانيهما : أن يكون هو الخطيب ، فلو صلى بهم غير من خطب ، فالصلاة باطلة ، إلا إذا منع الخطيب من الصلاة مانع يبيح له الاستخلاف ، كرعاف ، ونقض وضوء ، فيصح أو يصلى غيره إن لم ينظر زوال عذره في زمن قريب ، وإلا وجب انتظاره ؛ والقرب مقدار صلاة الركعتين الأربعين من العشاء وقرائتهما ؛ الرابع : الخطبتان ، وقد تقدم الكلام عليهما ؛ الخامس : الجامع ، فلا تصح الجمعة في البيوت ولا في أرض براح مثلاً ، ويشترط في الجامع شروط أربعة : الأول : أن يكون مبنياً ، فلا تصح في مسجد حوط عليه بأحجار أو طوب من غير بناء ؛ الثاني : أن يكون بناؤه مساوياً على الأقل للبناء المعتاد لأهل البلد ، فلو كان البلد أخصاصاً صح بناء المسجد من البوص ؛ الثالث : أن يكون في البلد أو يكون قريباً منها ، بحيث يصل إلى المكان المقيم به دخان البلد التي تقام فيها الجمعة ، الرابع : أن يكون المسجد ، واحداً ولو تعددت للمساجد في البلد الواحد فلا يصح إلا في الجامع القديم ، على التفصيل الذي تقدم في « مبحث تعدد المساجد »

الشافعية - قالوا : تنقسم شروط الجمعة إلى قسمين : شروط وجوب : وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها الزائدة على ما تقدم في شروط وجوب الصلاة ، فمنها الشرط التي ذكرها المالكية =

= إلى الشرط العاشر ، فمنهم متفقون معهم في أن الجمعة لا تجب على المريض والمقعّد والأعمى إلا بالشروط التي ذكرها المالكية في شرائط الوجوب ، وكذا لا تجب في حال البرد والحر الشديدين جداً ، كما يقول المالكية ، ومثلهما المطر والوحل والخوف من عدو ظالم أو حاكم ظالم كذلك ، وكذا لا تجب على من خاف ضياع مال ، سواء كان مجحفاً به أولاً ، خلافاً للمالكية في ذلك ، وكذا لا تجب على من خاف على عرضه أو نفسه ، كما لا تجب على المرأة والرقيق ، ولكنها تصحّ منهما ، وقد وافق الحنابلة على هذه الشروط أيضاً ، إلا أن الحنابلة قالوا : لا تجب على الأعمى ، إلا إذا وجد قائداً أو ما يقوم مقامه ، من علامة يستند إليهم حتى يصل إلى المسجد ، كجدار يمكنه أن يستند إليه أو جبل يمسك أو نحو ذلك ، وقد عرفت أن الحنفية يقولون : تسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ما شيئاً ، فإن عجز عن ذلك سقطت عنه ، وإن وجد من يحمله باتفاق ، أما الأعمى ففيه خلاف ، فبعضهم يقول : تسقط عنه ، ولو وجد قائداً متبرعاً ، ومنهم من يقول : إذا قدر على الذهاب ولو بقائد متبرع أو بأجر بقدر عليه فإن الذهاب يجب عليه . كما تقدم في شرائط الوجوب عند الحنفية ، وقد وافق الحنفية بجميع الأئمة على أن الجمعة لا تجب على من خاف من ظالم يعتدى على ماله أو عرضه أو نفسه ، بشرط أن يكون ضياع ماله مجحفاً به ، كما يقول المالكية ، والحنابلة ، خلافاً للشافعية ، أما إن كان ظالماً ، فإن الجمعة لا تسقط عنه بالخوف من القصاص .

ومن شروط وجوب الجمعة عند الشافعية الإقامة بمحل الجمعة أو بمحل قريب منه ، كما يقول غيرهم من الأئمة ، إلا أن لهم في ذلك تفصيلاً ، وهو أنهم يشترطون فيمن كان مقيماً بمحل قريب من محل الجمعة أن يسمع الأذان أو النداء ، فلا تجب الجمعة على من كان مقيماً بمكان بعيد لا يسمع أهله النداء ، إلا إذا بلغ عددهم أربعين ، فتجب عليهم في هذه الحالة إقامة الجمعة بمحلهم . ولا يلزمهم السعي للبلد للقريب منهم ، ولا يشترط في وجوب الجمعة الاستيطان ، وهو الإقامة على الأبيد ، بحيث لا يرحلون عن محلهم صيفاً أو شتاءً إلا للحاجة ، كالمبتاد في القاطنين ببلد ، وإما الاستيطان المذكور شرط لانعقاد الجمعة ، فلا تنعقد الجمعة إلا بمن كان مستوطناً ، بمعنى أنه لو حضر من المستوطنين أقل من أربعين ، وكمل العدد بغير متوطن ، فإن الجمعة لا تنعقد ، ولا تصح ، كما لا تجب عليهم من أول الأمر ، ومن شرط وجوب الجمعة الإقامة ، فلا تجب الجمعة على المسافر ، إلا إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام في بلد الجمعة ، وإذا خرج للسفر من بلد بعد فجر الجمعة فإنها تجب عليه إذا أدرك الجمعة في المحل المسافر إليه ، إما إذا خرج من بلد قبل فجر يوم الجمعة ، فإنها =

= لا تجب عليه ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون السفر طويلاً أو قصيراً ، إلا إذا كان يريد الذهاب إلى مكان قريب يسمع فيه أذان الجمعة من البلدة التي خرج منها ، أما إذا سمع النداء من بلدة غيرها فإنها لا تجب عليه ، وعلى هذا إذا خرج الحصادون والعمال من بلدهم إلى مكان أعمالهم قبل الفجر ، فإن الجمعة لا تجب عليهم ، إلا إذا كانوا في مكان يسمعون فيه النداء من بلدهم ، وأما شروط صحة الجمعة عند الشافعية فهي ستة أشياء : الأول : أن تقع كلها وخطبتها في وقت الظهر يقيناً : الثاني : أن تقع بأبنية مجتمعة ، سواء كانت مصراً أو قرية ، أو بلداً ، أو غاراً بالجبل ، أو سرداباً ، فلا تصح في الصحراء ، والضابط المعتمد لصحة الجمعة في الأبنية ما لا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة كقضاء داخل سور البلد ، وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه ، الثالث : أن تقع الصلاة جماعة بشرائطها المتقدمة ، الرابع : أن يكون عدد جماعتها أربعين بالشروط المتقدمة ، الخامس : أن تكون صلاة الجمعة متقدمة على غيرها في مكانها ، وسياق تفصيل ذلك في مبحث تعدد الجمعة ، السادس : تقدم الخطبتين بالأركان والشروط الآتي بيانها .

الحنابلة — قالوا تنقسم شروط الجمعة الزائدة على شرائط الصلاة المتقدمة إلى شروط وجوب . وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها الزائدة على ما تقدم ، فمنها الشروط التي ذكرت عند المالكية ، والشافعية ، والحنفية ، ومنها الحرية ، فلا تجب على العبد ، والذكورة ، فلا تجب على الإناث ، وتصح منهم إذا حضروها ، ومنها عدم العذر المبيح تركها ، فلا تجب على المريض الذي يتضرر بالذهاب إليها ركباً أو محمولا ، أما إذا قدر ولو بأجرة لا تجحف به ، فإنها تجب عليه ، ومثل المريض المقعد ، ومنها أن يكون مبصراً ، فلا تجب على الأعمى ؛ ولو وجد قائداً ؛ إلا إذا أمكنه أن يستند إلى حبل متصل بمسجد الجمعة ، ومنها أن لا يكون وقت حر أو برد شديدين ، أو وقت مطر ووحل شديدين كذلك ، ومنها أن يخاف من حبس ونحوه ، وهو مظلوم لا ظالم ، ومنها أن يخاف على مال من الضياع ، أو يخاف على عرض أو نفسه ، ويشترط أن يكون ضياع المال مجحفاً به ، ومنها الإقامة ببناء يشمل اسم واحد كصر ، فكل القاطنين في مدينة مصر تجب عليهم الجمعة ، ولو كان بينهم وبين المحل التي تقام فيه فراسخ كثيرة ، لأنها مدينة واحدة لها اسم واحد ، أما الجهات التي لها أسماء خاصة بها ، كعين شمس ، ومصر الجديدة ، والزيتون ومعادى الخبيري ، ونحو ذلك ، فإن كل جهة منها مستقلة بنفسها في هذا الشرط ، بحيث لا تجب الجمعة إلا على من كان متوطناً بها إذا كانت الجمعة تقام فيها ، فإن لم تكن بها مساجد تقام فيها الجمعة ، ولكن بجوارها جهة أخرى تقام فيها الجمعة ، فإنه يجب أن يذهب إلى الجهة التي تقام فيها الجمعة ، بشرط أن تكون بين الجهتين مسافة فرسخ فأقل . أما إذا كانت المسافة أكثر فإن الجمعة لا تجب ، وقد عرفت حد =

## حضور النساء الجمعة

قد عرفت أن الذكورة شرط في وجوب الجمعة ، فلا تجب على المرأة ، ولكن تصح منها إذا صلتها بدل الظهر ، وهل الأفضل للمرأة أن تصلي الجمعة ، أو تصلي الظهر في بيتها ؟ في ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، أما غير المرأة فمن لا تجب عليهم الجمعة ، كالعبد ، فإنه يستحب له حضور الجمعة .

= الفرسخ فيما مضى من مذهب الحنفية ، ولا تجب الجمعة على سكان الحيام ، ولا على أهل القرى الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها أربعين ، فإن كانوا أربعين فأكثر ، فإن الجمعة تجب عليهم إذا كانوا لا يفارقونها صيفاً ولا شتاء ، ومن شروط وجوب الجمعة الإقامة ، فلا تجب على المسافر إلا إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام ؛ وأقل مسافة السفر المعتبرة عند الحنابلة أن يكون بين المسافر وبين المحل التي تقام فيه الجمعة فرسخ فأقل ، وإلا فلا تجب عليه ؛ وأما شروط صحة الجمعة فهي أربعة : أحدها . دخول الوقت ، فلا تصح قبله ولا بعده ، ولكن وقت الجمعة عند كوقت صلاة العيد ، فتى طلعت الشمس وارتفعت بمقدار ما تحل فيه الصلاة النافلة ، فإن صلاة الجمعة بتدئ عند كوقت ، وقد تقدم توضيح مذهبهم في مبحث وقت الجمعة ، فارجع إليه إن شئت ، ثانياً : أن يكون مقيماً بمدينة أو قرية على الوجه المتقدم ذكره في شروط الوجوب ، فلا تصح الصلاة عند كوقت في صحراء أو خيمة أو نحو ذلك ، خلافاً للحنفية الذين قالوا : تصح في الصحراء ، ثالثاً : أن يحضرها أربعون فأكثر بالإمام ، وإن كان بعضهم أخرس ، أما إن كانوا كلهم كذلك فإن الجمعة لا تصح ، رابعاً : الخطبتان بشروطهما وأحكامهما .

(١) الحنفية — قالوا : الأفضل أن تصلي المرأة في بيتها ظهراً ، سواء كانت عجوزاً أو شابة ، لأن الجماعة لم تشرع في حقها

المالكية — قالوا : إن كانت المرأة عجوزاً انقطع منها أرب الرجال جاز لها أن تحضر الجمعة ، وإلا كره لها ذلك ، فإن كانت شابة وخيف من حضورها الافتتان بها في طريقها أو في المسجد ؛ فإنه يحرم عليها الحضور دفماً للفساد .

الشافعية — قالوا : يكره للمرأة حضور الجماعة مطلقاً في الجمعة وغيرها إن كانت مشتهة ، ولو كانت في ثياب رثة ، ومثلها غير المشتهة إن تزينت أو تطيبت ، فإن كانت عجوزاً وخرجت في أثواب رثة ، ولم تضع عليها رائحة عطرية ، ولم يكن للرجال فيها غرض ؛ فإنه يصح لها أن تحضر =



## تعدد المساجد التي تقام فيها الجمعة

الغرض من صلاة الجمعة هو أن يجتمع الناس في مكان واحد خاشعين لربهم ، فتوثق بينهم روابط الألفة ، وتقوى صلاة المحبة ، وتحبب في أنفسهم عاطفة الرحمة والرفق ، وتموت عوامل البغضاء والحقد ، وكل منهم ينظر إلى الآخر نظرة المودة والإخاء ، فيعين قويمهم ضعيفهم ، ويساعد غنيهم فقيرهم ، ويرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ، ويشعرون جميعاً بأنهم عبيد الله وحده ، وأنه هو الغنى الحميد ، ذو السلطان القاهر ، والمعزة التي لا حد لها .

ذلك بعض أغراض الشريعة الإسلامية من حث الناس على الاجتماع في العبادة ؛ وبما لا ريب فيه أن تعدد المساجد لغير حاجة يذهب بهذه المعاني السامية ، لأن المسلمين يتفرقون في المساجد . فلا يشعرون بفائدة الاجتماع ، ولا تتأثر أنفسهم بعظمة الخالق الذي يجتمعون لعبادته خاضعين متذللين ، فمن أجل ذلك قال بعض الأئمة : إذا تعددت المساجد لغير حاجة فإن الجمعة لا تصح إلا لمن سبق بها في هذه المساجد ، فمن سبق بيقين كانت الجمعة له ، وأما غيره فإنه يصلها ظهراً ، وإليك بيان آراء المذاهب في هذا الموضوع تحت الخط (١) .

= الجمعة بدون كراهة ؛ على أن كل ذلك مشروط بشرطين : الأول . أن يأذن لها وليها بالحضور ، سواء كانت شابة أو عجوزاً ، فإن لم يأذن حرم عليها ؛ الثاني : أن لا يخشى من ذهابها للجماعة افتتان أحد بها ، وإلا حرم عليها الذهاب .

الحنابلة — قالوا : يباح للمرأة أن تحضر صلاة الجمعة ، بشرط أن تكون غير حسناء ؛ أما إن كانت حسناء ، فإنه يكره لها الحضور مطلقاً .

(١) الشافعية — قالوا : إما أن تعدد الأماكن التي تقام فيها الجمعة لغير حاجة إلى هذا التعدد ، أو تعدد لحاجة ، كأن يضيق المسجد الواحد عن أهل البلدة ، فإذا تعددت المساجد أو الأماكن التي تقام فيها الجمعة لغير حاجة كانت الجمعة لمن سبق بالصلاة ، بشرط أن يثبت يقيناً أن الجماعة التي صلت في هذا المكان سبقت غيرها بتكبيرة الإحرام ، أما إذا لم يثبت ذلك ، بل ثبت أنهم صلوا جميعاً في وقت واحد ، بأن كبروا تكبيرة الإحرام معاً ، أو وقع شك في أنهم كبروا معاً ، أو سبق أحدهم بالتكبير فإن صلاتهم تبطل جميعاً ، وفي هذه الحالة يجب عليهم أن يجتمعوا معاً ، ويعيدوها جمعة إن أمكن ذلك ، وإن لم يمكن صلوا ظهراً ؛ أما إذا تعددت لحاجة ، فإن الجمعة تصح في جميعها ، ولكن يندب أن يصلوا الظهر بعد الجمعة .

= المالكية - قالوا : إذا تعددت المساجد في بلد واحد ، فإن الجمعة لا تصح إلا في أول مسجد أقيمت فيه الجمعة في البلد ، ولو كان بناؤه متأخراً ، مثلاً إذا كان في البلد - زوايا - لم تقم فيها الجمعة ، ثم بنى مسجد أقيمت فيه الجمعة ، ثم بنى بعده مسجد آخر أقيمت فيه الجمعة ، فإن الجمعة لا تصح إلا في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً ، ولكن هذا الحكم عندهم مشروط بأربعة شروط : أحدها : أن لا يهجر القديم بالصلاة في الجديد ، بأن يترك الناس الصلاة في القديم رغبة في الجديد بدون عنز ؛ ثانيها : أن يكون القديم ضيقاً ، ولا يمكن توسعته ، فيحتاج الناس إلى الجديد ، - المسجد الضيق هو الذي لا يسع من يغلب حضورهم الجمعة ، وإن لم تكن واجبة عليهم - ، ثالثها : أن لا يخشى من اجتماع أهل البلدة في مسجد واحد حدوث فتنة أو فساد ، كما إذا كان بالبلدة أسرتان متنافستان إحداهما شرقي البلد ، والثانية غربيها ، فإنه يصح لكل منهما أن تتخذ لها مسجداً خاصاً ؛ رابعها : أن لا يحكم حاكم بصحتها في المسجد الجديد .

الحنابلة - قالوا : تعدد الأماكن التي تقام فيها الجمعة في البلد الواحد إما أن يكون لحاجة أو لغير حاجة ، فإن كان لحاجة ، كضيق مساجد البلد عن تصح منهم الجمعة ، وإن لم يجب عليهم ، وإن لم يصلوا فعلاً - فإنه يجوز ، وتصح الجمعة ، سواء أذن فيها ولي الأمر ، أو لم يأذن ، وفي هذه الحالة يكون الأولى أن يصل الظهر بعدها ، أما إن كان التعدد لغير حاجة ، فإن الجمعة لا تصح إلا في المكان الذي أذن بإقامتها فيه ولي الأمر ، ولا تصح في غيره حتى ولو سبقت ، وإذا أذن ولي الأمر بإقامتها في مساجد متعددة لغير حاجة ، أو لم يأذن أصلاً ، فالصحيحة منها ما سبقت غيرها بتكبيرة الإحرام ، فإن رقت الصلاة في وقت واحد ، بأن كبروا تكبيرة الإحرام معاً بطلت صلاة الجميع إن تيقنوا ذلك ، ثم إذا أمكن إعادتها جمعة أعادوها ، وإلا صلوا ظهراً ، أما إذا لم تعلم الجمعة السابقة ، فإن الجمعة تصح في واحد غير معين ، فلا تعاد جمعة ، ولكن يجب على الجميع أن يصلوا ظهراً .

الحنفية - قالوا : تعدد الأماكن التي تصح فيها الجمعة لا يضر ، ولو سبق أحدها الآخر في الصلاة على الصحيح ، ولكن إذا علم يقيناً من يصلي الجمعة في مسجد أن غيره سبقه من المصلين في المساجد الأخرى ، فإنه يجب عليه أن يصل أربع ركعات بنية آخر ظهر بتسليمة واحدة ، والأفضل أن يصلها في منزله حتى لا يعتقد العامة أنها فرض ، وقد عرفت أن الواجب عند الحنفية أقل من الفرض ، وإن شئت قلت : إنه سنة مؤكدة أما إذا شك في أن غيره سبقه فإنه يندب له أن يصل أربع ركعات بنية آخر ظهر فقط ، وعليه أن يقرأ في كل ركعة سورة أو ثلاث آيات =

## هل تصح صلاة الجمعة في الفضاء

اتفق ثلاثة من الأئمة على جواز صحة الجمعة في الفضاء ، وقال المالكية : لا تصح إلا في المسجد وقد ذكرنا بيان المذاهب في ذلك تحت الخط "١"

## الجماعة التي لا تصح الجمعة إلا بها

اتفق الأئمة على أن الجمعة لا تصح إلا بجماعة ، ولكنهم اختلفوا في عدد الجماعة التي لا تصح الجمعة إلا بهم ، كما اختلفوا في شروط هذه الجماعة ، وقد ذكرنا آراء المذاهب تحت الخط "١" .

= قصر ، لاحتمال أن تكون هذه الصلاة نافلة ، وقد تقدم أن قراءة السورة ونحوها واجبة في جميع ركعات النفل ، وهل يصلي الركعات الأربع المذكورة قبل صلاة أربع ركعات سنة الجمعة أو بعدها؟ والجواب : يصليها بعدها فإذا صلاها قبلها فقد خالف الأولى والأمر في ذلك سهل ، وعلى هذا يطلب من يصلي الجمعة أن يصلي بعدها أربع ركعات سنة الجمعة ، ثم يصلي بعدها أربع ركعات بنية آخر ظهر ، على الوجه المتقدم ، ثم يصلي بعدها ركعتين سنة وقت الظهر كما تقدم في السنن .

(١) المالكية - قالوا : لا تصح الجمعة في البيوت ولا في الفضاء ، بل لا بد أن تؤدى في الجامع .

الحنابلة - قالوا : تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريباً من البناء ، ويعتبر القرب بحسب العرف فإن لم يكن قريباً فلا تصح الصلاة ، وإذا صلى الإمام في الصحراء استخلف من يصلي بالضعاف .

الشافعية - قالوا : تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريباً من البناء ، وحد القرب عند المكان الذي لا يصح فيه للمسافر أن يقصر الصلاة متى وصل عنده ، وسيأتي تفصيله في مباحث قصر الصلاة ، ومثل الفضاء الخندق الموجود داخل سور البلد إن كان لها سور .

الحنفية - قالوا : لا يشترط لصحة الجمعة أن تكون في المسجد ، بل تصح في الفضاء ، بشرط أن لا يبعد عن المصر بأكثر من فرسخ ، وأن يأذن الإمام بإقامة الجمعة فيه ، كما تقدم في الشروط .

(٢) المالكية - قالوا : أقل الجماعة التي تنعقد بها الجمعة اثنا عشر رجلاً غير الإمام ، ويشترط فيهم شروط : أحدها : أن يكونوا من نجب عليهم الجمعة ، فلا يصح أن يكون منهم عبد أو صبي أو امرأة ، الثاني : أن يكونوا مترطين ، فلا يصح أن يكون منهم مقيم ببلد الجمعة لتجارة مثلاً =

= أو مسافر نوى الإقامة أربعة أيام ، الثالث : أن يحضروا من أول الخطبتين إلى تمام الصلاة ، فلو بطلت صلاة واحد منهم ، ولو بعد سلام الإمام ، وقبل سلامه هو ، فسدت الجمعة على الجميع ؛ الرابع أن يكونوا مالكيين أو حنفيين ، فإن كانوا من الشافعية أو الحنابلة الذين يشترطون أن يكون عدد الجماعة أربعين ، فلا تنعقد الجمعة بهم إلا إذا قلدوا مالكا أو أبا حنيفة ، ولا يلزم عند إقامة أول جمعة في قرية حضور أهل القرية كلهم ، بل يكفي حضور الاثني عشر على الراجح ؛ ويشترط في الإمام أن يكون ممن تجب عليه الجمعة ولو كان مسافراً نوى الإقامة أربعة أيام ، لكن بشرط أن تكون الإقامة بغير قصد الخطبة ، فإن أقام بقصد الخطبة فلا يصح أن يكون إماماً .

الحنفية - قالوا : يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير الإمام ، وإن لم يحضروا الخطبة ، فلو خطب بحضور واحد ، ثم انصرف قبل الصلاة وحضر ثلاثة رجال بعد ذلك وصلى بهم صحت من غير أن يعيد عليهم الخطبة ، ويشترط فيها أن يكونوا رجالاً ولو كانوا عبيداً أو مرضى أو مسافرين أو أميين أو بهم صمم ، لأنهم يصلحون للإمامة في الجمعة ، إما بكل أحد ، وإما لمثلهم في الأعمى والأخرس بعد أن يخاطب واحد غيرهم ، إذ لا يشترط أن يكون الخطيب هو إمام الجمعة ، فصلاحتهم للابتداء لغيرهم أولى ، بخلاف النساء أو الصبيان ، فإن الجماعة في الجمعة لا تصح بهم وخدمهم لعدم صلاحيتهم للإمامة بمثلهم فيها ويشترط أن يستمروا مع الإمام حتى يسجد السجدة الأولى . فإن تركوه بعد ذلك بطلت صلاتهم وخدمهم وأتمها هو جمعة ، وإن تركوه قبل أن يسجد بطلت صلاة الجميع عند أبي حنيفة ؛ ويشترط في الإمام أن يكون ولي الأمر الذي ليس فوقه ولي أو من يأذنه بإقامة الجمعة ، وهذا شرط في صحة الجمعة ، فلو لم يكن الإمام ولي الأمر أو نائبه لم تنعقد الجمعة وصلاتها للناس ظوراً ، ويجوز لمن أذنه الإمام بإقامة الجمعة أن ينوب غيره ، وأن يصرح له بذلك .

الشافعية - قالوا : يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أمور : أحدها : أن يكونوا أربعين ولو بالإمام ، فلا تنعقد الجمعة بأقل من ذلك ؛ فإن نقص العدد عن ذلك جاز تقايد إمام لا يشترط ذلك العدد بشرط أن يحترز المقلد عن التلقيق ، كأن يكون في طهارته موافقاً لذلك المذهب ؛ ويشترط فيهم أن يكونوا ممن تنعقد بهم الجمعة ، بأن يكونوا أحراراً ذكوراً مكلفين متوطنين بمحل واحد ، فلا تنعقد بالعبيد والنساء والصبيان والمسافرين ، وأن يستمروا مع الإمام في صلاة صحيحة مفضية عن القضاء ، بحيث لا يلزمهم إعادتها لئلا يذروا إلى أن تنتهي الركعة الأولى ، أما الركعة الثانية فلا يشترط فيها بقاء الجماعة ، بمعنى أنهم لو نوا مفارقة الإمام فيها وأتموا صلاتهم لأنفسهم صحت جمعهم ، وكذلك الإمام إذا نوى مفارقتهم فيها وأتم لنفسه . أما إذا فسدت صلاة واحد =

## أركان خطبتي الجمعة

افتتاحها بالحمد

قد ذكرنا لك في مباحث صلاة العيدين ، أن أركان خطبتيها كأركان خطبة الجمعة ما عدا

= منهم قبل سلام الإمام أو بعد ، فإن صلاة الجمعة تبطل على الجميع ، لأنه يشترط دوام العدد إلى تمامها ، فإن أمكنهم إعادتها جمعة لا تساع الوقت وجبت وإلا صلوا ظهراً ؛ ويشترط أيضاً أن يفتح المقتدون صلاتهم عقب افتتاح الإمام صلانه بدون أن يتأخروا عنه زمناً لا يسع قراءة الفاتحة والركوع قبل رفعه من الركوع ، فلو تأخروا عن تكبيرة الإمام حتى صار الزمن الذي بين تكبيرهم للإحرام ورفع الإمام من الركوع لا يسع قراءة الفاتحة والركوع لم تنعقد الجمعة ، أما الإمام فإن كان من الأربعين فإنه يشترط فيه أن يستكمل الشروط التي شرطت في المقتدين . وإن كان زائداً عن الأربعين صح أن يكون صبياً أو عبداً أو مسافراً ؛ ويشترط أن ينوي الإمام الإمامة وإن كان صبياً أو عبداً أو مسافراً ؛ وكذا يشترط في المقتدين أن ينووا الاقتداء . فإن لم ينو الإمام أو المقتدون ذلك لم تنعقد ، ويشترط أيضاً بقاء العدد كاملاً من أول الخطبة إلى انتهاء الصلاة .

الحنابلة — قالوا : يشترط في جماعة الجمعة شروط : ١ — أن لا يقل عددهم عن أربعين ، ولو بإمام . ٢ — أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم ، وهم الأحرار الذكور البالغون المستوطنون بالمحل الذي يصح أن تقام فيه الجمعة ، وهو البلد المبنى بناءً متتاداً ، فلا يصح أن يكون من جماعة الجمعة رقيق ولا أثنى ولا صبي ولا مسافر ولا مقيم غير مستوطن ولا مستوطن بمحل خارج عن بلد الجمعة وإن وجبت عليه تبعاً ، كما تقدم .

٣ — أن يكونوا قد حضروا الخطبة والصلاة ولا يشترط أن يحضروا جميع الصلاة . فلو حضر الأربعون جميع الخطبة وبعض الصلاة ثم انصرفوا بعد مجيء بدوهم صحت . أما لو نقص العدد عن الأربعين في أثناء الصلاة قبل حضور ما يكمله ، فإنها تبطل . وتجب إنادتها جمعة إن أمكن ؛ ويستثنى من ذلك ما إذا كان المأمومون يرون بحسب مذهبهم أن الجمعة تصح باثني عشر مثلاً ، ثم نقص عدد الأربعين حتى صاروا اثني عشر . فإن الصلاة لا تبطل عليهم ، ويجب على الإمام أن يستخاف منهم من يتم بهم صلاتهم . أما هو فصلاته باطلة حيث كان مذهبه بشرط الأربعين ؛ فإن كان المأمومون يرون أنه لا بد من أربعين والإمام لا يرى ذلك ، ثم نقص عددهم عن الأربعين قبل حضور ما يتم به العدد المذكور ، فإن الصلاة تبطل على الجميع .

افتتاح خطبة العيد ، فإنه يكون بالتكبير وافتتاح خطبة الجمعة يكون بالحمد ، وقد ذكرنا لك في مباحث ، صلاة العيد ، أركان الخطبتين مفصلة عند كل مذهب ، على أننا قد بينا هناك أن افتتاح خطبة الجمعة بالحمد ركن عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فقالوا إنه ليس بركن لا في خطبة العيد ولا في خطبة الجمعة ، ولذا رأينا أن نذكر لك أركان خطبة الجمعة هنا أيضاً ليسهل نظرها في كل مذهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الخطبة لها ركن واحد ، وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير . فيكفي لتحقق الخطبة للفروضة تحميدة أو تسيحة أو تهليل ، نعم بكرة تنزيهاً للاقتصار على ذلك ، كما سيأتي في سنن الخطبة ، والمشروط عندهم إنما هو الخطبة الأولى ، وأما تكرارها فهو سنة كما يأتي في السنن .

الشافعية — قالوا : أركان الخطبة خمسة : أحدها : حمد الله ، ويشترط أن يكون من مادة الحمد ، وأن يكون مشتملاً على لفظ الجلالة ، فلا يكفي أن يقول : أشكر الله ، أو أثنى عليه ، أو الحمد للرحمن ، أو نحو ذلك ، وجاز له أن يقول : أحمد الله ، أو إني حامد لله ، وهذا الركن لا بد منه في كل من الخطبتين الأولى والثانية ، ثانيها : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل من الخطبتين ، ولا بد من لفظ الصلاة ، فلا يكفي رحم الله سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم ، ولا يتعين لفظ محمد ، بل يكفي أن يذكر اسماً من أسمائه الظاهرة ، ولا يكفي الضمير في ذلك ، ولومع تقدم المرجع على المعتمد ، ثالثها : الوصية بالنقوى في كل من الخطبتين . ولو بغير لفظها ، فيكفي نحو : وأطيعوا الله ، ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك من غير حث على الطاعة ، رابعها : قراءة آية من القرآن في إحداهما ، وكونها في الأولى أولى ، ويشترط أن تكون آية كاملة أو بعضاً منها طويلاً ، وأن تكون مفهومة معنى مقصوداً من وعد أو وعيد أو حكم أو قصة أو مثل أو خبر ، أما نحو قوله تعالى : ثم نظر ، فلا يكفي في أداء ركن الخطبة . خامسها : الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في خصوص الثانية ، ويشترط أن يكون الدعاء بأمر آخرى ، كالغفران إن حفظه ، وإلا كفي الدعاء بالامر الدنيوي ، وأن لا يخرج منه الحاضرين بأن يقصد غيرهم .

المالكية — قالوا الخطبة لها ركن واحد . وهو أن تكون مشتملة على تحذير أو تبشير ، ولا يشترط السجع فيهما على الأصح فلو أتى بها نظماً أو نثراً صح وندب إعادتها إذا لم يصل ، فإن صلى فلا إعادة .



## شروط خطبتي الصلاة

هل يشترط أن تكونا بالعربية ، وهل يشترط لها النية ؟

يشترط لخطبتي الجمعة أمور: أحدها: أن تتقدما على الصلاة ، فلا يعتد بهما إن تأخرتا عنها ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>١١</sup> ، ثانيها: نية الخطبة فلو خطب بغير النية لم يعتد بخطبته عند الحنفية ، والحنابلة ، وقال الشافعية : والمالكية : إن النية ليست بشرط في صحة الخطبة ، إلا أن الشافعية اشترطوا عدم الانصراف عن الخطبة ، فلو عطس وقال : الحمد لله ، بطلت خطبته ، وهذا الشرط لم يوافقهم عليه أحد ، ثالثها : أن تكونا بالعربية على تفصيل في المذاهب . فانظره تحت الخط <sup>١٢</sup> ، رابعها : أن تكونا في الوقت ، فلو خطب قبله ،

= الحنابلة — قالوا : أركان الخطبتين أربعة : الأول : الحمد لله في أول كل منهما بهذا اللفظ ، فلا يكفي أحمدُ الله مثلا ؛ الثاني : الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتعين لفظ الصلاة ، الثالث : قراءة آية من كتاب الله تعالى ، ويلزم أن تكون مستقلة بمعنى أو حكم ، فنحو قوله تعالى «مدهامتان» لا يكفي في ذلك ؛ الرابع : الوصية بتقوى الله تعالى ، وأقلها أن يقول : اتقوا الله . أو نحو ذلك .

(١) المالكية — قالوا : إذا أخرت الخطبتان عن الصلاة أعيدت الصلاة فقط وصح الخطبتان ولا يعيدهما ، بشرط أن يعيد الصلاة قبل أن يخرج من المسجد بدون تأخير ، أما إذا لم يعدها قبل الخروج من المسجد أو مضى زمن طويل عرفا قبل إعادتها . فإنه يجب أن يعيد الخطبتين ويعيد الصلاة بعدهما .

(٢) الحنفية — قالوا : تجوز الخطبة بغير العربية : ولو أقادر عليها ، سواء كان القوم عرباً أو غيرهم .

الحنابلة — قالوا : لا تصح الخطبة بغير العربية إن كان قادراً عليها ، فإن عجز عن الإتيان بها أتى بغيرها بما يحسنه ، سواء كان القوم عرباً أو غيرهم ؛ لكن الآية التي هي ركن من أركان الخطبتين لا يجوز لها أن ينطق بها بغير العربية ، فيأتي بدلها بأي ذكر شاء بالعربية ، فإن عجز سكت بقدر قراءة الآية .

الشافعية — قالوا : يشترط أن تكون أركان الخطبتين باللغة العربية ؛ فلا يكفي غير العربية متى أمكن تعلمها ، فإن لم يمكن خطب بغيرها ، هذا إذا كان القوم عرباً ، أما إن كانوا عجماء فإنه =

وصلى فيه لم تصح باتفاق ، خامسها : أن يجهر الخطيب بهما ، بحيث يسمع الحاضرين ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط '١' .

= لا يشترط أداء أركانها بالعربية مطلقاً ، ولو أمكنه تعلمها ماعد الآية ، فإنه لا بد أن ينطق بها بالعربية : إلا إذا عجز عن ذلك ، فإنه يأتي بدلها بذكر أو دعاء عربي ؛ فإن عجز عن هذا أيضاً فعليه أن يقف بقدر قراءة الآية ؛ ولا يترجم ، وأما غير أركان الخطبة فلا يشترط لها العربية بل ذلك سنة .

المالكية — قالوا : يشترط في الخطبة أن تكون باللغة العربية ، ولو كان القوم عجمياً لا يعرفونها فإن لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدي الخطبة بها سقطت عنهم الجمعة .

(١) الحنفية — قالوا : يشترط الجهر بالخطبة بحيث يسمعها من كان حاضراً إذا لم يكن به مانع من سماعها ؛ فإذا قام به مانع من صمم ونحوه أو كان بعيداً عن الخطيب . فإنه لا يشترط أن يسمعه ، على أن الخطبة عند الحنفية تكفي بقول : لا إله إلا الله ؛ أو بقول : الحمد لله ، أو بقول : سبحان الله . فإذا جهر بهذا فإنه يكون خطبة ولو لم يسمعه أحد ؛ ولكن يكره الاقتصار على ذلك والصاحبان يقولان : أقل الخطبة أن يأتي بذكر قدر التشهد من قول : التحيات لله إلى قول : عبده ورسوله ، وعلى كل حال فلا بد من حضور واحد على الأقل لسماعها من تنعقد بهم الجمعة ، بأن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً ولو كان معذوراً بسفر أو مرض .

الشافعية — قالوا : يشترط أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة بحيث يمكن أن يسمع الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة ، أما سماعهم بالفعل فليس بشرط ، بل يكفي أن يسموه ولو بالقوة ، بمعنى أنهم يكونون جميعاً قريباً منه مستعدين لسماعه وإن انصرفوا عن سماعه بنعاس ونحوه ؛ أما إن كانوا غير مستعدين لسماعه ، كأن كانوا صمماً أو نياماً أو ما ثقبلاً أو بعيدين عنه ؛ فلا تجزئ الخطبتان لعدم السماع بالقوة .

الحنابلة — قالوا : يشترط لصحة الخطبتين أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع العدد الذي تجب عليه الجمعة بنفسه أركان الخطبتين حيث لا مانع من نوم أو غفلة ؛ أو صمم ولو لبعضهم ؛ فإن لم يسمع العدد المذكور لخفض صوته أو بعدمه عنه لم تصح لفوات المقصود من الخطبة .

المالكية — قالوا : من شروط صحة الخطبة الجهر بها ؛ فلو أتى بها سرا لم يعتد بها ولا يشترط سماع الحاضرين ولا لإصفاؤهم ؛ وإن كان الإصغاء واجباً عليهم في ذاته .

## هل يصح الفصل بين الخطبتين والصلاة بفاصل

سادسها : أن لا يفصل الخطيب بين الخطبة والصلاة بفاصل طويل ، وقد اختلفت في تحديده المذاهب فأظفره تحت الخط<sup>(١)</sup> . هذا وقد ذكرنا الشروط بجمعة عند كل مذهب تحت الخط<sup>(٢)</sup> .

(١) الشافعية - قالوا : يشترط الموالاة بين الخطبتين ، أي بين أركانها : وبينهما وبين الصلاة ، وحد الموالاة أن لا يكون الفصل بقدر ركعتين بأخف ممكن ، فإن زاد عن ذلك بطلت الخطبة ما لم تكن الزيادة عظة .

المالكية - قالوا : يشترط وصل الخطبتين بالصلاة ، كما يشترط وصلهما ببعضهما ، ويفتقر الفصل اليسير عرفاً .

الحنفية - قالوا : يشترط أن لا يفصل الخطيب بين الخطبتين والصلاة بفاصل أجنبي ، كالأكل ونحوه ، أما الفاصل غير الأجنبي كقضاء فائتة وافتتاح تطوع بينهما فإنه لا يبطل الخطبة ، وإن كان الأولى إعادتها ، وكذلك أفسد الجمعة ثم أعادها ، فإن الخطبة لا تبطل :

الحنابلة - قالوا : يشترط لصحة الخطبتين الموالاة بين أجزائهما . وبينهما وبين الصلاة . والموالاة هي أن لا يفصل بينهما بفاصل طويل عرفاً ،

(٢) الحنفية - قالوا : شروط صحة الخطبة ستة : أن تكون قبل الصلاة . أن تكون بقصد الخطبة : أن تكون في الوقت : أن يحضرها واحد على الأقل ، أن يكون ذلك الواحد ممن تعتقد بهم الجمعة ، أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بفاصل أجنبي ، أن يجهر بها الخطيب بحيث يسمها من كان حاضراً إن لم يوجد مانع كما تقدم . أما العربية فإنها ليست شرطاً في صحة الخطبة ولو كان قادراً عليها عند الإمام وشرطاً للقادر عليها عندهما . على ما تقدم في تكبيرة الإحرام وأذكار الصلاة .

الشافعية - قالوا : شروط صحة الخطبة خمسة عشر : أن تكون قبل الصلاة ، أن تكون في الوقت ، أن لا ينصرف عنها بصارف : أن تكون بالعربية ، أن يوالى بين الخطبتين . وبينهما وبين الصلاة : أن يكون الخطيب متطهراً من الحدثين ، ومن نجاسة غير معفو عنها ، أن يكون مستور العورة في الخطبتين : أن يخطب واقفاً ، إن قدر . فإن عجز صحت الخطبة من جلوس ، أن يجلس بين الخطبتين بقدر الطمأنينة ، فلو خطب قاعدا لعذر بسكت بينهما وجوباً بما يزيد عن سكتة التنفس ، وكذا بسكت بينهما إن خطب قائماً وعجز عن الجلوس ، أن يجهر بحيث يمكنه أن يسمع =

## سنن الخطبة

### الدعاء لأئمة المسلمين وولاية الأمور في الخطبة

وأما سنن الخطبة فقد ذكرناها مجتمعاً عند كل مذهب تحت الحظ (١) .

= الأربعمائة الذين تنعقد بهم الجمعة أركان الخطبتين ، أن يكون الأربعمائة سامعين ، ولو بالقوة أن تقع في مكان تصح فيه الجمعة ، أن يكون الخطيب ذكراً ، أن تصح إمامته بالقوم ، أن يعتد الركناً ، والسنة سنة إن كان من أهل العلم ، وإلا وجب أن لا يعتد بالفرض سنة ، وإن جاز عكس ذلك .  
الحنابلة - قالوا شروط صحة الخطبتين تسعة : أن تكون في الوقت ، أن يكون الخطيب من تجب عليه الجمعة بنفسه ، فلا تجزئ خطبة عبد أو مسافر ، ولو نوى إقامة مدة ينقطع بها السفر ، أن يشتمل على حمد الله تعالى ، أن يكون باللغة العربية ، أن تشتمل كل منهما على الوصية بتقوى الله تعالى ، أن يصلى على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، أن يقرأ آية كاملة من القرآن في كل منهما ، أن يوالي بين أجزائهما ، وبينهما وبين الصلاة ، أن يؤديهما بنية ، أن يجهر بأركانها بحيث يسمع العدد الذي تجب عليه الجمعة بنفسه حيث لا مانع من السماع ، كنوم أو غفلة ، أو صمم بعضهم .  
المالكية - قالوا : يشترط لصحة الخطبتين تسعة شروط : أن يكونا قبل الصلاة ، أن تتصل الصلاة بهما أن تتصل أجزاءهما ببعضها ببعض ، أن يكونا باللغة العربية ، أن يجهر بهما ، أن يكونا داخل المسجد ، أن يكونا مما تسميه العرب خطبة ، أن يحضرهما الجماعة التي تنعقد بها الجمعة وهي اثنا عشر رجلاً ، كما يأتي ، وإن لم يسمعوا الخطبة ، القيام فيها ، وقيل : إنه سنة ، وقد اعتمد كل من القولين : فمن الاحتياط القيام فيها .

(١) الشافعية - قالوا : سنن الخطبة هي : ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد أولاً . ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يوصي الناس بالنقوى ، ثم يقرأ الآية ، ثم يدعو للمؤمنين ، والدعاء في الخطبة الثانية لأئمة المسلمين وولاية أمورهم بالصالح والإعانة على الحق ؛ ولا بأس بالدعاء للملك والسلطان بخصوصه ، وزيادة السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة عليه ، والصلاة والسلام على آل وصحب ، والإنصات وقت الخطبة لمن كان يسمعها لو أنصت ، أما من لا يستطيع سماعها ، فيندب له الذكر ، وأفضله سورة الكهف ، ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أن تكون الخطبة على منبر ؛ فإن لم يكن ؛ فعلى شيء مرتفع عن مستوى القوم ، وأن يكون المنبر عن يمين من يستقبل المحراب ، وأن يسم الخطيب على من كان =

== عند المنبر قبل الصعود عاياه إن خرج من الخلوۃ الممهودة ، فإن دخل من باب المسجد سلم على كل من مر عاياه كغيره ، وأن يقبل عليهم إذا صعد فوق المنبر ؛ وأن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى ، وأن يسلم على القوم قبل أن يجلس ، أما رد القوم السلام عليه كلما سلم فواجب ، وأن يؤذن واحد بين يدي الخطيب لاجتماعه . وإلا كره ، وأما الأذان الذي قبله على المنارة فسنة إن توقف اجتماع الناس لها عليه ، وأن تكون الخطبة فصيحة قريبة من فهم العامة ، متوسطة بين الطول والقصر ، وأن تكون الخطبة أقصر من الصلاة ، وأن لا يلتفت الخطيب فيها بل يستمر مستقبلاً للناس ؛ وأن يشغل يسراه بسيف ، ولو من خشب ، أو عصا ، أو نحو ذلك ، ويشغل يمينه بحرف المنبر الخنابلة — قالوا : سنن الخطبة هي أن يخطف الخطيب على منبر أو موضع مرتفع ، وأن يسلم على المأمومين إذا خرج عليهم ، وأن يسلم أيضاً بعد أن يصعد على المنبر ، ويقبل عليهم بوجهه ، وأن يجلس حتى يؤذن المؤذن بين يديه ، وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً بقدر سورة الإخلاص ، وأن يخطف قائماً ؛ وأن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا ، وأن يستقبل بخطبته جهة وجهه ، فلا يلتفت يميناً أو شمالاً ، وأن يقصر الخطبتين ، وأن تكون الأولى أطول من الثانية وأن يرفع صوته بهما حسب طاقته ، وأن يدعو للمسلمين ، ويباح الدعاء لواحد معين ، كولي الأمر أو ابنه أو أبيه ، ونحو ذلك ، وأن يخطف من صحيفة .

المالكية — قالوا : يسن للإمام أن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى حتى يفرغ المؤذن من الأذان ، وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً ، وقدره بعضهم بقراءة سورة الإخلاص ، ويندب أن تكون الخطبة على منبر ، والأفضل أن لا يصعد إلى أعلاه لغير حاجة ، بل يقتصر في الصعود على قدر ما يتمكن من إسماع الناس ، وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة ، وأصل البدء بالسلام سنة ، وكونه حال الخروج هو المندوب ، ويكره أن يؤخر السلام إلى صعوده على المنبر فلو فعل ؛ فلا يجب على سامعه الرد عليه ، وأن يعتمد حال الخطبتين على عصا ونحوها ؛ وابتداء كل من الخطبتين بالحمد والثناء على الله تعالى ، وأن يتدتهما بعد الحمد بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وختم الأولى بشيء من القرآن ، وختم الثانية بقول : يغفر الله لنا ولكم ، ويقوم مقام ذلك : اذكروا الله يذركم ، واشتمالها على الأمر بالتقوى والدعاء لجميع المسلمين ، والترضى على الصحابة ، ويستحب الدعاء لولي الأمر بالنصر على الأعداء وإعزاز الإسلام به ، ويستحب أيضاً الطهارة في الخطبتين ، وأن يدعو فيهما بإجزال النعم ، ودفع النقم ، والنصر على الأعداء ، والمعاقاة من الأمراض والأدواء ، وجاز الدعاء لولي الأمر بالعدل والإحسان ، =

## مكروهات الخطبة

مكروهات الخطبة هي ترك سنة من السنن المتقدمة ، فمن ترك سنة من سنن الخطبة فإنه يكره له ذلك باتفاق الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة فاهم في ذلك تفصيل ذكرناه تحت الخطب<sup>(١)</sup> .

= ويندب أن يزيد في الجهر حتى يسمع القوم الخطبة ، وأن يكون جهره في الثانية أقل من جهره في الأولى ، وأن تكون الثانية أقصر من الأولى ، وأن يخفف الخطبتين .

الحنفية - قالوا : يسن للخطبة أمور : بعضها يرجع إلى الخطيب ، وبعضها يرجع إلى نفس الخطبة ، فيسن للخطيب أن يكون طاهراً من الحدثين الأكبر والأصغر ؛ فإن لم يكن كذلك صححت مع الكراهة ، ويندب إعادة خطبة الجنب إن لم يطل الفصل ، وأن يجلس الخطيب على المنبر قبل الشروع في الخطبة ، وأن يخطب وهو قائم ، فلو خطب قاعداً أو مضطجماً أجزأه مع الكراهة ، وأن يعتمد على سيف متكئاً عليه بيده اليسرى في البلاد التي فتحت عنوة ، بخلاف البلاد التي فتحت صلحاً ، فإنه يخطب فيها بدون سيف ، وأن يستقبل القوم بوجهه فلا يلتفت يميناً ولا شمالاً ، وأن يخطب خطبتين إحداهما سنة والآخرى شرط لصحة الجمعة ؛ كما تقدم ، وأن يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب ، فلو ترك الجلوس أساء ، وأن يبدأ الأولى منهما بالتعوذ في نفسه ، ثم يجهر فيها بالحمد لله والثناء عليه بما هو أهله ؛ والشهادتين ، والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، والمظة بالزجر عن المعاصي ، والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه والتذكير بما به النجاة في الدنيا والآخرة ، وقراءة آية من القرآن ، ويبدأ الثانية بالحمد لله والثناء عليه . والصلاة والسلام على رسوله ، ويدعو فيها للمؤمنين والمؤمنات ، ويستغفر لهم ، أما الدعاء لذلك والأمير بالنصر والتأييد والتوفيق لمصافيه ومصالحة رعيته ونحو ذلك فإنه مندوب ، لأن أبا موسى الأشعري كان يدعو لهم في خطبته ، ولم ينكر عليه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

ويسن للخطيب أيضاً أن يجلس في ناحية خلوته ، ويكره له أن يسلم على القوم ، وأن يصلي في المحراب قبل الخطبة ، وأن يتكلم في الخطبتين بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) الشافعية - قالوا : إن ترك السنن المتقدمة ليس مكروهاً على إطلاقه ، بل منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المذكور في الخطبة أن يتكلم سامعها خلالها ، وأن يؤذن جماعة بين يدي الخطيب ، ومن خلاف الأولى أن يغمض عينيه لغير حاجة حال الخطبة . =



## الترقية بين يدي الخطيب

بتدع بعض الناس أن يتكلموا بين يدي الخطيب بقوله تعالى : ، إن الله وملائكته يصلون على النبي ، الآية ، ويزيدون عليها أنشودة طويلة ، ثم إذا فرغ المؤذن الذي يؤذن بين يديه يقول : ، إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة : أنصت ، فقد لغوت ، الحديث ، ثم يقول بعد ذلك : أنصتوا توجروا ، وكل هذا بدعة لا داعي إليها ، ولا لزوم لها ، خصوصاً ما يعلنه ذلك المؤذن من الجهل بمعنى الحديث ، لأنه يأمر بالإنصات وعدم الكلام ، ثم يتكلم هو بعده بقوله : أنصتوا توجروا ، ولا أدري ما هو الداعي لهذه الزيادة التي لم يأمرنا بها الدين ، وقواعده تأبأها ، لأن الغرض في هذا المقام إظهار الخضوع والخشوع لله عز وجل ، فكل تهویش أو كلام سوى كلام الخطيب لغو فاسد لا قيمة له ، وقد وافق على هذا المالكية ، والحنفية على المعتمد عندهم ، وإليك تفصيل المذاهب في ذلك تحت الخط (١) .

== الخنابلة — قالوا : إن ترك السنن المتقدمة منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المكروه استديار القوم حال الخطبة ، ورفع يديه حال الدعاء فيه .

(١) المالكية — قالوا : الترقية بدعة مكروهة لا يجوز فعلها ، إلا إذا شرطها واقف في كتاب وقفه .

الحنفية — قالوا : إن الكلام بعد خروج الإمام من خلوته إلى أن يفرغ من صلاته مكروه تحريماً ، سواء كان ذكراً أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو كلاماً دينياً ، وهذا هو مذهب الإمام ، وهو المعتمد . وبذلك تعلم أن الترقية وكل كلام مكروه تحريماً في هذا المقام ، وقال أصحابه : لا يكره الكلام كذلك إلا حال الخطبة ، أما بعد خروج الإمام من خلوته وحال جلوسه على المنبر ساكتاً فلا يكره الكلام ، وإنما نكره الصلاة ، وعلى هذا فلو تكلم بذكر أو صلاة على النبي بدون تهویش ، فإنها تجوز عندهما ، وعلى كل حال فالترقية بهذه الكيفية بدعة مكروهة في نظر الحنفية ، وتركها أحوط على كل حال .

الشافعية — قالوا : إن الترقية المعروفة بالمساجد - وإن كانت بدعة ، لم تكن في عهد رسول الله ولا عهد أصحابه - ولكنها حسنة لا يأبأها الدين ، لأنها لا تخلو من حث على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتحذير من الكلام والإمام يخطب يوم الجمعة بذكر الآية والحديث ؛ وبما لا شك فيه أن الشافعية الذين يقولون بالجواز لا يبيحون التغنى بالصنيع المشهورة المعروفة ، كقولهم : ==

## مبحث الكلام حال الخطبة

لا يجوز الكلام حال الخطبة على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= اللهم صل وسلم وكرم ووجد وبارك على من تظلمه الغمامة ، الخ ، فإن ذلك التغنى لا يجوز باتفاق .  
الحنابلة - قالوا : لا يجوز الكلام حال الخطبتين ، أما قبلهما أو بينهما عند سكوت الخطيب فإن الكلام يباح ، ويباح الكلام أيضاً إذا شرع الخطيب في الدعاء ، وبذلك تعلم حكم الترقية عندم .  
(١) الحنفية - قالوا يكره الكلام تحريماً حال الخطبة ، سواء أكان بعيداً عن الخطيب أم قريباً منه في الأصح ، وسواء أكان الكلام دنيوياً أم بذكر ونحوه على المشهور ؛ وسواء حصل من الخطيب لغو بذكر الظلمة أولاً ، وإذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم يصل على نفسه ، ولا بأس أن يشير بيده ورأسه عند رؤية المنكر ، وكما يكره الكلام تحريماً حال الخطبة كذلك تكره الصلاة كما تقدم ، باتفاق أهل المذهب : أما عند خروج الإمام من خلوته فالحكم كذلك عند أبي حنيفة ، لأن خروج الإمام عنده يقطع الصلاة والكلام ، وعند صاحبيه يقطع الصلاة دون الكلام ، ومن الكلام المكروه رد السلام بلسانه وبقلبه ، ولا يلزمه قبل الفراغ من الخطبة أو بعدها ، لأن البدء بالسلام غير مأذون فيه شرعاً ، بل يأنم فاعله ، فلا يجب الرد عليه ، وكذا تسميت العاطس ، ويكره للإمام أن يسلم على الناس ، وليس من الكلام المكروه التحذير من عقرب أو حية ، أو النداء لخوف على أعمى ونحو ذلك ، مما يترتب عليه دفع ضرر .

المالكية - قالوا : يحرم الكلام حال الخطبة وحال جلوس الامام على المنبر بين الخطبتين ، ولا فرق في ذلك بين من يسمع الخطبة وغيره ، فالكل يحرم عليه الكلام ، ولو كان برحبة المسجد أو الطرق المتصلة به ، وإنما يحرم الكلام المذكور ما لم يحصل من الامام لغو في الخطبة ، كأن يمدح من لا يجوز مدحه أو يذم من لا يجوز ذمه ، فإن فعل ذلك سقطت حرمة ، ويجوز الكلام حال جلوسه على المنبر قبل الشروع في الخطبة وفي آخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للمسلمين أو لأصحاب الرسول عليه السلام أو الخليفة ، ومن الكلام المحرم حال الخطبة ابتداء السلام رده على من سلم ، ومنه أيضاً نهى المتكلم حال الخطبة وكما يحرم الكلام تحريم الإشارة لمن يتكلم ورميه بالحصى ليسكت ؛ ويحرم أيضاً الشرب وتسميت العاطس ، لكن يندب للعاطس والامام بخطب أن يحمد الله سرّاً ، وكذلك إذا ذكر الخطيب آية عذاب أو ذكر النار مثلاً ، فإنه يندب للحاضر أن يعمد سرّاً قتيلاً ، وإذا دعا الخطيب ندب للحاضر التأمين ، ويكره الجهر بذلك ، ويحرم الكثير منه =

## تخطى الجالسين لحضور الجمعة أو اختراق الصفوف

لا يجوز اختراق صفوف الجالسين لحضور الجمعة ، ويقال له : تخطى الرقاب بشروط مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= ومثل التأمين التهوذ والاستغفار والصلاة على النبي عليه السلام إذا وجد السبب لكل منهما ، فيندب كل منهما سراً إذا كان قليلاً ، وأما التنفل فيحرم بمجرد خروج الإمام للخطبة ، والقاعدة أن خروج الخطيب يحرم الصلاة ، وكلامه يحرم الكلام .

الشافعية - قالوا : من كان قريباً من الخطيب بحيث لو أنصت يسمعه يكره له تنزيهاً أن يتكلم أثناء أداء الخطيب أركان الخطبة ، وإن لم يسمع بالفعل ، وقيل : يحرم ؛ أما ما زاد على أركان الخطبة فإنه لا يكره الكلام في أثناء أدائه ، كما لا يكره الكلام قبل الخطبة ، ولو خرج الإمام من خلوته ولا بعدها قبل إقامة الصلاة ولا بين الخطبتين ، وكذا لا يكره كلام من كان بعيداً عنه ، بحيث لو أنصت لا يسمع ؛ ويسن له حينذاك أن يشتغل بالذكر ، ويستثنى من كراهة الكلام المذكور أربعة أمور : الأول : تشهيت العاطس ، فإنه مندوب ؛ الثاني : رفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه الكريم من غير مبالغة في رفعه ، فإنه مندوب أيضاً ؛ الثالث : رد السلام ، فإنه واجب ، وإن كان البدء بالسلام على مستمع الخطبة من الكلام المكروه ؛ الرابع : ما قصد به دفع أذى ، كإنقاذ أعمى أو التحذير من عقرب ونحوه ، فإنه واجب ، أما الصلاة حال الخطبة فقد تقدم حكمها .

الحنابلة - قالوا : يحرم على من كان قريباً من الخطيب يوم الجمعة - بحيث يسمعه - أن يتكلم حال الخطبة بأي كلام ، ذكر أو غيره ، ولو كان الخطيب غير عدل ، إلا الخطيب نفسه ، فإنه يجوز له أن يتكلم مع غيره لمصلحة ، كما يجوز لغيره أن يتكلم معه ؛ نعم يباح للمستمع أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه ، ولكن يسن له أن يصلى عليه سراً ، وكذا يجوز له أن يؤمن على الدعاء ، وأن يحمد إذا عطس خفية ، وأن يشمت العاطس ، وأن يرد السلام بالقول لا بالإشارة ؛ أما من كان بعيداً عن الخطيب بحيث لا يسمعه ، فإنه يجوز له الكلام ، وإذا اشتغل بالقراءة والذكر ونحو ذلك كان أفضل من السكوت ، وليس له أن يرفع صوته بذلك لئلا يشغل غيره عن الاستماع للخطيب ، وكذلك لا يحرم الكلام قبل الخطبتين أو بعدهما ، ولا في حال سكوت الخطيب بين الخطبتين ، ولا عند شروع الخطيب في الدعاء ، لأنه يكون قد فرغ من أركان الخطبة ، والدعاء لا يجب الإنصات له ومن سمع غيره يتكلم فليس له إسكاته بالقول ، بل له أن يشير له بوضع إصبعه السبابة على فيه ، وقد يجب الكلام حال الخطبة إذا كان لإنقاذ أعمى أو تحذير الغير من حية أو عقرب أو نار أو نحو ذلك .

الحنفية - قالوا : تخطى الصفوف يوم الجمعة لا بأس به بشرطين : الأول : أن لا يؤذى =

## السفر يوم الجمعة

لا يجوز السفر يوم الجمعة باتفاق المذاهب ، إلا أن في حكمه تفصيلاً ذكرناه تحت الخط (١) .

= أحداً به ، بأن يثأ ثوبه أو يمس جسده ؛ الثاني : أن يكون ذلك قال شروع الإمام في الخطبة ، وإلا كره تحريراً ، ويستثنى من ذلك ما إذا تخطى لضرورة ، كأن لم يجد مكاناً يجلس فيه إلا بالتخطى ، فيباح له حينئذ مطلقاً .

الشافعية — قالوا : تخطى الرقاب يوم الجمعة مكروه ، وهو أن يرفع رجله ، ويخطى بها كتف الجالس ؛ أما المرور بين الصفوف بغير ذلك فليس من التخطى ، ويستثنى من التخطى المكروه أمور : منها أن يكون التخطى من لا يتأذى منه كأن يكون رجلاً صالحاً أو عظيماً ، فإنه لا يكره ؛ ومنها أن يجد أمامه فرجة يريد سدها ، فيسأل له في هذه الحالة أن يتخطى لدها ؛ ومنها أن يجلس في الصفوف الإمامية التي يسمع الجالسون فيها الخطيب من لا تنعقد بهم الجمعة ، كالصبيان ونحوهم ، فإنه يجب في هذه الحالة على من تنعقد بهم الجمعة أن يتخطوا الرقاب ؛ ومنها أن يكون التخطى إمام الجمعة ، إذا لم يمكنه الوصول إلى المنبر إلا بالتخطى .

الحنابلة — قالوا : يكره لغير الإمام والمؤذن بين يدي الخطيب إذا دخل المسجد أصلاً الجمعة أن يتخطى رقاب الناس إلا إذا وجد فرجة في الصف المتقدم ، ولا يمكنه الوصول إليها إلا بالتخطى ، فإنه يباح له ذلك ؛ والتخطى المكروه هو أن يرفع رجله ، ويخطى بها كتف الجالس .

المالكية — قالوا : يحرم تخطى الرقاب حال وجود الخطيب على المنبر ، ولو كان لسد فرجة في الصف ، ويكره قبل وجود الخطيب على المنبر إن كان لغير سد فرجة ، ولم يترتب عليه إيذاء أحد من الجالسين ، فإن كان لسد فرجة جاز ، وإن ترتب عليه إيذاء حرم ، ويجوز التخطى بعد فراغ الخطبة وقبل الصلاة ، كما يجوز المشي بين الصفوف ولو حال الخطبة .

(١) الحنفية — قالوا : يكره الخروج من المصلى يوم الجمعة بعد الأذان الأول إلى أن يصلى الجمعة على الصحيح ، أما السفر قبل الزوال فلا يكره .

المالكية — قالوا : يكره السفر بعد فجر الجمعة لمن لا يدركها في طريقه وإلا جاز ، كما يجوز السفر قبل الفجر ، أما السفر بعد الزوال لم يكره ، ولو كان قبل الأذان إلا لضرورة ، كفوات =

## لا يصح لمن فاتته الجمعة بغير عذر

أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام

من وجبت عليه الجمعة ، وتخلف عن حضورها بغير عذر لا يصح أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من صلاة الجمعة بسلامه منها ، فلو صلى الظهر في هذه الحالة لم تنعقد ، باتفاق الشافعية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والمالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>١١</sup> أما من لا يجب عليه الجمعة كالمريض ونحوه فتصح صلاة الظهر منه ، ولو حال اشتغال الإمام

= رفقة يخشى منه ضرراً على نفسه أو ماله ، وكذا إذا علم أنه يدركها في طريقه ، فيجوز له السفر في الحالتين .

الشافعية — قالوا : يحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها إلا إذا ظن أنه يدركها في طريقه أو كان السفر واجباً ، كالسفر لحج ضاق وقته وخاف فوته ، أو كان لضرورة ، كخوفه فوات رفقة يلحقه ضرر بفوته ، وأما مجرد الوحشة بفوته فلا يبيح السفر ، أما السفر قبل فجرها فمكروه .  
الحنابلة — قالوا : يحرم سفر من تلزمه الجمعة بعد الزوال إلا إذا لحقه ضرر ، كتخلفه عن رفقة في سفر مباح ، فيباح له السفر بعد الزوال حينئذ ، أما السفر قبل الزوال فمكروه ، وإنما يكون السفر المذكور حراماً أو مكروهاً إذا لم يأت بها في طريقه ، وإلا كان مباحاً .

(١) الحنفية — قالوا : من لا عذر له يمنع عن حضور الجمعة إذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل صلاة الإمام انعقد ظهره موقوفاً ، فإن اقتصر على ذلك بأن انصرف عن الجمعة بالمرة صح ظهره ؛ وإن حرم عليه ترك الجمعة ، أما إذا لم ينصرف بأن مشى إلى الجمعة ، فإن كان الإمام لم يفرغ من صلاته ، بطل ظهره بالمشى إذا انفصل عن داره وانعقد نقلاً ، ووجب عليه أن يدخل مع الإمام في صلاته ، فإن لم يدركه أعاد الظهر ، وإن كان الإمام قد فرغ من صلاته لم يبطل ظهره بالمشى ؛ ومثله ما إذا كان مشيه مقارناً لفراغ الإمام أو قبل إقامة الجمعة .

المالكية — قالوا : من تلزمه الجمعة ، وليس له عذر يبيح له التخلف عنها إن صلى الظهر ، وهو يظن أنه لو سعى إلى الجمعة أدرك ركعة منها فصلاته باطلة على الأصح ، ويعيدها أبداً ، وأما إذا كان بحيث لو سعى إلى الجمعة لا يدرك منها ركعة فصلاته الظهر صحيحة ، كما تصح من لا تلزمه الجمعة ، ولو علم أنه لو سعى إليها يدركها بتمامها .

بصلاة الجمعة ، ويندب له تأخير الظهر إذا رجا زوال عذره ، أما إذا لم يرج ذلك فيندب له تعجيلها في أول وقتها ، ولا ينتظر سلام الإمام ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط ١١ .

### هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة

من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره جاز له أن يصلي الظهر جماعة ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط ١٢ .

### من أدرك الإمام في ركعة أو أقل من صلاة الجمعة

من أدرك الإمام في الركعة الثانية فقد أدرك الجمعة . فعليه أن يأتي بركعة ثانية ويسلم باتفاق أما إذا أدركه في الجلوس الأخير فقط فإنه يلزمه أن يصلي أربع ركعات ظهراً ، بأن يقف بعد

(١) الحنفية — قالوا : يسن للمعذور تأخير صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة ، أما صلواته قبل ذلك فمكروهة تنزيهاً ، سواء رجا زوال عذره أو لا .

(٢) الحنفية — قالوا : من فاتته صلاة الجمعة لعذر أو لغيره يكره له صلاة ظهر الجمعة بالمصر بجماعة ، أما أهل البوادي الذين لا تصح منهم الجمعة فيجوز لهم صلاة ظهر الجمعة بجماعة من غير كراهة ، لأن يوم الجمعة بالنسبة لهم كغيره من باقي الأيام .

الشافعية — قالوا : من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره سن له أن يصلي الظهر في جماعة ، ولكن إن كان عذره ظاهراً كالسفر ونحوه سن له أيضاً إظهار الجماعة . وإن كان عذره خفياً ، كالجوع الشديد ، سن إخفاء الجماعة ، ويجب على من ترك الجمعة بلا عذر أن يصلي عقب سلام الإمام فوراً

الحنابلة — قالوا : من فاتته الجمعة لغير عذر أو لم يفعلها لعدم وجوبها عليه ، فالأفضل له أن يصلي الظهر في جماعة مع إظهاره ، ما لم يخش الفتنة من إظهار جماعتها ؛ وإلا طاب إخفاؤها .

المالكية — قالوا : تطلب الجماعة في صلاة الظهر يوم الجمعة من معذور يمنعه عذره من حضور الجمعة ، كالمريض الذي لا يستطيع السعي لها والمسجون ؛ ويندب له إخفاء الجماعة لئلا يتهم بالإعراض عن الجمعة ؛ كما يندب له تأخيرها عن صلاة الجمعة ، أما من ترك الجمعة بغير عذر أو لعذر لا يمنعه من حضورها ، كخوف على ماله لو ذهب للجمعة ، فهذا يكره له الجماعة في الظهر .



سلام الإمام ، ويصلى أربع ركعات ؛ ولا يكون مدركا للجمعة باتفاق المالكية ؛ والشافعية ، وخالف الحنفية ؛ والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### مندوبات الجمعة

تحسين الهيئة -- قراءة سورة الكهف -- المبادرة بالذهاب للمسجد ، وغير ذلك .  
 وأما مندوبات الجمعة ، فمما تحسن الهيئة ، بأن يقلم أظفاره ، ويقصر شاربه ، وينتف إبطه ونحو ذلك ومنها التطيب والاعتسال ، وهو سنة باتفاق ثلاثة . وقال المالكية : إنه مندوب لاسنة والأمر في ذلك سهل ، ذكرناه قبلا ، ومنها قراءة سورة الكهف يومها وليلتها ، فيندب لمن يحفظها أو يمكنه قراءتها في المصحف أن يفعل ذلك ؛ أما قراءتها في المساجد فإن ترتب عليها تهويش أو إخلال بحرمه المسجد برفع الأصوات ، والكلام المنوع ، فإنه لا يجوز باتفاق ، وقد تقدم في مبحث ما يجوز فعله في المساجد . وما لا يجوز ، فارجع إليه إن شئت . ومنها الإكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها الإكثار من الدعاء يومها لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه ، وأشار بيده يقللها ، رواه مسلم ، ومنها المبادرة بالذهاب إلى موضع إقامتها لغير الإمام : أما هو فلا يندب له التبكير ، وليس للمبادرة وقت معين ، فله أن يذهب قبل الإذان . ومنها المشي بسكينة إلى موضعها بساعتين أو أكثر أو أقل ، عند ثلاثة ، وخالف المالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها أن يتزين بأحسن ثيابه ، والأفضل ما كان أبيض ؛ باتفاق الشافعية ، والحنفية ، أما المالكية ، والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية -- قالوا من أدرك الإمام في أي جزء من صلاته فقد أدرك الجمعة ولو تشهد بسجود السهو ، وأتمها جمعة على الصحيح .

الحنابلة -- قالوا : من أدرك مع إمام الجمعة ركعة واحدة بسجودتيها أتمها جمعة ، وإلا أتمها ظهرا إن كان يصلى الجمعة في وقت الظهر ؛ بشرط أن ينويه ، وإلا أتمها نفلا ، ووجبت عليه صلاة الظهر .

(٢) المالكية -- قالوا : يندب الذهاب للجمعة وقت الهجرة ، ويتدى بقدر ساعة قبل الزوال ، وأما التبكير ، وهو الذهاب قبل ذلك ؛ فمكروه .

(٣) المالكية -- قالوا : المندوب لبس الأبيض يوم الجمعة ، فإن وافق يرم الجمعة يوم العيد =

## مباحث الإمامة في الصلاة

يتعلق بها مباحث: الأول: تعريفها، وبيان العدد الذي تتحقق به، الثاني: حكمها، ودليله، الثالث: شروطها، ويتعلق بالشروط أمور: منها حكم إمامة النساء، ومنها حكم إمامة الصبي المميز، ومنها حكم إمامة الأعمى الذي لا يقرأ ولا يكتب، ومنها حكم إمامة المحدث الذي نسي حديثه، ومنها حكم إمامة الأثمن ونحوه، ومنها إمامة المأموم الاقتداء، ومنها إمامة الإمام الاقتداء، ومنها حكم إمامة الأعمى الذي يصلي فرضاً بإمام يصلي تفلاً؛ ومنها متابعة المأموم لإمامه. ومنها اتحاد فرض المأموم والإمام، فلا تصح صلاة ظهر خلف عصر مثلاً؛ فكل هذه المباحث تتعلق بمبحث واحد من مباحث الإمامة، وهو المبحث الثالث، وبقي من مباحثها المبحث الرابع: أعني الأعذار التي تسقط بها صلاة الجماعة، الخامس: مبحث من له حق التقدم في الإمامة، السادس: مبحث مكروهات الإمامة، السابع مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه، وكيف يقف الإمام مع المأمومين، ومن أحق بالوقوف في الصف الأول، الثامن: تراص الصفوف وتسويتها، التاسع: يصح لمن صلى فرضاً جماعة أن يصلي مع جماعة أخرى، العاشر: تكرار الجماعة في المسجد الواحد، الحادي عشر: مبحث بيان القدر الذي تدرك به الجماعة، الثاني عشر: مبحث إذاقات المقتدي أداء بعض الركعات أو كلها مع إمامه لعذر، كزحمة ونحوها، الثالث عشر: مبحث الاستخلاف. وإليك بيانها بالعناوين الآتية:

### تعريف الإمامة في الصلاة، وبيان العدد الذي تتحقق به

الإمامة في الصلاة معروفة، وهي أن يربط الإنسان صلاته بصلاة إمام مستكمل للشروط الآتية بيانها، فيتبعة في قيامه وركوعه وسجوده وجلوسه ونحو ذلك، مما تقدم بيانه في أحكام الصلاة، فهذا الربط يقال له: إمامه، ولا يخفى أن هذا الربط واقع من المأموم؛ لأنه كناية عن اتباع المأموم الإمام في أفعال الصلاة. بحيث لو بطلت صلاة المأموم لا تبطل صلاة الإمام، أما إذا بطلت صلاة الإمام فإن صلاة المأموم تبطل، لأنه قد ربط صلاته بصلاة الإمام، وتتحقق الإمامة

= لبس الجديد أول النهار، ولو كان أسود، لما عرفت أن السنة يوم العيد هي أن يلبس الجديد مطلقاً أبيض أو أسود فإذا خرج لصلاة الجمعة فإنه يندب له أن يلبس الأبيض، وبذلك يكون قد أدى حق العيد وحق الجمعة.

الحنابلة - قالوا: المندوب يوم الجمعة هو الأبيض لا غير.

في الصلاة بواحد مع الإمام فأكثر ، لافرق بين أن يكون الواحد المذكور رجلاً أو امرأة ، باتفاق ، فإن كان صبياً يميزاً فإن الإمامة تتحقق به عند الحنفية ، والشافعية : وخالف المالكية ، والحنابلة ، فقالوا : لا تتحقق صلاة الجماعة بصبي يميز مع الإمام وحدهما .

## حكم الإمامة في الصلوات الخمس ، ودليله

اتفقت المذاهب على أن الإمامة مطلوبة في الصلوات المفروضة فلا ينبغي للمكلف أن يصلي منفرداً بدون عذر من الأعذار الآتي بيانها : على أن الحنابلة قالوا : إنها فرض عين في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة ، ولم يوافقهم على ذلك أحد من الأئمة الثلاثة ، كما ستعرفه في التفصيل الآتي : وقد استدلل الحنابلة ، ومن وافقهم من العلماء على ذلك بما رواه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم ، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عرقاً سمياً ، أو مرمايتين حسنتين لشهد العشاء ، العرق ، - بفتح العين ، وسكون الراء - قطعة لحم على عظم ، والمرماتين ، - بكسر الميم - تثنية مرماة : وهي سهم دقيق يتعلم عليه الرمي ليصطاد به ما يملأ به بطنه ، فهذا الحديث يدل على أن الجماعة فرض ، لأن عقوبة التحريق بالنار لا تكون إلا على ترك الفرض ، وارتكاب المحرم الغليظ ، ولا يلزم في الدلالة على ذلك أن يحرقهم بالفعل ، بل يكفي أن يعلم الناس عظيم قدر الجماعة ، واهتمام النبي صلى الله عليه وسلم بشأنها ، وهذا وجيه ، ولكن لما لا شك فيه أن هذا الحديث لم تذكر فيه سوى صلاة العشاء ، فإذا كان للحنابلة ومن معهم وجه في الاستدلال به ، فإنما يكون في صلاة العشاء وحدها ، أما باقي الصلوات الخمس فلا تؤخذ من هذا الحديث ؛ على أن علماء المذاهب الأخرى قد أجابوا عن هذا بأجوبة كثيرة : منها أن هذا الحديث كان في بدء الإسلام ، حيث كان المسلمون في قلة ، وكانت الجماعة لازمة في صلاة العشاء بخصوصها ؛ لأنها وقت الفراغ من الأعمال ، فلما كثرت المسلمون نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الجماعة أفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ، فإن الأفضلية تقتضي الاشتراك في الفضل ، ويلزم من كون صلاة الفذ فاضلة أنها جائزة : وأيضاً فقد ثبت نسخ التحريق بالنار في حق المتخلفين باتفاق ؛ فلا استدلال به على الفرضية ضعيف ، وقد استدلل الحنابلة على فرضية الصلاة جماعة أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ، فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ، وَإِذَا خِذُوا بِسُلْحِهِمْ ، فَإِذَا سَجَدُوا ﴾

فليكونوا من وراءكم ، ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ، وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، ووجه الاستدلال أن الله تعالى قد كلفهم بصلاة الجماعة في وقت الشدة والخرج ، فلو لم تكن الجماعة واجبة لما كلفهم بأن يصلوها على هذا الوجه ، ولكن علماء المذاهب الأخرى قالوا : إن الآية تدل على أن الإمامة مشروعة ، لا على أنها فرض عين ؛ أما قولهم : إن هذا الوقت وقت خوف وشدة فذلك صحيح ، ولكن تعليمهم للصلاة بهذه الكيفية قد يكون فيه حذر أكثر من صلاتهم فرادى ، لأن الفئدة الواقعة إزاء العدو حارسة للآخرين ، فإذا وجدت فرصة للعدو للهجوم عليهم بغتة نهبتم الفرقة الحارسة ليقطعوا صلواتهم ، ويقارموا عدوهم ، وذلك منتهى الدقة والحذر ؛ نعم تدل الآية على عظم قدر الصلاة جماعة عند المسلمين الأولين الذين كانوا يشعرون بعظمة خالق الكائنات الحي الدائم الذي لا يفنى حقاً ، ويعرفون أن الصلاة تذل لمخالفتهم ، وخضوع لا ينبغي إهماله حتى في أخرج المواقف وأخطرها ، وبما لا شك فيه أن صلاة الجماعة مطلوبة باتفاق ، إنما الكلام في أنها فرض عين في جميع الصلوات الخمس ، وجمهور أئمة المسلمين على أنها ليست كذلك .  
وبعد ، فحكم صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة مبين في كل مذهب من المذاهب الأربعة تحت الخط (١) .

(١) المالكية — قالوا : في حكم الجماعة في الصلوات الخمس قولان : أحدهما مشهور ، والثاني . أقرب إلى التحقيق ، فأما الأول فهو أنها سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصل ، وفي كل مسجد ، وفي البلد الذي يقيم به المكلف ، على أنه إن قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها ، وإلا قوتلوا لاستهانتهم بالسنة ، وأما الثاني فهو أنه فرض كفاية في البلد ، فإن تركها جميع أهل البلد قوتلوا ؛ وإن قام بها بعضهم سقط الفرض عن الباقيين ، وسنة في كل مسجد للرجال ، ومنذوبة لكل مصل في خاصة نفسه ، وللمالكى أن يعمل بأحد الرأيين ، فإذا قال : إنها سنة عين مؤكدة يطلب أداؤها من كل مصل وفي كل مسجد ؛ فقوله صحيح عندهم ، على أنها وإن كانت سنة عين مؤكدة بالنسبة لكل مصل ، ولكن إن قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها ، فالبلد الذي فيها مسجد تقام فيه الجماعة يكفي في رفع القتال عن الباقيين ، ومن قال : إنها فرض كفاية فإنه يقول إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين ، وقد وافقهم الشافعية في هذا القول ، وإن خالفهم في التفصيل الذي بعده .

الحنفية — قالوا : صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة سنة عين مؤكدة ، وإن شئت قلت هي واجبة ، لأن السنة المؤكدة هي الواجب على الأصح ؛ وقد عرفت أن الواجب عند =

## حكم الإمامة في صلاة الجمعة

### والجنازة والنوافل

قد عرفت حكم الإمامة في الصلوات الخمس المفروضة ، وبقي حكمها في غير ذلك من الصلوات الأخرى ، كصلاة الجنازة والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء ، وباقي النوافل ، فانظره مفصلاً في كل مذهب تحت الخط (١)

= الحنفية أقل من الفرض ، وأن تارك الواجب يأثم إثمناً أقل من إثم تارك الفرض ، وهذا القول متفق مع الرأي الأول للمالكية الذين يقولون : إنها سنة عين مؤكدة : ولكنهم يخالفونهم في مسألة قتال أهل البلدة من أجل تركها ، وإنما تسز في الصلاة المفروضة للرجال العقلاء الأحرار ، غير المعذورين بعذر من الأعذار الآتية . إذا لم يكونوا عراة ، وسيأتي بيان الجماعة في حق النساء والصبيان ، وباقي شروط الإمامة .

الشافعية — قالوا : في حكم صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة أقوال عندهم : الراجح منها أنها فرض كفاية إذا قام بها البعض سقطت عن الباقي ، فإذا أقيمت الجماعة في مسجد من مساجد البلدة سقطت عن باقي سكان البلدة ، وكذا إذا أقامها جماعة في جهة من الجهات ، فإنها تسقط عن باقي أهل الجهة . وبعض الشافعية يقول : إنها سنة عين مؤكدة ، وهو مشهور عندهم ، ومثل الصلوات الخمس في ذلك الحكم صلاة الجنازة ، على أنهم قالوا : إن صلاة الجنازة تسقط إذا صلاها رجل واحد أو صبي ميمز ، بخلاف ما إذا صلتها امرأة واحدة ، كما سيأتي في مباحث صلاة الجنازة .

الحنابلة — قالوا : الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة ، فرض عين بالشرائط الآتي بيانها ، وقد عرفت استدلالهم :

(١) المالكية — قالوا : الجماعة في صلاة الجمعة شرط اصحتها ، فلا تصح إلا بها ، والجماعة في صلاة الكسوف والاستسقاء والعيدين شرط لتحقق سنيتهما ، فلا يحصل له ثواب السنة إلا إذا صلاها جماعة ، والجماعة في صلاة التراويح مستحبة . أما باقي النوافل فإن صلاتها جماعة تارة يكون مكروهاً ، وتارة يكون جائزاً ، فيكون مكروهاً إذا صليت بالمسجد ، أو صليت بجماعة كثيرين ، أو كانت بمكان يكثر تردد الناس عليه ، وتكون جائزة إذا كانت بجماعة قليلة ، ووقعت في المنزل ونحوه في الأمكنة التي لا يتردد عليها الناس .

== الحنفية - قالوا: تشترط الجماعة لصحة الجمعة والعيدين، وتكون سنة كفاية في صلاة التراويح والجنائز، وتكون مكروهة في صلاة النوافل مطلقاً، والوتر في غير رمضان؛ وإنما تكره الجماعة في ذلك إذا زاد المقتدون عن ثلاثة، أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مصححان: أحدهما: أنها مستحبة؛ ثانيهما: أنها غير مستحبة، ولكنها جائزة، وهذا القول أرجح.

الشافعية - قالوا: الجماعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة فرض عين، وفي الركعة الثانية من صلاة الجمعة سنة، فلو أدرك الإمام في الركعة الأولى من صلاة الجمعة، ثم نوى مفارقتها في الركعة الثانية وصلها وحده صحت صلاته؛ وكذلك تكون فرض عين في خمسة مواضع أخرى: الأول في كل صلاة أعيدت ثانياً في الوقت، فلو صلى الظهر مثلاً منفرداً أو في جماعة، ثم أراد أن يعيد صلاته مرة أخرى، فإنه لا يجوز له ذلك؛ إلا إذا صلاه جماعة؛ الثاني: تفرض الجماعة في الصلاة المجموعة جمع تقديم في حالة المطر، وإنما تفرض الجماعة في الصلاة الثانية فإذا وجد مطر شديد بعد دخول وقت الظهر مثلاً، فإن له أن يصلي الظهر منفرداً، ويصلي العصر مع الظهر لشدة المطر، بشرط أن يصلي العصر جماعة، فلو صلاه منفرداً فلا تصح صلاته؛ الثالث: الصلاة التي نذر أن يصلها جماعة، فإنه يفترض عليه أن يصلها كذلك، بحيث لو صلاها منفرداً، فإنها لا تصح؛ الرابع: الصلاة المفروضة التي لم يوجد أحد يصلها جماعة إلا اثنان؛ فإذا فرض ولم يوجد في جهة إلا اثنان، فإن الجماعة تكون فرضاً عليهما، وذلك لأنك عرفت أن الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة فرض كفاية في الأصح، فإذا لم يوجد أحد يصلها إلا اثنان تعينت عليهما؛ الخامس: تكون الجماعة فرض عين إذا وجد الإمام راكعاً، وعلم أنه إذا اقتدى به أدرك ركعة في الوقت، ولو صلى منفرداً فاتته الركعة:

أما الجماعة في صلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والترايح ووتر رمضان فهي مندوبة عند الشافعية، ومثل ذلك الصلاة التي يقضيها خلف إمام يصلي مثلها، كما إذا كان عليه ظهر قضاء، فإنه يندب أن يصله خلف إمام يصلي ظهراً مثله؛ وكذلك تندب الجماعة لمن فاتته الجمعة لعذر من الأعذار، فإنه يندب له أن يصلي الظهر بدلاً عن الجمعة في جماعة وتباح الجماعة في الصلاة المنذورة وتكره في صلاة أداء خلف قضاء وعكسه، وفي فرض خلف نقل وعكسه، وفي وتر خلف تراويح وعكسه.

الحنابلة - قالوا: تشترط الجماعة لصلاة الجمعة، وتسن للرجال الأحرار القادرين في الصلوات المفروضة إذا كانت قضاء، كما تسن لصلاة الجنائز؛ أما النوافل فمنها ما تسن فيه الجماعة وذلك كصلاة الاستسقاء والتراويح والعيدين ومنها ما تباح فيه الجماعة، كصلاة التهجد ورواتب الصلوات المفروضة.



## شروط الإمامة : الإسلام

يشترط لصحة الجماعة شروط : منها الإسلام ، فلا تصح إمامة غير المسلم باتفاق ، فمن صلى خلف رجل يدعى الإسلام ، ثم تبين له أنه كافر ، فإن صلاته الذي صلاها خلفه تكون باطلة ، وتجب عليه إعادتها ؛ وقد يظن بعضهم أن هذه الصورة نادرة الوقوع ، ولكن الواقع غير ذلك ، فإن كثيراً ما يتزيا غير المسلم بزى المسلم لأغراض مادية ، ويظهر الورع والتقوى ليظفر ببيغيته ، وهو في الواقع غير مسلم .

## البلوغ

### وهل تصح إمامة الصبي المميز ؟

ومن شروط صحة الإمام البلوغ ، فلا يصح أن يقتدى بالغ بصبي مميز في صلاة مفروضة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ؛ وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١)</sup> هذا في الصلاة المفروضة ، أما صلاة النافلة فيصح للبالغ أن يقتدى بالصبي المميز فيها ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ؛ وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٢)</sup> . هذا ، ويصح للصبي المميز أن يصلي إماماً بصبي مثله باتفاق .

## إمامة النساء

ومن شروط الإمامة - الذكورة المحققة - فلا تصح إمامة النساء ، وإمامة الخنثى المشكل إذا كان المقتدى به رجال ، أما إذا كان المقتدى به نساء فلا تشترط الذكورة في إمامتهن ، بل يصح أن تكون المرأة إماماً لامرأة مثاها ، أو الخنثى . باتفاق ثلاثة من الأئمة ؛ وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٣)</sup> .

- (١) الشافعية - قالوا : يجوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض إلا في الجمعة ، فيشترط أن يكون بالغاً إذا كان الامام من ضمن العدد الذي لا يصح إلا به ، فإن كان زائداً عنهم صح أن يكون صبياً مميزاً .
- (٢) الحنفية - قالوا : لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقاً ، لا في فرض ، ولا في نفل على الصحيح .
- (٣) المالكية - قالوا : لا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل إماماً لرجال أو نساء ، لا في فرض ، ولا في نفل ، فالذكورة شرط في الإمام مطلقاً مهما كان المأموم .

## العقل

ومن شروط صحة الامامة العقل ، فلا تصح امامة المجنون إذا كان لا يفيق من جنونه ، أما إذا كان يفيق أحياناً ويجن أحياناً ، فإن إمامته تصح حال إفاقته ، وتبطل حال جنونه باتفاق .

## اقتداء القارئ بالأمي

اشترطوا لصحة الامامة أن يكون الامام قارئاً إذا كان المأموم قارئاً ، فلا تصح امامة أمي بقارئ ، والشرط هو أن يحسن الامام قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به ، فلو كان إمام قرية مثلاً يحسن قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به ، فإنه يجوز للمتعلم أن يصلي خلفه ، أما إذا كان أمياً ، فإنه لا تصح إمامته إلا بأبي مثله ، سواء وجد قارئ يصلي بهما أو لا ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ؛ وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## سلامة الإمام من الأعذار

### كسلس البول

ويشترط أيضاً لصحة الامامة أن يكون الامام سليماً من الأعذار ، كسلس البول، والاسهال المستمر ، وانفلات الريح ، والرعاف ، ونحو ذلك . فمن كان مريضاً بمرض من هذه فإن إمامته لا تصح بالسليم منها ، وتصح بمرض مثله إن اتحد مرضهما ، أما إن اختلف ، كأن كان أحدهما مريضاً بسلس البول ، والآخر بالرعاف الدائم ، فإن إمامتهما لبعضهما لا تصح ، وهذا القدر متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ؛ وخالف الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : لا يصح اقتداء أمي عاجز عن قراءة الفاتحة بمثله إن وجد قارئ ، ويجب عليهما معاً أن يقتديا به ، وإلا بطلت صلاتهما ، أما القادر على قراءة الفاتحة ، ولكنه لا يحسنها ، فالصحيح أنه يمنع ابتداء من الاقتداء بمثله إن وجد من يحسن القراءة ، فإن اقتدى بمثله صححت ، إما إذا لم يوجد قارئ فيصح اقتداء الأمي بمثله على الأصح .

(٢) المالكية — قالوا : لا يشترط في صحة الامامة سلامة الامام من الأعذار المعفو عنها في حقه ، فإذا كان الامام به سلس بول معفو عنه لملازمته ولو نصف الزمن ، كما تقدم ، صححت إمامته ، وكذا إذا كان به انفلات ريح أو غير ذلك مما لا ينقض الوضوء ، ولا يبطل الصلاة ، فأمامته صحيحة نعم يكره أن يكون إماماً لصحيح ليس به عذر .

## طهارة الامام من الحدث والخبث

ومن شروط صحة الإمامة المتفق عليها أن يكون الإمام طاهراً من الحدث والخبث ؛ فإذا صلى شخص خلف رجل محدث أو على بدنه نجاسة ، فإن صلاته تكون باطلة ، كصلاة إمامه ، بشرط أن يكون الإمام عالماً بذلك الحدث ، ويعتمد الصلاة . وإلا فلا تبطل ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط (١)

= الشافعية - قالوا : إذا كان العذر القائم بالإمام لا تجب معه إعادة الصلاة ، فإمامته صحيحة ، ولو كان المقتدى سليماً .

(١) المالكية - قالوا : لا تصح إمامة المحدث إن تعمد الحدث ، وتبطل صلاة من اقتدى به ؛ أما إذا لم يتعمد ، كأن دخل في الصلاة ناسياً الحدث أو غلبه الحدث ، وهو فيها ، فإن عمل بالمأمومين عملاً من أعمال الصلاة بعد علمه بحدثه أو بعد أن غلبه بطلت صلاتهم ، كما تبطل صلاتهم إذا اقتدوا به بعد علمهم بحدثه وإن لم يعلم الإمام ، أما إذا لم يعلموا بحدثه ولم يعلم الإمام أيضاً إلا بعد الفراغ من الصلاة فصلاتهم صحيحة ، وأما صلاة الامام فباطلة في جميع الصور ، لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة ، وحكم صلاة الامام والمأموم إذا علق بالامام نجاسة ، كالحكم إذا كان محدثاً في هذا التفصيل ، إلا أن صلاته هو تصح إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة ، لأن الطهارة من الخبث شرط لصحة الصلاة مع العلم ، كما تقدم .

الشافعية - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمحدث إذا علم المأموم به ابتداء ، فإن علم بذلك في أثناء الصلاة وجبت عليه نية المفارقة ، وأتم صلاته وصحت ، وكفاه ذلك ، وإن علم المأموم بحدث إمامه بعد فراغ الصلاة فصلاته صحيحة ؛ وله ثواب الجماعة ؛ أما صلاة الامام فباطلة في جميع الأحوال لفقد الطهارة التي هي شرط للصلاة ، ويجب عليه إعادتها ؛ ولا يصح الاقتداء أيضاً بمن به نجاسة خفية ، كبول جف مع علم المقتدى بذلك ، بخلاف ما إذا جهله ، فإن صلاته صحيحة في غير الجمعة ، وكذا في الجمعة إذا تم العدد بغيره ، وإلا فلا تصح للجميع لنقص العدد المشروط في صحة الجمعة ؛ أما إذا كان على الامام نجاسة ظاهرة ، بحيث لو تأملها أدركها ، فإنه لا يصح الاقتداء به مطلقاً ، ولو مع الجهل بحاله .

الحنابلة - قالوا : لا تصح إمامة المحدث حدثاً أصغر أو أكبر ، ولا إمامة من به نجاسة إذا كان يعلم بذلك . فإن جهل ذلك ، وجهله المقتدى أيضاً حتى تمت الصلاة صحت صلاة المأموم =

## إمامة من بلسانه لثغ ونحوه

من شروط صحة الإمامة أن يكون لسان الامام سليماً لا يتحول في النطق عن حرف إلى غيره، كأن يبدل الراء غيناً، أو السين ثاء، أو الذال زايماً، أو الشين سيناً، أو غير ذلك من حروف الهجاء. وهذا يقال له: الثغ لأن الثغ في اللغة تحول اللسان من حرف إلى حرف، ومثل هذا يجب عليه تقويم لسانه، ويحاول النطق بالحرف صحيحاً بكل ما في وسعه، فإن عجز بعد ذلك فإن إمامته، لا تصح إلا لمثله، أما إذا قصر، ولم يحاول إصلاح لسانه، فإن صلاته تبطل من أصابها، فضلاً عن إمامته، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية، والشافعية، والحنابلة، إلا أن الحنفية يقولون: إن مثل هذا إذا كان يمكنه أن يقرأ موضعاً من القرآن صحيحاً غير الفاتحة وقرأه فإن صلاته لا تبطل، لأن قراءة الفاتحة غير فرض عندهم، وخالف في ذلك كله المالكية، فقالوا: إن إمامته صحيحة مطلقاً، كما هو موضح في مذهبهم الآتي، ومثل الأثغ في هذا التفصيل من بدغم حرفاً في آخر خطأ، كأن يقاب السين ثاء، وبدغمها في ثاء بعدها، فيقول مثلاً المتقيم بدل والمستقيم؛ فمثل هذا يجب عليه أن يجتهد في إصلاح لسانه، فإن عجز صحت إمامته لمثله، وإن قصر بطلت صلاته وإمامته

أما الفأفأ، وهو الذي يكرر الفاء في كلامه، والتمتام وهو الذي يكرر التاء فإن إمامته تصح لمن كان مثله، ومن لم يكن، مع الكراهة عند الشافعية، والحنابلة، أما المالكية فقالوا إنها تصح بدون كراهة مطلقاً، والحنفية قالوا: إن إمامتهما كإمامة الأثغ، فلا تصح إلا لمثلها بالشرط المتقدم، وقد ذكرنا مذهب المالكية في ذلك كله تحت الخط (١)

= وحده، سواء كانت صلاة جمعة أو غيرها، إلا إنه يشترط في الجمعة أن يتم العدد المعتبر فيها، وهو - أربعون - بغير هذا الامام وإلا كانت باطلة على الجميع، كما تبطل عليهم أيضاً إذا كان بأحد المأمومين حدث أو خبث إن كان لا يتم العدد إلا به.

الحنفية - قالوا: لا تصح إمامة المحدث ولا من به نجاسة لبطلان صلاته، أما صلاة المقتدين به فصحيحة إن لم يعملوا بفساد صلاته، فإن علموا بشهادة عدول، أو بإخبار الإمام العدل عن نفسه بطلت صلاتهم ولزمهم إعادتها، فإن لم يكن الامام الذي أخبر بفساد صلاته عدلاً، فلا يقبل قوله، ولكن يستحب لهم إعادتها احتياطاً.

(١) المالكية - قالوا: الأثغ، والتمتام والفأفأ، والأثت، وهو الذي بدغم حرفاً في آخر =

## إمامة المقتدى بإمام آخر

من شروط صحة الإمامة أن لا يكون الإمام مقتدياً بإمام غيره ، مثلاً إذا أدرك شخص إمام المسجد في الركعتين الأخيرتين من صلاة العصر ، ثم سلم الإمام ، وقام ذلك الشخص ليقتضى الركعتين ، فجاء شخص آخر ونوى صلاة العصر مقتدياً بذلك الشخص الذي يقضى ما فاتته ، فهل تصح صلاة المقتدي الثاني أولاً؟ وأيضاً إذا كان المسجد مزدحماً بالمصلين ، وجاء شخص في آخر الصفوف ، ولم يسمع حركات الإمام ، فاقندى بأحد المصلين الذين يصلون خلفه ، فهل يصح اقتداؤه أولاً؟ في ذلك كله تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) .

== خطأ ، ونحوه من كل ما لا يستطيع النطق ببعض الحروف . تصح إمامته وصلاته لمثله ولغيره من الأصحاء الذين لا عوجاج في ألسنتهم ، ولو وجد من يعلمه ، وقبل التعليم ، واتسع الوقت له ، ولا يجب عليه الاجتهاد في إصلاح لسانه على الراجح ، ومن هذا تعلم أن المالكية لا يشترطون لصحة الإمامة أن يكون لسان الإمام سليماً .

(١) المالكية — قالوا : من اقتدى بمسبوق أدرك مع إمامه ركعة بطلت صلاته ، سواء كان المقتدى مسبوقة مثله أولاً . أما إذا حاكى المسبوق مسبوقة أخرى في صورة إتمام الصلاة بعد سلام الإمام من غير أن يرى الاقتداء به ، فصلاته صحيحة ، وكذا إن كان المسبوق لم يدرك مع إمامه ركعة كأن دخل مع الإمام في التشهد الأخير ، فيصح الاقتداء به ، لأنه منفرد لم يثبت له حكم الاقتداء .

الحنفية — قالوا : لا يصح الاقتداء بالمسبوق ، سواء أدرك مع إمامه ركعة أو أقل منها ، فلو اقتدى اثنان بالإمام ، وكانا مسبوقين ، وبعد سلام الإمام نوى أحدهما الاقتداء بالآخر بطلت صلاة المقتدى ، أما إن تابع أحدهما الآخر ليتذكر ما سبقه من غير نية الاقتداء ، فإن صلاتهما صحيحة لارتباطهما بإمامهما السابق .

الشافعية — قالوا : لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموماً ، فإن اقتدى به بعد أن سلم الإمام أو بعد أن نوى منارته — ونية المفارقة جائزة عندهم صح الاقتداء به ، وذلك في غير الجمعة ؛ أما في صلاتها ، فلا يصح الاقتداء .

الحنابلة — قالوا : لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموماً ، فإن سلم إمامه ، وكان مسبوقة صح اقتداء مسبوقة مثله به ، إلا في صلاة الجمعة ، فإنه لا يصح اقتداء المسبوق بمثله .

## الصلاة وراء المخالف في المذاهب

من شروط الإمامة أن تكون صلاة الإمام صحيحة في مذهب المأموم ، فلو صلى حنفي خلف شافعي سال منه دم ولم يتوضأ بعده ، أو صلى شافعي خلف حنفي لمس امرأة مثلاً ، فصلاة المأموم باطلة ، لأنه يرى بطلان صلاة إمامه ، باتفاق الحنفية ، والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## تقدم المأموم على إمامه وتمكن المأموم

### من ضبط أفعال الإمام

ومن شروط صحة الإمامة أن لا يتقدم المأموم على إمامه ، فإذا تقدم المأموم بطلت الإمامة والصلاة ، وهذا الحكم متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، على أن الذين اشترطوا عدم تقدم المأموم على إمامه استثنوا من هذا الحكم الصلاة حول الكعبة ، فقالوا : إن تقدم المأموم على إمامه جائز فيها ، إلا أن الشافعية لهم في هذا تفصيل مذكور تحت الخط (٣) . ثم إن كانت الصلاة من قيام ، فالعبرة في صحة صلاة المقتدى بأن لا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الإمام ، وإن كانت من جلوس . فالعبرة بعدم تقدم عجزه على عجزه

(١) المالكية ، والحنابلة قالوا : ما كان شرطاً في صحة الصلاة ، فالعبرة فيه بمذهب الإمام فقط . فلو اقتدى مالكي أو حنبلي بحنفي أو شافعي لم يسمح بجميع الرأس في الوضوء فصلاته صحيحة لصحة صلاة الإمام في مذهبه ، وأما ما كان شرطاً في صحة الاقتداء ، فالعبرة فيه بمذهب المأموم ، فلو اقتدى مالكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعي يصلي نفلاً فصلاته باطلة ، لأن شرط الاقتداء اتحاد صلاة الإمام والمأموم

(٢) المالكية - قالوا : لا يشترط في الاقتداء عدم تقدم المأموم على الإمام ، فلو تقدم المأموم على إمامه - ولو كان المتقدم جميع المأمومين - صحت الصلاة على المعتمد على أنه يكره التقدم لغير ضرورة

(٣) الشافعية - قالوا : لا يصح تقدم المأموم على الإمام حول الكعبة إذا كانا في جهة واحدة : أما إذا كان المأموم في غير جهة إمامه ، فإنه يصح تقدمه عليه ؛ ويكره التقدم لغير ضرورة ، كضيق المسجد ، وإلا فلا كراهة .



الإمام فإن تقدم المأموم في ذلك لم تصح صلاته ؛ أما إذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة ، عند الأئمة الثلاثة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ؛ ومنها تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه برؤية أو سماع ، ولو بمبلغ فتي تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه صحت صلاته ؛ إلا إذا اختلف مكانهما ، فإن صلاته تبطل على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية — قالوا : تكره محاذاة المأموم لإمامه .

(٢) الشافعية — قالوا : إذا كان الإمام والمأموم في المسجد فهما في مكان واحد غير مختلف ، سواء كانت المسافة بين الإمام والمأموم تزيد على ثلاثمائة ذراع أولاً ، فلو صلى الإمام في آخر المسجد والمأموم في أوله صح الاقتداء ، بشرط أن لا يكون بين الإمام والمأموم حائل يمنع وصول المأموم إليه - كباب مسمر - قبل دخوله في الصلاة ، فلو سدت الطريق بينهما في أثناء الصلاة لا يضر ، كما لا يضر الباب المغلق بينهما ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون إمكان وصول المأموم إلى الإمام مستقبلاً أو مستديراً للقبلة ، وفي حكم المسجد رحبته ونحوها ؛ أما إذا كانت صلاتهما خارج المسجد ، فإن كانت المسافة بينهما لا تزيد على ثلاثمائة ذراع تقريباً بذراع الأدمى صحت الصلاة ، ولو كان بينهما فاصل : كنهج تجرى فيه السفن ، أو طريق يكثُر مرور الناس فيه على المعتمد ، بشرط أن لا يكون بينهما حائل يمنع المأموم من الوصول إلى الإمام لو أراد ذلك ، بحيث يمكنه الوصول إليه غير مستديراً للقبلة ، ولا منحرفاً ، ولا فرق في الحائل الضار بين أن يكون باباً مسمراً أو مغلقاً أو غير ذلك ؛ فإن كان أحدهما في المسجد والآخر خارجه ، فإن كانت المسافة بين من كان خارجاً عن المسجد وبين طرف المسجد الذي يليه أكثر من ثلثمائة ذراع بطل الاقتداء ، وإلا فيصح بشرط أن لا يكون بينهما الحائل الذي مر ذكره في صلاتهما خارج المسجد .

الحنفية — قالوا : اختلاف المكان بين الإمام والمأموم مفسد للاقتداء ، سواء اشبهه على المأموم حال إمامه أو لم يشبهه على الصحيح ، فلو اقتدى رجل في داره بإمام المسجد ، وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه ، فإن الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان ، أما إذا كانت ملاصقة للمسجد بحيث لم يفصل بينهما إلا حائط المسجد ، فإن عملة المقتدى تصح إذا لم يشبهه عليه حال الإمام ، ومثل ذلك ما إذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد ، لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفاً ، فإن اتحد المكان وكان واسعاً ، كالمساجد الكبيرة ، فإن الاقتداء يكون به صحيحاً مادام لا يشبهه على المأموم حال إمامه إماماً سماعاً أو بسمع المبلغ أو برويته أو بروية المقتدين به ، إلا أنه لا يصح اتباع المبلغ إذا قصد بتكبيره الاحرام مجرد التبليغ ، لأن صلاته تكون باطلة =

## نية المأموم الاقتداء، ونية الإمام الإمامة

ومن شروط صحة الإمامة : نية المأموم الاقتداء بإمامه في جميع الصلوات ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ؛ وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وتكون النية من أول صلاته بحيث تقارن تكبيرة الاحرام من المأموم حقيقة أو حكماً ، على ما تقدم في بحث « النية » ، فلو شرع في الصلاة بنية الاتفاد ، ثم وجد إماماً في أثناءها فنوى متابعتها ، فلا تصح صلاته لعدم

= حينئذ ، فتبطل صلاة من يقتدى بتبليغها ، وإنما يصح الاقتداء في المسجد الواسع إذا لم يفصل بين الإمام وبين المقتدى طريق نافذ تمر فيه العجلة - العربية - أو نهر يسع زورقاً يمر فيه فإن فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء ، أما الصحراء فإن الاقتداء فيها لا يصح إذا كان بين الإمام والمأموم خلاء يسع صفين ، ومثل الصحراء المساجد الكبيرة جداً . كبيت المقدس

المالكية - قالوا : اختلاف مكان الإمام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء ، فإذا حال بين الإمام والمأموم نهر أو طريق أو جدار فصلاة المأموم صحيحة متى كان متمكناً من ضبط أفعال الإمام ، ولو بمن يسمعه ، نعم لو صلى المأموم الجمعة في بيت مجاور للمسجد ، مقتدياً بإمامه ، فصلاته باطلة ، لأن الجامع شرط في الجمعة ، كما تقدم .

الحنابلة - قالوا : اختلاف مكان الإمام والمأموم يمنع صحة الاقتداء على التفصيل الآتي ، وهو إن حال بين الإمام والمأموم نهر تجري فيه السفن بطلت صلاة المأموم ، وتبطل صلاة الإمام أيضاً ، لأنه ربط صلاته بصلاة من لا يصح الاقتداء به ، وإن حال بينهما طريق ، فإن كانت الصلاة بما لا تصح في الطريق عند الزحمة لم يصح الاقتداء ، ولو اتصلت الصفوف بالطريق ، وإن كانت الصلاة بما لا تصح في الطريق عند الزحمة ، كالجمعة ونحوها ، مما يكثر فيه الاجتماع ، فإن اتصلت الصفوف بالطريق صح الاقتداء مع الفصل بين الإمام والمأموم ، وإن لم تنصل الصفوف فلا يصح الاقتداء ، وإن كان الإمام والمأموم بالمسجد صح الاقتداء ، ولو كان بينهما حائل متى سمع تكبيرة الاحرام ، أما إذا كان خارج المسجد أو المأموم خارجه والإمام فيه ، فيصح الاقتداء بشرط أن يرى المأموم الإمام ، أو يرى من وراءه ولو في بعض الصلاة ، أو من شبك ، ومتى تحققت الرؤية المذكورة صح الاقتداء ، ولو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع .

(١) الحنفية - قالوا : نية الاقتداء شرط في غير الجمعة والعيد على المختار ، لأن الجماعة شرط في صحتهما ، فلا حاجة إلى نية الاقتداء .

وجود النية من أول الصلاة ، فالمنفرد لا يجوز انتقاله للجماعة ، كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد ، بأن ينوي مفارقة الإمام إلا لضرورة ، كأن أطال عليه الإمام ، وهذا كله متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

أما نية الامام الإمامة ، كأن ينوي صلاة الظهر أو العصر إماماً ، فإنها ليست بشرط في الإمامة ، إلا في أحوال مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية — قالوا : لا تشترط نية الاقتداء في أول الصلاة ، فلو نوى الاقتداء في أثناء صلاته صححت مع الكراهة إلا في الجمعة ونحوها ، تشترط فيه الجماعة ، فإنه لا بد فيها من نية الاقتداء من أول الصلاة ، بحيث تكون مقارنة لتكبيرة الإحرام ، وكذا يصح للمأموم أن ينوي مفارقة إمامه ولو من غير عذر ، لكن يكره إن لم يكن هناك عذر ، ويستثنى من ذلك الصلاة التي تشترط فيها الجماعة كالجمعة ، فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها ومثلها الصلاة التي يريد إعادتها جماعة ؛ فلا تصح نية المفارقة في شيء منها ، وكذا الصلاة المجموعة تقديماً ونحوها .

الحنفية — قالوا : تبطل الصلاة بانتقال المأموم للانفراد ، إلا إذا جلس مع امام الجلوس الأخير بقدر التشهد ، ثم عرضت ضرورة ، فإنه يسلم ويتركه ، وإذا تركه بدون عذر صححت الصلاة مع الإثم ، كما سيأتي في مبحث « أحوال المقتدى » .

(٢) الحنابلة — قال : يشترط في صحة الاقتداء نية الامام الإمامة في كل صلاة ، فلا تصح صلاة المأموم إذا لم ينو الامام الإمامة .

الشافعية — قالوا : يشترط في صحة الاقتداء أن ينوي نية الامام الجماعة في الصلوات التي تتوقف صحتها على الجماعة ، كالجمعة ، والمجموعة للبطر ، والمعادة .

الحنفية — قالوا : نية الامامة شرط لصحة صلاة المأموم إذا كان إماماً نساء ، فنفسد صلاة النساء إذا لم ينو إمامهن الامامة ، وأما صلاته هو فصحيحة ، ولو حاذته امرأة ، كما تقدم في المحاذاة .  
المالكية — قالوا : نية الامامة ليست بشرط في صحة صلاة المأموم ، ولا في صحة صلاة الامام إلا في مواضع : أولاً : صلاة الجمعة ، فإذا لم ينو الامامة بطلت صلاته ، وصلاة المأموم ؛ ثانياً : الجمع ليلة المطر . ولا بد من نية الامامة في افتتاح كل من الصلاتين ، فإذا تركت في واحدة منهما بطلت على الامام والمأموم لاشتراط الجماعة فيها ، وصححت ما نوى فيها الإمامة ، إلا إذا ترك النية في الأولى ، فتبطل الثانية أيضاً تبعاً لها ، ولو نوى الإمامة : وقال بعض المالكية : إن الأولى لا تبطل على أي حال ، لأنها وقعت في محلها ؛ ثالثاً : صلاة الخوف على الكيفية الآتية : =

### اقتداء المفترض بالمتنفل

ومن شروط الإمامة أن لا يكون الامام أدنى حالا من المأموم ، فلا يصح اقتداء مفترض بمتنفل ، إلا عند الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١)</sup> ، وكذا لا يجوز اقتداء قادر على الركوع مثلاً بالعاجز عنه ، ولا كاس بعار لم يجد ما يستتر به ، باتفاق الحنفية ، والحنابلة ، وخالف الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط <sup>(٢)</sup> ، لا متطهر بمتنجس عجز عن الطهارة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٣)</sup> ، وكذا لا يجوز اقتداء القارئ بالأمي ، كما تقدم ، نعم يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي عجز عن القيام ، على تفصيل في المذاهب .

= وهي أن يقسم الإمام الجيش نصفين ، يصلي بكل قسم جزءاً من الصلاة ، فإذا ترك الإمام نية الإمامة بطلت الصلاة على الطائفة الأولى فقط ، وصحت للإمام والطائفة الثانية ، رابعاً: المستخاف الذي قام مقام الإمام لعذر ، فيشترط في صحة صلاة من اقتدى به أن ينوي هو الإمامة ، فإذا لم ينوها فصلاة من اقتدى به باطلة ، وأما صلواته فهو نصيحة ، ولا تشترط نية الإمامة لحصول فضل الجماعة على المتمد ، فلو أم شخص قوياً ، ولم ينو الإمامة حصل له فضل الجماعة ؛ والمراد بكون نية الإمامة شرطاً في المواضع السابقة أن لا ينوي الانفراد .

(١) الشافعية — قالوا : يصح اقتداء المفترض بالمتنفل مع الكراهة .

(٢) الشافعية ، والمالكية — قالوا : يصح اقتداء الكاسي بالعاري الذي لم يجد ما يستتر به ، إلا

أن المالكية قالوا . إنه يكره ، والشافعية لم يقولوا بالكراهة

(٣) المالكية — قالوا : يصح اقتداء المتطهر بالمتنجس العاجز عن الطهارة مع الكراهة .

المالكية — قالوا : لا يصح اقتداء القائم بالقاعد العاجز عن القيام ، ولو كانت الصلاة نفلاً ، إلا إذا جلس المأموم اختياراً في النفل ، فنصح صلواته خلف الجالس فيه ، أما إذا كان المأموم عاجزاً عن الأركان فيصح أن يقتدى بعاجز عنها إذا استويا في العجز بأن يكونا عاجزين معاً عن القيام ، ويستثنى من ذلك من يصلي بإيماء ، فلا يصح أن يكون إماماً مثله ؛ لأن الإيماء لا ينضبط فقد يكون إيماء الإمام أقل من إيماء المأموم ، فإن لم يستويا في العجز كأن يكون الإمام عاجزاً عن السجود ، والمأموم عاجزاً عن الركوع فلا تصح الإمامة .

الحنفية — قالوا : يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يستطيع أن يركع ويسجد ، أما العاجز عن الركوع والسجود فلا يصح اقتداء القائم به إذا كان قادراً ، فإن عجز كل من الإمام والمأموم ، =

## متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة

ومن شروط الإمامة متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= وكانت صلاتهما بالأيام صح الاقتداء ، سواء كانا قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مختلفين ، بشرط أن تكون حالة الإمام أقوى من حالة المقتدى ، كان يكون مضطجعاً ، والإمام قاعداً . الشافعية – قالوا : تصح صلاة القائم خلف القاعد والمضطجع العاجزين عن القيام والقعود ، والقادر على الركوع والسجود بالعاجز عنهما .

الحنابلة – قالوا لا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي عجز عن القيام ، إلا إذا كان العاجز عن القيام إماماً راتباً ، وكان عجزه عن القيام بسبب علة يرجي زوالها .

(١) الحنفية – قالوا : متابعة المأموم لإمامه تشمل أنواعاً ثلاثة : أحدها : مقارنة فعل المأموم لفعل إمامه ، كأن يقارن إحرامه إحرام إمامه وركوعه ركوعه وسلامه سلامه ؛ ويدخل في هذا القسم ما لو ركع قبل إمامه ، وبقي راعياً حتى ركع إمامه فتابعه فيه ، فإنه يعتبر في هذه الحالة مقارناً له في الركوع ؛ ثانيها : تعقيب فعل المأموم لفعل إمامه ، بأن يأتي به عقب فعل الإمام مباشرة ثم يشاركه في باقيه ؛ ثالثها : التراخي في الفعل بأن يأتي به بعد إتيان الإمام بفعله مترخياً عنه ، ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركن الذي بعده فهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة فلو ركع إمامه فركع معه مقارناً أو عقبه مباشرة وشاركه فيه أو ركع بعد رفع إمامه من الركوع ، وقبل أن يهبط للسجود ، فإنه يكون متابِعاً له في الركوع ، وهذه المتابعة بأنواعها تكون فرضاً فيما هو فرض من أعمال الصلاة ، وواجبة في الواجب ، وسنة في السنة ، فلو ترك المتابعة في الركوع مثلاً بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام ، ولم يركع معه أو بعده في ركعة جديدة بطلت صلاته ؛ لكونه لم يتابع في الفرض ؛ وكذا لو ركع وسجد قبل الإمام ، فإن الركعة التي يفعل فيها ذلك تلغى ، وينتقل ما في الركعة الثانية إلى الركعة الأولى ، وينتقل ما في الثالثة إلى الثانية ، وما في الرابعة إلى الثالثة ، فتبقى عليه ركعة يجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام ؛ وإلا بطلت صلاته ، وسيأتي لهذا إيضاح في مبحث صلاة المسبوق ، ولو ترك المتابعة في القنوت أتم ، لأنه ترك واجباً ، ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلاً فقد ترك السنة ، وهناك أمور لا يلزم المقتدى أن يتابع فيها إمامه ، وهي أربعة أشياء : الأول : إذا زاد الإمام في صلاته سجدة عمداً ، فإنه لا يتابعه ، الثاني : أن يزيد =

== عما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم في تكبيرات العيد ، فإنه لا يتابعه ؛ الثالث أن يزيد عن الوارد في تكبيرات صلاة الجنازة بأن يكبر لها خمساً ، فإنه لا يتابعه ، الرابع : أن يقوم ساهياً إلى ركعة زائدة عن الفرض بعد القعود الأخير ، فإن فعل وقيد ما قام لها بسجدة سلم المقتدى وحده ، وإن لم يقيدها بسجدة وعاد إلى القعود الأخير وسلم سلم المقتدى معه ؛ أما إن قام الإمام إلى الزائدة قبل القعود الأخير وقيدها بسجدة ؛ فإن صلاتهم جميعاً تبطل ؛ وهناك أموراً تسعة إذا تركها الإمام يأتي بها المقتدى ولا يتابعه في تركها وهي : رفع اليدين في التحريمة ؛ وقراءة التناء ؛ وتكبيرات الركوع ؛ وتكبيرات السجود ؛ والتسبيح فيهما ، والتسميع ؛ وقراءة التشهد ، والسلام ، وتكبير التشريق ، فهذه الأشياء التسعة إذا تركها الإمام شيئاً منها لم يتابعه المقتدى ، في تركها بل يأتي بها وحده ، وهناك أموراً مطلوبة إذا تركها الإمام تركها المقتدى وهي خمسة أشياء : تكبيرات العيد والقعدة الأولى ، وسجدة التلاوة ، وسجود السهو ، والقنوت إذا خاف فوات الركوع أما إن لم يخف ذلك فعليه القنوت . هذا ، وقد تقدم أن القراءة خلف الإمام كروية تحريماً ، فلا تجوز المتابعة فيها ، وسيأتي الكلام في المتابعة في السلام والتحريمة في مبحث « إذا فات المقتدى بعض الركعات أو كلها » أنه يجب على المأموم أن يتبع إمامه في السلام متى فرغ المأموم من قراءة التشهد ، فإذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه ، ثم سلم قبله ، فإن صلاته تصح مع كراهة التحريم إن وقع ذلك بغير غدر ، والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده ؛ وقد عرفت حكماً ما إذا سلم قبله ؛ أما إذا سلم بعده فقد ترك الأفضل ، أما إن كبر تكبيرة الإحرام قبله ، فلا تصح صلاته ، وإن كبر معه ، فإن صلاته لا تصح ، وإن كبر بعده فقد فاتته إدراك وقت فضيلة تكبيرة الإحرام ؛ وسيأتي بيان هذا في مبحث « إذا فات المقتدى بعض الركعات » .. الخ .

المالكية - قالوا : متابعة المأموم لإمامه هي عبارة عن أن يكون فعل المأموم في صلاته واقعاً عقب فعل الإمام ، فلا يسبقه ، ولا يتأخر عنه ، ولا يساويه ، وتنقسم هذه المتابعة إلى أربعة أقسام : الأول : المتابعة في تكبيرة الإحرام ، وحكم هذه المتابعة أنها شرط لصحة صلاة المأموم ، فلو كبر المأموم تكبيرة الإحرام قبل إمامه أو معه بطلت صلاته ؛ بل يشترط أن يكبر المأموم بعد أن يفرغ إمامه من التكبير ؛ بحيث لو كبر بعد شروع إمامه ؛ ولكن فرغ من التكبير قبل فراغ الإمام أو معه بطلت صلاته ، الثاني : المتابعة في السلام ؛ فيشترط فيها أن يسلم المأموم بعد سلام إمامه ، فلو سلم قبله سهواً ، فإنه ينتظر حتى يسلم الإمام ، ويعيد السلام بعده ، وتكون الصلاة صحيحة ، فإذا بدأ المأموم بالسلام بعد الإمام ، وختم معه أو بعده فإن صلاته تصح ؛ ==



== أما إذا ختم قبله بطات صلاته : فيحسن أن يسرع الإمام بالسلام كي لا يسببه أحد من المأمومين بالفراغ من السلام قبله ، فتبطل صلاته ، وكذلك تكبيرة الإحرام : وإذا ترك الإمام السلام ، وطال الزمن عرفاً بطلت صلاة الجميع ، ولو أتى به المأموم ، لما عرفت من أن السلام ركن لكل وصل فلو تركه الإمام بطلت صلاته ، وتبطل صلاة المأمومين تبعاً : الثالث : المتابعة في الركوع والسجود ، وهذه المتابعة ثلاث صور : الصورة الأولى أن يركع أو يسجد قبل إمامه سهواً أو خطأ ، وفي هذه الحالة يجب أن ينتظر إمامه حتى يركع أو يسجد ثم يشاركه في ركوعه مطمئناً ولا شيء عليه ، فإن لم ينتظر إمامه بل رفع من ركوعه عمداً أو جهلاً بطلت صلاته ، أما إذا رفع سهواً فإن عليه أن يرجع ثانياً إلى الاشتراك مع الإمام في ركوعه وسجوده ، وتصح صلاته : الصورة الثانية : أن يركع أو يسجد قبل إمامه عمداً ، وفي هذه الحالة إن انتظر الإمام وشاركه في ركوعه وسجوده ، فإن صلاته تصح ، ولكنه يأثم لعدم سبق الإمام ، أما إذا لم ينتظره ورفع من ركوعه أو سجوده قبل الإمام ، فإن كان ذلك عمداً ، فإن صلاته تبطل . وإن كان سهواً فإنه ينبغي له أن يرجع إلى الاشتراك مع الإمام ثانياً ، ولا شيء عليه : الصورة الثالثة : أن يتأخر المأموم عن إمامه حتى ينتهي من الركن ، كأن ينتظر حتى يركع إمامه : ويرفع من الركوع وهو واقف يقرأ مثلاً وفي هذه الصورة تبطل صلاة المأموم بشرطين : الأول : أن يفعل ذلك في الركعة الأولى ، أما إذا وقع منه ذلك في غير الركعة الأولى ، فإن صلاته تصح ، ولكنه يأثم بذلك : الثاني : أن يصدر منه ذلك الفعل عمداً لا سهواً ، أما إذا وقع منه سهواً ، فإن عليه أن يأنى هذه الركعة ويعيدها بعد فراغ الإمام من صلاته : القسم الرابع : ما لا تلزم فيه المتابعة ، وله حالات ثلاث : الحالة الأولى : ما يطلب من المأموم . وإن لم يأت به الإمام ، وذلك في أمور : منها ما هو سنة ، وذلك كما في تكبيرات الصلاة ، سوى تكبيرة الإحرام والتشهد ، فيسن للمأموم أن يأتي بها وإن لم يأت بها الإمام ، ومثلها تكبيرات العيد ، فإنها يأت بها المأموم ، ولو تركها الإمام : ومنها ما هو مندوب كالتكبير في أيام التشريق عقب الصلوات المفروضة المتقدم بيانه في مباحث العيدين ، فإنه يندب أن يأتي به المأموم ، ولو تركه الإمام ، ومثل ذلك رفع اليدين في تكبيرة الإحرام ، فإنه مندوب في حق الإمام والمأموم ، فلو تركه الإمام فإنه يندب للمأموم أن يأتي به : الحالة الثانية : ما لا تصح متابعة الإمام فيه ، وذلك فيما إذا وقع من الإمام عمل غير مشروع في الصلاة من زيادة أو نقصان أو نحو ذلك ، فإذا زاد في صلاته ركعة أو سجدة أو نحوهما من =

= الأركان فإن المأموم لا يتبعه في ذلك : بل يسبح له ، وإن زاد الإمام ذلك عمداً بطلت صلاته وصلاة المأموم طبعاً ، وكذا لا يتبع المأموم إمامه إذا زاد في تكبيرات العيد على ما يراه المالكى ، كما تقدم في العيد ، ومثل ذلك ما إذا زاد الإمام في تكبير صلاة الجنازة على أربع ، فإن المأموم لا يتبعه في هذه الزيادة ، ومثل ذلك ما إذا زاد الإمام ركناً في صلاته ، كما إذا صلى الظهر أربع ركعات ثم سها وقام للخامسة ، فإن المأموم لا يتبعه في ذلك القيام ، بل يجلس ويسبح له ، وإن تابعه المأموم فيها عمداً بطلت صلاته ، إلا إذا تبين أن المأموم مخطئ ، والإمام مصيب بعد الصلاة .

هذا وإذا ترك الإمام الجلوس الأول وهم للقيام للركعة الثالثة فإذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، ورجع ، فلا شيء عليه ، أما إذا فارق الأرض بيديه وركبتيه ثم رجع ، فإن صلاته لا تبطل على الصحيح ، ويسجد بعد السلام ، لأن المفروض أنه رجع قبل أن يقوم ، ويقرأ الفاتحة وعلى المأموم أن يتابعه في كل ذلك ، والحنفية يقولون : إذا فعل ذلك ، وكان للقيام أقرب بطلت صلاته ، وكذا يتبع المأموم إمامه إن سجد للتلاوة في الصلاة ، فإذا ترك المأموم السجود ، كما إذا كان حنفياً يرى أن سجود التلاوة يحصل ضمن الركوع ، فإن المأموم يتركه أيضاً .

الحنابلة - قالوا : متابعة المأموم لإمامه ، هي أن لا يسبق المأموم إمامه بتكبيرة الاحرام أو السلام أو فعل من أفعال الصلاة ، فإذا سبقه بتكبيرة الاحرام ، فإن صلاته لم تنعقد ، سواء فعل ذلك عمداً أو سهواً . ومثل ذلك ما إذا ساءوا في تكبيرة الاحرام بأن كبر مع إمامه ، فإن صلاته لم تنعقد ، والمقارنة في تكبيرة الاحرام مفسدة للصلاة ، بخلاف غيرها من باقى الأركان ، فإنها مكروهة فقط ، وإذا سبق المأموم إمامه بالسلام ، فإن كان ذلك عمداً بطلت صلاته ، فإذا سلم قبله ولم يأت بالسلام بعده بطلت صلاته ؛ هذا ما إذا سبق المأموم إمامه بتكبيرة الاحرام والسلام . أما إذا سبقه في فعل غير ذلك : فلا يخلو إما أن يسبقه بالركوع ، أو بالهوى للسجود ، أو بالسجود أو بالقيام ، ولكل منها أحكام : فإذا سبقه بالركوع عمداً بأن ركع ورفع من الركوع قبل إمامه متعمداً بطلت صلاته ، أما إذا ركع قبل إمامه ، وظل راعياً حتى ركع إمامه ، وشاركه في ركوعه ، فإن صلاته لا تبطل إذا رجع وركع بعد ركوع إمامه ، أو ركع ورفع قبل إمامه سهواً أو خطئاً ، فإنه يجب عليه أن يرجع ويركع ويرفع بعد إمامه ، ويلغو ما فعله أولاً في الحالتين ، فإن ركع ورفع وحده عمداً أو سهواً قبل الإمام ، وظل واقفاً حتى فرغ الإمام من الركوع والرفع منه ، ثم شاركه في الهوى للسجود بطلت صلاته .

= هذا إذا ركع ورفع قبل إمامه : أما إذا ركع إمامه قبله ورفع ولم يتبعه في ذلك عمداً ، فإن صلاته تبطل ، أما إذا تخلف عن متابعة الإمام في ركوعه ورفعته سهواً أو لعذر ، فإن صلاته لا تبطل ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يركع ويرفع وحده إذا لم يخف فوات الركعة الثانية مع الإمام ، فإن خاف ذلك فإنه يجب عليه أن يتبع الإمام في أفعاله ، وبلغى الركعة التي فاتته مع الإمام ، وعليه قضاؤها بعد سلام إمامه ، ومثل الركوع في هذا الحكم غيره من أفعال الصلاة ، سواء كان سجوداً أو قياماً أو غيرهما ، فإنه إذا لم يتبع الإمام فيه سهواً أو لعذر ، فإن عليه أن يقضيه وحده إن لم يخف فوت ما بعده مع إمامه ، وإلا تبع الإمام فيما بعده ، وأتى بركعة بعد سلام إمامه . هذا ، إذا لم يتبع إمامه في الركوع ؛ أما إذا لم يتبعه في الهوى للسجود ، فإن هوى الإمام للسجود وهو واقف حتى يسجد الإمام ثم هوى وحده وأدرك الإمام في سجوده ، أو سبق الإمام في القيام للركعة التالية ، فإن يسجد مع الإمام ثم قام قبل أن يقوم الإمام فإن صلاته لا تبطل بذلك ، ولكن يجب عليه أن يرجع لاتباع الإمام في ذلك وإذا وقع منه ذلك سهواً فإنه لا يضر من باب أولى ، ولكن يجب عليه أن يرجع أيضاً ، ويتابع فيه إمامه ، وبلغى ما فعله وحده فإذا لم يأت به فإن الركعة لا تحسب له ، وعليه أن يأتي بها بعد سلام الإمام ، وإذا لم يتبع إمامه في ركنين ، كأن ركع إمامه وسجد ورفع من سجوده وهو قائم ، فإن كان ذلك عمداً فإن صلاته تبطل على أى حال ، وإن كان سهواً فإن أمكنه أن يأتي بهما ويدرك إمامه في باقى أفعال الصلاة ، نذاك ، وإلا ألغيت الركعة ، وعليه الاتيان بها بعد السلام ، وإذا تخلف بركعة كاملة أو أكثر عن الإمام لعذر ، كنوم يسير حال الجلوس ، ثم تنبه ، فإنه يجب عليه عند تنبهه أن يتبع الإمام فيما بقى من الصلاة ، ثم يقضى ما فاتته بعد سلام إمامه لأنه يكون كالمسبوق

الشافعية - قالوا : متابعة المأموم لإمامه لازمة في أمور يعبر عنها بعضهم - بشروط القدوة - الأولى : أن يتبع المأموم إمامه في تكبيرة الاحرام ، فلو تقدم المأموم على إمامه أو ساواه في حرف من تكبيرة الاحرام لم تنعقد صلاته أصلاً ، وإذا شك في تقدمه على إمامه بتكبيرة الاحرام ، فإن صلاته تبطل ، بشرط أن يحصل له هذا الشك أثناء الصلاة ؛ أما إذا شك في ذلك بعد الفراغ من الصلاة فإن شكه لا يعتبر ، ولا يجب عليه الاعادة ؛ الثاني : أن لا يسلم المأموم قبل سلام إمامه ، فلو وقع منه ذلك بطلت صلاته ، أما إذا سلم منه فإن صلاته تصح مع الكراهة ، وإذا شك في أنه سلم قبل الإمام بطلت صلاته ؛ الثالث : أن لا يسبق المأموم إمامه بركنين من أركان الصلاة ؛ ولهذا المأموم حالتان : الحالة الأولى : أن يكون مدركاً ، وهو الذى يدرك مع الإمام زمناً يسع =

== قراءة الفاتحة : الحالة الثانية : أن يكون المأموم مسبقاً ، وهو الذي لم يدرك ، مع إمامه ذلك الزمن ، فإذا كان مدركا وسبق إمامه بركنين ، كأن ترك إمامه قائماً ، ثم ركع وحده ورفع من الركوع وهوى للسجود ، ولم يشترك مع إمامه ، فإن صلاته تبطل ، بشروط : الأول : أن يسبقه بركنين ، كما ذكرنا ، فلو سبق المأموم إمامه بركن واحد ، كأن ترك إمامه يقرأ ، ثم ركع وحده ، ولم يرفع من ركوعه حتى ركع إمامه وشاركه في ركوعه ، فإن صلاة المأموم لا تبطل بذلك السبق ، ولكن يحرم على المأموم أن يسبق إمامه بركن واحد فعلى بغير عذر : الثاني : أن يكون الركنان فعليان لا قوليان ، فإذا سبق المأموم إمامه بركنين قوليين ، كأن قرأ التشهد وصل على النبي قبل إمامه ، فإن ذلك لا يضر ، سواء كان عمداً أو جهلاً أو نسياناً ؛ وإذا سبق إمامه بركنين : أحدهما قولي ، والآخر فعلي ، كأن قرأ الفاتحة قبل إمامه ، ثم ركع قبله ، فإنه يحرم عليه سبقه بالركوع ، أما سبقه بقراءة الفاتحة فإنه لا شيء فيه . الشرط الثالث : أن يسبقه بالركنين عمداً ، أما إذا ركع قبل إمامه ورفع جهلاً ، فإن صلاته لا تبطل ؛ وكذا لو فعل ذلك نسياناً ، ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يرجع ويتبع إمامه متى ذكر ، ويلغى ما عمله وحده . ومثل ذلك ما إذا لو فرض وتعلم الجاهل وهو في الصلاة ، فإنه يجب عليه أن يرجع ويتبع إمامه ، وإلا بطلت صلاتهما .

هذا حكم ما إذا كان المأموم مدركا ، وسبق إمامه بركنين فعليين عمداً أو جهلاً أو نسياناً ، أو سبقه بركنين قوليين أو بركن قولي وركن فعلي ؛ أما إذا كان المأموم مدركا وتخلف عن إمامه بأن سبقه إمامه ، كما إذا كان المأموم بطيء القراءة ، والإمام معتدل القراءة ، فإنه في هذا الحال يغتفر للمأموم أن يتخلف عن إمامه ولا يتبعه في ثلاثة أركان طويلة ، وهي الركوع والسجدتان ، أما الاعتدال من الركوع أو من السجود ؛ والجلوس بين السجدتين فهما ركنان قصيران ، فلا يحسبان في تخلف المأموم عن إمامه ، فإذا سبقه الإمام بأكثر من ذلك كان لم يفرغ المأموم من قراءته إلا بعد شروع الإمام في الركن الرابع ، فإن عليه في هذه الحالة أن يتبع إمامه فيما هو فيه من أفعال الصلاة ، ثم يقضى ما فاتته منها بعد سلام الإمام ، فإن لم يتبع إمامه قبل شروعه في الركن الخامس فإن صلاته تبطل ، ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون المأموم المدرك مشغولاً بقراءة مفروضة أو بقراءة مسنونة ، كدعاء الافتتاح .

هذا حكم المأموم المدرك ، وهو الذي ذكرناه في الحالة الأولى ، أما الحالة الثانية للمأموم المسبوق ، وهو الذي لم يدرك مع إمامه زمناً يسع قراءة الفاتحة فهي أنه يسن له أن لا يشتغل بسنة ، بل عليه أن يشتغل بقراءة الفاتحة ، إلا إذا كان يظن أنه يدركها مع اشتغاله بالسنة ، فإن لم يظن ذلك ولم يشتغل بقراءة السنة ، ثم ركع إمامه وهو يقرأ الفاتحة ، فإنه يجب عليه أن يتبع إمامه ==

### اقتداء مستقيم الظهر بالمنحنى

ومن شروط صحة الإمامة أن لا يكون ظهر الإمام منحنياً إلى الركوع ، فان وصل انحناءه إلى حد الركوع فلا يصح اقتداء الصحيح به ؛ ولكن يصح لمثله أن يقتدى به ، وهذا متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فقالوا : إن إمامته تصح لمثله ولغيره ، ولو وصل انحناءه إلى حد الركوع .

= في الركوع ، ويسقط عنه في هذه الحالة ما بقى عليه من قراءة الفاتحة ، فالمنحنى يتبع الإمام في الركوع في هذه الحالة حتى رفع الإمام فاته الركعة ، ولا تبطل صلاته إلا إذا تخلف عن الإمام بركنين فعليين ، كأن يترك إمامه يركع ويرفع من الركوع ، ويهوى للسجود ، وهو واقف يقرأ الفاتحة ، فاذا اشتغل المسبوق بسنة ، كقراءة دعاء الافتتاح . فانه يجب عليه في هذه الحالة أن يتخلف عن الإمام ، ويقرأ بقدر هذا الدعاء من الفاتحة ، فإذا فرغ من ذلك وأدرك الركوع مع الإمام احتسبت له الركعة ، أما إذا رفع الإمام من الركوع وأدركه في هذا الرفع ، فانه يجب عليه أن يتبع إمامه في الرفع من الركوع ، ولا يركع هو ، وتفوته الركعة ، فاذا لم يفرغ من قراءة ماء يديه وأراد الإمام الهوى للسجود ، فيجب على المأموم في هذه الحالة أن ينوي مفارقة إمامه ، ويصلي وحده ، فان لم ينو المفارقة عندهوى الإمام للسجود ، في هذه الحالة بطلت صلاته ، سواء هوى معه للسجود أولاً .

هذا حكم المأموم المسبوق ، وبقي في الموضوع أمور : منها إذا سها المأموم عن قراءة الفاتحة ، ثم ذكرها قبل ركوع الإمام وجب عليه التخلف عن الإمام لقراءة الفاتحة ، ويغفر له مفارقة الإمام بثلاثة أركان طويلة ، كما تقدم ، أما إذا تذكرها بعد ركوعه مع الإمام ، فلا يعود لقراءتها ثم يأتي بعد سلام الإمام بركعة ، وإذا لم يقرأ الفاتحة انتظارا لسكوت إمامه بعد الفاتحة ، فلم يسكت الإمام ، وركع قبل أن يقرأ المأموم الفاتحة ، فانه يكون في هذه الحالة معذورا ، ويلزمه أن لا يتبع إمامه في ركوعه ، بل عليه أن يقرأ الفاتحة ، ويغفر له عدم المتابعة في ثلاثة أركان طويلة ، وهي الركوع والسجودان ، وعليه أن يتم الصلاة خلف الإمام حسب الحالة التي هو عليها ، سواء أدرك الإمام في أفعالها أولاً .

هذا إذا كان الإمام معتدل القراءة ، أما إن كان سريع القراءة ، وكان المأموم موافقا لإمامه ، فانه يقرأ ما يمكنه من الفاتحة ، ويتحمل عنه الإمام الباقي ، ولا يغفر له التخلف عن إمامه بثلاثة أركان طويلة .

## اتحاد فرض الإمام والمأموم

ومنها اتحاد فرض الامام والمأموم فلا تصح صلاة ظهر مثلا خلف عصر ، ولا ظهر أداء ، خلف ظهر قضاء ، ولا عكسه ، ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد ، وإن كان كل منهما قضاء ، هذا متفق عليه بين المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١)</sup> : نعم يصح اقتداء المنتفل بالمفترض ، وناذر نفل بناذر آخر ، والحالف أن يصلي نفلا بحالف آخر ؛ والناذر بالحالف ، ولو لم يتحد المنذور أو المحلوف عليه ، كأن نذر شخص صلاة ركعتين عقب الزوال ، ونذر الآخر صلاة ركعتين مطلقاً ، كما يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت وخارجه ، ويلزم إتمام الصلاة أربعاً ، وهذا متفق عليه إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٢)</sup> .

هذا ، والإمامة شروط أخرى مبينة في المذاهب في أسفل الصحيفة <sup>(٣)</sup> .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : يصح الاقتداء في كل ما ذكر ، إلا أن الحنابلة قالوا : لا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ، ونحو ذلك ؛ والشافعية قالوا : يشترط اتحاد صلاة المأموم وصلاة الامام في الهيئة والنظام ، فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف صلاة جنازة ، لاختلاف الهيئة ، ولا صلاة صبح مثلا خلف صلاة كسوف ، لأن صلاة الكسوف ذات قيامين وركوعين .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يصح اقتداء ناذر بناذر لم ينذر عين ما نذر الامام ، أما إذا نذر المأموم عين ما نذره الامام ، كأن يقول : نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان ، فيصح الاقتداء ، وكذا لا يصح اقتداء الناذر بالحالف ، أما اقتداء الحالف بالناذر . والحالف بالحالف فصحيح ، كذا قالوا : ولا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرباعية خارج الوقت : لأن المأموم بعد الوقت فرضه الركعتان ، فتكون الجلسة الأولى فرضاً بالنسبة له ، والامام فرضه الأربع ، لأنه مقيم ، فتكون الجلسة الأولى سنة بالنسبة له ، فيلزم اقتداء مفترض بمنتفل ، وهو لا يصح وسيأتي في صلاة المسافر .

(٣) الحنفية — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن لا يفصل بين المأموم والامام صف من النساء ، فإن كن ثلاثة فسدت صلاة ثلاثة رجال خلفهن من كل صف إلى آخر الصفوف ، وإن كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنتين من الرجال خلفهما إلى آخر الصفوف ، وإن كانت واحدة =



= فسدت صلاة من كانت محاذية له عن يمينها ويسارها ومن كان خلفها ، وقد تقدمت شروط فساد الصلاة بمحاذاة المرأة في مفسدات الصلاة .

الحنابلة - زادوا في شروط صحة الاقتداء أن يقف المأموم إن كان واحداً عن يمين الإمام ، فإن وقف عن يساره أو خلفه بطلت إن كان ذكراً أو خنثى ، أما المرأة فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلفه ، لأنه موقفها الم شروع ، وكذا بالوقوف عن يمين الإمام ، نعم تبطل صلاتها بالوقوف عن يساره ، وهذا كله فيما إذا صلى المأموم المخالف لموقفه الشرعي ركعة مع الإمام ، أما إذا صلى بعض ركعة ، ثم عاد إلى موقفه الشرعي ، وركع مع الإمام فإن صلاته لا تبطل ، وأن يكون الإمام عدلاً ، فلا تصح إمامة الفاسق ولو كان بمثله ، ولو كان فسقه مستوراً ، فلو صلى خلف من يجهل فسقه ، ثم علم بذلك بعد فراغ صلاته وجبت عليه إعادتها إلا في صلاة الجمعة والعيدين ، فإنهما تصحان خلف الفاسق بلا إعادة إن لم تتيسر صلاتهما خلف عدل ، والفاسق هو من أترف كبيرة أو داوم على صغيرة .

الشافعية - زادوا في شروط صحة الاقتداء موافقة المأموم لإمامه في سنة تفحش المخالفة فيها ، وهي محصورة في ثلاث سنن : الأولى : سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة ، فيجب على المقتدى أن يتابع إمامه إذا فعلها ، وكذا يجب عليه موافقته في تركها ، الثانية : سجود السهو ، فيجب على المأموم متابعة إمامه في فعله فقط ، أما إذا تركه الإمام فيسن للمأموم فعله بعد سلام إمامه ، الثالثة : التشهد الأول ، فيجب على المأموم أن يتركه إذا تركه إمامه ، ولا يجب عليه أن يفعله إذا فعله الإمام ، بل يسن له فعله عند ذلك ، أما القنوت فلا يجب على المقتدى متابعة إمامه فيه فعلاً ولا تركاً ، وأن يكون الإمام في صلاة لا يجب إعادتها ، فلا يصح الاقتداء بفاقد الطهورين ، لأن صلاته تجب إعادتها .

المالكية - زادوا في شروط صحة الإمامة أن لا يكون الإمام معيداً صلاته لتحصيل فضل الجماعة ، فلا يصح اقتداء مفترض بمعيد ؛ لأن صلاة المعيد نفل ، ولا يصح فرض خلف نفل ؛ وأن يكون الإمام عالماً بكيفية الصلاة على الوجه الذي تصح به ؛ وعالماً بكيفية شرائطها ، كالوضوء والغسل على الوجه الصحيح ، وإن لم يميز الأركان من غيرها ، وأن يكون الإمام سليماً من الفسق المتعلق بالصلاة ، كأن يتهاون في شرائطها أو فرائضها ، فلا تصح إمامة من يظن فيه أنه يصلي بدون وضوء ، أو يترك قراءة الفاتحة ، أما إذا كان فسقه غير متعلق بالصلاة ، كالزاني وشارب الخمر ، فإن إمامته تصح مع الكراهة على الراجح .

## الأعذار التي تسقط بها الجماعة

تسقط الجماعة بعذر من الأعذار الآتية : المطر الشديد ، والبرد الشديد : والوحيل الذي يتأذى به ، والمرض ، والخوف من ظالم ، والخوف من الحبس لدين إن كان معسراً : والعمى ، إن لم يجد الأعمى قائداً ، ولم يهتد بنفسه . وغير ذلك مما تقدم في الأعذار التي تسقط بها الجمعة .

## من له حق التقدم في الإمامة

قد ذكرنا من له حق التقدم على غيره في الإمامة عند كل مذهب تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الأحق بالإمامة الأعلم بأحكام الصلاة صحة وفساداً ، بشرط أن يجنب الفواحش الظاهرة ، ثم الأحسن تلاوة وتجويداً للقراءة ، ثم الأورع ، ثم الأقدم إسلاماً : ثم الأكبر سنناً ، إن كانا مسلمين أصليين ، ثم الأحسن خلقاً ، ثم الأحسن وجهاً ، ثم الأشرف نسباً ، ثم الأنظف ثوباً ، فإن استووا في ذلك كله أقرع بينهم إن تزاخوا على الإمامة ، وإلا قدموا من شاموا ، فإن اختلفوا ولم يرضوا بالقرعة قدم من اختاره أكثرهم ، فإن اختلفوا أكثرهم غير الأحق بها أساموا بدون إثم ، وهذا كله إذا لم يكن بين القوم سلطان ، أو صاحب منزل اجتمعوا فيه ، أو صاحب وظيفة ، وإلا قدم السلطان ، ثم صاحب البيت مطلقاً ، ومثله الامام الراتب في المسجد ، وإذا وجد في البيت مالكة ومستأجره ؛ فالأحق بها المستأجر .

الشافعية — قالوا : يقدم ندباً في الإمامة الوالي بمحل ولايته ، ثم الامام الراتب ، ثم الساكن بحق إن كان أهلاً لها ، فإن لم يكن فيهم من ذكر قدم الأئمة ، فالأقرب : فالأزهدي ، فالأورع ، فالأقدم هجرة . فالأسن في الإسلام ، فالأفضل نسباً ، فالأحسن سيرة ، فالأنظف ثوباً وبدناً وصنعة ، فالأحسن صوتاً ، فالأحسن صورة ، فالمتزوج ، فإن تساوا في كل ما ذكر أقرع بينهم ، ويجوز الأحق بالإمامة أن يقدم غيره لها ، ما لم يكن تقدمه بالصفة ، كالأئمة ، فليس له ذلك .

المالكية — قالوا : إذا اجتمع جماعة كل واحد منهم صالح للإمامة يندب تقديم السلطان أو نائبه ، ولو كان غيرهما أئمة وأفضل ، ثم الامام الراتب في المسجد ، ورب المنزل ، ويقدم المستأجر له على المالك . فإن كان رب المنزل امرأة كانت هي صاحبة الحق ، ويجب عليها أن تنيب عنها ، لأن إمامة المرأة لا تصح ، ثم الأعلم بأحكام الصلاة : ثم الأعلم بفن الحديث وروايته وحفظاً ، =

## مبحث مكروهات الامامة

### امامة الفاسق والاهمى

تكره امامة الفاسق الا اذا كان اماماً مثله باتفاق الحنفية، والشافعية، أما الحنابلة، والمالكية، فانظر مذهبهما تحت الخط (١)، وكذا تكره امامة المبتدع اذا كانت بدعته غير مكفرة باتفاق، ويكره تنزيهاً للإمام إطالة الصلاة، إلا اذا كان إمام قوم محصورين، ورضوا بذلك فإنه لا يكره كما تقدم، باتفاق ثلاثة، وخالف الحنفية، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢).

= ثم العدل على مجهول الحال، ثم الأعلم بالقراءة، ثم الزائد في العبادة، ثم الأقدم إسلاماً، ثم الأرقى نسباً، ثم الأحسن في الخلق، ثم الأحسن لباساً، وهو لباس الجديد المباح فإن يتسارى أهل رتبة قدم أورعهم، وحرّم على عبدهم، فإن استووا في كل شيء أقرع بينهم، إلا إذا رضوا بتقديم أحدهم، فإذا كان تزاحمهم بقصد العلو والكبر سقط حقهم جميعاً.

الحنابلة - قالوا: الأحق بالإمامة الألفه الأجود قراءة، ثم الفقيه الأجود قراءة، ثم الأجود قراءة فقط، وإن لم يكن فقيهاً إذا كان يعلم أحكام الصلاة، ثم الحافظ لما يجب للصلاة الألفه، ثم الحافظ لما يجب لها الفقيه، ثم الحافظ لما يجب العالم فقه صلاته، ثم قارئ لا يعلم فقه صلاته، فإن استووا في عدم القراءة قدم الأعلم بأحكام الصلاة، فإن استووا في القراءة والفقه قدم أكبرهم سناً، ثم الأشرف نسباً، فالأقدم هجرة بنفسه، والسابق بالإسلام كالسابق بالهجرة، ثم الاتقى، ثم الأورع، فإن استووا فيما تقدم أقرع بينهم، وأحق الناس بالإمامة في البيت صاحبه إن كان صالحاً للإمامة، وفي المسجد الإمام الراتب، ولو عبداً فيهما، وهذا إذا لم يحضر البيت أو المسجد ذو سلطان، وإلا فهو الأحق.

(١) الحنابلة - قالوا: إمامة الفاسق، ولو لمثله، غير صحيحة إلا في صلاة الجمعة والعيد إذا تعذرت صلاتهما خلف غيره، فتجوز إمامته للضرورة.

المالكية - قالوا: إمامة الفاسق مكروهة ولو لمثله.

(٢) الحنفية - قالوا يكره للإمام تحريماً التطويل في الصلاة إلا إذا كان إمام قوم محصورين، ورضوا بالتطويل، لقوله صلى الله عليه وسلم: «من أم فليخفف»، والمكروه تحريماً إنما هو الزيادة عن الإتيان بالسنن.

## اقتداء المتوضى بالمتميم وغير ذلك

هذا ، ويصح اقتداء متوضى بتميم ، وغاسل بماسح على خوف أو جبيرة بلا كراهة ، باتفاق الحنفية والحنابلة ، أما الشافعية . والمالكية فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .  
والإمامة مكروهات أخرى مبينة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية - قالوا : إنما يصح ذلك بشرط أن لا تلزم الامام إعادة الصلاة التي يصلحها ، فاذا مسح شخص على جبيرة وكان ذلك المسح غير كاف في صحة الصلاة بدون إعادة فإنه يصح أن يكون إماماً ، وإلا فلا .

المالكية - قالوا : اقتداء المتوضى بالمتميم والغاسل بالماسح على خوف أو جبيرة مكروه ، فهو من مكروهات الامامة عندهم .

(٢) الحنفية - قالوا : يكره تنزيهاً لإمامة الأعمى إلا إذا كان أفضل القوم ، ومثله ولد الزنا ، وكذا تكراه إمامة الجاهل ، سواء كان بدوياً أو حضرياً مع وجود العالم ، وتكره أيضاً إمامة الأعمى الصبيح الوجه ، وإن كان أعلم القوم إن كان يخشى من إمامته الفتنة ، وإلا فلا ، وتكره إمامة السفية الذي لا يحسن التصرف ، والمفلوج ، والأبرص ، الذي انتشر برصه ، والمجنون ، والمجنون ، والأعرج الذي يقوم ببعض قدمه ، ومقطوع اليد ، ويكره أيضاً إمامة من يؤم الناس بأجر ، إلا إذا شرط الواقف له أجراً ، فلا تكره إمامته ، لأنه يأخذ كصدقة ومعونة ، وتكره أيضاً إمامة من خالف مذهب المقتدى في الفروع إن شك في كونه لا يرعى الخلاف فيما يبطل الصلاة أو الوضوء أما إذا لم يشك في ذلك بأن علم أنه يرعى الخلاف ، أو لم يعلم من أمره شيئاً ، فلا يكره ، ويكره أيضاً ارتفاع ، كان الامام عن سائر المقتدين بقدر ذراع . فأكثر ، فإن كان أقل من ذلك فلا كراهة ، كما يكره أيضاً ارتفاع المقتدين عن مكانه بمثل هذا القدر ، والكراهة في كلتا الحالتين مقيدة بما إذا لم يكن مع الامام في موقفه أحد منهم ولو واحداً ، فإن كان معه واحد فأكثر فلا كراهة ، وتكره إمامة من يكره الناس إذا كان ينفرهم من الصلاة خلفه لنقص فيه ، ويكره تحريم جماعة النساء ، ولو في التراويج ، إلا في صلاة الجنائز ، فإن فعان تقف المرأة وسطهن ، كما يصلح العراة ، ويكره حضورهن الجماعة ، ولو الجمعة والعيد والوعظ بالليل ، أما بالنهار فجاز إذا أمنت الفتنة ، وكذا تكره إمامة الرجل لمن في بيت ليس معه رجل غيره ولا محرم منه ، كزوجه وأخته .

الشافعية - قالوا : تكره إمامة من تغلب على الامامة ولا يستحقها ، ومن لا يتحرز عن النجاسة ، ومن يحترف حرفة دينية كالحجام ، ومن يكرهه أكثر القوم لأمر منعموم كما كثر =

= الضحك ، ومن لا يعرف له أب ، وكذا ولد الزنا إلا لئله ؛ وتكره إمامة الأقف ، ولو بالغاً ، كما تكره إمامة الصبي ، ولو ألقه من البائع ؛ وكذا الفأفء والأواء ، ولا تكره إمامة الأعمى ، وتكره إمامة من كان يلحن لحناً لا يغير المعنى ، وتكره أيضاً إمامة من يخالف مذهب المقتدى في الفروع ، كالحنفي الذي يعتقد أن التسمية ليست فرضاً ، ويكره ارتفاع مكان الإمام عن مكان المأموم وعكسه من غير حاجة ، كأن كان وضع المسجد يقتضى ذلك ، فإنه لا يكره الارتفاع حينئذ .  
الحنابلة — قالوا : تكره إمامة الأعمى والأصم والأغلف ، ولو بالغاً ، ومن كان مقطوع اليدين أو الرجلين أو إحداهما إذا أمكنه القيام ، وإلا فلا تصح إمامته إلا لئله ، وتكره إمامة مقطوع الأنف ، ومن يصرع أحياناً ، وتكره إمامة الفأفء والتمتام ، ومن لا يفصح ببعض الحروف ، ومن يلحن لحناً لا يغير المعنى ، كأن يجر دال الحمد لله ، ويكره أيضاً ارتفاع مكان الإمام عن المأموم ذراعاً فأكثر ، أما المأموم فلا كراهة في ارتفاع مكانه وتكره إمامة من يكرهه أكثر القوم بحق لخلل في دينه أو فضله ، ولا يكره الاقتداء به ، وتكره إمامة الرجل للنساء ، ولو واحدة ، إن كن أجنبيات ، ولم يكن معهن رجل .

المالكية — قالوا : تكره إمامة البدوي — وهو ساكن البادية — للحضري — ساكن الحاضرة — ولو كان البدوي أكثر قراءة من الحضري ، أو أشد اتقاناً للقراءة منه ، لما فيه من الجفاء والغلظة ، والإمام شافع فينبغي أن يكون ذا لين ورحمة ؛ وكذا تكره إمامة من يكرهه بعض الناس لتقصير في دينه غير ذوى الفضل من الناس ، وأما من يكرهه أكثر الناس أو ذو الفضل ، فتحرم إمامته ، ويكره أن يكون الخصى إماماً راتباً ، وكذلك من يتكسر في كلامه كالنساء ، وولد الزنا . وأما إمامتهم من غير أن يكونوا مرتبين ، فلا تكره ، ويكره أن يكون العبد إماماً راتباً ؛ والسكرامة في الخصى وما بعده مخصوصة بالفرائض والسنن ، وأما النوافل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماماً راتباً فيها ، وتكره إمامة الأغلف — وهو الذي لم يختن — وبجهول الحال الذي لا يدري هل هو عدل أو فاسق ، وبجهول النسب ، وهو الذي لا يعرف أبوه ، ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن في أعلاها ، لئلا تدور السفينة ، فلا يتمكنون من ضبط أعمال الإمام واقتداء من على جبل أبي قبيس بمن في المسجد الحرام ، وتكره صلاة رجل بين نساء أو امرأة بين رجال ، وصلاة الإمام بدون رداء يلقيه على كتفه إن كان في المسجد ، وتنفل الإمام بمحراه ، والجلوس به على هيئته وهو في الصلاة ، وأما إمامة الأعمى فهي جائزة ، ولكن البصير أفضل ، وكذلك يجوز علو المأموم على إمامه ما لم يقصد به التكبر ، وإلا حرم ، وبطلت =

## كيف يقف المأموم مع إمامه

إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي يميز قام ندباً عن يمين الإمام مع تأخره قليلاً ، فنكره مساراته<sup>(١)</sup> ووقوفه عن يساره أو خلفه ، إذا كان معه رجلان قاما خلفه ندباً ، وكذلك إذا كان خلفه رجل وصبي ، وإن كان معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل ، ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي ، وإذا اجتمع رجال وصبيان وخنثى وإناث ، قدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم الإناث ، وهذه الأحكام متفق عليها بين الأئمة ، إلا الحنابلة ، فإنهم قالوا : إذا صلى رجل واحد مع إمام واقف عن يسار الإمام ركعة كاملة ، بطلت صلاته ، وإذا صلى رجل وصبي ، فإنه يجب أن يكون الرجل عن يمين الإمام ، وللصبي أن يصلي عن يمينه أو يساره لا خلفه .

وينبغي للإمام أن يقف وسط القوم ، فإن وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بمخالفته السنة ؛ وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى يكونوا متأهين للإمامة عند سبق الحدث ونحوه ، والصف الأول أفضل من الثاني ، والثاني أفضل من الثالث ، وهكذا ؛ وينبغي أيضاً لمن يسد الفرج أن يكون أهلاً للوقوف في الصف الذي به الفرجة ، فليس للمرأة أن تنتقل من مكانها المشروع لسد فرجة في صف لم يشرع لها الوقوف فيه ، أما الصبيان فإنهم في مرتبة الرجال إذا كان الصف ناقصاً ، فيندب أن يكملوه إذا لم يوجد من يكمله من الرجال ، باتفاق ثلاثة ؛ وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٢)</sup> .

وينبغي للقوم إذا قاموا إلى الصلاة أن يتراصوا ، ويسدوا الفرج ، ويسووا بين مناكبهم

= به الصلاة ، ولو كان المأموم بسطح المسجد ، وهذا في غير الجمعة ، أما صلاة الجمعة على سطح المسجد فباطلة ، كما تقدم ؛ وأما علو الإمام على مأمومه فهو مكروه ، إلا أن يكون العلو بشيء يسير ، كالشبر والذراع ، أو كان لضرورة ، كتعليم الناس كيفية الصلاة فيجوز ، ويكره اقتداء البالغ بالصبي في النفل ، ويكره اقتداء المسافر بالمقيم ، وبالعكس ، إلا أن الكراهة في الأول آكد .

(١) الحنفية - قالوا : لانكره المساواة .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا لم يكن في القوم غير صبي واحد دخل في صف الرجال ، فإن تعدد

الصبيان جعلوا صفاً وحدهم خلف الرجال ، ولأنهم يكمل بهم صفوف الرجال .



في الصفوف ، فإذا جاء أحد للصلاة ، فوجد الإمام راکماً أو وجد فرجة بعد أن كبر تكبيرة الإحرام فيها يفعله في هاتين الحالتين تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا جاء إلى الصلاة أحد فوجد الإمام راکماً ، فإن كان في الصف الأخير فرجة فلا يكبر للإحرام خارج الصف ، بل يحرم فيه ، ولو فاتته الركعة ، ويكره له أن يحرم خارج الصف ، أما إذا لم يكن في الصف الأخير فرجة ، فإن كان في غيره من الصفوف الأخرى فرج لا يكبر خارجها أيضاً ، وإن لم يكن بها فرج كبر خلف الصفوف ، وله أن يجذب إليه واحداً من أمامه في الصف بشرط أن لا يعمل عملاً كثيراً مفسداً للصلاة ليكون له صفاً جديداً ، فإن صلى وحده خلف الصفوف كره وأما إذا دخل المقتدى في الصلاة ، ثم رأى فرجة في الصفوف التي أمامه مما يلي المحراب ، فيندب له أن يمشي لسد هذه الفرجة بمقدار صف واحد ، فإذا كان المقتدى المذكور في الصف الثاني ، ورأى الفرجة في الصف الأول جازله الانتقال إليه ؛ أما إذا كان في الثالث والفرجة في الأول ، فلا يمشي إليها ولا يسدها ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ، لأنه عمل كثير .

الحنابلة — قالوا : إذا جاء إلى الصلاة فوجد الإمام راکماً . وكان في الصف الأخير فرجة جاز له أن يكبر خارج الصف محافظة على الركعة ، وأن يمشي إلى الفرجة فيسدها ، وهو راکع ، أو بعد رفعه من الركوع إذا لم يسجد الإمام ، فإن لم يدخل الصف قبل سجود الإمام ، ولم يجده واحداً يكون معه صفاً جديداً بطلت صلاته ؛ أما إذا كبر خلف الصف لا تحرف فوات الركعة ، ولم يدخل في الصف إلا بعد الرفع من السجود ، فإن صلاته تبطل ، وإذا أحرم المقتدى ثم وجد فرجة في الصف الذي أمامه ندب له أن يمشي لسدها إن لم يؤد ذلك إلى عمل كثير عرفاً ، وإلا بطلت صلاته ؛ أما إذا جاء ليصلي مع الجماعة فلم يجد فرجة في الصف ، ولا يمكنه أن يقف عن يمين الإمام ، فيجب عليه أن ينهز رجلاً من الصف يقف معه خلف الصف بكلام أو بنحنحة ، ويكره له أن ينهز بجذبه ، ولو كان عبده ، أو ابنه ، فإن صلى ركعة كاملة خلف الصف وحده بطلت صلاته .

المالكية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام في الصلاة ، فإن ظن أنه يدرك الركعة إذا أخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف أخر الإحرام ندباً حتى يصل إليه ، وإن ظن أن الركعة تفوته إذا أخر الإحرام حتى يصل إلى الصف ندب له الإحرام خارجة إن ظن أنه يدرك الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع لو مشى إليه بعد الدخول في الصلاة ، وإن لم =

## إعادة صلاة الجماعة

إذا صلى الظهر أو المغرب أو العشاء وحده أو في جماعة ، ثم وجد جماعة أخرى أصلى ذلك الفرض الذي صلاه . فهل له أن يعيده مع هذه الجماعة ؟ في هذا الحكم تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= يظن ذلك آخر الاحرام حتى يدخل في الصف ، ولو فاتته الركعة إلا إذا كان الامام في الركعة الاخيرة ، فانه يحرم خارج الصف للمحافظة على إدراك الجماعة ، وإذا مشى في الصلاة لسد الفرجة ، فانه يرخص له في المشى مقدار صفين ، سوى الذي خرج منه ، والذي دخل فيه ، فاذا تعددت الفرجة مشى للأول من جهة المحراب حيث كانت المسافة لا تزيد على ما ذكر ، وإذا مشى إلى الصف ، فانه يمشى راکماً في الركعة الاولى ، أو قائماً في الركعة الثانية ، ولا يمشى وهو جالس أو ساجد أو رافع من الركوع ؛ فان فعل ذلك كره ، ولا تبطل على المعتمد ، وإذا جاء المأموم ولم يجد في الصف فرجة ، فانه يحرم خارجه ، ويكره له أن يجذب أحداً من الصف ليقف معه ، ولو جذب أحداً كره له أن يوافقه .

الشافعية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الامام راکماً ، وفي الصف فرجة ندب له أن يؤخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف ، ولو فاتته الركعة . وأما إذا دخل في الصلاة ، ثم وجد بعد ذلك فرجة في صف من الصفوف جاز له أن يخترق الصفوف حتى يصل إلى الفرجة ، بشرط أن لا يمشى ثلاث خطوات متوالية ، وبشرط أن يكون مشيه في حال قيامه وإلا بطلت صلاته ؛ وإنما يمشى في الصلاة لسد الفرجة إذا كانت موجودة قبل دخوله في الصلاة ، أما إذا حدثت الفرجة بعد دخوله في الصلاة . فليس له أن يخترق الصفوف ، وأما إذا جاء إلى الصلاة ، ولم يجد فرجة في الصف ، فانه يحرم خارجه ، ويسن له بعد إحرامه أن يجذب في حال قيامه رجلاً من الاحرار يرجو أن يوافق في القيام معه ، بشرط أن يكون الصف المجذوب منه أكثر من اثنين ، وإلا فلا يسن الجذب .

(١) الشافعية — قالوا : تسن إعادة الصلاة في الوقت مطلقاً ، سواء صلى الأولى منفرداً أو بجماعة ، بشرط أن تكون الصلاة الثانية كلها في جماعة ، وأن ينوي إعادة الصلاة المفروضة ؛ وأن تقع الثانية في الوقت ولو ركعة فيه على الراجح . وأن يعيدها الامام مع من يرى جواز إطاعتها أو ندبها ، وأن تكون الأولى مكتوبة أو نفلًا تسن فيه الجماعة ، وأن تعاد مرة واحدة =

= على الراجح ، وأن تكون غير صلاة الجنائز ، وأن تكون الثانية صحيحة ، وإن لم تغن عن القضاء ، وأن لا ينفرد وقت الإحرام بالصلاة الثانية عن الصف ، مع إمكان دخوله فيه ، فإن انفرد فلا تصح الإعادة ، أما إذا انفرد بعد إحرامه ، فإنها تصح ، وأن تكون الصلاة الثانية من قبلم لقادر ، وأن تكون الجماعة مطلوبة في حق من يعيدها ، فإن كان عارياً فلا يعيدها في غير ظلام ، فإن فقد شرط من هذه الشروط لم تصح الإعادة .

الحنابلة — قالوا : يسن لمن صلى الفرض منفرداً أو في جماعة أن يعيد الصلاة في جماعة إذا أقيمت الجماعة ، وهو في المسجد ، سواء كان وقت الإعادة وقت نهي أو لا ، وسواء كان الذي يعيد معه هو الامام الراتب أو غيره ، أما إذا دخل المسجد فوجد الجماعة مقامة ، فإن كان الوقت وقت نهي حرمت عليه الإعادة ، ولم تصح ، سواء قصد بدخوله المسجد تحصيل الجماعة أولاً ، أما إذا لم يكن الوقت وقت نهي وقصد المسجد للإعادة ، فلا يسن له الإعادة ، وإن لم يقصد ذلك كانت الإعادة مسنونة ، وهذا كله في غير المغرب ، أما المغرب فلا تسن إعادته مطلقاً ، ومن أعاد الصلاة فرضه الأولى ، والثانية نافلة ، فينويها معادة أو نافلة .

المالكية — قالوا : من أدى الصلاة وحده أو صلاها إماماً لصبي يندب له أن يعيدها مادام الوقت باقياً في جماعة أخرى منعقدة بدونه بأن تكون مركبة من اثنين سواء ، ولا يعيدها مع واحد إلا أن يكون إماماً راتباً ، فيعيد معه ؛ ويستثنى من الصلاة التي تعاد المغرب والعشاء بعد الوتر فتحرم إعادتهما لتحصيل فضل الجماعة ، ويستثنى أيضاً من صلى منفرداً بأحد المساجد الثلاثة ، وهي : مسجد مكة ، والمدينة ، وبيت المقدس فلا يندب له إعادتها جماعة خارجها ، ويندب إعادتها جماعة فيها ، وإذا أعاد المصلى منفرداً صلاته لتحصيل فضل الجماعة تعين أن يكون مأموماً ، ولا يصح أن يكون إماماً لمن لم يصل هذه الصلاة ، كما تقدم ، وينوي المعيد الفرض ، مفوضاً الأمر لله تعالى في قبول أى الصلاتين ، فإذا نوى النفل بالصلاة المعادة ، ثم تبين بطلان الأولى ، فلا تجزئة الثانية ؛ وأما من أدى الصلاة في جماعة فيكره له صلاتها في جماعة مرة أخرى ، إلا إذا كانت الجماعة الأولى خارج المساجد الثلاثة ، ثم دخل أحدها فيندب له إعادتها به جماعة لا فرادى .

الحنفية قالوا : إذا صلى منفرداً ، ثم أعاد صلاته مع إمام جماعة جاز له ذلك ، وكانت صلاته الثانية نفلاً ، وإنما تجوز إذا كان إمامه يصلي فرضاً لانفلا ، لأن صلاة النافلة خاف الفرض غير مكروهة ، وإنما المكروهة صلاة نفل خاف نفل إذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة ، كما تقدم ، فإن صلوا جماعة ثم أعادوا الصلاة ثانياً بجماعتهم كره إن كانوا أكثر من ثلاثة . وإلا فلا يكره إذا =

## تكرار الجماعة في المسجد الواحد

يكره تكرار الجماعة في المسجد الواحد بأن يصل في جماعة بعد أخرى ، وفيه تفصيل في المذاهب (١).

= أعادوها بغير أذان ، فإن أعادوها بأذان كرهت مطلقاً ، ومتى علم أن الصلاة الثانية تكون فلا أعطيت حكم الصلاة النافلة في الأوقات المكروهة ، فلا تجوز إعادة صلاة العصر ، لأن النفل ممنوع بعد العصر ، وإذا شرع في صلاته منفرداً أو كانت الصلاة أداءً لا قضاء ولا منفورة ولا نافلة ، ثم أقيمت بجماعة فيستحب له أن يقطعها واقفاً بتسليمة واحدة ليذكر فضل الجماعة ، وهذا إذا لم يسجد ، أما إعادة الصلاة لخلل فيها كترك واجب ونحوه ، فسيأتي بيانه في قضاء الفوائت .  
بمبدأ عنه ، فلا يكرهه وإلا كرهه تحريماً ، كما لا يكرهه مطلقاً تكرار الجماعة في مسجد المحلة بلا أذان وإقامة .

(١) الحنفية - قالوا : لا يكره تكرار الجماعة في مساجد الطرق ، وهي ما ليس لها إمام وجماعة معينون ، أما مساجد المحلة - وهي ما لها إمام وجماعة معينون - فلا يكره تكرار الجماعة فيها أيضاً إن كانت على غير الهيئة الأولى ، فلو صليت الأولى في المحراب والثانية صليت بعد ذلك الحنابلة - قالوا : إذا كان الإمام الراتب يصل بجماعة فيحرم على غيره أن يصل بجماعة أخرى وقت صلاته ، كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الإمام الراتب ، بل لا تصح صلاة جماعة غير الإمام الراتب في كلتا الحالتين ، ومحل ذلك إذا كان بغير إذن الإمام الراتب ، أما إذا كان بإذنه ، فلا تحرم ، كما لا تحرم صلاة غيره إذا تأخر الإمام الراتب لعذر أو ظن عدم حضوره ، أو ظن حضوره ، ولكن كان الإمام لا يكرهه أن يصل غيره في حال غيبته ، ففي هذه الأحوال لا تنكره إمامة غيره ، وأما إمامة غير الراتب بعد إتمام صلاته فجائزة من غير كراهة إلا في المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، فإن إعادة الجماعة فيهما مكروهة إلا لعذر ، كمن نام عن صلاة الإمام الراتب بالحرمين ، فله أن يصل جماعة بعد ذلك بلا كراهة ، ويكره الإمام أن يؤم بالناس مرتين في صلاة واحدة بأن ينوي بالثانية فائتة ، وبالأولى فرض الوقت مثلاً .

الشافعية - قالوا : يكره إقامة الجماعة في مسجد بغير إذن إمامه الراتب مطلقاً قبله أو بعده أو معه إلا إذا كان المسجد مطروقا أو ليس له إمام راتب ، أو له وضاق المسجد عن الجميع أو خيف خروج الوقت ، وإلا فلا كراهة .

المالكية - قالوا : يكره تكرار الجماعة مرة أخرى بعد صلاة الإمام الراتب في كل مسجد =

## ما تدرک به الجماعة ، والجماعة في البيت

تدرک الجماعة إذا شارك المأموم إمامه في جزء من صلاته ، ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام ، فلو كبر قبل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة ، ولو لم يقعد معه ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ، والشافعية ، إلا أن الشافعية استثنوا من ذلك صلاة الجمعة فقالوا: إنها لا تدرک إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام ، كما تقدم في الجمعة ، أما المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) هذا ، ولا فرق في إدراك فضل الجماعة بين أن تكون في المسجد أو في البيت ، ولكنها في المسجل أفضل إلا للنساء .

= أو موضع جرت العادة باجتماع الناس للصلاة فيه ، وله إمام راتب ، ولو أذن الإمام في ذلك ، وكذلك تكره إقامة الجماعة قبل الإمام الراتب إذا صلب في وقته المعتاد له ، وإلا فلا كراهة ، وأما إقامة جماعة مع جماعة الإمام الراتب فهي محرمة ، والقاعدة عندهم أنه متى أقيمت الصلاة للإمام الراتب فلا يجوز أن تصلى صلاة أخرى فرضاً أو نقلاً ، لاجتماع ولافرادى ، ويتعين على من في المسجد الدخول مع الإمام إذا كان لم يصل هذه الصلاة المقامة أو صلاها منفرداً ، أما إذا كان قد صلاها جماعة فيتعين عليه الخروج من المسجد لئلا يطعن على الإمام ، وإذا كان على من بالمسجد فرض غير الفرض الذي يريد الإمام أن يصليه ، كأن كان عليه الظهر وأقيمت صلاة العصر للراتب فإنه يتابع الإمام في الصورة فقط ، وينوي الظهر وهو منفرد فيها ، وعليه أن يحافظ على ما يجب على المنفرد ، وإذا وجد بمسجد أئمة متعددة مرتبون ، فإن صلوا في وقت واحد حرم لما فيه من (التشويش) ، وإذا ترتبوا بأن يصل أحدهم ، فإذا انتهى صلى الآخر ، وهكذا ، فهو مكروه على الراجح ، وأما المساجد والمرضع التي ليس لها إمام راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيها بأن يصلى جماعة جماعة ، ثم يحضر آخرون فيصلون جماعة ، وهكذا .

المالكية - قالوا : تدرک الجماعة ، ويحصل فضلها الوارد في الحديث السابق بإدراك ركعة كاملة مع الإمام بأن ينحن المأموم في الركوع قبل أن يرفع الإمام رأسه منه ، وإن لم يطعن في الركوع إلا بعد رفع الإمام ، ثم يدرك السجدة أيضاً مع الإمام ، وحتى أدرك الركعة على هذا النحو حصل له الفضل ، وثبتت له أحكام الاقتداء ، فلا يصح أن يكون إماماً في هذه الصلاة ولا يعيدها في جماعة أخرى ؛ ويلزمه أن يسجد لسهو الإمام قبله كان أو بعدياً ، ويسلم على الإمام ، وعلى من على يساره وغير ذلك من أحكام المأموم ، أما إذا دخل مع الإمام بعد الرفع من الركوع أو أدرك =

## إذا فات المقتدى بعض الركعات أو كلها

من لا يدرك إمامه في جميع صلاته لا يخلو حاله عن أمرين : أحدهما : أن يفوته ركعة من ركعات الصلاة أو أكثر بسبب عذر أو زحمة ونحوها ، بعد الدخول في الصلاة ، ثانيهما : أن يفوته شيء من ذلك قبل الدخول فيها مع الإمام ، كأن يدرك الإمام في الركعة الثانية أو الثالثة أو الأخيرة ، وفي كل هذا تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

== الركوع معه ولم يتمكن من السجود معه لعذر ، كزحمة ونحوها مما تقدم ، فلا يحصل له فضل الجماعة ، ولا يثبت له أحكام الاقتداء ، فيصح أن يكون إماماً في هذه الصلاة ، ويستحب أن يعيدها في جماعة أخرى لأدراك فضل الجماعة ، ولا يسلم على الإمام ، ولا على المأموم الذي على يساره ونحو ذلك ، وإنما قالوا : إن الفضل الوارد في الحديث هو الذي يتوقف على إدراك ركعة كاملة ، لأن مطلق الأجر لا يتوقف على ذلك ، فمن أدرك التشهد فقط مع الإمام لا يحرم من الثواب والأجر ، وإن كان لا يحصل له الفضل الوارد في قوله عليه السلام : صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبعة وعشرين درجة ، وهذا هو الحديث السابق .

(١) الحنفية — قالوا : إن الأول يسمى لاحقاً ، والثاني يسمى مسبوقاً ، فاللاحق هو من دخل الصلاة مع الإمام ، ثم فاتته كل الركعات أو بعضها لعذر ، كزحام ؛ والمسبوق هو من سبقه إمامه بكل الركعات أو بعضها ، وحكم اللاحق كحكم المؤتم حقيقة فيما فاتته ، فلا تنقطع تبعيته للإمام ، فلا يقرأ في قضاء ما فاتته من الركعات ، ولا يسجد للسهر فيما يسهر فيه حال قضائه ، لأنه لا يسجد على المأموم فيما يسهر فيه خلف إمامه ، ولا يتغير فرضه أربعاً بنية الإقامة إن كان مسافراً ، وكيفية قضاء ما فاتته أن يقضيه في أثناء صلاة الإمام ثم يتابعه فيما بقي إن أدركه ، فإن لم يدركه مضى في صلاته إلى النهاية ، ولا يقرأ شيئاً في قيامه حال القضاء ، لأنه معتبر خلف الإمام ، وإذا كان على الإمام سجود سهو فلا يأتي به اللاحق إلا بعد قضاء ما فاتته ، وقد يكون اللاحق مسبوقاً بأن يدخل مع الإمام في الركعة الثانية ثم يفوته ركعة أو أكثر وهو خلف الإمام ، وفي هذه الحالة يقضى ما سبق به بعد أن يفرغ من قضاء ما فاتته بعد دخوله مع الإمام ، وعليه القراءة في قضاء ما سبق به ، فاللاحق إذا كان مسبوقاً عليه أن يقضى ما فاتته بعد دخوله في الصلاة بدون قراءة ثم يتابع الإمام فيما بقي من الصلاة أن أدركه فيها ثم يقضى ما سبق به بقراءة ، فإن كان على الإمام سجود سهو في هذه الحالة أتى به بعد قضاء ما سبق به فإن قضى ما سبق به قبل أن يقضى ما فاتته ==



صحَّت صلواته مع الإثم ترك الترتيب المشروع. أما المسبوق فله أحكام كثيرة: منها أنه إن أدرك الإمام في ركعة سرية أتى بالثناء بعد تكبيرة الاحرام، وإن أدركه في صلاة ركعة جهرية لا يأتي به على الصحيح مع الإمام، وإنما يأتي به عند قضاء ما فاتته وحينئذ يتعوذ، وييسم للقرأة كالمنفرد. فإن أدرك الإمام وهو راكع أو ساجد تحزى، فإن غلب على ظنه أنه لو أتى بالثناء أدركه في جزء من ركوعه أو سجوده أتى به وإلا فلا، وإن أدركه في القعود لا يأتي بالثناء، بل يكبر ويقدمه مباشرة. ومنها أنه يكره تحريماً أن يقوم المسبوق لقضاء ما فاتته قبل سلام إمامه إذا قعد قدر التشهد، إلا في مواضع: الأولى: إذا خاف المسبوق الماسح زوال مدته إذا انتظر سلام الإمام، الثاني: إذا خاف خروج الوقت وكان صاحب عذر، لأنه إذا انتظره في هذه الحالة ينتقض وضوءه، الثالث: إذا خاف في الجمعة دخول وقت العصر إذا انتظر سلام الإمام، الرابع: إذا خاف المسبوق دخول وقت العصر في العيدين أو خاف طلوع الشمس إذا انتظر سلام الإمام، الخامس: إذا خاف المسبوق أن يسبقه الحدث؛ السادس: إذا خاف أن يمر الناس بين يديه إذا انتظر سلام الإمام، فهذه المواضع كلها يقوم فيها المسبوق قبل أن يسلم إمامه، ويقضى ما فاتته متى كان الإمام قد قعد قدر التشهد؛ أما إذا قام قبل أن يتم الإمام القعود بقدر التشهد، فإن صلاة المسبوق تبطل، وكما أن المسبوق لا تجب عليه متابعة إمامه في سلام عند وجود عذر من هذه الأعذار، فكذلك المدرك لا تجب عليه المتابعة عند وجود ذلك العذر، فإن لم يوجد عذر وجب على المأموم أن يتابع إمامه في السلام إن كان قد أتم التشهد، فإن سلم إمامه، قبل ذلك لا يسلم معه، بل يتم تشهده ثم يسلم، فإذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه، ثم سلم قبله صحَّت صلواته مع الكراهة إن كانت بغير عذر من تلك الأعذار، والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده، فإن سلم قبله كان الحكم ما تقدم، وإن سلم بعده فقد ترك الأفضل، وكذلك المتابعة في تكبير الاحرام، فإن المقارنة فيها أفضل، أما إن كبر قبله فلا تصح صلواته، وإن كبر بعده فقد فاتته إدراك وقت فضيلة تكبيرة الاحرام، ومنها أن يقضى أول صلواته بالنسبة للقرأة، وآخرها بالنسبة للتشهد، فلو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين، وقرأ في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة، لأن الركعتين اللتين يقضيهما هما الأولى والثانية بالنسبة للقرأة، ويقعد على رأس الأولى منهما ويتشهد، لأنها الثانية بالنسبة له، فيكون قد صلى المغرب في هذه الحالة بثلاث قعدات، ولو أدرك ركعة من العصر مثلاً قضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد. ثم يقضى ركعة أخرى يقرأ فيها الفاتحة والسورة ولا يتشهد، ثم يقوم لقضاء الأخيرة وهو غير في القرأة فيها وعدمها، والقرأة أفضل، ولو أدرك =

== ركعتين من العصر مثلاً قضى ركعتين يقرأ فيهما الفاتحة والسورة ، ويتشهد ، فلو ترك القراءة في إحداها بطلت صلاته ، ومنها أنه في حكم المنفرد فيما يقضيه إلا في مواضع أربع : أحدها : أنه لا يجوز له أن يقتدى بمسبوق مثله ، ولا أن يقتدى به غيره ، فلو اقتدى بمسبوق بمسبوق فسدت صلاة المقتدى دون الإمام ، ولو اقتدى هو بغيره بطلت صلاته ، ثانيها : أنه لو كبر ناوياً لاستئناف صلاة جديدة من أولها وقطع الصلاة الأولى تصح ، بخلاف المنفرد ، ثالثها : أنه لو سها الإمام قبل أن يدخل المسبوق معه في الصلاة ثم قام لقضاء ما فاتته ، فرأى الإمام يسجد للسهو ، فإنه يجب أن يعود ويسجد معه لذلك ، ألم يقيد الركعة التي قام لقضائها بسجدة ، فلو لم يعد حتى أتم الإمام سجود السهو مضى في صلاته وسجد للسهو بعد فراغه منها ، بخلاف المنفرد ، فإنه لا يلزم بسهو غيره ، رابعها : أن يتذكر الإمام سجدة تلاوة فيعود إلى قضائها ، وقد قام المأموم لقضاء ما سبق به ، فإنه في هذه الحالة يجب على المأموم أن يعود إلى متابعة إمامه في قضاء سجدة التلاوة ، لأن المتابعة في هذه الحالة فرض ، فإن عود الإمام إلى قضاء سجدة التلاوة رفع للقعدة الأخيرة فصارت إعادتها فرضاً ، والمتابعة فيها فرض ، فلو لم يتابعه بطلت صلاته ، وهذا إذا لم يقيد المسبوق ما قام له بسجدة ، فإن قيده بسجدة فسدت صلاته ، سواء عاد إلى متابعة إمامه أو لم يعد ، وكذا الحكم فيما إذا ترك الإمام سجدة صليبية ، أما إذا لم يعد الإمام إلى سجود التلاوة ، فإن صلاته وصلاة المسبوق صحيحة .

المالكية - قالوا : المقتدى إن فاتته ركعة أو أكثر قبل الدخول مع الإمام فهو مسبوق ، وحكمه أنه يجب عليه أن يقضى بعد سلام الإمام ما فاتته من الصلاة ، إلا أنه يكون بالنسبة للقول قاضياً ، وبالنسبة للفعل بانياً ، ومعنى كونه قاضياً أن يجعل ما فاتته أول صلاته ؛ فيأتي به على الهيئة التي فات عليها بالنسبة للقراءة ، فيأتي بالفاتحة وسورة أو بالفاتحة فقط سرا أو جهرأ على حسب ما فاتته ، ومعنى كونه بانياً أن يجعل ما أدركه أول صلاته ، وما فاتته آخر صلاته ، ولا يوضح ذلك نقول : دخل المأموم مع الإمام في الركعة الرابعة من العشاء وفاتته ثلاث ركعات قبل الدخول ؛ فإذا سلم الإمام يقوم المأموم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة وسورة جهرأ ، لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ؛ ثم يجلس على رأسها للتشهد ، لأنها ثانية له بالنسبة للجلوس ، ثم يقوم بعد التشهد فيأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهرأ ، لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة ، ولا يجلس للتشهد على رأسها ، لأنها ثالثة له بالنسبة للجلوس ، ثم يقوم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة فقط سرا ؛ لأنها ثالثة له بالنسبة للقراءة ويجلس على رأسها للتشهد ، لأنها رابعة له بالنسبة للأفعال ثم يسلم ، ومن القول الذي يكون قاضياً فيه القنوت ، فإذا دخل مع الإمام في ثانية الصبح يقنت فيها تبعاً لإمامه ، فإذا سلم ==

= الإمام قام بركعة القضاء ، ولا يقنت فيها ، لأنها أولى بالنسبة للقنوت ؛ ولا قنوت في أولى الصبح ، فالقول الذي يكون قاضياً فيه هو القراءة والقنوت ، ثم إذا ترتب على الإمام سجود سهو ، فإن كان قبله سجده مع الإمام قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعدياً آخره حتى يفرغ من قضاء ما عليه ، والمسبوق يقوم بالقضاء بتكبير إن أدرك مع الإمام ركعتين أو أدرك أقل من ركعة ، وإلا فلا يكبر حال القيام ، بل يقوم ساكناً ، وأما إذا فات المأموم شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر ، كزحمة أو نعاس لا ينقض الوضوء ، فله ثلاث أحوال : الأولى أن يفوته ركوع أو رفع منه ، الثانية : أن يفوته سجدة أو السجدة الثانية : الثالثة : أن يفوته ركعة أو أكثر ، فالحالة الأولى أنه إذا فات المأموم الركوع أو الرفع منه مع الإمام ؛ فإما أن يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيره ، فإن كانت في الركعة الأولى تبع الإمام فيما هو فيه من الصلاة ، وألغى هذه الركعة لعدم انسحاب المأمومية عليه بفوات الركوع مع الإمام ؛ ولعدم عقد الركعة مع الإمام في حالة فوات الرفع معه بناء على أن عقد الركوع برفع الرأس منه مع الإمام ، وعليه أن يقضى ركعة بعد سلام الإمام بدل الركعة التي ألغها ، وإن كان ذلك الفوات في غير الركعة الأولى ، فإن ظن أنه لو ركع أو رفع يمكنه أن يسجد مع الإمام ولو سجدة واحدة فعل ما فاتته ليدرك الإمام ، ثم إن تحقق ظنه فالأمر واضح ، وإن تخلف ظنه ، كأن كان بمجرد ركوعه رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية ؛ فإنه يلغى ما فعله ، ويتبع الإمام فيما هو فيه ، ويقضى ركعة بعد سلامه ؛ وإن لم يظن إدراك شيء من السجود مع الإمام ألغى هذه الركعة ؛ وقضى ركعة بعد سلام الإمام ، فإن خالف ما أمر به ، وأتى بما فاته ، فإن أدرك مع الإمام شيئاً من السجود صحت صلاته وحسبت له الركعة ، وإلا بطلت لمخالفة ما أمر به مع قضاء ما فاته من طلب إمامه ؛ الحالة الثانية : أن يفوته سجدة أو سجدة ، وحكم ذلك أن المأموم إما أن يظن أن يدرك الإمام قبل رفع رأسه من ركوع الركعة التالية أولاً ، ففي الحالة الأولى يفعل ما فاتته ، ويلحق الإمام وتحسب له الركعة ، وفي الحالة الثانية يلغى الركعة ، ويتبع الإمام فيما هو فيه ، ويأتي بركعة بعد سلام الإمام ، ولا يسجد عليه بعد السلام لزيادة الركعة التي ألغها ، لأن الإمام يحمل مثل ذلك عنه ؛ الحالة الثالثة : أن يفوته ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الإمام ، وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته بعد سلام الإمام على نحو ما فاتته بالنسبة للقراءة والقنوت ، ويكون بانياً في الأفعال على ما تقدم ، وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الإمام ؛ ثم يفوته ركعة أيضاً أو أكثر بعد الدخول لزحمة ونحوها ، مثال ذلك : أن يدخل المأموم مع الإمام في الركعة الثانية الرباعية ، فيدرك معه الثانية والثالثة ، وتفوته الرابعة فقد فاتته الآن =

== ركعتان : إحداهما : قبل الدخول مع الإمام ، والثانية بعد الدخول معه ، وحكم ذلك أنه يقدم في القضاء الركعة الثانية التي هي رابعة الإمام ، فيأتي بها بالفاتحة فقط سرا ، ولو كانت الصلاة جهرية لم يجلس عليها ، لأنها أخيرة الإمام ، ثم يقوم فيأتي بركعة بدل الأولى ؛ ويقرأ فيها بالفاتحة وسورة لأنها أولى ؛ ويجهر إن كانت الصلاة جهرية ، ويجلس عليها ، لأنها أخيرة هو ثم يسلم .

الحناية - قالوا من اقتدى بالإمام من أول الصلاة أو بعد ركعة فأكثر وفاته شيء منها؛ فهو في الحالتين مسبوق ، فمن دخل مع إمامه من أول صلاته وتخلف عنه بركن بعذر كغفلة أو نوم لا ينتقض الوضوء وجب عليه أن يأتي بما فاتته متى زال عذره إذا لم يخش فوت الركعة التالية بعدم إدراك ركوعها مع الإمام ، وصارت الركعة معتداً بها ، فإن خشي فوت الركعة التالية مع الإمام عند ذلك وجب عليه متابعة إمامه ولغت الركعة ، ووجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام على صفتها وإن تخلف عن إمامه بركعة فأكثر لعذر من الأعذار السابقة تابعه ، وقضى ما تخلف به عن إمامه بعد فراغه على صفته ، وصحى قضاء ما فاتته على صفته ، أنه لو كان ما فاتته الركعة الأولى أتى عند قضاها بما يطلب فعله فيها من استفتاح وتعوذ وقرآءة سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثانية قرأ سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثالثة أو الرابعة قرأ الفاتحة فقط ، وإن دخل مع إمامه وأدرك ركوع الأولى ثم تخلف عن السجود معه لعذر وزال عذره بعد رفع إمامه من ركوع الثانية تابع إمامه في سجود الثانية وتمت له بذلك ركعة ملغية من ركوع الأولى وسجود الثانية ، ويقضى ما فاتته بعد سلام إمامه على صفته . كما تقدم وهذا كله إذا كان المقتدى قد دخل مع إمامه من أول صلاته ، أما إذا دخل معه بعد ركعة فأكثر فيجب عليه قضاء ما فاتته بعد فراغ إمامه من الصلاة ؛ ويكون ما يقضيه أول صلاته ، وما أداه مع إمامه آخر صلاته ، فمن أدرك الإمام في الظهر في الركعة الثالثة وجب عليه قضاء الركعتين بعد فراغ إمامه . فيستفتح ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة في أولهما ، ويقرأ الفاتحة وسورة في الثانية لما علت ، ويجهر في الجهر إن كانت الصلاة جهرية غير جمعة ، فإنه لا يجهر فيها ، ويجب على المسبوق أن يقوم للقضاء قبل تسليمه الإمام الثانية ، فإن قام فيها بلا عذريبيح المفارقة وجب عليه أن يعود ليقوم بعدها ، وإلا انقلبت صلاته نقلاً ، ووجب عليه إعادة الفرض الذي صلاه مع الإمام ، وإنما يكون ما يقضيه المسبوق أول صلاته فيما عدا التشهد ، أما التشهد فإنه إذا أدرك إمامه في ركعة من رباعية ، أو من المغرب فإنه يتشهد بعد قضاء ركعة أخرى لتلا غير منه الصلاة ، وينبغي للمسبوق أن يتورك في تشهد إمامه الأخير إذا كانت الصلاة مغرباً أو رباعية تبعاً لإمامه . وإذا سلم المسبوق مع إمامه سهواً وجب عليه أن يسجد للسهو في آخر صلاته ، ==

= وكذا يسجد للسهو إن سها فيما يصلية مع الإمام ، وفيما انفرد بقضائه ، ولو شارك الإمام في سجوده لسهوه ، وإذا سها الإمام ولم يسجد لسهوه وجب على المسبوق سجود السهو بعد قضاء ما فاتته ، ويعتبر المسبوق مدركا للجماعة متى أدرك تكبيرة الاحرام قبل سلام الإمام التسليم الأولى ، ولا يكون المسبوق مدركا للركعة إلا إذا أدرك ركوعها مع الإمام ، ولو لم يطمئن معه ، وعليه أن يطمئن وحده ، ثم يتابعه .

الشافعية — قالوا : ينقسم المقتدى إلى قسمين : مسبوق ، وموافق : فالمسبوق هو الذي لم يدرك مع الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة من قارى متمدلاً ، ولو أدرك الركعة الأولى : والموافق هو الذي أدرك مع الإمام بعد إحرامه وقبل ركوع إمامه زمناً يسع الفاتحة ، ولو في آخر ركعة من الصلاة ، فالعبرة في السبق وعدمه بإدراك الزمن الذي يسع قراءة الفاتحة بعد إحرامه وقبل ركوع الإمام وعدم إدراكه ، ولكل حكم : أما المسبوق فله ثلاثة أحوال : الحالة الأولى : أن يدخل مع الإمام وهو راكع ، الحالة الثانية : أن يدخل مع الإمام وهو قائم ، ولكنه بمجرد إحرامه ركع مع الإمام : الحالة الثالثة : أن يدخل مع الإمام وهو قائم ، ولكنه قريب من الركوع بحيث يتمكن للمأموم من قراءة شيء من الفاتحة ، وحكم المأموم في الحالتين الأوليين أنه يجب عليه الركوع مع الإمام ، وتسقط عنه قراءة الفاتحة ، وتحسب له الركعة إن اطمأن مع الإمام يقيناً في الركوع ، وإلا فلا يعتد بها ، ويأتي بركعة بدلها بعد سلام الإمام ، وفي الحالة الثالثة يجب عليه أن يشتغل بقراءة ما يمكنه من الفاتحة قبل ركوع الإمام ، ويسقط عنه بقية الفاتحة ، ويندب له ترك دعاء الاستفتاح والتعوذ ، فإن اشتغل بشيء منها وجب عليه أن يستمر قائماً بدون ركوع حتى يقرأ من الفاتحة بقدر الزمن الذي صرفه في دعاء الاستفتاح أو التعوذ ، ثم إن اطمأن مع الإمام في الركوع يقيناً حسبت له الركعة وإلا فلا ، وتصح صلاته ولا تجب عليه نية المفارقة ، إلا إذا استمر في القراءة الواجبة عليه حتى هوى الإمام للسجود ، فحينئذ تجب عليه نية المفارقة ، وإلا بطلت صلاته لتأخره عن إمامه بركنين فعليين بلا عذر ، وأما الموافق فقد تقدمت أحكامه في مبحث المتابعة ، ثم إن كلا من المسبوق والموافق بالمعنى المتقدم قد يكون مسبوقة ، بمعنى أنه فاتته بعض ركعات الصلاة مع الإمام ، وحكم هذا أن أول صلاة المأموم في هذه الحالة هو ما أدركه مع الإمام ، فلو أدرك مع الإمام الركعة الثانية ، ثم قام للإتيان بما فاتته تحسب له الركعة التي أداها مع الإمام الأولى ، وإن كانت ثانية بالنسبة للإمام فيسن له أن يقنت في الركعة التي يأتي بها ، لأنها ثانية له ، وإن كان قد قنت في الركعة التي أداها مع الإمام متابعه له . وينبغي للمسبوق الذي لم يتحمل عنه الإمام الفاتحة أن يجعل صلاته غير خالية من السورة بعد الفاتحة ، فثلاً إذا أدرك =

## الاستخلاف في الصلاة

تعريفه - وحكمة مشروعيته

الاستخلاف في اصطلاح الفقهاء هو أن ينوب إمام الصلاة أو أحد المأمومين رجلاً صالحاً للإمامة ليكمل بهم الصلاة بدل إمامهم لسبب من الأسباب الآتية ، مثال ذلك أن يصل الإمام بجماعة ركعة أو ركعتين أو أقل أو أكثر ثم يعرض له في الصلاة مانع يمنعه من إتمام الصلاة بهم ، كمرض فجائي أو سبق حدث أو غير ذلك من الموانع ، ففي هذه الحالة يصح أن يختار الإمام رجلاً من المصلين خلفه أو من غيرهم من الموجودين ويوقفه إماماً ليكمل ما بقي من الصلاة بالمأمومين ، فإن لم يفعل الإمام ذلك فللمأمومين أن يختاروا واحداً منهم وينبوه بدل هذا الإمام بدون أن يتكلموا أو يتحولوا عن القبلة ، كما ستعرفه ، ولعل قائلًا يقول : لماذا كل هذا ؟ أليس من السهل المعقول أنه إذا عرض مانع يمنع الإمام من المضي في صلاته تبطل ، ويأتي غيره من الصالحين للإمامة ويصل بالجماعة ؟ والجواب : إن الصلاة لها حرمة عظيمة في نظر الشريعة الإسلامية ، ففي شرع الإنسان في الصلاة ووقف يناجي ربه خاضعاً خاشعاً ، فإنه ينبغي له أن يحتفظ بموقفه هذا حتى يفرغ منه ، فإذا سها عن فعل لزمه أن يأتي به ويجبره بالسجود ، وإذا عرض للإمام ما يبطل صلاة الجماعة خرج من الصلاة واستخلف غيره ليكملها ، والغرض من كل هذا تأدية الصلاة كاملة بعد الشروع فيها ، لأنها عمل من الأعمال اللازمة في نظر الشريعة الإسلامية التي لا ينبغي التساهل في أمره على كل حال .

## سبب الاستخلاف

أما سبب الاستخلاف ففيه تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط<sup>(١)</sup> .

= الإمام في ثالثة الظهر : ثم فعل ما فاتته بعد فراغه ، يسن له أن يأتي بآية أو سورة بعد

الفاتحة فيهما ، لثلاث تخلو صلاته من سورة

(١) الحنفية - قالوا : سبب الاستخلاف هو أن يحدث الإمام في الصلاة بدون اختيار ،

يخرج منه ريح أو يسيل منه دم أو نحو ذلك من النجاسات التي تخرج من بدن الإنسان وهو يصل ،

أما إذا أصابته نجاسة تمنع من الاستمرار في الصلاة ، أو كشفت عورته بمقدار ركن من أركان

الصلاة ونحو ذلك ، فإن صلاته تفسد وتفسد معها صلاة المأمومين فلا يصح الاستخلاف =



= في هذه الحالة ، كما لا يصح الاستخلاف إذا ضحك الإمام قهقهة أو جن أو أغوى عليه أو غير ذلك مما يأتي في شروط الاستخلاف ، ويجوز الاستخلاف إذا عجز عن قراءة القدر المفروض ، أما إذا عجز عن الركوع أو السجود بسبب حصر البول أو الغائط فإنه لا يستخلف إذا أمكنه أن يصلي قاعداً ، وعلى المأمومين في هذه الحالة أن يتموا صلاتهم خلفه قياماً ، وهذا هو رأى الإمام أبي حنيفة ، ولا يصح الاستخلاف إذا خاف حصول ضرر أو ضياع مال ، بل يقطع الصلاة ، ويبتدئ المقتدون به الصلاة من أولها بحسب ما يتاح لهم .

المالكية - قالوا : أسباب الاستخلاف ثلاثة أمور : الأمر الأول : أن يخاف الإمام وهو في صلاته على مال ، سواء كان ماله أو مال غيره ، وفي هذه الحالة يجب عليه قطع الصلاة لإنقاذ ذلك المال ، ويندب له أن يستخلف إماماً غيره ، على أنه يشترط لقطع الصلاة بسبب الخوف على المال أن يترتب على ضياعه أو تلفه هلاك صاحبه أو حصول ضرر شديد له ، وفي هذه الحالة يجب على الإمام أن يقطع الصلاة مطلقاً ، سواء كان المال قليلاً أو كثيراً ، وسواء اتسع الوقت لأدراك الصلاة بعد ذلك أو لم يتسع : أما إذا لم يخف ضياعه ، ولكنه لم يطمئن لتركه بدون حراسة فإنه في هذه الحالة يصح له أن يقطع الصلاة بشرطين : الشرط الأول : أن يكون الوقت متسعاً بحيث يمكنه أن يؤدي الصلاة التي قطعها قبل خروج الوقت ، الشرط الثاني : أن يكون المال كثيراً - والمال الكثير هنا هو ما كان له قيمة وشأن عند صاحبه - فإذا فقد شرط من هذين الشرطين في هذه الحالة فإنه لا يصح له قطع الصلاة ، ومثل الخوف على المال الخوف على نفس من الهلاك والتلف ، فإذا خاف على أعمى الاصطدام بسيارة أو الوقوع في حفرة عميقة يضره الوقوع فيها فإنه في هذه الحالة يجب عليه قطع الصلاة لإنقاذه .

والحاصل أن الخوف على المال أو النفس بالشروط المذكورة يجعل قطع الصلاة فرضاً على الإمام ، ويندب له أن يستخلف من يكمل بهم الصلاة ، وعرفت أن الحنفية قالوا : إن الخوف على مثل هذا يوجب قطع الصلاة ، ولكن لا يجوز له حال الخوف أن يستخلف ، بل تبطل صلاته وصلاة من خلفه ، وللمأمومين أن يقيموا إمامين يصلي كل إمام بفريق ، وإذا أقام الصلاة خليفة عنه ، وأقام المقتدون إماماً ثانياً ، وصلت كل فرقة خلف واحد منهما ، فإن الصلاة تصح ، ولكن إذا أقام الإمام خليفة حرم على المأمومين أن يقيموا غيره ، وإن كانت تصح الصلاة خلف من أقامه .

هذا كله في غير صلاة الجمعة ، أما إذا وقع ذلك وهو يصلي الجمعة إماماً . فإذا لم يستخلف =

== في الجمعة وصلوها فرادى فإنها تبطل لاشتراط الجماعة فيها ، وإذا استخلف الإمام واحداً واستخلف المقتدون واحداً فإن الجمعة تصح خلف من استخلفه الإمام ، وتبطل خلف غيره ، فإن لم يستخف الإمام أحداً ، واستخلف المقتدون اثنين فإن الجمعة تصح لمن سبق منهم ، فإن تساوى في السلام بطلت صلاة الجمعة ، وعليهم أن يقيموا الجمعة ثانياً إن كان الوقت باقياً ، وإلا صلوا ظهرها وقد خالف الحنفية في ذلك كله فقالوا : إن لم يستخف الإمام وصلوها فرادى بطلت صلاتهم ، سواء في الجمعة أو في غيرها ، وكذلك إذا استخلف الإمام واحداً واستخلف المقتدون واحداً ، بطلت الصلاة خلف من استخلفه المقتدون ، وإذا لم يستخف الإمام ولا المقتدون ، وتقدم واحد من المصلين وأتم بهم الصلاة ، فإنها تصح .

الشافعية - قالوا : سبب الاستخلاف خروج الإمام عن الإمامة بطرو حدث ، سواء كان الحدث عمداً أو سهواً عنه ، أو تبين له أنه كان محدثاً قبل شروعه في الصلاة ، وهذا السبب عندهم ليس ضرورياً ، بل للإمام أن يستخلف غيره ، ولو بدون سبب ، وإذا قدم الإمام واحداً وقدم المقتدون واحداً ، فإن الصلاة تصح خلف كل منهما ، ولكن الأولى بالإمامة من قدمه المقتدون ، لأن قدمه الإمام ، إلا إذا كان إماماً راتباً ، فإن الأولى بالإمامة من قدمه الإمام الراتب ، وإذا قدم الإمام واحداً ، وتقدم واحد آخر بدون أن يقدمه أحد فإن الصلاة تصح خلف كل منهما ، ولكن الأولى بالإمامة من قدمه الإمام ، سواء كان راتباً أو غير راتب ، ولا يخفى أن الشافعية قد خالفوا الحنفية ، والمالكية في هذه الأحكام .

الحنابلة - قالوا : سبب الاستخلاف هو أن يحصل للإمام مرض شديد يمنعه من إتمام الصلاة ؛ ومنه ما إذا عجز عن ركن قولي ، كقراءة الفاتحة ؛ أو واجب قولي ، كتسبيحات الركوع والسجود ، فإن حصل له عذر كهذا فإنه يجوز له أن يستخلف واحداً بدله ؛ ولو لم يكن من المقتدين ، لئتم بهم الصلاة ، وليس من الأعذار عند سبب الحدث ، فإذا انتقض وضوء الإمام أثناء صلاته بطلت صلاته وصلاة من خلفه ؛ ولا يجوز له الاستخلاف ، وإذا حصل للإمام عذر يبيح الاستخلاف ولم يستخلف جاز للمقتدين أن يستخفوا واحداً لئتم بهم الصلاة ؛ كما يجوز لهم أن يتموها فرادى بدون إمام ، وإذا استخلف القوم واحداً واستخلف الإمام واحداً آخر فالصلاة لا تصح إلا خلف من استخلفه الإمام ، كما يقول الحنفية .

## حكم الاستخلاف في الصلاة

اختلفت المذاهب الأربعة في حكم الاستخلاف ، فانظر كل مذهب تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : إن الاستخلاف أفضل ، بحيث لو لم يستخلف الإمام أو المقتدون ، ولم يتقدم واحد منهم بدون استخلاف فإن الصلاة تبطل ، ويعيدوها من أولها مع مخالفة الأفضل ، بشرط أن يكون الوقت منسماً لأداء الصلاة فيه ، أما إذا ضاق الوقت فإن الاستخلاف يكون واجباً ، ولا فرق عندهم في ذلك بين الجمعة وغيرها ، وإذا استخلف الإمام واحداً ، واستخلف المقتدون واحداً آخر ، فإن الصلاة لا تصح إلا خلف من استخلفه الإمام ، وإذا تقدم واحد من المقتدين بدون استخلاف وأتمهم الصلاة فإنها تصح ، أما إذا لم يستخلف الإمام أو القوم ، أو يتقدم واحد بدون استخلاف وصلوا وحدهم فرادى ، فإن صلاتهم تبطل .

الحنابلة — قالوا : حكم الاستخلاف الجواز ، فيجوز عند حصول سبب من الأسباب المتقدم بيانا أن يستخلف الإمام واحداً من المقتدين به أو من غيرهم ليكمل بهم الصلاة ، وإذا استخلف الإمام واحداً واستخلف المقتدون غيره ، فإن الصلاة لا تصح إلا خلف من استخلفه الإمام ، كما يقول الحنفية ، على أنهم قالوا : يجوز للمقتدين أن يتموا صلاتهم فرادى بدون استخلاف خلافاً للحنفية ؛ كما هو موضع في مذهبهم ، ولذا لم يشترط الحنابلة أن يكون الوقت منسماً ، لأنهم يبيحون للمقتدين أن يكملوا صلاتهم وحدهم بدون إمام في مثل هذه الحالة ، وكذلك يفرقوا بين صلاة الجمعة وغيرها ، لأن لهم أن يتموا صلاة الجمعة وحدهم بدون إمام .

المالكية — قالوا : حكم الاستخلاف الندب ، لأنك قد عرفت في تفصيل مذهبهم أنه يجوز للمقتدين أن يتموا صلاتهم فرادى إذا لم يستخلف الإمام ، أو لم يستخلفوا واحداً ، بشرط أن لا يكونوا في صلاة الجمعة ، أما الجمعة ، فتبطل إذا صلوا فرادى ، وعليهم إعادتها الجمعة إن كان الوقت منسماً ، ولم يستخلفوا ، كما تقدم تفصيله في مذهبهم قريباً ، على أنهم لم يصرحوا بكون الاستخلاف واجباً في صلاة الجمعة ، كما قال الشافعية : بل ظاهر مذهبهم أن حكم الاستخلاف الندب على أي حال ، فيكره للإمام والمسؤولين أن لا يستخلفوا .

الشافعية — قالوا : حكم الاستخلاف الندب ، بشرط أن يكون الخليفة صالحاً لإمامة هذه =

== الصلاة ، إلا في الجمعة ، فإن الاستخلاف فيها واجب في الركعة الأولى ، فإذا طرأ عذر على الإمام في الركعة الأولى فإنه يجب عليه أن يستخلف عنه من يتم الصلاة ، أما إذا صلى بهم ركعة كاملة ثم طرأ عليه العذر ، فإنه يتدب له أن يستخلف من يصلي بهم الركعة الثانية ، ولهم أن ينووا مفارقة الإمام بعد ذلك ، ويصلوا الركعة الثانية فرادى ؛ ويشترط لصحة الاستخلاف ، في الجمعة شرطان : أحدهما : أن يكون الخليفة مقتدياً بالإمام قبل الاستخلاف ، فلا يصح في الجمعة استخلاف من لم يكن مقتدياً به ، كما يصح في غيرها ؛ ثانيهما : أن يكون الاستخلاف سريعاً ، فلو مضى زمن قبل الاستخلاف يسع ركناً قصيراً من أركان الصلاة ، كالركوع ، فإنه لا يصح الاستخلاف بعد ذلك ، ثم إن خليفة الجمعة إن كان قد أدرك الركعة الأولى مع الإمام الأول ، فإن الجمعة تتم له وللمقتدين ، أما إذا اقتدى بالإمام في الركعة الثانية فإن الجمعة تتم للمقتدين به فقط ، أما هو فلا تتم له الجمعة .

الشافعية — قالوا : لا يشترط شيء لصحة الاستخلاف في غير الجمعة ، كما تقدم ، فيجوز أن يستخلف غير مقتد ، وأن يستخلف بعد طول الفصل ، ولو خرج الإمام من المسجد ، إلا أنهم يحتاجون لنية الاقتداء بالقلب بدون نطق في حالة ما إذا كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف ، وكانت صلواته مخالفة لصلاة الإمام ، كان كان في الركعة الأولى مثلاً والإمام في الثانية ، فإن لم يكن كذلك لا يحتاجون لنية ، وكذا فيما إذا طال الفصل بأن مضى زمن يسع ركناً فأكثر ، فإنهم يحتاجون لتجديد النية ، وعلى الخليفة أن يراعى فطم صلاة إمامه ؛ وجوباً في الواجب ، وندباً في المندوب ، وعليه أن يشير إلى القوم بعد فراغهم من صلاتهم بما يفيد أنهم ينتظرونه أو يفارقونه إن كان مسبقاً ، والانتظار أفضل . وإذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة ينوي المقتدون المفارقة ويتمون صلاتهم فرادى وتصح ؛ أما الجمعة فتم أدركوا الركعة الأولى جماعة فإن لهم نية المفارقة ، ويتموا فرادى في الثانية إذا بقي العدد إلى آخر الصلاة .

الحنفية — قالوا : يشترط لصحة الاستخلاف ثلاثة شروط : الشرط الأول : أن لا يخرج الإمام من المسجد الذي كان يصلي فيه قبل الاستخلاف ، فإن خرج لم يصح الاستخلاف ، لأمته ولأمن القوم ، لأن صلاة الجميع تبطل بخروجه ، الشرط الثاني : أن يكون الخليفة صالحاً للإمامة ، فإذا استخلف أمياً أو صبيّاً بطلت صلاة الجميع . وصورة الاستخلاف أن يتأخر منحنيّاً واضعاً يده على أذنه ، كأنه سأل منه دم الرعاف قهراً ، وهذا وإن كان خلاف الواقع ، ولكن الحكمة فيه واضحة ، وهي المحافظة على نظام الصلاة والآداب العامة ، الشرط الثالث من شروط الاستخلاف : تحقق ==

= شروط البناء على ما أداه من الصلاة ، فإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن الصلاة تبطل ولا يصح الاستخلاف ، وهي أحد عشر شرطاً : الأول : أن يكون الحدث قهرياً ، الثاني : أن يكون من بدنه ، فلو أصابته نجاسة مانعة لا يجوز له البناء ، الثالث : أن يكون الحدث غير موجب للفعل ، كما يزال بالتفكر ؛ الرابع : أن لا يكون نادراً ، كالفهقة والإغماء والجنون . الخامس : أن لا يؤدي الإمام ركناً مع الحدث أو يمشي ، السادس : أن لا يفعل منافياً ، كأن يحدث عمداً بعد الحدث القهري ، السابع : أن لا يفعل مالا احتياج إليه : كأن يذهب إلى ماء بعيد مع وجود القريب ، الثامن : أن لا يترأخى قدر ركن بغير عذر كزحمة ، التاسع : أن لا يتبين أنه كان محدثاً قبل الدخول في الصلاة ، العاشر : أن لا يتذكر فائتة إن كان صاحب ترتيب ، الحادي عشر : أن لا يتم المؤتم في غير مكانه ، فلو سبق المصلي الحدث سواء كان إماماً أو مأموماً ثم ذهب ليتوضأ وجب عليه بعد الوضوء أن يعود ويصلي مع الإمام ، أما المنفرد فهو بالخيار إن شاء أنم في مكانه أو غيره .

المالكية - قالوا : يشترط لصحة الاستخلاف أن يكون الخليفة قد أدرك مع الإمام جزءاً من الركعة التي حصل فيها العذر قبل تمام رفع الإمام رأسه من الركوع ، فلا يصح استخلاف من فاته الركوع مع الإمام إذا حصل له العذر بعده في هذه الركعة ، كما لا يصح استخلاف من دخل مع الإمام بعد حصول العذر ، وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة الإمام ، فيقرأ من انتهاء قراءة الإمام إن علم الانتهاء ، وإلا ابتداء القراءة ، ويجلس في محل الجلوس وهكذا ، فإذا كان الخليفة مسبقاً ثم بالقوم صلاة الإمام حتى لو كان على الإمام سجود قبل سجده وسجده معه القوم ، ثم أشار لهم بالانتظار ؛ وقام لقضاء ما فاتته ، فإذا أتى به وسلم سجدوا بسلامه ، فإذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم ، وأما إذا كان على الإمام الأول سجود بعدى فيؤخره الخليفة المسبوق حتى يقضى ما عليه ، ويسلم بالقوم ثم يسجد به بعد ذلك ، وإذا كان في المأمومين مسبوق فلا يقوم لقضاء ما عليه حتى يسلم الخليفة ، ولو كان الخليفة مسبقاً انتظره جالساً حتى يقضى ما عليه ويسلم ، فإذا سلم قام هو للقضاء ، وإن لم ينتظره بطلت صلاته ، مثلاً إذا أدرك المقتدى الإمام الأول في الركعة الثانية ، ثم استخلف الإمام الثاني في الركعة الثالثة ، وكان الخليفة أيضاً مسبقاً مثل المأموم ، فإنه في هذه الحالة يجب على المقتدى أن لا يسلم ، بل ينتظر وهو جالس حتى يفرغ الإمام الثاني - وهو الخليفة - من قضاء ما عليه ويسلم ، فإذا سلم الخليفة قام المقتدى المنتظر وقضى ما عليه ، وإن لم ينتظره وقام لقضاء ما عليه بطلت صلاته .

هنا . ويندب الإمام أن يخرج ممسكاً بأنفه وهو ما أنه راعف ، كما يقول الحنفية . =

## مباحث سجود السهو

تعريفه — محله — هل تلزم النية فيه ؟

معنى السجود في اللغة مطلق الخضوع ، سواء كان بوضع الجبهة على الأرض أو كان بأماة أخرى من أمارت الخضوع ، كالطاعة ، ومعنى السهو في اللغة الترك من غير علم ، فإذا قيل سها فلان ، فعناه ترك الفعل من غير علمه ، أما إذا قيل سها عن كذا ، فعناه تركه وهو عالم ، وبذا تعلم أن اللغة تفرق بين قول سها فلان ، وبين قول سها فلان عن كذا ، ولا فرق في اللغة بين النسيان وبين السهو ، أما الفقهاء فإنهم لا يفرقون بين النسيان وبين السهو أيضاً ، بل عندهم السهو والنسيان والشك بمعنى واحد ، وإنما يفرقون بين هذه الأشياء وبين الظن ؛ فيقولون : إن الظن هو إدراك الطرف الراجح ، فإذا ترجح ، عند الشخص أنه فعل الفعل كان ظاناً ، بخلاف السهو والنسيان والشك ، فإنه يستوى عنده إدراك الفعل وعدمه ، بدون أن يرجح أنه فعل ، أو أنه لم يفعل . هذا هو معنى سجود السهو في اللغة ، أما معناه في اصطلاح الفقهاء وبيان محله وبيان النية فيه ، فانظره تحت الخط " .

== الخنابلة — قالوا : لا يشترط في الخليفة إلا الشروط المطلوبة في الامام ، الا يشترط أن يكون مقتدياً ؛ كي لا يشترط شيء من الشروط التي ذكرها الخنابية ، لأن الاستخلاف لا يصح عند الخنابلة إلا عند العجز عن أداء ركن قولي أو فعلي من أركان الصلاة ؛ أما من عرض له ناقض ينقض وضوءه فقد بطلت صلاته ، ولا يصح له أن يستخلف ، على أنهم قالوا : يجب على الخليفة أن يبني على نظم صلاة الامام اثلاً يختلط الأمر على المقتدين ، فإذا كان الخليفة مسبقاً بنى على نظم صلاة الامام ، واستخلف قبل السلام من يسلم بهم ، وقام اقضاء ما سبقه به الامام ، فإن لم يفعل ، فلهم أن يسلموا لأنفسهم ، ولهم أن ينتظروه من جلوس حتى يقضى ما فاته ، ويسلم بهم . (١) الخنابية — قالوا : سجود السهو هو عبارة عن أن يسجد المصلي سجدين بعد أن يسلم عن يمينه فقط ، ثم يتشهد بعد السجدين ، ويسلم بعد التشهد ، فإن لم يتشهد يكون تاركاً للواجب ، وتصح صلاته ، وبعد الفراغ من التشهد لسجود السهو يجب أن يسلم ، فإن لم يسلم يكون تاركاً للواجب ، ولا يكفيه السلام الأول الذي خرج به من الصلاة ، لأن السجود للسهو يرفعه ، كما يرفع التشهد الاخير الذي قبل السلام ، أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء فإنه يأتي به ما في التشهد الاخير قبل السلام ، ولا يأتي بهما في سجود السهو على المختار ، وقيل : يأتي بهما فيه أيضاً =



= احتياطاً ، وقولهم : يأتي بسجود السهو بعد أن يسلم عن يمينه فقط ، خرج به إذا سلم التسليمية الثانية ، فإنه إذا سلم التسليمتين فقد سقط سجود السهو عنه على الصحيح ، فإن فعل ذلك عمداً فإنه يائمه بترك الواجب ، وإن سلم التسليمتين سهواً فقد سقط عنه سجود السهو ، ولا إثم عليه ، كما لإعادة لسجود السهو مرة أخرى ، لأن نسيان سجود السهو يسقطه ، وكذا إذا تكلم بكلام أجنبي عن الصلاة عمداً أو سهواً ، فإن فعل ذلك سقط عنه سجود السهو ، ولا يجب السجود إذا ترك الواجب عمداً أو ترك ركناً من أركان الصلاة أو نحو ذلك عمداً ، لأنه إن ترك الواجب عمداً صححت صلاته مع الإثم ، وسقط عنه السجود ، وإن ترك الركن عمداً بطلت صلاته ، ولا يجبره سجود السهو ، فالسجود عند الحنفية لا يكون إلا عند السهو ، أما الترك عمداً فلم يشرع لجبره السجود ؛ وهل تجب نية لسجود السهو أو لا ؟ خلاف ، فقال بعضهم : إن سجود السهو لا تجب له نية ، وذلك لأنه قد يجرى به لغير نقص واجب من صلاته ، أو لغير خلل وقع فيها ثم أصلحه ، والنية لا تجب لكل جزء من أجزاء الصلاة ، فسجود السهو لا تجب له النية ؛ وقال بعضهم : بل تجب له النية ، لأنه صلاة ، ولا تصح صلاة بدون نية ، فكما تجب النية لسجود التلاوة وسجدة الشكر ، فكذلك تجب لسجود السهو ، لأنها كلها كالصلاة ، فكما تجب النية للصلاة تجب لها ، وهذا القول الثاني هو الظاهر والاحتياط في العمل به .

الشافعية - قالوا : سجود السهو هو أن يأتي المصلي بسجدة بسجود الصلاة قبل السلام ، وبعد التشهد والصلاة على النبي وآله بنية ، وتكون النية بقلبه لا بلسانه ، لأنه إن تلفظ بها بطلت صلاته ، لأنك قد عرفت أن سجود السهو عند عدمه لا يكون إلا قبل السلام من الصلاة ، فإذا تكلم بطلت صلاته طبعاً ، وإذا سجد بدون نية عامداً عالماً بطلت صلاته ، وإنما تشترط النية للإمام والمنفرد ، أما المأموم فإنه لا يحتاج للنية اكتفاء بنية الاقتداء بإمامه ، ولا يلزم عند الشافعية أن يكون ذلك السجود بسبب السهو ، بل يكون بترك جزء من الصلاة على الوجه الآتي بيانه في أسباب سجود السهو عمداً أو سهواً ، وإنما سمي سجود السهو ، لأن الغالب أن الإنسان لا يترك بعض صلاته عمداً ، وإذا كان سببه السهو يحسن أن يقول في سجوده : سبحان الذي لا ينام ولا يسهر ، أما إذا كان عمداً ، فيحسن أن يستغفر الله في سجوده وبهذا تعلم أن الحنفية متفقون مع الشافعية في أحوال النية لسجود السهو ، ومختلفون معهم فيما عدا ذلك ، لأن الشافعية يقولون : هو قبل السلام ، والحنفية يقولون : بل هو بعده ، والشافعية يقتصرون على السجدة بسجودتين ؛ والحنفية يقولون : لا بد من التشهد والجلوس .

= المالكية - قالوا بسجود السهو سجودتان يتشهد بعدهما بدون دعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم إن كان سجود السهو بعد السلام ، فإنه يسجد ويتشهد ويعيد السلام وجوباً ، فإن لم يعمده فلا تبطل صلاته ، وقد عرفت مذهبي الشافعية ، والحنفية في ذلك ، فأما الشافعية ، فإنهم يقولون : إن سجود السهو قبل السلام دائماً ، فالسلام بعد السجودتين لا بد منه ، وأما الحنفية فإنهم يقولون إن السلام في سجود السهو واجب بحيث لو تركه يصح السجود مع الإثم ، ثم إن سجود السهو عند المالكية إذا كان قبل السلام فلا يحتاج إلى نية ، لأن نية الصلاة تكفي لكونه بمنزلة جزء من الصلاة عندهم ، أما إن كان بعد السلام فإنه يحتاج لنية لكونه خارجاً عن الصلاة ، وهم في ذلك متفقون مع الحنفية في أن النية لازمة لسجود السهو بعد السلام ، ومختلفون مع الشافعية ، كما عرفت في مذهبهم . هذا ، وإذا نسي سجود السهو في صلاة الجمعة بسبب نقص ثم سلم فإنه يتعين عليه أن يسجد بالجامع الذي صلى فيه ، وأما إذا كان لزيادة فيها فبسجده في أي جامع كان ، لأنه يعيد السلام ، ولا يجزئ سجوده في غير مسجد تقام فيه الجمعة ، ثم إن كان سجود السهو نقصاً فقط أو نقصاً وزيادة ، فإن محله يكون قبل السلام ، فإذا نقص السورة ناسياً مثلاً ، ولم يتذكر حتى انحى للركوع ، فإنه لا يرجع لقراءة السورة ، وإلا بطلت صلاته إذا رجع ، وإذا لم يرجع فعليه أن ينتظر ، حتى يتشهد التشهد الأخير ، ويصلي على النبي ويدعو ثم يسجد سجودتين يتشهد فيهما والتشهد فيهما سنة ، ولا يصلي على النبي في تشهده ، ولا يدعو ثم يسلم ، وإن كان سببه الزيادة فقط يسجد بعد السلام ، وإذا أخره كره ، وإذا قدم البعدى حرم إن تعمد التقديم أو التأخير ، وإلا فلا كراهة ، ولا حرمة ، ولا تبطل صلاته فيهما .

الحنابلة - قالوا : سجود السهو هو أن يكبر ويسجد سجودتين ، وهذا القدر متفق عليه ، ويجوز أن يكون قبل السلام وبعده لسبب من الأسباب الآتي بيانها ، ثم إن كان السجود بعداً فإنه يأتي بالتشهد قبل السلام ، وإذا كان قبلياً لا يأتي بالتشهد في سجود السهو اكتفاءً بالتشهد الذي قبله ، كما يقول الشافعية ؛ على أن الحنابلة يقولون : الأفضل أن يكون سجود السهو قبل السلام مطلقاً إلا في صورتين : إحداهما : أن يسجد لنقص ركعة فأكثر في صلاته ، فإنه يأتي بالنقص ثم يسجد بعد السلام ؛ ثانيتهما : أن يشك الإمام في شيء من صلاته ، ثم يبني على غالب ظنه ، فإن الأفضل في هذه الحالة أيضاً أن يسجد بعد السلام ، ويكفيه لجميع سهوه سجودتان ، وإن تعدد موجهه ، وإذا اجتمع سجود قبلي وبعدي رجح القبلي .

### سبب سجود السهو

الاسباب التي بشرع من اجاها سجود السهو مختلفة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط '١' .

(١) الخفية — قالوا : اسباب سجود السهو امور : (السبب الاول) : أن يزيد أو ينقص في صلاته ركعة أو أكثر أو نحو ذلك ، فإذا تبين أنه زاد ركعة في الصلاة مثلاً ، كأن صلى الظهر أربعاً ، ثم قام للركعة الخامسة ، وبعد رفعه من الركوع تبين أنها الخامسة ، فإن له في هذه الحالة أن يقطع الصلاة بالسلام قبل أن يجلس ، وله أن يجلس ثم يسلم ، ولكن الأولى أن يجلس ثم يسلم ، ويسجد للسهو على كل حال ومثل ذلك ما إذا تبين أنه نقص ركعة بأن صلى الظهر ثلاث ركعات وجلس ، ثم تذكر ، فإن عليه أن يقوم لأداء الركعة الرابعة ، ثم يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، الخ ، ثم يسجد للسهو بالكيفية المتقدمة : أما إذا شك في صلاته فلم يدرك صلى فلا يخلو إماماً أن يكون الشك طارئاً عليه فلم يعمده ، أو يكون الشك عادة له ، فإن كان الشك نادراً يطرأ عليه في بعض الأحيان فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يقطع الصلاة ، ويأتي بصلاة جديدة ، ولا بد أن يقطع الصلاة بفعل مناف لها ، فلا يكفي قطعها بمجرد النية ، وقد عرفت أن قطعها بانقضاء السلام واجب ، وله في هذه الحالة أن يجلس ويسلم ، فإذا سلم وهو قائم فإنه يصح مع مخالفة الأولى ، كما تقدم ، أما إذا كان الشك عادة له فإنه لا يقطع الصلاة ، ولكن يبني على ما يغلب على ظنه ، مثلاً إذا صلى الظهر وشك في الركعة الثالثة هل هي الثالثة أو الرابعة ، فإن عليه أن يعمل بما يظنه ؛ فإن غلب على ظنه أنه في الرابعة وجب عليه أن يجلس ويتشهد ويصلي على النبي ثم يسلم ويسجد للسهو بالكيفية المتقدمة في تعريفه ، وإن غلب على ظنه أنه في الركعة الثالثة فإنه يجب عليه أن يأتي بالركعة الرابعة ويتشهد كذلك ، ويصلي على النبي . الخ ، ثم يسلم ويسجد للسهو بعد السلام بالكيفية المتقدمة ؛ وعلى هذا القياس .

هذا إذا كان يصلي منفرداً ، أما إذا كان إماماً وشك في صلاته وأقره المأمومون على أنه زاد أو نقص في صلاته فإنه يلزمه أن يعيد الصلاة عملاً بقولهم ، أما إذا اختلف معهم ، فأجمعوا على أنه صلى ثلاث ركعات ، وقال هو إنه موقن بأنه صلى أربعاً فإنه لم يعد الصلاة عملاً بيقينه ، فإذا انضم واحد من المصلين أو أكثر إلى الإمام أخذ بقول الإمام ، وإذا شك الإمام وتيقن بعض المصلين بتمام الصلاة وبعضهم بنقصها ، فإن الإعادة تجب على من شك فقط ، وإذا تيقن الإمام بالنقص لزمهم الإعادة إلا إذا تيقنوا بالتمام ، وإذا تيقن واحد من المأمومين بالنقص وشك الإمام والقوم فإن كان في الوقت فالأولى أن يعيدوا احتياطاً ، وإلا فلا =

== هذا ، وإذا أخبره عدل ، ولو من غير المأمومين بعد الصلاة ، بأنه صلى الظهر ثلاثاً وشك في صدقه وكذبه أعاد الصلاة احتياطاً ، أما لو أخبره عدلان فإنه يلزمه الأخذ بقولهما ، ولا يعتبر شك ، فإذا كان المخبر غير عدل فإن قوله لا يقبل ، وإذا شك في النية أو تكبيرة الإحرام ، أو شك وهو في الصلاة في أنه أحدث أو أصابته نجاسة أو نحو ذلك ، فإن كان هذا الشك عارضاً له في أول مرة فإن عليه أن يقطع الصلاة ويتأكد بما شك فيه ويعيد الصلاة ، أما إن اعتاد ذلك الشك فإنه لا يعاب به ، ويمضي في صلاته ، أما إذا شك بعد تمام الصلاة فإن شكه لا يضر؛ (السبب الثاني من أسباب سجود السهو) : أن يسهو عن القعود الأخير المفروض ويقوم ، وحكم هذه الحالة أنه يعود ويجلس بقدر التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ، لأنه آخر القعود المفروض عن محله ، فإذا مضى في الصلاة وسجد قبل أن يجلس انقلبت صلاته نفلاً بمجرد رفع رأسه من السجدة ويضم إليها ركعة سادسة ، ولو كان في صلاة العصر ، ولا يسجد للسهو في هذه الحالة على الأصح ، لأن انقلابه نفلاً يرفع سجود السهو ، بخلاف ما لو كان نفلاً من الأصل ، فإنه يسجد له ، وعلى كل حال فيكون ملزماً بإعادة الفرض الذي انقلب نفلاً، (السبب الثالث من أسباب سجود السهو) أن يسهو عن القعود الأول ، وهو واجب لا فرض ، فإذا سها عن القعود الأول من صلاة الفرض بأن لم يجلس في الركعة الثانية ، وهم بالقيام ، فإن تذكر قبل أن يقوم وجلس ثانياً فإن صلاته تصح ولا سجود عليه أما إن تذكر بعد أن يستوى قائماً فإنه لا يعود للتشهد ، ولو عاد فبعضهم يقول : إن صلاته تبطل ، وذلك لأن الجلوس للتشهد الأول ليس بفرض والقيام فرض ، وقد اشتغل بالنفل ، وترك الفرض لما ليس بفرض يبطل للصلاة ، ولكن التحقق أن صلاته بهذا العمل لا تفسد ، لأنه في هذه الحالة لم يترك فرض القيام ، بل أخره ، ونظير ذلك ما لو سها عن قراءة السورة وركع ، فإنه يبطل الركوع ويعود إلى القيام ، ويقرأ السورة وتصح صلاته ، وعليه سجود السهو لتأخير الركن أو الفرض عن محله .

هذا إذا كان المصلي منفرداً أو إماماً أما إذا كان مأموماً وقام وجلس إمامه للتشهد فإنه يجب عليه أن يجلس ، لأن ، هذا الجلوس يفرض عليه بحكم المتابعة لإمامه ، (السبب الرابع) : أن يقدم ركناً على ركن ، أو يقدم ركناً على واجب ، ومثال ما إذا قدم ركناً على ركن هو أن يقدم الركوع على القراءة المفروضة ، بأن يكبر تكبيرة الإحرام ، ويقرأ التناء مثلاً ، ثم يسهو ويركع قبل أن يقرأ شيئاً ، وفي هذه الحالة إذا ذكر فإنه يجب عليه أن يعود ، ويقرأ ثم يركع ثانياً ، ويسجد للسهو على الوجه المتقدم ، فإن لم يذكر فإن الركعة تعتبر =

= ملغاة ، وعليه أن يأتي بركعة قبل أن يسلم ثم يسلم يسجد للسهو ، ومثال ما إذا قدم ركناً على واجب فهو كتقديم الركوع على قراءة السورة ، وقد عرفت حكمه بما تقدم قريبا ، وهو أنه إذا ذكر أثناء الركوع فإنه يرفع من الركوع ويقرأ السورة ثم يركع ثانياً ، وإن لم يذكر فإنه يسجد للسهو بعد السلام ، ( السبب الخامس من أسباب سجود السهو ) : أن يترك واجباً من الواجبات الآتية ، وهي أحد عشر (الأول) : قراءة الفاتحة ، فإن تركها كلها أو أكثرها في ركعة من الأولين في الفرض وجب سجود السهو ، أما لو ترك أقلها فلا يجب ، لأن الأكثر حكم الكل ، ولا فرق في ذلك بين الإمام والمنفرد ، وكذا لو تركها أو أكثرها في أي ركعة من النفل أو الوتر فإنه يجب عليه سجود السهو لوجوب قراءتها في كل الركعات ( الثاني ) : ضم سورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة إلى الفاتحة ، فإن لم يقرأ شيئاً أو قرأ آية قصيرة وجب عليه سجود السهو ، أما ما قرأ آيتين قصيرتين فإنه لا يسجد ، لأن الأكثر حكم الكل ، فإن نسي قراءة الفاتحة أو قراءة السورة وركع ثم تذكرها عاد وقرأ ما نسيه ، فإن كان ما نسيه هو الفاتحة أعادها وأعاد بعدها قراءة السورة وعليه إعادة الركوع ثم يسجد للسهو ، أما إذا نسي قنوت الوتر وخر راعياً ثم تذكره ، فإنه لا يعود لقراءته ، وعليه سجود السهو ، فإن عاد وقت لا يرتفع ركوعه ، وعليه سجود السهو أيضاً ، ومن قرأ الفاتحة مرتين سهواً رجب عليه سجود السهو ، لأنه آخر السورة عن موضعها ولو نكس قراءته بأن قرأ في الأولى سورة الضحى ، والثانية سورة سبح ، فلا يجب عليه سجود السهو ، لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة ، وكذا من آخر الركوع عن آخر السورة بأن سكت قبل أن يركع ، فإنه لا يجب عليه سجود السهو ، وهذه الصورة كثيرة الوقوع عند الشافعية فيما إذا كان يصلي إماماً : ( الثالث ) : تعيين القراءة في الأربيع من الفرض فلو قرأ في الأخرين أو في الثانية والثالثة فقط وجب عليه سجود السهو ، بخلاف النفل والوتر ، كما تقدم ( الرابع ) : رعاية الترتيب في فعل ككرر في ركعة واحدة وهو السجود ، فلو سجد سجدة واحدة سهواً ، ثم قام إلى الركعة التالية فأداها بسجديتها ، ثم ضم إليها السجدة التي تركها سهواً صححت صلاته ووجب عليه سجود السهو لترك هذا الواجب ، وليس عليه إعادة ما قبلها ، أما عدم رعاية الترتيب في الأفعال التي لم تتكرر كان أحرم فركع ورفع ثم قرأ الفاتحة والسورة ، فإن الركوع يكون ملغى ، وعليه إعادته بعد القراءة ، ويسجد للسهو لزيادة الركوع الأول ( الخامس ) : الطمأنينة في الركوع والسجود ، فمن تركها سهواً وجب عليه سجود السهو على الصحيح ( السادس ) : القعود الواجب ، وهو ما عدا الأخير ، سواء كان في الفرض أو في النفل ، فمن سها عن القعود الأول =

== وقام إلى الركعة التالية قياماً تاماً مضى في صلاته وسجد للسهو . لأنه ترك واجب القعود، وقد تقدم بيان ذلك قريباً (السابع) : قراءة التشهد ، فلو تركه سهواً سجد للسهو ، ولا فرق بين تركه في القعود الأول أو الثاني ، وقد عرفت تفصيل حكمها قريباً (الثامن) : قنوت الوتر ، ويتحقق تركه بالركوع قبل قراءته فن تركه بسجد للسهو (التاسع) : تكبيرة القنوت ، فن تركها سهواً سجد للسهو (العاشر) : تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العبد ، فإنها واجبة بخلاف تكبيرة الأولى ، كما تقدم (الحادي عشر) : جهر الإمام وإسراؤه فيما يجب فيه ذلك ، فإن ترك ما يجب من ذلك وجب عليه سجود السهو ، وهذا في غير الادعية والثناء ونحوها ، فإنه لو جهر بشيء منها لم يسجد للسهو ، ولا فرق في كل ما تقدم بين أن تكون الصلاة فرضاً أو تطوعاً .

المالكية - قالوا : أسباب سجود السهو تنحصر في ثلاثة أشياء :

(السبب الأول) : أن ينقص من صلاته سنة ، وهذا السبب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أحدها : أن يترك سنة مؤكدة داخلية في الصلاة . كالسورة إذا لم يقرأها في محالها سهواً ، فإن وقع منه ذلك ، سواء كان ذلك الترك محققاً ، أو مشکوكاً فيه ، فإنه يعتبر نقصاً ، ويسجد قبل السلام ، ومثل ذلك ما لو شك في كون الحاصل منه نقصاً ، أو زيادة ، فإنه يعتبره نقصاً ، ويسجد قبل السلام ، لما عرفت من أن القاعدة عندم أن النقص يجبر بالسجود قبل السلام ، ويشترط لسجود السهو بترك السنة ثلاثة شروط : الشرط الأول : أن تكون مؤكدة ، كما ذكر ، فإن لم تكن مؤكدة ، كما إذا ترك تكبيرة واحدة من تكبيرات الركوع أو السجود ، أو ترك مندوباً ، كالقنوت في الصبح سهواً ، فإنه لا يسجد عايه ، فإذا سجد للسنة غير المؤكدة قبل السلام بطلت صلاته ، لكونه قد زاد فيها ما ليس منها : أما إن سجد بعد السلام فإنها لا تبطل ، لكونه زاد زيادة خارجة عن الصلاة ، فلا تنصر ؛ الشرط الثاني : أن تكون داخلية في الصلاة ، أما إذا ترك سنة من السنن الخارجة عن الصلاة ، كالسنة المتقدمة ، فإنه لا يسجد لها إذا نسيها ؛ الشرط الثالث : أن يتركها سهواً ، أما إذا ترك سنة مؤكدة عمداً داخلية في الصلاة ، ففي صحة صلاته وبطلانها خلاف ؛ ومثل السنة المؤكدة في هذا الحكم ، وفي الشروط السنن غير المؤكدة الداخلتين في الصلاة ، فن تركهما سهواً فإنه يسجد لهما قبل السلام ، ومن تركهما عمداً ففي صلاته خلاف ، وأما من ترك أكثر من سنتين عمداً فصلاته باطلة على الراجح ، فعليه أن يستغفر الله ويعيدها .

وحاصل هذا كله أن ترك السنة المؤكدة والسنن الخفيفتين يجبر بسجود السهو وإن ترك السنة الخفيفة والمندوب - ويقال له فضيلة - لا يشرع له السجود ، فإذا سجد له قبل السلام بطلت ==



= صلاته ، وإذا سجده بعد السلام فلا تبطل ، أما إذا ترك فرضاً من الفرائض فإنه لا يجبر بسجود السهو ، ولا بد من الإتيان به ، سواء تركه في الركعة الأخيرة أو غيرها ، إلا إنه إذا كان الركن المتروك من الأخيرة فإنه يأتي به إذا تذكره قبل أن يسلم معتقداً كمال صلته ، فإن سلم معتقداً ذلك فإن تدارك الركن المتروك وألغى الركعة الناقصة وأتى بركعة بدلها صحت صلته ، وعليه أن يسجد للسهو بعد سلامه لكونه قد زاد ركعة ألغاه ، وهذا إن قرب الزمن عرفاً بعد السلام ، وإلا بطلت صلته ، وإن كان الركن المتروك من غير الركعة الأخيرة فإنه يأتي به مالم يعقد ركوع الركعة التي تليها ، وعقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئناً معتدلاً ، إلا إذا كان المتروك سهواً هو الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها وإن لم يرفع منه ، كما تقدم ، فإذا ترك سجود الركعة الثانية ثم قام للركعة الثالثة ، فإنه يأتي بالسجود المتروك إذا تذكر قبل أن يرفع رأسه من ركوع الركعة التي قام لها مطمئناً معتدلاً ، فإن لم يتذكر حتى رفع من ركوعها مضى في صلته وجعل الثالثة ثانية ، فيجلس على رأسها ، ويأتي بعدها بركعتين ثم يسلم ويسجد قبل سلامه لنقص السورة من الركعة الثانية التي كانت ثالثة قرأ فيها بأم القرآن فقط ، ولزيادة الركعة التي ألغاه ، وكيفية الإتيان بالنقص أن تارك الركوع يرجع قائماً ، ويندب له أن يقرأ شيئاً من القرآن غير الفاتحة قبل ركوعه ليقع ركوعه عقب قراءة ، وتارك الرفع من الركوع يرجع محدودباً حتى يصل لحد الركوع ثم يرفع بنيته ، وتترك سجدة واحدة يجلس لياتي بها من جلوس ، وتارك سجدين يهوى لهما من قيام ثم يأتي بهما ، ويستثنى مما تقدم الفاتحة إذا تركها سهواً ، ولم يتذكر حتى ركع ، فإنه يمضي في صلته على المشهور ، ويسجد قبل السلام ، سواء كان التارك لها في ركعة من الصلاة أو أكثر متى أتى بها ، ولو في ركعة واحدة من صلته ، وذلك لأن الفاتحة ، وإن كان الماعتمد في المذهب هو القول بوجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة ، إلا أنه إذا أتى بها في ركعة واحدة منها وتركها في الباقي سهواً ، فإن صلته تصح ، ويجبر تركها بالسجود قبل السلام مراعاة للقول بوجوبها في ركعة واحدة ، ويندب له إعادة الصلاة احتياطاً في الوقت وخارجه ، فإن ترك السجود لترك الفاتحة فإن كان عمداً بطلت الصلاة وإن كان سهواً أتى به إن قرب الزمن عرفاً ، وإلا بطلت ، كما تبطل إذا ترك الفاتحة عمداً أو تركها سهواً ، وتذكر قبل الركوع ، ولم يأت بها على القول بعدم وجوبها في كل ركعة لاشتهار القول بوجوبها في الكل .

السبب الثاني : الزيادة ، وهي زيادة فعل ليس من جنس أفعال الصلاة ، كأكل خفيف سهواً =

== أو كلام خفيف كذلك ، أو زيادة ركن فعلي من أركان الصلاة كالركوع والسجود ، أو زيادة بعض من الصلاة ، كركعة أو ركعتين على ما تقدم في « مبطلات الصلاة » ، فأما إذا كانت الزيادة من أقوال الصلاة ، فإن لم يكن القول المزيد فريضة ، كأن زاد سورة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية سهواً ، فلا يطلب منه السجود ولا تبطل صلاته إذا سجد بعد السلام ؛ لأنها زيادة خارج الصلاة فلا تضر ، كما تقدم ، وإن كان القول المزيد فريضة ، كالفاتحة إذا كررها سهواً ، فإنه يسجد لذلك ، والزيادة على ما ذكر تقتضى السجود ، ولو كانت مشكوكاً فيها ، فمن شك في صلاة الظهر مثلاً هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ، فإنه يبني على اليقين ؛ ويأتي بركعة ، ويسجد بعد السلام ، لاحتمال أن الركعة التي أتى بها زائدة ، ومثله من شك وهو في صلاة الشفع ، هل هو به أو بالوتر ، فإنه يجعل ما هو فيه الشفع ، ويأتي بركعة وترأ ، ويسجد بعد السلام ، لاحتمال أنه صلى الشفع ثلاث ركعات ، فيكون قد زاد ركعة . ومن الزيادة أن يطيل في محل لا يشرع فيه التطويل ، كحال الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ، والتطويل أن يمكث أزيد من الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ظاهرة ، أما إذا طول بمحل يشرع فيه التطويل ، كالسجود والجلوس الأخير ، فلا يعد ذلك زيادة ، فلا يسجد ، ومن الزيادة أيضاً أن يترك الإسراع بالفاتحة ، ولو في ركعة ، ويأتي بدله بأعلى الجهر ، وهو أن يزيد على إسماع نفسه ومن يليه ؛ أما إذا ترك الجهر ، وأتى بدله بأقل السر ، وهو - حركة اللسان - فإنه نقص لزيادة ، فيسجد له قبل السلام إن كان ذلك في الفاتحة فقط ، أو فيها وفي السورة فإن كان في السورة فقط ، فلا يسجد له إن كان ذلك في ركعة واحدة لأنه سنة خفيفة ، بخلاف ما إذا كان في ركعتين ، فإنه يسجد له .

هذا ، وإذا ترك المنفرد أو الإمام الجلوس للشهد الأول ، فإنه يرجع الإتيان به استثناء ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، وإلا فلا يرجع ، فلو رجع فلا تبطل صلاته ، ولو كان رجوعه بعد قراءة شيء من الفاتحة ، أما إذا رجع بعد تمام الفاتحة فتبطل ، وعلى المأموم أن يتبع إمامه في الركوع إذا رجع قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه ، أو رجع بعد المفارقة وقبل تتميم الفاتحة ، كما يتبعه في عدم الرجوع إذا فارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإن خالفه في شيء من ذلك عمداً ولم يكن متأولاً أو جهلاً بطلت صلاته .

السبب الثالث من أسباب السجود : نقص وزيادة معاً ، والمراد بالنقص هنا نقص سنة ، ولو كانت غير مؤكدة ، والمراد بالزيادة ما تقدم في السبب الثاني ، فإذا ترك الجهر بالسورة وزاد ركعة في الصلاة سهواً فقد اجتمع له نقص وزيادة ، فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحاً لجانب النقص على الزيادة .

== الحنابلة - قالوا: أسباب السهو ثلاثة، وهي: الزيادة، والنقص، والشك في بعض صوره إذا وقع شيء من ذلك سهواً، أما إن حصل عمداً فلا يسجد له، بل تبطل به الصلاة إن كان فعلياً، ولا تبطل إن كان قولياً في غير محله، ولا يكون السهو موجباً للسجود إلا إذا كان في غير صلاة جنازة، أو سجدة تلاوة، أو سجود سهو، أو سجود شكر، فإنه لا يسجد للسهو في ذلك كله، أما الزيادة في الصلاة فمثلاً أن يزيد قياماً أو قعوداً، ولو كان القعود قدر جاسة الاستراحة عند من يقول بها، أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد في القعود أو يقرأ التشهد مع الفاتحة في القيام؛ فإنه يسجد للسهو وجوباً في الزيادة الفعلية، وندباً في القولية التي أتى بها في غير محلها، كما ذكر؛ وأما النقص في الصلاة فمثلاً أن يترك الركوع أو السجود أو قراءة الفاتحة، أو نحو ذلك سهواً، فيجب عليه إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قراءة الركعة التي تليها أن يأتي به وبما بعده ويسجد للسهو في آخر صلاته، فإن لم يتذكره حتى شرع في قراءة الركعة التالية لغت الركعة وقامت ما بعده مقامها، وأتى بركعة بدلها، ويسجد للسهو وجوباً، فإن رجع إلى ما فاتته بعد الشروع في قراءة التالية عالماً بجرمة الرجوع، فإن صلاته تبطل، أما إذا كان معتقداً جوازه فلا تبطل، وإذا تذكره قبل الشروع في قراءة التالية، ولم يعد إلى ما تركه عمداً، فإن كان عالماً بالحكم بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً بالحكم لغت الركعة، وقامت تاليتهامقامها، وأتى بركعة بدلها ويسجد للسهو وجوباً؛ أما إذا لم يتذكر ما فاتته إلا بعد سلامه، فيجب عليه أن يأتي بركعة كاملة إن كان ما تركه من غير الركعة الأخيرة، فإن كان منها فيجب عليه أن يأتي به وبما بعده، ثم يسجد للسهو، وهذا إذا لم يطل الفصل، ولم يحدث أو يتكلم، وإلا بطلت صلاته، ووجب إعادة الصلاة، وأما الشك في الصلاة الذي يقتضي سجود السهو، فمثلاً أن يشك في ترك ركن من أركانها، أو في عدد الركعات، فإنه في هذه الحالة يبني على المتيقن، ويأتي بما شك في فعله؛ ويتم صلاته، ويسجد للسهو وجوباً، ومن أدرك الإمام راكعاً، فشك هل شارك الإمام في الركوع قبل أن يرفع أو لم يدركه لم يعتد بتلك الركعة، ويأتي بها مع ما يقضيه ويسجد للسهو، أما إذا شك في ترك واجب من واجبات الصلاة؛ كأن شك في ترك تسبيحة من تسبيحات الركوع أو السجود، فإنه لا يسجد للسهو، لأن سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب، بل يكون لترك الواجب سهواً؛ وإذا أتت الركعات وشك وهو في التشهد في زيادة الركعة الأخيرة لا يسجد للسهو، أما إذا شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد، فإنه يجب عليه سجود السهو. ومثل ذلك ما إذا شك في زيادة سجدة على التفصيل المتقدم. ومما تقدم يعلم أن الشك لا يسجد له في بعض صوره، فمن سجد السهو في حالة لم يشرع لها سجود السهو وجب عليه أن يسجد للسهو لذلك، لأنه زاد في صلاته =

== سجدةً غير شرعيتين ، ومن علم أنه سها في صلاته ، ولم يعلم هل السجود مشروع لهذا السهو أولاً لم يسجد ، لأنه لم يتحقق سببه ، والأصل عدمه ، ومن سها في صلاته وشك هل يسجد لذلك السهو أولاً يسجد للسهو سجدةً فقط ، وإذا كان المأموم واحداً وشك في ترك ركن أو ركعة ، فإنه يجب عليه أن يبني على الأقل ، كالمفرد ، ولا يرجع لفعل إمامه ، فإذا سلم إمامه لزمه أن يأتي بما شك فيه ، ويسجد للسهو ، ويسلم ، فإن كان مع إمامه غيره من المأمومين ، فإنه يجب عليه أن يرجع إلى فعل إمامه ، وفعل من معه من المأمومين ، وإذا شك شكاً يشرع السجود له ، ثم تبين له أنه مصيب لم يسجد لذلك الشك ، ومن لحن لحناً يغير المعنى سهواً أو جهلاً وجب عليه أن يسجد للسهو ، وإذا ترك سنة من سنن الصلاة أبيع له السجود .

الشافعية — قالوا : تنحصر أسباب سجود السهو في ستة أمور : الأول : أن يترك الإمام أو المفرد سنة مؤكدة ، وهي التي يعبر عنها بالأبغاض ، وذلك كالشهاد الأول ، والقنوت الراجب ، وهو غير قنوت النازلة ، أمالو ترك سنة غير مؤكدة ، وهي التي يعبر عنها بالهيات ، كالسورة ونحوها بما تقدم ، فإنه لا يسجد لتركها عمداً أو سهواً ، فلو ترك فرضاً ، كسجدة أو ركوع ، فإن تذكره قبل أن يفعل مثله أتى به فوراً ، وإن لم يتذكره إلا بعد فعل مثله قام المثل مقامه ، بحيث يعتبر أولاً ، ويلغى ما فعله بينهما ، فإن ترك الركوع مثلاً ثم تذكره قبل أن يأتي بالركوع الثاني أتى به ، ثم يلغى ما فعله أولاً ، ويمضى في إتمام صلاته ، ويسجد قبل السلام ، فإن تذكره بعد الإتيان بالركوع الثاني قام الثاني مقام الأول ؛ وهكذا يقوم المتأخر مقام المتقدم ، ويلغى ما بينهما متى تذكر قبل السلام ، وأما إذا تذكره بعد السلام ، فإن لم يطل الفصل عرفاً ؛ ولم تصبه نجاسة غير معفو عنها ، ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ؛ ولم يأت بفعل كثير مبطل ؛ وجب عليه أن يأتي بمائتيه ، فلو ترك الركوع مثلاً ؛ ثم تذكره بعد السلام بالشروط المتقدمة ، وجب عليه أن يقوم ويركع ، ثم يأتي بما يكملها ، ويتشهد ، ويسجد للسهو ، ثم يسلم ، ومن ترك سنة مؤكدة كالشهاد الأول المتقدم ذكره ، ثم قام . فإن كان إلى القيام أقرب ؛ فلا يعود له ؛ فإن عاد عامداً عالماً بطلت صلاته ، أما إن عاد سهواً أو جاهلاً ، فلا تبطل ؛ إلا أنه يسزله السجود ؛ ولو ترك القنوت المشروع لغير النازلة ؛ ونزل للجلوس حتى يبلغ حد الركوع لا يعود له ، فإن عاد عالماً عامداً بطلت صلاته ، وإلا كان حكمه كما تقدم في الشهاد ؛ وهذا إن كان غير مأموم ، فإن كان مأموماً وترك الشهاد والقنوت قصداً فهو مخير بين أن يعود لم تابعة إمامه أو ينتظره حتى يلحقه إمامه فيمضى معه ، وإن تركهما سهواً يجب عليه العود مع الإمام ، فإن لم يعد بطلت صلاته ، إلا إذا ==

## حكم سجود السهو

في حكم سجود السهو تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١)

= نوى المفارقة في صورتين ، فإنه حينئذ يكون منفرداً ، فلو ترك الإمام والمقتدى التشهد الأول مثلاً أو القنوت عمداً وكانا إلى القيام أقرب في الأول ، وبلغا حد الركوع في الثاني ، ثم عاد الإمام فيجب على المأموم أن لا يعود معه ، وإنما يفارقه بالنية بقلبه أو ينتظره في القيام أو في السجود ، فإن عاد المأموم معه عالمياً عامداً بطلت صلاته ، وإلا فلا تبطل ، وإذا ترك الإمام التشهد الأول وقام ، وجب على المأموم أن يقوم معه ، فإن عاد الإمام ، فلا يعود المأموم معه ؛ السبب الثاني : الشك في الزيادة ، فلو شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين ، وتم الصلاة وجوباً ، وسجد لاحتمال الزيادة ، ولا يرجع الشاك إلى ظنه ولا لإخبار مخبر ، إلا إذا بلغ عدد المخبرين التواتر فيرجع لقولهم ؛ السبب الثالث : فعل شيء سهواً يبطل عمده فقط ، كتنطويل الركن القصير بأن يبطل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين ، ومثل ذلك الكلام القليل سهواً ، ولا يسجد إلا إذا تيقنه ، فإن شك فيه فلا يسجد ، أما ما لا يبطل عمده ولا سهوه ، كالتفات بالعنق ، ومشى خطوتين ، فلا يسجد لسهوه ولا لعمده ، وأما ما يبطل عمده وسهوه ككلام كثير وأكل ، فلا يسجد له أصلاً ، لبطلان الصلاة ؛ السبب الرابع : نقل ركن قولي غير مبطل في غير محله ، كأن يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس ، وكذلك نقل السنة القولية ، كالسورة من محلها إلى محل آخر . كأن يأتي بها في الركوع فإنه يسجد له ؛ ويستثنى من ذلك إذا قرأ السورة قبل الفاتحة ، فلا يسجد لها ؛ السبب الخامس : الشك في ترك بعض معين ، كأن شك في ترك قنوت ؛ لغير النازلة ، أو ترك بعض مهم ، كأن لم يدر هل ترك القنوت أو الصلاة على النبي في القنوت . وأما إذا شك هل أتى بكل الأبعاض أو ترك شيئاً منها ؛ فلا يسجد ؛ السبب السادس : الاقتداء بمن في صلاته خلل ، ولو في اعتقاد المأموم ، كالاقتداء بمن ترك القنوت في الصبح ، أو بمن يقنت قبل الركوع فإنه يسجد بعد سلام الإمام وقبل سلام نفسه ، وكذلك إذا اقتدى بمن يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول ، فإنه يسجد .

(١) الحنفية - قالوا : سجود السهو واجب على الصحيح ، يأثم المصلي بتركه ، ولا تبطل صلاته ، وإنما يجب إذا كان الوقت صالحاً للصلاة ، فلو طلعت الشمس عقب الفراغ من صلاة الصبح ، وكان عليه سجود سهو سقط عنه لعدم صلاحية الوقت للصلاة ، وكذا إذا تغيرت الشمس =

== بالحجرة قبل الغروب وهو في صلاة العصر ، أو فعل بعد السلام مانعاً من الصلاة ، كأن أحدث عمداً ، أو تكلم ، وكذا إذا خرج من المسجد بعد السلام ، ونحو ذلك مما يقطع البناء كما تقدم ففي كل هذه الصور يسقط عنه سجود السهو ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة ، إلا إذا سقطت السجود بعمل مناف لها عمداً ، فتجب عليه الإعادة ، وإنما يجب سجود السهو على الإمام والمنفرد ، أما المأموم فلا يجب عليه سجود السهو إذا حصل مرجبه منه حال اقتدائه بالإمام ، أما إذا حصل المرجب من إمامه ، فيجب عليه أن يتابعه في السجود إذا سجد الإمام ، وكان هو مدركا أو مسبقاً كما تقدم ، فإن لم يسجد الإمام سقطت عن المأموم ؛ ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان ترك الإمام إياه بعمل مناف للصلاة عمداً ، فيجب عليه الإعادة ، كما تجب على إمامه ، والأولى ترك سجود السهو في الجمعة والعيد إذا حضر فيها جمع كثير لئلا يشتبه الأمر على المصلين :

الحنابلة — قالوا : سجود السهو تارة يكون واجباً ، وتارة يكون مسنوناً ، وتارة يكون مباحاً وذلك لاختلاف سببه على ما يأتي ، وهذا بالنسبة للإمام والمنفرد ، أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ، ولو كان مباحاً ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته ، فإن ترك الإمام أو المنفرد السجود فإن كان مسنوناً أو مباحاً ، فلا شيء في تركه ، وإن كان واجباً ، فإن كان الأفضل فيه أن يكون قبل السلام ، كأن كان لترك واجب من واجبات الصلاة سهواً بطلت الصلاة بتركه عمداً ، أما إذا تركه سهواً وسلم ، فإن تذكره عن قرب عرفاً أتى به وجوباً ، ولو تكلم أو انحرف عن القبلة ما لم يحدث أو يخرج من المسجد ، وإلا سقط عنه ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة ، كما إذا طال الزمن عرفاً ، وإن ترك جهلاً لم تبطل صلاته ، وإما إذا كان الأفضل فيه أن يكون بعد السلام — وهو ما إذا كان سببه السلام سهواً قبل إتمام الصلاة — فإن تركه عمداً أثم ولا تبطل صلاته ، وإن تركه سهواً وتذكره في زمن قريب عرفاً وجب الاتيان به ، وإلا أثم والصلاة صحيحة ، وإن طال الزمن عرفاً أو أحدث أو خرج من المسجد سقط عنه ، وإن تركه جهلاً ، فلا إثم عليه وصحت صلاته ، وإذا سها المأموم حال اقتدائه ، وكان موافقاً بحمله عنه الإمام فإن كان مسبقاً طلب منه السجود كالمنفرد ، وقد تقدم معنى الموافق وغيره ، وإذا ترك الإمام سجود السهو الواجب فعليه المأموم وجوباً إذا يئس من فعل الإمام له ، إلا إذا كان مسبقاً فيجب عليه أن يسجد بعد قضاء ما فاتته .

المالكية — قالوا : سجود السهو سنة للإمام والمنفرد ، أما المأموم إذا حصل منه سبب السجود ، فإن الإمام يحمله عنه إذا كان ذلك حال الاقتداء ، فإن كان على إمامه سجود سهو ، فإنه يتابعه ==



## مباحث سجدة التلاوة

### دليل مشروعيتها

ورد في الصحيحين أن ابن عمر رضی اللہ عنہما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجرد بعضنا ووضعاً لمكان جبهته ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول : يا ويله ، أمر ابن آدم

= فيه ، وإن لم يدرك سببه مع الإمام ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته حيث يكون ترك السجود مبطلاً وإلا فلا ، وسيأتي بيان ما يبطل تركه وما لا يبطل ، وإذا ترك الإمام أو المنفرد السجود ، فإن كان محله بعد السلام سجد في أي وقت كان ، ولو في أوقات النهي ، وإذا ترك السجود الذي محله قبل السلام ، فإن كان سببه نقص ثلاث سنن من سنن الصلاة بطلت صلاته إذا كان الترك عمداً ، وإن كان سهواً فإن تذكره قبل أن يطول الزمن عرفاً أتى به وصحت صلاته ، بشرط أن يحصل منه مناف للصلاة بعد السلام . كالحديث ونحوه ، وإلا بطلت صلاته كما تبطل إذا لم يتذكر حتى طال عليه الزمن عرفاً بعد السلام ، وأما إذا كان سبب السجود نقص أقل من ثلاث سنن كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة المسنونة ، فلا شيء عليه إن تركه عمداً ، وإن تركه سهواً وسلم ، فإن قرب الزمن أتى به ، وإلا تركه وصلاته صحيحة ، وإذا ترتب على الإمام سجود سهو طلب من المأموم أن يأتي به ، ولو تركه إمامه .

الشافعية — قالوا : سجود السهو تارة يكون واجباً ، وتارة يكون سنة ، فيكون واجباً في حالة واحدة ، وهي ما إذا كان المصلي مقتدياً وسجد إمامه للسهو ، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يسجد تبعاً لإمامه ، فإن لم يفعل عمداً بطلت صلاته ، ووجب عليه إعادتها إن لم يكن قد نوى المفارقة قبل أن يسجد الإمام ، وإذا ترك الإمام سجود السهو ، فلا يجب على المأموم أن يسجد ، بل يندب ويكون سنة في حق المنفرد والإمام لسبب من الأسباب الآتية إلا إذا أدى سجود الإمام — لتبويض — على المقتدين به لكثرتهم ، فيسن له ترك السجود وإذا ترك المنفرد أو الإمام السجود المسنون ، فلا شيء فيه ، ولا تبطل الصلاة بتركه ، أما المأموم إذا سها حال اقتدائه بإمامه فلا سجود عليه لتحمل الإمام له إذا كان أهلاً للتحمل ، كأن لم يتبين أنه محدث ، أما إذا سها المأموم حال انفراده عن الإمام ، كأن سها في حال قضاء ما فاتته معه ، فإنه كالمنفرد يسن له السجود حيث وجد سببه .

بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار ، زواه مسلم . وقد أجمعت الأمة على أنها مشروعة عند قراءة مواضع مخصوصة من القرآن .

### حكمها

أما حكمها ، فهو السنية للقارئ والمستمع ، بالشروط الآتية ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### شروط سجدة التلاوة

وأما شروطها فنما أن يكون السامع قاصداً للسمع ، فإن لم يقصد فلا تجب عليه عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها غير ذلك مما هو مفصل تحت الخط (٣)

(١) الحنفية — قالوا : حكم سجدة التلاوة الوجوب على القارئ والسامع ، فإن لم يسجد أحدهما عند موجهه كان آثماً ، ثم إن ذلك الوجوب تارة يكون موسعاً وتارة يكرن مضيقاً ، فيكون موسعاً إن حصل موجهه خارج الصلاة فلا يأثم بتأخير السجود إلى آخر حياته إن مات ولم يسجد ، ولا يكره تأخيره تنزيهاً ، ويكون الوجوب مضيقاً إن حصل موجب للسجود في الصلاة بأن تلا آية السجدة وهو يصلي ، فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يؤديه فوراً ، وقدرة الفور بأن لا يكون بين السجدة وبين تلاوة آيتها زمن يسع أكثر من قراءة ثلاث آيات ، فإن مضى بينهما زمن يسع ذلك بطل الفور ، ثم إن آية السجدة إما أن تكون وسط السورة أو آخرها ، فإن كانت وسطها فالأفضل للمصلي أن يسجد لها عقب قراءتها وقبل إتمام السورة ثم يقوم فيختم السورة ويركع ، فإن لم يسجد وركع قبل انقطاع الفور السابق ونوى بالركوع السجدة أيضاً فإنه يجوز له كما يجزئ السجود للصلاة قبل انقطاع الفور المذكور ولو لم ينو به السجدة أيضاً ، انقطع الفور فلا تسقط عنه لا بالركوع ولا بسجود الصلاة وعليه قضاؤها بسجدة خاصة مادام في صلاته ، فإذا خرج من الصلاة فلا يقضيها الفوات وقتها ، إلا إذا كان خروجه بالسلام ، ولم يأت بناف للصلاة بعده فإنه يقضيها عقب السلام أما أن كانت الآية آخر السورة فالأفضل أن يركع وينوي السجدة ضمن الركوع ، فإذا سجدة لها ولم يركع وعاد إلى القيام فيندب أن يتلو آيات من السورة التي تليها ثم يركع ويتم الصلاة .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يشترط القصد ، بل يطلب من السامع السجود ولو لم يقصد السماع .

(٣) الحنفية — قالوا : يشترط لها ما يشترط للصلاة إلا التحريمه ونية تعين الوقت ، فإنهما =

= لا يشترطان لها ، ولا يؤتى بالتحريم فيها كما سيأتى في صفتها ، ويشترط لوجوبها كذلك ما يشترط لوجوب الصلاة من الإسلام والبلوغ والعقل والطهارة من الحيض والنفاس ، فلا تجب على كافر وصبي ومجنون ، ولا على حائض أو نفساء ، لا فرق بين أن يكون أحد هؤلاء قارئاً أو سامعاً ، أما من سمع من أحدهم فإنه يجب عليه السجود إن كان أهلاً للوجوب أداء أو قضاء ، فيجب على السكران والجنب لأنهما أهل للوجوب قضاء ، إلا إذا كان القارئ مجنوناً فإنه لا تجب على من سمع منه ، ومثله الصبي الذي لا يميز ، لأن صحة التلاوة يشترط لها التمييز ، وكذا إذا سمع آية السجدة من غير آدمي كأن يسمها من البيغاء أو من آلة حاكية ( كالفونوغراف ) ، فإن هذا السماع لا يوجب السجود لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز .

الحنابلة — قالوا : تشترط لها بالنسبة للقارئ والمستمع ما يشترط لصحة الصلاة من طهارة الحدث واجتناب النجاسة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك مما تقدم ، ويزاد في المستمع شرطاً : الأول : أن يصاح القارئ للإمامة له ولو في صلاة النفل ، فلو سمعها من امرأة لا يسن له السجود ، وأولى إذا سمعها من غير آدمي كالآلة الحاكية والبيغاء ، نعم إذا سمعها من أمي أو زمن لا يصلحان لإمامته فإن يسن أن يسجد للاستماع منهما : الثاني : أن يسجد القارئ ، فإن لم يسجد فلا يسن للمستمع ، ولا يصح السجود أمام القارئ أو عن يساره إذا كان يمينه خالياً ، ويكره أن يقرأ الإمام آية سجدة في صلاة سرية ، ولا يلزم المأموم متابعتها لو سجد لذلك ، بخلاف الجهرية ، فإنه يلزم متابعتها فيها .

هذا ، وإذا كرر تلاوتها أو استماعها ؛ فإنه يسن له تكرار السجود بتكرار ذلك .  
المالكية — قالوا : يشترط لها في القارئ والمستمع شروط صحة الصلاة من طهارة حدث وخبث واستقبال قبلة وستر عورة وغير ذلك مما تقدم ، وبسجدها القارئ . ولو كان غير صالح للإمامة ؛ كالفاسق والمرأة ، ولو قصد بقراءته إسماع الناس حسن صوته ، وكذلك يسجدها في الصلاة إذا قرأ آيتها فيها ، ولو كانت صلاة فرض ، إلا أنه يكره تعمد قراءة آيتها في الفريضة . هذا إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً ، أما المأموم فإنه يسجد تبعاً لإمامه ، فلو لم يسجد . فلا تبطل صلاته ، لأنها ليست جزءاً من الصلاة ، وإذا قرأها هو دون إمامه فلا يسجد ، فلو سجد بطلت صلاته لمخالفة فعله فعل الإمام ؛ ويستثنى من الصلاة صلاة الجنائز فلا يسجد فيها ، كأنه إذا قرأ آية السجدة في خطبة جمعة أو غيرها لا يسجد ، ولا تبطل صلاة الجنائز ولا الخطبة لو سجد ، ويزاد في المستمع شروط ثلاثة : أولاً . أن يكون القارئ صالحاً للإمامة في الفريضة ، بأن يكون =

== ذكر آ بالغاً عاقلاً مسلماً متوضئاً ، فلو كان القارى مجنوناً أو كافراً أو غير متوضئ فلا يسجد هو ولا المستمع ، كما لا يسجد السامع الذى لم يقصد الاستماع ، وإن كان القارى امرأة أو صبياً سجد القارى دون المستمع ؛ ثانياً : أن لا يقصد القارى إسماع الناس حسن صوته ، فإن كان ذلك فلا يسجد المستمع ؛ ثالثاً : أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارى القراءة أو أحكامها من إظهار وإدغام ومد وقصر وغير ذلك ، أو الروايات ، كرواية ورش أو غيره ، أو يعلم القارى ذلك ، ومتى استكملت شروط السامع فإنه يسجدها ، ولو ترك القارى السجود إلا فى الصلاة فتركها تبعاً للإمام ، وإذا كان القارى غير متوضئ ترك آية السجود ويلاحظها بقلبه محافظة على نظام التلاوة ، وكذا إذا كان الوقت ينهى فيه عن سجود التلاوة ، وإذا كرر المعلم أو المتعلم آية السجدة فبسن السجود لكل منهما عند قراءتها أول مرة فقط ، وإذا جاوز القارى محل السجود بيسير كآية أو آيتين طلب منه السجود ولا يعيد قراءة محله مرة أخرى وإن جاوزه بكثير أعاد آية السجدة وسجد ، ولو كان فى صلاة فرض ، ولكن لا يسجد فى الفرض إلا إذا لم ينحن للركوع ؛ أما فى النفل فإنه يأتى بآية السجدة فى الركعة الثانية ، ويسجد إن لم يركع ، فإن ركع فى الثانية فانت السجدة .

الشافعية — قالوا : يشترط لسجود التلاوة شروط : أولاً : أن تكون القراءة مشروعة ، فلو كانت محرمة ، كقراءة الجنب ، أو مكروهة ، كقراءة المصلئ فى حال الركوع مثلاً ، فلا بسن السجود القارى ولا للسامع ، ثانياً : أن تكون مقصودة ، فلو صدرت من ساه ونحوه ، كالطير (والفونوغراف) ، فلا يشرع السجود ؛ ثالثاً : أن يكون المقروء كل آية السجدة ، فلو قرأ بعضها فلا سجود ؛ رابعاً : أن لا تكون قراءة آية السجدة بدلا من قراءة الفاتحة لعجزه عنها ، وإلا فلا سجود ، خامساً : أن لا يطول الفصل بين قراءة الآية والسجود ، وأن لا يعرض عنها ، فإن طال وأعرض عنها فلا سجود ، والطول أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقصر ؛ سادساً : أن تكون قراءة الآية من شخص واحد ، فلو قرأ واحد بعض الآية ، وكلها شخص آخر فلا سجود ؛ سابعاً : يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة واستقبال وغير ذلك ، وهذه الشروط فى جملتها عامة للمصلئ وغيره ، ويزاد فى المصلئ شرطان آخران : أولاً : أن لا يقصد بقراءة الآية السجود ، فإن قصد ذلك وسجد بطلت صلاته إن سجد عاماً عالماً ، ويستثنى من ذلك قراءة سورة السجدة ، فى صبح يوم الجمعة ، فإنها سنة ، ويسن السجود حينئذ ، فإن قرأ فى صبح يوم الجمعة غير هذه السورة وسجد بطلت صلاته بالسجود إن كان عاماً عالماً ، كما تبطل

## أسباب سجود التلاوة

أسباب سجود التلاوة موضحة في المذاهب : فانظرها تحت الخط (١) .

= صبح يوم الخميس مثلاً لو قرأ فيها السورة المذكورة وسجد ، ويجب على المأموم أن يسجد تبعاً لإمامه حيث كان سجوده مشروعاً ، فإن ترك متابعة الإمام عمداً مع العلم بطلت صلاته ، ثانياً : أن يكون هو القارئ ؛ فإن كان القارئ غيره وسجد فلا يسجد ، فإن سجد بطلت صلاته إذا كان عالماً عامداً ، ولا يسجدها مصلى الجنازة بخلاف الخطيب ، فيسن له السجود ، ويحرم على القوم السجود لما فيه من الإعراض عن الخطبة .

(١) الحنفية - قالوا : أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور : الأول : التلاوة ؛ فتجب على التالي ، ولو لم يسمع نفسه ، كأن كان أصم ، لافرق بين أن يكون خارج الصلاة أو فيها ، إماماً كان أو منفرداً ، أما المأموم فلا تجب عليه بتلاوته ، لأنه ممنوع من القراءة خلف إمامه فلا تعتبر تلاوته موجباً لها ، وإذا تلا الخطيب يوم الجمعة أو العيدين آية سجدة وجبت عليه وعلى من سمعه ، فينزل من فوق المنبر ثم يسجد ويسجد الناس معه ، ولكن يكره له أن يأتي بآية السجدة وهو على المنبر ؛ أما الإتيان بها وهو في الصلاة ، فإنه لا يكره إذا أدى السجدة ضمن الركوع أو السجود ؛ بخلاف ما إذا أتى بها وحدها ، فإنه يكره لما فيه من التثويش على المسلمين ، الثاني : سماع آية سجدة من غيره ، والسماع إما أن يكون في الصلاة أولاً ، وكذا المسموع منه ، فإن كان السامع في الصلاة ، وكان منفرداً أو إماماً ، فإنه يجب عليه فعلها خارج الصلاة ، إلا إذا سمعها من مأموم على الصحيح ، فإنه لا تجب عليه السجدة ، أما إذا كان السامع مأموماً ، فإن سمعها من غير إمامه لحكمه كذلك ، وإن سمعها من إمامه ، فإن كان مدركاً للصلاة وجبت عليه متابعتها في سجوده ، وإن كان مسبقاً فإن أدرك الإمام قبل سجوده للتلاوة تابعه أيضاً ، وإن أدركه بعد سجود التلاوة في الركعة التي تلا فيها الآية لم يسجد أصلاً ، وإن أدركه في الركعة التي بعدها سجد بعد الصلاة ؛ الثالث : الاقتداء ، فلو تلاها الإمام وجبت على المقتدى وإن لم يسمعها .

الحنابلة - قالوا : لها سببان : التلاوة ، والامتناع بالشروط المتقدمة ، وبشرط أن لا يطول الفصل عرفاً بينها وبين سببها ، فإن كان القارئ أو السامع محدثاً ولا يقدر على استعمال الماء تيمم وسجد ، أما إذا كان قادراً على استعمال الماء فإن السجود يسقط عنه ، لأنه لو توطأ يطول الفصل =

## صفة سجود التلاوة، أو تعريفها وركنها

في صفة سجود التلاوة أو تعريفها وركنها تفصيل في المذاهب، فانظره تحت الخط "١".

= هذا، ولا يسجد المقتدى للتلاوة إلا متابعة لإمامه.

المالكية - قالوا: سببها التلاوة والسمع بشرط أن يقصده، كما تقدم بيانه في شروطها.

الشافعية - قالوا: سببها التلاوة والسمع بالشروط المتقدمة.

(١) الحنفية - قالوا: صفة سجود التلاوة أو تعريفه هو أن يسجد الإنسان سجدة واحدة

بين تكبيرتين: إحداهما: عند وضع جبهته على الأرض للسجود، وثانيتها: عند رفع جبهته،

ولا يقرأ التشهد ولا يسلم، والتكبيرتان المذكورتان مسنوتان، فلو وضع جبهته على الأرض

دون تكبير صحت السجدة مع الكراهة، فليسجد السهو ركن واحد عندهم، وهو وضع الجبهة

على الأرض، أو ما يقوم مقامه من الركوع أو السجود، أو من الإيماء للمريض: أو للمسافر

الذي يصلي على الدابة في السفر، لأن سجدة التلاوة تؤدي عند الحنفية ضمن الركوع أو السجود

أو الإيماء، ويقول في سجوده: سبحان ربّي الأعلى، ثلاثاً، أو يقول ما يشاء مما ورد، نحو اللهم

اكتب لي بها عندك أجراً، وضع عنى بها وزراً، واجعلها لي عندك ذخراً وتقبلها مني كما تقبلتها

من عبدك داود، ويستحب لمن تلاها جالساً أن يقف ويخبر لها ساجداً، ومن كرر آية سجدة

في مجلس واحد سجد كذلك سجوداً واحداً، فإن اختلف المجلس فإنه يكرر السجود.

الحنابلة - قالوا: تعريف سجدة التلاوة هو أن يسجد بدون تكبيرة إحرام، بل بتكبيرتين:

إحداهما عند وضع جبهته على الأرض، والثانية: عند رفعها، ولا يتشهد، إلا أنه يندب له

الجلوس إذا لم يكن، في الصلاة ليسلم جالساً على أنهم قالوا: إن التكبيرتين ليستا من أركان السجدة

بل هما واجبتان: فأركان السجدة عندهم ثلاثة: السجود، والرفع منه، والتسليم الأولى،

أما التسليم الثانية فليست بركن ولا واجب، ويندب أن يدعو في سجوده بالدعاء المتقدم ذكره

عند الحنفية.

المالكية - قالوا: تعريف سجود التلاوة هو أن يسجد سجدة واحدة بلا تكبيرة إحرام

وبلا سلام، بل يكبر للهوى وللرفع استثنائاً: وإذا كان قائماً يهوى لها من قيام، سواء كان في

صلاة أو غيرها، ولا يطلب منه الجلوس، بل يسجد كما يسجد القائم من ركوع الصلاة المعتادة،

لا فرق بين أن يكون في صلاة أو غيرها، وإذا كان راكباً على دابة أو غيرها نزل وسجد =



## المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة

تطلب في أربعة عشر موضعاً : وهي آخر آية في الأعراف : « إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ، ويسبحونه ، وله يسجدون ، ، وآية الرعد : « والله يسجد ما في السموات والأرض طوعاً وكرهاً ، وظلالهم بالغدو والآصال ، وآية النحل : « والله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة ، والملائكة ، وهم لا يستكبرون ، يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ، ، وآية الإسراء التي آخرها : « يزيدهم خشوعاً ، وآية مريم التي آخرها . خروا سجداً وبكياً ، ، وآيتان في سورة الحج : أولاهما « ويفعل ما يشاء ، في آخر الربع الأول منها ، ثانيتهما آخر السورة : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ، إلى قوله تعالى : « لعالمكم تفلحون ، ، عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالف ، المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) : وآية الفرقان

= على الأرض ، إلا إذا كان مسافراً أو كان مقيماً وتوفرت فيه شروط صلاة النفل على الدابة المتقدم ذكرها ، ويسجد عليها بالإيماء .

هذا ، ويندب أن يدعو في سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الشافعية — قالوا : سجدة التلاوة ، إما أن يفعلها المتلبس بالصلاة أو غيره ، فتعريفها بالنسبة لغير المصلي هو أن ينوي بلسانه ، ثم يكبر تكبيرة الإحرام ، ثم يسجد سجدة واحدة كسجدة الصلاة ، ثم يجلس بعد السجدة ثم يسلم ، وبهذا تعلم أن أركان سجدة التلاوة لمن لم يكن في الصلاة خمسة ، أما إذا كان في الصلاة وقرأ آية فيها سجدة فإنه يسجد ، وتحقق السجدة بأمرين : أحدهما : النية ولا بد أن تكون بالقلب ، بحيث لو تلفظ بها بطلت صلاته ، ثانيتهما : أن يسجد سجدة واحدة كسجدة الصلاة ؛ وإذا كان مأموماً فلا تطلب منه النية بل تكفيه نية إمامه ، ويشترط لغير المصلي أن يقارن بين النية وتكبيرة الإحرام ، ويسن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام : ويسن التكبير للهوى للسجود والرفع منه ، والدعاء فيه ، والتسليم الثمانية ويسن أن يدعو بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

هذا ، ويقوم مقام سجود التلاوة ما يقوم مقام تحية المسجد ، فمن لم يرد فعل سجدة التلاوة قرأ : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، أربع مرات ، فإن ذلك يجزئه عن سجدة التلاوة ، ولو كان متطهراً .

(١) المالكية والحنفية — لم يعدوا آية آخر الحج من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة . =

وهي : « وإذا قبل لهم اسجدوا للرحمن ، قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفوراً ، »  
 وآية النمل وهي : « أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ، ويعلم ما تخفون  
 وما تعلنون ، الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم ، » وآية سورة السجدة وهي : « إنما يؤمن  
 بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً ، إلى قوله تعالى : « وهم لا يستكبرون ، وآية سورة  
 فصلت وهي : « لا تسجدوا للشمس ولا للقمر ، واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون ، وآية  
 النجم وهي : « أفمن هذا الحديث تهجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا ،  
 وآية سورة الانشقاق ، وهي قوله تعالى : « وإذ قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ، وآية « اقرأ ، وهي :  
 « كلا لا تطعه ؛ واسجد واقترب ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .  
 وأما آية « ص ، وهي : « وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعاً وأباً ، » فليست  
 من مواضع سجود التلاوة عند الشافعية ، والحنابلة خلافاً للمالكية ، والحنفية : فانظر مذهبهم  
 تحت الخط (٢) ، والسجود يكون عند آخر كل آية من آياتها المتقدمة باتفاق ، إلا عند الحنفية في  
 بعض المواضع ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

### سجدة الشكر

هي سجدة واحدة كسجود التلاوة عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة ، ولا تكون إلا خارج الصلاة ،  
 فلو أتى بها في الصلاة بطلت صلاته ، ولو نواها ضمن ركوع الصلاة وسجودها لم تجزه ، وهي مستحبة ،  
 وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) .

(١) المالكية — قالوا : إن آية النجم ، وآية الانشقاق ، وآية اقرأ ليست من المواضع التي  
 يطلب فيها سجود التلاوة .

(٢) الحنفية والمالكية — قالوا : إنها من مواضع سجود التلاوة ، إلا أن المالكية قالوا : إن  
 السجود عند قوله تعالى « وأباً ، والحنفية قالوا : الأولى أن يسجد عند قوله تعالى : « وحسن مآب ، » .  
 ومن هذا يتضح أن عدد مواضع سجدة التلاوة عند الحنفية أربعة عشر موضعاً بنقص آية  
 آخر الحج ، وزيادة آية « ص ، » .

وعند المالكية أحد عشر موضعاً بنقص آية النجم ، والانشقاق ، وسورة اقرأ ، وزيادة آية ص

(٣) الحنفية — قالوا : إن السجود في آية سورة فصلت عند قوله تعالى : « وهم لا يسأمون ، » .

(٤) المالكية — قالوا : سجدة الشكر مكروهة ، وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع

=

نقمة صلاة ركعتين ، كما تقدم .

## مباحث قصر الصلاة الرباعية

### حكما

يجوز للمسافر المجتمعمة فيه الشروط الآن يبانها أن يقصر الصلاة الرباعية - الظهر والعصر والعشاء - فإصلها ركعتين فقط ، كما يجوز له أن يتم عند الشافعية ، والحنابلة : أما المالكية ، والحنفية فقالوا : إن قصر الصلاة مطلوب من المسافر لا جاز ، ولكنهم اختلفوا في حكمه ، فقال الحنفية : إنه واجب ، والواجب عندم أقل من الفرض ، ومساو السنة المؤكدة ، وعلى هذا فيكره للمسافر أن يتم الصلاة الرباعية ، وإذا أتمها فإن صلاته تكون صحيحة إذا لم يترك الجلوس الأول ، لأنه فرض في هذه الحالة ، ولكنه يكون مسيئاً بترك الواجب ، وهو وإن كان لا يعذب على تركه بالنار ، ولكنه يحرم من شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، كما تقدم

هذا هو رأى الحنفية ، أما المالكية فقد قالوا : إن قصر الصلاة سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة ، وإذا تركه المسافر فلا يؤخذ على تركه ، ولكنه يحرم من ثواب السنة المؤكدة فقط ، ولا يحرم من شفاعته النبي ، كما يقول الحنفية ، فالمالكية ، والحنفية متفقون على أنه سنة مؤكدة ، ولكنهم يختلفون في الجزاء المترتب على تركه .

هذا هو ملخص المذاهب في هذا الحكم ، ولكن لكل مذهب تفصيل ، فانظر تفصيل كل مذهب على حدة تحت الخط <sup>(١)</sup> .

= الحنفية - قالوا : سجدة الشكر مستحبة - على المفتى به - ، وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها أجزأتها ، ويكره الإتيان بها عقب الصلاة لتلا يتوهم العامة أنها سنة أو واجبة .

(١) الحنفية - قالوا : قصر الصلاة واجب بالمعنى الذي فصلناه فوق الخط ، فإذا أتم الصلاة فقد فعل مكروهاً بترك الواجب ، على أن في الإتمام أيضاً تأخيراً للسلام الواجب عن محله ، وذلك لأنه يجب على المصلي أن يسلم بعد الفراغ من القعود الأخير ، والقعود الأخير في صلاة المسافر هو ما كان في نهاية الصلاة المطلوبة منه ، وهي ركعتان ، فإذا صلى ركعتين ولم يجلس في الركعة الثانية بطلت صلاته ، لأن هذا الجلوس فرض كالجلوس الأخير ، وإذا لم يسلم بعد القعود وقام للركعة الثالثة فقد فعل مكروهاً ، لأنه بذلك يكون قد أخر السلام المطلوب منه عن محله .

المالكية - قالوا قصر الصلاة سنة مؤكدة ، كما ذكرنا فوق الجدول ، فن تركه وأنتم =

## دليل حكم قصر الصلاة

ثبت قصر الصلاة بالكتاب والسنة والإجماع . قال تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ، ، فهذه الآية قد دلت على أن قصر الصلاة مشروع حال الخوف ، وهي وإن لم تدل على أنه مشروع حال الأمن ، ولكن الأحاديث الصحيحة والإجماع قد دلت على ذلك ، فمن ذلك ما رواه يعلى بن أمية ، قلت لعمر : مالنا نقصر وقد أمننا ؟ فقال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة : تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، رواه مسلم . وقال ابن عمر رضی الله عنه . صحبت النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأبوبكر ، وعمر ، وعثمان كذلك ؛ متفق عليه ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى إماماً بأهل مكة بعد الهجرة صلاة رباعية ، فلم على رأس ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال : « أتوموا صلواتكم فإننا قوم سفر ، . هذا ، وقد أجمعت الأمة على مشروعية القصر .

## شروط صحة القصر

### مسافة السفر التي يصح فيها القصر

يشترط لصحة قصر الصلاة شروط : منها أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسخاً ذهاباً فقط ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد ، وهذه المسافة تساوي ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين متراً - مسيرة يوم وليلة بسير الإبل المحملة بالأثقال سيراً معتاداً -

= الصلاة فقد حرم من ثواب هذه السنة ، وإذا لم يجد المسافر مسافراً مثله ليقتدى به صلى منفرداً صلاة قصر ، ويكره له أن يقتدى بإمام مقيم ، لأنه لو اقتدى بإمام مقيم لزمه أن يتم الصلاة معه فنفته سنة القصر المؤكدة .

الشافعية - قالوا : يجوز للمسافر مسافة قصر أن يقصر الصلاة ، كما يجوز له الإتمام ، بلا خلاف ، ولكن القصر أفضل من الإتمام ، بشرط أن تبلغ مسافة سفره ثلاثة مراحل ، وإلا لم يكن القصر أفضل ، وذلك لأن أقل مسافة القصر عندهم مرحلتان ، وسبأني قريباً بيان معنى المرحلة عندهم ، فإذا كانت مسافة سفره مرحلتين فقط ، فإنه يجوز له أن يقصر ، كما يجوز له أن يتم ، أما إذا كانت ثلاث مراحل فأكثر فإن القصر يكون أفضل ، وإنما يكون القصر في هذه الحالة أفضل إذا لم يكن المسافر ملاحاً ، والملاح هو القائم بتسيير السفينة ومساعدته ، ويقال لهم : البحارة ، فإذا كان هؤلاء مسافرين فإن إتمام الصلاة أفضل لهم ، وإن كانت مسافة سفرهم تزيد على ثلاث مراحل . =

وتقدير المسافة بهذا متفق عليه بين الأئمة الثلاثة ما عدا الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويقدر الشافعية هذه المسافة بمرحلتين ، والمرحلة عندهم ثمان فراسخ ، ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشئ قليل ، كميل أو ميلين باتفاق الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة في المدة المذكورة - يوم وليلة - فلو قطعها في أقل منها ولو في لحظة صح القصر ، كما إذا كان مسافراً بالطائرة ونحوها ، وهذا متفق عليه .

هذا ، وإذا أخرج المسافر الصلاة إلى آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع صلاة ركعتين فقط ، فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يصلي قصرأ ، ولا يجوز له الإتمام بحال ، لأنه في هذه الحالة يمكنه أن يوقع الصلاة كلها في الوقت ، كما تقدم في المسح على الخف ، فانه إذا ضاق الوقت كان المسح فرضاً لإدراك الصلاة في وقتها .

الحنابلة - قالوا : القصر جائز ، وهو أفضل من الإتمام ، فيجوز للمسافر مسافة قصر أن يتم الصلاة الرباعية وأن يقصرها بلا كراهة ، وإن كان الأفضل له الإتمام ، ويستثنى من ذلك أمور سنذكرها في شروط القصر ، ومنها أن يكون المسافر ملاحاً - بحاراً - فانه إذا كان معه أهله في السفينة فإنه في هذه الحالة لا يجوز له قصر الصلاة لكونه في حكم المقيم ، وقد عرفت حكم هذا عند الشافعية ، وهو أن إتمام الصلاة أفضل في حقه فقط ، أما الحنفية ، والمالكية فلم يفرقوا بين الملاح وغيره في الحكم الذي تقدم بيانه عندهم .

(١) الحنفية - قالوا : المسافة مقدرة بالزمن ، وهو ثلاثة أيام من أفصر أيام السنة ، وبكفي أن يسافر في كل يوم منها من الصباح إلى الزوال ، والمعتبر السير الوسط ، أي سير الإبل ، ومشى الأقدام ، فلو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال ، وبلغ المرحلة ، ونزل وبات فيها ، ثم بكر في اليوم الثاني ، وفعل ذلك ، ثم فعل ذلك في اليوم الثالث أيضاً فنقطع مسافة القصر ، ولا عبرة بتقديرها بالفراسخ على المعتمد ، ولا يصح القصر في أقل من هذه المسافة وبعض الحنفية بقدرها بالفراسخ ، ولكنه يقول : إنها أربعة وعشرون فرسخاً ، فهي ثلاثة مراحل لمرحلتان .

(٢) المالكية - قالوا : إن نقصت المسافة عن القدر المبين بثمانية أميال وقصر الصلاة صح صلواته ، ولا إعادة عليه على المشهور ، ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومني ومزدلفة والمحصب إذا خرجوا في موسم الحج للوقوف بعرفة ، فانه يسن لهم القصر في حال ذهابهم وكذا في حال إيابهم إذا بقي عليهم عمل من أعمال الحج التي تؤدي في غير وطنهم ، وإلا أتوا .

الشافعية - قالوا : يضر نقصان المدة عن القدر المبين ، فاذا نقصت ولو بشئ يسير فإن القصر لا يجوز ، على أنهم اکتفوا في تقدير المسافة بالظن الراجح ، ولم يشترطوا اليقين .

## نية السفر

لا يصح القصر إلا إذا نوى السفر ، فنية السفر شرط لصحة القصر باتفاق ، ولكن يشترط لنية السفر أمران : أحدهما : أن ينوى قطع تلك المسافة بتمامها من أول سفره ، فلو خرج هائماً على وجهه لا يدري أين يتوجه لا يقصر ، ولو طاف الأرض كلها ، لأنه لم يقصد قطع المسافة ، وهذا الحكم متفق عليه ، وكذلك لا يقصر إذا نوى قطع المسافة ، ولكنه نوى الإقامة أثناءها مدة قاطعة لحكم السفر وسيأتي بيانها ، وخالف في هذا الحكم الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) : ثانيهما : الاستقلال بالرأى ، فلا تعتبر نية التابع بدون نية متبوعه ، كالزوجة مع زوجها ، والجندي مع أميره ، والخادم مع سيده ، فلو نوت الزوجة مسافة القصر دون زوجها لا يصح لها أن تقصر ، وكذلك الجندي والخادم ونحوهما ، سواء نوى التابع التخلص من متبوعه عند سوح الفرصة أولاً ، باتفاق ؛ وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يشترط في نية السفر البلوغ ؛ فلو نوى الصبي مسافة القصر قصر الصلاة ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) :

## حكم قصر الصلاة في السفر المحرم والمكروه

ومن الشروط أن يكون السفر مباحاً . فلو كان السفر حراماً كأن سافر لسرقة مال أو لقطع طريق أو نحو ذلك فلا يقصر ، وإذا قصر لم تنعقد صلاته ؛ باتفاق الشافعية ، والحنابلة ؛ وخالف

(١) الحنفية - قالوا : نية إقامة المدة القاطعة لحكم السفر لا تبطل حكم القصر إلا إذا أقام بالفعل ، فلو سافر من القاهرة مثلاً نارياً الإقامة بأسيوط مدة خمسة عشر يوماً فأكثر يجب عليه القصر في طريقه إلى أن يقيم .

(٢) الشافعية - زادوا حكماً آخر ، وذلك أن التابع إذا نوى أنه متى تخلص من التبعية يرجع من سفره كالجندي إذا شطب اسمه ، والخادم إذا انفصل من الخدمة . فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر وهي المرحلتان ، فان فاتته صلاة حين بلوغه المرحلتين قضاءً مقصورة لأنها فاتته سفر .

(٣) الحنفية - قالوا : يشترط في نية السفر أن تكون من بالغ ، فلا تصح نية الصبي ، فشروط نية السفر عندم ثلاثة : نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر ، والاستقلال بالرأى ، والبلوغ .



الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، فان كان السفر مكروهاً ففيه تفضيل المذاهب فانظره تحت الخط (٢) .

وأما إذا كان السفر مباحاً ، ولكن وقعت فيه المعصية فلا يمنع القصر .

### المكان الذي يبدأ فيه المسافر صلاة القصر

لا يصح للمسافر أن يقصر الصلاة قبل أن يشرع في سفره ويفارق محل إقامته بمسافة مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية ، والمالكية — لم يشترطوا ذلك ، فيجب القصر على كل مسافر ، ولو كان محرماً .  
ويأثم بفعل المحرم عند الحنفية ، أما المالكية فقالوا : إذا كان السفر محرماً فإن القصر يصح مع الإثم .  
(٢) الحنفية — قالوا : يجب القصر في السفر المكروه أيضاً كغيره .

الشافعية — قالوا : يجوز القصر في السفر المكروه .

المالكية — قالوا : يكره القصر في السفر المكروه .

الحنابلة — قالوا : لا يجوز القصر في السفر المكروه ، ولو قصر لا تنعقد صلاته كالسفر المحرم .

(٣) الشافعية — قالوا : لا بد أن يصل إلى محل يعد فيه مسافراً عرفاً ، وابتداء السفر لساكن

الأبنية يحصل بمجاورة سور مختص بالمكان الذي سافر منه إذا كان ذلك السور صوب الجهة التي يقصدها المسافر ، وإن كان داخله أما كن خربة ومزارع ودور ، لأن كل هذا يعد من ضمن المكان الذي سافر منه ، ولا عبرة بالخندق والقنطرة مع وجود السور ، ومثل السور ما يقيم أهل القرى من الجسور ، فإن لم يوجد السور المذكور ، وكان هناك قنطرة أو خندق فلا بد من مجاوزته ، فإن لم يوجد شيء من ذلك فالعبرة بمجاورة العمران وإن تخلله خراب ، ولا يشترط مجاوزة الخراب الذي في طرف العمران إذا ذهبت أصول حيطانه ؛ ولا مجاوزة المزارع ولا البساتين ، ولو بنيت بها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة ، ولا بد من مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها ، وإذا اتصل بالبلد عرفاً قرية أو قريتان مثلاً ، فيشترط مجاوزتهما إن لم يكن بينهما سور ، وإلا فالشرط مجاوزة السور ، فإن لم تكونا متصتين اكتفى بمجاورة قرية المسافر عرفاً ، أما القصور التي في البساتين المتصلة بالبلد ، فإن كانت تضكن في كل السنة لحكمها كالقريتين المذكورتين ، وإلا فلا ، كما تقدم . وابتداء السفر لساكن الخيام يكون بمجاورة تلك الخيام ومراقبها ، كطرح الرماد وملعب الصبيان ومرابط الخيل ، ولا بد أيضاً من مجاوزة المهبط إن =

= كان في رتبة ، ومجاوزة المصعد إن كان في منخفض ، ولا بد أيضاً من مجاوزة عرض الوادي إن سافر في عرضه ، وهذا إذا لم يخرج المهبط والمصعد والوادي عن الاعتدال ، أما لو اتسع شيء منها جداً فيكتفي بمجاوزة الحلة ، وهي البيوت التي يجتمع أهلها للسمر ، ويستطيعون استعارة لوازمهم بعضهم من بعض ، أما المسافر الذي سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فابتداء سفره يكون بمجاوزة محل رحله ومراقفه .

هذا إذا كان السفر براً ، أما لو كان في البحر المتصل ببلدة كالسويس وجدة ، فابتداء سفره من أول تحرك السفينة للسفر ولا عبرة بالأسوار ، ولو وجدت بالبلدة على المعتمد ، وإذا كانت السفينة تجرى محاذية للأبنية التي في البلدة ، فلا يقصر حتى تجاوز تلك الأبنية

الحنابلة - قالوا : يقصر المسافر إذا فارق بيوت محل إقامته العامرة بما يعد مفارقة عرفاً ، سواء كانت داخل السور أو خارجه ، وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء ، أما إذا اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة ، فلا يقصر إلا إذا فارقهما معاً ، وكذا لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها للرياسة في الصيف مثلاً ، إلا إذا جاوز تلك البساتين . أما إذا كان من سكان الخيام أو من سكان القصور أو البساتين ، فلا يقصر حتى يفارق خيامه أو المكان الذي نسب إليه البساتين أو القصور عرفاً ، وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من أعواد الذرة ونحوها ، فإنه لا يقصر حتى يفارق محل إقامة قومه .

الحنفية - قالوا : من قصد سفر مسافة القصر المتقدم بيانه قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع إقامته ، سواء كان مقيماً في المصر أو في غيره ، فإذا خرج من المصر ولا يقصر إلا إذا جاوز بيوته من الجهة التي خرج منها ، وإن كان بإزاهم بيوت من جهة أخرى ، ويلزم أن يجاوز كل البيوت ، ولو كانت متفرقة متى كان أصلها من المصر ، فلو انفصلت عن المصر محلة كانت متصلة بها قبل ذلك الانفصال لا يقصر إلا إذا جازوها ، بشرط أن تكون عامرة ، أما إذا كانت خربة لاسكان فيها ، فلا يلزم مجاوزتها ، ويشترط أيضاً أن يجاوز ما حول المصر من المساكن ، وأن يجاوز القرى المتصلة بذلك . بخلاف القرى المتصلة بالفناء ، فلا يشترط مجاوزتها ، ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره ، وإذا خرج من الأخبية - الخيام - لا يكون مسافر إلا إذا جاوزها ، سواء كانت متصلة أو متفرقة ، أما إذا كان مقيماً على ماء أو محتطب ، فإنه يعتبر مسافراً إذا فارق الماء أو المحتطب مالم يكن المحتطب واسعاً جداً ، أو النهر بعيد المنبع أو المصب ، وإلا فالعبرة بمجاوزة العمران ، ويشترط أيضاً أن يجاوز الفناء المتصل بموضع إقامته ، وهو المكان المعد لمصالح السكان ، كركض الدواب ، ودفن الموتى ، وإلقاء التراب ، فإن انفصل الفناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بفضاء =

## اقتداء المسافر بالمقيم

من شروط القصر أن لا يقتدى المسافر الذي يقصر الصلاة بمقيم أو مسافر يتم الصلاة. فان فعل ذلك وجب عليه الإتمام، سواء اقتدى به في الوقت أو بعد خروج الوقت، باتفاق ثلاثة من الأئمة، وخالف الحنفية، فانظر مذهبهم تحت الخط (١).

ولا فرق في ذلك بين أن يدرك مع الإمام كل الصلاة أو بعضها حتى ولو أدرك التشهد

= قدر أربع مائة ذراع، فإنه لا يشترط مجاوزته، كما لا يشترط مجاوزة البساتين، لأنها لا تعتبر من العمران. وإن كانت متصلة بالبناء، سواء سكنها أهل البلدة في كل السنة أو بعضها.

المالكية - قالوا: المسافر إما أن يكون مسافراً من أبنية أو من خيام - وهو البدوي - أو من محل لا بناء به ولا خيام، كساكن الجبل، فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بنيانها، والفضاء الذي حوالها، والبساتين المسكونة بأهلها ولو في بعض العام، بشرط أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكماً، بأن كان ساكنوها ينتفعون بأهل البلد، فإن كانت غير مسكونة بالأهل في وقت من العام، فلا تشترط مجاوزتها كالمزارع، وكذا إذا كانت منفصلة عن البلد، ولا ينتفع ساكنوها بأهلها، فلا تشترط مجاوزتها، ولا يشترط مجاوزة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المعتمد، بل العبارة بمجاوزة البساتين المذكورة فقط، ولو كان مسافراً من بلد تقام فيها الجمعة، ومثل البساتين القريبة المتصلة بالبلد التي سافر منها إذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد، فلا بد من مجاوزتها أيضاً، فالعزب المتجاورة متى كان بين سكانها ارتفاع، فهي كبلد واحد، فلا يقصر المسافر من عزبة منها حتى يجاوز الجميع، وأما ساكن الخيام فلا يقصر إذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام، التي يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة، أو اسم الدار فقط، فإن جمعهم اسم القبيلة فقط أو لم يجتمعوا في قبيلة ولا دار، فإن كان بينهما ارتفاع فلا بد من مجاوزة الكل، وإلا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط، وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء، فإنه يقصر متى انفصل عن محله.

(١) الحنفية - قالوا: لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت، وعليه الإتمام حينئذ، لأن فرضه يتغير عند ذلك من اثنين لأربع، أما إذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم لأن فرضه بعد خروج الوقت لا يتغير إلى أربع، لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط، فلو اقتدى به بطلت صلاته، لأن القعدة الأولى حينئذ في حق المسافر المقتدى فرض، وهي في حق إمامه المقيم ليست كذلك، والواجب أن يكون الإمام أقوى حالاً من المأموم في الوقت وبعده. أما اقتداء المقيم =

الآخر ، فإنه يتم ، باتفاق ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبيهم تحت الخط<sup>١١</sup> ، ولا يكره اقتداء المسافر بالمقيم إلا عند المالكية ، فإنهم يقولون : يكره ، إلا إذا كان الإمام أفضل أو به ميزة .

### نية القصر

ومنها أن ينوي القصر عند كل صلاة تقصر على التفصيل المتقدم في مبحث النية ، باتفاق الشافعية ، والحنابلة : وخالف المالكية ، والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط<sup>١٢</sup> .

### ما يمنع القصر : نية الإقامة

يُمْتَنَعُ الْقَصْرُ بِأَمُورٍ : مِنْهَا أَنْ يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ مَدَّةً مَفْصُلاً فِي الْمَذَاهِبِ<sup>١٣</sup> .

= بالمسافر فيصح مطلقاً في الوقت وبعده ، ويصلي معه ركعتين ، فإذا سلم قام المأموم وكل صلاته كالمسبوق بركعتين

(١) المالكية - قالوا : إذا لم يدرك المسافر مع الإمام المقيم ركعة كاملة ، فلا يجب عليه الإتمام ، بل يقصر لأن المأمومية لا تتحقق إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام .

(٢) المالكية - قالوا : تكفي نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ، ولا يلزم تجديدها فيما بعدها من الصلوات ، فهي كنية الصوم أول ليلة من رمضان ، فإنها تكفي لباقي الشهر .  
الحنفية - قالوا : إنه يلزمه نية السفر قبل الصلاة ، ومتى نوى السفر كان فرضه ركعتين ، وقد علمت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات ، كما تقدم .

(٣) الحنفية - قالوا : يُمْتَنَعُ الْقَصْرُ إِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً مُتَوَالِيَةً كَامِلَةً ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ بِسَاعَةٍ لَا يَكُونُ مَقِيماً ، وَلَا يَصِحُّ لَهُ قَصْرُ الصَّلَاةِ بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ :  
الأول : أن يترك السير بالفعل ، فلو نوى الإقامة ، وهو يسير لا يكون مقيماً ، ويجب عليه القصر ؛  
الثاني : أن يكون الموضع الذي الإقامة فيه صالحاً لها ، فلو نوى الإقامة في صحراء ليس فيها سكان أو في جزيرة خربة أو في بحر فإنه يجب عليه القصر ؛ الثالث : أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه واحداً ، فلو نوى الإقامة ببلدين لم يعين إحداهما لم تصح نيته أيضاً ؛ الرابع : أن يكون مستقلاً بالرأى ، فلو نوى التابع الإقامة لا تصح نيته ، ولا يتم إلا إذا علم نية متبوعه ، كما تقدم ، ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ثم رجع قبل إتمامها وجب عليه إتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع ، وكذا إذا نوى الإقامة قبل إتمامها ، فإنه يجب عليه الإتمام في الموضع الذي وصل إليه ، وإن لم يكن صالحاً للإقامة فيه ، كما يأتي ، ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلاً يعتبر مسافراً يجب عليه القصر ولو بقي على ذلك عدة سنين إلا إذا كان منتظراً =

= قافلة مثلاً وعلم أنها لا تحضر إلا بعد خمسة عشر يوماً ، فإنه يعتبر ناوياً الإقامة ، ويجب عليه إتمام الصلاة في هذه الحالة .

الحنابلة - قالوا : يمنع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة ، ولو في مكان غير صالح الإقامة فيه أو نوى الإقامة مدة يجب عليه فيها أكثر من عشرين صلاة ، وكذا إذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لا تنقضي إلا في أربعة أيام ، ويوم الدخول ، ويوم الخروج بحسبان من المدة ، ومن أقام في أثناء سفره لحاجة بلانية إقامة ، ولا يدري متى تنقضي فله القصر ، ولو أقام سنين ، سواء غاب على ظنه كثرة مدة الإقامة أو قلتها بعد أن يحتمل انقضاؤها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها ، وإذا رجع إلى المحل الذي سافر منه قبل قطع المسافة ، فلا يقصر في عودته .

المالكية - قالوا : يقطع حكم السفر ويمنع القصر نية إقامة أربعة أيام بشرطين : أحدهما : أن تكون تامة لا يجتنب منها يوم الدخول إن دخل بعد طلوع الفجر ولا يوم الخروج إن خرج في أثناءه ، وثانيهما : وجوب عشرين صلاة على الشخص في هذه الإقامة ، ولو أقام أربعة أيام تامة ، وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع ، وكان ناوياً ذلك قبل الإقامة ، فإنه يقصر حال إقامته لعدم وجوب عشرين صلاة ، وكذا إذا دخل عند الزوال ، وكان ينوي الارتحال بعد ثلاثة أيام ، وبعض الرابع غير يوم الدخول ، فإنه يقصر لعدم تمام الأيام الأربعة ، ثم إن نية الإقامة إما أن تكون في ابتداء السير ، وإما أن تكون في أثناءه ، فإن كانت في ابتداء السير ، فلا يخلو إما أن تكون المسافة بين محل النية ، ومحل الإقامة مسافة قصر أولاً ، فإن كانت مسافة قصر قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ، وإلا أتم من حين النية ، أما إن كانت النية في أثناء سفره ، فإنه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ، ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتمد ؛ ولا يشترط في محل الإقامة المنوية أن يكون صالحاً للإقامة فيه ، فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل لا عمران به ، فلا يقصر بمجرد دخوله على ما تقدم ، ومثل نية الإقامة أن يعلم بالعادة أن مثله يقيم في جهة أربعة أيام فأكثر فإنه يتم ، وإن لم ينو الإقامة ، أما إن أراد أن يخالف العادة ، ونوى أن لا يقيم فيها الأربعة أيام المعتادة ، فإنه لا ينقطع حكم سفره ، ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر بمحل خوف ، فإنها لا تنقطع حكم السفر ، أما إذا أقام بمحل في أثناء سفره بدون أن ينو الإقامة به فإن إقامته به لا تمنع القصر ولو أقام مدة طويلة ، بخلاف ما إذا أقام بدون نية في محل ينتهي إليه سفره ، فإن هذه الإقامة تمنع من القصر ، إذا علم أو ظن أنه يخرج منه قبل المدة القاطعة للسفر ، ومن رجع بعد الشروع في السفر إلى المحل الذي سافر منه ، سواء كان وطنياً أو محل إقامة اعتبر الرجوع في حقه سفراً مستقلاً ، فإن كان مسافة قصر قصر ، وإلا فلا ، ولو لم يكن ناوياً الإقامة في ذلك المحل ، وسواء كان رجوعه لحاجة نسيها أولاً . =

## ما يبطل به القصر ، وبيان الوطن الأصلي وغيره

يبطل القصر بالعودة إلى المكان الذي يباح له القصر عنده حين ابتداء سفره ، سواء كان ذلك المكان وطناً له أولاً ؛ ومثل العودة بالفعل نية العودة ، وفي ذلك كله تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط ١١

= الشافعية - قالوا : يتمتع القصر إذا نوى الإقامة أربعة أيام تمامه غير يومي الدخول والخروج :

فاذا نوى أقل من أربعة أيام أو لم ينو شيئاً ، فله أن يقصر حتى يقيم أربعة أيام بالفعل .

هذا إذا لم تكن له حاجة في البقاء ، أما إذا كانت له حاجة ، وجزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام ،

فإن سفره ينتهي بمجرد المكث والاستقرار ، سواء نوى الإقامة بعد الوصول له أولاً ، فإن

توقع قضاءها من وقت لآخر بحيث لا يجزم بأنه يقيم أربعة أيام ، فله القصر إلى ثمانية عشر يوماً .

(١) الحنفية - قالوا : إذا عاد المسافر إلى المكان الذي خرج منه ، فإن كان ذلك قبل أن

يقطع مقدار مسافة القصر بط سنره ، وكذلك يبطل بمجرد نية العودة ، وإن لم يعد ، ويجب

عليه في الحالتين إتمام الصلاة ، أما إذا عاد بعد قطع مسافة القصر ، فإنه لا يتم إلا إذا عاد بالفعل ،

فلا يبطل القصر بمجرد نية العودة ، ولا بالشروع فيها ، ثم إن الوطن عندهم ينقسم إلى قسمين :

وطن أصلي ، وهو الذي ولد فيه الإنسان ، أوله فيه زوج في عصمته ، أو قصد أن يرتزق فيه ،

وإن لم يولد به ، ولم يكن له به زوج ؛ ووطن إقامة ، وهو المكان الصالح للإقامة فيه مدة خمسة

عشر يوماً ، فأكثر إذا نوى الإقامة ، ثم إن الوطن الأصلي لا يبطل إلا بمثله ، فإذا ولد شخص

بأسيوط مثلاً كانت له وطناً أصلياً ، فإن خرج منها إلى القاهرة ، وتزوج بها أو مكث فيها بقصد

الاستقرار والتعيش كانت له وطناً أصلياً كذلك ، فإذا سافر من القاهرة إلى أسيوط التي ولد بها

وحب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة التي تقطع القصر ، لأن أسيوط ، وإن كانت وطناً

أصلياً له ، إلا أنه يبطل بمثله وهو القاهرة ولا يشترط في بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما

مسافة القصر ، فلو ولد في الواسطي مثلاً ثم انتقل إلى القاهرة قاصداً الاستقرار فيها ، أو تزوج فيها

ثم سافر إلى أسيوط ، ومر في طريقه على الواسطي ، أوردخل فيها ، فإنه يقصر ، لأنها - وإن كانت

وطناً أصلياً - إلا أنه يبطل بمثله ، وهو القاهرة ، وإن لم يكن بينهما مسافة القصر : فلا يبطل الوطن

الأصلي بوطن الإقامة ، فلو سافر من محل ولادته أو بلدة زوجته أو محل ارتزاقه إلى جهة ليست

كذلك ، وأقام بها خمسة عشر يوماً ، ثم عاد إلى المحل الذي خرج منه ، فإنه يجب عليه الإتمام وإن

لم ينو الإقامة لأن وطن الإقامة لا يبطل الوطن الأصلي ؛ أما وطن الإقامة فإنه يبطل بثلاثة أمور :

أحدها : الوطن الأصلي ، فإذا أقام شخص بمكة مثلاً خمسة عشر يوماً ، ثم سافر منها إلى منى ، =



= فتزوج بها ، ثم رجع إلى مكة ، فإنه يتم الصلاة لبطلان وطن الإقامة ، وهو مكة ، بالوطن الأصلي ، وهو منى ، ثانيها : يبطل بمثله ، فلو سافر مسافة قصر إلى مكان صالح للإقامة ، وأقام به خمسة عشر يوماً ، ثم ارتحل عنه إلى مكان آخر وأقام به كذلك ، ثم عاد إلى المكان الأول وجب عليه قصر الصلاة إن لم ينو الإقامة به خمسة عشر يوماً ، لأن وطن الإقامة الأول يبطل بوطن الإقامة الثاني ، ولا يشترط في بطلان وطن الإقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر ، كما تقدم في الوطن الأصلي ، ثالثها : إنشاء السفر من وطن الإقامة فلو أقام المسافر سفر قصر بمكان صالح خمسة عشر يوماً فأكثر ، ثم نوى السفر بعد ذلك إلى مكان آخر يبطل وطن الإقامة بإنشاء السفر منه ، فلو عاد إليه ولو لحاجة لا يتم لبطلان كونه وطن إقامة له بإنشاء السفر منه ، أما إنشاء السفر من غيره ، فإنه لا يبطله إلا بشرطين : أحدهما : أن لا يمر المسافر في طريقه على وطن إقامته ، فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن إقامة ، ثانيهما : أن يكون بين المكان الذي أنشأ منه السفر وبين وطن الإقامة مسافة القصر ، فلو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن إقامة ، مثلاً إذا خرج تاجران . أحدهما من أسبوط ، والآخر من جرجا ، ، وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوماً ، وأقام الثاني بكفر الزيات كذلك ، فصارت القاهرة وطن الإقامة للأول ، وكفر الزيات وطن الإقامة للثاني ، وبين القاهرة وكفر الزيات مسافة القصر ، فإذا قام كل منهما إلى بنها ، ففي هذه الحالة يتبان ، لأن بين القاهرة وبنها دون مسافة القصر ، وكذلك من كفر الزيات إلى بنها ، فإذا أقاما بينهما خمسة عشر يوماً يبطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكفر الزيات ، لأن وطن الإقامة يبطل بمثله ، كما تقدم ، وصارت بنها وطن إقامة لهما ، فإذا قاما من بنها إلى كفر الزيات بقصد إنشاء السفر من كفر الزيات إلى القاهرة : فأقاما بكفر الزيات يوماً ، ثم قاما إلى القاهرة ، فانهما يتبان في كفر الزيات ، لأن المسافة دون مسافة القصر ، وكذلك يتبان في طريقهما إلى القاهرة إذا مرا على بنها ، لأنه - وإن كان بين كفر الزيات وبين القاهرة مسافة قصر - إلا أنهما لمرورهما في سفرهما على بنها لم يبطل كونها وطن إقامة لهما ، لأن وطن الإقامة لا يبطل بإنشاء السفر من غيره ، وهو كفر الزيات ما دام المسافر يمر عليه ، وما دامت المسافة بينه وبين المكان الذي أنشأ السفر منه دون مسافة القصر .

المالكية - قالوا : إذا سافر من بلدة قاصداً قطع مسافة القصر ، ثم رجع إلى تلك البلدة ، فتلك البلدة ، إما أن تكون بلدته الأصلية ، وهي التي نشأ فيها وإلها ينتسب ، وإما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائماً ، وإما أن تكون محلاً أقام فيه المدة القاطمة لحكم السفر بنية ، فإذا رجع إلى بلدته الأصلية ، أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على التأييد ، فإنه يتم بمجرد دخولها ، ولو لم ينو بها الإقامة القاطمة ، إلا إذا خرج منها أو لارافضاً لسكنائها ، فإن دخوله فيها لا يمنع القصر =

= إلا إذا نوى إقامة بها قاطعة ، أو كان له بها زوجة بنى بها ، وإذا رجع إلى محل الإقامة فدخوله فيه لا يمنع القصر ، إلا إذا نوى إقامة المدة المذكورة .

هذا هو الحكم في حال وجوده بالبلدة التي خرج منها ، وأما حال رجوعه وسيره إلى هذه البلدة فينظر للمسافة ، فإن كانت مسافة الرجوع مسافة قصر قصر ، وإلا فلا ، ومتى كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر فقد بطل السفر ، وأتم الصلاة في حال رجوعه وحال وجوده بالبلدة مطلقاً ، ولو كانت غير بلدته الأصلية ، وغير محل الإقامة على التأييد ، وأما إذا كانت بلدته الأصلية أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على الدوم في أثناء طريقه ، ثم دخلها ، فإن مجرد دخوله يقطع حكم السفر ومثل ذلك بلدة الزوجة التي بنى بها وكانت غير ناشز ، فجرد دخولها يقطع حكم السفر أيضاً ، فإن نوى في أثناء سيره دخول ما ذكر نظر إلى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة وهي بلدته الأصلية ، أو بلدة الإقامة على الدوام ، أو بلدة الزوجة ، فإن كانت مسافة قصر قصر في حال سيره إليها ، وإلا فلا ، واعتمد بعضهم القصر مطلقاً ، ومجرد المرور لا يمنع حكم القصر ، كما أن دخول بلدة الزوجة التي لم يدخل بها أو كانت ناشزاً لا يمنعه .

الشافعية — قالوا : الوطن هو المحل الذي يقيم فيه المرء على الدوام صيفاً وشتاء ، وغيره ما ليس كذلك ، فإذا رجع إلى وطنه بعد أن سافر منه انتهى سفره بمجرد وصوله إليه ، سواء رجع إليه لحاجة أولاً ، وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أولاً ، ويقصر في حال رجوعه حتى يصل ، وإن رجع إلى غير وطنه فإما أن يكون رجوعه لغیر حاجة ، أولاً ، فإن كان رجوعه لغیر حاجة فلا ينتهي سفره إلا بنية إقامة المدة القاطعة قبل وصوله ، أو نية الإقامة مطلقاً ، بشرط أن ينوي وهو ما كثر لاسائر ، مستقل لا تابع ، وحينئذ ينتهي سفره بمجرد الوصول ؛ فإن لم ينو الإقامة المذكورة ، فلا ينقطع حكم السفر إلا بأحد أمرين : إقامة المدة المذكورة بالفعل أو نيتها بعد الوصول ، وإن كان رجوعه لحاجة ، فإن جزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام انقطع سفره بمجرد الاستقرار في البلدة والمكث فيها ، وإن لم ينو الإقامة ، أما إذا علم أنها تقضى فيها ، فلا ينقطع سفره وله القصر ما دام في هذه البلدة .

هذا إذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت ، فإن توقع قضاءها كذلك فله القصر مدة ثمانية عشر يوماً كاملة ، ومثل الرجوع إلى الوطن نيته ، فينتهي السفر بمجرد النية ، بشرط أن ينوي وهو ما كثر غير سائر ، وأما نية الرجوع إلى غير وطنه ، فينتهي سفره بها إذا كان الرجوع لغیر حاجة فإن كان الرجوع المنوي لحاجة فلا ينقطع سفره بذلك ، ومثل نية الرجوع التردد فيه .

الحنابلة — قالوا : إذا رجع لوطنه الذي ابتداء السفر منه أولاً أو نوى الرجوع إليه ، فإن كانت المسافة دون مسافة القصر وجب عليه الإتمام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه ثانياً أو يعدل =

## مباحث الجمع بين الصلاتين

### تقديمًا وتأخيرًا

يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه ، ثانيها : حكمه . ثالثها : شروطه وأسبابه .

### تعريفه

هو أن يجمع المصلي بين الظهر والعصر تقديمًا في وقت الظهر ، بأن يصلي العصر مع الظهر قبل حلول وقت العصر ، أو يجمع بينهما تأخيرًا ، بأن يؤخر الظهر حتى يخرج وقته ، ويصلي به مع العصر في وقت العصر ، ومثل الظهر والعصر ، المغرب والعشاء ، فيجمع بينهما تقديمًا وتأخيرًا . أما الصبح فإنه لا يصح فيه الجمع على أي حال ، ولا يجوز للسكاف أن يؤخر فرضاً عن وقته أو يقدمه بدون سبب من الأسباب التي سنذكرها ، لأن الله سبحانه قد أمرنا بأداء الصلاة في أوقاتها المبينة في مبحث « أوقات الصلاة » ، حيث قال : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، ولكن الدين الإسلامي دين يسر فأباح الصلاة في غير أوقاتها عند وجود مشقة دفعا للخرج .

### حكمه وأسبابه

أما حكمه فهو الجواز ؛ وأما أسبابه وشروطه ، فإن فيها تفصيل المذاهب ؛ فانظرها تحت الخط (١) .

= عن نية الرجوع ؛ ولا يلزمه إعادة ما قصره من الصلوات قبل أن يرجع أو ينوي الرجوع ، ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه لحاجة أو للعدول عن السفر بالمرّة ، وإن كانت المسافة بين وطنه وبين المحل الذي نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر قصر في حال رجوعه ؛ لأنه سفر طويل فيقصر فيه ، وإذا مر المسافر بوطنه أتم ، ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه ، وكذا إذا مر ببلدة تزوج فيها ، وإن لم تكن وطناً له ، فإنه يتم حتى يفارق تلك البلدة .

(١) المالكية — قالوا : أسباب الجمع هي : السفر ، والمرض ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر ، ووجود الحاج بعرة أو مودلقة : الأول : السفر ، والمراد به مطلق السفر ، سواء كان مسافة قصر أو لا ، ويشترط أن يكون غير محرم ولا مكروه ، فيجوز لمن يسافر سفراً مباحاً أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم ، بشرطين . أحدهما : أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذي ينزل فيه المسافر للاستراحة ؛ ثانيهما : أن ينوي الارتحال قبل دخول وقت العصر والنزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس ، فإن نوى النزول قبل اصفرار الشمس صلى الظهر قبل أن يرتحل ، وأخر العصر وجوباً حتى ينزل ، لأنه ينزل في وقتها الاختياري ، فلا داعي لتقديمها ، فإن قدمها مع الظهر ضحت مع الإثم وندب إعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله ، =

== وإن نوى النزول بعد الاصفار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وخير في العصر، فإن شاء قدمها، وإن شاء أخرها حتى ينزل، لأنها واقعة في الوقت الضروري على كل حال، لأنه إن قدمها صلاها في وقتها الضروري المقدم لأجل السفر، وإن أخرها صلاها في وقتها الضروري المشروع، وإن دخل وقت الظهر - وهو بزوال الشمس - وكان سائراً؛ فإن نوى النزول وقت اصفار الشمس أو قبله جاز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله، فإن نوى النزول بعد الغروب، فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر، ولا تأخير العصر حتى ينزل، لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها، وإنما يجمع بينهما جمعاً صورياً، فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري؛ والعصر في أول وقتها الاختياري، والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل، ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب، وهو غروب الشمس ينزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر، وأن ثلث الليل الأول ينزل منزلة اصفار الشمس بعد العصر، وأن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدم، فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل، فإن نوى الارتحال قبل دخول وقت العشاء والنزول بعد طلوع الفجر جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم قبل ارتحاله، وإن نوى النزول قبل الثلث الأول آخر العشاء حتى ينزل، وإن نوى النزول بعد الثلث الأول من الليل صلى المغرب قبل ارتحاله وخير في العشاء، وعلى هذا القياس، والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى، فالأولى تركه، وإنما يجوز إذا كان مسافراً في البر، فإن كان مسافراً في البحر، فلا يجوز له؛ لأن رخصة الجمع إنما ثبتت في سفر البر لا غير، الثاني: المرض؛ فمن كان مريضاً يشق عليه القيام بكل صلاة أو الوضوء كذلك، كالمبتون يجوز له الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمعاً صورياً، بأن يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري، والعصر في أول وقتها الاختياري، ويصلي المغرب قبيل مغيب الشفق، والعشاء في أول مغيبه، وليس هذا جمعاً حقيقياً لوقوع كل صلاة في وقتها، وهو جائز من غير كراهة؛ وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت بخلاف غير المعذور، فإنه - وإن جازله هذا الجمع الصوري - ولكن تفوته فضيلة أول الوقت، وأما الصحيح إذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها، أو إغماء يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية كالعصر بالنسبة للظهر؛ والعشاء بالنسبة للمغرب، فإنه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى، فإن قدمها، ولم يقع ما خافه أعادها في الوقت، ولو الضروري استجاباً؛ الثالث؛ والرابع؛ المطر والطين مع الظلمة إذا وجد همار غزير يحمل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم أو وحل كبير، وهو ما يحمل أواسط الناس على خلع الحذاء مع الظلمة، جاز ==

= جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير هشفة ، فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب ، ويصليهما دفعة واحدة ، وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى ، وهو خاص بالمسجد ، فلا يجوز بالمنازل ، وصفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولاً بصوت مرتفع كالعادة ، ثم يؤخر صلاة المغرب ندباً بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ، ثم يصلي المغرب ، ثم يؤذن للعشاء ندباً في المسجد لأعلى المنارة لئلا يظن دخول وقت العشاء المعتاد ، ويكون الأذان بصوت منخفض ، ثم يصلي العشاء ، ولا يفصل بينهما بنفل ، وكذا يكره التنفل بين كل صلاتين بمجموعتين ، فإن تنفل فلا يمتنع الجمع ، وكذا لا يتنفل بعد العشاء في جمع المطر ويؤخر صلاة الوتر حتى يغيب الشفق ، لأنها لا تصح إلا بعده ، ولا يجوز الجمع للمنفرد في المسجد إلا أن يكون إماماً راتباً له منزل ينصرف إليه ، فإنه يجمع وحده بنوى الجمع والإمامة ، لأنه منزل منزلة الجماعة ، ومن كان معتكفاً بالمسجد جاز له الجمع تبعاً لمن يجمع في المسجد إن وجد ، وإذا انقطع المطر بعد الشروع في الأولى جاز الجمع لأن انقطاع قبل الشروع ؛ الخامس : الوجود بعرفة ، فيسن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة ، سواء كان من أهلها ، أو من أهل غيرها من أماكن النسك ، كمنى ومزدلفة ، أو كان من أهل الأفاق ، ويقصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة ، وإن لم تكن المسافة مسافة قصر ؛ السادس : الوجود بمزدلفة ، فيسن للحاج بعد أن يدفع من عرفة أن يؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فيصلها مع العشاء بمجموعة جمع تأخير ، وإنما يسن الجمع لمن وقف مع الإمام بعرفة وإلا صلى كل صلاة في وقتها ، ويسن قصر العشاء لغير أهل المزدلفة ؛ لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج ، والقصر خاص بنير أهل المكان الذي فيه ، وهو عرفة ومزدلفة .

الشافعية - قالوا : يجوز الجمع بين الصلاتين المذكورتين جمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة القصر المتقدمة بشروط السفر ، ويجوز جمعها جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر ، ويشترط في جمع التقديم ستة شروط : الأول : الترتيب بأن يبدأ بصاحبة الوقت ، فلو كان في وقت الظهر وأراد أن يصلي معه العصر في وقته يلزمه أن يبدأ بالظهر ، فلو عكس صححت صلاة الظهر ، وهي صاحبة الوقت ، وأما التي بدأ بها وهي العصر ، فلم تنعقد لأفرضاً ولا نقلاً إن لم يكن عليه فرض من نوعها ، وإلا وقعت بدلاً منه ، وإن كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نقلاً ؛ الثاني : نية الجمع في الأولى بأن ينوي بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر ، ويشترط في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها ، فلا تكفي قبل التكبير ، ولا بعد السلام ؛ الثالث : الموالاة بين الصلاتين ، بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف ما يمكن =



= فلا يصلي بينهما النافلة الراتبة ، ويجوز الفصل بينهما بالاذان والإقامة والظاهرة ، فلو صلى الظهر وهو متيمم ثم أراد أن يجمع معه العصر ، فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثاني للعصر ، إذ لا يجوز أن يجمع بين صلاتين بالتيمم ، كما تقدم : الرابع : دوام السفر إلى أن يشرع في الصلاة الثانية بتكبيرة الإحرام ، ولو انقطع سفره بعد ذلك أثناءها ، أما إذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب : الخامس : بقاء وقت الصلاة الأولى يقيناً إلى عقد الصلاة الثانية ، السادس : ظن صحة الصلاة الأولى ، فلو كانت الصلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه لغير حاجة وشك في السبق والمعية لا يصح جمع العصر معها جمع تقديم . هذا ، والأولى ترك الجمع لأنه مختلف في جوازه في المذاهب ، لكن يسن الجمع إذا كان الحاج مسافراً وكان يعرفه أو مزدلفة ، فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقديماً ، وللثاني جمع المغرب مع العشاء تأخيراً ، لاتفاق المذاهب على جواز الجمع فيهما . واعلم أن الجمع قد يكون أيضاً واجباً ومندوباً ، فيجب إذا ضاق وقت الأولى عن الطهارة والصلاة أن يجمع تأخيراً ، ويندب للحاج المسافر على ما سبق بيانه ، كما يندب إذا ترتب على الجمع كمال الصلاة ، كأن يصلحها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفرداً عند عدمه ، ويشترط لجمع الصلاة جمع تأخير في السفر شرطان : الأول نية التأخير في وقت الأولى مادام الباقي منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة ، فإن لم ينو التأخير أو نواه والباقي من الوقت لا يسعها فقد عصى ، وكانت قضاء إن لم يدرك منها ركعة في الوقت ، وإلا كانت أداء مع الحرمة ، الثاني : دوام السفر إلى تمام الصلاتين ، فلو أقام قبل ذلك صارت الصلاة للتي نوى تأخيرها قضاء : أما الترتيب والموا الة بين الصلاتين في جمع التأخير فهو مسنون ، وليس بشرط ، ويجوز للمقيم أن يجمع ما يجمع في السفر ولو عصرراً مع الجمعة تقديماً في وقت الأولى بسبب المطر ، ولو كان المطر قليلاً بحيث يبيل أعلى الثوب : أو أسفل النعل ، ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان ، ولكن لا يجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط : الأول : أن يكون المطر ونحوه موجوداً عند تكبيرة الإحرام فيهما ، وعند السلام من الصلاة الأولى حتى تتصل بأول الثانية ، ولا يضر انقطاع المطر في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما ، الثاني : الترتيب بين الصلاتين : الثالث : الموا الة بينهما : الرابع : نية الجمع كما تقدم في جمع السفر ، الخامس : أن يصلى الثانية جماعة ، ولو عند إحرامها : ولا يشترط وجود الجماعة إلى آخر الصلاة الثانية على الراجح ، ولو انفرد قبل تمام ركعتي الأولى ، السادس : أن ينوي الإمام الإمامة والجماعة : والسابع : أن يكون الجمع في مصلى بعيد عرفاً بحيث يأتونه بمشقة في طريقهم إليه ، ويستثنى من ذلك الإمام الراتب ، فله أن يجمع بالمأمورين بهذا السبب وإن لم يتأذ بالمطر ، فإذا تخلف شرط من ذلك ، فلا يجوز الجمع للمقيم ، =



= وليس من الأسباب التي تبيح للمقيم هذا الجمع الظلمة الشديدة والريح والخوف والوحل والمرض على المشهور ، ورجح جواز الجمع تقديماً وتأخيراً للمرض .

الحنفية - قالوا : لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بأى عذر من الأعذار إلا في حالتين : الأولى : يجوز جمع الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة : الأول : أن يكون ذلك يوم عرفة ؛ الثاني : أن يكون محرماً بالحج ؛ الثالث : أن يصلى خلف إمام المسلمين أو من ينوب عنه ؛ الرابع : أن تبقى صلاة الظهر صحيحة ، فإن ظهر فسادها وجبت إعادتها ، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يجمع معها العصر ، بل يجب أن يصلى العصر إذا دخل وقته ؛ الثانية : يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير ، بشرطين : الأول : أن يكون ذلك بالمزدلفة ؛ الثاني : أن يكون محرماً بالحج ، وكل صلاتين جمعاً لا يؤذن لهما إلا أذان واحد، وإن كان لكل منهما إقامة خاصة ، قال عبد الله بن مسعود : والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا لوقتها ، إلا صلاتين : جمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بجمع - أي بالمزدلفة - رواه الشيخان .

الحنابلة - قالوا : الجمع المذكور بين الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء تقديماً أو تأخيراً مباح وتركه أفضل ، وإنما ينال الجمع بين الظهر والعصر تقديماً بعرفة ، وبين المغرب والعشاء تأخيراً بالمزدلفة ، ويشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلي مسافراً سافراً سافراً تقصر فيه الصلاة ، أو يكون مريضاً تلحقه مشقة بترك الجمع ، أو تكون امرأة مرضعة أو مستحاضة ، فإنه يجوز لها الجمع دفناً لمشقة الطهارة عند كل صلاة ، ومثل المستحاضة المعذور كمن به سلس بول ، وكذا يباح الجمع المذكور للعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ، وللعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى والساكن تحت الأرض وكذا يباح الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه ، ولمن يخاف ضرراً يلحقه بتركه في معيشته ؛ وفي ذلك سعة للعالم الذين يستحيل عليهم ترك أعمالهم .

وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً، ويباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والريح الشديدة الباردة والمطر الذي يبل الثوب ، ويترتب عليه حصول مشقة ، لافرق في ذلك بين أن يصلى بداره أو بالمسجد ، ولو كان طريقه مسقوفاً ، والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير ، فإن استوى الأمران عنده فجمع التأخير أفضل ويشترط لصحة الجمع تقديماً وتأخيراً أن يراعى الترتيب بين الصلوات ، ولا يسقط هنا بالنسيان ؛ كما يسقط في قضاء الفوائت الآتي بعد ؛ ويشترط =

## مباحث قضاء الفوائت

يجب أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها ، فمن أخرها عن وقتها بغير عذر كان آثماً إثمًا عظيمًا ، كما تقدم في مبحث أوقات الصلاة ، ، أما من أخرها لعذر فلا إثم عليه ، وتارة يكون العذر مسقطاً للصلاة رأساً ، وتارة يكون غير مسقط بحيث يجب على من فاتته صلاة لعذر أن يقضيها عند زوال العذر ، وإليك بيان الأعذار :

## الأعذار التي تسقط بها الصلاة رأساً

تسقط الصلاة رأساً عن الحائض والنفساء ، فلا يجب عليهما قضاء ما فاتهما أثناء الحيض والنفساء بعد زوالهما ، وكذلك تسقط عن المجنون والمغنى عليه ، والمرتب إذا رجع إلى الإسلام ، فهو كالسافر الأصلي لا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة ، عند المالكية ، والحنفية ؛ أما الشافعية فقد خالفوا في المرتد ، وقالوا : إن الصلاة لا تسقط عنه ، وأما الحنابلة فقد خالفوا في الإغماء ونحوه ، وقد ذكرنا تفصيل كل هذا في المذاهب تحت الخط "١" .

= لصحة جمع التقديم فقط أربعة شروط : الأول أن ينوي الجمع عند تكبيرة الإحرام في الصلاة الأولى ؛ الثاني : أن لا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف ، ولو صلى بينهما نافلة راتبة لم يصح الجمع ؛ الثالث : وجود العذر المبيح للجمع عند افتتاحهما ، وعند سلام الأولى ؛ الرابع : أن يستمر العذر إلى فراغ الثانية ؛ ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان : الأول : نية الجمع في وقت الصلاة الأولى ، إلا إذا ضاق وقتها عن فعلها ، فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ ؛ الثاني : بقاء العذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى إلى دخول وقت الثانية .

(١) الحنفية - قالوا : تسقط الصلاة رأساً عن المغنى عليه والمجنون بشرطين : الأول : أن يستمر الإغماء والمجنون أكثر من خمس صلوات ، أما إن استمر ذلك خمس صلوات فأقل ، ثم أفاق وجب عليه قضاء ما فاتته ؛ الثاني : أن لا يفترق مدة الجنون أو الإغماء إفاقة منتظمة بأن لا يفترق أصلاً أو يفترق إفاقة متقطعة ، فإذا أفاق إفاقة منتظمة في وقت معلوم ، كوقت الصبح مثلاً ، فإن إفاقة هذه تقطع المدة ، ويطلب بالقضاء ، ومن استتر عقله بسكر حرام كالخمر ونحوه . فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة أثناء سكره ، وكذا من استتر عقله بدواء مباح كالبنج إذا استعمله بقصد التداوي لا بقصد السكر ، فإنه يجب عليه القضاء على الراجع ، وإذا طرأ عذر من الأعذار المسقط للصلاة في آخر وقتها =

بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع التحريمه ، فلا يجب قضاء تلك الصلاة بعد زوال العذر ، أما إذا زال العذر وقد بقي من الوقت ما يسع التحريمه ، فإنه يجب عليه قضاء ذلك الفرض ، إلا أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما بانقطاع الحيض والنفاس ، فإن كان ذلك الانقطاع لاكثر المدة المحددة لكل منهما وجب عليهما قضاء الفرض إن بقي من الوقت ما يسع التحريمه فقط ، كغيرهما ، وإن كان الانقطاع لأقل المدة لا يجب عليهما القضاء ، إلا إذا بقي من الوقت ما يسع الغسل والتحريمه .

المالكية - زادوا على الأعذار المذكورة : السكر بالحلال ، كأن شرب لبناً حامضاً وهو يعتقد أنه لا يسكر فسكر منه ؛ وأما السكر بحرام فإنه لا يسقط القضاء ، ولا ينتفى معه إثم تأخير الصلاة ، ثم إن هذه الأعذار لها ثلاث حالات : الأولى : أن تستغرق جميع وقت الصلاة الاختياري والضروري ، كأن يحصل الإغماء مثلاً من زوال الشمس إلى غروبها ، وفي هذه الحالة تسقط الصلاة ولا يجب قضاؤها بعد الإفاقة ، الثانية . أن يطرأ العذر في أثناء الوقت ، فإن طرأ وقد بقي ما يسع الصلاتين - الظهر والعصر مثلاً - ففي هذه الحالة تسقط الصلاتان معاً ، وإن طرأ وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو جزء منها أقله ركعة كاملة بسجودتها سقطت الأخيرة وبقيت الأولى في ذمته يجب عليه قضاؤها بعد زوال العذر ، ومقدار الزمن الذي يسع الصلاتين ، هو ما يسع خمس ركعات حضراً وثلاثاً سفراً بالنسبة للظهر والعصر ، وما يسع أربع ركعات حضراً وسفراً بالنسبة للمغرب والعشاء ، لأنه يعتبر للمغرب ثلاث ركعات ولو في السفر نظراً لكونها لا تقصر ويعتبر للعشاء ركعة واحدة ، لأن الوقت يدرك بها ، أما إن طرأ العذر ، وقد بقي من الوقت أقل مما ذكر ، فإن الوقت يختص بالصلاة الأخيرة ، فيعتبر أن العذر طرأ في وقتها فقط ، فتسقط دون الأولى ، الثالثة ، أن يرتفع العذر في آخر الوقت بعد وجوده ، وفي هذه الحالة يسقط عن الشخص ما استغرق العذر وقته من الصلوات السابقة ، أما الصلاة التي ارتفع العذر في آخر وقتها فحكمها أنه إن ارتفع العذر ، وقد بقي من الوقت زمن يسع الصلاتين بعد الطهارة وجب عليه قضاؤها ، وإن ارتفع وقد بقي منه ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو ركعة منها ، كما تقدم ، بعد الطهارة وجب عليه قضاؤها وتسقط عنه الأولى لخروج وقتها حال وجود العذر ، لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة .

ويتضح من هذا أن الطهارة تقدر في جانب إدراك الصلاة حين زوال العذر ، ولا تعتبر في جانب السقوط عند طروقه فن زال عذره ، وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة بعد الطهارة وجبت ، وإلا فلا ، ومن طرأ عذره وقد بقي من الوقت ما يسع إدراك الصلاة ولو بدون الطهارة سقطت عنه الصلاة فلا يقضيها بعد زوال العذر ، وكل ما تقدم من الأحكام إنما هو بالنسبة =

== لمشركتي الوقت (الظهر والعصر والمغرب والعشاء) أما الصبح فان زال العذر وقد بقي من وقتها الضروري ما يسع ركعة بعد الطهارة وجبت وإلا فلا ، لأن الوقت لا يدرك إلا بركعة كاملة ، كما تقدم ، ويلاحظ في هذه الركعة أن يقرأ فيها الفاتحة قراءة معتدلة ، وأن يطمئن ويعتدل فيها ، ولا يلاحظ الإتيان بالسنة كالسورة ، وإن طرأ العذر وقد بقي من وقت الصبح ما يسع ركعة ولو بدون طهارة سقطت وإلا وجب قضاؤها بعد زوال العذر لخروج وقتها قبل طروء حكام .

الحنابلة - قالوا : إذا طرأ عذر من هذه الأعذار بعد أن مضى من أول الوقت زمن يسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة بعد زوال العذر ، وإن ارتفعت وقد بقي من الوقت ما يسع ذلك وجبت الصلاة التي ارتفع العذر في وقتها والصلاة التي تجمع معها ، كالظهر مع العصر ، والمغرب مع العشاء ، مثلاً إذا استمر الجنون وقتاً كاملاً ، فلا يجب قضاء الصلاة ؛ أما إذا طرأ بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام فان الصلاة يجب قضاؤها ، فإذا ارتفع الجنون قبل خروج الوقت بزمن يسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة التي ارتفع فيها والتي قبلها إن كانت تجمع معها ، ومثل المجنون في ذلك الصبي إذا بلغ وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام ، وقالوا : من استتر عقله بسكر محرم ، أو حلال ، أو دواء مباح ، أو بمرض غير الجنون ؛ فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة .

الشافعية - قالوا : إن استمر الجنون وقتاً كاملاً ، فلا يجب على المجنون قضاء الصلاة إن كان جنونه بلا تعد منه ، وإلا وجب القضاء ، ومثل المجنون في ذلك السكران غير المتعدى والمغمى عليه ؛ أما إذا طرأ الجنون ونحوه ، كالخبيض بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع الصلاة وطهرها بأسرع ما يمكن ، فإنه يجب قضاء الصلاة ، وإذا ارتفع العذر وكان الباقي من الوقت قدر تكبيرة الإحرام فأكثر وجب قضاء تلك الصلاة مع ما قبلها إن كانت تجمع معها ، كالظهر مع العصر ، بشرط أن يستمر ارتفاع العذر زمناً متصلاً يسع الطهر والصلاتين زيادة على ما يسع الصلاة المتزادة وطهرها .

هذا إذا كان الطهر بالوضوء ، فإن كان بالتييمم فيشترط أن يسع قدر طهرين وصلاتين ، فإن لم يسع إلا طهراً واحداً وصلاة واحدة لم تجب ما قبلها ، وقالوا : إن المراد لا تسقط عنه الصلاة من رده ، فإذا عاد إلى الإسلام وجب عليه قضاء ما فاتته منها .

## الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن وقتها

وأما الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن أوقاتها فقط ، فقد تقدم بعضها في مبحث الجمع بين الصلاتين ، وبقى منها النوم والسيان . والغفلة عن دخول الوقت ، ولو كان ناشئاً عن تقصير ، خلافاً للشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ،

## مباحث قضاء الصلاة الفائتة

ح.ك.هـ

قضاء الصلاة المفروضة التي فاتت واجب على الفور ، سواء فاتت بعذر غير مسقط لها ، أو فاتت بغير عذر أصلاً ، باتفاق ثلاثة من الأئمة (١) . ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر ، كالسعي لتحصيل الرزق وتحصيل العلم الواجب عليه وجوباً عينياً ، وكالأكل والنوم ، ولا يرتفع الإثم بمجرد القضاء ، بل لابد من التوبة ، كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة ، بل لابد من القضاء لأن من شروط التوبة الإقلاع عن الذنب ، والتائب بدون قضاء غير مقامع عن ذنبه ، وما ينافي القضاء فوراً الاشتغال بصلاة النوافل على تفصيل في المذاهب (٣) .

(١) الشافعية — قالوا : إنما يكون النسيان عذراً رافعاً لإثم التأخير إذا لم يكن ناشئاً عن تقصير ، فإذا نسي الصلاة لاشتغاله بلعب (الزرد أو المنقلة) أو نحو ذلك فإنه لا يكون معذوراً بذلك النسيان ، ويأثم بتأخيرها عن وقتها .

(٢) الشافعية — قالوا : إن كان التأخير بغير عذر وجب القضاء على الفور ، وإن كان بعذر وجب على التراخي : ويستثنى من القسم الأول أمور لا يجب فيها القضاء على الفور : منها تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة ، فإنه يجب تأخيرها حتى يصلي الجمعة ، ومنها ضيق وقت الحاضرة عن أن يسع الفائتة التي فاتت بغير عذر وركعة من الحاضرة ، ففي هذه الحالة يجب عليه تقديم الحاضرة لتلا يخرج وقتها ؛ ومنها لو تذكر فائتة بعد شروعه في الصلاة الحاضرة فإنه يتمها ، سواء ضاق الوقت أو اتسع .

(٣) الحنفية — قالوا : الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافي القضاء فوراً ، وإنما الأولى أن =

## كيف تقضى الفائتة ؟

من فاتته صلاة قضاها على الصفة التي فاتت عليها ، فإن كان مسافراً سفر قصر وفاتته صلاة رباعية قضاها ركعتين ولو كان القضاء في الحضر ، عند الحنفية ، والمالكية : وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهما ، تحت الخط (١) ، وإن كان مقبلاً وفاتته تلك الصلاة قضاها أربعاً ، ولو كان القضاء في السفر ، وإذا فاتته صلاة سرية ، كالظهر مثلاً ، فإنه يقرأ في قضاها سراً ولو كان القضاء ليلاً ، وإذا فاتته جهرية كالمغرب مثلاً ، فإنه يقرأ في قضاها جهراً ولو كان القضاء نهاراً ، عند الحنفية ، والمالكية : وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

= يشتغل بقضاء الفوائت ويترك النوافل إلا السنن الرواتب ، وصلاة الضحى ، وصلاة التسبيح ، وتحية المسجد ، والأربع قبل الظهر ، والست بعد المغرب .

المالكية - قالوا : يحرم على من عليه فوائت أن يصلي شيئاً من النوافل إلا فجر يومه والشفع والوتر إلا السنة كصلاة العيد ، فإذا صلى نافلة غير هذه كالتروايح كان مأجوراً من جهة كون الصلاة في نفسها طاعة ، وآثماً من جهة تأخير القضاء ؛ ورخصوا في يسير النوافل كتحية المسجد ، والسنن الرواتب .

الشافعية - قالوا : يحرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فوراً - وقدم تقدم ما يجب فيه الفور - أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقاً ، سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تبرأ ذمته من الفوائت .  
الحنابلة - قالوا : يحرم على من عليه فوائت أن يصلي النفل المطلق ، فلو صلاه لا ينعقد ؛ وأما النفل المقيّد كالسنن الرواتب والوتر ، فيجوز له أن يصليه في هذه الحالة ، ولكن الأولى له تركه إن كانت الفوائت كثيرة ؛ ويستثنى من ذلك سنة الفجر ؛ فإنه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت لتأكيدها وحث الشارع عليها .

(١) الحنابلة ، والشافعية - قالوا : إن كان مسافراً وفاتته صلاة رباعية قضاها ركعتين إن كان القضاء في السفر ؛ أما إن كان في الحضر فيجب قضاؤها أربعاً ، لأن الأصل الإتمام ، فيجب الرجوع إليه في الحضر .

(٢) الشافعية - قالوا : العبرة بوقت القضاء سراً أو جهراً ، فمن صلى الظهر قضاء ليلاً جهراً ، ومن صلى المغرب قضاء نهاراً أسراً .



## مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت

ينبغي مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت بعضها مع بعض ، فيقضى الصبح قبل الظهر : والظهر قبل قضاء العصر وهكذا : كما ينبغي مراعاة الترتيب بين الفوائت والحاضرة ، وبين الحاضرتين كالصلايتين المجموعتين في وقت واحد ، وفي ذلك تفصيل المذاهب فانظره تحت الخط (١) .

== الحنابلة — قالوا : إذا كان القضاء نهاراً فإنه يسر مطلقاً ، سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية ، وسواء أكان إماماً أو منفرداً : وإن كان القضاء ايلاً فإنه يجهر في الجهرية إذا كان إماماً أشبه القضاء الأداء في هذه الحالة ، أما إذا كانت سرية فإنه يسر مطلقاً ، وكذا إذا كانت جهرية وهو يصلي منفرداً فإنه يسر .

(١) الحنفية — قالوا : الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض وبين الفاتحة والوقفية لازم ، فلا يجوز أداء الوقفية قبل قضاء الفاتحة ، ولا قضاء فاتحة الظهر قبل قضاء فاتحة الصبح مثلاً ، وكذلك الترتيب بين الفرائض والوتر ، فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فاتحة الوتر : كما لا يجوز أداء الوتر قبل أداء العشاء ، وإنما يجب الترتيب إذا لم تباع الفوائت ستاً غير الوتر ، فلو كانت عليه فوائت أقل من ست صلوات وأراد قضاءها يلزمه أن يقضيها مرتبة ، فيصلي الصبح قبل الظهر ، والظهر قبل العصر ، وهكذا ، فلو صلى الظهر قبل الصبح فسدت صلاة الظهر ووجب عليه إعادة الصلاة بعد قضاء فاتحة الصبح ، وكذا إذا صلى العصر قبل الظهر ، وهلم جرا : أما إذا بلغت الفوائت ستاً غير الوتر ، فإنه يسقط عنه حينئذ الترتيب ، كما سنذكره ، وكذا لو كان عليه فوائت أقل من ست وأراد قضاءها مع الصلاة الوقفية فإنه يلزمه أن يصليها مرتبة قبل أداء الوقفية ، إلا إذا ضاق الوقت ، كما يأتي ، فن فاتحة صلاة واحدة ثم ذكرها عند أداء الصلاة الوقفية التي بعدها فصلي الثانية ولم يصل الأولى ، فسدت فرضية الصلاة الثانية فساداً موقوفاً ، ولو صلى صلاة ثالثة بعدها فسدت الثالثة كذلك ومثلها الرابعة والخامسة ، وهي خرج وقت الخامسة ولم يقض الفاتحة الأولى صححت الصلوات التي صلاها جميعاً ، وعليه أن يقضى الفاتحة فقط ، لأنها صارت كالفوائت يسقط بها الترتيب ؛ لأن مراعاة الترتيب بين الفاتحة والوقفية كما يسقط بكثرة الفوائت يسقط بكثرة المؤدى ، أما إذا قضى الفاتحة قبل خروج وقت الخامسة انقلبت الصلوات التي صلاها كلها نفلاً ولزمه قضاؤها ، فلو فاتته صلاة الصبح ثم صلى الظهر بعدها وهو ذا كرسدت صلاة الظهر فساداً موقوفاً ، فلو صلى العصر قبل =

قضاء الصبح وقعت صلاة العصر فاسدة فساداً موقوفاً كذلك ، وهكذا إلى خروج وقت صلاة صبح اليوم الثاني ، فإن قضى فائتة صبح اليوم الأول قبل ذلك فسدت فرضية كل ما صلاه ، وانقلب نفلاً ولزمه إعادته ، وإلا صح كل ما صلاه ولزمه فقط إعادة الفائتة التي عليه وحدها ، ومن تذكر فائتة أو أكثر في أثناء أداء صلواته انقلبت صلواته نفلاً وأتمها ركعتين ثم يقضى ما فاتته مراعيًا الترتيب بين الفوائت ، وبينها وبين الوقتية ، أما إذا تذكر صلاة الصبح وهو يصلي الجمعة ، فإن لم يخف فوت وقت الجمعة أتى بصلاة الفائتة ثم صلى الوقتية جمعة أو ظهراً ، وإن خاف فوت وقت الجمعة أتمها ثم أتى بالفائتة ، ويسقط الترتيب بثلاثة أمور : الأول : أن تصير الفوائت ستاً ، كما ذكر ولا يدخل الوتر في العدد المذكور ، الثاني : ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية والفائتة ، الثالث : نسيان الفائتة وقت الأداء ، لأن الظهر إنما يجيء من حلول وقتها قبل الوقتية ، والفائتة عند نسيانها لم يوجد وقتها لعدم تذكرها ، فلا تراحم الوقتية ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : «رفع عن أمي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه» .

المالكية - قالوا : يجب ترتيب الفوائت في نفسها ، سواء كانت قليلة أو كثيرة بشرطين : أن يكون متذكراً للسابقة ، وأن يكون قادراً على الترتيب ، بأن لا يكره على عدمه وهذا الوجوب غير شرطى ، فلو خالفه لا تبطل المقدمة على محلها ، ولكنه يأثم ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها بمجرد فعلها : ويجب أيضاً بالشرطين السابقين ترتيب الفوائت اليسيرة مع الصلاة الحاضرة ، والفوائت اليسيرة ما كان عددها خمساً فأقل ، فيصليها قبل الحاضرة ، ولو ضاق وقتها فإن قدم الحاضرة عمداً صححت مع الإثم ، ويندب له إعادتها بعد قضاء الفوائت إذا كان وقتها باقياً ولو الوقت الضروري ، وقد تقدم بيانه في مبحث «أوقات الصلاة» ، أما إن قدمها ناسياً أن عليه فوائت ، ولم يتذكر حتى فرغ منها ، فإنها تصح ولا إثم ، وأعاد الحاضرة ندباً ، كما تقدم ، وأما لو تذكر الفوائت اليسيرة في أثناء الحاضرة ، فإن كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجدة تها قطعها وجوباً ورجع للفوائت ، سواء كان منفرداً أو إماماً ، ويقطع مأمومه تبعاً له ، فإن كان مأموماً وتذكر في الحاضرة أن عليه فوائت يسيرة فلا تقطع صلواته نظراً لحق الإمام ، وندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت إن كان وقتها باقياً ، ولو الضروري ؛ وإن كان التذكر بعد تمام ركعة بسجدة تها ضم إليها ركعة أخرى ندباً وجمعها نافلة وسلم ورجع للفوائت ، وإن كان التذكر بعد صلاة ركعتين من الثانية أو الثالثة أو بعد ثلاث من الرابعة أتمها ثم صلى الفوائت ثم يعيد الحاضرة ندباً في الوقت إن كان باقياً ، وإذا تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أتمه مطلقاً ، إلا إذا خاف خروج وقت =

= حاضرة لم تكن صلاها ولم يعقد من النفل ركعة ، فيقطعه حينئذ ؛ وأما إذا كانت الفوائت أكثر من خمس فلا يجب تقديمها على الحاضرة ، بل يندب تقديم الحاضرة عليها إن اتسع وقتها ، فإن ضاق قدمها وجوباً ، ويجب وجوباً شرطياً ترتيب الحاضرتين المشتركين الوقت ، وهما الظهر والعصر ونظير والعشاء ، سواء كانتا مجموعتين أولاً ، بأن يصلى الظهر قبل العصر ، والمغرب قبل العشاء فإن خالف بطلت المقدمة على محلها ، إلا إذا أكره على التقديم ، أو كان التقديم نسياناً ، فإنها تصح إن لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية ، وأعادها ندباً بعد أن يصلى الأولى إن كان الوقت باقياً ولو الضروري ؛ أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية ، لحكمه حكم من تذكر يسير الفوائت في الصلاة الحاضرة على المعتمد ، فيقطع إن عقد ركعة ، ويندب له أن يضم إليها أخرى ، ويجعلها نقلاً إن عقدها ، إلى آخر ما تقدم تفصيله .

الحنابلة - قالوا : ترتيب الفوائت في نفسها واجب ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فإذا خالف الترتيب ، كأن صلى العصر الفاتحة قبل الظهر الفاتحة لم تصح المقدمة على محلها ، كالعصر في المثال السابق إن خالف وهو متذكر للسابقة ، فإن كان ناسياً أن عليه الأولى فصلى الثانية ولم يتذكر الأولى حتى فرغ منها صحت الثانية ؛ أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية كانت الثانية باطلة . وترتيب الفوائت مع الصلاة الحاضرة واجب إلا إذا خاف فوات وقت الحاضرة ولو الاختياري ، فيجب تقديمها على الفوائت ، وتكون صحيحة ، كما تصح إذا قدمها على الفوائت ناسياً أن عليه فوائت . ولم يتذكر حتى فرغ من الحاضرة ؛ وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضاً بشرط التذكر للأولى على ما تقدم من التفصيل بتامه ، فإذا كان مسافراً ، وأراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر مثلاً وجب عليه أن يقدم الظهر على العصر ، فإذا خالف وكان متذكراً للظهر ولو في أثناء العصر بطلت ، وإن استمر ناسياً للظهر حتى فرغ من صلاة العصر صحت ، ولا يسقط الترتيب بجهل وجوبه ، ولا يخوف فوت الجماعة ، فزفاته صلاة الصبح وصلاة العصر فصلى الظهر قبل الصبح جاهلاً وجوب الترتيب بينهما ثم صلى العصر في وقتها صحت صلاة العصر ، لاعتقاده عدم وجوب صلاة عليه حال صلاة العصر ، ويجب عليه إعادة الظهر .

الشافعية - قالوا : ترتيب الفوائت في نفسها سنة ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فلو قدم بعضها على بعض صح للمقدم على محله ، وخالف السنة ، والأولى إعادته ، فمن صلى العصر قبل الظهر أو صلى ظهر الخميس القضاء قبل ظهر يوم الأربعاء الذي قبله صح ؛ وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضاً بشرطين : الأول : أن لا يخشى فوات الحاضرة . وفوائتها يكون بعدم إدراك ركعة منها =

## إذا كان على المكلف فوائت لا يدري عددها

من عليه فوائت لا يدري عددها يجب عليه أن يقضى حتى يتيقن براءة ذمته ، عند الشافعية ،  
والحنابلة ؛ وقال المالكية ، والحنفية : يكفي أن يغلب على ظنه براءة ذمته ، ولا يلزم عند القضاء  
تعيين الزمن ، بل يكفي تعيين المنوى كالظهر أو العصر مثلاً ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم  
تحت الخط (١) .

## هل تقضى الفائتة في وقت النهي عن النافلة ؟

تقضى الفائتة في جميع الأوقات ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة ، على تفصيل في المذاهب ،  
فانظره تحت الخط (٢) .

= في الوقت - : الثاني : أن يكون متذكراً للفوائت قبل الشروع في الحاضرة ، فإن لم يتذكرها  
حتى شرع فيها أتمها ، ولا يقطعها للفوائت ، ولو كان وقتها متسعاً ؛ وإذا شرع في الفائتة قبل  
الحاضرة معتقداً سعة الوقت ، فظهر له بعد الشروع فيها أنه لو أتم الفائتة خرج وقت الحاضرة  
فإما أن يقطعها ، وإما أن يقلبها نفلاً ، ويسلم ليدرك الحاضرة في الصلاتين ، وهو الأفضل ،  
وترتيب الحاضرتين المجموعتين تقديماً واجب ، وفي المجموعتين تأخيراً سنة ، كما تقدم .

(١) الحنفية - قالوا : لا بد من تعيين الزمن فينوي أول ظهر عليه أدرك وقته ولم يصله  
وهكذا ، أو ينوي آخر ظهر عليه كذلك .

(٢) الحنفية - قالوا : لا يجوز قضاء الفوائت في ثلاثة أوقات : وقت طلوع الشمس ،  
ووقت الزوال ، ووقت الغروب ، وما عدا ذلك يجوز فيه القضاء ولو بعد العصر .

المالكية - قالوا : إن كانت الفائتة في ذمته يقيناً أو ظناً قضاها ولو في وقت النهي عن صلاة  
النافلة ، فيقضئها عند طلوع الشمس وعند غروبها ، وغير ذلك من أوقات النهي عن النافلة ، وتقدم  
بيانها ، وإن شك في شغل ذمته بها وعدمه قضاها في غير أوقات النهي عن النافلة ، أما في أوقات  
النهي فيحرم قضاؤها في أوقات حرمة النافلة ، ويكره في أوقات كراهة النافلة .

الشافعية - قالوا : يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي ، إلا إذا قصد قضاء الفوائت  
فيها بخصوصها ، فإنه لا يجوز ولا تنمقد الصلاة ، أما الوقت المشغول بخطبة خطيب الجمعة =

## مباحث صلاة المريض

### كيف يصلي

من كان مريضاً لا يستطيع أن يصلي الصلاة المفروضة قائماً صلى قاعداً ، فإذا أمكنه القيام ولكن يلزم من قيامه حدوث مرض آخر أو زيادة مرضه أو تأخر شفائه فله أن يصلي قاعداً أيضاً ، وإذا كان مرضه سلس البول مثلاً ، وعلم أنه لو صلى قائماً نزل منه البول ، وإن صلى قاعداً بقى على طهارته ، فإنه يصلي أيضاً قاعداً ، وكذلك الصحيح الذي علم بتجربة أو غيرها أنه إذا صلى نائماً أصابه إغماء أو دوار في رأسه ، فإنه يصلي من جلوس ، ويجب إتمام الصلاة بركوع وسجود في جميع ما تقدم ، وإذا عجز عن القيام استقلالاً ، ولكنه يقدر عليه مستنداً على حائط أو عصا أو نحو ذلك تعين عليه القيام مستنداً ، ولا يجوز له الجلوس ، باتفاق الحنفية ، والحنابلة ؛ وخالف المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) . وإذا قدر على بعض القيام ، ولو بقدر تكبيرة الإحرام تعين عليه أن يقوم بالقدر المستطاع ، ثم يصلي من جلوس بعد ذلك ؛ والصلاة من جلوس تكون بدون استناد إلى شيء حال الجلوس متى قدر ، فإن لم يقدر على الجلوس إلا مستنداً تعين عليه الاستناد ، ولا يجوز له الاضطجاع ، وإن عجز عن الجلوس بحالته صلى

= فإنه لا يجوز فيه قضاء الفوائت ، ولا تنعقد بمجرد جلوس الخطيب على المنبر ، وإن لم يشرع في الخطبة إلى أن تم الخطبتان بتوايهما .

الحنابلة - قالوا : يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي بلا تفصيل .

(١) المالكية - قالوا : من قدر على القيام مستنداً لا يتعين عليه القيام ، وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير استناد إلى شيء ، أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالاً ، فيتعين عليه القيام مستنداً .

الشافعية - قالوا : إذا قدر على القيام مستنداً إلى شخص تعين عليه القيام إذا كان يحتاج إلى المعين المذكور في ابتداء قيام كل ركعة فقط ، أما إذا كان يحتاج إليه في القيام كله فلا يجب عليه القيام ، ويصلي من قعود ، وإذا قدر على القيام مستنداً إلى عصا ونحوها ، كحائط ، فيجب عليه القيام ، ولو احتاج إلى الاستناد في القيام كله .

مضطجعاً أو مستلقياً ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط " .

## كيف يجلس المصلي قاعداً

يندب لمن يصلي قاعداً لعجزه عن القيام أن يكون متربعاً ، عند المالكية ، والحنابلة ؛

(١) المالكية — قالوا : من عجز عن الجلوس بحالتيه اضطجع على جنبه الأيمن مصلياً بالإيماء ووجهه إلى القبلة ، فإن لم يقدر اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه للقبلة أيضاً ، فإن لم يقدر استلقى على ظهره ورجلاه للقبلة ، والترتيب بين هذه المراتب الثلاث مندوب ، فلو اضطجع على جنبه الأيسر مع القدرة على الاضطجاع على الجانب الأيمن ، أو استلقى على ظهره مع القدرة على الاضطجاع بقسميه صحت صلاته ، وخالف المندوب ، فإن لم يقدر على الاستلقاء على الظهر استلقى على بطنه جاعلاً رأسه للقبلة وصلى بالإيماء برأسه ، فإن استلقى على بطنه مع القدرة على الاستلقاء على الظهر بطلت صلاته لوجوب الترتيب بين هاتين المرتبتين .

الحنفية — قالوا : الأفضل أن يصلي مستلقياً على ظهره ورجلاه نحو القبلة وينصب ركبتيه ويرفع رأسه يسيراً ليصير وجهه إلى القبلة ، وله أن يصلي على جنبه الأيمن أو الأيسر . والأيمن أفضل من الأيسر ، وكل هذا عند الاستطاعة ، أما إذا لم يستطع ، فله أن يصلي بالكيفية التي تمكنه .

الحنابلة — قالوا : إذا عجز عن الجلوس : صبه صلى على جنبه ووجهه إلى القبلة ، والجانب الأيمن أفضل ، ويصح أن يصلي على ظهره ورجلاه إلى القبلة مع استطاعته الصلاة على جنبه الأيمن مع الكراهة ، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه صلى ظهره ورجلاه إلى القبلة . الشافعية — قالوا : إذا عجز عن الجلوس مطلقاً صلى مضطجعاً على جنبه متوجهاً إلى القبلة بصدرة ووجه ، ويسن أن يكون الاضطجاع على جنبه الأيمن ، فإن لم يستطع فعلى جنبه الأيسر ويركع ويسجد وهو مضطجع إن قدر على الركوع والسجود ، وإلا أوماً لهما ، فإن عجز عن الاضطجاع صلى مستلقياً على ظهره ، ويكون باطناً قدميه للقبلة ، ويجب رفع رأسه وجوباً بنحو وسادة ليتوجه للقبلة بوجهه ، ويومئ برأسه لركوعه وسجوده ؛ ويجب أن يكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع إن قدر ، وإلا فلا ، فإن عجز عن الإيماء برأسه أوماً بأجفانه ، ولا يجب حينئذ أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الركوع ، فإن عجز عن ذلك كله أجرى أركان الصلاة على قلبه .



وخالف الحنفية ، والشافعية ، وللجميع تفصيل ، فانظره تحت الخط <sup>(١١)</sup> .

## إذا عجز عن الركوع والسجود

إذا عجز عن الركوع والسجود أو عن أحدهما صلى بالإيماء ما عجز عنه ، فإن قدر على القيام والسجود ، وعجز عن الركوع فقط ، فإنه يجب عليه أن يقوم للإحرام والقراءة ، ويومئ للركوع ثم يسجد ، وإن قدر على القيام مع العجز عن الركوع والسجود كبر الإحرام وقرأ قائماً ، ثم أومأ للركوع من قيام ، وللسجود من جلوس ، فلو أومأ للسجود من قيام ، أو للركوع من جلوس بطلت صلاته إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١٢)</sup> ، وإن لم يقدر على القيام أو للركوع والسجود من جلوس ، ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيماءه للركوع وجوباً ، وإن قدر على القيام ولم يقدر على الجلوس ، وعجز عن الركوع والسجود أو ما لهما من قيام ولا يسقط القيام متى قدر عليه بالعجز عن السجود ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١٣)</sup> ، ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيماءه للركوع وجوباً ، وإن لم يقدر على شيء من أفعال الصلاة إلا بأن يشير إليه بعينه ، أو يلاحظ

(١) المالكية - قالوا : يندب له التربع إلا في حال السجود والجلوس بين السجودتين والجلوس

للتشهد ، فإنه يكون على الحالة التي تقدم بيانها في سنن الصلاة ومندوباتها .

الحنفية - قالوا : له أن يجلس وقت القراءة والركوع كيف شاء ، والأفضل أن يكون على

هيئة التشهد ، أما في حالة السجود والتشهد فإنه يجلس على الهيئة التي تقدم بيانها ، وهذا إذا لم يكن فيه حرج أو مشقة ، وإلا اختار الأيسر في جميع الحالات .

الحنابلة - قالوا : إذا صلى من جلوس سن له أن يجلس متربماً في جميع الصلاة إلا في حالة

الركوع والسجود ، فإنه يسن له أن يثنى رجله ، وله أن يجلس كما شاء .

الشافعية - قالوا : إذا صلى من جلوس فإنه يسن له الاقتراش إلا في حالتين : حالة سجوده ، فيجب

وضع بطون أصابع القدمين على الأرض ، وحاله الجلوس للتشهد الأخير ، فيسن فيه التورك كما تقدم .

(٢) الحنفية - قالوا : الإيماء للركوع والسجود يصح وهو قائم ، ويصح وهو جالس ،

ولكن الإيماء وهو جالس أفضل .

(٣) الحنفية - قالوا : إذا عجز عن السجود ، سواء عجز عن الركوع أيضاً أولاً ، فإنه يسقط عنه

القيام على الأصح ، فيصلي من جلوس مومياً للركوع والسجود ، وهو أفضل من الإيماء

قائماً ، كما تقدم .

أجزاءها بقلبه وجب عليه ذلك ، ولا تسقط مادام عقله ثابتاً ، فإن قدر على الإشارة بالعين ، فلا بد منها ، ولا يكفيه مجرد استحضار الأجزاء بقلبه خلافاً للحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١١) .  
ويكره لمن فرضه الإيماء أن يرفع شيئاً يسجد عابيه ، فهو فعل وسجد عليه يعتبر موهباً في هذه الحالة ، فلا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالاً منه ، خلاف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١٢) ، وإذا برأ المريض في أثناء الصلاة بنى على ما تقدم منها وأتمها بالحالة التي قدر عليها ، باتفاق ، وللحنفية تفصيل تحت الخط (١٣) .

## مباحث الجنائز

### ما يفعل بالمختضر

يسن أن يوجه من حضرته الوفاة إلى القبلة بأن يجعل على جنبه الأيمن ووجهه لها إن لم يشق ذلك وإلا وضع على ظهره ورجلاه للقبلة ، ولكن ترفع رأسه قليلاً ليصير وجهه لها ، وقال: المالكية هذا الوضع مندوب لاسنة ، ويستحب أن يلحن الشهادة بأن تذكر عنده ليقولها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله ، فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار ، وهذا الحديث رواه أبو حفص بن شاهين في كتاب الجنائز ، عن ابن عمر مرفوعاً ، وروى مسلم عن أبي هريرة : « لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله ، ولا يقال له : قل ، لتلايقول : لا ، فيساء به الظن ، ولا يلبح »

(١) الحنفية — قالوا : إذا قدر على الإيماء بالعين أو الحاجب أو القلب فقط سقطت عنه الصلاة ، ولا تصح بهذه الكيفية ، سواء كان يعقل أولاً ، ولا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو في مرضه هذا إذا كان أكثر من خمس صلوات ، وإلا وجب القضاء .

(٢) الشافعية — قالوا : يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالاً منه متى كانت صلواته مجزئة عن القضاء ، كما تقدم .

(٣) الحنفية — قالوا : إذا كان عاجزاً عن القيام وكان يصلي من جلوس بركوع وسجود ، ثم قدر عليه في صلواته بنى على ما تقدم منها ، وأتمها من قيام ، ولو لم يركع أو يسجد بالفعل ؛ أما إذا كان يصلي من قعود بالإيماء ثم قدر على الركوع والسجود ، فإن كان ذلك بعد أن أومأ في ركعة أتمها بانياً على ما تقدم وإلا قطعها ، واستأنف صلاة جديدة ، كما يستأنف مطلقاً لو كان يومياً مضطجماً ، ثم قدر على القعود .

عليه متى فطق بها مخافة أن يضجر ، إلا إذا تكلم بكلام أجنبي بعد النطق بها ، فإنه يعادله التلقين ليكون النطق بها آخر كلامه من الدنيا ، ويستحب تلقيه أيضاً بعد الفراغ من دفنه وتسوية التراب عليه ، والتلقين هنا هو أن يقول الملقن مخاطباً لليت . يافلان ابن فلانة ، إن كان يعرفه ، وإلا نسبه إلى حواء عاها السلام ، ثم يقول بعد ذلك : اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من القبور ، وأنت راضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ، وبالقرآن إماماً ، وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين إخواناً ، وهذا التلقين مستحب عند الشافعية والحنابلة ؛ وخالف المالكية ، والحنفية فانظر مذهبهما تحت الخط (١) . ويندب أن يدخل عليه حال احتضاره أحسن أهله وأصحابه ، وكثرة الدعاء له وللحاضرين ، ويندب إبعاد الحائض والنفساء والجنب وكل شيء تكرهه الملائكة كآلة اللهو ، ويندب أن يوضع عنده طيب . ويستحب أن يقرأ عنده سورة (يس) لما ورد في الخبر « ما من مريض يقرأ عنده (يس) إلا مات ريان ، وأدخل قبره ريان ، وحشر يوم القيامة ريان » ، رواه أبو داود ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، على أنه ينبغي للقارئ أن يقرأها سرا كي لا يزعم المحتضر ، أما بعد موته فلا يقرأ عنده شيء باتفاق ، ويندب للمحتضر أن يحسن ظنه بالله تعالى ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه ، وفي الصحيحين ، قال الله تعالى ، « أنا عند ظن عبدي بي » . ويندب لمن يكون عند المحتضر أن يحمله على تحسين ظنه بالله تعالى .

ويسن تغميض عينيه ، وأن يقول مغمضه : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، اللهم اغفر له ، وارفع درجته في المهديين ، واخلفه في عقبه في الغابرين ، واغفر لنا وله يا رب العالمين ، وأفسح له في قبره ، ونور له فيه ، وقد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لما أغمض أباً سلمة ،

(١) الحنفية — قالوا : التلقين بعد الفراغ من الدفن لا ينهي عنه ولا يؤمر به ، وظاهر الرواية يقتضي النهي عنه .

المالكية — قالوا : التلقين بعد الدفن وحاله مكروه ، وإنما التلقين يندب حال الاحتضار فقط كما ذكر .

(٢) المالكية — رجحوا القول بكراهة قراءة شيء من القرآن عند المحتضر ، لأنه ليس من عمل السلف ، وقال بعضهم : يستحب قراءة سورة (يس) عنده .

وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فإنهم يقولون : إن تغميض العينين مندوب لاسنة ، وإن الدعاء ، وهو : بسم الله وعلى ملة رسول الله ، الخ ، ليس بمطلوب عندهم ،

### مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله

إذا مات المحتضر يندب شد لحية بعصابة عريضة تربط من فوق رأسه ، وتلبين مفاصله برفق ، ورفع عن الأرض ، وستره بثوب صونأله عن الأعين بعد نزع ثيابه التي قبض فيها ، إلا عند المالكية ، فإن لهم في ذلك تفصيلاً تحت الخط (١) ، ويجب الانتظار بتجهيزه حتى يتحقق موته ، وبعد التحقق من الموت ينبغي الإسراع بتجهيزه ودفنه ؛ ويستحب إعلام الناس بموته ، ولو بالنداء في الأسواق ليشهدوا جنازته من غير إفراط في المدح ، بأن يقول مثلاً : مات الفقير إلى الله تعالى فلان ابن فلان ، فاسعوا في جنازته ، وهذا متفق عليه ، إلا عند الحنابلة فإنهم يقولون : إن الإعلام مباح ، وبكره رفع الصوت به ، ووافقهم المالكية على كراهة رفع الصوت به ، والمناسب لمذهبيهما أن يكون الإعلام بطريق الإعلانات في الصحف ونحوها مما يفعل في زماننا .

### مبحث غسل الميت

#### حكمه

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، والمفروض غسله مرة واحدة بحيث يعم بها جميع بدنه ، أما تكرار غسله وترأ فهو سنة ، كما يأتي في مبحث كيفية الغسل ، باتفاق ، إلا عند المالكية ، فإنهم قالوا : تكرار الغسل وترأ مندوب لاسنة .

= الحنفية — قالوا : تكره القراءة عند الميت قبل غسله إذا كان القارئ قريباً منه ، أما إذا بعد عنه فلا كراهة ، كما لا تكره القراءة قريباً منه إذا كان جميع بدن الميت مستوراً بثوب طاهر ، والمكروه في الصورة الأولى إنما هو القراءة برفع الصوت .

الشافعية — قالوا : يقتصر في الدعاء حال التغميض على قول : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله .

(١) المالكية — قالوا : في نزع ثيابه التي قبض فيها أحد قولين : الأول : نزع ، ولكن لا تنزع بتامها ، بل يترك عليه قبضه ، والثاني : أنه لا ينزع شيء من ثيابه ، ويزاد عليها ثوب آخر يستر جميع بدنه عن الأعين .

## شروط غسل الميت

ويشترط لفريضة غسل الميت شروط : الأول : أن يكون مسلماً ، فلا يفترض تفصيل الكافر ، بل يحرم ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : إنه ليس بحرام ، لأنه للنظافة والتعبد ؛ الثاني : أن لا يكون سقطاً ، فإنه لا يفترض غسل السقط ، تلى تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الحُطَّ (١) : الثالث : أن يوجد من جسد الميت مقدار ، ولو كان قليلاً ، باتفاق الشافعية ، والحنابلة ؛ وخالف الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الحُطَّ (٢) : الرابع : أن لا يكون شهيداً قتل في إعلاء كلمة الله ، كما سيأتي في مبحث «الشهيد» لقوله صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد : «لا تغسلوهم»

(١) الشافعية — قالوا : إن السقط النازل قبل عدة تمام الحمل ، وهي ستة أشهر ولحظتان ، إما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله ، وإما أن لا تعلم حياته ، وفي هذه الحالة إما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله أيضاً دون الصلاة عليه ، وإما أن لا يظهر خلقه فلا يفترض غسله ، وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة ، فإنه يفترض غسله وإن نزل ميتاً ، وعلى كل حال ، فإنه يسن تسميته ، بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح .

الحنفية — قالوا : إن السقط إذا نزل حياً بأن سمع له صوت ، أو رؤيت له حركة ، وإن لم يتم نزوله وجب غسله ، سواء كان قبل تمام مدة الحمل أو بعده ؛ وأما إذا نزل ميتاً ، فإن كان تام الخلق فإنه يغسل كذلك ، وإن لم يكن تام الخلق ، بل ظهر بعض خلقه ، فإنه لا يغسل الغسل المعروف ، وإنما يصب عليه الماء ، ويلف في خرقة ، وعلى كل حال ، فإنه يسمى ، لأنه يحشر يوم القيامة .

الحنابلة — قالوا : السقط إذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل وجب غسله ، وأما إن نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

المالكية — قالوا : إذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بعلامة تدل على ذلك كالصراخ والرضاع الكثير الذي يقول أهل المعرفة إنه لا يقع مثله إلا بمن فيه حياة مستقرة وجب تغسيله ، وإلا كره .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يفرض الغسل إلا إذا وجد من الميت أكثر البدن أو وجد نصفه مع الرأس .

فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ، ولم يصل على عليهم ، ، رواه أحمد ، ويقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل ، كأن مات حريقاً ، ويخشى أن يتقطع بدنه إذا غسل بذلك أو بصب الماء عليه بدون ذلك ، أما إن كان لا يتقطع بصب الماء فلا يتيمم ، بل يغسل بصب الماء بدون ذلك .

## حكم النظر إلى عورة الميت ولمسها

وتغسيل الرجال النساء ، وبالعكس

يجب ستر عورة الميت ، فلا يحل للغاسل ولا غيره أن ينظر إليها ، وكذلك لا يحل لمسها ، فيجب أن يلف الغاسل على يده خرقة ليغسل بها عورته ، سواء كانت مخففة أو مغلظة : أما باقي بدنه فيصح للغاسل أن يباشره بدون خرقة ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنابلة يقولون : إنه يندب لف خرقة لغسل باقي البدن ، وفي قول صحيح للحنفية : إن لمس العورة المخففة من الميت غير محرم ، ولكن يطالب سترها وعدم لمسها ، ولا يحل للرجال تغسيل النساء ، وبالعكس ، إلا الزوجين ، فيحل لكل منهما أن يغسل الآخر إلا إذا كانت المرأة مطلقة ولو طلاقاً رجعياً ، فإنه لا يحل لأحد الزوجين غسل الآخر حيثئذ ، وهذا الحكم متفق عليه بين المالكية ، والشافعية ؛ أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، فإذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها أو زوج لها وتعذر إحضار امرأة تغسلها كأن ماتت في طريق سفر منقطع ففي ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

= المالكية — قالوا : لا يفترض غسل الميت إلا إذا وجد ثلثا بدنه ولو مع الرأس ، فإن لم يوجد ذلك كان غسله مكروهاً .

(١) الحنفية — قالوا : إذا ماتت المرأة فليس لزوجها أن يغسلها لانتهاه ملك النكاح فصار أجنبياً منها ، أما إن مات الزوج فلها أن تغسله ، لأنها في العدة ، فالزوجية باقية في حقها ولو كانت مطلقة رجعياً قبل الموت ، أما إن كانت بائنة فليس لها أن تغسله ولو كانت في العدة .

الحنابلة — قالوا : المرأة المطلقة رجعياً يجوز لها أن تغسل زوجها ، أما المطلقة طلاقاً بائناً فلا .

(٢) المالكية — قالوا : إذا ماتت المرأة وليس معها زوجها ولا أحد من النساء ، فإن كان

معها رجل محرم لها غسلها وجوباً ولف على يديه خرقة غليظة لئلا يباشر جسدها ، وينصب =



فإن كان الميت صغيراً جاز للنساء تغسيله ، وإن كانت صغيرة جاز للرجال تغسيلها ، وفي حد الصغير والصغيرة المذكورين التفصيل المتقدم في مبحث « ستر العورة » : وفي تغسيل الخنثى المشكل تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

== ستارة بينه وبينها ، ويمد يده من داخل الستارة ، مع غض بصره ، فإن لم يوجد معها إلا رجال أجنب وجب عليهم أن ييممها واحد منهم لمكوعيها فقط : ولا يزيد في المسح إلى المرفقين ، وإذا مات رجل بين نساء ، فإن كان منهن زوجته غسلته ، ولا يغسله غيرها : وإن لم توجد زوجته ، فإن وجد من بينهن امرأة محرم له غسلته ، ويجب عليها أن لا تباشره إلا بخرقه تلفها على يدها ، ويجب عليها ستر عورته فقط ، فإن لم يوجد محرم له من النساء ييمته واحدة من الأجنبيات ، ويكون التيمم لمرفقيه .

الخنثية — قالوا : إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ، فإن كان معها رجل محرم ييممها باليد إلى المرفق ، وإن كان معها أجنبي وضع خرقه على يده ويممها كذلك ، ولكنه يغض بصره عن ذراعيها ، والزوج كالأجنبي ، إلا أنه لا يكاف بغض البصر عن الذراعين ، ولا فرق في ذلك بين الشابة والعجوز ، وإذا مات الرجل بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة ، فإن كان معهن قاصرة لا تشتهى عليها الغسل وغسلته ، وإن لم توجد قاصرة بينهن ييمته إلى مرفقيه مع غض بصره عن عورته ، فإذا غسل الميت مع مخالفة شيء مما ذكر صح غسله مع الإثم .

الشافعية — قالوا : إذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم محرم ولا زوج ييممها الأجنبي إلى مرفقها مع غض البصر عن العورة ومع عدم اللمس ، فإن وجد محرم وجب عليه تغسيلها إن لم يوجد زوجها ، وإلا قدم على المحرم ، وإذا مات الرجل بين نساء ليس بينهن زوجته ولا محرم ييمته واحدة من الأجنبيات بحائل يمنع اللمس مع غض البصر عن العورة ، فإن كان بينهن زوجته غسلته وجوبا ولو بلا حائل ، فإن لم توجد الزوجة ، ولكن وجد بينهن امرأة محرم كبنته وأخته وأمه غسلته أيضا ، والزوجة مقدمة على المحرم .

الحنابلة — قالوا : إذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم زوج ييممها واحد من الأجنب بحائل ، وإذا مات الرجل بين نساء ليس فيهن زوجة ييمته واحدة أجنبية بحائل ، ويحرم أن ييمم بغير حائل إلا إذا كان الميمم محرماً من رجل أو امرأة ، فيجوز بلا حائل :

(١) المالكية — قالوا . إن أمكن وجود أمة للخنثى ، سواء كانت من ماله ، أو من بيت المال ، أو من مال المسلمين ، فإنها تغسله ، ولا يغسله أحد سواها .

## مندوبات غسل الميت

### تكرار الغسلات إلى ثلاث

تندب في غسل الميت أشياء : أحدها : تكرار الغسلات إلى ثلاث . بحيث تعم كل غسلة منها جميع بدن الميت ، بالكيفية الآتي بيانها ، وإحدى الغسلات الثلاث التي تعم جميع البدن فرض ، والغسلتان اللتان بعدها مندوبتان ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية فقالوا : إن الغسلتين مسنونتين ، وقد يوافقهم على ذلك الشافعية ، والحنابلة ، إذ لا فرق عندهم بين المندوب والمسنون ، ومتى غسل الميت ثلاث غسلات عمت كل غسلة منها جميع بدنه ، ونظف بدنه بها ، فإنه يكره أن يزداد عليها ، كما يكره أن ينقص عنها ، ولو نظف بأقل من الثلاث باتفاق ، أما إذا لم ينظف البدن بالثلاث المذكورة المستوعبة لجميع البدن ، فإنه يندب أن يزداد عليها حتى ينظف البدن بدون عدم معين ، ولكن يندب أن تنتهي الزيادة إلى وتر ، فإن حصل تنظيف البدن بأربع زيد عليها خامسة ، وهكذا ؛ وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية ، والحنفية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

= الحنفية - قالوا : الخنثى المشكل المكلف أو المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ، ولا يغسله رجل ولا امرأة ، وإنما ييمم وراءه ثوب .

الحنابلة - قالوا : إذا مات الخنثى المشكل الذي له سبع سنين فأكثر ، وكانت له أمة غسلته ، وإلا ييمم بجائل يمنع المس ، والرجل أولى من المرأة بقيمه .

الشافعية - قالوا : يجوز للرجل والمرأة الأجنبية تغسيل الخنثى المشكل الكبير عند فقد محرمة مع وجوب غض البصر وعدم اللمس ، ويجب أن يقتصر في غسله على غسلة واحدة تعم بدنه ؛ أما الخنثى الصغير فهو كباقي الصبيان .

(١) المالكية - قالوا : إن احتاج إلى غسلة رابعة غسله أربع مرات : الأولى : منها تكون بالماء القراح ، والثلاثة التي بعدها تكون بمنظف ، كالصابون ونحوه ، ثم يزد غسلة خامسة ليصير عدد الغسل وترا ، فإن لم ينظف جسده بذلك غسله ستاً بمنظف ماعدا الأولى ، وزاد السابعة ليصير العدد وترا ، فإن لم ينظف إلا بثمانية اقتصر عليها رلا يزداد تاسعة ، وعلى كل حال فيجمل الطيب في الغسلة الأخيرة ، وتكون الغسلة بالماء القراح .

الحنابلة - قالوا : إن لم ينظف جسد الميت بثلاث غسلات وجبت الزيادة عليها إلى سبع ، فإن لم ينظف بالسبع كان الأولى أن يزداد عليها حتى ينقى ، ولكن يندب أن ينتهي إلى وتر .

## حكم خلط ماء الغسل

### بالطيب ونحوه

ثاني المندوبات : أن يجعل في ماء الغسلة الأخيرة كافور ونحوه من الطيب ، إلا أن الكافور أفضل ، أما غير الغسلة الأخيرة فيندب أن يكون بماء فيه ورق نبق ونحوه مما ينظف كالصابون ، وإنما يوضع الطيب في ماء غسل الميت إذا لم يكن متلبساً بالإحرام - للحج - ، أما المتلبس بالإحرام فإنه لا يوضع في ماء غسله طيب ، كما لو كان حياً ، وهذا متفق عليه عند الحنابلة ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

### تسخين ماء الغسل

ثالث المندوبات : أن يغسل بالماء البارد إلا للحاجة ، كشدّة برد ، أو إزالة وسخ ، وهذا متفق عليه عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية فقالوا : لا فرق بين أن يكون الماء بارداً أو ساخناً : وأما الحنفية فقالوا : الماء الساخن أفضل على كل حال .

### تطيب رأس الميت ولحيته

رابعها : أن تطيب رأس الميت ولحيته بعد تمام الغسل بطيب ، بشرط أن لا يكون الطيب زعفران ، وأن يوضع الطيب على الأعضاء التي يسجد عليها ، وهي الجبهة والأنف واليدان والركبتان والقدمان ، وكذلك يوضع الطيب على عينيه وأذنيه وتحت إبطيه . والأفضل أن يكون الطيب كافوراً ، وهذا كله إذا لم يكن متلبساً بالإحرام ، وإلا فلا يطيب ، وهذا الحكم متفق عليه إلا عند المالكية ، فإنهم قالوا : وضع الطيب على رأس الميت ولحيته ليس بمندوب .

(١) الحنفية ، والمالكية - قالوا : يندب وضع الطيب ونحوه في ماء غسل الميت ، سواء كان متلبساً بالإحرام أولاً ، وذلك لأن الميت غير مكاف ، وينقطع إحرامه بالموت ، ولذا تغطي رأسه ، بخلاف ما لو كان متلبساً بالإحرام وهو حي ، إلا أن المالكية قالوا : إنه يلزم أن تكون الغسلة الأولى بالماء القراح ، وذلك لأن مذهبهم أن طهورية الماء تسلبها الصابون ونحوه ، كما تقدم في مباحث المياه .

## إطلاق البخور عند الميت ، وتجريده من ثيابه عند الغسل

خامس المندوبات : إطلاق البخور عند الميت على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .  
سادسها : أن مجرد الميت عند غسله من ثيابه ما عدا ما تر العورة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### هل يوضأ الميت قبل غسله ؟

يندب أن يوضأ كما يتوضأ الحي عند الغسل من الجنابة إلا المضمضة والاستنشاق ، فانهما لا يفعلان في وضوء الميت ، لئلا يدخل الماء إلى جوفه ، فيسرع فساده ، ولوجود مشقة في ذلك ولكن يستحب أن يأم الغاسل خرقة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ثم يمسح بها أسنان الميت ولثته ومنخره ، فيقوم ذلك مقام المضمضة والاستنشاق ، وهذا متفق عليه بين الحنفية ؛ والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) ،

(١) المالكية — قالوا : لا يندب إطلاق البخور .

الحنفية — قالوا : يندب إطلاق البخور في ثلاثة مواضع : أحدها : عند خروج روح الميت ، فتي تيقن موته يوضع على مكان مرتفع - سرير أو دكة - وقبل وضعه على المكان المرتفع يبخر ذلك المكان ثلاث مرات أو خمسا ، بأن تدار المجرمة - المبخرة - حول السرير ثلاثاً أو خمسا أو سبعا ، ولا يزداد على ذلك ثم يوضع الميت عليه : ثابها ؛ عند غسله بأن تدار المجرمة حول - دكة - غسله بالكيفية المذكورة ، ثالثا : عند تكفينه بالصفة المتقدمة .

الحنابلة — قالوا : التبخير يكون في مكان الغسل إلى أن يفرغ منه .

الشافعية — قالوا : يندب أن يستمر البخور عند الميت من وقت خروج روحه إلى أن

يصلى عليه .

(٢) الشافعية — قالوا : يندب تفصيل الميت في قيص رقيق لا يمنع وصول الماء ، فإن

أمكن أن يدخل الغاسل يده في كه الواسع فذاك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين .

(٣) المالكية ، والشافعية — قالوا : يوضأ بمضمضة واستنشاق ، وأن تنظيف أسنانه

ومنخره بالخرقة مستحب ولا يغني عن المضمضة والاستنشاق .

## ما يندب أن يكون عليه الغاسل من الصفات

يندب أن يكون الغاسل ثقة كي يستوفي الغسل ويستتر ما يراه من سوء ، ويظهر ما يراه من حسن ، فإن رأى ما يعجبه من تهلل وجه الميت وطيب رائحته ونحو ذلك ، فإنه يستحب له أن يتحدث به إلى الناس ، وإن رأى ما يكرهه من نثر رائحة أو تقطيب وجه أو نحو ذلك لم يجز له أن يتحدث به ، ويندب أن يجفف بدن الميت بعد الغسل حتى لا تبطل أكفانه .

## ما يكره فعله بالميت

يكره تسريح شعر رأسه ولحيته ، إلا عند الشافعية ، فإنهم قالوا : يسن تسريحهما إن تلبد الشعر ، وإلا فلا يسن ولا يكره ، وكذا يكره قص ظفره وشعره وشاربه وإزالة شعر إبطيه وشعر عاتيه ، بل المطلوب أن يدفن بجميع ما كان عليه ، فإن سقط منه شيء من ذلك رد إلى كفه ليدفن معه ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنفية ، أما الحنابلة : والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

## إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة عاقت ببدنه أو بكفنه فإنها تجب إزالتها ، ولا يعاد الغسل مرة أخرى ، باتفاق المالكية ؛ والشافعية ، أما الحنفية : والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : يسن قص شارب غير المحرم وتقليم أظافره إن طالا وأخذ شعر إبطيه إلا أنها بعد نزعها توضع معه في كفه ، أما حلق رأس الميت لحرام ، لأنه إنما يكون لنفسك أو زينة ، أما حلق شعر عاتيه فهو حرام لا مكروه ، لما قد يترتب على ذلك من مس عورته أو نظرها .

المالكية — قالوا : ما يحرم فعله في الشعر مطلقاً حال الحياة يحرم بعد الموت ، وذلك كحلق لحيته وشاربه ، وما يجوز حال الحياة يكره بعد الموت .

(٢) الحنفية — قالوا : النجاسة الخارجة من الميت لا تضر ، سواء أصابت بدنه أو كفه ، إلا أنها تغسل قبل التكفين تنظيماً لا شرطاً في صحة الصلاة عليه ، أما بعد التكفين فإنها =

## كيفية غسل الميت

ذكرت كيفية غسل الميت مفصلة في المذاهب ؛ فانظرها تحت الخط <sup>(١)</sup> .

= لا تغسل ، لأن في غسلها مشقة و حرج ، بخلاف النجاسة الطارئة عليه ، كأن كفن بنجس فإنها تمنع من صحة الصلاة عليه .

الحنابلة - قالوا : إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله وجبت إزالتها وإعادة غسله إلى سبع مرات . فإن خرج بعد السبع وجب غسل الخارج فقط ولا يعاد الغسل .

هذا إذ كان خروج النجاسة قبل وضعه في الكفن ، أما بعده فلا يفتقض الغسل ولا يعاد .

(١) الحنفية - قالوا : يوضع الميت على شيء مرتفع ساعة الغسل - كخشبة الغسل - ثم يبحر حال غسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة بأن تدار المحمرة حول الخشبة ثلاث مرات أو خمساً أو سبعمائة ، كما تقدم ، ثم يجرّد من ثيابه ما عدا سائر العورة ، ويندب أن لا يكون معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه ، ثم يلف الغاسل على يده خرقة ، يأخذ بها الماء ويغسل قبضه ودبره - الاستنجاء - ، ثم يوضأ ، ويبدأ في وضوئه بوجهه ، لأن البدء بغسل اليدين إنما هو للأحياء الذين يغسلون أنفسهم فيحتاجون إلى تنظيف أيديهم ، أما الميت فإنه يغسله غيره ، ولأن المضمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ، ويقوم مقامهما تنظيف الأسنان والمنخرين بخرقة ، كما تقدم ، ثم يغسل رأسه ولحيته بمنظف كالصابون ونحوه إن كان عليهما شعر ؛ فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك ؛ ثم يضع الميت على يساره ليبدأ بغسل يمينه ، فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجليه ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل ، ولا يجوز كب الميت على وجهه لغسل ظهره ، بل يحرك من جانبه حتى يعم الماء ؛ وهذه هي الغسلة الأولى ، فإذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفاية ؛ أما السنة فإنه يزداد على هذه الغسلة غسلتان أخريان ؛ وذلك بأن يضع ثانياً على يمينه ثم يصب الماء على شقه الأيسر ثلاثاً بالكيفية المتقدمة ، ثم يجلسه الغاسل ويسنده إليه ويمسح بطنه برفق ويغسل ما يخرج منه ، وهذه هي الغسلة الثانية ، ثم يضع بعد ذلك على يساره ويصب الماء على يمينه بالكيفية المتقدمة ، وهذه هي الغسلة الثالثة ، وتكون الغسلة الأولى بماء ساخن مصحوب بمنظف ، كورق النبق والصابون ، أما الغسلة الثالثة فتكون بماء مصحوب بكافور ؛ ثم بعد ذلك يحفف الميت ويوضع عليه الطيب ، كما تقدم .



= هذا ؛ ولا يشترط لصحة الغسل نية ، وكذلك لا تشترط النية لإسقاط فرض الكفاية على التحقيق ، إنما تشترط النية لتحصيل الثواب على القيام بفرض الكفاية .

المالكية — قالوا : إذا أريد تغسيل الميت وضع أولاً على شيء مرتفع ، ثم يجرى من جميع ثيابه ما عدا ساتر العورة ، فإنه يجب إبقاؤه ، سواء كانت مغلظة أو مخففة ، ثم يغسل بدي الميت ثلاث مرات ، ثم يمصر بطنه برفق ليخرج ما عسى أن يكون فيها من الأذى ، فلا يخرج بعد الغسل ، ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غايظة ويغسل بها مخرجه حال صب الماء عليهما ، ثم يغسل ما على يده من أذى ، ثم يضمضه وينشقه ويميل رأسه لجهة صدره برفق حال المضضة والاستنشاق ، ثم يمسح أسنانه وداخل أنفه بخرقة ؛ ثم يكمل وضوءه ، ويكون هذا الوضوء ثلاث مرات في كل عضو ، ثم يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات بلا نية ، فإن النية ليست مشروعة في غسل الميت ، ثم يغسل شقه الأيمن ظهراً وبطناً ، الخ ، ثم يغسل شقه الأيسر كذلك وقد تم بذلك غسله . وهذه هي الغسلة الأولى ، وتكون بماء قراح ؛ وبها يحصل الغسل المفروض ثم يندب أن يغسله غسلة ثانية وثالثة للتنظيف ، وتكون أولى هاتين الغسلتين بالصابون ونحوه ، فبدلك جسده بالصابون أولاً ، ثم يصب عليه الماء ؛ أما الغسلة الثانية منهما فتكون بماء فيه طيب ، والكافور أفضل من غيره ، ولا يزداد على هذه الغسلات الثلاث متى حصل بها إنقاء جسده من الأوساخ ؛ فإن احتاج لغسلة رابعة غسله أربع مرات ، إلى آخر ما تقدم في المندوبات ، ثم ينشف جسده ندباً ، ثم يجعل الطيب في حواسه ومحل سجوده ، كالجهة واليدين والرجلين ، وفي المحال الغائرة منه ؛ كإبطيه ، ثم يجعل في منافذه قطناً ، وعليه شيء من الطيب .

الشافعية — قالوا : إذا أريد غسل الميت وضع على شيء مرتفع ندباً ، وأن يكون غسله في خلوة لا يدخلها إلا الغاسل ، ومن يعينه ، وأن يكون في قبص رقيق لا يمنع وصول الماء ، فإن أمكن الغاسل أن يدخل يده في كه الواسع اكتفى بذلك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين ، فإن لم يوجد قبص يغسل فيه وجب ستر عورته ، ويستحب تغطية وجهه من أول وضعه على المغتسل ، وأن يكون الغسل بماء بارد مالح إلا للحاجة ، كبرد أو وسخ ، فيسخن قليلاً ، ثم يجلسه الغاسل على المرتفع برفق ، ويجعل يمينه على كتف الميت ، وإبهامه على نقرة قفاه ، ويسند ظهره بركبته اليمنى ، ويمسح بيساره بطنه ، ويكرر ذلك مع تحامل خفيف ليخرج ما في بطنه من الفضلات ، ويندب أن يكون عنده بجمرة — مبخرة — بفوح منها الطيب ، ويكثر من صب الماء كيلا تظهر الرائحة من الخارج ؛ ثم بعد ذلك يضع الميت على ظهره ، ويلف الغاسل خرقة على يده اليسرى فيغسل بها =

== سواه تيبه وباقى عورته ، ثم يلقى الغاسل الخرقة ويغسل يده بنفسه بماء وصابون إن تلوث بشئ من الخارج ثم يلف خرقة أخرى على سبابته اليسرى ، وينظف بها أسنان الميت ومنخريه ، ولا يفتح أسنانه إلا إذا تنجس فيه ، فإنه يفتح أسنانه للتطهير ، ثم يوضئه كوضوء الحي بمضمضة واستنشاق ويجب على الغاسل أن ينوى الوضوء بأن يقول : نويت الوضوء عن هذا الميت ، على المعتمد ، أما نية الغسل فسنة ، كما تقدم ، ثم يغسل رأسه فلهجته ، سواء كان عليهما شعر أو لا ، بمنظف ، كورق نيق وصابون ، ويسرح شعر الرأس واللحية لغير المحرم إن كان متلبداً بمشط ذا أسنان واسعة ، ويكون تسريحهما برفق حتى لا يتساقط شئ من الشعر ، فإن سقط شئ رد إلى الميت في كفنه ، ثم يغسل شقه الأيمن من عنقه إلى قدمه من جهة وجهه ثم شقه الأيسر كذلك ، ثم يحركه إلى جنبه الأيسر ، فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه وظهره إلى قدمه ، ثم يحركه إلى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستعيناً في كل غسلة بصابون ونحوه ، ويحرم كب الميت على وجهه احتراماً له ، ثم يصب عليه ماء من رأسه إلى قدمه ليزيل ما عليه من الصابون ونحوه ، ثم يصب عليه ماء أفرحاً خالصاً ، ويكون فيه شئ من الكافور بحيث لا يغير الماء .

هذا إذا كان الميت غير محرم ، كما تقدم ، وهذه الغسلات الثلاث تعد غسلة واحدة ، إذا لا يحسب منها سوى الأخيرة لتغير الماء بما قبلها من الغسلات ، فهي المسقطة للواجب ، ولذا تكون نية الغسل معها لا مع ما قبلها ، فإذا اقتصر على ذلك سقط فرض الكفاية ، ولكن يسن الغسل ثانية وثالثة بالكيفية السابقة ، فيكون عدد الغسلات تسعاً ، ولكن التكرار يكون في غسل الرأس والوجه واللحية ، أما غسلهاما يتدب تكراره .

الحنابلة - قالوا : إذا شرع في غسل الميت وجب ستر عورته على ما تقدم ، ثم يجرد من ثيابه ندباً ، فلو غسل في قميص خفيف واسع السكين جاز ، ويسن ستر الميت عن العيون وأن يكون تحت سقف أو خيمة ، ثم ترفع رأسه قليلاً برفق في أول الغسل إلى قريب من جلوسه ، إن لم يشق ذلك ، ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عساه أن يكون من أذى ، إلا إذا كانت امرأة حاملاً فإن بطنها لا تعصر ؛ وعند عصر بطنه يكتر من صب الماء ، ليذهب ما خرج ، ولا تظهر رائحته وكذلك يكون في مكان الغسل بخور ليذهب بالرائحة ، ثم يضع الغاسل على يده خرقة خشنة ، فيغسل بها أحد فرجى الميت ، ثم يضع خرقة أخرى كذلك فيغسل بها الفرج الثاني ، ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقة ، ثم بعد تجريد يده من ثيابه وستر عورته وغسل قبله ودبره بالكيفية الموضحة ينوى الغاسل غسلة ، وهذه النية شرط في صحة الغسل ، فلو تركها الغاسل لم يصح الغسل =

## التكفين

تكفين الميت فرض كفاية على المسلمين ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، وأقله ما يستر جميع بدن الميت ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين ويجب تكفين الميت من ماله الخاص الذي لم يتعاقب به حق الغير كالمراهون ؛ فإن لم يكن له مال خاص فكفنه على من تلزمه نفقته في حال حياته ؛ ولو كانت زوجة تركت مالا فيجب على الزوج القادر تكفين زوجته <sup>(١)</sup> ؛ فإن لم يكن لمن تلزمه نفقته مال كفن من بيت المال إن كان المسلمين بيت مال وأمكن الأخذ منه ، وإلا فبلى جماعة المسلمين القادرين ، ومثل الكفن في هذا التفصيل مؤن التجهيز كالحمل إلى المقبرة ، والدفن ونحوه .

وفي أنواع الكفن وصفته تفصيل في المذاهب المذكورة تحت الخط <sup>(٢)</sup> .

ثم يقول الغاسل . بسم الله ، ولا يزيد على التسمية بذلك ولا ينقص ، ثم يغسل كفى الميت ويزيل ما على بدنه من نجاسة ، ثم يلف الغاسل خرقة خشنة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ، ويمسح بها أسنان الميت ومنخريه ، وينظفهما بها وتنظيف أسنانه ومنخريه بالخرقة المذكورة مستحب ، ثم يسن أن يوضئه في أول الغسلات ، كوضو ما حدث ما عدا المضمضة والاستنشاق ، وهذا الوضوء ستة ، ثم يغسل رأسه ولحيته فقط برغوة ورق النبق ونحوه مما ينظف ، ويغسل باقي بدنه بورق النبق ونحوه ويكون ورق النبق ونحوه في كل غسلة من الغسلات ، ثم يغسل شقه الأيمن من رأسه إلى رجليه يبدأ بصفحة عنقه ، ثم يده اليمنى إلى الكتف ، ثم كفنه ، ثم شق صدره الأيمن ، ثم نخذه وساقه إلى الرجل ، ثم يغسل شقه الأيسر كذلك ويقبله الغاسل على جنبه مع غسل شقيه ، فيرفع جانبه الأيمن ، ويغسل ظهره ووركه ونخذه ، ولا يكبه على وجهه ؛ ويفعل بجانبه الأيسر كذلك ، ثم يصب الماء القراح على جميع بدنه ، وبذلك يتم الغسل مرة واحدة يجزى الاقتصار عليها ، ولمكن السنة أن يكرر الغسل بهذه الكيفية ثلاث مرات ؛ كما تقدم وتراً .

(١) المالكية ، والحنابلة — قالوا لا يلزم الزوج بتكفين زوجته ، ولو كانت فقيرة .

(٢) الشافعية — قالوا: لا يجوز تكفين الميت إلا بما كان يجوز له لبسه حال حياته ، فلا يكفن

الرجل ولا الخنثى بالحرير والمزعفران وجدغيرهما ، وإلا جاز للضرورة ، ويكره تكفينهما بالمصفر أما الصبي والمجنون والمرأة فيجوز تكفينهم بالحرير والمصفر والمزركش بالذهب أو الفضة مع الكراهة ، والأفضل أن يكون الكفن أبيض اللون قديماً مغسولاً ، فإن لم يوجد ذلك كفن بما =

== يحل، فإن لم يوجد إلا حرير، وجلد، وحشيش، وحناء معجونة؛ وطين، قدم الحرير على الجلد، والجلد على الحشيش، والحشيش على الحناء المعجونة؛ وهي مقدمة على الطين، ويجب أن يكون الكفن طاهراً، فلا يجوز تكفينه بالمتنجس مع القدرة على الطاهر، ولو كان حريراً، فإن لم يوجد طاهر صلى عليه عارياً ثم كفن بالمتنجس ودفن، وتكره المغالاة في الكفن بأن يكون غالي القيمة كما يكره للحى أن يدخر لنفسه كفنأ حال حياته إلا إذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز، ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن؛ ويكره أن يكون في الكفن شيء غير البياض، كالعصفر ونحوه، ثم الكفن ثلاثة أثواب للذكر والأثني يستر كل واحد منها جميع بدن الميت إلا رأس المحرم ووجه المحرمة، وهذا إذا كفن من تركته، ولم يكن عليه دين مستغرق للتركة، ولم يوص أن يكفن بثوب واحد، وإلا كفن بثوب واحد ساتر لجميع بدن غير المحرم، ويجوز الزيادة على ذلك إن تبرع بها غيره، أما من يكفن من بيت المال؛ أو من المال الموقوف على أكفان الموتى فيحرم الزيادة فيه على ثوب واحد، إلا إن شرط الواقف زيادة على ذلك فينفذ شرطه، ويجوز أن يزداد على الثلاثة الأثواب المتقدمة في كفن الرجل قبص تحتها وعمامة على رأسه، ولكن الأفضل والأكمل الاقتصار على الثلاثة فقط، وإنما تجوز الزيادة ما لم يكن في الورثة قاصر أو محجور عليه، وإلا حرمت الزيادة. أما الأثني فالأكمل أن يكون كفنهما خمسة أشياء: إزار، فقميص، نغار، فلنفتان، وكيفيته أن يبسط أحسن اللقائف وأوسعها ويوضع عليه حنوط - نوع من الطيب - ونحوه كالكافور، وتوضع الثانية فوقها ويوضع عليه الحنوط وكذا الثالثة إن كانت، ثم يوضع الميت فوقها برفق مستلقياً على ظهره؛ وتجعل يدها على صدره، ويمناه على يسراه أو يرسلان في جنبه، ثم تشد ألبناه بخزقة بعد أن يدس بينهما قطن مندوف عليه حنوط حتى تصل الخزقة إلى حلقه الدبر من غير إدخال، وينبغي أن تكون الخزقة مشقوقة الطرفين على هيئة - الحفاظ - وتلف عليه اللقائف واحدة واحدة بأن يثنى حرفها الذي يلي شقه الأيسر على الأيمن وبالعكس، وينبغي جمع الباقي من الكفن عند رأسه ورجليه وتشد لقائف غير المحرم بأربطة خشبية الانتشار عند حمله، وتحل الأربطة بعد وضعه في القبر تفاؤلاً بحل الشدائد عنه، ولا يطيب المحرم مطلقاً لا في كفنه ولا في بدنه ولا في ماء غسله، كما تقدم، كما لا يجوز تكفينه بشيء يحرم عليه لبسه في حال إحرامه، كالخيط.

الحنفية - قالوا: أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض، سواء كانت جديدة أو خلقية، وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة، وكل ما لا يباح في حال

= الحياة يكره التكفين فيه ، فيكره الرجال التكفين بالحريير والمصفر والمزفر ونحوها إلا إذا لم يوجد غيرها ، أما المرأة فيجوز تكفينها بذلك وينظر في كفن الرجل إلى مثل ثيابه لخروجه في العيدين ، وينظر في كفن المرأة إلى مثل ثيابها عند زيارة أبيها ، والكفن ثلاثة أنواع : كفن السنة وكفن الكفاية ، وكفن الضرورة ، وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة ، فكفن السنة للرجال والنساء قميص وإزار ولفافة ، والقميص من أصل العنق إلى القدم ، والإزار من قرن الرأس إلى القدم ، ومثله اللفافة ، ويزاد المرأة على ذلك خمار يستر وجهها ، وخرقة تربط ثديها ، ولا تعمل للقميص أكمام ولا فتحات في ذيله ، وتزاد اللفافة عند رأسه وقدمه كي يمكن ربط أعلاها وأسفلها ، فلا يظهر من الميت شيء ، ويجوز ربط أوسطها بشرائط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها ، وأما كفن الكفاية فهو الاقتصار على الإزار أو اللفافة أو مع الخمار وخرقة الثديين للنساء مع ترك القميص فيهما ، فيكفي هذا بدون كراهة ، وأما كفن الضرورة فهو ما يوجد حال الضرورة ولو بقدر ما يستر العورة ، وإن لم يوجد شيء يغسل ويجعل عليه الأذخر إن وجد ، ويصلى على قبره ، وإذا كان المرأة ضفائر وضعت على صدرها بين القميص والإزار ، ويندب تبخير الكفن ، كما تقدم .

هذا وإذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون ، أو كان مديناً يقتصر على كفن الكفاية ، وكيفية التكفين أن تبسط اللفافة ثم يبسط عليها إزار ، ثم يوضح الميت على الإزار ويقمص ثم يطوى الإزار عليه من قبل اليسار ، ثم من قبل اليمين ، وأما المرأة فتبسط لها اللفافة والإزار ثم توضع على الإزار وتلبس الدرع ، ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ، ثم يجعل الخمار فوق ذلك ، ثم يطوى الإزار واللفافة ، ثم الخرقه بعد ذلك تربط فوق الأكفان وفوق القدمين .

المالكية - قالوا : يندب زيادة الكفن على ثوب واحد بالنسبة للرجل والمرأة ، والأفضل أن يكفن الرجل في خمس أشياء : قميص له أكمام وإزار ، وعمامة لها عذبة ، قدر ذراع تطرح على وجهه ، ولفافتان ، وأن تكفن المرأة في سبعة أشياء : إزار ، وقميص ، وخمار وأربع لفائف ، ولا يزداد على ما ذكر للرجل ولا للمرأة إلا - الحفاظ ، وهو خرقة تجعل فوق القطن المجمول بين الفخذين مخافة ما يخرج من أحد السبيلين ، ويندب أن يكون الكفن أبيض ، ويجوز التكفين بالمصبوغ بالزعفران أو الورس - نبت أصفر باليمن - ، ويكره بالمصفر والأخضر وكل ما ليس بأبيض غير للمصبوغ بالزعفران والورس ، ويكره أيضاً بالحريير والخز والنجس ؛ ومحل الكراهة =

## مباحث صلاة الجنائز حكمها

هي فرض كفاية على الأحياء ، فإذا قام بها البعض ولو واحداً سقطت عن الباقين ، فلا يكفون بها ، ولكن يتفرد بثوابها من قام بها منهم .

== في ذلك كله إن وجد غيره ، وإلا فلا كراهة ، ويجب تكفين الميت فيما كان يلبسه لصلاة الجمعة ولو كان قديماً ، وإذا تنازع الورثة فطلب بعضهم تكفينه فيما كان يلبسه في الجمعة ، رطلب البعض الآخر تكفينه في غيره قضى للأول ، ويندب تبخير الكفن وأن يوضع الطيب داخل كل لفافة وعلى قطن يجعل بمنافذه كأنفه وفمه وعينه وأذنيه ومخرجه ، والأفضل من الطيب الكافور ، كما تقدم ، ويتدب ضمير شعر المرأة وإلقاؤه من خلفها .

الحنابلة - قالوا : الكفن نوعان : واجب ، ومسنون ، فالواجب ثوب يستر جميع بدن الميت مطلقاً ، ذكر أكان أو غيره ، ويجب أن يكون الثوب مما يلبس في الجمع والاعياد ، إلا إذا أوصى بأن يكفن بأقل من ذلك فتنفذ وصيته ، ويكره تكفينه فيما هو أعلى من ملبوس مثله في الجمع والاعياد ولو أوصى بذلك ، وأما المسنون فختلف باختلاف الميت ، فإن كان رجلاً سن تكفينه في ثلاث لفائف بيض من قطن ، ويكره الزيادة عليها ، كما يكره أن يجعل له عمامة ، وكيفيته أن تبسط اللفائف على بعضها ، ثم تبخر بعود ونحوه ، ويوضع الميت عليها ، ويسن أن تكون اللفافة الظاهرة أحسن الثلاث ، وأن يجعل الحنوط - وهو أخلط من طيب - فيما بينها ، ثم يجعل قطن محنط بين ألبتية ، وتشد فوقه خرقة مشقوقة الطرف كالسراويل ، ويحسن تطيب الميت كله ، ثم يرد طرف اللفافة العليا الأيمن على شق الميت الأيسر ، وطرفها الأيسر على شقة الأيمن ، ثم يفعل باللفافة الدانية والثالثة كذلك ، ويجعل أكثر الزائد من اللفائف عند رأسه ، ثم تربط هذه اللفائف عليه ، ثم تحمل إذا وضع في القبر ، أما الأثني والحنثي البالغان في خمسة أبواب بيض من قطن وهي : إزار ، ونحوه ، وقميص ، ولفافتان ، والكيفية في اللفافتين ، كما تقدم ، والنحو يجعل على الرأس والإزار في الوسط والقميص يلبس لها ؛ ويسن أن يكفن الصبي في ثوب واحد ، وأن تكفن الصبية في قميص ولفافتين ، ويكره التكفين بالشعر والصوف والمزعر والمعصر والرقيق الذي يحدد الأعضاء ، أما الرقيق الذي يشف عما تحته فلا يكفي ؛ ويحرم التكفين بالجلد والحري ولو لامرأة ، وكذا بالمذهب والمفضض ، ويجوز التكفين بالحري والمذهب والمفضض إن لم يوجد غيرها .



## صفة صلاة الجنازة

نريد أن نبين هنا كيفية صلاة الجنازة في كل مذهب من المذاهب بطريق الإجمال ، ثم نذكر ما هو ركن ، وما هو شرط ، وما هو سنة ، أو مندوب ، فانظر كيفيتها في كل مذهب تحت الخط "١"

(١) الحنفية - قالوا : صفتها أن يقوم المصلي بحذاء صدر الميت ، ثم ينوي أداء فريضة صلاة الجنازة عبادة لله تعالى ، ثم يكبر للإحرام مع رفع يديه حين التكبير ، ثم يقرأ التناء ، ثم يكبر تكبيرة أخرى بدون أن يرفع يديه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه أيضاً ، ثم يدعو للميت ولجميع المسلمين ، والأحسن أن يكون بالدعاء السابق ، ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضاً ، ثم يسلم تسليمتين : إحداهما عن يمينه ، وينوي بها السلام على من على يمينه ، ثانيتهما : على يساره ؛ وينوي بها السلام على من على يساره ؛ ولا ينوي السلام على الميت في التسليمتين ، ويسر في الكل إلا في التكبير .

المالكية - قالوا : صفتها أن يقوم المصلي عند وسط الميت إن كان رجلاً ، وعند منكبيه إن كان امرأة ، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين ، ثم يكبر تكبيرة الإحرام مع رفع يديه عندها ، كما في الصلاة ، ثم يدعو ، كما تقدم ثم يكبر تكبيرة ثانية بدون رفع يديه ، ثم يدعو أيضاً ، ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه ، ثم يدعو ، ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه ، ثم يدعو ، ثم يسلم تسليمة واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة ، كما تقدم في الصلاة ، ولا يسلم غيرها ، ولو كان مأموماً ؛ ويندب الإسرار بكل أقوالها إلا الإمام فيجهر بالتسليم والتكبير لسمع المأمومون ، كما تقدم ، ويلاحظ في كل دعاء أن يكون مبدوء بحمد الله تعالى ، وصلاة على نبيه عليه السلام .

الشافعية - قالوا : كيفيتها أن يقف الإمام أو المنفرد عند رأسه إن كان ذكراً ، وعند عنقه إن كان أنثى أو خنثى ، ثم ينوي بقلبه قائلاً بلسانه : نويت أصلي أربع تكبيرات على من حضر من أموات المسلمين فرض كفاية لله تعالى ، ثم يكبر تكبيرة الإحرام ، وإن كان مقتدياً ينوي الاقتداء ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بدون دعاء الافتتاح ، ثم يقرأ الفاتحة ؛ ولا يقرأ سورة بعدها ؛ ثم يكبر التكبيرة الثانية ؛ ثم يقول : اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ؛ كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم ؛ في العالمين ؛ إنك حميد مجيد ؛ ثم يكبر =

## أركان صلاة الجنازة

اصلاة الجنازة أركان لا تتحقق إلا بهم بحيث أو نقص منها ركن بطلت ، ولزمت إعادتها ، وأول هذه الأركان النية ، وهي رك عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة فقالوا : إنها شرط لاركن ، وعلى كل حال فلا بد منها في صلاة الجنازة ؛ كغيرها من الصلوات ، أما صفة النية المذكورة ففيها تفصيل في المذاهب ذكرناه تحت الخط (١) :

= التكبيرة الثالثة ويدعو بعدها للميت بأي دعاء أخروي ، والأفضل أن يكون بالدعاء المتقدم ، ثم يكبر التكبيرة الرابعة ، ويقول بعدها : اللهم لاتحرمنا أجره ، ولا تفتنا بعده ، ثم يقرأ قوله تعالى : ( الذين يحملون العرش ، ومن حوله ، يسبحون بحمد ربهم ) الآية ، ثم يسلم التسليمة الأولى بنوى بها من على يمينه ، ثم يسلم الثانية ناوياً بها من على يساره ، ويرفع يديه عند كل تكبيرة ، ويضعهما تحت صدره ، كما في الصلاة .

الحنابلة - قالوا : صفتها أن يقف المصلي عند صدر الذكر ، ووسط الأثني ، ثم ينوى الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على هذا الميت ، ونحو ذلك . ثم يكبر الإحرام مع رفع يديه ، كما في الصلاة ثم يتعوذ ، ثم يسلم ، ثم يقرأ الفاتحة ، ولا يزيد عليها ، ثم يكبر تكبيرة ثانية رافعاً يديه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، كما في التشهد الأخير ، ثم يكبر تكبيرة ثالثة مع رفع يديه ، ثم يدعو للميت ، كما تقدم ، ثم يكبر رابعة مع رفع يديه أيضاً ، ولا يقول بعدها شيئاً ، ويصبر قليلاً ساكناً ، ثم يسلم تسليمة واحدة ، ولا بأس بتسليمة ثانية .

(١) الحنفية - قالوا : يكفي أن ينوى في نفسه صلاة الجنازة ، وبعضهم يقول : لا بد من أن ينوى الصلاة على رجل أو أنثى أو صبي أو صبية ، ومن لم يعرف يقول : نويت أن أصلي الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الإمام ، وذلك لأن الميت سبب للصلاة ، ولا بد من تعيين السبب ، وهذا هو الظاهر الأحوط ، وبعضهم يقول : إنه لا بد مع هذا أن ينوى الدعاء على الميت أيضاً المالكية - قالوا : يكفي أن يقصد الصلاة على هذا الميت ، ولا يضر عدم معرفة كونه ذكراً أو أنثى لو اعتقد أنها ذكر فبانت أنثى وبالعكس ، فإنه لا يضر ، ولا يلزمه أن ينوى الفرضية كما هو رأى الحنفية .

الشافعية - قالوا : لا بد فيها من أن يقصد صلاة الجنازة ، ويقصد أداء فرض صلاتها ، وإن لم يصرح بفرض الكفاية ، ولا يشترط تعيين الميت الحاضر ، فإن عينه وظهر غيره لم تصح .  
الحنابلة - قالوا : صفة النية ههنا ذا ، هي أن ينوى الصلاة على هذا الميت ، أو هؤلاء المرثي إن كانوا جماعة ، سواء عرف عددهم أولاً :

ثانيها : التكبيرات ، وهي : أربع بتكبيرة الإحرام ، وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة ، وهي ركن باتفاق ؛ ثالثها : القيام فيها إلى أن تم ، فلو صلاها قاعداً بغير عذر لم تصح ، باتفاق ؛ رابعها : الدعاء للبيت ، وفي محله وصفته تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط '١١' ؛ خامسها : السلام

(١) المالكية — قالوا : يجب الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المتمد وأقله أن يقول : اللهم اغفر له ، ونحو ذلك ، وأحسنه أن يدعو بدعاء أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو أن يقول بعد حمد الله تعالى ، والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم : اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ؛ اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ؛ اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتنا بعده ، ويقول في المرأة : اللهم إنها أمك ، وبنيت عبدك ، وبنيت أمك ويستمر في الدعاء المتقدم بصيغة التأنيث ؛ ويقول في الطفل الذكر : اللهم إنه عبدك ، وابن عبدك أنت خلقتة ورزقته ، وأنت أمته وأنت تحييه ؛ اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً ، وفرطاً وأجرأ ، وثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، ولا تفتنا وإياهما بعده ، اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفاة إبراهيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وعافه من فتنة القبر ، وعذاب جهنم ؛ فإن كان يصلي على ذكر وأثى معاً يغلب الذكر على الأثى ، فيقول : إنهما عبدك ، وابنا عبدك ، وابنا أمك ، الخ . وكذا إذا كان يصلي على جماعة من رجال ونساء ، فإنه يغلب الذكور على الإناث ؛ فيقول : اللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك . الخ . فإن كن نساء يقول : اللهم إنهن إماءك ، وبنات عبيدك ، وبنات إمائك ، كن يشهدن ، الخ ؛ وزاد على الدعاء المذكور في حق كل ميت بعد التكبيرة الرابعة : اللهم اغفر لاسلافنا وأرطانا ، ومن سبقنا بالإيمان ؛ اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإيمان ، ومن توفيته منا فوفه على الإسلام ، واغفر للمسلمين والمسلمات ، ثم يسلم .

الحنفية — قالوا : الدعاء يكون بعد التكبيرة الثالثة ، ولا يجب الدعاء بصيغة خاصة ، بل المطلوب الدعاء بأمور الآخرة ، والأحسن أن يدعو بالمأثور في حديث عوف بن مالك ، وهو : اللهم اغفر له ، وارحمه ، وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، وغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر ، وعذاب النار . هذا إذا كان الميت رجلاً ، فإن كان أثنى يبدل ضمير المذكور بضمير الأثنى ، ولا يقول : وزوجاً =

== خيراً من زوجها ، وإن كان طفلاً يقول : اللهم اجعله لنا فرطاً ؛ اللهم اجعله لنا ذخراً وأجرأ ؛ اللهم اجعله لنا شافعاً ومشفعاً ، فإن كان لا يحسن المصلى هذا الدعاء دعا بما شاء .

الشافعية - قالوا : يشترط في الدعاء أن يكون بعد التكبير الثالثة طلب الخير للميت الحاضر ، فلو دعا المؤمن بغير دعاء له بخصوصه لا يكفي إلا إذا كان صديقاً ، فإنه يكفي كما يكفي الدعاء لو والديه ، وأن يكون المطلوب به أمراً أخروبياً ، كطلب المغفرة والرحمة ، ولو كان الميت غير مكلف ، كالصبي والمجنون الذي بلغ مجنوناً واستمر كذلك إلى الموت ، ولا يتميد المصلى في الدعاء بصيغة خاصة ، ولكن الأفضل أن يدعو بالدعاء المشهور عند الأمن من تغير رائحة الميت ، فإن خيف ذلك وجب الاقتصار على الأقل ، والدعاء المشهور هو : اللهم هذا عبدك وابن عبدك ، خرج من روح الدنيا وسعها ، ومحبو به وأحبائه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقية ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به منا ، اللهم إنه نزل بك ، وأنت خير منزل به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك ، وأنت غني عن عذابه ، وقد جئتكم راغبين إليكم شفعاء له ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه ، وأفسح له في قبره ؛ وجافي الأرض عن جنبيه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ؛ ويستحب أن يقول قبله : اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأثاننا ، اللهم من أحبيته منا ، فأحبه على الإسلام ، ومن توفيته منا ، فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره .

ويندب أن يقول قبل الدعاء المذكورين : اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف عنه وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأعدّه من عذاب القبر وفتنته ، ومن عذاب النار ، وينبغي أن يلاحظ قارئ الدعاء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بما يناسب حال الميت الذي يصلى عليه ، وله أن يذكر مطلقاً بقصد الشخص ، وأن يؤثّر مطلقاً بقصد الجنائز ، ويصح أن يقول في الدعاء على الصغير بدل الدعاء المذكور : اللهم اجعله فرطاً لأبويه ، وسافراً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ولا تفتنهما بعده ، ولا تحرمهما أجره .

هذا ، ويسن أن يرفع يديه عند كل تكبيرة .

الحنابلة - قالوا : محل الدعاء بعد التكبير الثالثة ، ويجوز عقب الرابعة ، ولا يصح عقب =

بعد التكبيرة الرابعة وهو ركن عند ثلاثة ، وقال الحنفية : إنه واجب ، كالسلام في باقي الصلوات ، فلا تبطل الصلاة بتركه ، ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية ، وهي ركن عند الشافعية ، والحنابلة : أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ؛ وأما قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ففهيما اختلاف في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

= سواهما ، وأقل الواجب بالنسبة للكبير : اللهم اغفر له ونحوه ، وبالنسبة للصغير : اللهم اغفر لوالديه بسببه ، ونحو ذلك ، والمسنون الدعاء بما ورد ، ومنه اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا إنك تعلم متقلبنا ومثوانا ، وأنت على كل شيء قدير ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام والسنة ، ومن توفيته منا ، فتوفه عليهما ، اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الذنوب والخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعد له من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، وأفسح له قبره ونوره فيه ، وهذا الدعاء للميت الكبير ذكر آ كان أو أنثى ، إلا أنه يثوت الضمائر في الآتى ، وإن كانت الميت صغيراً أو بلغ مجنوناً واستمر على جنونه حتى مات قال في الدعاء : اللهم اجعله ذكراً لوالديه ، وفرطاً وأجرأ وشفيماً مجاباً ، اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، وألحقه بصالح سلف المؤمنين ، واجعله في كفالة إبراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم ، يقال ذلك في الذكر والآتى ، إلا أنه يثوت في المآزئ .

(١) الحنفية — قالوا : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية مسنونة وليست ركناً .

للمالكية — قالوا : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في الدعاء .

(٢) الحنفية — قالوا : قراءة الفاتحة بنية التلاوة في صلاة الجنائز مكروهة تحريماً ، أما بقية الدعاء فجائزة .

الشافعية — قالوا : قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ركن من أركانها ، والأفضل قراءتها بعد التكبيرة الأولى ، وله قراءتها بعد أى تكبيرة ، ومتى شرع فيها بعد أى تكبيرة وجب إتمامها ، ولا يجوز قطعها ولا تأخيرها إلى ما بعدها ، فإن فعل ذلك بطالت عملاته ، ولا فرق بين المسبوق وغيره الحنابلة — قالوا : قراءة الفاتحة فيها ركن ، ويجب أن تكون بعد التكبيرة الأولى .  
المالكية — قالوا : قراءة الفاتحة فيها مكروهة تنزيهاً .

## شروط صلاة الجنائز

وأما شروطها : فمنها أن يكون الميت مسلماً ، فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى :  
 « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » ، ومنها أن يكون الميت حاضراً ، فلا تجوز الصلاة على  
 الغائب ، أما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي فهي خصوصية له ، باتفاق الحنفية ،  
 والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، ومنها تطهير الميت ،  
 فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيمم ، باتفاق المذاهب ، ومنها أن يكون الميت قدماً أمام  
 القوم ، فلا تصح الصلاة عليه إذا كان موضوعاً خلفهم ، باتفاق ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم  
 تحت الخط (٢) ، ومنها أن لا يكون الميت محمولا على دابة ، أو على أيدي الناس ، أو أعناقهم  
 وقت الصلاة ، عند الحنفية ، والحنابلة ، وخالف الشافعية ، والمالكية ، فانظره تحت الخط (٣)  
 ومنها أن لا يكون شهيداً ، وسيأتي بيانه في مبحث خاص ، فتحرم الصلاة عليه لحرمة غسله ، باتفاق  
 ثلاثة ، وقال الحنفية : إن الشهيد لا يغسل ، ولكن تجب الصلاة عليه ، ومنها أن يكون الحاضر  
 من بدن الميت الجزء الذي يلزم تغسيله ، على ما تقدم في الغسل . وتجب الصلاة على السقط إذا  
 كان غسله واجباً ، على ما تقدم تفصيله في المذاهب ؛ وأما شروطها المتعلقة بالمصلي ، فهي  
 شروط : الصلاة من النية ، والطهارة ، واستقبال القبلة ، وستر العورة ، ونحو ذلك .

## سنن صلاة الجنائز

### كيف يقف الإمام للصلاة على الميت

لصلاة الجنائز سنن مفصلة في المذاهب المذكورة تحت الخط (٤) .

- (١) الحنابلة - قالوا : تجوز الصلاة على الغائب إن كان بعد موته بشهر ، فأقل .  
 الشافعية - قالوا : تصح الصلاة على الغائب عن البلد من غير كراهة .  
 (٢) المالكية - قالوا : الواجب حضور الميت ، وأما وضعه أمام المصلي بحيث يكون  
 عند منكبي المرأة ووسط الرجل فمندوب .  
 (٣) الشافعية ، والمالكية - قالوا : تجوز الصلاة على الميت المحمول على دابة ، أو أيدي  
 الناس ، أو أعناقهم .  
 (٤) الحنفية - قالوا : يسن الثناء بعد التكبير الأولى ، وهو : سبحانك اللهم وبحمدك ، إلى =



آخر ما تقدم في سنن الصلاة، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية، والدعاء على القول بأنه ليس ركناً؛ ويندب أن يقوم الإمام بخذاء صدر الميت، سواء كان ذكراً أو أنثى، كبيراً أو صغيراً. ويندب أيضاً أن تكون صفوف المصلين عليه ثلاثة، لقوله صلى الله عليه وسلم: «من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له، فلو كان عدد المصلين سبعة قدم واحد، ثم ثلاثة؛ ثم اثنان، ثم واحد. المالكية - قالوا: ليس لصلاة الجنائز سنن، بل لها مستحبات، وهي الإسرار بها؛ ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى فقط حتى يكونا حذو أذنيه، كما في الإحرام لغيرها من الصلوات، وابتداء الدعاء بحمد الله تعالى، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، كما تقدم: ووقوف الإمام والمنفرد على وسط الرجل، وعند منكب المرأة، ويكون رأس الميت عن يمينه، رجلاً كان أو امرأة، إلا في الروضة الشريفة، فإنه يكون عن يساره ليكون جهة القبر الشريف؛ وأما المأموم فيقف خلف الإمام كما يقف في غيرها من الصلاة؛ وقد تقدم في صلاة الجماعة: وجهر الإمام بالسلام والتكبير بحيث يسمع من خلفه، وأما غيره فيسر فيها.

الحنابلة - قالوا: سننها فعلها في جماعة، وأن لا ينقص عدد كل صف عن ثلاثة إن كثر المصلون، وإن كانوا ستة جعلهما الإمام صفين، وإن كانوا أربعة جعل كل اثنين صفاً، ولا تصح صلاة من صلى خلف الصف كغيرها من الصلاة، وأن يقف الإمام والمنفرد عند صدر الذكر، ووسط الأنثى، وأن يسر بالقراءة والدعاء فيها.

الشافعية - قالوا: سننها التعوذ قبل الفاتحة؛ والتأمين بها، والإسرار بكل الأقوال التي فيها، ولو فعلت ليلاً، إلا إذا احتجج لجهر الإمام أو المبلغ بالتكبير والسلام فيجهران بهما، وفعلها في جماعة؛ وأن يكون ثلاثة صفوف إذا أمكن، وأقل الصف اثنان ولو بالإمام، ولا تكره مساواة المأموم الإمام في الوقوف حينئذ، وأكمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم في سنن الصلاة: والصلاة على آل دون السلام عليهم وعلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ والتحميد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي؛ والدعاء المأثور في صلاة الجنائز؛ والتسليمة الثانية؛ وأن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام: اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده، ثم يقرأ آية (الذين يحملون العرش، ومن حوله، يسبحون بحمدهم، ويؤمنون به) الآية؛ وأن يقف الإمام أو المنفرد عند رأس الذكر، وعند عجز الأنثى أو الخنثى؛ وأن يرفع يديه عند كل تكبيرة، ثم يضعهما تحت صدره، وأن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق صلاته، وأن تكرر الصلاة عليه من أشخاص متغايرين، أما إعادتها من أقاموها أولاً فمكرهة، ومن السنن ترك دعاء الافتتاح وترك السورة، ويكره أن يصلى عليه قبل أن يكفن.

## مبحث الأحق بالصلاة على الميت

في الأحق بالصلاة على الميت اختلاف في المذاهب : مذکور تحت الخط <sup>(١)</sup>

(١) الحنفية - قالوا : يقدم في الصلاة عليه السلطان إن حضر ، ثم نائبه وهو أمير المصنر ، ثم القاضي ، ثم صاحب الشرطة ، ثم إمامه الحى إذا كان أفضل من ولى الميت ، ثم ولى الميت على ترتيب العصبية في النكاح ، فيقدم الابن ، ثم ابن الابن ، وإن سفل ، ثم الأب ، ثم الجد ، وإن علا ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، وهكذا الأقرب فالأقرب ، كما هو مفصل في باب النكاح ، فإن لم يكن له ولى ، قدم الزوج ، ثم الجيران ، وإذا أوصى لأحد بأن يصلى عليه أو بأن يغسله فهي وصية باطلة لا تنفذ ، ولمن له حق التقدم أن يأذن غيره في الصلاة .

الحنابلة - قالوا : الأولى بالصلاة عليه إماماً : الوصى العدل ، فإذا أوصى بأن يصلى عليه شخص عدل قدم على غيره ، ثم السلطان . ثم نائبه ، ثم أب الميت ، وإن علا ، ثم ابنه ، وإن نزل : ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث ، ثم ذوو الأرحام ، ثم الزوج ، فإن تساوى الأواباء في القرب كماخوة أو أعمام ، قدم الأفضل منهم على ترتيب الإمامة ، وقدم تقدم في صلاة الجماعة ، فإن تساوا في جميع جهات التقديم أقرع بينهم عند التنازع ، وإذا أناب الولى عنه واحداً كان بمنزلة ، فيقدم على من يليه في الرتبة ، بخلاف نائب الوصى ، فلا يكون بمنزلة .

الشافعية - قالوا : الأولى بإمامتها أب الميت ، وإن علا . ثم ابنه : وإن سفل ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، وهكذا على ترتيب الميراث . فإن لم يكن قريب قدم معتق الميت ، ثم عصبته الأقرب فالأقرب ، ثم الإمام الأعظم ، أو نائبه ، ثم ذوو الأرحام الأقرب فالأقرب ، ويقدم الأسن في الإسلام العدل عند التساوى في درجة ، كابنين ، ثم الأفق ، والأقرأ ، والأورع ؛ وإذا أوصى بالصلاة عليه لغير من يستحق التقدم من ذكر فلا تنفذ وصيته .

المالكية - قالوا : الأحق بالصلاة على الميت من أوصى الميت بأن يصلى عليه إذا كان الإيصال لرجاء بركة الموصى له ، وإلا فلا ، ثم الخليفة ، وهو الإمام الأعظم ، وأما نائبه فلاحق له في التقدم ، إلا إذا كان نائباً عنه في الحكم والخطبة ، ثم أقرب العصبية ، فيقدم الابن ، ثم ابنه ، ثم الأب ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم الجد ، ثم العم ، ثم ابن العم ، وهكذا ، فإن تعددت العصبية المتساوون في القرب من الميت تقدم الأفضل منهم لزيادة فقه ، أو حديث ، ونحو ذلك ، ولا حق لخروج غير عصبية الميت ، في التقدم بخلاف السيد فله الحق ، ويكون بعد العصبية ، فإن لم يوجد عصبية ولا سيد ، فالأجانب سواء ، إلا أنه يقدم الأفضل منهم ، كما في صلاة الجماعة ، وقد تقدم .

## إذا زاد الإمام في التكبير على أربع أو نقص

أولاً: إذا زاد الإمام في التكبير على أربع أو نقص عنها في متابعة المأمومين إياه وصحة الصلاة تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا: إذا زاد الإمام عن أربع ، فالمتقدم لا يتابعه في الزيادة ، بل ينتظر حتى يسلم معه ، وصحت صلاة الجميع ، أما إذا نقص عنها فتبطل صلاة الجميع إن كان النقص عمداً ، فإن كان سهواً فالحكم بحكم نقص ركعة في الصلاة ، إلا أنه لا يسجد للسجود في صلاة الجنازة . وقد تقدم حكم نقصان ركعة في الصلاة .

الشافعية — قالوا: لو زاد عن الأربع فلا يتابعه المأموم ، بل ينوي المفارقة بقبضه ويسلم قبله أو ينتظره ليسلم معه ، والأفضل الانتظار ، وتصح صلاة الكل ، إلا إذا والى الإمام رفع يديه في التكبيرات الزائدة ثلاث مرات ، فإن الصلاة تبطل عليه وعلى المأمومين إن انتظروه ، وإن نقص عنها بطلت عليه وعلى المأمومين إن كان النقص عمداً ، فإن كان سهواً تداركه كالصلاة ، ولا يسجد للسجود هنا .

المالكية — قالوا: إذا زاد الإمام عن الأربع عمداً أو سهواً كره المأمومين أن ينتظروه ، بل يسلمون دونه وصحت صلاته وصلاتهم ، وإن نقص عنها عمداً وهو يرى ذلك مذهباً له فلا يتبعه المأمومون في النقص ، بل يكملون التكبير أربعاً ، وصحت صلاة الجميع ، وأما إذا نقص عمداً وهو لا يرى ذلك مذهباً ، فإن صلاته تبطل ، وتبطل صلاة المأمومين تبعاً لبطلان صلاته ، فإن نقص سهواً سبغ له المأمومون ، فإن رجع عن قرب ، وكل التكبير كلوه معه وصحت صلاة الجميع ، وإن لم يرجع ولم يتنبه إلا بعد زمن طويل ، كما تقدم في الصلاة كلوا هم ، وصحت صلاتهم ، وبطلت صلاته ،

الحنابلة — قالوا: إذا زاد الإمام عن أربع تكبيرات تابعه المأمومون في الزيادة إلى سبع تكبيرات ، فإن زاد عن السبع نبهوه ، ولا يجوز لهم أن يسلموا قبله ، وتصح صلاة الجميع ، وإن نقص عنها ، فإن كان عمداً ، بطلت صلاة الجميع ، وإن كان سهواً ، فلا يسلم المأمومون ، بل ينبهونه ، فإن أتى بما تركه عن قرب وصحت صلاة الجميع ، وإن طال الفصل أو وجد من الإمام منافع للصلاة بطلت صلاة الإمام ، وتبطل صلاة المأمومين إن لم ينووا المفارقة ، وإلا صحت .

## إذا فات المصلي تكبيرة أو أكثر مع الإمام

إذا جاء المأموم إلى صلاة الجنائز فوجد الإمام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر من تكبيرة ،  
ففي حكمه تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط "١" .

(١) الحنفية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى ، واشتغل  
بالثناء ، أو الثانية ، واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : أو الثالثة ، واشتغل بالدعاء فلا يكبر  
في الحال ، بل ينتظر لإمامه ليكبر معه ، فإن لم ينتظره وكبر فلا تفسد صلاته ، ولكن لا تحسب  
هذه التكبيرة ، ثم بعد سلام الإمام يأتي المسبوق بالتكبيرات ، التي فاتته إن لم ترفع الجنائز فوراً  
فإن رفعت فوراً سلم ولا يقضى ما فاتته من التكبيرات ، فلو جاء بعد أن كبر الإمام التكبيره  
الرابعة ، وقبل أن يسلم ، فالصحيح أن يدخل معه ثم يتم بعد سلامه ، على التفصيل السابق .  
المالكية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام مشغلاً بالدعاء فإنه يجب عليه أن لا يكبر ،  
وينتظر حتى يكبر الإمام ، فيكبر معه ، فإن لم ينتظره وكبر صحت صلاته ، ولا تحسب هذه التكبيرة  
في حالة الانتظار وعدمه ، وإذا سلم الإمام قام المأموم بقضاء ما فاتته من التكبير ، سواء رفعت  
الجنائز فوراً ، أو بقيت ، إلا أنه إذا بقيت الجنائز دعا عقب كل تكبيرة يقضيها ، وإن رفعت فوراً  
والى التكبير ولا يدع ، لئلا يكون مصلياً على غائب ، والصلاة على الغائب ممنوعة ، كما تقدم ،  
أما إذا جاء المأموم ، وقد فرغ الإمام ومن معه من التكبيرة الرابعة ، فلا يدخل معه على الصحيح  
لأنه في حكم التشهد ، فلو دخل معه يكون مكرراً للصلاة على الميت ، وتكرارها مكروه ؛  
الحنابلة — قالوا ، إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد كبر التكبيرة الأولى ، واشتغل بالقراءة أو  
الثانية ، واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الثالثة ، واشتغل بالدعاء ؛ فإنه يكبر فوراً  
ولا ينتظر الإمام حتى يرجع إلى التكبير ، ثم يتبع الإمام فيما يفعله ، ثم يقضى بعد سلام إمامه  
ما فاتته على صفته ، بأن يقرأ الفاتحة بعد أول تكبيرة يأتي بها بعد سلام الإمام ، ثم يصلي على النبي  
صلى الله عليه وسلم بعد الثانية إن لم يخف رفع الجنائز فإن خشي رفعها كبر تكبيراً متتابعاً بدون  
دعاء ونحوه ، وسلم ، ويجوز له أن يسلم بدون أن يقضى ما فاتته ، كما يجوز له أن يدخل مع الإمام  
بعد التكبيرة الرابعة ، ثم يقضى الثلاثة استحباباً .

الشافعية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى أو غيرها ، واشتغل  
بما بعدها من قراءة أو غيرها فإنه يدخل معه ، ولا ينتظر حتى يكبر التكبيرة الثالثة ؛ إلا أنه يسير  
في صلاته على نظم الصلاة لو كان منفرداً ، فبعد أن يكبر التكبيرة الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه =

## هل يجوز تكرار الصلاة على الميت

يكره تكرار الصلاة على الجنازة ، فلا يصلى عليها إلا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة ، فإن صلى أولاً بدون جماعة أعيدت ندباً في جماعة ما لم تدفن ، عند الحنفية ؛ والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، كما هو مذكور تحت الخط (١) .

## هل يجوز الصلاة على الميت في المساجد

تكره الصلاة على الميت في المساجد ، وإن كان الميت خارج المسجد ، كما يكره إدخاله في المسجد من غير صلاة ، عند الحنفية ، والمالكية ، أما الحنابلة ؛ والشافعية ؛ فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

## مبحث الشهيد

في حد الشهيد وحكمه وأقسامه تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

= قراءته قبل تكبير الإمام ، ويسقط عنه الباقي ، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وهكذا ، إذا فرغ الإمام أتم المأموم صلاته على النظم المذكور ، سواء بقيت الجنازة أو رفعت ، وإذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة بأن كبر إمامه عقب تكبيره هو للإحرام كبرمه وتحمل الإمام عنه كل الفاتحة .

(١) الشافعية — قالوا : تسن الصلاة على الجنازة مرة أخرى لمن لم يصل أولاً ، ولو بعد الدفن .

الحنابلة — قالوا : يجوز تكرار الصلاة على الجنازة لمن لم يصل أولاً ولو بعد الدفن ، كما

تقدم ، ويكره التكرار لمن صلى أولاً .

(٢) الحنابلة — قالوا : تباح الصلاة على الميت في المساجد إن لم يخش تلويث المسجد ، وإلا

حرمت الصلاة عليه وحرم إدخاله .

الشافعية — قالوا : يندب الصلاة على الميت في المسجد .

(٣) الحنفية — قالوا : الشهيد هو من قتل ظلماً ، سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو حربى

أو قاطع طريق أو لص ، ولو كان قتله بسبب غير مباشر ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول :

الشهيد الكامل وهو شهيد الدنيا والآخرة ، ويشترط في تحقق الشهادة الكاملة ستة شروط ، وهي : =

== العقل ، والبلوغ ، والإسلام والطهارة من الحدث الأكبر ، والحيض ، والنفاس ، وأن يموت عقب الإصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا يتناول ، ولا يتداوى ولا ينتقل من مكان الإصابة إلى خيمته أو منزله حياً ، ولا يمضي عليه وقت الصلاة ، وأن يجب بقتله القصاص ، وإن رفع القصاص لعارض ، كصاح ونحوه ، أما إذا وجب بقتله عوض مالي ، كما إذا قتل خطأ فإنه لا يكون كامل الشهادة ، ويدخل في هذا القسم من قتل مدافعاً عن ماله أو نفسه أو المسلمين أو أهل الذمة ولكن بشرط أن يقتل بمحدد ، وحكم هذا القسم من الشهداء أن لا يغسل إلا لنجاسة أصابته غير دمه ، ويكفن في أثوابه بعد أن ينزع عنه ما لا يصلح للكفن مثل الفرو والحشو والقلنسوة والخف والسلاح ، والدرع ، بخلاف السراويل ، وكذلك الحشو والفرو إذا لم يوجد غيرهما ؛ ثم يزداد إن نقص ما عاينه عن كفن السنة ، وينقص إن زاد ما عاينه عن ذلك ، ويصلى عليه ، ويدفن بدمه وثيابه ، الثاني : من الشهداء شهيد الآخرة فقط ، وهو كل من فقد شرطاً من الشروط السابقة بأن قتل ظلماً ؛ وهو جنب أو حائض أو نفساء ، أو لم يمت عقب الإصابة ، أو كان صغيراً أو مجنوناً ، أو قتل خطأ ووجب بقتله مال ، فهؤلاء ليسوا أكمل الشهادة إلا أنهم شهداء في الآخرة ، لهم الأجر الذي وعده به الشهداء يوم القيامة فيجب تغسيلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كغيرهم ، ومثل هؤلاء في شهادة الآخرة ، الغرقى ، والحرقى ، ومن مات بسقوط جدران عليه وكذلك الغرباء والموتى بالوباء ، وبداء الاستسقاء ، أو الإسهال ، أو ذات الجنب ، أو النفاس ؛ أو السل ؛ أو الصرع ؛ أو الحمى ، أو لدغ العقرب ونحوه ، كالموتى في أثناء طلب العلم ، والموتى ليلة الجمعة ، ومثل هؤلاء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم . وإن كان لهم أجر الشهداء في الآخرة ، الثالث الشهيد في الدنيا فقط ، وهو المنافق الذي قتل في صفوف المسلمين ونحوه ، وهذا لا يغسل ، ويكفن في ثيابه ، ويصلى عليه اعتباراً بالظاهر .

الحنابلة - قالوا : الشهيد هو من مات بسبب قتال كفار حين قيام القتال ، ولو كان غير مكلف ، أو كان غالا - بأن كتم من الغنيمة شيئاً - رجلاً كان أو امرأة ، وحكمه أن يحرم غسله والصلاة عليه ، ويجب دفنه بثيابه التي قتل فيها ، إلا إذا وجب عليه غسل غير غسل الإسلام قبل قتله ، فإنه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بدمه الذي عليه ، إلا إذا كانت عليه نجاسة غير الدم ، فإنه يجب غسلها ، ويجب نزع ما كان عليه من سلاح أو جلود ، وأن لا يزداد أو ينقص من ثيابه التي قتل فيها ، فإن سلبت عنه وجب تكفينه في غيرها ، ومثل الشهيد المتقدم ، المقتول ظلماً بأن قتل وهو يدافع عن عرضه أو ماله ونحو ذلك ، فإنه لا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ==



== ولا يكفن ، بل يدفن بثيابه ، بخلاف من تردى عن دابته في الحرب ، أو عن شاهق جبل بغير فعل العدو فمات بسبب ذلك ، أو عاد سهمه إليه فمات ؛ أو وجد بغير المعركة ميتاً ، أو جرح ثم حمل ، فأكل أو شرب ، أو عطش ، أو طال بقاؤه عرفاً فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه كغير الشهداء ، وإن كان من الشهداء يوم القيامة ، والشهيد الذي تقدم بيانه ، هو شهيد الدنيا والآخرة وهناك شهيد الآخرة ، وهو من لم تتوفر فيه الشروط السابقة ، إلا أن الآثار الصحيحة دلت على أنه من الشهداء يوم القيامة ، وذلك نحو من مات بالطاعون ، أو وجع البطن ، أو الفرق ، أو الشرق ، أو بالحرق ؛ أو بالهدم ، أو بذات الجنب ، أو بالسل ، أو اللقوة ، أو سقط من فوق جبل ، أو مات في سبيل الله ؛ ومنه من مات في الحج ، أو طالب العلم ، أو خرج من بيته للقتال في سبيل الله بنية الشهادة فيه صادقة فمات بغير فعل الكفار ، ومن الشهداء المرابطون ، وأمناء الله في الأرض وهم العلماء . والمقتول مدافعاً عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه ، ومن قتله السباع وغير ذلك .

المالكية - قالوا : الشهيد هو من قتله كافر حربى أو قتل في معركة بين المسلمين والكفار ، سواء كان القتال ببلاد الحرب ، أو ببلاد الإسلام ، كما إذا غزا الحريون المسلمين ، وحكم الشهيد المذكور أنه يحرم تغسيله والصلاة عليه ، ولو لم يقاتل ، بأن كان غافلاً أو نائماً ثم قتل ، وكذلك إذا قتله مسلم يظنه كافراً ، أو داسته الخيل ، أو رجع عليه سيفه أو سهمه فقتله ، أو تردى في بئر أو سقط من شاهق جبل فمات ، فكل هؤلاء يحرم تغسيلهم والصلاة عليهم ، ولا فرق بين الجنب وغيره ؛ إنما يشترط أن لا يرفع من المعركة حياً ؛ فإن رفع حياً غسل وصلى عليه ، إلا إذا رفع مغموراً - والمغمور هو الذى لا يأكل ولا يشرب ؛ ولا يتكلم - فهذا كالمرفوع ميتاً ، فلا يغسل ؛ ولا يصلى عليه ؛ ويجب دفن الشهيد بثيابه التى مات فيها متى كانت مباحة ، ولا يزداد عليها إن سترت جميع بدنه ، فإن لم تستر جميع بدنه زيد عليها ما يستره ؛ ولا ينزع خفه ، ولا قلنسوته - وهى ما يتعمم عليه ؛ وتسمى الطافية - ولا تنزع منطقتة ، وهى ما يشد في وسطه إن كان ثمنها قليلاً ؛ وكذلك يبقى خاتم إن قل ثمن فسه ، وكان الخاتم من فضة . وإلا نزع ودفن بدونه . وينزع عنه آلة الحرب كالسيف والدرع ؛ والشهيد المذكور يشمل شهيد الدنيا والآخرة ، وهو من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا ، وشهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة ؛ وأما شهيد الآخرة فقط وهو المبطلون والغريق والحريق ونحوهم والمقتول ظلماً في غير قتال الحريين ؛ ولم يقتله حربى ؛ فهو كغيره من الموتى في غسله وغيره . فيجب تغسيله والصلاة عليه . ولا يجب دفنه في ثيابه وشهيد الآخرة المذكور =

## حكم حمل الميت وكيفيته

حمل الميت إلى المقبرة فرض كفاية ، كغسله وتكفينه والصلاة عليه ، وفي كيفيته المسنونة تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط " .

= وله في الآخرة الاجر الوارد في الشرع إن شاء الله تعالى ، وأما شهيد الدنيا فقط فلا أجره في الآخرة ، وإن كان يعامل معاملة الشهداء في الدنيا ، كما تقدم .

الشافعية - قالوا : الشهيد ثلاثة أقسام : (١) شهيد الدنيا والآخرة ، وهو من قاتل الكفار لإعلاء كلمة الله تعالى من غير رياء ولا غلول من الغنيمة - الغلول هو الأخذ من الغنيمة قبل قسمها بين المجاهدين - . (٢) شهيد الدنيا فقط ، وهو من قاتل للغنيمة ولو مع إعلاء كلمة الله ، أو قاتل رياء أو غل من الغنيمة : (٣) شهيد الآخرة فقط ، وهو من مات بهدم أو غرق أو نحوها ، كالمقتول ظلماً ، والقسمان الأولان يحرم تغسيلهما والصلاة عليهما ، ولو كان بهما حدث أصغر أو أكبر : ولا فرق بين أن يقتل واحد من القسمين المذكورين بسلاح كافر أو مسلم خطأ ، وكذا من يقتل بسلاح نفسه . بأن يرجع عليه سلاحه فيقتله ، أو يسقط عن دابته فيموت ، أو تطأه الدواب ، أو نحو ذلك ، ولا فرق أيضاً بين أن يموت في الحال أو يبقى حياً بعد الإصابة ، بشرط أن يكون بذلك السبب قبل انقضاء الحرب ، أو يموت بعد انقضاء الحرب إذا كانت حياته غير مستقرة بأن لم يبق فيه إلا حركة مذبوح ، ويجب تكفينه ، ويسن أن يكفن بثيابه ، وتكفل بما يستره إن لم تستره ، ويندب أن ينزع عنه آلات الحرب ، كالدرع والخف والفروة والسلاح ونحوها ، وأما القسم الثالث فهو شهيد في ثواب الآخرة فقط ، وأما في الدنيا فهو كغيره من الموتى يغسل ويصلى عليه ، ويلاحظ فيه كل ما تقدم مما يتعلق بسائر الموتى ، وتجب إزالة النجاسة من على بدن من يحرم غسله سوى دم الشهادة ، ولو أدى إزالتها إلى إزالة دم الشهادة .

(١) الحنفية - قالوا : يحصل أصل السنة في حمل الجنازة بأن يحملها أربعة رجال على طريق التعاقب ، بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات ، وأما كمال السنة فيحصل بأن يبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة ، فيضعه على طاقه الأيمن عشر خطوات ، ثم ينتقل إلى المؤخر الأيمن فيضمه على عاتقه الأيمن عشر خطوات أيضاً ، ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر فيحملة على طاقه الأيسر كذلك ثم ينتقل إلى المؤخر الأيسر فيضعه على طاقه الأيسر كذلك ، ويكره أن تحمل على الكتف ابتداءً ، بل السنة أن يأخذ قائمة السرير بيده أولاً ، ثم يضعها على كتفه ، ويكره حمل -

= بين عمودين بأن يحملها رجلان : أحدهما في المقدم ، والآخر في المؤخر ، إلا عند الضرورة ، وكيفية حمل الصغير الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلا هي أن يحمله رجل واحد على يديه ، ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم ، ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب ، وبكره حمل الكبير على الدابة ونحوها إلا لضرورة ؛ ويندب أن يسرع بالسير بالجنائز إسراعا غير شديد ، بحيث لا يضطرب به الميت في نعشه ؛ ويغطي نعش المرأة ندبا ، كما يغطي قبرها عند الدفن إلى أن يفرغ من لحدها ، إذ المرأة عورة من قدمها إلى قرنها ، فربما يبدو شيء منها ، وإذا تأكد ظهور شيء منها وجبت التغطية .

الحنابلة - قالوا : يسن أن يحمل الجنائز أربعة رجال بحيث يحمل كل واحد منهم من كل قائمة من القوائم الأربع مرة بأن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة حال السير على كتفه اليمنى ، ثم يدعها لغيره ، وينتقل إلى القائمة اليسرى المؤخرة ويضعها على كتفه اليمنى أيضا ، ثم يدعها لغيره ، ثم يضع القائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ، ثم يدعها لغيره ، ثم ينتقل إلى القائمة اليمنى المؤخرة ، فيضعها على كتفه اليسرى أيضا ، ولا يكره الحمل بين قائمتي السرير ، وكذلك لا يكره حمل الطفل على يديه من غير نعش ، ولا يكره حمل الجنائز على دابة إذا كان الحاجة ، كبعد المقبرة ونحو ذلك ، ومن السنة ستر نعش المرأة بغطاء مثل القبة يوضع فوق النعش ، يصنع من خشب أو جريد ، وفوقه ثوب .

المالكية - قالوا : حمل الميت ليس له كيفية معينة ، فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص وثلاثة واثنان بلا كراهة ؛ ولا يتعين البدء بناحية من السرير - النعش - والتعين من البدع ؛ ويندب حمل ميت صغير على الأيدي ، وكره حمله في نعش لما فيه من التفاخر ، ويندب أن يجعل على المرأة ما يستر سريرها كالقبة ، لأنه أبلغ في الستر المطلوب بالنسبة لها ، وكره فرش النعش بحريز ، وأما ستر النعش بالحريز لجائز إذا لم يكن ملونا ، وإلا كره .

الشافعية - قالوا : للحمل كيفيتان كل منهما حسن : أولا : التثليث ، وصفته أن يحملها ثلاثة من الرجال بحيث يكون الأول حاملا لمقدم السرير يضع طرفيه على كتفيه ، ورأسه بينهما ، ثم يحمل المؤخر رجلان كل منهما يضع طرفاً على عاتقه ، وهذه الكيفية أفضل من التربيع الآتي ؛ ثانياً التربيع ، وهو أن يحمله أربعة : اثنان يحملان مقدم سرير الميت واثنان يحملان مؤخره ، بحيث يضع من على يمين الميت طرف السرير على عاتقه الأيسر ، ومن على يسار الميت يضع الطرف الآخر على عاتقه الأيمن ؛ ويجب في حمل الميت أن لا يكون هيئة تنافي الكرامة ، كأن =

## حكم تشييع الميت ، وما يتعلق به

وأما تشييعه فهو سنة ، وقال المالكية : إنه مندوب ، والأمر سهل ، ويندب أن يكون المشيع ماشياً ، ويكره الركوب إلا لعذر ، فيجوز له ذلك ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويندب للشييع أن يتقدم أمام الجنازة إن كان ماشياً ، وأن يتأخر عنها إن كان راكباً ، عند المالكية ، والحنابلة : وخالف الحنفية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، ويندب أن يكون قريباً منها عرفاً : باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا يندب ذلك ، ويندب الإسراع بالسير في الجنازة إسراعاً وسطاً ، بحيث يكون فوق المشي المعتاد ، وأقل من الهرولة ، ويكره للنساء أن يشيعن الجناز ، إلا إذا خيف منهن الفتنة ، فيكون تشييعهن للجناز حراماً ، باتفاق الشافعية والحنابلة : أما الحنفية ، والمالكية فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) ، ويسن أن يكون المشيعون

= يحمل ميت كبير على اليد والكتف ونحو ذلك ، بخلاف الصغير : ويسن أن يغطي نعش المرأة بغطاء أو يوضع عليه نحو قبة ، لأنه أستر ، ويجوز ستر غطاء نعشها بحريز ، وكذا نعش الطفل على المعتمد ، أما الرجل فلا يجوز ستر نعشه بالحريز .

(١) الحنفية - قالوا : لا بأس بالركوب في الجنازة ، والمشى أفضل ، إلا أنه إذا كان المشيع راكباً كره له أن يتقدم الجنازة ، لأنه يضر بمن خلفه بإثارة الغبار .

(٢) الحنفية - قالوا : الأفضل للشييع أن يمشى خلفها ، ويجوز أن يمشى أمامها ، إلا إن تباعد عنها ، أو تقدم على جميع الناس ، فإنه يكره المشى أمامها حينئذ ، أما المشى عن يمينها أو يسارها فهو خلاف الأولى .

هذا إذا لم يكن خلف الجنازة نساء يخشى الاختلاط بهن ، أو كان فيهن نائحة ، فإن كان ذلك

فالمشى أمامها يكون أفضل .

الشافعية - قالوا : إن المشيع شفييع ، فيندب أن يقدم أمام الجنازة ، سواء كان راكباً

أو ماشياً .

(٣) المالكية - قالوا : إذا كانت المرأة مسنة جاز لها أن تشيع الجنازة مطلقاً ، وتكون في

سيرها متأخرة عنها وعن الراكب من الرجال إن وجد . وإن كانت شابة لا يخشى منها الفتنة جاز

خروجها لجنازة من يعز عليها ، كأب وولد وزوج وأخ ، وتكون في سيرها كما تقدم ، وأما من

يخشى من خروجها الفتنة فلا يجوز خروجها مطلقاً .

سكوتاً، فيكره لهم رفع الصوت، ولو بالذكر، وقراءة القرآن. وقراءة البردة، والدلائل ونحوها، ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى، فليذكره في سره، وكذلك يكره أن تتبع الجنائز بالمباخر والشموع. لما روى: «لا تتبعوا الجنائز بصوت ولا نار»، وإذا صاحب الجنائز منكر - كالموسيقى والنائحة - فعلى المشيعين أن يجتهدوا في منعه، فإن لم يستطيعوا فلا يرجعوا عن تشييع الجنائز، باتفاق ثلاثة، وقال الحنابلة: إذا عجز عن إزالة المنكر حرم عليه أن يتبعها، لما فيه من إقرار المعصية، والأفضل أن يسير المشيع إلى القبر، وينتظر إلى تمام الدفن، ولكن لا كراهة في الرجوع، سواء رجع قبل الصلاة أو بعدها، عند الشافعية، والحنابلة: أما المالكية، والحنفية، فانظر ههنا تحت الخط (١)، أما جلوس المشيع قبل وضع الجنائز على الأرض فبه تفصيل المذاهب، فانظره تحت الخط (٢).

هذا، ويكره أن يقوم الناس عند مرور الجنائز عليهم وهم جلوس، باتفاق ثلاث، وقال الشافعية: يستحب القيام عند رؤية الجنائز على المختار.

### مبحث البكاء على الميت، وما يتبع ذلك

يحرم البكاء على الميت برفع الصر، الصباح، عند المالكية، والحنفية، وقال الشافعية، والحنابلة: إنه مباح، أما هطل الدموع بدون صياح فإنه مباح باتفاق؛ وكذلك لا يجوز الندب؛ وهو عد محاسن الميت بنحو قوله: واجلاه، واستداه، ونحو ذلك، ومنه ما فعله النائحة بالمعددة، كالا يجوز صبغ الوجوه، ولطم الخدود، وشق الجيوب؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية»، رواه البخاري؛ ومسلم

= الحنفية - قالوا تشييع النساء للجنائز مكروه تحريماً مطلقاً.

(١) المالكية، والحنفية - قالوا: يكره الرجوع قبل الصلاة مطلقاً، وأما بعد الصلاة فلا يكره الرجوع إن أذن به أهل الميت؛ وزاد المالكية أنه يكره الرجوع إذا طالت المسافة، ولو بغير إذن.

(٢) المالكية قالوا: يجوز ذلك بلا كراهة.

الحنفية - قالوا: يكره ذلك تحريماً إلا لضرورة.

الحنابلة - قالوا: يجوز ذلك لمن كان بعيداً عن الجنائز، ويكره لمن كان قريباً منها.

الشافعية - قالوا: يسن أن لا يقعد حتى توضع.

هذا ولا يعذب الميت يبكاء أهله المحرم عليه ، إلا إذا أوصى به ، وإذا علم أن أهله سيكون عليه بعد الموت ، وظن أنهم لو أوصاهم بتركه امتثلوا ونفذوا وصيته ، وجب عليه أن يوصيهم بتركه ، فإذا لم يوص عذب ببيكاهم عليه بعد الموت .

### حكم دفن الميت ، وما يتعلق به

دفن الميت فرض كفاية إن أمكن ، فإن لم يمكن ، كما إذا مات في سفينة بعيدة عن الشاطئ ويتعسر أن ترسو على مكان يمكن دفنه به قبل تغير رائحته ، فإنه يربط بمثقل ، ويبقى في الماء ، وعند إمكان دفنه يجب أن يحفر له حفرة في الأرض ، وأقلها عمقاً ما يمنع ظهور الرائحة ونيش السباع ، وما زاد على ذلك ، ففيه تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، أما أقلها طولاً وعرضاً ، فهو ما يسع الميت ومن يتولى دفنه ، ولا يجوز وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه من غير حفرة ، إلا إذا لم يمكن الحفر ، ثم إن كانت الأرض صلبة فيسن فيها اللحد ، وهو أن يحفر أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت ، والمالكية يقولون : إن اللحد في الأرض الصلبة مستحب لاسنة ، وإن كانت رخوة فيباح فيها الشق ، وهو أن يحفر في وسط أسفل القبر حفرة كالنهر ، ثم يبني جانباه باللبن الطوب . وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، ويسقف بعد وضع الميت ، وهذا حيث تعذر اللحد ، ويجب وضع

(١) المالكية — قالوا : يكره الزيادة في العمق على ذلك لغير حاجة .

الحنفية — قالوا : يسن أن يكون أقل العمق مقدار نصف قامة رجل متوسط ، وما زاد

على ذلك فهو أفضل .

الشافعية — قالوا : يسن الزيادة في العمق إلى قدر قامة رجل متوسط الحلقة باسط ذراعيه

إلى السماء .

الحنابلة — قالوا : يسن تعميق القبر من غير حد معين .

(٢) المالكية ، والشافعية — قالوا : يستحب الشق في الأرض الرخوة ، وهو أفضل من اللحد ، فليس هو بمباح قطعاً ، كما يقول الآخرون .

الشافعية — قالوا : يسن أن يقول واضعه . بسم الله الرحمن الرحيم ، وعلى ملة رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، ووسع

له في قبره



الميت في قبره، مستقبل القبلة، وهذا الوجوب متفق عليه إلا عند المالكية، فانهم قالوا: إن هذا مندوب لا واجب. ويسن أن يوضع الميت في قبره على جنبه الأيمن، وأن يقول واضعه: بسم الله، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم، باتفاق ثلاثة؛ وزاد المالكية أمرين: أحدهما: أنه يندب وضع يده اليمنى على جسده بعد وضعه في القبر، وأن يقول القائم بوضعه: اللهم تقبله بأحسن قبول، وإذا ترك شيء من هذه الأشياء بأن وضع الميت غير موجه للقبلة أو جعل رأسه موضع رجله أو وضع على ظهره أو على شقه الأيسر، فإن أهمل عليه التراب لم ينبش القبر بقصد تدارك ذلك، أما قبل إهالة التراب عليه، فينبغي تدارك ما فات من ذلك، ولو برفع اللبن بعد وضعه، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية، والمالكية، وقال الشافعية، والحنابلة: إذا دفن غير موجه للقبلة، فإنه يجب نبش القبر ليحول إلى القبلة، ويستحب أن يستند رأس الميت ورجلاه بشيء من التراب أو اللبن في قبره؛ ويكره أن يوضع الميت في صندوق إلا الحاجة، كنداوة الأرض ورخاوتها، كما يكره وضع وسادة أو فراش أو نحو ذلك معه في قبره. باتفاق الحنفية، والشافعية؛ أما المالكية، والحنابلة، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١)، ثم بعد دفن الميت في اللحد أو الشق وسد قبره باللبن ونحوه يستحب أن يحشو كل واحد من شهد دفنه ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعاً، ويكون من قبل رأس الميت، ويقول في الأولى: (منها خلقناكم)، وفي الثانية: (وفيها نعبدكم)، وفي الثالثة: (ومننا نخرجكم تارة أخرى) ثم يمال عليه بالتراب حتى يسد قبره؛ وقال المالكية، والحنابلة: لا يقرأ شيئاً من القرآن عند حثو التراب؛ ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر، ويجعل كسنام البعير، باتفاق ثلاثة، وقال الشافعية: جعل التراب مستويًا منظمًا أفضل من كونه كسنام البعير، ويكره تبييض القبر بالجبس أو الجير، أما طلاؤه بالطين فلا بأس به، لأنه لا يقصد به الزينة، عند ثلاثة، وقال المالكية: طلاؤه القبر مكروه مطلقاً، سواء كان بالجبس أو الطين أو الجير، ويكره أن يوضع على القبر أحجار أو خشب أو نحو ذلك، إلا إذا خيف ذهاب معالم القبر، فيجوز وضع ذلك للتمييز، أما إذا قصد به التفاخر والمباهاة فهو حرام؛ وهذا متفق عليه، إلا عند الشافعية، فانهم قالوا: يسن وضع حجر أو نحوه عند رأس القبر لتمييزه، أما الكتابة على القبر ففيها تفصيل في المذاهب، فانظره تحت الخط (٢).

(١) الحنابلة - قالوا: إن وضع الميت في صندوق ونحوه مكروه مطلقاً.

المالكية - قالوا: إن دفن الميت في التابوت - الصندوق ونحوه خلاف الأولى.

(٢) المالكية - قالوا: الكتابة على القبر إن كانت قرآناً حُرِّمَتْ، وإن كانت لبيان اسمه،

أو تاريخ موته، فهي مكروهة.

## اتخاذ البناء على القبور

يكره أن يبني على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تحديق به - كالحيطان - إذا لم يقصد بها الزينة والتفاخر ، وإلا كان ذلك حراماً ، وهذا إذا كانت الأرض غير مسبلة ولا موقوفة ؛ والمسبلة هي التي اعتاد الناس الدفن فيها ، ولم يسبق لأحد ملكها ؛ والموقوفة هي ما وقفها مالك بصيغة الوقف ، كقراءة مصر التي وقفها سيدنا عمر رضي الله عنه ؛ أما المسبلة والموقوفة فيحرم فيهما البناء مطلقاً ، لما في ذلك من الضيق والتججير على الناس ، وهذا الحكم متفق عليه بين الأئمة ، إلا أن الحنابلة قالوا : إن البناء مكروه مطلقاً ، سواء كانت الأرض مسبلة أولاً ، والكراهة في المسبلة أشد ؛ وبذلك تعلم حكم ما ابتدعه الناس من التفاخر في البنيان على القبور ، وجعلها قصوراً ومساكن قد لا يوجد مثلها في مساكن كثير من الأحياء ، ومن الأسف أنه لافرق في هذه الحالة بين عالم وغيره .

## العود والنوم وقضاء الحاجة والمشي على القبور

يكره العود والنوم على القبر ، ويحرم البول والغائط ونحوهما ، كما تقدم في باب قضاء الحاجة ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ويكره المشي على القبور إلا لضرورة ، كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة إلا بذلك ، باتفاق ؛ وخالف المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

= الحنفية - قالوا : الكتابة على القبر مكروهة تحريماً مطلقاً ، إلا إذا خيف ذهاب أثره فلا يكره الشافعية - قالوا : الكتابة على القبر مكروهة ، سواء كانت قرآناً أو غيره ، إلا إذا كان قبر عالم أو صالح ، فيندب كتابة اسمه ، وما يميزه ليعرف .

الحنابلة - قالوا : تكره الكتابة على القبور من غير تفصيل بين عالم وغيره .  
فهذه نصوص المذاهب الأربعة ، فاعلم الناس يرجعون إلى دينهم ويتركون التفاخر بكتابة النقوش للمذبة ونحوها على القبور ، فإن المقام مقام عظة واعتبار ، لا مقام مباهاة وافتخار .  
(١) الحنفية - قالوا : العود والنوم على القبر مكروه تنزيهاً ، والبول والغائط ونحوهما مكروه تحريماً .

المالكية - قالوا : الجلوس على المقابر جائز ، وكذا النوم ، أما التبول ونحوه لحرام .  
(٢) المالكية - قالوا : يكره المشي على القبر إن كان مسنماً والطريق دونه ، وإلا جاز ، كما يجوز المشي عليه إذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ، ولو كان القبر مسنماً .

## نقل الميت من جهة موته

وفي نقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى غيرها قبل الدفن وبعده تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط <sup>(١)</sup> .

### نبش القبر

يحرم نبش القبر مادام يظن بقاء شيء من عظام الميت فيه ، ويستثنى من ذلك أمور : منها أن يكون الميت قد كفن بمغصوب ، وأبي صاحبه أن يأخذ القيمة ، ومنها أن يكون قد دفن في أرض مغصوبة ، ولم يرض مالكها ببقائه ، ومنها أن يدفن معه مال بقصد أو بغير قصد ، سواء كان هذا المال له

(١) المالكية — قالوا : يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان إلى آخر بشروط ثلاثة : أولها : أن لا ينفجر حال نقله ، ثانيها : أن لا تهتك حرمة بأن ينقل على وجه يكون فيه تحقير له ، ثالثها : أن يكون نقله لمصلحة ، كأن يخشى من طغيان البحر على قبره ، أو يراد نقله إلى مكان له قيمة ، أو إلى مكان قريب من أهله ، أو لأجل زيارة أهله إياه فإن فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حرم النقل .

الحنفية — قالوا : يستحب أن يدفن الميت في الجهة التي مات فيها ، ولا بأس بنقله من بلدة إلى أخرى قبل الدفن عند أمن تغير رائحته ، أما بعد الدفن فيحرم إخراجه ونقله ، إلا إذا كانت الأرض التي دفن فيها مغصوبة ، أو أخذت بعد دفنه بشفعة .

الشافعية — قالوا : يحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته إلى آخر ليدفن فيه ولو أمن تغيره ، إلا إن جرت عادتهم بدفن موتاهم في غير بلدتهم ، ويستثنى من ذلك من مات في جهة قريبة من مكة ، أو المدينة المنورة ، أو بيت المقدس ، أو قريباً من مقبرة قوم صالحين فإنه يسن نقله إليها إذا لم يخش تغير رائحته ، وإلا حرم ، وهذا كله إذا كان قد تم غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل موته ، وأما قبل ذلك فيحرم مطلقاً ، وكذلك يحرم نقله بعد دفنه إلا لضرورة ، كمن دفن في أرض مغصوبة فيجوز نقله إن طالب بها مالكها .

الحنابلة — قالوا : لا بأس بنقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى جهة بعيدة عنها ، بشرط أن يكون النقل لغرض صحيح ، كأن ينقل إلى بقعة شريفة ليدفن فيها أو ليدفن بجوار رجل صالح ، وبشرط أن يؤمن تغير رائحته ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده

أو لغيره ، وسواء كان كثيراً أو قليلاً ، ولو درهما ، سواء تغير الميت أولاً ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### دفن أكثر من واحد في قبر واحد

دفن أكثر من ميت واحد في قبر واحد فيه تفصيل في المذاهب ، فانظر تحت الخط (٢) ، وإذا وقع ذلك جعل الأفضل جهة القبلة ويليه المفضول ، ويلاحظ تقديم الكبير على الصغير ، والذكر على الأنثى ونحو ذلك ؛ ويندب أن يفصل بين كل اثنين بتراب ، ولا يكتفى بالفصل بالكفن ، وإذا بلى الميت وصار تراباً في قبره جاز نبش القبر وزرعه والبناء عليه وغير ذلك ، باتفاق إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

- (١) المالكية — قالوا : إذا دفن مع الميت مال نسياناً ، كأن سقطت ساعة أو خاتم أو دنائير أو دراهم حال الدفن ، وأهيل عليها التراب ، فلا يخلو ، إما أن تكون مملوكة له قبل موته ، أو هي ملك لغيره ، فإن كانت مملوكة لغيره فإن له أن ينبش القبر ويخرج ماله إن لم يتغير الميت ، وإلا يجبر على أخذ قيمة ماله من التركة مثلياً ، كالدرهم والدنانير ، وقيمته إن كان مقوماً ، كالثياب . هذا إذا كان مسلماً لغير الميت ، أما إذا كان مسلماً له فتركة الورثة جبراً عند تغير الميت ، ولو كانت له قيمة ، أما إذا لم يتغير الميت ، وكانت له قيمة ، فإن لم ينبش القبر ؛ وأيضاً إنما ينبش القبر لإخراج المال إذا لم يطل الزمن بحيث يظن تلف المال ، وإلا فلا ينبش ، لأنه لا فائدة في نبشه في هذه الحالة .
- (٢) الحنفية — قالوا : يكره ذلك إلا عند الحاجة ، فيجوز عند الحاجة دفن أكثر من واحد . المالكية — قالوا : يجوز جمع أموات بقبر واحد لضرورة ، كضيق المقبرة ، ولو كان الجمع في أوقات ، كأن تفتح المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر ، وأما عند عدم الضرورة فيحرم جمع أموات في أوقات ، وبكره في وقت واحد .
- الشافعية ، والحنابلة — قالوا : يحرم ذلك إلا للضرورة ، ككثرة الموتى ، وخوف تغيرهم أو الحاجة ، كشقة على الأحياء .
- (٣) المالكية — قالوا : إذا بلى الميت ولم يبق منه جزء محسوس جاز نبش القبر للدفن فيه ، والمشى عليه ، وأما زرعه والبناء عليه ، فلا يجوز ، لأنه بمجرد الدفن صار جسماً لا يتصرف فيه بغير الدفن ، سواء بقي الميت أو قى .

## التعزية

التعزية لصاحب المصيبة مندوبة ، ووقتها من حين الموت إلى ثلاثة أيام ، وتكره بعد ذلك ، إلا إذا كان المعزى أو المعزى غائباً ، فإنها لا تكره حينئذ بعد ثلاثة أيام ؛ وليس للتعزية صيغة خاصة ؛ بل يعزى كل واحد بما يناسب حاله ، وهذا متفق عليه إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الحط (١) ، والأولى أن تكون التعزية بعد الدفن ، وإذا اشتد بهم الجزع فتكون قبل الدفن أولى ، باتفاق ، وللمالكية تفصيل في ذلك ، فانظره تحت الحط (٢) ، ويستحب أن أهم التعزية جميع أقارب الميت نساء ورجالاً ، كباراً وصغاراً ؛ إلا المرأة الشابة ، فإنه لا يعزىها إلا محارمها دفماً للفتنة وكذا الصغير الذي لا يعزى ، فإنه لا يعزى ، ويكره لأهل المصيبة أن يجلسوا لقبول العزاء ، سواء أكان في المنزل أم في غيره ، عند الشافعية ، والحنابلة ، وقال الحنفية : إنه خلاف الأولى ، وقال المالكية : إنه مباح ، أما الجلوس على قارعة الطريق ، وفرش البسط ونحوها مما اعتاد الناس فعله فهو بدعة منهي عنها ، وإذا عزى أهل الميت مرة كره تعزيتهم مرة أخرى ؛ باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا تكره تعزيتهم مرة أخرى .

## مبحث ذبح الذبائح ، وعمل الأطعمة في المآتم

ومن البدع المكروهة ما يفعل الآن من ذبح الذبائح عند خروج الميت ، من البيت ، أو عند القبر ، وإعداد الطعام لمن يجتمع للتعزية ؛ وتقديمه لهم كما يفعل ذلك في الأفراح ومحافل السرور وإذا كان في الورثة قاصر عن درجة البلوغ ، حرم إعداد الطعام وتقديمه ، روى الإمام أحمد ، وابن ماجه عن جرير بن عبدالله قال : «كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة» .

(١) الحنفية — قالوا : يستحب أن يقال للصاب : «غفر الله تعالى لميتك . وتجاوز عنه وتغمده برحمته ، ورزقك الصبر على مصيبته ، وآجرك على موته ، وأحسن صيغة في هذا الباب صيغة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي : «إن الله ما أخذ ؛ وله ما أعطى ، وكل شيء عنده بأجل مسمى» فيحسن أن يضيفها إلى ما ذكر .

(٢) المالكية — قالوا : الأولى أن يكون العزاء بعد الدفن مطلقاً ، وإن وجد منهم جرح شديد .

أما إعداد الجيران والأصدقاء طعاماً لأهل الميت وبعثه لهم ، فذلك مندوب ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً ، فقد جاءهم ما يشغلهم » ، ويلح عليهم في الأكل ، لأن الحزن قد يمنعهم منه .

### خاتمة في زيارة القبور

زيارة القبور مندوبة الاتعاظ وتذكر الآخرة ، وتؤكد يوم الجمعة ، ويوماً قبلها ، ويوماً بعدها ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار بالموتى وقراءة القرآن للميت ، فإن ذلك ينفع الميت على الأصح ، ومما ورد أن يقول الزائر عند رؤية القبور : « اللهم رب الأرواح الباقية والأجسام البالية ، والشعور المتمزقة ، والجلود المتقطعة ، والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة ، أنزل عليها روحاً منك وسلاماً مني ، ومما ورد أيضاً أن يقول : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، ولا فرق في الزيارة بين كون المقابر قريبة أو بعيدة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، بل يندب السفر لزيارة الموتى خصوصاً مقابر الصالحين : أما زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فهي من أعظم القرب ، وكما تندب زيارة القبور للرجال تندب أيضاً للنساء العجائز اللاتي لا يخشى منهن الفتنة إن لم تؤد زيارتهن إلى الندب أو النياحة ، وإلا كانت محرمة . أما النساء التي يخشى منهن الفتنة ، ويترتب على خروجهن لزيارة القبور مفسد ، كما هو الغالب على نساء هذا الزمان ، فخروجهن لزيارة حرام ، باتفاق الحنفية ، والمالكية ، أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، وينبغي أن تكون الزيارة مطابقة لأحكام الشريعة ، فلا يطوف حول القبر ولا يقبل حجراً ، ولا عتبة ، ولا خشباً ، ولا يطاب من الزور شيئاً إلى غير ذلك .

(١) الحنابلة — قالوا : لا تتأكد الزيارة في يوم دون يوم .  
الشافعية — قالوا : تتأكد من عصر يوم الخميس إلى طلوع شمس يوم السبت ، وهذا قول راجع عند المالكية .

(٢) الحنابلة — قالوا : القبور إذا كانت بعيدة لا يوصل إليها إلا بسفر فزيارتها مباحة لا مندوبة .

(٣) الحنابلة ، والشافعية — قالوا يكره خروج النساء لزيارة القبور مطلقاً ، سواء كن عجائز

أو شواب إلا إذا علم أن خروجهن يؤدي إلى فتنة أو وقوع محرم . وإلا كانت الزيارة محرمة .



## كتاب الصيام

### تعريف الصيام

معنى الصيام في اللغة مطلق الإمساك عن الشيء ، فإذا أمسك شخص عن الكلام ، أو الطعام فلم يتكلم ، ولم يأكل ، فإنه يقال له في اللغة : صائم ، ومن ذلك قوله تعالى : ( إن نذرت للرحمن صوماً ) أي صمتاً وإمساكاً عن الكلام ، وأما معناه في اصطلاح الشرع فهو الإمساك عن المفطرات يوماً كاملاً ، من طلوع الفجر الصادق ، إلى غروب الشمس ، بالشروط الآتي بيانها : وهذا التعريف متفق عليه بين الحنفية : والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فإنهم يزيدون في آخره كلمة « بنية » ، وذلك لأن النية ليست بركن من أركان الصيام عند الحنفية ، والحنابلة ، فليست جزءاً من التعريف ، على أنها شرط لازم لا بد منه ، فمن لم ينو بالكيفية الآتي بيانها ، فإن صيامه يبطل ، باتفاق ؛ ومن هذا تعلم أن الخلاف في كون النية شرطاً أو ركناً فاسدة فقهية يحتاج إلى معرفة طلبة العلم ، أما غيرهم فإنهم ملزمون بمعرفة أن نية الصيام لازمة ؛ فلا يصح الصيام بدونها .

### أقسام الصيام

اتفق المالكية ، والشافعية ، والحنابلة على أن الصيام ينقسم إلى أربعة أقسام : أحدها : صيام مفروض ، وهو صيام شهر رمضان أداءً وقضاءً ، وصيام الكفارات ، والصيام المنذور ، ثانياً : الصيام المسنون ، ثالثاً : الصيام المحرم ، رابعاً : الصيام المكروه وسيأتي بيان كل قسم من هذه الأقسام عند الثلاثة ، أما الحنفية فقالوا : إن أقسام الصيام كثيرة ، فانظرها تحت الحظ (١) .

(١) الحنفية — قد اختلفت آراؤهم في الصيام المنذور ، سواء كان معيناً . وهو نذر صوم يوم بعينه . كيوم الخميس مثلاً ، أو غير معين . كنذر صيام يوم أو شهر بدون تعيين . فمنهم من قال : إن قضاء هذا النذر واجب لا فرض . وقد عرفت مما تقدم أن الواجب عندهم بمعنى السنة المؤكدة ، فلا يعاقب تاركه بالنار . وإن كان يحرم من شفاعة النبي المختار : وحجة هذا القائل أن الوفاء بالنذر ثبت بقوله تعالى : ( وليوفوا نذورهم ) وهذه الآية ليست قطعية الدلالة . لأن من نذر معصية فإنه لا يلزمه الوفاء بها . ومتى خصصت الآية بنذر المعصية . فإنها لا تكون قطعية الدلالة . على فرضية الوفاء بالنذر . وأيضاً فقد فرق الحنفية بين قضاء الصلاة المنذورة وقضاء =

## القسم الأول : الصيام المفروض

### صوم رمضان

قد عرفت أن الصيام المفروض هو صيام شهر رمضان أداءً وقضاءً ، وصيام الكفارات ، والصيام المنذور : وعرفت أن هذا القدر متفق عليه عند الأئمة ، وإن كان بعض الحنفية يخالف في الصيام المنذور ، ويقول : إنه واجب لا فرض ، وإليك بيان الصيامات المذكورة على هذا الترتيب :

= الصلاة المفروضة ، فقالوا : لو نذر شخص أن يصلي لله ركعتين مثلاً ، فإنه لا يصح له أن يصلحهما بعد صلاة العصر ، بخلاف ما لو فاتته صلاة الصبح مثلاً ، فإن له أن يصلحهما بعد صلاة العصر ، فدل ذلك على أن النذر واجب لا فرض لاختلافه عن الفرض في الأداء ، ومنهم من قال : إن الوفاء بالنذر فرض ، فمن نذر أن يصوم يوماً معيناً أو أكثر ، أو نذر أن يصوم يوماً بغير تعيين ، فإنه يفترض عليه الوفاء بهذا النذر ، ولم تثبت الفرضية بآية ( وليوفوا نذورهم ) وإنما ثبتت بالإجماع ، وهذا الرأي هو الراجح عند الحنفية ، وبه قال غيرهم من الأئمة ، فعلى الرأي الأول تنقسم الصيامات عندنا إلى ثمانية أقسام : أحدها : الصيام المفروض فرضاً معيناً ، كصوم رمضان أداءً في وقته ، ثانيها : الصيام المفروض فرضاً غير معين ، كصوم رمضان قضاءً في غير وقته ؛ فمن فاتته صيام شهر رمضان أو بعضه ، فإنه لا يلزمه أن يقضيه في وقت خاص ، ومثله صوم الكفارات ، فإنه فرض غير معين ، ثالثها : صيام واجب معين ، كالنذر المعين ، رابعها : صيام واجب غير معين ، كالنذر المطلق ، خامسها : صيام النفل ، سادسها الصيام المسنون سابعها الصيام المستحب ، ثامنها : المكروه تنزيهاً أو تحريماً ، فالأقسام عنده ثمانية ، أما على الرأي الثاني فإنها تنقسم إلى سبعة أقسام : الأول : فرض معين ، وهو ماله وقت خاص كصوم رمضان أداءً ، والنذر المعين ، الثاني : فرض غير معين ، وهو ما ليس له وقت خاص ؛ كصوم رمضان قضاءً ، والنذر غير المعين ؛ الثالث : الواجب ؛ وهو صوم التطوع بعد الشروع فيه ، فمن أراد أن يتطوع بصوم يوم الخميس مثلاً ، ثم شرع فيه . فإنه يجب عليه أن يتمه ، بحيث لو أفطر يأتى يوماً صغيراً ، كما تقدم ، وكذلك يجب عليه قضاؤه إذا أفطره . ومثله صوم الاعتكاف غير المنذور ، فإنه واجب كذلك ، الرابع : الصيام المحرم ، الخامس : الصيام المسنون ، السادس ، صيام النفل ؛ السابع : الصيام المكروه ، وسياتى بيان كل قسم منها .

## صيام شهر رمضان دليله

هو فرض عين على كل مكاف قادر على الصوم ، وقد فرض في عشر من شهر شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف ، ودليل فرضيته الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقد قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ) إلى قوله : ( شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ) ف شهر رمضان خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو شهر رمضان ، أي المكتوب عليكم صيامه ، هو شهر رمضان .. الخ ، وقوله تعالى : ( فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) ، وأما السنة فنما قوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » رواه البخاري ، ومسلم عن ابن عمر ، وأما الإجماع فقد انفقت الأمة على فرضيته ، ولم يخالف أحد من المسلمين ، فهي معلومة من الدين بالضرورة ، ومنكرها كافر ، كمنكر فرضية الصلاة ، والزكاة ، والحج .

## أركان الصيام

للصيام ركن واحد عند الحنفية ، والحنابلة ، وهو الإمساك عن المفطرات الآتي بيانها ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

## شروط الصيام

تنقسم شروط الصيام إلى : شروط وجوب ، وشروط صحة ، وشروط أداء ، على تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (٢) .

(١) المالكية - اختلفوا ، فقال بعضهم : إن للصيام ركنين : أحدهما : الإمساك ، ثانيهما : النية ، ففهوم الصيام لا يتحقق إلا بهما ، ورجح بعضهم أن النية شرط لاركن ، ففهوم الصيام يتحقق بالإمساك فقط .

الشافعية - قالوا : أركان الصيام ثلاثة : الإمساك عن المفطرات ، والنية ، والصائم ، ففهوم الصيام عندم لا يتحقق إلا بهذه الثلاثة ، وقد عرفت أن الحنابلة ، والحنفية يقولون : إن النية والصائم شرطان خارجان عن مفهوم الصيام ، ولكن لا بد منهما .

(٢) الشافعية - قالوا : تنقسم شروط الصيام إلى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة ، =

= أما شروط وجوبه فأربعة : أحدها البلوغ ، فلا يجب الصيام على الصبي ، ولكن يؤمر به لسبع سنين إن أطاقه ، ويضرب على تركه لعشر سنين ، وواقفهم على هذا الحنفية : أما المالكية فقد قالوا : لا يجب على الولي أمر الصبي بالصيام ، ولا يندب ، ولو كان الصبي مراهقاً : الحنابلة قالوا : المعول في ذلك على القدرة والإطاقة ، فإذا كان الصبي مراهقاً يطبق الصيام ، فيجب على الولي أن يأمره به ، وبضربه إذا امتنع ؛ ثانيها : الإسلام ، فلا يجب على الكافر وجوب مطالبة ، وإن كان يعاقب عليه في الآخرة ؛ أما المرتد فإنه يجب عليه وجوب مطالبة . فيطلب منه بعد عوده إلى الإسلام ، ثالثها : العقل ، فلا يجب على المجنون إلا أن كان زوال عقله بتعديده ، فإنه يلزمه قضاؤه بعد الإفاقة ، ومثله السكران إن كان متعدياً بسكره ، فيلزمه قضاؤه ، وإن كان غير متعدي كما إذا شرب من إناء يظن أن فيه ماء ، فإذا به خمر سكر منه ، فإنه لا يطالب بقضاء من السكر ، أما المغمى عليه فيجب عليه القضاء مطلقاً ، أي سواء أكان متعدياً بسبب الإغماء أم لا ، رابعها : الإطاقة حساً وشرعاً ، فلا يجب على من لم يطقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حساً ، ولا على نحو حائض لعجزها شرعاً ، وأما شروط صحته ، فأربعة أيضاً : الأول : الإسلام حال الصيام ، فلا يصح من كافر أصلي ، ولا مرتد ، الثاني : التمييز ، فلا يصح من غير مميز ، فإنه كان مجنوناً لا يصح صومه ، وإن جن لحظة من نهار ، وإن كان سكران أو مغمى عليه لا يصح صومهما إذا كان عدم التمييز مستغرقاً لجميع النهار ، أما إذا كان في بعض النهار فقط فيصح ، ويكفي وجود التمييز ولو حكماً ، فلو نوى الصوم قبل الفجر ونام إلى الغروب صح صومه ، لأنه مميز حكماً ، الثالث : خلو الصائم من الحيض والنفاس والولادة وقت الصوم وإن لم تر الوالدة دماً ، الرابع : أن يكون الوقت قابلاً للصوم . فلا يصح صوم يومى العيد وأيام التشريق ، فإنها أوقات غير قابلة للصوم ، ومنها يوم الشك إلا إذا كان هناك سبب يقتضيه ، كأن صامه قضاء عما في ذمته ، أو نذر صوم يوم الاثنين القابل ، فصادف يوم الشك ، فله صومه ، أو كان من عاداته صوم الخميس وصادف ذلك يوم الشك فله صومه أيضاً ، أما إن قصد صومه ، لأنه يوم الشك فلا يصح صومه ، كما سيأتى في مبحث « صيام يوم الشك » ، وكذلك لو صام النصف الثاني من شعبان أو بعضه ، فإنه لا يصح ، ويحرم ، إلا إن كان هناك سبب يقتضى الصوم من نحو الأسباب التي بينا في يوم الشك ، أو كان قد وصله ببعض النصف الأول ، ولو بيوم واحد .

هذه هي الشروط عند الشافعية ، وليست منها النية ، لأنها ركن ، كما تقدم ، ويجب تجديدها لكل يوم صامه ؛ ولا بد من تبييتها ، أي وقوعها ليلاً قبل الفجر ، ولو من المغرب ؛ ولو وقع =

= بعدها ليلا ما ينافي الصوم ، لأن الصوم يقع بالنهار لا بالليل ؛ وإن كان الصوم فرضاً ، كرمضان والكفارة والنذر فلا بد من إيقاع النية ليلا مع التعيين بأن يقول بقلبه : نويت صوم غد من رمضان ، أو نذراً على ، أو نحو ذلك ، ويسن أن ينطق بلسانه بالنية ، لأنه عون للقلب ، كان يقول : نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان الحاضر لله تعالى ؛ وأما إن كان الصوم تفلان النية تكني فيه ولو كانت نهاراً ، بشرط أن تكون قبل الزوال ، وبشرط أن لا يسبها ما ينافي الصوم على الراجح ، ولا يقوم مقام النية التسحر في جميع أنواع الصوم ، إلا إذا خطر له الصوم عند التسحر ونواه ، كأن يتسحر بنية الصوم ، وكذلك إذا امتنع من الأكل عند طلوع الفجر خوف الإفطار . فيقوم هذا مقام النية .

الحنفية - قالوا : شروط الصيام ثلاثة أنواع : شروط وجوب ، وشروط وجوب الأداء ، وشروط صحة الأداء . فأما شروط الوجوب ، فهي ثلاثة : أحدها : الإسلام فلا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة كما تقدم ، وكذا لا يصح منه لأن النية شرط لصحته . كإسباني ؛ وقد تقدم أن النية لا تصح إلا من المسلم ؛ فالإسلام شرط للوجوب وللصحة ، ثانيها العقل ، فلا يجب على المجنون حال جنونه ولو جن نصف الشهر . ثم أفاق . وجب عليه صيام ما بقى . وقضاء ما فات ، أما إذا أفاق بعد فراغ الشهر ، فلا يجب عليه قضاؤه ، ومثل المجنون المغمى عليه . والنائم إذا أصيب بمرض النوم قبل حلول الشهر ، ثم ظل نائماً حتى فرغ الشهر ، ثالثها : البلوغ ، فلا يجب الصيام على صبي ، ولو بميزا ، ويؤمر به عند بلوغه سبع سنين ، ويضرب على تركه عند بلوغه منه عشر سنين إن أطاقه ، وأما شروط وجوب الأداء فاثنتان : أحدهما : الصحة ، فلا يجب الأداء على المريض ، وإن كان مخاطباً بالقضاء بعد شفائه من مرضه : ثانيهما : الإقامة ، فلا يجب الأداء على مسافر ، وإن وجب عليه قضاؤه ، وأما شروط صحة الأداء . فاثنتان أيضاً : أحدهما : الطهارة من الحيض والنفاس ؛ فلا يصح للحائض والنفساء أداء الصيام وإن كان يجب عليهما ؛ ثانيهما : النية ؛ فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية تمييزاً للعبادات عن المعادات . والقدر الكافي من النية أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا ؛ ويسن له أن يتلفظ بها ؛ ووقتها كل يوم بعد غروب الشمس إلى ما قبل نصف النهار . والنهار الشرعي : من انتشار الضوء في الأفق الشرقي عند طلوع الفجر إلى غروب الشمس ؛ فيقسم هذا الزمن نصفين . وتكون النية في النصف الأول بحيث يكون الباقي من النهار إلى غروب الشمس أكثر مما مضى ، فلو لم يبيت النية بعد غروب الشمس حتى أصبح بدون نية ممسكاً ، فله أن ينوي إلى ما قبل نصف النهار . =

كما سبق : ولا بد من النية لكل يوم من رمضان ، والتسحر نية ، إلا أن ينوى معه عدم الصيام ولو نوى الصيام في أول الليل ، ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في كل أنواع الصيام ، ويجوز صيام رمضان ، والنذر المعين ، والنفل بنية مطلق الصوم ، أو بنية النفل من الليل إلى ما قبل نصف النهار ، ولكن الأفضل تبييت النية وتعيينها : وإذا نوى صيام يوم آخر : سواء كان مندوراً أو مندوباً في رمضان يقع عن رمضان ، إلا إذا كان مسافراً ونوى صوماً واجباً ، فإنه يقع عن ذلك الواجب ، لأنه مرخص له بالفطر حال السفر : أما القضاء والكفارة والنذر المطلق ، فلا بد من تبييت النية فيها وتعيينها ، أما صيام الأيام المنهى عنها ، كالعبيد ، وأيام التشريق ، فإنه يصح ، ولكن مع التحريم ، فلو نذر صيامها صح نذره ، ووجب عليه قضاؤه في غيرها من الأيام ، ولو قضاها فيها صح مع الإثم .

المالكية - قالوا : للصوم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، أما شروط الوجوب فهي اثنان : البلوغ ، والقدرة على الصوم ، فلا يجب على صبي ، ولو كان مراهماً ، ولا يجب على الولي أمره به ولا يندب ، ولا على العاجز عنه ، وأما شروط صحته فثلاثة : الإسلام ، فلا يصح من الكافر ، وإن كان واجباً عليه ، ويعاقب على تركه زيادة على عقاب الكفر ، والزمان القابل للصوم ، فلا يصح في يوم العيد . والنية على الراجح . وسيأتي تفصيل أحكامها ، وشروط وجوبه وصحته معاً ثلاثة : العقل ، فلا يجب على المجنون والمغمى عليه : ولا يصح منها ، وأما وجوب القضاء ، ففيه تفصيل حاصله : أنه إذا أغمى على الشخص يوماً كاملاً من طلوع الفجر إلى غروب الشمس : أو أغمى عليه معظم اليوم ، سواء كان مفيقاً وقت النية أولاً في صورتين ، أو أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ، ولم يكن مفيقاً وقت النية في الحالتين . فعليه القضاء بعد الإفاقة في كل هذه الصور ، أما إذا أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ، وكان مفيقاً وقت النية في صورتين : فلا يجب عليه القضاء متى نوى قبل حصول الإغماء ، والمجنون كالإغماء في هذا التفصيل ، ويجب عليه القضاء على التفصيل السابق إذا جن أو أغمى عليه ، ولو استمر ذلك مدة طويلة ، والسكران كالمغمى عليه في تفصيل القضاء سواء كان السكر بحلال أو حرام ، وأما النائم فلا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو نائم متى بيت النية في أول الشهر . الشرط الثاني : النقاء من دم الحيض والنفاس . فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ولا يصح منهما . ومتى طهرت إحداهما قبل الفجر ، ولو بلحظة ، وجب عليها تبييت النية ، ويجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما من صوم رمضان بعد زوال المانع . الشرط الثالث : دخول شهر رمضان فلا يجب صوم رمضان قبل



ثبوت الشهر ، ولا يصح ، أما النية فهي شرط لصحة الصوم على الراجح ، كما تقدم ، وهي قصد الصوم ، وأمانة التقرب إلى الله تعالى فهي مندوبة ، فلا يصح صوم فرضاً كان أو نفلاً ؛ بدون النية . ويجب في النية تعيين المنوى بكونه نفلاً أو قضاءً أو نذراً مثلاً ؛ فإن جزم بالصوم وشك بعد ذلك هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء انعمد تطوعاً ، وإن شك هل نوى النذر أو القضاء ، فلا يجزى عن واحد منهما وانعمد نفلاً ، فيجب عايه إتمامه ، ووقت النية من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ، فلو نوى الصوم في آخر جزء من الليل بحيث يطلع الفجر عقب النية صححت ، والأولى أن تكون متقدمة على الجزء الأخير من الليل ؛ لأنه أحوط ، ولا يضر ما يحدث بعد النية من أكل أو شرب ؛ أو جماع أو نوم ، بخلاف الإغماء ، والجنون إذا حصل أحدهما بعدها ؛ فتبطل ؛ ويجب تجديدها ، وإن بقي وقتها بعد الإفاقة ، ولا تصح النية نهراً في أي صوم ، ولو كان تطوعاً ، وتكفي النية الواحدة في كل صوم يجب تتابعه ، كصيام رمضان ، وصيام كفارته ، وكفارة القتل أو الظهار ما دام لم ينقطع تتابعه ، فإن انقطع التتابع بمرض أو سفر أو نحوهما ، فلا بد من تبديد النية كل ليلة ولو استمر صائماً على المعتمد ، فإذا انقطع السفر والمرض كفت نية للباقي من الشهر ، وأما الصوم الذي لا يجب فيه التتابع ، كقضاء رمضان وكفارة اليمين ، فلا بد فيه من النية كل ليلة ، ولا يكفيه نية واحدة في أوله ، والنية الحكيمة كافية ، فلو تسحر ، ولم يخطر بباله الصوم ، وكان بحيث لو سئل لماذا تسحر ؟ أجاب بقوله : إنما تسحرت لأصوم ، كفاه ذلك .

الحنابلة - قالوا : شروط الصوم ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، فأما شروط الوجوب فقط ، فهي ثلاثة : الإسلام ، والبلوغ ، والقدرة على الصوم ، فلا يجب على صبي ، ولو كان مراهقاً ، ويجب على وليه أمره به إذا أطاقه ، ويجب أن يضربه إذا امتنع ، ولا يجب على العاجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، وأما المريض الذي يرجى برؤه فيجب عليه الصيام إذا برأ ، وقضاء ما فاته من رمضان ، وأما شروط الصحة فقط فهي ثلاثة : أولها : النية ؛ ووقتها الليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر إن كان الصوم فرضاً أما إذا كان الصوم نفلاً فتصح نيته نهراً ، ولو بعد الزوال إذا لم يأت بمناف للصوم من أكل أو شرب مثلاً من أول النهار ، ويجب تعيين المنوى من كونه رمضان أو غيره ؛ ولا تجب نية الفرضية ، وتجب النية لكل يوم ؛ سواء رمضان وغيره ، ثانيها : انقطاع دم الحيض ؛ ثالثها : انقطاع دم النفاس ؛ فلا يصح صوم الحائض والنفساء ، وإن وجب عليهما القضاء ؛ وأما شروط الوجوب والصحة معاً ، فهي ثلاثة : الإسلام ؛ فلا يجب الصوم على كافر ، ولو كان مرتداً ؛ ولا يصح منه =

## ثبوت شهر رمضان

ثبت شهر رمضان بأحد أمرين: الأول: رؤية هلاله إذا كانت السماء خالية مما يمنع الرؤية من غيم أو دخان أو غبار أو نحوها: الثاني: إكمال شعبان ثلاثين يوماً إذا لم تكن السماء خالية مما ذكر لقوله صلى الله عليه وسلم: صوموا الرؤيته، وأفطروا الرؤيته. فإن غم عليكم، فأكلوا عدة شعبان ثلاثين،: رواه البخاري عن أبي هريرة، ومعنى الحديث: أن السماء إذا كانت صحواً كان أمر الصوم متعلقاً برؤية الهلال، فلا يجوز الصيام إلا إذا روى الهلال، أما إذا كان بالسماء غيم، فإن المرجع في ذلك يكون إلى شعبان، بمعنى أن نكمله ثلاثين يوماً. بحيث لو كان ناقصاً في حسابنا نلغى ذلك النقص، وإن كان كاملاً وجب الصوم، وهذه القاعدة وضها الشارع الذي أمر بالصيام، فهو صاحب الحق المطلق في نصب العلامات التي يريد بها، وهو قد قال لنا: إن كانت السماء صحواً، ويمكن رؤية الهلال، فارصدوه؛ وصوموا عند رؤيته، وإلا فلا، أما إذا كانت غيماً، فلنرجع إلى حساب شهر شعبان، ونكمله ثلاثين يوماً، وبهذا أخذ ثلاثة من الأئمة، وخالف الحنابلة حال الغيم عملاً بلفظ آخر، ورد في حديث آخر، وهو صوموا الرؤيته، وأفطروا الرؤيته، فإن غم عليكم، فأقدروا له، فقالوا: إن معنى فأقدروا له، احتاطوا له بالصوم؛ وقد احتج الحنابلة لذلك بعمل ابن عمر راوي الحديث، فقد ثبت أنه كان إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر فإن رأى فذاك، وإن لم ير، ولم يحل دون منظره سحاب؛ وقتراً، أصبح مفطراً، وإن حال أصبح صائماً. ولا يقال لهذا اليوم: يوم شك في هذه الحالة؛ بل الشك عندهم لا يوجد إلا إذا كان اليوم صحواً، وتقاعد الناس عند رؤية الهلال، وقد ذكرنا مذهب الحنابلة تحت الخط ١١، أما كيفية

= والعقل، فلا يجب الصوم على مجنون، ولا يصح منه، والتمييز فلا يصح من غير مميز كصبي لم يبلغ سبع سنين، لكن لو جز في أثناء يوم من رمضان أو كان مجنوناً وأفاق أثناء يوم من رمضان وجب عليه قضاء ذلك اليوم، وأما إذا جن يوماً كاملاً أو أكثر، فلا يجب عليه قضاؤه بخلاف المغضى عليه، فيجب عليه القضاء، لو طال زمن الإغماء، والسكران والنائم، كالمغضى عليه، لافرق بين أن يكون السكران معتدياً بسكره أولاً.

(١) الحنابلة - قالوا: إذا غم الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان، فلا يجب إكمال شعبان ثلاثين يوماً، ووجب عليه تبييت النية وصوم اليوم التالي لتلك الليلة، سواء كان في الواقع من شعبان أو من رمضان، وينويه عن رمضان، فإن ظهر في أثناءه أنه من شعبان لم يجب إتمامه.

إثبات الهلال ، ففيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا كانت السماء خالية من موانع الرؤية ، فلا بد من رؤية جماعة كثيرين يقع بخبرهم العلم ، وتقدير الكثرة ، ونوط برأى الإمام أو نائبه ، فلا يلزم فيها عدد معين على الراجح ؛ ويشترط في الشهود في هذه الحالة أن يذكروا في شهادتهم لفظ : « أشهد » ، وإن لم تكن السماء خالية من الموانع المذكورة ، وأخبر واحد أنه رآه اكتفى بشهادته إن كان مسلماً عدلاً عاقلاً بالغاً ، ولا يشترط أن يقول : « أشهد » ، كما يشترط الحنك . ولا يجاس القضاء : ومتى كان بالسماء خالية فلا يلزم أن يراه جماعة لتعسر الرؤية حينئذ ، ولا فرق في الشاهد بين أن يكون ذكراً أو أنثى ، حراً أو عبداً ، وإذا رآه واحد ممن تصح شهادته ، وأخبر بذلك واحداً آخر تصح شهادته ، فذهب الثاني إلى القاضي : وشهد على شهادة الأول ، فللقاضي أن يأخذ بشهادته ، ومثل العدل في ذلك مستور الحال على الأصح ، ويجب على من رأى الهلال ممن تصح شهادته أن يشهد بذلك في بيته عند القاضي إذا كان في المصر ، فإن كان في قرية فعليه أن يشهد بين الناس بذلك في المسجد ، ولو كان الذي رآه امرأة مخدرة : ويجب على من رأى الهلال ، وعلى من صدقه الصيام . ولو رد القاضي شهادته ، إلا أنهما لو أفطرا في حالة رد الشهادة فعليهما القضاء دون الكفارة .

الشافعية — قالوا : يثبت رمضان برؤية عدل ، ولو مستورا ، سواء كانت السماء صحواً أو بهامياً مجهل الرؤية متعسرة ؛ ويشترط في الشاهد أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً حراً ذكراً عدلاً ، ولو بحسب ظاهره ، وأن يأتي في شهادته بلفظ : « أشهد » ، كأن يقول أمام القاضي : « أشهد أنني رأيت الهلال » ، ولا يلزم أن يقول : « إن غداً من رمضان » ، ولا يجب الصوم على عموم الناس إلا إذا سمعها القاضي ، وحكم بصحتها ، أو قال : ثبت الشهر عندي ، ويجب على من رأى الهلال بعينه أن يصوم رمضان ، ولو لم يشهد عند القاضي ، أو شهد ولم تسمع شهادته ، وكذا يجب على كل من صدقه أن يصوم متى بلغت شهادته ووثق بها ؛ ولو كان الرائي صبياً أو امرأة أو عبداً أو فاسقاً أو كافراً .

المالكية — قالوا : يثبت هلال رمضان بالرؤية ؛ وهي على ثلاثة أقسام : الأول : أن يراه عدلان . والعدل هو الذكر البالغ العاقل الخالي من ارتكاب كبيرة ، أو إصرار على صغيرة ، أو فعل ما يخل بالمرومة ، الثاني : أن يراه جماعة كثيرة يفيد خبرهم العلم ، ويؤمن تواطؤهم على الكذب ، ولا يجب أن يكونوا كلهم ذكوراً أحراراً عدولاً ؛ الثالث : أن يراه واحد ، ولكن لا تثبت الرؤية بالواحد إلا في حق نفسه أو في حق من أخبره إذا كان من أخبره لا يعنى بأمر الهلال ؛ =

## إذا ثبت الهلال بقطر من الأقطار

إذا ثبت رؤية الهلال بقطر من الأقطار وجب الصوم على سائر الأقطار ، لا فرق بين القريب من جهة الثبوت والبعيد إذا بلغهم من طريق موجب للصوم . ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال مطلقاً ، عند ثلاثة من الأئمة ؛ وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

== أما من له اعتناء بأمره ، فلا يثبت في حقه الشهر برؤية الواحد ، وإن وجب عليه الصوم برؤية نفسه ، ولا يشترط في الواحد الذكورة ، ولا الحرية ، فمتى كان غير مشهور بالكذب وجب على من لا اعتناء لهم بأمر الهلال أن يصوموا بمجرد إخباره ، ولو كان امرأة أو عبداً ، متى وثقت النفس بخبره واطمأنت له ؛ ومتى رأى الهلال عدلان ، أو جماعة مستفيضة وجب على كل من سمع منهما أن يصوم ، كما يجب على كل من نقلت إليه رؤية واحد من القسمين الأولين ، إنما إذا كان النقل عن العدلين ، فلا بد أن يكون الناقل عن كل منهما عدلين ، ولا يلزم تعدد العدلين في النقل ، ولو نقل عدلان الرؤية عن واحد ، ثم نقلها عن الآخر أيضاً وجب الصوم على كل من نقلت إليه ، أو جماعة مستفيضة ، ولا يكفي نقل الواحد ، وأما إذا كان النقل عن الجماعة المستفيضة ، فيكفي فيه العدل الواحد ، كما يكفي إذا كان النقل ثبوت الشهر عند الحاكم ، أو عن حكمه بثبوته ؛ وإذا رأى الهلال عدل واحد ، أو مستور الحال وجب عليه أن يرفع الأمر للحاكم ليفتح باب الشهادة ، فربما ينضم إليه واحد آخر إذا كان عدلاً ، أو جماعة مستفيضة إن كان غير عدل ، ولا يشترط في إخبار العدلين أو غيرهم أن يكون بلفظ : أشهد .

الحنابلة - قالوا : لا بد في رؤية هلال رمضان من إخبار مكلف عدل ظاهراً وباطناً ، فلا تثبت برؤية صبي مميز ، ولا بمستور الحال ولا فرق في العدل بين كونه ذكراً أو أنثى . حرأ أو عبداً ، ولا يشترط أن يكون الإخبار بلفظ : أشهد ، فيجب الصوم على من سمع عدلاً يخبر برؤية هلال رمضان ، ولو رد الحاكم خبره ، لعدم علمه بحاله ، ولا يجب على من رأى الهلال أن يذهب إلى القاضي ، ولا إلى المسجد ، كما لا يجب عليه إخبار الناس .

(١) الشافعية - قالوا : إذا ثبتت رؤية الهلال في جهة وجب على أهل الجهة القريبة منها من كل ناحية أن يصوموا بناء على هذا للثبوت ، والقرب يحصل باتحاد المطلع ، بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين فرسخاً تحديداً ، أما أهل الجهة البعيدة ، فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤية لاختلاف المطلع .

## هل يعتبر قول المنجم ؟

لا عبرة بقول المنجمين ، فلا يجب عليهم الصوم بحسابهم ، ولا على من وثق بقولهم ، لأن الشارع علق الصوم على أماره ثابتة لا تتغير أبداً ، وهي رؤية الهلال أو إكمال العدة ثلاثين يوماً . أقول المنجمين فهو إن كان مبنياً على قواعد دقيقة ، فإننا نراه غير منضبط ، بدليل اختلاف آرائهم في أغلب الأحيان ، وهذا هو رأى ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## حكم التماس الهلال

يفترض على المسلمين فرض كفاية أن ياتمسوا الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ورمضان حتى يتبينوا أمر صومهم وإفطارهم ، ولم يخالف في هذا سوى الحنابلة فقالوا : إن التماس الهلال مندوب لا واجب ؛ ولا يعني أن رأى غيرهم هو المعقول ، لأن صيام رمضان من أركان الدين ؛ وقد علق على رؤية الهلال فكيف يكون طلب الهلال مندوباً فقط ، وإذا روى الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعده وجب صوم اليوم الذي يليه إذا كانت الرؤية في آخر شعبان ، ووجب إفطار اليوم الذي يليه إن كان آخر رمضان ، ولا يجب عند رؤية الهلال الإمساك في الصورة الأولى ، ولا الإفطار في الثانية ، وهذا الحكم عند المالكية ، والحنفية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

## هل يشترط حكم الحاكم في الصوم ؟

لا يشترط في ثبوت الهلال ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس حكم الحاكم . ولكن لو حكم بثبوت الهلال بناء على أى طريق في مذهبه وجب الصوم على عموم المسلمين . ولو خالف

(١) الشافعية — قالوا : يعتبر قول المنجم في حق نفسه وحق من صدقه ، ولا يجب الصوم على عموم الناس بقوله على الراجح .

(٢) الشافعية ؛ والحنابلة — قالوا : إن رؤية الهلال نهاراً لا عبرة بها ، وإنما المعتبر رؤيته بعد الغروب .

مذهب البعض منهم . لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف ، وهذا متفق عليه ، إلا عند الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(۱)</sup> .

### ثبوت شهر شوال

يثبت شهر شوال برؤية هلاله طبعاً ، وفي كيفية ثبوته تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط <sup>(۲)</sup> فإن لم ير هلال شوال وجب إكمال رمضان ثلاثين . فإذا تم رمضان ثلاثين يوماً ولم ير هلال شوال ، فإما أن تكون السماء صحواً أولاً ، فإن كانت صحواً فلا يحل الفطر في صبيحة تلك الليلة ، بل يجب الصوم في اليوم التالي ؛ وبكذب شهود هلال رمضان ، وإن كانت غير صحو وجب الإفطار في صبيحتها واعتبر ذلك اليوم من شوال ؛ عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة فانظر مذهبهما تحت الخط <sup>(۳)</sup> .

(۱) الشافعية — قالوا : يشترط في تحقيق الهلال ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس أن يحكم به الحاكم ، فتمى حكم به وجب الصوم على الناس ، ولو وقع حكمه عن شهادة واحد عدل .  
(۲) الحنفية — قالوا : يثبت شوال بشهادة رجلين عدلين ، أو رجل وامرأتين كذلك إن كانت السماء بها علة ، كغيم ونحوه ، أما إن كانت صحواً ، فلا بد من رؤية جماعة كثيرين ، ويلزم أن يقول الشاهد : أشهد .

المالكية — قالوا : يثبت هلال شوال برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة ، وهي الجماعة الكثيرة التي يؤمن تواطؤها على الكذب ، ويفيد خبرها العلم ، ولا يشترط فيها الحرية ، ولا الذكورة ، كما تقدم في ثبوت هلال رمضان ، وتكفي رؤية العدل الواحد في حق نفسه ، ويجب عليه أن يفطر بالنية ، فلا ينوى الصوم ، ولكنه لا يجوز له أن يأكل أو يشرب أو نحو ذلك من المفطرات ، ولو أمن اطلاع الناس عليه ، نعم إن طرأ له ما يبيح السفر أو طرأ عليه مرض ، فإنه يجوز له أن يأكل ويشرب وغير ذلك ، وإذا أفطر بغير عذر مبيح ، بالأكل ونحوه ، وعظ وشدد عليه إن كان ظاهر الصلاح ، فإن لم يكن ظاهر الصلاح عاقبه القاضي بما يراه تعزيراً .

الشافعية — قالوا : تكفي شهادة العدل الواحد في ثبوت هلال شوال ، فهو كرمضان على الراجح ، ويلزم أن يقول الشاهد : أشهد ؛ فلفظ الشهادة متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ما عدا المالكية .

الحنابلة — قالوا : لا يقبل في ثبوت شوال إلا رجلان عدلان بلفظ الشهادة .  
(۳) الشافعية — قالوا : إذا صام الناس بشهادة عدل وتم رمضان ثلاثين يوماً وجب عليهم =



## مبحث صيام يوم الشك

في تعريف يوم الشك وحكم صومه تفصيل في المذاهب : فانظره تحت الخط ١١ .

= الإفطار على الأصح ، سواء كانت السماء صحوً أو لا .

الحنابلة - قالوا : إن كان صيام رمضان بشهادة عدلين وأتموا عدة رمضان ثلاثين يوماً ، ولم يروا الهلال ليلة الواحد والثلاثين وجب عليهم الفطر مطلقاً ، أما إن كان صيام رمضان بشهادة عدل واحد ، أو بناء على تقدير شعبان تسعة وعشرين يوماً بسبب غيم ونحوه ، فإنه يجب عليهم صيام الحادى والثلاثين .

(١) الحنفية - قالوا : يوم الشك هو آخر يوم من شعبان احتمال أن يكون من رمضان ، وذلك بأن لم ير الهلال بسبب غيم بعد غروب يوم التاسع والعشرين من شعبان ، فوقع الشك في اليوم التالي له هل هو من شعبان أو من رمضان ، أو حصل الشك بسبب رد القاضى شهادة الشهود أو تحدث الناس برؤية ، ولم تثبت ، أما صومه فتارة يكون مكروهاً تحريمياً أو تنزيهاً ، وتارة يكون مندوباً ، وتارة يكون باطلاً ، فيكره تحريمياً إذا نوى أن يصومه جازماً أنه من رمضان ، ويكره تنزيهاً إذا نوى صيامه عن واجب نذر ، وكذا يكره تنزيهاً إذا صامه متردداً بين الفرض والواجب بأن يقول : نويت صوم غد إن كان من رمضان ، وإلا فعن واجب آخر ، أو متردداً بين الفرض والنفل ، بأن يقول : نويت صوم غد فرضاً إن كان من رمضان ، وتطوعاً إن كان من شعبان ، ويندب صومه بنية التطوع إن وافق اليوم الذى اعتاد صومه ، ولا بأس بصيامه بهذه النية ، وإن لم يوافق عادته ، ويكون صومه باطلاً إذا صامه متردداً بين الصوم والإفطار ، بأن يقول نويت أن أصوم غداً إن كان من رمضان ، وإلا فأنا مفطر ، وإذا ثبت أن يوم الشك من رمضان أجزاءه صيامه ، ولو كان مكروهاً تحريمياً ، أو تنزيهاً ، أو مندوباً أو مباحاً .

الشافعية - قالوا : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤية الهلال ليته ، ولم يشهد به أحد ، أو شهد به من لا تقبل شهادته ، كالتساء والصبيان ، ويحرم صومه ، سواء كانت السماء في غروب اليوم الذى سبقه صحوً أو بها غيم ، ولا يراعى في حالة الغيم خلاف الإمام أحمد القائل بوجوب صومه حينئذ ، لأن مراعاة الخلاف لا تستحب متى خالف حديثاً صريحاً ، وهو هنا خبر : « فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ، فإن لم يتحدث الناس برؤية الهلال ، فهو من شعبان جزماً ، وإن شهد به عدل ؛ فهو من رمضان جزماً ، ويستثنى من حرمة =

= صومه ما إذا صامه لسبب يقتضى الصوم ، كالنذر . والقضاء ، أو الاعتیاد ، كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس ، فصادف يوم الشك . فلا يحرم صومه ؛ بل يكون واجباً في الواجب ، ومتدوباً في التطوع ، وإذا أصبح يوم الشك مفطراً ، ثم تبين أنه من رمضان وجب الإمساك باقى يومه ثم قضاءه بعد رمضان على الفور ، وإن نوى صيام يوم الشك على أنه من رمضان ، فإن تبين أنه من شعبان لم يصح صومه أصلاً لعدم نيته ، وإن تبين أنه من رمضان ، فإن كان صومه مبنياً على تصديقه من أخبره ممن لا تقبل شهادته ؛ كالعبد والفاسق صح عن رمضان ، وإن لم يكن صومه مبنياً على هذا التصديق لم يقع عن رمضان ، وإن نوى صومه على أنه إن كان من شعبان فهو نفل ، وإن كان من رمضان فهو عنه ، صح صومه نفلاً إن ظهر أنه من شعبان ؛ فإن ظهر أنه من رمضان لم يصح فرضاً ولا نفلاً .

المالكية - عرفوا يوم الشك بتعريفين : أحدهما : أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث ليلته من لا تقبل شهادته بروية هلال رمضان : كالفاسق ، والعبد ، والمرأة ، الثانى : أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا كان بالسما ليلته غيم ، ولم ير هلال رمضان ، وهذا هو المشهور في التعريف ، وإذا صامه الشخص تطوعاً من غير اعتیاد أو لعادة ، كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس ؛ فصادف يوم الخميس يوم الشك ، كان صومه مندوباً ، وإن صامه قضاء عن رمضان السابق ، أو عن كفارة يمين أو غيره أو عن نذر صادفه ، كما إذا نذر أن يصوم يوم الجمعة ؛ فصادف يوم الشك وقع واجباً عن القضاء ، وما بعده إن لم يتبين أنه من رمضان ، فإن تبين أنه من رمضان فلا يجزى عن رمضان الحاضر لعدم نيته ، ولا عن غيره من القضاء والكفارة والنذر ، لأن زمن رمضان لا يقبل صوماً غيره ، ويكون عليه قضاء ذلك اليوم عن رمضان الحاضر ؛ وقضاء يوم آخر عن رمضان الفائت أو الكفارة ، أما النذر ، فلا يجب قضاؤه ، لأنه كان معيناً وفات وقته ، وإذا صامه احتياطاً بحيث ينوى أنه إن كان من رمضان احتسب به ، وإن لم يكن من رمضان كان تطوعاً . ففي هذه الحالة يكون صومه مكروهاً ، فإن تبين أنه من رمضان فلا يجزئه عنه . وإن وجب الإمساك فيه لحرمة الشهر ؛ وعليه قضاء يوم ، ونذب الإمساك يوم الشك حتى يرتفع النهار ، ويتبين الأمر من صوم أو إفتار ، فإن تبين أنه من رمضان وجب إمساكه وقضاء يوم بعد ، فإن أفطر بعد ثبوت أنه من رمضان عامداً عالماً فعليه القضاء والكفارة .

الحنابلة - قالوا : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلته مع كون السماء صحواً لا علة بها ، ويكره صومه تطوعاً . إلا إذا وافق عادة له أو صام قبله يومين فأكثر ، فلا كراهة . ثم إن تبين أنه من رمضان . فلا يجزئه عنه . ويجب عليه الإمساك فيه وقضاء يوم =

## الصيام المحرم

صيام يوم العيد ، وصيام المرأة بغير إذن زوجها

حرّم الشارع الصوم في أحوال : منها الصيام يوم العيدين : عيد الفطر ، وعيد الأضحى ؛ وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى ، عند ثلاثة من الأئمة ، إلا أن الحنفية قالوا : إن ذلك مكروه تحريماً ، وقال المالكية ، يحرم صوم يومين بعد عيد الأضحى لثلاثة أيام ، وقد ذكرنا تفصيل كل مذهب في ذلك تحت الخط (١) ؛ ومنها صيام المرأة نفلاً بغير إذن زوجها ، أو بغير أن تعلم بكونه راض عن ذلك وإن لم يأذنها صراحة ، إلا إذا لم يكن محتاجاً لها ، كأن كان غائباً ، أو محرماً ، أو معتكفاً . وهذا هو رأي الشافعية ، والمالكية ؛ أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر رأيهما تحت الخط (٢) .

= بعد ، أما إذا صامه عن واجب كقضاء رمضان الفائت ونذر وكفارة ، فيصح ؛ ويقع واجباً إن ظهر أنه من شعبان ، فإن ظهر أنه من رمضان فلا يجزئ لا عن رمضان ولا عن غيره ، ويجب إمساكه وقضاؤه بعد ، وإن نوى صومه عن رمضان إن كان منه لم يصح عنه إذا تبين أنه منه ، وإن وجب عليه الإمساك والقضاء ، كما تقدم ، فإن لم يتبين أنه من رمضان ، فلا يصح لا نفلاً ولا غيره .

(١) المالكية - قالوا : يحرم صيام يوم عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، ويومين بعد عيد الأضحى ، إلا في الحج المتمتع والقارن ؛ فيجوز لهما صومهما ؛ وأما صيام اليوم الرابع من عيد الأضحى فمكروه .

الشافعية - قالوا يحرم ولا ينعقد صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى ، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى مطلقاً ، ولو في الحج .

الحنابلة - قالوا : يحرم صيام يوم عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى ، إلا في الحج المتمتع والقارن .

الحنفية - قالوا : صيام يوم العيد ، وأيام التشريق الثلاثة مكروه تحريماً ، إلا في الحج . (٢) الحنفية - قالوا : صيام المرأة بدون إذن زوجها مكروه .

الحنابلة - قالوا : متى كان زوجها حاضراً ؛ فلا يجوز صومها بدون إذنه ، ولو كان به مانع من الوطء ، كإحرام ، أو اعتكاف ، أو مرض .

## الصوم المندوب

تاسوعاء - عاشوراء - الأيام البيض - وغير ذلك

الصوم المندوب ، منه صوم شهر المحرم ، وأفضله يوم التاسع والعاشر منه ، والحنفية يقولون إن صومهما سنة لا مندوب ؛ وقد عرفت أن الشافعية ، والحنابلة يوافقون على هذه التسمية ؛ إذ لا فرق عندهم بين السنة والمندوب ، أما المالكية فلا يوافقون ؛ للفرق عندهم بين المندوب والسنة كما هو عند الحنفية ، ومنه صيام ثلاثة أيام من كل شهر . ويندب أن تكون هي الأيام البيض ، أعني الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر من الشهر العربي ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## صوم يوم عرفة

يندب صوم اليوم التاسع من ذي الحجة ، ويقال له : يوم عرفة . وإنما يندب صومه لغير القائم بأداء الحج ، أما إذا كان حاجاً ففي صومه هذا اليوم تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) .

## صوم يوم الخميس والاثنين

يندب صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع ، وأن في صومهما مصلحة للأبدان لا تخفى .

(١) المالكية - قالوا : يكره قصد الأيام البيض بالصوم .

(٢) الحنابلة - قالوا : يندب أن يصوم الحاج يوم عرفة إذا وقف بها ليلاً ولم يقف بها نهاراً ، أما إذا وقف بها نهاراً فيكره له صومه .

الحنفية - قالوا : يكره صوم يوم عرفة للحاج إن أضعفه ، وكذا صوم يوم التروية ؛ وهو ثامن ذي الحجة .

المالكية - قالوا : يكره للحاج أن يصوم يوم عرفة ، كما يكره له أيضاً أن يصوم يوم التروية وهو يوم الثامن من ذي الحجة .

الشافعية - قالوا : الحاج إن كان مقياً بمكة ثم ذهب إلى عرفة نهاراً فصومه يوم عرفة خلاف الأولى ، وإن ذهب إلى عرفة ليلاً ، فيجوز له الصوم ، أما إن كان الحاج مسافراً فليس له الفطر مطلقاً .

## صوم ست من شوال

يُندب صوم ستة من شوال مطلقاً بدون شروط عند الأئمة الثلاثة ، وخالف المالكية ، والأفضل أن يصومها متتابعة بدون فاصل ، عند الشافعية ، والحنابلة ؛ أما للمالكية والحنفية ؛ فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

## صوم يوم وإفطار يوم

يُندب للقادر أن يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وقد ورد أن ذلك أفضل أنواع الصيام المندوب .

## صوم رجب وشعبان

### وبقية الأشهر الحرم

يُندب صوم شهر رجب وشعبان ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، أما الأشهر الحرم وهي أربع : ثلاثة متوالية ، وهي ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، وواحد منفرد ، وهو رجب ، فإن صيامها مندوب عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) المالكية - قالوا : يكره صوم ستة أيام من شوال بشروط :

١ - أن يكون الصائم ممن يقتدى به ، أو يخاف عليه أن يعتقد وجوبها .

٢ - أن يصومها متصلة بيوم الفطر .

٣ - أن يصومها متتابعة .

٤ - أن يظهر صومها ، فإن انتفى شرط من هذه الشروط ، فلا يكره صومها ، إلا إذا

اعتقد أن وصلها بيوم العيد سنة ، فيكره صومها ، ولو لم يظهرها ، أو صامها متفرقة .

الحنفية - قالوا : تستحب أن تكون متفرقة في كل أسبوع يوماً .

(٢) الحنابلة - قالوا : لإفراد رجب بالصوم مكروه ، إلا إذا أفطر في أثناءه ، فلا يكره .

(٣) الحنفية - قالوا : المندوب في الأشهر الحرم أن يصوم ثلاثة أيام من كل منها ، وهي :

الخميس ، والجمعة ، والسبت .

## إذا شرع في صيام النفل

ثم أفسده

إتمام صوم التطوع بعد الشروع فيه وقضاؤه إذا أفسده مسنون عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالفهم المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط <sup>(١)</sup> ، ومثل ذلك صوم الأيام التي نذر اعتكافها ، كأن يقول : لله علي أن أعتكف عشرة أيام ، فانه يسزله أن يصوم هذه الأيام العشرة ، ولا يفترض صيامها عند الشافعية ؛ والحنابلة ، وخالفهم المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط <sup>(٢)</sup> .

## الصوم المكروه

صوم يوم الجمعة وحده والنيروز ، والمهرجان ، وصوم يوم أو يومين قبل رمضان . من الصوم المكروه صوم يوم النيروز ، ويوم المهرجان منفردين بدون أن يصوم قباهما أو بعدهما مالم يوافق ذلك عادة له فانه لا يكره عند ثلاثة ، وقال الشافعية : لا يكره صومهما مطلقاً ، ومن المكروه صيام يوم الجمعة منفرداً ، وكذا صيام يوم السبت منفرداً ، وقال المالكية : لا يكره إفراد يوم الجمعة أو غيره بالصوم ، ومن المكروه أن يصوم قبل شهر رمضان بيوم أو يومين لا أكثر ؛ عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية فقالوا : لا يكره صوم

(١) الحنفية - قالوا : إذا شرع في صيام نفل ثم أفسده ، فإنه يجب عليه قضاؤه ، والواجب عندم بمعنى السنة المؤكدة ، فإفساد صوم النفل عندم مكروه تحريماً ، وعدم قضاؤه مكروه تحريماً ، كما تقدم في أقسام الصوم .

المالكية - قالوا : إتمام النفل من الصوم بعد الشروع فيه فرض ، وكذلك قضاؤه إذا تعمد إفساده ؛ ويستثنى من ذلك من صام تطوعاً ، ثم أمره أحد والديه ، أو شيخه بالفطر شفقة عليه من إدامة الصوم ؛ فانه يجوز له الفطر ، ولا قضاء عليه .

(٢) الحنفية - قالوا : يشترط الصوم في صحة الاعتكاف المنذور ، كما تقدم .

المالكية - قالوا : الاعتكاف المنذور يفترض فيه الصوم ، بمعنى أن نذر الاعتكاف أباناً لا يستلزم نذر الصوم لهذه الأيام ، فيصح أن يؤدي الاعتكاف المنذور في صوم تطوع ، ولا يصح أن يؤدي في حال الفطر ، لأن الاعتكاف من شروط صحته الصوم عندم .



يوم أو يومين قبل رمضان ؛ والشافعية قالوا : يحرم صوم يوم أو يومين قبل رمضان ، وكذا صوم النصف الثاني من شعبان إذا لم يصله بما قبله ، ولم يوجد سبب يقتضى صومه من نذر أو عادة ؛ ومن المكروه صوم يوم الشك ، وقد تقدم بيانه في المذاهب ؛ وهناك مكروهات أخرى مفصلة في المذاهب : فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الصوم المكروه ينقسم إلى قسمين : مكروه تحريماً ، وهو صوم أيام الأعياد ؛ والتشريق ، فإذا صامها انعقد صومه مع الإثم ، وإن شرع في صومها ثم أفسدها لا يلزمه القضاء ، ومكروه تنزيهاً ، وهو صيام يوم عاشوراء منفرداً عن التاسع ، أو عن الحادي عشر ، ومن المكروه تنزيهاً أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم إذا لم يوافق عادة له ، كما ذكر في أعلى الصحيفة ، ومنه صيام أيام الدهر ، لأنه يضعف البدن عادة ، ومنه صوم الوصال ؛ وهو مواصلة الإمساك ليلاً ونهاراً ؛ ومنه صوم الصمت ، وهو أن يصوم ولا يتكلم ، ومنه صوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها ، إلا أن يكون مريضاً أو صائماً أو محرماً بحج أو عمرة ، ومنه صوم المسافر إذا أجهده الصوم .

المالكية — قالوا : يكره صوم رابع النحر ، ويستثنى من ذلك للقارن ونحوه ، كالمتمتع ، ومن لزمه هدى بنقص في حج أو عمرة فإنه يصومه ولا كراهة ، وإذا صام الرابع تطوعاً فيعقد ، وإذا أفطر فيه عامداً ، ولم يقصد بالفطر التخلص من النهي وجب عليه قضاؤه ، وإذا نذر صومه لزمه نظراً لكونه عبادة في ذاته ؛ ويكره سرد الصوم وتتابعه لمن يضعفه ذلك عن عمل أفضل من الصوم ، ويكره أيضاً صوم يوم المولد النبوي ، لأنه شبيه بالأعياد ، ويكره صوم التطوع لمن عليه صوم واجب كاقضاء ، وصوم الضيف بدون إذن رب المنزل ، أما صوم المرأة تطوعاً بدون إذن زوجها فهو حرام ، كما تقدم ، وكذا يحرم الوصال في الصوم ، وهو وصل الليل بالنهار في الصوم وعدم الفطر ، وأما صوم المسافر فهو أفضل من الفطر ، إلا أن يشق عليه الصوم ، فالأفضل الفطر .

الشافعية — قالوا : يكره صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا مشقة شديدة ، وقد يكون محرماً في حالة ما إذا خافوا على أنفسهم الهلاك أو تلف عضو بترك الغذاء ، ويكره أيضاً أفراد يوم الجمعة ، أو يوم سبت أو أحد بالصوم إذا لم يوجد لهم سبب من نذر ونحوه ، أما إذا صام لسبب ، فلا يكره ، كما إذا وافق عادة له ، أو وافق يوماً في صومه ، وكذا يكره صوم الدهر ، ويكره التطوع بصيام يوم ، وعليه قضاء فرض ، لأن أداء الفرض أهم من التطوع .

## ما يفسد الصيام

تنقسم مفسدات الصيام إلى قسمين : قسم يوجب القضاء والكفارة ، وقسم يوجب القضاء دون الكفارة ، وإليك بيان كل قسم :

## ما يوجب القضاء والكفارة

في مفسدات الصيام التي توجب القضاء والكفارة اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط (١).

= الحنابلة - قالوا : يكره أيضاً صيام الوصال ، وهو أن لا يفطر بين اليومين ، وتزول الكراهة بأكل تمره ونحوها ، ويكره أفراد رجب بالصوم .

(١) الحنفية - قالوا : يوجب القضاء والكفارة أمران : الأول أن يتناول غنله ، أو مافي معناه بدون عذر شرعي ، كالأكل والشرب ونحوهما ، ويميل إليه الطبع ، وتنقض به شهوة البطن ، الثاني : أن يقضى شهوة الفرج كاملة ، وإنما تجب الكفارة في هذين القسمين ، بشروط : أولاً : أن يكون الهائم المكلف ميئناً للنية في أداء رمضان ، فلو لم يبيت النية لا تجب عليه الكفارة ، كما تقدم وكذا إذا يبيت النية في قضاء ما فاته من رمضان ، أو في صوم آخر غير رمضان ثم أفطر ، فإنه لا كفارة عليه .

ثانياً : أن لا يفطر عليه ما يبيح الفطر من سفر أو مرض ، فإنه يجوز له أن يفطر بعد حصول المرض . أما لو أفطر قبل السفر فلا تسقط عنه الكفارة .

ثالثاً : أن يكون طائماً مختاراً ، لا مكرهاً .

رابعاً : أن يكون متعمداً . فلو أفطر ناسياً أو مخطئاً تسقط عنه الكفارة كما تقدم . وما يوجب الجماع في القبل أو الدبر عمداً : وهو يوجب الكفارة على الفاعل والمفعول به . بالشروط المتقدمة .

ويزاد عليها . أن يكون المفعول به آدمياً حياً بشئ . وتجب الكفارة بمجرد لقاء الحتائين . وإن لم ينزل ، وإذا مكنت المرأة صغيراً أو مجنوناً من نفسها فعليها الكفارة بالانفاق . أما إذا تلذذت امرأة بامرأة مثلها بالمساحقة المعروفة وأنزلت . فإن عليها القضاء دون الكفارة . وأما وطء البهيمة

والميت والصغيرة التي لا تشتهي فإنه لا يوجب الكفارة . ويوجب القضاء بالإنزال . كما تقدم ومن القسم الأول شرب الدخان المعروف وتناول الأفيون ، الحشيش ونحو ذلك . فإن الشهوة فيه ظاهرة .

ومنه ابتلاع ريق زوجته للتذبذبه . ومنه ابتلاع حبة حنطة أو سمسة من خارج فم ، لأنه يتلذذ بها . إلا إذا مضغها فتلاشت ولم يصل منها شيء . إلى جوفه ، ومنه أكل الطين الأرمني كما تقدم . وكذا قليل الملح =

= ومنه أن يأكل عمداً بعد أن يغتاب آخر ظناً منه أنه أفطر بالغبية ، لأن الغيبة لا تفطر ، فهذه الشبهة لا قيمة لها ؛ وكذلك إذا أفطر بعد الحجامة ، أو المس ، أو القبلة بشهوة من غير إزال ، لأن هذه الأشياء لا تفطر ، فإذا عمد الفطر بعدها لزمته الكفارة ، ومنه غير ذلك مما يأتي بيانه فيما يوجب القضاء فقط .

الشافعية - قالوا : ما يوجب القضاء والكفارة ينحصر في شيء واحد وهو الجماع . بشروط : الأول : أن يكون ناوياً للصوم ، فلو ترك النية ليلاً لم يصح صومه ، ولكن يجب عليه الإمساك ، فإذا أتى امرأته في هذه الحالة نهاراً لم تجب عليه الكفارة ، لأنه ليس بصائم حقيقة ؛ الثاني : أن يكون عامداً ، فلو أنها ناسياً لم يبطل صومه ؛ وليس عليه قضاء ولا كفارة ؛ الثالث : أن يكون مختاراً ، فلو أكره على الوقاع لم يبطل صومه ؛ الرابع : أن يكون عالماً بالتحريم ، وليس له عذره مقبول شرعاً في جهله ، فلو صام وهو قريب العهد بالإسلام ، أو نشأ بعيداً عن العلماء ، وجامع في هذه الحالة لم يبطل صومه أيضاً ؛ والخامس : أن يقع منه الجماع في صيام رمضان أداءً بخصوصه ، ولو فعل ذلك في صوم النفل ، أو النذر ، أو في صوم القضاء ، أو الكفارة ، فإن الكفارة لا تجب عليه ولو كان عامداً ؛ السادس : أن يكون الجماع مستقلاً وحده في إفساد الصوم ، فلو أكل في حال تلبسه بالفعل ، فإنه لا كفارة عليه ، وعليه القضاء فقط ؛ السابع : أن يكون آتماً بهذا الجماع ، بأن كان مكلفاً عاقلاً ، أو إذا كان صبياً ، وفعل ذلك وهو صائم ؛ فإنه لا كفارة عليه ، ومن ذلك ما لو كان مسافراً ثم نوى الصيام ، وأصبح صائماً ؛ ثم أفطر في أثناء اليوم بالجماع ؛ فإنه لا كفارة عليه بسبب رخصة السفر ، الثامن : أن يكون معتقداً صحة صومه ؛ فلو أكل ناسياً فظن أن هذا مفطر ، ثم جامع بعد ذلك عمداً . فلا كفارة عليه . وإن بطل صومه ووجب عليه القضاء ، التاسع : أن لا يصيبه جنون بعد الجماع وقبل الغروب . فإذا أصابه ذلك الجنون فإنه لا كفارة عليه ؛ العاشر : أن لا يقدم على هذا الفعل بنفسه . فلو فرض وكان نائماً وعلته امرأته . فأناها وهو على هذه الحالة . فإنه لا كفارة عليه . إلا إن أغراها على عمل ذلك ، الحادي عشر : أن لا يكون مخطئاً . فلو جامع ظاناً بقاء الليل أو دخول المغرب . ثم تبين أنه جامع نهاراً . فلا كفارة عليه . وإن وجب عليه القضاء والإمساك ، الثاني عشر : أن يكون الجماع بإدخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ونحوه ، فلو لم يدخلها أو أدخل بعضها فقط لم يبطل صومه . وإذا أنزل في هذه الحالة فعليه القضاء فقط . ولكن يجب عليه الإمساك فإن لم يمسك بقية اليوم فقد أثم ، الثالث عشر : أن يكون الجماع في فرج ، دبراً كان ، أو قبلاً ، ولو لم ينزل ، فلو وطئ في غير ما ذكر ، فلا كفارة عليه ، الرابع عشر : أن يكون فاعلاً لا مفعولاً ، فلو أتى أثى أو غيرها ، فالكفارة على الفاعل دون المفعول مطلقاً . =

== هذا ، وإذا طلع الفجر وهو يأتي زوجه ، فإن نزع حالا صح صومه ، وإن استمر ولو قابلاً بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة إن علم بالفجر وقت طلوعه ، أما إن لم يعلم فعليه القضاء دون الكفارة .

الحنابلة - قالوا : يوجب القضاء والكفارة شيئان : أحدهما : الوطء في نهار رمضان في قبل أو دبر ، سواء كان المفعول به حياً أو ميتة ، عاقلاً أو غيره ، ولو بهيمة ، وسواء كان الفاعل متعمداً أو ناسياً ، عالماً أو جاهلاً ، مختاراً أو مكرهاً أو مخطئاً ، كمن وطئ وهو يعتقد أن الفجر لم يدخل وقته ، ثم تبين أنه وطئ بعد الفجر ، ودليلهم على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المجامع في نهار رمضان بالقضاء والكفارة ، ولم يطلب منه بيان حاله وقت الجماع ، والكفارة واجبة في ذلك ، سواء كان الفاعل صائماً حقيقاً أو مسكاً لاساكاً واجبياً ، وذلك كمن لم يبيت النية ، فإنه لا يصح صومه مع وجوب الإمساك عليه ، فإذا جامع في هذه الحالة لزمته الكفارة مع القضاء الذي تعلق بذمته .

هذا ، والنزع جماع : فن طلع عليه الفجر وهو يجمع فنزع وجب عليه القضاء والكفارة : أما الموطوء ، فإن كان مطاوعاً عالماً بالحكم غير ناس للصوم فعليه القضاء والكفارة أيضاً : ثانيهما : إذا باشرت امرأة أخرى وأنزلت إحداها وجبت عليها الكفارة ، ويقال لذلك : المساحقة . هذا ، وإذا جامع وهو في حال صحته ثم عرض له مرض ، لم تسقط الكفارة عنه بذلك ، ومثل ذلك إذا جامع وهو طليق ، ثم حبس ، أو جامع وهو مقيم ، ثم سافر ، أو جمعت المرأة وهي غير حائض ، ثم حاضت ، فإن الكفارة لا تسقط بشيء من ذلك .

المالكية - قالوا : موجبات القضاء والكفارة هي كل ما يفسد الصوم بشرائط خاصة ، وإليك بيان مفسدات الصوم الموجبة للقضاء والكفارة .

أولاً : الجماع الذي يوجب الغسل ، ويفسد به صوم البالغ ، سواء كان فاعلاً أو مفعولاً ، وإذا جامع بالغ صغيرة لا تطيقه ، فإن صومه لا يفسد إلا بالإنزال ، وإذا خرج المنى من غير جماع فإنه يوجب الكفارة دون القضاء ، إلا أنه إذا كان بنظر أو فكر فإنه لا يوجب الكفارة إلا بشرطين : أحدهما : أن يديم النظر والفكر . فلو نظر إلى امرأة . ثم غض بصره عنها بدون أن يطيل النظر ، وأمنى بهذا ، فلا كفارة عليه : الثاني : أن تكون عادته الإنزال عند استدامة النظر . فإن لم يكن الإنزال عادته عند استدامة النظر . ففي الكفارة وعدمها قولان : وإذا خرج المنى بمجرد نظر أو فكر مع لذة معتادة بلا استدامة أو جب القضاء دون الكفارة : وأما إخراج المذي فإنه يوجب القضاء ==

= فقط على كل حال ، ومن أتى امرأة مائة في نهار رمضان وجب عليه أن يكفر عنها ، كما تجب الكفارة على من صب شيئاً عمداً في حلق شخص آخر وهو نائم ووصل لمعدته ، وأما القضاء فيجب على المرأة ، وعلى المصوب في حلقه ، لأنه لا يقبل النيابة

ثانياً : إخراج القيء واعمده ، سواء ملاً الفم أولاً ، فمن فعل ذلك عمداً بدون علة وجب عليه القضاء والكفارة ، أما إذا غلبه القيء فلا يفسد الصوم إلا إذا رجع شيء منه . ولو غلبه فيفسد صومه ، وهذا بخلاف البلغم إذا رجع ، فلا يفسد الصوم ، ولو أمكن الصائم أن يطرحه وتركه حتى رجع . ثالثاً : وصول مائع إلى الحلق من فم أو أذن أو عين أو أنف . سواء كان المائع ماء أو غيره إذا وصل عمداً ، فإنه تجب به الكفارة والقضاء ، أما إذا وصل سهواً ، كما إذا تمضمض فوصل الماء إلى الحلق قهراً فإنه يوجب القضاء فقط ، وكذا إذا وصل خطأ ، كما كله نهاراً معتقداً بقاء الليل أو غروب الشمس ، أو شاكا في ذلك ما لم تظهر الصحة ، كأن يتبين أن أكله قبل الفجر أو بعد غروب الشمس ، وإلا فلا يفسد صومه ، وفي حكم المائع : البخور وبخار القدر إذا استنشقهما فوصل إلى حلقه ، وكذلك الدخان الذي اعتاد الناس شربه ، وهو مفسد للصوم بمجرد وصوله إلى الحلق ، وإن لم يصل إلى المعدة ، وأما دخان الحطب فلا أثر له ، كرائحة الطعام إذا استنشقتها فلا أثر لها أيضاً ، ولو اكتحل نهاراً فوجد طعم الكحل في حلقه فسد صومه ، ووجبت عليه الكفارة إن كان عامداً ، وأما لو اكتحل ليلاً ثم وجد طعمه نهاراً فلا يفسد صومه ، ولو دهن شعره عامداً بدون عنز ، فوصل الدهن إلى حلقه من مسام الشعر ، فسد صومه ، وعليه الكفارة ، وكذا إذا استعملت المرأة الحناء في شعرها عمداً بدون عنز . فوجدت طعمها في حلقها فسد صومها . وعليها الكفارة .

رابعاً : وصول أي شيء إلى المعدة . سواء كان مائماً أو غيره ، عمداً بدون عنز ، سواء وصل من الأعلى أو من الأسفل . لكن ما وصل من الأسفل لا يفسد الصوم إلا إذا وصل من منفذ ، كالدبر . فلا يفسد الصوم بسريان زيت أو نحوه من المسام إلى المعدة . فالحقنة بالإبرة في الذراع أو الآلية أو غير ذلك لا تفطر . أما الحقنة في الإحليل ، وهو الذكر . فلا تفسد الصوم مطلقاً : ولو وصل إلى المعدة حصة أودرم . فسد صومه إن كان واصلاً من الفم فقط . وكل ما وصل إلى المعدة على ما بين يبطل الصوم . ويوجب القضاء في رمضان ، سواء كان وصوله عمداً أو غلبة ، أو سهواً . أو خطأ ، كما تقدم في وصول المائع للحلق ، إلا أن الواصل عمداً في بعضه الكفارة على الوجه الذي بينا .

وبالجملة فمن تناول مفسداً من مفسدات الصوم السابقة وجب عليه القضاء والكفارة . بشرط : =

= أولاً : أن يكون الفطر في أداء رمضان ، فإن كان في غيره كقضاء رمضان ، وصوم مندور . أو صوم كفارة ، أو نفل ، فلا تجب عليه الكفارة . وعليه القضاء في بعض ذلك . على تفصيل يأتي في القسم الثاني ؛ ثانياً . أن يكون متعمداً . فإن أفطر ناسياً أو مخطئاً . أو لعذر . كمرض وسفر . فعليه القضاء فقط . ثالثاً : أن يكون مختاراً في تناول المفطر . أما إذا كان مكرهاً فلا كفارة عليه . وعليه القضاء رابعاً : أن يكون عالماً بحرمة الفطر . ولو جهل وجوب الكفارة عليه إذا أفطر . أما إذا كان جاهلاً بحرمة الفطر . كحديث عهد بالإسلام . أفطر عمداً مختاراً فلا كفارة عليه . خامساً : أن يكون غير مبال بحرمة الشهر وهو غير المتأول تأويلاً قريباً . فإن كان متأولاً تأويلاً قريباً فلا كفارة عليه والمتأول تأويلاً قريباً هو المستند في فطره لأمر موجود ، وله أمثلة : منها أن يفطر أولاً ناسياً أو مكرهاً . ثم ظن أنه لا يجب عليه إمساك بقية اليوم بعد التذکر . أو زوال الإكراه فتناول مفطراً عمداً . فلا كفارة عليه لاستناده لأمر موجود وهو الفطر أولاً نسياناً . أو إكراه . ومنها ما إذا سافر الصائم مسافة أقل من مسافة القصر . فظن أن الفطر مباح له . لظاهر قوله تعالى . ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ، فنوى الفطر من الليل وأصبح مفطراً . فلا كفارة عليه . ومنها من رأى هلال شوال نهار الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم عيد . وأن الفطر مباح فأفطر لظاهر قوله عليه السلام : ، صوم الرؤيته وأفطر والرؤيته ، فلا كفارة عليه . وأما المتأول تأويلاً بعيداً فهو المستند في فطره إلى أمر غير موجود وعليه الكفارة وله أيضاً أمثلة : منها أن من عادته الحن في يوم معين . فبيت نية الفطر من الليل ظاناً أنه مباح . فعليه الكفارة . ولو حن في ذلك اليوم . ومنها المرأة تعتاد الحيض في يوم معين . فبيت نية الفطر لظنها لإباحته في ذلك اليوم لمجيء الحيض فيه . ثم أصبحت مفطرة فعليها الكفارة . ولو جاء الحيض في ذلك اليوم حيث نوت الفطر قبل مجيئه . ومنها من اغتاب في يوم معين من رمضان . فظن أن صومه بطل . وأن الفطر مباح . فأفطر متعمداً . فعليه الكفارة ، سادساً . أن يكون الواصل من الفم . فلو وصل شيء من الأذن أو العين أو غيرها . مما تقدم ، فلا كفارة ، وإن وجب القضاء . سابعاً : أن يكون الوصول للمعدة ، فلو وصل شيء إلى حلق الصائم ، ورده فلا كفارة عليه . وإن وجب القضاء في المائع الواصل إلى الحلق ، ومن الأشياء التي تبطل الصوم وتوجب القضاء والكفارة : رفع النية ورفضها نهاراً ، وكذا رفع النية ليلاً إذا استمر رافعاً لها حتى طلع الفجر . ووصول شيء إلى المعدة من القيء الذي أخرجه الصائم عمداً سواء وصل عمداً أو غلبة لانسبانا . ووصول شيء من أثر السواك الرطب الذي يتحلل منه شيء عادة كقشر الجوز ، ولو كان الوصول غلبة تعمدتني الاستيائك في نهار رمضان ، فهذه =



## ما يوجب القضاء دون الكفارة

وما لا يوجب شيئاً

قد عرفت ما يوجب القضاء والكفارة ، وبقي الكلام فيما يوجب القضاء دون الكفارة ، وما لا يفسد الصيام أصلاً ، وهو أمور كثيرة ، مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= الأشياء توجب الكفارة بالشروط السابقة ما عدا التعمد بالنسبة للراجع من التقي ، والواصل من أثر السواك المذكور ، فإنه لا يشترط ، بل التعمد والوصول غلبة سواء ، وأما الوصول نسبياً فوجب القضاء فقط. فيهما .

(١) الحنفية — قالوا : ما يوجب القضاء دون الكفارة ثلاثة أشياء : الأولى : أن يتناول الصائم ما ليس فيه غذاء أو ما في معنى الغذاء ، وما فيه غذاء هو ما يبيل الطبع إلى تناوله ، وتنقض شهوة البطن به ، وما في معنى الغذاء هو الدواء ، الثاني : أن يتناول غذاء أو دواء لهذر شرعي ، كمرض أو سفر أو إكراه ، أو خطأ ، كأن أهمل وهو يتمضمض ، فوصل الماء إلى جوفه ، وكذا إذا داوى جرحاً في بطنه أو رأسه ، فوصل الدواء إلى جوفه أو دماغه ، أما النسيان فإنه لا يفسد الصيام أصلاً ، فلا يجب به قضاء ولا كفارة ، الثالث : أن يقضى شهوة الفرج غير كاملة ، ومن القسم الأول ما إذا أكل أرزاً نبتاً ، أو عجينا ، أو دقيقاً غير مخلوط بشيء يؤكل عادة ، كالسمن والعسل ، وإلا وجبت به الكفارة ، وكذا إذا أكل طيناً غير أرمني إذا لم يعتد أكله ، أما الطين الأرمني : وهو معروف عند العطارين ، فإنه يوجب الكفارة مع القضاء ، أو أكل ملحاً كثيراً دفعة واحدة ، فإن ذلك مما لا يقبله الطبع ، ولا تنقض به شهوة البطن . أما أكل القليل منه ، فإن فيه الكفارة مع القضاء ، لأنه يتلذذ به عادة ، وكذا إذا أكل نواة أو قطعة من الجلد أو ثمرة من الثمار التي لا تؤكل قبل نضجها كالسفرجل إذا لم يطبخ أو يملح ، وإلا كانت فيه الكفارة ، وكذا إذا ابتلع حصة ، أو حديدة ، أو درهما ، أو ديناراً : أو تراباً ، أو نحو ذلك ، أو أدخل ماء أو دواء في جوفه بواسطة الحقنة من الدبر ، أو الأنف ، أو قبل المرأة ، وكذا إذا صب في أذنه دهناً ، بخلاف ما إذا صب ماء ، فإنه لا يفسد صومه على الصحيح ، لعدم سريان الماء ، وكذا إذا دخل فيه مطر أو ثلج ، ولم يبتلعه بصنعه ، وكذا إذا تعمد لإخراج القيء من جوفه ، أو خرج كرهاً وأعاد بصنعه ، بشرط أن يكون ملء الفم في صورتين ، وأن يكون ذا كراء لصومه ، فإن كان ناسياً لصومه لم يفطر في جميع ما تقدم ، وكذا إذا كان أقل من ملء الفم على الصحيح ، وإذا أكل ما بقي من =

== نحو تمرة بين أسنانه إذا كان قدر الحصة وجب القضاء ؛ فإن كان أقل فلا يفسد ، لعدم الاعتداد به ، وكذا إذا تكون ريقه ثم ابتلعه ، أو بقي بال بفيه بعد المضمضة وابتلعه مع الريق ، فلا يفسد صومه ، وينبغي أن يبصق بعد المضمضة قبل أن يبتلع ريقه ، ولا يشترط المسالمة في البصق ، ومن القسم الثاني - وهو ما إذا تناول غذاء ؛ أو ما في معناه لعذر شرعي - إذا أفطرت المرأة خوفاً على نفسها أن تمرض من الخدمة ، أو كان الصائم نائماً ، وأدخل أحد شيئاً مفطراً في جوفه ، وكذا إذا أفطر عمداً بشبهة شرعية ؛ بأن أكل عمداً بعد أن أكل ناسياً ، أو جامع ناسياً ، ثم جامع عامداً ، أو أكل عمداً بعد الجماع ناسياً ، وكذا إذا لم يبيت النية ليلاً ثم نوى نهاراً ، فإنه إذا أفطر لا تجب عليه الكفارة لشبهة عدم صيامه عند الشافعية ، وكذا إذا نوى الصوم ليلاً . ولم ينقض نيته ، ثم أصبح مسافراً ، ونوى الإقامة بعد ذلك ثم أكل لا تلزمه الكفارة وإن حرم عليه الأكل في هذه الحالة . وكذا إذا أكل ، أو شرب ، أو جامع شاكاً في طلوع الفجر ، وكان الفجر طالماً ، لوجود الشبهة . أما الفطر وقت الغروب . فلا يكفي فيه الشك لإسقاط الكفارة بل لابد من غلبة الظن على إحدى الروايتين . ومن جامع قبل طلوع الفجر . ثم طلع عليه الفجر . فإن نزع فوراً لم يفسد صومه . وإن بقي كان عليه القضاء والكفارة . ومن القسم الثالث - وهو ما إذا قضى شهوة الفرج غير كاملة - ما إذا أمنى بوطء ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تشتهي ؛ أو أمنى بفخذ أو بطن . أو عبث بالكف ، أو وطئت المرأة وهي نائمة . أو قطرت في فرجها دهنًا ونحوه فإنه يجب في كل هذا القضاء دون الكفارة . ويلحق بهذا القسم ما إذا أدخل إصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره واستنجى فوصل الماء إلى داخل دبره ، وإنما يفسد ما دخل في الدبر إذا ما وصل إلى محل الحقنة ، ولا يكون هذا إلا إذا تعمدته ، وبائع فيه . وكذا إذا أدخل في دبره خرقة أو خشبة . كطرف الحقنة ولم يبق منه شيء . أما إذا بقي منه في الخارج شيء بحيث لم يغيب كله لم يفسد صومه وكذلك المرأة إذا أدخلت إصبعها مدهونة بماء أو دهن في فرجها الداخل . أو أدخلت خشبة الحقنة أو نحوها في داخل فرجها ؛ وغيبتها كلها . ففي كل هذه الأشياء ونحوها يجب القضاء دون الكفارة . هذا ، ولا يفسد صومه لو صب ماء أو دهنًا في إحليله للتداوى ، وكذا لو نظر بشهوة فنزل منى بشهوة . ولو كرر النظر . كما لا يفطر إذا أمنى بسبب تفكره في وقاع ونحوه ، أو احتلم ، ولا يفطر أيضاً بشم الروائح العطرية كالورد والرجس ، ولا بتأخير غسل الجنابة حتى تطامع الشمس ، ولو مكث جنباً كل اليوم ؛ ولا يفطر بدخول غبار طريق ، أو غربلة دقيق ؛ أو ذباب ، أو بعوض إلى حلقه رغماً عنه .

= المالكية — قالوا من تناول مفطرا من الأمور المفسدة للصوم المتقدمة ، ولم تنحقق فيه شرائط وجوب الكفارة السابقة فعليه القضاء فقط ، سواء كان الصائم في رمضان أو في فرض غيره كقضاء رمضان ، والكفارات ، والنذر غير المعين ، وأما النذر المعين فإن كان الفطر فيه لعذر ، كمرض واقع أو متوقع . بأن ظن أن الصوم في ذلك الوقت المعين يؤدي إلى مرضه ، أو خاف من الصوم زيادة المرض ، أو تأخر البرء ، أو كان الفطر لحيض المرأة ، أو نفاسها ، أو لإغماء ، أو جنون ، فلا يجب قضاؤه ، نعم إذا قي شيء من زمنه بعد زوال المانع تعين الصوم فيه ، أما إذا أفطر فيه ناسياً ، كأن نذر صوم يوم الخميس فصام الأربعاء ، يظنه الخميس ، ثم أفطر يوم الخميس فعليه القضاء . هذا ، ومن الصيام المفروض ، صوم المتمتع والقارن إذا لم يجد الهدى ، فإن أفطر أحدهما فهما وجب عليه القضاء .

وبالجملة كل فرض أفطر فيه فإنه يجب عليه قضاؤه ، إلا النذر المعين على التفصيل السابق ، وأما النفل . فلا يجب القضاء على من أفطر فيه إلا إذا كان الفطر عمدا حراما ، أما مالا يفسد الصوم ، ولا يوجب القضاء ، فهو أمور : أحدها : أن يغلبه القيء ، ولم يبتلع منه شيئا فهذا صومه صحيح ، ثانيا : أن يصل غبار الطريق أو الدقيق ونحوهما إلى حلق الصائم الذي يزاول أعمالا تتعلق بذلك ، كالذي يباشر طحن الدقيق ، أو نخله ، ومثاهما ما إذا دخل حلقه ذباب ، بشرط أن يصل ذلك إلى حلقه قهرا عنه ، ثالثا : أن يطلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب مثلا ، فيطرح الماء كولد ونحوه ، من فيه بمجرد طلوع الفجر ، فإنه لا يفسد صيامه بذلك ، رابعها : من غلبه المنى أو المذي بمجرد نظر أو فكر فإن ذلك لا يفسد الصيام ، كما تقدم قريبا : خامسها : أن يبتلع ريقه المتجمع في فمه ، أو يبتلع ما بين أسنانه من بقايا الطعام ؛ فإنه لا يضره ذلك ، وصومه صحيح حتى ولو تعمد بلع ما بين أسنانه على المعتمد ، إلا إذا كان كثيرا عرفا وابتلعه . ولو قهرا عنه ، فإن صيامه يبطل في هذه الحالة ، سادسها : أن يضع دهنا على جرح في بطنه متصلا بجوفه ؛ فإن ذلك لا يفطره ، لأن كل ذلك لا يصل للمحل الذي يستقر فيه الطعام والشراب ؛ سابعها : الاحتلام ، فمن احتلم فإن صومه لا يفسد .

الحنابلة — قالوا : يوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها إدخال شيء إلى جوفه عمدا من الفم أو غيره ، سواء كان يذوب في الجوف كلقمة ، أو لا ، كقطعة حديد أو رصاص ، وكذا إذا وجد طعم العلك — اللبان — بعد مضغه نهرا ، أو ابتلع نخامة وصلت إلى فمه أو وصل الدواء بالحقنة إلى جوفه ؛ أو وصل طعم الكحل إلى حلقه أو وصل قيء إلى فمه ، ثم ابتلعه عمدا ، أو أصاب ريقه نجاسة ثم ابتلعه عمدا ، فإن صومه يفسد في كل هذه الأحوال ، وعليه القضاء دون =

= الكفارة، كما يفسد أيضاً بكل ما يصل إلى دماغه عمداً ، كالدواء الذي يصل إلى أم الدماغ إذا داوى به الجرح الواصل إليها ، وتسمى - المأهومة - وكذا يفسد صومه ، وعليه القضاء دون الكفارة إذا أمني بسبب تكرار النظر ، أو أمني بسبب الاستمنا بیده ، أو بيده غيره ، وكذا إذا أمدى بنظر أو نحوه ، أو أمني بسبب تقبيل أو لمس ، أو بسبب مباشرة دون الفرج ، فإن صومه يفسد إذا تعمد في ذلك ، وعليه القضاء ، ولو كان جاهلاً بالحكم ، ويفسد صومه أيضاً إذا قام قهراً عنه ولو قليلاً ، وعليه القضاء فقط ، ويفسد أيضاً بالحجامة ؛ فمن احتجم أو حجم غيره عمداً فسد صومه إذا ظهر دم ، وإلا لم يفطر ، ولا يفسد صومه بشيء من هذه الأمور إذا فعله ناسياً أو مكرهاً ولو كان الإكراه بإدخال دواء إلى جوفه ، وأما ما لا يوجب كفارة ولا قضاء ، فأمور: منها الفصد ولو خرج دم ، ومنها التشريط بالموسى بدل الحجامة للتداوى ، ومنها الرعاف ؛ وخروج القيء رغماً عنه ؛ ولو كان عليه دم ، ومنها إذا وصل إلى حلق الصائم ذباب أو غبار طريق ونحوه بلا قصد ، لعدم إمكان التحرز عنه ، ومنها ما إذا أدخلت المرأة إصبعها أو غيره في قبلها ، ولو مبتلة ، فإنها لا تفطر بذلك ، ومنها الإنزال بالفكر ، أو الاحتلام فإنه لا يفسد الصوم ، ومنها ما إذا لطح باطن قدمه بالحناء ؛ فوجد طعمها في حلقه ؛ ومنها ما إذا تمضمض أو استنشق ، فسرى الماء إلى جوفه بلا قصد ، فإن صومه لا يفسد بذلك حتى ولو بالغ في المضمضة والاستنشاق ، ولو كانت المضمضة عبثاً مكروهاً ، ومنها ما إذا أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع النهار أو ظاناً غروب الشمس ولم يتبين الحال ، فإن صومه لا يفسد بذلك أما إذا تبينه في صورتين فعليه القضاء في الأكل والشرب ؛ وعليه القضاء والكفارة في الجماع ، ومنها أن يأكل أو يشرب في وقت يعتقده ليلاً فيان نهاراً ، أو أكل ناسياً فظن أنه أفطر بالأكل ناسياً فأكل عامداً ، فإن صومه يفسد ، وعليه القضاء فقط .

الشافعية - قالوا : ما يفسد الصوم ويوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها وصول شيء إلى جوف الصائم ؛ كثيراً كان أو قليلاً ؛ ولو قدر سمسة أو حصة ، ولو ماء قليلاً ، ولا يفسد الصوم بذلك إلا بشروط : أحدها : أن يكون جاهلاً ، بسبب قرب إسلامه ، ثانيها : أن يكون عامداً ، فلو وصل شيء قهراً عنه ، فإن صومه لا يفسد ، ثالثها : أن تصل إلى جوفه من طريق معتبر شرعاً ، كأنفه وفه وأذنه وقبلة ودبره وكالجرح الذي يوصل إلى الدماغ ، ومنها تعاطى الدخان المعروف والتباك والنشوق ونحو ذلك ؛ فإنه يفسد الصوم ، ويوجب القضاء دون الكفارة ، لما عرفت من مذهبه أن الكفارة لا تجب إلا بالجماع بالشرائط المتقدمة ، ومنها ما لو أدخل إصبعه =

## ما يكره فعله للصائم وما لا يكره

يكره للصائم فعل أمور مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= أو جزء منه ؛ ولو جافاً . حالة الاستنجاء في قبل أو دبر بدون ضرورة فإن صومه يفسد بذلك ، أما إذا كان لضرورة فإنه لا يفسد . ومنها أن يدخل عوداً ونحوه في باطن أذنه ، فإنه يفطر بذلك . لأن باطن الأذن تعتبر شرعاً من الجوف أيضاً ، ومن ذلك ما إذا زاد في المضمضة والاستنشاق عن القدر المطلوب شرعاً من الصائم . بأن بالغ فيهما . أو زاد عن الثلاث ؛ فترتب على ذلك سبق الماء إلى جوفه ، فإن صيامه يفسد بذلك ، وعليه القضاء ، ومنها ما إذا أكل ما بقي من بين أسنانه مع قدرته على تمييزه وطرحه ؛ فإنه يفطر بذلك ، ولو كان دون الحمصة ، ومنها إذا قام الصائم عامداً عالماً مختاراً ، فإنه يفطر ، وعليه القضاء ، ولو لم يملأ الفم ، ومنها ما إذا دخلت ذبابة في جوفه ، فأخرجها ، فإن صومه يفسد ، وعليه القضاء ، ومنها ما إذا تجشئ عمداً فخرج شيء من معدته إلى ظاهر حلقه ، فإن صومه يفسد بذلك ، وظاهر الحلق - هو مخرج الحياء المهمة على المعتمد - وليس من ذلك إخراج النخامة من الباطن - وقذفها إلى الخارج لتكرر الحاجة إلى ذلك ، أما لو بلعها بعد وصولها واستقرارها في فمه فإنه يفطر . ومنها الإنزال بسبب المباشرة ، ولو كانت فاحشة ، وكذا الإنزال بسبب تقبيل أو لمس أو نحو ذلك ، فإنه يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط ، أما الإنزال بسبب النظر أو الفكر ، فإن كان غير عادة له ، فإنه لا يفسد الصوم ، كالاختلام .

(١) الحنفية - قالوا : يكره للصائم فعل أمور : أولاً : ذوق شيء لم يتحلل منه ما يصل إلى جوفه بلا فرق بين أن يكون الصوم فرضاً أو نفلاً إلا في حالة الضرورة ، فيجوز للمرأة أن تذوق الطعام لتبين ملوحته إذا كان زوجها سيء الخلق ، ومثلها الطاهي - الطباخ - ، وكذا يجوز لمن يشتري شيئاً يؤكل أو يشرب أن يذوقه إذا خشى أن يغبن فيه ولا يوافق ، ثانياً : مضغ شيء بلا عذر ، فإن كان لعذر كما إذا مضغت المرأة طعاماً لابنها ، ولم تجد من يمضغه سواها من يحل له الفطر ، فلا كراهة ، ومن المكروه مضغ العلك - اللبان - الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف ، ثالثاً : تقبيل امرأته ، سواء كانت القبلة فاحشة بأن مضغ شفتها ، أو لا ، وكذا مباشرتها مباشرة فاحشة ، بأن يضع فرجه على فرجها بدون حائل . وإنما يكره له ذلك إذا لم يأمن على نفسه من الإنزال أو الجماع ، أما إذا أمن ، فلا يكره ؛ كما يأتي ، رابعاً : جمع رقيقة في فمه ثم ابتلاعه ، لما فيه من الشبهة ، خامساً : فعل ما يظن أنه يضعفه عن الصوم ، كالفصد والحجامة ، أما إذا كان يظن أنه =

= لا يضعفه فلا كراهة ، وأما ما لا يكره للصائم فعله فأمر : أولاً : القبلة ، أو المباشرة الفاحشة إن أمن الإنزال والجماع ، ثانياً : دهن شارب ، لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم ؛ ثالثاً : الاكتحال ونحوه ، وإن وجد أثره في حلقه ، رابعاً : الحجامة ونحوها إذا كانت لا تضعفه عن الصوم ، خامساً : السواك في جميع النهار ، بل هو سنة ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون السواك يابساً أو أخضر ؛ مبلولاً بالماء أولاً ، سادساً : المضمضة والاستنشاق ، ولو فعلهما لغير وضوء ؛ سابعاً : الاغتسال ، ثامناً : التبريد بالماء بلف ثوب مبلول على بدنه ، ونحو ذلك .

المالكية — قالوا : يكره للصائم أن يذوق الطعام ، ولو كان صائماً له ، وإذا ذاقه وجب عليه أن يمجه لثلاث يصل إلى حلقه منه شيء ؛ فإن وصل شيء إلى حلقه غلبه فعليه القضاء في الفرض ، على ما تقدم ، وإن تعمد إيصاله إلى جوفه فعليه القضاء والكفارة في رمضان ، كما تقدم ، ويكره أيضاً مضغ شيء كتمر أو لسان ؛ ويجب عليه أن يمجه ؛ وإلا فكما تقدم ، ويكره أيضاً مداواة حفر الأسنان — وهو فساد أصولها — نهراً إلا أن يخاف الضرر إذا أخر المداواة إلى الليل فلا تكره نهراً ؛ بل تجب إن خاف هلاكاً أو شديداً أذى بالتأخير ، ومن المكروه غزل الكتان الذي له طعم ، وهو الذي يعطن في المبلات إذا لم تكن المرأة الغازلة مضطرة للغزل ، وإلا فلا كراهة ؛ ويجب عليها أن تمج ما تكون في فمها من الربق على كل حال ، أما الكتان الذي لا طعم له ، وهو الذي يعطن في البحر ، فلا يكره غزله ، ولو من غير ضرورة ، ويكره الحصاد للصائم لثلاث يصل إلى حلقه شيء من الغبار فيفطر ما لم يضطر إليه ؛ وإلا فلا كراهة ، وأما رب الزرع فله أن يقوم عليه عند الحصاد ، لأنه مضطر لحفظه وملاحظته ، وتكره مقدمات الجماع ، كالقبلة ، والفكر ، والنظر إن علمت السلامة من الإمذاء والإمنا ، فإن شك في السلامة وعدمها ، أو علم عدم السلامة حرمت ، ثم إذا لم يحصل إمذاء ولا إمنا فالصوم صحيح ، فإن أمذى فعليه القضاء ، إلا إذا أمذى بمجرد نظر أو فكر من غير قصد ولا متابعة ، فلا قضاء عليه وإن أمنى فعليه القضاء والكفارة في رمضان إن كانت المقدمات محرمة ، بأن علم الناظر مثلاً عدم السلامة أو شك فيها ؛ فإن كانت مكروهة ، بأن علم السلامة فعليه القضاء فقط ، إلا إذا استرسل في المقدمة حتى أنزل ، فعليه القضاء والكفارة ؛ ومن المكروه الاستيائك بالرطب الذي يتحل منه شيء ، وإلا جاز في كل النهار ، بل يندب لمقتضى شرعي ؛ كوضوء وصلاة ، وأما المضمضة للعطش فهي جائزة ، والإصباح بالجنابة خلاف الأولى ، والأولى الاغتسال ليلاً ، ومن المكروه الحجامة والفصد للصائم إذا كان مريضاً وشك في السلامة من زيادة المرض التي تؤدي إلى الفطر ؛ فإن =



علم السلامة جاز كل منهما ، كما يجوز أن للصحيح عند علم السلامة أو شك فيها ، فإن علم كل منهما عدم السلامة ، بأن علم الصحيح أنه يمرض لو احتجم أو فصد ، أو علم المريض أن مرضه يزيد بذلك كان كل منهما محرماً .

الحنابلة - قالوا : يكره للصائم أمور منها ما إذا تتمعن عبثاً أو سرفاً ، أو لحر أو لعطش ، أو غاص في الماء لغير تبرد ، أو غسل مشروع ، فإن دخل الماء في هذه الحالات إلى جوفه فإنه لا يفسد صومه مع كراهة هذه الأفعال ، ومنه أن يجمع ريقه ، فيبتلعه ، وكره مضغ ما لا يتحلل منه شيء ، وحرمة مضغ ما يتحلل منه شيء ، ولو لم يبلغ ريقه : وكذا ذوق طعام غير حاجة . فإن كان ذوقه لحاجة لم يكره ؛ ويبطل الصوم بما وصل منه إلى حلقه إذا كان لغير حاجة ، وكره له أن يترك بقية طعام بين أسنانه ، وشم ما لا يؤمن من وصوله إلى حلقه بنفسه كسحق مسك وكافور وبخور بنحو عود ، بخلاف ما يؤمن فيه جذبته بنفسه إلى حلقه ، فإنه لا يكره كالورد ؛ وكذا يكره له القبلة ، ودواعي الوطء ، كعناقته ولمس ، وتكرار نظر ، إذا كان ما ذكر يحرك شهوته ، وإلا لم يكره ، وتحرم عليه القبلة ؛ ودواعي الوطء إن ظن بذلك إنزالاً ؛ وكذا يكره له أن يجامع وهو شاك في طلوع الفجر الثاني بخلاف السحور مع الشك في ذلك ، لأنه يتقوى به على الصوم ، بخلاف الجماع : فإنه ليس كذلك :

الشافعية - قالوا . يغتفر للصائم أمور ، ويكره له أمور : فيغتفر له وصول شيء إلى الجوف بنسيان أو إكراه ، أو بسبب جهل يعذر به شرعاً ، ومنه وصول شيء كان بين أسنانه بجريان ريقه بشرط أن يكون عاجزاً عن مجه ؛ أما إذا ابتلعه مع قدرته على مجه ، فإنه يفسد صومه ، ومثل هذا النخامة ، وأثر القهوة على هذا التفصيل ، ومن ذلك غبار الطريق ، وغريلة الدقيق ، والذباب ، والبعوض ، فإذا وصل إلى جوفه شيء من ذلك لا يضر ، لأن الاحتراس عن ذلك من شأنه المشقة والخرج ، ويكره له أمور : منها المشاتمة ، وتأخير الفطر عن الغروب إذا اعتقد أن هذا فضيلة ، وإلا فلا كراهة ، ومن ذلك مضغ العلك - اللبان - ، ومنه مضغ الطعام ، فإنه لا يفسد ، ولكنه يكره إلا لحاجة ، كأن يمضغ الطعام لولده الصغير ونحوه ، ومن ذلك ذوق الطعام ، فإنه يكره للصائم إلا لحاجة ، كأن يكون طباًخاً ونحوه ، فلا يكره ، ومن ذلك الجماعة والفسد ، فإنهما يكرهان للصائم إلا لحاجة ، ومن ذلك التقبيل إن لم يحرك الشهوة ، وإلا حرم . ومثله المعانقة والمباشرة ، ومن ذلك دخول الحمام فإنه مضعف للصائم ، فيكره له ذلك لغير حاجة : ومن ذلك السواك بعد الزوال فإنه يكره إلا إذا كان لسبب يقتضيه ، كتغير فمه بأكل نحو بصل بعد الزوال نسياناً ، ومن ذلك تمتع النفس بالشهوات من المبصرات والمشعومات والمسعومات إن كان كل ذلك حلالاً ، فإنه =

## حكم من فسد صومه في أداء رمضان

من فسد صومه في أداء رمضان وجب عليه الإمساك بقية اليوم تعظيماً لحرمة الشهر ، فإذا داعب شخص زوجته أو عانقها أو قبّلها أو نحو ذلك فأمنى ، فسد صومه ، وفي هذه الحالة يجب عليه الإمساك بقية اليوم ، ولا يجوز له الفطر ، أما من فسد صومه في غير أداء رمضان ، كالصيام المندور ، سواء أكان معيناً أم لا ، وكصوم الكفارات ، وقضاء رمضان ، وصوم التطوع ، فإنه لا يجب عليه الإمساك بقية اليوم ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

## الأعذار المبيحة للفطر

### المرض وحصول المشقة الشديدة

الأعذار التي تبيح الفطر للصائم كثيرة : منها المرض ، فإذا مرض الصائم ، وخاف زيادة المرض بالصوم ، أو خاف تأخر البرء من المرض ، أو حصلت له مشقة شديدة بالصوم ، فإنه يجوز له الفطر ، باتفاق ثلاثة ، وقال الحنابلة : بل يسن له الفطر ، ويكره له الصوم في هذه الأحوال ، أما إذا غلب على ظنه الهلاك أو الضرر الشديد بسبب الصوم ، كما إذا خاف تعطيل حاسة من حواسه ، فإنه يجب عليه الفطر ، ويحرم عليه الصوم ، باتفاق .

= يكره ، أما التمتع بالمحرم فهو محرم على الصائم والمفطر ، كما لا يخفى ، ومن ذلك الاكتحال ، وهو خلاف الأولى على الراجح .

(١) المالكية - قالوا : يجب إمساك المفطر في النذر المعين أيضاً . سواء أفطر عمداً أولاً ، اتعيين وقته للصوم بسبب النذر ، كما أن شهر رمضان متعين للصوم في ذاته ، أي النذر غير المعين وباقي الصوم الواجب ، فإن كان التابع واجباً فيه كصوم كفارة رمضان ، وصوم شهر نذر أن يصومه متتابعاً . فلا يجب عليه الإمساك إذا أفطر فيه عمداً لبطلانه بالفطر ، ووجوب استئنافه من أوله ، وإن أفطر فيه سهواً أو غلبة . فإن كان في غير اليوم الأول منه وجب عليه الإمساك . وإن كان في اليوم الأول ندب الإمساك ، ولا يجب ، وإن كان التابع غير واجب فيه . كفضاء رمضان وكفارة اليمين جاز الإمساك وعدمه ، سواء أفطر عمداً أولاً ، لأن الوقت غير متعين للصوم . وإن كان الصوم ، نقلاً ، فإن أفطر فيه نسياناً وجب الإمساك ، لأنه لا يجب عليه تضاعفه بالفطر نسياناً ، وإن أفطر فيه عمداً ، فلا يجب الإمساك لوجوب القضاء عليه بالفطر عمداً ، كما تقدم .

هذا ما إذا كان مريضاً بالفعل ، أما إذا كان صحيحاً ، وظن بالصوم حصول مرض شديد ، ففي حكمه تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

ولا يجب على المريض إذا أراد الفطر أن ينوي الرخصة التي منحها الشارع للمعذورين ، باتفاق ثلاثة ؛ وقال الشافعية : بل نية الترخيص له بالفطر واجبة ، وإن تركها كان آثمياً .

### خوف الحامل والمرضع الضرر من الصيام

إذا خافت الحامل والمرضع الضرر من الصيام على أنفسهما وولديهما معاً ، أو على أنفسهما فقط ، أو على ولديهما فقط ، فإنه يجوز لهما الفطر على تفصيل في المذاهب ، المذكور تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : يسن له الفطر ، كالمريض بالفعل ، ويكره له الصيام :

الحنفية — قالوا : إذا كان صحيحاً من المرض ، وغلب على ظنه حصول المرض بالصيام ، فإنه يباح له الفطر ، كما يباح له الصوم ؛ كما لو كان مريضاً بالفعل .

المالكية — قالوا : إذا ظن الصحيح بالصوم هلاكاً أو أذى شديداً وجب عليه الفطر كالمريض .

الشافعية — قالوا : إذا كان صحيحاً وظن بالصوم حصول المرض ، فلا يجوز له الفطر ما لم

يشرع في الصوم ، ويتحقق الضرر .

(٢) المالكية — قالوا : الحامل والمرضع ، سواء أكانت المرضع أما للولد من النسب ، أم

غيرها ، وهي الظئر ، إذا خافتا بالصوم مرضاً أو زيادته ، سواء كان الخوف على أنفسهما وولديهما .

أو أنفسهما فقط ، أو ولديهما فقط يجوز لهما الفطر ، وعليهما القضاء ، ولا فدية على الحامل ، بخلاف

المرضع فعليها الفدية ؛ أما إذا خافتا بالصوم هلاكاً ، أو ضرراً شديداً لأنفسهما ، أو ولديهما ،

فيجب عليهما الفطر ، وإنما يباح للمرضع الفطر إذا تعين الرضاع عليها ، بأن لم تجد مرضعة سواها ،

أو وجدت ولم يقبل الولد غيرها : أما إن وجدت مرضعة غيرها وقبلها الولد . فيتعين عليها الصوم ،

ولا يجوز لها الفطر بحال من الأحوال ، وإذا احتاجت المرضعة الجديدة التي قبلها الولد الأجرة ،

فإن كان للولد مال ، فالأجرة تكون من ماله ، وإن لم يوجد له مال ، فالأجرة تكون على الأب ،

لأنها من توابع النفقة على الولد ، والنفقة واجبة على أبيه إذا لم يكن له مال .

الحنفية — قالوا : إذا خافت الحامل ، أو المرضع الضرر من الصيام جاز لهما الفطر ، سواء كان

الخوف على النفس والولد معاً ، أو على النفس فقط ، أو على الولد فقط ، ويجب عليهما القضاء عند

القدرة بدون فدية ، وبدون متابعة الصوم في أيام القضاء ، ولا فرق في المرضع بين أن تكون =

## الفطر بسبب السفر

يباح الفطر للمسافر بشرط أن يكون السفر مسافة تبيح قصر الصلاة على ما تقدم تفصيله ، وبشرط أن يشترع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل إلى المكان الذي يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر ، فإن كان السفر لا يبيح قصرها لم يجز له الفطر ، وهذان الشرطان متفق عليهما ، عند ثلاثة : وخالف الحنابلة في الشرط الأول ، فانظر مذهبهم تحت الحظ " : وزاد الشافعية شرطاً ثالثاً

= أما أو مستأجرة للإرضاع ، وكذا لا فرق بين أن تتعين للإرضاع أولاً ، لأنها إن كانت أما فالإرضاع واجب عليها ديانة ، وإن كانت مستأجرة فالإرضاع واجب عليها بالعقد ، فلا يحصى عنه . الحنابلة - قالوا : يباح للحامل ، والمرضع الفطر إذا خافتا الضرر على أنفسهما وولديهما ، أو على أنفسهما فقط ، وعليهما في هاتين الحالتين القضاء دون الفدية ، أما إن خافتا على ولديهما فقط فعليهما القضاء والفدية ، والمرضع إذا قيل الولد ثدي غيرها . وقد رت أن تستأجر له ، أو كان للولد مال يستأجر منه من رضعه استأجرت له ، ولا تفطر ، وحكم المستأجرة للرضاع كحكم الأم فيما تقدم .

الشافعية - قالوا : الحامل ، والمرضع إذا خافتا بالصوم ضرراً لا يحتمل ، سواء كان الخوف على أنفسهما وولديهما معاً ، أو على أنفسهما فقط ، أو على ولديهما فقط ، وجب عليهما الفطر ، وعليهما القضاء في الأحوال الثلاثة ، وعليهما أيضاً الفدية مع القضاء في الحالة الأخيرة : وهي ما إذا كان الخوف على ولدهما فقط ، ولا فرق في المرضع بين أن تكون أما للولد أو مستأجرة للرضاع ، أو متبرعة به ، وإنما يجب الفطر على المرضع في كل ما تقدم إذا تعينت للارضاع ، بأن لم توجد مرضعة غيرها مفطرة ، أو صائمة لا يضرها الصوم ، فإن لم تتعين للإرضاع جاز لها الفطر مع الإرضاع ، والصوم مع تركه ، ولا يجب عليها الفطر ، ومحل هذا التفصيل في المرضعة المستأجرة إذا كان ذلك الخوف قبل الإجارة ، أما بعد الإجارة بأن غلب على ظنهما احتياجها للفطر بعد الإجارة ، فإنه يجب عليها الفطر متى خافت الضرر من الصوم ، ولو لم تتعين للإرضاع . والفدية هي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء مقداراً من الطعام يعادل ما يعطى لأحد مساكين الكفارة ، على التفصيل المتقدم في المذاهب .

(١) الحنابلة - قالوا : إذا سافر الصائم من بلده في أثناء النهار ، ولو بعد الزوال سفراً مباحاً يبيح القصر جاز له الإفطار ، ولكن الأولى له أن يتم صوم ذلك اليوم .

تحت الخط<sup>(١)</sup>؛ فإذا شرع في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر، فلو أفطر فعليه القضاء دون الكفارة؛ عند ثلاثة، وخالف الشافعية، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٢)</sup>، ويجوز الفطر للمسافر الذي بيت النية بالصوم؛ ولا إثم عليه، وعليه القضاء، خلافاً للمالكية، والحنفية، فانظر مذهبهما تحت الخط<sup>(٣)</sup>، ويندب للمسافر الصوم إن لم يشق عليه، لقوله تعالى: «وأن تصوموا خير لكم، فإن شق عليه كان الفطر أفضل؛ باتفاق الحنفية، والشافعية، أما المالكية والحنابلة، فانظر مذهبهما تحت الخط<sup>(٤)</sup>، إلا إذا أدى الصوم إلى الخوف على نفسه من التلف أو تلف عضو منه، أو تعطيل منفعته، فيكون الفطر واجباً، ويحرم الصوم، باتفاق

### صوم الحائض والنفساء

إذا حاضت المرأة الصائمة أو نفست وجب عليها الفطر، وحرم الصيام، ولو صامت فصومها باطل، وعليها القضاء.

(١) الشافعية — زادوا شرطاً ثالثاً لجواز الفطر في السفر، وهو أن لا يكون الشخص مديماً للسفر، فإن كان مديماً له حرم عليه الفطر، إلا إذا لحقه بالصوم مشقة كالمشقة التي تبيح التيمم، فيفطر وجوباً.

(٢) الشافعية — قالوا: إذا أفطر الصائم الذي أنشأ السفر بعد طلوع الفجر بما يوجب القضاء والكفارة وجبا عليه، وإذا أفطر بما يوجب القضاء فقط وجب عليه القضاء؛ وحرم عليه الفطر على كل حال.

(٣) المالكية — قالوا: إذا بيت نية الصوم في السفر، فأصبح صائماً فيه ثم أفطر لزمه القضاء والكفارة، سواء أفطر متاولاً أو لا.

الحنفية — قالوا: يحرم الفطر على من بيت نية الصوم في سفره، وإذا أفطر فعليه القضاء دون الكفارة.

(٤) المالكية — قالوا: الأفضل للمسافر الصوم إن لم يحصل له مشقة.

الحنابلة — قالوا: يسن للمسافر الفطر، ويكره له الصوم، ولو لم يجد مشقة لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من البر الصوم في السفر».

## حكم من حصل له جوع أو عطش شديدان

فأما الجوع والعطش الشديدان اللذان لا يقدر معهما على الصوم ، فيجوز لمن حصل له شيء من ذلك الفطر ؛ وعليه القضاء .

## حكم الفطر لكبر السن

الشيخ الهرم الغافى الذى لا يقدر على الصوم فى جميع فصول السنة يفطر وتجب عن كل يوم فدية طعام مسكين ؛ وقال المالكية : يستحب له الفدية فقط ؛ ومثله المريض الذى لا يرجى برؤه ، ولا قضاء عليهما لعدم القدرة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، أما من عجز عن الصوم فى رمضان ، ولكن يقدر على قضاؤه فى وقت آخر ، فإنه يجب عليه القضاء فى ذلك الوقت ، ولا فدية عليه .

## إذا طرأ على الصائم جنون

إذا طرأ على الصائم جنون ولو لحظة ، لم يجب عليه الصوم ، ولا يصح ؛ وفى وجوب القضاء تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : من عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فعليه الفدية عن كل يوم ، ثم إن أخرجها فلا قضاء عليه إذا قدر بعد على الصوم ؛ أما إذا لم يخرجها ثم قدر فعليه القضاء .

(٢) الشافعية — قالوا : إن كان متعدياً بجنونه بأن تناول ليلاً عمداً شيئاً أزال عقله نهاراً ، فعليه قضاء ما جن فيه من الأيام ، وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا : إذا استغرق جنونه جميع اليوم ، فلا يجب عليه القضاء مطلقاً ، سواء كان متعدياً أولاً ، وإن أفاق فى جزء من اليوم وجب عليه القضاء .

الحنفية — قالوا : إذا استغرق جنونه جميع الشهر ، فلا يجب عليه القضاء ، وإلا وجب .

المالكية — قالوا : إذا جن يوماً كاملاً أو جله سلم فى أوله أولاً ، فعليه القضاء ، وإن جن نصف اليوم أو أقله ، ولم يسلم أوله فهما فعليه القضاء أيضاً ، وإلا فلا ، كما تقدم .



وإذا زال العذر المبيح الإفطار في أثناء النهار ، كأن طهرت الحائض ، أو أقام المسافر ، أو بلغ الصبي ، وجب عليه الإمساك بقية اليوم احتراماً للشهر ؛ عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### ما يستحب للصائم

يستحب للصائم أمور : منها تعجيل الفطر بعد تحقق الغروب ، وقبل الصلاة ، ويندب أن يكون على رطب ، فتمر ؛ فخلو ، فماء ، وأن يكون ما يفطر عليه من ذلك وتراً ، ثلاثة ، فأكثر ومنها الدعاء عقب فطره بالمأثور ، كأن يقول : اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ، وعليك توكلت . وبك آمنت ، ذهب الظمأ ، وابتلت العروق ، وثبت الأجر ، يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانتني فصمت ، ورزقني فأفطرت ، ومنها السجود على شيء وإن قل ، ولو جرعة ماء ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « تسحروا ، فإن في السجود بركة » ، ويدخل وقته بنصف الليل الأخير ، وكلما تأخر كان أفضل ، بحيث لا يقع في شك في الفجر ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ، ومنها كف اللسان عن فضول الكلام ، وأما كفه عن الحرام ، كالغيبة والنميمة ، فواجب في كل زمان ، ويتأكد في رمضان ؛ ومنها الإكثار من الصدقة والاحسان إلى ذوى الأرحام والفقراء والمساكين ؛ ومنها الاشتغال بالعلم ، وتلاوة القرآن والذكر ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كلما تيسر له ذلك ليلاً أو نهاراً ؛ ومنها الاعتكاف ، وسيأتى بيانه في مبحثه .

### قضاء رمضان

من وجب عليه قضاء رمضان لفطره فيه عمداً أو لسبب من الأسباب السابقة فإنه يقضى بدل الأيام التي أفطرها في زمن يباح الصوم فيه تطوعاً ، فلا يجزئ القضاء فيما نهى عن صومه ، كأيام العيد ، ولا فيما تعين لصوم مفروض كرمضان الحاضر ، وأيام النذر المعين ، كأن ينذر صوم عشرة أيام من أول القعدة ، فلا يجزئ قضاء رمضان فيها لتعيينها بالنذر ، عند المالكية ،

(١) المالكية - قالوا : لا يجب الإمساك ، ولا يستحب في هذه الحالة إلا إذا كان العذر الإكراه ، فإنه إذا زال وجب عليه الإمساك ، وكذا إذا أكل ناسياً ، ثم تذكر ، فإنه يجب عليه الإمساك أيضاً .

الشافعية - قالوا : لا يجب الإمساك في هذه الحالة ، ولكنه يسن .

والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية فانظر مذهبهما تحت الخط <sup>(١)</sup> ، كما لا يجزى\* القضاء في رمضان الحاضر ، لأنه متعين للأداء ، فلا يقبل صوماً آخر سواه ، فلو نوى أن يصوم رمضان الحاضر أو يوماً منه قضاء عن رمضان سابق ، فلا يصح الصوم عن واحد منهما ، لاعتن الحاضر ، لأنه لم ينو ، ولا عن الفائت ، لأن الوقت لا يقبل سوى الحاضر ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(٢)</sup> ؛ ويجزى\* القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعاً ، ويكون القضاء بالعدد لا بالهلال ، فمن أفطر رمضان كله ؛ وكان ثلاثين يوماً ، ثم ابتداء قضاءه من أول المحرم مثلاً ، فكان تسعة وعشرين يوماً ، وجب عليه أن يصوم يوماً آخر بعد المحرم ليكون القضاء ثلاثين يوماً كرمضان الذي أفطره ، ويستحب لمن عليه قضاء أن يسأله به ليتعجل براءة ذمته ، وأن يتابعه إذا شرع فيه ؛ فإذا أخر القضاء أو فرقه صح ذلك ، وخالف المندوب ، إلا أنه يجب عليه القضاء فوراً إذا بقي على رمضان الثاني بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول ؛ فيتعين القضاء فوراً في هذه الحالة خلافاً للشافعية ، والحنفية ؛ فانظر مذهبهما تحت الخط <sup>(٣)</sup> ، ومن أخر القضاء حتى دخل رمضان الثاني وجبت عليه الفدية <sup>(٤)</sup> زيادة عن القضاء ، وهي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء

(١) الحنفية — قالوا : إذا قضى ما فاتته من رمضان في الأيام التي نذر صومها صح صيامه عن رمضان ، وعليه قضاء النذر في أيام آخر ، وذلك لأن النذر لا يتعين بالزمان والمكان والدرهم ، فيجزئه صيام رجب عن صيام شعبان في النذر ، وكذلك يجزئه التصديق بدينار بدل آخر في مكان غير المكان الذي عينه في نذره .

الحنابلة — قالوا : إن ظاهر عبارة الإقناع أنه إذا قضى أيام رمضان في أيام النذر المعين أجزاء .

(٢) الحنفية — قالوا : من نوى قضاء صيام الفائت في رمضان الحاضر صح الصيام ووقع عن رمضان الحاضر دون الفائت ، لأن الزمن متعين لأداء الحاضر ، فلا يقبل غيره ، ولا يلزم فيه تعيين النية ؛ كما تقدم في شرائط الصيام .

(٣) الشافعية — قالوا يجب القضاء فوراً أيضاً إذا كان فطره في رمضان عمداً بدون عذر شرعي .

الحنفية — قالوا يجب قضاء رمضان وجوباً موسعاً بلا تقييد بوقت ؛ فلا يأثم بتأخره إلى أن يدخل رمضان الثاني .

(٤) الشافعية — قالوا : تتكرر الفدية بتكرر الأعوام .

ومقدارها هو ما تعطى لمسكين واحد في الكفارة ، كما تقدم في « مبحث الكفارات » ، باتفاق ثلاثة ؛ وخالف الحنفية ، فقالوا : لا فدية على من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان الثاني ، سواء كان التأخير بعذر أو بغير عذر ؛ وإنما تجب الفدية إذا كان متمكناً من القضاء قبل دخول رمضان الثاني ، وإلا فلا فدية عليه ، ولا تنكر الفدية بتكرر الأعوام بدون قضاء ، باتفاق ثلاثة . وقال الشافعية : بل تنكر الفدية بتكرر الأعوام .

### الكفارة الواجبة على من أفطر رمضان ، وحكم من عجز عنها

تقدم أن الصيام ينقسم إلى مفروض وغيره ، وأن المفروض ينقسم إلى أقسام . صوم رمضان وصوم الكفارات ، والصيام المنذور ؛ أما صوم رمضان فقد تقدم الكلام فيه ، وأما الكفارات ، فأنواع : منها كفارة اليمين ، وكفارة الظهار ، وكفارة القتل ، وهذه الأنواع الثلاثة مباحة خاصة بها في قسم المعاملات . وقد ذكرنا كفارة اليمين في الجزء الثاني صحيفة ٨٦ ، وكفارة الظهار في الجزء الرابع صحيفة ٥٠٨ ، ومن أنواع الكفارات كفارة الصيام ، وهي المراد بيسانها هنا : فكفارة الصيام هي التي تجب على من أفطر في أداء رمضان على التفصيل السابق في المذاهب . وهي إعتاق رقبة مؤمنة ، باتفاق ثلاثة ، وقال الحنفية : لا يشترط أن تكون الرقبة مؤمنة في الصيام ، ويشترط أن تكون سليمة من العيوب المضرة ، كالعمى والبكم والجنون ، فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين ، فإن صام في أول الشهر العربي أكمله وما بعده باعتبار الأهلة ، وإن ابتداء في أثناء الشهر العربي صام بآقيه . وصام الشهر الذي بعده كاملاً باعتبار الهلال ، وأكمل الأول ثلاثين يوماً من الثالث ، ولا يحسب يوم القضاء من الكفارة ، ولا بد من تتابع هذين الشهرين بحيث لو أفسد يوماً في أثناءها ولو بعذر شرعي ، كسفر ، صار ما صامه نقلاً ، ووجب عليه استئنافها لا تقطع التتابع الواجب فيها ، باتفاق ثلاثة ، وقال الحنابلة : الفطر لعذر شرعي كالقصر للسفر لا يقطع التتابع ، فإن لم يستطع الصوم لمشقة شديدة ونحوها ، فإطعام ستين مسكيناً ، فهي واجبة على الترتيب المذكور باتفاق ثلاثة . وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١)</sup> ، وقد استدل الثلاثة بخبر الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه ، جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « هلكت ، قال :

(١) المالكية - قالوا : كفارة رمضان على التخيير بين الإعتاق والإطعام ، وصوم الشهرين المتتابعين ، وأفضلها الإطعام ، فالعتق ، فالصيام ، وهذا التخيير بالنسبة للحر الرشيد ، أما العبد فلا يصح العتق منه ، لأنه لا ولاء له ، فيكفر بالإطعام إن أذن له سيده فيه ، وله أن يكفر بالصوم ، =

وما أهلكك ، ا قال : واقعت امرأتى فى رمضان ، قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، ثم جلس السائل ، فأثنى النبى صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر ( العرق : مكمل من خوص النخل ، وكان فيه مقدار الكفارة ) فقال تصدق بهذا ، فقال : على أفقر منا يا رسول الله ، فوالله ما بين لا بينهما أهل بيت أحوج إليه منا ، فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : اذهب ، فأطعمه أهلك ، وما جاء فى هذا الحديث من إجراء صرف الكفارة لأهل المكفر ، وفيهم من تجب عليه نفقته فهو خصوصية لذلك الرجل ، لأن المفروض فى الكفارة إنما هو إطعام ستين مسكيناً لغير أهله ، بحيث يعطى كل واحد منهم مقداراً محصوراً ، على تفصيل فى المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

= فإن لم يأذن له سيده فى الإطعام تعين عليه التكفير بالصيام ، وأما السفيه فبأمره وليه بالتكفير بالصوم ، فإن امتنع أو عجز عنه كفر عنه وليه بأقل الأمرين قيمة من الإطعام ، أو العتق .

(١) المالكية — قالوا : يجب تملك كل واحد ما يمد النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو ملء اليد المتوسطة لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ، ويكون ذلك المد من غالب طعام أهل بلد المكفر من قح أو غيره ، ولا يجزئ بدله الغذاء ولا العشاء على المعتمد ، وقدر المد بالكيل بثلاث قدح مصرى ، وبالوزن برطل وثلاث ، كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكياً ، وكل درهم وزن خمسين حبة ، وخمس حبة من متوسط الشعير ، والذي يعطى إنما هو الفقراء أو المساكين ، ولا يجزئ إعطاؤها لمن تلزمه نفقتهم ، كأبيه وأمه وزوجته وأولاده الصغار ، أما أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم فلا مانع من إعطائهم منها إذا كانوا فقراء ، كماخوته وأخواته وأجداده .

الحنفية — قالوا : يكفى فى إطعام الستين مسكيناً أن يشبعهم فى غذاءين أو عشاءين ، أو فطور وسحور ، أو يدفع لكل فقير نصف صاع من القمح أو قيمته ، أو صاعاً من الشعير ، أو التمر أو الزبيب ، والصاع قدحان وثلاث بالكيل المصرى . ويجب أن لا يكون فى المساكين من تلزمه نفقته . كأصوله وفروعه وزوجته .

الشافعية — قالوا : يعطى لكل واحد من الستين مسكيناً مداً من الطعام الذى يصح إخراجه فى زكاة الفطر ، كالقمح والشعير ، ويشترط أن يكون من غالب قوت بلده ، ولا يجزئ نحو الدقيق والسويق ، لأنه لا يجزئ فى الفطرة . والمد : نصف قدح مصرى . وهو ثمن الكيلة المصرية . ويجب تملكهم ذلك . ولا يكفى أن يجعل هذا القدر طعاماً يطعمهم به ، فلو غداهم =

وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام التي حصل فيها ما يقتضى الكفارة ، عند الشافعية ، والمالكية ؛ أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط <sup>(١)</sup> ، أما إذا تعدد المقتضى في اليوم الواحد فلا تتعدد ، ولو حصل الـ رجب الثاني بعد أداء الكفارة عن الأول ، فلو وطئ في اليوم الواحد عدة مرات فعليه كفارة واحدة ، ولو كفر بالعنق أو الإطعام عقب الوطء الأول ، فلا يلزمه شيء لما بعده ، وإن كان آثماً لعدم الإمساك الواجب ، فإن عجز عن جميع أنواع الكفارات استقرت في ذمته إلى الميسرة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>(١)</sup> .

= وعشام به لم يكف ولم يجزئ : ويجب أن لا يكون في المساكين من تلزمه نفقته إن كان الجاني في الصوم هو المكفر عن نفسه ؛ أما إن كفر عنه غيره فيصح أن يعتبر عيال ذلك الجاني في الصوم من ضمن المساكين .

الحنابلة — قالوا : يعطى كل مسكين مداً من قمح ، والمد : هو رطل وثلاث بالعراق ، والرطل العراقى مائة وثمانية وعشرون درهماً ، أو نصف صاع من تمر أو شعير أو زبيب أو أقط ، وهو اللبن المجمد ، ولا يجزئ إخراجها من غير هذه الأصناف مع القدرة ؛ والصاع أربعة أمداد ، ومقدار الصاع بالكيل المصرى قد حان ، ويجوز إخراجها من دقيق القمح والشعير أو سويقهما ، وهو ما يحمص ثم يطحن ، إذا كان بقدر حبه في الوزن لا في الكيل ، ولو لم يكن منخولاً ، كما يجزئ إخراج الحب بلا تنقية ، ولا يجزئ في الكفارة إطعام الفقراء خبزاً ، أو إعطاؤهم حباً معيباً ، كالقمح المسوس والمبلول والقديم الذى تغير طعمه ، ويجب أن لا يكون في الفقراء الذين يطعمهم في الكفارة من هو أصل أو فرع له ، كأمه وولده ، ولو لم يجب عليه نفقتهما ، ولا من تلزمه نفقته ، كزوجته وأخته التى لا يعولها غيره ، سواء كان هو المكفر عن نفسه ، أو كفر عنه غيره ، (١) الحنفية — قالوا : لا تتعدد الكفارة بتعدد ما يقتضيهام مطلقاً ، سواء كان التعدد في يوم واحد ، أو في أيام متعددة ، وسواء كان في رمضان واحد ، أو في متعدد من سنين مختلفة ، إلا أنه لو فعل ما يوجب الكفارة ثم كفر عنه ثم فعل ما يوجبها ثانياً ، فإن كان هذا التكرار في يوم واحد كفت كفارة واحدة ، وإن كان التكرار في أيام مختلفة كفر عما بعد الأول الذى كفر عنه بكفارة جديدة ، وظاهر الرواية يقتضى التفصيل ، وهو إن وجبت بسبب الجماع تتعدد ، وإلا فلا تتعدد .

الحنابلة — قالوا : إذا تعدد المقتضى الكفارة في يوم واحد ، فإن كفر عن الأول لزمته كفارة ثانية للموجب الذى وقع بعده ، وإن لم يكفر عن السابق كفته كفارة واحدة عن الجميع .

(٢) الحنابلة — قالوا : إذا عجز في وقت وجوبها عن جميع أنواعها سقطت عنه ، ولو أيسر بعد ذلك .

## الاعتكاف

### تعريفه وأركانه

هو اللبث في المسجد للعبادة على وجه مخصوص ، ومعنى هذا أن النية ليست ركناً من أركان الاعتكاف ، وإلا لذكرت في التعريف ، وهو كذلك عند الحنفية ، والحنابلة ، فإنهم يقولون : إن النية شرط لاركن ، وخالف المالكية . والشافعية ، فقالوا . إنها ركن لا شرط . وقد عرفت أن الأمر في ذلك سهل ، إذ النية لا بد منها عند الفريقين ، سواء كانت شرطاً أو ركناً ، فمن قال : إنها ركن ذكرها في التعريف ، فزاد بعد كلفة « مخصوص كلفة ، بنية ، ومن لم يقل : إنها ركن حذف كلفة ، بنية ، . فأركانه ثلاثة : المكث في المسجد . والمسجد . والشخص المعتكف . والنية عندهم يقول : إنها ركن : وله أقسام . وشروط . ومفاسدات . ومكروهات وآداب :

### أقسامه ومدته

فأما أقسامه فهي اثنان : واجب ، وهو المنذور ، فمن نذر أن يعتكف وجب عليه الاعتكاف ، وسنة ، وهو ما عدا ذلك ، وفي كون السنة مؤكدة في بعض الأحيان دون بعض تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١) . وأقل مدته لحظة زمانية بدون تحديد ، وخالف المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : يكون سنة مؤكدة في شهر رمضان . وآ كده في العشر الأواخر منه . الشافعية — قالوا : إن الاعتكاف سنة مؤكدة في رمضان وغيره ، وهو في العشر الأواخر منه آ كد .

الحنفية — قالوا : هو سنة كفاية مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان ، ومستحب في غيرها . فالأقسام عندهم ثلاثة .

المالكية — قالوا . هو مستحب في رمضان وغيره على المشهور ، ويتأكد في رمضان مطلقاً وفي العشر الأواخر منه آ كد ، فأقسامه عندهم اثنان : واجب ، وهو المنذور ، ومستحب ، وهو ما عداه .

(٣) المالكية — قالوا : أقله يوم وليلة على الراجح .

الشافعية — قالوا : لا بد في مدته من لحظة تزيد عن زمن قول : « سبحان الله ، » .



## شروط الاعتكاف - اعتكاف المرأة بدون إذن زوجها

وأما شروطه : فمنها الإسلام ، فلا يصح الاعتكاف من كافر ، ومنها التمييز ، فلا يصح من مجنون ونحوه ؟ ولا من صبي غير مميز ، أما الصبي المميز فيصح اعتكافه ، ومنها وقوعه في المسجد ، فلا يصح في بيت ونحوه ، على أنه لا يصح في كل مسجد ؛ بل لا بد أن تتوافر في المسجد الذي يصح فيه الاعتكاف شروط مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (١) ، ومنها النية ، فلا يصح الاعتكاف بدونها . وقد عرفت أنها من الشروط عند الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها الطهارة من الجنابة والحيض والنفاس ، عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ؛ والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) .

(١) المالكية - اشترطوا في المسجد أن يكون مباحاً للعموم الناس ، وأن يكون المسجد الجامع لمن تجب عليه الجمعة ، فلا يصح الاعتكاف في مسجد البيت ولو كان المعتكف امرأة ، ولا يصح في الكعبة ، ولا في مقام الولي .

الحنفية - قالوا : يشترط في المسجد أن يكون مسجد جماعة ، وهو ماله إمام ومؤذن سواء أقيمت فيه الصلوات الخمس أولاً .

هذا إذا كان المعتكف رجلاً ، أما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها الذي أعدته لصلاتها ، ويكره تنزيهاً اعتكافها في مسجد الجماعة المذكور ، ولا يصح لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها المعتاد ، سواء أعدت في بيتها مسجداً لها أو اتخذت مكاناً خاصاً بها للصلاة .

الشافعية - قالوا : متى ظن المعتكف أن المسجد موقوف خالص للمسجدية - أي ليس مشاعاً - صح الاعتكاف فيه للرجل والمرأة ، ولو كان المسجد غير جامع ، أو غير مباح للعموم .  
الحنابلة - قالوا : يصح الاعتكاف في كل مسجد للرجل والمرأة ، ولم يشترط للمسجد شروط ، إلا أنه إذا أراد أن يعتكف زمناً يتخلله فرض تجب فيه الجماعة ، فلا يصح الاعتكاف حينئذ إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ولو بالمعتكفين .

(٢) الشافعية ؛ والمالكية - قالوا : النية ركن لا شرط ، كما تقدم ، ولا يشترط عند الشافعية في النية أن تحصل وهو مستقر في المسجد ولو حكماً ، فيشمل المتردد في المسجد ، فتكفي في حال مروره على المعتمد .

(٣) الحنفية - قالوا : الخلو من الجنابة شرط لحل الاعتكاف لالصحة ، فلو اعتكف =

وزاد المالكية على ذلك شروطاً أخرى ، فانظرها تحت الخط (١) ، ولا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها ، ولو كان اعتكافها مندوراً . سواء علمت أنه يحتاج إليها للاستمتاع ، أو ظنت ، أو لا . وخالف الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

= الجنب صح اعتكافه مع الحرمة ، أما الخلو من الحيض والنفاس فإنه شرط لصحة الاعتكاف الواجب ، وهو المندور ؛ فلو اعتكفت الحائض أو النفساء لم يصح اعتكافهما ، لأنه يشترط للاعتكاف الواجب الصوم ، ولا يصح الصيام منهما ، أما الاعتكاف المسنون ، فإن الخلو من الحيض والنفاس ليس شرطاً لصحته لعدم اشتراط الصوم له على الراجح .

المالكية - قالوا : الخلو من الجنابة ليس شرطاً لصحة الاعتكاف ، إنما هو شرط لحل المكث في المسجد ، فإذا حصل للمعتكف أثناء اعتكافه جنابة بسبب غير مفسد للاعتكاف ؛ كالاختلام ، ولم يكن بالمسجد ماء وجب عليه الخروج للاغتسال خارج المسجد ، ثم يرجع عقبه فإن تراخى عن العود إلى المسجد بعد اغتساله بطل اعتكافه ، إلا إذا تأخر لحاجة من ضرورياته ، كقص أظفاره أو شاربته ، فلا يبطل اعتكافه ، وأما الخلو من الحيض والنفاس فهو شرط لصحة الاعتكاف مطلقاً ، مندوراً أو غيره ، لأن من شروط صحته الصوم ، والحيض والنفاس مانعان من صحة الصوم ؛ فإذا حصل للمعتكفة الحيض أو النفاس أثناء الاعتكاف خرجت من المسجد وجوباً ، ثم تعود إليه عقب انقطاعهما لتتميم اعتكافها التي نذرته أو نوته حين دخولها المسجد ، فتمتكتف في المندور بقية أيامه وتأتي أيضاً بيده الأيام التي حصل فيها العذر ، وأما في التطوع فتكمل الأيام التي نوت أن تعتكف فيها ، ولا تقضى بدل أيام العذر .

(١) المالكية - زادوا في شروط الاعتكاف الصوم ، سواء كان الاعتكاف مندوراً أو تطوعاً الحنفية - زادوا في شروط الاعتكاف الصيام إن كان واجباً ، أما التطوع فلا يشترط

فيه الصوم .

(٢) الشافعية - قالوا : إذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها صح وكانت آئمة ، وبكره اعتكافها إن أذن لها ، وكانت من ذوات الهيئة .

المالكية - قالوا : لا يجوز للمرأة أن تنذر الاعتكاف أو تطوع به ، بدون إذن زوجها إذا علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء ، فإذا فعلت ذلك بدون إذنه ، فهو صحيح ، وله أن يفسده عليها بالوطء لا غير ، ولو أفسده وجب عليها قضاؤه ؛ ولو كان تطوعاً ، لأنها متعدية بعدم استئذانه ولكن لا تسرع في القضاء إلا بإذنه .

## مفسدات الاعتكاف

أما مفسدات الاعتكاف منها : الجماع عمداً ، ولو بدون إنزال ، سواء كان بالليل أو النهار ، باتفاق . أو الجماع نسياناً فإنه يفسد الاعتكاف عند ثلاثة ؛ وقال الشافعية : إذا جامع ناسياً الاعتكاف ؛ فإن اعتكافه لا يفسد ، أما دواعي الجماع من تقبيل بشهوة ، ومباشرة ونحوها ، فإنها لا تفسد الاعتكاف إلا بالإنزال ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ولكن يحرم على المعتكف أن يفعل تلك الدواعي بشهوة ، ولا يفسده إنزال المنى بفكر أو نظر أو احتلام ، سواء كان ذلك عادة له أو لا ، عند الحنفية . والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، ومنها الخروج من المسجد ، على تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٣)

(١) المالكية — قالوا : مثل الجماع القبلة على النوم . ولم يقصد المقبل لذة ، ولم يجدها . ولو لم ينزل ؛ أما اللبس والمباشرة . فإنهما يفسدان بشرط قصد اللذة ، أو وجدانها ، وإلا فلا .  
(٢) المالكية — قالوا : يفسد الاعتكاف بإنزال بالفكر ، والنظر ليلاً أو نهاراً ، عامداً أو ناسياً .

الشافعية — قالوا . إن كان الإنزال بالنظر والفكر عادة للمعتكف ، فإنه يفسد الاعتكاف ، وإن لم يكن عادة له ، فلا يفسد .

(٣) الحنفية — قالوا : خروج المعتكف من المسجد له حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون الاعتكاف واجباً بنذر ، وفي هذه الحالة لا يجوز له الخروج من المسجد مطلقاً ، ليلاً أو نهاراً ، عمداً أو نسياناً ، فمن خرج بطل اعتكافه إلا بعذر ، والأعذار التي تبيح للمعتكف - اعتكافاً واجباً - الخروج من المسجد تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأولى : أعذار طبيعية ، كالبول ، أو الغائط ، أو الجنابة بالاحتلام حيث لا يمكنه الاغتسال في المسجد ونحو ذلك ، فإن المعتكف يخرج من المسجد للاغتسال من الجنابة ، ولقضاء حاجة الإنسان بشرط أن لا يمكنه الخروج من المسجد إلا بقدر قضاها ، الثاني : أعذار شرعية كالخروج لصلاة الجمعة إذا كان المسجد المعتكف فيه لا تقام فيه الجمعة ، ولا يجوز أن يخرج إلا بقدر ما يدرك به أربع ركعات قبل الأذان عند المنبر ، ولا يمكنه بعد الفراغ من الصلاة إلا بقدر ما يصل أربع ركعات أو سناً ، فإن مكث أكثر من ذلك لم يفسد اعتكافه ، لأن المسجد الثاني محل الاعتكاف ، إلا أنه يكره له ذلك تنزيهاً لمخالفته ما التزمه أولاً ، وهو الاعتكاف في المسجد الأول بلا ضرورة ، =

== الثالث : أعذار ضرورية ، كالخوف على نفسه أو متاعه إذا استمر في هذا المسجد ، وكذا إذا تهدم المسجد ، فإنه يخرج بشرط أن يذهب إلى مسجد آخر فوراً نائياً الاعتكاف فيه .  
الحالة الثمانية : أن يكون الاعتكاف نفلاً ، وفي هذه الحالة لا بأس من الخروج منه ولو بلا عذر ، لأنه ليس له زمن معين ينتهي بالخروج ؛ ولا يبطل ما مضى منه ، فإن عاد إلى المسجد ثانياً ونوى الاعتكاف كان له أجره ، أما إذا خرج من المسجد في الاعتكاف الواجب بلا عذر أثم وبطل ما فعل منه .

المالكية — قالوا : إذا خرج المعتكف من المسجد ، فإن كان خروجه لقضاء مصلحة لا بد منها كشراء طعام أو شراب له ، أو ليتطهر ، أو ليتبول مثلاً ، فلا يبطل اعتكافه ، وأما إذا خرج لغير حاجياته الضرورية ، كأن خرج لعبادة مريض ، أو لصلاة الجمعة حيث كان المسجد الذي يعتكف فيه ليس فيه جمعة ، أو خرج لأداء شهادة ، أو تشييع جنازة ولو كانت جنازة أحد والديه ، فإن اعتكافه يبطل ، وإن كان الخروج واجباً ، كما في الجمعة ، فإن مكث بالمسجد ، ولم يخرج لها ، كان آثماً ، وصح اعتكافه ، لأن ترك جمعة واحدة ليس من الكبائر ، والاعتكاف لا يبطل إلا بارتكاب كبيرة على المشهور ، وليس من الخروج المبطل لاعتكافه ما إذا خرج لعذر ، كحيض ، أو نفاس . كما تقدم ؛ وأما إذا صادف المعتكف أثناء اعتكافه زمن لا يصح فيه الصوم كأيام العيد ، فإنه يجب عليه البقاء بالمسجد ، ولا يجوز له الخروج على الراجح ، فإذا انتهى العيد أتم ما بقي من أيام الاعتكاف الذي نذره أو نواه تطوعاً .

الحنابلة — قالوا : يبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد عمداً لسهولة إلا الحاجة لا بد له منها كبول وقي . غلب عليه ، وغسل ثوب متنجس يحتاج إليه ، والطهارة عن الأحداث . كغسل الجنابة والوضوء ، وله أن يتوضأ في المسجد ؛ ويغتسل إذا لم يضر ذلك بالمسجد أو بالناس ، وإذا خرج المعتكف لشيء من ذلك ، فله أن يمشي على حسب عادته بدون إسراع وكذلك يجوز له الخروج ليأتي بطعامه وشرابه إذا لم يوجد من يحضرهما له ويخرج أيضاً للجمعة إن كانت واجبة عليه ولا يبطل اعتكافه بذلك ، لأنه خروج لواجب ، وله أن يذهب لها مبكراً ، وأن يطيل المقام بمسجدها بعد صلاتها بدون كراهة ، لأن المسجد الثاني صالح للاعتكاف ، ولكن يستحب له المسارعة بالرجوع إلى المسجد الأول لئتم اعتكافه به . وعلى الإجمال لا يبطل الاعتكاف بالخروج لعذر شرعي أو طبيعى .

الشافعية — قالوا : الخروج من المسجد بلا عذر يبطل الاعتكاف ؛ والأعذار المبيحة =

ومنها الردة ، فإذا ارتد المعتكف بطل اعتكافه ، ثم إن عاد للإسلام ، فلا يجب عليه قضاؤه ترغيباً له في الإسلام ؛ عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ؛ والحنابلة ؛ فانظر مذهبهم ماتحت الخط (۱) .  
وهناك مفسدات أخرى مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (۲) .

= للخروج تكون طبيعية كقضاء الحاجة من بول وغائط ، وتكون ضرورية ، كانهدام حيطان المسجد ، فإنه إن خرج إلى مسجد آخر بسبب ذلك لا يبطل اعتكافه ، وإنما يبطل الاعتكاف بالفسد إذا فعله المعتكف عامداً مختاراً عالماً بالتحريم ، فإن فعله ناسياً ، أو مكرهاً ، أو جاهلاً جهلاً يعذر به شرعاً ، كأن كان قريب عهد بالإسلام ، لم يبطل اعتكافه ، ومن خرج لعذر مقبول شرعاً لا ينقطع تتابع اعتكافه بالمدة التي خرج فيها ، ولا يلزمه تجديد نيته عند العود ، لكن يجب قضاء المدة التي مضت خارج المسجد إلا الزمن الذي يقضى فيه حاجته من تبرز ونحوه مما لم يبطل عادة ، فإنه لا يقضيه ، وهذا إذا كان الاعتكاف واجباً متتابعاً ، بأن نذر اعتكاف أيام متتابعة أما الاعتكاف المنذور المطلق أو المقيد بمدة لا يشترط فيها التتابع ، فإنه يجوز الخروج من المسجد فيهما ولولغير عذر ، لكن ينقطع اعتكافه بخروجه ، ويجدد النية عند عودته ، إلا إذا عزم على العودة فيهما ؛ أو كان خروجه لنحو تبرز ، فإنه لا يحتاج إلى تجديدها ، ومثل ذلك الاعتكاف المنذوب ، أما بول المعتكف في إناء في المسجد فهو حرام ، وإن لم يبطل اعتكافه .

(۱) الحنابلة — قالوا : إذا عاد للإسلام بعد الردة وجب عليه القضاء .

الشافعية — قالوا : إذا كان الاعتكاف المنذور مقيداً بمدة متتابعة بأن نذر أن يعتكف عشرة أيام متتابعة بدون انقطاع ، ثم ارتد في الأثناء وجب عليه إذا رجع للإسلام أن يستأنف مدة جديدة ؛ أما إذا نذر اعتكافاً مدة غير متتابعة ، ثم ارتد أثناء الاعتكاف وأسلم ، فإنه لا يستأنف مدة جديدة ؛ بل يبني على ما فعل .

(۲) المالكية — قالوا : من المفسدات أن يأكل أو يشرب نهاراً عمداً ، فإذا أكل أو شرب نهاراً عامداً بطل اعتكافه ، ووجب عليه ابتداءه من أوله ، سواء كان الاعتكاف واجباً أو غيره ؛ ولا يبني على ما تقدم منه ، وأما إذا أكل أو شرب ناسياً ، فلا يجب عليه ابتداءه بل يبني على ما تقدم منه ، ويقضى بدل اليوم الذي حصل فيه الفطر ، ولو كان الاعتكاف تطوعاً ، ومنها تناول المسكر المحرم ليلاً ، ولو أفاق قبل الفجر ؛ وكذلك تعاطى المخدر إذا خدره بالفعل ، فمتى تعاطى شيئاً من ذلك بطل اعتكافه وابتدأه من أوله ، ومنها فعل كبيرة لا تبطل الصوم كالغيبية والنميمة ، على أحد قولين مشهورين ، والقول الآخر هو : أن ارتكاب الكبائر لا يبطله ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ، ومنها الجنون والإغماء ؛ فإذا جن المعتكف أو أغمى عليه ، فإن كان =

## مكروهات الاعتكاف وآدابه

وأما مكروهاته وآدابه ، ففيها تفصيل في المذاهب مذکور تحت الخط (١) .

== ذلك مبطلا للصوم ، كما تقدم ، بطل اعتكافه ، ولكنه لا يبتدئه من أوله بعد زوالها ؛ بل يبني على ما تقدم منه ، ويقضى بدل الأيام التي حصل فيها إن كان الاعتكاف واجباً ، كما تقدم في الحيض والنفاس ، ومنها الحيض والنفاس ، كما تقدم في الشروط .

الحنيفة - قالوا : يفسد الاعتكاف أيضاً باغواء إذا استمر أياماً ، ومثله الجنون ، وأما السكر لئلا فلا يفسده ، وكذلك لا يفسد بالسباب والجدل ونحوهما من المعاصي ؛ وأما الحيض والنفاس فقد تقدم أن الخلو منهما شرط لصحة الاعتكاف الواجب ، ولحل الاعتكاف غير الواجب فإذا طرأ أحدهما على المعتكف اعتكافاً واجباً فسد اعتكافه ، وإذا فسد الاعتكاف فإن كان فساده بالرذة ، فلا قضاء بعد الإسلام ، كما تقدم ، وإن فسد بغيرها ، فإن كان الاعتكاف معيناً ، كما إذا نذر اعتكاف عشرة أيام معينة قضى بدل الأيام التي حصل فيها الفساد ، ولا يستأنف الاعتكاف من أوله ؛ وإن كان غير معين استأنف الاعتكاف ، ولا يعتد بما تقدم عنه على وجود الفساد .

الحنابلة - قالوا : من مفسدات الاعتكاف أيضاً سكر المعتكف ولو ليلاً ، أما إن شرب مسكراً ولم يسكر ، أو ارتكب كبيرة ، فلا يفسد اعتكافه ، ومنها الحيض والنفاس ، فإذا حاضت المرأة أو نفست بطل اعتكافها ، ولكنها بعد زوال المانع تبنى على ما تقدم منه ، لأنها معذورة ، بخلاف السكران ، فإنه يبني بعد زوال السكر ، ويبتدىء اعتكافه من أوله ؛ ولا يبطل الاعتكاف بالإغماء ، ومن المفسدات أن ينوي الخروج من الاعتكاف ، وإن يخرج بالفعل .

الشافعية - قالوا : يفسد الاعتكاف أيضاً بالسكر والجنون إن حصل بسبب تعديه ، وبالحيض والنفاس إذا كانت المدة المنذورة تخلو في الغالب عنهما ، بأن كانت خمسة عشر يوماً فأقل في الحيض ، وتسعة أشهر فأقل في النفاس ، أما إذا كانت المدة لا تخلو في الغالب عنهما . أن كانت تزيد على ما ذكر ، فلا يفسد بالحيض ولا بالنفاس ؛ كما لا يفسد بارتكاب كبيرة ، كالغيبة ، ولا بالهشم .

(١) المالكية - قالوا : مكروهات الاعتكاف كثيرة : منها أن ينقص عن عشرة أيام ويزيد على شهر ، ومنها أكله خارج المسجد بالقرب منه ، كرحبته وفنائه ؛ أما إذا أكل بعيداً من المسجد ، فإن اعتكافه يبطل ، ومنها أن لا يأخذ القادر معه في المسجد ما يكفيه من أكل =



== أو شرب ولباس ، ومنها دخوله منزله القريب من المسجد لحاجة لا بد منها إذا لم يكن بذلك المنزل زوجته أو أمته ، لئلا يشتغل بهما عن الاعتكاف ، فإن كان منزله بعيداً من المسجد بطل اعتكافه بالخروج إليه ، ومنها الاشتغال حال الاعتكاف بتعلم العلم أو تعليمه ، لأن المقصود من الاعتكاف رياضة النفس ، وذلك يحصل غالباً بالذكر والصلاة ، ويستثنى من ذلك العلم العيني ؛ فلا يكره الاشتغال به حال الاعتكاف ، ومنها الاشتغال بالكتابة إركانت كثيرة ؛ ولم يكن مضطراً لها لتحصيل قوته وإفلاحة كراهة ؛ ومنها اشتغاله بغير الصلاة والذكر ؛ وقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك كزيادة مريض بالمسجد وصلاة على جنازة به ومنها صعوده منارة أو سطحاً للأذان ، ومنها اعتكاف ما ليس عنده ما يكفيه .

وأما آدابه : فمنها أن يستصحب ثوباً غير الذي عليه ، لأنه ربما احتاج له ؛ ومنها مكثه في مسجد اعتكافه ليلة العيد إذا اتصل إتمام اعتكافه بها ليخرج من المسجد إلى مصلى العيد ، فتتصل عبادة بعبادة ، ومنها مكثه بمؤخر المسجد ليبعد عن يشغله بالكلام معه ، ومنها إيقاعه برمضان ، ومنها أن يكون في العشر الأواخر منه لا التماس ليلة القدر ؛ فإنها تغلب فيها ، ومنها أن لا ينقص اعتكافه عنه عشرة أيام .  
الحنفية — قالوا : يكره تحريم آفيه أمور : منها الصمت إذا اعتقد أنه قرينة ؛ أما إذا لم يعتقد ذلك فلا يكره ؛ والصمت عن معاصي اللسان من أعظم العبادات ؛ ومنها إحضار سلعة في المسجد للبيع أما عقد البيع لما يحتاجه لنفسه أو لعياله بدون إحضار السلعة لجائز ، بخلاف عقد التجارة فإنه لا يجوز .  
وأما آدابه : فمنها أن لا يتكلم إلا بخير ؛ وأن يختار أفضل المساجد وهي المسجد الحرام ؛ ثم الحرم النبوي ، ثم المسجد الأقصى لمن كان مقياً هناك ؛ ثم المسجد الجامع ، ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه ونحو ذلك .

الشافعية — قالوا : من مكروهات الاعتكاف الحجامة والفصد إذا أمن تلويث المسجد ، وإلا حرم ؛ ومنها الإكثار من العمل بصناعته في المسجد ، أما إذا لم يكثر ذلك ؛ فلا يكره فمن خاط أو نسج خوفاً قليلاً فلا يكره .

وأما آدابه : فمنها أن يشتغل بطاعة الله تعالى كتلاوة القرآن والحديث والذكر والعلم ، لأن ذلك طاعة ؛ ويسن له الصيام ؛ وأن يكون في المسجد الجامع ؛ وأفضل المساجد لذلك المسجد الحرام ؛ ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ؛ وأن لا يتكلم إلا بخير فلا يشتم ، ولا ينطق بلفو الكلام ؛  
الحنابلة — قالوا يكره للمعتكف الصمت إلى الليل ، وإذا نذر ذلك لم يجب عليه الوفاء به .

وأما آدابه : فمنها أن يشغل وقته بطاعة الله تعالى ، كقراءة القرآن ؛ والذكر ، والصلاة ؛ وأن يجتنب ما لا يعنيه .

## كتاب الزكاة

### تعريفها

هي لغة التطهير والنماء ، قال تعالى : ﴿ قد أفلاح من زكاهها ﴾ أي طهرها من الأدناس ، ويقال : زكا الزرع إذا نما وزاد ، وشرعا تملك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة ، وهذا معناه : أن الذين يملكون نصاب الزكاة يفترض عليهم أن يعطوا الفقراء ومن على شاكلتهم من مستحق الزكاة الآتي بيانهم قدراً معيناً من أموالهم بطريق التملك ، والحنابلة يعرفون الزكاة بأنها حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص ؛ وهو بمعنى التعريف الأول إلا أن التعريف الأول قد صرح بضرورة تملك المستحق وإعطائه القدر المفروض من الزكاة فعلاً ، إذ لا يلزم من الوجوب التملك بالفعل .

### حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس ، وفرض عين على كل من توفرت فيه الشروط الآتية :  
وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة . وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة :

ودليل فرضيتها : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، أما الكتاب فقد قال تعالى : ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ . وقال تعالى ﴿ وفي أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم ﴾ ، وأما السنة فكثيرة : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس ، فذكر من الخمس إيتاء الزكاة ، ومنها ما أخرجه الترمذي عن سليمان بن عامر ، قال : سمعت أبا أمامة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في حجة الوداع ، فقال : « اتقوا الله ، وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأدوا زكاة أموالكم وأطيعوا إذا أمركم ، تدخلون جنة ربكم » ، حديث حسن صحيح ، ومنها غير ذلك وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على أنها ركن من أركان الإسلام ، بشرائط خاصة .

### شروط وجوب الزكاة

يشترط لوجوب الزكاة شروط : منها البلوغ ، فلا تجب على الصبي الذي له مال ، ومنها العقل .

فلا تجب على المجنون ، ولكن تجب في مال كل منهما ؛ ويجب على الولي إخراجها ، عند ثلاثة من الأئمة ؛ وخالف الحنفية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### هل تجب الزكاة على الكافر

من شروطها الإسلام ، فلا تجب على كافر ، سواء كان أصلياً أو مرتداً ، وإذا أسلم المرتد ، فلا يجب عليه إخراجها زمن رده ، عند الحنفية ؛ والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ؛ وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة ، فهو شرط لصحتها أيضاً ، لأن الزكاة لا تصح إلا بالنية ، والنية لا تصح من الكافر ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : تصح النية من المرتد ، ولذا قالوا : تجب الزكاة على المرتد وجوباً موقوفاً إلى آخر ما هو مبين في مذهبهم تحت الخط (٣)

### هل تجب الزكاة في صداق المرأة

يشترط لوجوب الزكاة الملك التام ، وهل صداق المرأة قبل قبضه مملوك لها ملكاً تاماً أولاً ؟ في ذلك تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٤) .

(١) الحنفية — قالوا : لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، ولا يطالب وليهما بإخراجها من مالهما ؛ لأنها عباد محضه ، والصبي ، والمجنون لا يخاطبان بها ، وإنما يجب في مالهما الغرامات والنفقات ، لأنهما من حقوق العباد ، ووجب في مالهما العشر وصدقة الفطر ، لأن فيهما معنى المؤنة ، فالتحقا بحقوق العباد ، وحكم المعتوه حكم الصبي ، فلا تجب الزكاة في ماله .

(٢) المالكية — قالوا : الإسلام شرط لمسحة لالوجوب ، فتجب على الكافر وإن كانت لا تصح إلا بالإسلام ، وإذا أسلم فقد سقطت بالإسلام ، لقوله تعالى : « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف لهم » ولا فرق بين الكافر الأصلي والمرتد .

(٣) الشافعية — قالوا : تجب الزكاة على المرتد وجوباً موقوفاً على عوده إلى الإسلام ، فإن عاد إليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه ، فيخرجها حينئذ ، ولو أخرجها حال رده أجزاء ، وتجزئه النية في هذه الحالة ، لأنها للتمييز للعبادة ، أما إذا مات على رده ولم يسلم ، فقد تبين أن المال خرج عن ملكه وصار شيئاً فلا زكاة .

(٤) الحنفية — قالوا : الملك التام هو أن يكون المال مملوكاً في اليد ، وهو ملك شيئاً لم يقبضه ، فلا تجب فيه الزكاة ، كصداق المرأة قبل قبضه ، فلا زكاة عليها فيه ، وكذلك لا زكاة على من =

== قبض ما ولم يكن ملكاً له ، كالمدين الذي في يده مال الغير ، أما مال العبد المكاتب ، فإنه وإن كان مملوكاً له ملكاً غير تام ، إلا أنه خارج بقيد الحرية الآتي ؛ وأما مال الرقيق فهو غير مملوك له ، وهو خارج أيضاً بقيد الحرية ، ولا زكاة في المال الموقوف لعدم الملك فيه ، ولا في الزرع النابت بأرض مباحة ، لعدم الملك أيضاً .

المالكية — قالوا : الملك التام هو أن يكون الشخص صاحب التصرف فيما ملك ، فلا زكاة على العبد بجميع أنواعه فيما ملك من المال لأن ملكه غير تام ، ولو كان مكاتباً ، لأن تصرفه ربما أدى إلى عجزه عن أداء دين الكتابة ، فيرجع رقيقاً ، وكذلك لازكاة على من كان تحت يده شيء غير مملوك له ، كالمرتهن ، وأما المرأة فصدقتها مملوك لها ملكاً تاماً ، إلا أنها لا تزكيه حال وجوده بيد الزوج ، وإنما يجب عليها زكاته بعد أن يمضي عليه حول عندها بعد قبضه ؛ وأما المدين الذي بيده مال غيره ، وكان عيناً ، فإن كان عنده ما يمكنه أن يوفي الدين منه من عقار وغيره وجب عليه زكاة المال الذي بيده متى مضى عليه حول ، لأنه بالقدرة على دفع قيمته من عنده أصبح مملوكاً له ، أما إذا كان المال الذي عنده حرثاً أو ماشية أو معدناً : فإن الدين لا تسقط زكاته ، ولا يتوقف وجوب الزكاة على أن عنده ما يوفي به الدين ، ولا زكاة في مال مباح لعموم الناس ، كالزرع النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد ، فيكون الزرع لمن أخذه ، ولا تجب الزكاة فيه . وأما الموقوف على غير معينين ، كالفقراء ، أو على معينين ، فتجب زكاته على ملك الواقف ، لأن الموقوف لا يخرج العين عن الملك ، فلو وقف بستاناً لبوزع ثمره على الفقراء ، أو على معينين ، كبنى فلان ، وجب عليه أن يزكى ثمره متى خرج منه نصاب ، فإن خرج منه أقل من نصاب ، فلا زكاة إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان آخر يكمل النصاب . فتجب عليه زكاة الجميع .

الشافعية — قالوا : اشتراط الملك التام ، يخرج الرقيق والمكاتب ، فلا زكاة عليهما ، أما الأول فإنه لا يملك ، وأما الثاني فلأن ملكه ضعيف ، وكذلك يخرج المال المباح لعموم الناس ، كزرع نبت بفلاة وحده بدون أن يستنبته أحد ، فلا زكاة فيه على أحد لعدم ملكه له ، وخرج أيضاً المال الموقوف على غير معينين فلا تجب الزكاة فيه ، كما إذا وقف بستاناً على مسجد ، أو رباط ، أو جماعة غير معينين ، كالفقراء والمساكين ، فلا تجب الزكاة في ثمره وزرعه ؛ أما إذا أجزت الأرض وزرعت ، فيجب على المستأجر الزكاة مع أجره الأرض ، وكذلك الموقوف على معينين تجب الزكاة فيه ؛ وأما صدق المرأة إذا كان بيد زوجها فهو من قبيل الدين ؛ وسيأتي أن زكاته واجبة ، وإنما تخرج بعد قبضه ؛ وكذلك يجب على من استدان مالا من غيره أن يزكيه إذا حال عليه الحول وهو في ملكه ، لأنه ملكه بالاستقراض ملكاً تاماً .

## نصاب الزكاة ، وحولان الحول عليه

يشترط لوجوب الزكاة أن يبلغ المال المملوك نصاباً ، فلا تجب الزكاة إلا على من ملك نصاباً ، والنصاب معناه في الشرع - مانصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة ؛ سواء كان من النقدين أو غيرهما - ويختلف مقدار النصاب باختلاف المال المزكى ، وسيأتي بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة ؛ أما حولان الحول فعناه أن لا تجب الزكاة إلا إذا ملك النصاب ، ومضى عليه حول وهو مالكة ، والمراد الحول القمري لا الشمسي ، والسنة القمرية ثلاثمائة وأربع وخمسون يوماً ، والسنة الشمسية تختلف باختلاف الأحوال ، فبارة تكون ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً ، وتارة تزيد على ذلك يوماً ، وفي حولان الحول تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= الحنابلة قالوا : الملك التام هو أن يكون بيده لم يتعلق به حق للغير ، ويتصرف فيه على حسب اختياره وفوائده له لا لغيره ، فلا تجب الزكاة في دين الكتابة ، ولا فيما هو وقوف على غير معين ، كالمساكين ، أو على مسجد ومدرسة ونحوها ، أما الوقف على معين ، فتجب فيه الزكاة ، فمن وقف أرضاً أو شجراً على معين ، فتجب عليه الزكاة في غلة ذلك متى بلغت نصاباً ، أما صدق المرأة فهو من قبيل الدين ، وسيأتي حكمه وحكم المال الذي استدانه شخص من غيره ، أما العبد فلا زكاة عليه ، وسيأتي الكلام فيه عند ذكر شرط الحرية .

(١) الحنفية - قالوا : يشترط كمال النصاب في طرفي الحول ، سواء بقي في أثناءه كاملاً أو لا ، فإذا ملك نصاباً كاملاً في أول الحول ، ثم بقي كاملاً حتى حال الحول وجبت الزكاة ، فإن نقص في أثناء الحول ، ثم تم في آخره وجبت فيه الزكاة كذلك أيضاً ، أما إذا استمر ناقصاً حتى فرغ الحول ، فلا تجب فيه الزكاة ، ومن ملك نصاباً في أول الحول ثم استفاد مالا في أثناء الحول يضم إلى أصل المال ، وتجب فيه الزكاة إذا بلغ المجموع نصاباً ، وكان المال المستفاد من جنس المال الذي معه ، وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الزرع والثمار ؛ أما زكاهما فلا يشترط فيها ذلك .

المالكية - قالوا : حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير الممدن والركاز والحرث - الزرع والثمار - ، أما هي فتجب فيها الزكاة ، ولو لم يحمل عليها الحول ؛ كما يأتي تفصيله في كل من هذه الأنواع الثلاثة ؛ وإذا ملك نصاباً من الذهب أو الفضة في أول الحول ، ثم نقص في أثناءه ، ثم ربح فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول ؛ فتجب عليه الزكاة ، لأن حول الربح حول أصله وكذا

## الحرية ، وفراغ المال من الدين

ويشترط لوجوب الزكاة الحرية : فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً ، كما يشترط فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين يستغرق للنصاب أو ينقصه ، فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

= لو ملك أقل من نصاب في أول الحول ، ثم اتجر فيه فربح ما يكمل النصاب في آخر الحول وجب عليه زكاة الجميع .

الحنابلة - قالوا : يشترط لوجوب الزكاة مضي الحول ، ولو تقريباً ، فتجب الزكاة مع نقص الحول نصف يوم ، وهذا الشرط معتبر في زكاة الأثمان والمواشي وعروض التجارة ، أما في غيرها : كالثمار والمعادن والركاز ، فلا يشترط لوجوب الزكاة فيها حولان الحول . ولا بد من حولان الحول بتمامه ، ولو تقريباً ، على النصاب ، فإذا ملك أقل من نصاب في أول الحول ، ثم اتجر فيه فربح ما يكمل النصاب ، فيعتبر حول الجميع من حين تمام النصاب ، فلا زكاة إلا إذا مضى حول من يوم التمام ، أما إذا ملك في أول الحول نصاباً ، ثم استفاد في أثناء الحول مالا من جنسه بالاتجار فيه ، فإنه يضم إلى المال الذي عنده ، ويترك الجميع على حول الأصل ، لأن حول الربح حول أصله متى كان الأصل نصاباً .

الشافعية - قالوا : حولان الحول شرط لوجوب الزكاة على التحديد ، فلو نقص الحول . ولو لحظة ، فلا زكاة ، وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الحبوب ، والمعدن ، والركاز . وربح التجارة ، لأن ربح التجارة يزكى على حول أصله . بشرط أن يكون الأصل نصاباً ، فإن كان أقل من نصاب ثم كمل النصاب بالربح ، فالحول من حين التمام ، ولو كان النصاب كاملاً في أول الحول ، ثم نقص في أثناءه ، ثم كمل بعد ذلك فلا زكاة ، إلا إذا مضى حول كامل من يوم التمام . (١) الشافعية - قالوا : لا يشترط فراغ المال من الدين . فمن كان عليه دين وجبت عليه

الزكاة ولو كان ذلك الدين يستغرق النصاب .

الحنفية - قالوا : ينقسم الدين بالنسبة لذلك إلى ثلاثة أقسام : الأول : أن يكون ديناً خالصاً للعباد ؛ الثاني : أن يكون ديناً لله تعالى ، ولكن له مطالب من جهة العباد : كدين الزكاة والمطالب هو الإمام في الأموال الظاهرة . - وهي السوائم . وما يخرج من الأرض . - ، أو نائب الإمام في الأموال الباطنة . وهي أموال التجارة : كالذهب والفضة . ونائب الإمام الملاك ، لأن =



## هل تجب الزكاة في دور السكنى

وثياب البدن، وأثاث المنزل، والجواهر الثمينة

لا تجب الزكاة في دور السكنى، ووثياب البدن، وأثاث المنزل، ودواب الركوب، وسلاح الاستعمال، وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة، وكذا لا تجب في الجواهر كاللؤلؤ، والياقوت والزبرجد؛ ونحوها إذا لم تكن للتجارة، باتفاق المذاهب، وكذا لا تجب في

الإمام كان يأخذها إلى زمن عثمان رضي الله عنه، فقوضها عثمان إلى أربابها في الأموال الباطنة، الثالث: أن يكون ديناً خالصاً لله تعالى ليس له مطالب من جهة العباد، كديون الله تعالى الخالصة من نذور وكفارات، وصدقة فطر؛ ونفقة حج، فالدين الذي يمنع وجوب الزكاة هو دين القسدين الأولين. فإذا ملك شخص نصاب الزكاة، ثم حال عليه الحول ولم يخرج زكاته، ثم حال عليه حول آخر، فإنه لا تجب عليه الزكاة فيه بالنسبة للحول الثاني، لأن دين زكاة الحول الأول ينقصه عن النصاب، وكذا لو ملك مالا، وكان عليه دين لشخص آخر لافرق بين أن يكون الدين قرضاً أو ممن مبيع، أو نقوداً، أو مكبلاً، أو موزوناً، أو حيواناً، أو غيره، والدين المذكور يمنع وجوب الزكاة بجميع أنواعها إلا زكاة الزروع والثمار - العشر والخراج -، أما القسم الثالث فإنه لا يمنع وجوب الزكاة.

المالكية - قالوا: من كان عليه دين ينقص النصاب، وليس عنده ما يفي به من غير مال الزكاة مما لا يحتاج إليه في ضرورياته، كدار السكنى، فلا تجب عليه الزكاة في المال الذي عنده، وهذا الشرط خاص بزكاة الذهب والفضة إذا لم يكونا من معدن أو ركاز، أما الماشية والحرث فتجب زكاتها. ولو مع الدين، وكذا المعدن والركاز.

الحنابلة - قالوا: لا تجب الزكاة على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه؛ ولو كان الدين من غير جنس المال المزكى، ولو كان دين خراج؛ أو حصاد، أو أجرة أرض وحرث، ويمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الباطنة؛ كالنقود وقيم عروض التجارة والمعدن والأموال الظاهرة؛ كالمواشي والحبوب والثمار، فن كان عنده مال وحبت زكاته، وعليه دين، فليخرج منه بقدر ما يفي دينه أولاً، ثم يزكى الباقي إن بلغ نصاباً.

آلات الصناعة مطاقاً ، سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة ، سواء أكان مالكةا من أهل العلم ، أم لا ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

### الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء : الأول : التمتع - وهي الإبل والبقر والغنم - ، والمراد بها الأهلية ، فلا زكاة في الوحشية ، وهي التي تولد في الجبال ؛ فن كان يملك عدداً من بقر الوحش ، أو من الظباء ، فإنه لا يجب عليه زكاتها ، ومثل ذلك النعم المتولدة بين وحشي وأهلي ، فإنها لا زكاة فيها ، سواء أكانت الأم أهلية أم لا ؛ باتفاق المالكية ، والشافعية ، وخالف الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) ، والمراد بالبقر ما يشمل الجاموس ، وبالغنم ما يشمل المعز ولا زكاة في غير ما يبناه من الحيوان ، فلا زكاة في الخيل والبغال والحير والفهد والكلب المعلم ونحوها إلا إذا كانت للتجارة ، ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها : الثاني : الذهب والفضة ، ولو غير مضروبين الثالث : عروض التجارة ، الرابع : المعدن والركاز ، الخامس : الزروع والثمار ولا زكاة فيما عدا هذه الأنواع الخمسة .

### شروط زكاة الإبل والبقر والغنم ، وبيان معنى السائمة وغيرها

تجب الزكاة في الإبل والبقر والغنم بشرطين : الشرط الأول : أن تكون سائمة غير معلوفة ، خلافاً للمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، وفي معنى السائمة تفصيل في المذاهب المذكور

(١) الحنفية قالوا : آلات الصناعة إذا بقي أثرها في المصنوع : كالصباغة تجب فيها الزكاة ، وإلا فلا ؟

(٢) الحنفية - قالوا : كتب العلم إذا كان مالكةا من أهل العلم ، فلا تجب فيها الزكاة وإلا وجبت .

(٣) الحنفية - قالوا : المتولد بين وحشي وأهلي ينظر فيه الأم ، فإن كانت أهلية ففيها الزكاة ؛ وإلا فلا زكاة فيها .

الحنابلة - قالوا : تجب الزكاة في الوحشية والمتولد بين وحشية وأهلية .

(٤) المالكية - قالوا : لا يشترط في وجوب زكاة النعم السوم ، فتجب الزكاة فيها متى بلغت =

تحت الخط (١) : الشرط الثاني : أن يملك منها عدداً معيناً ، وهو النصاب ، فإذا لم يملك هذا العدد ، أو كانت معلوفة عنده لا ترعى الحشائش المباحة فإن الزكاة لا تجب فيها .

### بيان مقادير زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت فيها شاة من الضأن أو المعز ، كما يأتي بيانه . وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين ففيها أربع شياه ، فإن بلغت خمساً وعشرين ، ففيها بنت مخاض ، وهي ما بلغت من الإبل سنة ، ودخلت في الثانية ، وإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون ، وهي

= نصاباً ، سواء أكانت سائمة أو معلوفة ، ولو في جميع السنة ، وسواء أكانت عاملة أم غير عاملة ، (١) الخنابلة — قالوا : السائمة هي التي تكتفي برعى الكلأ المباح في أكثر السنة على الأقل ، ويشترط أن تكون مقصودة للدر أو الفسل أو التسمين ، فلو اتخذت للحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها ، ولو اتخذت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها ؛ ولا يشترط أن ترسل للرعى ، فلورعت بنفسها أو بفعل غاصب أكثر الحول بدون أن يقصد مالها ذلك وجبت فيها الزكاة . الشافعية — قالوا : السائمة هي النعم التي يرسلها صاحبها العالم بأنه مالك لها أو نائبه لرعى الكلأ المباح كل الحول ومثل الكلأ المباح المملوك إذا كانت قيمته يسيرة ، ولا يضر علفها بشيء يسير تعيش بدونه بلا ضرر بين ، كيوم أو يومين إذا لم يقصد بذلك العلف اليسير قطع السوم ، فلو تخلف شرط من هذه الشروط لا تكون سائمة ، كأن سامت بنفسها ، أو سامها غير مالها ، أو نائبه ، أو عافت قدراً لا تعيش بدونه ، وكذا لو عافت بشيء تعيش بدونه بضرر بين ، أو تعيش بلا ضرر بين لكن قصد بعلفها قطع السوم ، أو ورثها وارث ولم يعلم بانتقال الملك إليه ، فلا زكاة في كل هذه الأحوال ، كما لا زكاة في السائمة المستكملة للشروط إذا قصدت للعمل . الحنفية — قالوا : السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة لقصد الدر ، أو الفسل ؛ أو السمن الذي يراد به تقويتها لأذبحها ، فلا بد من أن يقصد صاحبها إسالتها لذلك ؛ فإن قصد إسالتها للذبح أو الحمل أو الركوب ، أو للحرث ، فلا زكاة فيها أصلاً ، وإن أساءها للتجارة ففيها زكاتها التي سيأتي بيانها ، وكذا لا تجب فيها الزكاة إن علفها نصف السنة أو أكثر من نصفها ، كما لا تجب الزكاة إن سامت بنفسها بدون قصد من مالها المالكية — لم يحددوا السائمة ، لأنه لا فرق عندهم بين السائمة وغيرها في وجوب الزكاة ، كما عرفت .

ما أتمت سنتين ، ودخلت في الثالثة ، فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة ، وهي ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، فإذا بلغت إحدى وستين ، ففيها أجدعة ، والجدعة هي ما أتمت أربع سنين ، ودخلت في الخامسة ، واشترط الدخول في السنة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة متفق عليه ، إلا الحنابلة فإنهم يكتفون ببلوغ السن إلى السنة الثانية ، ولا يشترطون الدخول في الثالثة ، وهكذا ، فإذا بلغت ستاً وسبعين ، ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ، ففيها حقتان ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ، ففيها ثلاث بنات لبون ، عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) . فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب ، فيكون في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، وفي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق ، وهكذا يكون التفاروت بزيادة عشرة فعشرة . وما بين كل فريضة من جميع الفرائض المتقدمة معفو عنه لا زكاة فيه ، مثلاً الخمس من الإبل فيها شاة ، والتسع فيها شاة أيضاً ، فلا شيء عليه في مقابل الأربع الزائدة على أصل النصاب ، وهكذا .

(١) المالكية — قالوا : إذا بلغت الإبل مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين خير الساعي بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين ، إذا وجد الصنفان عند المزكي أو فقداً ، أما إذا وجد أحدهما فقط ، فإنه يتعين الإخراج منه ، ولا يكلف رب المال بإخراج النصف المفقود إذا رأى الساعي ذلك .

الحنفية — قالوا : إذا زاد العدد على مائة وعشرين استوفيت الفريضة ، وكانت زكاة ما زاد كزكاة النصاب الأول ، فيجب في كل خمس يزيد على ذلك شاة مع الحقتين إلى مائة وخمس وأربعين ، ففيها حقتان وبنت مخاض ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق ، ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وأربع وسبعين ، وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقائق وبيت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقائق وبنت لبون ، وفي مائة وست وتسعين أربع حقائق إلى مائتين وفي مائتين بخير المصدق بين أربع حقائق أو خمس بنات لبون ، ثم تستأنف الفريضة ، كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة ، والخمسين ، بمعنى أنه يجب في كل خمس تزيد على المائتين شاة مضافة إلى ما وجب في ذمته إلى مائتين وأربع وعشرين ، فإذا بلغت مائتين وخمساً وعشرين ففيها بنت مخاض ، مع الأربع حقائق ، أو الخمس بنات اللبون ، إلى مائتين وست وثلاثين ، ففيها بنت لبون مع ما وجب في المائتين . إلى مائتين وخمس وأربعين ، فإذا بلغت مائتين وستاً وأربعين ، ففيها خمس حقائق ، إلى مائتين وخمسين ، فإذا زادت ، فعل في الخمسين الزائدة مثل ما تقدم ، وهكذا .

هذا ، ولا تجزئ الشاة في الزكاة عن الإبل إلا بشروط مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (١) .

## زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون ، فإذا بلغت ، ففيها تبع ، أو تبعة ، وإخراج التبعة أفضل ، عند

(١) الحنفية — قالوا : الشاة التي تجزئ في الزكاة ما أتمت سنة ودخلت في الثانية ، معزاً كانت أو ضاناً ؛ ويشترط أن تكون سليمة من العيوب ، ولو كانت الإبل المزكاة معيبة .  
الحنابلة — قالوا : الشاة التي تجزئ في الزكاة إن كانت من الضأن ، فيشترط أن تم ستة أشهر وإن كانت من المعز اشترط فيها تمام سنة كاملة ، ويجب أن تكون الشاة المخرجة سليمة من العيوب التي تمنع من إجزائها في الأضحية ، إلا أنه إذا كانت الإبل المخرج عنها مريضة تنقص قيمة الشاة بنسبة نقص قيمة الإبل المريضة عن الإبل الصحيحة ، مثلاً إذا كان عند الشخص خمس من الإبل تساوي لمرضها ثمانين جنيهاً ، ولو كانت صحيحة لكانت قيمتها مائة ، فيكون نقص المريضة عن الصحيحة الخمس ، فلو كانت الشاة التي تخرج عن الإبل الصحيحة تساوي خمساً ، فالتى تخرج عن الإبل المريضة شاة صحيحة تساوي أربعاً فقط .

الشافعية — قالوا : الشاة التي تجزئ في الزكاة إن كانت ضاناً ويجب أن تم سنة ، إلا إذا أسقطت مقدم أسنانها بعد مضي ستة أشهر من ولادتها ، فإنها تجزئ ، وإن لم تتم الحول ، وإن كانت من المعز فيشترط أن تم سنتين وتدخل في الثالثة ، ولا بد في كل منها من السلامة ، وإن كانت الإبل التي يخرج زكاتها معيبة .

المالكية — قالوا : الشاة التي يجزئ إخراجها في الزكاة لا بد أن تكون جذعة ، أو جذعا ، بلغ كل منهما سنة تامة ، سواء كانت من الضأن أو المعز ، وفي إخراج الواجب من أى الصنفين تفصيل حاصله ؛ أنه يتعين إخراج الشاة من الضأن إن كان أكثر غنم أهل البلد الضأن ، ولو كانت غنم المزكى بخلاف ذلك ، فإن كان أكثر الغنم في بلد المزكى هو المعز ، فالواجب إخراج الشاة منه ، إلا إذا تبرع بإخراجها من الضأن ، فيكفيه ذلك ، ويجبر الساعي على قبوله ، فإن تساوى الضأن والمعز في البلد ، خير الساعي في أخذ الشاة من الضأن أو المعز ، ويجب أن تكون الشاة التي يخرجها سليمة من العيوب ، فلا تجزئ إخراج المعيبة ، إلا إذا رأى الساعي أنها أنفع للفقراء ، لكثرة لحمها مثلاً ، فيجزئ إخراجها ، لكن لا يجبر المسالك على دفعها .

الشافعية ، والمالكية ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها مسنة ، ولا يجزى الذكر المسن ، باتفاق ثلاثة ؛ وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(١)</sup> ، فإذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تباع أو تبعة ، وفي كل أربعين مسنة ، وفي الستين تبعان أو تبيعتان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين مسنتان وفي التسعين ثلاثة أتباع ، وفي المائة مسنة ، وتبعان ، وفي مائة وعشرة مسنتان ، وتبيع ، وفي مائة وعشرين تجب أربعة أتباع ، أو ثلاث مسنات ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٢)</sup> ، وهكذا ؛ وما بين الفريضتين معفو عنه ، ولا زكاة فيه . إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٣)</sup> ، والتبوع ما أوفى سنة ، ودخل في الثانية ، والمسنة ما أوفت سنتين ، ودخلت في الثالثة ، وتعريف التبوع والمسنة بهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط<sup>(٤)</sup> .

### زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون . وفيها شاة من الضأن أو المعز بالسن التي تقدم بيانها . إلا أنه إذا كانت الغنم ضأناً تعين الإخراج منها . وإن كانت معزاً فالإخراج من المعز ، وإن كانت الغنم ضأناً ومعزاً . فإن كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه . وإن تساويا مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن ، وعشرون من المعز . كان يحصل الزكاة بالخيار في أخذ الشاة من أى الصنفين شاء ؛ وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية . والمالكية ، أما الشافعية . والحنبلة فانظر

(١) الحنفية — قالوا : الذكر والأثني سواء . فالأربعون من البقر الواجب فيها مسن أو مسنة .

(٢) المالكية — قالوا : في مائة وعشرين أربعة أتباع أو ثلاث مسنات . يجزى أخذ الزكاة في أخذ أيهما شاء إذا وجد الصنفان . أو فقدا معاً . فإذا وجد أحدهما فقط عند المالك تعين الأخذ منه وليس لأخذ الزكاة جبره على شراء الصنف الآخر .

(٣) الحنفية — قالوا : ما بين الفريضتين عفو إلا فيما زاد على الأربعين إلى الستين . فإنه يجب الزكاة في الزيادة بقدرها من المسنة على ظاهر الرواية . ففي الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة . وفي الاثنتين نصف عشر مسنة . وهكذا إلى الستين .

(٤) المالكية — قالوا : التبوع هو ما أوفى سنتين . ودخل في الثالثة ، أما المسنة فهي ما أوفت ثلاث سنين . ودخلت في الرابعة .



مذهبهما تحت الخط (١) فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ، ففيها شاتان ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ، ففيها ثلاث شياه ، وفي أربع مائة شاة أربع شياه ، وما زاد ففي كل مائة شاة ، وما بين الفريضةين معفو عنه ، فلا زكاة فيه .

### زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً ، وهو الدينار ، باتفاق إلا عند الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ويساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنيهاً مصرياً ونصفاً وربعاً وثماناً ، وقيمة ذلك بالقروش المصرية ١١٨٧ ، ٥ قرش ، وقيمة النصاب بالجنيه الإنجليزي اثنا عشر جنيهاً وثمان جنية إنجليزي ، وقيمة النصاب بالبنتو خمسة عشر بنتو وخمسة خمس ، وقيمة النصاب من المجر خمسة وعشرون مجراً وثمانية اتساع ؛ وقيمة النصاب من البندق خمسة وعشرون بندقياً ونصف بندقي ، ويجب أن يخرج مالك النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة ونصاب الفضة مائتا درهم ، وتساوى بالريال المصري ستة وعشرين ريالاً مصرياً . وتسعة قروش ، وثلاثي قرش ، ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشاً وثلثين ، فمن ملك نصاباً منها وجب عليه إخراج ربع العشر زكاة له ، ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضمروين أو غير مضمروين ، وهذا في غير الحلبي ، أما الحلبي ففي زكاته تفصيل المذاهب ، مذكور تحت الخط (٣) .

(١) الشافعية — قالوا : يجزئ إخراج الضأن عن المزم وعكسه مع رعاية القيمة ، فلو كانت غنمه كلها ضأناً وأراد أن يخرج ثنية من المزم أجزاء ذلك بشرط أن تكون قيمتها تساوى قيمة الجذعة من الضأن ، وهكذا .

الحنابلة — قالوا : يجزئ إخراج الواحدة من المزم عن الضأن بشرط أن يكون منها حولاً ، كما تجزئ الشاة من الضأن عن أربعين من المزم بشرط أن لا ينقص منها عن ستة أشهر ؛ كما تقدم .  
(٢) الحنابلة — قالوا : الدينار أصغر من المثقال ، فالنصاب بالدنانير خمسة وعشرون ديناراً وسبعاً ديناراً وتسع ديناراً .

(٣) المالكية — قالوا الحلبي المباح كالسوار للمرأة وقبضة السيف المعد للجهاد ، والسن والآنف للرجل لا زكاة فيه ، إلا في الأحوال الآتية : أولاً : أن يتكسر بحيث لا يرجع عوده إلى ما كان عليه إلا بسبب مرة أخرى ، ثانياً : أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك مرة أخرى =

## زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصاباً وحال عليه ؛ واستكمل الشرائط المتقدمة ، ففي زكاته تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

= ولكن لم ينو مالكة لإصلاحه ، ثالثاً : أن يكون معداً لنوائب الدهر وحوادثه لا للاستعمال رابعاً : أن يكون معداً لمن سيوجد للمالك من زوجة وبنت مثلاً ، خامساً : أن يكون معداً لصدائق من يريد أن يتزوجها أو يزوجه لولده ، سادساً : أن ينوى به التجارة ، ففي جميع هذه الأحوال تجب فيه الزكاة ، وأما الحلى المحرم : كالأواني ، والمرود ؛ والمكحلة ، فتجب فيه الزكاة بلا تفصيل ، والمعتبر في زكاة الحلى الوزن لا القيمة .

الحنفية — قالوا : الزكاة واجبة في الحلى ، سواء كان للرجال أو للنساء ، تبرأ كان أو سبيكة آنية كان ، أو غيرها ، ويعتبر في زكاته الوزن لا القيمة .

الحنابلة — قالوا : لا زكاة في الحلى المباح المعد للاستعمال أو الإعارة لمن يباح له استعماله ، فإن كان غير معد للاستعمال فتجب زكاته إذا بلغ النصاب من جهة الوزن ، فإذا بلغ النصاب من جهة القيمة دون الوزن فلا تجب فيه الزكاة ، أما الحلى المحرم فتجب فيه الزكاة كما تجب في آنية الذهب والفضة البالغة نصاباً وزناً ، وإذا انكسر الحلى ، فإن أمكرا بسبه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة ، وإن لم يمكن ، فإن كان يحتاج في إصلاحه إلى صوغ ، وجبت فيه الزكاة ، وإن لم يحتاج إلى صوغ ، ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

الشافعية — قالوا : لا تجب الزكاة في الحلى المباح الذى حال عليه الحول مع مالكة العالم به . أما إذا لم يعلم بملكه ، كأنه يرث حلياً يبلغ نصاباً ، ومضى عليه الحول بدون أن يعلم بانتقال الملك إليه ، فإنه تجب زكاته ، أما الحلى المحرم : كالذهب للرجل ؛ فإنه تجب فيه الزكاة ؛ ومثله حلى المرأة إذا كان فيه إسراف ، كخلخال المرأة إذا بلغ مائتى مثقال ، فإنه تجب فيه الزكاة أيضاً ، كما تجب في آنية الذهب والفضة ، وتجب الزكاة في قلادة المرأة المأخوذة من الذهب والفضة المضروبين إذا لم تكن لها عروة من غير جنسها ، فإن كان لها عروة منهما فلا زكاة فيها ، ويعتبر في زكاة الحلى الوزن دون القيمة ، وإذا انكسر الحلى لم تجب زكاته إذا قصد إصلاحه . وكان إصلاحه ممكناً بلا صياغة ، وإلا وجبت .

(١) الحنفية — قالوا : ينقسم الدين إلى ثلاثة أقسام : قوى ، ومتوسط ، وضعيف : =

= قالقوي هو دين القرض والتجارة إذا كان على معترف به ، ولو مفلساً ، والمتوسط هو ما ليس دين تجارة : كتمن دار السكنى ، وثيابه المحتاج إليها إذا باعها ، ونحو ذلك مما تتعلق به حاجته الأصلية ، كطعامه وشرابه ، والضعيف هو ما كان في مقابل شيء غير المال : كدين المهر ، فإنه ليس بدلا عن مال أخذه الزوج من زوجته ، وكدين الخلع ، بأن خالعا على مال ، وبقي ديناً في ذمتها : فإن هذا الدين لم يكن بدل شيء أخذه منها ، ومثله دين الوصية ونحوه ، فأما الدين القوي ، فإنه يجب فيه أداء الزكاة عن كل ما يقبض منه إن كان يساوي أربعين درهما ، فكلما قبض أربعين درهما وجب عليه أن يخرج زكاتها درهما واحداً ، ولا يجب عليه إخراج شيء إذا قبض أقل من الأربعين سواء قبض أقل منها ابتداء ، بأن قبض أول دفعة ثلاثين مثلاً ، أو قبض في الأول أربعين ، ثم قبض أقل منها بعد ذلك ، فإنه لا تجب عليه الزكاة في كل حال ، إلا في الأربعين الكاملة ، لأن الزكاة لا تجب في الكسور من الأربعين ، فلو كان له دين عند آخر يبلغ ثلاثمائة درهم مثلاً : ثم حال عليها ثلاثة أحوال ، فقبض منها مائتين ، وجب عليه أن يخرج زكاة السنة الأولى عنها خمسة دراهم ؛ فيبقى منها مائة وخمسة وتسعون تحتوى على الأربعين ، وذلك يساوي مائة وستين درهما فيخرج عنها أربعة دراهم ، وهي زكاة السنة الثانية ، فيبقى مائة وستة وثمانون درهما ؛ تحتوى أيضاً على الأربعين أربع مرات ، فيخرج زكاة السنة الثالثة أربع دراهم أيضاً ، ولا شيء عليه فيما زاد عن ذلك ، ويعتبر حولان الحول في الدين القوي من وقت ملك النصاب لامن وقت القبض ، فيجب أداء الزكاة بمجرد القبض ، بلا خلاف ، أما الدين المتوسط ، فإنه لا تجب فيه الزكاة إلا إذا قبض منه نصاباً ، فإذا كان الدين خمسمائة درهم مثلاً ، وقبض مائتين ، وجب عليه أن يخرج خمسة دراهم ، ولا يجب عليه فيما دون ذلك ، كما تقدم ، والدين المتوسط مثل الدين القوي في حولان الحول عليه ، فيعتبر حوله بحسب الأصل ، لامن وقت القبض في الأصح ؛ وأما الدين الضعيف فإنه يجب أداء الزكاة فيه بقبض نصاب منه ؛ بشرط أن يحول عليه الحول من وقت القبض .

وهذا كله إذا لم يكن عنده ما يبلغ نصاباً سوى مال الدين : أما لو كان عنده مال يبلغ ذلك ، ثم قبض من الدين شيئاً ، سواء كان ما قبضه قليلاً ، أو كثيراً ، وسواء أكان الدين قوياً أم متوسطاً أم ضعيفاً ؛ فإنه يجب ضم ما قبضه من الدين إلى ما عنده من المال . وإخراج زكاة الجميع ، لأن المقبوض من الدين في هذه الحالة يكون كالمال الذي استفاده في أثناء السنة ، وقد علمت أنه يجب ضمه إلى الأصل .

الحنابلة — قالوا : تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً في ذمة المدين ، ولو كان المدين مفلساً ، =

= إلا أنه لا يجب إخراج زكاته إلا عند قبضه ، فيجب عليه إخراج زكاة ما قبضه فوراً إذا بلغ نصاباً بنفسه ، أو بضمه إلى ما عنده من المال ، ولا زكاة في الديون التي لم تكن ثابتة في ذمة المدين .  
 المالكية - قالوا : من ملك مالا بسبب ميراث أو هبة أو صدقة أو خلع أو بيع عرض مقتنى ، كأن باع متاعاً أو عقاراً أو أرش جناية - تعويض - ولم يضع عليه يده ، بل بقي ديناً له عند واضع اليد ، فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يقبضه ويمضى عليه حول من يوم قبضه مثال ذلك : رجل ورث مالا من أبيه ، وعينت له المحكمة حارساً قبل أن يقبضه لسبب من الأسباب ، واستمر ديناً له أعواماً كثيرة ، فإنه لا يطالب بزكاته في كل هذه الأعوام ، ولو أخره فراراً من الزكاة ، فإذا قبضه ، ومضى عليه حول بعد قبضه ، وجبت عليه زكاة ذلك الحول ويحتسب من يوم القبض ، ومن كان عنده مال مقبوض بيده ، وأقرضه لغيره ، وبقي عند المدين أعواماً كثيرة فإنه تجب عليه زكاة عام واحد ، إلا إذا أخره قصداً ، فراراً من الزكاة فإنه تجب عليه زكاته في كل الأعوام التي قصد تأخيرها فيها ويحتسب عام زكاة هذا المال من يوم الملك أو من يوم تزكيته ، إن كان قد زكاه قبل إقرضه ، فإذا ملك شخص مالا ، ومكث معه ستة أشهر ، ثم أقرضه لآخر ، فكث عنده ستة أشهر أخرى فإنه تجب فيه الزكاة عن هذا الحول لأنه يحتسب من يوم الملك ، أما إذا مكث بيده ستة ، ثم زكاه وأقرضه لآخر ، فإن الحول يحتسب من يوم تزكيته ، وإنما تجب الزكاة في هذا الدين بشروط أربعة :

أولاً : أن يكون أصله - وهو ما أعطاه المدين - عينا ، ذهباً أو فضة ، أو عرض تجارة لمحتكر - التاجر المحتكر هو الذي لا يبيع ولا يشتري بالسعر الحاضر ، وإنما يحبس السلع عنده رجاء ارتفاع الأسواق - ، مثال ما أصله عين أن يكون عنده عشرون جنيتها ، فيسلفها لغيره ، ومثاله أصله عرض تجارة لمحتكر أن يكون عنده ثياب للتجارة ، وهو محتكر - فيبيعها لغيره بعشرين جنيتها مؤجلة إلى عام أو أكثر ، فإن كان أصل الدين عرضاً للقنية ، ولم ينوبه التجارة ، كما إذا كان عنده داراً اتخذها لسكناء ، ثم باعها بأربعمئة جنية مؤجلة : عاماً أو أكثر ، فلا تجب عليه زكاة ثمنها إلا إذا قبض منه نصاباً أو أكثر ، ومضى على المقبوض من يوم قبضه عام ، فيزكى ذلك المقبوض لا غير ، وإن كان أصل الدين عرض تجارة لتاجر مدير ، وهو الذي يبيع ويشترى بالسعر الحاضر ، فإنه يزكى الدين كل عام بإضافته إلى قيم العروض التي عنده ، وإلى ما باع به من الذهب والفضة ، على ما يأتي في زكاة التجارة .

ثانياً : أن يقبض شيئاً من الدين ؛ على التفصيل الآتي ، فإن لم يقبض منه شيئاً . فلا زكاة عليه إلا في دين تجارة المدير على ما يأتي :

## زكاة الأوراق المالية والبنكنوت ،

جمهور الفقهاء يرون وجوب الزكاة في الأوراق المالية ، لأنها حلت محل الذهب والفضة في التعامل ، ويمكن صرفها بالفضة بدون عسر ، فليس من المعقول أن يكون لدى الناس ثروة من الأوراق المالية ، ويمكنهم صرف نصاب الزكاة منها بالفضة ، ولا يخرجون منها زكاة ؛ ولذا أجمع فقهاء ثلاثة من الأئمة على وجوب الزكاة فيها ؛ وخالف الحنابلة فقط ، فانظر تصحيح آراء المذاهب تحت الخط (١) .

= ثالثاً : أن يكون المقبوض ذهباً أو فضة ، فإن قبض عروضاً : كتياب ، وقمح ، فلا تجب عليه الزكاة ، إلا إذا باع هذه العروض ، ومضى حول من يوم قبض العروض ، فيزكي الثمن حينئذ ؛ وهذا إذا كان تاجراً محتكراً ، فإذا كان مديراً زكى قيمة العروض كل عام ، ولو لم يبيعها ، وإذا لم يكن تاجراً أصلاً بأن قبض عروضاً للفتية ؛ ثم باعها للحاجة ؛ فإنها تجب زكاتها عليه إذا مضى عليها حول من يوم قبض ثمنها .

رابعاً : أن يكون المقبوض نصاباً على الأقل ، ولو قبضه لعدة مرات ، أو يكون المقبوض أقل من نصاب ، ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة حال الحول عليهم ، أو كانا من المعدن ، لأن المعدن لا يشترط في زكاة المستخرج منها حلول الحول ، كما تقدم ، فلو قبض من دينه نصاباً زكاه دفعة واحدة ، ثم يزكى المقبوض بعد ذلك ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، إلا أن مبدأ الحول في المستقبل مختلف ، فحول النصاب المقبوض أولاً من يوم قبضه ، وحول الدفع المقبوض بعد ذلك من يوم قبض كل منها ؛ أما إذا كان المقبوض أولاً أقل من نصاب ، ولم يكن عنده ما يكمل النصاب ، فلا يزكى إلا إذا تم المقبوض نصاباً بدفع أخرى ، ويعتبر حول المجموع من يوم التمام ، ثم ما يقبضه بعد التمام يزكيه قليلاً أو كثيراً ، ويعتبر حوله في المستقبل من يوم قبضه .

الشافعية — قالوا : تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً ، وكان من نوع الدراهم أو الدينارين أو عروض النجارة ؛ سواء كان حالاً أو مؤجلاً ؛ أما إذا كان الدين ماشية أو مطعوماً ، نحو التمر والعنب ، فلا تجب الزكاة فيه ، ولا يجب إخراج زكاة الدين على الدائن إلا عند التمكن من أخذ دينه ، فيجب حينئذ إخراجها عن الأعوام الماضية ؛ أما إذا تلف الدين قبل التمكن من أخذه ؛ فإن الزكاة تسقط عنه .

(١) الشافعية — قالوا : الورق النقدي ؛ وهو المسمى بالبنكنوت - التعامل به من قبيل =

## زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض - بسكون الراء - وهو ما ليس بذهب أو فضة ، مضروباً كان ، كالجنيه والربال ، أو غير مضروب . كحلية النساء فقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الذهب والفضة لا تدخل في عروض التجارة مطلقاً ؛ وخالف المالكية في غير المضروب ، فقالوا : إذا لم يكن الذهب والفضة مضروبين فإنهما يكونان من عروض التجارة ، لامن النقدين ، فتجب الزكاة في عرض التجارة من قماش وحديد ونحو ذلك ، فيجب على من يملك تجارة أن يخرج زكاتها ، وهو ربع العشر ، بشروط ، وكيفية مفصلة في المذاهب . فانظرها تحت الخط (١) .

= الحوالة على البنك بقيمته ، فيملك قيمته ديناً على البنك ، والبنك مدين مليء ، مقر ، مستعد للدفع حاضر ، ومتى كان المدين بهذه الأوصاف وجبت زكاة الدين في الحال ؛ وعدم الإيجاب والقبول اللفظيين في الحوالة لا يبطلها ، حيث جرى العرف بذلك ، على أن بعض أئمة الشافعية قال : المراد بالإيجاب والقبول كل ما يشعر بالرضا من قول أو فعل ، والرضا هنا متحقق .

الحنفية - قالوا : الأوراق المالية - البنكنوت - من قبيل الدين القوي ، إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، فتجب فيها الزكاة فوراً .

المالكية - قالوا : أوراق البنكنوت وإن كانت سنداً دين إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، وتقوم مقام الذهب في التعامل ، فتجب فيها الزكاة بشروطها .

الحنابلة - قالوا : لا تجب زكاة الورق النقدي إلا إذا صرف ذهباً أو فضة ووجدت فيه شروط الزكاة السابقة .

(١) الشافعية - قالوا : تجب زكاة عروض التجارة بشروط ستة : الأول : أن تكون هذه العروض قد ملكت بمعاوضة : كسراء ، فن اشترى عروضاً نوى بها التجارة ، سواء اشترأها بنقد أو بدين ، حال أو مؤجل ، وجب عليه زكاتها بالكيفية الآتية ؛ أما إذا كانت العروض مملوكة بغير معاوضة : كإرث ، كأن ترك لورثته عروض تجارة ، فلا تجب عليهم زكاتها حتى يتصرفوا فيها بنية التجارة ، الثاني أن ينوي بهذه العروض التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه ، فإذا لم ينو بالعروض التجارة على هذا الوجه ، فلا زكاة فيها ، ويشترط تجديدية التجارة عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال ، فإذا فرغ رأس المال ، فلا تجب النية عند كل تصرف ، لانسحاب حكم التجارة عليه ، اكتفاءً بما تقدم ؛ الثالث : أن لا يقصد بالمال القنية ، أي إمساكاً =



= للانتفاع به ، وعدم التجارة ، فان قصد ذلك انقطع الحول ، فإذا أراد التجارة بعد احتياج لتجديد نية التجارة مقرونة بتصرف في المال ، الرابع : مضى حول من وقت ملك العروض ، فإن لم يمض حول من ذلك الوقت ؛ فلا تجب الزكاة فيها ، إلا إذا كان الثمن الذي ملك به العروض نقداً حالاً ، وكان نصاباً ، أو كان أقل من نصاب ولكنه يملك ما يكمل النصاب من النقد ، ففي هاتين الصورتين تجب عليه الزكاة في العروض ، متى مضى حول على أصلها ، وهو النقد ، الخامس : أن لا يصير جميع مال التجارة في أثناء الحول نقداً من جنس ما تقوم به العروض ؛ على ما يأتي في كيفية زكاة العروض ، وهو أقل من النصاب ، فان صار جميع المال نقداً ؛ مع كونه أقل من نصاب ، انقطع الحول ، فإذا اشترى به سلعة للتجارة ابتداءً حولها من حين شرائها ، ولا عبرة بالزمن السابق ، أما لو صار بعض المال إلى ما ذكر ؛ وبقي بعضه عروضاً ، أو باع السكل بنصاب من نقد أو بعرض ، أو بنقد لا يقوم به آخر الحول ، كما يأتي ، فلا ينقطع الحول ، السادس : أن تبلغ قيمة العروض آخر الحول نصاباً ، فالعبرة بآخر الحول لا بجميعه ولا بطرفيه ، وإذا كانت عروض التجارة مما تتعلق الزكاة بعينها : كالسائمة والتمر ، نظر ، فان وجد النصاب في عين المال وفي قيمته زكيت عين المال على حكم زكاة السوائم والتمر دون القيمة ، وإن وجد النصاب في أحدهما دون الآخر زكى ما وجد فيه النصاب من قيمة عروض التجارة أو ذات السوائم والتمر ، وتكرر زكاة عروض التجارة بتكرار الأعوام مادام النصاب كاملاً ، وكيفية زكاتها أن تقوم آخر الحول بما اشترت به من ذهب وفضة ، أما إذا اشترىها بغير نقد فتقوم بالنقد الغالب في البلد ، ولا بد في التقويم آخر الحول من عدلين ؛ لأنها شهادة بالقيمة . والشاهد في ذلك لا بد من تعدده ، والواجب فيها ربع العشر .

الحنفية — قالوا : تجب الزكاة في عروض التجارة بشروط : منها أن تبلغ قيمتها نصاباً من الذهب أو الفضة ، وتقوم بالمضروبة منهما ، وله تقويمها بأى النوعين شاء ، إلا إذا كانت لا تبلغ بأحدهما نصاباً ، وتبلغ بالآخر ، بحيث يتعين التقويم بما يبلغها النصاب ؛ وتعتبر قيمتها في البلد الذي فيه المال حتى لو أرسل تجارة إلى بلد آخر لحال عليها الحول اعتبرت قيمتها في تلك البلد ، ولو أرسلها إلى مفازة اعتبرت قيمتها في أقرب الامصار إلى تلك المفازة ، وتضم بعض العروض إلى بعض في التقويم ، وإن اختلفت أجناسها ، ومنها أن يحول عليها الحول ، والمعتبر في ذلك طرفا الحول لا وسطه ؛ فمن ملك في أول الحول نصاباً ، ثم نقص في أثناءه ، ثم كمل في آخره وجبت فيه الزكاة ، أما لو نقص في أوله أو في آخره ، فإنه لا تجب فيه الزكاة ، كما تقدم في شروط الزكاة ، وكذا لو زادت قيمتها في آخر الحول عن النصاب ، فإنه يخرج زكاتها باعتبار هذه الزيادة ، ومنها =

== أن ينوى التجارة ، وأن تكون هذه النية مصحوبة بعمل تجارة فعلاً . فلو اشترى حيواناً  
ليستخدمه ، ثم نوى أن يتجر فيه لا يكون للتجارة إلا إذا شرع في بيعه أو تأجيريه بالفعل ،  
وإذا وهب له مال غير النقدين ، أو أوصى له به ، ونوى به التجارة عند الهبة أو الوصية ، فإن  
هذه النية لا تصح إلا إذا تصرف بالفعل ، وإذا استبدل سلعة تجارية بسلعة مثلاً ، فتعتبر النية  
في الأصل لا في البدل ، فيكون البدل للتجارة بلا نية اكتفاءً بالنية في الأصل ، إلا إذا نوى  
عدم التجارة فيه فإنه لا يكون للتجارة حينئذ ، ومنها أن تكون العين المتحرر فيها سالحة لنية  
التجارة ، فلو اشترى أرض عشر وزرعها ، أو بذراً وزرعه وجب في الزرع الخارج العشر دون  
الزكاة ، أما إذا لم يزرع الأرض العشرية ، فإن الزكاة تجب في قيمتها ، بخلاف الأرض  
الخراجية ، فإن الزكاة لا تجب فيها وإن لم يزرعها ، وإذا كان عنده ماشية للتجارة لم يحل عليها  
الحول ، ثم قطع نية التجارة وجعلها سائمة للدر والنسل ، ونحوهما ، مما تقدم في زكاة السوائم ،  
بطل حول التجارة ، وابتدأ الحول من وقت جعلها سائمة ، فإذا تم الحول من ذلك الوقت زكاهما  
نفسهما على حكم زكاة السائمة المتقدمة ، ولا يقومها . وإذا اتجر في الذهب أو الفضة زكاهما على  
حكم زكاة النقد المتقدمة ، ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة ، وإذا بقيت عروض  
التجارة عنده أعوام ثم باعها بعد ذلك ، فعليه زكاتها لجميع الأحوال ، لا لعام فقط .  
المالكية - قالوا: تجب زكاة عروض التجارة مطلقاً ، سواء كان التاجر محتكراً أو مديراً  
وقد سبق بيانها في « زكاة الدين » بشروط خمسة ، وبكيفية مخصوصة: الأول: أن يكون العرض  
مما لا تتعلق الزكاة بعينه: كالثياب والكتب ، فإن تعلقت الزكاة بعينه كالحلّي من الذهب والفضة  
وكالماشية - الإبل والبقر والغنم - وجبت زكاته بالكيفية المتقدمة في زكاة النعم والذهب والفضة ،  
إن بلغ نصاباً ، فإن لم يبلغ نصاباً تكون الزكاة في قيمته كبقية العروض الثاني: أن يكون العرض  
مملوكاً بمبادلة حالية: كشراء ، وإجارة ، لا مملوكاً يارث أو خلع أو هبة أو صدقة مثلاً ، فإنه إذا  
ملك شيئاً بسبب ذلك ، ثم نوى به التجارة فإنه إذا باعه يستقبل بثمنه حوله من يوم قبض الثمن ،  
لا من يوم ملكه ، وإذا لم يبيعه ، فلا يقوم عليه ، ولا زكاة فيه ولو كان مديراً ، الثالث: أن ينوى  
بالعرض التجارة حال شرائه ، سواء نوى التجارة فقط ، أو نوى معها الاستغلال ؛ أو الانتفاع  
بنفسه ، مثال ذلك: أن يشتري للتجارة بيتاً . ونوى مع ذلك أن يكرهه ، أو يسكنه ريثما يظهر فيه  
ربح فيبيعه ، فتجب زكاته في كل هذه الأحوال على التفصيل الآتي في كيفية زكاة العروض ،  
وأما إذا اشترى عرضاً ، ونوى به الاستغلال ، أو الاقتناء لينتفع به بنفسه ، أو لم ينو شيئاً ، =

== فلا تجب زكاته ، الرابع : أن يكون ثمنه عينا ، أو عرضاً امتلكه بمعاوضة مالية ؛ وأما إذا كان ثمنه عرضاً ملكه هبة أو إرث مثلاً ، فلا زكاة فيه . بل إذا باعه بعد استقبل بثمنه حولاً من يوم قبضه ، الخامس : أن يبيع من ذلك العرض بنصاب من الذهب أو الفضة إن كان محتكراً أو بائياً شياً منها . ولودرها . إن كان مديراً . فإن لم يبيع المحتكر بنصاب من النقدين ، أو لم يبيع المدير بشيء منها . فلا تجب الزكاة إلا إذا كان عند المحتكر ما يكمل النصاب منها من مال استفاده بإرث مثلاً وحال عليه الحول ، أو من معدن وإن لم يحل الحول عليه فتجب عليه زكاة الجميع وأما كيفية زكاة عرض التجارة ، فإن كان التاجر محتكراً فيزكى ما باع به من النقدين مضموماً إلى ما عنده منها لسنة واحدة فقط . ولو أقامت العروض عنده أعواماً . والديون التي له من التجارة لا يزكيها إلا إذا قبضها . فيزكيها لعام واحد فقط . وإن كان مديراً . فإنه يقوم في كل عام ما عنده من عروض التجارة ، ولو كسد سوقها . وأقامت عنده أعواماً ، ثم يضم قيمتها إلى ما عنده من النقدين ، ويزكى الجميع ؛ وأما الديون التي له من التجارة فإن كانت نقداً حل أجله . أو كان حالاً ابتداءً ، وكان مرجواً خلاصه ، من هو عليه في صورتين . فإنه يعتبر عنده . ويضمه إلى ما تقدم . وإن كان الدين عرضاً أو نقداً مؤجلاً . وكان مرجواً خلاصه أيضاً فإنه يقومه . ويضم القيمة لما تقدم ويزكى الجميع ؛ وكيفية تقويم النقد المؤجل أنه يقوم بعرض . ثم العرض بذهب أو فضة حالين ؛ مثلاً إذا كان له عشرة جنيهات مؤجلة يقال . ما مقدار ما يشتري بهذه العشرة جنيهات المؤجلة من الثياب مثلاً ؟ فإذا قيل خمسة أثواب قيل : وإذا بيعت هذه الخمسة بذهب أو فضة حالة فيكم تباع ؟ فإذا قيل : بثمانية جنيهات اعتبرت هذه الثمانية قيمة للعشرة المؤجلة . وضمت لما عنده من النقود . وقيمة العروض ، فإذا بلغ المجموع نصاباً زكاه ، وإلا فلا ، وأما إذا كان الدين على معدم لا يرجي خلاصه منه ، فلا تجب عليه زكاته إلا إذا قبضه من المدين ، فإذا قبضه زكاه لعام واحد فقط ، وكذا حكم الدين السلف ، فإنه يزكى لعام واحد فقط بعد قبضه ، ويعتبر مبدأ حول المدير من الوقت الذي ملك فيه الثمن الذي اشترى به عروض التجارة إن لم تجر فيه للزكاة ، فإن جرت الزكاة في عينه فحوله من يوم ملك الأصل . أو زكاته إذا كان دون نصاب ، كما سبق ولو تأخر وقت الإدارة عن ذلك على الراجح ، وأما المحتكر فبدأ حوله يوم ملك الأصل ، أو زكاته إن كان قد زكاه ، قولاً واحداً . ولا تقوم على المدير الأواني التي توضع فيها سلع التجارة ، ولا آلات العمل ، إذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع . ومديراً للبعض الآخر ، فالزكاة فيها تفصيل يتلخص فيما يلي : إن كان مافيه الإدارة مساوياً لمافيه الاحتكار ، زكى الأول على حكم الإدارة . يعنى يقومه كل عام . وزكى الثاني على حكم الاحتكار ، يعنى يزكى ثمنه بعد قبضه لعام واحد فقط . وكذا إن =

## هل تجب الزكاة في عين عروض التجارة أو قيمتها

تجب الزكاة في قيمة عروض التجارة في عينها ، ويضم عند التقويم بعضها إلى بعض ، ولو اختلفت أجناسها ، كتياب ونحاس ، كما يضم الربح الناشئ عن التجارة إلى أصل المال في الحول ، وكذلك المال الذي استفاده من غير التجارة ، وفي ذلك تفصيل المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

= كان الأقل للإدارة ، والأكثر للاحتكار ، فكل منهما على حكمه المتقدم ، أي المدار يقوم كل عام ، وغيره ينتظر بركاته البيع وقبض الثمن ، وأما إذا كان الأكثر للإدارة ، فيقوم الجميع كل عام ، تغليباً لجانب الإدارة على الاحتكار ، ويكفي في تقويم العروض واحد ، ولا يشترط التعداد ، لأن ذلك ليس من قبيل الشهادة ، بل هو من قبيل الحكم ، والحاكم لا يجب أن يكون متعدداً .  
الحنابلة - قالوا : تجب الزكاة في عروض التجارة إذا بلغت قيمتها نصاباً بشرطين : الأول : أن يملكها بفعله ، كالشراء ، فلو ملك العروض بغير فعله ، كأن ورثها ، فلا زكاة فيها ، الثاني : أن ينوي التجارة حال التملك ، بأن يقصد التكسب بها ، ولا بد من استمرار النية في جميع الحول ، أمالو اشترى عرضاً للقنية ، ثم نوى به التجارة بعد ذلك ، فلا يصير للتجارة ، إلا الحل المتخذ للبس ، فإنه إذا نوى به التجارة بعد شرائه للبس يصير للتجارة بمجرد النية ، وتقوم عروض التجارة عند تمام الحول ، ويكون التقويم بما هو أنفع للفقراء من ذهب أو فضة ، سواء كان من نقد البلد أم لا ، وسواء بلغت قيمة العروض نصاباً بكل منهما أو بأحدهما ، ولا يعتبر في التقويم ما اشترى به من ذهب أو فضة لا قدرأ ولا جنساً ، وإذا نقصت بعد التقويم أو زادت ، فلا عبرة بذلك متى كان التقويم عند تمام الحول ، وإن ملك نصاب سائمة لتجارة ، ثم حال الحول عليه ، وكان السوم ونية التجارة موجودين ، فعليه زكاة تجارة ، وليس عليه زكاة سوم ؛ ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة ، استأنف بها حولاً من وقت قطع النية ؛ وإن اشترى أرضاً لتجارة يزرعها . وبلغت قيمتها نصاباً ؛ أو اشترى أرضاً لتجارة وزرعها بغير تجارة ، فعليه زكاة الجميع زكاة قيمة إن بلغت قيمتها نصاباً .

(١) الحنفية - قالوا : إذا كان مالكا لنصاب من أول الحول ، ثم ربح فيه أثناء الحول ، أو استفاد مالا من طريق آخر غير التجارة ، كالإرث والهبة ، فإن الربح ، وذلك المال المستفاد يضم كل منهما إلى النصاب في الحول ، بحيث أنه يزكى الجميع متى تم الحول على النصاب ولم ينقص في آخر الحول . فالعبرة عندهم في وجوب الزكاة بوجود النصاب في طريق الحول كما تقدم . =

## زكاة الذهب والفضة المخلوطين

إذا كان الذهب أو الفضة مخلوطان بشيء آخر من نحاس أو نيكل ، فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصاباً كاملاً ، سواء كان الذهب أو الفضة أكثر من المادة

= المالكية - قالوا : الربح ؛ وهو الناشئ عن التجارة بالمال ، يضم لأصله ، وهو المال الذي نشأ عنه في الحول ، ولو كان الأصل أقل من نصاب ، فلو كان عنده عشرة دنانير في المحرم اتجر فيها من ذلك التاريخ ، فصارت في رجب عشرين ديناراً ، ثم استمرت إلى المحرم من العام التالي وجب عليه زكاة الجميع ، لأن الربح يعتبر كامناً في أصله ؛ فكأنه موجود عند وجوده ، فلذلك ضم إليه مطلقاً ، ولو كان الأصل دون نصاب ، وأما المال المستفاد بدون تجارة ، كالإرث والهبة فإنه لا يضم إلى ما عنده من المال في الحول ، ولو كان المال نصاباً ، بل يستقبل به حولا جديداً من يوم ملكه ، فمن كان عنده نصاب من الذهب مثلاً ملكه في محرم ، ثم استفاد في رجب عشرة دنانير ، فإنه إذا جاء المحرم زكى النصاب ، ثم إذا جاء رجب ثانی عام زكى العشرة ، ففي زكاة العين - الذهب والفضة - فرق بين الربح وغيره ، أما زكاة الماشية فإن كان عنده ماشية ، وكانت نصاباً . ثم استفاد ماشية أخرى بشراء أو هبة ، سواء أكان المستفاد نصاباً أم لا ؛ فإن الثانية تضم للأولى ، وتزكى على حولها ، فإن كانت الأولى أقل من نصاب ، فلا تضم الثانية لها ، ولو كانت الثانية نصاباً ؛ ويستقبل بها حولا من يوم حصول الثانية ، وأما إن حصلت الفائدة بولادة الأمهات ، فحولها حولهن ، وإن كانت الأمهات أقل من نصاب ، لأن النتائج يقدر كامناً في أصله ؛ فحوله حوله .

الشافعية - قالوا : يضم الربح لأصله في الحول ؛ وكذلك ماله المملوك له من أول حول التجارة ولو كان الأصل دون نصاب ؛ وأما المال المستفاد من غير التجارة ، فله حول مستقل من يوم ملكه ، ولا يضم إلى مال التجارة في الحول إلا إذا كان ثمراً ناشئاً عن الشجر المتجر فيه ، أو نتاجاً ناشئاً عن الحيوان المتجر فيه ، فإنه يضم إليه في الحول .

الحنابلة - قالوا : يضم الربح لأصله في الحول إذا كان الأصل نصاباً ، فإن كان أقل من نصاب ، فلا يضم إلى الأصل ، بل يكون حول الجميع من حين تمام النصاب ، وأما المستفاد من غير التجارة ، فلا يضم في الحول إلى مالها ، بل له حول مستقل من يوم ملكه ، لإنتاج السائمة فحوله حول الأمهات .

المخلوطة به أو أقل ، عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

## المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكهما تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : يعتبر في المغشوش الغالب من الذهب أو الفضة أو غيرهما ، فالذهب المخلوط بالفضة إن غلب فيه الذهب زكى زكاة ذهب ، واعتبر كله ذهباً ، وإن غلب فيه الفضة ، فحكمه كله حكم الفضة في الزكاة ؛ فإن بلغ نصاباً زكى ، وإلا فلا ؛ أما إن كان الغالب النحاس ، فإن راجح في الاستعمال رواج النقد ، وبلغت قيمة نصاباً زكى ، كالتقود ، وكذلك يزكى زكاة النقد إن كان الخالص فيه يبلغ نصاباً ، فإن لم يرجح ، ولم يبلغ خالصه نصاباً ، فإن نوى به التجارة كان كمروض التجارة ، فيقوم ، وتزكى القيمة ، وإلا فلا تجب فيه الزكاة .

المالكية — قالوا : الذهب والفضة المغشوشان إن راجح في الاستعمال رواج الخالص من الغش وجبت زكاته كالخالص سواء ، وإن لم يروجح في الاستعمال كرواج الخالص ، فإما أن يبلغ الصافي فيهما نصاباً أو لا ، فإن بلغ نصاباً زكى الخالص . وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا : المعدن والركاز بمعنى واحد ، وهو شرعاً مال وجد تحت الأرض ، سواء كان معدناً خلقياً ، خلقه الله تعالى بدون أن يضعه أحد فيها . أو كان كثرادفته الكفار ؛ ولا يسمى ما يخرج من المعدن والركاز زكاة على الحقيقة ، لأنه لا يشترط فيهما ما يشترط في الزكاة وتنقسم المعادن إلى أقسام ثلاثة : ما ينطبع بالنار ، وما ليس بمنطبع ؛ ولا مائع ، فالمنطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد ، والمائع ما كان كالقار - الزيت - والنفط - زيت البترول ، الغاز ، - ونحوهما ؛ والذي ليس بمنطبع ولا مائع ما كان كالنورة والجواهر واليواقيت . فأما الذي ينطبع بالنار ، فيجب فيه إخراج الخمس ، ومصرفه مصرف خمس الغنيمة المذكور في قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء ، فإن لله خمسة الآية ، وما بقى بعد الخمس يكون للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة لأحد ، كالصحراء والجبل ، وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية ، أما إن كان من ضرب أهل الإسلام ؛ فهو بمنزلة اللقطة ، ولا يجب فيه الخمس ، ولو اشتبه الضرب يجعل جاهلياً ، أما إن وجد في أرض مملوكة ، ففيه الخمس المذكور ، والباقي للمالك ، ومن وجد في داره معدناً أو ركازاً ، فإنه لا يجب فيه الخمس ؛ =



= ويكون ملكاً لصاحب الدار ، ولا فرق فيمز وجد الكنز والمعدن بين أن يكون رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً ، بالغاً أو صبيّاً ، مسلماً أو ذمياً ، وأما المائع : كالقار والنفط والمالح : فلا شيء فيه أصلاً ، ومثله ماليس بمنطبع ولا مائع : كالنورة والجواهر ونحوهما ، فإنه لا يجب فيهما شيء ، ويستثنى من المائع الزيتيق ، فإنه يجب فيه الخمس ، ويلحق بالكنز ما يوجد تحت الأرض من سلاح وآلات وأثاث ونحو ذلك ، فإنه يخمس على ما تقدم ، ولا شيء فيما يستخرج من البحر : كالعبر واللؤلؤ والمرجان والسمك ونحو ذلك ، إلا إذا أعده للتجارة : كما تقدم .

المالكية - قالوا : المعدن هو ما خلقه الله تعالى في الأرض من ذهب أو فضة أو غيرهما ؛ كالنحاس والرصاص والمغرة والكبريت ، فهو غير الركاك الآتي بيانه ، وحكمه أنه يجب زكاته إن كان من الذهب أو الفضة ، بشروط الزكاة السابقة ، من : الحرية ، والإسلام ، وبلوغ النصاب ، وأما مرور الحول فلا يشترط ، كما تقدم ، وفي اشتراط الحرية ، والإسلام ، وعدم اشتراطهما : قولان صحيحان ، فتنى أخرج نصاباً ، من ذهب أو فضة في مرة أو مرات ، وجبت عليه الزكاة ، ويضم المخرج ثانياً لما استخرج أولاً ، متى كان العرق واحداً ، ثم ما يخرج بعد تمام النصاب يجب فيه الزكاة أيضاً ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ؛ فإن تعدد العرق ، فإن كان ظهور العرق الثاني قبل انقطاع العمل في الأول ، كان العرقان كعرق واحد ، فيضم ما خرج من أحدهما الآخر ، فتنى بلغ المجموع نصاباً زكاه ، وإلا فلا ، وإن كان ظهور العرق الثاني بعد انقطاع العمل في الأول اعتبر كل على حدته ، فإن بلغ المخرج منه نصاباً زكاه ، وإلا فلا ، ولو كان مجموع الخارج منهما نصاباً ، وكما لا يضم عرق إلى آخر ، لا يضم معدن إلى آخر ، فلا بد أن يكون الخارج من كل نصاباً على حدته ، والزكاة الواجبة في المعدن هي ربع العشر ، ومصرفها مصرف الزكاة الآتي بيانه ، وهو الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، الآية ، ويستثنى من ذلك ما يسمى - بالندرة - وهي القطعة الخالصة من الذهب والفضة التي يسهل تصفيتهما من التراب ، فيجب فيها الخمس ، ويصرف في مصارف الغنائم ، وهو مصالح المسلمين ، ولا يختص بالأصناف الثمانية . ولو لم يبلغ الخارج نصاباً ، وإنما يجب الخمس في الندرة إذا لم يحتج مخرجها من الأرض إلى نفقة عظيمة في الحصول عليها ، أو عمل كبير ؛ وإلا ففيها ربع العشر يصرف في مصارف الزكاة ؛ ولو لم تبلغ الندرة نصاباً ، ولو كان مخرجها عبداً أو كافراً ، وأما معادن غير الذهب والفضة ، كالنحاس والقصدير ؛ فلا يجب فيها شيء إلا إذا جعلت عروض تجارة ، فيجرى فيها تفصيل زكاة عروض التجارة السابق ، وأما الركاك فهو ما يوجد في الأرض من دقائن أهل الجاهلية من ذهب =

== أو فضة أو غيرهما ، ويعرف ذلك بعلامة عليه ، فإذا شك في المدفون هل هو لجاهلي أو غيره ، حمل على أنه لجاهلي ، ويجب في الركاز إخراج خمسة ، سواء كان ذهباً أو فضة أو غيرهما ، وسواء وجدته مسلم أو غيره ؛ حرّاً كان الواجد أو عبداً ، ويكون الخمس كالغنائم يصرف في المصالح العامة ، إلا إذا احتاج الحصول على الركاز إلى عمل كبير ، أو نفقة عظيمة ، فيكون الواجب فيه ربع العشر ، ويصرف لمصارف الزكاة ، ولا يشترط في الواجب في الركاز في الحالين بلوغ النصاب ، والباقي من الركاز بعد إخراج الواجب يكون لمالك الأرض التي وجد فيها إن كان قد ملكها بإرث ، أو بإحياء لها ، فإن ملكها بشراء أو هبة مثلاً ؛ فالباقي يكون للمالك الأول وهو البائع له ، أو الواجد فإن لم تكن الأرض مملوكة لأحد ؛ فالباقي يكون لواجد الركاز ، وأما ما يوجد في الأرض مما دفن فيه المسلمون أو أهل الذمة من الكفار ؛ فإنه يكون لهم متى عرف المالك أو ورثته ؛ وإن لم يعرف مستحقه ، فيكون كاللقطة يعترف عاماً ، ثم يكون لواجده ، إلا إذا قامت القرائن على أن هذه الدفائن قد توالى عليها عصور ودهور ؛ بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورثتهم ، فلا تعرف حينئذ وتكون من قبيل المال الذي جهلت أربابه ؛ فيوضع في بيت مال المسلمين ، ويصرف في المصالح العامة ، ومثل دفائن الجاهلية أموالهم التي توجد على ظهر الأرض ، أو بساحل البحر ؛ فيجب فيها الخمس ، والباقي لمن وجدها ، ولا شيء فيها يلفظه البحر ؛ كعنبر ولؤلؤ ومرجان ويسر ، بل يكون لمن يجده إلا إذا علم أنه سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية أو غيرهم فيكون كالركاز واللقطة ، على ما تقدم من التفصيل

الحنابلة - قالوا : المعدن هو كل ما تولد من الأرض ، وكان من غير جنسها ، سواء كان جامداً : كذهب وفضة وبلور وعقيق ونحاس وكل ؛ أو مائعاً : كزرنبيخ ونفط ونحو ذلك ؛ فيجب على من استخرج شيئاً من ذلك وملكه العشر ، بشرطين : الأول : أن يبلغ بعد تصفيته وسبكه نصاباً إن كان ذهباً أو فضة ، أو تبلغ قيمته نصاباً إن كان غيرهما ؛ الثاني : أن يكون مخرجه ممن تجب عليه الزكاة ، فلا تجب عليه إن كان ذمياً أو كافراً أو مديناً أو نحو ذلك . ثم إن كان المعدن جامداً أو كان مستخرجا من أرض مملوكة فهو لمالكها ؛ ولو كان المستخرج غيره . لأنه يملكه بملكه الأرض ، لكن لا يجب عليه زكاته إلا إذا وصل إلى يده ؛ ولا يضم معدن إلى معدن آخر ليس من جنسه لتكميل نصاب المعدن ؛ إلا في الذهب والفضة ؛ فيضم كل منهما إلى الآخر في تكميل النصاب ؛ فإن كان في أرض مباحة غير مملوكة ؛ فالمستخرج منها ملك لمن استخرجه ، وتجب عليه زكاته - ربع العشر - سواء كان ذهباً أو فضة أو سلاحاً أو ثياباً أو غيرها ==

## زكاة الزرع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدلائل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة ، قال تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » : وقال صلى الله عليه وسلم : « ما سقت السماء ففيه العشر ،

= ومن وجد مسكا أو زبادا ، أو استخراج لؤلؤا أو مرجانا أو سمكا أو نحوه من البحر ، فلا زكاة عليه في ذلك ، ولو بلغ نصابا ، وأما الركاز فهو دفين الجاهلية ، أو من تقدم من الكفار ، ويلحق بالمدفون ما وجد على وجه الأرض ، وكان عليه ، أو على شيء منه علامة كفر ، أما إن وجد عليه علامة إسلام ، أو وجد عليه علامة إسلام وكفر . فهو لقطة تجرى عليه أحكامها . ويجب على واجد الركاز إخراج خمسة إلى بيت المال . فيصرفه الإمام أو نائبه في المصالح العامة . وبقية لواجده إن وجدته في أرض مباحة . وإن وجد في ملكه فهو له . وإن وجدته في ملك غيره فهو له إن لم يدعيه المالك . فإن ادعاه مالك الأرض بلا بينة ولا وصف . فالركاز للمالك الأرض مع يمينه فإن كان متعدياً بالدخول في الأرض فمالكها أربابه . وإن كان قد دخلها وعمل فيها بإذنه . فالواجد أحق من المالك .

الشافعية — قالوا : المعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ، وهو خاص هنا بالذهب والفضة ، فلا يجب شيء فيما يستخرج من المعادن : كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك ، ولا فرق في المعدن بين الجامد والمائع والمنطبع وغيره ؛ ويجب فيه ربع العشر ، كزكاة الذهب والفضة بشرطها المتقدمة إلا حولان الحول ، فإنه ليس بشرط هنا ، ولكن بقي شرط آخر ، وهو أن يكون المعدن في أرض مباحة أو مملوكة له . وإلا فلا زكاة فيه إلا إذا كان المعدن بأرض موقوفة على معين ، وكان وجود المعدن بها بعد الوقف ، فإنه يجب فيه الزكاة ، ولا يشترط في المستخرج من المعدن النصاب دفعة واحدة ، بل لو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ضم ووجبت زكاة الجميع ولو زال ملكه عما استخرجه أولا ، بشرط أن يتحد المعدن ، ويتصل العمل ، أو ينفصل لعذر : كمرض ، وإلا فلا يزكى الأول إن لم يبلغ نصابا ، وإنما يضم إلى الثاني فقط في إكمال النصاب ، فإن كمل به وجبت زكاة الثاني فقط ؛ ووقت وجوب الزكاة فيه عقب تخليصه وتنقيته ؛ فلو أخرج الزكاة قبل تصفيته لا تجزئ ، وأما الركاز فهو دفين الجاهلية ؛ ويجب فيه الخمس حالا بالشروط المعتبرة في الزكاة ، إلا حولان الحول متى بلغ كل منهما نصاباً ؛ ولو ضم =

وما سقى غرب دلو ، أو دالية د دولاب ، ففيه نصف العشر ، وهذا الحديث قد بين ما أجملته الآية الكريمة المذكورة .

وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ؛ ولها شروط أخرى ؛ وأحكام مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= إلى ما في ملكه ولو غير مضر وب ، فلو وجده فوق الأرض لا يكون ركازاً ، بل يكون لقطة ، فإن لم يكن دفين الجاهلية بأن وجد عليه علامة تدل على أنه إسلامي ، فحكمه وجوب رده إلى مالكه ، أو وارثه إن علم ، وإلا فهو لقطة ، وكذا إذا جهل حاله ، أجاهلي هو أو إسلامي ، وإذا وجد الركاز في أرض مملوكة فهو لمالك الأرض إن ادعاه ، وإلا فهو لمن علم من سبقه من المالكين .

(١) الحنفية - قالوا : من الشروط العامة : العقل ؛ والبلوغ ، فلا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ؛ إلا أن هذين الشرطين غير معتبرين في زكاة الزروع والثمار ، فتجب في مال الصبي والمجنون ، ويشترط لزمانها - زيادة على ما تقدم - أن تكون الأرض عشرية فلا تجب الزكاة في الخارج من الأرض الخراجية ، وأن يكون الخارج منها بما يقصد بزراعتها استغلال الأرض ونماؤها فلا تجب في الحطب والحشيش والقصب الفارسي - الغاب - والسعف ، لأن الأرض لا تنمو بزراعة هذه الأصناف ، بل تفسد بها ، نعم لو قطعها وباعها واستفاد منها ، وجبت الزكاة في قيمتها إن بلغت نصاباً ، ولا بد من زرع الأرض بالفعل بالنسبة للزكاة ؛ بخلاف الخراج ، فإنه يتقرر متى كانت صالحة للزراعة ، ومتمكناً ربهان زرعها ، فلو تمكن من زراعة أرض ولم يزرعها ، فلا تجب فيها الزكاة ، ويجب فيها الخراج لنموها تقديراً ، فسبب وجوب الزكاة هو الأرض النامية حقيقة بالخارج منها ، بخلاف الخراج ، فسبب وجوبه النمو ولو تقديراً . وحكم زكاة الزرع والثمار هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السبيح - الماء الذي يسبح على الأرض من المصارف ونحوها - ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها ، ويجب أن يخرج زكاة كل ما يخرج من الأرض من الحنطة ؛ والشعير ، والدخن ، والأرز ، وأصناف الحبوب والبقول ، والرباحين ، والورد ؛ وقصب السكر ، والبطيخ والقثاء ، والخيار ، والباذنجان ، والعصفر ، والتمر والعنب وغير ذلك ، سواء كانت له ثمرة تبقى أولاً ، وسواء كان قليلاً أو كثيراً ، فلا يشترط فيه - انصباب ولا حولان حول ؛ وتجب في السكتان وبذره ، وفي الجوز واللوز والكمون والكزبرة ، وفيما يجمع من ثمار الأشجار التي ليست بمملوكة ؛ كأشجار الجبال ، ولا تجب في البذور التي لا تصاح إلا للزراعة ؛ كبذر البطيخ والحناء ، وبذر الحلبة ، وبذر الباذنجان ؛ ولا تجب

= فيما هو تابع للأرض : كالنخل والأشجار ، ولا تجب فيما يخرج من الشجر : كالصمغ والقطران ، ولا تجب في حطب القطن ونحوه ، ولا تجب في الموز ، وما ينفق على الزرع من الكاف يحسب على الزارع ؛ فتجب الزكاة في كل الخارج بدون أن تخصم منه النفقات وإذا باع الزرع قبل إدراكه وجبت الزكاة على المشتري ، وبعد الإدراك على البائع ووقت وجوب زكاة الخضر عند ظهور الثمرة ، والأمن عليها من الفساد بأن بلغت حداً ينتفع بها ؛ ثم يخرج حقه وقت قطعها ، أما وقت زكاة الحبوب فبعد كيلها وتنقيتها ، وتسقط الزكاة بهلاك الخارج من غير صنع المالك ، وإذا هلك بمضه بغير صنعه سقط بقدر ما هلك ؛ وكذا ما يفتاته اضطراراً .

الشافعية - قالوا : زكاة الزروع والثمار تجب بشروط ثلاثة زيادة على ما تقدم : الأول : أن يكون مما يقتات اختياراً : كالبر ، والشعير ، والأرز ، والذرة ، والعدس ، والحصص والبقول ؛ والدخن ، فإن لم يكن صالحاً للاقتيات : كالحلبة ، والكراديا ، والكزبرة والكتان ، فلا زكاة فيه ؛ وكذا ما يقتات به عند الضرورة : كالترمس ونحوه ، الثاني : أن يكون مملوكاً للمالك معين بالشخص ، فلا زكاة في الموقوف على المساجد ، على الصحيح ، إذ ليس لها مالك معين ، كما لا زكاة في النخيل المباح بالصحراء إذا لم يكن لها مالك معين ، الثالث : أن يكون نصاباً كاملاً فأكثر ؛ ولا يزكي من الثمار إلا العنب والرطب ، فلا زكاة في الخوخ ، والمشمش ، والجوز ، واللوز ، والتين ، ومتى ظهر لون العنب أو الرطب ، أو لان جلده وصلاح للأكل ، أو اشتد الحب والزروع فقد بدا صلاحه ، وحينئذ يحرم على المالك التصرف فيه قبل إخراج الزكاة ولو بالصدقة ؛ وعلى هذا يحرم أكل البقول الأخضر والفريك ، وإعطاء أجر الحصادين قبل إخراج الزكاة على المعتمد ، ولا تجب الزكاة في الزروع والثمار إلا إذا بلغا حد النصاب ، وهو خمسة أوسق تحديداً ، وما زاد فبحسابه ، فلا زكاة فيما دون ذلك ، والوسق ستون صاعاً . والصاع أربعة أمداد ؛ والمد رطل وثلاث بالبعدي ، ويبلغ النصاب بالكيل المصري الآن أربعة أمداد وكيبتين .

هذا إذا كانت الحبوب خالية من الطين والتراب ومصفاة من القشر ، فإن كانت مما يدخر في قشره ، كشعير الأرز ، أو كان فيها غلت : كطين وتراب ، فلا يعتبر إلا ما كان خالصاً منها ، بحيث يبلغ النصاب ، ولا بد أن يكون النصاب من جنس واحد ، فلا يضم القمح إلى الشعير لإتمام النصاب ، وكذا غيره من الأصناف المختلفة ، ولا يضم ثمر أو زرع هذا العام إلى العام الذي قبله لإكمال النصاب . أما إذا تكرر الزرع في عام واحد : كالذرة الصيفية ، والذرة النيلية فيضم بعضه إلى بعض ، لأنه لم يتخلل بين الزرعين عام كامل ، أي اثني عشر شهراً هلالياً ؛ والعبارة في الحبوب =

== للحصاد ، وفي الثمار بظهورها ، وكذا العنب فإنه يضم ما بكر منه إلى ما تأخر في عامه . أما التمر المتكرر في عام ، كأن أثمرت النخلة مرتين في عام واحد ؛ فيزكى عن المرة الأولى إن أكلت النصاب ، وإلا فلا يضم إلى المرة الثانية ، والذي يجب إخراجه يختلف باختلاف مدة بيش الزرع ونمائه ، لا بعدد السقيات ؛ فإن سقى الزرع ، أو التمر بماء السماء ، أو بماء النهر بدون آلات ؛ أو شرب بعروقه ؛ كالزرع البعلی ، فالواجب فيه العشر ، فإن سقى بدولاب أو شادوف ، أو بماء مشترى ، فالواجب فيه نصف العشر لكثرة المثونة ، فلو سقى بمجموع الأمرين ، كأن سقى نصف الأرض بماء السماء ، والنصف الآخر بدولاب وجب في هذه الحالة لإخراج ثلاثة أرباع العشر ، وإن اختلف عدد السقيات ، لأن العبرة بمدة الزراعة لا بعدد السقيات .

الحنابلة — قالوا : تجب زكاة الزروع والثمار ، بشرطين زيادة على ما تقدم : الأول : أن تكون صالحة للإدخار ، الثاني : أن تبلغ نصاباً وقت وجوب الزكاة ، والنصاب هنا خمسة أوسق بعد تصفية الحب من قشره أو تبنيه ، وبعد جفاف التمر والورق ، والخمسة أوسق ثمانمائة صاع ، وهي ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلاً مصرياً ، وأربعة أسباع رطل ، فلا فرق فيما تجب فيه الزكاة بين كونه حياً أو غيره ، ما كولا أو غير ما كول : كالقمح ، والفول ، وحب الرشاد ، وحب الفجل ؛ وحب الخردل ، والزعر ، والاشنان وورق الشجر المقصود . . كورق السدر ، والاس ، وكتمر ، وزبيب ، ولوز ، وفستق ، وبندق ، أما العناب والزيتون ؛ فلا تجب الزكاة فيهما ، كما لا تجب في الجوز الهندي ، والتين ، والتوت ؛ وبقية الفواكه وقصب السكر ، واللفت ، والكرنب ؛ والبصل ، والفجل ، والورس ، والنيلة ، والحناء ؛ والبرتقال ، والقطن ، والكتان ؛ والزعفران ، والعصفر ، لأن هذه الأشياء لم يتحقق فيها الشرط الأول ، وأما العلس ، والأرز اللذان يدخران في قشرهما ، فنصابهما في قشرهما عشرة أوسق لأن الاختبار دل على ذلك ، ولا يجوز تقدير غيرهما في قشره ، ولا إخراج زكاته قبل تصفيته ، والعبرة في هذه المكاييل بالمنوسط في الثقل ، وهو العدس ، والحنطة ؛ فتجب في خفيف بلغ النصاب كيلاً إن قارب هذا الوزن ؛ وإن لم يبلغه ، لأنه في الكيل كالثقل ، ولا تجب في ثقل بلغ النصاب وزناً لا كيلاً ، وتضم أنواع الجنس لبعضها في تكميل النصاب إن كانت من زرع عام واحد ، أو من تمر عام واحد ، إن كانت الثمرة من شجر يحمل في السنة مرتين ، والزكاة الواجب إخراجها في الزرع والثمار هي العشر إن سقيت بماء السماء ونحوه ؛ ونصف العشر إن سقيت بالآلات ؛ فإن سقى النصف بماء السماء ؛ والنصف الآخر بالآلات ، وجب إخراج ثلاثة أرباع العشر ، فإن تفاوتت فالحكم لأكثرهما نفعاً للزرع ، =



= فإن جهل المقدار ، فالواجب العشر احتياطاً ، والوقت الذي تجب فيه الزكاة في الحبوب هو وقت اشتدادها حال الصلاح للأخذ والادخار ، رقت وجوبها في الثمار عند طيب أكلها وظهورها ، فإذا أتلفها أو باعها بعد ذلك ضمن حق الفقراء ، فإن تلفت من غير تعديه سقطت عنه الزكاة ما لم تكن قد وضعت في الجرين أو نحوه ، فإن وضعت في ذلك ثم تلفت ضمن الزكاة للفقراء .

المالكية - قالوا : تجب زكاة الحرث - اذرع والثمار - ويتعلق الوجوب بها من وقت الطيب ، وهو بلوغ الزرع ، أو الثمر حد الأكل منه ؛ قال مالك رضي الله عنه : إذا أزهى النخل ، وطاب الكرم ، واسود الزيتون ، وأقارب ، وأفرك الزرع ، واستغنى عن الماء ، وجبت فيه الزكاة ، وحيث أن الزكاة وجبت فيها من حين الطيب فبكل ما أكل من الحب ، وهو فريك ، أو من البلح وهو بسر ، أو من العنب بعد ظهور الحلاوة فيه يحسب ، وتتحرى زكاته ، وإذا أخرج زكاته منه إذ ذاك أجزاءه ، وكذلك يحسب ما يرميه الهراء إن أمكن جمعه والانتفاع به ، أو يهديه أو يعطف به الدواب ، أو يستأجر به الحصاد أو غيره ، ولا يحسب ما يأكله الطير أو الجراد ، وما تلف بسبب حر أو برد ، وكل جائحة سماوية ، وكذا لا يحسب ما تأكله الدابة في حال درسها ، ويشترط في وجوب الزكاة بلوغ الحرث نصاباً ، ونصاب الحرث خمسة أوسق ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق ، وقدر النبي صلى الله عليه وسلم الوسق بستين صاعاً بصاع المدينة في عهده ، والصاع خمسة أرطال وثلاث الرطل العراقي ، وبالكيل أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ، والمد ثلث قدح بالقدح المصري ، فيكون الصاع قدحاً وثلاثاً ، وقدر النصاب بالكيل المصري بأربعة أراذب ، وويبة - كيلتين - ، ويقدر الجفاف للأوسق إن كانت غير جافة بالفعل ولا يحسب منها الحشف ، وتعتبر خالصة من القشر الذي تخزن بدونه كقشر القول الأعلى . أما القشر الذي تخزن فيه : كقشر حب الفول ، فلا يعتبر الخلوص منه ، وإنما تجب الزكاة في الحبوب والثمار إذا حصلت من الإنبات ، أو غرس الشخص ، سواء أكانت الأرض خراجية أم لا ، أما ما نبت بنفسه في الجبال أو في الأرض المباحة ، فلا زكاة فيه : ومن سبق إلى شيء منها ملكه ، وتجب الزكاة في عشرين نوعاً ، وهي : القمح ، والشعير ، والسلت - نوع من الشعير لا قشر له - والعلس - وهو نوع من القمح تكون الحبتان منه في قشرة واحدة - وهو طعام أهل صنعاء باليمن - ، والأرز ، والدخن ، والذرة ، والقطاني السبعة ، وهي : الفول ، واللويبا ، والحص ، والعدس ، والترمس ، والبسلة ، والجلبان - ، وذوات الزيوت الأربعة ، وهي : الزيتون والسمن ، والقرطم ، وحب الفجل الأحمر - ونوعان من الثمار . وهما : - التمر ، والزبيب - =

ولا زكاة في غيرها، إلا أن تكون عروض تجارة، فزكى قيمتها على ما تقدم، والواجب لإخراجه هو نصف العشر من الحب، أو التمر، أو زيت ماله زيت، متى بلغ الحب نصاباً، وإن لم يبلغه الزيت وإنما يجب نصف العشر إن سقى بالآلات، فإن سق بالمطر أو السبيح، فالعشر، ولو اشترى المطر من نزل بأرضه، أو أنفق عليه حتى أوصله لأرضه من غير آلة رافعة، ففيه العشر أيضاً، وإن سقى بالآلة وبغيرها نظر للزمن، فإن تساوت مدة السقيين أو تقاربت أخرج عن النصف العشر، وعن النصف الآخر نصف العشر، فيخرج عن الجمع ثلاثة أرباع العشر، فإن كانت مدة أحدهما الثلث أو قريباً منه فقيل: يعتبر الأكثر، فيزكى السكل عن حكمه، وقيل: ينظر لكل واحد على حدة فإذا كان السقى في ثلثي المدة بدون آلة. وفي ثلثها بالآلة. أخرج عن ثلثي الخارج العشر. وعن ثلثه نصف العشر. وعلى القول الأول يخرج عن السكل العشر، ويضم بعض الأنواع إلى بعض على الوجه الآتي: القطان السبعة المتقدمة جنس واحد في الزكاة، تضم أنواعه بعضها إلى بعض. فإذا حصل من مجموعها نصاب فأكثر، وجبت زكاة الجميع، ويخرج من كل نوع القدر الذي يخصه. والقمح والشعير والسلت في باب الزكاة، جنس واحد كذلك. فإن اجتمع منها نصاب وجبت زكاة الجميع. وأخرج من كل نوع ما يخصه. وشروط الضم من كل ما ذكر أن يزرع المضموم قبل استحقاق حصاد المضموم إليه. وإلا لم يضم إليه. وأن يبقى من حب الأول إلى وجوب زكاة الثاني ما يكملان به نصاباً. وأما الذي لا يضم بعضه إلى بعض فهو باقي الأنواع العشرين السابقة: كالارز والذرة والعلس والتمر والزبيب. فكل واحد منها ينظر إليه وحده. فإن حصل منه نصاب وجبت زكاته. وإلا فلا، فلا يضم أرز لذرة. ولا تمر زبيب، كما لا يضم فول إلى قمح. ولا عدس إلى شعير مثلاً. وأما أصناف النوع الواحد، كالتمر. فيضم بعضها إلى بعض. فإذا كان عنده صنفان من التمر جيد ورتدي. واجتمع منهما نصاب يزكى الجميع وأخرج من كل بقدره. فإن اجتمع النصاب من جيد. ومتوسط. ورتدي. أخرج زكاة الجميع من المتوسط. فإن أخرجها من الجيد كان أفضل ولا يجزئ الإخراج من الردي. لا عنه ولا عن غيره. وإذا بدا صلاح البلح باحمراره أو اصفراره. أو بدا صلاح العنب بحلاوته. واحتاج المالك للأكل منه أو بيعه. أو إهدائه فعليه أن يقدره أولاً بواسطة عدل عارف ماعلى الأشجار والنخيل من العنب والبلح إذا جف كل منهما، بأن صار البلح تمراً. والعنب زيبياً. ويكون التقدير لشجرة شجرة. وبعد ذلك يتصرف فيه كيف يشاء. فإذا بلغ مقدار الزبيب أو التمر نصاباً: زكى إن كان كل منهما مما شأته الجفاف. واليبس. وإلا أخرج الزكاة من الثمن إن باعه. ومن القيمة إن لم يبعه. =

## مصرف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، . وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف ، وما يتعلق بذلك من الأحكام تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= فيخرج عشر الثمن أو القيمة أو نصف عشرهما ؛ كما سبق ، متى بلغ الحب بالتقدير نصاباً ، ولو لم يبلغه الثمن ولا القيمة ، وكذا الحكم في كل زرع وثمر شأنه عدم الجفاف ، ولو لم يكن محتاجاً إلى بيعه ، أو أكله ، فيخرج عنه من ثمنه إن باعه ، ومن قيمته إن لم يبيعه ، وذلك : كالقول المسقار ، ورطب مصر ، وعنبها ؛ والزيتون الذي لازيت له تخرج من ثمنه أو قيمته إن بلغ الحب نصاباً .

(١) الحنفية — قالوا : « الفقير ، هو الذي يملك أقل من النصاب ؛ أو يملك نصاباً غير تام يستغرق حاجته ، أو يملك نصباً كثيرة غير تامة تستغرق الحاجة ، فإن ملكها لا يخرج عن كونه فقيراً يجوز صرف الزكاة له ، وصرها للفقير العالم أفضل ، والمساكين هو الذي لا يملك شيئاً أصلاً ، فيحتاج إلى المسألة لقوته ، أو لتحصيل ما يوارى به بدنه ، ويحل له أن يسأل لذلك ، بخلاف الفقير ؛ فإنه لا يحل له المسألة مادام يملك قوت يومه بعد سترة بدنه ، « والعامل ، هو الذي نصبه الإمام لأخذ الصدقات والعشور ، فيأخذ بقدر ما عمل ، « والرقاب ، : هم الأرقاء المكاتبون ، « والغارم ، : هو الذي عليه دين ولا يملك نصاباً كاملاً بعد دينه ، والدفع إليه لسداد دينه أفضل من الدفع للفقير ، « وفي سبيل الله ، هم الفقراء المنقطعون للغزو في سبيل الله على الأصح ، « وابن السبيل ، هو الغريب المنقطع عن ماله ، فيجوز صرف الزكاة له بقدر الحاجة فقط ؛ والأفضل له أن يستدين ، وأما المؤلفة قلوبهم ، فانهم منعوا من الزكاة في خلافة الصديق ، وبشروط لصحة أداء الزكاة النية المقارنة لإخراجها ، أو لعزل ماوجب إخراجها .

هذا ، وللمالك أن يصرف الزكاة لجميع الأصناف المذكورة في الآية الكريمة ، أو لبعضهم ، ولو واحداً من أي صنف كان ، والأفضل أن يقتصر على واحد إذا كان المدفوع أقل من نصاب ، فإن دفع لواحد نصاباً كاملاً فأكثر ، أجزاءه مع الكراهة . إلا إذا كان مستحق الزكاة مديناً ، فإنه يجوز للمالك أن يسدد له دينه بالزكاة ، ولو كانت أكثر من نصاب ؛ وكذا لو كان ذاعبال . فإنه يجوز أن يصرف له من الزكاة أكثر من نصاب ، ولكن بحيث لو وزع على عياله يصيب كل =

== واحد منهم أقل من نصاب ، ويشترط في سداد الدين بالزكاة أن يأمر مستحقةها بذلك . فلو سدد المالك دين من يستحق الزكاة بدون أمره لم تجزئه الزكاة ، وسقط الدين ، ولا يجوز للمالك أن يصرف الزكاة لأصله : كأبيه وجده ، وإن علا ، ولا لفرعه . كابنه : وابن ابنته . وإن سفل . وكذا لا يجوز له أن يصرفها لزوجته ، ولو كانت مبانة في العدة ، كما لا يجوز لها أن تصرفها لزوجها . عند أبي حنيفة : أما باقي الأقارب ، فإن صرف الزكاة لهم أفضل ، والأفضل أن يكون على هذا الترتيب ، الإخوة ، والأخوات ، ثم أولادهم ، ثم الأخوال ، والخالات ، ثم أولادهم ، ثم باقي ذوى الأرحام ، ويجوز أن يصرف الزكاة لمن يجب عليه نفقته من الأقارب ، بشرط أن لا يحسبها من النفقة ، ولا يجوز أن يصرف الزكاة في بناء مسجد ، أو مدرسة ، أو في حج ، أو جهاد ، أو في إصلاح طرق ، أو سقاية ، أو قنطرة ، أو نحو ذلك من تكفين ميت ، وكل ما ليس فيه تملك لمستحق الزكاة ، وقد تقدم أن التملك ركن للزكاة . ويجوز صرف الزكاة لمن يملك أقل من النصاب ، وإن كان صحيحاً ذا كسب : أما من يملك نصاباً من أى مال كان : فاضلاً عن حاجته الأصلية ، وهي مسكنه ، وأثاثه ، وثيابه ، وخدمته ، ومركبه . وسلاحه : فلا يجوز صرف الزكاة له ، ويجوز دفع الزكاة إلى ولد الغنى الكبير إذا كان فقيراً ، أما ولده الصغير ، فإنه لا يجوز دفع الزكاة له ، وكذا يجوز دفعها إلى امرأة الغنى الفقيرة : وإلى الأب المعسر ، وإن كان ابنه موسراً ، ويكره نقل الزكاة من بلد إلى بلد ، إلا أن ينقلها إلى قرابته ، أو إلى قوم هم أحوج إليها من أهل بلده ، ولو نقل إلى غيرهم أجزأه مع الكرامة ، وإنما يكره النقل إذا أخرجها في حينها ، أما إذا عملها قبل حينها ، فلا بأس بالنقل . والمعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان المالك في بلد : وماله في بلد أخرى . تفرق الزكاة في مكان المال . وإذا نوى الزكاة بما يعطيه لصبيان أقاربه . أو لمن يأتيه ببشارة ونحوها أجزأه . وكذا ما يدفعه للفقراء من الرجال والنساء في المواسم والأعياد . ويجوز التصدق على الذمى بغير مال الزكاة ولا تحمل لبني هاشم ، بخلاف صدقات التطوع والوقف .

المالكية — قالوا : الفقير ، هو من يملك من المال أقل من كفاية العام : فيعطى منها . ولو ملك نصاباً وتجب عليه زكاة هذا النصاب . وليس من الفقير من وجبت عليه نفقته على غيره متى كان ذلك الغير غنياً قادراً على دفع النفقة . فلا يجوز أن يعطى الزكاة لوالده الفقير ولو لم ينفق عليه بالفعل ، لأنه قادر على أخذ نفقته منه برفع الأمر للحاكم . وأما إذا كان شخص ينفق على فقير تطوعاً بدون أن يجب عليه نفقته فإنه يجوز له أن يصرف الزكاة له . ومتى كانت له حرفة يتحصل منها على ما يكفيه ، أو له مرتب كذلك ، فلا يجوز إعطاؤه من الزكاة فإن كان المرتب لا يكفيه أعطى ==

== من الزكاة بقدر كفايته ؛ وه المسكين ، من لا يملك شيئاً أصلاً ، فهو أحوج من الفقير ؛ ويشترط في الفقير والمسكين ثلاثة شروط : الحرية ؛ والإسلام ؛ وأن لا يكون كل منهما من نسل هاشم بن عبدمناف ، إذا أعطوا ما يكفيهم من بيت المال ، وإلا صح إعطاؤهم ، حتى لا يضر بهم الفقر ، وأما بنو المطلب أخى هاشم فليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم ، فتحل لهم الزكاة ؛ وأما صدقة التطوع ، فتحل لابي هاشم ، وغيرهم ، والمؤلفة قلوبهم ، هم كفار ، يعطون منها ترغيباً في الإسلام ، ولو كانوا من بني هاشم ، وقيل : هم مسلمون حديثو عهد بالإسلام ، فيعطون منها ايتمكن الإيمان في قلوبهم ، وعلى القول الثاني ، فتحكمهم باق لم ينسخ ، فيعطون من الزكاة الآن . وأما على التفسير الأول ففي بقاء حكمهم وعدمه خلاف ، والتحقيق أنه إذا دعت حاجة الإسلام إلى استتلاف الكفار أعطوا من الزكاة وإلا فلا ، وه العامل على الزكاة ، كالعامة ، والكاتب ، والمفرق والذي يجمع أرباب المواشى لتحصيل الزكاة منهم ، ويعطى العامل منها ولو غنياً ، لأنه يستحقها بوصف العمل ، لا فقر ، فان كان فقيراً استحق بالوصفين ، ويشترط في أخذه منها أن يكون حراً مسلماً غير هاشمي ، ويشترط في صحته توليته عليها أن يكون عدلاً عارفاً بأحكامها ، فلا يولي كافر ، ولا فاسق ، ولا جاهل بأحكامها ، وإذا ولي السلطان عاملاً عبداً ، أو هاشمياً ، نفذت توليته ، ويعطى الأجرة من بيت المال لا من الزكاة ، وفي الرقاب ، الرقبة رقيق مسلم يشتري من الزكاة ويعتق ، ويكون ولاؤه للمسلمين ، فإذا مات ولا وارث له ، وله مال فهو في بيت مال المسلمين ، وه الغارم ، هو المدين الذي لا يملك ما يوفى به دينه ، فيوفى دينه من الزكاة ، ولو بعد موته وشروطه الحرية ، والإسلام ، وكونه غير هاشمي ، وأن يكون تداينه لغير فساد : كشراب خمر ، وإلا فلا يعطى منها إلا أن يتوب ، ويشترط أن يكون الدين لأدمى ، فان كان لله : كدين الكفارات ، فلا يعطى من الزكاة لسداده ، والمجاهد يعطى من الزكاة إن كان حراً مسلماً غير هاشمي ، ولو غنياً ، ويلحق به الجاسوس ، ولو كافراً ، فان كان مسلماً ، فشرطه أن يكون حراً غير هاشمي ، وإن كان كافراً ، فشرطه الحرية فقط ، ويصح أن يشتري من الزكاة سلاح ، وخيل للجهاد ، ولتكن نفقة الخيل من بيت المال ، وابن السبيل هو الغريب المحتاج لمن يوصله لوطنه فيعطى من الزكاة إن كان حراً مسلماً غير هاشمي ، ولا عامياً بسفره : كقاطع الطريق ، ومتى استوفى الشروط أخذ ، ولو غنياً ببلده ، إن لم يجد من يسلفه ما يوصله إليها ، وإلا فلا يعطى ، كمن فقد أحد الشروط ، ويجب في الزكاة أن ينوى مخرجها أن هذا القدر المعطى زكاة ، وتكون النية عند تفرقةها إن لم ينو عند العزل ، فان نوى عند عزل مقدار الزكاة أنه زكاة ، كفاه ذلك ، فان تركت النية أصلاً ، فلا يعتد بما أخرج من الزكاة ، ولا يلزم إعلان الأخذ بأن ما أخذه هو من الزكاة ، بل يكره ، لمسا فيه من ==

= كسر قلب الفقير ، ويتعين تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه ، ولا يجوز نقله إلى مسافة قصر فأكثر ، إلا أن يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب ، فيجب نقل الأكثر لهم ؛ وتفرقة الأقل على أهله وأجرة نقلها من بيت مال المسلمين ، فإن لم يوجد بيت مال بيعت واشترى مثلها بالمحل الذي يراد النقل إليه ، أو فرق ثمنها بذلك المحل على حسب المصلحة ، وموضع الوجوب هو مكان الزروع والثمار ، ولولم تكن في بلد المالك ، ومحل المالك .

هذا في العين ، وأما الماشية فوضع وجوبها محل وجودها إن كان هناك ساع ، وإلا فمحل المالك ، ولا يجب تعميم الأصناف الثمانية في الإعطاء ، بل يجوز دفعها ، ولو لواحد من صنف واحد ، إلا العامل ، فلا يجوز دفعها كلها إليه إذا كانت زائدة على أجره عمله .

الحنابلة - قالوا : الفقير هو من لم يجد شيئاً ، أو لم يجد نصف كفايته : والمسكين ، هو من يجد نصفها أو أكثر ، فيعطى كل واحد منهما من الزكاة تمام كفايته مع عائلته سنة ، والعامل عليها ، هو كل ما يحتاج إليه في تحصيل الزكاة ، فيعطى منها بقدر أجرته . ولو غنياً وهو الخراف ، هو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى إسلامه أو يخشى شره ، أو يرجى قوة إيمانه أو إسلام نظيره من الكفار أو يحتاج إليه في جبايتها ممن لا يعطيها ، فيعطى منها ما يحصل التأليف ، وهو الرقاب ، هو المكاتب ولو قبل حلول شيء من دين الكتابة ، ويعطى ما يقضى به دين الكتابة ، وهو الغارم ، قسمان : أحدهما : من استدان للإصلاح بين الناس . ثانيهما : من استدان لإصلاح نفسه في أمر مباح أو محرم وتاب ، ويعطى ما يفي به دينه ، ( وفي سبيل الله ) هو الغازي إن لم يكن هناك ديوان ينفق منه عليه ، ويعطى ما يحتاج إليه من سلاح ، أو فرس ، أو طعام ، أو شراب ، وما يفي بعودته ، ( وابن السبيل ) هو الغريب الذي فرغت منه النفقة في غير بلده في سفر مباح ، أو محرم ، وتاب ، ويعطى ما يبلغه لبلده ولو وجد مقرضاً ، سواء كان غنياً أو فقيراً ، ويكفي الدفع لواحد من هذه الأصناف الثمانية ، ويجوز أن يدفع الجماعة زكاتهم لواحد كما يجوز للواحد أن يدفع زكاته لجماعة ، ولا يجوز لإخراج الزكاة بقيمة الواجب ، وإنما الواجب إخراج عين ما وجب ، ولا يجوز دفع الزكاة للكافر ، ولا الرقيق ، ولا أفي بمال أو كسب ، ولا لمن تلزمه نفقته مالم يكن عاملاً ، أو غازياً ، أو مؤلفاً ، أو مكاتباً ، أو ابن سبيل ، أو غارماً لإصلاح ذات بين ، ولا يجوز أيضاً أن تدفع الزوجة زكاتها لزوجها ، وكذا العكس ، ولا يجوز دفعها لهاشمي ، فإن دفعها لغير مستحقها جهلاً . ثم علم عدم استحقاقه لم تجزئه ، ويستردّها ممن أخذها ، وإن دفعها لمن يظنه فقيراً أجزاء كما يجزئه تفرقتها الأقارب إن لم تلزمه نفقتهم ، والأفضل تفرقتها جميعاً لفقراء بلده ، ويجوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذي فيه المال =



= والأفضل تفرقتها جميعاً لفقراء بلده ؛ ويجوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذي فيه المال ويحرم نقلها إلى مسافة القصر ، وتجزئته .

الشافعية — قالوا : « الفقير ، هو من لا مال له أصلاً ، ولا كسب من حلال ، أوله مال ، أو كسب من حلال لا يكفيه ، بأن كان أقل من نصف الكفاية ، ولم يكن له منفق يعطيه ما يكفيه : كالزوج بالنسبة للزوجة ؛ والكفاية تعتبر بالنسبة لعمره الغالب ، وهو اثنان وستون سنة . إلا إذا كان له مال يتجر فيه ، فيعتبر ربحه في كل يوم على حدة ، فإن كان ربحه في كل يوم أقل من نصف الكفاية في ذلك اليوم ، فهو فقير ، وكذا إذا جاوز العمر الغالب ، فالعبرة بكل يوم على حدة ، فإن كان عنده من المال أو الكسب ما لا يكفيه في نصف اليوم ، فهو فقير ؛ و « المسكين ، من قدر على مال ، أو كسب حلال ، يساوي نصف ما يكفيه في العمر الغالب المتقدم ، أو أكثر من النصف ، فلا يمنع من الفقر والمسكنة وجود مسكن لا تق به ، أو وجود ثياب كذلك ، ولو كانت للتجمل ، وكذا لا يمنع من وصف المرأة بالفقر والمسكنة وجود حلي لها تحتاج للزين به عادة . وكذا وجود كتب العلم الذي يحتاج لها للذاكرة ، أو المراجعة ، كما أنه إذا كان له كسب من حرام ، أو مال غائب عنه بمرحلتين ، أو أكثر ، أو دين له مؤجل . فإن ذلك كله لا يمنع من الأخذ من الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة ؛ و « العامل على الزكاة ، هو من له دخل في جمع الزكاة : كالساعي ، والحافظ ، والكتاب ، وإنما يأخذ العامل منها إذا فرقتها الإمام ، ولم يكن له أجره مقدرة من قبله ، فيعطى بقدر أجر مثله « والمؤلفة قلوبهم ، هم أربعة أنواع : الأول : ضعيف الإيمان الذي أسلم حديثاً ؛ فيعطى منها ليقوى إسلامه ؛ الثاني : من أسلم ، وله شرف في قومه ، ويتوقع بإعطائه من الزكاة إسلام غير من الكفار ؛ الثالث : مسلم قوى الإيمان : يتوقع بإعطائه أن يكفينا شر من وراءه من الكفار ، الرابع ؛ من يكفينا شر مانع الزكاة ؛ « والرقاب ، هو المكاتب ، يعطى من الزكاة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ، ليخلص من الرق ، وإنما يعطى بشروط : أن تكون كتابته صحيحة ؛ وأن يكون مسلماً ؛ وأن لا يكون عنده رفاة بما عليه من دين الكتابة ؛ وأن لا يكون مكانياً لنفس المزكى ؛ و « الغارم ، هو المدين ، وأقسامه ثلاثة : الأول : مدين للإصلاح بين المتخاصمين ، فيعطى منها ، ولو غنياً ؛ الثاني : من استدان في مصلحة نفسه ليصرف في مباح ؛ أو غير مباح ، بشرط أن يتوب ، الثالث : من عليه دين بسبب ضمان غيره ؛ وكان معسراً هو والمضمون إذا كان الضمان =

= بإذنه ، فإن تبرع هو بالضمان بدون إذن المضمون يعطى متى أعسر هو ، ولو أيسر المضمون ؛ ويعطى الغارم في القسمين الأخيرين ما عجز عنه من الدين ، بخلاف القسم الأول ، فيعطى منها ، ولو غنياً ، وفي سبيل الله ، هو المجاهد المتطوع للغزو ، وليس له نصيب من المخصصات للغزاة في الديوان ، ويعطى منها ما يحتاج إليه ذهاباً وإياباً وإقامة ، ولو غنياً ، كما تعطى له نفقة من يونه وكسوته ، وقيمة سلاح وفرس ، ويهيباً له ما يحمل متاعه وزاده إن لم يعتد حملها ، وابن السبيل ، هو المسافر من بلد الزكاة ، أو المار بها فيعطى منها ما يوصله لمقصده ، أو لماله إن كان له مال ، بشرط أن يكون محتاجاً حين السفر ، أو المرور ، وأن لا يكون عاصياً بسفره ، وأن يكون سفره لفرض صحيح شرعاً ؛ ويشترط في أخذ الزكاة من هذه الأصناف الثمانية زيادة على الشروط الخاصة لكل صنف شروط خمسة : الأول : الإسلام ؛ الثاني كمال الحرية ، إلا إذا كان مكاتباً ؛ الثالث : أن لا يكون من بني هاشم ، ولا بنى المطلب ، ولا عتيقاً لواحد منهم ، ولو منع حقه من بيت المال ، ويستثنى من ذلك الحمال والكيال ، والحافظ للزكاة ، فيأخذون منها ولو كفاراً ، أو عبداً ، أو من آل البيت ، لأن ذلك أجره على العمل ؛ الرابع : أن لا تكون نفقته واجبة على المزكى ، الخامس : أن يكون القابض للزكاة . وهو البالغ العاقل حسن التصرف . ويجب في الزكاة تميم الأصناف الثمانية إن وجدوا ، سواء فرقتها الإمام أو المالك . إلا أن المالك لا يجب عليه التميم . إلا إذا كانت الأصناف محصورة بالبلد وفي بهم المال . وإلا وجب إعطاء ثلاثة أشخاص من كل صنف ، وإن فقد بعض الأصناف أعطيت للموجود . واختار جماعة جواز دفع الزكاة . ولو كانت زكاة مال لواحد ، وتشترط نية الزكاة عند دفعها للإمام . أو المستحقين ، أو عند عزلها . ولا يجوز للدالك نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر . ولو كان قريباً ، متى وجد مستحق لها في بلدها . أما الإمام فيجوز له نقلها . وبلد الزكاة هو المحل الذي تم الحول والمال موجود فيه ، وهذا فيما يشترط فيه الحول : كالذهب ، وأما غيره : كالزروع فبلد زكاته المحل الذي تعلقت الزكاة به وهو موجود فيه .

## صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر ، أمرنا بها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل يوم الفطر ، ويأمر بإخراجها ، فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة ، قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم أو يومين ، فقال : «أذوا صاعاً من بر أو قمح ؛ أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد ، صغيراً أو كبيراً ، وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١)»

(١) الحنفية - قالوا : حكم صدقة الفطر الوجوب بالشرائط الآتية ، فليست فرضاً ، ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة : الإسلام ، والحرية ، وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية ، ولا يشترط تمام النصاب ولا بقاؤه ، فلو ملك نصاباً بعد وجوبها ، ثم هلك قبل أدائها لا تسقط عنه بخلاف الزكاة ، فإنه يشترط فيها ذلك ، كما تقدم ، وكذا لا يشترط فيها العقل ، ولا البلوغ ، فتجب في مال الصبي والمجنون ، حتى إذا لم يخرجها وليها كان آثماً ، ويجب عليهما دفعها للفقراء بعد البلوغ والإفاقة ووقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ، ويصح أدائها مقدماً ومؤخراً ، لأن وقت أدائها العمر فلو أخرجها في أي وقت شاء كان مؤدياً لاقضياً ، كما في سائر الواجبات الموسعة ، إلا أنها تستحب قبل الخروج إلى المصلي ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «اغزوم عن السؤال في هذا اليوم» ؛ ويجب أن يخرجها عن نفسه ، وولده الصغير الفقير ، وخادمه ، وولده الكبير إذا كان مجنوناً ؛ أما إذا كان عاقلاً ، فلا يجب على أبيه ، وإن كان الولد فقيراً ، إلا أن يتبرع ، ولا يجب على الرجل أن يخرج زكاة زوجته ، فإن تبرع بها أجزاء ، ولو بغير إذن ، وتخرج من أربعة أشياء : الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، فيجب من الحنطة نصف صاع عن الفرد الواحد ، والصاع أربعة أمداد . والمد رطلان ، والرطل مائة وثلاثون درهماً ، ويقدر الصاع بالكيل المصري بقدر حين وثلاث . فالواجب من القمح قدح وسدس مصري عن كل فرد ، والكيل المصرية تكفي سبعة أفراد إذا زيد عليها سدس قدح ، ويجب من التمر والشعير والزبيب صاع كامل ، فالكيل المصرية منها تجزئ عن ثلاثة ، ويبقى منها قدح مصري ، ويجوز له أن يخرج قيمة الزكاة الواجبة من النقود ، بل هذا أفضل ؛ لأنه أكثر نفعاً للفقراء ، ويجوز دفع زكاة جماعة إلى مسكين واحد ، كما يجوز دفع زكاة الفرد إلى مسكين ، ومصرف زكاة الفطر هو مصرف الزكاة العامة الذي ورد في آية وإنما الصدقات للفقراء ، الآية . =

== الحنابلة - قالوا: زكاة الفطر واجبة بغروب شمس ليلة عيد الفطر على كل مسلم يجدهم ينزل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته، بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلته وكتب علم، وتلزمه عن نفسه وعن تلزمه مؤنته من المسلمين، فإن لم يجد ما يخرج به لغيرهم بدأ بنفسه، فزوجته، فرفيقه، فأمه؛ فأبيه، فولده، فالأقرب، فالأقرب، باعتبار ترتيب الميراث، ومن إخراجها عن الجنين، والأفضل إخراجها في يوم العيد قبل الصلاة، ويكره إخراجها بعدها، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد إذا كان قادراً على الإخراج فيه، ويجب قضاؤها، وتجزئ قبل العيد بيومين؛ ولا تجزئ قبلهما، ومن وجب عليه زكاة فطره أخرجها في المكان الذي أفطر فيه آخر يوم من رمضان، وكذا يخرج من وجبت عليه فطرته في هذا المكان، والذي يجب على كل شخص: صاع من بر أو شعير، أو تمر، أو زبيب، أو أقط، وهو طعام يعمل من اللبن المخيض ويجزئ الدقيق إن كان يساوي الحب في الوزن، فإن لم يوجد أحد هذه الأشياء أخرج ما يقوم مقامه من كل ما يصلح قوتاً من ذرة؛ أو أرز، أو عدس، أو نحو ذلك؛ ويجوز أن يعطى الجماعة فطرتهم لوأحد، كما لا يجوز للشخص شراء زكاته، ولو من غير من أخذها منه، ومصرفها مصرف الزكاة المفروضة.

الشافعية - قالوا: زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم ويجب على الكافر إخراج زكاة خادمه وقريبه المسلمين إذا كان قادراً على قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته بعد ما يحتاج إليه من كل ما جرت به العادة، من نحو سمك وغيره، من الطعام الذي يصنع للعيد. ومن الثياب اللاتقة به وبمن يمونه. ومن مسكن وخادم يحتاج إليهما بإيقان به، ومن آنية وكتب يحتاجهما ولو تعددت من نوع واحد؛ ومن دابة أو غيرها ما يحتاجه لركوبه وركوب من يمونه ما يليق بهما، وتجب ولو كان المزكي مديناً، ويجب أن يخرجها عنه وعن تلزمه نفقته وقت وجوبها، وهم أربعة أصناف: الأول: الزوجة غير الناشز. ولو موسرة أو مطلقة رجعيّاً. أو بائناً حاملاً. إذالم تكن لها نفقة مقدرة وإلا فلا تجب. ومثل المرأة العبد والخادم. الثاني: أصله وإن علا. الثالث: فرعه وإن سفل: ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً، والأصل والفرع لا تجب الزكاة عنهما إلا إذا كانوا فقراء أو مساكين ولو بسبب الاشتغال بطلب العلم. ويشترط في الفرع الكبير الذي لم يكن مشتغلاً بطلب العلم أن يكون غير قادر على الكسب: الرابع: المملوك وإن كان أبقاً أو مأسوراً، ووقت وجوبها آخر جزء من رمضان، وأول جزء من شوال، ومن إخراجها أول يوم من أيام عيد الفطر بعد ==

صلاة الفجر ، وقبل صلاة العيد ، ويكره إخراجها بعد صلاة العيد إلى الغروب إلا لعذر ، كانتظار فقير قريب ، ونحوه ، ويحرم إخراجها بعد غروب اليوم الأول إلا لعذر ، كغياب المستحقين لها وليس من العذر في هذه الحالة انتظار نحو قريب ، ويجوز إخراجها من أول شهر رمضان في أول يوم شاء ، ويجب إخراجها في البلد التي غربت عليه فيها شمس آخر أيام رمضان ما لم يكن قد أخرجها في رمضان قبل ذلك في بلده ، والقدر الواجب عن كل فرد صاع ، - وهو قد حان بالكيل المصري - من غالب قوت المخرج عنه ، وأفضل الأقوات : البر ، فالسلت - الشعير النبوي - . فالشعير ، فالذرة . فالأرز ، فالحمص ، فالعدس ، فالفول ، فالتمر ، فالزبيب ، فالأقط ، فاللبن ، فالجبن ، ويجزئ الأعلى من هذه الأقوات ، وإن لم يكن غالباً عن الأدنى ، وإن كان هو الغالب بدون عكس ، ولا يجزئ نصف من هذا ونصف من ذلك ، وإن كان غالب القوت مخلوطاً ، ولا تجزئ القيمة ، ومن لزمه زكاة جماعة ، ولم يجد ما يبنى بها بدأ بنفسه فزوجته ، نخادمها ، فولده الصغير ، فأبيه ، فأمه ، فأبنة الكبير فرفيقه ، فإن استوى جماعة في درجة واحدة ، كالأولاد الصغار اختار منهم من شاء ، وزكى عنه .

المالكية - قالوا : زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر عليها في وقت وجوبها ، سواء كانت موجودة عنده ، أو يمكنه اقتراضها ، فالقادر على التسلف يعد قادراً إذا كان يرجو الوفاء ، ويشترط أن تكون زائدة عن قوته وقوت جميع من تلزمه نفقته في يوم العيد ، فإذا احتاج إليها في النفقة فلا تجب عليه ، ويجب أن يخرجها الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من الأقارب ، وهم الوالدان الفقيران . والأولاد الذكور الذين لا مال لهم إلى أن يبلغوا قادرين على الكسب ، والإناث الفقراء أيضاً إلى أن يدخل الزوج بهن أو يدعى للدخول ، بشرط أن يكن مطبقات للوطء ، والمهاليك ذكوراً وإناثاً والزوجة والزوجات . وإن كن ذات مال . وكذا زوجة والده الفقير ؛ وقدرها صاع عن كل شخص . وهو قدح وثلاث بالكيل المصري فتجزئ الكيلة عن ستة أشخاص ، ويجب إخراج الصاع للقادر عليه ، فإن قدر على بعضه أخرج به فقط ، ويجب إخراجها من غالب قوت البلد من الأصناف التسعة الآتية وهي : القمح ، والشعير ، والسلت والذرة ، والدخن والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأقط - لبن يابس أخرج زبده - فإن اقتات أهل البلد صنفين منها ، ولم يغلب أحدهما ؛ خير المزكى في الإخراج من أيهما ، ولا يصح إخراجها من غير الغالب ، إلا إذا كان أفضل ، كأن اقتاتوا شعيراً فأخرج برأ فيجزئ ، وما عدا هذه الأصناف التسعة . كالفول ، والعدس ، لا يجزئ الإخراج منه إلا إذا اقتاتته الناس وتركوا الأصناف =

التسعة، فيتعين الإخراج من المقتات، فإن كان فيه غالب وغير غالب أخرج من الغالب وإن استوى صنفان في الاقتيات: كالقول، والعدس خير في الإخراج من أيهما، وإذا أخرجها من اللحم اعتبر الشبع، مثلاً إذا كان الصاع من القمح يشبع اثنين لو خبز، فيجب أن يخرج من اللحم ما يشبع اثنين، وشرط في صرف الزكاة لواحد من الأصناف المذكورة في الآية أن يكون فقيراً أو مسكيناً، حرّاً مسلماً ليس من بني هاشم، فإذا وجد ابن سبيل ليس فقيراً، ولا مسكيناً: الخ، لا تصرف له الزكاة وهكذا، ويجوز إعطاء كل فقير أو مسكين صاعاً أو أقل، أو أكثر، والأولى أن يعطى لكل واحد صاعاً، وهنا أمور تتعلق بذلك، وهي: أولاً: إذا كان الطعام الذي يريد الإخراج منه غير نظيف - بم قطع - وجبت تنقيته إذا كان الذات ثلاثاً فأكثر وإلا نذبت الغريلة، ثانياً: يندب إخراجها بعد فجر يوم العيد، وقبل الذهاب لصلاة العيد، ويجوز إخراجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين، ولا يجوز أكثر من يومين على المعتمد، ثالثاً: إذا وجبت زكاة عن عدة أشخاص وكان مزوجت عليه زكاتهم غير قادر على إخراجها عنهم جميعاً، ويمكنه أن يخرجها عن بعضهم بدأ بنفسه، ثم زوجته، ثم والديه ثم ولده، رابعاً: يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد، ولا تسقط بمضي ذلك اليوم، بل تبقى في ذمته، فيطالب بإخراجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته إن كان ميسوراً ليلة العيد، خاصاً: من كان حائراً عنها وقت وجوبها، ثم قدر عليها في يوم العيد لا يجب عليها إخراجها، ولكنه يندب فقط سادساً: من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له إخراجها عن نفسه، ولا يجب إذا كانت عادة أهله الإخراج عنه أو أوصام به، فإن لم تجر عادة أهله بذلك، أو لم يوصمهم، وجب عليه إخراجها عن نفسه، سابعاً: من اقتات صنفاً أقل مما يقتاتاه أهل البلد: كالدمير بالنسبة للقمح، جاز له الإخراج منه عن نفسه، وعن تلزمه نفقته إذا اقتاتاه لفقره، فإن اقتاتاه لشح أو غيره، فلا يجزه الإخراج منه، ثامناً: يجوز إخراج زكاة الفطر من الدقيق أو السويق بالكيل، وهو قدح وثلك، كما تقدم، ومن الحيز بالوزن. وقد برطابن بالرطل المصري.



## كتاب الحج

### تعريفه

هو لغة القصد إلى معظم ، وشرعا أعمال مخصوصة تؤدي في زمان مخصوص . ومكان مخصوص على وجه مخصوص .

### حكاه ، ودليله

الحج فرض في العمر مرة على كل فرد من ذكر أو أنثى بالشرائط الآتية . وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس . . . الحديث ، وقد تقدم واتفقت الأمة على فرضيته . فيكفر منكرها ، ويدل على أنه مفروض في العمرة مرة واحدة قوله صلى الله عليه وسلم « يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج . فحجوا . فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت صلى الله عليه وسلم حتى قالها ثلاثاً . فقال عليه الصلاة والسلام : لوقات : نعم لوجبت . ولما استطعتم » . وقد فرض الله الحج على المسلمين القادرين لحكم كثيرة : منها اجتماع المسلمين في صعيد واحد . يعبدون إلهاً واحداً يخاصين له الدين القيم الذي هو أساس الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة : وأن من قواعد هذا الدين أن أتباعه إخوة يجب عليهم أن يتعاونوا على البر والتقوى فيعمل كل منهم لنصرة صاحبه وإن بعدت أبدانهم وتفرقت منازلهم . وعليهم أن يذكروا في هذا الموقف أنهم بين يدي ربهم العلي القدير الذي خلقهم وفضلهم على كثير من خلقه ، وأنهم سيهوتون ويقفون بين يديه في يوم لا ينفع فيه سوى العمل الصالح ، والتمسك بما أمر الله به في كل شأن من الشؤون .

### متى يجب الحج

الحج فرض على الفور . فكل من توفرت فيه شروط وجوبه . ثم أخره عن أول عام استطاع فيه يكون آتماً بالتأخير : عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

(١) الشافعية — قالوا : هو فرض على التراخي فإن أخره عن أول عام قدر فيه إلى عام آخر =

وله شروط وجوب . وشروط صحة . وأركان ، وواجبات . وسنن . ومندوبات . ومكروهات . ومفسدات ، ومحرمات غير مفسدات ، وسننيتها وما يتعلق بها بعناوين خاصة .

### شروط وجوبه

فأما شروط وجوبه : فمنها الإسلام . عند ثلاثة ؛ وخالف المالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . فلا يجب على الكافر الأصلي . أما المسلم المرتد عن الإسلام فإنه لا يجب عليه . عند الحنفية . والحنابلة أما المالكية ، فقد عرفت أنهم يقولون : إن الإسلام شرط صحة لا شرط وجوب ، وأما الشافعية . فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

### شروط وجوب الحج : البلوغ — العقل — الحرية

يشترط لوجوب الحج أمور : منها البلوغ ، فلا يجب الحج على الصبي الذي لم يبلغ الحلم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : أيما صبي حج عشر حجج ، ثم بلغ ، فعليه حجة الإسلام . فإذا حج الصبي وكان مميزاً يدرك معنى أعمال الحج ، فإنه يصح منه . ولكن لا يسقط عنه الحج المفروض . لما عرفت : فإذا لم يكن الصبي مميزاً ، وحضر الحج ؛ فإن وليه يكلف بالقيام بأعمال الحج عنه . كما سيأتي في شروط الصحة ، ومنها العقل ؛ فلا يجب الحج على المجنون . كما لا يصح منه ، فهو كالصبي غير المميز في ذلك ، ومنها الحرية ، فلا يجب الحج على الرقيق . وهذا القدر متفق عليه .

### الاستطاعة وحكم حج المرأة ، والأعمى

ومن شروط وجوب الحج الاستطاعة . فلا يجب الحج على غير المستطيع ، باتفاق المذاهب .

= فلا يكون عاصياً بالتأخير ، ولكن بشرطين : الأول : أن لا يخاف فواته ، إما لكبر سنه وعجزه عن الوصول ، وإما لضياع ماله ، فإن خاف فواته لشيء من ذلك وجب عليه أن يفعله فوراً وكان عاصياً بالتأخير ، الثاني : أن يعزم على الفعل فيما بعد ، فلو لم يعزم يكون آثماً .

(١) المالكية — قالوا : الإسلام شرط صحة لا وجوب ، فيجب الحج على الكافر ، ولا يصح

منه إلا بالإسلام .

(٢) الشافعية — قالوا : لا يجب الحج على الكافر الأصلي ، أما المرتد المستطيع . فيجب عليه

الحج ، ولا يصح ، إلا إذا أسلم ، وإذا مات بعد إسلامه قبل أن يحج حج عنه من تركه :

كما قال تعالى : ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) ، ولكنهم اختلفوا في تفسير الاستطاعة ، كما اختلفوا في معنى الاستطاعة بالنسبة للمرأة ، والأعمى : وقد ذكرنا ذلك مع باقي شروط وجوب الحج ، فانظره تحت الخط (١١) .

(١) الحنفية — قالوا : الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة ، بشرط أن يكونا زائدين عن حاجياته الأصلية : كالدين الذي عليه ، والمسكن ، والملبس ، والمواشي اللازمة له ، وآلات الحرفة ، والسلاح ، وأن يكونا زائدين عن نفقة من تلزمه نفقتهم مدة غيابه إلى أن يعود ؛ ويعتبر في الراحلة ما يليق بالشخص عادة وعرفاً ، ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناس ، فالرجل الذي لا يستطيع الركوب على الأنان مثلاً ، أو حول سنام البعير ، ولم يستطع أن يستأجر محملاً ، فإنه لا يجب عليه الحج ، إذا لا يكون قادراً في هذه الحالة ، ومثله من لا يستطيع أن يستأجر مركباً يركب عليه وحده ، فلو قدر على راحلة مع شريك له ؟ بحيث يتعاقبان الركوب عليهما ، فيمشي كل منهما تاره ، ويركب أخرى ، فإنه لا يعتبر قادراً ، ولا يجب عليه الحج

هذا إذا كان بعيداً عن مكة بثلاثة أيام فأكثر ، أما من كان قريباً منها ، فإنه يجب الحج عليه ، وإن لم يقدر على الراحلة ، متى قدر على المشي . وعلى الزاد الفاضل عما تقدم . ومن شروط الوجوب : العلم بكون الحج فرضاً بالنسبة لمن كان في غير بلد الإسلام ، فمن نشأ في غير بلد الإسلام ، ولم يخبره بفرضية الحج رجلاً ، أو رجلاً وامرأتان ، فلا يجب عليه الحج ، أما من كان في دار الإسلام ، فإنه يجب عليه الحج ، ولو لم يعلم بفرضيته : سواء نشأ مسلماً أو لا .

هذه هي شروط وجوب الحج عند الحنفية ، وهناك شروطاً أخرى يقال لها : شروط الأداء ، لأن الحنفية يفرقون بين الوجوب وبين الأداء ، كما تقدم في مباحث الصلاة ، وهذه الشروط أربعة : أحدها . سلامة البدن ، فلا يجب على مقعد ، ومفلوج ، وشيخ لا يثبت على الراحلة ونحو ذلك ، وهؤلاء لا يجب عليهم تكليف غيرهم بالحج عنهم أيضاً ؛ ويأحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الحج ، أما الأعمى القادر على الزاد والراحلة ، فإن لم يجد قادراً للطريق ، فإنه لا يجب عليه الحج بنفسه ، ولا بغيره ؛ وإن وجد قادراً وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه ؛ ثانيها : أمن الطريق بأن يكون الغالب فيه السلامة ، سواء كان ذلك بجزراً أو برأ ، ثالثها : وجود زوج أو محرم للمرأة ، لا فرق بين أن تكون المرأة شابة أو عجوزاً إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام ، فأكثر ؛ أما إذا كانت المسافة أقل من ذلك ، فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج ؛ والمحرم هو الذي لا يحل له زواجها بسبب النسب ؛ أو المصاهرة ؛ =

= أو الرضاع ؛ ويشترط فيه أن يكون مأموماً عاقلاً بالغاً ، ولا يشترط كونه مسلماً ؛ رابعها : عدم قيام العدة في حق المرأة ، فلا تخرج إلى الحج إذا كانت معتدة من طلاق أو موت .

المالكية - قالوا : الاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة ومواضع النسك إمكاناً مادياً ، سواء كان ماشياً أو راكباً ، وسواء كان ما يركبه مملوكاً له أو مستأجراً ؛ ويشترط أن لا تلحقه مشقة عظيمة بالسفر ، فمن قدر على الوصول مع المشقة الفادحة ، فلا يكون مستطيعاً ، ولا يجب عليه الحج ، ولكن لو تكلفه ، وتجشم المشقة أجزاءه ووقع فرضاً ، كما أن من قدر على الحج بأمر غير معتاد : كالطيران ونحوه لا بعد مستطيعاً ، ولكن لو فعله أجزاءه ، ويعتبر أيضاً في الاستطاعة الأمان على نفسه وماله ، فمن لم يأمن على نفسه لا يجب عليه الحج ، وكذا من لم يأمن على ماله من ظالم ، لا يجب عليه إلا إذا كان الظالم واحداً ، وكان يأخذ قبلاً لا يجحف بالمأخوذ منه ، وكان لا يعود الأخذ مرة أخرى ، فإن وجده وأخذه لا يمنعان الاستطاعة فيجب الحج مع ذلك ؛ ولا يشترط في الاستطاعة القدرة على الزاد والراحلة ؛ كما يؤخذ مما تقدم ، فيقوم مقام الزاد الصنعة إذا كانت لا تزرى بصاحبها ؛ وعلم أو ظن رواجها ، وعدم كسادها بالسفر ، ويقوم مقام الراحة القدرة على المشي ، فمن قدر على المشي وجب عليه الحج . ولو كان بعيداً عن مكة بمقدار مسافة القصر ، أو أكثر ، فيجب الحج على الأعمى القادر على المشي إذا كان معه ما يوصله من المال ، وكان يهتدي إلى الطريق بنفسه ، أو معه قائد يهديه ، ولا يمنع الاستطاعة عدم ترك شيء لمن تلزمه نفقتهم : كولد ، أو خوفه على نفسه الفقر فيما بعد ، إلا إذا خاف الهلاك عليهم أو على نفسه ، فلا يجب عليه الحج وإذا لم يوجد عند الشخص إلا ما يباع على المفلس : كالعقار ، والماشية ، والثياب التي الزينة ، وكتب العلم ، وآلة الصانع وجب عليه الحج ، لأنه مستطيع ، وتعتبر الاستطاعة ذهاباً فقط إن أمكنه أن يعيش بمكة ، فإن لم يمكنه الإقامة بها اعتبرت الاستطاعة في الإياب أيضاً إلى مكان يمكنه أن يعيش فيه ، ولا يلزم رجوعه لخصوص بلده ، فلا بد أن يكون عنده ما يكفيه ذهاباً وإياباً إلى محل يعيش فيه ، أو صنعة تقوم بحاجياته إذا كانت رائجة ، كما تقدم ، ولا فرق بين البر والبحر متى كانت السلامة فيه غالبية ، فإن لم تغلب ، فلا يجب الحج إذا تعين البحر طريقاً ؛ وكل ما تقدم في الاستطاعة معتبر في حق الرجل والمرأة . ويزاد في حق المرأة أن يكون معها زوج ، أو محرم من محارمها ، أو رقيقة مأمونة ، فإذا فقد جميع ذلك ، فلا يجب عليها الحج ، وأن يكون الركوب ميسوراً لها إذا كانت المسافة بعيدة ، والبعد لا يحول بمسافة القصر ، بل بما يشق على المرأة المشي فيه ، ويختلف ذلك باختلاف النساء ؛ فيلاحظ في كل امرأة ما يناسبها ؛ فإذا =

= شق المشى على المرأة؛ ولم يتيسر لها الركوب، فلا يجب عليها الحج، كما لا يجب عليها إذا تعين السفر في سفن صغيرة لا تتمكن فيها المرأة من الستر وحفظ نفسها، أما السفن الكبيرة التي يوجد فيها مجال يمكن أن تكون المرأة فيها محفوظة، فيجب السفر فيها إذا تعينت طريقاً، ولا يسقط الحج عنها، وإذا كانت المرأة ممتدة من طلاق أو وفاة وجب عليها البقاء في بيت العدة ولا يجوز لها الإحرام بالحج، لأنه يؤدي إلى ترك بيت العدة ولبثها فيه واجب، لكن لو قطع ذلك صح إحرامها مع الإثم، ومضت فيه، ولا تمكث في بيت العدة.

الحنابلة - قالوا: الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة الصالحة مثله، ويشترط أن يكونا فاضلين عما يحتاجه من كتب علم، ومسكن، وخادم، ونفقة عياله على الدوام. ومن شروط وجوب الحج أمن الطريق بحيث لا يوجد مانع من خوف على النفس، أو المال، أو العرض، أو نحو ذلك، أما المرأة فإنه لا يجب عليها الحج إلا إذا كان معها زوجها أو أحد من محارمها: كاخ، أو ابن، أو عم، أو أب، أو نحوهم، ولا تحمل له، ومن شروط وجوب الحج أن يكون المكلف مبصراً، فإن كان أعمى فإنه لا يجب عليه أداء الحج إلا إذا وجد قائداً يقوده؛ وإلا فلا يجب عليه الحج، لا بنفسه ولا بغيره، ومن عجز عن الحج بنفسه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه، أو كان لا يقدر على الركوب إلا بمشقة شديدة، فإنه يجب عليه أن ينب من حج عنه؛ كما يأتي في مبحث الحج عن الغير.

الشافعية - قالوا: الاستطاعة نوعان: استطاعة بالنفس، واستطاعة بالذير. أما الأولى فلا تتحقق إلا بأمور: أولاً: القدرة على ما يلزمه من الزاد، وأجرة الحفارة، ونحو ذلك في الذهاب، والإقامة بمكة، والإياب منها إن لم يعزم على الإقامة بها، فإن عزم على الإقامة بها فلا يشترط القدرة على مئونة الإياب، ثانياً: وجود الراحلة، ويعتبر ذلك في حق المرأة مطلقاً، سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة، وفي حق الرجل إن كانت المسافة طويلة، وهي مرحلتان فأكثر، فإن كانت قصيرة وقدر على المشى بدون مشقة لا تتحمل عادة وجب عليه الحج بدون وجود الراحلة، وإلا فلا يجب، والمراد بالراحلة ما يمكن الوصول عليه، سواء كانت مختصة أو مشتركة، بشرط أن يجد من يركب معه؛ فإن لم يجد من يركب معه، ولم يتيسر له ركوبها وحده، فلا يجب عليه الحج، ولا بد أن تكون الراحلة مهيأة بما لا بد منه في السفر كحكمة تنصب عليها لا تقاء حر أوبر. وإلا فلا يجب الحج إن حصلت بدونها مشقة لا تتحمل وفي حق المرأة لا بد من ذلك، ولو لم تنضرر بعده. لأن الستر مطلوب في حقها. ويشترط كون ما تقدم عن الزاد =

## شروط صحة الحج

### حج الصبي المميز وغيره - وقت الحج

يشترط لصحة الحج الإسلام ، سواء باشره الشخص بنفسه أو فعله الغير نيابة عنه ، فلا يصح من الكافر ولا عنه طبعاً ، والتمييز ، فإذا حج صبي مميز وقام بأعمال الحج ، فإنها تصح منه : كالصلاة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إن التمييز شرط لصحة الإحرام للصحة الحج ، والأمر في ذلك سهل ، فإن التمييز لا بد منه على كل حال ، أما الصبي الذي لا يميز والمجنون فإن الحج لا يصح منهما ، فلا يصح منهما إحرام ، ولا أى عمل من أعمال الحج ، ولكن على الولى أن يقوم بالإحرام عنها ، وعليه أن يحضرهما المواقف ، فيطوف ويسعى بهما ، ويأخذهما إلى عرفة ، وهكذا ،

= والراحلة قاضيا عن دينه ، ولو مؤجلا ، وعن نفقة من تلزمه نفقته حتى يعود ، وعن مسكنه اللاتق به إن لم يستغن عنه ، وإلا باع مسكنه وحج به ، وعن مواشى الزراعة ، وخيل الجندي ، وسلاحه المحتاج إليه ، وعن آلات صناعة ، وكتب فقهية ، ونحو ذلك ، ثالثاً : أمن الطريق ، ولو ظناً ، على نفسه ، وعلى زوجته ، وعلى ماله ، ولو كان قليلاً ، فلو كان في الطريق سبع ، أو قاطع طريق ، أو نحوهما ، ولا طريق له سوى هذا ، فلا يجب عليه الحج ، رابعاً : وجود الماء والزاد وعلف الدابة في الطريق . بحيث يجد ذلك عند الاحتياج إليه بدمن المثل على حسب العادة . خامساً . أن يكون مع المرأة زوجها ، أو محرماً ، أو نسوة يوثق بهن ، اثنتان فأكثر ، فلو وجدت امرأة واحدة ، فلا يجب عليها الحج ، وإن جاز لها أن تحج معها حجة الفريضة ، بل يجوز لها أن تخرج وحدها لأداء الفريضة عند الأمن . أما في النفل فلا يجوز الخروج مع النسوة ولو كثرت . وإذا لم تجد المرأة رجلاً محرماً أو زوجاً إلا بأجرة لزمها إن كانت قادرة عليها ، والأعمى لا يجب عليه الحج إلا إذا وجد قائداً ولو بأجرة ، بشرط أن يكون قادراً عليها ، فإن لم يجد قائداً ، أو وجدته ، ولم يقدر على أجرته ، فلا يجب عليه ، ولو كان مكياً . وأحسن المشى بالعصا . سادساً أن يكون ممن يثبت على الراحلة بدون ضرر شديد . وإلا فليس بمستطيع بنفسه . سابغاً : أن يبقى من وقت الحج بعد القدرة على لوائمه ما يكفي لأدائه ، وتعتبر الاستطاعة عند دخول وقته وهو من أول شوال إلى عشر ذى الحجة ، ولو كان مستطيعاً قبل ذلك ، ثم عجز عند دخول وقته فلا يجب عليه . وأما النوع الثاني . وهو الاستطاعة بالغير ، فسيأتي بيانه في مبحث الحج عن الغير .



ومن شروط صحة الحج أن يباشر أعماله في وقت خاص ، فإذا باشرها في وقت آخر بطل حجه ، وفي بيان هذا الوقت اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط " .

(١) الحنفية - قالوا : الوقت الذي هو شرط لصحة الحج هو وقت طواف الزيارة ، ووقت الوقوف ، فأما وقت الوقوف فهو من زوال شمس يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر ، وأما طواف الزيارة فوقته من فجر يوم النحر إلى آخر العمر ، فيصح الطواف في أي زمن بعد الوقوف بعرفة في زمنه المذكور ، فلو لم يقف بعرفة في زمنه قبل الطواف لم يصح طوافه ، وأما الوقت الذي لا يصح شيء من أعمال الحج قبله ، فهو شوال ، وذو القعدة وعشر ذي الحجة ، فلو طاف أو سعى قبل ذلك ، فلا يصح ، ويستثنى من ذلك الإحرام ، فإنه يصح قبل أشهر الحج مع الكراهة ، وزاد الحنفية في شروط الصحة : المكان المخصوص ، وهو أرض عرفات للوقوف ؛ والمسجد الحرام لطواف الزيارة ؛ والإحرام ، وقد عدوا شروط الصحة فقط ثلاثة : الإحرام ، الوقت ، المكان ، أما الإسلام فهو شرط وجوب وصحة معاً ، وأما التمييز فلم يعدوه من شروط الصحة ؛ وإن كان شرطاً في المعنى ، لأن إحرام غير المميز لا يصح عندهم .

المالكية - قالوا : الوقت الذي هو شرط لصحة الحج منه ما يبطل الحج بفواته ، ومنه ما لا يبطل الحج بفواته ، وهو أنواع : وقت الإحرام بالحج : ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت الطواف الركن ، وهو طواف الإفاضة ، ويسمى طواف الزيارة ، ووقت بقية أعمال الحج : كرمي الجمار ، والحلق ، والذبح ، والسعي بين الصفا والمروة ؛ فوقت الإحرام من أول شوال إلى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على الفجر زمن يسع الإحرام ، والوقوف بعرفة ؛ وليس ابتداء الإحرام في ذلك الوقت شرطاً لصحة الحج ، فيصح ابتداء الإحرام قبل ذلك الزمن إذا استمر محرماً إلى دخوله ، وبعده مع الكراهة فيما ، ويكون الإحرام بعده للعام القابل ، لأنه لا يمكن الحج في هذا العام . نفوات زمن الوقوف ؛ ووقت الوقوف الركن من غروب شمس يوم عرفة إلى طلوع فجر العيد ، وأما الوقوف لحظة من الوقت الذي بين زوال الشمس يوم عرفة وغروبها فهو واجب يلزم في تركه هدى ، ووقت طواف الإفاضة من يوم عيد النحر إلى آخر شهر ذي الحجة ، فإذا أخره عن ذلك لزمه دم ؛ وصح ، ولا يصح قبل يوم العيد ، بخلاف الوقوف الركن ، فلا يصح قبل وقته المتقدم ، ولا بعده ، ووقت بقية أعمال الحج على تفصيل سيأتي عند ذكر كل منها ، فالسعي يكون عقب طواف الإفاضة إن لم يتقدم عقب طواف القدوم ، والرمي له أيام مخصوصة : الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع من أيام العيد ، وهكذا مما يأتي ؛ فوقت الحج الذي فيه جميع =

## أركان الحج

وأما أركان الحج فهي أربعة: الإحرام؛ وطواف الزيارة، ويسمى طواف الإفاضة والسعى بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفة، وهذه الأركان لو نقص واحد منها بطل الحج، باتفاق ثلاثة من الأئمة، وقال الحنفية: إن له ركين فقط، فأنظر مذهبهم تحت الخط (١)، وإليك بيان هذه الأركان على هذا الترتيب.

= أعماله: شوال، وذو القعدة، وجمع ذي الحجة. وأما المكان المخصوص. وهو أرض عرفة للوقوف، فليس ركناً على حدة، ولا شرطاً كذلك، بل هو جزء من مفهوم الركن، وهو الوقوف بعرفة، وكذا المسجد الحرام بالنسبة للطواف ليس شرطاً لصحة الحج، بل هو شرط لصحة الطواف، وأما التمييز فلم بعده من شروط الحج، وإن كان إحرام غير المميز لا يصح، لأنه شرط في الإحرام الذي هو النية، لأن النية لا تصح من غير المميز؟ فليس عندهم شرط لصحة الحج إلا الإسلام فقط.

الشافعية - قالوا: الوقت الذي هو شرط لصحة الحج يبدأ من أول يوم من شوال إلى طلوع فجر يوم عيد النحر؛ وهو شرط لصحة الإحرام بالحج، فلو أحرم به قبل هذا الوقت أو بعده، فلا يصح حجاً، ولكن ينعقد عمرة، وأما الوقوف بعرفة وطواف الإفاضة والسعى بين الصفا والمروة وغير ذلك من أعمال الحج، فلكل منها وقت يأتي بيانه عند ذكره، وليس عندهم من شروط صحة الحج سوى هذه الثلاثة: الإسلام، والتمييز، والوقت المخصوص.

الحنابلة - قالوا: الوقت الذي هو شرط لصحة الحج أنواع: وقت الإحرام، ووقت الوقوف بعرفة ووقت طواف الإفاضة، ووقت بقية أعمال الحج: كالسعى بين الصفا والمروة أما وقت الإحرام فهو من أول شوال إلى قرب طلوع فجر يوم النحر، بحيث يبقى على طلوع الفجر زمن يسع الإحرام والوقوف، والإحرام في هذا الوقت سنة، ويصح قبل هذا الوقت وبعده مع الكراهة فيهما، وأما وقت الوقوف بعرفة وغيره من بقية الأعمال، فسيأتي ذكره عند بيان كل منها.

(١) الحنفية - قالوا: للحج ركنان فقط، وهما الوقوف بعرفة، ومعظم طواف الزيارة، وهو أربعة أشواط، وأما باقيه، وهو الثلاثة الباقية المكتملة للبيعة، فواجب، كما سيأتي، وأما الإحرام فهو من شروط الصحة؛ كما تقدم، والسعى بين الصفا والمروة واجب لاركن =

## الركن الأول من أركان الحج : الإحرام

### تعريفه

الإحرام معناه في الشرع نية الدخول في الحج والعمرة ، ولا يلزم في تحققه اقترانه بتلبية ، أو سوق هدى ، أو نحو ذلك عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية : والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ؛ وإنما يسن اقترانه بالتلبية فقط بأن ينوي ويلبي بلا فاصل .

### مواقيت الإحرام

الميقات معناه في اللغة موضع الإحرام للحجاج ، وهو موافق للمعنى الشرعي ، فللاحرام ميقات مكاني ، وميقات زماني ، أما الميقات الزماني فقد تقدم الكلام عليه في مبحث وقت الحج ، المتقدم قريباً ، وأما الميقات المكاني فيختلف باختلاف الجهات ، فأهل مصر والشام والمغرب ، ومن وراءهم من أهل الأندلس والروم والتكرور ميقاتهم الجحفة ، وهي - بضم الجيم ، وسكون الحاء - قرية بين مكة والمدينة ، وهي خربة الآن ، ويقرب منها القرية المعروفة برابع ، فيصح الإحرام منها بلا كراهة ؛ وهؤلاء يحرمون من هذا المكان عند محاذاته بحراً ، لأنه لا يلزم

= الشافعية - قالوا : أركان الحج ستة : وهي الأربعة المذكورة في أعلى الصحيفة ، وزادوا عليها ركنين آخرين : وهما إزالة الشعر ، بشرط أن يزيل ثلاث شعرات ، كلاً أو بعضاً من الرأس لامن غيره ، ويشترط أن يكون ذلك بعد الوقوف بعرفة ، وبعد انتصاف ليلة النحر في الحج وترتيب معظم الأركان الخمسة بأن يقدم الإحرام على الجميع ، والوقوف على طواف الأفاضة والحلق ، والطواف على السعى إن لم يفعل السعى عقب طواف القدوم .

(١) الحنفية - قالوا : الإحرام هو التزام حرمان مخصوصة ، ويتحقق بأمرين . الأول : النية ؛ والثاني : اقترانها بالتلبية ، ويقوم مقام التلبية مطاق الذكر ، أو تقليد البدنة مع سوقها ، فلو نوى بدين تلبية أو ما يقوم مقامها بالذكر ، أو لبي ولم ينو لا يكون محرماً ، وكذا لو أشعر البدنة بجرح سنامها الأيسر ، وهو خاص بالابل ؛ أو وضع الجمل عليها ، أو أرساها ؛ وكان غير متمتع بالعمرة إلى الحج ، ولم يلحقها ، أو قلد شاة لا يكون محرماً .

المالكية - قالوا : الإحرام هو الدخول في حرمان الحج ، ويتحقق بالنية فقط على المعتمد ويسن اقترانه بقول : كالتلبية والتهليل ، أو فعل متعلق بالحج : كالتوجه ، وتقليد البدنة .

في الإحرام من الميقات الممرور به في البر ، بل المدار على أحد أمرين : إما المرور عليه أو محاذاته ولو بالبحر ، وأهل العراق وسائر أهل المشرق ميقاتهم ذات عرق ، وهي قرية على مرحلتين من مكة ، وسميت بذلك لأن بها جبلا يسمى عرقا - بكسر العين - يشرف على واد يقال له : وادي العقيق ، وأهل المدينة المنورة بتور النبي صلى الله عليه وسلم ميقاتهم ذو الحليفة ، وهي موضع ماء لبني جشم ؛ بينه وبين المدينة دون خمسة أميال ، وهي أبعد المواقيت من مكة : لأن بينهما تسع مراحل ؛ أي سفر تسعة أيام ، والميقات لأهل اليمن والهند يلزم - بفتح اللامين ؛ وسكون الميم بينهما - وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة ، ولأهل نجد قرن - بسكون الراء ، وفتح القاف - وهو جبل مشرف على عرفات ، وهو على مرحلتين من مكة ويقال له : قرن المنازل ، وهذه المواقيت لأهل هذه الجهات المذكورة ، ولكل من مر بها أو حاذها ، وإن لم يكن من أهل جهتها ، فمن مر بميقات منها : أو حاذها قاصداً النكح ، وجب عليه الإحرام منه ، ولا يجوز له أن يجاوزه بدون إحرام ، فإن جاوزه ولم يحرم ، وجب عليه الرجوع إليه ليحرم منه ، إن كان الطريق مأموناً ؛ وكان الوقت متسعاً ، بحيث لا يفوته الحج لو رجع ، فإن لم يرجع لزمه هدى ، لأنه جاوز الميقات بدون إحرام ، - سواء أمكنه الرجوع أو لم يمكن ، لخوف الطريق . أوضيق الوقت ، إلا أنه في حالة إمكان الرجوع بأثم بتركه ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون أمامه مواقيت أخرى في طريقه أولاً ؛ وهذا الحكم بهذا التفصيل متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ومن كان بمكة ، سواء كان من أهلها أولاً ؛ فيقاته نفس مكة ، ولا يطلب من غير المكي إذا كان بها أن يخرج لميقاته ، ولو كان الوقت متسعاً ،

(١) الحنفية - قالوا : إن جاوز الميقات بدون إحرام حرم عليه ذلك ؛ ويلزمه الدم إن لم يكن أمامه ميقات آخر يمر عليه بعد ، وإلا فالأفضل إحرامه من الأول فقط إن أمن على نفسه من ارتكاب ما ينافي الإحرام ، فإن لم يأمن فالأفضل أن يؤخر الإحرام إلى آخر المواقيت التي يمر بها .

المالكية - قالوا : متى مر بميقات من هذه المواقيت وجب عليه الإحرام منه ؛ فإن جاوزه بدون إحرام حرم ، ولزمه دم ، إلا إذا كان ميقات جهته أمامه يمر عليه فيما بعد ، فإن كان كذلك ندب له الإحرام من الأول فقط ، فإن لم يحرم منه فلا إثم عليه ولا دم ، وخالف المندوب .

ومن كان مسكنه بعد المواقيت وقبل مكة ، فأحرامه يكون من مسكنه ، لأنه ميقات له باتفاق ثلاثة ، وللمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط <sup>(١١)</sup> .

### ما يطلب من مرید الإحرام قبل أن يشرع فيه

من أراد الإحرام ، فإنه يطلب منه أمور : بعضها سنة ، وبعضها مندوب ؛ وقد رأينا أن تذكرها مفصلة في كل مذهب على حدة ، ليسهل حفظها فانظرها تحت الخط <sup>(١٢)</sup> .

(١) المالكية — قالوا : من كان بمكة من غير أهلها ، وأراد الإحرام بالحج صح إحرامه من مكة بلا إثم ، ولكن يندب له أن يخرج لميقاته ليحرم منه إن كان الوقت متسعاً ، وأمن على نفسه وماله لو خرج ؛ وإلا فلا يندب له الخروج .

(٢) الحنفية — قالوا : يطلب منه أمور : منها الاغتسال ، وهو سنة مؤكدة ويقوم مقامه الوضوء في تحصيل أصل السنة ، ولكن الغسل أفضل ، وهذا الغسل للنظافة لا للطهارة ، فيطلب من الحائض أو النساء حال الحيض والنفاس ، وإذا فقد الماء سقط ولم يشرع بدله التيمم ، إذ لانظافة في التيمم ، ومنها قص الأظافر ، وحلق الشعر المأذون في إزالته . كشعر الرأس والشارب إذا اعتاد حلق ذلك ؛ وإلا فيسرحه ، وهذا مستحب ، ويكون قبل الغسل ؛ ومنها جامع زوجته إذا لم يكن بها مانع ؛ لئلا يطول عليه العهد ، فيقع فيما يفسد الإحرام ، وهو مستحب أيضاً ومنها لبس إزار ورداء ، والازار هو ما يستر به من سرتة إلى ركبته ، والرداء هو ما يكون على الظهر والصدر والكتفين ؛ وهو مستحب أيضاً ، وإن زرر الازار أو عقده أساء ، ولا دم عليه ؛ ويستحب أن يكون الازار والرداء جديدين أو مغسولين طاهرين ، وأن يكونا أبيضين ، ومنها التطيب في البدن والثوب بطيب لا يتبق عينه بعد الإحرام ؛ وإن بقيت رائحته ، وهو مستحب إن كان عنده طيب ؛ وإلا فلا يستحب ؛ ومنها أن يصلى بعد ما تقدم ركعتين إذا كان الوقت ليس وقت كراهة وإلا فلا يصلى ، وهذه الصلاة سنة على الصحيح ؛ والأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب ، وسورة ( قل يا أيها الكافرون ) وفي الثانية بالفاتحة ؛ وسورة الاخلاص ويقوم مقامها الصلاة المفروضة إذا أحرم بعدها ، ومنها أن يقول بلسانه قولاً مطابقاً لما في قلبه : اللهم إني أريد الحج ، فيسره لي ، وتقبله مني ، ثم يلبي بعد ذلك ، وصفة التلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ؛ لا شريك لك ، ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من التلبية بصوت منخفض ، ويكثر ما استطاع من التلبية عقب =

= كل صلاة مكتوبة ، وكذا كلما اتى ركباً ، أو ارتفع على مكان ، أو هبط وادياً ، وكذا يكثرها بالأسفار ، وحين يستيقظ من نومه ، وعند الركوب والنزول ، ويستحب في التلبية كل ما رفع الصوت بدون إجهاد .

المالكية - قالوا : يسن له أن يغتسل ولو كان حائضاً أو نفساء ، لأنه مطلوب للإحرام ، وهو يتأتى من كل شخص ، ولا تحصل السنة إلا إذا كان متصلاً بالإحرام ، فلو اغتسل ثم انتظر طويلاً عرفاً بلا إحرام أعاده ، ويندب أن يكون الغسل بالمدينة المنورة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، لمن أراد أن يحرم من ذى الحليفة ، وإذا كان فاقداً للماء ، فلا يشرع له التيمم بدل الغسل ، ويسن أيضاً تقليد الهدى إن كان معه ، ثم إشعاره بعد ذلك ، والتقليد هو : تعليق قلادة في عنقه ، ليعلم به المساكين ، فتطمئن نفوسهم ، والإشعار هو أن يشق من السنام قدر الأئمة أو الأئمتين ، ويكون بالجانب الأيسر ، ويبدأ به من العنق إلى المؤخر ، وإنما تقلد الإبل والبقر ولا يشعر إلا الإبل وما له سنام من البقر ، أما الغنم فلا تقلد ولا تشعر ، ويندب أن يلبس إزاراً ورداء ونعلين ، والإزار هو ما يستر العورة من السرة إلى الركبة ، والرداء هو ما يبق على الكففين ولو لبس غيرهما مما ليس بخيطاً ولا محيطاً ، فلا يضر ، ولكن يفوت المندوب ، ومن السنن إيقاع الإحرام عقب صلاة ، ويندب أن يكون ركعتي نفل إن كان الوقت مما تجوز فيه النافلة ، وإلا انتظر حتى تحمل النافلة ، والأولى أن يحرم الراكب إذا استوى على ظهر دابته ، والماشي إذا أخذ في المشي ، ويسن قرن الإحرام بالتلبية ، كما تقدم ، والتلبية في ذاتها واجبة ؛ ويندب تجديدها عند تغير الحال ، كصعود على مرتفع ، أو هبوط إلى واد ، أو ملاقة رفقة ، وعقب الصلاة ، ويستمر يلبس حتى يدخل مكة ، ثم يقطعها حتى يطوف ، ويسعى إذا أراد السعى عقب طواف القدوم ، ثم يعاودها بعد ذلك حتى تزول الشمس يوم عرفة ، ويصل إلى مصلاها ، فيقطعها حينئذ ، فإن لم يعاودها كان تاركاً للواجب ، وعليه دم ، ويندب التوسط فيها ، فلا يدأب عليها حتى يمل ويضجر ، كما يندب التوسط في رفع صوته بها ، فلا يخففه جداً ، ولا يرفعه جداً ؛ بل يكون بين الرفع والخفض ، ويندب الاقتصار على اللفظ الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، أن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك .

الحنابلة - قالوا : يسن له أن يغتسل ولو حائضاً أو نفساء ، أو يقيم لعدم الماء . أو يحجزه عن استعماله بمرض ونحوه ، ولا يضر حدث بين الغسل والإحرام ، ويسن له أيضاً أن يتنظف قبل إحرامه بأخذ شعره ، وقلم ظفره ، وإزالة رائحة كريهة ، ويسن له أيضاً أن يطيب بدنه بالطيب =



= وكره تطيب ثوبه ، فان طيبه واستدام لبسه فلا بأس ما لم ينزعه فان نزعه لم يجز له ابعه قبل غسله ، ويسن له أيضاً قبل إحرامه لبس إزار ورداء أبيضين نظيفين جديدين ونعلين بعد تجرده عن المخيط إن كان ذكراً ، ويسن له إحرامه عقب صلاة مفروضة أو نافلة ، بشرط أن لا يكون أداء النافلة وقت نهي ، وأن لا يكون عادماً للماء والتراب ، ويسن أن يعين في إحرامه نسكا ، حجاً كان أو عمرة ، أو قرانا ، وأن يتلفظ بما يعينه ، ويسن له أن يقول : اللهم إني أريد النسك الفلاني ، فيسره لي ، وتقبله مني ، وإن حبسني حابس ، فمحلى حيث حبستني ، فان فعل ذلك وحبس بمرض أو عدو ونحوه حل ؛ ولا شيء عليه .

الشافعية - قالوا : يسن لمن يريد الإحرام أمور : منها الغسل قبله ، ولو مع بقاء الحيض ، وينوى به غسل الإحرام ، ويكره تركه غير عذر ، فإن عجز عنه لعدم الماء ، أو لعدم قدرته على استعماله يقيم ، ومنها إزالة شعر الإبط والعانة ، وقص الشارب ، وتقليم الأظافر وحلق الرأس ، لمن يتزين به ، وإلا أبقاه ولبثه بنحو صمغ ، وهذا إذا كان عازماً على عدم التضحية ، وإلا أجزأ ذلك إلى ما بعدها ، ويسن تقديم هذه الأشياء على الغسل في حق غير الجنب ، أما هو فيسن له تأخيرها عنه ، ومنها تطيب البدن بعد الغسل إلا لصابون ، فيكره ، وإلا للمرأة التي وجب عليها الإحداد - ترك الزينة - لوفاء زوجها فيحرم ، ولا بأس باستدامته بعد الإحرام ، ولو كان مما له جرم ، ولا يضر تعطر الثوب بسبب ذلك ومنها الجماع قبل إحرامه ، ومنها أن تخضب المرأة يديها إلى الكوعين من غير نقش ، وأن تمسح وجهها بشيء من الخضاب ، ومنها أن يلبس إن كان رجلاً إزاراً أو رداءً أبيضين جديدين ؛ وإلا فمغسولين ، ونعلين ، ويكره لبس المصبوغ ومنها صلاة ركعتين سنة الاحرام القبلية في غير وقت الكراهة ، إلا لمن كان في الحرم المكي ، فيصلها مطلقاً ، ويقوم مقامها أي صلاة يصلها فرضاً أو نفلاً ، ويسر القراءة فيهما ولو ليلاً ، ومنها استقبال القبلة عند بدء الاحرام ، ويقول : اللهم احرم لك شعري وبشري ، ولحمي ودمي ، ومنها التلبية ، وهي أن يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، يقول ذلك بسكينة ووقار للذكر ، ويسن أن يرفع صوته بها مادام محرماً ، فإن لم يكن محرماً فالسنة الاسرار بها ، كما أن السنة للمرأة أن تسر بها على كل حال ، ويكره لها رفع الصوت بها بحضور الأجانب ، ومثلها الخنثى ، ويصلي ويسلم عقبها على النبي صلى الله عليه وسلم ، وتناً كدالتبية ثلاثاً عند تغير الأحوال من سكون إلى حركة ، وصعود وهبوط ، واختلاط رفقته ، وإقبال ليل أو نهار ثم يدعو بعدها بما شاء ، والوارد أفضل .

## ما لا يجوز للمحرم فعله بعد الدخول في الإحرام

الجماع - الصيد - الطيب

نهى الشارع المحرم عن أشياء بعضها لا يحل فعله ، وبعضها يكره فعله ، وإليك بيانها :

يحرم على المحرم عقد النكاح ، ويقع باطلا عند ثلاثة ؛ وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا يحرم عليه الجماع ودواعيه ؛ كالقبلة والمباشرة ، ويحرم الخروج عن طاعة الله تعالى بأى فعل محرم ، وإن كان ذلك محرماً في غير الحج ، إلا أنه يتأكد فيه ، وتحرم المخاصمة مع الرفقاء والخدم وغيرهم ، لقوله تعالى : « فن فرض فيهن الحج فلا رفث ، ولا فسوق ، ولا جدال في الحج ، والرفث الجماع ودواعيه ، والكلام الفاحش ؛ والجدال : المخاصمة ؛ ويحرم أيضاً التمرض لصيد البر بالقتل أو الذبح ، أو الإشارة إليه إن كان مرئياً ، أو الدلالة عليه إن كان غير مرئياً ، أو نحو ذلك : كإفساد بيضه ، وإنما يحرم التمرض له إذا كان وحشياً ما كولا ، أما إذا كان غير ما كول ، فيجوز التمرض له عند الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فقالوا : يحرم التمرض لصيد البر الوحش مطلقاً ، سواء كان ما كولا أو غير ما كول ؛ وأما صيد البحر فهو حلال : قال الله تعالى : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة ، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ، والبري : هو ما يكون توالده وتناسله في البر ، وإن كان يعيش في الماء ، والبحرى بخلافه عند ثلاثة ؛ وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) . ويحرم عايبه أيضاً استعمال الطيب : كالمسك في ثوبه ؛ أو بدنه ، وقلم الظفر ، ويحرم على الرجل أن يلبس مخيطاً أو محيطاً ببدنه ، أو بعضه : كالقبص والسراويل والعمامة والجبة ، ويقال لها . القباء والخنف إلا إذا لم يجد نعالين ، فيجوز لبس الخفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ؛ وتغطية رأسه ووجهه أو بعضه بأى ساتر ، عند الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فقالوا : لا يحرم على الرجل تغطية وجهه .

(١) الحنفية - قالوا : يجوز للمحرم عقد النكاح ، لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عايباً ، وإنما يمنع الجماع ، فهو كالحيض ، والنفاس ، والظهار قبل تكفيره ، في أن كلا منها يمنع الجماع فقط ، لاصحة العقد .

(٢) الشافعية - قالوا : البري ما يعيش في البر فقط ؛ أو يعيش فيه ؛ وفي البحر : كالسلحفاة البحرية ، والبحرى ما لا يعيش إلا في البحر .

## ستر وجه المرأة المحرمة ورأسها

ويجوز للمرأة أن تستر وجهها ويديها وهي محرمة إذا قصدت الستر عن الأجنبي بشرط أن تسدل على وجهها ساتراً لا يمس وجهها ، عند الحنفية ، والشافعية ؛ وخالف الحنابلة ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

## لبس الثوب المصبوغ بماله رائحة طيبة ، وإزالة الشعر

يحرم لبس ثوب مصبوغ بماله رائحة طيبة ، على تفصيل مذكور تحت الخط (١) .

(١) الحنابلة — قالوا : للمرأة أن تستر وجهها للحاجة ، كمرور الأجنبي بقربها ، ولا يضر التصاق الساتر بوجهها ، وفي هذا سعة ترفع المشقة والحرَج .

والمالكية — قالوا : إذا قصدت المرأة بستر يديها أو وجهها للستر عن أعين الناس ، فلها ذلك إذا تحققت أن هناك من ينظر إليها بالفعل ، أو كانت بارعة الجمال ، لأنها مظنة نظر الرجال ، وهي محرمة ، بشرط أن يكون الساتر لا غرز فيه ، ولا ربط ، وإلا كان محرماً ، وعليها الفدية في ستر الوجه كما يأتي ، فإذا لم يتحقق هذان الشرطان ، فإنه يحرم عليها ستر وجهها ويديها بشيء يحيط بهما . كالقفاز ، وهو لباس يعمل على قدر البدين لاتقاء البرد ، ويحرم سترهما بشيء فيه خياطة أو ربط ، وأما إدخالهما في قميصها ، فلا يحرم ، كما لا يحرم عليها ستر جزء من وجهها يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها .

(٢) الحنفية — قالوا : يحرم لبس المصبوغ بالمصفر ، وهو زهر القرطم ، والورس - بفتح الواو ، وسكون الراء - وهو نبت أحمر باليمن ، والزعفران . ونحو ذلك من أنواع الطيب ، إلا إذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة ، فيجوز لبسه حال الإحرام .

المالكية — قالوا : المصبوغ بماله رائحة يحرم على المحرم ، وذلك كالمصبوغ بالورس والزعفران . وأما المصبوغ بالمصفر : فإن كان صبغه قوياً بأن صبغ مرة بعد أخرى حرم لبسه ما لم يغسل ، وإن كان صبغه ضعيفاً ، أو كان قوياً وغسل ، فلا يحرم ولبسه ، وإنما يكره لبسه لمن كان قدوة لغيره ، لئلا يكون وسيلة لأن يلبس العوام ما يحرم ، وهو المطيب .

## شم الطيب وحمله حال الإحرام

يكره للمحرم أن يشم الطيب - الروائح العطرية - أو يحمله ، باتفاق ، أو المكث بمكان فيه رائحة عطرية ، فانه مكروه ، عند المالكية ، والحنفية ، سواء قصد شمه أولاً : أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

## إزالة شعر الرأس وغيره حال الإحرام

يحرم على المتلبس بالإحرام أن يزيل شعر رأسه بالحلق أو القص أو غيرها ، كما يحرم عليه إزالة شعر غير الرأس ، ولو كان نابئاً في العين ، ويستثنى من ذلك ما إذا تأذى ببقائه ، فيجوز إزالته ، وفيه الفدية ، إلا في إزالة شعر العين إذا تأذى به ، فلا فدية ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وسيأتي تمصيل ذلك في باب الفدية .

## الخضاب بالحناء حال الإحرام

لا يجوز للمحرم أن يختضب بالحناء ، لانه طيب ، والمحرم ممنوع من التطيب ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، وسواء كان الخضاب بها في اليدين ، أو في الرأس ، أو غير ذلك من أجزاء البدن ، عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) .

= الشافعية - قالوا : المصبوغ بما تقصد رائحته : كالزعفران والورس ، لا يجوز لبسه إلا إذا زالت الرائحة بالمرّة ، وأما المصبوغ بما يقصد للون دون الرائحة : كالعصفر والحناء فلبسه لا يحرم الحنابلة - قالوا : يحرم عليه لبس المصبوغ بالورس أو الزعفران ، وأما المصبوغ بالعصفر ، فيباح لبسه ، سواء كان الصبغ قوياً أو ضعيفاً .

(١) الحنابلة ، الشافعية - قالوا : إذا قصد شم الطيب ، كما إذا وضع وردة على أنفه بقصد شمه حرم عليه ذلك ، سواء كان معه أو مكث بمكانه ، أما إذا لم يقصد شمه ، فلا حرمة عليه .

(٢) المالكية - قالوا : إزالة الشعر مطلقاً حرام على المحرم : سواء كان الشعر في العين أو غيره ، إلا لعذر يقتضى إزالته ؛ فلا يحرم حينئذ ، وفيها الفدية ، ولو كان في العين .

(٣) الشافعية - قالوا : يكره الخضاب بالحناء للمرأة حال الإحرام : إلا إذا كانت معتدة من وقاة ، فيحرم عليها الخضاب إذا كان نقشاً ، ولو كانت غير معتدة ، وأما الرجل =

## هل يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب ما فيه طيب

لا يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب طيباً أو شيئاً مخلوطاً بطيب ، سواء كان قليلاً أو كثيراً إلا إذا استهلك الطيب ، بحيث لم يبق له طعم ، ولا رائحة ، باتفاق ثلاثة ، وللمالكية في هذا تفصيل مذكور تحت الخط (١) ، فإذا بقي للطيب طعم أو رائحة حرم ، باتفاق ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما يضاف إليه الطيب مطبوخاً أو غير مطبوخ ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

## الاكتحال بما فيه طيب ، دهن الشعر والبدن

لا يجوز للمحرم أن يكتحل بما فيه طيب ، فإن فعل ففيه الجزاء الآتي بيانه ، أما الاكتحال بما ليس فيه طيب فحائز ؛ باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ويحرم عليه

= فيجوز له الخضاب بها حال الإحرام في جميع أجزاء جسده ، ماعدا اليدين والرجلين ، فيحرم خضبهما بغير حاجة ، وكذا لا يجوز له أن يغطي رأسه بخناء مخينة .

الحنابلة — قالوا : لا يحرم على المحرم ذكرأ كان أو أنثى الاختضاب بالحناء في أى جزء من البدن ما عدا رأس الرجل ، وفي هذا سعة .

(١) المالكية — قالوا : المراد باستهلاك الطيب في الطعام ذهاب عينه بالطبخ . ومتى كان كذلك لا يحرم ، ولو ظهر ريحه : كالمسك : أو لونه : كالزعفران . أما ما اختلط بشيء من غير طبخ فيحرم تناوله على المحرم . وقال بعضهم : إن الطيب إذا طبخ في الطعام لا يحرم تناوله . ولو بقيت عينه .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا تغير الطيب بالطبخ فلا شيء على المحرم في أكله سواء وجد رائحته أو لا . أما إن خالط ما يؤكل بلا طبخ . فإن كان الطيب مغلوباً ، فلا شيء فيه ، إلا أنه يكره إن وجدت معه رائحة الطيب : وإن كان غالباً ففيه الجزاء . وهذا إذا خلط بما يؤكل ، فإن خلط بما يشرب ، فإن كان غالباً ففيه دم ، وإن كان مغلوباً ففيه صدقة . إلا إن شرب مراراً . ففيه دم ، كما يأتي ، أما إن أكل عين الطيب . فإن كان كثيراً ففيه دم وإلا فلا شيء فيه .

(٣) المالكية — قالوا يحرم على المحرم الاكتحال مطلقاً بما فيه طيب وغيره إلا لضرورة =

إسقاط شعره ، فإن فعل ففيه الجزاء الآتي ؟ ولا يجوز للمحرم أن يدهن شعره أو بدنه ، على تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

### حكم قطع حشيش الحرم وشجره

لا يحل للمحرم ، كما لا يحل لغيره أن يتعرض لشجر الحرم بقطع ، أو قلع ، أو إتلاف ، ولا لغصن من أغصانه ، ولو كانت الأغصان واصله إلى الحل ، أما إذا كان الشجر مفروساً في الحل ، فيباح التعرض له ، والانتفاع به إذا لم يكن مملوكاً للغير ، ولو وصلت أغصانه إلى داخل الحرم ؛

= فيجوز مطلقاً ، غير أنه إذا اكتحل بطيب لضرورة فعليه الفدية ، وإن اكتحل بغير مطيب لضرورة ، فلا فدية عليه .

(١) المالكية — قالوا: يحرم عليه دهن الشعر والجسد ، أو بعضه ، بأي دهن كان ، ولو كان خالياً من الطيب ، فإن فعل ذلك فعليه الفدية ، كما سيأتي ، إلا إذا ادهن بما لا طيب فيه لمرض به ؛ فلا فدية عليه ، سواء كان المرض في باطن البدن أو في الرجلين أو غيرها ، وفي غيرها خلاف في موجب الفدية .

الحنفية — قالوا: الأشياء التي تستعمل في البدن تنقسم إلى ثلاثة أنواع: الأول: طيب محض أعد للتطيب به: كالمسك، والكافور، والعنبر، ونحو ذلك، وهذا النوع لا يجوز للمحرم استعماله في ادهان أو غيره، بأي وجه كان، الثاني: ما ليس طيباً بنفسه، وليس فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه: كالشحم، وهذا النوع يجوز للمحرم استعماله في الأدهان، ونحوه، ولا شيء في استعماله، الثالث: ما ليس طيباً بنفسه، ولكنه أصل للطيب، وهذا يستعمل تارة على وجه التطيب والأدهان؛ وتارة على وجه التداوي: كالزيت؛ فإن استعمال التطيب والأدهان فهو في حكم الطيب، لا يجوز للمحرم استعماله، أما إذا استعمل للتداوي. فإنه يجوز للمحرم كما يجوز له أكله .

الشافعية — قالوا: يحرم الأدهان بماله رائحة طيبة مطلقاً ، ويجوز الأدهان بغيره في جميع البدن إلا في شعر الرأس والوجه ؛ فلا يجوز إلا الحاجة .

الحنابلة — قالوا: ماله رائحة طيبة يحرم على المحرم الأدهان به في سائر بدنه ، أو أي جزء ، أما ما ليس كذلك: كالزيت فلا يحرم الأدهان به ، ولو في شعر الرأس والوجه .



ومثل الشجر في ذلك حشيش الحرم، إلا الإذخر، وهو نبت معروف طيب الرائحة وكذا السنن المعروف - بالسنامكى - فإنه يباح التعرض لها بالقطع وغيره. وفي شجر الحرم وحشيشه تفصيل مذكور تحت الخط (١).

(١) الشافعية - قالوا: يحرم التعرض لأشجار الحرم الرطبة، وحشيشه الرطب بقطع. أو قلع أو إتلاف، ولو كان مملوكاً للتعرض ما عدا ما ذكر في أعلى الصحيفة. ويزاد عليه الشوك فيباح قطعه، وإنما يحرم التعرض لشجر الحرم وحشيشه إن كان بغير قصد إصلاحه كان يقلم الشجر لنموه، وإلا جاز أما الشجر اليابس فيجوز قطعه وقلمه وكذا يجوز قطع الحشيش اليابس. أما قلمه فيحرم مطلقاً. إلا إذا فسد منبته. فيجوز أيضاً. ولا فرق في الشجر بين الذى نبت بنفسه: كاسنط وما أنبته الناس: كالنخل. فيحرم التعرض له مطلقاً. أما الحشيش والحبوب ونحوها فإنما يحرم التعرض لها إذا نبتت بنفسها. فإذا زرعتها الناس جاز لهم التعرض لها محرمة. أو غير محرمة. ويستثنى من المنع أمور: منها أخذ سعف النخل. وورق الشجر بلا خبط يضر بالشجر. وإلا حرم. ومنها أخذ ثمر الشجر. وكذا عود السواك، بشرط أن ينبت مثله في سنة. ومنها رعى الشجر بالبهايم. ومنها أخذه للدواء: كالحنظل. والسنامكى.

الحنابلة - قالوا: يحرم قلع شجر الحرم المسكى وحشيشه إذا كانا رطبين. ولو كان فيهما مضرة: كالشوك. وكذا السواك ونحوه. والورق الرطب. أما ما كان يابساً من الشجر والحشيش فلا بأس بقطعهما أو قلمهما. لأنهما كالميت وكذا لا بأس بقطع الإذخر، والفقع والكأمة. والتمر، وإن كان كل ذلك رطباً. كما لا بأس بقطع أو قلع ما زرعه آدمى من شجر أو حشيش، لأنه مملوك الأصل، ويباح رعى حشيش الحرم، المذكور، والانتفاع بما تساقط من ورق الشجر، وما انفصل من الأرض، أو انكسر من غير فعل آدمى، ولم ينفصل المنكسر عن أصله، أما ما قطعه آدمى فلا يجوز أن ينتفع به أو غيره.

الحنفية - قالوا: التابت في أرض الحرم. إما أن يكون جافاً، أو منكسراً، وإما أن يكون غير ذلك، فالجاف والمنكسر لا يدخل في حكم شجر الحرم، لأنه حطب؛ وكذا حشيش الإذخر فإنه مستثنى من شجر الحرم. وغير الجاف. وهو قابل للنمو. إما أن يكون نابتاً بنفسه أو لا. والأول إما أن يكون من جنس ما ينبت الناس: كالزروع. أو لا: كالشجرة المعروفة - بأم غيلان - فالذى يحرم قطعه من ذلك هو الذى ينبت بنفسه. وليس من جنس ما ينبت الناس. وهذا لا يجوز قطعه مطلقاً. سواء كان مملوكاً أو غير مملوك. إلا أنه إذا قطعه مالكه حرم عليه قطعه فقط وليس =

## ما يباح للمحرم

الفصد - الحجامة - حك الجلد والشعر

يباح للمحرم الفصد والحجامة من غير حاق الشعر ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا يباح له حك الجلد والشعر إذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر ، أو الهوام ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الشافعية : يكره للمحرم حك جلده وشعره ، ما لم يترتب عليه سقوط الشعر ، وإلا كان حراماً .

## غسل الرأس والبدن والاستئصال

يباح للمحرم غسل رأسه وبدنه بالماء لإزالة الأوساخ عنه ، بشرط أن لا يغتسل بما يقتل الهوام ، فيجوز الاغتسال بالصابون ونحوه من المنظفات التي لا تقتل الهوام ؛ ولو كانت له رائحة ،

= عليه جزاء ، وإذا قطعه غير مالكة فعليه الجزاء ؛ وسيأتي بيانه ؛ وعليه قيمته ، ويعنى عما يقطع من ذلك بسبب نصب الخيمة ، أو حفر الكانون ؛ أو وطء الدواب ، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه أما الذي ينبت به الناس ، أو ينبت بنفسه ، وهو من جنس ما ينبت به الناس ، فإنه يحل قطعه والانتفاع به إذا لم يكن مملوكاً للغير فإن كان مملوكاً للغير لزم دفع قيمته لمالكة .

المالكية - قالوا : يحرم قطع ما شأنه أن ينبت بنفسه من الشجر والنبات : كالبقل البري ، وشجرة الطرفاء ، ولو زرع ، وسواء كان أخضر أو يابساً ، ويستثنى من ذلك أمور : أولاً : الإذخر وهو نبت كالحلفاء طيب الرائحة ؛ ثانياً : السنا ، المعروف بالسنامكي ، للاحتياج إليه في التداوي ، ثالثاً : العصا : رابعاً . السواك ، خامساً : قطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه ، أو لإصلاح البساتين سادساً : قطع ورق الشجر بالمجن ، وهو عصا معوجة ، يضعها على الغصن ، ويحركها ، فيقع الورق من غير خبط ، وأما خبط العصا على الشجر ليقع ورقه فهو حرام ، وأما الشجر أو النبات الذي شأنه أن يزرع : كالخس ، والحنطة ، والبطيخ والرمان ، فيجوز قطعه من أرض الحرم ولو كان نابتاً بنفسه .

(١) المالكية - قالوا : يكره للمحرم الفصد والحجامة لغير حاجة ، ويجوز أن لحاجة ، وعليه الفدية إن وضع على موضعها عصابة ، وإلا فلا .

عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، ويجوز له أيضاً أن يستظل بالشجرة والخيمة والبيت والمحمل والمظلة المعروفة - بالشمسية - بشرط أن لا يس شيء من ذلك رأسه ووجهه ، فإن كشفهما واجب ، باتفاق المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

### ما يطلب من المحرم لدخول مكة

يسن له أن يغتسل لدخول مكة ، وهذا الغسل للنظافة للطواف القدوم ، باتفاق ثلاثة من الأئمة . ولذا يطلب من الحائض والنفساء عذم ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ويستحب له أن يدخلها نهاراً ، وأن يكون دخوله من أعلاها ، ليكون مستقبلاً للبيت تعظيماً له ، وأن يكون دخوله من بابها المعروف - بباب المعلى - وإذا دخلها بدأ بالمسجد الحرام بعد أن يأمن على أمتعته ، ويندب له أن يدخل المسجد من باب السلام نهاراً ، ملبياً متواضعاً خاشعاً ، وأن يرفع يديه عند رؤية البيت ، ويكبر ويهلل ، ويقول : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً ، وتكريماً ومهابةً ، وبراً ، وزد من عظمته وشرفه من حجه أو اعتمره تعظيماً وتشريفاً ، وتكريماً ومهابةً ، وبراً ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنفية يقولون : يكره له رفع يديه ، وهو يدعو ، ولفظ الدعاء الوارد : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحينئذ بنا بالسلام ، ، ويدعو بعد ذلك بما شاء ، وبعد ذلك يطوف طواف القدوم المذكور ، وإنما يسن هذا الطواف للمحرم بشرطين : أحدهما : أن يكون قادماً

(١) المالكية - قالوا : لا يجوز للمحرم إزالة الوسخ بالغسل ، ويستثنى من ذلك غسل اليدين فيجوز بما يزيل الوسخ كالأصابون ونحوه مما ليس بطيب ، أما الغسل بالطيب الذي تبقى رائحته في اليد فلا يجوز .

الحنفية - قالوا : يجوز للمحرم أن يغتسل بما يزيل الوسخ ، ولا يقتل الهوام . كما قال الشافعية . والحنابلة : إلا أنه لا يجوز له أن يغتسل بما له رائحة عطرية .

(٢) الشافعية - قالوا : يجوز الاستئصال بكل ما ذكر . ولو لاصق رأسه أو وجهه لكن لو وضع على رأسه ما يقصد به الستر عرفاً : كعباءة . وقصد الاستئثار به حرم عليه ذلك . وإلا فلا .  
الحنابلة - قالوا : إذا استظل بما يلازمه غالباً . كالمحمل حرم عليه ذلك . سواء كان راكباً أو ماشياً . وإن استظل بما لا يلازمه : كشجرة . أو خيمة جاز له ذلك .

(١) المالكية - قالوا : الغسل لدخول مكة مندوب لاسنة . وهو للطواف بالبيت للنظافة =

من خارج مكة ، ولهذا يسمى طواف القدوم ، الشرط الثاني : أن يتسع له الوقت ، وإلا ذهب للوقوف وتركه إذا ظن أنه يعطله عن الوقوف .

## الركن الثاني من أركان الحج طواف الإفاضة

أنواع الطواف ثلاثة : النوع الأول : الطواف الركن ، فمن لا يفعله يبطل حجه ، ويقال له : طواف الإفاضة ، وطواف الزيارة . النوع الثاني : الطواف الواجب : وهو طواف الزيارة : ويسمى طواف الصدر ، النوع الثالث : الطواف المسنون ، وهو طواف القدوم المتقدم ذكره فلتتكم فيها ، ولتبدأ بالكلام في طواف الإفاضة ، الذي هو ركن من أركان الحج .

### تعريف طواف الإفاضة

طواف الإفاضة ، ويقال له : طواف الزيارة ركن من أركان الحج الأربعة المتقدمة ، باتفاق المذاهب ، فإذا لم يفعله الحاج بطل حجه وهو سبعة أشواط بكيفية خاصة ستعرفها قريباً ، وقال الحنفية : إن الطواف الركن هو أربعة أشواط ، فمن طاف أربعة أشواط فقد حصل الركن ، أما باقي السبعة فإنه واجب لا ركن ، وذلك لأن طواف الأشواط الأربعة هو طواف لاكثر الأشواط ؛ والأكثر حكم الكل .

### وقت طواف الإفاضة

وقت طواف الإفاضة الذي هو ركن من أركان الحج اختلفت في تحديده المذاهب ؛ فانظره تحت الخط (١) .

== فلا تفعله الحائض ولا النفساء ، لأنهما ممنوعتان من الطواف ، لأن الطهارة شرط فيه ، كما يأتي ، ويندب أن يدخل مكة نهراً في وقت الضحى ، فان قدم ليلاً بات بمكان يعرف بنى طوى ، وآخر الدخول للغد إذا ارتفع النهار ، ولم ينصوا على طلب الدعاء عند رؤية البيت ، سواء كان الدعاء خاصاً أو عاماً .

(١) الحنفية — قالوا : وقت طواف الإفاضة من فجر يوم النحر إلى آخر العمر بعد الوقوف بعرفة ، فتمى وقف الحاج بعرفة طوالب بطواف الإفاضة ؛ أما إذا لم يقف بعرفة في وقته الآن =

## شروط الطواف

للطواف مطاقاً بأنواعه شروط ، فلا يصح إلا بها ، وهي مفصلة في المذاهب تحت المخط ١١ .

= بيانه : فإن طواف الإفاضة لم يصح منه ؛ ويبطل حجه ، ويشترط أن يطوف في أشهر الحج المعلومة ، وهي شوال ، وذوالقعدة ، وذوالحجة ، فإذا وقف بعرفة في شهر ذي الحجة ، ولم يطف طواف الإفاضة حتى فرغ ذلك الشهر كان عابه أن يطوفه في هذه الأشهر في سنة أخرى .

المالكية - قالوا : إن وقت طواف الإفاضة من يوم عيد النحر إلى آخر شهر ذي الحجة ، فإذا أخره الحاج عن ذلك الوقت لزمه دم وصح حجه ، ولا يصح طواف الإفاضة قبل يوم العيد ، أما وقت الوقوف بعرفة فإنه لا يصح قبل وقته ولا بعده ، كما يأتي في مبحثه .

الشافعية - قالوا : طواف الإفاضة ، أو طواف الزيارة الذي هو ركن من أركان الحج ، أول وقته بعد نصف الليل من ليلة النحر ، وأفضل وقته يوم النحر ، ولا آخر لوقته ، بل له أن يؤخره إلى أي وقت شاء ، ولكن لا تحمل له النساء إلى أن يطوف ، كما لو كان محرماً ، فإذا طاف تم له التحلل من الإحرام ؛ وحلت له النساء ، ولم يبق عليه سوى رمي أيام التشريق ، والمبيت بمنى ، وهي واجبات يطالب بها بعد زوال الإحرام على سبيل النية لأعمال الحج .

الحنابلة - قالوا : إن طواف الإفاضة الركن يبتدئ من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ؛ فلا يصح قبل الوقوف بعرفة مطلقاً ، فمن طاف قبل الوقوف بعرفة بطل حجه ، كما يقول الحنفية ، أما نهاية وقته فلا حد لها ، فيطالب به مادام حياً ، فهم كالحنفية إلا في تحديد الوقت .

(١) الشافعية - قالوا : للطواف في ذاته ثمانية شروط : الأول : ستر العورة الواجب سترها في الصلاة ؛ فإذا طاف أحد مكشوف العورة بطل حجه ، الثاني : الطهارة من الحدث والخبث ، كما في الصلاة أيضاً ، الثالث : بدؤه بالحجر الأسود محاذياً له أو لجزئه بجميع بدنه من جهة الشق الأيسر ؛ بأن لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر ، فإذا بدأ بغيره لم يحسب ما طافه قبل وصوله إليه ، فإذا انتهى إليه ابتداء منه ؛ ويشترط أن يجاذبه على الوجه المذكور عند الانتهاء أيضاً ، الرابع : جعل البيت عن يساره وقت الطواف ماراً تلقاء وجهه ؛ ولا بد أن يكون الطائف خارجاً بكل بدنه عن جدار البيت وشاذروانه ، وعن الحجر - بكسر الحاء - فلو مشى على الشاذروان أو مس الجدار في مروره ، أو دخل في إحدى فتحتي الحجر - بالكسر - وخرج من الأخرى لم يصح طوافه الذي حصل فيه ، كما لا يصح طواف من استقبل البيت ، أو استدبره أو جعله عن =

= يمينه ، أو على يساره ورجع القهقري ، الخامس : كونه سبعة أشواط يقيناً . فلو ترك شيئاً من السبع لم يجزئه ، السادس : كونه في المسجد وإن اتسع ، فيصح الطواف مادام في المسجد ، ولو في هوأه أو على سطحه ، ولو مرتفعاً عن البيت ، ولو حال حائل بين الطائف والبيت ، السابع : عدم صرفه لأمر آخر غير الطواف ، فإن صرفه انقطع ، الثامن : نية الطواف ، وهذا شرط في غير طواف الركن وطواف القدوم ، أما هما فلا يحتاج كل منهما إلى نية لشمول نية النسك لهما ، ولا بد أن تكون نية الطواف عند محاذاة الحجر : فلو نوى بعدها لم يحسب ما طافه حتى ينتهي إليه ، إلا إذا عاد إلى محاذاته بعد النية ، ويزيد طواف القدوم شراً تاسعاً ، وهو أن يكون قبل الوقوف بعرفة ، فلا يطلب من دخل مكة بعد الوقوف بعرفة ، وبعد منتصف الليل ، وللطواف واجبات : منها أن يصون نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف . ومنها أن يصون قلبه عن احتقار من يراه ، ومنها أن يلتزم الأدب ، ومنها أن يحفظ يده وبصره عن كل معصية .

المالكية - قالوا : يشترط صحة الطواف شروط : الأول : أن يكون سبعة أشواط : فإن نقص عنها لم يجزئه ، ولا يكفي عنه الدم إن كان ركناً ، وإن شك في النقص بنى على اليقين ، وتمم الأشواط السبعة ، أما إذا زاد عليها فلا يضر ؛ لأن الزائد لغو لا اعتداد به ، الثاني : الطهارة من الحدث الأصغر والكبير ومن الخبث : فإذا أحدث في أثناءه ، أو علم فيه بنجاسة في بدنه أو ثوبه بطل ، فإن أحدث بعده وقبل صلاة ركعتيه أعاده ؛ لأن الركعتين كالجزء منه ، إلا إذا خرج من مكة وشق عليه الرجوع له ، فيكفيه الطواف ، ويعيد الركعتين فقط ، وعليه أن يبعث بهدي ، وحكم صلاة هاتين الركعتين الوجوب بعد طواف الإفاضة والقدوم : أما في طواف الوداع فقبل بوجوب الركعتين ، وقبل بسنيتهما ، والقولان صحيحان ؛ ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الكافرون ، في الركعة الأولى ؛ وسورة الإخلاص ، في الثانية ، وندب صلاتهما خلف مقام إبراهيم . والدعاء بعدهما بالالتزم - وهو بين الحجر الأسود والباب - كما يندب فعلهما بعد صلاة المغرب . وقبل نوافلها لمن طاف بعد العصر : الثالث : ستر العورة كما في الصلاة . الرابع : أن يجعل البيت - وهو الكعبة - عن يساره . الخامس : أن يكون جميع بدنه خارجاً عن الحجر بتأمه . وعن الشاذروان - وهو بناء محدودب لاصق بالكعبة - السادس : الموالاتة . فلو فرق بين أشواطه كثيراً بطل الطواف . ويغتفر التفريق باليسير . السابع : أن يكون داخل المسجد . فلا يصح على سطحه ولا خارجه ويلزم ابتداء الطواف من الحجر الأسود . فلو ابتدأه قبله وجب إتمام الشوط =



## سنن الطواف وواجباته

للطواف واجبات وسنن مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط <sup>(١)</sup> .

= الأخير إليه ، فإن لم يتمه وطال الفصل أو انتقض وضوءه فعليه إعادته ، إلا إذا رجع لبلده ، فيكفيه هذا الطواف ؛ ويبحث هدياً .

الحنابلة — قالوا: يشترط لصحة الطواف شروط : منها النية ومنها دخول الوقت في طواف الزيارة ، وهو من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ، ولا يصح قبل الوقوف ولا بعد لآخر وقته ، ومنها ستر العورة كما في الصلاة ، ومنها الطهارة من الخبث ، كما في الصلاة ، ومنها الطهارة من الحدث الأصغر والكبير ، إلا إذا كان الحاج طفلاً لم يميز ، فيصح الطواف ، ولو كان محدثاً متلبساً بنجاسة ؛ ومنها كون الأشواط سبعمائة ، يبتدئها من الحجر الأسود ، فإذا ابتدأ من غيره لا يحسب هذا الشوط ، ومنها المشي إذا كان قادراً عليه ، ومنها الموااة بين الأشواط ؛ فلو أحدث في أثناءه بطل ، وعليه استثنائه ، لكن إذا أقيمت الصلاة للراتب فله أن يصلي معه ، ويبني على ما تقدم من الأشواط ، مبتدئاً من الحجر الأسود ، وكذلك إذا حضرت جنازة للصلاة عليها ، ومنها أن يكون بالمسجد فلا يصح خارجه ، ويصح على سطحه ، ومنها جعل البيت عن يساره ولا بد أن يكون خارجاً عن جميع الحجر والشاذروان ، وليس للطواف واجبات عندهم .

الحنفية — قالوا : يشترط لصحة الطواف أمور : أحدها : أن يكون داخل المسجد الحرام حتى لو طاف بالكعبة من وراء زمزم ، أو من وراء العمدة جاز ، أما إذا طاف خارج المسجد ، فإن طوافه لا يصح ، ثانيها أن يبتدأ من طلوع فجر النحر إن كان طواف زيارة ؛ أو إفاضة ، ولا حد لنهايتها ، كما تقدم في مبحث طواف الإفاضة ، أما إن كان طواف قدوم فيبتدى من حين دخول مكة ؛ وينتهي إلى الوقوف بعرفة ، فتمى وقف فاته طواف القدوم أما إذا لم يقف فينتهي بطلوع فجر يوم النحر ، فهذه شروط صحة الطواف عند الحنفية .

(١) الشافعية — قالوا : للطواف ثمانية سنن : الأولى : أن يستقبل البيت أول طوافه . ويقف بجانب الحجر إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ، ومنكبه اليمين عند طرفه ثم ينوي الطواف . ثم يمشى مستقبلاً الحجر ماراً إلى جهة الباب . فإذا جاوزه انقلت وجعل يساره إلى البيت ، وهذا خاص بالمرّة الأولى . الثانية : أن يمشى القادر ؛ ولو امرأة والركوب في الطواف خلاف الأولى إن كان بلا عذر ، وإلا فلا بأس به إذا كان الحمل على غير دابة =

== صيانة للمسجد عن الدابة ؛ والأفضل أن يكون جافياً ما لم يتأذ بذلك ؛ ويندب أن يضيق الخطوات ليكثر الثواب ، وأن يلبس الحجر الأسود بيده أول طوافه ، ويقبله تقبيلاً خفيفاً ، ولا يسن للمرأة ذلك إلا عند خلو المطاف ليلاً أو نهاراً ، ويستحب للرجل أن يضع جبهته عليه ؛ وأن يكون الاستلام والتقبيل ثلاثاً ، فإن عجز عن الاستلام بيده استلمه بنحو عصا ، ويقبل ما أصابه به ، فإن عجز عن ذلك أيضاً أشار إليه بيده ؛ أو بما فيها ؛ واليمين أفضل ؛ يفعل ذلك في طوافه ؛ الثالثة : الدعاء المأثور ، فيقول عند استلام الحجر الأسود عند ابتداء كل طوفة : بسم الله ؛ والله أكبر مع رفع يديه كرفع الصلاة : اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا القول آكد في الطوفة الأولى من غيرها ، الرابعة : أن يمشی الذكر مسرعاً من غير عدو ، ولا وثب في الطوفات الثلاثة الأولى ، ويمشى في الباقي على هيئة ، بخلاف المرأة ، فإنها تمشى كعادتها ، الخامسة : الاضطباع للذكر ولو صيباً ، وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن ، وطرفيه على منكبه الأيسر ، السادسة . أن يكون الرجل والصبي قريباً من البيت عند عدم الزحام ، وعدم التأذي بخلاف المرأة ، فيسن لها عدم القرب صيانة لها ، السابعة : الموالاة في الطواف ، فلو أحدث في الطواف ، ولو عمداً ، تطهر وبني ، لكن الاستئناف أفضل ، وكذا لو أقيمت الصلاة بهر في الطواف ؛ فإنه يصلي ويتم الطواف بعدها ، والاستئناف أيضاً أفضل ، الثامنة : أن يصلي بعده ركعتين ؛ ويكفي فرض . أو نقل آخر عنهما ويندب أن تكونا عقب الطواف مباشرة ، كما يندب استلام الحجر عقبهما ، وأن يسعى عقب الاستلام إن كان السعى مطلوباً منه ، والأفضل صلاتهما خلف المقام ، ثم بالحجر - بالكسر - ثم ما قرب من البيت ، وهما سنة مطلوبة ، ولو طال تأخرهما عن الطواف ، ويكره قطع الطواف من غير سبب ، والبصق ولو في نحو ثوب بلا عذر ، وجعل يديه خلف ظهره ، أو على فمه في غير حال الثأوب ، وفرقة الأصابع ، ويكره الطواف أيضاً حال مدافعة الأخبثين .

المالكية - قالوا : للطواف واجبان ، وسنن ، فأما واجباه فهما صلاة ركعتين بعده ، كما تقدم ، والمشى فيه للقادر عليه ، وأما سننه ، فهي تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، ويكبر عند ذلك ، فإن لم يتمكن من تقبيله لمسه بيده ، فإن استطاع لمسه بعود مثلاً ، ثم يضع يده أو العود بعد اللبس بأحدهما على فيه ، ويكبر حينئذ فإن لم يستطع شيئاً من ذلك كبر عند محاذاته ، ومن السنن أيضاً استلام الركن اليماني بيده في الشوط الأول ، ثم يضعها على فيه ، والنساء في الطواف ، ولا يحد بحد مخصوص ، بل يدعو بما شاء ، والرقل ، وهو الإسراع فوق المشى =

= المعتاد في الأشواط الثلاثة الأول ، وإنما يسن الرمل للرجل لا للمرأة ، وفي غير طواف الإفاضة ، أما الرمل في طواف الإفاضة فهو مندوب ، كما يأتي ، ويندب في الطواف الرمل في الأشواط الثلاثة الأول من طواف الإفاضة لمن لم يطف طواف القدوم ، وتقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، واستلام الركن اليماني في الشوط الأول أيضاً ، والقرب من الكعبة بالنسبة للرجال ، أما النساء فالسنة أن يطفن خلف الرجال ، كما في الصلاة .

الحنابلة — قالوا : سنن الطواف هي : أولاً : استلام الركن اليماني بيده اليمنى في كل شوط ، ثانياً : استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط أيضاً إن تيسر ، والإشارة إليه بيده عند محاذاته إن تعسر ، ثالثاً : الاضطباع في طواف القدوم ، وهو أن يجعل وسط رداءه تحت إبطه الأيمن وطرفه على عاتقه الأيسر ، رابعاً : الرمل ، وهو الإسراع في المشي مع تقارب الخطى ، وإنما يسن في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم لغير الراكب والمعدور والمحرم من مكة أو مكان قريب منها ، ولغير المرأة أيضاً ، أما هؤلاء فلا يسن لهم ، كما لا يسن في طواف الزيارة ولا غيره مما عدا طواف القدوم ، خامساً : الدعاء ، سادساً : الذكر ، سابعاً : القرب من الكعبة ، ثامناً : صلاة ركعتين بعد الطواف .

الحنفية — قالوا : واجبات الطواف وسننه أمور : فمن واجبه أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود ، فلو لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف مادام بمكة ، فإن لم يعده ورجع وجب عليه دم ، والأفضل أن لا يترك شيئاً من الحجر الأسود ، بل يقابله بجميع بدنه ، بأن يجعله عن يمينه ، ويجعل منكبه الأيمن عند الحجر الأسود ، ومنها التيامن : بأن يطوف عن يمينه مما يلي الباب ، ويجعل الكعبة عن يساره ، لأنها بمنزلة الإمام له والمنفرد يقف على يمين إمامه ، فهو نكس الطواف بأن طاف عن يساره ، وجعل الكعبة عن يمينه وجبت عليه إعادة أو الدم ، أما طهارة الثوب والبدن والمكان من الخبث فسنة مؤكدة ، حتى لو طاف وعليه ثوب كله نجس ، فلا جزاء عليه وإنما ترك السنة على الصحيح ، ومنها ستر العورة الواجب سترها في الصلاة ، فلو انكشف ربع العضو الواجب ستره في الصلاة فقد ترك الواجب ؛ ووجبت عليه إعادة أو الدم .

واعلم أن ستر العورة في ذاته فرض ، فمضى كونه واجباً هنا أن الطواف لا يفسد بتركه ، بل يصح مع الإثم ، وتجب فيه إعادة أو الجزاء ، أما إذا انكشف أقل من ربع العضو ، فلا يضر ، كما في الصلاة ، ومنها المشي فيه للقادر عليه ، فلو طاف راكباً أو محمولا : أوزاحفاً بلا عذر ، فعليه إعادة أو الدم ، أما إن كان ذلك لعذر ، فلا شيء عليه ، ومنها أن يطوف وراء الخطيم - الحجر - لأن بعضه =

= من البيت ومنها كون الطواف سبع أشواط ، والشوط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود وهذه الأشواط السبعة واجبة كلها في طوافي القدوم والوداع ، إلا أنه لو ترك أكثر أشواط الوداع ، وهي أربعة ، لزمه دم ، ولو ترك أقل من ذلك لزمه لكل شوط صدقة بخلاف طواف القدوم فإنه لا يلزمه شيء بترك أكثرها أو أقلها ؛ سوى التوبة ، لأنه سنة في ذاته ، وإنما وجب بالشروع فيه ، كالنافلة ، فلا يكون حكمه حكم الواجب بأصله ، أما طواف الزيارة المفروض ، فأكثر أشواطه ركن ، بحيث لو ترك إلا أكثر بطل ، وبقاها واجب ، كما تقدم ، ولا يتحقق ترك الواجب إلا بالخروج من مكة ؛ أما مادام فيها ، فهو مطالب به ، ولا تجزئ الإنبابة في الطواف بدون عذر ، ومنها أن يصلي ركعتين عقب كل سبعة أشواط من طوافه ، سواء كان طوافه فرضاً أو واجباً أو سنة أو نفلاً ، والأفضل أن يوالى بينهما وبين الطواف ؛ إلا إذا طاف في وقت الكراهة ؛ ولا تفوت بتركها ، بل يصلحها في أي وقت شاء ، ولو بعد الرجوع إلى وطنه ، إلا أنه يكره له ذلك ، ويستحب أداءهما خلف المقام ، ثم في الكعبة ، ثم في الحجر تحت الميزاب ، ثم في كل ما يقرب من الحجر - بالكسر - إلى البيت ، ثم المسجد ، ثم الحرم ، فإن صلاهما خارج الحرم أساء ، ويقرأ في الركعة الأولى « الكافرون » ، وفي الثانية « الإخلاص » .

هذه واجبات الطواف ؛ أما سنته فهي أمور : منها أن يجعل قبل شروعه في الطواف طرف رداءه تحت إبطه اليمنى ؛ ويلقى طرفه الآخر على كتفه الأيسر ، ويسمى هذا الفعل اضطباعاً ويفعل ذلك في كل طواف بعده سعى ، كطواف القدوم ، ومنها المشي بسرعة ، مع تقارب الخطى ؛ وهما الكتفين ويسمى هذا الفعل رملاً ، يأتي به في الأشواط الثلاثة الأولى فقط ، فإن رأى ما يعوقه وقف حتى يتمكن من إعادة الرمل ، ومنها استلام الحجر الأسود ، وتقبيله عند نهاية كل شوط ، وتناً كدالنية في الشوط الأول والآخر ، فإن لم يستطع استلامه بيده استلمه بنحو عصا إن أمكن ، ويقبل فامس به ، فإن لم يستطع ذلك أيضاً استقبل الحجر ورفع يديه مستقبلاً يباطنها إياه ، ويكبر ، ويهلل ويحمد الله تعالى ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا الاستقبال مستحب ، وكذا استلام الركن اليماني مستحب ، وليس بسنة ، ويستحب أن يدعو عقب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة ، وأن يأتي زهزم بعد صلاة ركعتين قبل الخروج إلى الصفا ، فيشرب منها ، ويتصلع ، ويفرغ الباقي في البئر ، ويقول : اللهم إني أسألك رزقا واسعا ، وعلما نافعا ، وشفاء من كل داء ، ثم يأتي الملتزم قبل الخروج إلى الصفا .

## الركن الثالث من أركان الحج ، السعي بين الصفا والمروة

السعي بين الصفا والمروة ، ركن من أركان الحج ، بحيث لو لم يفعله بطل حجه ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن السعي واجب لاركن ، فلو تركه لا يبطل حجه ، وعليه فدية .

### شروط السعي بين الصفا والمروة ، وكيفيته وسننه

للسعي شروط وسنن ، مفصلة في المذاهب : فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : للسعي بين الصفا والمروة واجبات ، وسنن ، وشروط ، فأما واجباته ، فمنها أن يؤخره عن الطواف ، ومنها أن يسعي سبعة أشواط ، وكل شوط من أشواطه السبعة واجب ، ومنها المشي فيه ، حتى لو سعى راكبا لغير عذر لزمه إعادته ، أو إراقة دم . ومنها أن يبدأ سعيه من الصفا ، ثم ينتهي إلى المروة ، ويعد هذا شوطا على الصحيح ، فإن بدأ بالمروة لا يحسب هذا الشوط . أما سننه : فمنها أن يوالي بين الطواف والسعي ، فلو فصل بينهما بوقت ولو طويلا ، فقد ترك السنة ، وليس عليه جزاء ، ومنها الطهارة من الحدثين ، فيصح سعي الحائض والنفساء بلا كراهة للعذر ، ومنها أن يصعد على الصفا والمروة في سعيه ، وأن يسعي بين الميادين الأخضرين وهما عمودان : أحدهما تحت منارة باب علي ، والآخر قبالة رباط العباس ، ومنها أن يهرول بين الميادين المذكورين ، ومنها أن يكبر ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بما شاء ، ويستقبل البيت على الصفا والمروة ، ومنها أن يستلم الحجر الأسود قبل الذهاب إلى السعي بيده ، فإن لم يستطع ، فعل ما تقدم بيانه في سنن الطواف ، والأفضل أن يخرج من باب الصفا ، وهو باب بني مخزوم ، ويقدم رجله اليسرى في الخروج ، ويندب أن يرفع يديه نحو السماء عند الدعاء على الصفا والمروة ، وإذا أقيمت الصلاة وهو في طوافه أو سعيه صلى وبني بعد صلاته على ما فعله قبلها ، ويكره له الحديث في البيع والشراء ونحوه في أثناء السعي والطواف ، وأما شرطه : فهو أن يكون بعد الطواف ، ولو سعى أولا ، ثم طاف لا يعتد بسعيه ، ويجب عليه الإعادة مادام يمكنه .

المالكية — قالوا : السعي بين الصفا والمروة ركن للحج ، كما تقدم . وله شروط صحة ، وسنن . ومندوبات . وواجب : فأما شروط صحته ، فهي : أولا : كونه سبعة أشواط فإن سعى أقل منها فلا يجزئه وعليه أن يكمله . إلا إذا طال الفصل عرفا ، وإلا ابتداء من أوله ، ثانيا : أن يبدأ بالصفا . فلو بدأ =

= بالمروة فلا يحسب ذلك الشوط ، وبعد الذهاب من الصفا إلى المروة شوطاً ، والرجوع منها إلى الصفا شوطاً آخر ، ثالثاً الموالاة بين أشواطه ، فلو فرق بينها تفريقاً كبيراً استأنفه ، ويغتفر الفصل اليسير : كأن يصلي أثناءه على جنازة ، أو يحصل منه بيع وشراء لا يطول عرفاً ، رابعاً : أن يكون بعد طواف ، سواء كان الطواف ركناً أو غيره ، فإن لم يفعله بعد طواف ، فلا يصح ، وإن أوقفه بعد طواف صح ، ولا يطالب بإعادته إن كان الطواف السابق عليه ركناً ، وهو طواف الإفاضة ، أو واجباً ، وهو طواف القدوم ، أما إذا أوقفه بعد الطواف المندوب : كطواف تحية المسجد ، فإنه يطالب بإعادته عقب طواف القدوم إن لم يكن وقف بعرفة ، وإلا أعاده عقب طواف الإفاضة ، لأن طواف القدوم يفوت بالوقوف ، وإنما يعيده على هذا التفصيل ، مادام بمكة أو قريباً منها ، فيرجع لإعادته ، ويعيد طواف الإفاضة لأجله ، فإن تباعد عن مكة بعث هدياً ، ولا يرجع لإعادته ، وكذلك يعيده على هذا التفصيل إذا أوقفه عقب الطواف الركن ، وهو لا يعتقد أنه ركن ، ولم ينو ذلك ، أو بعد الطواف الواجب ، ولم يعتقد وجوبه ، ولم ينو . وأما سنه فهي : أولاً : تقبيل الحجر الأسود قبل أن يخرج له ، وبعد الطواف ، وصلاة ركعتين : ثانياً : اتصاله بالطواف بأن يفعله عقب الفراغ من الطواف وركعتيه ؛ ثالثاً : الصعود على كل من الصفا والمروة عند الوصول إليه في كل شوط ؛ وينبغي أن لا يفرط في إطالة الوقوف عليهما ، كما يفعله الناس ، وإنما يسن الصعود عليهما للرجال وللنساء إن لم يكن هناك زحمة رجال ، وإلا فلا يصعدن ، رابعاً : الدعاء عليهما بلا حد ؛ خامساً : إسراع الرجال بين الميادين الأخضرين فوق الرمل المتقدم في الطواف ؛ والميلان الأخضران عمودان : أحدهما تحت منارة باب علي ؛ والثانيهما : قبالة رباط العباس ، والإسراع المذكور يكون حال ذهابه إلى المروة ، ولا يسرع في رجوعه على الراجح ، وأما مندوبات السعي فهي : الطهارة من الحدث الأصغر والكبير ، ومن الخبث ، وباقى شروط الصلاة الممكنة مندوبة له ، أما غير الممكنة فلا تندب : كاستقبال القبلة ، لعدم تيسره ؛ وليس للسعي سوى واجب واحد ؛ وهو المشي للقادر عليه .

الحنابلة - قالوا : شروط السعي بين الصفا والمروة سبعة : أحدها : النية ، ثانيها : العقل ، ثالثها : الموالاة بين مراتب السعي ، رابعها : المشي للقادر عليه ، خامسها : أن يكون السعي بعد طواف ولو كان الطواف مندوباً ؛ سادسها : أن يكون السعي سبع مرات كاملة ، وتعتبر المرة من الصفا إلى المروة ، ومن المروة إلى الصفا مرة أخرى ، وهكذا إلى تمام السبعة ، سابعها : أن يقطع المسافة التي بين الصفا والمروة كلها ، بأن يلمس عقب رجله بأسفل الصفا ، ثم يمشي إلى المروة إلى أن =



## الركن الرابع: الحضور بأرض عرفة، وكيفية الوقوف

الركن الرابع من أركان الحج الحضور بأرض عرفة، على أي حال من الأحوال، سواء كان

== يلبس أصابع رجله بها، ثم يلبس عقب رجله بأسفل المروة عند رجوعه إلى الصفا إلى أن يلبس أصابع رجله بأسفل الصفا، وهكذا، ويفتح بالصفا، ويختم بالمروة، فإن بدأ بالمروة لم تحسب له تلك المرة، وسن السعي أن يكون متطهراً من الحدث والخبث، وأن يكون مستور العورة، وأن يوالى بين السعي والطواف.

الشافعية - قالوا: للسعي شروط، ومندوبات ومكروهات: فأما شروطه فهي: أولاً: البدء بالصفا، والختم بالمروة، ويحسب الذهاب من الصفا إلى المروة شوطاً، ومن المروة إليه شوطاً آخر: ثانياً: كونه سبعة أشواط يقيناً. فهو شك في العدد نبي على الأقل، لأنه هو المتيقن، ويلزم استيعاب المسافة في كل شوط، وأن لا يصرف سعيه إلى غير ذلك، فلو قصد به المسابقة فقط فلا يصح: ثالثاً: أن يقع بعد طواف الإفاضة أو القدوم، بشرط أن لا يتخلل بينهما وقوف بعرفة، فلو طواف للقدوم، ثم وقف بعرفة: فلا يسعي حينئذ، بل يؤخره حتى يفعله بعد طواف الإفاضة: وأما مندوباته فهي: أولاً: أن يخرج إليه من باب الصفا، وهو أحد أبواب المسجد الحرام: ثانياً: أن يرقى على الصفا حتى يرى الكعبة: أما النساء، فلا يسن لهن ذلك، إلا إذا خلا المحل عن الرجال الأجانب: ثالثاً: الذكر الوارد عند كل منهما، وهو أن يقول بعد استقبال الكعبة، سواء رقى على الصفا، أولاً: الله أكبر ثلاثاً، ثم يقول: والله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده. لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون، ثم يدعو بما شاء ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات، رابعاً: أن يكون متطهراً من الحدث والخبث، مستور العورة: خامساً: عدم الركوب إلا لعذر: سادساً: أن يهرول الرجل في وسط المسافة ذهاباً وإياباً، وأما في أول المسافة وآخرها فيمشي على حسب عادته، كما أن المرأة لا تهرول مطلقاً: سابعاً: أن يقول في حال سعيه: رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم: ثامناً: اتصاله بالطواف، واتصال أشواطه بعضها ببعض من غير تفريق، ويكره الوقوف أثناءه بغير عذر، وتكراره، وصلاة ركعتين بعده بقصد أنهما سنة للسعي.

يقظان أو نائماً ، وسواء كان قاعداً أو قائماً ، وسواء كان واقفاً أو ماشياً ، باتفاق ، وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الشافعية - قالوا : للوقوف بعرفة شروط ، وسنن ؛ أما شروطه فهي : أولاً : أن يكون ذلك الحضور في وقته ؛ ووقته من زوال شمس اليوم التاسع من ذي الحجة إلى فجر يوم النحر . ويكفي الحضور من ذلك الوقت ولو لحظة ؛ ثانياً أن يكون الحاج أهلاً للعبادة . بأن لم يكن مجنوناً . ولا سكران زائل العقل . فإن كان مجنوناً أو سكران زائل العقل لم يجزه ذلك الحضور عن الفرض . وأما المنعنى عليه فهو كالمجنون إن لم ترج إفاقته ، وإلا ظل محرماً إلى أن يفيق من الإغماء ، وأما سننه : فمنها أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم عند الصخرات السكبار التي في أسفل جبل الرحمة إن سهل عليه ذلك ، وإلا اكتفى بالتقرب منها بحسب الإمكان ، وهذا للرجال . أما النساء فيندب لهن الجلوس في حاشية الموقف إلا أن يكون لهن هودج ونحوه فإن الأولى لهن حينئذ الركوب فيه ، ومنها الإكثار من الدعاء والذكر والتهليل . كأن يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك . وله الحمد . وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً ، اللهم اشرح لي صدري . ويسر لي أمري . اللهم لك الحمد كالذي نقول . وخيراً مما نقول ، ويندب غير ذلك من الأدعية المعروفة . ويكرر كل دعاء ثلاثاً . ويفتح بالتحميد والتمجيد والتسبيح . والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وينتقم بمثل ذلك مع التأمين . ويكثر من البكاء ، ومن قراءة سورة الحشر ، ومنها أن يحرص على أكل الحلال ، وعلى خلوص النية ، ومزيد الخضوع والانكسار ، ومنها رفع يديه - ولا يجاوز بهما رأسه - وأن يبرز للشمس إلا لعذر ، وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل دخول وقت الوقوف ، وأن يتجنب الوقوف في الطريق ؛ ومنها أن يكون متطهراً من الحدث والخبث ، مستور العورة . مستقبل القبلة . وأن يكون راكباً إن أمكن . وأن لا ينهر السائل . أو يحتقر أحداً من خلق الله . وأن يترك المخاصمة والمشاتمة ، ومنها أن يقف بعرفة إلى الغروب ليحصل الجمع بين الليل والنهار .

الحنفية - قالوا : للحضور بعرفة شرط . وواجب وسنن ، أما شرطه فهو أن يكون في وقته الشرعي . وهو من بعد زوال شمس اليوم التاسع من شهر ذي الحجة إلى فجر يوم النحر ولا يشترط النية . ولا العلم والعقل . فمن حضر في عرفة في هذا الوقت صح حجه . سواء كان نائماً أم لا ، طالما بأنه في عرفة أو جاهلاً ، أو مجنوناً ، أو منغى عليه ، أو نائماً ، أو يقظان ، وأما واجبه فهو أن يمتد إلى غروب الشمس إن وقف نهاراً . أما إن وقف ليلاً فلا واجب عليه . فإذا وقف =

= بالنهار ودفع من عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم ، وأما سننه فهي : الاغتسال ، وأن يخطب الإمام خطبتين ، وأن يجمع الحاج بين صلاة الظهر والعصر بالشروط المتقدمة في مبحث الصلاة ، وأن يعجل الوقوف عقبهما ، وأن يكون مفطراً ، وأن يكون متوضئاً ، وأن يقف على راحلته ، وأن يكون وراء الإمام قريباً منه بقدر إمكانه ، وأن يكون حاضر القلب ، فارغاً من الأمور الشاغلة عن الدعاء ، وأن يقف عند الصخرات السود ، وهي موقف النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن تعذر الوقوف عندهما اجتهد أن يكون قريباً منها بقدر الإمكان ، وأن يرفع يديه مبسوطتين ، ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويلبي في موقفه ، ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات ، وأن يستمر في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله بالخشوع والتذلل والإخلاص ، وأن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يدعو بقضاء الحوائج لغروب الشمس ، ولا يتقيد بصيغة خاصة في دعائه ، بل يدعو بما شاء ، والأفضل أن يكون أكثر دعائه ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا نعبد إلا إياه ، ولا نعرف ربا سواه : اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً : اللهم اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار ، أجرني من النار بعفوك ، وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين ، اللهم إذهبني للإسلام فلا تنزعني عني ولا تنزعني عنه حتى تقيضني وأنا عليه ، والسنة أن يخفي صوته بالدعاء .

الحنابلة - قالوا : للحضور بعرفة شروط ، وواجب ، وسنن أما شروطه : فمنها أن يكون الحضور إلى عرفة باختياره ، فلا يصح حضور من أكره على الوقوف : ومنها أن يكون أهلاً للعبادة ، فلا يصح الحضور من مجنون ، ولا سكران ، ولا مغشى عليه ، ومنها أن يكون في الوقت المعتبر له شرعاً ، وهو من فجر اليوم التاسع من شهر ذي الحجة إلى فجر اليوم العاشر ، وهو يوم النحر ، ويجزئه الوقوف ، ولو لم يعلم بأن المكان الذي وقف فيه من عرفة ، ولو لم يعلم بأن هذا الزمن هو زمن الوقوف . فمضى صادف المكان والزمن صح وقوفه ، ولو لم يعلم بهما . وأما واجبه فهو حضوره بعرفة جزءاً من الليل إذا كان قد وقف نهاراً ، وأما من جاء الجبل ليلاً ، فإنه يجزئه الحضور في وقته المذكور ، ولا شيء عليه . وأما سننه : فمنها أن يقف على راحلته ، وأن يستقبل القبلة ، وأن يكون عند الصخرات وجبل الرحمة ، ولا يطلب صعوده ، وأن يرفع يديه عند الدعاء ، وأن يكثر الدعاء والاستغفار والتضرع وإظهار الضعف والافتقار ، ويلجأ في الدعاء ، ولا يستبطن =

## واجبات الحج

رمى الجمار — المبيت بمنى — الوجود بمزدلفة

وقد عرفت مما تقدم أن كل ركن من أركان الحج له شروط وواجبات ، وسنن ، وقد بينا كل ما يخص كل ركن منها قريباً ، وبقيت واجبات عامة لا تخص ركناً دون ركن ، وهي التي نريد بيانها

= الإجابة ، ويكرر كل دعاء ثلاث مرات ؛ ويكثر من قول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ؛ اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري نوراً ، وفي سمعي نوراً ؛ ويسر لي أمري .

المالكية — قالوا : من أركان الحج الحضور بعرفة بأى جزء منها على أى حال كان ، سواء لبث بها أو لم ، إلا أنه إن كان ماراً شرط فيه امران . الأول : العلم بأنها عرفة ، فلو مر بها جاهلاً لا يكفيه ذلك ، الثاني : أن ينوي بمروره الحضور ، فلو مر بها . ولم ينو ذلك ، فلا يكفيه وأما غير المار . وهو من لبث بها . فلا يشترط فيه شيء من ذلك ؛ فيكفي مكثه بها وهو قائم . أو مغشى عليه . وقد تقدم أن الركن هو الحضور لحظة من الليل من غروب شمس اليوم التاسع من ذى الحجة إلى طلوع الفجر . وواجب الركن الظماً نيتاً في حضوره . فإن لم يطمئن لزمه دم ، كما يجب الوقوف في نهار التاسع بعد الزوال إلى الغروب ، فإذا تركه بغير عذر فعليه دم ، فالحضور بعرفة نوعان : ركن يفسد الحج بتركه ، وواجب يلزم في تركه دم . فالأول لحظة من غروب شمس يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر . والثاني لحظة من زوال شمس يوم عرفة إلى غروب الشمس من ذلك اليوم . ويجزئ الوقوف بأى جزء من عرفة كان . ولكن الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام . وذلك عند الصخرات العظام المنبسطة في أسفل جبل الرحمة . ويندب السير لعرفة بعد طلوع الشمس من اليوم التاسع وأن ينزل إذا وصلها بالمحل المعروف بنمرة . والاعتسال للوقوف . والتضرع والابتهاج إلى الله تعالى بالدعاء ، والتطهر من الحدث ، والركوب ، والقيام للرجال . إلا لعذر . وأما النساء فلا يندب لهن القيام . ويسن الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة تقديماً . وأن يخطب الإمام خطبتين يعلم الناس فيهما ما يفعل بعرفة إلى آخر الحج . وتكون الخطبتان إثر زوال الشمس من اليوم التاسع . ثم يؤذن . ويقام للظهر وهو على المنبر . ثم ينزل فيصلي بالناس الظهر . ثم يؤذن . ويقام ثانياً للعصر . ثم يصليها بهم . ويجمع هذا الجمع ، ولو كان =

ها هنا ذا ، ومنها رمى الجمار ، والمبيت بمنى ، والوجود بالمزدلفة ، والحلق ، والتقصير ، وغير ذلك مما هو مفصل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= اليوم يوم جمعة ، وعليه فلا جمعة في هذا اليوم ، ثم ينصرف الناس بعد الصلاة للوقوف إلى الغروب فإذا غربت الشمس ، ودخل الليل ، ومعرفة ، فقد حصل الركن ، كما حصل الواجب بالحضور نهاراً .

(١) الشافعية - قالوا : واجبات الحج العامة خمسة : الأول : الإحرام من الميقات على التفصيل المتقدم ، الثاني : الوجود بمزدلفة ، ولو لحظة ، بشرط أن يكون ذلك في النصف الثاني من الليل بعد الوقوف بمعرفة ، ولا يشترط المسك ؛ بل يكفي مجرد المرور بها ، سواء أعلم بأنهم بالمزدلفة أم لا ، الثالث : رمى الجمار ؛ بأن يرمى جمرة العقبة وحدها يوم النحر . والجمرات الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التي هي عقب يوم النحر ؛ ويدخل وقت الرمي بانتصاف ليلة النحر ، بشرط تقدم الوقوف ، ويمتد وقته إلى آخر أيام التشريق ؛ ولا بد من تحقق معنى الرمي ، فلو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به ، وكذا لا بد من قصد مكان الرمي فلا يجزئ الرمي في الهواء وإن وقع في الرمي ، ولا يجزئ الرمي إلا إذا تحقق إصابة الرمي ، والرمي المعتبر شرعاً هو ما كان باليد لا بقوس ونحوه ، فإنه لا يجزئه إلا لعذر ، ولا يجزئ في الرمي إلا الحجر ، أما اللواؤ ، والملح ، والأجر ونحوه فلا يجزئ ، ولا بد أن يحزم الرامي بأنه رمى سبع حصيات في كل جمرة من الجمرات الثلاث ، وذلك في اليوم الثاني ، والثالث ، والرابع من أيام العيد ، كما أنه لا بد أن يتحقق رمي سبع حصيات في جمرة العقبة ، وهي التي تتكون في يوم العيد ، فإن شك كمل حتى يتحقق السبع ويشترط في السبع حصيات أن ترمى في سبع مرات ، أما لو رماها على غير ذلك فلا تحسب إلا واحدة ؛ ولا بد من الترتيب بين الجمرات الثلاث التي يرميها أيام التشريق ، فيبدأ برمي الجمرة التي تلي مسجد الخيف ، ثم الوسطى ؛ ثم العقبة ، فلا ينتقل إلى واحدة إلا بعد تمام ما قبلها . وسنن الرمي : منها الاغتسال له كل يوم ومنها تقديم الرمي أيام التشريق على صلاة الظهر . ومنها الموااة بين الرميات وبين الجمرات . ومنها أن يكون الرمي باليد اليمنى إن سهل ، ومنها غسل الحصى إن احتملت نجاسة . ومنها أن يكون الجمر صغيراً أقل من الأنملة . ومنها إبدال التلبية بالتكبير عند أول حصاة يرميها ومنها أن يرمى راكباً إذا أتى من منى راكباً . ومنها أن يرمى بحصيات جديدة لم يرم هو ولا غيره بها . وكره مخالفة شيء من تلك السنن . الرابع : من واجبات الحج : المبيت بمنى . ويشترط فيه أن يكون معظم الليل من ليالي أيام التشريق الثلاثة لمن لم يتعجل . أما من أراد أن يتعجل . ويخرج من منى إلى مكة في اليوم الثاني من أيام التشريق وهو الثالث من أيام العيد ، =

= فيسقط عنه المبيت بمنى ليلة الثالث من أيام التشريق والرمى فيه . لقوله تعالى : ( فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ) - الآية . بشرط أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني ، فلو غربت عليه الشمس ، وهو بمنى ، تعين عليه المبيت ليلة الثالث . والرمى فيه ، إلا إذا كان تأخيره لعذر ، ويشترط لجواز الخروج المذكور أن يكون بنية مقارنته له ، فلو خرج من غير نية لزمه العود وأن لا يعزم على العود حال خروجه . فلو خرج عازماً على العود لزمه العود . ولا تفيد نية الخروج ، وإنما يجب المبيت بمنى ليالي الرمي على غير المعذور ، أما المعذور : كمرعاة الإبل . وأهل السقاية بمكة أو بالطريق ، ومن خاف على نفسه وماله من المبيت فيرخص له في ترك المبيت ولا يلزمه أما الرمي فلا يسقط ، الخامس : التباعد عن محرمات الإحرام السابقة .

الحنفية - قالوا : واجبات الحج الأصلية خمس : أولاً : السعى بين الصفا والمروة ؛ ثانياً : الحضور بمزدلفة ، ولو ساعة قبل الفجر ، فلو ترك الحضور بالمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه دم إلا إذا كانت به علة أو مرض فلا شيء عليه ، ثالثاً : رمي الجمار لكل حاج ؛ وكيفيته أن يرمي يوم النحر جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات ونحوها ، مما يجوز عليه التيمم ، ولو كفاً من تراب ، فإنه يقوم مقام الحصاة الواحدة ، ولا يجوز الرمي : بحشب ، وعنبر ، ولؤلؤ ، وذهب وفضة ، وجرهر ، وبعر ، ونحو ذلك ، لأنه ليس من جنس الأرض ، ويكره أخذ الحصاة ونحوها من عند الجرة ، كما يكره نثرها ، ويكره أن يرمى أكثر من سبع حصيات ، ويسن في الرمي أن يكون بين الراعي وبين الجرة - أي المكان الذي يرمى فيه الحصى - خمسة أذرع ، وأن يمسكها برءوس أصابعه ، فإن رماها ونزلت على رجل أو رجل ، فإن وقعت بنفسها بقرب الجرة جاز ، أما إن وقعت في مكان بعيد عن الجرة ، فإنها لا تجزئه ، ويرمي غيرها وجوباً ، ويقدر البعد بثلاثة أذرع ؛ وأن يكبر مع رمي كل حصاة ، بأن يقول : باسم الله ؛ الله أكبر ، ويقطع التلبية لأولها ، ويكره أن يتخذ حجراً واحداً يكسره إلى حصى صغير يرمى به ؛ ووقت أداء رمي جرة العقبة فجر يوم النحر إلى فجر اليوم الثاني منه . فإن قدمه عن ذلك لا يجزئه ، وإن أخره عن ذلك لزمه دم ، ويستحب أن يكون هذا الرمي بعد شروق الشمس إلى الزوال ، ويباح بعد ذلك إلى الغروب ، ويكره بالليل ، كما يكره بعد فجر النحر إلى طلوع الشمس ؛ ثم يرمى ثاني يوم النحر الجمار الثلاث ؛ ويسن أن يبدأ برمي الجرة الأولى ، وهي التي تلي مسجد الخيف ، ثم بالجرة الوسطى ، ثم بجرة العقبة ؛ وفي كل منها يرمى سبع حصيات بالكيفية المتقدمة ، فإن عكس هذا الترتيب بأن رمي الجرة الوسطى مثلاً قبل الجرة الأولى ، سن له إعادة الرمي ، ويسن أن يقف بعد أن يتم الرمي الذي بعده رمي آخر =



بمقدار قراءة ثلاثة أرباع جزء من القرآن - ثلث ساعة تقريباً - ووقت الرمي في اليوم الثاني والثالث هو من بعد الزوال إلى الغروب : وبكره في الليل إلى الفجر وقبل الزوال لا يجزئ ، وبعد فجر اليوم الثاني يلزمه دم بالتأخير ويدعو لنفسه أو لغيره بما شاء : رافعاً يديه نحو القبلة أو نحو السماء ؛ ثم يرمي كذلك في ثالث أيام النحر . وكذا في تاليه إن بقي هناك ، ويجوز له أن يرمي ماشياً أو راكباً . والأفضل في رمي الأولى والوسطى أن يكون ماشياً ، وفي رمي جمرة العقبة أن يكون راكباً ؛ رابعاً : الحلق أو التقصير ، خامساً : طواف الصدر ، أماماً عدداً ذلك من الواجبات فهي متعلقة بكل واجب من هذه الواجبات الاصلية ، أو متعلقة بشرط أو ركن على حدته ، وقد عدلت مما تقدم واجبات الطواف ؛ وواجبات السعى ، وواجبات الوقوف ، وبقي من الواجبات : الترتيب بين الرمي والحلق . والذبح يوم النحر ، وتوقيت الحلق بالزمان والمكان . والضابط أن كل ما يترتب على تركه دم فهو واجب ، وسيأتي بيان كل ما يترتب على تركه دم في مبحث « جناية الحج » .

الحنابلة - قالوا : للحج واجبات سبعة : الأول : الإحرام من الميقات المعتبر شرعاً . الثاني : وقوفه بعرفة إلى الغروب إذا وقف نهاراً ؛ الثالث : المبيت بالمزدلفة ليلة النحر على غير السقاة والرعاة ، ويتحقق بالوجود في أي لحظة من النصف الثاني من الليل ، الرابع : المبيت بمنى على غير السقاة والرعاة ليالي أيام التشريق ، الخامس : رمي الجمار على الترتيب ، بأن يبدأ بالتى تلى مسجد الخيف ، ثم بالوسطى ؛ ثم بجمرة العقبة ، ولا يجزئ في الرمي أن يرمى بحصاة صغيرة جداً ، أو كبيرة ، ولا يرمى بها غيره ، ولا يجزئ أيضاً بغير الحصى : بكوهر ، وذهب ، ونحوهما ، ويشترط رمي الحصى ، فلا يكفي وضعه في المرمى بدون رمي ؛ ويشترط كون الرمي واحدة بعد واحدة إلى تمام السبع ، فلو رمى أكثر من واحدة في مرة واحدة حسب ذلك واحدة ، ويشترط أيضاً أن يعلم وصول الحصى إلى المرمى ، فلا يكفي ظن الوصول ، ولو رمى حصاة ووقعت خارج المرمى ، ثم تدرجت حتى سقطت فيه أجزأته ؛ وكذا إن رماها فوقعت على ثوب إنسان فسقطت في المرمى ، ولو بدفع غيره أجزأته أيضاً ، ووقته من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله بعرفة ، ولا يصح الرمي في أيام التشريق إلا بعد الزوال ؛ السادس : الحلق أو التقصير . السابع : طواف الوداع .

المالكية - قالوا . واجبات الحج العامة التي لا تنحصر ركناً من أركانها أمور : منها النزول بمزدلفة بقدر حط الرحال بعد أن ينزل من عرفة ليلاً ؛ وهو سائر إلى منى إذا لم يكن عنده عذر ، وإلا فلا =

== يجب عليه النزول بها ، ومنها تقديم رمى جرة العقبة في اليوم العاشر على الحلق ، وطواف الإفاضة ، فلو حلق قبل الرمي ، أو طاف للإفاضة قبله فعليه دم ، وأما تقديم الرمي على النحر ، وتقديم النحر على الحلق ؛ وتقديم الحلق على طواف الإفاضة فهو مندوب ، فالمطلوب في يوم النحر أربعة أمور : رمى جرة العقبة ، نحر الهدى ، أو ذبحه ، الحلق ، طواف الإفاضة ، وتفعل على هذا الترتيب ورمي جرة العقبة في ذاته واجب ، ووقته من طلوع فجر يوم النحر ، ويندب أن يكون بعد طلوع الشمس إلى الزوال ، ويكره تأخيره عنه ، ومنها الرجوع للمبيت بمنى بعد طواف الإفاضة ، فيبيت بها ثلاث ليال وجوباً ، وهي : ليلة الثاني ، والثالث ، والرابع من يوم النحر إن لم يتعجل ، أما إذا تعجل فيكفيه المبيت ليلتين ، ويسقط عنه البيات ليلة الرابع ، والرمي في ذلك اليوم ، بشرط أن يجاوز جرة العقبة قبل غروب اليوم الثالث ، وإلا تعين عليه المبيت بها ليلة الرابع ، والرمي فيه ، ومنها رمي الجمار في أيام التشريق الثلاثة بعد يوم عيد النحر يرمي في كل يوم ثلاث جمرات كل منها بسبع حصيات ، ووقت الرمي في كل يوم منها من زوال الشمس إلى الغروب ، فلو قدم الرمي على الزوال لا يكفي ، وعليه دم إن لم يعده بعد الزوال ؛ وإن أخره إلى الليل أو إلى اليوم الثاني فعليه دم ، ويندب أن يكون في كل يوم قبل أن يصلي الظهر ، ويشترط في صحة الرمي أمور ، أولاً : أن يبدأ برمي الجرة الكبرى ؛ وهي التي تلي مسجد منى ، ثم الوسطى التي في السوق ، ثم يختم بالعقبة ، وليس في يوم النحر سوى رمي جرة العقبة ، كما تقدم ، ثانياً : أن يكون ما يرمى به من جنس الحجر فلو رمى بطين لا يكفي ، ثالثاً : أن لا يكون صغيراً جداً : كالقمحة ، بل يكون كالحصى الذي يتحاذف به الصبيان وقت اللعب ، أو يجعل الحصى بين السبابة والإبهام من يده اليسرى ، ثم يحذفها بسبابة اليمنى ، فلو رمى بصغير جداً لا يجزئ ، وإن رمى بكبير أجزأه مع الكراهة ؛ ولا يشترط طهارة ما يرمى به ؛ فلو رمى بمتنجس أجزأه ، وندب أن يعيده بطاهر ، رابعاً : أن يكون الرمي باليد فلو رمى برجله لا يكفي ، ويندب أن يكون الرمي بيده اليمنى إن كان يحسن الرمي بها ، ومن الواجبات : الحلق ، فلو تركه لزمه دم وكذا يلزمه دم إذا أخره حتى يرجع لبلده ، أو أخره عن أيام التشريق ولم يفعله بمكة ، أما إذا فعله بها ولو بعد أيام التشريق فلا دم عليه ، ويجزئ عن الحلق التقصير بالنسبة للرجل ، وخالف السنة ، وأما المرأة فالواجب في حقها التقصير ، ولا تحاق ، لأنه مثله ، وكيفية التقصير بالنسبة لها : أن تأخذ قدر الأذنة من شعر رأسها وأما الرجل ، فيأخذ الشعر من قرب أصله وجذوره ، فلو أخذ من أطرافه كما تفعل المرأة أجزأه ذلك وأساء ، ومن واجباته الفدية ، وهدى للفساد ؛ وهدى للقران أو التمتع ، وسيأتي بيانها عند الكلام عليها .

## سنن الحج

أما سنن الحج : فمنها ما يتعلق بالإحرام ، وقد تقدمت في مبحث ما يطلب من مريد الإحرام قبل الشروع فيه ، ومنها ما يتعلق بالطواف . ومنها ما يتعلق بالسعى ، ومنها ما يتعلق بالوقوف ، وقد تقدم جميع ذلك في المباحث السابقة ، وبقيت سنن أخرى مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط ١١ .

(١) الحنفية — قالوا : بقي سنن . منها المبيت بمنى في ليالي أيام النحر . ومنها المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الخروج من عرفة ، ومنها أن يذهب من مزدلفة إلى منى قبل طلوع الشمس ، ومنها الترتيب بين الجمار الثلاث ، وقد تقدم لك أن أصل رمي الجمار واجب .  
وللحج آداب أيضاً ، وهي كثيرة : منها أن يقضى ديوانه قبل حجه ، ومنها أن يستشير ذارياً في سفره ذلك العام الذي يريد فيه أداء الحج ، ومنها أن يستخير الله تعالى ، وسنة الاستخارة : أن يصلي ركعتين بسورة الإخلاص بعد أم الكتاب ؛ ويدعو بدعاء الاستخارة المأثور ، ثم يبدأ بالتوبة وإخلاص النية ورد المظالم ؛ ومنها أن يستسمح خصومه وكل من له معاملة ، ومنها أن يقضى ما قصر فيه من العبادات ، ومنها أن يتجرد من الرياء والسمعة والفخر ، ومنها أن يجتهد في تحصيل النفقة الحلال ، فانه لا ثواب للحج بالمال الحرام وإن سقط به الفرض حتى ولو كان المال مغضوباً ، ومنها أن يتخذ رفيقاً صالحاً يذكره إن نسي ، ويصبره إذا جزع ، ويعينه إذا عجز . ومنها أن يجعل خروجه يوم الخميس ؛ وإلا فيوم الاثنين أول النهار من أول الشهر ، ومنها أن يودع أهله وإخوانه ويستسمحهم ، ويطلب دعاءهم ، ويذهب إليهم لذلك ؛ وأما هم فيسن لهم أن يذهبوا إليه عند قدومه ، ومنها أن يصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وبعد الرجوع إلى بيته ، ويقول عقب الصلاة حين يخرج : اللهم إليك توجهت ، وبك اعتصمت ؛ وعليك توكلت ، اللهم أنت ثقتي وأنت رجائي ، اللهم اكفني ما أهمني ، وما لا أهتم به ، وما أنت أعلم به مني ، عز جارك ، ولا إله غيرك ، اللهم زدني التقوى ، واغفر لي ذنوبي ، ووجهني إلى الخير أينما توجهت ، اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب ، والحور بعد الكور ، وسوء المنظر في الأهل والمال وإذا خرج يقول : بسم الله ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، توكلت على الله ، اللهم وفقني لما تحب وترضى ، واحفظني من الشيطان الرجيم ، وقرأ آية الكرسي ، وسورة الإخلاص ، والمعوذتين ، وإذا ركب الدابة يقول : بسم الله ، الحمد لله الذي هدانا للإسلام ، وعلينا القرآن ، ومن علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم ، الحمد لله الذي جعلني من خير أمة أخرجت =

== للناس ، سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وإنا إلى ربنا لمنقلبون الحمد لله رب العالمين .

الشافعية - قالوا : سنن الحج كثيرة : منها المبيت بمنى ليلة عرفة ، وإنما كان سنة لأن المقصود منه الاستراحة ؛ بخلاف المبيت ليالي التشريق ، فإنه واجب ، كما تقدم ومنها سرعة السير في بطن وادي محسر ، وهو مكان فاصل بين مزدلفة ومنى ، سمي بذلك لأنه حسر ، أي عجز فيه القبيل الذي أراد أبرهة هدم الكعبة به ، وهو المذكور في الآية ، ومنها الخطب المسنونة فيه ، وهي أربع : إحداهما : يوم السابع من ذي الحجة ، وهي خطبة مفردة يخطبها الإمام أو نائبه : كأمر الحج بعد صلاة الظهر بالمسجد الحرام ، يفتتحها بالتكبير إن كان غير محرم ، وبالتلبية إن كان محرماً ، والأفضل أن يكون الخطيب محرماً ، ثانيها : يوم عرفة بنمرة قبل صلاة الظهر ؛ وهما خطبتان ، ثالثها : يوم النحر بمنى ، وهي واحدة بعد صلاة الظهر ، رابعها : يوم النفر الأول بمنى ، وهي واحدة بعد الظهر ، وينبغي للخطيب أن يعلم الناس في كل الخطب المذكورة ما يكون بعد كل خطبة من أعمال الحج ؛ ومن السنن حلق الرجل ، وتقصير الأثني ، ومنها الوقوف بالمشعر الحرام ؛ وهو جبل قزح - بوزن عمر - يذكرون الله تعالى عنده ، ويدعون ربهم إلى الإسفار مع استقبال القبلة ، ومنها أن لا يتعجل من منى ، بل يبقى بها جميع ليالي التشريق ؛ ومنها الذكر المسنون ؛ كأن يقول عند رؤية البيت الحرام ما سبق بيانه ؛ ويقول في أول طوافه ما تقدم أيضاً ، ويقول قبالة البيت : اللهم إن البيت بينك ، والحرم حرمك . والامن أمنك ، وهذا مقام العائذ بك من النار ، ويقول بين الركنين اليمانيين : ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار ، ويقول في الرمي : اللهم حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وسعيماً مشكوراً ، ويقول في السعي : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم ، إنك أنت الأعز الأكرم ، ومنها أن يقضى ديونه قبل حجه ، ومنها إرضاء خصومه ، وأن يتوب من جميع المعاصي ، وأن يتعلم كيفية الحج . وأن يستسمح كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة ، ومنها أن يكتب قبل سفره وصية ، ويشهد عليها ، وأن يطلب رفيقاً صالحاً موافقاً راغباً في الحج ، وأن يكثر من الزاد والنفقة ليواسي منه المحتاجين ، ومن السنن الإكثار من الصلاة والطواف والاعتكاف في المسجد الحرام كلما دخله ، ومنها دخول الكعبة والصلاة فيها ولو نقلاً ، ومنها الإكثار من شرب ماء زمزم مع التضلع منه . مستقبلاً القبلة عند شربه قالوا : اللهم إني بلغتني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال : دماء زمزم لما شرب له ، وأنا أشربه لسعادة الدنيا والآخرة ، اللهم فافعل ، ثم يسمي الله تعالى . ويشرب ، ويتنفس ثلاثاً ، ==

= ويسن الدخول إلى البئر ، والنظر فيها ، والنزح منها بالدلو ، ونضع وجهه ورأسه وصدره بمائها ، ويزود منها عند سفره .

المالكية - قالوا : للحج سنن ومندوبات ، فأما سننه فهي أولا : الخطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة ، كما تقدم ؛ ثانياً : جمع الظهر والعصر به جمع تقديم كما تقدم ؛ ثالثاً : قصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة ، أما هم فلا يقصرون ؛ رابعاً : جمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة إليها ، وهذا الجمع يكون تأخيراً في وقت العشاء ، وإنما يسن لمن وقف بعرفة مع الإمام ، ثم سار إلى المزدلفة مع الناس ، أو لم يسر معهم ؛ وهو قادر عليه ، فإن لم يقف مع الإمام ، فلا يجمع بينهما ، بل يصلي كل صلاة في وقتها ، وإذا لم يسر مع الناس لعجزه عن السير معهم . فإنه يؤخر المغرب ، ويجمعها مع العشاء عند دخول وقتها في أي مكان شاء ، خامساً : قصر العشاء لغير أهل مزدلفة : فالجمع بعرفة ومزدلفة سنة لكل حاج ولو كان من أهلها ، والقصر إنما لا يسن لغير أهل المحل الذي فيه القصر ؛ سادساً : تقليد الهدى ؛ سابعاً : الإشعار ، وقد تقدم بيان معناها ، وبيان ما يترك ، وما يشعر من الأنعام ، وما لا يقلد منها ، ولا يشعر ، ومن السنن غير ذلك مما تقدم في خلال الأركان ؛ وأما مندوباته فهي النزول بذي طوى لمن وصل مكة ليلاً ، فبيت بها ليدخل مكة نهاراً ضحوة ، والغسل لمن دخلها إن لم يكن حائضاً ، أو نفساء ، أما هما فلا يندب لهما الغسل ، لأنه للطواف بالبيت ، ولا يصح منهما ، كما تقدم ، والدعاء بعد تمام الطواف ، والإكثار من شرب ماء زمزم بنية حسنة ، فقد ورد ماء زمزم لما شرب له ، ونقل ماء زمزم ، والوقوف مع الناس بعرفة ؛ والدعاء ، والتضرع ، حال الوقوف إلى الغروب ، والبيات بمزدلفة ليلة العاشر من ذي الحجة ، والارتحال منها إلى منى بعد صلاة الصبح وقبل الإسفار ، ووقوفه بالمشعر الحرام ، مستقبلاً يدعو الله تعالى ، ويثني عليه للإسفار ، والإسراع بيطن محسر ، وهو واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر ، سمي بذلك لحسر أصحاب الفيل ونزول العذاب عليهم فيه ، كما في سورة الفيل ، وإنما يندب الإسراع فيه لغير المرأة ؛ وأما المرأة فلا يندب لها إلا إذا كانت راكبة ؛ ومنها رمي جرة العقبة حين وصوله إلى منى ، وبعد طلوع الشمس ، كما تقدم ؛ والمشى في غير جرة العقبة ، والتكبير مع كل حصاة يرميها ، وتتابع الحصيات حال الرمي ، بأن لا يفصل بين رمي بعضها والبعض الآخر ، والتقاط الحصيات التي يرميها بنفسه ، وفعل الذبح والحلق قبل الزوال يوم العيد ، وتأخير الحلق عن الذبح ، وفعل طواف الإفاضة في ثوبه إحرامه وعقب حلقه ، وقوفه عقب رمي الجمرتين الأولين ، وهما الكبرى والوسطى للدعاء ، وجعل الجرة الأولى خلفه ، ونزول غير المستعجل بالمحصب ، =

## ما يمنع الحاج من فعله

يمنع الحاج من أمور بعضها مفسد للحج بحيث لو فعله بطل حجه ، ومنها ما يترتب عليه هدى وهو من الإبل أو البقر أو الغنم ، كما سيأتي في مبحثه ، ومنها ما يترتب عليه فدية ، وهي صدقة من طعام أو غيره .

## مفسدات الحج

يفسد الحج بترك الوقوف بعرفة في وقته المتقدم باتفاق المذاهب ، وكذا يفسد بترك ركن من أركانه ، على التفصيل المتقدم في المذاهب ، وكذا يفسد بالجماع . باتفاق أيضاً ، ولكن وقت الفساد بالجماع وشروطه مختلفة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= وهو واد يكثرفيه الحصى جهة مقبرة مكة عند كداء ، فإذا رجع من منى إلى مكة بعد رمى اليوم الرابع ندب له النزول بهذا المكان قبل أن ينزل مكة ، فإذا نزل به أقام حتى يودي به أربع صلوات وهي من الظهر إلى العشاء ، فيؤخر صلاة الظهر ليوقعها به إن لم يخف خروج وقتها الاختياري ، وإنما يستحب النزول به إن لم يصادف رجوعه يوم الجمعة ، وإلا فلينزل إلى مكة ، ولا يعرج عليه كما لا يستحب النزول به لمن تعجل ، وخرج من منى بعد رمى الثاني من أيام التشريق ، وطواف الوداع لمن أراد الخروج من مكة . وقدم تقدم ، ومن المندوبات عدا ذلك ما تقدم مع الأركان .  
الحنابلة — قالوا : بقي من مسنونات الحج أمور : منها المبيت بمنى ليلة التاسع من ذي الحجة . ومنها خطبة الإمام للحجاج يوم الثامن من ذي الحجة بالمسجد الحرام ، ويوم عرفة بها ويوم الأضحية بمنى . ومنها استمرار التلبية إلى رمى جمرة العقبة . ومنها غير ذلك . كاستقبال القبلة حال رمى الجمار .

(١) المالكية — قالوا : الجماع مفسد للحج . وهو أن يغيب الحشفة أو قدرها في قبل أو دبر آدمي أو غيره . سواء كان الفاعل صغيراً أو كبيراً ، وسواء كان المفعول به مطيقاً أو لا . فإذا كان الحاج متزوجاً بصغيرة مراقة له في حجه . وفعل بها ذلك . بطل حجها ، والكبيرة من باب أولى ، ولا فرق في بطلان الحج بذلك بين أن يكون ذا كرا ، أو ناسياً ، أو جاهلاً ، ومثل ذلك ما إذا أمني بتقبيل أو مباشرة ، أو نظر ، أو فكر ، أو غير ذلك ، إلا أنه يشترط في فساد الحج بالإنزال بسبب النظر أو الفكر أن يطبأهما ، أما الإماء بمجرد النظر أو الفكر ، فإنه لا يفسد . أما إذا أمني =



== بسبب القبلة ، فإن حجه يفسد ، ولو لم يكررها ، فمن كانت معه زوجته في الحج فينبغي أن يتجنب مداعبتها أو تقبيلها في الوقت الذي يحظر الشارع فيه إتيان النساء ؛ وإنما يفسد الحج بالجماع أو بإزالة المنى بسبب من الأسباب المذكورة إن وقع قبل رمي جرة العقبة ، ووقت رميها هو يوم النحر قبل طواف الإفاضة . وقبل مضي يوم النحر ، ويفسد حجه بالجماع أو الإزالة المذكورين قبل رمي الجرة المذكورة ، سواء حصل قبل الوقوف بعرفة أو بعده ؛ أما إذا جامع أو أخرج المنى بسبب من الأسباب المذكورة بعد أن قام برمي جرة العقبة ، أو بعد طواف الإفاضة ، أو بعد أن مضي يوم النحر ، ولم يكن رمى ولا طاف ، فإن حجه لا يفسد ، ولكن يلزمه في هذه الأحوال ذبح فداء ؛ فلا تحل النساء بجماع أو مقدماته ، كما لا يحل عقد النكاح بعد رمي جرة العقبة ، ومن فعل ذلك فإن حجه لا يفسد ، ولكن يكون قد فعل ما لا يحل ، وعليه الفداء ؛ أما إذا فعل ذلك بعد طواف الإفاضة ، وقبل الحلق ، فإنه يكون قد فعل ما هو حلال له ، ولكن يلزمه هدى ، فإذا فعل بعد الحلق فقد فعل ما هو حلال ، ولا يلزم بشيء بعد ذلك ؛ ويجب عليه الهدى أيضاً إذا أمذى ، أو أخرج المنى بمجرد نظر أو فكر بدون أن يستدعيهما ، ويجب على من فسد حجه إتمامه ، فلو ترك إتمام الحج لظنه أنه خرج من الإحرام ببقى على إحرامه ، فلو أحرم في العام القابل لإحراماً جديداً كان إحرامه لغواً ، ويتم إحرامه الذي أفسده .

هذا ، ومن فسد حجه بجماع أو غيره فإنه يجب عليه أربعة أشياء : الأول : إتمام الحج الذي أفسده ؛ الثاني : قضاؤه فوراً متى كان قادراً ، فإن أخر قضاؤه أثم ؛ الثالث : نحر هدى من أجل إفساد الحج ؛ الرابع : أن يؤخر نحر الهدى لزمن القضاء .

الحنفية - قالوا : يفسد الحج بالجماع ، بشرط أن يكون قبل الوقوف بعرفة ؛ أما إذا أتى زوجته بعد الوقوف قبل أداء الركن الثاني وهو طواف الزبارة ، فإن حجه لا يفسد ، وذلك لأن الحج عند الحنفية لا يكون قابلاً للفساد بعد الوقوف بعرفة ؛ ولا فرق في الفساد بالجماع بين أن يكون ناسياً أو عامداً ، مستيقظاً أو نائماً ، مختاراً أو مكرهاً ، فمن أتى زوجته وهو نائم ، أو هي نائمة ، فإن حجهما يفسد ، نعم يشترط لفساد الحج بالجماع أن يكون بالغاً عاقلاً ، فإذا جامع الصبي ، أو المجنون امرأة بالغة عاقلة فسد حجهما دونهما ، وكذا إذا جامع البالغ صغيرة أو مجنونة فسد حجه دونهما ، ولا يشترط في الفساد الإزالة ، بل يفسد الحج بمجرد تغيب الحشفة في القبل أو الدبر ، سواء حصل إزاله أولاً ، ومن فسد حجه بالجماع فعليه أن يستمر في إتمامه فاسداً ، كما يقول المالكية ، ويقضيه في قابل ، وعلى كل واحد منهما دم ، وتجزئ الشاة في ذلك ، فإذا تعدد الجماع فإن كان في مجلس واحد اكتفى بشاة واحدة ، أما إذا تعدد في مجالس مختلفة فني كل واحد منها شاة =

= الشافعية - قالوا : يفسد الحج بالجماع بشروط : أحدها : أن يولج الحشفة أو قدرها إذا لم تكن له حشفة في قبل أو دبر ، ولو بهميمة ، ولو بحائل : ثانيهما . أن يكون عالماً عامداً مختاراً ، فإذا كان جاهلاً ، أو ناسياً أو مكرهاً ، فإن حجه لا يفسد بالجماع : ثالثها : أن يقع منه قبل التحلل الأول ، وبين ذلك أن أسباب التحلل عند الشافعية ثلاثة : رمي الجمار ، والحلق ، والطواف الذي هو ركن ، فإذا أتى بأمرين من هذه الثلاثة فقد تحلل أحد التحللين ، فإذا رمى وحلق فقد وقع منه التحلل الأول ، فلا يفسد حجه بالجماع ، وكذا إذا طاف وحلق أو حلق ورمى . فإن الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة ليس شرطاً : إنما الأحسن أن يرتبها ، فيرمي الجمار ، ثم يحلق ، ثم يطوف ، على أنه وإن كان لا يفسد حجه قبل التحلل الثاني بالجماع ولكنه يحرم عليه كما تحرم مقدماته ، كالقبلة ، والمباشرة بشهوة ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وتجب عليه في هذه الحالة الفدية ، وذلك لأن شرط الحرمة الاستمتاع ، وهو حاصل بالنظر واللمس ، أما الاستمناء باليد فهو حرام أيضاً ، إلا أنه لا تجب فيه الفدية عند عدم الإنزال ، وكذا النظر واللمس مع وجود حائل من توب ونحوه بشهوة ، فإنه حرام ، ولكن لا تجب فيه الفدية ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وذلك لأن شرط الحرمة الاستمتاع ، وهو حاصل بالنظر واللمس المذكورين ، وشرط الفدية المباشرة بشهوة ، وهذه لم تحصل : وإذا فسد الحج بالجماع فإنه يجب إتمام جميع أعماله ، وعليه أن يجتنب ما كان يلزمه اجتنابه لو كان صحيحاً ، فإن فعل محظوراً بعد ذلك لزمته الفدية إن كانت فيه فدية ، ويجب قضاء الحج الذي أفسده بالجماع فوراً ، أي في العام الذي يليه مباشرة ، ولو كان الحج الذي أفسده نقلاً : وتلزمه كفارة الجماع المفسد ، وهي ناقة أو جمل ، بشرط أن تكون متصفة بالأوصاف التي تكفي في الأصحية : وسيأتي بيانها في بابها ، فارجع إليه ، فإن عجز عنها وجبت عليه بقرة تجزئ في الأصحية ، فإن عجز عنها أيضاً وجب عليه سبع شياه تجزئ في الأصحية أيضاً ، فإن عجز عنها أيضاً ، قومت بسبع مكة ، وتصدق بقيمتها طعاماً لانقداً على مساكين الحرم وفقرائه ، ثلاثة فأكثر ، ويشترط في الطعام أن يخرج من الأصناف التي تجزئ في صدقة الفطر . وقد تقدم بيانها في « مباحث الصيام » ، فإن عجز عن ذلك صام عن كل مديوما بنية الكفارة ، كأن يقول : نويت صوم غد عن كفارة الجماع .

هذا إذا كان رجلاً ، أما المرأة فلا كفارة عليها ، وإن فسد حجها مع الإثم إن كانت بميزة مختارة عامدة عالمة بالتحريم وإلا فلا إثم ولا فساد .

الحنابلة - قالوا : يفسد الحج بالجماع في قبل أو دبر ، من آدمى أو غيره ، بشرط أن يقع منه ذلك قبل التحلل الأول . فإن جامع بعد التحلل الأول فإن حجه لا يفسد ، كما يقول الشافعية .

## ما يوجب الفدية ، وبيان معنى التحلل

قد عرفت أن الحاج يمنع من أمور : بعضها يفسد ، وبعضها يوجب الفدية ، وبعضها يوجب الإطعام : فأما ما يوجب الفدية فهو أمور ، مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= وأسباب التحلل عند الحنابلة ، ثلاثة : وهي الجمار ، والطواف ، والحلق ، والتحلل الأول يحصل بفعل اثنين منها ، كما يقول الشافعية . فإذا رمى جمره العقبة وحلق ، ثم جامع قبل الطواف لم يفسد حجه ، ولكن عليه أن ينحر جزوراً ، ولا يفسد الإحرام شيء غير الجماع المذكور ، وعليه أن يمضي في حجه بعد الإفساد ، كما لو كان صحيحاً ، وعليه أن يحتب ما كان يحتبه قبل الإفساد ، وإذا فعل محظوراً بعد هذا وجبت عليه الفدية ، وعلى الفاعل والمفعول القضاء فوراً في العام القابل .  
(١) الحنابلة - قالوا : ما يوجب الفدية ينقسم إلى قسمين : الأول ، ما يوجبها على التخيير ، والثاني : ما يوجبها على الترتيب ، فالذي يوجبها على التخيير فهو أمور :

١ - لبس المخيط ، أو المحبب ٢ - استعمال الطيب ٣ - تغطية الرجل رأسه ، أو الأثرى وجهها  
٤ - إزالة أكثر من شعرتين من الجسد ، أو أكثر من ظهريين ، فكل واحد من هذه فيه فدية على التخيير بين ثلاثة أشياء : فإما أن يذبح شاة سنها ستة أشهر على الأقل ، إن كانت من الضأن ، وسنة إن كانت من المعز ، وإما أن يصوم ثلاثة أيام ، وإما أن يطعم ستة مساكين لكل واحد منهم مدين برّ أو نصف صاع - مدين - من تمر ، أو زبيب أو شعير ، أو أقط ، وما يوجب الفدية على التخيير جزاء الصيد . والصيد إما أن يكون له مثل من النعم أو لا يكون ، فإن كان له مثل ، فيخير في فديته بين ثلاثة أشياء : ذبح المثل ، وإطعام لحمه لفقرائه الحرم في أي وقت شاء ، وتقويم مثله في المحل الذي تلف فيه الصيد ، ويكون التقويم بدراهم ، ثم يشتري بها طعاماً من الأصناف السابقة ، ويعطى كل مسكين مديناً من برّ ، ومدين من غيره ، كما تقدم ، وصيام أيام بعدد الأمداد بحيث يكون كل يوم بدل ما يعطى من الطعام لكل مسكين : فإن بقي أقل من إطعام مسكين صام عنه يوماً كاملاً ، وإن لم يكن له مثل فيخير في فديته بين الأمرين الأخيرين ، إطعام القيمة ، والصيام .  
وأما ما يوجب الفدية على الترتيب ، فهو الوطء قبل التحلل الأول من الحج ، والتحلل الأول يحصل باثنين من ثلاثة ، وهي : رمي جمره العقبة ، والحلق أو التقصير ، وطواف الزيارة ، ومثل الوطء الإنزال بتكرار النظر ، أو بالمباشرة لغير الفرج ، أو بالتقبيل ، أو باللس بشهوة قبل التحلل الأول ، فإذا حصل الوطء أو الإنزال بواحد مما ذكر وجب عليه ذبح بدنة من الإبل سنها خمس =

= سنين ، فإن لم يجد بدنة صام عشرة أيام : ثلاثة قبل الفراغ من أعمال الحج وسبعة بعد الفراغ منها ، والمرأة كالرجل فيما يترتب على الوطء والإنزال إن كانت طائفة ، وأما المباشرة بدون إنزال فتوجب الفدية على التخيير بين الأنواع الثلاثة المتقدمة ؛ وهي : ذبح الشاة ؛ أو إطعام ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام ، وكذا الإماء بنظره بدون تكرار ، وكذا إذا حصل الرطوء بعد التحلل الأول ، وقد تقدم بيانها ، وإذا جاوز الشخص ميقاته بلا إحرام ، أو ترك شيئاً من واجبات الحج : كرمى الجمار فعليه الفدية على الترتيب : بأن يذبح شاة ، فإن لم يجدها صام عشرة أيام ثلاثة في الحج ، وسبعة بعده ، كما تقدم ، وأما ما يوجب الإطعام فهو قص ظفرين ، أو أقل : وإزالة الشعر من الرأس ، وفي إزالته الفدية ، وفي إزالته الشفرة الواحدة أو بعضها إطعام مسكينين ، وفي إزالته من غير الرأس نصف صاع من غيره ، كما تقدم ، وفي الظفرين أو الشعرتين إطعام مسكينين ، وأما ما يوجب الفدية فهو كسر بيض الصيد ، وقتل الجراد ، فإذا كسر بيضاً ، أو قتل جراداً فدية من كل واحد منهما يتصدق بها في محل الإتلاف ، وأما ما لا يوجب شيئاً فهو قتل القمل ، وعقد النكاح . وقد سبق أنه يحرم على المحرم قطع شجر الحرم ، وحشيشه إلا ما استثنى ، فإن فعل شيئاً من ذلك فعليه في قطع الشجرة الصغيرة عرفاً ذبح شاة ، وفي قطع الشجرة الكبيرة أو المتوسطة ذبح بقرة ، وفي الحشيش والورق إخراج القيمة .

المالكية - قالوا : يوجب الفدية كل فعل محرم يحصل به ترفه وتنعم للمحرم ، أو إزالة الشعر عنه : كالاغتسال في الحمام ، فمضى جلس في الحمام حتى عرق ثم صب الماء الحار على جسده ، ولو لم يتدلك ، فإنه يجب عليه الفدية ، لأن ذلك مظنة زوال الوسخ عن الجسد ، ومثل ذلك من شيء مما ينطبق به ، وقص الشارب : ولبس الثياب ، وتغطية الرأس ، أو تغطية المرأة وجهها وبديها بقفاز لا يقصد التستر كما تقدم ، وقص أظفاره ، وشف لبطه ، وغير ذلك : كالاختصاب بالحناء ، وإنما تجب الفدية في لبس الثياب ونحوها إذا حصل به انتفاع من حر أو برد ، أما اللبس الثوب ونزعه فوراً قبل الانتفاع به ، فلا تجب فيه الفدية ، وأما الطيب ونحوه مما ينتفع به بمجرد مزاولته ، فإن الفدية تجب فيه ، ولو أزاله فوراً ، والفدية ثلاثة أنواع على التخيير : الأول : إطعام ستة مساكين لكل منهم مدان بمد النبي صلى الله عليه وسلم من غالب قوت البلد ؛ ويجزئ بدل المدين الغداء والعشاء إذا بلغ مقدارهما المدين ، لكن تملك المدين أفضل ، الثاني : صيام ثلاثة أيام ، الثالث : نسك - ذبيحة - شاة فأعلى : كبقرة وبدنة ، ويعتبر في سنهما ما ذكر في الهدى ، ولا يختص ذبح هذا النسك بزمان أو مكان ، فله أن يذبحه بأي زمان ومكان شاء ، إلا إذا نوى به =

= الهدى فإنه بذبح منى أو مكة على ما ذكر في تفصيل الهدى ، وأما ما يوجب الحفنة من الطعام فأمرور :  
 ١ - قلم الظفر الواحد بدون قصد إزالة الأذى - الوسخ - كان يقله لمداواة قرحة تحته ،  
 أو لاستقباح طوله . أو يقله عبثاً ، أما إذا قلته بقصد إزالة الأذى ففدية ، ٢ - إزالة شجرة  
 أو أكثر إلى اثنتي عشرة أيضاً ، ٣ - إزالة القراد عن بعيره أو قتله ، فكل منهما حفنة من  
 طعام ولو كثر القراد : وإذا تعدد موجب الفدية أو الحفنة فانهما يتعددان ، مثلاً إذا لبس الثياب  
 وتطيب فعليه فديتان فدية للبس ، وفدية لاستعمال الطيب ، وإذا قلم ظفراً واحداً ، وأزال شجرة  
 فعليه حفنتان ، ويستثنى بما ذكره سائل لا تتعدد فيها الفدية ولا الحفنة بتعدد الموجب : ١ - أن  
 يظن إباحة ما فعله لفساد الحج : أو لأنه رفضه ، أو لاعتقاده تمامه خطأ ، كما إذا طاف للإفاضة  
 معتقداً صحته ، ففعل أموراً متعددة كل منها يوجب فدية أو حفنة . ثم ظهر له فساد الطواف ،  
 فلا تتعدد الكفارة - الفدية أو الحفنة - في هذه الصور ، ٢ - أن يفعل أموراً متعددة فوراً  
 من غير فصل بينها ، ٣ - أن ينوى عند فعل الأول منها التكرار والتعدد ، كأن يلبس الثوب  
 ونوى عنده أنه بتطيب أيضاً ، فإذا لبس وتطيب فعليه فدية واحدة ، بشرط أن لا يفدى للأول  
 قبل فعل الثاني وإلا فعليه فديتان ، ٤ - أن يقدم ما نفعه أعم ، كأن يلبس الثوب أولاً ، ثم  
 السراويل بعد فعله فدية واحدة .

الحفنية - قالوا : الفدية هي ذبح شاة ونحوها ، وتجب بأمرور : أولاً : دواعي الجماع :  
 كالمعانقة ، والمباشرة والقبلة واللمس بشهوة ، سواء أنزل أو لم ينزل ، ومثل ذلك ما لو نظر إلى  
 فرج امرأة ، أو تفكر فأنزل ، وكذا إذا أوج في فرج بهيمة فأنزل ، أما إذا أوج في البهيمة بدون  
 إنزال فلا شيء عليه ، ويلزمه دم بالتبطين والتفخيز ، أنزل أو لم ينزل ، ثانياً : إزالة شعر كل رأسه  
 أو لحيته ، أو إزالة ربعهما ، وليس في أقل من الربع دم ؛ وكذا إزالة شعر رقبته ، أو إبطيه ، أو  
 أحدهما ، أو إزالة شعر عاتقه ، وإنما يجب الدم بإزالة الشعر إذا كان لغير عذر ، فإن كان لعذر :  
 كأن علقته به الهوام وآذته ، فهو مخير بين أمور ثلاثة : ذبح شاة ، صيام ثلاثة أيام ، إطعام ستة  
 مساكين لكل مسكين نصف صاع قال تعالى : « فمن كان منكم مريضاً ، أو به أذى من رأسه ،  
 ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » ثالثاً : أن يلبس الرجل المحيط ، أما المرأة فإنها تلبس  
 ما شاءت إلا أنها لا تتر وجهها بسائر ملاحظ ، كما تقدم ، والذي يضر هو اللبس المعتاد ، فلو  
 التحف بالمحيط ؛ أو وضعه على بدنه بوضع غير معتاد فلا شيء عليه .

هذا إذا لبس لغير عذر ، فإن كان لعذر ففيه التفصيل المتقدم فيما قبله ، رابعاً : أن يستر =

= رأسه بسائر معتاد يوماً كاملاً ، وقد تقدم تفصيل الكلام في السائر المعتاد ، خامساً ، أن يطيب عضواً كاملاً من الأعضاء الكبيرة : كالفخذ ، والساق ، والذراع ، والوجه ، والرأس ، والرقبة بأي نوع من أنواع الطيب المتقدم ذكرها ، أما إذا طيب ثوبه فإنه لا يلزمه الدم ، إلا إذا لبس الثوب يوماً كاملاً ، وكان الطيب كثيراً في ذاته ، أو كان قليلاً واستغرق من الثوب ما تبلغ مساحته شبراً في شبر ؛ والحناء من الطيب ، فلو وضعها على رأسه وكانت رقيقة لا تستر ماتحتها فعليه دم ، وإلا فعليه دمان ، لأنه يكون في هذه الحالة قد تطيب وستر رأسه ، ومنه المصفر والزعفران كما تقدم ، فإن تطيب لعذر ففيه التفصيل المتقدم ، ومثل الطيب دهان عضو كامل بزيت الزيتون ؛ أو السمسم لغير عذر ، فإن فعل لعذر : كالتداوى ، فلا شيء عليه ، سادساً : قص أظفار يده واحدة أو رجل واحدة ؛ وكذلك لو قص أظفار يديه ورجليه جميعها في مجلس واحد ، أما إذا قصها في مجالس متعددة لزمه أربعة دماء لكل أظافر عضو دم ، سابعاً : أن يترك طواف القدوم أو طواف الصدر ، أو يترك شوطاً من أشواط العمرة ، أو واجباً من الوجبات المتقدمة .

الشافعية — قالوا : الفدية هي دم شاة توفرت فيها شروط الأضحية الآتي بيانها في مبحث الأضحية ، أو إطعام ستة مساكين ، أو صوم ثلاثة أيام ، وتجب بأمر . أحدها : التطيب ، فمن تطيب في الحج برائحة عطرية ، فعليه أن يذبح شاة يتصدق بها ، ثانيها : أن يلبس قميصاً ، أو سراويل ، أو خفا ، أو عمامة ، أو نحو ذلك من الأشياء المخيطة أو المحيطة بيده ، فمن لبس شيئاً من ذلك فعليه فدية ، وإنما تجب الفدية بلبس المخيطة والمحيطة بيده بشروط أحدها : أن يكون عالماً بالتحريم فلو فعله جهلاً فلا فدية عليه ، ثانيها : أن يفعل ذلك قبل التحلل الأول المتقدم بيانه ؛ ثالثها : أن يكون ميمزاً مختاراً ، رابعها : أن يكون ذكراً ، أما المرأة فلا تنجرد من ثيابها ، ولا يجب عليها إلا كشف وجهها ؛ فإن وضعت عليه ساتراً ملئصقاً به فإن الفدية تجب عليها ، نعم لها أن تستر وجهها بشيء غير ملاصق له ، كما إذا وضعت فوق رأسها مشطاً كبيراً بارزاً وألصقت به برقماً وسترت به وجهها من غير أن يمس ، فإنه يصح ، ولا يضر تغطية الجزء الذي تضطر لتغطيته تبعاً للرأس . هذا . وإذا سترت المرأة يدها بقفاز ونحوه ، فإن الفدية تجب عليها ، ثالثها : أن يخلق شعره ، أو يقلم أظفاره ؛ ومن يفعل ذلك فإن عليه فدية ، ولا فرق في إزالة الشعر بين حلقه ، أو تقصيره بالمقص ، أو الموسى ، أو نتفه أو حرقه ، وسواء أزاله كله أو بعضه ، بشرط أن يكون المزال ثلاث شعرات فأكثر ، سواء أزالها كلها أو بعضها ، وسواء كانت الإزالة بفعله أو بفعل غيره ، بثلاثة شروط : الشرط الأول : أن يكون باختياره ، أما لو أزيل شعره وهو نائم بدون اختياره ، =



## جزاء من اصطاد حيواناً قبل أن يتحلل من إحرامه

لا يجوز للحرم أن يصطاد حيواناً قبل أن يتحلل . وقد عرفت ما به التحلل في المذاهب . ومن يفعل ذلك كان عليه جزاء في تقديره تفصيل المذاهب . فانظره تحت الخط (١) .

= أو احتك بشيء وهو غافل فأزال بعض شعره فإنه لا شيء عليه الشرط الثاني : أن يزيل شعره لغير ضرورة . أما لو أزاله لضرورة كان طال شعر جفنه فأذاه . فأزال ما يؤذيه . فإنه لا فدية عليه ، ولا يشترط أن يكون شعر الرأس ، بل لو أزال ثلاث شعرات من أى جزء من بدنه بدون ضرورة ، وباختياره ، فإن الفدية تلزمه : الشرط الثالث : أن تكون إزالة الشعر مقصودة ، فإذا كشط جلده النبات عليه الشعر فإنه لا فدية عليه ، مثلاً إذا كان بجزء من أجزاء بدنه قرحة عليها شعر وأزالها ، فإنه لا فدية عليه ، وقد عرفت مما تقدم أنه لا بأس بالسكحل ، ودخول الحمام ، والفصد ، والحجامة ، وترجيل الشعر - تسريحه - ؛ رابعها : مقدمات الجماع : كالقبلة ، والملامسة التي تنقص الطهر مع النساء ، ومن فعل ذلك قبل التحلل التام المتقدم بيانه فإنه يحرم عليه ، وعليه فدية . أما النظر بشهوة ، والقبلة بحائل ، فلا فدية فيهما ، خامسها : الاستمناة باليد . فإنه يحرم وفيه الفدية المذكورة ، سادسها : أن يدهن شيئاً من شعر رأسه ولحيته وبقاى شعر الوجه بأى دهن . سواء كان زيتاً أو دهن حيوان أو غيرهما ، وسواء كان مخلوطاً بزيت رائحة عطرية أولاً . وإنما تجب الفدية في ذلك بأربعة شروط : الأول : أن يكون العضو المدهون مما يثبت به الشعر . فلا فدية على الأقرع الذي لا يثبت برأسه شعر . ومثله الأصم الذي سقط شعره . ولم يبق له أثر . فيجوز له دهن محل الصاع . ومثله الأمد الذي لم يثبت شعر لحيته . فإنه يجوز له دهن لحيته ووجهه . ومن كان برأسه جرح فإنه يجوز دهنه من الداخل . الشرط الثاني : أن يفعل ذلك عمداً . فلا فدية على من دهن وهو ساه . الشرط الثالث : أن يكون عالماً بالتحريم . فلا فدية على الجاهل ، الشرط الرابع : أن يكون مختاراً . فلا فدية على من فعل معه رغم إرادته .

(١) الشافعية - قالوا : من اصطاد حيواناً برياً وحشياً : كظبي . أو بقر وحش أو نحوهما . أو دل صائداً عليه . أو كان تحت يده حيوان من هذا النوع . فأتلفه . أو أمرضه . فإنه يلزمه الجزاء الآتى بيانه . بشرطين : أحدهما : أن لا يؤذيه ذلك الحيوان في ماله أو نفسه كالضبع مثلاً . ثانيهما : أن لا يوصل إليه ضرراً كان ينجس متاعه ، أو يأكل طعامه ، أو يمنعه من سلوكه =

= الطريق : كالجراد الكثير المنتشر ، فإذا قتله ، فلا فدية فيه ، ولا ضمان ؛ أما ذلك الجزاء فهو إن كان الصيد له مثلاً من النعم : كالحمام ، والبيام والقمرى ، ففي الواحدة شاة من ضأن أو معز ، وفي النعامة ذكراً أو أنثى بدنة ، أى بعير ، وفي البقرة الوحشية أو الحمار الوحشى بقرة أهلية ، وفي الظبي تيس ، وفي الظبية عنز ، وفي الغزال معز صغير ، وفي الأرنب عناق ، وهى أنثى المعز إذا قويت ، ولم تبلغ سنة : وفي كل من اليربوع والوبر معز أنثى بلغت أربعة أشهر . وفي الضبع كبش ، وفي الثعلب شاة . هذا كله فيما ورد في حكمه نقل صحيح عن الشارع ، وإلا حكم عدلان خيران ، مثله في الشبه والصورة تقريباً ، ولا بد من مراعاة المماثلة في الصفات ، فيلزم في الكبير كبير ، وفي الصغير صغير ، وفي الصحيح صحيح ، وفي المعيب معيب إن اتحد جنس العيب : كالعور فيهما ؛ أما إن اختلف العيب فلا يكتفى ؛ وهكذا : كالسمن والمزال . والحبل . لكن لا يذبح الحامل ؛ بل تقوم ؛ ويتصدق بقيمتها طعاماً ، أو يصوم عن كل مديوما . فإن لم يرد فيه نقل ولا حكم بمثله عدلان . وجبت قيمته بحكم عدلين . والفدية الواجبة هى أحد أمور ثلاثة : إما أن يذبح مثل الصيد من النعم ويتصدق به على فقراء الحرم ؛ وإما أن يصوم يوماً عن كل مد من الطعام . وهذا فى المثل ، أما غير المثل : كالجراد . وبقية الطيور ما عدا الحمام ونحوه . فهو مخير بين أمرين : إما أن يخرج بقدر قيمة الصيد طعاماً ويتصدق به على من ذكر ، وإما أن يصوم يوماً عن كل مد من الطعام . ولا فرق فى ذلك بين صيد الحبل والحرم متى كان المنعرض مجرمًا ، وأما إن كان حلالاً فإن الحكم يختص بصيد الحرم ، وإنما يجب ما ذكر فى الصيد إذا كان المنعرض مبرأ . ولو كان ناسياً أو جاهلاً أو مخطئاً أو مكرهاً . ومن المحظور غير المفسد التعرض لحشيش الحرم وأشجاره على التفصيل المتقدم فإن قطع شجرة كبيرة لزمه بقرة . وإن قطع صغيرة لزمه شاة ؛ أما الصغيرة جداً ففيها القيمة . وهو مخير بين ذبح ما ذكر والتصدق بلحمه . وبين شراء طعام بقيمتها والتصدق به . أو يصوم لكل مديوماً . أما الحشيش ففيه القيمة إن لم ينبت بدله فإن نبت بدله فلا ضمان ولا فدية .

هذا . ويجب ذبح شاة مجزئة فى الأضحية حال القدرة . ثم صيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة أيام إذا رجع لأهله إن عجز عن الذبح على كل من ترك شيئاً مما يأتى : ١ - على المتمتع وسبأى بيانه لأنه ترك تقديم الحج على العمرة ٢ - على القارن . وسبأى بيانه . لأنه ترك الأفراد بالحج ٣ - على من ترك رمى ثلاث حصيات . فأكثر من حصى الجمار ٤ - على من ترك المبيت بمنى إيامى التشرىق لغير عذر ٥ - على من ترك المبيت بمزدلفة لغير عذر ٦ - على من ترك الإحرام من الميقات لغير عذر ٧ - على من ترك طواف الوداع لغير عذر ٨ - على من ترك الفعل الذى نذره =

= في الحج : كالمشي ، أو الركوب ، أو الحلق ، أو الإفراد ٩ — على من فاته الوقوف بعرفة من غير حصر بأن يطلع فجر يوم النحر قبل حضوره في جزء من أرضها ، ويجب به الدم على المحرم بالحج أو القارن ، ويجب على من فاته الوقوف أن يتحلل بعمره بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف ، ويسقط عنه المبيت بمزدلفة ومئى ورمى الجمار . يطرف ويسعى إن لم يكن سعى ، ويحلق بنية النحل ، ويجب عليه القضاء فوراً من قابل ، ولو فاته لمذرو ولو كان الحج نفلاً ، سواء كان مستطيماً أولاً ، ولا يصح ذبحه في سنة الفوات ، فالذبح يكون في القضاء ، أما المحصر فسيأتي حكمه .

الحنفية — قالوا : من اصطاد حيواناً برياً فإنه يجب عليه قيمته بالقيود المتقدمة في صيد الحرم ، ومثله من قطع حشيش الحرم السابق أيضاً ، فإذا اصطاد المحرم ما لا يجوز له اصطياده قوم عليه ما صاده في مكانه أو في مكان قريب منه بمعرفة عدلين ، فإن بلغت قيمته ثمن هدى خير بين أمور ثلاثة : أحدها : أن يشتري بهذه القيمة هدياً يذبحه في الحرم ، ثانيها : أن يشتري به طعاماً يصدق به على الفقراء في أى مكان لكل واحد نصف صاع ، ثالثها : أن يصوم بدل كل نصف صاع يوماً ، ولا يلزم في هذا الصوم التابع ، وإن لم تبلغ قيمته ثمن هدى خير بين الأمرين الأخيرين فقط ، وهما : الطعام : والصيام ، ولا فرق في هذا الباب بين العمد والخطأ ، ولا يلزمه أن يأتي بمثل ما صاد ، بل تكفى قيمته ، وأما العمد والمثلية الواردان في الآية الكريمة ، فإن العمد ذكر فيها لأنه الغالب ، والمثلية المراد بها أن يكون مثلاً في المعنى ، قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله منكم متعمداً ، جزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ الآية . هذا إذا كان الصيد غير مملوك لأحد : فإن كان مملوكاً للغير فعليه مثلان : أحدهما : الجزاء المتقدم ، والثاني : لمالكه ، والصيد في الحرم لا يحل مطلقاً ، ولو كان الصائد غير محرم ، وإن صاد وذبحه لا يؤكل ، ويكون كالميتة : بل يقدم أكل الميتة على هذا الصيد عند الاضطرار ، وإذا أتلف عضواً أو نتف ريشاً أو نحو ذلك يلزم بالفرق ، ولا شيء في قتل الهوام : كفرد ، وسلحفاة ، وزنبور ، وفراش ، وذباب ، ونمل ، وقنفذ ، وكذلك الحية ، والعقرب ، والفأرة ، والغراب ، والكلب العقور . وإذا قطع حشيش الحرم لزمته قيمة ما قطع منه ، كما تقدم .

هذا . وقال الحنفية : يجب صدقة قدرها نصف صاع من بر أو قيمته لأمور : أن يطيب أقل من عضو ؛ وأن يلبس قميصاً أقل من يوم كامل ، أو ثوباً مطيباً أقل من يوم ، أو يستر رأسه كذلك أو يحلق أقل من ربع الرأس أو اللحية ، أو يحلق ساقه أو عضده ، أو يقص ظفر أو ظفرين ، أن =

يطوف طواف القدوم ، أو الصدر محدثاً حدثاً أصغر : أن يترك شوطاً أو أقل من أشواط طواف الصدر ؛ أن يخلق رأس غيره ، سواء كان غيره محرماً أولاً ، وأما ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع فهو أن يقتل جرادة ، فالواحدة من ذلك يتصدق لها بما شاء ، والاثنان والثلاثة يتصدق لها بكف من طعام ، فإن زاد على ذلك فعليه نصف صاع .

المالكية — قالوا : إذا اضطاد حيواناً في الحرم وجب عليه الجزاء الآتي بيانه ، وكذا إذا تسبب في موته . كما إذا رآه الصيد ففرغ منه فوقع فوات أو ركز رمحاً فعطب فيه الصيد فوات ، وهذا هو المعتمد في المذهب ؛ وبعضهم يقول : لا يجب الجزاء في مثل ذلك ، لأن الحاج لا يقصد صيده ؛ وإذا دل محرم على الصيد فلا جزاء على الدال ، ولا يجوز أكل صيد المحرم على كل حال فهو كالميتة . وبيضه مثل لحمه في ذلك ، ويجب الجزاء في قتل الصيد المذكور ، وتعريضه للتلف ، كأن ينتف ريشه ، ولم تتحقق سلامته ، أو يجرحه كذلك ، أو يطرده من الحرم فصاده صائد في الحل . أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم ، والجزاء الواجب في الصيد ثلاثة أنواع على التخيير :

- ١ — مثل الصيد من النعم ، أي ما يقاربه في الصورة والقدر ، فإن لم يوجد له مقارب في الصورة كفي لإخراج مقارب له في القدر ، ولا يجزئ من النعم في الجزاء إلا ما يصح في الضحية ، وهو ما أوفى سنة إن كان من الغنم ، وثلاث سنين إن كان البقر ، وخمساً إن كان من الإبل ، كما ذكر في الهدى ٢ — قيمته طعاماً ، وتعتبر القيمة يرم تلفه ، وبنفس المحل الذي حصل فيه التلف ، فإن لم يكن له قيمة بمحل التلف اعتبرت قيمته بأقرب الأماكن إليه ، وتعطى هذه القيمة لمساكين المحل الذي وجد فيه التلف ، كل يأخذ مداً بمد النبي عليه الصلاة والسلام ؛
- ٣ — صيام أيام بعدد الأمداد التي يقوم بها الصيد من الطعام ، ويصوم يوماً كاملاً عن بعض المد ، لأن الصوم لا يتجزأ ، ولا يكون الجزاء إلا بعد حكم عدلين فقيهين بأحكامه ، لأن تقدير المثل أو القيمة يحتاج إلى ذلك ، والصوم لا يكون إلا بعدد الأمداد ، فلا بد من التقويم أيضاً حتى يصوم ، ويستثنى من المثل حمام مكة والحرم ويمامهما ، ففي ذلك شاة من الضأن أو المعز ، ولا يحتاج إلى حكم ، فإن عجز عن الشاة صام عشرة أيام ، ثم إن جزاء كل حيوان بحسبه ، فإذا أراد أن يخرج المثل فعليه في صيد النعامة مثلها ، والمثل هنا معناه الناقة أو الجمل ، لأنها يقاربان النعامة في القدر والصورة في الجملة ، وعليه في صيد الفيل بدنه ذات سنامين . وعليه في حمار الوحش وبقر الوحش بقرة ، وعليه في الضبع والثعلب شاة . والجزاء المذكور يكون بحكم عدلين فقيهين بأحكام الصيد . فيحكان بالمثل . أو القيمة أو صيام الأيام المذكورة . وفي صيد الضب والأرنب واليربوع وجميع =

= طير الحجل والحرم سوى حمام الحرم ويمسأه المذكورين القيمة حين إتلافه ، أو صيام عشرة أيام ، فهو بخير بين إخراج القيمة طعاماً ، وبين الصيام على الوجه المتقدم .

الحنابلة - قالوا : من أتلف صيداً في الحرم بفعله المباشر ، أو كان سبباً في إتلافه ، فلا يخلو إما أن يكون ذلك الصيد مملوكاً للغير أو لا ، فإن كان مملوكاً فإنه يجب على الصائد أمران : جزاء الصيد ؛ ويفرق على مساكين الحرم ، والضمان لمالكه بحيث يقوّم الصيد إن لم يكن له مثل ، أو يشتري مثله ويعطى لمالكه ، أما إذا لم يكن مملوكاً فعلى صائده الجزاء فقط ، وينقسم الصيد إلى قسمين : الأول : ماله مثل من النعم في الخلقة : كالحمار الوحشي ، وتيس الجبل ونحوهما ، وحكم هذا ينقسم إلى قسمين أيضاً ، أحدهما : ماورد عن الصحابة فيه نص ، ثانيهما : ما لم يرد : فالأول أشياء ، أحدها : النعامة ، فإذا اصطاد نعامة في الحرم لزمه نحر بدنة - ناقة أو جمل - وبذلك حكم عمر ، وعثمان ، وعلي ، وغيرهم ، الثاني : حمار الوحش ، وتيس الجبل ، ويقال له : الوعل ، فن اصطاده لزمته بقرة يذبحها ويتصدق بها على مساكين الحرم : الثالث : الضبع ، وجزاء صيده ذبح كبش ، الرابع : الظبي - يعني الغزال - وجزاء صيده عنزة تذبح وتفرق على مساكين الحرم كذلك ، أما صيد الثعلب فلا جزاء فيه ، الخامس : الضب ، وجزاء صيده جدى بلغ من العمر ستة أشهر ، السادس : الأرنب فن اصطاد أرنباً كان جزاؤه أن يذبح عناقاً ؛ وهي أثنى المعز التي لها أقل من أربعة أشهر ، السابع : الوبر - بسكون الباء - وهو دابة سوداء دون القط ، وجزاء صيده جدى له ستة أشهر ؛ الثامن : الحمام فن اصطاد حمامة أو ما كان على شاكتها من كل طير يهدر ويشرب بوضع منقاره في الماء فيكرع كما تكرع الشاة ، ويقال لهذا الطير - عب - فيشمل الدجاج والعصافير والقهارى ونحوها ، لجزاء من اصطاد شيئاً منها في الحرم شاة تذبح وتفرق على المساكين .

وهذا أحد الأمرين الذي ورد فيهما حكم عن الصحابة ؛ ثانيهما : ما لم يرد فيه شيء ، فن اصطاد شيئاً في الحرم من غير الأشياء المذكورة ، فإنه يقوّم بمعرفة حكيم عدلين ؛ ويجوز أن يكون القاتل أحد العدلين أو هما معاً إذا لم يكونا عالمين بالتحريم ، أو وقع منهما ذلك خطأ لا عمداً ؛ أو قتله لحاجة أكله ، كما إذا لم يجد طعاماً غيره ، وينبغي أن يراعى في الضمان المثل صغراً وكبراً ، وصحة وسقياً ، وسلامة وعبياً ، ونحو ذلك .

هذا هو حكم القسم الأول ، وهو ماله مثل من النعم ، وأما حكم القسم الثاني ، وهو ما ليس له مثل من النعم ، فتجب في صيده القيمة ، وهو سائر الطيور سوى ما تقدم ، كطير الماء ، والأوز وغيرهما ، وإن تلف ريش الصيد أو شعره أو وبره ، فلا شيء عليه ، بشرط أن يعود ما أتلفه ، لأن النقص قد زال ، كما لو جرحه ، واندمل جرحه ، أما إذا صار عاجزاً بذلك الفعل فعليه قيمة ما نقص من ثمنه بهذا الفعل .

## مبحث العمرة

العمرة معناها في اللغة الزيارة ، يقال: أعمره إذا زاره ، وشرطاً زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص سيأتي بيانه .

## حكما ودليله

العمرة فرض عين في العمر مرة واحدة - كالحج - على التفصيل السابق من كونه على الفور أو التراخي ، وخالف المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط 'أ' ، ودليل فرضيتها قوله تعالى : « وآتوا الحج والعمرة لله » ، وهو المعنى إئتوا بهما تامين مستجمعين للشرائط والأركان ، ويدل على الفرضية أيضاً حديث عائشة قالت : يا رسول الله : هل على النساء من جهاد ؟ قال : نعم عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة ، رواه الإمام أحمد وابن ماجه ، ورواه ثقة : وروى عن أبي رزين العقيلي أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، ولا الظعن ، قال : « حج عن أبيك واعتمر » رواه الخمسة : البخاري : ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه الترمذي ، وما زاد على المرة الواحدة فهو تطوع .

## شروطها

يشترط للعمرة ما يشترط للحج . وقد تقدمت الشروط مفصلة :

## أركان العمرة

لها ثلاثة أركان : الإحرام ، والطواف ، والسعي بين الصفا والمروة عند المالكية ، والحنابلة

(١) المالكية ، والحنفية - قالوا : العمرة سنة مؤكدة في العمر مرة لا فرض ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحج مكتوب ، والعمرة تطوع » ، رواه ابن ماجه . وأما قوله تعالى : « وآتوا الحج والعمرة لله » ، فهو أمر بالإتمام بعد الشروع ، والعبادة متى شرع فيها يجب إتمامها ولو كانت نفلاً ، فلا يدل على الفرضية ، وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث : « عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » لا يدل على فرضية العمرة ، لأنه يحتمل أن يراد بلفظة « عليهن » ما يشمل الوجوب والتطوع ، فالوجوب بالنسبة للحج ، والتطوع بالنسبة للعمرة ، بدليل الحديث الأول « والعمرة تطوع » : وأما فرضية الحج فقد ثبتت بقوله تعالى : « وقله على الناس حج البيت » وبغيره من الأدلة السابقة في أول « مباحث الحج » .



وزاد الشافعية ركنين آخرين ، واقتصر الحنفية على ركن واحد : فانظر مذهبيهما تحت الخط <sup>(١١)</sup> .

### مبقاتها

لها مبقات زماني ، ومبقات مكاني ، فأما الزماني فهو كل السنة ، فيصح لإنشاء الإحرام للعمرة من غير كراهة في كل أوقات السنة ، إلا في أحوال موصلة في المذاهب . مذكرة تحت الخط <sup>(١٢)</sup> . أما مبقاتها المكاني فهو كميقات الحج على ما سبق بيانه ، إلا بالنسبة لمن كان بمكة . سواء كان

(١) الشافعية — قالوا : أركان العمرة خمسة : الإحرام : والطواف ، والسعي بين الصفا والمروة . وإزالة الشعر : والترتيب بين هذه الأركان .

الحنفية — قالوا : للعمرة ركن واحد ، وهو معظم الطواف — أربعة أشواط — أما الإحرام فهو شرط لها ، وأما السعي بين الصفا والمروة فهو واجب ، كما تقدم في الحج . ومثل السعي الحلق أو التقصير ، فهو واجب فقط لا ركن .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره الإحرام بالعمرة تحريماً في يوم عرفة قبل الزوال وبعده على الراجح ، وكذلك يكره الإحرام بها في يوم عيد النحر وثلاثة أيام بعده ، كما يكره فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ، سواء كانوا مستوطنين بها أو مقيمين إذا أرادوا الحج في تلك السنة ، فإن أحرم بها في وقت من هذه الأوقات لزمته بالشروع فيها ، لكن مع كراهة التحريم ، ويجب عليه رفضها تخلصاً من الإثم ، ثم يقضيها ، وعليه دم للرفض ، فإن لم يرضها صحت مع الإثم ، وعليه دم ، وكذلك يكره تحريماً الجمع بين إحرامين لعمرتين ، فمن أحرم بعمرة فطاف لها شوطاً واحداً ، أو طاف كل الأشواط ، أو لم يطف أصلاً ، ثم أحرم بأخرى ارتفعت الثانية ، ولو لم ينور رفضها ، ولزمه قضاؤها ، وعليه دم للرفض ، ولو طاف وسعى للأولى ، ولم يبق عليه إلا الحلق فأحرم بأخرى لزمته الأخرى ، ولا يرضها وعليه دم للجمع بين إحرامين ، وإن حلق الأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ، أما بعد الفراغ من الثانية فلا يلزمه دم آخر ، ومن أحرم بحج ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف طواف القدوم لزمه ، وصار قارناً ، وأساء ، لأن العمرة لم تشرع مرتبة على الحج ، والسنة في القرآن أن يحرم بالحج والعمرة معاً ، أو يقدم إحرام العمرة على إحرام الحج ، ولا يندب له رفض العمرة وعليه دم شكر ، وتبطل عمرته هذه بالوقوف بعرفة للحج قبل أفعالها ، أما إذا أحرم بالعمرة بعد أن طاف طواف القدوم للحج ، فيندب له رفض العمرة ، وعليه دم للرفض ، ووجب عليه قضاؤها ، فإن لم يرضها ومضى عليهما — الحج والعمرة — فعليه دم جبر ، وخالف المذنب .

من أهلها أو غريباً ، فإن ميقاته في العمرة الحل وهو ما عدا الحرم الذي يحرم التعرض فيه للصيد وأفضل الحل الجعرانة ، عند المالكية : والشافعية ، وقال الحنفية : والحنابلة : أفضل الحل التنعيم ، ثم الجعرانة ، والجعرانة : مكان بين مكة والطائف . ثم التنعيم يلبه في الفضل ، وهو مكان يسمى الآن بمسجد عائشة ، فيلزمه أن يخرج إلى طرف الحل ، ثم يحرم بخلاف الحج ، فإن ميقاته للمسكى الحرم : على التفصيل السابق : فإذا أحرم المسكى بالعمرة في الحرم . فإن لم يخرج إلى الحل صح إحرامه ، وعليه دم لتركه الإحرام من الميقات ، وخالف في ذلك المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) : وإن خرج قبل أن يطوف ويسمى : وأحرم من الميقات فلا شيء عليه ، ويندب

= المالكية — قالوا : يصح الإحرام بالعمرة في كل وقت من السنة ، إلا إذا كان محرماً بحج أو بعمرة أخرى : فلا يصح الإحرام بها حتى يفرغ من أعمال الحج أو العمرة الأولى ، والفرغ من أعمال الحج يكون بالوقوف والطواف والسعي ورمي الجمار في اليوم الرابع من أيام النحر ، أو مضى زمن الرمي بعد زوال شمس ذلك اليوم إذا لم يرم فيه ، ويندب تأخير الإحرام بها حتى تغرب شمس اليوم الرابع ، فإن أحرم بها بعد زمن الرمي من ذلك اليوم : وقبل غروب الشمس صح الإحرام بها مع الكراهة ، إلا أنه لا يشرع في شيء من أعمال هذه العمرة حتى تغرب الشمس فإن فعل شيئاً من أفعالها . كأن طاف أو سعى قبل الغروب ، فلا يعتد به . ويلزمه إعادته بعد الغروب ، ولا يكره الإحرام بالعمرة في يوم عرفة ، ولا في أيام التشريق ، ولا غيرها ، وإذا أحرم بمحجتين أو عمرتين ، فالثاني منهما لغو لا أثر له : فلا يعتد ، وإذا أحرم بحج . ثم أزدفه بعمرة . فإن العمرة تكون لغواً .

الحنابلة — قالوا : تصح العمرة في كل أوقات السنة . ولا تكره في أيام التشريق ولا غيرها إلا أنه إذا أحرم بالحج ، ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها في هذه الحالة فيلغو الإحرام بها : ولا يكون قارناً : ولا يلزمه بالإحرام الثاني شيء ، وإن أحرم بعمرتين انعقد بإحدهما ، ولغت الأخرى ، ومثل ذلك ما إذا أحرم بمحجتين .

الشافعية — قالوا : تصح العمرة في جميع الأوقات من غير كراهة . إلا لمن كان محرماً بالحج فلا يصح إحرامه بالعمرة : فإن أحرم بها ، فلا يعتد إحرامه ، كما أنه إذا أحرم بمحجتين أو عمرتين فإنه يعتد بإحدهما . ويلغو الآخر .

(١) المالكية — قالوا : إذا أحرم بالعمرة من الحرم فلا دم عليه . ولكن يجب عليه أن يخرج إلى الحل قبل طوافها وسعيها . لأن كل إحرام لابد أن يجمع فيه بين الحل والحرم ، فإن طاف =

الإكثار من العمرة ، وتؤكد في شهر رمضان ، باتفاق ثلاثة ؛ وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>١١</sup> ، لما روى عن ابن عباس ، عمرة في رمضان تعدل حجة .

### واجباتها ، وسننها ، ومفسداتها

يجب للعمرة ما يجب للحج ، وكذلك يسن لها ما يسن له ؛ وبالجملة فهي كالحج في الإحرام ، والفرائض ، والواجبات ، والسنن ، والمحرمات ، والمكروهات ، والمفسدات ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط <sup>١٢</sup> ، والإحصار ، وغير ذلك ، ولكنها تخالفه في أمور : منها أنها ليس لها وقت معين ، ولا نفوت ، وليس فيها وقوف بعرفة ، ولا نزول بزدلفة ، وليس فيها رمي جمار ، ولا جمع بين صلاتين بسبب الحج ، عند ثلاثة من الأئمة القائلين بأنه يجمع بين الصلاتين بسبب الحج فقط : وقال الشافعية : إن الحج والعمرة ليسا بسببين للجمع بين الصلاتين ، وإنما سببه السفر فقط . كما تقدم في مبحثه . وليس فيها طواف قدوم ، ولا خطبة ، وميقاتها الحل لجميع الناس ، بخلاف الحج . فإن ميقاته للمكي الحرم ، كما تقدم في مباحث الإحرام ، وتخالف العمرة الحج أيضاً

= للعمرة وسمى ، ثم خرج للحل ، فلا يعدد بذلك ، وعليه إعادة الطواف والسعي حتما بعد خروجه للحل .

(١) المالكية - قالوا : يكره تكرار العمرة في السنة مرتين إلا لمن كان داخل مكة قبل أشهر الحج ، وكان ممن يحرم عليه مجاوزة الميقات حلالاً كما تقدم ، فإنه لا يكره له تكرارها ، بل يحرم بعمرة حين دخوله ولو كان قد تقدمت له عمرة في هذا العام . فإذا أراد دخول مكة في أشهر الحج دخل بحج لا بعمرة . لأنه لا يكره الإحرام بالحج في هذه الحالة ، بخلاف الإحرام به قبل زمانه ، فإنه مكروه . وأما فعل العمرة مرة ثانية في عام آخر فهو مندوب ؛ وينبغي أن يقصد بها إقامة الموسم لتنع سنة كفاية عن عموم الناس ، لأنها سنة كفاية كل عام بالنسبة لعموم الناس ؛ وابتداء للسنة بالنسبة لعمرة المحرم ، ولا فرق عندم بين رمضان وغيره ، فلا تتأكد فيه .

(٢) المالكية - قالوا : يفسد العمرة ما يفسد الحج من الجماع ونحوه ، إلا أن ذلك لا يفسدها إلا إذا وقع قبل تمامها بالسعي بين الصفا والمروة ، ومتى فسدت وجب عليه إتمامها وقضاؤها فوراً ، ونحر هدى للفساد ، وتأخير نحره إلى زمن القضاء . كما تقدم في الحج . أما إذا وقع الجماع ونحوه بعد السعي وقبل الحاق . فلا تفسد العمرة . ويجب عليه دم كما يجب عليه دم - هدى - بإخراج المذبي ونحوه . مما تقدم في الحج .

في أنها سنة مؤكدة لا فرض ، عند المالكية ، والحنفية ؛ فهذه هي الأمور التي تخالف فيها العمرة الحج ، وزاد الحنفية أيضاً أمرين آخرين ، فانظرهما تحت الخط (١) .

### مبحث القران ، والتمتع ، والإفراد ، وما يتعلق بها

من أراد الحج والعمرة جاز له في الإحرام بهما ثلاث كفيات : الأول : الإفراد ، وهو أن يحرم بالحج وحده ، فإذا فرغ من أعماله أحرم بالعمرة وطاف وسعى لها على ما تقدم في مبحث العمرة ؛ الثانية : القران ، وهو البع بين الحج والعمرة في إحرام واحد ، حقيقة ، أوحكاماً ؛ الثالثة : التمتع ، وهو أن يعتمر أولاً ، ثم يحج من عامه ، وفي كل ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : يزداد على ذلك أنه لا تجب بدنة بإفسادها ، ولا بطوافها جنباً ، بخلاف الحج ، وإنما تجب بذلك شاة في العمرة ، ويزاد أيضاً أنه ليس لها طواف وداع ، كما في الحج .

(٢) الشافعية — قالوا : الحج ، والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه : الأول الإفراد ، وهو أن يحرم الشخص بالحج في أشهره من ميقات بلده ، وبعد الفراغ من أعمال الحج كلها يحرم بالعمرة ، الثاني : التمتع ، وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من الميقات الذي مر عليه في طريقه ، وإن كان غير ميقات بلده ، ثم يأتي بأعمالها ، وبعد الفراغ منها يحرم بالحج من مكة أو من الميقات الذي أحرم منه للعمرة ، أو من مثل مسافته ، أو من ميقات أقرب منه : فإذا أحرم بالعمرة بعد الميقات الذي مر عليه ، ثم أحرم بالحج بعد الفراغ منها كان متمتعاً أيضاً ، وعليه الإثم ودم لمجاوزته الميقات بدون إحرام مع إرادته ؛ وسمى هذا متمتعاً لأنه تمتع بمحظورات الإحرام بين النسكين ؛ الثالث : القران . وهو أن يحرم بالحج والعمرة معاً من ميقات الحج . سواء كان ميقات بلده أو الميقات الذي مر عليه في طريقه ؛ فإن كان بمكة وأحرم منها بالحج والعمرة كان قارناً . ولا يلزمه الخروج إلى الحل لأجل العمرة . لأنها مندرجة في الحج . تابعة له ؛ ومن القران أيضاً أن يحرم بالعمرة أولاً . سواء كان ذلك في أشهر الحج . أو قبل أشهره . ثم يدخل الحج عليها في أشهره قبل أن يشرع في طواف العمرة ؛ وصفة إدخال الحج على العمرة أن ينوي الحج قبل الشروع في طوافها ؛ كما تقدم ، وأما إدخال العمرة على الحج فلا يصح ، ويكون لغواً ؛ والأفضل من هذه الأوجه الثلاثة الإفراد ، ويليه التمتع ، ثم القران ؛ وإنما يكون الإفراد أفضل إن اعتمر من عامه . فإن تأخرت العمرة عن عام الحج كان الإفراد مفضولاً ، لأن تأخير العمرة عن عام الحج مكروه . =

= والقارن يلزمه عمل واحد فقط ، وهو عمل الحج ، فيكفيه طواف واحد ، وسمى واحد للحج والعمرة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد ، وسمى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعاً ، صححه الترمذى ؛ ويجب على كل من المتمتع والقارن هدى ، أما وجوب الهدى على المتمتع ، فلقوله تعالى : ( فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ) ؛ وأما وجوبه على القارن ، فلما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن فسائه البقر يوم النحر ، وكن قارنات ؛ وإنما يجب الهدى على القارن والمتمتع بشروط : الأول : أن لا يكون كل منهما من حاضري المسجد الحرام ؛ والمراد بحاضري المسجد الحرام ، من له مسكن بين مساكنهم ، والحرام أقل من مرحلتين فإن كان من أهل هذه الجهة فلا يجب عليهما الهدى ؛ الثاني : أن تقع عمرة المتمتع في أشهر الحج ، فإذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ، سواء أتتها قبل دخول شهور الحج أو أتتها فيها فلا يجب عليه الهدى ، لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة في أشهر الحج ، فأشبهه المفرد ؛ الثالث ، أن يحج من طامه ، فإذا اعتمر في أشهر الحج ثم حج في عام آخر ، أو لم يحج أصلاً ، فلا دم عليه ؛ الرابع : أن لا يعود المتمتع بعد فراغه من العمرة إلى الميقات الذي أحرم منه أولاً ، أو إلى ميقات آخر ليحرم منه بالحج ، وأن لا يعود القارن إلى الميقات بعد دخول مكة ، وقبل تلبسه بنسك : كالوقوف بعرفة ، وطواف القدوم ، فإن عاد المتمتع إلى الميقات ليحرم منه بالحج ، فلا دم عليه ، وكذلك إذا عاد القارن إلى أى ميقات بعد أن أحزم بهما معاً ، أو بعد أن أدخل الحج على العمرة ، على ما تقدم في تعريف القران ، فلا دم عليه ، ووقت وجوب الدم على المتمتع هو وقت الإحرام بالحج ، ويجوز على الأصح تقديمه على هذا الوقت ، فيذبحه إذا فرغ من عمرته ، والأفضل ذبحه يوم النحر ، ولا آخر لوقته ، كسائر دماء الجبر ، ومن عجز عن الهدى في الحرم : إما لعدم وجوده أصلاً ، أو لعجزه عن ثمنه ، أو وجوده يباع بأكثر من ثمن المثل ، أو كان محتاجاً إلى ثمنه ، ففي كل هذه الأحوال يجب عليه أن يصوم بدل الهدى عشرة أيام : ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى وطنه ، والأيام الثلاثة إنما يصومها بعد الإحرام بالحج ، فلو صامها المتمتع قبل الإحرام بالحج ، فلا يجزئ ذلك ، ويسن أن يصومها قبل يوم عرفة ، لأنه يسن فطر ذلك اليوم ، فإن أخرها عن أيام التشريق أتم ، وكان صومها قضاء ، ولادم عليه بالتأخير ، وأما الأيام السبعة فيصومها إذا رجع لوطنه ؛ أو أى بلد يريد توطنها ، فلو توطن مكة صام فيها الأيام السبعة ، وإنما يجزئ صومها في وطنه إذا عاد إليه بعد الفراغ من الأعمال ، فلو رجع لوطنه قبل الطواف أو السعى ، فلا يجزئ صومها ، نعم لو بقى =

== عليه من أعمال الحج الحلق جاز أن يصومها في وطنه بعد أن يحلق .

المالكية - قالوا : من أراد أن يحج ويعتمر فله في الإحرام بهما ثلاث حالات :

الأولى : الأفراد ، وهو أن يحرم بالحج وحده ، فإذا أتم أعماله اعتمر ، الثانية : التمتع ، وهو أن يحرم بالعمرة أولاً ، بحيث يفعل بعض أعمالها ، ولو ركناً واحداً في أشهر الحج ، ثم يحج من عامه ، وتدخل أشهر الحج بغروب شمس آخر يوم من رمضان ، فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان ثم انتهى من أعمالها ليلة العيد : فهو متمتع إن حج من عامه ، وأما إذا انتهى من أعمال العمرة قبل غروب الشمس ، ثم حج من عامه ، فليس متمتعاً ، لأنه لم يفعل شيئاً من أركان العمرة في أشهر الحج ، الثالثة : القران ، وله صورتان . الأولى : أن يحرم بالحج والعمرة معاً ، الثانية : أن يحرم بالعمرة أولاً ثم يدخل الحج عليها قبل أن يركع ركعتي طواف العمرة ، سواء كان ذلك الإدخال قبل الشروع في طواف العمرة ، أو بعد الشروع فيه ، قبل تمامه ، أو بعد تمامه ، وقبل صلاة ركعتيه ، ففي كل هذه الحالات يكون قارناً ، إلا أنه يكره إدخال الحج على العمرة بعد طوافها ، وقبل صلاة الركعتين ، فإذا أدخل الحج على العمرة بعد الشروع في طوافها أتمه على أنه نفل ، واندرج الطواف المطلوب للعمرة في طواف الحج ، لأن القارن يكفيه طواف واحد ، وسعى واحد ، كما يأتي ، وكذلك إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها ، وقبل الركعتين فإن طوافها ينقلب تطوعاً ، أما إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها . وصلاة ركعتيه . فإن إحرامه بالحج يكون لغراً ، ولا ينعقد ، كما يلغو الإحرام بالحج إذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج فاسدة . ويجب عليه إتمام العمرة الفاسدة وقضاؤها فوراً . كما تقدم في «مبحث العمرة» ، فإدخال الحج على العمرة إنما يصح بشرطين : الأول : أن يكون الإرداف - إدخال الحج على العمرة - قبل صلاة ركعتي الطواف للعمرة . الثاني : أن تصح العمرة التي أدخل الحج عليها . فإذا انتفى شرط في هذين فلا يصح الإرداف . ولا ينعقد الإحرام بالحج . وأما إدخال العمرة على الحج بأن يحرم بالحج أولاً ، ثم يدخل العمرة عليه . فلا يصح ، ويكون لغواً غير منعقد لأن الضعيف لا يرتد على القوى ، وأفضل أوجه الإحرام الأفراد ، ثم القران . ثم التمتع والقارن يلزمه عمل واحد للحج والعمرة . وهو عمل الحج مفرداً فيكفيه طواف واحد . وسعى واحد وحلق واحد للحج والعمرة . غاية الأمر أنه يلزمه هدى للقران . كما أن المتمتع أيضاً يلزمه هدى . قال تعالى : ( فمن تمتع بالعمرة إلى الحج . فما استيسر من الهدى ) وقد وردت السنة بما يفيد وجوب الهدى على القارن . ويشترط لوجوب الهدى على كل من القارن : المتمتع أمران : الأول : أن لا يكون ==



= متوطناً مكة ، أو ما في حكمها وقت القران والتمتع ، أي وقت الإحرام بالحج والعمرة معاً في إحدى صورتى القران ، ووقت الإحرام ، بالعمرة في الصورة الأخرى . وفي التمتع ، وما في حكم مكة هو ما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوزه ، فإن كان متوطناً بمكة أو ما في حكمها وقعت فعلهما ، فلا هدى عليه ، لأنه لم يتمتع بإسقاط أحد السفرين عنه ، ودم القران والتمتع إنما وجب لذلك ، قال تعالى : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » ، فسر المالكية حاضري المسجد الحرام بأهل مكة ، وما في حكمها ، الثاني : أن يحج من عامه ، فلو منعه مانع من الحج في هذا العام كان صد عنه بعدو أو غيره بعد أن قرن أو تمتع ، ثم تحلل من إحرامه لأجل المانع ، فلا دم عليه ، ويشترط لوجوب الهدى على المتمتع شرط ثالث : وهو أن لا يرجع لبلده أو مثله في البعد بعد الفراغ من أعمال العمرة ، وقبل الإحرام بالحج ، ثم إن هدى التمتع إنما يجب بإحرام الحج ، لأن التمتع لا يتحقق إلا به ، وهذا الوجوب موسع ، ويتضيق برمي جمرة العقبة يوم النحر ، فلو مات المتمتع بعد رمي الجمرة المذكورة تعين على ورثته أن يهدوا عنه من رأس ماله ، أما إذا مات قبل ذلك ، فلا يلزم الورثة الإهداء عنه ، لا من رأس ماله . ولا من ثلثه ؛ وأجزأ نحر هدى التمتع بعد الإحرام بالعمرة ، وقبل الإحرام بالحج ؛ ومن عجز عن الهدى وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام . ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع منه ، قال تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ؛ وسبعة إذا رجعتن ، والعجز عن الهدى إما لعدم وجوده ، أو لعدم وجود ثمنه ، وعدم وجود من يقرضه إياه ، أو لاحتياجه لثمنه في نفقاته الخصوصية ، أما صوم الأيام الثلاثة فيبندى وقته من حين الإحرام بالحج ، ويمتد إلى يوم النحر ، فإن لم يصمها قبل يوم النحر صام وجوباً الأيام الثلاثة التالية له - ليوم النحر - وهي أيام التشريق ، ويكره تأخير صومها إلى أيام التشريق من غير عذر ، فإن أخر صومها عن أيام التشريق ، صامها في أي وقت شاء ، سواء وصلها بالسبعة الباقية ، أولاً . وأما السبعة الباقية فيصومها إذا فرغ من أعمال الحج ، بأن ينتهي من رمي الجمار سواء رجع إلى أهله أولاً ، فالمراد بالرجوع في الآية الكريمة المتقدمة « وسبعة إذا رجعتن » الفراغ من أعمال الحج . ويندب تأخير صومها حتى يرجع إلى أهله بالفعل . أما إذا صامها قبل الفراغ من أعمال الحج فلا يجزئ صومها . سواء كان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده . وكل من لزمه الهدى لنقص في حج أو عمرة . كأن ترك واجباً من واجبات الإحرام بأن جاوز الميقات بدون إحرام . أو أمذى أو فعل غير ذلك مما يوجب الهدى . كما تقدم في « مبحث الجنایات » ، ثم عجز عنه . وجب عليه أو يصوم بدله عشرة أيام على التفصيل السابق ، وإنما يصوم الأيام الثلاثة =

= قبل أيام التشريق . أو فيها إذا تقدم سبب الهدى على الوقوف بعرفة . أما إذا حصل سببه يوم عرفة أو بعده . فلا يصرم الأيام الثلاثة إلا بعد أيام التشريق . وإذا قدر على الهدى بعد الشروع في صوم الأيام الثلاثة . وقبل تمامها . ندب له الإهداء . وأتم صوم اليوم الذي هو فيه تطوعاً . أما إذا قدر عليه بعد تمام الأيام الثلاثة فلا يندب له الرجوع للهدى . لكن لو رجع إليه أجزاءه ولا يصوم . لأن الهدى الأصل .

الحنابلة - قالوا : من أراد الإحرام فهو مخير بين ثلاثة أمور : التمتع ، والإفراد والقران ، وأفضلها التمتع ثم الإفراد ثم القران . أما التمتع فهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ويفرغ منها بالتحليل . فإن لم يحرم بها في أشهر الحج لم يكن متمتعاً . ويشترط أن يحج في عامه لقوم تعالى : فمن تمتع ، الآية . فإن ظاهره يقتضى الموالاة بينهما . وأما الإفراد . فهو أن يحرم بالحج مفرداً . فإذا فرغ من الحج اعتمر العمرة الوجبة عليه إن كانت باقية في ذمته . وأما القران . فهو أن يحرم بالحج والعمرة معاً . أو يحرم بالعمرة . ثم يدخل عليها بالحج قبل الشروع في طوافها . إلا إذا كان معه هدى . فإنه يصح له أن يدخل الحج على العمرة . ولو بعد السعى . ويكون بذلك قارناً ؛ ويصح إدخال الحج على العمرة ، وإن كان محرماً به في غير أشهر الحج ، أما إذا أحرم بالحج ؛ ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها ، ولم يصر قارناً ولا يعمل القارن شيئاً زائداً من أعمال الحج عن الفرد ، فيطوف طوافاً واحداً ، ويسعى سعيّاً واحداً ، وهكذا ، ويجب على المتمتع هدى لقوله تعالى : فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، الآية ، وهو هدى عبادة ، لا هدى جبر ، وإنما يجب الهدى بسبب شروط : أولاً : أن لا يكون المتمتع من أهل مكة أو مستوطناً بها ، وأهل الحرم ، وأن لا يكون بينه وبين نفس الحرم أقل مسافة القصر ، فإن كان كذلك فلا يجب عليه الهدى ، ثانياً : أن يعتمر في أشهر الحج ، ثالثاً : أن يحج من عامه ، كما تقدم ، رابعاً : أن لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر ؛ فإن سافر مسافة قصر فأكثر ، ثم أحرم بالحج ، فلا هدى عليه ، خامساً : أن يحل من العمرة قبل إحرامه ، من الحج فإن أحرم به قبل حله منها صار قارناً لا متمتعاً ، ولزمه هدى قران ، سادساً : أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ، أو من مكان بينه وبين مكة مسافة قصر فأكثر ، فلو أحرم من دون ذلك يكون من أهل المسجد الحرام ، كما تقدم ، وإنما يكون عليه هدى مجاوزة الميقات إن تجاوزه بغير إحرام وهو من أهل الوجوب ؛ سابعاً : أن ينوي التمتع في ابتداء العمرة أو أثناءها ، ويلزم هدى التمتع والقران بطول فجر يوم النحر ، ويلزم القارن أيضاً هدى نسك إذا لم يكن من أهل المسجد الحرام ، ولا يسقط =

= هدى التمتع والقران بهما ، ولا يسقط بفوات الحج ، وإذا قضى القارن ما فاته قارناً لزمه هديان : هدى لقرانه الأول ، وهدى لقرانه الثاني ، ولو ساق المتمتع هدياً فليس له أن يحل من عمرته ، فيحرم بحج إذا طاف وسعى لعمرته قبل تحمله بالحاق ، فإذا ذبحه يوم النحر حل من الحج والعمرة معاً ، والمتمتع يحل متى فرغ من عمرته في أشهر الحج وغيرها ، ولو كان معه الهدى بخلاف المتمتع ، فإن كان معه هدى نحره عند المروة ، ويجوز أن ينحره في أى مكان من الحرم ، ومن عجز عن الهدى بأن لم يجده يباع ، أو وجده ، ولم يجد ثمنه فعليه أن يصوم عشرة أيام : منها ثلاثة في أشهر الحج ؛ والسبعة الباقية يصومها إذا رجع إلى أهله ، والأفضل أن يكون آخر الأيام الثلاثة يوم عرفة فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر صام أيام منى وهى الثلاثة التالية ليوم العيد ولا هدى عليه في ذلك ، فإن لم يصمها في أيام منى صام عشرة أيام كاملة ، وعليه هدى لتأخيره واجباً من واجبات الحج عن وقته ، ويجوز أن يصوم الثلاثة قبل إحرامه بالحج بعد أن يحرم بالعمرة ، وأما صومها قبل إحرامه بالعمرة ، فلا يجوز ، أما وقت وجوب صوم الأيام الثلاثة فهو وقت وجوب الهدى ، وهو طلوع فجر يوم النحر ، ولا يصح صوم السبعة بعد إحرامه بالحج وقبل فراغه منه ، كما لا يصح صومها في أيام منى ؛ ولا بعد أيام منى قبل طواف الزيارة ، أما إن صامها بعد طواف الزيارة والدعى فإنه يصح ؛ ولا يجب في صوم الثلاثة ولا السبعة تنابع ، ولا تفريق ؛ ومتى وجب عليه الصوم ، ثم وجد الهدى ، فلا يجب عليه الانتقال إليه ، ولو لم يشرع في الصوم ، فإن شاء انتقل إليه ، وإن شاء لم ينتقل وصام .

الحنفية - قالوا : من أراد الإحرام فهو مخير بين الإفراد والقران والتمتع ، إلا أن القران أفضل من الاثنين ، والتمتع أفضل من الإفراد ، وإنما يكون القران أفضل إذا لم يخش أن يترتب عليه ارتكاب محذور من محظورات الإحرام لطول الأيام التى يلزم أن يبقى فيها محرماً ؛ فإذا خشى المحرم الوقوع فى شيء منها كان التمتع أفضل لقلّة الأيام التى يلزم فيها البقاء على الإحرام فى التمتع ، فيمكن للإنسان أن يضبط نفسه ، أما الإفراد فهو الإحرام بالحج وحده ؛ وأما القران فعناه فى اللغة الجمع بين شيئين ، ومعناه شرعاً أن يحرم بحجة وعمرة معاً حقيقة أو حكماً فالجمع بينهما حقيقة هو أن يجمع بينهما بإحرام واحد فى زمان واحد ، والجمع بينهما حكماً هو أن يؤخر إحرام الحج عن إحرام العمرة ، ثم يجمع بين أفعالهما ، وذلك بأن يحرم بالعمرة أولاً ، ثم قبل أن يطوف لها أربعة أشواط يحرم بالحج ، فلو أحرم بالحج بعد أن طاف للعمرة أربعة أشواط لم يكن قارناً ، بل متمتاً بأن كان طوافه فى أشهر الحج ، وإلا لم يكن قارناً ولا متمتاً ، أما إن أحرم =

== بالحج أولاً ، ثم نوى العمرة قبل طواف القدوم فإنه يكون قارناً مع الإساءة ، وبعد طواف القدوم يكون عليه هدى ، كما تقدم في « مبحث العمرة » ، ويصح إحرام القارن من الميقات أو قبله ، فإن جاوز الميقات بلا إحرام لزمه هدى ، إلا إذا عاد إليه محرماً ، ويصح إحرامه في أشهر الحج وقبلها إلا أن تقديم الإحرام على أشهر الحج مكروه ، أما أفعال الحج والعمرة فإنه لا بد من وقوعها في أشهر الحج بأن يؤدي طواف العمرة أو أكثره ، وجميع سعيها وسعى الحج في تلك الأشهر ، ويسن أن يتلفظ بقوله : اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرهما لي ، وتقبلهما مني ويستحب أن يقدم العمرة في الذكر ، كما يجب أن يقدمها في العمل ، لأن الحج لا يكفي لعمل العمرة ؛ فيجب أولاً أن يطوف للعمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأولى ؛ بشرط وقوع ذلك الطواف أو أكثره في أشهر الحج ، كما تقدم آنفاً ، ولو نوى بالطواف للعمرة الطواف للحج وقع طوافه عن العمرة ، لأن طاف طوافاً في وقته وقع له ، سواء نواه أولاً ، ثم يسعى لها ، ويتم عمل العمرة بذلك ، ولكن لا يتحلل منها لكونه محرماً بالحج ، فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضاً ، فلو حلق لزمه دمان لجنابته على إحرامين ، ثم بعد الفراغ من العمرة يشرع في أعمال الحج كما تقدم ، فلو طاف فقط ، ثم طاف للحج بعد ذلك ثم سعى للعمرة بعد طوافه للحج ثم سعى للحج بعد ذلك صح مع الإساءة ، ولا هدى عليه بسبب ذلك ، ويشترط للقارن سبعة شروط ، الأول : أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره ، فلو أحرم بعد أن يطوف أكثر طواف العمرة لم يكن قارناً . الثاني : أن يحرم بالحج قبل إفساد العمرة . الثالث : أن يطوف للعمرة كل طوافها أو أكثره قبل الوقوف بعرفة ، فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته . وبطل قرانه ؛ وسقط عنه الهدى اللازم للعمرة ، أما لو طاف أكثر طواف العمرة ثم وقف ، فإنه يتم الباقي من طوافها قبل طواف الزيارة ، الرابع : أن يصون الحج والعمرة عن الفساد ، فلو جامع مثلاً قبل الوقوف بعرفة ، وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه ، وسقط عنه الهدى ، الخامس : أن يطوف للعمرة طوافها كله أو أكثره في أشهر الحج ، فإن طاف أكثر طوافهم قبل أشهر الحج لم يصر قارناً ، السادس : أن لا يكون من أهل مكة ، فلا يصح قران المسكى إلا إذا خرج من مكة إلى جهة أخرى قبل أشهر الحج . السابع : أن لا يفوته الحج فلو فاتته لم يكن قارناً ، وسقط عنه الهدى ، ولا يشترط لصحة القران عدم الإلمام بأهله ، فيصح قران من طاف بالعمرة ، ثم رجع إلى موطنه بعد طوافها دون أن يتحلل ، وأما التمتع شرعاً فهو أن يحرم بالعمرة أولاً في أشهر الحج أو قبلها ، بشرط أن يطوف أكثر أشواطها في أشهر الحج ، ثم يحرم بالحج =

== في سفر واحد حقيقة أو حكماً ، بأن لا يعود إلى بلده بعد العمرة أصلاً ، أو يعود إلى بلده ، ولكن يكون العود إلى مكة ثانياً مطلوباً منه لسببين : أحدهما : أن يكون قد ساق الهدى ، لأن الهدى يمنع من التحلل قبل يوم النحر ؛ ثانيها : أن يعود إلى بلده قبل أن يحلق ، لأنه في هذه الحالة يكون العود إلى الحرم مستحفاً عليه لوجوب الحلق في الحزم ؛ ويسمى ذلك العود إلى بلده إماماً بأهله غير صحيح ؛ فلو اعتمر بلا سوق هدى ، ثم عاد إلى بلده قبل الحلق كان باقياً على إحرامه ، فإن رجع إلى الحج قبل أن يحلق في بلده كان متمتعاً ، لأن الإمامه بأهله لم يكن صحيحاً ، أما إن حلق ببلده فقد بطل تمتعه ، وإن اعتمر مع سوق الهدى فلا يخلو إماماً بتركه إلى يوم النحر أولاً ، فإن تركه إلى يوم النحر فتمتعه صحيح . ولا شيء عليه سوى ذلك الهدى ، سواء عاد إلى أهله أولاً ، وإن تعجل ذبح هديه ، فإما أن يرجع إلى أهله أولاً ، فإن رجع فلا شيء عليه مطلقاً ، سواء حج من عامه أولاً ، وبطل تمتعه ، وإن لم يرجع إلى أهله ، فإن لم يحج من عامه فلا شيء عليه أيضاً ، وإن حج من عامه لزمه دمان دم المتعة ، ودم الحل قبل أوانه ، وبشترط صحة التمتع شروط ، منها أن يطوف طواف العمرة جميعه أو أكثره في أشهر الحج ؛ ومنها أن يقدم إحرام العمرة على الحج ؛ ومنها أن يطوف طواف العمرة كله أو أكثره قبل إحرام الحج ؛ ومنها عدم إفساد العمرة ومنها عدم إفساد الحج ؛ ومنها عدم الإمام بأهله إماماً صحيحاً ، كما تقدم ؛ ومنها أن يؤدي الحج والعمرة في سنة واحدة ، فلو طاف للعمرة في أشهر الحج هذه السنة ثم حج في سنة أخرى لم يكن متمتعاً ، وإن لم يرجع إلى أهله أو بقي محرماً إلى الثانية ؛ ومنها عدم التوطن بمكة فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبداً لا يكون متمتعاً ، وإلا كان متمتعاً . ومنها أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة ، لأنه حينئذ يكون ليس من أهل التمتع كأهل مكة ، وكذا لا تدخل عليه أشهر الحج وهو محرم ، ولكن طاف للعمرة أكثر طوافها في غير أشهر الحج ، وبعد أن يفرغ التمتع من أعمال العمرة يتحلل منها إن شاء ، إما بالحلق ، أو بالتقصير ، ثم يظل حلالاً إلى أن يحرم بالحج في اليوم الثامن ، وهو يوم التروية ، لأنه يوم إحرام أهل مكة ، ويجوز له أن يؤخر الإحرام إلى اليوم التاسع ، وهو يوم عرفة متى استطاع أن يقف بعرفة في زمنه ، ويجب على كل من القارن والمتمتع هدى يذبح يوم النحر بعد رمي جرة العقبة ، قال تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ، فما استيسر من الهدى ؛ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعت ، تلك عشرة كاملة . » والقران كالتمتع في المعنى ، فيجب فيه الهدى إن وجد ، كما يجب في التمتع ، فإن لم يجد الهدى وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام ولو متفرقة ، والأفضل تتابعها ، ويكون صومها في أشهر الحج . ==

## مبحث الهدى

### تعريفه

هو ما يهدى من النعم للحرم ، ويكون من الإبل والبقر والغنم ، وهي على هذا الترتيب في الأفضلية : الإبل ، ويليهما البقر ، ثم الغنم ، ولا يجزىء من الإبل إلا ما أكمل خمس سنوات ودخل في السادسة ، ولا يجزىء من البقر إلا ماله سندان كاملتان - ودخل في الثالثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، أما ما يجزىء من الغنم ضأناً ومعزاً ، ففيه تفصيل المذاهب المذكور تحت الخط (٢) .

= بشرط أن يكون بعد إحرام العمرة ، ولا يجزىء صومها قبله ، ويصوم أيضاً وجوباً سبعة أيام إذا فرغ من أعمال الحج ، والأفضل فيها التتابع أيضاً ، كما أن الأفضل تأخير الصيام حتى لا يبقى على العيد سوى ثلاثة أيام لجواز أن يتيسر له الهدى : قبل ذلك ، فلا يحتاج للصوم ، أما صوم الأيام السبعة فيصومها بعد الفراغ من الحج في أى وقت شاء إلا في الأيام المنهى عنها : كأيام التشريق ، فإن صامها فيها فلا يجزئها ، فإن لم يصم الأيام الثلاثة حتى جاء يوم النحر ، يجزئها إلا الهدى ، فإن لم يقدر على الهدى تحلل ، ووجب عليه هديان في ذمته : أحدهما ، للقران أو التمتع ، والثاني : للتحلل قبل ذبح الهدى ، ولو قدر على الهدى قبل التحلل من الحج بالخلق أو التقصير بطل صومه ورجع للهدى ، وقد علمت أن القران والتمتع لا يصحان من كان داخل الحرم ، قال تعالى : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، وحاضروا المسجد الحرام من كانوا داخل المواقيت ، وهم أهل الحرم .

(١) المالكية - قالوا : لا يجزىء من البقر إلا ماله ثلاث سنين ودخل في الرابعة دخولا ما ، ولو بيوم .

(٢) الشافعية - قالوا : يجزىء من الضأن الجذع ، وهو ماله سنة كاملة على الأصح ، أو ماله ستة أشهر إذا سقطت مقدم أسنانه ، ومن المعز المثني ، وهو ماله سنتان .

المالكية - قالوا : يجزىء من الضأن ما أكمل سنة ودخل في الثانية دخولا ما ، ولو بيوم ، ومن المعز ما أكمل سنة ، ودخل في الثانية دخولا بيتاً بشهر ونحوه .

الحنابلة - قالوا : يجزىء من الضأن ماله ستة أشهر ، ومن المعز ماله سنة كاملة .  
الحنفية - قالوا : لا يجزىء من الغنم إلا ماله سنة كاملة ، سواء كان من الضأن أو من =



## أقسام الهدى

ينقسم الهدى إلى ثلاثة أقسام : الأول : واجب لعمل في الحج والعمرة ، كهدى التمتع والقران ويسميه الحنفية دم شكر ، وكالهدى اللازم لترك واجب من الواجبات ، كما تقدم ، والثاني : مندور وهو واجب أيضاً لكن بالنذر ، الثالث : تطوع ، وهو ما تبرع به المحرم .

## وقت ذبح الهدى ومكانه

وفي وقت ذبح الهدى ومكانه تفصيل في المذاهب ، مذکور تحت الخط (١) .

= الممزر ، إلا إذا كان الضأن سميناً ، فإنه يجزى منه ما زاد عن نصف سنة إذا كان لا يفرق بينه وبين ماله سنة لسمنه

(١) الحنابلة — قالوا : ابتداء وقت ذبح الهدى بجميع أنواعه يوم العيد بعد الصلاة ، ولو قبل الخطبة ، والأفضل أن يكون بعدها . وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ، وهو الثالث من يوم النحر ؛ فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، وتاليه ، ويكره ذبحه ليلة الثاني والثالث من أيام العيد ، والأفضل ذبحه في اليوم الأول ، وإن ذبح قبل وقته لم يجزئه ووجب عليه بدله ، وإن فات وقته ، فإن كان تطوعاً سقط عنه ، وإن كان واجباً ذبحه قضاء ؛ وأما مكان ذبحه فهو الحرم ، فيجزى نحره في أى ناحية منه ، إلا أن الأفضل للمعتمر أن ينحره عند المروة ، وللحاج أن ينحره بمنى ، فإن نحره في غير الحرم فلا يجزى إلا إذا عطب قبل الوصول ، فينحره في مكان عطبه .

الحنفية — قالوا . تمنين أيام النحر الثلاثة : يوم العيد ، وتاليه ، لذبح هدى القران والتمتع ؛ ويكون الذبح بعد رمى جرة العقبة ؛ كما تقدم ، فإن ذبح قبل أيام النحر لم يجزئه وإن ذبح بعدها أجزاءه ، وعليه هدى لتأخير الذبح عن أيام النحر ، أما غير هدى القران والتمتع فلا يتقيد ذبحه بزمان ، وأما مكان ذبح الهدى مطلقاً فهو الحرم ، ويسن ذبحه بمنى إن كان الذبح في أيام النحر ، وإن كان في غيرها فمكة أفضل ، إلا البدنة المنذورة ، فلا يتقيد ذبحها بالحرم .

الشافعية — قالوا : يدخل وقت ذبح الهدى الواجب بالنذر ، أو الهدى المندوب بمضى زمن يسع صلاة العيد ، وخطبتين معدلتين بعد طلوع شمس يوم العيد ، ويمتد ذلك الوقت إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ، ويجوز ذبحه ليلاً ونهاراً في ذلك الوقت ، إلا أنه يكره ذبحه ليلاً =

## مبحث الأكل من الهدى ونحوه

ويجوز لرب الهدى أن يأكل منه ؛ على تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١).

= إلا لضرورة ؛ كما إذا حضر مساكين محتاجون للأكل من الهدى ايلاً ، فإن فات الوقت المذكور - بأن مضت أيام التشريق - لزمه ذبح الهدى قضاء إذا كان مندوراً ، وإلا فات وقته فإذا ذبحه كان مجرد لحم لا هدياً ؛ أما الهدى الواجب بسبب فعل محظور من أفعال الحج ، فإن وقته يكون بعد وقوع سببه . إلا دم الفوات فإنه يكون في حجة القضاء ، وأما الهدى الواجب على الممنوع فوقته إحرامه بالحج ، ويجوز تقديمه على الإحرام بالحج إذا فرغ من عمرته ، ولا آخر لوقته . والأفضل ذبحه يوم النحر . وأما مكان ذبحه فهو الحرم فلا يجوز ذبحه بغيره ، فحيث نحر الهدى أجزاء في أي جزء من أجزاء الحرم إلا أن السنة للمعتمر أن ينحره بمكة . لأنها موضع تحلله . والأفضل عند المروة . ومكان ذبح هدى المحصر هو المحل الذي أحصر فيه . والأفضل أن يبعثه إلى الحرم . والسنة للحاج أن ينحره بمكة ، لأنها موضع تحلل الحاج .

المالكية - قالوا : ابتداء نحر الهدى يوم العيد ، ويندب أن يكون بعد رمي جرة العقبة . ويدخل وقت الرمي من طلوع فجر يوم النحر ؛ ويندب تأخيره إلى أن تطلع الشمس . كما تقدم . في مندوبات الحج ، ويمتد وقته إلى آخر اليوم الثالث من أيام العيد . فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، وتاليه . ولو فاتت هذه الأيام الثلاثة ذبحه أيضاً ، وأما مكان ذبحه فهو منى . بشروط ثلاثة : الأول : أن يكون مسوقاً في إحرام الحج ، الثاني : أن يقف بالهدى بعرفة جزءاً من ليلة يوم النحر أو يقف الهدى بغير عرفة من الحل . كالتمتع ويقوم وقوف نائبه به مقام وقوفه الثالث : أن يريد نحره في يوم من الأيام الثلاثة السابقة ، فإن اتنى شرط من هذه الشروط . كأن ساقه في حال إحرامه بالعمرة أو اشتراه من مكة . أو لم يقف به لاهو ولا نائبه بعرفة ليلة النحر ، أو أراد نحره بعد الأيام الثلاثة ، فحج ذبحه مكة لا يجزئ ذبحه بغيرها . وكل نواحي مكة صالحة للذبح فيها . لكن الأفضل أن يكون عند المروة ، ولو ذبح ما استوفى الشروط السابقة بمكة أجزاء مع الإثم تركه الواجب ، وهو ذبحه بمكة .

(١) الخنفة - قالوا : هدى القرآن والتمتع ، ويسمى هدى الشكر ، كما تقدم ، يندب لربه أن يأكل منه ، كما يندب الأكل من هدى التطوع ، إلا إذا عطب في الطريق ؛ فذبحه قبل أن يبلغ محله فإن الواجب حينئذ تركه في محل عطبه مذبحاً بعد أن يقطع قلاوته بدمه ، ليعلم الفقراء أنها هدى =

## ما يشترط في الهدى

يشترط فيه أن يكون سليماً من العيوب التي تمنع الإجزاء في الأضحية ، فلا يجزئ الأعور ، ولا الأعمى ، ولا المعفأ : وهي الهزيلة التي لا تخ في عظامها ، ولا العرجاء التي لا تسير بسير الصحيح من جنسها ، ولا المريضة التي مرضها بين ونحو ذلك مما هو مبين في مباحث الأضحية ، الآتية ،

= تطوع ؛ أما هدى النذر فلا يجوز الأكل منه ، لأنه صدقة : فهو حق للفقراء . فإذا أكل ضمن منه قيمته ؛ وهدى الكفارات ، وهو ماوجب جبراً لنقص ، ومثله هدى الإحصار لا يجوز الأكل منه أيضاً ، فلو أكل ضمن القيمة ، وحيث جاز له الأكل من الهدى ، فيستحب أن يجعله أثلاثاً ، فإكل الثلث ، ويتصدق بالثلث ، ويهدي الثلث ، كالأضحية ؛ ويتصدق المهدي بجلال الهدايا وعظاؤها وجلدها ، ولا يعطى الجزار أجرته من لحمها ؛ ولا يجوز لرب الهدى أن ينتفع بلبنه ، فلو انتفع به ضمن قيمته للفقراء

المالكية - قالوا : ما يذبح في الحج أو العمرة من الهدايا وجزاء الصيد ، وفدية الأذى بعضها يجوز لربه أن يأكل منه ، وبعضها لا يجوز له الأكل منه ، وهي بالنسبة لذلك تنقسم أربعة أقسام : القسم الأول : ما لا يجوز الأكل منه مطلقاً ، أي سواء بلغ محل الذبح المعتاد - منى أو مكة ، كما تقدم - سليماً ثم ذبح ، أو حصل له عطب قبل بلوغ المحل ، فذبح في الطريق ، وذلك القسم هو ثلاثة أشياء : الأول : النذر المعين المجمول للمساكين باللفظ أو التنية ، كأن يقول : هذا الحيوان نذر لله على للمساكين ، أو يقول : هذا الحيوان نذر لله على ونوى أنه للمساكين ؛ الثاني : هدى التطوع إذا جعله للمساكين ، الثالث : فدية الأذى إذا لم ينوبها الهدى ؛ فهذه الثلاثة يحرم على ربها الأكل منها مطلقاً ، وإنما حرم عليه الأكل من النذر المعين الذي جعله للمساكين ، لأنه بالتعيين لا يلزم بدله إذا عطب قبل بلوغ محله ، فلذا جاز له الأكل منه إذا عطب قبل المحل ؛ ولا يجوز له الأكل منه إذا وصل محله سالماً ، لأنه جعل للمساكين ، كما أن هدى التطوع نظراً لجعله للمساكين يحرم الأكل منه مطلقاً ؛ وأما فدية الأذى إذا لم تجعل هدياً فهي عوض عن الترفيه الذي حصل للمحرم بإزالة الشعث ونحوه ، فذلك لم يجز له الأكل منها ؛ القسم الثاني : ما يجوز الأكل منه إذا عطب قبل بلوغ الحرم ، ولا يجوز الأكل منه إذا بلغ المحل سالماً ؛ وهذا القسم هو النذر غير المعين إذا جعله للمساكين ، كأن يقول : لله على هدى للمساكين . وفدية الأذى إذا نوى بها الهدى ؛ وجزاء الصيد ، فهذه الثلاثة يجوز لربها الأكل منها إذا عطبت قبل المحل ، لأن عليه بدلها ؛ ولا يجوز =

= الأكل منها إذا بلغت سائمة ، لأنها حق للمساكين بالنسبة إلى النذر ، وبديل من الترفه بالنسبة إلى الفدية ، وقيمة للصيد بالنسبة إلى الجزاء ؛ القسم الثالث : ما لا يجوز الأكل منه قبل المحل ، ويجوز الأكل منه بعده ، وهو هدى التطوع والنذر المعين إذا لم يجعل كل منها للمساكين ، فلا يجوز الأكل منها قبل المحل ، لأنه لا يجب عليه بدلها ، ولو جاز له الأكل لاتهم بأنه هو الذي تسبب في عطيها قبل أن يبلغا محل الذبح أو النحر ليأكل منها ، وأما بعد المحل فله أن يأكل منها ، لانهما لم يعينا للمساكين ، القسم الرابع : ما يجوز لربه الأكل منه مطلقاً قبل المحل وبعده : وذلك هو ما عدا الأقسام الثلاثة المتقدمة ، كالهدي الواجب عليه ترك واجب من واجبات الحج ، والنذر غير المعين إذا لم يجعله للمساكين ، وهدي القران والتمتع ، فله أن يأكل من ذلك مطلقاً ، وحيث جاز له الأكل ، فله أن يتزود ، ويطعم الغنى والفقير ، وإذا أكل رب الهدي من الممنوع أن يأكل منه ، فإنه يضمن بدل ما أكله هدياً كاملاً ، إلا إذا أكل من النذر المدين المجمول للمساكين ، فإنه يضمن قدر ما أكله فقط على المعتمد ، وحكم زمام الحيوان وجله ، وهو ما يجعل على ظهره ، حكم اللحم فما لا يجوز له الأكل منه لا يجوز له أخذ زمامه ولا جلته ، بل يدعه للفقراء ، كاللحم ، فإن أخذ شيئاً من ذلك رده للفقراء إن بقي ، فإن أتلفه ضمن قيمته لهم ، وما يجوز له الأكل من لحمه يجوز له أخذ زمامه وجله ، ويكره الانتفاع بلبن الهدي بعد تقليده أو إشعاره ، لأنه خرج قرينة الله تعالى بالتقليد أو الإشعار ، ومحل الكراهة الم يضر أخذ اللبن بالفصيل ، أو بأمه ، وإلا كان حراماً ، ويكره أيضاً ركوب الهدي ، والحمل عليه لغير ضرورة .

الحنابلة - قالوا : يندب للهدي أن يأكل من هدي التطوع ، ويهدى للغير منه ، ويتصدق بأن يأكل الثلث : ويهدى أهله الثلث ، ويعطى المساكين الثلث ، كالأضحية ، فإن أكل الكل ضمن للمساكين الثلث ، أما الهدي الواجب فلا يجوز الأكل منه ، سواء كان وجوبه بالنذر أو بالتعيين ، بأن قال : هذا هدي ، أو بتقليده أو بإشعاره ، ويستثنى من ذلك هدي التمتع والقران ، فإنه يجوز الأكل منه وإن كان واجباً ، فإن أكل ما لا يجوز له الأكل منه ضمن مثله لحماً للمساكين ، ويحرم على المهدي بيع جلود الهدايا وجلالها ولكن يجوز الانتفاع بها ، كما يحرم إعطاء الجزار أجرته منها ، ويجوز له أن ينتفع بلبنها ، بشرط أن يكون فاضلاً عن أولادها ، ويحرم شرب ما لم يفضل عنها وضمته . الشافعية - قالوا : لا يجوز للهدي أن يبيع شيئاً من الهدي ، سواء كان واجباً أو تطوعاً ، ويجب أن يتصدق بجميع الهدي الواجب حتى جلده : ولا يجوز أخذه من غيره ، وإن كان تطوعاً أجاز الانتفاع بجلده وادخار الشحم وبعض اللحم للأكل والهدية ، ويجب أن يتصدق ببعض اللحم ، =

## إذا امتنع من الحج أو فاته

ويقال له : الإحصار والفوات

الإحصار في اللغة المنع ، وفي الشرع منع المحرم عن إتمام ما بوجبه الإحصار قبل أداء ركن النسك : والفوات هو أن يفوته الوقوف بعرفة ، وفي أحكامها تفصيل المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

— ولو قليلاً ، بشرط أن لا يكون تافهاً عرفاً ، وأن يكون نبذاً ، فالذي يجوز الأكل منه هو هدى التطوع ، والذي لا يجوز الأكل منه هو الهدى الواجب :

(١) الحنفية — قالوا : أسباب المنع من إتمام النسك تنقسم إلى شرعية وحسية : فالشرعية هي أن تفقد المرأة زوجها : أو محرماً بعد الدخول في الإحصار بموت أو طلاق ، ومثل ذلك ما إذا منعها زوجها من حج التطوع ، وكذا إذا فقد نفقة ، وكان لا يقدر على المشي ، والحسية هي أن وجد عدو آدمي أو غيره يحول بين المحرم وبين المضي في النسك ، أو يعرض له مرض أو حبس ، وحكم الإحصار هو أن يبعث المحصر بالهدى أو بثمنه ليشتري به هدى يذبح عنه في الحرم ، ولا يجوز له أن يتحلل حتى يذبح الهدى ويجب أن يتفق على يوم معين يذبح فيه الهدى ليكون على بينة منه ، فلا يطول عليه الإحصار ، ولو فعل شيئاً من محظورات الإحصار قبل ذبح الهدى ، فإنه يجب عليه بسببه ما يجب على المحرم إذا لم يكن محصراً ، وإن حل في يوم وعده على ظن أن الهدى قد ذبح ثم تبين أنه لم يذبح كان محرماً ؛ وعليه دم لإحلاله قبل وقته . أما لو ذبح الهدى قبل يوم الوعد . فإنه يجوز . ولا يشترط في التحلل الحلق ولو حاق فحسن ثم إذا تحلل المحصر بالهدى فإن كان مفرداً بالحج فعليه قضاء حجة وعمره من قابل إذا لم يرتفع الإحصار قبل فوات حج عامه . وإن كان مفرداً بالعمرة فعليه عمرة مكانها . وإن كان قارناً فإنه يتحلل بذبح هديين . وعليه عمرتان وحجة .

هذا إذا تحلل بالهدى أما إذا تحلل بالعمرة فإن كان مفرداً فليس عليه سوى قضاء الحج فقط وإن كان قارناً فعليه حج وعمره ، وإذا زال الإحصار بعد أن بعث بالهدى فلا يخلو إما أن يتمكن من إدراك ما أحرم به . وإدراك الهدى معاً . أو يتمكن من إدراك أحدهما . أو لا يتمكن من إدراك شيء . فإن كان الأول لزمه أن يمضي في إتمام نسكه . وله أن يفعل بهديه ماشاء . وإن كان الثاني . فإن كان متمكناً من إدراك الهدى فقط ، فلا يلزم الذهاب لفوات المقصود ، وله أن يتحلل بعمرة ، وإن =

== كان متمكناً من إدراك الفسك جاز له أن يمضي في إنشائه ، و جاز له أن يتحلل ، وإن كان الثالث يتحلل ، وله أن يتحلل بعمرة ، ومن فاته الحج بأن وقف في غير زمان الوقوف فعليه أن يطوف ويسمى ويتحلل ، ويقضى من قابل ، ولادم عليه .

الحنابلة - قالوا : إذا طلع فجر يوم النحر على من أحرم بالحج ولم يقف بعرفة في وقته لعذر أو لغير عذر فاته الحج في ذلك العام ، وتحول إحرامه إلى عمرة إن لم يختر بقاؤده على إحرامه ليحج من العام القابل بذلك الإحرام ؛ ولا تجزئ هذه العمرة التي انقلب إليها إحرامه عن عمرة الإسلام ، وعلى من فاته الحج قضاء هذا الحج الفاتت ، ولو كان نفلاً ؛ وعليه هدى من الفوات يؤخر ذبحه إلى حجة القضاء فإن عدم الهدى وقت الوجوب ، وهو طلوع فجر يوم النحر صام كما يصوم المتمتع ، ومن منع من الوصول إلى البيت الحرام ، ويسمى محصراً ، سواء منع بعد الوقوف بعرفة أو قبله ، أو كان منعه في إحرام العمرة ، وجب عليه ذبح هدى بذية التحلل ، فإن لم يجده صام عشرة أيام بذية التحلل ، وقد حل بذلك من إحرامه ، ويباح التحلل من الإحرام لحاجة ، كأن احتاج إلى بذل مال كثير لمسلم أو كافر ، أو لقتال ، أو بذل مال يسير لكافر لا مسلم ، ولا قضاء على من تحلل قبل فوات الحج ، وكذلك من جن أو أغشى عليه ، فإن لم يتحلل المحصر إلا بعد فوات الحج لزمه القضاء ، ومن منع عن طواف الإفاضة وقد وقف بعرفة ورعى وحلق لم يتحلل حتى يطوف طواف الإفاضة ، ويسمى إذا لم يكن سعي ، وكذا لا يتحلل إن حصر عن السعي فقط ، وذلك لأن الشرع جاء بالتحلل من إحرام تام يحرم جميع المحظورات ؛ وهذا لا يحرم إلا النساء فقط ، ومن حصر عن واجب أو رمى جمار لم يتحلل ، وعليه دم لترك الواجب ، كما لو تركه اختياراً ، ومن كان محرماً بالحج ولم يتمكن من الوقوف بعرفة أو أمكنه الوصول إلى مكة تحلل بعمل عمرة ، ولا شيء عليه ، فإن كان من فاته الوقوف بعرفة وأحصر قد طاف وسعى قبل ذلك وجب أن يتحلل بطواف وسعى آخرين ، ومن أحصر بمرض ، أو بفقد نفقة ، أو بعدم اهتدائه إلى الطريق بقي محرماً حتى يقدر على البيت الحرام ، لأنه لا يستفيد بالتحلل انتقالاً من حال إلى أحسن منها ، فإن فاته الحج تحلل بعمرة ، ولا ينحر هدياً كان معه إلا بالحرم ، ، فليس كمن حصره عدو ، والصغير كالبالغ في جميع ما تقدم ، ومن قال في أول إحرامه : نويت الإحرام بالنسك الفلاني فبسرته لي وتقبله مني ، وإن حبسني حابس فحلي حيث حبستني ، فله أن يتحلل مجاناً في جميع ما تقدم ولا قضاء عليه .

الشافعية - قالوا : إذا طلع فجر يوم النحر قبل حضور المحرم في جزء من أرض عرفة فاته ==



الحج ، ويجب به الدم على من كان محرماً بالحج فقط ، أو كان قارناً ، ويجب على من فاتته الوقوف بعرفة أن يتحلل بعمل عمرة بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف بنية التحلل ، فيطوف ويسعى إن لم يكن سعى ، ويسقط عنه بفوات الحج المبيت بمنى وبمزدلفة ورعى الجمار ، ويحاق من غير نية العمرة ، ولا تغني هذه العمرة عن عمرة الإسلام ، وعليه القضاء فوراً من قابل ، ولو فاته بعذر ولو كان الحج نفلاً ، ولو كان غير مستطيع ؛ ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر ، ويلزمه مع القضاء دم كدم التمتع ، وقد تقدم ، ولا يصح ذبحه في سنة الفوات ، فإن كان قارناً وفاته الوقوف لزمه ثلاثة دماء : دم للفوات ، ودم للقران ، ودم له أيضاً في القضاء ، وإن أفرد في القضاء لأنه التزم القران بالإحرام ؛ أما لو نشأ الفوات عن حصر ، كمن أحصر عن إتمام نسك من حج أو عمرة بعدواً ، أو حبس من أمير ونحوه ظلماً ، أو بدى لا يتمكن من أدائه ، ولا يسر له بينة تشهد بإعساره ، ولم يغاب على ظنه انكشاف المانع في مدة يمكنه إدراك الحج فيها إن كان حاجاً ، أو في ثلاثة أيام إن كان معتمراً ، فإنه إذا أراد التحلل تحلل بالذبح ؛ ثم الحاق بنية التحلل بهما إن كان واجداً للدم ، وبالخلق فقط إن لم يجد دماً ، ولا طعاماً لإعسار أو غيره بنية التحلل ، والأولى للحصر المعتمر الصبر عن التحلل ، وكذا للحاج إن اتسع الوقت ، وإلا فالأولى التعجيل لخوف الفوات ، نعم يمنع تحلله إن كان في الحج ، وغاب على ظنه زوال الحصر في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها ، أو في العمرة وتيقن قرب زوال المانع في ثلاثة أيام ، ومن الأعذار المجوزة للتحلل المرض . فإنه إن شرط التحلل بذلك عند ابتداء الإحرام . كأن قال في حال النية : إذا مرضت فانا حلال ، يصير حلالاً بمجرد المرض ، وأما إن قال : إن مرضت تحللت فإن كان شرطه في تحلله الهدى تحلل بذبح ، ثم حلق بنية التحلل فيهما ، فإن لم يشترط الهدى بأن سكت عنه أو نقاه تحلل بالخلق فقط ، ومن الأعذار إضلال الطريق ، ونفاد النفقة ، وذبح المحصر حيث أحصر ولو في غير الحرم ، أو يرحل إلى الحرم ليذبح فيه لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره ؛ ولا يرسل الدم إلى غير الحرم ، فلو أحصر في الحرم تعين الذبح فيه ، ثم إن كان نسكه تطوعاً فلا قضاء عليه ، وإن كان فرضاً بقي في ذمته على ما كان عليه من قبل ، وإن أحصر ومنع من عرفة دون مكة وجب عليه دخولها ، والتحلل بعمرة ، وإن منع من مكة دون عرفة وقف وتحلل ، ولا قضاء فيهما على الأظهر ، والواجب بالإحصار شاة تجزئ في الأضحية ؛ فإن عجز حساً أو شرعاً أخرج بقيمة الشاة طعاماً تجزئ في الفطرة ، وفرقه على مساكين ذلك المحل ، فإن هجز عنه صام عن كل مديوما ، ولا تجب الفدية لعدم تعديه .

= المالكية - قالوا : الإحصار هو المنع من أداء النسك ، كأن يمنع المعتمر من دخول مكة كما وقع عام الحديبية حين صد المشركون النبي صلى الله عليه وسلم ومنعوه من دخول مكة بعد أن أحرم بالعمرة ، وكان يمنع الحاج من الطواف بالبيت . أو السعى بين الصفا والمروة ، أو من الوقوف بعرفة ، أو من جميع ذلك - سواء كان المنع ظاهراً كأن يحول الكفار بين المسلمين وبين مكة ، أو تقع فتنة بين المسلمين بعضهم مع بعض ، فتغلب الفتنة الباغية وتحول بين الناس وبين الأرض المقدسة - مكة وما حوالها من مواطن النسك - أو كان المنع بحق ، كأن يماطل المدين في أداء ما عليه من الدين مع القدرة عليه ؛ فيحبس ليؤدى ما عليه ، والفوات هو عدم أداء الحج بعدم التمكن من عرفة لمرض منعه من الوقوف بها ، أو لخطأ أهل الموسم ، كأن يقفوا في اليوم الثامن من ذي الحجة ، ولم يعلموا خطأهم حتى مضى وقت الوقوف ، وهو ليلة العاشر ؛ كما سبق ، ولا يتأق فوات الحج إلا بذلك ، لأن الحاج متى أدرك عرفة فقد أدرك الحج فإن ما يبق بعد الوقوف من الطواف والسعى يصح في كل وقت ، وليس له وقت معين ومن كان معتمراً ومنع عن مواضع النسك ، أو كان محرماً بالحج ومنع من البيت الحرام وعرفة معاً ؛ فإن كان المنع ظاهراً فالأفضل له أن يتحلل من إحرامه بالنية ، بأن ينوى الخروج من الإحرام ، ومتى نوى ذلك صار حلالاً ، فلا يحرم عليه مباشرة النساء ، ولا التعرض للصيد ، ولا التطيب ؛ ولا غير ذلك مما يحرم على المحرم ، ويسن للتحلل أن يحلق ، وإن كان معه هدى فينجره بمكانه الذي هو به إن لم يتيسر له بعثه بمكة ؛ وإلا بعثه ؛ وإن لم يكن معه هدى فلا يجب عليه ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ محمول على ما إذا كان الهدى مع المحصر من قبل ، كان ساقه تطوعاً ، إنما يباح له التحلل بثلاثة شروط : الأول : أن لا يعلم المانع قبل الإحرام فإن أحرم وهو يعلم أنه سيعرض له عدو مثلاً ويمنعه من الحج أو العمرة ، فلا يباح له التحلل عند المنع ، بل يتعين البقاء على إحرامه حتى يؤدي نسكه ، ولو تأنى عام ؛ لأنه داخل على ذلك ، الثاني : أن ييأس من زوال المانع قبل فوات الحج ، بأن يعلم أو يظن أنه لا يزول المانع قبل فوات الوقوف بعرفة ، فإن لم ييأس انتظر لعله يزول ؛ الثالث : أن يكون الوقت متسعاً لإدراك الحج عند الإحرام به ، بحيث إذا لم يمنع يتأق له إدراكه ، أما إذا لم يتمكن من إدراك الوقوف على فرض عدم وجود المانع ؛ ثم حصل المنع ، فليس له أن يتحلل ؛ لأنه داخل من أول الأمر على البقاء للعام القابل ، وأما إذا كان المنع لحق ، كأن يحبس المدين حتى يؤدي دينه ، فإن كان قادراً على دفعه فلا يباح له التحلل ، لأنه متمكن من التخلص والسير في نسكه فإذا لم يفعل فهو باق =

= على إحرامه ماشاء الله ، وإن كان عاجزاً عن دفعه فهو كالممنوع ظلماً ، والأفضل له التحلل بالنية وله أن يبقى على إحرامه ، ويكون قد خالف الأفضل ، ومن وقف بعرفة ومنع من البيت الحرام وما بعده من مواضع النسك : كزدلفة ، ومنى ، ومكان السعى ، فقد تم حجه ، ولكن لا يحل من إحرامه حتى يطوف للإفاضة ، ويسعى بعده إن لم يكن قدم سعيه عقب طواف القدوم ، فإن بقي محصراً حتى فاته النزول بمزدلفة ، ورعى الجمار والمبيت بمنى لبالي الرمي فعليه هدى واحد لفوات الجميع ؛ وإن كان كل منها واجباً مستقلاً ، ولا فرق في هذا القسم بين أن يكون المنع حبساً أو غيره ، وسواء كان الحبس ظلماً أو بحق ؛ ويبقى على إحرامه حتى يتم حجه ؛ ولو بقي سنين ، وأما من منع من عرفة لاي مانع كان ، وكان متمكناً من البيت الحرام ، فله أن يتحلل من إحرامه ، وله البقاء إلى العام القابل ، والأفضل له التحلل إن كان بعيداً عن مكة ، فالبقاء على الإحرام خلاف الأولى ، فإن كان قريباً من مكة ، أو دخلها ، كره له البقاء ، ثم إن التحلل في هذا القسم يكون بفعل عمرة حيث لم يكن بعيداً عن مكة ، فإن كان بعيداً منها تحلل بالنية ، ولا يكف فعل العمرة ، ثم إذا تحلل بالعمرة وكان إحرامه بالحج أولاً من الحرم فعليه أن يخرج إلى الحل حال إحرامه بالعمرة ، لأن كل إحرام يجب فيه الجمع بين الحل والحرم ، ولا يسقط عن المحصر نسك الإسلام من حج أو عمرة ، فلو منع من الحج أو العمرة ثم تحلل منهما فعليه القضاء بعد وجوباً في الحج ، واستثناءً في العمرة ، وعليه هدى لأجل الفوات يؤخره إلى القضاء ، وكذا لا يسقط عنه النذر الذي لم يعينه ، بخلاف المدين ، فلا يجب قضاؤه متى منع عن إتمامه لفوات وقته ، ولو نوى حين الإحرام بالنسك التحلل منه إن حصل مانع ، كما لو قال : اللهم محلي حيث حبستني فلا ينفعه ذلك ، ولا بد من التحلل عند حصول المانع بنية جديدة ؛ أو بعمرة على التفصيل المتقدم ، وإذا طلب المانع ما لا في مقابلة إخلاء الطريق جاز الدفع له ؛ ولو كان كافراً ، لأن ذلك منع الحج أشد من ذلك دفع المال ؛ والمحصر المحرم بالحج متى رمى جمره العقبة يوم النحر حل له كل شيء مما كان محظوراً في الإحرام ، إلا قربان النساء والتعرض للصيد ، فيحرمان ، وإلا من الطيب ، فيكره وهذا هو التحلل الأصغر ، أما الأكبر الذي يحل به كل شيء حتى النساء والصيد ، فيحصل بطواف الإفاضة ؛ إن كان قدم السعى عقب طواف القدوم ، وإلا فلا يتحلل إلا بعد السعى عقب الإفاضة فتى أفاض وسعى حل له كل شيء إن كان قد حلق ورعى جمره العقبة ، أو فات وقتها ، وهو يوم النحر ؛ فإن وظى قبل الحلق أو الرمي ، فعليه دم ؛ وإن صاد فلا شيء عليه ، وإن فعل غير ذلك لاشيء عليه أيضاً .

## مبحث الحج عن الغير

تنقسم العبادات إلى ثلاثة أقسام : بدنية محضة : كالصلاة ، والصوم : فإن القصد من كل منهما التذلل والخضوع لله سبحانه وتعالى بالنفس ، ولادخل للمال فيما ، ومالية محضة : كالزكاة ، والصدقة : فإن القصد منهما نفع المنتصدق عليهم بالمال ، ومركبة منهما : كالحج : فإن فيه الخضوع لله تعالى بالطواف والسعي وغيرهما من الأعمال ، وفيه أيضاً إنفاق المال في هذا السبيل ، أما القسم الأول فلا يقبل النيابة مطلقاً ، فلا يجوز البرء أن يستنيب من يصلي عنه أو يصوم ، ولو فعل ذلك فلا ينفعه ، وأما القسم الثاني فيقبل النيابة ، فيجوز لمالك المال أن يوكل من يخرج عنه زكاة ماله ، أو يدفع صدقة للغير ، وأما القسم الثالث - وهو الحج - ففي كونه يقبل النيابة أو لا يقبلها تفصيل المذاهب ، فانظر مذاهيم تحت الخط (١) .

(١) المالكية - قالوا : الحج وإن كان عبادة مركبة من بدنية ومالية ؛ لكنه غلب فيه جانب البدنية ، فلا يقبل النيابة ، فمن كان عليه حجة الإسلام ، وهي حجة الفريضة ، فلا يجوز له أن ينوب من يحج عنه ، سواء كان صحيحاً أو مريضاً ترجى صحته ، ولو استأجر من يحج عنه حجة الفريضة كانت الإجارة فاسدة ، وإذا حج الأجير وأتم عمله كان له أجره المثل ؛ أما إذا لم يتم عمله بأن فسخ الحاكم الإجارة حين الاطلاع عليها فلا شيء له من الأجرة أصلاً ، ومن استأجر غيره للحج عنه تطوعاً ، كالمريض الذي لا يرجى برؤه ، وكمن حج حجة الإسلام فإن الإجارة مكروهة لكنها تصح ، ومثل ذلك الاستئجار على العمرة فتكون الإجارة مكروهة وتصح لأن العمرة سنة لا فرض ، ومن عجز عن الحج بنفسه ، ولم يقدر عليه في أي عام من حياته ، فقد سقط عنه الحج باتاً ، ولا يلزمه استئجار من يحج عنه إذا كان قادراً على دفع الأجرة ، وإذا استأجر الشخص من يحج عنه ، سواء كان صحيحاً أو مريضاً ، وسواء كان الحج الذي استأجر عليه فرضاً أو نفلاً ؛ فلا يكتب له أصلاً ، بل يقع الحج نفلاً للأجير وإنما يكون للمستأجر ثواب مساعدة الأجير على الحج ، وبركة الدعاء الذي يدعو به ، كما أنه إذا أوصى الشخص قبل موته بالحج عنه ، وحج عنه بعد الموت ، أو فعلت ذلك ورثته بدون إيصاء منه ؛ بأن استأجره له بعد موته من يحج عنه ؛ فإنه لا يكتب للبيت أصلاً ؛ لا فرضاً ، ولا نفلاً . ولا يسقط به عنه حجة الإسلام إذا كان لم يؤدها حال حياته ، وهو مستطيع قادر عليها ، وإنما يكون للبيت ثواب مساعدة الأجير على الحج ، كما تقدم ، وتكره الوصية بالحج ، ولكن يجب على الورثة بعد موت الموصي أن ينفذوها من ثلث =

التركة إذا لم يعارضها وصية أخرى غير مكروهة ، كالإيصال بمال للفقراء والمساكين ، أما إذا عارض بالوصية بالحج وصية أخرى غير مكروهة ، بحيث لا يسع تلك التركة إلا إحدى الوصيتين فتقدم الوصية الأخرى في التنفيذ ؛ وتلغى الوصية بالحج ، مثال ذلك : أن يوصى بالحج عنه ، ويوصى بخمسين جنيهاً للفقراء ، وكانت أجرة الحج عنه خمسين جنيهاً ، وتلك التركة خمسين جنيهاً ففي هذه الحالة لا يسع الثلث إلا إحدى الوصيتين — الحج عنه ، والصرف على الفقراء — فيصرف تلك التركة للفقراء ، وتلغى الوصية بالحج ، سواء كان الموصى عليه حجة الإسلام أو لا ، على الراجح ، ومتى لم يعارض الوصية بالحج وصية أخرى ، فإن الوصية بالحج تنفذ ، كما تقدم ويستأجر للبيت من يجمع عنه من بلده الذي مات فيه إذا لم يعين الميت مكاناً غيره ، فإن عين مكاناً غيره ، كان قال : حجوا عنى من مكة ، تدين اتباع شرطه ، فيستأجر له من مكة من يجمع عنه ، ولا يستأجر له من بلده الذي مات فيه ، فإن كان تلك التركة لا يسع الحج بما عينه ، أو من بلده عند عدم التعيين وكان يحتمل الحج به من مكان آخر حج عنه من الممكن تنفيذاً للوصية بقدر الإمكان ، ومثل ذلك ما إذا عين مقداراً من المال للحج عنه كثلثين جنيهاً ، وكان الحج بها غير ممكن من بلده الذي مات فيه ، أو من المكان الذي عينه ، فإنه يجمع به من أى بلد يمكن الاستئجار منها بقدر الإمكان ، وإذا كان تلك التركة أو المال الذي عينه المتوفى للحج عنه يسع أكثر من حجة واحدة ، فإنه يجمع عنه مرة واحدة والباقي من الثلث أو المال المعين يكون هيراثاً ، إلا إذا قال : حجوا عنى بالثلث أربها المبلغ ، كآنة جنيه ، فإنه يلزم الورثة أن يستأجروا أشخاصاً يجمعون عنه كل واحد حجة بقدر ما يسع الثلث أو المال المخصص للحج ، فإذا وسع ما ذكر حجتين استأجر الورثة شخصين يجمع كل منهما عن الميت . ويكون ذلك كله في عام واحد على الراجح ، فإن بقي بعد الحجتين مقدار لا يسع حجة صار هيراثاً ، وهكذا الحكم لو وسع الثلث أو المال المعين للحج ثلاث حجج أو أكثر .

الحنفية — قالوا : الحج مما يقبل النيابة ، فمن عجز عن الحج بنفسه وجب عليه أن يستنوب غيره ليحج عنه ، ويصح الحج عنه بشروط : منها أن يكون عجزه مستمراً إلى الموت عادة ؛ كالمريض الذي لا يرجى برؤه ، وكالاعمى والزمن ، ومتى كان عاجزاً بحيث لا يرجو القدرة على الحج إلى الموت ، ثم أناب من يجمع عنه وحج عنه النائب فقد سقط الفرض عنه ولو زال عذره وقدر على الحج بعد ، أما المريض الذي يرجى برؤه ، والمحجوس فإنه إذا أناب عنه ، الغير الحج عنه ثم زال عذره بعد ، فإن ذلك لا يسقط فرض الحج ، ومنها نية الحج عن الأمر ، فيقول : أحرمت عن فلان ، وليت عن فلان ؛ وتسكنى نية القلب . فلو نوى النائب الحج عن نفسه ، فلا يجزئ عن =

= المنيب ، ومنها أن يكون أكثر النفقة من مال المحجوج عنه ، فلو تبرع شخص بالحج عن غيره من ماله ، فلا يجزئه ذلك إن كان قد أوصى بالحج عنه ، أما إذا لم يوص ، وتبرع أحد الورثة أو غيرهم ، فإنه يرجى قبول حجهم عنه إن شاء الله تعالى ، وأما إذا خلط شخص ماله بمال المحجوج عنه ، ثم حج ، فإنه يجزئ المحجوج عنه ، ثم إذا كان المال المدفوع إليه من المحجوج عنه أقل من النفقة عليه رجع ببقية النفقة عليه ، ومنها عدم اشتراط الأجرة للنائب ، بل يتكفل بأن ينفق عليه نفقة المثل ، فإذا دفع إليه نفقة ليصرفها في الحج عنه ، ثم بقيت منها بقية ، فعليه أن يرد مال المحجوج عنه إلا إذا تبرع له ، أو تبرع الورثة ، وكانوا أهلاً للتبرع ، بأن كانوا راشدين : أما إذا اشترط الأجرة للنائب ، كأن يقول : استأجرك للحج عني بكذا ، فإن حججه لا يجوز ، ولا يجزئ عن المستأجر ، وتكون الإجارة باطلة ، كالاتجار على بقية الطاعات ، إلا ما استثنى للضرورة ، كتعليم العلم والأذان والإمامة ، ومنها عدم مخالفة ما شرطه المستنيب ، فلو أمر بالإفراد ، فحج عنه الغائب قارناً أو متمتعاً لم يقع عنه ويضمن النفقة التي صرفت له ، أما لو أمره بالعمرة فنفاذ أمره واعتمر عنه ، ثم حج عن نفسه ، أو أمره بالحج فحج عنه ، ثم اعتمر عن نفسه ، فإن ذلك يجوز ، وتجزئ العمرة في الصورة الأولى ، والحج في الصورة الثانية عن المستنيب ، إلا أن نفقة إقامته للحج عن نفسه في الأولى ؛ والعمرة عن نفسه في الثانية تلزمه في ماله ؛ فإذا فرغ من العمل المختص به عادت النفقة في مال المستنيب ، فلو قدم عمل نفسه على عمل المستنيب ، كأن يأمره بالحج عنه ، فيعتمر عن نفسه أولاً ، ثم يحج عن المستنيب بعد ذلك ، فإنه لا يصح ، ويضمن النفقة كلها في ماله ، ومنها أن يحرم بحجة واحدة ، فلو أحرم بحجة عن الأمر ، ثم بأخرى عن نفسه لم يجز ، ولا يجزئ عن الأمر ، إلا إن رفض الثانية ، ولو أمره رجلان كل منهما بالحج عنه ، فأحرم لهما معاً لم يصح ، وضمن النفقة لكل منهما ، ومنها أن يكون كل من الأمر والمأمور مسلماً عاقلاً ، فلا يصح الحج عن الكافر ، ولا عن المجنون ، إلا إذا كان جنونه طارئاً بعد أن وجب عليه الحج ، فيصح الإحجاج عنه ، ومنها أن يكون النائب مميزاً ، فلا يصح أن يحج عن الغير صبي غير مميز . أما المراهق فإنه يصح أن يحج عن الغير ، كما يصح حج المرأة والعبد عن غيرهما ، وكذلك من لم يؤدي فريضة الحج عن نفسه ؛ وهذه الشروط كلها في الحج عن الغير إذا كان فرضاً ، أم الحج عن الغير نفلاً ، فإنه لا يشترط في صحته إلا الإسلام والعقل فيهما - المستنيب والنائب - وتميز النائب وعدم الاستتجار .

هذا ؛ وإذا فعل المأمور ما يفسد الحج ، فإن كان ذلك قبل الوقوف بعرفة فإنه يضمن المال =



= للنيب ، وإن كان ذلك بعد الوقوف فلا يضمن ، لأنه أدى الركن الأعظم - وهو الوقوف - وكل كفارة جنائية تجب على المأمور ، لأنه سبها ؛ وأما هدى الإحصار فعلى النيب . لأن الإحصار لا اختيار للمأمور فيه ، ومن أوصى بأن يحج عنه بعد موته ، فإن عين مالا ومكانا وجب تنفيذ وصيته على ماعين ، وإن لم يعين وجب أن يحج عنه من بلده إن كان ثلث ماله يكفى ، فإن لم يكف وجب أن يحج عنه من المكان الذى يكفى منه المال ، فإن لم يكف أصلاً بطلت وصيته ، وإن كان الثلث يكفى لأكثر من حجة ، فإن عين حجة واحدة فالباقي للورثة ، وإلا حج به كله فى سنة واحدة حججاً متعددة ، هذا أفضل من أن يحج حججاً متعددة فى سنين متعددة .

الشافعية - قالوا : الحج من الأعمال التى تقبل النيابة فيجب على من عجز عن الحج أن ينيب غيره ليحج بدله إما باستجاره لذلك ، أو بالإئافاق عليه ، والعجز إما أن يكون لعاهة أو كبر من أو مرض لا يرجى برؤه بقول طبيبين عدلين ، أو بمعرفته هو إن كان عارفاً بالطب ، وخذ العجز أن يكون على حالة لا يستطيع معها أن يثبت على راحلته إلا بمشقة شديدة لا تحتمل عادة ؛ وأيس من المقدرة ، ثم إن وجوب الإنابة تارة يكون على الفور ، وذلك إذا عجز بعد الوجوب والتمكن من الحج ، وتارة يكون على التراخى ، وذلك إذا عجز قبل الوجوب أو معه أو بعده ، وكان غير متمكن من الأداء ، ويشترط فى العاجز أن يكون بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر فإن كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين ، أو كان بمكة فلا تجوز له الإنابة ، بل يلزمه أن يباشر النسك بنفسه لاحتفاله المشقة حينئذ ، فإن عجز عن مباشرة الحج بنفسه فى هذه الحالة يحج عنه الغير بعد موته من تركته ، إلا إذا أنهلك المرض قواه ، وصار فى حالة لا يحتمل معها الحركة ، فإن الإنابة تجوز عنه حينئذ ، ويشترط أيضاً أن يكون النائب قد أدى فرضه ، فلا تجوز إنابة من لم يحج حجة الفرض ، وأن يكون ثقة عدلاً ، ويشترط لصحة عقد الاستجار على الحج والعمرة معرفة العاقدين أعمال الحج فرضاً ونقلًا ؛ حتى لو ترك النائب شيئاً من سنن الحج سقط من الأجرة بقدره ، وكذلك يشترط لصحة الأجرة أن يكون الأجير قادراً على الشروع فى العمل ؛ فلا يصح استجار من لم يمكنه الشروع بعدر ما ، ولا يشترط ذكر الميقات ؛ نعم يجب على الأجير أن يخرج إلى ميقات المحجوج عنه أو إلى مثل مسافته إذا عينوا ميقاتاً يحرم منه . وإذا لم يعينوا ميقاتاً فيجوز للأجير أن يحرم من ميقات غير ميقات المحجوج عنه ؛ ولو كان أقصر مسافة منه ، ولا يشترط معرفة من استؤجر عنه ، ويشترط أن ينوى عن استؤجر عنه ؛ وإذا برأ العاجز بعد حج النائب عنه لزمه أن يحج عن نفسه بعد شفائه ، لتبين فساد الأجرة ، ووقع الحج للنائب ، ولا أجرة له ؛ بل يتردد =

== منه ما أخذه ، وكما تكون الإنابة في الحج عن الأحياء كذلك تكون عن الأموات ، فيجب على وصي الميت ، فوارثه فالحاكم أن ينيب عنه من يفعله من تركته فوراً ؛ فإن لم تكن له تركة ، فلا تجب الإنابة ، بل يسر للوارث أو الأجنبي - وإن لم يأذن له الوارث - أن يؤديه عنه بنفسه أو بالإنابة ، ويشترط أن يكون الميت غير مرتد ، وأن يكون الحج والعمرة واجبين عليه ولو بالندب فإذا لم يكونا واجبين عليه فلا يحج عنه من تركته ، لكن للغير الحج والإحجاج عنه ، وإن لم يكن مخاطباً به حال حياته .

هذا كله فيمن لم يحج أصلاً ، وأما من أدى الحجة المفروضة ويراد الحج عنه تطوعاً ، فلا يجوز الحج والعمرة عنه إلا إذا أوصى به ؛ وإذا أفسد النائب الحج لزمه قضاؤه عن نفسه ، ويقع القضاء له ، ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له ، أو يأتي بالحج عن النبي في عام آخر غير العام الذي يقضى فيه الحج عن نفسه ، أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام .

الحنابلة - قالوا : الحج يقبل النيابة وكذلك العمرة ، فإذا عجز من وجبا عليه عن أدائها وجب عليه أن ينيب من يؤديها عنه وجوباً فورياً ، وأسباب العجز كبر السن ، والعمالة ، والمرض الذي لا يرجى برؤه ، وثقل الجسم الذي لا يقدر المرء أن يركب معه الرحلة إلا بمشقة شديدة ، والهزال الذي لا يستطيع أن يثبت معه على الرحلة إلا بمشقة لا تحتمل بحسب العادة ، ومن ذلك ما إذا لم تجد المرأة محرماً تحج معه ، ولا يشترط في النائب أن يكون رجلاً ، بل تجزئ إنابة المرأة أيضاً ، وإذا عوفي العاجز وقدر على الحج أو العمرة بنفسه ، فلا يلزم بأدائها مرة أخرى ، سواء كانت قدرته بعد فراغ النائب من أعمالها أو بعد الشروع وقبل الفراغ ، أما إذا عوفي قبل إحرام النائب بهما ؛ فلا بد من أدائها بنفسه ، ولا يجوز حج النائب عنه ، ولا عمرته لو فعل ، وكذلك العاجز الذي يرجى زوال عجزه لا تجزئه النيابة ، ويجب عليه أن يحج ويعتمر بنفسه متى زالت علته وإذا كان العاجز قادراً على الإنفاق على النائب ، ولم يجد نائباً لم يجب عليه الحج ، فإذا وجد النائب بعد ذلك لم تلزمه الإنابة إلا إذا كان مستطيعاً ، ومن توفي قبل أن يحج الحج الواجب عليه ، سواء كان ذلك بعذر أو بغير عذر ، وجب أن يخرج من جميع ماله نفقة حجة وعمرة ، ولو لم يوص ، وأن يحج عنه من المكان الذي وجب عليه فيه الحج ، لا من المكان الذي مات فيه ويجوز أن يكون الإحجاج عنه من خارج بلده إذا كان بينهما أقل من مسافة القصر ، فإن كان أكثر فلا يجوز ، ولا يجوز حج النائب عنه ، ويسقط الحج عن الميت بحج أجنبي عنه ، ولو بلا إذن وليه ، ويجب أن يكون النائب ليس عليه حجة الإسلام ، ولا حجة قضاء ، ولا نذر ، فإذا استتاب من عليه شيء من ذلك فلا يصح حجه عنه ، ويجب عليه أن يرد إلى النبي ما أخذه منه في مقابلة الحج عنه ، =

## زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

لا ريب في أن زيارة قبر المصطفى عليه الصلاة والسلام من أعظم القرب وأجلها شأنًا ، فإن بقعة ضمت خير الرسل وأكرمهم عند الله لها شأن خاص ؛ ومزية يعجز القلم عن وصفها ؛ على أن الغرض الصحيح من زيارة القبور هو تذكر الآخرة ، كما ورد في الحديث الصحيح الذي نص على الإذن في زيارة القبور للدعوة إلى الجسنة وتذكر الآخرة ، فتي كانت الزيارة لغرض صحيح بقره صاحب الشريعة كانت ممدوحة من جميع الجهات ؛ وعمالاخفاء فيه أن زيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم تفعل في نفوس أولى الألباب أكثر مما تفعله أى عبادة أخرى ، فالذى يقف على قبر المصطفى ذكراً ملاقاه صلى الله عليه وسلم في سبيل الدعوة إلى الله ، وإخراج الناس من ظلمات الشرك إلى نور الهداية ، وما بثه من مكارم الأخلاق في العالم أجمع ، وما محاه من فساد عام شامل ، وما جاء به من شريعة مبنية على جلب المصالح للمجتمع الإنساني ، ودرء المفاسد عنه ، لا بد أن يمتلئ قلبه حباً لذلك الرسول الذي جاهد في الله حق جهاده ، ولا بد أن يحب إليه العمل بكل ما جاء به ، ولا بد أن يستحي من معصية الله ورسوله ، وذلك هو الفوز العظيم .

إن زيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ومشاهدة مهبط الوحي وزيارة العاملين المخلصين

== والعمرة كالحج في ذلك ، فلا يصح أن يعتمر الشخص نيابة عن غيره إذا كان لم يعتمر عن نفسه عمرة الإسلام ، أو عليه عمرة مندورة أو قضاء ؛ ويصح أن ينوب في الحج من أداءه عن نفسه ، وإن كان عليه العمرة ؛ وكذلك يصح أن ينوب في العمرة من لم يحج عين نفسه ، ولكنه أدى العمرة الواجبة عليه ، ويجب أن يؤدي المأمور ما أمر به ؛ فلو أمره بالحج فاعتمر أو بالعكس ، فلا يجوز ، ولا يجزئ عن الأمر ، ويجب على المأمور أن يرد إليه ما أخذه ، وهذا في الحج والعمرة عن الحى ، أما الميت فيقع عنه ما فعله النائب ، حجاً كان أو عمرة ، ولا إذن لو ارثه ؛ وبكفي النائب أن ينوى النسك - الحج والعمرة - عن المستنيب ، ولا يشترط التافظ باسمه ؛ وللنائب النفقة المعتادة لامثاله بحسب العرف ، ويرد ما زاد على ذلك ، وله نفقة العودة ولو طال مقامه بمكة ، إلا إذا اتخذها داراً له ، ولو زمنياً قصيراً ، كساعة ، فليس له نفقة في العودة منها ، وإذا أفسد النائب حجه فعليه القضاء ؛ ويجب عليه أن يرد ما أخذه من المستنيب ، لأن الحج لم يقع عنه ؛ وكذلك إن فاته الحج بتفريطه ، فإن لم يفرط فله النفقة . وإن مرض النائب في الطريق فعاد فله النفقة في رجوعه ، ودم القرآن والتمتع على المستنيب إن أذن فيما ، وإلا فعلى النائب ، كما أن كفارة الجنايات تكون على النائب .

في الذود عن دين الله تعالى الذين ضحوا بأرواحهم وأموالهم في سبيل الله وحده بدون أن تؤثر عليهم لذة ملك ، أو تستولى على أنفسهم شهوة من متاع الحياة الدنيا وزينتها ، بل خرجوا من أموالهم الكثيرة ، ولذاتهم التي لا حد لها إلى الكفاح والنضال في سبيل الله ومن أجل الله ، فتضروا دين الله - لهي جدية بأن تكون من أجل القرب ، لما تحدثه في أنفس الزائرين من عظات بليغة تحملهم على القدوة بهؤلاء في أعمالهم وأقوالهم ، ولو أن المسلمين استمسكوا حقاً بما استمسك به سكان هؤلاء القبور الذين هزموا الفرس والرومان إبان قوتهم ، مع أن قوة المسلمين المبادية يومئذ لاتكاد تذكر بجانب قوة أعدائهم ، لكان لهم شأن آخر ، ولما تغلب عليهم أحد ، فزيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وزيارة أصحابه العاملين من أجل القرب وأشدّها تأثيراً على نفوس العاملين المخلصين ، الذين يعبدون الله وحده ، ويأتمرون بما أمرهم به رسوله ، وينتهون عما نهاهم عنه ، وأولئك هم الفائزون .

فإذا لم يكن في زيارة قبر المصطفى سوى هذه الموعظة الحسنة ، وهذا الأثر الجليل لسكنى في كونها من أجل الأعمال الصالحة التي يحث عليها الدين الخفيف ، وكيف يسكن قلب المؤمن المسلم الذي يستطيع أن يحج البيت ، ويستطيع أن يزور المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا يادر إلى هذا العمل ؟ كيف يرضى المؤمن القادر أن يكون بمكة قريباً من المدينة مهبط الوحي ، ولا تهز نفسه شوقاً إلى زيارتها : وزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم ؟ على أن علة دعوة سيدنا إبراهيم صلوات الله عليه متحققة في أهل المدينة أيضاً ؛ فإن الله تعالى حكى عنه : ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم ، وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكروا ، فأهل المدينة أيضاً ، وهي البلدة التي نشأ منها عز الإسلام . وعلى أهلها من الأنصار ، ومن هاجر إليهم من المؤمنين المخلصين قام الدين الخفيف ، في حاجة إلى من يزورهم ، ويتبادل معهم المنافع ، فعمرائهما والإحسان إلى أهلها ، وتبادل المنافع فيها من أقدس الأمور وأعظمها شأناً ؛ وما كان لقادر أن يصل إلى مكة ، ولا يزور المدينة ويستمتع بمشاهدة أماكن مهبط الوحي ، ومنبع الدين الخفيف : أماماورد من الأحاديث في زيارتها فسواء كان سنده صحيحاً أولاً ؛ فإنه في الواقع لا حاجة إليه بعد ما بينا من فوائد زيارتها ومحاسنها التي يقرها الدين ، وتحت عليها قواعد العامة .

هذا ، وقد بين الفقهاء آداب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وزيارة المساجد الأخرى على الوجه الآتي : قالوا : إذا توجه لزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم يكثر من الصلاة والسلام

عليه مدة الطريق ، ويصلي في طريقه من مكة إلى المدينة في المساجد التي يمر بها ، وهي عشرون مسجداً ، متى أمكنه ذلك ، وإذا عين حيطان المدينة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ويقول : اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار ، وأماناً من العذاب وسوء الحساب ، ويغتسل قبل الدخول وبعده إن أمكنه ، ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ، ويدخلها متواضعاً عليه السكينة والوقار ، وإذا دخل المدينة يقول : اللهم رب السموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقلن ، ورب الرياح وما ذرين ، أسألك خير هذه البلدة ، وخير أهلها ، وخير ما فيها ، وأعوذ بك من شرها ، وشر ما فيها : وشر أهلها ؛ اللهم هذا حرم رسولك ، فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار ، وأماناً من العذاب وسوء الحساب ؛ وإذا دخل المسجد فعل ما يفعله في سائر المساجد من تقديم رجله اليمنى ، ويقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ؛ اللهم اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب رحمتك ، اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه إليك ، وأقرب من تقرب إليك ، وأنجح من أعال وابتغى مرضاتك ؛ ويصلي عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر بحذاء منكبه الأيمن ؛ وهو موقفه عليه السلام ، وهو بين القبر الشريف والمنبر ، ثم يسجد شكراً لله تعالى على ما وفقه ، ويدعو بما يحب ، ثم ينهض فيتوجه إلى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه الشريف مستقبل القبلة ، ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ، ولا يدنو أكثر من ذلك ، ولا يضع يده على جدار التربة ويقف كما يقف في الصلاة ، ويمثل صورته الكريمة البهية ، كأنه نائم في لحده ، عالم به يسمع كلامه ، ثم يقول : السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته ، أشهد أنك رسول الله ، فقد بلغت الرسالة ، وأديت الأمانة ، ونصحت الأمة ، وجاهدت في أمر الله حتى قبض الله روحك حميداً محموداً ، فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء ، وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها ، وأتم النحية وأنماها ، اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين ، واسقنا من كأسه ، وارزقنا من شفاعته ، واجعلنا من رفقاءه يوم القيامة ، اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا العود إليه يا ذا الجلال والإكرام ، ولا يرفع صوته ولا يخفضه كثيراً ، ويبلغه سلام من أوصاه فيقول : السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان يستشفع بك إلى ربك ، فاشفع له ولجميع المسلمين ، ثم يقف عند وجهه مستديراً القبلة ، ويصلي عليه ما شاء ، ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ، ويقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله ، السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار ، السلام عليك يا رفيقه في الأسفار ، السلام عليك يا أمينه في الأسرار ، جزاك الله عنا أفضل ما جزى إماماً عن أمة نبيه ، ولقد خلفته

بأحسن خلف : وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك ، وقاتلت أهل الردة والبدع ، ومهدت الإسلام ، ووصلت الأرحام ، ولم تزل قائماً للحق ، ناصراً لأهله حتى أتاك اليقين ، السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، اللهم امتنا على حبه ، ولا تخيب سعيينا في زيارته برحمتك يا كريم ، ثم يتحول حتى يجاذى قبر عمر رضى الله عنه ، ويقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين . السلام عليك يا مظهر الإسلام ، السلام عليك يا مكسر الأصنام . جزاك الله عنا أفضل الجزاء : ورضى الله عن استخلافك . فقد نصرت الإسلام والمسلمين حياً وميتاً . فكفأت الأيتام . ووصلت الأرحام . وقوى بك الإسلام . وكنت للمسلمين إماماً مرضياً . وهادياً مهدياً . جمعت من شملهم . وأغنيت فقيرهم . وجبرت كسرهم . السلام عليك ورحمة الله وبركاته . ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول : السلام عليك يا ضجيعي رسول الله . ورفيقه . ووزيريه . ومشيريه . والمعاونين له على القيام في الدين . القائمين بعده بمصالح المسلمين جزاك الله أحسن الجزاء . ثم يدعو لنفسه ووالديه وللمن أوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين . ثم يقف عند رأسه الشريف كالأول : ويقول اللهم إنك قلت وقولك الحق : ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً ﴾ . وقد جئتكم سامعين قولك . طائعين أمرك . متشفعين بنبيك ربنا اغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان . ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا إنك رؤوف رحيم ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين ، ويدعو بما يحضره من الدعاء ، ثم يأتي أسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه ، وهي بين القبر والمنبر . فيصل ركعتين . ويتوب إلى الله . ويدعو بما شاء . ثم يأتي الروضة . وهي كالحوض المربع . فيصل فيها ما تبسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار . ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها إذا خطب . اتنا له بركة الرسول . فيصل عليه . ويدعو بما شاء . ويتعوذ برحمته من سخطه وغضبه . ثم تأتي الأسطوانة الحنانية . وهي التي فيها بقية الجذع الذي حن إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر . ويستحب بعد زيارته عليه السلام أن يخرج إلى البقيع . ويأتي المشاهد والمزارات فيزور العباس ومعه الحسن بن علي . وزين العابدين . وابنه محمد الباقر . وابنه جعفر الصادق . ويزور أمير المؤمنين سيدنا عثمان وقبر إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم . وجماعة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية ، وكثيراً من الصحابة والتابعين . خصوصاً سيدنا مالكاً . وسيدنا نافعاً . ويستحب أن يزور شهداء أحد =



= يوم الخيبر ، خصوصاً قبر سيد الشهداء سيدنا الحزرة ، ويقول : سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ، سلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإننا إن شاء الله بكم لاحقون . ويقرأ آية الكرسي ، وسورة الإخلاص ، ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت ، ويدعو بقوله : يا صريح المستصرخين ، ويا غياث المستغيثين ، يا مفرج كرب المكروبين ، ويا مجيب دعوة المضطرين ، صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربه وحزنه فى هذا المقام ، يا حنان يا منان ، يا كثير المعروف ، ويا داثم الإحسان ، يا أرحم الراحمين ، ويستحب له أن يصلى الصلاة كلها فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم مادام فى المدينة ، وإذا أراد الرجوع إلى بلده استحب له أن يودع المسجد بركعتين ، ويدعو بما أحب ويأتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بما شاء ، والله مجيب الدعاء .

## مباحث الأضحية

### تعريفها

الأضحية - بضم الهمزة ، وكسرها ، مع تخفيف الياء - ، وهى اسم لما يذبح أو ينحر من النعم تقرباً إلى الله تعالى فى أيام النحر ، سواء كان المكلف بها قائماً بأعمال الحج أو لا ؛ باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فقالوا : إنها لا تطلب من الحاج .

### دليلها

شرعت فى السنة الثانية عن الهجرة : كالعبيدين ، وزكاة المال ، وزكاة الفطر ، وثبتت مشروعيتها بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، قال تعالى : ( فصل لربك وانحر ) ، وروى مسلم عن أنس رضى الله عنه قال : رضى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أحمرين ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما ، ؛ والأملح : الأبيض الخالص ، وقيل : الذى يياضه أكثر من سواده ، والأقران : الذى له قرنان معتدلان ، وغير ذلك من الأحاديث ، وقد أجمع المسلمون على مشروعيتها .

## حكمها

أما حكمها فهو السنية ، فالأضحية سنة عين مؤكدة يثاب فاعلمها ؛ ولا يعاقب تاركها ، وهذا القدر متفق عليه في الحقيقة ، ولكن الحنفية قالوا : إنها سنة عين مؤكدة لا يعذب تاركها بالنار ؛ ولكن يحرم من شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم ، ويمبرون عن ذلك بالواجب ، وقال الشافعية : إنها سنة عين للمنفرد لا لأهل البيت الواحد ، كما هو موضح في مذهبهم تحت الخط (١) .

## شروطها

تنقسم شروط الأضحية إلى قسمين : شروط سنيتها ، وشروط صحتها . فأما شروط سنيتها . فمنها القدرة عليها ، فلا تسن للعاجز عنها ، وفي حد القدرة تفصيل المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) ،

(١) الشافعية — قالوا : هي سنة عين للمنفرد ، وسنة كفاية لأهل بيت واحد أو بيوت متعددة تلزم نفقتهم شخصاً واحداً ، بمعنى أنه إذا فعلها من تلزمه نفقتهم سقط الطلب عنهم ، فلا ينافي أنها تسن لكل منهم .

(٢) الحنفية — قالوا : القادر عليها هو الذي يملك مائتي درهم ، وقد تقدم بيانها في الزكاة ، أو يملك عرضاً يساوي مائة درهم يزيد عن مسكنه ، وثياب اللبس والمتاع الذي يحتاجه ، وإذا كان له عقار يستغله تلزمه الأضحية إذا دخل منه قوت عامه ، وزاد معه النصاب المذكور ، وقيل : تلزمه إذا دخل له منه قوت شهر ، وإن كان العقار وقفاً تلزمه الأضحية إن دخل له منه قيمة النصاب وقتها .

الحنابلة — قالوا : القادر عليها هو الذي يمكنه الحصول على ثمنها ، ولو بالدين إذا كان يقدر على وفاء دينه .

المالكية — قالوا : القادر عليها هو الذي لا يحتاج إلى ثمنها لأمر ضروري في عامه ، فإذا احتاج إلى ثمنها في عامه فلا تسن ، وإذا استطاع أن يستدين استدان ، وقيل : لا يستدين .

الشافعية — قالوا : القادر عليها هو الذي يملك ثمنها زائداً عن حاجته وحاجة من يعول يوم العيد ، وأيام التشريق ، ومن الحاجة ما جرت به العادة من كعك وسمك وفطير ونقل ونحو ذلك . الحنفية — زادوا في الشروط أن يكون مقياً ، فلا تجب على المسافر ، وإن تطوع بها أجزأته ، =

ومنها الحرية فلا تسن للعبد ؛ وزاد المالكية في شروط سنيتها أن لا يكون حاجباً ، ولو كان من أهل مكة ، كما تقدم ، أما المسافر لغير الحج فتسن له ، أما البلوغ فليس شرطاً لسنتها ، فتسن للصبي القادر عليها ، ويضحى عنه وليه ، ولو كان الصبي يتيماً ، عند المالكية ، والحناابلة ؛ أما الحنفية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

وأما شروط صحتها فنها ، السلامة من العيوب ، فلا تصح إذا كان فيها عيب من العيوب المفصلة في المذاهب . فانظرها تحت الخط (٢) .

= وإذا اشترى شاة ليضحى بها ثم سافر قبل حلول وقتها فإنه يبيعها ، ولا تجب عليه الأضحية ؛ وكذا لو سافر بعد دخول الوقت قبل أن يذبح ، فإن الأضحية لا تجب عليه ، وتجب على الحاج إن لم يكن مسافراً بأن كان من أهل مكة .

(١) الحنفية — قالوا : البلوغ ليس شرطاً لوجوبها ، فتجب على الصبي عندهما ، ويضحى وليه من مال الصبي إن كان له مال ، فلا يضحى الأب عن ولده الصغير . وعند محمد شرط ، فلا تجب الأضحية في مال الصبي ، وهل تجب على الأب أولاً ؟ قولان مصححان ، ومثل الصغير المجنون . الشافعية — قالوا : لا تسن للصغير ، فالبلوغ شرط لسنتها ، وكذلك العقل .

(٢) الحنفية — قالوا : لا تصح الأضحية بالعمياء ، ولا بالوراء . ولا بالعمى ، وهي المهزولة التي بلا مخ في عظامها ؛ ولا بالعرجاء التي لا تستطيع المشي إلى المذبح ؛ أما العرجاء التي تمشي بثلاث قوائم وتضع الرابعة على الأرض لتستعين بها على المشي . فإنها تجزئ . وكذا لا تصح بمقطوعة الأذن . أو الذنب . أو الألية إذا ذهب أكثر من ثلثها ؛ أما إذا بقي ثلثاها وذهب ثلثها فإنها تصح . وكذا لا تصح بالهتاء . إلا إذا بقي أكثر أسنانها . ولا تصح بالسكاء التي لا أذن لها بحسب الخلقة ولا تصح الأضحية بمقطوعة رءوس الضرع ولا بالتى انقطع لبنها ، ولا بالتى لا ألية لها بحسب الخلقة ، ولا بالجلالة ، وهي التي ترعى العذرة قبل حبسها وإطعامها الطاهر ، كما تقدم ؛ وتصح بالجماء التي لا قرون لها خلقة والعظام . وهي التي ذهب بعض قرناتها . فإذا وصل الكسر إلى المخ لم تصح . وكذا تصح بالتولاء وهي المجنونة إذا لم يمنعها الجنون عن الرعى . فإن منعها لا تجوز التضحية بها . وتصح بالجرباء إن كانت سمينة . فإذا هزلت بالجرب فلا تصح . وكذا لا تصح بالصغير ؛ وهو ما كان أقل من سنة في الضأن والمعز ؛ إلا إذا كان الضأن كبير الجسم سميناً ؛ فإنها تصح به إذا بلغ سنة أشهر . بشرط أنه إذا خلط بما له سنة لا يمكن تمييزه منه . أما المعز =

= فإنها لا تصح به إلا إذا بلغ سنة ، وطعن في الثانية على كل حال ، أما الصغير من البقر والجاموس فهو ما كان أقل من سنتين ، فلا تصح بالبقر والجاموس إلا إذا بلغ سنتين وطعن في الثالثة ، والصغير من الإبل ما كان أقل من خمس سنين ، فلا تصح بالإبل إلا إذا بلغت خمس سنين وطعنت في السادسة ، وتجزئ الشاة عن الواحد ، وتجزئ الناقة والبقرة عن سبعة أشخاص ، بشرط أن يكون لكل واحد منهم سبعة ، فإن نقص نصيبه عن السبع لم تجزئه .

المالكية - قالوا : لا تصح بالعمياء ، ولا بالعوراء ؛ والمعتبر في العمى والعور ذهاب ضوء العين ، وإن بقيت صورتها ، ولا تصح بالمريضة التي لا تستطيع أن تتصرف كتصرف السليمة ؛ أما إذا كان المرض خفيفاً فإنه لا يضر ، ولا تصح بالجرباء إذا كان جربها ظاهراً ، ولا بما أكلت أكلاً غير معتاد ، فبشمت ما لم يحصل لها إسهال ، فتصح به ، ولا تصح بالمجنونة جنوناً دائماً ، أما الجنون غير الدائم فإنه لا يضر ، فتصح بالتولاء وهي التي تدور في موضعها من الجنون ، ولا تتبع الغنم ، ولا تصح بالمهزولة من الأبياء ، وهي التي لا تخ في عظامها ، ولا بالعرجاء عرجاً بيناً يمنعها من مسافة أمثالها ، ولا بمقطوعة جزء من أجزائها : كيد ، أو رجل ، سواء كان القطع خلقياً أولاً ، وسواء كان الجزء أصلياً ، أو زائداً ؛ ولكن يغتفر قطع خصية الحيوان ، فتصح بالخصى ، لأن فيه فائدة تعود على اللحم ، ولا فرق بين أن يكون خصياً بالخلقة أو لا ، ولا تصح بالصمعاء وهي صغيرة الأذنين جداً ، ولا بالبراء وهي مقطوعة الذنب ، سواء كان ذلك خلقة أو بعارض ، ولا بالبكاء - فاقدة الصوت - إلا لعارض عادي : كالناقة إذا مضى على حملها أشهر ، فإنها تبكم ، فتصح بها ، ولا بالبخراء ، وهي منتنة الفم ، إلا إذا كان أصلياً ، كما هو الحال في بعض الإبل ؛ وكذا لا تصح بيباسة الضرع ، ومشقوقة الأذن إذا كان الشق أكثر من الثلث ، فإن كان الشق ثلثاً أجزأت على المشهور ، ولا بمكسورة سنين فأكثر ، أما مكسور سن واحد فتصح بها ، كما إذا ذهب أسنانها لكبر أو تغير ، فإنها تصح ؛ ولا تصح بذهاب ثلث الذنب . أما ذاهبة ثلث الأذن فتصح بها ، وكذا لا يصح بحيوان متولد بين وحشي وإنسي ، فإذا كانت الآباء غنماً والامهات ظباءً أو بالعكس لا تجزئ في الأضحية على الأصح ، وتصح بالجماء ، وهي المخلوقة بدون قرن ، أما إذا كانت مستأصلة القرنين عروضاً ففيها قولان ، وهذا إذا لم يكن مكانها دامياً ، وإلا فلا تصح بها قولاً واحداً ؛ وكذا تصح بالمقعرة العاجزة عن القيام بسبب السمن ، وكثرة الشحم لا بالمرض ، وتصح بالجذع من الضأن ، وهو ما بلغ سنة عربية ، وعلامته أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه ، وتصح بالثني من المعز وهو ما بلغ سنة ودخل في الثانية دخولاً بيناً بأن قطع منها =

= نحو شهر ، وتصح بالثني من البقر ، وهو ما بلغ ثلاث سنين ؛ وبالثني من الإبل ؛ وهو ما بلغ خمس سنين ؛ والمعتبر السنة القمرية ، ولو نقص بعض شهورها .

الشافعية - قالوا: لا تصح بالمعيبة بعيب ينقص لحمها أو شحمها أو غيرها مما يؤكل ، فلا تصح بالعموراء ، ولا بالعمياء ، والمعتبر ذهاب ضوء العين ، وكذا ما كان على إحدى عينيها بياض ؛ إذا كان كثيراً ، بخلاف اليسير ، فلا يضر ، كما لا يضر العمش ، وهو ضعف البصر مع سيلان الدمع غالباً ، ولا تصح بالعرجاء عرجاً بيناً ، وهي التي تسبقها أمثالها إلى المرعى ، وتتخلف عنها ولو حصل لها العرج وقت الذبح ولو في حال قطع الحلقوم والمرى ، ولا تصح بالمريضة مرضاً يظهر بيناً ، ظهر بسببه هزالها ؛ وفساد لحمها ، فلو كان مرضها يسيراً لا يضر ، ولا تصح بالعجفاء وهي التي لا يخ لها في عظامها من شدة الهزال ؛ ولا بالثولاء ، وهي التي تستدبر المرعى ، ولا ترعى إلا قليلاً قهزول ، ولا تصح بالجرباء ، وإن كان الجرب يسيراً ، لأنه يفسد اللحم ، ولا بمقطوعة الأذن كلاً أو بعضاً . ولا بمقطوعة الألية ، ويفتقر ما يقطع من طرف الألية في الصغر ، ويسمى - التطريف - لأنه يجبر بالسمن ، أما المخلوقة بلا ذنب ، فإنها تجزئ ، كالمخلوقة بلا ضرع ولا ألية بخلاف المخلوق بلا أذن ، فإنها لا تصح به ، وتصح بمشقوقة الأذن ، أو مشقوبتها إذا لم يزل بذلك شيء منها ، وتصح بالخصى ، والخصاء جائز بشروط ثلاثة: أن يكون لما كول اللحم، أن يكون في صغره ؛ أن يكون في زمان معتدل ، وإلا حرم ، وتصح بمكسورة القرن ، وإن كان محله دائماً ما لم يترتب عليه نقص في اللحم ، كما تصح بالجفاء ، ما لا قرن له خلاقة ، وإن كان الأقرن أفضل وتصح بفاقدة الأسنان خلاقة ، أما ما ذهبت أسنانه لعارض فإنه لا يجزئ ، كما لا يجزئ ما ذهبت بعض أسنانه إن كان ذلك يؤثر في عافه ، فإن كان لا يؤثر تجزئ ، وتصح بالضان إذا بلغ سنة كاملة ، أو أسقط مقدم أسنانه ، بشرط أن يكون ذلك بعد ستة أشهر ؛ وتصح بالماز إذا بلغ سنتين كاملتين ، وتصح بالبقر والجاموس إذا بلغ سنتين كاملتين ، وبالإبل إذا بلغ خمس سنين كوامل ، ولا يجزئ المتولد بين إنسى ووحشى .

الحنابلة - قالوا: لا تصح بالعمياء ، وهي التي ذهب نور عينا ، وإن بقيت عيناها صورة ، ولا تصح بالعموراء ، وهي التي انخسفت عينا ، أما إذا كان عليها بياض وهي قائمة ، فتصح بها ، ولا تصح بالعجفاء ، التي لا يخ في عظامها لهزالها ، ولا تصح بالعرجاء ، وهي التي لا تقدر على المشي مع جنسها الصحيح إلى المرعى ، ولا تصح بالمكسورة ، ولا بالمريضة مرضاً يفسد لحمها ، كجرب أو غيره ، ولا تصح بالعضباء ، وهي التي ذهب أكثر أذن أو قرنها ؛ أما التي خرقت أذنها ، =

ومنها الوقت المخصوص ، فلا تصح إذا فعلت قبله أو بعده ، وفي بيانه تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= أو انشقت ، أو قطع منها النصف أو أقل ، فتصح بها مع الكراهة ، ومثل الأذن في ذلك القرن ولا تصح بالجداء ، وهي جافة الضرع ، ولا بالهتاء ، وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها ، ولا بالعصاء ، وهي التي انكسر غلاف قرنها ؛ ولا تصح بما ذهب أكثر من نصف ألتها ، أما ما ذهب نصفها فأقل ، فتصح بها ، كما تصح بالجاء ، وهي التي خاقت بلا قرن ، والصمعاء ، وهي الصغيرة الأذن جداً ، وما خلقت بلا أذن ، وكذا تصح بالبراء ؛ وهي التي لا ذنب لها خلقة أو مقطوعاً ، وتصح بالخصى ؛ أما المجدوب ، وهو ما قطع ذكره مع أنثويه ، فإنه لا يجزى ، والحامل كغيرها في الأحكام ؛ ولا تصح بالوحشى ، ولا بالمتولد بين وحش وغيره ؛ وتصح بالجذع من الضأن ، وهو ماله ستة أشهر ، ويعرف كونه أجدع بنوم الصوف على ظهره ؛ وتصح بالثني مما سواه ، فثنى المعز ماله سنة كاملة ، وثنى البقر ماله سنتان كاملتان ، وثنى الإبل ماله خمس سنين ؛ ودخل في السادسة ، ولا تصح بما دون ذلك .

(١) الحنفية - قالوا : يدخل وقت الأضحية عند طلوع فجر يوم النحر ؛ وهو يوم العيد ، ويستمر إلى قبيل غروب اليوم الثالث ، وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن يضحى في المصر أو يضحى في القرية . ولكن يشترط في صحتها للمصري أن يكون الذبح بعد صلاة العيد ، ولو قبل الخطبة ، إلا أن الأفضل تأخيره إلى ما بعد الخطبة ، فإذا ذبح ساكن المصر قبل صلاة العيد لا تصح أضحيته ؛ وبأكلها لحماً فإذا عطلت صلاة العيد ينتظر بها حتى يمضى وقت الصلاة . ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال . ثم يذبح بعد ذلك ، أما القروي - ساكن القرية - فإنه لا يشترط له ذلك الشرط . بل يذبح بعد طلوع فجر النحر ، وإذا أخطأ الناس في يوم العيد فصلوا وضحوأثم بان لهم أنه يوم عرفة أجزأتهم صلاتهم وأضحيتهم . وإذا تركت ذبيحة الأضحية حتى فات وقتها يتصدق بها حبة .

المالكية - قالوا يبتدىء وقت الأضحية لغير الإمام في اليوم الأول بعد تمام ذبح الإمام . ويبتدىء وقتها للإمام بعد الفراغ من خطبته بعد صلاة العيد ، أو مضى زمن قدر ذبح الإمام أضحيته إن لم يذبح الإمام . ويستمر وقتها لآخر اليوم الثالث ليوم العيد ، ويفوت بغروبه . فإذا أراد أن يذبح في اليوم الثاني فلا يلزم أن يراعى مضى زمن قدر صلاة الإمام . بل يذبح إذا ارتفعت الشمس ، وإذا ذبح بعد الفجر أجزأه . فإذا ذبح أحد قبل الإمام متعمداً لا تجزئه ، =



وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى ، مذكورة تحت الخط (١) ؛ ويصح الاشتراك في الاضحية سواء كان ذلك في ثمنها أو في ثوابها ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢)

= وأعاد ذبح أضحية أخرى ، أما إذا لم يتعمد بأن تحرى أقرب إمام لم يبرز أضحيته ، وظن أنه ذبح فذبح بعده ، وتبين أنه سبق الإمام أجزاءه ، فإذا تأخر الإمام بعذر شرعي ، انتظره إلى قرب الزوال ، بحيث يبقى على الزوال ما يسع الذبح ثم يذبح ولو لم يذبح الإمام

الحنابلة - قالوا : يبتدئ وقت ذبح الاضحية من يوم العيد بعد صلاة العيد ، فيصح الذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة ، ولكن الأفضل أن يكون بعد الصلاة والخطبة ، ولا يلزم أن ينتظر الفراغ من الصلاة في جميع الأماكن التي تصلى فيها العيد إن تعددت ، بل لو سبق بعضها جاز ، وإذا كان في جهة لا يصل فيها العيد : كالبادية وأهل الخيام من لا عيد عليهم ، فإن وقت الاضحية يبتدئ فيها بمضي زمن قدر صلاة العيد ، فإن فاتت صلاة العيد بالزوال ضحى إذن عند الزوال ، وآخر وقت ذبح الاضحية اليوم الثاني من أيام التشريق ، فأيام النحر عندهم ثلاثة : يوم العيد ، ويومان بعده ، ويجوز في أيل يومى التشريق التاليين ليوم العيد إنما الأفضل أن يذبح في النهار . الشافعية - قالوا : يدخل وقت ذبح الاضحية بعد مضي قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس يوم عيد النحر ، وإن لم ترتفع الشمس قدر رح ، ولكن الأفضل تأخيره إلى مضي ذلك من ارتفاعها ، ويستمر إلى آخر أيام التشريق الثلاثة ، ويصح الذبح ليلاً أو نهاراً بعد دخول وقتها ، إلا أنه يكره في الليل إلا الحاجة : كاشتغاله نهاراً بما يمنعه من التضحية ، أو لمصلحة : كسهوله حضور الفقراء ليلاً .

(١) المالكية - زادوا أن يكون الذبح نهاراً فلو ذبح ليلاً لم تصح أضحيته ، وهذا الشرط بالنسبة لليوم الاول لاخلاف فيه عندهم ، أما في غير اليوم الاول ففي صحة الذبح ليلاً خلاف ، والمشهور أنه لا يجزئ ، وأن يكرن الذابح مسلماً ، فإذا ذبحها الكذاب لا تجزئ ، ولكنها تؤكل لحمها وأن لا يشرك معه فيها أحد ؛ ويصح أن يشرك في الثواب لافي الثمن معه من تلزمه نفقتهم إن كانوا معه في سكن واحد ، وإلا فلا تصح ، وهذا هو المشهور عندهم .

الحنفية - زادوا أن يكون الذبح نهاراً في اليوم الاول والرابع ، فلو ذبح في الليلة الاولى أو الليلة الرابعة لا تصح ، أما الذبح في الليلتين المتوسطتين فإنه مكروه تنزيهاً .

(٢) المالكية - قالوا : لا يصح الاشتراك في الثمن ، إنما يصح الاشتراك في الاجر

بالشروط المتقدمة .

ولأنما يصح الاشتراك فيما إذا كانت من الإبل أو البقر ، فإذا اشترك سبعة في بقرة أو ناقة يصح إذا كان نصيب كل واحد منهم لا يقل عن سبع ، فإن كانوا أكثر من سبعة لا يصح ، أما إن كانوا أقل فيصح ، ولا تصح الأضحية بغير النعم من الإبل والبقر والجاموس والغنم ، وفي الأفضل منها تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (١)

### مبحث إذا ترك التسمية عند ذبح الأضحية

التسمية شرط في حل أكل كل ذبيحة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الشافعية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) سواء أكانت أضحية أم غيرها ، فمن ترك التسمية عمداً لا تؤكل ذبيحته ، بخلاف ما إذا تركها سهواً ، فإنها تؤكل ، كما سيأتي في مبحث الذبح ، وكذلك من أهل لغير الله ، فإن ذبيحته لا تؤكل ، والإهمال لغير الله هو الصياح بذكر الصنم ونحوه عند ذبح ما يتقرب به إليه ، فقد كانت عادة المشركين أن يصيحوا عند ما يذبحون لأصنامهم بذكرها .

### مبحث مندوبات الأضحية ومكروهاتها

وأما مندوباتها ومكروهاتها فهي مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية - قالوا : الشاة أفضل من سبع البدنة - البقرة أو الجمل ونحوهما - إذا استويا في اللحم والقيمة والكبش أفضل من النعجة إذا استويا في الثمن والقيمة أيضاً . والائى من المعز أفضل من التيس إذا استويا قيمة ، والائى من الإبل والبقر أفضل إذا استويا أيضاً . الشافعية - قالوا : أفضلها سبع شياه عن واحد ، فبدنة ، فبقرة ، والسكال لأحد له الحنابلة - قالوا : الأفضل الإبل ، ثم البقر إن أخرج كاملاً بدون اشتراك ، ثم الغنم ، ثم شرك سبع في ناقة أو جمل ، ثم شرك في بقرة ، وأفضاها جميعها الأسمن ، ثم الاغلى ثمناً ، والذكر والائى سواء .

المالكية - قالوا : الأفضل الضأن مطلقاً ، ثم المعز ، ثم البقر ، وتقديمه على الإبل هو الاظهر ، ثم الإبل ، ويندب الفحل إن لم يكن الخصى أسمن ، فإن كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين . (٢) الشافعية - قالوا : التسمية ليست شرطاً في حل أكل الذبيحة ، فلو ترك التسمية عمداً حلت الذبيحة ، ولكن ترك التسمية مكروه ، أما الذبيحة التي يحرم أكلها فهي التي ذكر اسم غير الله عليها ، وهي التي كانت تذبح للأصنام .

(٣) المالكية - قالوا : يندب إبراز الضحية للمصلى ، ويكره عدم ذلك للإمام فقط ، =

= ويندب أن يكون الصنف الذي يضحى منه جيداً من أعلى النعم وأكمله ، وأن يكون من مال طيب ، وأن تكون سلامة من العيوب التي تصح بها ، فيندب أن تكون غير خرقاء . وهي التي في أذنها خرق مستدير ، وأن تكون غير شرقاء ، وهي مشقوقة الأذن ، أو مقابلة ، وهي مقطوعة الأذن من جهة وجهها ، أو مدارة ، وهي مقطوعة الأذن من خلفها ؛ وندب أن يكون سمياً ، وأن يكلف لبسن على الراجح ، وندب أن يكون ذكراً ذا قرنين أبيض ، وندب أن يكون لحلاً إن لم يكن المخصى أسمن ؛ وندب أن يكون ضائناً ، ثم معزاً ، إلى آخر التفصيل المتقدم ويندب لمن يريد التضحية أن يترك الحلق وقلم الظفر في عشر ذي الحجة إلى أن يضحى ، ويندب أن يذبح الأضحية بيده ، ويندب للوارث أن ينفذ أضحية مورثه إن عينها قبل موته ما لم تكن نذراً ، وإلا وجب تنفيذ الوصية ، ويندب أن يجمع بين الأكل منها والتصدق والإهداء بدون تحديد معين ، بل يفعل في ذلك كما يحب ؛ ويسن ذبح أو نحر ولد خرج من الضحية قبل ذبحها أو نحرها حياً حياة غير مستمرة ، ويؤكل إن تم خلقه ، ونبت شعره ، أما إن خرج منها عقب ذبحها حياً حياة مستمرة ، فإن ذبحه أو نحره واجب ؛ ويسكره جز صوفها قبل الذبح بشرطين: الأول: أن لا ينوى جزه عند شرائها ، فإن نوى جزه ليتصرف فيه التصرف المباح جاز بلا كراهة ، أما إذا نوى بيعه فإنه يسكره ، الثاني: أن لا ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح ، وإلا فلا كراهة ، أما المنذورة فإنه يحرم جز صوفها مطلقاً ، وقيل : حكمها كغيرها في ذلك .

الحنفية - قالوا : يندب أن يأكل من لحم أضحيته ويدخر ويتصدق ، والأفضل أن يتصدق بالثلث ويدخر الثلث ، ويتخذ الثلث لأقربائه وأصدقائه ، ولو أخذ الكل لنفسه جاز ، لأن القربة تحصل بإراقة الدم . هذا إذا لم تكن منذورة ، وإلا فلا يحل الأكل منها مطلقاً ، بل يتصدق بها جميعها ، وكذا التي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر ، أما إذا اشتراها الأضحية ، ثم حبسها حتى مضت أيام النحر ، فإنه يجب عليه أن يتصدق بها حية ، ويحرم عليه الأكل منها ، وكذا يحرم الأكل من ولد الأضحية التي تلده قبل الذبح فإذا ولدت الأضحية ولداً قبل ذبحها فإنه يذبح معها ، ويتصدق به جميعها ؛ ولا يحل الأكل منه ، فإن أكل منه شيئاً تصدق بقيمته . ويستحب أن يتصدق به حياً أما الولد الذي لا يخرج حياً فسيأتي بيان الخلاف في تذكيته في « مبحث الزكاة » ، وكذا يحرم الأكل من الأضحية التي ضحى بها عن الميت بأمره . ومن المشتركة بين سبعة نوى أحدهم بحصته القضاء عن الماضي ، فإن هذه الأشياء يجب التصديق بها جميعها ، ويندب أن لا يتصدق منها بشيء إذا كان صاحبها ذا عيال توسعة عليهم ، وأن يذبح بيده إن كان يعرف الذبح ، وإلا شهدها بنفسه ، وبأمر غيره ، =

= وكره ذبح الكنابي ، وأما المجوسي والروثي فلا تحل ذبيحته - كما تقدم ، وكره بيع جلدها أو استبداله بما يستهلك ، كالحم ، وجبن ، واخل ، ونحو ذلك ؛ أما استبدالها بغير بال ودلو ونحو ذلك مما يبقى زمناً طويلاً فإنه يحل ، ويجوز أن ينتفع به في مثل هذا ، فيعمل هو غربالاً وقربة وسفرة ونحو ذلك ، وقيل : بيع جلدها باطل لا مكروه ، وكره جز صوفها قبل الذبح لينتفع به ، فإن جزه تصدق به ، وكره ركوبها وتأجيرها ، فإن فعل تصدق بالأجرة التي أخذها ، ويكره الانتفاع بلبنها قبل ذبحها ، وأن يعطى الجزار أجره منها ، ويكره تنزيهاً الذبح ليلاً في الليلتين المتوسطتين ، أما اللبلة الأولى والرابعة فإنه لا يصح فيهما الذبح ، كما تقدم ، ويسن توجيهها إلى القبلة ، وأن يعمل فيها كغيرها مما تقدم من حد الشفرة ، وعدم تعذيبها بغير ضرورة ؛ وكره بيع صوف الأضحية ، وشرب لبنها وإطعام كافر منها ، كتابياً كان ، أو مجوسياً ، بأن يبعث له بشيء منها في منزله ، أما إذا ضافه كافر ، أو نزل به وهو يأكل ، فإنه لا كراهة في إطعامه منها على الراجح ، وكره التغالي في ثمنها ، أو عددها إن خاف المباهاة ، أما إذا قصد زيادة الثواب بزيادة الثمن والعدد فإنه مندوب ، وكره فعل التضحية عن شخص ميت إذا لم يشترطها في وقف له ؛ وإلا وجب فعلها عنه ، ويلزم أن يتبع شرطه ، سواء كان جائزاً أو مكروهاً ، فإن عين أضحية قبل موته كان تنفيذها مندوباً ؛ كما تقدم ؛ وتكره العتيرة ، وهي ذبح شاة في رجب كانوا يذبحونها في الجاهلية لأصنامهم ؛ وكانت جائزة في أول الإسلام ، ثم نسخت بالأضحية . ويكره إبدالها بأقل منها أو مساو لها إذا لم يعين وإلا فلا يصح .

الشافعية - قالوا : يسن في الأضحية كونها سمينة ، سواء كان سمناً بفعله أو بفعل غيره ؛ وأن لا تكون مكسورة القرن ولا فاقدته ، وأن تذبح بعد صلاة العيد ، وأن يكون الذابح مسلماً وأن يكون الذبح نهاراً ، ويكره ليلاً إن لم يكن لحاجة ، وإلا فلا كراهة ، وأن يطلب لها موضعاً ليناً ، لأنه أهل لها ، وأن يوجه مذبحتها للقبلة ، وأن يتوجه هو إليها أيضاً . وأن يسمى الله تعالى ؛ ويكره تعدد ترك التسمية كما تقدم ويسن أن يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يكبر ثلاثاً بعد التسمية وأن يقول : اللهم هذا منك وإليك . فتقبل مني ، وأن تذبح الغنم والبقر . وتنحر الإبل ؛ وأن لا يبين رأسها . ويسن قطع الودجين . ويسن أن تكون الإبل عند النحر قائمة معقولة رجلها اليسرى ، والغنم والبقر مضجعة على جنبها الأيسر ؛ وأن يحمد المدينة ، ويكره أن يحدها والذبيحة تنظر إليه كما يكره أن يذبح واحدة ، والأخرى تنظر . =

## مبحث كيف يذبح الحيوان

ويقال لذلك : ذكاة

الذكاة - بالذال - ذبح أو نحر أو عقر حيوان مباح للأكل ، بشرائط مفصلة في المذاهب ،  
مذكورة تحت الحظ (١) .

= الخنابلة - قالوا : يسز أكل ثلث الأضحية ، وإهداء ثلثها ولو لغنى ؛ والتصدق بثلثها على  
الفقراء ، ولا فرق في ذلك بين المعينة والمنذورة وغيرهما ، إلا أن المعينة والمنذورة لا يجوز  
إهداء الكافر منهما ، أما ضحية التطوع فيجوز إهداء الكافر منها ، ويستحب أن يتصدق بأفضلها  
وأن يهدى الوسط ، وبأكل الأقل ، وإن كانت الأضحية لیتيم ، فلا يجوز للولي أن يتصدق عنه أو  
يهدى منها ، بل يوفرها له ، وله أن يشرب من لبنها ، إلا إذا كان لها ولد ، فإنه يحرم عليه أن  
يشرب ما ينقص من القدر الذي يكفي في رضاع ولدها وتلزمه قيمته ، أما ما زاد بعد رضاعه فله  
شربه أيضاً ، ويجوز أن يجز صوفها إن كان فيه منفعة لها بأن يزيد في سمها ، أما إن كانت المنفعة  
في بقائه بأن يقبها الحر والبرد ، فلا يجوز جزه ، ولا يجوز أن يعطى الجزار أجره منها ، بل إن  
شاه أن يعطيه منها فله ذلك على سبيل الصدقة أو الهدية ، ويحرم بيع جلدها وجلها ، وهو الذي  
يغطي به الحيوان ، كما يحرم بيع شيء من الذبيحة ؛ وله أن ينتفع بالجلد والجل ، فيصلي عليه .  
ويتخذ غراباً ونحو ذلك ، أو يتصدق بهما ، وإن ولدت التي عينت للأضحية ذبح ولدها معها ؛  
سواء عينها حاملاً أو حدث الحمل بعد التعيين ، ويندب ذبح الجنين الذي يخرج من بطن أمه ميتاً ،  
أو الذي فيه حركة المذبوح ، أما الجنين الذي يخرج وفيه حياة مستقرة ، فإن ذبحه واجب ، وذكاة  
الجنين ذكاة أمه ، سواء نبت شعره أو لم ينبت ، ويسز نحر الإبل قائمة معقولة الرجل اليسرى ،  
وإن يعمل مع الأضحية ما يعمل مع غيرها مما يأتي في « مبحث الذبح » .

(١) الخنفة - قالوا : الذكاة الشرعية تنقسم إلى قسمين : ذكاة الضرورة ، وذكاة الاختيار ،  
فذكاة الضرورة هي جرح وقع في أي جزء من بدن الحيوان ، وإنما تكون في حيوان غير  
مستأنس ، فلو توحش غنم ، أو بقر أو بعير وتعر ذبحه ، ثم رمى بهم ، فأصابه في أي جزء من  
بدنه وأراق دمه وأمانه حل أكله ، وكذلك نحر البعير ولم يقدر صاحبه على أخذه إلا بجماعة ، فإن  
له أن يرميه ، ومنى جرح وسال دمه ومات بهذا الجرح حل أكله ، ومثله ما إذا سال حيوان على =

== أحد فرماه دفاعاً عن نفسه فأماتته . فإنه يحل أكله إذا جرحه وأسال دمه : وكذا إذا وقع حيوان في بئر وتمذر ذبحه فرماه فجرحه . وعلم أنه مات بالجرح ، أو لم يعلم إن كان قد مات به أو بغيره فإنه يحل أكله : أما إذا علم أنه مات بغير الجرح فإن أكله لا يحل . وكذا إذا تمسرت بقرة في الولادة فأدخل رجل يده فذبح ولدها حل أكله ، فإن لم يقدر على ذبحه وجرحه حل أكله ، وإن لم يذبح أو يجرح فلا يحل ، ولو ذبحت أمه ، لأن ذكاة الأم ليس ذكاة لولدها عند أبي حنيفة ، وقالوا - أبو يوسف ، ومحمد - : إن تم خلقه أكل بذكاة أمه ، لحديث : ذكاة الجنين ذكاة أمه ، وحمل الإمام الحديث على التشبيه ، يعني أن ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه ، وأما ذكاة الاختيار فهي الذبح بين مبدل الحلق إلى مبدل الصدر ، بأن يقطع الودجين ، وهما - عرقان كبيران في جانبي قدام العنق - ، ويقطع الحلقوم ، وهو - مجرى النفس - ، والمرى - ، وهو - مجرى الطعام والشراب - ؛ ويكفي قطع ثلاثة منها ، فإن للأكثر حكم الكل ، فلا بد من قطع الحلقوم ، والمرى مع الودجين أو قطع ودج مع الاثنين ، ويرى بعضهم ضرورة قطع الحلقوم والمرى مع أحد الودجين ، ومتى تحقق القطع على هذا الوجه صار الذبح شرعياً ، وحل أكل الذبيحة ، سواء كان الذبح فوق العقدة التي في أعلى الحلق : أو تحتها .

ويشترط ، أولاً : أن يكون الذابح مسلماً ؛ أو كتابياً : يهودياً أو نصرانياً ، أفرنجياً أو غيره ويدخل في النصراني الصابئ ، لأنه يقر بعيسى عليه السلام ، ويدخل في اليهودي السامرة ، لأنهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام ، فكل هؤلاء تحل ذبيحتهم ، ولا تحل ذبيحة غيرهم من : وثني ، ومجوسي ، ومرتد عن الإسلام ، وكذا لا تحل ذبيحة الدروز الذين لا يدينون بكتاب ، وإذا ذكر الكتابي اسم المسيح لا تحل وليته ، ثانياً : أن لا يذبح صيد الحرم ، فإن الصيد في الحرم لا تحل الذكاة ؛ ولو كان الذابح غير محرّم ، ثالثاً : أن يترك التسمية عمداً ، أما إن تركها سهواً فإن الذبيحة تكون حلالاً ، ويشترط في التسمية : ١ - أن تكون ذكراً خالصاً ، بأن يذكر اسم الله تعالى بأى اسم من أسمائه ، سواء كان مقروناً بصفة ، نحو : الله أعظم ، أو غير مقرون بصفة ، نحو الله ، الرحمن ، أو يذكره بالتسبيح والتهليل ، أما ذكر اسم الله مقروناً بدعاء ، كقول : اللهم اغفر لي ، فإن الذبيحة لا تحل به ، ويستحب أن يقول : بسم الله ، الله أكبر . ٢ - وأن تكون التسمية من نفس الذابح حال الذبح ، والرامي لصيد حال الرمي ، ومرسل كلب الصيد حال الإرسال ، فلو سمي غير الفاعل لا يحل الأكل : وأن يكون الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس ، فلو سمي واشتغل بأكل أو شرب ، فإن طال لم يحل الذبح ، وإلا حل ، وحد الطول ما يستكثر الناظر ، ويشترط ==



= أن لا يقصد بالتسمية شيئاً آخر كالنبرك في ابتداء الفعل . فإن فعل ذلك أو نوى أمراً آخر . غير الذبح ، فإنها لا تحل ؛ أما إذا لم تحضره الذبية أصلاً فإنها تحل ذبيحة الصبي الذي يعرف التسمية ، وإن لم يعلم أن التسمية شرط لحل الذبيحة على التحقيق ؛ ومثله السكران إذا كان يعقل لفظ التسمية وكذلك المجنون ؛ فكل هؤلاء إذا كانوا يضبطون عمل الذبح ، ويذكرون اسم الله تحل ذبيحتهم ، كما تحل ذبيحة الأخرس ، وذبيحة الأقفاء . وهو الذي لم يختن بدون كراهة ؛ ويصح الذبح بكل ما يقطع من العروق المشروط قطعها ويسيل الدم ، فيجوز الذبح بالسكين ، وقشر الفص الأزرقي - الغاب - والمروة ، وهي حجر أبيض كالسكين ، وغير ذلك ، ماعدا السن والظفر ، فإنه لا يحل الذبح بهما إذا كانا متصلين ، فإن انفصلا حل الذبح بهما مع الكراهة ، لما فيه من تعذيب الحيوان ، كالذبح بالسكين السكالة التي لا تقطع ؛ وإذا ذبح لعظيم بقصد التقرب إليه وتعظيمه بالنحر فإن ذبيحته لا تؤكل ، لأنه أهل بها لغير الله ، بخلاف ما يذبح للضيف بقصد إكراهه ، فإنه جائز ، وإن قدم له غير المذبوح عند الأكل .

المالكية - قالوا : الذكاة الشرعية هي السبب الموصل لحل أكل الحيوان البري اختياريّاً ، وأنواعها أربعة : ذبح ، ونحر ، وعقر . وفعل يزيل الحياة بأي وسيلة ؛ النوع الأول : الذبح . ويكون في البقر والجاموس والضأن والمعز والطير والوحش والمقدور عليه . ماعدا الزرافة . فإنها تنحر . ويعرف الذبح بأنه قطع الحلقة والودجين من المقدم بمحدد بنية . ولا يشترط قطع المري . ويشترط أن يكون الذابح مميزاً مسلماً . أو كتابياً . وأن لا يرفع يده رفعاً طويلاً باختياره قبل تمام الذبح ؛ ويشترط لحل ذبيحة الكنان شروط : أن يذبح ما يحل له بشريعتنا ، وأن لا يهل به لغير الله وقد تقدم بيان ذلك في الأضحية في مبحث إذا ذبحها كتابي ، وأن يذبح بحضرة مسلم مميز عارف بأحكام الذكاة إن كان الكناني ممن يستحل الميتة ، فلا يحل أكل ذى ظفر ذبحه يهودي ، كإبل وبط وأوز وزرافة من كل ما ليس بمنفرج الأصابع ، لأن اليهود يحرمون أكل ذى الظفر ، وثبت في شريعتنا أنه محرم عليهم ، فاذا ذبحه فلا يحل ، أما ما يحل لهم في شريعتهم : كالحمام ، والدجاج ، ونحوهما فإنها حلال إذا ذبحها ؛ النوع الثاني : النحر ، ويكون في الإبل والزرافة والفيلة ، ويكره في البقر والجاموس ، وكذا الخيل والبغال والحمير الوحشية ، ويعرف النحر بأنه طعن مميز مسلم ، أو كتابي بآلة ، بلا رفع طويل قبل التمام بنية ، النوع الثالث : العقر ، ويكون في وحش غير مقدور عليه إلا بعسر ، سواء كان طيراً أو غيره ، ويعرف بأنه جرح مسلم مميز حيواناً وحشياً بمحدد ، =

= أو حيوان صيد معلم بذية : وتسمية ، ولا يصح المقر من كافر ، وقيل : يصح من الكتابي كالذبح ، ولا يصح المقر من محبي أو مجنون أو سكران ، ولا يصح عقور حيوان مستأنس إذا شرد ، فلو نقرت بقرة أو غنم أو جمل ، فإنه لا يصح عقوره : وكذا لو سقط حيوان في بئر ، ولم يقدر على ذبحه إلا بالعقر ، فعقر ، فإنه لا يؤكل ، ولا يصح المقر بعصا أو حجر لآحد له ، ويصح برصاصة ، لأنها أقوى من المحدد ، وأما الفعل المميت فهو ذكاة من لادم له : كالجراد ، والدود ، فإن ذكاته إمامته بأى سبب ، كالنار ، أو قطع الأسنان ، أو ضرب العصا ، أو نحو ذلك ، ويشترط نية ذكاته ، ويشترط في الأنواع الأربعة ذكر اسم الله تعالى لمسلم ذاكر قادر : فإن نسي أو عجز ، كما خرس أكلت ذبيحته .

الشافعية - قالوا : الذكاة الشرعية هي قطع الحلقوم والمرى جميعاً ، فلو بقي شيء منهما لم يحل المذبح ، ويشترط أن يكون في الحيوان حياة مستقرة قبل ذبحه إن وجد سبب يحال عليه الهلاك ، وإلا فلا يشترط وجودها ، فالمرىض بغير سبب يحال عليه هلاكه لو ذبح آخر رمق حل ، وإن لم يسل الدم ولم توجد حركة عنيفة ، والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن يترتب عليها غلبة الظن بوجود الحياة . ومن أمارتها انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرى ، أو الحركة الشديدة ، ولا فرق بين أن يكون قطع الحلقوم والمرى من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها . لكن بشرط أن يبقى منها تدويرتان كاملتان : إحداهما : من أعلى ، والثانية : من أسفل وإلا لم يحل المذبح ، لأنه حينئذ يسمى مزعاً لا ذبْحاً . أما قطع الودجين فهو سنة ، ولو قطع الرأس كله كفى ، ولكن يكره على المعتمد ، وإنما يشترط الذبح بهذه الصفة في الحيوان المستأنس المقدر عليه ، أما غير المستأنس : كغنم ، وبقرة ، وحش ، وبعير نقر ، وغزال في الصحراء ، وبهيمة سقطت في بئر ولا يمكن الوصول إلى ذبحها : فذكاته عقرة في أى موضع من بدنه بشيء يجرح : ينسب إليه زهوق الروح . فلا ينفع المقر بحافر أو خف : ولا يخدش الحيوان خدشة لطيفة . ويشترط لحل الذبح شروط : أولاً : قصد العين أو الجنس . فلورمى شيئاً ظنه حجراً أو حيواناً لا يؤكل . فظهر أنه حيوان يؤكل حل أكله ، لأنه كان يقصد عيناً ، وكذا لورمى قطيع ظباء . فأصاب واحدة منها ، أو قصد واحدة فأصاب غيرها ، حل المرى لقصد جنسه ، فإذا لم يقصد العين أو الجنس لا يحل الحيوان . فإذا وقعت منه السكين فأصاب حيواناً فذبح . أو احتك بسكين فأنذبح . أو صال أحد بسيفه فأصاب مذبح حيوان لا يحل المذبح لعدم القصد : ثانياً : أن يكون الإسراع بإزهاق روح الحيوان متمحجاً لقطع الحلقوم والمرى ، فلو أخذ واحد في قطعها ، وأخذ =

= الثاني في نزع الامعاء ، أو نخس الخاصرة لم يحل ثالثاً : وجود الحياة المستقرة قبل الذبح حيث وجد سبب يحال عليه الهلاك ، فاذا جرح حيوان ، أو سقط عليه سقف أو نحوه ، وبقيت فيه حياة مستقرة ، فذبح حل ، وهي ما عرفت بشدة الحركة ، أو انفجار الدم ، وإن تبين هلاكه بعد ساعة ، وإلا فلا يحل لوجود سبب يمكن أن يسند إليه الهلاك ، وهو الجرح ، أو سقوط السقف ولا يشترط تبين الحياة المستقرة ؛ بل يكفي ظن وجودها ، وإذا وصل الحيوان قبل الذبح إلى حالة فقد معها الإبصار والحركة الاختيارية بسبب مرض أو جوع ثم ذبح ، فإنه يحل ، ولو لم ينفجر الدم ، أو يتحرك الحركة العنيفة ، أما إذا أكل الحيوان طعاماً انتفخ به حتى صار في آخر رمق ، ثم ذبح فإنه لا يحل على المعتمد ما لم توجد الحركة الشديدة أو انفجار الدم ، رابعاً : أن يكون المذبوح مما يحل أكله ، فلا يجوز ذبح ما لا يحل ، ولو لإراحتة عند تضرره من الحياة ، خامساً : أن يكون القطع بمحدد ، ولو من قصب ، أو خشب ، أو ذهب ، أو فضة ، إلا السن والظفر وباقي العظام ، فإنه لا تحل الذكاة بها ، فإذا قتل الحيوان بغير محدد بأن ضرب ببندقية ، أو سهم بلانصل ولاحد ، أو خنق بشرك فات ، فإنه يحرم في كل ذلك ؛ سادساً : أن يكون القطع دفعة واحدة ، فلو قطع الحلقوم وسكت ، ثم تم الذبح ، فإن كان الفعل الثاني منفصلاً عن الأول عرفاً اشترط أن تكون في الحيوان حياة مستقرة عند ابتداء العمل الثاني ، وإن لم يكن الفعل الثاني منفصلاً عن الأول عرفاً فلا تشترط الحياة المستقرة ، وذلك كأن رفع السكين وأعادها فوراً ، أو ألقاها لتكونها لا تقطع ، وأخذ غيرها فوراً أو سقطت منه فتناولها ، أو أخذ غيرها سريعاً ، أو قلبها وقطع بها ما بقي ، فكل ذلك جائز ، إذ لا فصل فيه بين العمل الأول والثاني ، سابعاً : أن لا يكون الذابح محرماً والمذبوح صيد بري وحشي ؛ فإن كان كذلك فلا يحل المذبوح ، ثامناً : أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً ، لا مجوسياً ، ولا وثنياً ، ولا مرتداً ، فتحل ذكاة اليهودي والنصراني ، كالمسلم ، كما تحل ذكاة المجنون والسكران وغير المميز . ولو في الحيوان الذي لا يقدر عليه على الراجح ، لكن مع الكراهة ؛ وكذلك تكراه ذكاة الأعمى ، ولا تشترط التسمية ، وإن مات سن ، وإذا ذكر اسم الله مقترناً باسم غيره ، كأن قال : بسم الله ، ولمحمد ؛ فإن أراد الإشراك كفر ، وحرمت الذبيحة ؛ وإن لم يرد الإشراك حلت الذبيحة ، ولكن يكره إن قصد التبرك ؛ ويحرم إن أطلق لإبهام الشريك .

الحنابلة - قالوا : الذكاة شرطاً هي ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر أو نحوه إلا الجراد ونحوه ؛ مما لا يذبح أو ينحر ؛ وتحقق الذكاة الشرعية بقطع الحلقوم والمرى ، والحلقوم مجرى النفس ، والمرى وهو البلعوم - مجرى الطعام والشراب ؛ والنحر يكون في اللبة ، =

= وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر ، ولا يشترط قطع الودجين ، وهما عرقان محيطان بالحاقوم ؛ ولكن الأولى قطعهما ، فإذا تعذر ذبح الحيوان أو نحره عقر بأن يرمى بسهم أو نحوه في أي موضع من جسمه . فيجرحه ويميته ؛ فيحل أكله كالصيد . فإذا نفر بعير فلم يقدر عليه . أو سقط حيوان مباح الأكل في بئر وتعذر ذبحه فعقر . حل أكله بشرط أن يموت بالجرح الذي قصد به عقره . فإن مات بغيره فلا يحل أكله ولو كان الجرح موجباً لقتله ، ويشترط أيضاً أن تتوفر شروط الذابح فيمن رماه : فلو رماه بجوسي لا يصح أكله ويشترط لحل الذبيحة أربعة شروط الشرط الأول : أن يقول بسم الله عند حركة يده بالذبح أو النحر أو العقر . ولا يقوم تسمى بمقام التسمية . فلو سبح الله لا يجزئ وتجوز بغير العربية . ولو مع القدرة على العربية ، ويسن أن يكبر مع التسمية . فيقول : بسم الله والله أكبر . فإن كان الذابح أخرس أو ما برأسه إلى السماء . وأشار إشارة تدل على التسمية . بحيث يفهم منها أنه أراد التسمية . وهذا كاف في حل ذبيحة الأخرس . فإذا تركت التسمية عمداً أو جهلاً لم تبح الذبيحة ، لقوله تعالى : « ولأننا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ، وإن تركت التسمية سهواً فإنها تحل . » لحديث شداد بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ذبيحة المسلم حلال . وإن لم يسم إذا لم يتعمد . » ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه . فلو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تبح الثانية . ولا يضر الفصل اليسير بين التسمية والذبح . فلو سمي ثم تكلم وذبح حلت . وإذا أضجع شاة ليذبحها وسمى ثم ألقى سكينته وأخذ غيرها وذبح حلت . وكذا إذا رد سلاماً أو استقى ماء ، والكتابي كالمسلم . فإذا ذكر اسم المسيح لا تحل الذبيحة . وإذا لم يعلم إن كان الذابح سمي أو لا ، ذكر اسم الله أو غيره فالذبيحة حلال . الشرط الثاني : أهلية الذابح أو الناحر أو العاقر . وهو أن يسكون عاقلاً أو قاصداً للتذكية فلو وقعت السكين على حلق شاة فذبحتها لم تحل لعدم قصد التذكية وأن يكون مسلماً أو كتابياً ولو حربياً . أو من نصارى بني تغاب ، لافرق بين أن يكون ذكراً أو أنثى ، حراً أو عبداً ، ولو جنياً . وحائضاً . ونفساء ، وأعمى . وفاسقاً ، ولا تحل ذبيحة مجنون . وسكران . وصبي غير مميز لأنه لا قصد لهم ، فإذا كان الصبي مميزاً تحل ذبيحته . ولو كان دون عشر سنين . ولا تحل ذبيحة مرتد . ولا مجوسي ، ولا وثني . ولا زنديق ، ولا درزي وكل من لا يدين بكتاب ، أخذاً من مفهوم قوله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم . » أي فلا يحل لكم طعام غيره ، الشرط الثالث : الآلة ، وهو أن يذبح بالآلة معدة تقطع أو تخرق بعدها . لا تقطع أو تخرق بثقلها ، =

وسن أن تنحر الإبل ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ونحوها عماله رقبة طويلة ويذبح غيرها ، كالبقرة ، والغنم : ويسن أن يحد الشفرة أولاً — السكين ونحوها — وأن يحدّها بعداً عن الذبيحة ، وأن لا يذبح واحدة والأخرى تنظر ، وأن يضجع الذبيحة إن كانت شاة أو بقرة على جنبها الأيسر ، ثم يقول : اللهم هذا منك وإليك (وجهت وجهي) الآية (إن صلاتي نسكي) الآية ، بسم الله ، الله أكبر ، ثم يذبح ، ويكره كسر عنق المذبح قبل أن تزهد روحه ويفسك ، وكذلك يكره سائحه ، أو قطع عضو منه ، أو نتف ريشه قبل أن تزهد روحه ، ويكره ترك التوجه إلى القبلة ، ويكره كل تعذيب للمذبح بدون فائدة .

هذا ، وقد أشبعنا الكلام في هذه إلى المواضع وفيما يجوز أكله وما لا يجوز أكله ، وفيما يحل لبسه وما لا يحل في الجزء الثاني من كتابنا هذا ؛ فليرجع إليه من شاء ؛ والله ولي التوفيق ؟

== ولا فرق في المحددة بين أن تكون من حديد : كالسكين ، والسيوف ، والنصل ونحوها ، أو تكون من حجر ، أو خشب ، أو عظم ، إلا السن والظفر ، فلا يصح الذكاة بهما ، سواء كانا متصلين أو منفصلين ، الشرط الرابع : أن يقطع الحلقوم والمرى ، وقد تقدم بيانها ؛ وإذا ذبح كتابي ما يحرم عليه في شريعته ؟ وثبت في شريعتنا تحريمه عليه ، يحل أكله ، كما إذا ذبح يهودي حيواناً له ظفر ؛ وهي الإبل والنعام والبط ، وما ليس بمشقوق الأصابع ؛ فإن الله تعالى أخبر بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر ؛ وكذلك إذا ذبح ما يزعم أنه يحرم عليه ، ولم يثبت عندنا أنه يحرم عليه ، كما إذا ذبح حيواناً ملتصقة رتته بأضلاعه ؛ فإنهم يزعمون أن الرتة تحرم عليهم ؛ ويسمونها باللازمة .

(١) المالكية — قالوا : يجب نحر الإبل والزرافة والفيلة — لأنها تؤكل — فإن ذبحت لم تؤكل ، ويجب ذبح غيرها من الأنعام والوحوش والطيور ، فإن نحرتم لم تؤكل ؛ ويجوز الأمران والأفضل الذبح في البقر والجاموس والخيل والبقال وحمر الوحش ، وكل ذلك في حالة السعة والاختيار ، أما في حالة الضرورة ، كعدم آلة الذبح ؛ أو كوقوع الحيوان في حفرة ، فلم يمكن عمل ما يجب من ذبح أو نحر ، فإنه في هذه الحالة يجوز العكس في الأمرين بأن يذبح ما ينحر ، وينحر ما يذبح للضرورة ، والله أعلم . وصلى الله وسلم على صاحب الشريعة سيدنا محمد وآله وصحبه .



